









ليعلم الأصل من المذهب وزدت على هؤلاء الفتاوى فوائد معززة لقائلها بالخصخصة عزيزة  
الوجود مهمة استفتيتهم قبل من أفواه المشايخ وكتب الأئمة وميرتهم عن تلك الفتاوى  
بتصديرها بفائدة وسخ في حاطري أيضا أن الخص بعض المسائل التي سئلت عنها لم تكن  
في تلك الفتاوى وأصيفها اليها مهملة عن الرمرلي عرف الغث من السمين ويردها إلى  
الصواب من رأيها نقصا من تحريف أو ميب وجعلت جميع ذلك بعبارات قريبة طاهرة  
خوف التطويل الممل والتعقيد المخل حسم بالقبضه العليم الحكيم ببناني وبحريه على  
لساني وبناني وعلمي أي بعد أن من الله تعالى على تبا كمال هذا المجموع وانتشاره في البلاد  
حصلت لي سؤالات وفوائد أخر علقتهافي الهاشم ثم حفت صياها فمرمت مستعينا بولاي  
لي أن أضفها في مظانها لحلال هذا التأليف فأثبتها كذلك وتصرفت في بعض عبارات  
الأصل بزيادة وحذف وتقديم وتأخير تأييدا للعائد مراد بما ذكره في النسخ فكان من حقه  
أن يسمى تكملة بغية المسترشدين ومن الله الكريم أسأل المعونة والتسديد وصالح البينة  
والهداية لا رشد الطريق السديد ومن وقف عليه وتحقق فيه رله أو محالفة لكالام من نقلت  
عنه أن يصلحه حالا من غير توان وله الأجر من الكريم الممان اللهم وفقنا لاصابة الصواب  
وجنبنا الرعب والارتباب وانفعنا والمسلمين بما حواه هذا الكتاب آمين

في تلخيصها بأوجز عبارة وأدنى  
إشاره حسب فهمي القاصر  
ودهي البائر وذكر  
ما حصر في حال الكفاية مما  
خالفه أو وافقه فيه الشج اب  
حرامك في كتبه أو ماويه  
لكربه معقود الفتاوى عند  
أهل حصر موت حصوسا  
بل وسائر قطرا لمن عموما فلا  
يقدمون أحدا عليه وإن خالفه  
حل معاصريه كما حرره سلفنا  
وفرروه وقد أد كر غيره من  
المشايخ حسب التيسير وأرحو  
من الله سبحانه أصلاح النية  
والقبول ومن وقف على ذلك  
أن يصلح الخلل فأقول وبالله  
أستعين

في المقدمة

في فائدة في أن اعط الرب لمعان بطمها بعضهم فقال

قرب محبط مالك ومدير \* مرب ككثير الخير والمول للهم  
وخالفنا المعبود جابر كسرنا \* ومصالحنا والصاحب الثابت القدم  
وجامعنا والسيدا حفظ هذه \* معان أنت للرب قاذع لمن نظم  
اه من حاشية الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم في فائدة في قال سم اذا  
صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في آن واحد لما خلق له سمى شكورا وان صرفها في  
أوقات مختلفة يسمى شاكر قال عس ويمكن صرفها في آن واحد بجملة جازاة متفكر في  
مسنوعاته سبحانه وتعالى اه في فائدة في قال بعضهم الفضائل سبع الصدق والحياء والتواضع  
والسجاء والوفاء والعلم وأداء الأمانة اه حاشية الشيخ سايمان الجلي على شرح الموهج في وعلم في  
أن لهم شريعة وهي أن تعبدوا الله تعالى فعبادة الله تعالى شريعة عندهم لأنها المقصودة منها وان  
كانت الشريعة عند الفقهاء ما شرعه الله تعالى من الأحكام وطريقة وهي أن تقصدهم بالعلم  
والعمل وحقيقة وهي تتجتم ما وهي أن تشهد بنور أودعه الله في سويداء القلب أي وسطه أن  
كل باطل له ظاهر وعكسه كخرق الخضر للسفينة وان كان منكرا طاهرا فهو جائز في الباطن  
لأنه سبب لحياة السفينة من الملك والاولى ان تعترف بالحقيقة بعلم بواطن الامور كعلم الخضر  
بان ما فعله مع موسى عليهما السلام من خرق السفينة وغيرها مصلحة وان كان طاهرا  
مفسدة في البعض والشريعة طاهر الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان معنى كما سبق



ومثلت الثلاثة بالجوزة فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي في باطن اللب ولا يتوصل الى اللب الا بتخرق القشر ولا الى الدهن الا بدق اللب اه من حاشية البجيرى على الاقناع **في فائدة** قال بعض الفضلاء صلاة الاذمين عليه صلوات الله وسلامه عليه افضل من صلاة الملائكة اذ طاعة البشر افضل من طاعة الملائكة لان الله كلفهم مع وجود صوارف ومحل كراهة افراد الصلاة عن السلام وعكسه عليه صلى الله عليه وسلم لم في غير ما ورد فيه الا افراد في حقنا ولا غير داخل الجرح الشريفه قال ابن حجر واغظ الاخطاء لا يكره الا افراد فيه اه حاشية المدايني وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب الخ أى كتب الصلاة وان لم يتلفظ بذلك لانه تسبب في صلاة كل من قرأ ذلك المكتوب نعم التلفظ بها أكمل ولم يرسل الى الجن غير نبينا عليه الصلاة والسلام واما سايمان عليه السلام فكان حكما فيهم اه تكملة فتح المعين للشيخ عبد الله باسودان **في فائدة** قال بعض الشيوخ وقدم الله على باستخراج عدد الانبياء من اسم محمد صلى الله عليه وسلم وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا كعدة أصحابه صلى الله عليه وسلم الذين توفى عنهم ولم يكن فيهم أصم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كرامة له وطريق الاستخراج ان تضرب عدد حروفه بالجل الصغير وهو جعل جميع الحروف آحادا فهي حينئذ عشرون الميمان ثمانية والحاء كذلك والدال باربعة في مثاها تبلغ أربع مائة ثم تضربها في كل عقود الرسل وهي ثلثمائة وعشرة وتحذف الا حاد تخرج مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا اه حاشية البجيرى على الاقناع ثم قال **في فائدة** انه يجب الايمان بالانبياء اجمالا فيما ورد فيه التفصيل وتفصيلا فيما ورد فيه ذلك كالذين ورد ذكرهم في القرآن وهم خمسة وعشرون مجموعون في قول القائل

حتم على كل ذي النكاي معرفة \* بأنبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم ثمانية \* من بعد عشرو يبقى سبعة وهم

ادريس هود شعيب صالح وكذا \* ذوالكفل آدم بالمختار قد ختموا اه

**في فائدة** هذه الايات في نسب المصطفى عليه آكل الصلاة والسلام من جملها أوقالها أو كانت عنده آمن من كل مكر وه وحفظ في نفسه وماله وأهله وذريته كما قاله ابن الجوزي

وهي محمد عبد الله شيبه هاشم \* مناف قصي مع كلاب ومرة

وكعب أوى غالب فهر مالك \* ونضر كنانة وهو ابن خزيمه

ومدركة والياس مع مضرتلا \* نزار معدا ثم عدنان حجة اه

**في فائدة** قال ابن حجر في الايعاب وهو أى الصحابي على الاصح من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمناء ومات كذلك ولو لحظة فدخل الأعمى وغير المميز ومن اجتمع به وآمن من الجن لانه بعث اليهم وخرج الملائكة ومن رآه بعد موته أو قبل البعثة أو في السماء الاعلى عليه السلام اه



قال بعضهم اذا جمع المتعلم العقل والادب وحسن الفهم والمعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق  
فقد غت النعم عليهما وأنشداً آخر فقال

أخي لن تنال العلم الا بـسـتة \* سأنبئك عن تفصيلها ببيان  
ذكاء رحرص واجتهاد وبلغة \* وارشاد استاذ وطول زمان اه باجوري  
﴿فائدة﴾ قال الحسن البصري رحمه الله صير قلم العالم تسليح وكتابة العلم والنظر فيه  
عبادة ومداده كدم الشهيد واذا قام من قبره نظر اليه أهل الجمع ويحشرون مع الانبياء (وقال  
عليه الصلوة والسلام) من انساك على يده عالم كتب الله له بكل خطوة عتق رقبة ومن قبل  
رأس عالم كتب الله له بكل شهرة حسنة وتدارس العلم ساعة من الليل أفضل من احياؤه  
بنيره ومدارسته أفضل من الذكر وقوله صلى الله عليه وسلم لم حتى الخيتان في الماء اغماخه  
بالذكر اكونها لاسان لها اه بجيري وقال أبو الليث من جالس عند عالم ولم يقدر على حفة  
شيء من العلم نال سبع كرامات فضل المتعلمين وحبه عن الذنوب ونزول الرحمة عليه حال  
خروجه من بيته واذا انزلت الرحمة على أهل الحلقة حصل له نصيبه ويكتب له طاعة مادام  
مستمعاً واذا ضاق قلبه لعدم الفهم صار غمه وسيلة الى حضرة الله تعالى لقوله تعالى أنا عند  
المنكسرة قلوبهم من أجلي أي جابرهم وناصرهم ويرى عز العالم وذل الفاسق فيرد قلبه عن  
الفسق ويميل طبعه الى العلم (وقال أيضاً) من جالس مع ثمانية أصناف زاده الله ثمانية أشياء  
من جالس مع الاغنياء زاده الله حب الدنيا والرغبة فيها ومن جالس مع الفقراء حصل له  
الشكر والرضا بقسمة الله تعالى ومن جالس مع السلطان زاده الله القسوة والكبر ومن  
جالس مع النساء زاده الله الجهل والشهوة ومن جالس مع الصبيان ازداد من اللهو ومن  
جالس مع الفساق ازداد من الجرائم على الذنوب وتسويف التوبة أي تأخيرها ومن جالس  
مع الصالحين ازداد رغبة في الطاعات ومن جالس مع العلماء ازداد من العلم والعمل اه بجيري  
على الاقناع (وقال) الامام الشافعي رضي الله عنه من تعلم القرآن عظمت قيمته ومن تعلم الفقه  
نزل قدره ومن كتب الحديث قويت حجته ومن تعلم الحساب جزل رأيه ومن تعلم العربية  
رقى طبعه ومن لم يص نفسه لم ينفعه علمه اه من النجم الوهاج وقال الامام الغزالي  
أربع لا يعرف قدرها الا أربعة لا يعرف قدر الحياة الا الموتى ولا قدر الصحة الا أهل السقم  
ولا قدر الشباب الا أهل الهرم ولا قدر الغنى الا أهل الفقر اه ﴿فائدة﴾ حقيقة الفقه  
ما وقع في القلب وظهر على اللسان فأفاد العلم وآورث الخشية ولهذا قال النووي اغنام  
يظهر على العلماء كرامات كالعباد مع انهم أفضل منهم لما يدخل عليهم من الرياء (مسئلة ث)  
قال رجل لابي هريرة رضي الله عنه اني أريد أن أتعلم العلم واخاف أن اضيعه فقال كفي بتركك  
للعلم اضاعه وقال الامام من مكيد الشيطان ترك العمل خوفاً من أن يقول الناس انه مرء  
لان تطهير العمل من ترغات الشيطان بالكفاية متعذر فلو وقفنا العبادة على الكمال لتعذر  
الاشتغال بشيء من العبادات وذلك وجب البطالة التي هي أقصى غرض الشيطان  
(مسئلة ث) من آداب حامل القرآن فضلا عن العالم أن يكون شريف النفس مرتفعاً  
عن الجبارة والجفافة من أبناء الدنيا (وقال الفقيه الجرجاني شعراً)



ولم أبتذل في خدمة العلم مهجتي \* لا أخدم من لا قبلت لكن لا أخدم  
 أسقى به غرسا وأجنيه ذلة \* اذا فاتباع الجهول قد كان أحزما  
 ولوان اهل العلم صافوه صاتمهم \* ولو عظموه في الصدور لعظما  
 ولكن أهانوه فهانوا ودنسوا \* محياه بالا طماع حتى تجهما

وفي البخاري لا ينبغي لاحد عنده شيء من العلم ان يضيع نفسه وورده من أكرم عالمه  
 اكرم الله ورسوله بخدمة أهل الفضل من أعظم القرب ومن تعظيم شعائر الله تعالى وحرمانه  
 اجماعا (مسئلة ١) لا يحل لعالم أن يذكر مسئلة لمن يعلم انه يقع بعرقته في تساهل في  
 الدين ووقوع في مفسدة اذا العلم امانافع كالواجبات العينية يجب ذكره لكل أحد أو ضار  
 كالحيل المسقط للزكاة وكل ما يوافق الهوى ويجلب حطام الدنيا لا يجوز ذكره لمن يعلم انه  
 يعمل به أو يعلم من يعمل به أو فيه ضرر ونفع فان تربحت منفعته ذكره والا فلا ويجب  
 على العلماء والحكام تعليم الجهال ما لا بد منه مما يصح به الاسلام من العقائد وتصح به الصلاة  
 والسوم من الاحكام الظاهرة وكذا الزكاة والحج حيث وجبا (مسئلة ٢) الفرق بين  
 الشك والوسوسة ان الشك هو التردد في الوقوع وعدمه وهو اعتقاد ان يتقاوم تساويهما  
 لا مزية لاحدهما على الآخر فان رجح أحدهما رجحان المحكوم به على نقيضه فهو الظن وضده  
 الوهم وأما الوسوسة فهي حديث النفس والشيطان لا تنبئ على أصل بخلاف الشك  
 فينبئ عليه كاخبار من لا يقبل وتأخير الصلاة تأخير امرطا وكتياب من عاداته مباشرة  
 النجاسة وكالصلاة خاف من عاداته التساهل فالاحتياط مطلوب فان لم يكن شيء من ذلك فهي  
 الوسوسة التي هي من البدع كأن يتوهم النجاسة فالاحتياط حينئذ ترك الاحتياط  
 فائدة في المشابهة اتعاق الشك في الكيفية المساواة اتفاقيهما كمية المشاكلة اتفاقيهما  
 نوعية المماثلة اتفاقيهما خاصة الموازنة اجتماع الاربعة الحفظ حصول الصورة في العقل  
 واستحكامها بحيث لو زالت لم تكن القوة من استرجاعها التذكر محاولة استرجاع تلك  
 الصورة اذا زالت الذكر رجوعها بعد المحاولة المعرفة ادراك الجزئيات كالعلم ادراك  
 الكليات الفهم تصور الشيء من لفظ المخاطب الافهام ايصال معنى اللفظ الى فهم السامع  
 الفقه العلم بغرض الخطاب في خطابه العقل العلم بصفات الاشياء حسننها وقيسها وكما لها  
 ونقصانها الدراية المعرفة بالحاصلة بطرف من الخيل الجهل معرفة الاشياء لا بحقائقها  
 اليقين اعتقاد ان الامر كذا وامتناع خلافه الذهن قوة النفس على اكتساب العلوم الغير  
 الحاصلة الفكر انتقال الروح من التصديقات الحاضرة الى المحضرة الخدس وجدان شيء  
 متوسط بين طرفي الجهول اتصير النسبة بالجهول معلومة الذكاء شدة هذا الخدس وكما له  
 انما طرحة النفس نحو تحصيل الدليل الوهم اعتقاد المرجوح الظن اعتقاد الراجح  
 البديهة المعرفة الحاصلة ابتداء في النفس بسبب الفكر اه من خط الشيخ محمد باسودان  
 فائدة في ذكر الامام الشعراني في الطبقات عن أبي المواهب الشاذلي قال اثبات المسئلة  
 بدليلها تحقيق واثباتها بدليل آخر تدقيق والتعبير عنها بفائق العبارة ترفيق ومراعاة علم  
 المعاني والبيان في تركيبها تنسيق والسلامة من اعتراض الشارع فيها توفيق اللهم ارزقنا



في فائدة **اه** قال الامام الشيرازي في زبد العلوم والميزان وأما أصول الفقه فتراجع الى مراتب  
 الاوامر والنواهي التي جاءت في الكتاب والسنة والى معرفة ما أجمع عليه الأئمة وما فاسوه  
 وما ولدوه بالاجتهاد من طريق الاستنباط ويجمع كل من الاوامر والنواهي من تبين تخفيفا  
 وتشديدا فن وجد في نفسه ضعفا أخذ بالتخفيف أو قوه فبالاشد وجميع أحاديث الشريعة  
 وما بنى عليها من أقوال المجتهدين الى يوم الدين لا يخرج عن هذا اثنان حكم يناقض حكما أبدا  
 ولا يصادمه وهذا أطلعني الله تعالى عليه لم يظفر به أحد من المجتهدين فن تحقق به لم يرفى  
 الشريعة ولا أقوال العلماء خلافا قط ومن تحقق بما تحقق به أهل الله تعالى من الكشف  
 والتحقيق شهد بجميع ما ولد المجتهدون مأخوذا من شعاع الشريعة ولم يخطئ أحد منهم اه  
 في فائدة **اه** اذا أطلق الاجتهاد فالمراد به المطلق وهو في الاصل بذل المجهود في طلب المقصود  
 ويرادفه التحري والتوخي ثم استعمل في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع  
 من نحو الثلاثمائة وأدعى السيوطي بقاءه الى آخر الزمان مستدلا بحديث يبعث الله على رأس  
 كل مائة من يجدد الخ وروى ابن المراء عن يحدد أمر الدين من يقرر الشرائع والاحكام لا المجتهد  
 المطلق وخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالمرني ومجتهد  
 الفتوى وهو من يقد على الترجيح في الاقوال كالشيخين لا كابن حجر ومر فلم يباغرت به  
 الترجيح بل مقلدان فقط وقال بعضهم بل هما الترجيح في بعض المسائل بل والشهرامسي  
 أيضا اه باجوري في فائدة **اه** قال في فتاوى ابن حجر ليس لمن قرأ كتابا أو كتب ولم يتأهل  
 للافتاء ان يفتي الا في علم من مذهبه علما جازما كوجوب النية في الوضوء ونقضه بمس الذكركم  
 ان نقل له الحكم عن مفت آخر أو عن كتاب موثق به جاز وهو ناقل لا مفت وليس له الافتاء فيما  
 لم يجده مسطورا وان وجد له نظيرا او حينئذ المتبحر في الفقه هو من أحاط باصول امامه في كل  
 باب وهي مرتبة أصحاب الوجوه وقد انقطعت من نحو أربع مائة سنة اه (مسئلة ك)  
 شخص طلب العلم وأكثر من مطالعة الكتب المؤلفة من التفسير والحديث والفقه وكان  
 ذاهم وذاه فتحكم في رأيه ان جملة هذه الامة ضلوا وأضلوا عن أصل الدين وطريق سيد  
 المرسلين صلى الله عليه وسلم لم يرفض جميع مؤلفات أهل العلم ولم يلتزم مذهب بل عدل الى  
 الاجتهاد وأدعى الاستنباط من الكتاب والسنة بزمه وليس فيه شروط الاجتهاد المعتبرة  
 عند أهل العلم ومع ذلك يلزم الامة الاخذ بقوله ويوجب متابعتة فهذا الشخص المذكور  
 المتدعي الاجتهاد يجب عليه الرجوع الى الحق ورفض الدعاوى الباطلة واذا طرح مؤلفات  
 أهل الشرع فليت شعري بماذا يتمسك فانه لم يدرك النبي عليه الصلاة والسلام ولا أحد من  
 أصحابه رضوان الله عليهم فان كان عنده شيء من العلم فهو من مؤلفات أهل الشرع وحيث  
 كانت على ضلاله فن أين وقع على الهدى فليبينه لنا فان كتب الأئمة الاربعة رضوان الله عليهم



ومقلد بهم جل مأخذها من الكتاب والسنة وكيف أخذوها وما يخالفها ودعوا الاجتهاد  
اليوم في غاية البعد كيف وقد قال الشيخان وسبقهما الفخر الرازي الناس اليوم كالجحش على  
أنه لا يجتهد ونقل ابن حجر عن بعض الأصوليين أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد أي مستقل  
وهذا الإمام السيوطي مع سعة اطلاعه وباعه في العلوم وتفننه بما لم يسبق إليه ادعى  
الاجتهاد النسبي لا الاستقلالي فلم يسلم له وقد نأفت مؤلفاته على الجسمانية وأما حمل الناس  
على مذهبه فغير جائز وإن فرض أنه مجتهد مستقل ككل مجتهد (مسئلة ش) يحرم على  
المفتي التساهل في الفتيا وسؤال من عرف بذلك إما لعدم التثبت والمصارعة في الجواب أو  
افرض فاسد كمتبع الحيل ولو مكر وهمة والتسكك بالشبه للترخيص على من يرجو نفعه  
والتعسير على ضده نعم أن طلب حيلة لا شبهة فيها ولا تجر إلى مفسدة بل لينخلص بها السائل  
عن نحو اليمين في نحو الطلاق فلا بأس بل ربما تندب (مسئلة ش) تجب على مفت اجابة  
مستفت في واقعة يترتب عليها الاثم بسبب الترك أو الفعل وذلك في الواجب أو المحرم على  
النراخي ان لم يأت وقت الحاجة والافعل الفور فان لم يترتب عليها ذلك فسنة مؤكدة بل ان  
كان على سبيل مذاكرة العلم التي هي من أسباب احيائه ففرض كفاية ولا ينبغي الجواب بلا  
أدري الا ان كان صادقا وترتب على الجواب محذور كإثارة فتنة وأما الحديث الوارد في كتم  
العلم فمحمول على علم واجب تعليمه ولم يمنع منه عذر الخوف على معصوم وذلك كمن يسأل عن  
الاسلام والصلاة والحلال والحرام ولو كان العالم بالغادر جرة الفتوى في مذهبه وعلم أمرا  
فاقى به محكم ولم يعتل أمره فله الحمل عليه قهرا بنفسه أو بغيره اذ تجب طاعة التي فيما أفتى به  
ونقل السهمودي عن الشافعي ومالك ان للعالم وان لم يكن قاضيا ان يعزب بالصرب والحبس  
وغيرهما من رأى استحقاقه اذ يجب امثال أمره (مسئلة ش) اعلم أن العبارات الواردة في  
مسئلة واحدة التي ظاهرها التنافي والتخالف اذا أمكن الجمع بينهما من غير تعسف وجب  
المصبر اليه ويكون الامر من المتفق عليه وان اطلاقات الأئمة اذ تناولت شيئا وصرح بعضهم  
بخلافه فالعقد الاخذ باطلاقهم كائن عليه في التحفة والنهاية (مسئلة ش) المذهب  
القديم ليس مذهبا للشافعي لان المقلد مع المجتهد كالمجتهد مع الرسول عليه السلام فكما أن  
الحادث من أدلة الشرع ناسخ للتقدم منها اجماعا حتى يجب على المجتهد الاخذ به كذلك المقلد مع  
لمجتهد وأما المسائل التي عدوها وجعلوها ما يفتى به على القديم فسيبها ان جماعة من المجتهدين في  
مذهبه لاح لهم في بعض المسائل ان القديم أظهر دليلا فافتوا به غير ناسبي ذلك الى الشافعي  
كالقول المخرج فن بلغ رتبة الترجيح ولا ح له الدليل أفتى بها والا فلا وجه لعلمه وقتواه  
على ان المسائل التي عدوها أكثرها فيه قول جديد فتكون الفتوى به وهي ثمانية عشر  
مسئلة عدم وجوب التباعد عن النجاسة في الماء الكثير بقدر قلتين وعدم تنجس الماء الجاري  
الا بالتغدير وعدم المقض بلمس المحرم وتحريم أكل الجلد المدبوغ والتثويب في اذان  
الصبح وامتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق واستحياب تعجيل العشاء وعدم ندب قراءة  
السورة في الاخيرتين والجهر بالتأمين للأموم في الجهرية ويدب الخط عند عدم الشاخص  
وجواز اقتداء المنفرد في اثناء صلاته وكراهة تقليم أطفار الميت وعدم اعتبار الحول في الركار



وصيام الولي عن الميت الذي عليه صوم وجواز اشتراط الفصل بالمرض واجبار الشريك  
على العمارة وجعل المصداق في يد الزوج مضمونا وجوب الحد بوطء المملوكة المحرم  
ذكره في المجموع ويجب اتفاقا نقض قضاء القاضي واقتناء المفتي بغير الرجوع من مذهبه اذ من  
يعمل في قتواه أو عمله بكل قول أو وجه في المسئلة ويعمل بما شاء من غير نظر الى ترجيح  
ولا يتقيد به جاهل خارق للاجماع ولا يجوز للمفتي أن يفتي الجاهل المتمسك بذهب الشافعي  
صورة بغير الرجوع منه (مسئلة ش) نقل ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز تقليد غير  
الاثة الاربعة أي حتى العمل لنفسه فضلا عن القضاء والفتوى لعدم الثقة بنسبتها لاربابها  
باسانيد منع التحريف والتبديل كذهب الزيدية المنسوبين الى الامام زيد بن علي بن الحسين  
السبط رضوان الله عليهم وان كان هو اماما من ائمة الدين وعلماء صالحا للسترشدين غير ان  
أصحابه نسبوه الى التساهل في كثير لعدم اعتنائهم بتحرير مذهبهم بخلاف المذاهب الاربعة  
فان أمتها جزاهم الله خيرا بذلوا نفوسهم في تحرير أقوالها وبيان ما ثبت عن قائلها وما لم يثبت  
فأمن أهلها التحريف وعلوا الصحيح من الضعيف ولا يجوز للقلد لاحد من الاثة الاربعة ان  
يعمل أو يفتي في المسئلة ذات القولين أو الوجهين بما شاء منهم ما بل بالتأخر من القولين ان  
علم لاه في حكم الناسخ منها فان لم يعلم فيمَارِجْه امامه فان لم يعلمه بحث عن أصوله ان كان ذا  
اجتهاد والاعمال بما نقله بعض ائمة الترجيح ان وجدوا الاثوة فولا بطرفي الاوجه الى تقدم أو  
تأخر بل يجب البحث عن الرجوع والمنصوص عليه مقدم على المخرج ما لم يخرج عن نص آخر  
كما تقدم عليه الاكثر ثم العلم ثم الاورع فان لم يجد اعتبارا ووصاف ناقلي القولين ومن أفتى بكل  
قول أو وجهه من غير نظر الى ترجيح فهو جاهل خارق للاجماع والمعتمد جواز العمل بذلك  
للمتبحر المتأهل للشقة التي لا تحتمل عادة بشرط ان لا يتبع الرخص في المذاهب بأن  
يأخذ منها بالاهون بل يفسق بذلك وان لا يجتمع على بطلانه اماماه الاول والثاني اه وعبارة  
ب تقليد مذهب الغير يصعب على علماء الوقت فضلا عن عوامهم خصوصا ما لم يخالط علماء  
ذلك المذهب ادلا بدم استيفاء شروطه وهي كافي التحفة وغيرها خمسة علمه بالمسئلة على  
مذهب من يقلده بسائر شروطها ومعتبراتها وان لا يكون المقاديفه مما ينقض قضاء  
القاضي به وهو ما خالف النص أو الاجماع أو القواعد أو القياس الجلي وان لا يتبع  
الرخص بان يأخذ من كل مذهب ما هو الا هون عليه وان لا يلفق بين قولين تتولد منهما  
حقيقة لا يقول بها كل من القائلين كأن توضح أولم يدلك تقليد الشافعي ومس بلا شهوة  
تقليد المالک ثم صلى فصلاته حينئذ باطلة باتفاقهما وان لا يعمل بقول امام في المسئلة ثم  
يعمل بضده وهذا مختلف فيه عندنا والمشهور جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل وفي قول  
بشروط اعتقاد الارجمية أو المساواة اه وفي ك من شروط التقليد عدم التلقيق بحيث  
تولد من تلقيقه حقيقة لا يقول بها كل من الامامين قاله ابن حجر اذ لا فرق عنده بين ان  
يكون التلقيق في قضية أو قضيتين فلا تزوج امرأة بولي وشاهدين فاسقين على مذهب أبي  
حنيفة أو بلاولي مع حضوره وعدم عضله ثم علق طلاقها ببراءتها من نفقة عدتها مثلا فبرأته ثم  
أراد تقليد الشافعي في عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة عنده من نفقة العدة لم يصح بل



يحرم وطؤها حيث نذ على كل المذهبين أما الشافعي فلأنها ليست بزوجة عنده أصلا لعدم  
 صحة النكاح ولولا الشبهة لكان زنا محضا وأما أبو حنيفة الذي يرى تزويجها فلا يكونها بانت  
 منه بالبراءة المذكورة وقال ابن زياد القادح في التلخيص انما يتأني اذا كان في قضية واحدة  
 بخلافه في قضيتين فليس بصادح وكلام ابن حجر أحوط وابن زياد أوفق بالعوام فعليه يصح  
 التقليد في مثل هذه الصورة (مسئلة ش) يجوز تقليد ملتزم مذهب الشافعي غير  
 مذهبه أو المرجوح فيه للضرورة أي المشقة التي لا تحتمل عادة اما عند عدمها فيصيرم الا  
 ان كان المقلد بالفتح أهلا للترجيح ورأى المقلد رجحا ان دليله على دليل امامه اه وعبارة  
 ي يجوز العمل في حق الشخص بالضعيف الذي رجحه بعض أهل الترجيح من المسئلة  
 ذات القولين أو الوجهين فيجوز تقليده لاعامل المتأهل وغيره اما الضعيف غير المرجح من  
 بعض أهل الترجيح فيمتنع تقليده على العارف بالنظر والبحث عن الأرجح كغير عارف وجد  
 من يخبره بالارجح وأراد العمل به والاجاز له العمل بالمرجوح مطلقا اه (مسئلة ك)  
 صرح الأئمة بأنه لا يجوز تعاطي ما اختلف فيه ما لم يقلد القائل بحله بل نقل ابن حجر وغيره  
 الاتفاق عليه سواء كان الخلاف في المذهب أو غيره عبادة أو غيرها ولو مع من يرى حل ذلك نعم  
 انما يأثم من قصر بترك تعلم ما لزمه مع الامكان أو كان مما لا يعذر أحد بجهله لشهرته أما  
 من عجز عنه ولو لنقلة أو اضطرار الى تحصيل ما يستدرقه وموونه فيرتفع تكليفه كما قبل ورود  
 التمرع قاله في التحفة اه وعبارة ب ومعنى التقليد اعتقاد قول الغير من غير معرفة  
 دليله التنصلي فيجوز تقليد القول الضعيف لعمل نفسه كمقابل الاصح والمعتقد والاوجه  
 والمتجه لا مقابل الصحيح لفساده غالبا ويأثم غير المجتهد بترك التقليد نعم ان وافق مذهباً معتبراً  
 قال جمع تصح عبادته ومعاملته مطلقا وقال آخرون لا مطلقا وفصل بعضهم فقال تصح المعاملة  
 دون العبادة لعدم الجزم بالنية فيها وقال الشريف العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بافقيه  
 ويظهر من عمل وكلام الأئمة ان العامى حيث عمل معتقداً أنه حكم شرعى ووافق مذهباً معتبراً  
 وان لم يعرف عين قائله صح ما لم يكن حال عمله مقلداً لغيره تقليداً صحيحاً اه قلت ونقل  
 الجلال السيوطي عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعه  
 لاسيما العوام الذين لا يقيمون مذهب ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق  
 فعل هؤلاء قول عالم فلا بأس به اه من الميزان نعم في الفوائد المدنية لاكردي أن تقليد  
 القول أو الوجه الضعيف في المذهب بشرطه أولى من تقليد مذهب الغير اعراس اجتماع  
 شروطه اه (مسئلة ك) يجوز التقليد بعد العمل بشرطين أن لا يكون حال العمل  
 عالماً بفساد ما عتق له بعد العمل تقليده بل عمل مع نسيان للفساد أو جهل بفساده وعذوبه وان  
 يرى الامام الذي يريد تقليده جواز التقليد بعد العمل فمن أراد تقليد أبي حنيفة بعد العمل  
 سأل الحنفية عن جواز ذلك ولا يفيد منه سؤال الشافعية حيث نذ اذ هو يريد الدخول في  
 مذهب الحنفي ومعلوم انه لا بد من شروط التقليد المأهولة زيادة على هذين اه وفي  
 نحوه وزاد من فله من يصح تقليده في مسئلة صحت صلاته في اعتقاده بل وفي اعتقادنا  
 لا نال نفسه ولا نعه من تارك الصلاة فان لم يقلده وعلمنا ان عمله وافق مذهباً معتبراً فكذلك



على القول بأن العاصي لا مذهب له وإن جهلنا هل وافقه أم لا يجوز الانكار عليه

### كتاب الطهارة

#### (الطهارة)

مسئلة في ماء الطل والنداء مطلق  
لشمول اسم المطهر لهما وقول  
ابن العماد انه نفس دابة في البحر  
من دود في قنات في واقفه ابن  
حجر اه مسئلة في المعتمد  
ان الماء الداخل الى الفم بعد  
غسل طرفي الشفتين عن الغرض  
مستعمل كما في الخادم في سنن  
الوضوء وما في العباب من عدم  
الاستعمال من جوح وسبقه  
اليه الخادم في بعض المواضع  
في قنات في واقفه ابن حجر و م ر  
مسئلة في بعض عمال يشق  
الاحتراز عنه من قليل في الصبي  
بالنسبة للرضعة لا عن قليل بوله  
وغائطه اذا ابتلاه بارضاعه  
أقوى منه بحمله مسئلة في  
الماء القليل الجاري الذي كثر  
اغتراف الناس منه لا يحكم  
باستعماله ولا نجاسته بتوهم  
نجاسة أيدي المغترفين منه وإن  
كان المغترف جنبا أو ذا حدث  
بل ان يتقن وقوع نجاسة وجرت  
بجري الماء فاقبلها طاهر  
والجربة التي تعقب النجاسة لها

فائدة في الكتاب لغة الضم والجمع واصطلاح اسم الجنس من الاحكام والباب لغة فرجة في  
سائرته ووصل منها من داخل الى خارج ووجه كسبه حقيقة في الأشخاص مجاز في المعاني  
واصطلاح اسم جملة من الالفاظ مما دخل تحت الكتاب والفصل لغة الحاجزين الشيتين  
واصطلاح اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتمل على فروع الخ والفرع لغة  
ما انبنى على غيره ويقابله الاصل واصطلاح اسم لالفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالبا  
والمسئلة لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم والتنبيه لغة الايقاظ  
واصطلاحا عنوان البحث اللاحق الذي سبقت اليه اشارة بحيث يفهم من الكلام السابق  
اجمالا والخاتمة لغة آخر الشيء واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة  
جعلت آخر كتاب أبواب والتمة ما تم به ذلك وهي قريب من معنى الخاتمة اه باجوري  
والفيد اصطلاحا ما جئ به لجمع أو منع أو بيان واقع وتأمل تعريفه هـ ذامع تعريف الشرط  
يعلم ان القيد أهم مطلقا اه ايعاب في فائدة في الطهارة لها وسائل أربع الماء والتراب  
والدابع وحجر الاستنجاء ومقاصد كذلك الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة ووسائل  
الوسائل الاجتهاد والاولا في اه باجوري (مسئلة) بزم القاضي والمزجد واختاره  
الامام ان اختصاص الطهورة بالماء لا يعتد به ولا يرجح في اليعاب تبعاً للفرق الى ابن الصلاح  
انه معقول المعنى قال وسبب الاختصاص به جمعه للطافة وعدم التركيب للذين لا يوجدان في  
غيره وفقد اللون وانما يتلون بلون ظرفه أو ما يقابله ولا يحدث فيما يلاقيه كيفية ضارة ولا يغير  
طبيعته ولا يحدث من استعماله خيلاء ولا كسر قلوب الفقراء بخلاف نحو ماء الورد ولا يلزم  
من استعماله اضاءة مال غالبا اه في فائدة في الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق ان الحكم  
المرتب على الاول يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد فيشمل سائر أنواع الماء وعلى الثاني  
يترتب عليها بتبديل الاطلاق فيختص ببعض أنواعها وهو الطهور اه ايعاب في فائدة في اسم  
الاعرابي الذي بال في مسجده عليه الصلاة والسلام ذو الخويصرة حرقوم بن زهير البجلي  
لا التميمي وهو أصل الخوارج ووقع له أيضا انه سهي في صلاته وقال لئن مات محمد لا تروجن  
عائشة وقال اللهم اغفر لي ومحمد ولا تشرك معنا أحد افعال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد  
حجرت واسعا كذاها مش شرح المنهج (مسئلة ب) لا يضر تغير رائحة الماء كثيرا  
بالقسط أو القطران وان لم تغسل القرية بعد الدبغ كما أطلقه في الخادم قال بخلاف تغيره كثيرا  
بالطعم أو اللون وأفتى البكري بالمعنى مطلقا أي في جميع الصفات في فائدة في قال البجيرمي (قولا)  
فتغير ريح الطاهر غير مطهر أي لغو ذلك المخالط اما بالنسبة له فطهر كما لو أريد تطهير  
سدر أو عجين أو طين فصب عليه ماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله للجميع فانه يطهر  
جميع أجزائه بوصولها اذ لا يصل الى جميع أجزائه الا بعد تغيره كذلك فاحفظه اه  
رشيد خصال اللونائي ونقل أبو مخرمة عن السهمودي انه لا يضر تغير الماء بأوساخ



المتطهرين أي وان طال مكثه **فائدة** يشترط لغير الماء بالطاهر ستة شروط أن لا يكون بنفسه وان يكون بمخالط وان يستغنى عنه الماء وان لا يشق الاحتراز عنه وان يكون بحيث يمنع اطلاق اسم الماء وان لا يكون ملحاً مائياً ولا تراباً اه **كردي** (مسئلة) ظاهر عبارة التحفة ومال اليه في الاسباب انه لو وقع في الماء ما وافقه في الصفات كلها أو في صفة واحدة انها تقدر كل الصفات واعتمده في المعنى واعتمد في حاشية الحلبي ان الموجود لا تقدر وبعبارة الباجوري اذا وقع في الماء ما وافقه في كل الصفات قدرت كلها كطعم الرمان ولون العصير وريح اللادن يقع الذال أي اللبان المذكور قبل رطوبة تعارفاً مع رطوبة الجو فان فقد بعض الصفات فقد انفق فقط اذا لم يوجد اذا لم يغير فلا معنى لفرضه واعتبر الروابي الاشبه بالخليط فاد اوقع فيه ماء ورد منقطع الرائحة قدر ما ورد له رائحة وهذا التقدير مندوب كما نقل عن ميم والجبري فلو هجم واستعمله جاز اذا غايته انه شاك في التغير والاصل عدمه (مسئلة) قال في الاسعاد شرح الارشاد في مجتبه القلتين والجريفة كما في المجموع الدفعة بين حافتي النهر والمراد بهما يرتفع وينخفض بين حافتيه تحقيقاً وتقدير اقول صاحب البحر الجريفة ما وقع تحت ادق خبط من احدي حافتي النهر الى الاخرى فيه نظر اذ قضيت ان لا توجد جريفة هي قلتان الا في نحو النيل فما في المجموع أولى بالاعتماد لانها من قبيل الاجسام المحسوسة وحينئذ اذا كان طول الجريفة وهو عرض النهر ثلاثة اذرع وعرضها وهو عمق النهر ذراع ونصف وعمقها في طول النهر نصف ذراع كان الحاصل مائة وأربعة وأربعين فهي فوق القلتين ولو كان طولها ذراعين والعمق والعرض كما مر كان الحاصل ستة وتسعين فهي دون القلتين اه ملخصاً **فائدة** افي العلامة داود جبر الزبيدي بانه لو اختلفت القلتان وزنا ومساحة كان الاعتبار بالمساحة اذ هي قضية التقدير في الحديث بقلال هجر ويؤيده ذكرهم التقريب في الوزن دون ما قبل على ان تقديرهم بالوزن للاحتياط كصاع القطرة وغيره اه **فائدة** يقع في ماء كثير عينا طاهرة ونجسة فتغير ولم يدركهما ام باحداهما فالذي يظهر من اجماع اهل الخبرة فان عرفوا شيئا والا فالظاهر الطهارة عملاً بالاصل بقائهما حتى يعلم ضده كما لو شك هل التغير بمجاور او بمخالط او بطول مكث او بأوساخ المغترفين فلا يضر أيضاً اه ايعاب (مسئلة ب) نوضاً جماعة من ماء قليل ثم رأوا بعد الصلاة بعرات غنم جاز لهم تقليب القاتلين بعدم تجسس الماء مطلقاً لا بالتغير بشروطه أي التقليد الماروهم كثير من الصحابة والتابعين والفقهاء كعلي وابن عباس وأبي هريرة والحسن والنخعي وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الماء طهوراً لا ينجسه الا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه وعليه العمل في الحرمين والغرب وغيرها وكفى هؤلاء قدوة على ان جماعة من الشافعية ذهبوا الى طهارة روث الماء كقول كياتي (مسئلة) نوضاً حنفى من ماء قليل بنية التجدد من غير نية اعتراف لم يستعمل الماء وان فرض انه مس فرجه لان قصده التجدد صارف للاستعمال ولم يرتفع حدثه عندنا للمصارف كما لو نوضاً شافعي مجدداً ناسياً للحدث ثم تبين حدثه وكذا لو غسل وجهه بنية رفع الحدث ثم علم في ظنه انه متطهر فكم له بنية التجدد بدولاً يكفيه فيما لو نسي لغة

حكم الغسالة **مسئلة** في الماء الذي يدخل الاسكافي فيه النعال يحكم بعاهارته ما لم يتحقق نجاسته تغليباً للاصل ولو عرق الرجل المتنجسة هي أو نعلها بطين الشارع المعفوع عنه وانتشر عرقها عن عنه كالأعرق محل الاستنجاء بخلاف النعل المتنجسة بغير ذلك فينصب ما يتحقق اصابته محل النجاسة **مسئلة** في معنى من ذرق الطيور وروث الغيران الذي تعم به البلوى في المياه القابلة والمساجد وغيرها اذا عفود اتر مع عموم البلوى وهو موجود في ذلك



أوترك شرط من وضوئه الأول من غير الوجه للعلّة المذكورة (مسئلة) لا يحكم باستعمال الماء إلا بعد فصله عن العضو فيقتلوا داخل متوضئي يده بعد غسل وجهه بلانية اغتراف ثم أحدث ولو حدث تأكبر فله ان يغسلها بل وباقي البدن في الجنابة بالانغماس قبل فصلها خلافا للارشاد لكن ان كان الحدث الثاني أصغر فلا بد من غسل الوجه بماء آخر مع بقاء في الماء (مسئلة ش) لم يرد في نية الاغتراف خبر ولا أثر ولا نص عليها الشافعي ولا أصحابه وانما استنبطها المتأخرون وتبعهم الاصحاب ووجه وجوبها ظاهر فعليه متى ادخل المحدث يده بعد تثليث الوجه ما لم يقصد الاقتصار على واحدة أو الجنب بعد النية صار الماء مستعملا بالنسبة لغير ما فيها وطريق من لم يرد نية الاغتراف ان يغرف الماء قبل النية أو يفرغ على كفه ولا تكون نية الاغتراف صارفة لنية الوضوء بخلاف نية التبريد ففائدة اختلاف العلماء في نية الاغتراف ونظم ابن المقرئ القائلين بعدم وجوبها فقال

أوجب جمهور الثقات الطرف \* عند التوضي نية الاغتراف  
من بعد غسل الوجه من يلغها \* فتاؤه مستعمل بالخلاف  
ووافق الشاشي ابن عبد السلام \* في تركها والبغوي ذو العفاف  
وابن الجليل الخبر أفتى على \* اهلها والخبر فتواه كاف

واختاره الغزالي والمزجد قال أبو مخرمة فلا يشدد العالم على العاصي بل يفتيه بعدم وجوبها

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\* المعفوات في نحو الماء \*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*

فائدة يعنى عمالا يسيل دمه بوقوعه ميتا في نحو المائع بنفسه أو بنحور يح وكذا بطرح بجمعة أو غير وكان مما نشؤه من الماء خلافا لم ر فيه ما بل أو من غير غير مطلقا أو غير بلا قصد كأن قصد طرحه على غيره فوقع فيه قاله الخطيب بل رجح في الايعاب وقيل عدم الضرر مطلقا وهو ظاهر عبارة الارشاد وغيره كالأثر لطرح الحى مطلقا قال ابن حجر في حاشية تحفته واذا تأمات جميع ما تقر ظهر لك ان ما من صورة من صور ما لادم له سائل طرح أم لا منشؤه من الماء أم لا الا وفيه خلاف في التجسس وعدمه اما قوى أو ضعيف وفيه رخصة عظيمة في العفوعن سائر هذه الصور اما على المعتمد أو مقابلة فن وقع له شيء جاز تقليده بشرطه وهذا بناء على نجاسة ميتته اما على رأى من يقول انها ظاهرة فلا اشكال في جواز تقليد ذلك اه كردى وافتي أبو مخرمة بانه لا يضر نقل ما فيه الميتة المعفوع عنها من اناه لا تحركا لا يضر اذ ارته في جوانب الاناء ومسها لجوانبه (مسئلة ك) فرس قلة بين اصبعيه والمطخا بالدم ثم غمسهما في نحو مائع فالاحوط عدم العفو والاسهل الذى اميل اليه وافتي به حر العفوح حيث لم يعتمد الغمس مع ملاحظة تجسسها لقلته والحاجة اليه فائدة قال في القلائد يعنى عن بعير الفار في المائع اذا عم الا بتلايه وعن جرّة البعير وفهم ما يجتر اذا النقم أخلاف امه ولا يجس ما شرب منه ونقل عن ابن الصباغ ان الشاة اذا بعرت في لبنها حال الحلب عفى عنه فلا يجس ولا يغسل منه انا ولا فم فان وقع فيه بعرة من غيرها عفى عنه لا طعم فقط وافتي المزجد بالعفو عما يلقى بيدنها ويتساقط حال الحلب وما صدمته بذنها اه وافتي السهوى بالعفو عن



### في النجاسات

في مسألة ما رنعت اليه  
الخمر من أجزاء الدين بغير الغليان  
نجس فلا يصب عليه خمر حتى  
غمر موضع الارتفاع ففيه  
ثلاثة آراء تطهر مطلقا وتقييد  
من قبل قبل جفاف الموضع هو  
لتحقق الانعمار لا تطهر مطلقا  
واليه ميل الشيخ زكريا في شرح  
البيهقي التفصيل بين ما قبل  
الجفاف وبعده وهو الحقيقي  
بالاعتماد لانه قبل الجفاف في  
معنى المائع فهو ملحق به  
فأشبهه ما لو صب خمر على خمر  
وما بعد الجفاف لا يلحق  
بالمائع فأشبهه النجاسة  
الجمامة باناء صب عليه خمر  
تخلل فهو نجس ومنه يؤخذ  
انه لو صب خمر في اناء ثم اخرجت  
منه وصب فيه خمر اخرى بعد  
جفافه انها لا تطهر في قلت  
رجح ابن حجر في الفتاوى  
الطهارة اذا غمر المحل فيها  
مطلقا قبل الجفاف أو بعده  
انتهى في مسألة شعر الحيوان  
وعظمه الذي لم يعلم اهوص  
ما كول او غيره أو أخذ بعد  
ذكاته أو موته طاهر لا ناتيقنا  
طهارته في الحياة ولم يعارضها  
أصل ولا ظاهر واحتمال  
كونه من مغلط أو حيوان  
ولدميتا في غاية الندور في قلت  
وافقه ابن حجر في الفتاوى  
وخالفه أبو جهميش انتهى

بول الابل والبقر في ضرعهما المتأخرين واما اتصالهما حين تربض وأفتى به أيضا النقيض  
محمد صاحب عيني يدعي ومن خط السيد أبي بكر باقيقه قال يعني عن ذرق الطيور في المياه  
كالسقايات والحياض لمشقة الاحتراز كما قاله الباقيني اه وقال ع ش ومما يشق الاحتراز  
عنه نجاسة شعور الفيران في الاواني المعسدة للاستعمال كالجرار والاباريق كحياض الاخيلة  
وان أمكن الفرق بسهولة تعظيمها على الاقرب (مسئلة ش) المذهب عدم طهارة  
الاجر المعمول بالنجس بالاحراق وان غسل بعدوا اختار ابن الصباغ طهارة طاهره حينئذ وأفتى  
به الفضل ويجوز الوضوء من الاواني المذكرة ويغني عن فم كل مجتر وصبي وعماته في الفيران  
في سوت الاخيلة اذا غمر الابتلاء به (مسئلة ب) الفرق بين دخان النجاسة وبخارها ان  
الاول انفصل بواسطة نار والثاني لا بواسطة نار قاله الشيخ زكريا وقال أبو محرم هما مترادفان  
فما انفصل بواسطة نار فنجس وما لا فلا مانع من الشبهة أي لسان النار طهارة قطعاً حتى  
لو اقتبس منها في شمعة لم يحكم بنجاستها في فائدة خلط زباد فيه شعرتان أو ثلاث بزيادة  
كذلك أو صاف عنه بحث بعض المتأخرين ان محل العفوع قليل شعر غير الماء كول ما لم يكن  
بفعله فعليه بنجس الزبادان اه فتاوى ابن حجر

### في الماء المأكروه

(مسئلة ش) يكره الطهر ماء البحر للبري ان خشى منه ضرراً على نحو عينيه  
ولو يقول ثقة لمنعه الاسباب كشد البرودة بل ان تحققه حرم في فائدة المياه المأكروهة  
غمانية الشمس وشد البرودة أو الحرارة وماء ديار غودال بئر الناقة وقوم لوط وبئر هوت  
وبئر بابل وبئر ذروان وألحق بذلك ماء محسر والطهر بفضل المرأة ومن الاناء النحاس وماء  
وتراب كل أرض غضب عليها كعاد اه كردى وعبارة التحفة ويكره الطهر بفضل المرأة  
للخلاف فيه قيل بل ورد النهي عنه وعن الطهر من اناء النحاس اه

### في النجاسات

في فائدة يتبع الفرع أخس أبو به في سبعة أشياء النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة  
وتحريم الاكل وامتناع التضحية في متولدين نعم وغيرها وعدم استحقاق سهم الغنمة لمتولدين  
فرس وحمار وعدم وجوب الزكاة لمتولدين نحو بعير وفرس وأشرفهم ما في الدين واجاب  
البديل وعقد الجزية وأخفهم ما في الزكاة والاضحية وأغلظهم ما في جزاء الصيد ويتبع  
الاب في النسب وتوابعه كاستحقاق سهم ذوى القربى وفي الحرية ان كان من أمته أو أمة فرعه  
وفي الولاية ومهر المثل ويتبع الام في الرق والحرية فالولدين مما لو كين لمالك الام كولد البهيمة  
اه كردى (مسئلة) المني طاهر من الاذى اتفاقاً وكذا غيره من بقية الحيوانات  
غير الكلب والخنزير على المعتمد لكن ان لم يكن صاحبه مستحيماً بقاء فهو متنجس ومن ثم حرم  
الجماع على مستحجر بالجرم منهما وان فقد الماء واحتاج الى الوقاع كما في النهاية والمغنى وقيد  
في التحفة بوجود الماء وهذا كما لو نجس ذكره بمذى ما لم يعلم أن الماء يفتري شهوته فيجوز حينئذ



بمسئله في الزباد طاهر  
ويصح بيعه ويغني عن سبب  
شعر الحيوان المختلط به في وقت  
واقعه ابن حجر وغيره انتهى  
بمسئله في الخلاف في  
وجوب الاستعانة بنحو  
الاشنان في غسل النجاسة  
وندها منتشر والمعتمد الذي  
يقتضيه النقل والدليل  
وجوب الحث والعصر ان  
توقفت الازالة عليهم ما ولا تجب  
الاستعانة بنحو الاشنان وان  
توقفت الازالة عليه كما نص  
عليه في الام نعم ان توقفت  
ازالة الطعم أو اللون والريح  
المجتمعين في محل واحد وجب  
بمسئله في متى تسمرت ازالة  
الريح أو اللون بشرطه فالحل  
طاهر لا نجس معفو عنه ولو  
من مغلظ كما استوجهه  
السهودي في حاشية الخادم  
خلافا لظاهر عبارة الارشاد  
وبعض شراحه بمسئله في  
اذا تحقق وقوع النجاسة  
الكائنة في نحو الحيض أو في  
أحد باشرها وجب اجتنابها  
واجتناب من باشرها وان قلد  
المباشر مالكا الا اذا قلده هو  
مثله وهكذا وان عمت الباي  
بذلك قاله الناصري لكن خالفه  
ابن جهمان فقال تطاير ذلك  
فاضية بالعفو كمسئله في الخرف  
المعول بالسرجين وهذا أقرب  
وأشبه بمسائل العفو بمسئله في

واغتفر في القلائد المذمومة مطلقا للضرورة وحيث حكمنا بطهارة المني جازت الصلاة في التوب  
الذي وقع فيه ولو من جاع نعم يسن غسله وطبا وفركه يابسا (مسئله ب) ذهب  
بعضهم الى طهارة روث الماء كولد بل ذهب آخرون الى طهارة جميع الارواح حتى من  
الكلب الا الاذي وجمعهم الشيخ عبد الله بن أبي بكر باشعيب فقال

روث الماء كولد زهرهم \* وعطاء والثوري والرواني  
وامام نخع وابن سيرين واصسطخري والشعبي والشيبياني  
وابن خزيمة منذر حبانهم \* ثم ابن حنبل مالك الرباني  
طهر وزاد الظاهرية والحنابلة \* رى لغير فضلة الانسان

في فائدة في قال في الخادم للزركشي الدم كله نجس الا عشرة الكبد والطحال والمسك والدم  
المحبوس في ميتة السمك والجراد والميت بالضغط والسهم والجنين وكذا منى ولبن حرجا على  
لون الدم اه وفي حكمه بطهارة الدم المحبوس ان اراد ما دام كما نافلا يستثنى اذ هو حينئذ  
ليس دما أو اذا تحلب وتلوث به غيره ممنوع لانه نجس اه ايعاب في فائدة في قال يجمع ومن  
القي ما عاد حالا لو من مغلظ فلا يجب تسبيح الفم منه كالدبر نعم اعتمد على عدم وجوب  
التسبيح من خروج ما من شأنه الاستحالة وان لم يستحل كاللحم الا ان خرج من الغم كذلك  
وجوبه مما شأنه عدمها وان استحال اه ولا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج  
ان لم يكن معهما رطوبة نجسة اه شرح روض (مسئله ب) الحيض التي تجتمع  
فيها المياه وتلغ فيها الكلاب نجسة ان تغيرت فلا يعفى عما لا تم البسوى به منها فن أصابه شيء  
من ذلك لزمه تسبيحه كما لو قصد لها الخراز فوضع فيها الجلود فيلزمه تسبيحها وتسبيح ما تحقق  
ملاقاه نحو بدنه ويحرم عليه تلويث المسجد به اذ لا ضرورة الى ذلك ومن ذلك ما لو ضرب  
الكلب بنحو سكين مع الرطوبة في أحد الجانبين اذ لا مجال للعفو حينئذ ويجوز استعمال  
أواني العوام المذكورين ومواكلهم حيث لم يتحقق ملاقاته نجاسة لها (مسئله ي)  
خذ قاعدة ينبغي الاعتناء بها لكثرة فروعها ونفعها وهي كل عين لم يتيقن نجاستها لكن غلبت  
النجاسة في جنسها كتياب الصبيان وجهلة الجزارين والمتدينين من الكفار بالنجاسة  
كالكلمة الخنازير أراج القولين فيها العمل بالأصل وهو الطهارة نعم يكره استعمال كل  
ما احتمل النجاسة على قرب وكل عين تيقنا نجاستها ولو لم يغلظ ثم احتمل طهارتها ولو على بعد  
لا نجس مالا فقه حينئذ لا يحكم بنجاسة دكاكين الجزارين والحوادين وزوارتهم التي  
شوهت الكلاب نجسها ولا يحكم بنجاسة اللحم أو الحوت الموضوع عليها وما لاقاه من أبدان  
الناس الا ان شوهه ملاقاته للنجاسة فتكون البقعة التي لحسها الكلب نجسة وكذا ما لاقاها  
بقينا بمشاهدة أو اخبار عدل مع الرطوبة قبل احتمال طهرها جبر ورسع حريات ماء بتراب  
ظهور ولا يتعدى حكمها الباقي الدكان فصلا عن غيره وكل لحم وحيوت وغيرها خرج من تلك  
الاماكن محكوم بطهارته الا ما يتيقن ملاقاته لنفس المحل المتنجس ولم يشق ويعم الا بتلاذه  
والاعفى عنه أيضا قاله أبو قضام وخالفه ابن حجر وفي النهاية والضابط ان كل ما يشق الاحتراز  
عنه غالب يعفى عنه (مسئله ب) رجع أبو قضام طهارة صيغة اللحم التي يقال لها العلق



ونجاسة صيغة العبد لا اختلاطها بما في جوفه والذي نعتده ان الصيغة مطلقا ما طاهرة أو  
متنجسة معفوع عنها فلا نجس مذهب بها أو مستهلك لا ينبغي التسريح بها في المسجد مطلقا  
للتخلاف في طهارتها مع التأذي بكراهة الانفس لها اه قلت وأفتى بالطهارة الناشئة  
وأبو نخع رمة وأوصى اه وعبارة لك الصل يعني الصيغة كما في نسخة الذي يجتمع مع  
الدم في حوض ثم يعلو الصل فيؤخذ لا يضر اختلاطه اذ الظاهر ان الصل المذكور اما طاهر  
أو نجس معفوع عنه لا معفوع عن الدم المتحلب من الكبد ولقول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ  
البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتناولها الصغرة من الدم فيها كل ولا ينكره  
وقد اتفق ابن حجر وزيادو مر وغيرهم على طهارة ما في جوف السمك الصغير من الدم  
والروث وجواز أكله معه وانه لا نجس به الدهن بل جرى عليه مر في الكبير أيضا ولان لنا  
قولا قويا ان السمك لا دم له لانه يبيض اذا وضع في الشمس (مسئلة ١٢) الذي يظهر ان  
الشيء الاسود الذي يوجد في بعض الحيتان وليس بدم ولا لحم نجس اذ صريح عبارة التحنة  
ان كل شيء في الباطن خارج عن أجزاء الحيوان نجس ومنه هذا الاسود لعله المذكور اد  
هو دم أو شبهه وقد صرحوا بنجاسة الخرزة التي في الكرش كحصى الكلى والمثانة وتخرجها  
من معدن النجاسة مع شبهها بالطاهر فأولى هذا الاسود ولا به فضله مستحيلة وهي نجسة  
الا ما استثنى ومن قال بطهارته فقد أخطأ ففائدة في نقل عن البريم هي أنه قال الاصح ان  
ذرق السمك والجراد وما يخرج من فيها نجس وفي الابانة طاهر ومع الحكم بالنجاسة يعني  
عنه اذا حمت به البلوى كدم البراغيث وأفتى ابن كبن بأن يصاب الجراد وهو بلا فها طاهر  
وما في باطن ذنبها نجس على الصحيح وأفتى عبد الله باسودان بأن الخارج مما لا نفس له سائلة  
عند قتله ان يخرج حال حياته وليس به تغير فطاهر كريق الأدمى أو بعد موته فنجس مطلقا  
اذ الميتة وجميع أجزائها نجسة وانما لم نجس المائع للنص ولوشك في شبهه طاهر رأم  
نجس فطاهر وألحق به في الجواهر العظم بخلاف اللحم (مسئلة ١٣) يصير  
العصير خلاصا من غير تحجر فيكون طاهرا في ثلاث صور وهي فيما اذا صب العصير في الدن  
العنسي بالخل وفيما اذا جردت حبات العنب من عناقيدته وملى منها الدن وطيب  
رأسه ومثله الرطب ان أخبر برعدل بنخله حينئذ من غير تحجر ولا يتبع الغالب من  
التحمر وعدمه وفيما اذا صب نخل على عصير دونه بل أو مساويه كما قاله ابن حجر والخطيب  
وقال مر ان أخبر برعدل يعرف ما يمنع الحمر وما لا اتباع والحكم بالغالب من التحمر  
وعدمه بل لنا وجه مرجوح يجوز تقليده بشرطه انه ينخل العصير حينئذ وان كان أكثر من  
الخل ولو وضع التمر بنواه في الماء حتى تحلل كعادة أهل البصرة فقياس ما ذكره ابن حجر في  
الايهاب من المعفوع عن حبات العناقيد ونوى التمر انه بطاهر وجرى غيره على عدم المعفوع عن  
ذلك وفي النهاية ولا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وأنواع فلو جعل فيه عسلا أو  
سكر أو اتحاده من نحو عنب وورمان أو بروز يذب طهر بانقلابه خلا وليس ذلك تحلالا  
بصاحبه عين لان نفس ذلك كله يتحمر ولا يضر وضع النيء أو العصير على الجر وعكسه كما لو  
أريق خمر فصب في اناء آخر أخرى ففائدة في لا يطهر طاهر الدن المترشح اليه الجر قبل

وضع ثوبه في الماء الكثير حتى  
غمره فشي كلب عليه نجس  
ولا يكون الماء حائلا كما قاله  
السيوطي (مسئلة ١٤)  
المنقول في الرغوة المرتفعة عند  
البول في البحر انما نجسة ومن  
أفتى بطهارتها فقد خالف المنقول  
وأما الرشاش المتصاير بسبب  
صدم البول أو البعرة لاء الكبير  
فطاهر والفرق ظاهر للتأمل



تحالها اذا ضرورة اليه بخلاف الباطن نعم ما ارتفع أو انخفض اليه من الدن بغير الغليان بل  
 وضع شيء أو أخذ لم يطهر هو أيضا لعدم الضرورة ولا هي لاتصالها بنجس اه ايحاب  
 ومنه الخلل نجس صور طاهرة قطعا اذا اختلفت من غير عين ولا امسالك بل اتناقا وعلى الاصح  
 اذا اختلفت بعد امسالك وقال العراقيون لا تطهر غير المحترمة أولا تطهر قطعا اذا طرحت العين  
 قصدا أو على الاصح ان كانت بهير قصد أو تطهر على الاصح أيضا اذا اختلفت من نحو شمس ولا  
 يحرم الخلل به لانه سبب لاصلاحها من غير محذور اه **قاعدة** في اصاب جلد الميتة نجاسة  
 مغلفة لم يكف غسله قبل الدخيل لانه من تسبيعه بعده لانه قبله لم يكن قابلا للتطهير وأخذ منه  
 سم ان نحو عظم الميتة اذا اصابه مغلف لا يطهر بغسله أبدا فينجس مما سبه وطبائنجاسة مغلفة  
 اه مداخني وفي نحوه وزاد ونقل الشوري عن الشيخ زكريا انه يطهر من المغلفة بتسبيعه

### في إزالة النجاسة

(مسئلة ي) تحرم مباشرة النجاسة مع الرطوبة لغير حاجة فيجب غسلها فور ابتلاها فله حاجة  
 كالاستنجاء وغسلها من نحو بدن ووضعها في نحو زرع أو نحو فصد وكذا التداوي بشرط فقد طاهر  
 صالح (مسئلة ج) قطرات بول متفرقات وقعت بمسجد أو من الناس في المحل مع تطيب  
 أرجلهم لم يجب الا غسل محل البول فقط لا كل المحل للشك في نجسه اذ يحتمل مرور المتوضئين  
 على النجاسة وعلى الموضع الطاهر والقاعدة ان لا تنجس بالشك **قاعدة** في ائتي ابن حجر بأن  
 الكفين كعضو واحد كما فاذا غسلاه معا من نجاسة بهما أو باحدهما كفي وأفتى أيضا بجواز  
 غسل النجاسة بمطعم عند الحاجة كفصل لثوب ابرسم يفسده الصابون ونحوه لا يغسل يدوم مع  
 دم كافي المجموع اه (مسئلة ك) وقعت في الصبغ أجزاء نجاسة فان كانت مما تتعقد  
 فيه ولا يزيلها الماء كزبل لم يكف غمر المصبوغ بالماء بل لابد من إزالة تلك الأجزاء فان تعذر  
 فحكمها حكم نجس العين الذي تعذر تطهيره وان لم تكن كذلك طهر بغمره في ماء كثير  
 أو ورود قليل عليه وان بقي اللون في المحل أو الغسالة كما يطهر الصبغ المنفرد أو المنضوب  
 بمتنجس أو نجس بذلك اه وفي نحوه زاد وقال القاضي يطهر المصبوغ بالنجس أي  
 مطلقا بما ذكر وان بقي اللون ومال اليه في القلائد ومحمد بن أحمد فضل وبلجاجة والريعي  
**قاعدة** في قال في الحاصل ان المصبوغ بعين النجاسة كالدّم أو بالمتنجس الذي تنقّفت  
 فيه النجاسة أو لم تنقّفت وكان المصبوغ رطبا يطهر اذا صفت الغسالة من الصبغ أما المصبوغ  
 بمتنجس لم تنقّفت فيه النجاسة والمصبوغ جاف فيطهر بغمره في قاتين أو صب ما به غمره وان  
 لم تصف الغسالة فقولهم لا بد في طهر المصبوغ من ان تصف الغسالة تحول على ما صبغ بنجس  
 أو مخلوط بنجس العين اه سم وطب (مسئلة ش) أفتى ابن مطير في نيل وقعت فيه  
 نجاسة فترك حتى جمد ولم يتصلب فصب عليه ماء يغليه وهو في حوضه فشر به ثم شربه الارض  
 بانه يطهر كالأحرام المجهون بالنجس والظاهر عدم طهره والفرق واضح (مسئلة ي)  
 تنجس مائع كدهن وعسل بنجاسة غير متفتنة ثم لاقى جامدا كدقيق اشترط في طهارته  
 زوال أوصاف المائع الا ما عسر هذا ان كان له أي المائع وصف والا كفي جري الماء عليه  
 بحيث يظن وصوله الى جميع أجزائه **كم** الوعجن لبن يبول فيطهر باطنه بتقعه في الماء ولو



طبخوا خرواصه المله (مسئلة ٥) لحم عليه دم غير معقونه ذر عليه ملح قشرها  
 طهر بازاله الدم وان بقي طعم الملح كعب اولحم طبخ ببول فيسكن في غسل طاهره وان بقي طعم  
 البول ياطنه اذ تشرب ماذا كثر شرب المسام كافي الخفة (مسئلة ٦) تنجس  
 عضو شخص كبس جزا او شفرته وبه دهن او نحو حنيت فلا بد من ازاله اثر نحو الدهن مع  
 النجاسة لانه صار متنجسا كالوتجس الدهن ثم دهن به نحو غرب او تنجس به العضو فلا بد  
 من ازالته ولو بنحو صابون على المعتمد الامام عسر زواله زاد ب وقد يفرق بان المشقة في  
 مسئلة الجزا بل الضرورة اظهر بكثرة تكراره وفي تكليفه نحو السدر كل مرة مشقة  
 فينبغي الاكتفاء بمجرد ازالة اوصاف النجاسة لا الدسم لان المشقة تجلب التيسير ولا ينعى  
 عن كل ما يشق الاحتراز عنه كافي النهاية لاسيما وقد قال بطهارة روث الماء كولا مالك واجد  
 وغيرهما كما مر اه قلت وقال السيد على الوثاق في كشف النقاب لودهن عضوه بدهن  
 متنجس كفاه جرى الماء عليه وان لم يزل اثر الدسومة لانه بان بساطه على العضو يصل الماء الى  
 جميع اجزائه اه (فائدة) المذهب وجوب غسل ما اصابه السكب مع الرطوبة ولو  
 معضمان صيد على المعتمد وقيل يجب تقويره وقيل يعنى عن محل نابه وظفروه وقيل طاهره قاله في  
 الامداد وقوله البصري عن مر ما عدا الاخير قورادوقيل تكفى السبع من غير ترتيب وقيل  
 يجب مرة فقط اه ولولم تزل العين الابست غسالات من لا حسبت مرة على المعتمد لكن يكفي  
 الترتيب في احداها قبل ازالة العين اه حاشية الشرقاوى ولو جمع غسالات السكب في اناه  
 وقد ترب في احداها فلا بد من غسله سبعا مع الترتيب لانها صارت نجاسة مستقلة قاله ابن ابي  
 شريف وتبعه ع ش وحف وقال هم ان ترب الاولى كفى والاعاد التراب اه جل  
 (فائدة) اصابه شيء من الارض الترابية قبل تمام غسلها لم يجب ترتيبه قياسا على ما اصابه  
 من غير الارض بعد ترتيبه قاله الخطيب وقال مر يجب وجل ابن حجر عدم الوجوب على ذات  
 التراب المتطاير اما ما لاقاه من نحو الثوب فيجب ترتيبه اه كرى (مسئلة ٧) الغسالة  
 طاهرة اذ لم تتغير وقد طهر المحل والانهى نجاسة مع المحل لان البلال المنفصل بعض ما بقي  
 بالمحل ولا ينبعض الماء القليل طاهرة ونجاسة كذا قاله لكس قال البصري على الاقناع قوله  
 لان المنفصل الخ هذا التعليل يعطى انه يلزم من طهارة احدهما طهارة الاخر ومن نجاسة  
 احدهما نجاسة الاخر وهو ظاهر شرح الروض وذكر قل ما حاصله انه لا يلزم من نجاسة  
 الغسالة نجاسة المحل ولعل الاول مفروض فيما اذا كان الغسل في نحو اجانة والثاني فيما  
 اذا كان بالصب والمغسول بين يديه اه شيخنا

### في الاجتهاد

(مسئلة ٨) لا يقبل خبر  
 الفاسق الا اذا أخبر جماعة  
 لا يمكن نواطوهم على الكذب  
 او أخبر عن فعل نفسه كفوله  
 بلى في الاناء او طهرت الثوب  
 بخلاف من فرق وكالواستوجب الحج  
 فقال حجبت بلاينة ولا عين  
 ويقبل قول المرأة في انقضاء  
 العسدة ولو فاسقة ويصح  
 الاقتداء بالفاسق ومعلوم انه  
 لا بد من الطهارة وغيرهما من  
 الشروط ولا يشترط مشاهدة  
 ذلك منه بل نقول عليه وان  
 شاهدنا سبق حديثه ويقبل  
 خبره في تفسير الميت

### (الاجتهاد)

(فائدة) شروط جواز الاجتهاد احده عشر كون كل من المشتهين له اصل في النطهر او  
 الحل والعلامة فيه مجال وظهورها وبقاء المشتهين وتعدد المشتهى والعلم بتنجس أحدهما أو  
 ظنه بخبر عدل روايه والمصير في المشتهى واتساع الوقت للاجتهاد والطهارة والصلاة والاصلي  
 واعاد وكون الاناء بن لواحد على قيل اعتمد ابن حجر و مر خلافه وان لا يفتشى منه ضررا



كالمشمس وان يسلم من التعارض تكبر عدلين تعذرا لجمع بينهما فينبغي ان كان احدهما  
او ثقي أو كفيف أو خذبه ويريد وجوب الاجتهاد بدخول الوقت وعدم متيقن الطهارة فوعدم  
بلوغهما بالخلط فلتين اه كروي (مسئلة ش) اشبه زاب طهور بغيره وتغير فلا بد  
لصحة الصلاة من خلطهما كالماءين ويظهر انه لا يتم بكل في اشتباه الطهور بالمستعمل  
والفسق بينه وبين الماء ازالة التراب الاول عن العضو الذي يضر الخلط فيه وان قل  
بمخلاف الماء فلو فرض تنقية العضو منه مع ذلك لا بد من الجزم بالنية بان يأخذ كفاه من هذا  
وكناه من هذا ويجمعهما الوجهة ناويا ثم يكس (مسئلة) اجتمعت في ماء من فطن  
طهارة احدهما فتوضأ به وصلى وأراق الاخر كما هو السنة ثم أحدث لم يتوضأ ثانيا ببقية  
الاول لو جرب الاجتهاد لكل وضوء ولا يجتمعا حينئذ لفقد شرطه وهو التعدد بل يتم  
وبصلى ولا اعاده عليه قاله في الامداد وهي مسئلة نفيسة غامضة معسومة من كلامهم فان  
لم يرق الاخر يبقى من الاول بقية أعاد الاجتهاد ثم ان ظهر له طهارة الاول أيضا استعمله  
أو الثاني اراهما ثم يتم في العلم ان لزوم الاجتهاد بعد ما اذا لم يكن ذا كالدليل الاول كما  
في النهاية وسم والا فلا يجب ويتوضأ ثانيا وثالثا وهل ذلك عام سواء بقي الاخر أو تاف ظاهر  
اطلاقهم نعم ثم رأيت سم استقر به في فائدة لا يقبل خبر الفاسق الا فيما يرجع لجواب نحو  
دعوى عليه أو فيما اتقنه الشرع عليه كخبر الفاسقة بانقضائه عندها أو اخباره بان هذه  
الشاة مذكرة ليحكم بجواز أكلها وكذا بطهارة لمهاتبها وان كان لا يقبل خبره في تطهير الثوب  
وتجسيه وان أخبر عن فعل نفسه اه باخره لكن اعتمد ابن حجر والشيخ زكريا بقوله  
طهرت الثوب لا طهر (مسئلة ي) الخبر الواقع في القلب صدقه بان غلب على  
القلب صدقه وهو المراد بقوله لم الاعتقاد الجازم يجب العمل به على من صدقه كذلك وان لم  
يثبت عند الحاكم ولم يكن الخبر مكملا فاعدا فان ظن صدقه من غير غلبة جاز وذلك في خمس  
عشرة مسئلة تنجس نحو المياه ونقض الوضوء من نحو مس وريح وتوقف ازالة النجاسة على  
نحو صابون او عدمه ودخول الوقت والقبلة وكشف العورة ووقوع النجاسة ودخول  
رمضان وشوال وذى الحجة أو شهر معين منه ذور صومه وشعبان بالنسبة لرمضان فيجب  
الصوم عليه وعلى من صدقه بتمامه وطاوع الفجر وغروب الشمس وتعليق الطلاق بأي شهر  
كان بل وفي أكثر أبواب الفقه كما نقله ابن زياد عن الشيخ زكريا ويجوز العمل بقوله ولا يجب  
وان غلب على قلبه صدقه في سبع مسائل عدم الماء ومبيح التيمم وفوات الجمعة والاخبار  
بوفاة زوج لم يرد الترويج وكذا المعتدة التي جهلت أشهرها أو كانت عمية أو محبوسة

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\* ( خصال الفطرة ) \*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*

في فائدة هذان البيتان في خصال الفطرة التي ابتلي بها ابراهيم الخليل عليه السلام  
تغمض واستنشق وقص لشارب \* دوام سواك واحفظ الفرق للشعر  
ختان وتنق الأبط حلق لعانة \* ولا تنس الاستنجاء والقسم لاظفر  
في فائدة قال ع ش لوني السواك حمل على المتعارف من ذلك الاسنان وما حولها اه  
خصب في وقت بركه في أكثر الاوقات فاجبر كل عاراه وهو صادق وهذا التأويل كالتيمم



وأفتى الرضوي بأنه لا بد لأصل السنة من استيعاب الأسنان وما حولها أي ظاهرها وباطنها وقال  
 أبو مخرمة لا شك أن سقف الخلق من أكمله **فائدة** **هـ** قال الجبيري على الاقتناع والخاص ان  
 أحكامه أي السؤال أربعة واجب كان توقف عليه إزالة نجاسة أو رجح كرهه في جمعة  
 وحرام كسؤاله الغير بغير اذنه وعلم رضاه ومكروهه من حيث السكينة كاستعماله طولا وسنة  
 على الأصل ولا تعتبره الإباحة لأن ما أصله الندب لا تعتبره الإباحة ولا يكره الاشتراك في  
 السوك والمشط والمرود بخلاف ما تظنه العوام فان ذلك لفرة نفوسهم ولم يرد نص بالكراهة  
 قال والخوف بالضم تغبر الغم وبالفخ كثير الخلف بالوعد والخلف بفختين الذرية الصالحة  
 وباسكان اللام الذرية السوء **هـ** **فائدة** **هـ** تردد في التحفة في كراهة إزالة الخوف بغير  
 السؤال وصرح زى بأنه لا يكره بنحو أصبه وكالصائم المسك نعم ان تغيره بنحو نوم لم يكره  
 قاله مر وان الخطيب خلافا لابن حجر ولومات الصائم بعد الزوال حرم إزالة خلوقة بالسؤال  
 قياسا على دم الشهيد قاله مر **هـ** **فائدة** **هـ** نقل السكندري عن البكري والاعباب  
 وغيرهما ان أغصان الاراك أولى من عروقه وكلام الرافعي وابن الرفعة والامام يقتضي  
 التسوية بينهما وقال قل وينبغي ان ينوي بالسؤال السنة ويقول اللهم بيض به أسناني  
 وشده لثاني وثبت به لثاني وبارك لي فيه وأثنى عليه بأرحم الراحمين وقال في التحفة ويسن  
 ان يكون السؤال باليمين وان يجعل خنصره واجهه تحتة والثلاثة الباقية فوقه وان يبلغ  
 ريقه أول استياكه الا لئلا يذروا لا يمسسه وان يمسسه فوق اذنه اليسرى أو ينصب به بالارض  
 ولا يمرضه وان يغسله قبل وضعه كما اذا أراد الاستياكة به ثانيا وقد حصل به تغير ولا يزيد في  
 طوله على شبر ولا يسناك بطرفه **هـ** **فائدة** **هـ** من فوائد السؤال أنه يطهر الفم ويرضى  
 الرب ويبيض الأسنان ويطيب رائحة الفم ويشد اللثة ويصفي الخلقة عن نحو البلغم ويذكي  
 الغظنة ويقطع الرطوبة ويجلب البصر ويبطئ الشيب ويسوي الظهر ويضاعف الاجر  
 ويسهل التزويذ كراهة الشهادة عند الموت ويورث السعة والغنى واليسر ويسكن الصداع  
 وعسروق الرأس ويذهب وجع الضرس والحفر ويصح المعدة ويقويهما ويزيد في  
 الفصاحة والعقل ويطهر القلب ويقوى البدن وينمي الولد والمسال وذ كره بعضهم فوائد  
 آخر تحتاج الى توقف **هـ** اعاب **فائدة** **هـ** يسن حلق الرأس للرجل في السك وسابع  
 الولادة وكافرا سلم ويكره للمضحى في عشر ذي الحجة ويباح فبما عدا ذلك الا ان تأذى ببقاء  
 شعره أو شق عليه نه هذه فيندب **هـ** اقتاع **و** **هـ** وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وتسير بحيته وعن شيخنا ابن علان المكي من قال ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يدهن جسده الشريف فقد استنقص به عليه السلام ويخشى  
 عليه الكفر **هـ** من زاد الجملان شرح الزبد **(مسئلة ش)** لا يكره حلق ما تحت  
 الخلقوم على المعتمد اذ لم يرد فيه نهى وليس هو من اللحية على انه لا يكره الاخذ من طول اللحية  
 وعرضها كما ورد في الحديث وان نص الاحباب على كراهته نعم نص الشافعي رضي الله عنه  
 على تحريم حلق اللحية وتنقها ولو قيل بتحريم تنف الشيب لم يبعد **فائدة** **هـ** يكره الاخذ من  
 طول الحاجبين لانه تغير لحاق الله تعالى وعن الحسن وغيره انه لا بأس به وان النبي صلى الله



عليه وسلم فعله اه تجريد المزدحم والمعتد في تقليم أطفار اليدين ان يبدأ بسبابة يمينه الى  
 خنصرها ثم ايمامها ثم خنصر يسراه الى ايمامها وفي تقليم الرجلين من خنصر يمينه الى يسراه  
 على التوالي قاله في النخبة والبا جوري تبعه اللحياء الا انه فيه ان ايمام اليد اليمنى الى الفراغ  
 وابدى في ذلك نكته **في فائدة** قال النووي يحرم خضب يدي ورجلي رجل بجناء وكلام  
 صاحب البيان والماوردي والرافعي وغيرهم يقتضي الحل وهو المختار اه عباب وفي القلائد  
 خص بعض أصحابنا كراهة الفرع بتركه مواضع منفردة أو بجانب أما القصبة والقفا فلا بأس  
 بهما الغلام وخزم به الفقيه عبد الله بن أبي عمير الترمذي **(مسئلة ش)** لو ختن المولود  
 الجن بأن ازيل ما يغطي الحشفة كفي اذا قصدا زالة كماله ولد مخدونا ولا يسن حينئذ امرار  
 الموسى بخلاف الراس في المحرم **في فائدة** نقل عن الشيخ عبد الله بلحاج بافضل عن شيخه  
 الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ علي علوي انه قال رأيت في بعض شروح المنهاج انه ينبغي للشخص  
 وضع النعل عرضا طولا ورأى بلحاج المذكور يومانه موضوعا طولا وقد اراد ان يحرم  
 فانحرف ووضعها عرضا

### (الحجامة)

**في فائدة** في الحجامة على الريق بركة وزيادة في العقل والحفظ وخير أيامها الاحد والاثنين وفي  
 الثلاثاء خلاف وذكره يوم السبت والربوع وخير أوقاتها من الشهر بعد النصف وقبل آخره  
 وينبغي أن لا يقرب النساء قبلها يوم وليته وبعددها كذلك واذا اراد الحجامة في الفدق فلينعش  
 عند العصر ولا يأكل أثرها ما حاول يشرب على أثرها خلا ثم يحسوشيا من المرققة والحلو  
 لارائبا وليناقبل شرب الماء والقصد مثلها اه من البستان للسمرقندي

### (فروض الوضوء)

**في فائدة** حكمة اختصاص الوضوء بهذه الاعضاء كما قيل ان آدم عليه السلام توجه الى  
 الشجرة بوجهه وتناولها بيده وكان قد وضع يده على رأسه ومشى اليها بوجهه فامر به طهر هذه  
 الاعضاء اه باجوري **في فائدة** تتعلق بالنية سبعة احكام تنظمها بعضهم فقال  
 حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقتصود حسن

فحقيقته قصد الشيء معتزلا بفعله ومحالها القاب وحكمها الوجوب ومقتصودها تيمير العبادة  
 عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللسترحة اخرى أو تمييز رتبها كالفرص عن النفل  
 وشرطها اسلام الماوي وتيميزه وتلمه بالمتنوى وعدم الاتيان بمنافها وعدم تعليقها كان شاء الله  
 الا ان قصد التبرك وزمنها أي وقتها أول العبادات الا الصوم وكيفيتها تختلف بحسب الابواب  
 اه شق **(مسئلة ي)** تطلق النية على معنيين (أحدهما) قصد العمل وارادته  
 وانبعث النفس اليه لتحصيل ما هو محبوب لها في الحال أو المآل وهو طلب رضا الله تعالى  
 والخوف من عقابه وهذه هي التي بحث على تصحيحها جميع العلماء والصالحين وهي خارجة  
 عن اختيار العبد اذا ما تميل اليه النفس خارج عن الاختيار بل من قوى إيمانه وكثر خوفه

**في مسألة** من عبد الله لاجل  
 الثواب أو خوفا من العقاب  
 صحت عبادته لكم اليست كن  
 عبده لا جلاله لاستحقاقه  
 الخدمة والعبودية وهذه كما  
 قال الغزالي اعز النيات  
 واعلاها ويعز من يفهمها  
 فضلا عن من يتعاطاها ونيات  
 الناس اما البسات الخوف أو  
 الاجر وهو وان كان نارا فهو  
 من جملة النيات نعم من عبد الله  
 لذلك فقط ولولم يكن ثواب ولا  
 عقاب لما عبد الله فهذا الذي  
 تفسد عبادته وقد قال ابن عبد  
 السلام ارادة الله تعالى  
 بالاعمال الصالحة خمسة  
 أقسام ان يعمل طمعا في  
 الثواب أو خوفا من العقاب  
 أو حياء من ان يخالفه أو  
 صارودا أو اجلالا له وتعظيما  
 أي امتثال الامر الواجب  
 على العباد ولا يخطر بباله  
 طمع في الثواب ولا خوف من  
 العقاب وهو أولى بالصحة من  
 سائر الاقسام وأفضلها وان  
 كان كل ذلك حسنا وبعضه  
 أفضل ولو قيل له صل ولك دينار  
 فصلى اجزائه صلاته ولا يستحق  
 الدينار **في مسألة** يجوز بوضوئه  
 الصلاة في وقت الكراهة  
 لم يصح له لاعبه والمراد النفل  
 المطلق كما لو نوى الصلاة بمحل  
 نجس أو نوى بفسادها عن الحيض  
 الوطء المحرم **في مسألة** تجزى  
 نية رفع الحدث ونحوها في



الوضوء المجدد على الوجه واما  
الجنب المريد اكل ونحوه  
فينوي بوضوء الغسل من  
الجنب ثم يغسل الاعضاء  
المذكورة ولا يحتاج الوضوء  
المذكور الى افراده بنية  
وترفع به الجنابة عن الاعضاء  
المذكورة ويحسن ان يقال  
ينوي رفع الحدثين وسنة الغسل  
جمابين الاختلاف في ذلك  
ولا شك انه أحوط وانا فعله  
مسئلة في لا يجزى الاقتصار  
في مسح الرأس على البياض الذي  
وراء الأذن كما جرى عليه في  
الحداد وان وجبت الفدية  
بسنته في الاحرام والفرق  
الاحتياط قلت وافقه أبو مخرمة  
ورج ابن حجر الاجزاء اه  
مسئلة في قدمت المضمضة  
على الاستنشاق لشرف منافع  
القدم لانه محل الذكر  
والاستنشاق آكد منها الاخبار  
فخصه ولو اراد الاقتصار على  
أحدهما فهي أولى اذ لا خلاف  
في الاعتماد بها قبله ومعنى  
أكديته انه اذا أتى بهما معا  
أثيب عليه أكثر

وعظمت رغبته فيما أعده الله لا وليانه وقل النفسانه الى ما سواه صارت قصوده وارا داته في  
اغلب حركاته تحصيل رضا من آمن به وما يعسده من عقابه ومن ضعف ايمانه وغلبت عليه  
الشهوات وكثرت رغبته في زهرة الدنيا صارت قصوده مقصورة على ذلك وان أتى بأعمال  
ظاهرها طاعة نعم للعبد اختيار في هذه النية وتصحها بتقوية اسبابها من الايمان بولاه  
والرغبة والرهبة فيما أعتمد من الثواب والعقاب لتنبعث الارادة الصالحة المثمرة للتجارة  
الاربعية وحكم هذه الوجوب في جميع انواع الطاعات والندب في جميع المباحات وفي ترك  
المعاصي والمكروهات (والثاني في) على قصد الشيء مقتربا فعمله وهذه هي التي يبحث عنها  
الفقهاء وهي في الحقيقة عين الاولى وانما امتازت عنها باستحضار ذلك عند ابتداء الفعل  
وجوب ذلك الاستحضار مبني على ان وجوبه لازم اما التمييز بالعبادة عن العادة كالغسل  
الواجب أو المسنون عن غسل التبرد واما التمييز برب العباد به فموضع بعض كالصلاة  
تكون فرضا أو نفلا فكل ما كان من العبادات مشتبه بالعبادة أو على مراتب مختلفة  
لزم استحضار قصده عند ابتداءه لانحو الصوم والزكاة مما جاوز الشرع فيه تقديم الاستحضار  
وما لم يكن كذلك فلا بل اللازم فيه النية بالمعنى الاول وهو ارادة وجه الله تعالى فسلم انه اما ان  
تجب النيةان معا كما مر أو الاولى فقط فيماسلم من الاشياء والاختلاف وذلك كالا سلام  
والاذان ومطلق الاذكار والقراءة اما العادات وترك المعاصي والمكروهات فلا تجب لها  
نية بل تندب الاولى ايثار عليها ولو أشرك في النية ما لا تطالب له نية فانه الكل عند ابن عبد  
السلام واعتبر الباعث عند الغزالي اه قلت رجح ابن حجر في حاشية الايضاح واحال  
عليه في غيرها ان له ثوابا بقدر قصده الاخرى وان قل واعتمد مر كلام الغزالي وهذا في  
غير قصد نحو الياه اما هو فسقط للثواب مطلقا اتفاقا قاله الكردي (مسئلة ب)  
النية اما خفيفة بان ترى البشرية من خلالها في مجلس الخطاب أو كخفيفة بان لا ترى  
أو بعضها كذا وبعضها كذا فكل حكمه ان تميزوا الواجب بغسل الجميع وليس بينهما  
درجة متوسطة وتحصل مسنة التخليل بغسل الكيفية بلا كراهة كالرأس وورد أن من  
السنة اخذ غرفة بعد تثليث الوجه يغسل به الحية ونص عليه العامري في البهجة لكنه لم  
يشتر في كتب المذهب وكانهم لم يروه لقوادح خفيت على المقلدين فلم يسع لمثلنا الا الاتقاء بما  
عليه آئمة المذهب وقد ذكر وانه تكره الزيادة على الثلاث وللعامل سبيل غير القوي  
(مسئلة ك) اعتمد الشيخ زكريا وابن حجر ان ما خرج عن حد الوجه بحيث لو مخرج  
بالمد عن جهة نزوله من شعور وجه المرأة والحنث حكمه حكم الداخل في حده أي فيجب غسل  
ظاهره وباطنه والبشرة تحته مطلقا واعتمد مر ان الخارج من شعورها كالحارج من  
شعور الرجل ان خف وجب غسل ظاهره وباطنه وان كثف وجب غسل ظاهره فقط  
(مسئلة ل) الوسخ الذي على ظاهر البدن والظفر والسرة ان نشأ من البدن  
كالعرق المتجمد فله حكم البدن فينقض لمسه ويكفي اجراء الماء عليه في الطهارة وان نشأ من  
غير البدن كالغبار وجبت ازالته اما الوسخ الذي يجمع تحت الاطراف لم يمنع وصول الماء صح  
معه الوضوء ان منع فلا في الاصح ولنا وجه وجيه بالعرف واختاره الغزالي والجويني والقفال



بل هو ظاهر من حيث القواعد من القول بعدمه عندى اذ المشقة تجلب التيسير فيجوز تقليده بشرطه ولو بعد الصلاة اه وفي بنحوه في مسح الاطراف وزاد وفصل بعضهم بين ان يكون من مسح البدن الذي لا يغلو عنه غالب الناس فيصع معه الوضوء للمشقة وان يطرا من نحو مجين فلا وهذا الذي اميل اليه (مسئلة ب) يجب في نحو الشقوق ايصال الماء الى جميع ما في محل الفرض من الغور الذي لم يستتر وازالة ما ذيب فيه من نحو شمع وسمن مانع من ايصال الماء الى البشرة ما لم يصل اللحم ويجب أيضا إزالة ما خيط به الشق مما يمنع وصول الماء الى محل الفرض ما لم يستتر من ان خاف من ازالته مخذور تيمم تيمم عنه في فائدة في الذي يظهر من كلامهم ان الشق والتقب حيث كانا في الجلد ولم يصل الى اللحم الذي وراء الجلد وجب غسلهما ان لم يخش ضررا والانيهم وحيث وصل اللحم لم يجب وان لم يستتر الا ان ظهر الضوء من الجهة الاخرى فيجب غسل جميعه حيث اه كردى في مسئلة في محدث حدثنا اصغر غمس اعضاءه الاربعة فقط في الماء ونوى ارفعه حدثه وان لم يكت كما لو غطس بعد ان طلاما عداها بشمع نقله الكردى عن فتاوى ابن حجر واقى به عبد الله بن سراج وخالفهما أبو حورث فقال لا يرتفع بغمس الاعضاء المذكورة بل لابد من الغطس وفرق بين المسئلةين

### ❖ (سنن الوضوء) ❖

في فائدة في سنن المتوضي ان يتعوذ قبل التسمية ثم بعدهما الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا الحمد لله على الاسلام ونعمته رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب ان يحضرون ثم يتشهد ومما ينفع للوسوسة في أى أمر كان أن يضع يده على صدره ويقول سبحان الملك الخلاق الفعال سبعاً ان يشاهد يذهبكم ويأت بخلق الى عزيز اه شق ولا ينبغي ان يأتي بالاذكار الواردة في الوضوء وبعده في نحو الجوابي المعهودة لانها صارت محلاً للبول والقذر فيكره فيها الذكر كما قاله الحبيب القطب عبد الله الحداد وشهد التكبير على من نقل عنه خلافة (مسئلة ش) المعتمدان أول سنن الوضوء التسمية وقيل السؤال ولوترك بعض السنن ولو من أوله ائيب على ما أتى به منها بشرط ان توجد النية فيما قبل غسل الوجه نعم الترتيب بين المضمضة وغسل الكفين مستحق فلا يقدمها لم تحسب على المعتمد وكذا بين مسح الرأس والاذنين لا غير وهذا دقيقة وهي ندب السؤال لكل ذكر فيشمل التسمية وندبها لكل أمر ذي بال فيحصل حينئذ دور كما هو معلوم ولا يتخاص منه الا بان يقال تسمية السؤال لا يندب قبلها سؤال وهو أولى من عكسه لاعتناء الشارع بالتسمية أكثر في فائدة في قال سم يحرم وضع اليد المتنجسة بعينية في البركة الموقوفة او المسيلة ان تذر منها الماء لا مكان طهرها خارجها ومثله البصاق والمخاط اه كردى (مسئلة) يتخير نحو المتوضي في تحليل اللحية والاصابع كالدلك بين ان يفعله مع كل غسلة أو يؤخره بعد الثالثة ويحل ثلاثا وهو الأولى ويسن تحليل اللحية بغرفة مستقلة قاله في التصفه نعم في الاياعاب ندب تحليل اصابع الرجلين مع غسلهما (مسئلة ب) يحصل سن تحليل اصابع اليدين والرجلين بأي كيفية كانت وكما لها بالكيفية المشهورة ومستقلاً بما جديد (مسئلة) لا يحصل تطويل



الغرة الا بعدنية معتبرة ولو عند غسل حرة الشفة وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انتم الغر  
 المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء ان هذه السبأ انما تكون لمن توضع بالفضل في حياته  
 لا بوضوء الغاسل لليت وينبغي ان مثل الوضوء التيمم لا قامته مقامه اه ع ش (مسئلة)  
 لا تحصل سنة تثليث الرأس بمسح ثلاثة جوانب منه ولو مسح ثلثا لا يسمى تثليثا الا ان كان  
 بموضع واحد كما نص عليه نعم يحصل بذلك تكميل الرأس ان مسح وشروط المسح على العمامة  
 ان لا يمسح بلبسها اذ انه كعمر وان لا يكون عليها نجاسة ولو مسحوا عنها وان مسح جزأ من  
 الرأس أو لا وان يتصل مسح الجزء بمسح العمامة والا صار مستعملا قاله في حاشية الجبل وفي  
 ش ق لا يشترط الاتصال على المتمدن فائدة يجب يندب غسل الاذنين مع الوجه ثلاثا كما صههما  
 مع الرأس ومنه ردتين ووضع كفيه عليهما فالجسلة اثنا عشر اه اجهوري وقوله ووضع  
 كفيه الخ قال ش ق أي ثلاث مرات على التوالي بعد تثليث مسح الاذنين على الاظهر لا بعد  
 المرة الاولى ولا بعد كل مرة اه يفرع لو كان معه ماء لا يكفي كل السنن قدم ما قيل بوجوبه  
 ثم ما أجمع على طلبه ثم ما قوي دليله على الوجوه ولو كفي تثليث بعض الاعضاء كالوجه فالظاهر  
 ان تغريقه على الكل مرتين أولى اه يجري على الاقتناع بمسئلة ب يردد سم في  
 ندب الشرب عقب الوضوء من الماء الموقوف ولم أر من صرح بندبه لكن اطلاقهم يقتضي  
 انه لا فرق كسائر السنن وكان ترك الشرب من الجوابي المعروفة لاستقذارها غالبا ومعلوم ان  
 تناول المستقذر حرام فلو فرض عدم الاستقذار من الشرب حينئذ اه وخالفه ج فقال  
 الظاهر حرمة الشرب أخذاً من اطلاقهم حرمة الشرب من الماء الموقوف للطهارة سواء قبل  
 الوضوء وبعده اذ هو مناف لشروط الواقف وقاعدة اذا اجتمع المقتضي والمانع تقديم المانع  
 تؤيد ذلك فائدة يجب يندب للشغل بالوضوء اجابة المؤذن ولو فرغ من الوضوء مع فراغ المؤذن  
 أتى بالذكر المشرع عقب الوضوء ثم ذكر الاذان ثم دعاء الوضوء ولا تغوت الا ذكر عقبه بطول  
 الفصل ككفي الطواف والتكبير المقيد اه فتاوى باخرمة فائدة يجب ينبغي أن لا ينكلم  
 بين الوضوء والذكر كخبر من توضع ثم قال قبل أن ينكلم أشهد الخ غفر له ما بين الوضوء من قبل  
 وورد من قرأ انا انزلناه في أثر وضوئه مرة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في  
 ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله مع الانبياء اه ايعاب وفي ترهة المجالس حديث  
 من قرأها مرة كتب له عبادة خمسين سنة أو مرتين اعطاه الله ما يعطى الخليل والكاظم  
 والحبيب أو ثلاثا فتحت له ابواب الجنة يدخل من أيها شاء بلا عتاب ولا عذاب ويسن  
 قراه الاخلاص لانه عليه الصلاة والسلام أمر علياً بذلك ويسن عقب الوضوء اللهم اغفر لي  
 ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي اه زاد في الرحمة للشيخ حسن بن خليل  
 المقدسي وقنعني بما رزقتني ولا تغتني بما زويت عني اه من تكملة فتح المعين للشيخ عبد الله  
 باسودان (مسئلة ك) تغوت سنة الوضوء بطول الفصل عرفا كافي التحفة والنهاية  
 وضابطه بان يزيد على الذكر المأثور وانا انزلناه ثلاثا بقدر ركعتين خفيفتين ونقل عن اقتناء  
 السهمودي ان فواتها بالحدث ويسن ان يقرأ في الاولى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم الى رحمتها  
 وفي الثانية ومن يعمل سوا الى رحمتها اه قلت ورجح في فتاوى باخرمة كلام السهمودي



في مسألة في اقتصر في مسح الخف على الشئ الذي يظهره لم يجزه كما قاله الأذري قلت واقفه م وقال ابن حجر بإخراجه قياسا على مسح الرأس اه

## في الحدث

في مسألة في أخبر عدل نائما أي ممكنا أنه سمع منه صوت حدث أو أنها استه أجنبية فالظاهر الجاري على القواعد وجوب الأخذ بقوله لأن خبر العدل معمول به في أكثر أبواب الفقه وقول القمات لا يلزمه الأخذ لانه يفيد الظن فيه نظر في مسألة لا ينتقض الوضوء بلمس العظم الموضع كالسن كما أخرج ذلك الإرشاد بقوله وتلاقي بشرته وبشرتها وكما أخرج به السن والظفر والشعر أيضا وأما باطل العين فينتقض الوضوء بمسه كاللسان والشفة قلت واقفه م وفي الكل وخالفه ابن حجر في باطن العين فقال لا تقض به اه في مسألة في بكرة كتابة الطائعات وقراءتها إذا كان فيها أسماء العجمية لا يعرف معناها أو قيل يحرم جمع ذلك لاحتمال أن يكون فيها كفر أو أسماء يعظمها الكفار وقد وقع للبوني من نوع المكروه بل من نوع المحرم أن لم يكن مكفرا ما ذكره في شمس المعارف من دعواه

وينبغي أن يستغفر الله ثلاثا لكل ركعة بعد قراءة الآية المذكورة كما نص عليه في المسالك وغيره في فائدة في استحباب تجديد الوضوء خمسة أوجه أحدها بعد أن يصلي بالاول ولونظلا والثاني بعد فرض والثالث بعدما يطلب له الوضوء والرابع بعد صلاة أو سجدة أو قراءة في محض والخامس مطلقا اه شرح المذهب قال ابن حجر يحرم التجديد قبل أن يصلي صلاة ما أن قصد عبادة مستقلة وقال مريكره في فائدة لا بد للوضوء المسنون من نية معتبرة ولو نية الفرضية اذ لم يرد الحقيقة ولا تكفي نية الأسباب لان القصد هنا رفع الحدث الأصغر اما لتوحيده الاكبر في صورة الخنث أو لتخصيل حقيقة الطهارة فيكفراته في نحو التكلم بكلام فيه ثم أوقف حدثه فيما فيه خلاف بنقض الوضوء أو ليزداد تعظيمه وتأمله في نحو قراءة القرآن والعلم وبه علم الفرق بينه وبين الغسل المسنون حيث نوى سببه اه شق

## في مسح الخف

في فائدة في شرح مسح الخف في السنة التاسعة وثبت عنه صلى الله عليه وسلم قولاه في الاوعن الحسن حدثني سبعون صحابيا انه مسح على الخفين اه باجوري (مسألة ك) المعتمد الذي دل عليه كلام ابن حجر ومرو وغيرهما اشتراط الطهارة وغيرها من شروط المسح عند اللبس فقط فلو طرأت نجاسة وزالت قبل المسح ولو بعد الحدث أو لم تزل ومسح على غير موضعها أو موضعها وهي مفعونهم لم يضر وما أوهته عبارة النخبة من الضرر فتؤول اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء في فائدة في ابتداء المدة في الخف من انتهاء الحدث مطلقا عند ابن حجر والخطيب تبع الشيخهما زكريا وقرى م بين ما كان بغير اختياره كالحارج من انتهائه أو باختياره كالس والنوم في ابتدائه كما لو اجتمعا اه باسودان

## في نواقض الوضوء

(مسألة ج) ابتلى ببل يخرج من ذكره فان تحقق خروجه من داخله فنجس ينتقض به الوضوء والا فلا نقض ولا تنجس للشك وأما الدم الخارج من الدبر من علة البواسير وغيرها فان كان من داخل الدبر نقض قطعا أو من خارجه فلا (مسألة) خرجت مقعدة المبسورة انتقض وضوءه ونصح امامة المبسورة اذ لا تلزمه الاعادة في فائدة في الحاصل في النقض بالخارج من الثقبه انه ان كان المخرج مفتحا فلا نقض بالخارج من غيره مطلقا اتفاقا أو منسدًا نظر فان كان خلقيا نقض الخارج مطلقا حتى من المنافذ كالدم عند ابن حجر خلافا لمرو والخطيب فيها أوعارضا فلا نقض به الا ان خرج من تحت السرة اتفاقا وثبت للنسب جميع الاحكام سواء كان خلقيا أو عارضا ولا يثبت للمنفخ الا الانتقض بالخارج منه فقط قاله الشيخ زكريا وابن حجر وواقفهما م في العارض قال أما في الخلق فتنتقل جميع الاحكام للمنفخ وتسلب عن الاصل اه كرى في فائدة في خروج المتى يوجب الغسل ولا ينتقض الوضوء وتظلم بعضهم صور خروجه من غير نقض فقال

نظروا فكر ثم نوم ممكنا \* ابلاجه في خرقه هي تقبض



الكواكب والقسم على رجل ذكره النووي في فتاويه **مسئله** نقل ابن الملقن عن الخطاط انه لا يجوز جعل الذهب والفضة في كاغد كتب فيه البسملة وجرى عليه المزجسد وقال السهمودي ويراعى الادب في وضع الكتب باعتبار علومها وشرورها ومصنفها وجلالته فيضع الاشرف اعلى ثم على التدرج فيقدم المصحف ثم الحديث ثم تفسير القرآن ثم تفسير الحديث ثم أصول الدين ثم أصول الفقه ثم الفقه ثم الصوفان استوى كتابان في فن واحد اعلى اكثرهما قرآنا وحديثا فان استويا فجلالة المصنف وقد افتى بعض المشايخ بانه لا يجوز وضع كتاب من كتب الشرع ليضع عليه كتابا آخر يطالعه او يقرؤه لما فيه من الامتهان للعلم **مسئله** الطاهر الذي اميل اليه انه لا يجوز التصليب بأوراق المصحف لما فيه من الامتهان كما افتى به الرعي والبكري وما تفرق من الاوراق او تنار تجب صيانتها بحفظ او بل في ماء او احراق لكن في تبيان النووي انه لا يجوز حرق القرآن وقول ابن كبن يجوز تصليب جلد المصحف وغيره من الكتب بأوراق مكتوب فيها قرآن وقال انه اخذه من فتاوى ابن الصلاح وغيره غير طاهر فليس في فتاوى ابن الصلاح دلالة على ما ذكره

وكذلك في ذكر وفتح هجمة \* ست أنت في روضة لا تنقض

وكذلك وطه صغيرة أو محرم \* هذى ثمان نقضها لا يعرض

وزيد عليها الخراج المتى بضم ونقذه اه باجوري **فائدة** العقل الغريزي صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الحواس وهو ما وهى وهو ما عليه مناط التكليف أو كسبي وهو ما يكسب من تجارب الزمان وهي عقل لانه يعقل صاحبه عن ارتكاب الفواحش ولذا يقال لا عقل لمرتكب الفواحش والاصح ان مقره القلب وله شعاع متصل بالدماغ وهو أفصل من العلم لانه منبعه ورأسه قاله ابن حجر وقال مر عكسه لاستلزامه له ولان الله تعالى يوصف بالعلم لا بالعقل اه باجوري **فائدة** الجنون مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء والانغماس ببلها مع قنور الاعضاء والسكر خبل في العقل مع طرب واختلاط نطق والنوم ربح لطيفة تأتي من الدماغ الى القلب فتغطي العين فان لم تصل الى القلب فنحاس لا تنقض به اه جل **فائدة** اخبر معصوم نائم غير ممكن بعدم خروج شيء لم ينتقض كافي الامداد ولو اخبر من نام بمكان عدل بخروج ريح أو بلسهاله وجب الاخذ بقوله كما اعتمده في التحفة والايهاب خلافا لما نقله زى عن مر من النقض في الاولى وعدمه في الثانية واعتمد مع وجوب الاخذ في الثانية ان كان المخبر معصوما **فائدة** المس يخالف اللبس في هذا الباب من ثمانية أوجه اذ اللبس لا يكون الا من شخصين وشرطه اختلاف الجنس بكورة وانوته وان لا تكون بينهما محرمة وان يلبغا حسد الشهوة وان لا يكون الملبوس مبانا الا ان كان فوق النصف ويكون بأى عضو كان وفي أى موضع من البشرة وينتقض وضوءهما لا اللباس فقط بخلاف المس في الكل اه كرى **فائدة** ليس في الحيوان خشي غير الاذى والابل والبقر ولو انضح الحنفي بما يقتضى النقض عمل به ووجبت الاعادة عليه وعلى من لامسه اه قل اه جل

### (ما يحرم بالحدتين)

**فائدة** مصحف فوق كتابين يجوز جل الذي تحته معه لاحد الاسفل ويحل مس المصحف من وراءه ثوب حيث لم يكن بصورة التقليل ومحرم توسده وان خيف سرقة لا ان خيف تلفه أو نجسه أو اخذ كافر بل يجب حينئذ وبكره احراق خشبة كتب فيها قرآن وقراه القرآن عن فقه متنجس ولا يمنع المير ولو جنبنا من حمله ولو لم ير الدراسة اه فتاوى باخرمة وقيد ابن حجر ومر وغيرهما بحاجة تعلمه ولو جلد مع المصحف غيره اعتمد ابن حجر حرمة مسه من سائر جهاته واعتمد مر والخطيب حرمة مس السائر للمصحف فقط وحوز أبو خزيمة مس جميع الجلد **فائدة** قال أبو خزيمة يجوز جل المصحف ومسّه بمائل وقال داود لا بأس بهما للمؤمن مطلقا وقال طاوس يحلان لآل محمد صلى الله عليه وسلم مع الحدث اه شرح الدلائل **مسئله** يكره جل التفسير ومسّه ان زاد على القرآن والاحرم وتحريم قراءة القرآن على نحو جنب بقصد القراءة ولو مع غيرها لا مع الاطلاق على الراجح ولا بقصد غير القراءة كد غلط وتعلم تبرك ودعاء ويجوز له جل ومس وقراءة نحو التوراة والحديث القدسي وكتب



العلم والحديث نعم يكره للجنب ذكر الله تعالى حتى اجابة المؤذن كما اختاره السبكي لا نحو  
حائض قبل الا تقطاع وقالت الخنفية يكره له قراءة نحو التوراة وجمها ونص العيني منهم على  
الحرمه قالوا ويحرم من التفسير مطلقا وتخل قراءته بقصد معرفة النفس به ولا تكره قراءة  
الكتب الشرعية والذكر والدعاء لكن تستحب الطهارة في فائدة يجوز جعل المصحف مع  
المتاع وان صغر جدا قال بر ولو خبط ابرة لكن بقصد المتاع فقط وكذا مع الاطلاق خلافا  
للتحفة بل اوبة صدها عند مر اه كردى وقال ع ش لوجعل المصحف في خرج على دابة  
وركب عليها فان كان على وجه يمد ازرا به كان وضه تحته ملاقيلا على الخرج وصار الفخذ  
موضوعا عليه حرم والا فلا (مسئلة ش) يحرم التصليب باوراق نحو المصحف كما  
اقتى به الطنبداوى وغيره اه قلت وفي فتاوى ابي نخرمة ويجوز تصليب الجلود بورق  
كتب فيها قرآن لا بقصده كحز وورق حديث لا بورق قرآن كتبت للدراسة وان بليت بل  
ان فعله استحقاقا كفر اه (مسئلة ش) تجب ازالة النجاسة من المصحف ويلحق به كل  
اسم معظم وعلم محترم وان ادى لتلفه وكان لنحو يتيم ومجمله ان مسست النجاسة شيئا من حروفه  
لا نحو جلده وحواشيه ولا تكفى ازالة العين فقط نعم ان كانت النجاسة مما اختلف فيها  
كروث ما كول جاز تقليد القائل بطهارتهم للضرورة ويضمن منجسه وقول أهل السير ان  
دم عثمان رضى الله عنه ترك على المصحف لا يسلم بل لعله ازيلت عينه بالذالك حتى بقى أثر يسير  
لا يمكن تطهيره بالماء في فائدة وجد الفارسي غلط في شكل المصحف أو حروفه لزمه اصلاحه  
ان كان ملكه وهكذا ان كان وقفا أو علم رصا مالكة ولم يعبه خطه ولم يقابل بأجرة  
اه تحفة

### ❦ (قضاء الحاجة والاستنجاء) ❦

في فائدة يحرم التبرز على محترم كعظم وقبر وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر وبقرب  
نبي قال الا ذرعى وبين قبور نبشت اه تحفة وقال في حاشية الكردى يندب تقديم اليمنى  
دخولا واليسرى خروجا في الانتقال الى مكان شريف ومنه الى أشرف منه ومالا دناءة فيه ولا  
شرف وما جهل حاله ويندب العكس في الانتقال من مستقذرا الى أقذر منه ومن شريف الى  
دنى ونخير في الانتقال من شريف أودنى لمثله اه في فائدة ورد ان البصاق على الخارج  
من الشخص يورث الوسواس وصفرة الاسنان ويبتلى فاعله بالدم والسوائل حال الخلاه يورث  
النسيان والعمى وطول القعود فيه يورث وجع الكبد والبواسير والامتخاط يورث الصمم  
والهم وتحريك الخاتم بأوى اليه الشيطان والتسكام بالضرورة يورث الموت وقتل القمل  
يبيت معه الشيطان أربعين ليلة بنفسه ذكر الله وتعميض العينين يورث النفاق والقاه حجر  
الاستنجاء على الخارج يورث الرياح واحراج الاسنان وجعل الرأس بين اليدين يقسى القلب  
ويذهب الحياء ويورث البرص والاستناد الى الحائط يذهب ماء الوجه وينفخ البطن وينبني  
ان يقعد على قدم اليسرى معتمدا عليها يأخذ فرجه بين اصبعيه السبابة والوسطى حتى



بفرغ ويضم فخذه ويضع يده اليمنى على فخذه ولا يضع اليسرى على اليمنى ولا رأسه على ركبتيه اه من عجلة ابن النخعي **فائدة** في آفة بعضهم يندب بغير انك الخ عقاب الريح والقي والحجامة والخروج من أحد قبلي المشكل ومن الثقبه وعقب الحيض اه حاشية الجوهري على شرح المختصر ويندب تكرير غفرانك ثلاثا كافي الكردي **(مسئلة ش)** نص الشافعي رضي الله عنه على جواز الاستنابة بالآجر وحمل على الخالي عن السرجين كما هو بالمدينة الشريفة أو على المحرق ان قلنا يظهر **(مسئلة ج)** يجوز الاستنابة بالآجر الطاهر وفي معناه كل جامد لم ينفصل منه شيء الى الحمل حال الاستنابة قانع للنجاسة كجذع وطء بن متعبر ولا يلزم المستحب بالآجر القضاء وان نيم **فائدة** في يجوز الاستنابة بأوراق البياض الخالي عن ذكر الله تعالى كافي الايعاب ويحرم الاستنابة بالجلد ان الموقوفة والمملوكه لا يبرقاه سم وقال بج وتعتبره أي الاستنابة الاحكام الخمسة فهو واجب من الخارج الملوث ومستحب من خروج دود وبهر بلا لوث وكروه من خروج ريح وحرام عاموم ومباح قبل دخول الوقت على الاصل اه

### (الفصل)

**(مسئلة)** نوى رفع الجنابة عند الاستنابة كفته نية بل ينبغي النية حينئذ لترفع جنابة المحل اذ يجب غسل محل الاستنابة عن الجنابة وما يظهر من فرج المرأة عند الجلوس على القدمين ومن صماخ وباطن قلعة لكن يتغفن لدقيقة وهي أنه اذا نوى عند محل النجوس وبعد النية ورفع جنابة اليد حدث بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها عنه بعد رفع حدث الوجه ويكفي الغسل بنية الاكبر عن الحدثين وان نوى الوضوء ولم يرتب أعضاءه لسقوطه حينئذ ولا تحصل سنة الوضوء المسنون للجنب بترتيب الأعضاء ولو انغمس جنب في ماء كثير أو قليل ونوى كفاه وان لم يدلك نعم لو كان على الأعضاء نحو شمع أو وشمع أو دهن جامد يمنع وصول الماء الا بذلك وجب كافي الوضوء **فائدة** في ثبت للعقبة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائم بها وتسمية الدم عقبها نفاسا وتزيد المصغرة بانقضاء العدة وحصول الاستبراء وتزيد ما فيها صورة ولو خفية بوجوب الغرة وأمية أم الولد وجواز كلهما من المأكول عند م اه **ج** **فائدة** في قال أحد زروق في الاحتمال شعرا من يحتلم بصورة شرعية \* فانه كرامة مرضية وان يكن بصورة قد حرمت \* فهو اذن عقوبة تعجلت أولا بصورة فذلك نعمه \* حكاه زروق عليه الرحمة

وينبغي ان لا يجامع بعد الاحتمال فانه يورث الجنون اه **ج** **(مسئلة)** يجب على الجنب غسل ماتحت القلفة فان تعذر نيم ووضي كالتنجس ماتحتها بالبول فصح صلاته حينئذ مع القضاء ايضا لا القدوة به لقدرته على ازالها فلومات غير المحتنون وتعذر غسل ماتحتها نيم وصلى عليه للضرورة قاله ابن حجر وقال م ر يدين بلا صلاة ويحرم تأخير الختان بعد البلوغ لغير عذر **(مسئلة ج)** اغتسل عن جنابة ثم رأى لعة بيده لم يصح بها الماء كفاه

### (الفصل)

**مسئلة** في يجب الصبي بايلاجه والايلاج فيه مطلقا والمعتمد وفاقا للنووي انه لا يمنع من مس المصحف كالمحدث خلافا لمن فرق قلت وافقه ابن حجر وم ر اه **مسئلة** في لو نوى ذكره فادخل قدر الحشفة وجب عليه الغسل وغيره من الاحكام المترتبة على الايلاج ولا فرق بين وجود الحشفة وعدمه قلت خالفه ابن حجر ورجح عدم الوجوب **(مسئلة)** لو كان في المرأة أو تحت الاظفار وسخ يحتاج في ازالته الى تعهد فان نشأ عن البدن كما هو الغالب اذ هي مستورة عن التبارف وخز منه فلا يشترط ايسال الماء الى ماتحته كما قاله



غسلها فقط اذ لا يجب على الجنب ترتيب (مسئلة ك) الصليب الذي تجعله النساء على رؤسهن ويبقى أثره عند الغسل فان منع وصول الماء الى البشرة لكثافته لم يصح الغسل وان لم يمنع ولم يتغير به الماء تغيرا كثيرا أو كان مجاورا لم يضر ولو ناول وجهه قوى بعدم الضرر وان تغير الماء (مسئلة ب) المشطة المعروفة وهي وضع النساء برؤسهن ترماع نحو طيب بدعة منكرة شديدة التحريم لما فيها من المفاسد من فعلها بالترمع حشوه بالطيب وتركه أياما ثم اخراجه فالباطل التحاسة ومن تضييع المال سفها في غير غرض صحيح وقد أوجب الله حفظ الكليات الخمس وهي الدين والعقل والنفس والنسب والمال وزيد العرض ومن ترك الصلاة من المروجات غالبها كما هو مشاهد فيمن وجب عليها غسل لا تسمع نفسها ازالها بل تمسكت أياما تاركة للصلاة وهذا من أكبر المنكرات لو لم يكن إلا هو لكفى وقد حرمت أشياء لا مفيدة فيها لكن نجر اليها كقليل المسكر وقبله الصائم وهذه البدعة حدثت من قريب ولا نها قد تجر الى الاسراف في الحلي ومجرد الاسراف فيه وجب الزكاة اه قلت وأطال العلامة طاهر بن حسين علوى في اباحة تلك المشطة ورد كلام هذا المجيب بدلائل واضحة فلينظر في كلامه **في فائدة** مذهب الحنفية أنه لا يجب على المرأة الا غسل اصول الشعر ومنايته في نحو الجنابة دون المسترسل ومذهب مالك وأحمد أنه لا يجب نقض الضفائر على الجنب وان لم يصل الماء الى باطنها بل يكفي غسل ظاهرها ومثله الحائض عند مالك واختاره الروياني والشاشي فلو فعلت نحو طيب برأسها وأرادت تقليد الامامين في الجنابة ومالك في الحيض جاز بشرطه كما ذكره الجيشتي اه فتاوى العلامة سليمان الاهدل

### § (الغسل المسنونة) §

**في فائدة** ضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب ان ما شرع بسبب ماض كان واجبا كالغسل من الجنابة والموت أو لعنى مستقبل كان مستحبا كغسل الحج واستثنى منه الغسل من غسل الميت والجنون والاعماء وللإسلام اه ش ق وقال بر ينبغي لصائم خشى منه مفطر تركه وهل ينتقل التيمم بعد ان يغسل من بدنه ما لا يخاف منه الفطر أو يسقط التيمم من أصله قال ع ش الاقرب السقوط اه **في فائدة** الغسل المسنونة كثيرة منها غسل الجمعة وهو افضلها على المعتمد ولونه عارض البكور والغسل أو بدله قدم الغسل فان عجز تيمم فيقول نويت التيمم عن غسل الجمعة فيكون مستثنى من انه لا تكفى نية التيمم ولو أحدث أو أجنب عقبه سن اعادته قاله سم وقال الباجوري ولا يبطل بالحديث والجنابة ويكره تركه لخبر اغتسلوا ولو كاسا بدينار والغسل من غسل الميت أو تيممه ولو شهيدا وكافرا وغسل العيدين ولو لحائض وغير تيمم ويدخل بنصف الليل ويخرج بغروب شمسها وينصرف عنه اطلاق النية للذي هو فيه بقرينة الحال والاستسقاء ويدخل بارادة فعلها للمنفرد وباجتماع من يغلب فعله ان يصلى جماعة ويخرج بفعلها والكسوفين ولو منفردا ويدخل باول التغير ويخرج بالاجلاء والكافر اذا أسلم ولو تبعه ان لم تعرض له جنابة والا وجب وسن له غسل آخر وله ينهيه امعا ولا يجزئه الا بعد الاسلام والمعنى عليه وان تكرر

القفال والجويني وان نشأ من اجتماع بخار ونحوه فلا بد من ازالته ولو عشقة ما لم يؤد الى ضرر كالوكان بشقوقه وسمح وكان في ازالته ضرر بحيث يكون له غور في اللحم لم تجب ازالته أيضا (مسئلة) الراجح وقالا لعسب انه يضر تغير الماء بما على عضو المنظهر نعم لو كان به دموع سائلة لا يمكن الاحتراز عنها لم تضر للشقة وكذا الواحتاج للتيمم حينئذ واختلط بالتراب حتى صار طينا لان المشقة تجلب التيسير والرخص لا يضائق فيها بل أقول بصحة تيمم من ابتلى بكثرة العرق في بدنه



والسكران وعند الاحرام بنسك ولو حائضا وغير مكاف ولدخول الحرم ومكة والمكة نعم  
ان اغتسل للاول وقرب الفصل ولم يتغير بدنه لم يعد له الثاني كفصل العبد والجمعة وللوقوف  
بعرفة ويدخل بالفجر والاولى كونه بنمرة وقبل الزوال كافي التحفة وفي النهاية الاولى بعده  
والوقوف بالمسعر الحرام غداة النحر ويغنيه عن غسل العبد ورمى جرة العقبة وثلاثة لرى  
الحجار الثلاث كل يوم من أيام التشريق لالكل جرة غسل وللطواف بانواعه على رأى  
مرجوح نعم ان تغير بدنه سن له الفصل على المعتمد والغسل من الحجامة والفصد والنحر وج من  
الحمام وكذا لدخوله اذا عرق ولدخول المسجد وللذان ولكل ليلة من رمضان وان لم يحضر  
التراويح ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقبده قل بعد الدخول وقبل عند  
ارادته ولازاله تشعر العانة وحلق الرأس وتنف الا بطوقص الشارب ولباغ الصبي بالسنة  
وكذا بالاحتلام فيطلب منه غسلان وللمتدة بعد فراغ عذتها وعند سيلان الوادي كالنيل أيام  
الزيادة كل يوم ولكل مجمع خيرا ومباح اه ملتقطا من التحفة وحواشي يج وباجوري  
وغيرها جلها ٣٧ (مسئلة) قال في الفتح والامداد لو ترك غسل دخول مكة حتى  
دخلها لم يبعد نيب قضائه كسائر الاغسال قياسا على قضاء النوافل اه وعبارة فتح المعين  
تدبيره قال شيخنا بسن قضاء غسل الجمعة كسائر الاغسال المسنونة وانما يطلب قضاؤه لانه  
اذا علم انه يقضى داوم على أدائه اه وواقعه سم في غسل دخول مكة والمدينة فقط ونقل  
ابن حجر في الايعاب وحاشية الابيضاح عن السبكي واستوجهه عدم نيب قضاء الاغسال  
كلها واعتمده مر

### § (التيمم) §

(مسئلة) لا تجزئ نية الطهارة  
للصلاة في التيمم كما ينظرون من  
مخوى كلامهم وان اجزأت  
في حق دائم الحدث والفرق  
ان دائم الحدث تجزئه نية  
الوضوء ونحوها بخلاف التيمم  
قلت خالفه ابن حجر وقال بالاجزاء  
(مسئلة) في التراب المتناثر من  
أعضاء التيمم لا يحكم باستعماله  
ما لم يعرض عنه كارجحه الرافعي  
وغیره كالمقاذف من الماء  
وحينئذ فلو بادرا الى أخذه من  
الهواء بعد اتصاله صح ولا  
يجزئ التيمم بالتراب المختلط  
بالمستعمل كما لا يجزئ المختلط  
بدقيق ونحوه وان قل (مسئلة) في  
لو كان بوجهه ويد به جراحان  
فتيمم بعد غسل صحيح الوجه  
انصرف عن جراحته فلا يحتاج  
الى تعيين

### § (التيمم) §

(فائدة) في نظم بعضهم أسباب التيمم فقال  
ياسائل أسباب حل تيمم \* هي سبعة بسماعها ترناح  
فقد وخوف حاجة اضلاله \* مرض يشق جيرة وجراح  
والرخصة هي الحكم الثابت على خلاف الدليل الاصلی اه ش مر وقال العزيزي هي  
الانتقال من صعوبة لسهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الاصلی (فائدة) فيجب طلب التراب  
على التفصيل في طلب الماء ولو مر متيمم نائم ممكن بقاء فلم ينتبه الا والماء بمحذ البعد لم يبطل  
تيممه كما لو كان يترخيه اه مر ولو مر بالماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه تيمم  
لم يقض اه عباب وقضيته عدم وجوب الوضوء قال الاسنوي والقياس وجوبه اه  
اي عاب ولو أبيع أو وهب ماء قليل لجمع متيممين بطل تيمم الكل ولا يتوقف على القبول اه سم  
ولو خاف راكب سفينة غرقا لو تناول الماء تيمم بلاعادة كس حال بينه وبينه سبع اه زى  
(مسئلة) تزود للعطش فنضلت فضلة فان ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد قضى من  
الصلوات لما تكفيه تلك الفضلة عادة اه تحفة قال سم أى بقدر كل وضوء لصلاة من آخر  
المدة اه لكن استوجهه ش ما اعتمده ابن عبدالحق من وجوب قضاء جميع صلوات تلك المدة  
اذ يصدق عليه في كل تيمم انه تيمم مع وجود ماء قادر على استعماله (مسئلة ب ش) ازالة



النجاسة عن البدن شرط لصحة التيمم كالأجتهاد في القبلة أو تقليد الأعمى فيما لم ينه عن تعذر  
إزالتها نحو مرض أو قهراً ثم صلى لحزمة الوقت وقضى كما قاله ابن حجر زاد ش فلو وجد  
ماء قليلاً تعين للنجاسة وإن لم يزل قضاء الصلاة بالتيمم على المعتمد اه قلت وقال م لا يصح  
التيمم قبل إزالة النجاسة أي الغير المعفوع عنها وإن تعذرت إزالتها بل يصلى حينئذ لحزمة الوقت  
ويعيد وتقل في الإيعاب عن الرمي وغيره إن محل اشتراط إزالة النجاسة للتيمم انصوا الصلاة  
أما القراءة ومس المصحف فيصح لهما التيمم مع بقاء نجاسة النجوة وغيره قال وهو حسن اه  
وأفتى به ابن كبن ولو طلب منه غسلان واجب ومندوب ويجزى عن الماء كناه تيمم واحد اه  
اسنى **﴿فائدة﴾** قال الاسنوي لو كانت العلة بيده فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث  
احتاج لنية أخرى عند التيمم لانه لم يندرج في النية الأولى أو الاستباحة فلا ولو عمت الجراحة  
وجهه لم يحتج لنية عند غسل بقية الأعضاء بل تكفيه نية التيمم اه إيعاب لكن رجح في  
التخفة وجوب نية الوضوء عند اليد وقال البرماوى وضابط تأخير البرء أي طول مدته بان يسع  
قدر صلاة أو وقت المغرب **﴿مسئلة ش﴾** تيمم ذي الجبيرة يطل بالبرء فيجب غسل  
العضو وما بعده فلو صلى حينئذ جازاً لا بالبرء لم يزمه إعادة كل صلاة يتقنها بعده كما لو صلى بنجاسة  
إذا عبرة بالظن البين خطؤه **﴿مسئلة ك﴾** الحاصل في الجبيرة انه إن أمكن  
نزعه أو غسل ما تحتها أو مسحه بالتراب حيث وجب بان كانت في عضو التيمم لم يملكه مطلقاً ولا  
فإن أخذت من الصحيح زائداً على قدر الاستسكان أو لم تأخذ ووضعته على حدث وكذا على  
طهر وكانت في الوجه واليدين على المعتمد وجبت إعادة والا فلا وما في التخفة من عدم  
وجوب إعادة في الأخيرة مؤول أو ضعيف ولو كان بيد جنب جبيرة في غير أعضاء الوضوء  
وجب التيمم لكل فرض وإن لم يحدث فلو أحدث قبل أن يصلى فرضاً لم يزمه الوضوء فقط  
**﴿مسئلة ب ج﴾** من تيمم بماء الغالب فيه فقد الماء لم يزمه القضاء سواء كان  
التيمم حدثاً كبيراً أو صغيراً ب وإن كان معه ماء يحتاجه لعطش ويلزمه الغسل  
أو الوضوء عند وجود الماء ولو بالفاضل من عطشه وزاد ج ولو تيمم عن جرح وأراد  
فرضاً آخر لم يزمه غسل ما بعده عليه مطلقاً وقيل يلزمه للحدث اه قلت وقوله بماء الغالب  
فيه فقد الماء الخ قال ابن حجر أي فيه وفيما حواله إلى حد القرب والبرء بماء التيمم  
لا محل الصلاة وقال م العبرة بماء الصلاة قال ولو شك في المحل الذي صلى فيه هل تجب  
فيه إعادة أم لا يحتمل عدم الوجوب **﴿مسئلة﴾** فاقد الطهورين إذا صلى لحزمة  
الوقت ثم وجد التراب قبل خروج الوقت لم يزمه إعادة ولو لم يعمل لا يسقط به القضاء ثم يعيدها  
ثالثاً بالماء أو بالتراب حيث يسقط القضاء قاله في الباب وش ق قال وحيفئذ يتصور  
أن يصلى في الوقت أربع مرات هذه الصور الثلاث والراية أعادتها مع جماعة **﴿فائدة﴾**  
أغرا السيوطي فقال

أليس عجيباً أن شخصاً سافراً \* إلى غير عصيان تباح له الرخص

إذا ما توجها للصلاة أعادها \* وليس معيد التي بالتراب خص

**﴿فأجاب آخر فقال﴾**



لقد كان هذا الجنب ناسيا \* وصلى مرارا بالوضوء أتى بنص  
كذلك مرارا بالتيمم يفتي \* عليك بكتب العلم يا خير من خص  
قضاء التي فيها توضأ واجب \* وليس معبد التي بالتراب خص  
لان مقام الغسل قام نعيم \* خلاف وضوءه هالك فراقه تخص

### § (الحيض) §

فإنه صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين المراد بالعقل الدية وقال  
بعضهم هو العقل الغريزي وهو المناسب للمقام وينقص الدين بالنسبة للرجال من حيث  
عدم تعبدن في بعض الاوقات وان كن يثبت على الترك ان فسدن امتثال أمر الشارع  
كثر المحرمات اه بجبري (مسئلة ي) رأت دما يصح حيضا بان زاد على يوم وليلة  
ونقص عن خمسة عشر ثم نقاه دون خمسة عشر لكن لو اجتمع مع الدم زاد عليها ثم دما فالاول  
حيض وما يكمل الطهر من العائد دم فساد والرائد حيض بشرطه ما لم يجاوز أكثره والا فتأخذ  
المبتدأة غير الميرة من أول الرائد يوما وليلة وتطهر تسعة وعشرين والمعتادة عادت حيضا  
وطهرا اه قلت وعبرة أبي محرمة من كانت تحيض في كل شهر خمسة أيام مثلا فحاضت  
في دور خمسة وطهرت أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فالاصح ان يوما من أول العائد استحاضة  
تكملا لا طهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وهكذا او يصير دورها عشرين  
وكالاربعة عشر مادونها الى العشرة فباكمل الحصة عشر استحاضة ثم خمسة حيض وخمسة  
عشر طهر بخلاف ما لو نقص البقاء عن العشرة فليس بطهر لان الدم الذي بعده يجتمع مع الذي  
قبله حيضا اه وفيه محالفة لما ذكرناه من تشبيه النخفة انتقالها للمادة بما ذكره أبو محرمة  
يقضي ان معنى رجوعها للعادة يعني المتأخرة وهو الخامسة عشر الطهر والحيض وصرح  
بذلك في هامش حاشية الشرفاوي واقتضته عبارة سم ولعله مراد صاحب الفتاوى بقوله  
والمعتادة عادت طهرا وحيضا فتأمل (مسئلة ش) قوله في النخفة اقل الحيض يوم  
وليلة أو قدرهما متصلا فتصلا حال من قوله أو قدرهما أي أقله يوم وليلة حقيقة كأن رآته من  
الصبح الى الصبح أو قدر يوم وليلة وفرض ذلك القدر متصلا وان لم متصل هو ولا الدم ولم يتفق  
الامس أربعة عشر يوما كأن رأت ست ساعات دما ثم ثمانية نقاه ثم ستا ثم ثمانية نقاه ثم ستا  
دما ثم ثمانية نقاه ثم ستا دما مجموع الدماء بقدر يوم وليلة متصل فلا شك في كونها حيضا  
وانما الخلاف في ان حيضها الدماء فقط فيكون الاقل لانه بقدره وهو قول التفتيق أو مع  
البقاء المتخل وهو قول السحب الذي عليه العمل وقوله بناء على قول السحب أراد به الإشارة  
الى الخلاف وهو ان الورأت أول الاربعة عشر دما مقدرا عشر ساعات وآخرها كذلك  
فالمجموع دون أقله متصلا فليس حيضا على قول التفتيق وكذا على قول السحب على الاصح من  
سنة أو وجه ادم من شرط قول السحب أن لا ينقص مجموع الدماء عن يوم وليلة وقد نقص فهذا  
الخلاف الذي أشار اليه في النخفة فكأنه قال شرط اذا تلفقت الدماء ان لا ينقص مجموعها عن  
يوم وليلة وان بني بناء على قول السحب (مسئلة ب) اختلاف عادة المرأة في الطهر

### § (الحيض) §

فإنه صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين المراد بالعقل الدية وقال  
بعضهم هو العقل الغريزي وهو المناسب للمقام وينقص الدين بالنسبة للرجال من حيث  
عدم تعبدن في بعض الاوقات وان كن يثبت على الترك ان فسدن امتثال أمر الشارع  
كثر المحرمات اه بجبري (مسئلة ي) رأت دما يصح حيضا بان زاد على يوم وليلة  
ونقص عن خمسة عشر ثم نقاه دون خمسة عشر لكن لو اجتمع مع الدم زاد عليها ثم دما فالاول  
حيض وما يكمل الطهر من العائد دم فساد والرائد حيض بشرطه ما لم يجاوز أكثره والا فتأخذ  
المبتدأة غير الميرة من أول الرائد يوما وليلة وتطهر تسعة وعشرين والمعتادة عادت حيضا  
وطهرا اه قلت وعبرة أبي محرمة من كانت تحيض في كل شهر خمسة أيام مثلا فحاضت  
في دور خمسة وطهرت أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فالاصح ان يوما من أول العائد استحاضة  
تكملا لا طهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وهكذا او يصير دورها عشرين  
وكالاربعة عشر مادونها الى العشرة فباكمل الحصة عشر استحاضة ثم خمسة حيض وخمسة  
عشر طهر بخلاف ما لو نقص البقاء عن العشرة فليس بطهر لان الدم الذي بعده يجتمع مع الذي  
قبله حيضا اه وفيه محالفة لما ذكرناه من تشبيه النخفة انتقالها للمادة بما ذكره أبو محرمة  
يقضي ان معنى رجوعها للعادة يعني المتأخرة وهو الخامسة عشر الطهر والحيض وصرح  
بذلك في هامش حاشية الشرفاوي واقتضته عبارة سم ولعله مراد صاحب الفتاوى بقوله  
والمعتادة عادت طهرا وحيضا فتأمل (مسئلة ش) قوله في النخفة اقل الحيض يوم  
وليلة أو قدرهما متصلا فتصلا حال من قوله أو قدرهما أي أقله يوم وليلة حقيقة كأن رآته من  
الصبح الى الصبح أو قدر يوم وليلة وفرض ذلك القدر متصلا وان لم متصل هو ولا الدم ولم يتفق  
الامس أربعة عشر يوما كأن رأت ست ساعات دما ثم ثمانية نقاه ثم ستا ثم ثمانية نقاه ثم ستا  
دما ثم ثمانية نقاه ثم ستا دما مجموع الدماء بقدر يوم وليلة متصل فلا شك في كونها حيضا  
وانما الخلاف في ان حيضها الدماء فقط فيكون الاقل لانه بقدره وهو قول التفتيق أو مع  
البقاء المتخل وهو قول السحب الذي عليه العمل وقوله بناء على قول السحب أراد به الإشارة  
الى الخلاف وهو ان الورأت أول الاربعة عشر دما مقدرا عشر ساعات وآخرها كذلك  
فالمجموع دون أقله متصلا فليس حيضا على قول التفتيق وكذا على قول السحب على الاصح من  
سنة أو وجه ادم من شرط قول السحب أن لا ينقص مجموع الدماء عن يوم وليلة وقد نقص فهذا  
الخلاف الذي أشار اليه في النخفة فكأنه قال شرط اذا تلفقت الدماء ان لا ينقص مجموعها عن  
يوم وليلة وان بني بناء على قول السحب (مسئلة ب) اختلاف عادة المرأة في الطهر



كاختلافها في الحيض فإذا لم تنتظم ولم تسكر كأن كان عادت لها ستة أيام حيضا وأربعة وعشرين طهرا فتغيرت في دور إلى ستة وعشرين يوما وفي آخر إلى تسعة أشهر ثم أخرى شهرين ثم استحيضت ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة وهو الشهر إن تكرر كذلك وانتظم تسكرها اقترجع إلى أربعة وعشرين ثم إلى ما بعد هذا على الترتيب المذكور وهذا حيث لم ترقو بإشرطه والأفهر والحيض وإن تأخر وغيره استحاضة وإن طال أو كان فيه قوى وضعيف لم يقبزا (مسئلة ٥) الدم الخارج للحامل بسبب الولادة قبل انفصال جميع الولد وإن تعدد عن الرحم يسمى طلقا وحكمه كدم الاستحاضة قبل زواله فيه التعصيب والطهارة والصلاة ولا يحرم عليها ما يحرم على الحائض حتى الوطء أما ما يخرج لا بسبب الولادة فيض بشرطه نعم لو ابتدأ بها الحيض ثم ابتدأت الولادة انسحب على الطلق حكم الحيض أي سواء مضى لها يوم وليلة قبل الطلق أم لا على خلاف في ذلك اهـ وما خرج بعد انفصال الولد وإن بقيت المشيمة نفاس

### ﴿ الصلاة ﴾

مسئلة ٦ شخص حصل عليه وجع ومضى عليه وقت فا كثر فإن كان حاله حال المغمى عليه لم يجب عليه قضاء ما فاتة وينتقض طهره لأن مناسا التكليف العقل وإن لم يكن كذلك قضى ولم ينتقض الطهر وستأني في الخاتمة حقيقة الواحد مسئلة ٧ تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه خلاف الأولى وقيل مكروه ولا يفسد حينئذ رفع الصوت بالأذان لأنه يشوش فللإمام المدع منه قلت يفهم منه أنه إذا لم يكن ثم تشو يش بان كان غالب أهل البلد يفهمونه كافي رمضان في بعض النواحي من رفع الصوت حينئذ

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

(مسئلة ٨ ش) أفضل عبادات البدن الصلاة فرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل لكن صوم يوم أفضل من ركعتين بل وما فوقهما إذا اقتضى العرف أنه قليل في جانب يوم فهو أفضل منهما من حيث الأثرية فإن كثرت عرفا كأن اشتغل بها في جزء من الأوقات له وقع بحيث لا يعد قليلا عرفا كانت أفضل من حيث الذات والأثرية وإن استمر بها كثرة في ميران العرف فضله من حيث الذات فقط (مسئلة ٩) فائدة ١ أكثر العلماء على أن اختصاص الصلوات الخمس بأوقاتهم لا يعقل معناه وأبدي بعضهم له حكمة وهي تذكر الإنسان بها نشاء فكما له في البطر وتنبؤه للخروج منه كطالع الفجر ولادته كطالع الشمس ومنشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيوخته كقربها من الغروب وموته كغروبها وفناء جسمه كاحتراق أثر الشمس اهـ فائدة ٢ يجب على الشخص بدخول الوقت إما فعل الصلاة أو العزم عليها في الوقت والاعصى أي وإن فعلها في الوقت اهـ ع ش اهـ أم فإن مات بعد العزم والوقت يسعه لم يضر وفارقت الخ حيث يعصى بموته بعد الاستطاعة وإن عزم على فعله بان وقتها محدد ودب حيث لو أخرجه عنه أثم ووقته العمر وقد أخرجه عنه والعزم المذكور عزم خاص والعزم العام أن يعزم الإنسان عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات فإن لم يعزم عصى وتداركه ومعنى العزم القصد والتصميم على الفعل اهـ باجوري (مسئلة ١٠ ب) ينبغي متأ كذا التغليس أي التكبير بصلاة الصبح أول وقتها كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ومن بعدهم من العلماء رضوان الله عليهم وحده أن يخرج منها وهو لا يعرف جليسه ولم ينقل عن أحد من العلماء غير أبي حنيفة نذب التأخير إلى الأسفار وهو الاضاعة بحيث يرى شخصان موضع كان لا يراه منه عند طلوع العجر الصادق ويقدر ذلك في فضاء خال عن نحو الجدران العالية بل قال الاصطخري ومن تبعه أن الصبح يخرج بالأسفار عكس أبي حنيفة ويجوز للحاسب وهو من يعتمد منازل القمر



والشمس وتقدير سيرهما والمنجم وهو من يرى أول الوقت طلوع النجم الفلاني العمل بحسابهما  
 وإن غلب على ظنه صدقهما تنقيدهما قياسا على الصوم كما قاله ع ش و يج ويتحقق طلوع  
 الفجر كما في الأحياء قبل الشمس بخزنتين وقدرهما أربع وعشرون درجة وكل درجة ستون  
 دقيقة وكل دقيقة قدر قراءة الإخلاص مرة وكل إحدى عشرة من الإخلاص قدر قراءة مقرا  
 تقر بها فجسموع ذلك مائة وثلاثون مقرا وذلك نحو عشرين جزءا من القرآن ومن راقب  
 غروب القمر ليلة اثنى عشرة وطلوعه من أفقه ليلة ست وعشرين فقرأ بين ذلك إلى طلوع  
 الشمس قارب هذا القدر وقد نص في الأحياء على أن الفجر يطلع مع غروب القمر وطلوعه  
 في تينك الليلتين لا يقيس عليهما العاى بقية أيام الشهر بأخذ علامة من نحو كوكب ومن المعلوم  
 بديمية أن من مسكنه بين جبال كضرموت لا يسدوله أول الضوء المنتشر الا وقد انتشر في  
 أفقه انتشارا عظيما حتى يسد وصادى الصفرة وانما يعرف أوله حينئذ العارفون بالآوقات  
 المجربون لها بالعلامات التي لا تختلف عادة على عمر السنين الداخلة تحت اليقينيات وهذا  
 وصف العارفين من المؤذنين الثقات الذين أوجب الله الأخذ بقولهم لا كل الناس فعند عدم  
 من هذا وصفه ينبغي الاحتياط اذ لا تصح الصلاة مع الشك بخلاف الظن واما ما قيده في  
 بعض المؤلفات على طريقة حساب الشبامى من أن النجم يغرب مع الفجر حادى عشره  
 ويطلع رقبه وهو الخامس عشر ويتوسط الثامن فلا عبرة به الا أن اثر خلق الفلك من  
 ابتداء حسابه الى هذه المدة بنحو منزلة وسدس قطره فيه الخلال لان أهل الهيئة يقولون  
 ان للفلك حركة مخالفة الى جهة الشرق لكنها بطيئة بحيث يحصل منها فى كل اثنتين وسبعين  
 سنة عربية درجة نحو يوم فى نحو الالف يكون التفاوت أكثر من ثلاثة عشر يوما حينئذ  
 يكون غروب الثريا على حساب الشبامى مع غروب البطين بل الفضاء الذى قد أمه كما حققه  
 أبو حمزة وغيره وقد عدا العلماء من الواجب فى تعلم النجوم ما يعرف به وقت الصلاة والقبلة  
 اه وفى كلام مبسوط فى تحقيق ذلك وبعض مخالفة لما سبق وحاصله ان الفجر الصادق  
 هو اعتراض البياض المشرب بالجرة الذى لا يزال يتزايد فيندب حينئذ الاشتغال بالصلاة  
 وما يطلب لها وهذا هو المراد بالتغليس فى الحديث اذ هو آخر الليل المختلط بضوء الصباح فن  
 صلى ولم تظهر زيادة نور النهار بعد صلاته فصلاته باطلة قطعا فعلم انه لا بد من الاضاءة فى وقت  
 الفضيلة ووقت الاختيار الا انها فى الأول أنقص وتمام الاضاءة يدخل وقت الجواز الى  
 ابتداء الجرة التى قبل طلوع الشمس لا التى مع طلوع الفجر كما قد يتوهم اذ تلك نشر البياض  
 وهذه جرة خالصة حينئذ يدخل وقت الكراهة ويستدل على الفجر بالمنازل الفلكية التى  
 هى ثمان وعشرون منقسمة بين الليل والنهار ولا يزيد الفجر على منزلتين قطعا بل ينقص  
 عنهما احتياطا كما حققه المؤقتون وبعض الفقهاء وهو المراد بالتقريب فى كلام الامام  
 الغزالي وغيره وعلى هذا يكون وقت الفضيلة فى الاعتدال نصف منزلة وهو قدر أربع ركعات  
 متوسطات وما يتعلق بالصلاة من الواجبات والمستحبات ووقت الاختيار نصف منزلة أيضا  
 والمنزلة ثلاث عشرة درجة الاسبعا والساعة خمس عشرة درجة وكل درجة ستون دقيقة  
 واختلفوا فى الدقيقة المذكورة فقيل قدر سبحان الله مستحجلا وقيل قدر سورة الإخلاص



بالسجدة وبين المقالتين تفاوت كثير كما لا يخفى وأما تقدير بعضهم لحصة الفجر بقراءة أكثر من ثمانية أجزاء من القرآن فغلط والذي حققه الثقات ووضعت طائفة من طويع الفجر إلى الاشراف في الاستواء قدر ثلاثة أجزاء بترتيب وأربعة الأرباع بالوسط وأربعة ونصف بالأدراج ويزيد وينقص بزيادة الليل ونقصه ويستدل عليه أيضا بالنازل في السماء وذلك أن أول يوم من النجم الذي أنت فيه يغرب مع الفجر ويتوسط ثامن منه ويطلع خامس عشره نعم قد تغير هذا الحساب لطول الزمان وتأخر الفلك من أول حساب الشبامى إلى الآن بأربعة عشر يوما فحينئذ إذا كان أول يوم من نجم الثريا يطلع الفجر آخر درجة من نجم النطع وهكذا ويستدل عليه أيضا بالقمر وهو غروب ليلة ثلاث عشرة من الشهر وطلوعه ليلة سبع وعشرين غالبا كما ذكره ابن قطن وغيره وأما ما ذكره الغزالي واليسافى فهو بالنسبة لبلدهما وما قاربهما في العرض والطول بل هذه الاستدلالات كلها انقر بنية لا تحقيقية واضبط من هذه واتقن تحقيقا ضبطه بالساعات وهو قدر ساعة ونصف في الاستواء على المعتمد من أن حصة الفجر تكون دائما ثلث الليل في أى مكان وزمان كما قاله في الأيعاب وغيره من كتب الأئمة المحققين وقيل سبعة وقيل تسعة فعلى الأول يزيد في غاية طول الليل ثمن ساعة وفي غاية قصره ينقص كذلك هذا في جهة حضرموت وما والاها مما يكون غاية طول الليل فيها ثلاث عشرة ساعة إلا نصف درجة يعني دقيقتين وغاية قصره إحدى عشرة ونصف درجة وذلك لا يكون عرضها أى بعدها عن خط الاستواء خمس عشرة درجة ونصف فحينئذ يكون مع الاستواء بعد مضي عشر ساعات ونصف من الغروب وإحدى عشرة وربع وثن مع الطول وتسع ونصف وثن مع القصر ويضاف لكل من الثلاثة ما قارب به وهذه عادة الله المستمرة في جهتنا لا يتقدم ولا يتأخر وكذا في جميع الجهات مع مراعاة الزيادة والنقص بطول ليلها وقصره فمن أخبر بما يخالف هذه العادة عن علم أو اجتهد فغيره قبول للقاعدة التي ذكرها ابن عبد السلام والسيوطي وغيرهما أن ما كذبه العقل أو العادة مردود وإذا رد الشرع الشهادة بما أحالته العادة فالولى رد الحساب والاجتهاد بل الحاسب والمنجم أن دل علمه على طلوع الفجر وقد بقي من الليل ثمنه فالحسن بصدقه فيجوز له العمل بذلك وكذا لمن صدقه على ما قاله عش واعتمد في الثقة والنهاية والمغنى والفتح والامداد خلافة والافلا ومحل هذا حيث لم يعلم هو أو يخبره الثقة بعدم طلوع الفجر بمشاهدة ولم يسهل عليه العمل باليقين بمشاهدة أو اخبار الثقة أيضا أو لا يجوز له العمل بحساب نفسه فضلا عن تقليده ولا العدول عن ذينك أيضا فعلم أن من سمع أذان انسان أو أخبره بدخول الوقت لا يجوز الاعتماد عليه إلا أن علم اتصافه بالعدالة ومعرفة الوقت وعدم تساهله في ذلك ولم يكذبه الحسن والعادة ولم يعارض خبره ولو أخبر برأ وثق أو أكثر بل أو مثله تساقطا ولم يجز العمل بقوله نعم لو اعتقد صدق الفاسق واجتمعت فيه بقية الشروط جاز العمل بقوله مطلقا ويجوز اعتماد الساعات المضبوطة والمنا كيب المحررة اذ هما أقوى من الاجتهاد اه قلت وحاصل التفاوت بينهما أن الأول ربح أن حصة الفجر في الاستواء سبع الليل وذلك منزلتان عن ساعة ونصف وثلاث عشرة دقيقة ويزيد وينقص بحسب طول الليل وقصره والاخير حقق أن الحصة المذكورة في



الاستواء ثلث الليل عن منزلتين الاربع منزلة وذلك ساعة ونصف ويزيد وينقص كما هو  
 (مسئلة ج) صلاة الصبح بمجرد استواء النجوم وغروبها بما يغلط فيه والشرع لم يعلق  
 الحكم بمعرفة النجوم بل علقه بطاوع الفجر الصادق وليس لمن صدق المنهم تقليده في ذلك  
 (مسئلة ي) العبرة في دخول وقت الصلاة وخروجه بما وقته الشارع له لا بما ذكره  
 المؤقتون وحينئذ لو غاب الشفق قبل مضي العشرين درجة التي هي قدر ساعة وثلاث دخل  
 وقت العشاء وان مضت ولم يغرب لم يدخل كافي فتح الجواد ومثل المغرب غيرهما من بقية الخمس  
 فالعبرة بتقدير الشارع في الجميع وما ذكره من الاستدلالات محله ما لم يخالف ما قدره  
 فتأمل فانه مهم قلت وقوله ساعة وثلاث الذي حقه العلامة علوي بن أحمد الحداد في الفتاوى  
 انه ساعة وثلث (مسئلة ي) مراتب الاجتهاد في الوقت ست امكان معرفة يقين الوقت  
 وجود من يخبر عن علم والمنا كيب المحررة أو المؤذن الثقة في الغيم وامكان الاجتهاد من  
 البصير وامكانه من الاعمى وعدم امكانه من ماف صاحب الاولى مخير بينها وبين الثانية حيث  
 وجدت والا فالثالثة ثم الرابعة وصاحب الثانية ليس له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة  
 يخبر بينها وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة ليس له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينها وبين  
 السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفا ذكره الكردى (مسئلة ب ي) يستحب  
 للامام الحرص على أول الوقت لكن بعدمضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسباب عادية لما  
 في ذلك من التعرض للنفحات وتكثير الجماعة والاقتداء بسيد السادات عليه أفضل  
 الصلوات والتسليمات هذا في غير المغرب للخلاف في ضيق وقتها ثم يصلي بمن حضر وان قل لان  
 الاصح ان الجماعة القليلة أو له أفضل من الكثيرة أثناءه وغاية قدر الانتظار قدر نصف جزء  
 تقريرا مخالفتها بزيادة أو نقص خلاف السنة زاد ب ويظهر انه لو كان الامام يؤخر كثيرا  
 لم يكره الخروج من محل الجماعة بعد الاذان للشقة الحاصلة أخذ من قولهم يكره التطويل  
 ليعلق آخرون بل هذه أعظم والجمعة كغيرها في ندب الانتظار لدخولها في اطلاقهم بل ينبغي  
 زيادة الانتظار فيها على هذا القدر ما لم يفتش التأخير بخروج وقت الفضيلة ليذكرها الا في  
 من بعد والاجير الا في بعد دخول الوقت ولا يقاس بعدم سن الابراد لان السنة ثم ملحوظة  
 في حق كل شخص على انفراده فلهذا لم يسن الابراد بها لئلا يؤدي التأخير الى فواتها  
 ولا كذلك تأخير الامام الى آخر وقت الفضيلة <sup>بفائدة</sup> يندب تأخير الصلاة عن أول وقتها  
 في سبع وعشرين صورة لصبي علم بلوغه أثناء الوقت بالسن وان غلبه النوم مع سعة الوقت  
 ومن رجا زوال عذره قبل فوت الجمعة ومن تيقن الجماعة ولدا ثم حدث رجلا الانقطاع والخروج  
 من الامكنة التي تتركها الصلاة ولمن عنده ضيف حتى يطعمه ويؤويه ومن تعينت عليه  
 شهادة حتى يؤديها وعند الغضب والغضب حتى يزول ومن يؤنس من يضايستوحش بفراقه  
 وخائف على معصوم ومشتغل بذبح بهيمة مشرفة على الهلاك أو اطعامها أو قتل نحوحية  
 ولشدة الحر والري ظهرا والمغرب بمزدلفة ومدافعة الحدث ولتوقان الطعام وتيقن الماء  
 آخره أو السيرة أو القدرة على القيام والغيم الى اليقين واشتغال بنحو غريق أو صائل عن  
 نفس أو مال وتجهيز ميت اه كردى وشق وقوله ومن تيقن الجماعة قال في المعنى



وان فحش التأخير ما لم يضق الوقت والمراد بالتيقن الوثوق بخصوصها بحيث لا يختلف عادة في ظنهم الا يندب التأخير الا اذا لم يفحش عرفا اه وقال في الامداد ويحتمل ان يضبط الفحش بنصف الوقت اه (مسئلة ش) شخص أوقع الصلاة قضاء مع ام كان أداءه ولم يأتهم وصورة ذلك ان يشرع فيها والوقت يسعها فيجد حتى يخرج الوقت ولم يوقع فيه ركعة فهي قضاء غير مأثوم عليه خلافا لاسنوي القائل انه لا بد من ايقاع ركعة في الوقت اه قلت وهل ينوبها قضاء نظر القصد أو أداء نظر الوقت الظاهر الثاني قاله الشوبري والجل (مسئلة ش) شك هل تلزمه الصلاة أو هل هي عليه أم لا لم تلزمه كالوشك هل تركت شيئا من صلوات أمس أم لا وهل تركت ظهر رأس أو ما قبله للادب بخلاف ما لو شك في ترك ظهر معين فيلزمه اعادته ان كان في الوقت قطعا وكذا بعده على المعتمد وعلى هذا تحمل عباراتهم المتنافية (مسئلة ك) شك في قدر فوائت عليه لزمه الاتيان بكل ما لم يتيقن فعله كما قاله ابن حجر ومر وقال القفال يقضى ما تحقق تركه والصوم كالصلاة ولو شك فيما فاتهم من ما هل كان قبل البلوغ أو بعده لم يلزمه شيء والضابط انه متى لزمه شيء وشك هل أتى به أم لا لزمه لتيقن شغل الذمة وان شك هل لزمه أم لا لم يلزمه اذا اصل برأيه منه بخلافه يندب ترتيب الفوائت ان فاتت كلها بعد أو دونها والاوجب تقديم الفائت بلا عذر على غيره وان فقد الترتيب قاله ابن حجر وقال مر يندب الترتيب مطلقا قال شق محل ندب الترتيب ان كانتا من يوم واحد ما لوفاته عصر السبت وظهر الاحد بدأ بالعصر محافظة على الترتيب أي في أصل الفوات اه ومن كلام الحبيب القطب عبد الله الحداد ويلزم القائب ان يقضى ما فرط فيه من الواجبات كالصلاة والصوم والزكاة لا بدله منه ويكون على التراخي والاستطاعة من غير تضيق ولا نسيان فان الدين متين وقد قال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمعية وقال يسروا ولا تعسروا اه وهذا كما ترى أولى مما قاله الفقهاء من وجوب صرف جميع وقته للقضاء ما عدا ما يحتاجه له ولمونه لما في ذلك من الحرج الشديد (مسئلة ك) الذي يفيد كلام ابن حجر في قساويه يندب تقديم التهجيد على صلاة الصبح حيث وسع الوقت ولولا سبقه لذلك لكان الاوجه عندي خلافا للفرق بين الفرض والنفل ظاهر وعلمته من الاتباع والخروج من الخلاف لا تنافي هنا بل قضية تأخيرها عليه الصلاة والسلام سنة الظهر لما فاتته الى بعد العصر يخالف ما ذكره ابن حجر واذا كان هذا في ركعتين فما بالك بالتهجد الذي تكثر ركعاته حتى ربما يصل الى الاسفار فالذي ينبغي لمن له تهجد وخاف طلوع الفجر تخفيفه وفعل الصبح أول وقتها وقضاء التهجد بعدها لا سيما ان كان اماما اذا الصلاة أول وقتها أفضل الاعمال والتغليس بالصبح هو الذي استمر عليه صلى الله عليه وسلم الى أن توفي وحديث أسفروا بالفجر حمله الشافعي وأحمد على تحقق طلوعه فالتأخير اليه أفضل من التجهيل عند ظن طلوعه ولما في تجهيل الفرض من الفضيلة المتعدية وما في التأخير من الضرر على المصلين ولان الاصطخري من أئمتنا قائل انه بالاسفار يخرج وقت الصبح اه قلت والذي رجحه ع ش كراهة التنفل بعد طلوع الفجر غير سنته فقط وانه اذا فاتته الوتر الاولى تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للخروج من خلاف من منع التنفل وقت الكراهة مطلقا



فائدة في تحريم صلاة بلا سبب وقت طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح في رأي العين وهو سبعة أذرع قال ج أي قدر أربع درج والساعة الفلكية خمس عشرة درجة

### § (الاذان)

فائدة في قد اشهر ان الديك يؤذن عند اذان جملة العرش وانه يقول في صياحه يا غافلون اذكر والله ونقل الغزالي عن ميمون قال بلغني ان تحت العرش ملكا في صورته ديك فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب بجناحه وقال ليقيم القائمون واذا مضى النصف قال ليقيم المصلون فاذا طلع الفجر قال ليقيم الغافلون وعليهم اوزارهم وروى انه صلى الله عليه وسلم قال الديك الا فرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل يحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه وانه كان له ديك ابيض اه ج فائدة في يندب الاذان للرجل وان سمع اذان غيره مالم يكن مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يندب له الاذان حينئذ اه م ر وقوله وصلى فيه أي ولو بعد الجماعة الاولى كما هو ظاهر السياق وفي فتاوى ابن حجر ان الاذان الواحد يكفي لجميع الجماعات المتكررة في المسجد بالنسبة لسقوط الكراهة اما بالنسبة لحصول الفضيلة فهو للجماعة التي تليه ولا عبرة بقصد المؤذن ولا بدخوله في الجماعة نعم لا يثابون عليه حتى يأمره أو يتسببوا فيه اه وخالعه أبو مخرمة وعبارته ولو اذن الجماعة المسجد للمعهودة فاراد من حضر ان يصلي منفردا أو جماعة قبل جماعة المسجد فالارجح انه يؤذن سرا ولا يحتاج جماعة المسجد الى اذان اه فائدة في قال الشيخ أحمد الجبشي يندب رفع الصوت للجماعة مفيد وقت الاختيار لا بعده وبما اذا لم يتعدد محل الجماعة وبما اذا لم ينصرفوا الا فلا يندب الرفع الكثير مطلقا اه فائدة في لا تجزى اقامة الاشئ للرجال والخناثي بخلاف النساء فتسن ويحرم اذانهم بحضرة رجال ولو محارم كالورفت صوتها به مطلقا وقصدت التشبه بالرجال أو الاذان الشرعي وان لم ترفع اه كشف النقاب ولا يندب الاذان للمعادة كما نقله الرمزى عن فتاوى ابن حجر واعتمده ابن عبد البر ونقل عن سم و ج انه يقال فيها الصلاة جامعة وقال باعش يؤذن لها على خلاف فيه اه ولو اذن وأقام للمعيد حرم لتعاطيه عبادة فاسدة كالاذان قبل الوقت لكن في شرح م المراهة ويمكن جملة على ما اذا أذن لا يفتيه اه ع ش اه ج (مسئلة) يجب ترك الاذان والاقامة عند ضيق الوقت بحيث لا يسهها كسائر السنن اما لو فانت وأراد قضاءها سن لها الاذان وغيره من سائر السنن حينئذ ففائدة في شرط المؤذن كالمقيم ان نصبه الامام كونه كافا أمينا عارفا بالوقت أو معه أمين يخبره به لان ذلك ولاية فاعتبر فيه شروطها والاحرم نصبه ولم يستحق أجره وشروطه مطلقا الاسلام والتميز والدكورة اه باعش وقوله المذكورة أي ولو في اذان غير الصلاة قاله سم وقال ع ش يحزى اذان الاشئ في أدن المولود ففائدة في قال الدميري في الجمع بين الاذان والامامة ثلاثة أوجه الكراهة لحديث ضعيف نهى عن ان يكون المؤذن اماما والاستحباب ليجوز الفضيلتين وهو الذي صححه في المجموع والجواز ونقل أبو الطيب الاجماع عليه والماوردي وحمل الروايات على اختلاف أحوال الناس اه ولا يسن لمن

### § (الاذان)

فمسئلة في قولهم يسن للمؤذن أن يقول الأصوات في رحالكم في الليلة المطرة أو ذات الريح أو الظلمة جرى على الغالب بل لو اتفق ذلك ثم سارا كذلك كما هو سريع الخبر وبقولها مرة واحدة وان قلنا بالمرجوح انها بدل الجيعلتين والمعتمد الذي جرى عليه النووي انه يقولها بعد الاذان أو بعد الجيعلتين قلت اعتمد هذا ابن حجر وم ر وقال الخطيب انها بدل الجيعلتين اه فمسئلة في اذا أذن المؤذن للجماعة المعهودة فحضر منفردا أو جماعة أخرى موصع الاذان قبل اقامة الجماعة المعهودة لم يسن لهم الاذان بل حكم الاذان باق مالم يصلوا يعني الجماعة المعهودة وانما يستحب الاذان بخفض الصوت لمن حضر بعد اقامة الجماعة المعهودة بالاذان



يؤذن سراج عمل سبائتيه في صمانيه قاله في التحفة وقال أبو مخرمة يسن قال ولا يسن النظر  
 الى المؤذن والخطيب وخالفه في القسلا ند وفي التحفة ويسن النظر الى المؤذن وقال الرمنزي  
 يستقبل المؤذن ظهر المسافر اذا لا يكون خلفه الا كذلك اهـ (مسئلة ب) تسن  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاقامة كالاذان ولا تتعين له صيغة وقد استنبط ابن  
 حجر تصليته ستأتي في الجمعة قال هي أفضل الكيفيات على الاطلاق فينبغي الاتيان بها بعدها  
 ثم اللهم رب هذه الدعوة النامة الخ ونقل عن النووي واعتمده ابن زياد انه يسن الاتيان  
 به قبل الاقامة وعن البكري سنهاقبلهما وأما الترضي من الصحابة فلم يرد بخصوصه هنا كبين  
 تسليمات التراويج بل هو بدعة ان أتى به بقصد انه سنة في هذا المحل بخصوصه لا ان أتى به بقصد  
 كونه سنة من حيث العموم لاجماع المسلمين على سن الترضي عنهم واصل الحكمة في الترضي  
 عنهم وعن العلماء والصلحاء التنويه بعلو شأنهم والتسبيه بعظم مقامهم (مسئلة ك)  
 يس لكل من المؤذن والمقيم وسامعهما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ ثم  
 الدعاء المشهور وورد انها تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء اذا أقيمت الصلاة فلا يكره  
 الدعاء حينئذ ولا يكون بدعة بشرط ان لا يطيله بحيث تنقطع سبته عن الاقامة وأما تأمين  
 المأمومين لدعاء الامام حينئذ فلم أقف على من صرح به بخصوصه ان لم يؤخذ من عموم طلب  
 الدعاء نعم قال في الايضاح في مجت الطواف ولودعا واحدا وأمن جماعة فحسن وأقره شارحه  
 ومختصره **فائدة** الفضيلة عطف بيان على الوسيلة أو من عطف العام وقيل الوسيلة  
 والفضيلة قبتان في أعلى عليين احدهما من لؤلؤه بضياء يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله  
 والاخرى من يا قوتة صفراء يسكنها ابراهيم عليه السلام وآله اهـ مر وقال ع من ولا ينافي  
 سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما الجواز ان يكون السؤال لتحير ما وعد به من ايماله ويكون  
 سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله عليه الصلاة والسلام اهـ **فائدة** قال في الامداد  
 الاوجه انه لا يجيب في الريادة فيما لوثنى المقيم الاقامة ولو حنفيا أو زاد المؤذن في أذانه على  
 المشروع اعتبارا بعقيدته اهـ وقال ابن كج يثنى مثله ووافقه في الایعاب وزدد مر قال  
 ولا يجيب اذان غير الصلاة لكن في القسلا ند وشرح المنهاج لابن شعيب انه يجيبه وأفتى  
 باستحباب اجابة كل اذان مشروع أيضا أحمد بن علي بحير قال وقول سم لا يجيب اذان المسافر  
 لم نرم من صرح به فهو مخالف ولو لم يسمع الا آخره أجاب فيه وفيما لم يسمعه مبتدئا بأوله قاله في  
 الصغ وقال في الایعاب والفتاوى بتحريين ان يجيب من أوله وبين ان يجيب ما سمعه ثم يأتي  
 بأوله وهو الافضل اهـ (مسئلة ك) طال الفصل بين الاقامة والاحرام بقدر  
 ركعتين ولو بسبب وسوسة الامام في التكبير أعادها ولا يغتفر ذلك كما لا تغتفر الوسوسة  
 الطاهرة في ادراك تكبيرة الاحرام مع الامام

### ❦ استقبال القبلة ❦

(مسئلة ب) تعلم أدلة القبلة فرص عين في حق من محصر أو سفر يقل فيه العارفون  
 وكفاية فيهما مع كثرتهم أو كان ثم محارب معتدة معتبرة بشرطها أو يجد من يعلمه وحيث كان



التعمد عينا فساد دونه فعاصل لا تباح له الرخص فليتنبه لذلك وأدلة القبلة كثيرة قال أبو مخرمة  
 المعتمد الذي دلت عليه القرائن ان قبلة الثمور ودوعن على مغيب النسر الواقع وحضر موت  
 قرييانه وذكرا السلامة أبو قشير صاحب القلائد ان قبلة حضر موت على مغيب السماك  
 الراجح والثريا وبين النسرين وبين الفرغين مع الميل الى الشمال وعلى النجمين الشاميين من  
 الجهة وعلى مغيب الشمس في آخر الميل الشمالي يعني في نجم الشولة وفي الميل الجنوبي في غايته  
 يعني نجم الهقعة تكون على الحد الايسر ثم على ماق العين الايسر ثم وسطها بين الميلين يعني  
 في الصرفة والفرغ المقدم ثم تميل الى وسط الوحة قليلا قليلا حتى ينتهي الميل كما سبق وكل  
 هذا على التقريب عند الغروب أما في الاستواء فتكون في الميل الجنوبي على نصف جانب  
 الرأس الايسر وفي الشمال على الايمن ثم تأخذ الى قدام حتى عند الغروب كما سبق وفي بين  
 الوقتين يتوسط بين حدى الغروب والزال من الرأس بقدر ما تقدمت الى جهة المغرب  
 وقبلة الثمور والقوة والمشقص كحضر موت الا انه في دوعن يتيامن بقدر لطيف لا بأس به  
 وقبلة عين بامعبد في الظاهر على مغيب النسر الواقع ثم بعد ها يتيامن قليلا كل يوم حتى  
 تكون قبلة عدن على مغيب بنات نعش ويكون الجاه حينئذ في العين اليمنى ثم يتيامن قليلا  
 حتى يكون باب المندب على مغيب الفرقدين ثم يتيامن في المحساو بعدها كذلك حتى تكون  
 بجازان البحر على الجاه ولا يزال كذلك الى حلى ثم يتيامن قليلا الى الرياضة ثم يتيامن كثيرا  
 بتدريج لطيف حتى ينتهي غايته في جده مشرق الشمس هذا في البحر وسواحله وأما في البر  
 من حضر موت فن هيبس الى العبر كحضر موت وشبوة كدوعن ثم يتيامن قليلا حتى تكون  
 قبلة ابراد على يسار مغيب بنات نعش قرب النسر ثم الجوف الاعلى على جانبيه الايسر وصعده  
 على جانبيه الايمن وجازان البرغري الجاه وسواحلها على الجاه وقبلة الرياضة الى مكة براسرفي  
 الجاه قليلا حتى يقرب منها يسأل عن جهة عينها من يسكن ثم هذا ما تنبئناه في سلوكها لاسيما  
 باعتبار الجهة وعليه العمل واختاره الفرالي وقواه الاذرى اه والقول بالجهة هو مذهب  
 أبي حنيفة ومالك وهو أرحح الطريقين للشافعي وان كان المشهور اشتراط العين ولو مع البعد  
 اه قلت والذي شاهدناه وتحققناه في غالب مساجد تريم التي هي أعظم بلدة بحضر موت  
 وأشهرها ومحط العلماء والاولياء وأهل الكشف ان القبلة في المساجد المذكورة كمسجد  
 الجامع ومسجد الانبياء ومسجد السقاف الذي يقول فيه ما بينته وأسسته الا والنبي صلى  
 الله عليه وسلم في قبلته والائمة الاربعة بآركابه وغيرها على مغيب النسر الواقع فتكون الثريا  
 حينئذ وسط العين اليسرى فافهم (مسئلة) ومن اتناه رساله للشيخ العلامة عبد الله بن  
 سعيد باقشير قال ومن توجه من مكة الى المدينة يجعل الجاه خلف اذنه اليسرى ان سلك درب  
 الماشي الى أن يصل الى جههم ومن سلك طريقه خلف اذنه اليمنى الى أن يصل المدينة وقبلته من  
 البيت الركن العراقي الى الميراب ومن سلك درب السلطان فانه يجعل الجاه كذلك الى أن  
 يصل الصفراء ويتيامن قليلا قليلا الى جهة مطلع السيل الى أن يصل المدينة ذهابا وايابا اه  
 (مسئلة ك) الراجح انه لا بد من استقبال عين القبلة ولو لم يكن هو خارج مكة فلا بد من  
 انحراف يسير مع طول الصب بحيث يرى نفسه مسامتا لها طامع البعد والقول الثاني يكفي



## ﴿صفة الصلاة﴾

﴿مسئلة﴾ لو قال المصلي وجهت وجهي وأسلمت فالظاهر عدم البطلان فقد اشتملت الصلاة على أنواع من ذلك ففي الركوع اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ثم رأيت عبد الله بن أحمد مخزومة قال والذي يظهر أن ذلك لا يبطل ولا يبعد الحاقه بما نص عليه الأئمة من أنه لو قال المأموم آمنت بالله عند قراءة أمانته فبأي حديث بعده يؤمنون لم تبطل صلاته اهـ ﴿مسئلة﴾ عاى عجز عن القراءة والبدل لم يجب عليه تحريك لسانه وشفتيه بل لا يجوز ذلك قطب بل الصلاة بشرطه وليس هو كآخرس طر آخرسه لأن ذلك محله في آخرس عـ لم القراءة والذكر الواجبين بحيث يحفظهما بقلبه ولا يطاوعه لسانه عن النطق بهما فيلزمه تحريك لسانه بهما فاصدا القراءة ﴿مسئلة﴾ لا بد من الطمأنينة بيقية أعضاء السجود كالجهة وأن يضعها حالة وضع الجهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجهة أو عكس لم يكف نعم لا بشرط التحامل بها خلافا للشيخ زكريا قلت وافقه ابن حجر ومر فيهما اهـ ﴿مسئلة﴾ لا يجب رفع اليدين بين السجدين بل يجوز استدامة

استقبال الجهة أي إحدى الجهات الأربع التي فيها الكعبة لمن بعد عنها وهو قوي اختاره الغزالي وصححه الجرجاني وابن كجب وابن أبي عمرون وحزم به المحلى قال الأذرى وذكر بعض الأصحاب أنه الجديد وهو المختار لأن جرمها صغير يستحيل أن يتوجه إليه أهل الدنيا فيكتفى بالجهة ولهذا صحت صلاة الصف الطويل إذا بعدوا عن الكعبة ومعلوم أن بعضهم خارجون عن محاذة العين وهذا القول يوافق المنقول عن أبي حنيفة وهو أن المشرق قبلته أهل المغرب وبالعكس والجنوب قبلته أهل الشمال وبالعكس وحسب مالك أن الكعبة قبلته أهل المسجد والمسجد قبلته أهل مكة ومكة قبلته أهل الحرم والحرم قبلته أهل الدنيا هذا والتحقيق أنه لا فرق بين القولين إذا التفصيل الواقع في القول بالجهة واقع في القول بالعين إلا في صورة يبعد وقوعها وهي أنه لو ظهر الخطأ في التيامن والتيسر فالكان طهوره بالاجتهاد لم يؤثر قطعا سواء كان بعد الصلاة أو قبلها بل ينصرف ويتمها أو باليقين فكذلك أيضا أن قلنا بالجهة لأن قلنا بالعين بل يجب إعادة أو الاستئناف وتبين الخطأ إما بمشاهدة الكعبة ولا تتصور إلا مع القرب أو أخبار عدل وكذا رؤية المحارب المعتمدة السالمة من الطعن قاله في النخعة ويحمل على المحارب التي ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليها ومنها محاذيم الأغبرها ﴿مسئلة﴾ محل الاكتفاء بالجهة على القول به عند عدم العلم بأدلة العين إذا القادر على العين أن فرض حصوله بالاجتهاد لا يجزيه استقبال الجهة قطعا وما حمل القائلين بالجهة على ذلك إلا كونهم رأوا أن استقبال العين بالاجتهاد منهذرفا لخلاف حينئذ لفظي أن شاء الله تعالى لمن تأمل دلائلهم ﴿مسئلة﴾ تنقسم المحارب إلى ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه إما بطريق التواتر كمحارب مسجد عليه السلام وله حكم رؤية الكعبة في جميع ما ذكره من عدم جوار الاجتهاد مطلقا والاخذ بالأخبار عن علم إذا حاله وكذا بطريق الأحاد لكن ليس له حكم القطع من كل الوجوه ويمتنع الاجتهاد فيه بمنة ويسره أيضا وألحق بمحاربه محاربه والى ما لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه فإن كان يعمل نشأه قرون من المسلمين أو كثرة المارون منهم بحيث لا يقرون على الخطا وسلم من الطعن لم يجز الاجتهاد جهة وجاز بمنة ويسره ولم يجب على المعتمد أن يشرط من ذلك وجب الاجتهاد مطلقا والمراد بالمنة وضدها أن لا يخرج عن الجهة التي فيها الكعبة كما مر ويجوز الاعتماد على بيت الأبريق في الديرة في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن كلاجتهاد ﴿فائدة﴾ ضبط أبو حامد السفر القصير عيل والقاضي بالخروج لمحل لا يسمع منه النداء ويدينه ما تقارب والاول اضبط والثاني احوط لريادته على الاول فهو المعتمد اهـ امداد

## ﴿أركان الصلاة﴾

﴿مسئلة ي﴾ لا يلزم النواوى ركعتين من نحو التراويح والوتر استحضار من التبعيضية عند ابن حجر وعش ورجح في شرح المنهج والنهاية وغيرهما لزومها ﴿فائدة﴾ قال في المنتخب لو قال بعد صلى الطهر طاعة لله كفاه عن نية الفرضية أن أراد به امتثال أمره الواجب عليه اهـ ﴿مسئلة﴾ السنن التي تدرج مع غيرها عشر التحية وركعة



وضعهما على الأرض كما قاله  
 الإمام واليهودى خلافا  
 للرعى قلت واقفه في النخفة  
 في مسئلة في تشترط موالة  
 التشهد لكن لا كالفاتحة اذ  
 العلة فيها قنات الاجاز فيض  
 فيها تخال الاجنبى وان قل  
 كان زاد بعد يوم الدين سبحانه  
 وتعالى أو بعد نستعين اللهم  
 اعنى على ذكر كذا وكذا لو قال  
 المأموم حينئذ استعنا بالله ولم  
 يصدق قراءة ولا دعاء على ما نقل  
 عن البيان بخلاف ما لو قال  
 بعد ولا الضالين اللهم انى  
 أعوذ بك من الضلال لفرغ  
 القراءة والذي يظهر في التشهد  
 انه تكبيرة الاحرام فلا يضر  
 تخال يسير وصف فهما كالله  
 لا اله الا هو اكبر وكعز وجل  
 لا شريك له بعد التحيات لله  
 ومثله بعد عباد الله الصالحين  
 وملائكته المقربين وكالسلام  
 عليك يا ايها النبي وفاقا لركبا

الطواف والاحرام والوضوء وصلاة الغفلة والاستخارة والحاجة والزوال والقدوم من السفر  
 والخروج له ذكره في النهاية فلو جمعها كل أو بعضها ولو مع الفرض بنية واحدة جاز وأنبأ  
 على الكل ويسن لمن وجد الامام في الفرض ان يحرم به معه وينوى معه التحية ولا يشتغل  
 بها عن الفرض بل يكر ذلك (مسئلة ي) ضابط الشك المبطل في نية الصلاة وامامة  
 الجمعة والقدوة فيها طول زمنه عرفا أو فعل ركن فلي أو قولي أما الشك في نية القدوة في غير  
 الجمعة بل أوتيق تركها فلا يبطل الا ان انتظر الامام طويلا وتابعه في الافعال عمدا اه  
 في قلت في قال ابن حجر التردد بين مصحين كان أحرم بالظاهر ثم شك هل نواها أو العصر ثم بان  
 الحال لا يضر وان طال زمن الشك أو فعل معه أركانها وبين مصحح ومبطل ففيه ما مر اه  
 (مسئلة ي ش) وصل هزة الجلالة بما قبلها كما هو موافق الله أكبر لم يضر زادى لو قال  
 والله أكبر ضرأ والسلام عليكم فلا قاله القفال ولعل الفرق أن الاول ابتداء لا يليق به العطف  
 بخلاف الثاني (مسئلة ش) لو وصل هزة أكبر بها الجلالة في تكبيرة الاحرام لم  
 تنعقد صلواته كما لو ابدلها أو اخلافا لا لافقه سى أوضحه راء أكبر بحيث تولد منها أو اصابه وورنه  
 فعلا ماضيا مسندا الواو الجع بخلاف ضمه بلا تولد فلا يضر في فائدة في يستثنى من وجوب  
 القيام ما لو كان به رمدا أو سلس يستمسك بقعوده فيصلى قاعدا بلا إعادة أو كان لو صلى جماعة  
 قعدا ومنفردا قام فله القعود لكن الا فراد حينئذ أفضل وكذا الوصلى قائما لم يمكنه قراءة السورة  
 أو قاعدا أمكنه أو خاف راكب سفينة سقوطه في البحر لدوران رأسه أو خاف الغزاة غير البغاة  
 رؤيته عدوهم أو لم يمكنه القيام لضيق المكان أو شق عليه البروز في المطر كشقة المرض  
 فيصلى قاعدا في الكل بلا إعادة وان اتسع الوقت اه فلا تدرك ردى وقوله أو سلس يستمسك  
 بقعوده أى فيقععد وجوبا كافي النهاية والاياب وشرح المختصر قال أبو مخرمة أو لم يمكنه  
 القيام لا بمركات مبطله فيقععد بلا إعادة لكن أفتى ابن حجر بوجوب القيام في هذه ولو تعارض  
 القيام والستر قال المداينى راعى القيام وقال ع ش راعى السترة أو القيام والاستقبال قدم  
 الاستقبال أو الاستقبال والفاتحة استدبرها اه شورى في فائدة في يجب على العاخر عن  
 الايماء برأسه الايماء بحفنه وهل يلزم تغميض عينيه عند نحو الرفع ونحوها عند نحو الاعتدال  
 أو يجوز العكس استظهر العلامة أحمد الحيشى لزوم قال ويجب أن يكون الايماء بطرفيه  
 جميعا ولا يجب التمييز بكون الايماء للعبود اخفض خلافا للجورجى اه (مسئلة)  
 قال في النخفة وللمنفل قراءة الفاتحة في هو به وان وصل لحد الرأى كع فيما يظهر لان هذا أقرب  
 الى القيام من الجلوس ومن ثم لم العاخر كما مر نعم ينبغي ان لا يحسب ركوعه الا بزيادة اتخاذه  
 بعد فراغ قراءته ويحتمل ان لا يشترط بل تكفى زيادة طمأنينته بقصده اه في فائدة في  
 اختلاف العلماء في وجوب الفاتحة فأوجبها الشافعى في الجديدي في كل ركعة وفي الجنائز  
 ومالك في ثلاث ركعات الا المأموم في الجهرية كقول قديم عندنا وأبو حنيفة وقول آخر لا تجب  
 على المأموم مطلقا والحسن في ركعة وقال على كرم الله وجهه والاصم وابن راهويه لا تجب في  
 في الصلاة مطلقا ولا تتعين الفاتحة عند أبي حنيفة ولو آية مختصرة كدها متان وقال صاحباه  
 لا بد من ثلاث آيات أو آية طويلة اه من البابل الصادحة لباشعيب في فائدة في كتب



الشيخ أبو اسحق الكندي وزير السلطان السلجوقي الى امام الحرمين سمعت أنك زدت في  
 القراءة سطرًا ونقصت من الإقامة سطرًا فذع هذه العادة ومن قلبي عن الاعادة والسلام  
 فكتب اليه الامام أمر الله المتعال أولي بالامتثال وسنة الرسول أخرى بالقبول وقد صح عنه  
 عليه الصلاة والسلام قرأ البسملة فجهر ثم أقام وأوتر اه (مسئلة ك) لا يجوز  
 وصل البسملة بالجدلة مع فتح ميم الرحيم اذ القراءة سنة متبعة في ما وافق المتواترة جاز وما لا فلا  
 وهذا وان صح عربية غير أنه لم يصح قراءة ولا في الشواذ وليس كل ما جاز عربية جاز قراءة  
 ففائدة في موسوس قال بس بس ان قصد بذلك القراءة لم تبطل والابطالت اه فتاوى  
 ابن حجر وقال أبو مخرمة وبالحاج تبطل مطلقا ولو بسمل بنية قراءة السورة فذكر أنه لم يقرأ  
 الفاتحة كفته عن بسملتها اه باخترمة ففائدة في تبطل الفاتحة بتغير المعنى  
 وابطاله وابدال حرف منه في غير القراءة الشاذة وان لم يغير المعنى وكذا فيها ان غيره ولو نطق  
 بالكلمة الواحدة مرتين حرم كالموقف بين السنين والتام من مستعين اه باعشن ويقطع  
 الموالاة في الفاتحة الذكر الاجنبى لا كئامين وصحبة ودعاء لقراءة امامه وفتح عليه اذ انوقف  
 فيها ومحمله ان سكنت والاقطعها اه فتح وفي الايماب وكذا يسن تلقينه اذا كان يقصر في  
 موضع فسها وانتقل لغيره أو سها عن ذكرها اه وقال بعضهم بجهر به المأموم لسمعه في قوله  
 اه (مسئلة ب) لو أبدل الضاد ظاء في الفاتحة بطلت صلاته في الاصح ومقابله وجه  
 قوى يجوز تقليده انما لا تبطل لعسر التمييز بينهما وفي تفسير الفخر الرازي تجوز القراءة بابدال  
 الضاد ظاء لتشابههما وهذا يخفف عن العوام ويوجب عدم التشديد والتنطع عليهم واختلاف  
 العلماء في النطق بقاف العرب المستردة بينها وبين الكاف فقال كثيرون تجزئ القراءة  
 بلا كراهة منهم المزجد والشيخ زكريا في شرح البهجة وابن الرفعة وعلماء حضرموت وأولياؤها  
 وقد سأل العلامة القاضي سقاف بن محمد شيخه العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه عن  
 القراءة بها فاجابه بأن لا ينهى من قرأها وان يقرأها هو بها قال وعندنا من الاطلاع على صحة  
 الصلاة بلا كراهة شيء كثير اه وعن صاحب القاموس انما الفة فصحة صحيحة وروى انه  
 صلى الله عليه وسلم نطق بها بل نقل الشعراني عن ابن عربي ان شيوخه لا يعقدون القاف  
 ويرغمون انهم أخذوها عن شيوخهم وهكذا الى الصحابة الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي  
 الاسنى والنهاية والافناع صحتها مع الكراهة وقال ابن حجر والطبري وعبد الله بن أبي بكر  
 الخطيب بعدم الاجزاء مع ان الثقات نقلوا ان الخطيب المذكور كان يصلي بالناس في جامع  
 مدينة تريم بهذه القاف المذكورة ويقتدي به الاكابر كالقطب الحساد والعلامة أحمد  
 الحندوان وعبد الله بن أحمد بلفقيه والذي نعتمد ونشير به عدم الانكار على من يقرأ في الصلاة  
 وخارجها بقاف العرب والمعقودة اذ كل منهما قائل بصحتها لئلا يحصون واما علمنا بقاف  
 المعقودة اذ الجمهور من سائر المذاهب قائلون بصحتها بلا كراهة بخلاف الاخرى فيثبت ذفن  
 قدر على النطق بالمعقودة على وجهها من غير شائبة بغيرها مع صفاء ما قبلها ومن غير رياء  
 وتكلف ينافي الخشوع فالأولى له القراءة بها والا فالاولى بل المتعين النطق بالآخرى وهذا  
 شأن الكثير ولعل هذا هو السبب في اختيارنا لقاف العرب وكفى بهم اسوة اه (قلت)



ونقل العلامة علوي الحداد عن الحبيب عبد الرحمن بلنقيه المتقدم ذكره عن أبيه ومشايعه  
في المسائل الخلافية لاسيما فيما كثر فيه الاختلاف ان تعويلهم وعملهم على ما استقر عليه  
فعل السلف الصالح العلويين من العمل وان كان القول فيه مرجوحا اذ هم اهل احتياط  
وورع وتقوى وتحفظ في الدين وفي العلم في المرتبة العليا **فائدة** قال في الايعاب ونحوه  
الفخ ولو قرأ غافلا فظن عند صراط الذين ولم يتيقن قراءة الجميع لزمه استئنافها وان كان  
الغالب انه لا يصل آخرها الا بعد قراءة أولها لاحتمال ترك بعضها اه ولو شك بعد الفاتحة  
أو التشهد في بعضها لم يضر قال ابن حجر وكذا غيرهما من سائر الأركان فلو شك في نحو السجود  
من أصله لزمه الاتيان به أو بعده في وضع نحو اليد فلا واعتمد من الضرر فيما عداها من  
الأركان القولية والفعلية اه سم **تنبيه** انما وجب للقيام قراءة وللجلوس الاخير  
تشهد دون الركوع والسجود والاعتدال وبين السجدين لا لباس الأولين بالعادة فوجب  
تمييزهما عنها وهو حاصل بذلك بخلاف الركوع والسجود فانها ممتاران عنها بذاتهما فلم يحتاجا  
الى تمييز آخر وأما الاخيران فغير مقصودين لذاتهما بل للفصل ومن ثم كانا قصيرين فلم  
يناسبهما ايجاب شيء فيهما اعلاما بذلك اه ايعاب **فائدة** سجدة بعد القيام طائفا انه قد ركع  
فذكر في هويته لزمه القيام ولا يكفيه هذا الهوى كما لو قرأ امامه آية سجدة وهوى فهو معه  
بظن السجود فثبت الامام را كما في لزمه القيام أيضا ثم الركوع قاله ابن حجر وخالفه م  
وصاحب القلائد في الثانية فجزما بحسبان هويته **(مسئلة ك)** المراد بقولهم في الطمأنينة  
بحيث تستقر أعضاؤه انفصال حركة الهوى عن حركة القيام بحيث لا تتصل الحركتان فلو فرغ  
من حركة الهوى ثم مكث يحرك شيئا من أعضائه حركة غير مبطله ثم رفع الى الاعتدال من الاصح  
ركوعه اذ لم يطلقوا استقرار الأعضاء بل قيدوه بحيث ينفصل الخ فظهر ان المراد بالسكون  
والاستقرار في كلامهم الانفصال بين الحركتين لا حقيقة السكون ولو شك بعد رفع رأسه من  
السجود في وضع نحو يده لم يضر كما اعتمد ابن حجر في كتبه **فائدة** تعارض التنكيس ووضع  
الأعضاء راعى الأول للاتفاق عليه اه ع ش وحد التنكيس رفع العجيزة وما حولها على  
الرأس والمكبين والكفين فلو انعكس أو تساوى لم يجزه الا لذكر ان كان بسقية وضاق الوقت  
فيفعل الممكن ويعيد اه كشف النقاب قال أبو مخرمة ولو وضع الكفين بهذا العجيزة  
أو رفعهما على الرأس أو المنكب ضرر اه **(مسئلة ش)** سجدة الامام ولم يصح  
بطون أصابع رجليه بطلت ان علم وجهه مدينا على الاظهر من وجوب وضع بقية الأعضاء  
كالجبهة سواء قلنا وضعها شرط للسجود فيكون من باب خطاب الوضع أو شرط منه  
وهو الاوجه فيكون من باب خطاب التكليف كالجبهة وهذا كما لو سجد على نحو  
خشن ثم رفع رأسه عامدا عالما مع امكان تحوله عنه بجبر جهته مع بقائه الزيادة صورة ركن  
الطمأن أم لا نعم ان رفع معذورا كان سجدة على نحو كه لم تبطل كما لا تبطل في  
الصورتين صلاة النامي والجاهل وان كان مخالطا للعلماء لانه مما يخفى لكن لا يعتد بسجوده  
الأول فيعيد **(مسئلة ش)** يجوز تنكير سلامي التشهد ثم ان وقف على سلام  
وان لم يطلب الوقف فالأولى اسكاه وان وصله فالأولى تنوينه فلو ترك التنوين مع الوصل



### في سنن الصلاة

مسئلة في المعتقد كارجحه  
الشيخان سن المداومة على  
قراءة الم تنزيل وهل أتى في  
صح الجمعة مطلقا وان خيف ان  
يعتقد هما العوام فرضا خلافا  
لابن دقيق العبد وغيره لان ذلك  
يؤدي الى ترك كثير من السنن  
كالشهاد الاول وغيره وذوي  
الجهل التعلم والذي يدل تركه  
لشيء على عدم الوجوب هو  
الشارع صلى الله عليه وسلم  
لا غير مسئلة يستحب  
تطويل الركعة الاولى على  
الثانية ولا بأس بعكسه  
للمحافظة على سنة اكدت  
لمراعاة ترتيب المحف لكن  
يحل ذلك فيما ورد فيه نص كما  
في سبع اسم وهل أتاك  
وتطائرهما والا كان خلاف  
السنة وبهذا يجمع بين كلام من  
اطلق المنع ومن اطلق الجواز  
مسئلة يس قنوت النازلة  
في جميع المكتوبات ولو جمعة  
وان خيف التشويش على  
المأمومين وليس الجهل عذرا  
في تركه بل دواء الجهل كما قاله  
السهودي يكون ذلك سنة  
تدل كونه سنة لا تركه ولو هو  
بعض المأمومين الى السجود  
لم يجب عليه العود للمتابعة لانه  
انما ترك اطاله الاعتماد  
ولا خش فيه مسئلة

لم تبطل اذا غابته لمن لا يغير المعنى كما لو ضم الهزمة من أشهد أو كسر هابل الكسر لغة من يكسر  
حرف المضارعة اذا لم يكن ناه مطلقا ولو كسر هاء على هذه اللغة وسكن الدال لم يضر أيضا اذا غابته  
انه استعمل تلك اللغة مع اللحن بترك الرفع نعم ان قصده الاصر بطلت كما لو وصل هزمة أشهد  
بالصالحين الا ان قصد الوقف على الصالحين ونقل حركة الهزمة اليها مع معرفته بذلك اه (قلت)  
واقفه في عدم الضرر بترك التنوين في سلام أو قضاة وخالفه أبو خزيمة فقال تبطل بعدمه مع  
التنكير ان علم وتعمد فائدة في آفي ابن زياد بأنه لا يضر زيادة عز وجل لا شريك له بعد الله  
اول التشهد كما لا يضر اليسير في تكبيرة الاحرام (مسئلة ي) لوقال السلام عليك  
يا أيها النبي لم يضر خلافا لبعض اليمنيين اه (قلت) اعتمد الشيخ زكريا وافي ابن حجر بطلان  
الصلاة بذلك مع العلم والعمد وافي بالبطلان معهما فيمن قال السلام من عليكم أو اللهم صلى  
بالياء وقصده خطاب مؤنت عبد الله بلحاج وأبو خزيمة قال بل العائد العارف بالعربية يكفر  
وأما الناسي والجاهل فتبطل قراءتهما فائدة في قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري من  
ترك صلاة أضر بجميع المسلمين لان المصلي لا بد أن يقول في تشهد هذه السلام علينا الخ فيكون  
مقصرا في خدمة الله تعالى وفي غيره حتى نفسه ولذلك عظمت المصيبة بتركها اه  
(مسئلة) ترك ركنا من الصلاة واشتغل بما بعده بطلت ان علم وتعمد والافلا لكن  
لا يعتد بما بعده بل ان علم المتروك قبل ان يأتي بثله من ركعة اخرى عاد اليه والاعتد به  
ركعته الاولى وأتى بركعة وسجد للسهو في الصورتين نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود  
التلاوة والسجود لاجل المتابعة لم يجزه كأن ترك سجدة من الركعة الاولى وسجد للتلاوة في  
الثانية أو صلى ركعة منفردا ونسي منها سجدة فلما قام اقتدى بمصل في الاعتماد لكن قال  
الشويزي محل عدم الاجزاء في الصورتين ما لم يتذكر حال السجود المذكور ترك السجدة  
ويقصدها والا فكفيه سواء كان مستقلا أو مأه وماله قصدها اعماع عليه حال السجود وقيد  
عش الاجزاء بتذكره حال الهوى لها حال السجود لا نه صرف هو به حينئذ للتلاوة أو  
المتابعة اه من الجلو وبع

### (سنن الصلاة)

(مسئلة ج) يسن للمأموم رفع يديه اذا قام من التشهد الاول مع امامه وان لم يكن  
موضع تشهد له لاجل المتابعة بل بحث بعضهم سن الرفع عند القيام من جلسة الاستراحة  
مطلقا فائدة في الاصابع ست حالات في الصلاة فحالة الرفع في نحو التحريم يندب تفريقها  
وحالة القيام والاعتماد لا تفرق وحالة الركوع تفرق على الركنين وحالة السجود تضم  
وتوجه للقبلة وحالة الجلوس بين السجدين كالسجود في الاصح وحالة التشهد تقبض اليمنى  
لا المسبحة وتبسط اليسرى مضمومة اه كدي وشق (مسئلة ك) الظاهر  
ان الاتي ثوبت الضمائر فتقول مستقبل القبلة مقتديا ويجوز التذكير على ارادة الشخص  
كما يجوز تأنيث الذكرك على ارادة الذات ونحوها قياسا ما ذكره في الجناز من التذكير



والتأنيث بل يجوز ولولم يلاحظ ذلك وعلم وتعمد (مسئلة ٤) ينبغي للمأموم السامع قراءة امامه الاقتصار في الاقتراح على نحو وجهت وجهي الخ وان يسرع به ليستمع القراءة بل لا يسر للمأموم الاقتراح الا ان علم امكاه مع التعوذ والفتحة قبل ركوع امامه فلو امكاه البعض أتى به ففائدة يحذف فوت دعاء الاقتراح والتعوذ بالآتيان بما بهما من التعوذ في الاول والسملة في الثاني عمدا أو سهوا بخلاف ما لو سبق لسا به اه جل وقال المدايني على الاقتراح والحاصل ان شروط الاقتراح خمسة ان لا تكون صلاة جنازة وان لا يدركه الامام في غير القيام ولا يسرع في التعوذ ولا يخاف فوت بعض الفتحة ولا فوت الوقت وهي شروط التعوذ أيضا ما عدا الاولين اه ففائدة يحذف ان يقول بعد تكبيرة الاحرام اللهم اني أعوذ بك ان نصلي غفلي وجهك يوم القيامة اللهم احبني مسلما وامتنى مسلما ومنعني من ان يخطئ القرآن اللهم اختم لنا بخير وافخ لنا بخير فكل هذه ورد الوعد لفاعله بالمولود على الاسلام اه حدائق الارواح لبا سوادان (مسئلة ٥) يسر التطويل للنفرد كالمأموم محصورين بمسجد غير مطروق لم يطرأ غيرهم وقد رضى الجميع لفظا بتطويله ولم يتعلق بهم هم حق كاجراء عين على عمل ناجز وأرقاه ومرتبات حس بما أراد ما لم يضق الوقت فان لم يكن كذلك سن الاقتصار على أدنى الكمال فلا يقتصر على الاقل ولا يستوفي الا كمال والا كره فينبذ يقتصر في دعاء الاقتراح على وجهت وجهي الى وأنا من المسلمين ثم يقرأ الفتحة بعد التعوذ ثم سورة من قصار المفصل في الفروض الخمسة المتكررة حيث طلبت اماما لا يتكرر كصالح الجمعة فيقرأ فيه ألم السجدة وهل أتى ككفيرة مما ورد فيه سور مبنية ويقتصر على ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود ويقول في الاعتدال بعد التسمية ربنا لك الحمد جدا كثير طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهن ما بينهن ما ملء ما شئت من شئ بعد وفي الجلس بين السجدين رب اغفر لي الى واعف عني وفي الدعاء بعد التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على أقل منهما اه قلت وقوله على أقل منهما يعني ان الدعاء يكون أقل من أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن حجر في التحفة وشرح الارشاد وقال هر أقل مما يأتي به منهم ما فان أطالهما أطاله وان خففهما خففه ففائدة يحذف يندب التعوذ كل ركعة والاولى آكد ويندب أيضا لقراءة القرآن خارج الصلاة بل أفنى أبو حنيفة بندينه لقراءة الحديث والفقه والنحو والاذكار قال واذا أتى بالسملة بقصد القراءة سن لها التعوذ أو التبرك فلا اه (مسئلة ٦) عطس في الصلاة سن له ان يسجد سرا ولو في أثناء الفتحة لكانها تنقطع بذلك فيعيد ما لا يقال لا يندب التحميد حينئذ لقطع فرض النفل اذا محذور في ذلك فانه محمل القراءة والآتيان بهما مستأنفا يمكن فاعتذر ذلك ليحصل كلام المطالبين أعني القراءة والحمد وانما المحذور قطع الاركان الفعلية وما ألحق بها على ان قطع الفرض للنفل معهود كما في التيمم اذا وجد الماء ففائدة يحذف قال الشريف العلامة طاهر بن حسين لا يطلب من المأموم عند فراغ امامه من الفتحة قول رب اغفر لي وانما يطلب منه التأمين فقط وقول رب اغفر لي مطلوب من القارئ فقط في السكتين بين آخر الفتحة وآمين اه وفي الابواب اخرج الطبراني عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الصلاة فلما

تسحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وكذا على الآل دون الصحب فلم يقل بسنها عليهم أحد والفرق ان لنا قولاً بوجوب الصلاة على الآل في التشهد الاخير اخبرنا البيهقي والحملي وغيرهما وأنا اخبرناه (قلت) رجح ابن حجر في كتاب الهالة عليهم والسلام على الكل اه (مسئلة ٧) المنقول لا يحكي باقي يدب القنوت في غير الصبح من المكتوبات ثلاثة أحوال القنوت مطلقا عكسه الثالث الاطهر انه يقتل للنزلة كالوبا والقسط والعدو والجراد وقلة المطر بحيث لا نزول الحاجة بما حصل منه اذ يستحب صلاة الاستسقاء لا بقطاع المطر او فتد بحيث لم تحصل به الكفاية أو تحصل وكان في الزيادة نفع واذا كان هذا في الصلاة وهي محتاط لها أكثر فاولى استصحاب القنوت لذلك في المكتوبات ولو قننت لئلا في نافله كاستسقاء لم يكره على المتمدن ولو غير نازلة كره لكن بسجدة فيها ما لا يسو لانه نقل ذكره الى غير محله بنيت على الكراهة لو طوله بطلت صلاته ويقتل لكل نازلة مما يليق بها ولا يأتي بقنوت



فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات ويؤخذ منه ندب تكرير آمين ثلاثا حتى في الصلاة ولم أرم صرح بذلك اهـ (مسئلة ش) تطلب إعادة الفاتحة في الصلاة في خمسة مواضع إذا قرأها المأموم قبل إمامه ولما قرأها قاعدا ثم أطاق القيام ومن نذر قرائتها كلما عطس فعطس بعد قرائتها فتجب أعادتها ومن ختم القرآن في الصلاة بسجدة له أن ينتقل للخمسة الأخرى فيعيددها ندبا ومن لم يحفظ غيرها فيعيددها عن السورة قاله ابن العماد اهـ وقال في ش ختم القرآن في الصلاة أتى بالفاتحة في الثانية مرة ثم شرع في البقرة وقول ابن العماد يكرر الفاتحة مرتين مرة للفرض وأخرى لأول الخمسة الثانية مردود بالإجماع الفعلي على عدم تكريرها في التراويح أول ليلة من رمضان وليست الفاتحة مطلوبة لذاتها بل المطالب بوجود قراءة قبل الشروع في سورة البقرة فيحصل بالفاتحة التي هي ركن بخلاف ما لو نذر الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة قبل أو بعد قراءة الفاتحة فلا بد من تكريرها لأن كلامه مقصود (مسئلة ش) فرغ المأموم من فاتحته قبل إمامه اشتغل بذكر أو قراءة وهي أولى كامام انتظر قراءة المأموم الفاتحة في الجهرية (مسئلة ب) لم أذق في كتب الحديث والفقه والنسوف على ندب سور مخصوصة في الصلوات الخمس وغيرها سوى ما ذكرناه في مغرب ليلة الجمعة وعشاؤها وصبحها و صلاة الجمعة من السور المشهورة وفي ليلة السبت من ندب المعوذتين وما ورد من طوال المفصل وأوساطه وقصاره وما ذكره في العيسدين والاستسقاء والخسوف مما لا يخفى نعم استحسن بعض العلماء قراءة سورتي الاخلاص في كل صلاة لم يرد فيها قرآن بخصوصه وذكر بعضهم أن الصلوات التي تسن فيها السورتان المذكورتان اثنتا عشرة مغرب ليلة الجمعة وصبح المسافر أبدا وراتبة العشاءين والصبح وركعتي الاحرام والطواف والتخيم وصلاة الحاجة وعند السفر في بيته وعند القدوم في المسجد والتقديم للقتل وأما عمل أهل الفضل من أئمة السلف وتوظيف أوقاتهم وتنوع كفياتهم من سائر العبادات فما لا يدخل في الحصر فكم لكل منهم طريقة وكيفية وغايتهم واحدة وآخرهم ترتيبا خاتمة المحققين القطب الحبيب عبد الله الحداد وحاصل ما ذكره تلميذه السيد محمد بن سميح في غاية القصد والمراد انه في آخر عمره اقتصر في الصبح على أوساط المفصل كالأعلى والعاشية في يوم الجمعة دائما وفي غيره رعاها ورعاها غيرها وأدأقرأ الطارق في أولى الصبح فالنبي في الثانية أو البلد فالشمس أو الليل فالقدر أو لم يكن فالعاديات وأما المغرب ففي ليلة الجمعة والثلاثاء بسورتي الاخلاص وفي السبت والاربعاء بالمعوذتين وفي الاحد بالقبيل وقريش وفي الاثنين والنجس بالماعون والكوتر وفي نالته كل ليلة ربنا لاترغ قلبنا الى الوهاب وأما العشاء فيقرأ فيها اما الضحى وألم نشرح أو ألم نشرح والنصر أو النبي والقدر أو الزلزلة والتكاثر أو القارعة والتكاثر أو الهمة والقبيل ويقول في ثالثها أنت ولي في الدنيا إلى الصالحين وفي الآخرة ربنا آتينا من لدنك الى رشدا ورعاها في العصر التكاثر والعصر أو النصر والاخلاص ويقرأ في نالته الظهر والعصر ربنا تقبل منّا أنت السميع العليم وفي رابعها ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآية وأما النوافل فيقرأ في ركعتي الفجر يا بني البقرة وآل عمران ورعاها بسورتي الاخلاص أو ألم وألم ويصلي

الصبح معه بل ولا يكتفي به عن قنوت النازلة اذ قنوت الصبح وان كان من الادعية الجامعة المشتملة على الطلب لكل خير والاستعاذة من كل شر وأعظم به دعاء جامعة فقد دل الدليل على أنه يختار في كل نازلة ما يليق بها من الادعية الخاصة بها زيادة في الاهتمام بالنصر بح بالمقصود كما هو معلوم ولا يكره ختم القنوت بخور بناتقيل من الى آخره بقصد الدعاء بل هذه الآية أنسب بالمقام من آخر البقرة ولم تزل الآية يحتتمون قنوت النوازل بهذه الآية وبواظبون عليها ويستحب كما في الادكار أن يقول عقب هذا الدعاء اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم فأت خالفه ابن حجر فقال يأتي بقنوت الصبح ثم يدعو برفع النازلة بمسئلة ثم يرفع المسبحة في التشهد عند الا الله ادامها مرتفعة ولا يضعها بالضاد المحبة لا بالصاد وفاقا للقدس والسمهودى وخلافا للجوحى وان نظرفيه في العباب أى قال بضعها اهـ



قبلية الظهر اربعاً بسلام واحد يقرأ في كل ركعة بآية الكرسي ومقر من يس وثلاث من  
الاخلاص ويصلي بعدية الظهر ركعتين بالمعوذتين وربما صلاها اربعاً ويصلي سنة العصر  
اربعة مفصولة بالزلة والعاديات والقارعة والتكاثروفي ذلك أثر ذكره الجيشتي في كتاب  
البركة ويصلي بعدية المغرب ركعتين بسورتي الاخلاص ويقرأ في قبلية العشاء بقريش  
والتكاثرو يقرأ في بعديتها بالم السجدة والمك في آخر وقتها اقتصر على المعوذتين ويصلي  
قبلية الجمعة اربعاً بتسليمه يقرأ في الاولى آية الكرسي وأول الجمعة الى فينبئكم بما كنتم  
تعملون وفي الثانية آمن الرسول الى آخر السورة وبقية الجمعة وفي الثالثة آية الكرسي  
وأول المنافقين الى ولكن المنافقين لا يعلمون وفي الرابعة بقية السورة ثم آية الكرسي وآخر  
الحشر من هو الله الذي يصلي الضحى ثانياً يقرأ بالشمس والضحى والشرح والنصر والتكاثرو  
وقريش والمعوذتين على الترتيب واقتصر آخر عمره في صلاة الاوابين على اربع يقرأ في  
الاولى ألحسبتم الى آخر السورة وقوله فسبحان الله الى تخرجون وفي الثانية والصافات الى  
لازب وفي الثالثة حم غافر الى المصير وآية الكرسي وفي الرابعة لقـ جاءكم رسول الى آخر  
السورة وربما قرأ فيها القصد صدق الله رسوله الروي الى آخر السورة أو الى فتحاقر ريباً فائدة  
لاتسن ليلة السبت المعوذتان خلافاً للناسري التابع للفرابي وعلمه بعضهم بان الشياطين  
تقتشر عند السبت بعد خروجه يوم الجمعة ويسن في عشاء ليلة الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة  
والغاشية اه فتاوى ابن حجر وفي الايعاب تذكره المداومة على سور معينة لما فيه من هجر  
القرآن ومحلّه فيمن يحفظ غـ يرمأ خصه بالقراءة ولو اقتصر مرات عديدة على سورة أو سور  
من غير قصد تخصيص فلا كراهية اه فائدة ذكر الجيشتي في كتاب البركة انه يسن ان  
يقرأ في رابعة العصر الاربعة الزلزلة والعاديات والقارعة والتكاثرو وأورد العلامة عبد الرحمن  
ابن السخ على علوي حديثان من واظب عليها كذلك حرم الله الجمعة على البار فائدة  
المفصل مفصل لكثرة الفصل بالسور وقيل غير ذلك والاصح أن اوله الجرات وفيه عشرة  
أقوال للسلف نظمها بعضهم فقال

مفصل قرآن بأوله أتى \* خلاف فصافات ففاف فسبح

وجائية ملك فصف قتاله \* وفتح ضحى حجراتها إذا المصحح

فائدة يسن تدبر القراءة وترتيبها ومحلّه حيث أحرم والوقت يسعها والاوجب الاسراع  
وحرف الترتيل أي التأنى في اخراج الحروف أفضل من حرفي غيره فنصف السورة مثلاً مع  
أفضل من تمامها بدونه ولعل هـ داني غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان  
تمامها مع الاسراع أفضل من بعضها مع التأنى اه عـ ش قال وقوله تم تطويل القيام  
أفضل من عدد الركعات محله أيضاً في النفل المطلق اما نحو الوتر فالمحافظة على العدد المطلوب  
فيه أفضل وان قصر الزمان اه فائدة لو شك القارئ حال التلاوة في حرف أهو بالياء أو  
التاء أهو بالواو أو الفاء لم تجزه القراءة مع الشك حتى يغلب على طنه الصواب اه فتاوى  
ابن حجر لكن في جـ عن الفخر الرازي أنه قال اذا شك في حرف أهو بالياء أم التاء أو مهموز  
أم لا أو مقطوع أم موصول أو محدود أم مقصور أو مفتوح أم مكسور فليقرأ بالجمعة الاول



اذمدار القرآن عليها اه **مسئلة** قال في الايعاب ويسن ان يفصل الامام بين التأمين  
والسورة بمن يكون قدر قراءة المأموم الفاتحة وان كان بطيء القراءة فيما يظهر نعم لا يسن  
السكوت لاصم ومن لا يرى قراءة الفاتحة بعد الامام لا تتفاء العلة أي وهي تفرغ المأموم  
لسماع السورة وهل يلحق بهما من يعلم الامام منه انه لا يستمع قراءته بل يقرأ معه أم لا  
ارشاد الى الاستماع المنسوب ولعل الثاني أقرب اه **مسئلة** كتب عليه ب ولو قيل  
الا ليق بأهل زماننا الا قول لم يكن بعيد الكثرة ما يرد عليهم في الصلاة وليكراهتهم التطويل  
بحيث تخرجهم تلك الكراهية الى حد ان لا تحضروا بهم في غالب الصلاة أو جميعها بل قد  
يفضي بالبعض الى ترك الجماعة كما هو مشاهد ودره المفاسد أولى من جلب المصالح اه  
(مسئلة ك) نقل الخطيب عن فتاوى الرملي انه لا يسن قلب الكفين في دعاء القنوت  
عند قوله وقفا شرما قضيت اذا الحركة في الصلاة غير مطلوبة بل يكره وجزم الشوبري وح ل  
بندبه قال لا يحمل كراهية الحركة فيما لم يرد المفهوم من ظاهر كلام ابن حجر وصرح كلام  
م ان كل داع في قنوت الصلاة أو في غيرها ان دعا برفع ما نزل به من بلاه جعل ظهر كفيه الى  
السماء من أول القنوت الى آخره أي قنوت كان وان كان بصيغة الطلب كاللهم اسقنا غيثا مغيثا  
الخ لان المراد بقولهم برفع بلاه أي اذا كان المقصود منه رفع البلاه وبؤيده التصريح بنسب  
رفع اليدين في حال التمام مع انه لا دعاء فيه (مسئلة ش) استحسن العلماء زيادة ولا يعز  
من عادت في القنوت قبل تباركت الخ بل قال في البحر لوزاد فيه رب اغفر وارحم وأنت خير  
الراحمين فحسن كمال لوزاد قنوت عمر رضي الله عنه والحاصل ان الصحابة والسلف فهم وان  
الشارع صلى الله عليه وسلم لم يرد تعيين الالفاظ التي قالها وعلمها القنوت كما يرد تعيين السورة  
التي قرأها وعلمها معاذ في العشاء فن ثم اخترعوا نارة وزادوا أخرى وقتوا بالآيات القرآنية  
والادعية النبوية وكل ذلك توسيع فالانبيان حينئذ يرايات العلماء أولى فهي داخلية في  
حيز البعد المسنونة وهذا الذي نعتده ونعمل به وقول بعضهم زيادة الآل والاصحاب  
والازواج في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا أصل لها يرتبانه انما يأتي على تعيين الوارد  
(مسئلة ب) الاقواء المسنونون في الجالس بين السجدين هو ان يضع أطراف  
أصابع رجليه وركبتيه على الارض وأليه على عقبه لكن الاقتراش أفضل منه  
(مسئلة) يس الاقتراش في جميع جلسات الصلاة الست وهي الجالس بين السجدين  
وللتشهد الأول وللسترحة والجالوس بدل القيام وجالوس المسبوق مع امامه ومن عليه  
موجود سهو لم يرد تركه ولا يستثنى الا الجالوس الاخير الذي لا يعقبه موجود سهو وليس فيه التورك  
وقال في حاشية الجمل وكالاقتراش الاقواء المسنونون فيندب في كل جالوس ندب فيه وان كان  
الاقتراش أفضل اه وليس من التورك المسنون جالوسه على وركه اليمين مع اخراج رجله  
من جهة يساره وان لم يمكنه الا كذلك للنهي عنه قاله حل وقال في النهاية ويندب للمنفرد  
وامام محصورين في الجالوس بين السجدين زيادة رب هب لي قلبا تقيا تقيا من الشرك بريا  
لا كافرا ولا شقياربا اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم (مسئلة ش)  
كل المأموم الموافق تشهده الأول قبل امامه فالقياس انه يعيده لانه محله ولا يأتي بالصلاة



الصلاة

مسئلة يستحب قراءة  
الصلاة عقب الصلاة ولم يزل  
العلماء يواظبون عليها وقد  
صنف في فضلها كتب كثيرة  
وقد اهتم الله هذه الامة قراءة  
هذه السورة العظيمة والاكتار  
منها عند حضور الجماعة وعند  
افتراقها من غير اشعار منهم  
بما فيها من الفضل وكثرة الثواب  
ودفع الضرر وغير ذلك من  
الفوائد والاسرار المودعة  
فيها فانها اعظم سورة بمعنى  
افضل بل في تفسير الواحدى  
عن علي كرم الله وجهه  
من فروع ما يدل على استحباب  
قراءتها عقب كل صلاة مع آية  
الكرسى وشهد الله وقل اللهم  
الى آخرها ولا ينبغي للمسلم على  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
خفض رأسه بل الاولى تركه  
يلوم الادب والسكينة والوقار  
عند ذكره صلى الله عليه وسلم  
نعم ان كان ذلك ناشئا عن خضوع  
وخشوع بسبب ذكر النبي صلى  
الله عليه وسلم واستحضار رحمته  
ورفعه منزله والابأس وربما  
كان لاستغراق المصلى بهذا  
أمر محبوب (مسئلة) ظاهر  
كلام الاصحاح ان التحول الى  
الجانب الايمن بان يجعل يساره  
الى المحراب ويمينه اليهم وقيل  
عكسه خاص بالامام فقط وهذا  
لا ينافي استحباب الذكر والدعاء  
بعد السلام اذ لا يلزم من القيام

على الال اذ هو نقل ركن قولي نعم مال النووى في التنقيب الى نديها فيه للمصلى قال السعوى  
وهو الظاهر ويندب للمسبوق الاتيان بها متتابعة لمامه مع بقية أدعية التشهد اخذ من قولهم  
ان المأموم يوافق امامه في الاذكار وان لم تحسب له اه قلت ونقل سم عن فتاوى الشهاب  
الرملى ان المأموم الموافق اذا فرغ من تشهده الاول قبل امامه يأتى بالصلاة على الال وما  
بعدها اه ع ش اما المسبوق فيأتى بها لاجل المتابعة ولو في تشهده الاول كما قاله ابن حجر ومهر

(الاذكار والدعوات المطالعة خاف الصلوات والوارد مطلقا)

فائدة الذكر لغة ما يدكر وشعره قول سبق لدعاء أو ثناء أو كل قول يشاب فاعله اه تحفة  
وفي اصطلاح الصوفية الذكر كل ما يتوجه به العبد الى الحق ظاهرا وباطنا (مسئلة ي)  
الاذكار الواردة خلف الصلوات وعند النوم واليقظة وفي المساء والصباح لا يخفى انه لا بد فيها  
من النية بالمعنى الاول المار في مجت الوضوء الذي هو ارادة وجه الله تعالى وكذا بالمعنى الثاني  
الذي هو استحضار القصد عند الابتداء لحصول الاجر المخصوص عليها لانها تخصيص الشارع  
لهاتيك الاسباب صارت من المختلفة المراتب وقد أفتى ابن حجر بان من ترك الاذكار بعد  
العشاء وآتى بها عند النوم انه ان نواها مع احصاها أو أحدهما حصل ثوابه فقط وسقط الطلب  
عن الاخر فعلم من سقوط الطلب حينئذ عدم حصول الثواب الوارد وان لم ينو شيئا منها  
لم يحصل له الثواب المخصوص بل ثواب الذكر المطلق ففائدة قال سم قوة عباراتهم وظاهر  
كثير من الاحاديث اختصاص طلب الذكر بالفريضة واما الدعاء فينتج ان لا يتقيد بطلبها  
بل يطلب بعد المأذنة أيضا اه (مسئلة) ومن خط أحد الحكماء قال والجامع بين  
الصلوات كيف يفعل بأدعية الصلوات والظاهر انه يكفي لها مرة واحدة لان ترك ذلك عقب  
الاولى مطلوب اه جواب ابن كبن قال أبو قحاض وهو كذلك اه (مسئلة ك) الذكر  
كالقراءة مطلوب بصرح الآيات والروايات والجمهور به حيث لم يخف ريبا ولم يشوش على نحو  
مصل أفضل لان العمل فيه أكثر وتعدى فضيلته للسامع ولا يوقط قلب القارئ ويجمع  
فيه الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرء النوم ويريد في النشاط ولو جلس أناس يقرؤون القرآن  
ثم جاء آخر ونام بقرعهم وتأذى بالجمهور أمر واجتنض الصوت لا يترك القراءة جمع بين فضيلة  
القراءة وترك الاذى فان لم يخفوه كره وان أذن المتأذى لاطلاقهم كراهية الاذى من غير  
تقييد بشئ ولان الاذن غالب يكون عن حياء نعم ان ضيق النائم على المصلين أو شوش عليهم  
حرم عليه النوم حينئذ كما هو المنقول وكالنائم المشتغل بطالعة أو تدريس وما ورد في الكتاب  
والسنة من الادعية والاذكار مطلقا يحمل على اطلاقه نعم ما قيده الائمة تقيدا من المعلوم  
ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تطلب في نحو قيام الصلاة وركوعها وقس عليه  
فائدة قال في التحفة وأفتى بعضهم بان الطواف بعد صلاة الصبح أفضل من الجلوس  
ذا كر الى طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر بل الصواب ان هذا الثاني أفضل لما صح  
ان لفاعله ثواب حجة وعمرة تامتين ولم يرد في الطواف ما يقارب ذلك ولان بعض العلماء كره  
الطواف حينئذ ولم يكره أحد الجلوس بل أجمعوا على عظيم فضله اه (مسئلة ك) ورد



ترك الذكر ولا من الذكر ترك

القيام ولا فرق في التحول بين الظلمة وغيرها ولا يغنيه عنه

جهر المبلغ بالاذكار واختار

الحافظ ابن حجر في فتاويه ان

الامام ان كان ممن يذكر المأمومين

أو يدرسه أو يقتسمهم فالأولى

ان يستقبلهم والأولى استقبال

القبلة قال البلقيني كما استمر

عليه الأئمة في الامصار ليصير

الكل مستقبل القبلة وقال

بعضهم يستقبلهم في الدعاء

(مسألة) قال الحافظ ابن حجر

وتبعه السهمودي مقتضى

الحديث ان الذكر والدعاء عقب

الصلاة يقال عقب الفراغ منها

وان تأخير سير بحيث لا بعد

معرضا أو ناسيا أو متساعلا اه

وطاهره انه يفوت بالاعراض

وما قاله السهمودي ان كونه قبل

الراتبة هو من حيث الاكمل

والأولى لانها تفوت بالتأخير

واذا قلنا باستحباب قضائها تأتي

بها عند النوم فاصداها ذكر

الصلاة والنوم لم تتأديها

السفتان ولا تقاس باجزاء

خطبة واحدة عن الكسوف

والعيد لان المقصود ثم الوعظ

(مسألة) قال ابن العماد

يحرم الجلوس في المحراب بعد

الصلاة ونوجيهه كلامه ان

الوقوف يعتمد على القسرات

التي حكمها حكم شرط الواقف

والواقف لم يقصد بالمحراب

الوقوف فيه والغالب فيه قصد

الصلاة للامام

في الاحاديث الصحيحة ان من قال برب صلاة الصبح أو العصر أو المغرب لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير كان كعدل عشر رقاب من ولد  
اسماعيل وفي رواية كنبته له عشر حسنات ومحبت عنه عشر سيئات ورفعت له عشر درجات  
وكان يومه في حوز من كل مكر ومكر من الشيطان ولم ينبغ لذنب ان يدركه الا الشر  
وهذا الذي ذكره في الاحاديث وكلام الفقهاء بعشر مرات وقبل ان يتكلم وهو ثابته عليه  
اسكن لا يفوت بتقديم نحو الاستغفار عليه وما روي مطلقا يحصل على المقيد ويفوت بنحوه  
ولو امام اصل الثواب أو كماله وما في مسلم عن عائشة ما كان يجلس صلى الله عليه وسلم الا قدر  
ما يقول اللهم أنت السلام الخ يحمل على الظهر والعشاء اماما ورد الا تيان به بعد الصلاة  
أو عقبها أو دبرها فيأتي به وان قام من مجلسه كما هو الا فضل للامام أو استقبال القوم بان جعل  
بينهم وبينه محمل ندب الذي كماله يطل الفصل بأن تنقطع نسبة ابتدائه عن الصلاة وقال حل  
وان طال نعم لا يفوت بتقديم السنة البعدية وان كان الا فضل تقديمه عليها في فائدة روى  
ابن منصور انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى صلاته مسح جبهته بكفه اليمنى ثم امرته على  
وجهه حتى يأتي بها على لحيته الشريفة وقال بسم الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة  
الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن والغم اللهم بحمدك انصرفت وبذني اعترفت  
أعوذ بك من شر ما اقترفت وأعوذ بك من جهد بلاه الدنيا وعذاب الآخرة في فائدة نقل  
عن القطب الحداد ان مما يوجب حسن الخاتمة عند الموت ان يقول بعد المغرب أربع مرات  
أستغفر الله الذي لا اله الا هو الخ القبول الذي لا يموت وأتوب اليه رب اغفر لي وعن بعض  
العارفين من قال بعد صلاة المغرب أيضا قبل ان يتكلم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه بعد ذلك حرف جرى به القلم عشر مرات مات على الايمان اه حدائق الارواح لاسودان  
(مسألة ك) المفهوم من كلام كثير من المتأخرين ان الامام بطيل الادكار حيث أراد  
والحق كما قاله الاسنوي وأقره الشيخ زكريا أنه يختص بالذكر والدعاء بحضور المأمومين ولم أر  
من نبه على أن الكمال والطاهر انه موكول الى نظر الامام ويختلف باختلاف الزمان  
والاحوال ولا فرق بين الصبح وغيرها أو ما ترتيب الاذكار بعد الصلاة فقد صرح الأئمة بتقديم  
الاستغفار وقد استوعبها في الايعاب وذكر نحو سبع ورق في القطع الكامل ومنها استغفر  
الله ثلاثا اللهم أنت السلام الى الاكرام ثم لا اله الا الله وحده الى قدير اللهم لا مانع الى الجسد  
لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله  
الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم آية الكرسي والاخلص والمعوذتين ويسبح  
ويحمد ويكبر العدد المشهور ويدعو اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أرد الى أرذل  
العمر وأعوذ بك من قسنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر اللهم أغني عن ذكرك وشكرك  
وحسن عبادتك اللهم اذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعشني  
واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق اه لا يمدى لصالحها ولا يصرف سيئها الا أنت  
اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير أيامي يوم لقائك اللهم اني أعوذ بك من  
الفقر وعذاب القبر سبحان ربك الى العالمين ويزيد في الصبح اللهم بك أحاول وبك أصاول



وبك أقابل اللهم اني أسألك علما نافعا وعملا متقبلا ورزقا طيبا وبعده وبعد المغرب اللهم  
أجزي من النار سبعا وبعدها وبعد العصر لا اله الا الله وحده الى قد يرعشرا والظاهر ان  
هذا الترتيب بتوقيف وذكر الكوراني ما يخالف ذلك في فائدة في عن بعض الصحابة رضي الله  
عنهم من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه ومذهبا للنظام غفر له أربعة آلاف ذنب من الكبائر  
قيل فان لم تكن له هذه الذنوب قال غفر له من ذنوب أبويه وأهله وجيرانه اه واما حذف  
ألف الله فلا تنعقد معه بين ولا يصح ذكر اه شرح راتب الحبيب السيد ادلبا ودان  
في فائدة في أخرج البيهقي ان الدعاء يستجاب في أربعة مواضع عند التقاء الصفوف ونزول  
الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة ومن علامة استجابة الدعاء الخشية والبكاء والقشعريرة  
وقد تحصل الرعدة والغشاء وسكون القلب عقبه وبرد الجاش وظهور النشاط باطنا والخفة  
ظاهرا حتى كأنها نزعته عنه حيلة ثقيلة اه اج في فائدة في شروط الدعاء عشرة نظمها بعضهم  
فقال شعرا

قالوا شروط الدعاء المستجاب لنا \* عشر بها يشر الداعي باصلاح  
طهارة وصلاح معهما ندم \* وقت خشوع وحسن الظن يا صاح  
وحل قوت ولا يدعو بعصية \* واسم يناسب مقرونا بالصلاح

اه من شرح ابراهيم الخليل (مسئلة ك) لا يسن مسح الوجه في أدعية الصلاة  
أصلا عند نابل ولا رفع اليدين الا في القنوت للاتباع وزاد أحمد مسح الوجه فيه أيضا والفرق  
ظاهر وأما رفع اليدين خارجا للدعاء فالله تعالى قد سئل كما ذكره السيوطي في رسالته في ذلك عن  
بضع وعشرين صحابيا وأورد فيه نيفا وأربعين حديثا وكذا يسن مسح الوجه وقد روى عن ابن  
عمر انه قال ما مدر رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه في دعاء قط فقبضهما حتى يمسح بهما وجهه  
أخرجه الطبراني في فائدة في يندب في كل دعاء أي خارج الصلاة رفع اليدين فان تعذر رفع  
أحدهما رفع الأخرى ويكره رفع اليد المتنجسة ولو بجائل وغاية الرفع حذو المنكبين الا اذا  
اشتد الأمر وتسبب الإشارة فيه بسبابة اليمنى ويلاحظ فيها ما صرف في رفعها في التشهد ويكره  
باصبعين ويسن آخر كل دعاء بنا تقبل مني الى الرحيم وسبحان ربك الى العالمين اه من  
باعتش في فائدة في المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر لا أصل لها وذاكر ابن عبد  
السلام انها من البدع المباحة واستحسنه النووي وينبغي التفصيل بين من كان معه قبل  
الصلاة فباحة ومن لم يكن معه فستحبة اذ هي سنة عند اللقاء اجماعا وقال بعضهم ان المصلي  
كانائب فعليه تسحب عقب الخمس مطلقا اه شرح التنبية للريفي ويسن تقبيل يده نفسه  
بعد المصافحة قاله ابن حجر (مسئلة ك) يندب الفصل بين كل صلاتين فرضا أو نفلا  
بالانتقال الى موضع آخر لتشهد له البقاع قال قل ولو بعد الاحرام بفعل خفيف خالفا  
للمطبيب فان لم ينتقل فصل بكلام انسان مما يبطل الصلاة ولو بدكر وتنجس بمبطلين بوجود  
صارف في الاول وظهور حرفين في الثاني لا بد كرود دعاء لا خطاب فيه ما يكره الكلام  
الديني بين الصبح وسنتها



(شروط الصلاة)

فائدة في اعلم ان للصلاة شروط وجوب وهي الاسلام والتكليف والنقاء عن الحيض والنفس وشروط صحة وهي أربعة أقسام ما هو شرط لكل عبادة وهو الاسلام والتمييز والعلم بالفرضية وان لا يعتقد فرضا سنة وما هو شرط للصلاة فقط وهو طهارة الحدث والخبث والستر والاستقبال وما هو شرط للنيسة وهو ان لا يمضي ركن مع الشك ولا ينوي قطعها ولا يطلق قطعها بشئ وما هو من الموانع المطلوب تركها وهو ترك الكلام والافعال والا كل اه باعشن (مسئلة ك) صلى صلاة وأخل ببعض أركانها أو شروطها ثم علم الفساد لزمه قضاءها مطلقا الا ان كان ما أخل به مما يذرفيه الجاهل بجهله مما قرر في كتب الفقه (مسئلة ب) نجس بعض بساط أو بيت وجهل محل النجاسة لم نجس بماسه رطبا للشك وتجوز الصلاة عليه ان اتسع عرفا ويبقى قدر النجاسة فان صغر جدا كالحففة اجتنب الكل ولا يجتهد نعم ان علم محل النجاسة صلى على ما سواه مطلقا اه فاق وفي بح الواسع ما زاد على قدر موضع صلته (مسئلة ب) لا تصح الصلاة مع جل خبز خبز في تنور معمول بروت نحو الحار اذا ضرورة لجله بخلاف أكله مع نحو المرققة وقته فيها فيجوز ويعفى عما تطاير حال الاكل في الثوب والبدن للضرورة كما فني به غير واحد اه فاق وفي باعشن ويجوز جل الخبز المعمول في الثمانير المعمولة بالمرجين في الصلاة كما قاله الخطيب خلافا لم ر اه ومحل الخلاف حيث لم يحرق التنور ثم يغسل والا فيظهر ظاهره وحيث لا نجس بماسه مطلقا كما مر في الطهارة عن ابن الصباع والفعال فتنبه فائدة في لو اسعت المصلي حية بطلت صلته أو عقرب فلا قاله ابن حجر ومرو أبو مخرمة والفرق بينهما ان سم الحية يبقى ظاهرا لكونها تلحس بلسانها والسم نجس بخلاف العقرب فانه يغيب ابرته في اللحم ففائدة في شرط ساتر العورة ان يمنع ادراك لون البشرة قال ابن عجيل في مجلس الخطاب فلو قرب وتأملها فراها لم يضروها وظاهر كالوروث وبواسطة نار أو شمس بحيث لم تزدونها المعتدل البصر اه ع ش اه جل وقال أبو مخرمة والمعتدانه لافرق بين مجلس الخطاب ودونه نعم لو كان لا ترى الا بحيث يلقى الناظر عينه بالثوب أو قريامنه فلا اعتبار به قطعا اه ولو أخبره عدل رواية بنحو نجس أو كشف عورة وجب قبوله كما لو أخبره بكلام أو فعل كثير اه تحفة فائدة في لو كشفت الرج عورته فسترها حالا لم يضركم لو كشفتها نحو آدمي قاله بح وحل وقيدته سم بغير المميز وقال زي وحيث لم يضركم لرجع مطلقا (مسئلة ي) فلوهم بشرط الستر من أعلاه وجوانبه لا من أسفله الضمير فيها عائدا على الساتر والمصلي والمراد بأعلاه على كالأ المعنيين في حق الرجل السرة ومحاذيه أو بأسفله الر كبتان ومحاذيهما وجوانبه ما بين ذلك وفي حق المرأة بأعلاه وما فوق رأسها ومنكبها وساير جوانب وجهها وبأسفله ما تحت قدميها وبجوانبه ما بين ذلك وحيث لدور في صدر المرأة من تحت الخمار لتجافيه عن القميص عند نحو الركوع وانسع اليكم بحيث ترى منه العورة بطلت صلاته فان توهم ان ذلك من الأسفل فقد أخطأ لان المراد بالأسفل أسفل الثوب الذي عم العورة اماما ستر جانبا الا على فاسفله

مسئلة في تصح صلاة العاكي الذي لا يميز فرائض الصلاة من سنتها بشرط ان لا يقصد التنفل بما هو فرض كما صححه في المجموع عن فتاوى الغزالي نعم هو مأثور بترك التعلم اذ معرفة ذلك من فروض الاعيان فاق وافقه مر وحزم ابن حجر بالحجة حتى من العالم ففائدة في لو كان بسنة مصلى خرق ولم يجد ما يبدله وجب وضع كفه عليه لكن يراعى السجود كما ان القاري يتم الاركان وفي حاشية السهمودي عن الاذري القياس وجوب وضع ظهر كفه على قبله والاخرى على دبره في معظم الصلاة اذ لم يجد شيئا فغوله في معظم الصلاة شاهد لما ذكرنا قلت وافقه مر وقال ابن حجر بتخيير بين الوضع على الخرق والوضع على الارض لانه تعارض في حقه واجبان ومال الخطيب الى ابقائه على الخرق قال لان وضعا في السجود مختلفا فيه بين الشيخين وقوله ولم يجد ما يبدله مثله في التحفة فظهر بذلك انه اذا وسده يلزمه قطع الصلاة والستر به اه ففائدة في اذا كثرت ذرق الطيور وعتت البسوى به عفى عنه سواء في المسجد وغيره ما لم يتعمد المشي عليه ففائدة في اذا تعدى المكلف ووشم قال في الحسام ومثله الصبي اذا فعل به ذلك ثم بلغ



وجب عليه ازالته كما اذا وصل  
عظمه بنجس مالم يخف محذور  
نجم وفي الام ما يؤيد ذلك قلت  
واقعه مروا خلفه ابن حجر في غير  
الكاف فقال لا يجب عليه اذا  
بلغ **(مسئلة)** اذا لاقت  
النجاسة المعصية وعن طوبه  
حصلت من خارج تعين  
العسل نعم لو كانت الرطوبة  
من نحو الوضوء عني عنها كما أتى  
به الشيخ زكريا ويحمل وهو  
الا قرب الحاق بال رأس المخلوق  
لتقام حلقه بذلك والجامع بينهما  
الحاجة **(مسئلة)** يعني عن  
ذرق الطيور وارواث الفيران  
الذي نعم به المساوي في الميا  
القليلة والمساجد وغيرها  
المفود اثر مع عموم البلوى وهو  
موجود في ذلك **(مسئلة)**  
لو كان على رجله نجاسة حامل  
لها فامسكه مصل لم يضر وليس  
كمن أمسك جبلا متصلا بجبل  
حامل لها لانه بعد به حامل  
لها بخلاف امسك الاذى  
الحامل لها قلت خالفه ابن  
حجر وغيره وقالوا أمسك  
مستجبرا بطلت صلاته  
**(مسئلة)** قولهم نصير المفروضة  
نه لا يتناف فرضية بعد محله  
اذا قبل الوقت التفضل فلوطن  
دخول وقت المغرب فاحرم  
بها ثم بان في الثابت عدمه الم  
تعتقد لا منناع التفضل المطلق  
قبيل الغروب ومثله لو بان  
احرامه بالظهر قبل وقت  
الاستواء **(مسئلة)** في الاحياء  
ناظر الى لوسه قطرداؤه في الصلاة

من جانب العورة بلا شك كما قررناه اه قلت قال في حاشية الكردى وفي الامداد وينتد  
النظر في رؤية ذراع المرأة من كها مع ارسال يدها واستتقرب في الاعباب عدم الضرر  
بخلاف مالوار تفتت اليد وبواقعه ما في فتاوى مروا خلفه في النخفة قال لان هذا رؤية من  
الجوانب وهي تضر مطلقا اه وفي الجمل وقولهم ولا يجب السترن أسفل أى ولولا امرأة  
فلورؤية من ذيله في نحو قيام أو سجود لا تنقص ثوبه بل جمع ذيله على ثوبيه لم يضر كما قاله ب  
وعش اه **(مسئلة)** قال في الفتاوى لما وجه ان عورة الرجل في غير الصلاة القبل  
والدبر فقط وهو رواية عن مالك وأحمد اه ولو انكشف بعض وركه فستره بالارض في  
جلوسه كى كالستر يده اه فتاوى ابن حجر ولو لم يجد الا ثوب حررا ستر به ولو خارج الصلاة  
حيث نذر نحو التطيين والحشيش والورق أو لم يبق به ذلك بخلافه مع عدم الحرير فيجب  
الستر بها وان لم تلق به اه جل

### § (المعقوبات) §

**(مسئلة)** يعني عن محمل استجماره فلو حمل مستجبرا بطلت كالحمل حامله وكالمستجبر  
كل ذي نجس مفعونه أو ما فيه ميتة مفعونه أو طين شارع اه جل **(مسئلة)**  
بك) يعني عن جلد نحو القمل الذي في تضاعيف الحياطة مما يشق اخراجه ولا يظهر  
الا بالعتق وان علم به زاد ب فان لم يشق فلا خلا فاللر كشي وابن العمامد وعلى كل  
تقدير فالاحتياط لا يخفى واذا قلنا بعدم العقول ما عاده كل صلاة يتقنها بعده **(مسئلة)**  
يعني عن دم نحو البراغيث وان تفاحش ولا في البدن وهو رطب لكن بنحو عرق وما طهارة  
وحلق أو بما تهاقط حال الشرب والا كل أو بنحو بصاق في ثوبه لمشقة الاحتراز في الكل  
بخلاف نحو ما تدر دوهذا بالنسبة للصلاة ولللبوس يحتاج اليه ولو للتجمل واعلم ان النجاسة  
اربعة أقسام قسم لا يعني عنه مطلقا وهو معروف وقسم عكسه وهو ما لا يدركه الطرف  
وقسم يعني عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم لسهولة تصون الماء عنه ومنه أثر  
الاستنجاء فيعني عنه في البدن والثوب المحاذي لمحله خلافا لابن حجر وقسم يعني عنه في الماء  
دون الثوب وهو المينة التي لادم لها سائل حتى لو حملها في الصلاة بطلت ومنه منفذ الطير  
اه شق **(مسئلة)** حاصل كلامهم في رطوبة فرج المرأة التي هي ماء ابيض متدد  
بين المذي والعرق انها ان خرجت من وراءها يجب غسله في الجنابة يقينا الى حد الظاهر وان لم  
يبرز الى خارج نقصت الوضوء أو من حد الظاهر وهو ما وجب غسله في الجنابة أعني الذي يظهر  
عند قعودها لقضاء حاجته لم تنقص وكذا الوشكت فيها من أيها هي على الوجه وأما حكمها  
نجاسة وطهارة فما كان من حد الظاهر فطاهر قطعا وما وراءه مما يصله ذكر المجمع فطاهر  
على الأصح وما وراء ذلك فنجس قطعا ما اعتمد في النخفة وغيرها واعتمد في الفتاوى و  
ان الخارجة من الباطن نجسة مطلقا لكن يعني عما على ذكر المجمع وقال عس ويعني عن دم  
الاستحاضة فلا ينجس به ذكر المجمع أيضا وان طال خلاف العادة فيها كما لو ادخلت اصبعها  
لحاجة فعلق به دم اه **(مسئلة)** أفتى الشيخ عبد الله باسودان بالعفر عن مدخل الجوابي  
وخارجها وتقدر الرجل بها والمتى بذلك في المسجد وان كان لا يعني عن طين الشارع في المسجد  
لا مكان تجفيف الرجل بخلاف هذا زيادة المشقة هنا **(مسئلة ك)** يعني عن طين

كره له رده وجل كلامه على رده حيث لم يحتج اليه ولم ينكشف شيء من عاتقه الشارع



الشارع ومائه يعني محل المرور ولو في البيت اذا مشى فيه وبه او برجله رطوبة وان تنجس  
بغلظ قال قل وسواء اصابه ماذ كرم الشارع او من شخص اصابه او من محل انتقل اليه  
ولو كلبا انتفض ولو مشى بذلك في مكان آخر طاهر لم ينجس بشئ يشبهه بما في رجليه ونعله على  
المعتمد واقتى حر فيما لو تلوثت رجليه بطين الشارع المعفوع عنه و اراد غسلها عن الحدث بالعفو  
عن اصابة ماء الوضوء لهذا الطين حتى لا يحتاج الى تسبيح رجليه عند غسلها الوضوء ان  
الطين متنجس بغلظ وفيما لو غسل ثوبه بدم براغيث لاجل تنظيئه و بقي به الدم بالعفو عنه  
ايضا قال ويعني عن كل ما يشق الاحتراز عنه ذكره أم لا واقتى ابن حجر بانه لو وقع ونيم الذباب  
على الورق وجرى عليه القلم عفى عنه (مسئلة ب ي) يعني عن نحو ذرق الطيور في محل  
الصلاة والمشي اليها من المسجد واما كس الصلاة بشرط كثرته وان لا تكون رطوبة في أحد  
الجانبين اجنبية وهي التي لا يحتاج اليها خلاف ماء الطهارة والشرب والعرق وغسل التبرد  
وان لا يعتمد ملامستها من غير حاجة فلا يكف المشي والصلاة على المكان الطاهر  
(مسئلة ب) الحياض التي يجتمع فيها الماء والبول ونحوه من النجاسات المغيرة وتلغ  
فيها الكلاب فان كانت مما تعمها البلوى كأن تكون بطريق المسارة عفى عن ماؤها وتراجمها مع  
الرطوبة بالنسبة لنحو القدم والثوب مما يتعمر الاحتراز عنه غالبيا لا يسبب صاحبها الى  
سقطه أو قلة تحفظ وان كثر وانتشر بنحو عرق ومع ذلك يحرم تلويث المسجد به واقتى بعضهم  
بالعفو عن ولوغ الكلب في الحياض وخالفه ابن حجر (مسئلة ك) ابنه يجر ورج دم  
كثير من لثته أو بجر ورج سائلة أو بوسير أو ناصور واستغرق جمل اوقاته لزمه التحفظ  
والحشوب وضع نحو قطنه على المحل فان لم ينجس الدم بذلك لزمه ربطه ان لم يؤذ الخبث من الدم  
ولو بنحو حرقة فان كان حكمه حكم السلس لكن لا يلزمه الوضوء لكل فرض ويعني عن قليل  
الدم وان خرج من المنافذ كما قاله ابن حجر خلافا لما ركن قاعدته العفو عما يشن الاحتراز  
تقتضي العفو هنا ايضا وتصح صلاته وضوؤه ولا قضاء ويعني عما يصيب مأ كوله ومشروبه  
للضرورة (فائدة) قال في التحفة ولو رعى في الصلاة ولم يصبه الا القليل لم يقطعها وان  
كثرت زوله على منفصل عنه فان كثيرا اصابه لزمه قطعها ولو جمعة وان رعى قبلها واستغفر فان  
رجى انقطاعه والوقت متسع انتظره ولا تحط كالسلس اه

### (مبطلات الصلاة)

(فائدة) اعلم ان الباطل والفساد عندنا سواء الا في مواضع منها الحج فيبطل بالردة وفساد  
بالجماع الطارئ والعارية كاعارة الدراهم لغير التربين فان قلبا باطلا كانت غير مضمومة أو  
فاسده مضمونة والخلع والكتابة فالباطل فيهما ما كان على عوض غير مقصود كدم أو رجع  
الى خلل في العقد كالصغر والسفه والفساد يترتب عليه الطلاق والعق ورجع السيد  
بالقيمة والزواج بالمهر اه ح ل (مسئلة ك) نطق بنظم قرآن أو ذكر نحو  
استئذان داخل أو فتح على امامه أو جهر نحو الامام بالتكبير فان قصد بذلك التعهيم والفتح  
أو اطلاق بطلت لان عروض القرينة أخرجته عن موضوعه من القراءة والذكر وصبره من



كلام الناس بخلاف قصد القراءة ولومع التفهيم والوجه انه لا فرق بين ان يكون انتهى في  
قراءته اليه أو لا ولا بين ما يصلح لتخاطب الناس به من القرآن أولا وحينئذ فلا بد من قصد نحو  
الذكر أو مع التفهيم بجميع اللفظ عند كل ركن كما في التحفة والنهاية وغيرهما لكن نقل عن  
الخطيب الاكتفاء بقصد ذلك عند أول تكبيرة قال سمع وسمع للعاصي ولو مخالط المزيدي  
نقله ولا يسع جهالة الأئمة إلا هذا واعتمد السبكي والاسنوي والأذري واليهودي ان  
مالا يحتمل غير القرآن أو كان ذكر المحض لا تبطل به الصلاة على كل تقدير قال أبو مخرمة وبه  
يعلم ان التسبيح والتهليل وغيرهما من أنواع الذكر من قسم ما لا يصلح لخطاب الأديمين فلا  
ابطال وان جرد به قصد التفهيم اه قلت ونقل السيوطي في الاشباه والنظائر الاجماع على  
جواز جهر الامام بقصد اعلام المأموم لانه يشريك بين مندوبيه في فائدة لا تبطل الصلاة  
بالدعاء المنظوم خلافا لابن عبيد السلام ولا بالمسجع والمستحيل خلافا للعبادي اه كروى  
وقال الاجهوري ولو وثقت له نفسه ان من أراد ان يدعو على شخص دعاه لينعكس الحال  
وفعل ذلك معتقدا بطلت صلاته لانه حينئذ دعاه بمحرم لاستعماله اللفظ في ضده فاذا قال اللهم  
ارحم فلانا فكانه قال اللهم لا ترجمه اه في الفائدة في القول لا بد لو جلس المصلي بعد  
سجدة الاولى قاصدا به الجلوس بدل القيام عامدا بطلت او ناسيا فلا وهل يكفيه عن الجلوس  
بين السجدين فيه احتمالان اه ولو نام متمكنا في الصلاة لم يضر اتفاقا كما في المجموع قال  
القماط وان طال خلافا لحسين الا هـ دل قال ابن حجر ولو في ركن قصير خلافا لشرق  
(مسئلة ب) تبطل الصلاة بالحركات المتوالية ولو مندوبة كرفع يديه عند تكبيرة الاحرام  
مع تحريك نحو الرأس وتصديق المرأة لوجهه لانه اذا لم تغتفر الثلاث لم تذكر كسيان قاوي  
لاجل مندوب قاله ابن حجر وقرئ أبو مخرمة بين ان يكون لهيئة الصلاة كد اليسد لما تحت  
المصدر والرجل الى محاذاة الاخرى فيغتفر اذ هو مأمور به في كل لحظة أو غيرهما فلا  
والاحتياط لا يخفى اه قلت واعتمد عدم البطلان بالحركة المندوبة مطلقا وان كثرت  
(مسئلة) مصل أو ما برأسه عند سلامه فان خفضه حتى حاذى ما قدام ركبتيه أو  
التفت بصدرة قبل النطق بعم عليهم من التسليمة الاولى بطلت والا فلا في الفائدة في نظم بعضهم  
الاعضاء التي لا يضر تحريكها قال

فشفة والاذن واللسان \* وذكر والجفن والبنان

تحريكهن ان توالى وكثر \* بغير عذر في الصلاة لا يضر

وقال سمع ولو تكرر كشف الرج ونوال بحيث احتاج في السجدة الى حركات كثيرة متوالية  
بطلت كما لو صلت مكشوفة الرأس وعنقت فيها او وجدت خمارا بعيدا أو طالت مدة الكشف  
اه ولو كثر البعوض ولم يمكن دفعه الا بتحريك اليد ثلاثا متوالية لم تبطل للضرورة اه  
فتاوى ابن حجر

(مكروهات الصلاة)

في فائدة من المكروهات قول بعضهم نظاما



أخى تجنب في ثلاث سبعة \* نعا سا حكا كا والتأوب والعيب  
ووسوسة كذا الرعاف النفانة \* على تركها قد حرض المصطفى وحث

واختلف العلماء في الاختصار على خمسة أقوال أحكمها أنه وضع اليد على الخاصرة ويقال التوكى  
على عصا أو اختصار السورة بأن يقرأ آخرها أو اختصار الصلاة بأن يتم حبوها أو يقتصر  
على آيات السجدة فلا يسجد اه خطيب قال العراقي وهل يتعدى النهى عن التشبيك الى  
تشبيكه بدغيره فيه نظرنم ان كان تشبيكه لذلك لمودة أو ألفة لم يكره اه اجهورى  
(مسئلة) بكره الاضطباع المعروف في الصلاة للذكر وغيره ولو فوق الثياب سواء الكنف  
الايمن أو الايسر كما قاله في حاشيته الجمل وهل منه الاضطباع بالحبو المروفة لاستدارتها  
وتكون حينئذ كالرداء المعقود فيحرم لبسها للمحرم كذلك ام لا الخاف لها بالسجدة فيه ما محل  
نظر في فائدة في قديجب تعميم العينية في الصلاة كأن كان العراة صفا وقديسن كما  
اذا صلى لحائط مرقوق ويسن فتحهما في السجود ليسجد معه البصر اه نهاية قال سم  
وقياسه سنة في الركوع (مسئلة) اسر الامام في صلاة جهرية أو جهر في سرية كره  
ولم تبطل صلاته ولا صلاة من خلفه ولا يسجد لله سوا وان تعمد له لا يندب بترك السنن  
غير الابعاض (مسئلة ك) الاهتزاز في الصلاة وهو التمايل يمنة ويسرة مكره ما لم  
يكثروا ولا يبطل كالمضغ الا أن يكون عن الاضطراب وأما خارج الصلاة في شرح الشرائع  
لابن حجر ما يفيد نفيه وقال الوناني هو خلاف الاولى وفي رفض الخرائج لعبد العزيز المغربي  
تشديد التنكير فيه وكرهه قال لانه تشبه باليهود (مسئلة ش) مذهب الحنابلة  
بجاسة المختبرات للعقل كالحشيشة وجوزة الطيب فسكره الصلاة مع جملة حينئذ في فائدة في  
قال النووي تركه الصلاة في ثوب واحد من غير أن يجعل على عاتقه شيئا بالاجماع ويكره  
مسح الجبهة في الصلاة وبمدها وان يروح على نفسه فيها وان يترك شيئا من سنن الصلاة اه  
واطلافة الكراهية بترك السنن مقيد بما فيه خلاف غير واه أو تأ كدندبه قاله ابن  
حجر وقوله بكره مسح الجبهة الخ عبارة النهاية ويكره ان مسح وجهه فيها وقبل انصرافه مما  
يلصق به من نحو خمار قال ع ش قوله قبل انصرافه أى من محل الصلاة واقصر ابن حجر  
فيما نقله عن بعض الحفاظ على كونه فيها اه بل قال باعش يسن مسح الجبهة عقيب السلام  
كما في السنن (مسئلة ك) بكره الايطان وهو اتخاذ المصلى ولو اماما موضعا  
بصلى فيه لا ينتقل عنه الى غيره كانه منوط به ومن ذلك صلاة الامام في المحراب فهي بدعة  
مفوتة لفضيلة الجماعة ولما يأتي به قاله السيوطي لكن قال مر لا يكره اذ لم يعدوا ذلك من  
مكروهاتها والدلة في الايطان خشية الوقوع في الرياء فان كان الصوف الاول أو يمين الامام  
يسع أكثر من واحد فلا يلزم مكانا واحدا اد ذلك من الايطان

(سنة المصلى)

في فائدة في يحرم المرور بين المصلى وسننه وان لم يجد طريقا ولو ضرورة كافي الامداد والابعاب  
لكن قال الاذرى ولا شك في حل المرور اذا لم يجد طريقا سواء عند ضرورة خوف بول كسكل

في المساجد

في المسئلة في كره الفاتحة أو  
التشهد سجدة دم مشروعية  
ذلك والخلاف في بطلان الصلاة  
به وبغيره بتركه التخطى المأمور  
في الصلاة في المسئلة في نقل  
تسبيح الركوع الى السجود أو  
عكسه أو الى القيام قال  
الاسنوي يسجد لله سوا وقال  
غيره لم يسجد ويبدل له انه لو قرأ  
السورة قبل الفاتحة لم يسجد  
لان القيام محل القراءة وهو محل  
التسبيح أيضا في الاستفتاح  
وصلاة التسبيح في المسئلة في  
رجل كثير الوساوس شك في  
أفعاله وأقواله في الصلاة  
والطهارة ليس له ان يأخذ بغالب  
ظنه وان كان اليقين متعذرا  
في حقه لان الوسوسة مذمومة  
ولهذا لم يغفر والله في تكبيرة  
الاحرام ولا في التحلف عن الامام  
وغيرها فلا بد من اليقين على  
القاعدة في المسئلة في الرجوع فيما  
اذا سجد الامام للسجود قبل  
الكامل المأموم أقل تشهداته  
لا يتابعه بل يتمه وتحلفه لاتمام  
ما بقي من واجب تشهدته ليدخل  
وقت سجوده لا يعد فخشا كافي  
التحلف لاتمام القراءة خلافا  
لما جرى عليه شيخنا في عابه  
من ان الاوجه المتابعة فعليه فهل  
يسجد السجود بعد اتمامه  
التشهد أم لا الرجوع من القولين



مصلحة ترجحت على مفسدة المرور وقال الأئمة الثلاثة يجوز إذا لم يجد طر يقام مطلقا واعتمده  
الاستوى والعباب وغيرها اه كرى وبه يعلم جواز المرور لحوالا امام عند ضيق الوقت  
أو ادراك جماعة اه بأسودان وقال في فتح الباري وجواز الدفع وحرمة المرور عام ولو  
بمكة المشرفة واعتقر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين للضرورة وعن بعض الحنابلة جوازها في  
جميع مكة اه **فائدة** سترة الامام سترة من خلفه ولو تعارضت السترة والصف الاول  
أو القرب من الامام فيما اذا لم يكن للامام سترة فتقديم الصف الاول والقرب من الامام بل  
وسد الفرج أولى كما هو ظاهر اه بأسودان

### ﴿سجود السهو﴾

**فائدة** ذكر ابن عربي ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد للسهو خمس مرات لشكه في  
عدد الركعات وقيامه من ركعتين بلاتشهد وسلامه من ركعتين ومن ثلاث وشكه في ركعة  
خامسة اه جل فان قيل كيف سهى صلى الله عليه وسلم مع ان السهو لا يقع الا من القلب  
الغافل اجيب بانه غاب عن كل ما سوى الله تعالى فاشتغل بتعظيم الله فقط وسها عن غيره  
اه بجيزي **(مسئلة)** لو اعتقد العاصي وجوب نحو التشهد الاول ثم تركه عمدا  
فالظاهر بطلان صلاته لتلاعبه حينئذ بفعله مبطل في طه ولا نظر لما في نفس الامر كما صرح  
به مر وأهمته عبارة التحفة فيما لو راد في تكبير الجبارة معتقدا البطلان قائله **فائدة**  
لو بدر التشهد الاول نفسه حتى انتصب فالأقرب عدم عوده لانه تلبس بما وجب شرعا وهو  
أكدم ما وجب جمعا اه ع ش ويس السجود بترك التشهد الاول ولو في نفل ان قلنا  
بندبه فيه دون ما اذا صلى أربعين فلاما لم يقصد ان يتشهد تشهدين فاقصر على الاخير ولو  
سهوا على الاوجه قاله في النعفة وجرى مر على ندب السجود مطلقا وقرئ الخطيب بين ان  
يتركه سهوا فيسجد او عمدا فلا ولو كرر المأخوذ أو التشهد سجد قاله ابن حجر في الايعاب في الاولى  
والفتاوى في الثانية **(مسئلة ش)** ينصّر سجود السهو وترك الصلاة على الآل  
في التشهد الاخير بان يتيقن المأموم بعد سلام امامه وقبل سلامه هو أو بعده وقبل طول  
الفصل ان امامه تركها وأما البسمة أو التشهد فخرج الجمهور عدم بدها وان روايتها عن ابن  
عمر شاذة اه **قلت** بل قال في التحفة لو سجد أول التشهد سجد للسهو وقال مر  
لا يسجد **(مسئلة)** ذكر الامام بعد وضع جبهته ترك القنوت لم يجز له العود بل ان  
عاد عادعا لمسا بطا والافلا ويسجد للسهو في الصورين أما المأموم خافه فان أمكنه  
القنوت حينئذ ولو نحو اللهم اغفر لي ويلحقه في السجود ندب له أو بين السجدين جاز ولا تركه  
**(مسئلة ش)** سجد المأموم وامامه في القنوت فان كان عادعا لمسا ندب له العود  
وقال الامام يحرم أو ناسيا أو جاهلا لما فعله ثم ان زال عذره والامام في الاعتدال أو الهوى  
منه بل أو في السجدة الاولى على المعتد لمسه العود الى الاعتدال ولا تغنيه معارضة الامام  
وفارقت هذه مسألة التشهد فيما اذا قام المأموم منه سهوا من لزوم العود للتابعة  
مالم يقم امامه بفحش المخالفة هلالا ثم وان زال والامام فيما بعد السجدة الاولى حرم

اعادته لان الاول انما كان  
لخص المتابعة قبل اوانه قلت  
جرى ابن حجر على ما في العباب  
لكن قال ولا بعيد السجود بعد  
اكمل تشهده وجرى مر على  
ما جرى عليه صاحب الفتاوى  
اه ولو شرع في سجود السهو  
ثم عن له تركه جاز ولو بعد  
ان سلم نسيان عاده بخلاف  
ما لو قصد الاقتصار على سجده  
حال شروعه فبطل به صلاته  
نعم لا يؤثر نية العود بعد السلام  
مع الاقتصار على سجدة فلا  
يبطل به سلامه الاول وان  
سجد **مسئلة** ترك التشهد  
الاول سهوا ثم عاد اليه بعد  
ما صار الى القيام اقرب سجد  
للسهو على المعتد كما في الروضة  
وغیرها خلافا لشرح المذهب  
**قلت** وافقه ابن حجر ومر  
اه **مسئلة** الجلوس  
بين السجدين ركن طويل  
على المعتد لا الاعتدال اتفاقا  
ولا يحسبان في الخلف بعدد  
حتى على القول بالطول ادها  
غير مقصودين لانفسهما وأما  
بغير عذر فيحسبان على كلا  
القولين قلت اعتمد ابن حجر  
ومر انهما قصيران **مسئلة**  
شك المأموم بعد اتياه ببعض  
التشهد مع الامام في سجدة  
من هذه الركعة سجدها واعد  
التشهد معه ولا يتخلف حتى



العود لفحش المخالفة ولم تبطل صلاته لغيره بالنسيان أو الجهل وإن كان مخالط العلماء لمخالفته  
بل يتابعه فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلامه ولا يسجد للسهو وهذا كالأول فمر عذره حتى سلم  
الامام فان سلم هو ناسيا أو جاهلا ولم يطل الفصل نبي والاستأنف نظير ما لو علم ترك الفاتحة  
أو شك فيها بعد ركوعهما فيأتي بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد للسهو في صورة العلم اه وتقل  
في ك نحو ذلك عن ابن حجر ثم قال وقال مر هما عن مسئلة القنوت والتشهد على حد سواء  
فان علم والامام فيهما زمة العود اليه والا فلا بل لم يجز العود حيث دلان العود انما وجب لاجل  
المتابعة وباتصافه أو سجوده زال المعنى اه قلت وحاصل كلام ابن حجر ومره انه من ركع  
قبل امامه أو رفع رأسه من السجدة قبله أو قام من التشهد الاول وامامه جالس أو سجد  
والامام في الاعتدال فان كان عامدا سن له العود في الجميع أو ناسيا أو جاهلا تحير في الاولين  
لعدم فحش المخالفة ووجب عليه العود في الثالثة ما لم يقم الامام أو ينوي مفارقتها كالاربعة  
عند مر وقال ابن حجر يجب العود فيه مطلقا ولم تغنه نية المفارقة كما تقرر في ش وخرج  
بدلك ما لو تقدم بركتين ناسيا فلا يحسب ما فعل بل ان علم والامام فيما قبلهما رجعا اليه والارمه  
ركعة كما هو مقرر (مسئلة) سلم وقد نسي ركعا وأحرم فوراً باخرى لم تنعقد لانه في الاولى  
ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين سلامه وتذكره الترك بنى على الاولى ولا ينظر لغيره بالثانية كما  
لوتخلل كلام يسيرا واستدبر القبلة وحسب له ما قرأه وان كانت الثانية نفلا في اعتقاده ولا أثر  
لقصده بالقراءة انفصل كما لو ظن انه في صلاة أخرى فرض أو بدل فقام عليه أو بعد طوله  
استأنفها بالاطمان به مع السلام بينهما وخرج بفوراً ما لو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية  
فيصح التحريم قاله في التحفة وقال في القلائد لم يحسب ما أتى به قبل تذكره لقصده به المظنية كما  
صرح به القاضي والبعثي والطنبغاوي اه (مسئلة) قام الامام بعد تشهد وقبل سلامه  
ناسيا أو ظانا انه قد سلم ثم تذكر عاد وجوبا وسجد للسهو يدباً ثم سلم وان استدبر القبلة أو تسكاهم  
بكلام قليل فوسلم المأموم حيث ظانا انه قد سلم لغا ولزمه اعادته ولا يضر الشك بعد السلام  
في ترك ركعتين غير النية وتكبيرة الاحرام نعم تسن الاعادة كما في الايعاب اما النية  
والتكبيرة فيضر الشك فهمما لكن ان تذكر ولو بعد تسنين أجزاءه ولويقن آخره لانه زيادة  
ركعة سجد للسهو وسلم ولا يجوز للمأموم متابعه في الزيادة ان يتقها (مسئلة ك) قام  
الامام بعد السجدة الاولى وانتظره المأموم في السجود لعله يتذكر كذا في الجلوس بين السجدين  
لانه ركس قصير أو فارق وهو أولى هنا ولا تجوز متابعته ولو تشهد الامام في ثالثة الرباعية ساهيا  
فارقه المأموم أو انتظره في القيام وأفتى الشهاب الرملي بوجوب المفارقة مطلقا وجوز سم  
انتظاره قائما وجوز ان يحرق في الفتاوى متابعه ان لم يعلم خطأه بيقينه انها ثالثة لا بنحو طه  
اه (قلت) ومثلهما في الايعاب قال والطاهر انه لو تشهد امامه في رابعة طها هو ثالثة ووافقه  
جميع أهل المسجد وكثير حيث لا تجوز العادة اتفاقهم على السهو انه يرجع اليهم في تشهد ويسلم  
معهم ولا أثر لشكه لانه حينئذ وسوسة اه وهل للامام الاخذ بفعل المأمومين بالقياس  
المذكور الظاهر نعم كما قاله في التحفة فيما اذا أحبره عدد التواتر وان الفعل كالقول خلافا  
لمر (مسئلة ش) سجد الامام ولم يضع بطون أصابع الرجلين مثلاً فان تعمد وعلم

يسلم لانه بان انه في الجلوس  
بين السجدين قلت ووافقه  
ابن حجر قال ومثله ما لو اعتدلا  
فشك المأموم في الركوع  
فيأتي به الخ اه (مسئلة) فقرأ آية سجدة في الصلاة  
لمجرد قصد السجود بطلت  
صلاته بسجوده لا قبله  
كما يؤخذ من سياق شرح  
الروض وما في فتاوى الرداد  
من الصحة مطلقا ضعيف  
(مسئلة) سجدة من شكر  
لقبول توبة داود على نبينا  
وعليه أفضل الصلاة والسلام  
لا نعام الله على داود بقبول  
توبته ويجب اعتقاد عصمة  
الانبياء عليهم السلام حتى من  
الصغار ولوسوا كما نص عليه  
العلماء المحققون ولا تعترضا  
بذكره نقلة الاخبار وليس في  
الحقيقة ذنب صدر من داود  
فقد قيل انه خطبها على خطبته  
وقيل بل احب بقلبه ان يستشهد  
زوجها ليتزوجها وقال ابن  
عباس ما زاد على ان قال لرجل  
انزل لي عن امرأتك وأما قوله  
تعالى وطن داود انما قتناه  
أى اخترناه وقوله أو اب قال  
قتادة مطيع وهذا التفسير  
أولى واستغفاره من ذلك لان  
درجة الانبياء في الرفعة والعلو  
والمعرفة بالله تعالى وسنته في  
عباده مما تجعلهم على الخوف  
منه جل جلاله والاشفاق من



المواخذة بما لا يؤاخذ به  
مسئلة في مصلى فرض ظن  
انه في صلاة أخرى ولو تلافاهم  
جاهل لا يتم بان له الحال لم تبطل  
صلاته خلافا للقاضي ومن تبعه  
كالوقفت في ركعتي الفجر طائفا  
انها الصبح بخلاف ما لو شك في  
الطهارة في التشهد الاول فقام  
الى الثالثة ثم ذكر انه متطهر  
فتبطل صلاته والفرق ظاهر  
قلت واقفه ابن حجر وقوله شك  
في الطهارة أى يتيقن الحدث  
كما هو معلوم اهـ

### في النفل

مسئلة في أحرم بالنزول  
ينوع عدد اجاز واقصر على ما شاء  
من ركعة الى احدى عشرة قلت  
واقفه ابن حجر وقال م  
يقصر على ثلاث اهـ وكذا  
لو نوى عدد اقله الزيادة والنقص  
بشرط تغيير النية قبله ومثل  
الوتر الى واتب والضحي في  
المسئتين أى ان قلنا يجوز جمع  
أربع منها بتسليمه على ما أفق به  
النووي لكن الذى اعتمده  
السبكي انه لا يجوز جمع أربع  
منها بتسليمه وواقفه عبد الله بن  
أحمد مخرفة في الرواتب واختار  
الجواز في الضحي قلت خالفه

المأموم ذلك باخبار معصوم أو الامام بنحو كتابة لزمه مفارقة حاله والابطال لبطاه القدوة  
بن ليس في صلاة وان لم يعلم تعمده انتظره لعله يتذكر ثم يفارقه عند سلامه ثم لا ينتظر في  
ركن قصير بل يفارقه حاله ولو علم المبطل بعد ان سلم فان نسب الى تقصير كان لم يسجد الا بعد  
تمام سجود الامام على تلك الهيئة اعادة الافلا (مسئلة ج) قام الامام لخامسة لم يجز  
للمأموم متابعتها ولو مسبقا ولا انتظاره بل تجب مفارقه نعم في الموافق تردد في جواز الانتظار  
اهـ (قلت) وعبرة التحفة ولو قام امامه لزيادة الخامسة سهوا لم تجز متابعتها ولو مسبقا أو شاكا  
في فعل ركعة ولا نظر لاحتمال انه ترك ركنا من ركعة لان الفرض انه علم الحال أو ظنه بل  
يفارقه وهو أولى أو ينتظره على المعتمد ثم ان فارقته بعد بلوغ حد الركعة سجد سهوا اهـ  
ولو سلم امامه وسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا  
لم تبطل صلاة المأموم لظنه انقضاء الصلاة كما في قصة ذى البدين نعم يندب له سجود السهو لانه  
تكلم بعد انقطاع القدوة ذكره بر فائدة في اقتدى بامام بعد سجوده للسهو سجدا آخر  
صلاته لان جبر الخلل لا يمنع وجوده قاله المزجد وسيم والجوهري قول ورجح الكمال  
الرداد وعش وعطية عدم السجود وكذا الوقتى به حال السجود في عيده عند سم وقال  
البراسي لا يعيده فائدة في لو تخلف المأموم عن سجود امامه سهوا حتى فرغ منه ثم تذكر قال  
م لم يجب عليه الاتيان به لانه انما وجد للتابعة وقد فانت وقال في التحفة تبع الشيخن كريا  
يجب وحيث لو سلم عامدا بطلت أو ناسيا فان تذكر قبل طول الفصل أى به والاستئناف  
الصلاة اهـ فائدة في سن سجود السهو لشافعي صلى خلف حنفي مطلقا صبحا وغيرهما  
من سائر الخس لان الحنفي لا يقنت في الصبح ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
في التشهد الاول في غيرها بل لو صلى عليه فيه سجود السهو في مذهبه وبتركه هافيه  
يتوجه على المأموم سجود السهو كالقنوت فتنبه لذلك اهـ كرى (مسئلة) يلزم  
المأموم متابعة امامه في سجود السهو موافقا أو مسبقا ولو كان سهوا قبل الاقتداء به  
أولم يعلم به المأموم فلو سلم الامام ناسيا سنا له العود للسجود ان لم يطل الفصل وحيث يلزم  
المأموم متابعتها ولو مسبقا قام ليتيم ما عليه خلافا لما في القلائد عن أى مخرفة من عدم لزوم  
العود عليه حيث نذر ان علم المأموم خطأ امامه أو تخلف بعد سلامه ليسجد أو قام أو سلم عامدا  
مع تذكره سهوا لا امام لم تجب عليه متابعتها بل لا تجوز حيث نذر يندب للمسبوق اعادة السجود  
آخر صلاته متى اقتدى به وان لم يسجد الاول (مسئلة ب) حد طول الفصل في المسائل  
التي حد فيها بطول الفصل وقصره يرجع الى العرف فاعدا طويلا فطويل وما لا فلا  
اذ لا ضابط لذلك شرعا ولا عرفا ومثل لطوله في التحفة في بعض المواضع بر كمتين ولنا وجه ان  
طوله بقدر ركعة وآخره بقدر الصلاة التي هو فيها (مسئلة) لو علم المصلى بعد تسليمته  
الاولى مقتضى سجود السهو وسلم الثانية عامدا لم يكن له الرجوع للسجود لتعمده السلام  
المبطل لو لم يكن بمحمله فيكون مانعا حيث نذر من الرجوع كالوسلم ناسياله ثم علمه وأتى بمبطل  
كالحر كات واستدبار القبلة فيمتنع العود أيضا اذ ما يضر ابتداء يضر انتها غالبا (مسئلة)  
فولهم واذا سجد صار عائدا الى الصلاة أى أراد السجود وان لم يسجد بالفعل حتى لو شك في  
ركعة لزمه الاتيان بها قبل ان يسجد والابطال قاله م تبع الامام والغزالي وقال ابن حجر



ابن حجر و هو من فقهاء الجوز  
في غير التراويح الجمع بتسليمة  
في جميع النوافل بل قال من  
يجوز جمع القبليسة والبعديسة  
بتسليمة واحدة ورجعنا أيضا  
عدم جواز الزيادة والنقص  
في غير النفل الطلق اه  
مسئلة يسن الاتيان بسورة  
الاعلى والكافرون والمعوذات  
لمن اقتصر على ثلاث من الوتر  
وكذا ان راد عليها مفصلة أو  
موصولة وان نسي سج اسم في  
الاولى أو الكافرون في الثانية  
أتى بها بعد ها بل لو اقتصر  
على ركعة قرأ السك في اخلافا  
لما ظهر من قولهم يستحب لمن أوتر  
بثلاث والبقينى القائل محل  
ذلك حيث فصلها أو اقتصر على  
ثلاث قال السهمودى واليه  
أميل مسئلة يسن تخفيف  
سنة الصبح تخفيفا نسبيا أى  
بالنسبة الى الطويل في نوافل  
الليل و به يعلم ان ضم ألم نشرح  
والم ترالى الوارد فيها لا يخرجهما  
عن التخفيف النسبى انوردان  
من داوم فيهما على الم نشرح  
في الاولى والم تر فى الثانية  
زالت عنه علة البواسير لكن  
لا ينبغي المداومة على هاتين  
السورتين في النوافل خصوصا  
ركعتي الفجر انبؤدى ذلك الى  
مخالفة السنة فقد ثبت في مسلم  
انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ

أى وضع جبهته بالأرض وان لم يطمئن **فائدة** يتكرر سجود السهو في صور في مسبوق  
سهوا امامه فسجدته للتابعة وأوصلا نه وفيمن ظن سهوا فسجد فبان عدمه فسجد ثانيا وفيما  
اذا خرج وقت الجمعة أو نقصوا عن العدد بعد سجود السهو فيتموا ظهر أو يسجدوا السهو وفيما  
كقاصر لزمه الاتمام بعده اه شرح تحرير روي تصور ان يسجد السهو في الصلاة الواحدة  
اثنتي عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رابعة باربعة فاقتدى بالاول في التشهد الاخير  
بالباقين في الركعة الاخيرة من صلاة كل وسها كل منهم وظن هو سهوا فسجد ثم بان عدمه  
في سجدة ثانيا فثبت اثنتي عشرة اه عس

سجود التلاوة والشكر

**فائدة** هذان البيتان يجمعان السور التي فيها سجدة التلاوة  
باعراف رعد النحل سبحان مريم \* بحج بفرقان بمنى وبالجوز  
بحج نجم انشقت اقرأ فهذه \* مواضع سجدة التلاوة ان تجز  
اه قال شق قوله آية سجدة الاضافة للجنس لانه لا بد من آيتين في النحل والاسراء والنمل  
وفصلت وما عدا هذه فآية وضابط ما يطلب له السجود هو كل آية مدح فيها جميع الساجدين  
ويستثنى اقرأ اه قال الكردى ويقوم مقام سجود التلاوة والشكر ما يقوم مقام التحية ان  
لم يردفها ولو تم طهر او هو سبحان الله الى العظيم اه قل اه قال الجوهرى وأخبرني بعض  
الاخوان انها تقوم مقامها مرة واحدة من سبحان الله الخ **فائدة** قال في التحفة يسن  
للامام تاخير السجود في السرية الى الفراغ اه وظاهره وان طال الفصل وحينئذ يستثنى  
من قولهم لا تقضى لانه ما مور بالتأخير لعارض فوسع له في تحصيل هذه السنة اه سم وفي  
النهاية لو ترك الامام سجود التلاوة سن لاأموم السجود بعد السلام ان قرب الفصل اه قال  
حف وحدث طول الفصل قدر ركعتين ويسن السجود لكل قارئ ولو خطيبا أمكنه عن قرب  
لا سامعوه وان سجدا لافي من الاعراض ان لم يسجد ولا نه رعا فرغ قبلهم ان يسجد وينبغي  
ان يقول في سجدة التلاوة والشكر اللهم اكسب لي بها عندك اجرا واجعلها الى عندك ذخرا  
وضع عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود عليه السلام اه شرح المنهج **فائدة**  
سجد الامام بعد القراءة وقبل الركوع فان علم المأموم انه ترك الركوع سهوا كأن سمع جميع  
قراءته في سرية أو جهرية أو ظنه مستند القرينة كأن سمع بعض القراءة لم يتابعه كما لو قام  
لخامسة والابان احتمل انه يسجد للتلاوة لزمه متابعتها وان لم يسمع قراءته كما تكرر في سجود  
السهو بل تبطل صلاته بمجرد هوى الامام وعزمه على عدم المتابعة اه باسودان  
**مسئلة ج** يسن سجود الشكر عند هجوم نعمة أو ايدفاع نقمة فخرج اسمرار النعم  
كنعمة الاسلام ولزوية منبلى وعاص يعني العلم بوجوده أو ظنه كسماع صوته واطلاقهم  
بقتضى تكرار السجود بتكرار الزوية ولا يلزم تكرره الى ما لانهاية له فيمن هو ساكن بازائه  
مثلا لا نالنا صر كذلك الا حيث لم يوجد أهم منه قاله في التحفة **مسئلة ي** مذهبتنا  
أن السجود في غير الصلاة مندوب لقراءة آية السجدة للتالى والسماع ولم يحدث له نعمة



ظاهرة أو اندفعت عنه تقمة ظاهرة شكر الله تعالى ولا يجوز السجود لغيب ذلك سواء كان الله  
فيحرم أول غيره فيكفر هذا إن سجد بقصد العبادة فلو وضع رأسه على الأرض تذلل واستكانة  
بلائنه لم يحرم إذا لم يسمى سجداً

### ﴿ صلاة النفل ﴾

﴿ فائدة ﴾ النفل والسنة والحسن والتطوع والمرغب فيه والمستحب والمندوب والأولى ما ربح  
الشارع فعله على تركه مع جوازها فكما هم مترادفة خلافاً للقاضي وثواب الفرض يفضل بسبعين  
درجة اه تحفة وقد يفضل المندوب في صور تنظيمها بعضهم فقال

الفرض أفضل من نفل وإن كثرا \* فيما عدا أربعاً أخذها حكت دروا

بدء السلام أذان مع طهارتنا \* قبيل وقت وأبرأ من عسرا

﴿ مسألة ﴾ من صح أحرامه بالفرض صح تنفله إلا فاقد الطهورين والعماري وذا  
نجاسة تعذرت إزالته فلا يصح تنفله اه من الأشباه والنظائر للسيوطي ﴿ مسألة ﴾  
أحرم بالوتر ولم يذكر عدداً اقتصر على ما شاء من واحدة إلى إحدى عشرة وقرأ قاله ابن حجر  
وأبو شير قال وقياسه الصحيح وقال م ر يقتصر على ثلاث ولو نذر الوتر لزمه ثلاث لا أقل  
الجمع اه ع ش ولو أوتر بثلاث ثم أراد التكميل جاز قاله البكري وابن حجر والعمودي وقال  
م ر لا يجوز وتس الجماعة في وتر رمضان مطلقاً وإن لم تصل التراويح خلافاً للغرر وأفتى  
الريعي وابن ظهيرة أن من فاته الوتر في نصف رمضان الأخير فقصاه في غيره أنه يقنت فيه وفي  
شرح البهجة ما يقتضي خلافه ﴿ مسألة ﴾ أفتى أبو زرعة وأبو حويرث وأحمد بن علي  
بجبر بدين التكبير لمن قرأ من سورة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة وخارجها سواء الإمام  
والمأموم والمنفرد قياساً على سؤال الرحمة ويفهم منه الجهر لهم بذلك في الجهرية وأفتى بذلك  
الرمزي لكن خص الجهرية للإمام قال فان تركه الإمام جهرية بالمأموم ليس بمعه ذكره  
العلامة علوي بن أحمد الحداد ﴿ مسألة ل ﴾ يسن الاضطجاع بعد سنة الصبح على الشق  
اليمين فان لم يفعل فصل بكلام أو تحوّل لكن يكره بكلام الدنيا ويندب أن يقول بعدها اللهم  
رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ومحمد صلى الله عليه وسلم أجرني من النار ثلاثاً  
اللهم اني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وعملًا متقبلاً وبزيد يوم الجمعة أستغفر الله الذي لا اله الا  
هو الحي القيوم وأتوب اليه ثلاثاً وإذا أراد القيام للصلاة سجد وهلل وكبر ثلاثاً ويندب صلاة  
ركعتين عقب كل أذان إلا المغرب وينوي بهما سنة بخ فائدة يسن أن يقول بين سنة الصبح  
وفرضها ما نقل عن الترمذي الحكيم قال رأيت الحق جل جلاله في المنام مراراً فقلت يا رب اني  
أخاف زوال الإيمان فأمرني بهذا الدعاء في هذا المحل إحدى وأربعين مرة وهو يا حي يا قيوم  
يا ديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا الله لا اله الا انت أسألك أن تحيي قلبي بأنوار  
معرفةك يا الله يا الله يا أرحم الراحمين اه ش ق ﴿ مسألة ل ﴾ مذهب الحنفية منع  
تأخير سنة الصبح عن فرضها فالخروج من خلافه مطلوب لا سيما والمعتد أن المصيب في  
الفروع واحد بخ فائدة الجمعة كالظهر في راتبها أي أن كانت مجزئة عنه والأصل قبلها

في سنة الصبح يقولوا آمناً بالله  
الحق في الأولى وقل يا أهل الكتاب  
الحق في الثانية وبسورتي  
الاخلاص فيهما واتباع السنة  
أولى نعم لو أتى بالم وألم في ركعتين  
قبيل الفجر كان أولى ونافعاً مما  
ذكر (مسألة) يسن الاضطجاع  
بعد ركعتي الفجر ولا يتقدم من  
حيث تنقل المذهب بكونه في  
البيت بل يستحب في المسجد  
وغيره ويحمل ما ورد عن عمر رضي  
الله عنه من النهي عن ذلك في  
المسجد أن صح عنه على حال  
ازدحام الناس في المسجد ويكون  
ذلك عذراً في عدم الاضطجاع  
فيفصل حينئذ بكلام ما يكون  
الاضطجاع في المسجد خارماً  
للروية بعيد لاطلاق الأمر به  
في حديث أبي هريرة وقد يكون  
فعل الشيء الواحد خارماً للروية  
من وجهه ومحموداً من وجه آخر  
﴿ مسألة ﴾ من عليه فوائت وأراد  
قضاءها مع الرواتب قدم الرتبة  
المتقدمة على الفاتية نعم أن  
فاتته بغير عذر فيذ في تأخير  
الرتبة المتقدمة عنها لوجوب  
الفور في قضائها خروجاً من  
المعصية كما هو المعتمد في فاتته  
الظهر بعد زوال العصر بلا عذر  
أنه يجب تقديم العصر خلافاً  
للبارزي وهو محتمل (قلت)  
وافقه ابن حجر فقال يجب ذلك



أربعاً وقبل الظهر أربعاً وبعد ذلك وسقطت بعدية الجمعة للشك في اجرائها بعد فعلها ولا تقضى سننها البعدية بعد الوقت لأن الجمعة لا تقضى فكذلك سننها أهـ يجـ وفي فتاوى الجرهمي سن فضاؤها كغيرها قال وما نقله الشوبري عن الخادم أي من عدم القضاء فيه نظر أهـ ولا تسن إعادة الرواتب مطلقاً أهـ جل والمعتد ان القبليّة كالبعديّة في الفضل وقبل البعدية أفضل لتوقفها على فعل الفرض أهـ عـ شـ (مسألة ب) المشهور ان الرواتب هي التابعة للفرائض فقط وقبل يقال للوزن والضحي راتبة وأما التخفيف المفرط في صلاة التراويح فمن البدع الفاسية لجهل الأئمة ونكاسهم ومقتضى عبارة التحفة ان الانفراد في هذه الصلاة أفضل من الجماعة بل ان علم المأموم أو ظن ان الامام لا يتم بعض الأركان لم يصح الاقتداء به أصلاً ويجوز الفصل بين ركعات التراويح أو الوزن بنفل آخر لا ينقطع الاخير عما قبله لكنه خلاف الأفضل (مسألة ج) أكثر الصلوات اثنتا عشرة ركعة على الراي قاله ابن حجر وقال مر أكره الثمان وللشيخ عبد السلام الزبلي أبيات في فضلها منها قوله بثمانين منها ليس تكتب غافلاً \* وأربع ندعى مخبتاً يا أبا عمرو وست هذا الله تكتب قاتلاً \* ثمان بها فوز المصلي لدى الحشر ونحى ذنوب اليوم بالعشر فاصطبر \* وان شئت ثمة عشرها فزت بالنصر

أهـ كـ ردى وينبغي ان يقرأ بعد صلاة الضحى رب اغفر لي وتب علي انك أنت التواب الرحيم اللهم لك الحمد أصبحت عبدك على عهدك ووعدك أنت خلقتني ولم أكن شيئاً أستغفر لك انني فانه قد أزهقتني ذنوبي وأحاطت بي الا أن تغفرها لي فأغفرها يا أرحم الراحمين فانه مرجو الاجابة ان شاء الله تعالى أهـ شرح البداية وقال في التحفة (مسألة د) ما ذكر من ان الثمان في صلاة الضحى أفضل من اثني عشره لا ينافي قاعدة ان كل ما كثر وشق كان أفضل لخبر عائشة رضي الله عنها أجرك على قدر بصرك لاها أغلبية اتصروا بهم ان العمل القليل قد يفضل الكثير كالفصل من الانعام بشرطه وكالوتر بثلاث أفضل منه بخمس أو سبع أو تسع على ما قاله الغزالي وهو مردود وكالصلاة مرة في جماعة أفضل من تكررها خسا وعشرين انفراداً لو قلنا بجوازها وتخفيف ركعتي الفجر أفضل من تطويلها بغير الوارد وركعتي العيد أفضل من ركعتي الكسوف بكيفية التكامل وركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر وتحميد الليل وان كثر أهـ (مسألة هـ) قال عـ شـ ينبغي ان يحل اندراج التحية مع غيرها ما لم ينذرها أو لا تدخل لانها صارت مقصودة في نفسها أهـ جل وينبغي ان لا يتمكّن من التحية لحديث ان يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول الى العظيم لانها تعدل ركعتين في الفضل فتدفع بها الكراهة ومحله حيث لم ينيسر له الوضوء في المسجد قبل طول الفصل وبالأولى ما لو كان منطهر أو اشتغل بغيرها أهـ شـ قـ عن ول وقال الجرهمي ان ذلك كالكفار لا اله تحية كما حققه ابن حجر والحق بعضهم بها سجدة التلاوة والشكر ومثلها ماسنة الوضوء والاحرام ولا يتعبد بذلك بما اذا كان محدثاً كما هو مقتضى النقل ولا يشترط الاتيان به حال القيام بل لو شرع فيه ثم جلس كفاه كالتحية واعتمد سم عدم اجرائها بعد جلوسه وفيه نظر اذا قصد انابة هذا مقام نقصه بغيره

وان فقد السترتيب وقال مر الترتيبه أولى مطلقاً أهـ (مسألة هـ) من اقصر من الرواتب على ركعتين انصرف للوتر كدولاً يشترط في نيته التمييز بين المؤكدين غيره كما أفنتي به بعض أئمة المتأخرين (مسألة ز) لم يصرح أحد من الاصحاب باستحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين تسليمات التراويح لكن الذي يفهم من عموم كلامهم انه يستحب الدعاء عقب كل صلاة والمراد عقب التسليم وقد صرحوا بانها يستحب افتتاح الدعاء وختمه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم فاستحباب الصلاة حينئذ من هذه الحبيثة (مسألة ح) وقت التراويح بين اداء العشاء وطولع الفجر فلو صلاها قبل اداء العشاء فان كان عالماً لم تنعقد أو جاهلاً يحتمل وقوعها بغلاماً لم يكن صلى سنة الظهر شرطاً لدخول وقتها فان عدمه ويحتمل وهو الاوجه عدم انقضائها وبفرق بان ذلك عالم وقتها وانما أخطأ في الاجتهاد بخلاف هذا الزمن شروط الصلاة معرفة وقتها ولو طناً بالاجتهاد (مسألة ط) لا نفوت التحية بسجود التلاوة أو ركعة واحدة فيأتي بها بعد ذلك كما أفهمه عبارة الروضة



بالجلاس المكروه فلا فرق بين الايمان به أي الاحرام قبل القعود أو بعده اه  
 (مسئلة ب) صلى ركعتين من صلاة التسبيح ليلا وأراد التكميل فمارا جاز وعثت صلاة  
 التسبيح وان طال الفصل ادلاقت شرط الفورية فيها ولا نه ليست من ذوات السبب أو الوقت  
 حتى تنقيد به بل العمركه وقت لها ماعدا وقت الكراهة كالفصل المطلق فعلم انه لا تقضي  
 وانه يسن تكرارها ولو مرار في ساعة والتسبيحات فيها هيئة تابعة كتكبير العيد بل أولى فلا  
 سجود لتركاها وان نوى صلاة التسبيح نعم ان أطال ركعا قصيرا حينئذ ضر لان اغتزار تطويله  
 بالتسبيح الوارد فحيث لم يأت به صارت نه الامطفا ولم تسم صلاة التسبيح كما لو لم ينوها وأراد  
 التسبيح فيجوز بشرط ان لا يطل الركس القصير أيضا لان نيته ان يعتقد نافلة وينسب  
 الاسرار بتسبيحها مطلقا وبقراءتها نهارا وان يتوسط فيها ليل لا وتجب بالنذر ويجوز فيها  
 الفصل والوصل لكن استحسن الامام العرالي الوصل نهارا وضده ليل لا فائدة في الاولى ان  
 يقرأ في صلاة التسبيح سور التسبيح كالحديد والحشر والصف والجمعة والتغابن للنسبة  
 فان لم يفعل فسورة الزلزلة والعاديات وألهاكم والاخلاص ويقول قبل السلام اللهم اني  
 أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ووجد  
 أهل الخشية وطالب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أحافك اللهم اني  
 أسألك مخافة تحجرني بهاعن معاصيك حتى اعلم بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى  
 اناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك المصيبة جبالا وحتى أتوكل عليك في الامور  
 كلها احسن ظن بك سبحان خالق الدور اه ايعاب (مسئلة ك) يس التوسط  
 بقراءة صلاة التسبيح ليلا ولم أدين صرح بالا كنفاهم المانع عاداته التهجدة عن أربع ركعات  
 والذي يظهر الا كراهه ادهى من الفعل المطلق ويحصل به التهجدة كما يحصل بالوتر اذا التهجدة  
 هو المنفصل بسلا بحدوم لان الهجود النوم يقال هجدا اذا نام وتمجد ازال نومه بتكاف  
 ففائدة في الاحياء قال صلى الله عليه وسلم من صلى المغرب في جماعة ثم صلى بعدها  
 ركعتين ولا يتكلم شيئا فيما بينهما من أمر الدنيا يقرأ في الاولى بفاتحة الكتاب وعشر آيات  
 من أول سورة البقرة الى يشهدون الثانية وآيتين من وسطها والحمد لله الى يعقون  
 والاخلاص خمس عشرة مرة وفي الثانية بالفاتحة وآية الكرسي الى خالدون ولله ما في  
 السموات الى آخر السورة والاخلاص خمس عشرة مرة ووصف في الحديث من ثوابها  
 ما يجمل عن الحصر اه وهذا المسماة صلاة الفردوس ففائدة في كرا السيوطي في رسالة  
 له في خصائص يوم الجمعة وأوصلها الى مائة خصوصية وواحدة قال وأخرج الاصبهاني عن  
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى أربع ركعات في يوم الجمعة في  
 دهره مرة يقرأ بفاتحة الكتاب عشر اوقل أعوذ برب الناس والفلق والاخلاص والكافرون  
 وآية الكرسي عشر اعشرا في كل ركعة فاذا سلم استغفر الله سبعين مرة وسبح كذلك سبحان  
 الله الى العظيم دوح الله عنه اه أهل السموات والارض والجن والانس (مسئلة ش)  
 لا تجوز صلاة الحاجة بالرواية التي في آخرها انه يسجد بعد التشهد وقبل السلام بل ان يسجد  
 بطلت صلاته لان حديثها ضعيف جدا ولا عبرة بالخبر به بل من أراد صلاة الحاجة فليفعلها

(مسئلة) صلاة الاشراف غير  
 الضحي على المنقول كما قاله  
 القراني والمزج دلك في  
 المستدرک عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما ان صلاة الاشراف صلاة  
 الاوابين وهي صلاة الضحي  
 اه فعلى المنقول لا بد في نيتها  
 من التعيين كغيرها من ذوات  
 الوقت وينوي بها صلاة الاشراف  
 بخلاف صلاة الاوابين بين  
 العشاءين فالقصد بها احياء  
 الوقت فيكفي في نيتها مطلق  
 الصلاة ويسن قضاء صلاة  
 الاشراف وكذا صلاة الاوابين  
 ينسخ قضاؤها لمن اعتاده  
 وحكى ان بعض العارفين كان  
 ينوي بركعتي الاشراف الشكر  
 ولعله أراد الشكر على طلوع  
 الشمس من مشرقها (مسئلة)  
 صلاة الرغائب من البعد  
 المنكرة كما ذكره ابن عبد السلام  
 وتبعه النووي في انكارها وهي  
 جائزة بمعنى لا اثم على فاعلها  
 والجماعة فيها جائزة ايضا لو  
 صلاها معتقدا صحة احاديثها  
 الموضوعه اثم



بالمسألة مسجد بجبانته موضع في طرفه داخل في حده دلت القرائن على أنه من المسجد بان لم يعلم حدوده أو دلت على أنه من مرتفعاته بان كانت فيه زيادة نفع له كن من مرض من المدرسة أو استمطر وهو بالبركة أو المستعمل مجلس فيه ويسرح فيه بالليل ونحو ذلك من الارتفاقات لم يجز الناظر ولا لغيره تعبيرها وجعلها بركا ولا غرس شجر فيها لأن منافع الموضع المذكور مستحقة للارتفاع المذكور وبأن الناظر ومن عاونه ويجب إعادة ما هدمه من جدران المسجد أن أدى فعله لهدم شيء من جدرانه وليس ذلك كهدم جدار الغير يجب إرش تقصيره لا إعادته ولا كجدار الموقوف وقضاء غير تحرير لأنهما مالا والمجدي ليس بمال بل هو كالحرق ولذلك لا تجب أجرته بالاستيلاء حتى يستوفى نية عليه السبكي وعلى ولي الأمر منع الناظر من ذلك ويضمن ما صرفه فيه من غسلة المسجد وإذا وجد مكان غير مسجد ينفع به انتفاعا خاصا ودلت القرائن على ذلك من غير طعن ولا إنكار حكم له بذلك **مسألة** يحرم أن يحدث في المسجد جاون ويجعل فيه مياريب صغارا للوضوء إذا كان بحيث يكون المتوضي في

بالروايتين اللتين ذكرهما في عدة الحصن الحسين قبل هذه الرواية نعم لو سلم من الصلاة فأتى بالقراءة والتلبيل ثم تلا آية سجدة ولم يقصد ايغاها في الوقت المكروه وسجد فلا بأس ولا يقال أنه مأثور به **مسألة** يندب قضاء النفل المؤقت كالعبادة والوتر والراتب مطلقا بل لو اعتاد شيئا من النفل المطلق فتركه في وقته المعتاد ولو لعذر سن له قضاؤه لثلاثين نافلة في الدعة والرافية ولا يجوز قضاءه في السبب كالكسوف والخسوف **مسألة** النفل في البيت أفضل أي حتى من جوف الكعبة كافي الصفه وغيرها ونظم الطبراني ما يستثنى من ندب النفل في البيت فقال

صلاة نفل في البيوت أفضل \* الأذى جماعة تحصل  
وسنة الاحرام والطواف \* ونفل جالس للاعتكاف  
ونحو علمه لاحيا البقرة \* كذا الضحى ونفل يوم الجمعة  
وخائف الفوات بالتأخر \* وقادم ومنشئ للسفر  
ولا سخرارة وللقبليه \* لمغرب ولا كذا البعديه

وذكر ذلك في الايعاب وزاد من خشى التعكسل والمنذورة وزاد قل قبله دخل وقتها اه  
كردي

### (أحكام المساجد)

**مسألة** لو اشترك جماعة في بناء مسجد بني لكل منهم بيت في الجنة كالأعتق جماعة عبدا فان كلاً يعتق من النار ويسن بناؤها في الدور ويكره فيما تركه فيه الصلاة الا الحمام والمقبرة المدرسة اه ايعاب ومشرع **مسألة** المسجد الممور بموات تثبت له أحكام المسجدية بشرط ان يكون العامر مسلما وان يتلفظ بوقفه أو يقصد بالبناء جعله مسجدا وان تكون الارض المذكورة لم تعمر أصلا أو شكت في عمارتها أو عمرها كافر قبل استيلاء المسلمين عليها أو بعده ولم تدخل تحت يد مسلم أو شكت هل العمارة جاهلية أو اسلاما أو كالموات ما أخذه المسلم ولو بشراف فاسد من كافر فخرج بالمسلم الكافر فلا اعتداد ببنائه في تلك الصور اذ لا يجوز له احياء موات الاسلام فلو باعها المسلم فبناها مسجدا أو ملكها المسلم آخر فبناها الثاني كذلك باللفظ أو النية تثبت له أحكامه ولم يملك الثمن أخذه اذ بيع الكافر المذكور حينئذ فاسد وانما ذلك صورة اقتداء نعم لو بني كافر مسجدا بأرض تحت يده ولم يعلم انها ترتبت عليها بغير حق تثبت له الأحكام كالو باع الكافر تلك الارض لمسلم يبيعها بحاجب بايجاب وقبول فبني بها مسجد الكس لا بد في هاتين من التلفظ بالوقف فلا تكتفي النية بخلاف الموات كما مر ولورأينا صورة مسجد ولم ندر من بانيه وهل هو في موات أو ملك وهل تلفظ عامره بوقفه أم لا تثبت له أحكامه أيضا سواء استفاض بين الناس تسميته مسجد أم لا كما قاله ابن حجر \* وقال هر بشرط الاستفاضة قال عس والاقرب كلام ابن حجر واذا ثبتت لارض المسجد أحكامه تثبت لجدرانه وأخشابه وغيرها من آلات العمارة لان المتصدي لقبض ذلك من الناس نائب عنهم في شرائها فيزول ملكهم عنها باستقرارها في محلها لا قبله كالوقال لقيم المسجد اضرب



فمن المسجد المذكور لما فيه  
من تغيير هيئة المسجد عما  
كان عليه من غير مسوغ شرعا  
بل في ذلك تضيق على المصلين  
وتجيس المسجد بالبول  
واستعمال البقعة من المسجد  
المهيأ للصلاة في غير ما وضعت  
له وفي ذلك امتحان للمسجد  
لأنه يجوز شرعا والمفتي بامتناع  
ذلك مصيب والمرخص في  
ذلك مخطئ **آثم** **مسئلة**  
قول شيخنا في العباب يكره  
تعليق العمر الملهية في المسجد  
بمعنى بالعمرا وراقا طولها فيها  
يات من القرآن مكتوبة  
اقلام غلاظ وفيها مثال  
لحرمين الشريفين قال ابن  
عبد السلام يكره كراهة شديدة  
ذا كان بحيث يراها المصلي  
وتشوش عليه والا فلا بأس  
قال الأذري إلا ان يتولد من  
تلك تلويث الجدار بالصافها  
فيه أو افساد تجصده ونحوه  
ضرب المسامير فيه فيحرم  
**مسئلة** يحرم وضع المنبر  
والخزان والمرر في المسجد  
ان كان لطلبة العلم المنقطعين  
عن أوطانهم ولم يتضرر بها  
المصلون لان في ذلك تجعيرا  
وتضييقا على المصلين كما  
يجوز وضع المصطبة في  
لشارع المتسع للمسلمين  
ليس هذا كالخيمة المضروبة  
في المسجد للحاجة فان ذلك  
بأنزله لا يدوم **مسئلة**  
رجحة المسجد بفتح الحاء هي

البن للمسجد من أرضي فضر به وبني به يصير له حكم المسجد حينئذ **(مسئلة ب)** ليست  
الجواني المعروفة وزواياها من رجحة المسجد ولا حريمه بل هي مستقلة لما وضعت له ويستعمل  
كل على ما عهد فيه بلانكبر ومن ذلك البول في مضاربها ومكت الجنب فيها ولا تحتاج الى  
معرفة نص من واقفها اذ العرف كاف في ذلك ويجوز الاستنجاء وغسل النجاسة الخفيفة  
منها وما الامر من المطاهر الى المسجد فما اتصل بالمسجد مسجد وما فصل بينهما بطريق  
معتزلة فلا و أطلق ابن ضرر وع عدم المسجدية فيه مطلقا للعرف **(مسئلة ب)** وجد في  
قاعة مسجد في صيغة وقفه جملة فلانة الموضع الذي أحدثته وأحينه على صورة المسجد المبني  
ببلد كذا مع الساحات التي بحرى المسجد المقطعات معها من السلطان وقت ذلك مسجدا  
ووقفت أيضا كذا كرا البئر والمنازة والراوية والدك والحوض المنسوب للمسجد فالذي  
يظهر يبادي الرأى من تلك الصيغة ان الساحات التي عينتها الواقعة قد كانت بجانب الموضع  
الذي أحدثته على صورة المسجد قبل أن يكون مسجدا ثم جعلته مع الساحات مسجد افصارت  
الساحات داخلية في جملة المسجد اذ يبعد كل البعد ان تكون الساحات الخارجية اليوم عن  
المسجد المطروقة التي لم تحوط بينها ولم تحترم مع تطاول الزمان وتعدد المطار في بلدة هي محط  
العلم وموضع الحكم مسجد ابنص الواقعة مع تداول النظر السابقين لهذه الصيغة اللهم  
الا ان تحقق أو غلب على الظن بقرائن قوية لا بمجرد كتابة الصيغة ان تلك الساحات الخارجية  
عن المسجد هي المعنية والمرادة للواقفة فحينئذ لا شك في كونها من جملة المسجد ودخولها  
في حكم المسجدية مطلقا لئلا يصح اما مجرد كتابة الصيغة فلا عبرة به وقد أفتى ابن حجر بأنه لا يعتمد  
على التواريخ المكتوبة على المقابر والمساجد بل تفيد نوعا من الاحتياط فأورأنا محلا مهيأ  
للمصلاة ولم يتواتر بين الناس انه مسجد لم يجب الترام أحكام المسجدية فيه فاذا رأينا مكتوبا في  
بعضه تأكدت الاحتياط والتزام أحكام المسجدية وبه يعلم حكم الساحات المذكورة  
وقولها وقفت كذا كرا البئر والمنازة الخ الذي يظهر أيضا ان التشبيه في مجرد مطلق الوقف  
لا يقيد المسجدية اذ لا يعطى المشبه حكم المشبه به من كل الوجوه مع انه يبعد قصد  
المسجدية بالبئر وما عطف عليها ما عدا الزاوية والمنازة بل لا يتصور مع ان العرف والعادة  
زمن الواقعة وقبله وبعده ماضيان بان تلك المذكورات من مرافق المسجد لا منه وان شملها  
لفظ الوقف بل قولها المنسوب للمسجد يثبوت ما ذكر واذا أريد توسيع المسجد من  
تلك الساحات الخارجية ففيه تفصيل ذكره في التحفة والقلائد قلت وقوله عن ابن  
حجر اذا رأينا صورة مسجد ولم يتواتر الخ وكذلك في فتاوى له لكن مال بعد ما ذكر الى انه  
ان كان في موات ام تجرى عليه الاحكام ورجح في قبا أخرى انها تثبت الاحكام لضرر  
المسجد المجهول مطلقا وان لم يستغض انه مسجد كما تقدم في **(مسئلة ي)** اشترى  
بيتا ووقفه مسجد اصح وأعطى حكمه وحرم عليه وعلى غيره هدمه وتوسيعه الا لضرورة  
أو حاجة تخوف سقوط جدار ودفع حرو برد وضيق على نحو المصلين فيجوز حينئذ  
بشرط ان يبينه في تلك الارض الموقوفة وان يعم جميعها بالبناء وله ان يدخل غيرها معها  
والزيادة المذكورة حكم الوقف ان بنيت في أرض موقوفة مسجدا أو وقفت كذلك



والا فلا وأن يكون المعاد صورة مسجد بأن يطابق عليه اسمه لا تخور باط اذ يمنع تغيير الوقف بما يغيره بالكيفية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف بخلاف ما لا يغيره وان قدم مؤخر أو جعل محراباً محناً أو رجبته وعكسه وأن يأذن الامام أو نائبه ان كانت الزيادة فتح باب أو هدم حائط بخلاف نحو التحويط خارجيه والزيادة المتصلة به بابه نعم لا يجوز فعل نحو حوض فيه مما يغير هيئة المسجد الا ان شرطه الواقف في صلب الوقف متصلاً به كأن يقول وقف هذه الارض مسجد بشرط أن يفعل فيها حوض للماء مثلاً أو طردت عادة موجودة في زمن الواقف علم بما يفعل نحو الحوض وإذا امتنع فعله دفن وأدخل محله في المسجد وجوبا والمتولى العمارة مطلقا الناظر الخاص الال اهل الثابت له النظر من جهة الواقف المشروط له ذلك حال الوقف ولو فعل ذلك غيره فان كان باذنه أو الحاكم عند عدم تاهل الناظر جاز فعله أو باذن الحاكم مع أهلية الناظر اثم ولا تغزير عليه لشبهة اذن الحاكم أو غير اذ هما مع تاهلهما فتعديستحق التعزير من الحاكم المسلم المتأهل للحكم ولا يجوز رفعه لكافراً ولا غير متأهل بل يستحق الرفع التعزير حينئذ لكن للبناء المذكور وآلانه حكم المسجد بشرطه المارة فلا يجوز نقضه حينئذ لان الحرج انما لحق الهادم باقتيانه ما هو لا غيره لا غيره (مسئلة ش) يحرم تطيين المسجد بالاجر النجس وبكره بناؤه به ونص بعضهم على الحرمة أيضاً ويجوز توسيع المسجد وتغيير بنيانه بخور رفعه للحاجة بشرط اذن الناظر من جهة الواقف ثم الحاكم الال فان لم يوجد وكان الموسع ذاعداً له ورآه مصلحة بحيث يغلب على الظن انه لو كان الواقف حيالاً رضى به جاز ولا يحتاج الى اذن ورثة الواقف اذ لم بشرط لهم النظر ولو وقف ما حواليه مرافق له جاز توسيعه منه أيضاً ان شرط الواقف التوسيع منها عند الحاجة أو طرده عرف لان العادة المقترنة بالوقف منزلة منزلة شرطه وكذلك ان جعل لمن يتولاه ان يفعل ما رآه مصلحة أو اقضى نظر المتولى بدلالة الحال ذلك ولا تصير الزيادة المذكورة مسجد الا بالتلفظ بوقفها أو مقام مقامه كاشارة الاخرس وكالبناء في الموات بنية المسجدية نعم يندب تقديم الداخل فيها يمينه والخارج يساره ان ألحقنا موضع الصلاة في ذلك بالمسجد وهو ما يحثه السنوى (مسئلة) بقراب مسجد تضرر بها وخيف على جداره بنداؤهم اجاز بل وجب على الناظر طمها وحفر غيرها ولا ينقطع الثواب بحفر النابية ان كان من غلة المسجد وفي الاعاب لا يكره حفر البئر في المسجد الحاجة كأن لا يحضره جماعة لعدم ما فيه الخ (مسئلة ي) ليس للناظر العام وهو القاضي أو والى النظر في أمر الاوقاف وأموال المساجد مع وجود الناظر الخاص المتأهل حينئذ فباي جمعه الناس ويبدلونه لعمارتهم ان يكون نذر أو هبة وصدقة مقبوضين بيد الناظر أو وكيله كالساعي في العمارة بادن الناظر يملكه المسجد ويتولى الناظر العمارة بالهدم والبناء وشراء الآلة والاستجار فان قبض الساعي غير النذر بلا اذن الناظر فهو باق على ملكه باده فان اذن في دفعه للناظر أو دلت قرينة أو طردت العادة بدفعه دفعه وصار ملكاً له مسجد حينئذ فيصرف فيه كما مر وان لم يأذن في الدفع للناظر فالقبض أمين البادل فعليه صرفه للاجر او ثمن الآلة وتسليمها للناظر وعلى الناظر العمارة هدا ان جرت العادة أو القرينة أو الاذن بالصرف كذلك أيضاً والا فان

المكان الراحب أى المتسع الذي يجعل غالباً امام باب المسجد وهو المكان المحوط لاجل المسجد وهو أخص من الحرم وليس كل مسجد له رجة ولا كل مسجد له حريم فقد يوجدان معا وقد يوجد واحد وقد لا فاذا وقف انسان بقعة وخط فيها البناء وترك أمام الباب قطعة من تلك البقعة الموقوفة فهي رجة لها أحكام المسجد وقد يقف الانسان داراً محفوفة بالدور مسجداً فهذه لا رجة لها ولا حريم وتارة يقف البقعة مسجداً ويكون بجوارها أرض موات ويتخذ له رجة فالمسجد ههنا له رجة وحريم ويجب على الناظر تغيير الرجة من الحرم ليحترز منها الجنب ويحترم ويصلى فيها التحية اذ أحكام المسجد ثابتة لها والمراد بالحريم ما يحتاج اليه لطرح القمامات والزبالات وقشور الفاكهة ونحوها مما يحتاج اليه عمارة المسجد والمترددون اليه ولو وقف تلك البقعة وحوطها ولم يترك منها بقعة خارج الباب فهذا المسجد لا رجة له وله حريم وهذا معنى كلامهم فاعلم وينبغي كون الرجة من المسجد اما بوقف أو بطلاق المسجد عليها وكذا ان جعل حالها أهى من المسجد أم لا كما قاله السهوى في مسئلة يحسب عقيد حلق العسل في



بالمعتكف قراءة العلم وتعليمه  
ومطالعته وكتابته ومن لازم  
ذلك الاحتياج الى وضع الكتب  
فيه فارتفاق المدرس بوضع كتبه  
فيما ذكر بحيث لا يضيق على  
المصلين جائر لان وضع الكتب  
وسيلة الى التعليم المستحب  
والوسائل حكم المتناصب ولا بأس  
باغلاقه في غير وقت الصلاة  
كبعد العشاء الاخرة صيانة له  
وحفظا لآلته وهذا اذا خيف  
امتناعها وضياح ما فيها ولم تدع  
الى فتحها حاجة والا فالسنة  
فتحتها مطلقا كما في المجموع ويجوز  
النوم فيه بلا كراهة بقيد عدم  
التضييق أيضا سواء المعتكف  
وغيره وان وضع له فراش وكذا  
لا بأس بالاكل والشرب  
والوضوء اذا لم يتأذبه الناس  
ولم يكن للأكول رائحة كريهة  
كالنوم والا كره وينبغي ان  
يبسط شيئا ويحترز من التلوين  
ويحرم بناء بيت في سطح المسجد  
ورحبته كالبيوت التي بسطوح  
الجامع الازهر والجامع  
الحاكمي لان فيه تحجيرا وتضييقا  
على المصلين ولا به ينقل سقف  
المسجد وجداره كما لا يجوز بناء  
لمصطبة في الشارع المتسع  
لمصلين ولان ذلك يحول بين  
تصال الصفوف وقد نهى صلى  
الله عليه وسلم عن الصلاة بين  
لسواري وليس هذا كالجمعة  
ساقدم ويجب احراب البيوت  
باسد كورة ونحوها وان أدى

أمكنتم مراجعة البازل لرمعت وان لم تمك فالذي أراه عدم جواز الصرف حيثئذ لعدم  
ملك المسجد لها اذ لا يجوز قبض الصدقة الا باذن المتصدق وقد اتفق هنا وليتفطن لدقيقة  
وهو ان ما قبض بغير اذن الناظر اذ امانت باذنه قبل قبض الناظر أو صرفه على ما امر تفصيله  
رد لوارثه اذ هو باق على ملك الميت ومجونه بطل اذنه في صرفه (مسئلة ب) يجوز للقيم  
شراء عبد للمسجد ينتفع به لتخويزه ان تعينت المصلحة في ذلك اذ المداير كله من سائر الاولياء  
عليها نعم لا ترى للقيم وجه في تزويج العبد المذكور كولي اليتيم الا ان يبيعه بالمصلحة فيزوجه  
مشتريه ثم رد له مسجد بنحو بيع من اعيان في ذلك المصلحة ويجوز بل ينسب للقيم ان يفعل  
ما يعتاد في المسجد من قهوة ودخون وغيرهما ما يرغب نحو المصلين وان لم يعتد قبل اذ ا زاد  
على عمارته (فائدة) قال الفيومي يحرم على المستجير بالحجر المكث في المسجد الا بقدر  
الصلاة فقط ويحرم على من يدينه أو ثوبه نجاسة المكث فيه لغير ضرورة اما ضرورة من غير  
مكث ولا يحرم ولا يجوز ادخال النعل المتنجس الا ان خشى عليه خارجه وأمن تلويثه اه وفي  
التحفة ومع حل لبسه يعني الثوب المتنجس يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة اليه كما  
يخشى الادرعي لانه يجب تنزيهه عن النجس اه (فائدة) جماعة يقرؤون القرآن في  
المسجد جهرا ويقتفع بقراءتهم اناس ويتشوش آخرون فان كانت المصلحة أكثر من المفسدة  
فالقراءة أفضل وان كانت بالعكس كرهت اه فتاوى النووي (مسئلة ك) لا يكره  
في المسجد الجهر بالذكر بانواعه ومنه قراءة القرآن الا ان شوش على مصل أو أدى نائبا ان  
كثر التأذي حرم فجمع منه حيثئذ كما لو جلس بعد الاذان يذكر الله تعالى وكل من أتى الصلاة  
جلس معه وشوش على المصلين فان لم يكن ثم تشويش أبيع بل ندب لتخويعهم ان لم يخف رياء  
ويكره تعليق الاوراق المنقوش فيها صورة الحرمين وما فيه من المشاعر المسماة بالعمر في  
المسجد للتشويش على المصلين وغيرهم ولكراهة الصلاة الى ما يلهي لانه يخل بالخشوع  
وقد صرحوا بكرهه نقس المسجد وهذا منه نعم ان كانت مرتفعة بحيث لا تشوش فلا بأس  
الا ان تولد من الصاقتها تلويث المسجد أو فساد تجصيصه ولا يجوز الا تنفع بها غير رضا مالكيها  
الا ان بليت وسقطت ما ليتها فكل أخذها لقضاء العرف بذلك (مسئلة ل) قال  
الخطيب في المغني ويصرف الموقوف على المسجد وقفا مطلقا على عمارته في البناء والتجصيص  
المحسوم والسلم والسواري للتطليل بها والمكانس والمساحي ليعقل بها التراب وفي ظله تمتع  
حطب الباب من نحو المطران لم تضر بالمارة وفي أجرة قيم لا مؤذن وامام وحصر ودهن لان  
القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فان كان الوقف لمصالح المسجد صرف من ريعه لم يذكر  
لالتزويقه ونقشه بل لو وقف عليها لم يصح اه واعتمد في النهاية انه يصرف للمؤذن وما بعده في  
الوقف المطلق أيضا ويلحق بالمؤذن الحصر والدهن (مسئلة م) انهدم مسجد وله  
وقف فان توقع عوده حفظ ريعه والا جاز صرفه لمسجد آخر فان تعذر صرف للفقراء كما في التحفة  
وقال في النهاية صرف لا قرب الناس الى الوقف ثم الفقراء اه قلت وقال أبو مخرمة واذا  
عمر المسجد المنهدم رد عليه وقفه اه (فائدة) تعطل مسجد وتعدن عمارته لخراب  
البلاد وقلة ما يحصل من غلاته وخوف ضياعها باستيلاء طالم جاز نقلها لمسجد آخر مع مرور على



الى تغيير جدار المسجد ويلزم المتعدي إعادة جدار المسجد كما كان نعم ان كان في ابقائه مسجد لبناني المسجد فينبغي أخذ ما في قناوى البلقيني ابقاؤها ويجوز استعارة أرض الغير وجداره لبناني عليهما مسجداً والمالك الرجوع وفائدة أخذه الأجرة من غلة المسجد حيث دعت الضرورة الى الاستعارة للجدار وليس هذا كمن أعار للدق ثم رجع بعده لا أجرة له لان المبت لا ملك له بخلاف المسجد ولو كان المسجد من افق لم يجز للناظر ان يبنيهما مسجد المسافيه من تغيير الوقف اذ الوقف لا مسجد وقفها من افق ولا تصير مسجد بالتخصيص ونحوه والا حوط كما أفق به القفال منع الصبيان من تعليم القرآن في المسجد المسافيه من الامتنان وعدم صيانته كما هو مشاهد وقولهم يجوز ادخال الهبي المسجد أى لغير التعليم لان ضرر التعليم أكثر ولا يجوز وضع خزانة فيه وان كانت الحاجة من يحى في المسجد أو يدرس ولم تضيق على المصايين لانه قد يتفق فيه الجمع ولان فيه تجعير والباطر وغيره في ذلك سواء ومثلها المنبر في مسجد لاجه فيه **مسئلة** يجوز فتح باب في حائط جداره الى المسجد ٦٩ بغير اذن الامام والناظر قال الادري مع

الكرامة سواء كان المسجد محوطاً أم لا بخلاف ما لو كان الجدار للمسجد فلا يجوز فتحه لانه تصرف في جدار المسجد **مسئلة** يجوز اغلاق المسجد في غير وقت الصلاة صيانة له ولا لفته عن الامتنان والضياع ولو فرض ان ناصباً دخل لسخ القرآن وكان في جلوسه امتنان للمسجد بسبب من يدخل عليه واراد الباطر غلقه لذلك أجيب ومنع الناصب المذكور من الجلوس فيه **مسئلة** استأجر الناظر ذمياً لطلس المسجد فجاء يوم السبت فاذن له أن يسبب فيه حرم عليه ذلك حيث علم عدم جوازه كما أشار الى نحو ذلك السبكي في باب الجزية

بمسئلة

المقدم من خمسة أوجه نعم المسجد الاقرب أولى وكذا يقال في البئر والقطرة اذا تعذرت اعادة أو استغنى عنها اما المسجد في المكان العام فتجمع غلات وقفه الى أن يحصل منها ما يعمره ولا تنقل عنه اه حسن التجوى للعمودى ونحوه أفق العلامة أحمد بن حسن الحداد قال فان تعذر وجود مسجد فرباط أو زاوية أو قطرة أو بئر ونحوها من الاوقاف العامة الاشبه فالاشبه ولا يبنى بها مسجد جديد مع إمكان صرفها العام اه **مسئلة** لا يجوز للقيم بيع الفاضل مما يوثق به لنحو المسجد من غير لفظ ولا صرفه في نوع آخر من عماره ونحوها وان احتج الى ما لم يقتض لفظ الا فى به أو تبدل قربة عليه لان صرفه فيما جعل له ممكن وان طال الوقت قاله أبو شيكيل اه قناوى ابن حجر **مسئلة** ليس لمن أخذ شيأ من صدقة العطور ان يصرفها في غير الاطراف علم اوليس له التصرف فيها ولا اعطاؤها لغيره لانها في حكم الضيافة للصائين ولو شرط الواقف التفرقة في المسجد فلم أعطى فيه الخروج به منه لانه لم يقصد الا كل في المسجد بل قصد خصوص التفرقة ويقبل قوله أنا صائم لاجل العطور حراً بالغاً حاضراً أم لا لكن يختص الصرف بالنقراء المصوام الا ان اعتمد الصرف لغيرهم من النظائر الورعين أو اطرد العرف بذلك اه قناوى باحرمه وقال أبو يزيد الطاهران المصروف اليه يتصرف في المقبوض بما شاء

### ( صلاة الجماعة )

(مسئلة) ذهب بعض العلماء الى تفضيل الصلاة في الصلاة عليها في الجماعة للمحدث الصحيح الصلاة في جماعة تعدل خمساً وعشرين صلاة فاذا صلاها في فلاة فاتهم ككوعها

**مسئلة** لا يسقط فرض الكفاية بصلاة الجماعة دائماً في البيوت كما صححه في الروضة عن ابن اسحق خلافاً لما في العباب وقال في الخادم وغيره وحيث اكتفى به عند ظهور الشعار في البيوت فانما يتصور ذلك اذا لم يجمع البيت من الا حانب عند اقامة الصلاة حتى يكون مساوياً للمسجد في ذلك والا فلا شعار حينئذ **مسئلة** لا يجوز نصب العامى الذى لا يغير فرائض الوضوء والصلاة من سننها لامامة الصلاة وان كان مخالطاً للعلماء ويستفيد منهم ما يحتاج اليه من الفقه لان ذلك ولا ية وهو ليس من اهلها واد اقد اشترطوا في الخارص أو الساعى أو الخارج ان يكون فقهاً يماولى عليه فأولى في نصب الامام ان يكون فقهاً بالصلاة وقد عمت الباقى بتولية العوام الجهال في كثير من المساجد فيجب انكار ذلك ورفع الولاية الى الامور **مسئلة** يجب منع الارص والمجذوم من الجماعة ومن مخالطة الناس سواء الامام وغيره من قدر على ذلك لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **مسئلة** يستحب إعادة الصلاة مع جماعة مرة واحدة فان زاد على مرة فالظاهر من كلامهم انه خلاف الاولى فعلى الجوان يكون استغراق الوقت بالنوافل أولى من استغراقه بالمعادة وهو ظاهر قلت حاله ابن حجر مر فقال لا يجوز في غير الحنازة الا مرة واحدة **مسئلة** المعتمد انه ينوي بالمعادة الفرص ولا تجزئه لو بان فساد الاولى قلت وافقه ابن حجر مر **مسئلة** لا يجوز ان صلى الجمعة اعادتها



ظهر اولاً جمعة مع من صلى الظهر أو الجمعة بان جوازنا التعدد أو ادركها بموضع آخر اذ منى الجمعة على منع التعدد قلت خالفه ابن حجر في شرح الارشاد فقال نسن اعادة الجمعة جمعة مطلقاً لا اعادة الظهر جمعة الا للذين في مسألة لا يصح الاقتداء بهن يبدل حرفاً بحرف أو يسقط بعض الحروف كما هو الغالب في الاخذ الذي يخرج القراءة من خيشومه الا لمن يساويه في الابدال والاسقاط واذا تصدى هذا للقراءة وكان اقراء يورث فيمن يقرأ عليه الابدال والاسقاط منعوا من القراءة عليه في مسألة في الصلاة خلف الفاسق مكروهة الا ان لا يجده غيره ٧٠ ومن اشتهرت مرقته فان اقيمت بها بنية أو اقربها كان فاسقاً فان سرق مستحلاً لذلك

وجودها بلغت خمسين صلاة وفي رواية خمسين درجة وروى عبد الرزاق ان من صلى بالفلاة ان أقام صلى معه ملكان وان أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يعرف طرفاه وفي الموطأ عن ابن المسيب من صلى بارض فلاة بأذان واقامة صلى وراءه امثال الجبال من الملائكة وفي ذلك نظير الصلاة في الجماعة أفضل من الانفراد في الفلاة ويحمل الحديثان الاولان على من صلاها في الفلاة في جماعة بل ظاهرهما يدل على ذلك والروايتان الاخيرتان محتملتان بان يراد بالمعربة مجرد الموافقة أو تكون هذه الخاصة بهذه الامور جعلها الشارع أفضل من الجماعة ولا مانع فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء وافتى الحنابلة بأنه يترتب بها من حلف لي صلى في جماعة وهو ضعيف اهـ مخلصان الا يعاب وهل ينوي الامامة حينئذ أم لا الظاهر نعم كما قد رأيتهم معزوا (مسألة ب ك) تباح الجماعة في نحو الوزر والتسبيح فلا كراهة في ذلك ولا ثواب نعم ان قصد تعليم المصلين وتحريضهم كان له ثواب وأي ثواب بالنية الحسنة فكما يباح الجهر في موضع الاسرار الذي هو مكروه للتعليم فالولى ما صله الاباحية وكما يناب في المبايات اذا قصد بها القرية كالنقوى بالا كل على الطاعة هذا اذا لم يقترب بذلك محذور كتحواذاه أو اعتقاد العامة مشروعية الجماعة والا فلا ثواب بل يحرم ويمنع منها (مسألة ش) لا خلاف عندنا في نذب اعادة الصلاة المقصورة مع مثلها والمعمد نذب اعادتها مع متم كما تنذب اعادة الجمعة مع مصلى الظهر على المعمد أيضاً وزعم بعضهم ان القاصر لو أتى ببلده مثلاً في الوقت فوجد مسافراً أعاد معه قصر الانها كنية للاولى بعيد اهـ قلت وقوله تنذب اعادة الجمعة ظهراً خالفه في ح ك ما يأتي في الجمعة وابن حجر في فتاويه أيضاً فقال لا تصح اعادة الجمعة ظهراً واشترط الجماعة في المعادة ولو في جزء منها وان فارق الامام واعتمد مر اشتراط الجماعة في جميعها (مسألة ب ش) الاصح نذب اعادة الصبح والعصر كغيرهما من بقية الخمس ولو اقام احد الا فلقمط والرداد لا طلاقهم نذب الاعادة والمسئلة اذا دخلت في عموم كلامهم كانت منقولة كافي المجموع ونجب فيها نية الامامة على الوجه (مسألة ب) تنذب تسوية الصفوف وتعديلها بان لا يزيد احد جانبي الصف على الآخر وتكملها اجما عا بل قيل بوجوبه فيما لفته حينئذ مكروهة مفرقة لفضيلة الجماعة كمثل مكروهه من حيث الجماعة بان لا يوجد الا فيها وحينئذ فقولهم الوقوف بقرب الامام في صف أفضل من البعد عنه فيه وعن عيين الامام وان بعد أفضل من الوقوف عن يساره وان قرب محله كافي فتاوى ابن حجر

كان من رند يجب شرب عنقه ان لم ينب ونحرم الصلاة خلفه بل لا تصح ولا يجوز للامام تولية الفاسق في الامامة في مسألة لا تجب على الامامية الامامة على الصحيح وتنعقد صلواته فرادى ولا ينافي فضل الجماعة على الاصح ومن فوائد الخلاف نية وجوب الامامة في الجمعة والمعادة والمجموعة بالمطر والمندورة جماعة ان كان اماما ووجوب نية الاقتداء ان كان مأموماً في مسألة تصح القدوة بالخالف اذا علم المأموم اتباعه بما يجب عنده وكذا ان جهل فان اخذ بواجب في عقيدة المأموم لم تصح القدوة به عند الشيخين وتصح عند القفال وقال الامام المجهد المطلق السبكي ما صححه الشيخان هو قول الاكثرين لكن قول القفال اقرب الى الدليل وهو عمل السلف اهـ واعلم ان عقيدتنا ان الشافعي ومالك وأبا حنيفة والسياني واحدوا في اوزاعي

واصح وداود وسائر أئمة المسلمين رضي الله عنهم على هدى من ربهم وبعثت بخلافهم حتى داود الظاهري خلافاً لمن استثناه في مسألة الإمام المسجد الراتب أحق من غيره مطلقاً ومحله في المسجد غير المطروق اما هو وهو الذي جرت العادة باقامة جماعة فيه بعد أخرى كمساجد الاسواق فلا تذكره اقامة الجماعة فيه قبل صلاة امامه الراتب وبعدها نعم لو تعنت واحد وقصد الايذاء والاقبيات على الامام الراتب الذي يواظب على الصلوات في أوقاتها فكان يعلم المصلين بالوقت الذي صلى فيه قبل الامام وكان ذلك ديدنه والحال أن محله يخل بالجماعة الواظبين مع الامام الراتب ويفرقهم حرم عليه ذلك لا شتما لجمعه على مفاسد لم



شجر العادة بها على الهيئته  
المذكورة فلا يدخل ذلك في  
استثناء المطروق لاسيما وقد  
انضم الى ذلك ما لا يشك أحد  
في المنع منه والمتصدى لذلك  
مرتكب لخطر القنسة الذي  
هو مؤد القدر في مرواته فان  
عاند قصره الحاكم وكل من  
قدر على منعه بمسئلة في قوله  
صلى الله عليه وسلم ما يامن الذي  
يرفع رأسه قبل الامام الخاوي  
من السجود كما في رواية قال  
ان حجر في شرح البخاري  
ويلحق به الركوع لكونه في  
معناه ويمكن الفرق بان  
السجود له مزيد منية لقرب  
الساجد من ربه وبجمل  
ان يكون من باب الاكتفاء  
وهو ذكر أحد السيبين  
المشركين في الحكم اذا كان  
للد كور منية واما التقدم على  
الامام في الخفض للركوع  
والسجود فمقتضى يلحق به ويمكن  
الفرق بأن الركوع والسجود  
مقصودان ودخول النقص  
في المقصود أشد من دخوله  
في الوسائل وقد ورد الزجر عن  
الخفض والرفع قبل الامام اه  
ملخصا بمسئلة في اذا قارن  
الامام في جميع أفعال الصلاة  
فاتته الفضيلة في الجميع وان  
قارن في بعضها فاتته في ذلك  
البعض بمسئلة في بكرة  
ارتفاع موقف المأموم على  
امامه وعكسه الا أن يكون  
مبلغا عنه فلا نكروه الصلاة في  
الحل المهيأ للبلغين للحاجة وكذا لو حصل اردحام ولم يجد المأموم الامور معا رتعا على الامام العذر بمسئلة في

ما اذا أتى المأموم وقد صفت الصفوف ولم يترتب على ذلك خلو مياسر الصفوف واللام يكن  
مفضولا لئلا يرغب الناس كلهم عنه ويقاس بذلك ما في معناه لانه صلى الله عليه وسلم لما  
رغب في مياسر الصفوف وفضله ارجب الناس في ذلك وعطوا ميسرة المسجد فقيل يا رسول  
الله ان ميسرة المسجد قد تمطلت فقال من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الاجر وانما  
خصهم بذلك لما تمطلت تلك الجهة اذ ليس لهم ذلك في كل حال ورجح ابن حجر فوات فضيلة  
الجماعة بالانفراد عن الصف والبعديا اكثر من ثلاثة اذرع بلا عذر ووقوف اكثر المأمومين  
في جهة واعتمد أبو مخرمة وصاحب القلائد حصولها مع ذلك اه قلت ونقل باءش عن سم  
والبصري وغيرهما عدم الفوات بالانفراد ايضا لكنه دون من دخل في الصف وعن المحلى  
وابن حجر ومرفقاتها بكل مكروه من حيث الجماعة واستثنى احمد الرملي تقطع الصفوف  
(مسئلة ب) الصلاة بين السواري في الجماعة تقطع الصف واتصاله مطلوب قال  
المحب الطبري وكروه قوم الصف بين السواري للنهي الوارد في ذلك والحكمة فيه اما لا تقطع  
الصف اولاه موضع النعال وقال القرظي روى في سبب كراهته انه مصلى مؤمنى الجن  
اه شرح تاجم البخاري للامام محمد بن أحمد بفضل ورأيت معز واللسيد عمر البصري لو  
تخلل الصف أو الصفوف سواري وقف مساكنها ولم تعد فاصلا لا اتحاد الصف معها عرفا  
(مسئلة ي) لو كان في الصف من لا تصح صلاته لنحو نجاسة أو لحن أو كان أهل الصف  
المتقدم كذلك لم تغت فضيلة الجماعة على من وراءهم وان زاد البعد عن تصح صلاته على  
ما يسمع وانفا في الاولى وثلاثة اذرع في الثانية الا ان علم المتأخرون بطلان صلاة من ذكر  
وانما لا تصح عند امام يصح تقليده وقدر واعي تاخيرهم من غير خوف على نفس أو مال أو  
عرض لان فضيلة الجماعة تحصل مع امام جهل حدثه فاولى جهله بطلان صلاة من لا رابطة  
بينه وبينه ولان التأخير ربع ذكر كثر لا يفوتها فكذا هنا ولانه استحق ذلك المكان بسبقه مع  
تقليده القائل بالصحة وكذا بعدم التقايد بناء على ان العاوى لا يذهب له فعلم ان من وقف في  
صف لا تجوز تخيئه الا ان علم بطلان صلاته اجاعا أو اعتقاده فسادها حال فعلها (مسئلة  
ب) ادراك الركعة الاخيرة أولى من ادراك الصف الاول وان كان الداخل في آخر المسجد  
وبعد عن الصف قبله بأكثر من ثلاثة اذرع كما قاله في العباب والقلائد وأبو مخرمة خروجا من  
خلاف الامام الغزالي القائل بأن الجماعة لا تدرك باقل من ركعة في فائدة في بكرة ارتفاع  
المأموم على الامام كعكسه ان أمكن وقوفهم مستويين كافي التحفة والنهاية بل اتفق م  
بان الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الاول معه وفي ع ش اذا صلى الناس بالصحراء  
نحو عيد فالاولى جعلهم صفوف فاحيت كثروا لاصفا واحدا المسافيه من التشويش بالبعد  
عن الامام وعدم سماع قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بمساها للصلاة  
وهو ما يسهلهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة والضيق اه جمل في فائدة في بسن  
لنفرد رأي جماعة مشروعة ان يقلب فرضه فلا يدخل فيها بشرط أن يبقى معه اكثر من  
ركعتين وان لا يكون الامام ممن بكرة الاقتداء به وان لا يرجو جماعة غيرها وان يتسع الوقت  
بان يدرك جميعها في وان تكون الجماعة مطروبة لافئنة حاضرة وعكسه من غير

الحل المهيأ للبلغين للحاجة وكذا لو حصل اردحام ولم يجد المأموم الامور معا رتعا على الامام العذر بمسئلة في



مفوت لفضيلة الجماعة وأما تقطع الصفوف وبعدها عما قبلها بحيث يمكن وقوف صف آخر بينهما ما خلاص الأول ويعد القول بتفويت الجماعة بترك تسوية الصفوف وسد الفرج وإدراك الصف الأول أولى من إدراك تكبيرة الاحرام وإدراك الركعة الأخيرة أولى من الصف الأول للخروج من خلاف الغزالي المصريح بان فضيلة الجماعة لا تدرك بجزء بل بركعة قال رجب ابن حجر فوات الفضيلة بتقطع الصفوف وتأخرها أكثر من ثلاثة أذرع **مسئلة** سجدة امامه للتلاوة وهو في أثناء فاتحته فسجد معه ثم أعادها من أولها فركع الإمام قبل تمامها عذرا إلى ثلاثة أركان طويلة ان كان ناسيا أو جاهلا أو ذا وسوسة خفيفة والأفلا **مسئلة** انتظر سكتة الإمام ليقرأ فيها الفاتحة فركع الإمام عقب فاتحته كان حكمه حكم الناسي أي فيعذر إلى ثلاثة أركان طويلة على المعتمد خلافا للزرزري والقماط قات واقفه في الصفه والنسابة **مسئلة** إذا قام الإمام لخامسة وتحقق المأموم ذلك لم يجز له متابعتها موافقا كان أو مسبوقا ويجوز حينئذ مفارقتها وانتظاره وان لم يعلم المسبوق أمها خامسة وتابعه فيها حسب مقتضى

جنسها فان اتفق شرط من ذلك حرم القلب في الأخيرتين كالألوجب في الفورية في الفاتحة مطلقا وجاز فيما عداها كفاتحة خلف مثلها من جنسها فان خشى فوت الحاضرة أو كانت الجماعة في جمعة وجب القلب فعلم ان القلب غيرية أحكام أربعة اه شق **(مسئلة)** يتعين على الإمام ان يستكمل السنن المطاوعة التي ذكرها الفقهاء في حقه فلا يزيد فيكون من الغنائين ولا ينقص فيكون من الغنائين ويتأني في ذلك لئلا يمكن الضعيف منها والا كره ومن تأمل ذلك عرف ان أئمة المساجد الآن مطففون خائفون لانه اذا نقص الإمام عما طلب منه فنقص بسببه المأمومون لأجل متابعتها فنقص ما نقص من صلاتهم كافي الحديث وهو من أشد المكروهات بل ان اعتقد العوام ان هذا الكيفية هي المطاوعة فقد وقع الإمام في الحرام اذا ما يجوز فعله فليجرب تركه اذا خشى من فاعله اقتداء الناس به واعتقادهم سنينة وليس بسنة كما نص عليه اه وقال في ب ويندب للإمام التخصيف بان يقتصر على قصار المفصل في السور وأدنى الكمال في التسيحات وان لم يرض المأمومون ولا يزيد على ذلك الا برضا محصورين واعتمد ابن حجر وغيره فيما اذا صلى منفردا حصل معه الحضور واذا صلى جماعة لم يتيسر له ان الجماعة أفضل من الانفراد حينئذ **(مسئلة ب)** يسر انتظار الداخل في الركوع والتشهد الأخير وقيدوه بان لا يطوله تطويلا بحيث لو وزع على جميع أفعال الصلاة لظهر له أثر محسوس ولا ينقص بثلاث تسيحات بل ولا سبع اذا لا يظهر لها أثر لو وزعت على أفعالها اه وعبارة ش الذي يظهر في ضابط تطويل الإمام لا انتظار الداخل انه يعتبر بالزائد على ما يشرع له اذا مشروعه له ليس تطويلا بل من سنن الصلاة فاذا كان امام غير محصورين اعتبر التطويل في الركوع مثالا بعد الثلاث التسيحات فيئذ يأخذ في ذلك القدر بعلبة الظن فإدام يغلب على ظنه ان التطويل لو وزع على جميع الصلاة لما ظهر له أثر زائد على ما يشرع له بغلبة الظن من البتة في كل فعل فهو باق في محل ندب الانتظار وما شك فيه ألحق بما لا يظهر له أثر ادب الانتظار قد تحقق فلا يزول الايقين **مسئلة** لو انتظره الركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل واحد ولكنه كثير باعتبار الجملة فانظروا أنه كثير وقال طب انه قليل اه سم وفي الفتح بحيث لو وزع أي بالنسبة لكل منتظر على حدته خلافا للإمام اه **(مسئلة ش)** من أعذار الجمعة والجماعة سوى ما في المهاج والارشاد كون امامها ممن يكره الاقتداء به لبدعة لا تكفر أو فسق أو عدم اعتقاد وجوب بعض الأركان أو الشروط وان أتى بها أو كونه يلحقنا لا يغير المعنى أو موسوسا وسوسة ظاهرة أو معروفا بالنسأهل في الطهارة أو واقف أو ناته أو فافاه أو سربيع القراءة بحيث لا تدرك معه الفاتحة أو يطول تطويلا يزول معه الخشوع أو كون المسجد بني من مال خبيث أو شك في ملك بانيه ومنها عني ان لم يجز فائدا أو ممن مفرط ونحو زلة وصواعق وإنشاد ضالة وسعي في ردة مصوص برجي حصوله ولو لغبره ونجس زميت وزفاف حليته في مغرب وعشاء وكونه من بابا صرما بان كان خروجه يشق عليه كشقة بل الثوب بالمطر اذا كان ضابط العذر وليس كل الأعذار تذكر كما قاله الغزالي فكم ممن يشق عليه حضور الجمعة لعدم راحة كونه ذكره تخوف فتنة في نحو الإمام العاسق أو كونه يستحي من ذكره كذى



بواسير أو لا يجب افشاء المرض الذي به ليتم له السكتمان الذي يترتب عليه الثواب الجزيل  
ولهذا قال الاصحاب يسألون للمذنبين اخفاء الجماعة ان خفي عذرهم في فائدة يخرج صريح الكشي  
في الجوهرة بان أيام الزفاف السبع أو الثلاث عذر عن الجمعة والجماعة وفي النخبة انها عذر في  
المغرب والعشاء فقط اهـ

### ❦ (شروط القدوة) ❦

(مسئلة ك) الاثمة المبتدعة ان كانوا من المحكوم بكفرهم لانكارهم ما علم بحج  
الرسول به ضرورة كذكرى حدوث العالم والبعث والحشر لا لجسام وعلم الله بالجزئيات  
فلا خلاف في عدم صحة صلاتهم والاقتداء بهم وان لم يكفرهم بيدعتهم كالمعتزلة والرافضة  
والقدرية فان علمنا اخلاصهم بشئ من الواجبات لم يصح الاقتداء أيضا نعم ان كان ذا ولاية  
جري في التحفة على صحة الاقتداء به خوفا من الفتنة لكن في غير الجمعة قال ولم يوجبوا عليه  
موافقته في الافعال مع عدم النية لعسر ذلك واعتمد مر عدم اغتفار ذلك وان خيف الفتنة  
ومال في الابعاب الى عدم صحة الاقتداء فيما لو رآه من فرجه (مسئلة ج) اقتدى بن  
لا يرى وجوب بعض الاركان كالفاتحة في الاخبارتين فان علم تركه له الزمته المفارقة والالم  
بوتر تحسينا للظن في توقي الخلاف اهـ قلت وفي ع ش ولا يؤثر اعتقاد الفرض المعين نفلا هنا  
لانه انما يضر ذلك اذا لم يكن مذهباً بالاعتقاد ولا فيكتفي بمجرد الايمان به اهـ (مسئلة ش)  
لا يصح اقتداء من يقرأ الفاتحة وان أدخل ببعض حروفها كان يبدل السين ناه عن لا يعرف  
الفاتحة أصلاً بل يأتي يبدلها من قرآن او ذكر ويجوز عكسه اهـ في فائدة يخرج لا يصح اقتداء قارئ  
بأبي وهو من يخل بحرف من الفاتحة فخرج التشهد فيصح اقتداء القارئ فيه بالاممي وان لم  
يحسنه من أصله كما في النهاية والشورى اهـ بجري ومثل التشهد التكبير والسلام اذ  
لا اعجاز في ذلك لكن محله ان أتى يبدله من ذكر أو دعاء فان أدخل بحرف من أحد الثلاثة  
فحكمه حكم الاممي اهـ باسودان في فائدة يخرج قال الشورى والحاصل أن الامام والمأموم اما  
ان يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطبعين أو مستلقين فهي أربعة أحوال تضر بها في مثلها بستة  
عشرو يزاد ما لو كان المأموم مضطبعاً فاقضم للاربعة في أربعة الامام بعشرين صورة ولا تخفى  
احكامها اهـ وفي قل والضابط في ذلك كله ان لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه  
على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحد في القيام أو غيره أم اختلفا اهـ وفي الابعاب ومن  
ثم اتجه ان العبرة بالركبتين حال السجود في حق كل احد للاعتماد عليهما حينئذ اهـ  
وظاهر ما ذكر أنه لو قام الامام من السجود ومكث المأموم فيه فقدمت ركبتاه المعتمد  
عليهما على عقب الامام بطلت صلاته فليحذر ذلك مع قولهم ان امامة النساء تقف وسطهن  
كأمام العراه وان الذ كر الواحد يقف بين امامه ويتأخر قليلا قال في التحفة بان تتأخر أصابعه  
عن عقب امامه ولا بد في هذه الصور الثلاث من تقدم ركبتى المأموم حالة السجود ان مكث  
بعد امامه ثم رأيت ابن قاسم استوجه ان العبرة بالعقب مطلقاً وان اعتمد على غيره في نحو  
السجود اعتماداً بالقوة لا بالفعل وهو مقتضى عبارة النهاية اهـ (مسئلة) من شروط



القدوة اجتماع الامام والمأموم في مكان ثم ان جمعهما مسجد ومنه جداره ورجبته  
بفتح الحاء وهي ما حجر لا جسه وان فصل بينهما طريق ما لم يعلم حدودها بهده ومنازته التي  
بابها فيه أو في رجبته لا حريمه وهو ما هي لالقاء نحو قامة فالشرط العلم بانتقالات الامام  
وامكان المرور من غير ازورار وانعطاف بان يولي ظهره القبلة على ما فهمه الشيخ عبد الله  
باسودان من عبارة التحفة لكن ربح العلامة على بن قاضي عدم ضرر الازورار  
والانعطاف في المسجد مطلقا وكما يأتي في ولا يضر غلق الباب وكذا تسميته كما في التحفة  
خلافًا لم ولا ارتفاع موقف احدهما والمساجد المتلاصقة المتنافذة كمسجد نعم بضر التسمير  
هنا اتفاقا وان كان احدهما فقط بمسجد أو لم يكونا به فتشترط خمسة شروط العلم بانتقالات  
الامام وامكان الذهاب اليه من غير ازورار وانعطاف وقرب المسافة بان لا يزيد ما بينهما أو  
بين احدهما وآخر المسجد على ثلاثمائة ذراع ورؤية الامام أو بعض المقتسدين وان تكون  
الرؤية من محل المرور فيضرب هنا تخال الشباك والباب المردود يكفي في الرؤية وقوف واحد  
قبالة الباب النافذ بينهما وحينئذ يكون هذا الواقف المذكور كالامام بالنسبة لمن خلفه  
فيضرب التقدم عليه بالاحرام والموقف وكذا بالافعال عند مر كماله كان امرأة لرجال خلافًا  
لابن حجر فيه - مانع لا يضر زوال الرابطة في الاثناء فيتمون حاجاة ان علموا بانتقالات الامام اذ  
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (مسئلة ٢) لا يشترط في المسجد كون المنفذ  
أمام المأموم أو بجانبه بل تصح القدوة وان كان خلفه وحينئذ لو كان الامام في علو والمأموم  
في سفلى أو عكسه كبئر ومنازة وسطح في المسجد وكان المرقى وراء المأموم بان لا يصل الى  
الامام الا بازورار بان يولي ظهره القبلة صح الاقتداء لا طاقهم حجة القدوة في المسجد وان  
حالت الابنية المتنافذة الابواب اليه والى سطحه فيتناول كون المرقى المذكور امام المأموم  
او وراءه او يمينه أو شماله بل صرح في حاشيتي النهاية والمحلى بعدم الضرر وان لم يصل الى ذلك  
البناء الا بازورار وانعطاف نعم ان لم يكن بينهما منفذ أصلا لم تصح القدوة على المعتمد ورجح  
البلقيني ان سطح المسجد ورجبته والابنية الداخلة فيه لا يشترط تنافذها اليه ونقله النوى  
عن الاكثرين وهو المفهوم من عبارة الانوار والارشاد وأصله وجرى عليه ابن العماد  
والاسنوي وفتى به الشيخ زكريا فعلم أن الخلاف انما هو في اشتراط المنفذ وامكان المرور وعدمه  
أما اشتراط أن لا يكون المنفذ خلف المأموم فلم يقله احد ولو قاله بعضهم لم يلتفت لسكلامه  
لمخالفته لما سبق وليس في عبارة ابن حجر ما يدل على الاشتراط وقوله في التحفة بشرط امكان  
المرور مراده ان المنفذ في ابنية المسجد شرطه ان يمكن المأموم ان يمر المرور المعتاد الذي  
لا وتوب فيه ولا اتحناء يبلغ به قرب الراكع فيهما ولا التعلق بنحو حبل ولا الممر بالجانب لصيق  
عرص المنفذ فاذا سلم الممنوع من كرمص الاقتداء وان كان وراء المأموم ففائدة لا يؤخذ من  
اعتبارهم في السير كونه سير معتادا أن السير في السفن من المرتفع بها كالسطحة الى  
المنخفض لا يمنع قدوة من باحدهما بالا حرا لانه يصل الى الامام في ذلك بالسير المعتاد فيه اذ  
العادة في كل شيء بحسبه أما السفن الكبار ولا ينهم فعلا فيهما سماء أو أما الصغار فالوثبة التي  
يحتاجها الى التوصل من المرتفع الى المنخفض لطيفة لا تمنع كونه سير معتادا وكذا لا تضر



حياولة الفرمان اذ المعشبر في الحائل العرف وهو لا يعد حائلا ويؤيد ذلك انه يفعل استأجر  
 البيوت تحوي ما يجدر لو فرض الاستطراق منه لا يحتاج ذلك الى وثبة لطيفة ولم يعدوا مانعا  
 اه باعشن **ب** فائدة **ب** نوى الصلاة مأموما الاركة صح وصار منفردا في الاخيرة لتعينها  
 للخارج اه مر فلو عينها كالثانية صار منفردا فيها ولا يعود الى الجماعة الا بنية جديدة  
 كما قاله في الايعاب فيما لو نوى الاقتداء به في غير التسيجات صار منفردا عند تسبيح أول  
 ركوع ولا يتابعه بعد ذلك الا بنية والمراد لفظ التسيجات ولو احتمالا كان لم يسمعه يسبح جلا  
 على الاتيان به اه بجري وقال أيضا وانتظر الامام من غيرنية القدوة لا لاجل المتابعة له  
 بل لغيرها كدفع لوم الناس عليه لاتهمه بالرغبة عن الجماعة لم يضروا ن كثر اه وقال أيضا  
 قوله سيصير اماما يقتضى ان الفرض فيمن يرجو جماعة يحرمون خلفه والابطالت وقال  
 الزركشي وأقره في الايعاب تنبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق بالجماعة  
 قال سم ولا تبطل حينئذ لو لم يأت خلفه أحد **(مسئلة)** اذالم ينو المأموم  
 الاقتداء بالامام عمدا أو سهوا في غير الجمعة انه قد صلا انه فرادى كما لو شك هل نوى أم لا على  
 المعتمد ثم ان تابع قصدا و طال انتظاره عرفا بطلت ولا فرق بين أول الصلاة وآخرها فلو نوى  
 القدوة به في الاثناء ولم تسبق منه متابعة مبطله جاز مع الكراهة **(مسئلة)** رأى جماعة  
 يصلون فظن انهم مقتدون بامام ولم يدريهم هو فصلى معهم ثم تبين انهم منفردون وجبت  
 الاعادة قاله مر نعم لو قال حال التباس الامام بغيره نويت القدوة بالامام منهم صح لان  
 مقصود الجماعة لا يختلف قاله ابن حجر و مر وهذا كما لو رأى اثنين يصلان فظن أحدهما  
 الامام فاقترى به قاله في الفتح أي ان لم بين المقتدى به مأموما **(مسئلة ج)** سلم الامام  
 مقام مسبق فاقترى به آخر أو مسبقون فاقترى بعضهم ببعض صح في غير الجمعة مع  
 الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة كما في النهاية ووجه الكراهة ان المسبقين قد حصلوا الجماعة  
 مع الامام فربط صلاة بعضهم ببعض فيه ابطال لتلك الفضيلة فذكره والفرق بين الاقتداء  
 بالمسبق المذكور حيث كره ولم يكره خلف المستخفاف عن الامام أن صلاة الامام قد فرغت  
 في الأول وأما الثاني فصلا لم تتم فقام المستخفاف مقامه اه **ب** قلت **ب** وهذا معتمد مر كما  
 نقله عن النهاية واعتمد ابن حجر صحة الجمعة خلف المسبق ان أدرك ركعة وعدم كراهة غيرها  
 خلفه وخص عدم صحة الجمعة **ب** كراهة غيرها في اقتداء المسبقين بعضهم ببعض كما نقله  
 العلامة علوي بن أحمد الحداد عن والده و ع ش والخيارى وبلغني عن عبد الرحمن الاهدل  
 من ان عبارة التحفة ظاهرة في الثاني لافيها ما خلا فالمن وهم فيه ونقله أيضا عبد الله  
 باسودان عن ابراهيم الكردي ومحمد صالح الريس واعتمده فتأمل **ب** فائدة **ب** نكره مقارنة  
 الامام في افعال الصلاة وكذا أقوالها على المعتمد ونفوت بها فضيلة الجماعة فيمافان فيه ولو في  
 السرية ما لم يعلم من امامه انه ان تأخر الى فراغه لم يدرك الركوع قاله ع ش وتوقف الرشيدى  
 في فوات الفضيلة بالمقارنة في الاقوال ومحل كراهة المقارنة اذا قصدناها لان وقع ذلك اتفاقا أو  
 جهل الكراهة كما قاله الشوبرى اه بجري **(مسئلة ب)** احرم الامام في التشهد قسم  
 عقب احرامه لم يجز له القعود لا نقضاء المتابعة فان لم يسلم لزمه فلو استمر قائما بطلت ان تخلف



بقدر جلسة الاستراحة اه **سؤال** قلت في وقوله جلسة الاستراحة يعني اكملها وهو قدر أقل  
 التشهد ودعاء الجالس بين السجدين عند ابن حجر وأقلها وهو قدر سبحان الله عند من ر هذا  
 ككل ما قبل فيه يلزم المأموم الاتقال عنه فوراً كأن سلم الامام والمأموم في غير موضع  
 تشهد وغير ذلك فهذا ضابط الفورية عندها كما ذكرناه في التصفية والنهاية **سؤال** في أحرم  
 المسبوق والامام في السجدة الاولى فسجد هامة ثم خرج الامام من الصلاة قال ابن كنج وابن  
 أبي هريرة يأتي بالثانية لانه في حكم من لزمه السجدة ثان ونقل أبو الطيب عن عامة الاصحاب انه  
 لا يسجد لانه يحدث الامام صار منفردا فهي زيادة محضة لا غير المتابعة فكانت مبطلة اه حل  
 ولورأي مصلح الساقط ان في التشهد فاحرم وجلس معه ثم بان ان جلوسه بدل عن القيام  
 لجزءه قام وجوبا وكان له حكم المسبوق خلافا للسمهودي والنجاشي وابن أبي شريف في  
 قولهم انه كما وافق اه مجموعة بازعة **(مسئلة ش)** أدرك من قيام الامام أقل  
 من الفاتحة كان مسبوقا فشرط ادراك الركعة ان يدرك الامام في الركوع ويطمئن  
 يقينا قبل وصول الامام الى الحد لا يسمى ركوعا **(مسئلة)** لو شك المأموم هل  
 أدرك قدر الفاتحة فيكون موافقا أم لا فيكون مسبوقا قال من له حكم الموافق وأبو مخرمة  
 حكم المسبوق وابن حجر يحنط فيتم الفاتحة وتفوته الركعة ان لم يدرك ركوعها كمسبوق  
 اشتغل بسنة اه **(مسئلة)** شك في الفاتحة قبل ركوعه ولو بعد ركوع امامه  
 أو تيقن تركها وجب التخلف لقراءتها وبعذر الى ثلاثة أركان طويلة وهي هنا الركوع  
 والسجود ان ولا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين لانها ليسا مقصودين  
 لذاتهما بل للفصل فان كل الامام ما ذكر وهو في فاتحته نوى مفارقتها أو وافقه فيما هو فيه من  
 القيام أو القعود أو في ركعة بعد سلامه وإذا وافقه بناء على ما قرأه فان لم يفعل بطلت صلاته  
 بركوع الامام للثانية وان تيقن أو شك في الفاتحة بعد ركوعه أو في ركعة بعد سلام امامه  
 وسجد السهو في صورة الشك لا حتمال زيادتها ككل ما أتى به مع تجويز كونه زائدا ولو اشتغل  
 الموافق بسنة كدعاء الافتتاح فركع امامه وهو في فاتحته عذر كما مر بخلاف مسبوق اشتغل  
 بسنة فلا يعذر خلافا للفتح والامداد بل يلزمه ان يقرأ بقدر ما اشتغل به ثم ان أدرك الركوع  
 أدرك الركعة والافاتته كما قاله في النهاية والمغني وابن حجر في شرح المختصر تبعه الشيخ زكريا  
 وعن الكثير من العلماء انه يركع معه وتسقط عنه القراءة كن لم يشتغل بسنة ولا يسع الموام  
 الا هذا بل كلام التفتة كما قاله الكردي كالمتردد بين هذا وبين عذره الى ثلاثة أركان طويلة  
**(مسئلة)** المواضع التي يعذر فيها المأموم الى ثلاثة أركان طويلة تسعة نظام بعضهم  
 ثمانية منها فقال

ان شئت ضبطت الذي شرعا عذر \* حتى له ثلاثة أركان اغتفر  
 من في قراءة الجزء بطي \* أو شك هل قرا ومن له انسى  
 وصف موافقا السنة عدل \* ومن اسكتة انتظاره حصل  
 من نام في نشهد أو اختلط \* عليه تكبير الامام ما بالضبط  
 كذا الذي يكمل التشهدا \* بعد امام قام عنه قاصدا



والخلف في أو آخر المسائل \* محقق فلا تكن بذاهل

يعني أن الخس الأول وهي بطي القراءة ليجز خافي لا الوسوسة إلا أن صارت كالخلقية كما بعثه في النخفة ومن شك في الفاتحة قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أو عكسه ومن نسي الفاتحة ثم تذكرها كذلك ومن اشتغل بسنة كدعاء الافتتاح ومن انتظر سكتة الامام ليقرأ الفاتحة فلم يسكت بعذر فيها المأموم الموافق المتخلف لا تمام الفاتحة إلى ثلاثة أركان طويلة باتفاق ابن حجر ومرو وغيرهما وأما الثلاث الأخيرة وهي من نام في تشهده الأول متمكناً أو اختلط عليه تكبير الامام كما هي أو في ظلمة بأن قام امامه من السجود فظنه جلس للتشهد ولم يرب له الحال إلا والامام راكع أو قريب ان يركع أو جلس يكمل التشهد الأول بعد ان قام امامه منه والتاسعة التي لم تذكر في النظام من نسي القدوة في السجود ولم يتذكر إلا وامامه راكع فهذه الأربع مرجح مر انه بعذر فيها أيضاً كالتي قبلها وقال ابن حجر حكمه في غير المشتغل بتكميل التشهد حكم المسبوق في ركع معه وتسقط عنه الفاتحة وأما المشتغل بالتكميل فلا يعذر بل هو بمن تخلف بلا عذر تبطل صلاته بتخلفه بركنين فعليين (مسئلة) تذكر الركعة بادرالك ركوعها مع الامام بشرط ان يكبر تكبيرتين أو واحدة وينوي بها الاحرام فقط وينتهي وهو الى القيام أقرب ويطمئن معه يقينا وان لا يكون الامام محدثا ولا في ركعة زائدة ولا الثاني من صلاة الكسوف نعم صرح مر بادرالك الركعة بالركوع الثاني من الركعة الأخيرة منها الغير مصلها فلوشك في الطمأنينة قبل ارتفاع الامام بل أو ظنها وان نظريه الزركشي لم تحسب ركعته في الاظهر والثاني تحسب لان الاصل بقاؤه فيه قاله في النهاية بل نقل المحلى عن الكفاية ان أكثر الائمة قائلون بعدم اشتراط طمأنينة المأموم قبل رفع الامام من الركوع وفي ذلك فائدة في قوله قال في كشف النقاب والحاصل ان قطع القدوة تعتبره الاحكام الخمسة واجبا كأن رأى امامه متلبسا بطل وسنة لترك الامام سنة مقصودة ومباحا كأن طول الامام ومكروهه مقول بالفضيلة الجماعة ان كان لغير عذر وحراما ان توقف الشعاع عليه أو وجبت الجماعة كالجمعة اهـ

### باب صلاة المسافر

(مسئلة) أرسل السلطان رسولا الى آخر لقضاء حاجة فقام عنده مدة لقضائهم امراده الارتمال اذا قضيت فصرفه اليه ورجوعه ومدة الإقامة عنده الى ثمانية عشر يوما غير يوم الدخول والخروج لا يميزا زاد عليها لكن بشرط ان يعرف الجهة التي هو فيها ويعلم أنه لا يلقاه قبل مرحتين حينئذ يقصر فيها وكذا فيما زاد عليها خلافا للخادم (قلت) واقفه في جواز القصر فيما زاد مر وخالفه ابن حجر

### (صلاة المسافر)

فائدة في الرخص المتعلقة بالسفر إحدى عشرة أربع منها مختصة بالطول فقط وهي القصر والجمع والفطر ومسح الخف ثلاثا والبقية تعمهما وهي أكل المينة والتفصل على الرحلة واسقاط الصلاة بالتيمم وترك الجمعة وعدم القضاء لضررات زوجة أخذت بقرعة والسفر بالوديعة والعارية لعذر اهـ تسهيل المقاصد لعلموان الجوي (مسئلة ي) ضابط مبيع الترخص في السفر ما ذكره السيوطي بقوله فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء نظر في ذلك الشيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه الرخصة والا فلا اهـ أي فالقصر والجمع رخصة متوقفة على السفر والسفر مشي في الارض في حرم المشي كان سفره معصية فتمنع جميع الرخص وتحريم المشي اما التضييع حق الغير بسببه كإباق المملوك ونشوز الزوجة وسفر الفرع والمدين بلا إذن أصل ودائن حيث وجب استئذانها واما التعذبه بالمشي



على نفسه أو غيره كاتعاب النفس بلا غرض وركوب البحر مع خشية الهلاك وسفر المرأة وحدها أو على دابة أو سفينة مغصوبتين أو مع اتعاب الدابة أو بحال الغير بلا إذن وأما المقصد صاحبه محترما كتهب وقطع طريق وقتل بالحق وبيع حرم ومسكرو مخدرات وحرير لا استعمال محترم ونحوها هذا إن كان الباعث قصد المحرم المذكور فقط أو مع المباح لكن المباح تبعا بحيث لو تعذر المحرم لم يسافر فعلم أن من سافر بنحو الأفيون قاصدا بيعه مثلاً لمن يظن استعماله في محرم أو بيعه لذلك أن تجرد قصد البيع لم يكن له غرض سواء أو كان لكن لو عدم قصد الأفيون لم يسافر لم يترخص وحكم صاحب السفينة في ذلك حكم المسافر به في الحرمة والترخص وعدمهما في فائدة المسافة القصيرة مسيرة يومين معتدلين أو يوم وليلة وقد رذل ذلك ثلثائة وستون درجة وإذا قسمت الدرج المذكورة على الفراعسة السبعة عشر خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف والفرسخ ثلاثة أميال أه ع ش وقد رالساعة الفلكية خمس عشرة درجة فينتد يكون الفسخ مشى ساعة ونصف والميل نصف ساعة (مسئلة) كم مسافة ما بين تريم حرمها الله تعالى وقبر نبي الله هو عليه الصلاة والسلام فإنا نسمع من بعض مشايخنا أنهم ساءرحلتان ولم يقض السلف في ذلك احتياطاً والمشهور المتواتر عند أهل الجهة الحضرية أن المرحلتان من سقاية مشيخ قرب حيد قاسم إلى هود وهو بعد مسافة بنحو ثلاثة أميال والعمل عليه سابقاً ولا حقا فن كان من ذلك المحل أو مصدا عنه ترخص ومن انحد عنه لم يترخص فالجواب أنا نتحققنا ذلك بالذرع سابقاً فإنا أجزنا ثلاثة من ثقات المشايخ وأذكيائهم فسألوهم عن خارج عمران تريم إلى القبر الكريم سالكين طريق البحر فكانت تلك المسافة بقصديلاً من تريم إلى مسجد إبراهيم بن السقاف بذراع اليد ٣٧٠٥ وإلى حصن بلغيت ٧٤٧٥ وإلى الجليل ١٣١٧٥ وإلى سقاية فرط الربيع ١٥٦٢٥ وإلى خشم البضيع وغرفة الحبيب تحقيقاً وكذا إلى بلد عينات تقريباً ٣٥٥٠٠ وإلى بلد قسم ٤٣٩٢٥ وإلى نخرا الحون ٥٩٠٧٥ وإلى السوم ٨١٩٠٠ وإلى عصم ٩٧٠٠٠ وإلى قفة ١١٧٠٧٥ وإلى بھر ١٢١٤٥٠ وإلى القبة والقبر الكريم وهو مجموع جميع تلك المسافة ١٥٢٠٧٥ ومعلوم أن المرحلتين مجموعهما بذراع اليد ٢٨٨٠٠٠ فإذا أسقطت الأول من الثاني بقي منه ١٣٥٩٢٥ عن اثنين وعشرين ميلاً ونحو ثلثي ميل فينتد تكون المسافة المذكورة من حلة ونحو ميل وثلث وفي ذلك بون كبير ومخالفة لما تقدم عن السلف وهذا على ما اعتمدناه الإمام النووي من أن الميل ستة آلاف ذراع أما على مقابله الذي صححه ابن عبد البر وغيره كما يأتي من أن الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة فمجموع الأميال ١٦٨٠٠٠١ وحينئذ يكون التفاوت بين هذا ومسافة ما بين تريم وقبر هود ١٥٩٢٥ وهو قدر ما بين تريم وسقاية مشيخ المتقدم ذكرها تقريباً وبذلك ظهر أن ما فعله السلف من العلماء والأولياء وأمرأه من الترخص بنحو القصر والجمع لزار هذا النبي الكريم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم من تلك السقاية وأعلى كما هو المعتمد وهم المقلدون فيه وكلامهم هو الجعة ولا يعترض عليهم وإن خالفهم غيرهم قال العلامة علوي بن أحمد الحداد نقلاً عن علامة الدنيا الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بن أبيه الذي بلغ رتبة الاجتهاد عن أبيه



ومشايخه في المسائل الخلافات لاسيما فيما كثر فيه الاختلاف ان تعويلهم وعملهم على ما استمر عليه فعل السلف الصالح العلويين من العمل وان كان القول فيه من جوحادهم اهل احتياط وورع وتقوى وتحفظ في الدين وفي العلم في المرتبة العليا اهـ وهما انا نقبل لك اختلافهم في الاميال قال في التحفة والميل ستة آلاف ذراع كذا قالوه هنا واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة آلاف وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومكة وهي ومن دلفة وهي وعرفة ومكة والتنعيم والمدينة وقباه واحدا بالاميال اهـ ويرد بان الظاهر انهم في تلك المسافات قلدوا المحددين لها من غير اختبارها بالبعد هاهنا ديارهم اهـ وعبرة القلائد وقدر النوى وغيره الميل بستة آلاف ذراع قال الشريف السهمودي في تاريخ المدينة وهو بعيد جسد ابل الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة كما صححه ابن عبد البر وهو الموافق لما ذكره من المسافات يعني المارة في عبارة التحفة في تحديد هاهنا بالاميال وقيل هو الف ذراع باليد وهو ذراع الاثنى عشر بالحد يد اهـ أقول وقد حارب عندنا بالذرع فنقص ما ذكره وامن كونه من حلتين عماد كره النوى بكثير فعمل كلام السهمودي اوفق لذلك انتهت (مسئلة ي) لا يجوز الترخيص للمسافر الا بعد مجاوزة السور والخذق عند فقده أو التحويل ولو بتراب ان اختص كل عمل لان جمع قري فان لم يكن شيء من ذلك بشرطه فبمجاوزه عمران البلد وهو آخر الدور وان اتصلت به مقابر أو ملعب الصبيان أو خراب ذهبت أصوله وان لم ان سفر السفينة من الندي الذي بين بيوت البلد مبدؤه وخروجه من العمران وحينئذ يترخص من فيها بمجرد خروجه من هذا ان لم ينتظر وأحد بالبلد أو قصدوا انتظاره بمرحلتين لان خروجا فاصدين انتظاره بمحل قريب أو السير قليلا قليلا حتى يأتي المنتظر فلا يترخص لهم في مشيهم ووقوفهم الى مجيئه كما أنهم بعد وصولهم المرحلتين فيما تقدم لا يترخص أيضا من نيته عدم السفر اذا لم يجئ المتخلف أو قصد انتظاره أربعة أيام صحاح أو علم عدم مجيئه قبلها فان توقع وصوله كل وقت ونيته السفر ان لم يأت ترخص الى ثمانية عشر يوما <sup>فائدة</sup> فأنه قولهم وأول السفر مجاوزة السور الخ قال ابن حجر سواء سافر برا أو بحرا واعتقد مر فيما اذا سافر في البحر المتصل ساحله بالبلد وقد سافر في عرضه انه لا بد من جري السفينة أو الزورق اليها آخر مرة وان لم يصل اليها اهـ جل (مسئلة ش) ومحوه ب متى انقطع سفر المسافر بان أقام ببلد أربعة أيام صحاح بلا توقع سفر او ثمانية عشر مع التوقع أو نوى اقامته الاربعة حال دخوله أو اشتغل بنحو يسع يغلب على ظنه أنه يحتاجها انقطع ترخصه بالقصر والجمع والفطر وغير ذلك فقلزمه الجمعة حينئذ لكن لا بعد من الاربعين (مسئلة ب ش) أقام الحاج بمكة قبل الوقوف دون أربعة أيام صحاح لم ينقطع سفره وحينئذ فله الترخيص في خروجه بعرفات وان كان نيته الإقامة بمكة بعد الحج ادلا ينقطع سفره بذلك حتى يقيم الإقامة المؤثرة على المعتمد زاد ش وهذا كما لو خرج لعرفات ونيته الرجوع الى الحج فيكون هذا ابتداء سفره فيترخص من حينئذ أيضا فالخاص في المسافر الخارج الى عرفات انه ان انقطع سفره قبل خروجه وكان نيته الإقامة بعد الحج لم يترخص والا ترخص بسائر الرخص <sup>فائدة</sup> الا تمام أفضل من القصر الا ان قصد ثلاث مراحل



وان لم يبلغها خروجا من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوب القصر نعم حقق الكردي ان  
 الثلاث المراحل عند بقدر من حالتين عندنا وحيث نذ القصر أفضل مطلقا اه باعشن وقال  
 ج وحيث نذب القصر فهو أفضل ولو كان مقيما يلبدا إقامة غير مؤثرة لانه في حكم المسافر  
 اه ومحل أفضلية القصر ما لم تفت بسببه الجماعة بأن لم توجد الاخاف متم والافراعاتها أولى  
 ان لم يبلغ سفره ثلاث مراحل وكذا ان بلغها خلافا لأبي حنيفة اه (مسئلة ي)  
 ينقطع السفر بنية الرجوع الى وطنه ولو من مرحلتين على المعتمد كافي التحفة والنهاية ورج  
 في الفتح وشرح الروض و مر في شرح البهجة عدم انقطاعه الا ان كان من قرب كما لا يضر  
 لغير الوطن مطلقا اتفاقا بل قال البلقيني والعراقيون لا مطلقا ولو لوطنه وهذا في نية الرجوع  
 قبل وصول المقصد أما بعده فيترخص ما لم ينو إقامة تقطع السفر <sup>بفائدة</sup> ضابط انقطاع  
 السفر بعد استجماع شروطه باحد خمسة أشياء بوضوئه الى ممداسفره من سور أو غيره وان لم  
 يدخله ان رجع مستقلا كافي التحفة وأطلقه في غيرها من مسافة القصر لوطنه مطلقا أو غيره  
 وقصد إقامة مطافة أو أربعة أيام صحاح وعبر دسروع في الرجوع الى ما ذكر من دونها بالشرط  
 المذكور في الثانية وعبر دنية الرجوع والتردد فيه الى ما ذكر ولو من مسافة القصر مستقلا  
 ما كذا بالشرط المتقدم في الثانية أيضا وبنية إقامة الأربعة بموضع غير الذي سافر منه قبل  
 وصوله مستقلا وكذا عنده أو بعده وهو ما كثر وباقامة أربعة أيام كوامل أو ثمانية عشر  
 صحاحا ان توقع قضاء وطره قبل مضي أربعة أيام ثم توقع ذلك قبلها وهكذا الى ان مضت المدة  
 المذكورة فتلخص أن انقطاعه بواحدة من الخمسة المذكورة وفي كل واحد مستلطان وكل  
 ثانية تزيد على أولها بشرط اه كردي <sup>بفائدة</sup> يجوز المزى كافي حنيفة القصر ولو  
 للعاصي بسفره اذ هو عزيمة عندهما وفيه فسحة عظيمة اذ يندر غاية التدور مسافر غير  
 عاص كما لو كان عليه دين حال وهو مليء الا بظن رضا دائمه ومنه الجمع مطلقا الا في النسك  
 بعرفة ومن دلقة ومذهبا كالك وأحمد منه للعاصي فصار الجمع للعاصي متمعا اتفاقا فليتبناه  
 اه باعشن (مسئلة ج) شرط القصر ان لا يقتدى بتم فان اقتدى به صح ولزمه الاتمام  
 وان نوى القصر وعلم ان امامه متم كافي الا يعاب خلافا لاجد الر ملي نعم الاحوط ان لا ينوي  
 حينئذ خروجا من الخلاف وادا اقتدى بتم لزمه الاتمام في تلك الصلاة لا فيما بعدها وان جمعهما  
 تقديم أو تأخير او يجوز اقتداء المتم بالقاصر اجماعا ولا يلزم الامام الاتمام والفرق جلي  
 (مسئلة) صلى مقصورة اداء خاف من يصلي مقصورة قضاء كظهر خاف عشاء قصر  
 بخلافه خاف نامة ولو في نفسها كصبح أو سنها فيلزمه الاتمام وان كانا مسافرين <sup>بفائدة</sup>  
 شروط جمع التقديم سبعة الأربعة المشهورة من البداءة بالاولى ونية الجمع فيها والموا الالة ودوام  
 السفر الى عقد الثانية ويزداد وقت الاولى فلا يخرج أثناء الثانية أو شك في خروجه بطات  
 لبطلان الجمع قاله المدابني و ج ورد ابن حجر و سم والعلم بجوازه كلقصر وظن صحة  
 الاولى لتخرج صلاة المتخيرة وفاقد الطهورين وكل من يلزمه القضاء فليس له جمع التقديم كما  
 في الفتح والامداد والخطيب والاسني وقال في التحفة وفيه نظر ظاهر لان الاولى مع ذلك  
 صحيحة وفي النهاية وفيه وقفة اذ الشرط ظن صحة الاولى وهو موجود هنا واقتصر في شرح المنهج







مسئلة ١٠ اذ عرف شخص من أهل بلد أنهم لا يصلون الجمعة والحال أنها واجبة عليهم وتحقق الترتك منهم جازله ان يصلي الظهر أول الوقت ولا يجب عليه التأخير حتى يضيق الوقت نعم هو سنة قلت واقفه ابن حجر ومراه

مسئلة ١١ أهل بلد يخرجون عنها في بعض السنة الى المصايف أو البادية فان كانوا ينفقون عنها بالسكينة بحيث يطلق عليهم اسم السفر ولو قصر الم تنعقد في بلدهم حينئذ وان لم يكونوا كذلك بان يتركوا أموالهم بالمساكن انعقدت عنهم وصحت معهم في أما كنهم ان عدم من البلد كما لو لم يطلق عليهم اسم السفر أصلا بان كانوا في بساكن خارج البلد وان خرجوا بأموالهم

مسئلة ١٢ أهل قرية تلتزم الجمعة لاستكمال شروطها فيهم وكانوا يتركون في بعض الأحيان فهم آثمون في ذلك ولا يصح ظهروهم ولا الاقتداء بامامهم وان علم المقتدى انه يصلي الظهر لبطالها حينئذ نعم ان ضاق الوقت عن واجب خطبتين وركعتين انعقدت ظهروهم وان فرض في قرية تارة تجتمع فيها الشروط وتارة لا تدخل رجل والامام في التشهد فلم يدرك صلواتهم ظهر أو جمعة فالأحوط له نية الجمعة

الحدث فان عجز عن استعمال الماء لخوف حدوث مرض أو زيادته أو تأخير به جاز التيمم ولا قضاء عليه وكذا لو عدم من يناوله الماء ولو باجرة وان عجز عن الماء والصعيد لعدمهما أو عدم القدرة على استعمالهما بنفسه وغيره سقطت عنه الصلاة ولا قضاء اهـ واعلم ان الله مطلع على من ترخص لصرورة ومن هو منهاون باصرره حتى قيل ينبغي للانسان أن لا يأتى الرخصة حتى يغلب على ظنه ان الله تعالى يحب منه ان يأتى بالماء يعلم ما لديه من العجز والله يعلم المعذور من الغرور اهـ من خاتمة الرسالة العلوية للشيخ عبد الله بن حسين بن طاهر علوي

﴿صلاة الجمعة﴾

مسئلة ج اقامة الجمعة فرض عين على كل مسلم مكلف الأربعة كما في الحديث فحينئذ اذا كان في قرية أربعون كاملون وجبت عليهم اقامتها ببلدهم وحرم عليهم تعطيلها والسعي لبلد أخرى الا بعد شرعى ويحرم على بعضهم السفر اذا تعطلت بغيته الحاجة ويظهر ضرورة الغرض الصحيح ويجب على كل من له قدرة القيام عليهم بذلك ونهيه عن تعطيلها والا كان شريكاهم اهـ قلت وفي حاشية الشرقاوى اذا سافر يوم الجمعة مع امكانه في طريقه لم يأنم وان لم تعطيلها على أهلها اذا يلزم الشخص تحصيل الجمعة لغيره وهل يلزمه فعلها حينئذ أم لا لانه صار مسافرا وهو لا تلزمه ذكر في الانوار ما يفيد لزوم نعم ان شرع في السفر بقصد تركها فلا اشكال في حرمة اهـ (مسئلة) يجوز لمن لا تلزمه الجمعة كعبد ومسافر وامرأة أن يصلي الجمعة بدلا عن الظهر وتجزئه بل هي أفضل لانها فرض أهل الكمال ولا تجوز اعادة ظهرا بعد حيث كملت شروطها كما مر عن فتاوى ابن حجر خلافا لس وكما يأتي عن ج أيضا (مسئلة ب) سافر سافرا قصر اقصرا فدخل بلدا ولم ينو بها الاقامة لم تلزمه الجمعة فيها اذ حكم السفر باق عليه ففائدة في الاحياء حديث من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه والطاهر ان المراد بالسفر الذي تفوت به الجمعة اهـ حل وقوله دعا عليه الخ أى قال له لانجاه الله من سفره ولا أعابه على قضاء حوائجه اهـ شورى ففائدة سئل ابن حجر هل تلزم المحبوسين اقامة الجمعة في الحبس فاجاب بان القياس لزومها اذا وجدت شروط الوجوب والصحة ولم يخش فتنة خلافا للسبكي ومن تبعه ولا يبعد ان يجوز عذر الحبس تعددها فيعاقبها متى شأوا ولا حرج عليهم اهـ لكنه رجع في التحفة كلام السبكي قال ومثلهم المرضى والعبيد للعذر المسقط للجمعة ونقل بح عن مر جواز التعدد ونقله في الاقناع عن الاسنوى (مسئلة ب) وقع حرب واختلاف بين جندين في بلدة وتجزئ كل وحاف بعض الرعية من حضور الجمعة في جامعها الاصلى فاحدوا الجمعة في محلهم غير الجمعة الاصلية حرم عليهم اقامتها والحال ما ذكر فاضلا عن نديها وانها تلزمهم اذ لم يقل أحدهم أنمة المذهب ان المعذورين بعد من اعذار الجمعة والجماعة اذا اجتمع منهم أربعون في جانب من البلدة الواحدة يلزمهم أن يقيموا الجمعة بل ولا من أنمة المذهب الثلاثة الا ما نقل عن الامام أحمد من جواز تعددها للحاجة وانما الخلاف فيما اذا كان المعذورون بمحل يجوز فيه تعدد الجمعة كما يعلم من عبارة التحفة وغيرها والحاصل من كلام الآئمة ان اسباب جوار



أن دلت القرأتين ككثرة العدد  
فإن بان أنها ظاهر استئناف  
ولا ينبغي في مسئلة ١٠ إذا خرج  
أهل بلد من السبب واختلطوا  
قرية قريبة من الأولى مفضلة  
عنها ولو نحو ذراع بقصد  
استيطانها ولم ينووا العود إلى  
بلادهم وبلغوا أربعين لمهم  
اقامة الجمعة في تلك القرية فإن  
صلوها في البلد الأولى اجزأتهم  
وأثروا بذلك قاله جماعة وقال  
آخرون بالجواز في مسئلة ١١  
إذا اتصلت القرية ببلد بحيث  
يتمكن في العرف قرية واحدة  
استغنى تعدد الجمعة حينئذ  
في مسئلة ١٢ مؤذن الجمعة ابتدع  
بدعة يوم الجمعة عند دخول  
الوقت وإن دخل الناس  
فبته قدم أمام المنبر قبل دخول  
الخطيب وبطلب من الحاضرين  
الافتحة لجمع من الناس  
بعددهم وكان ذلك يفوت  
فصيلة أول الوقت زجر عن فعله  
ذلك ومنع من بدعته في مسئلة ١٣  
لا يجوز لمن صلى الجمعة أعادتها  
طهرا ولا الجمعة مع من يصلي  
الطهر أو الجمعة بأن جاوزنا  
التعدد وأدركها بموضع آخر  
اذمى الجمعة على منع التعدد  
فإن خالفه ابن حجر في شرح  
الارشاد فقال نسي إعادة الجمعة  
جمعة مطلقا أعاده الطهر جمعة  
الالهذورين (مسئلة ١٤) لو أمكن  
الهذور عن الجمعة في بلدة بخوف  
مخوفا لم أو غيرهم ادراكها في غير  
مجايع منها النداء وجب

نعددها ثلاثة ضيق محل الصلاة بحيث لا يسع المجتمعين لها غالباً والقنال بين الفتيين بشرطه  
وبعد أطرف البلدان كان يعمل لا يسمع منه النداء أو يعمل لو خرج منه بعد الفجر لم يدركها  
إذا لم يسمع السعي إليها إلا بعد الفجر اهـ وخالفه ي فقال يجوز بل يجب تعدد الجمعة حينئذ  
الخوف المذكور لأن أعضا القتال نص فيه بخصوصه ولأن الخوف داخل تحت قولهم لا  
لغير الاجتماع فالعصر عام لكل عصر نشأ عن المحل أو خارجه وانحصار التعدد في الثلاث  
الصور التي استدل بها المحجب المتقدم ليس حقيقة أدل بحصر العصر في التحفة والنهاية  
وغيرها بل ضبطوه بالمشقة وهذا الحصر مام من حصر المجازي لا الحقيقي أذهوا لا كثر في  
كلهم أو من باب حصر الأمثلة فالضيق لكل عصر نشأ عن المحل والبدول لكل عصر نشأ  
عن الطريق والقتال لغيرهما كالحوف على النفس والمال والحر الشديد والعداوة  
وبحوها من كل ما فيه مشقة (مسئلة ب) لا يجوز دخول الجمعة إلا مع تيقن بقاء الوقت  
فلو شك في ضيقه عن واجب خطبتين وركعتين صلاوا طهرا (مسئلة ك) صرح في  
التحفة والنهاية بأنه لو أمر الإمام بالمبادرة بالجمعة أو تأخيرها فالقياس وجوب امتثال أمره  
والمراد بالمبادرة أمره بفعلها قبل الروال كما هو مذهب أحمد وبعدها أمره بإخراج شئ منها  
عن وقت الظهر كما هو مذهب مالك (مسئلة ي) المراد بالخطبة محل معدود من البلد  
أو القرية بان لا يجوز للمسافر القصر فيه ولو تعددت مواضع وغير كل باسم فكل حكمه أن عد  
كل قرية مستقلة عرفا بحيث لو خرج المسافر من أحدها إلى جهة الأخرى عد مسافرا عرفا  
إن فصل بينهما فاصل ولو نحو ذراعين إن عده العرف فاصلا كالمقابر ولعل الصبيان  
رمطرح الرماد والمناخ والنادى ومورد الماء والمزارع أو لم يفصل ماذ كر لكن لم يتصل  
دورها الاتصال العال في دور البلدان ولهذا لو تفرقت الأبنية بحيث لم تعد مجتمعة في العرف  
لم تصح إقامة الجمعة بها ولو فصلت بيوت الكفار بين بيوت المسلمين في بلدة واحدة لم تعد بلدين  
كما لو كانت المقابر وما بعدهما بين الدور أو كان الفصل يسيرا ولو بنهران عدا العرف ما على  
جانبه قرية واحدة لكونها مع فصلها سمي بيوتاً مجتمعة اجتماع الدور في غالب القرى كنهج  
دجلة الجاري بين شقي بغداد لا كائيل الفاصل بين الروضة ومصر العتيقة ويحمل قولهم  
إن النهر لا يعد حائلا وإن كبر على عرض لم يفحش كما ذكرنا على الطول والعرف ولو بعدت  
أطراف البلد جد بحيث لو خرج منها بعد الفجر لم يدركها جارا لتعدد مطلقا (مسئلة ش)  
لو كان بعض المأمومين خارج الخطبة اشترط تقدم أحرام أو من هو داخلها إلى  
أحرامهم بناء على ما رجحه البغوي من اشتراط تقدم أحرام من تنعقد بهم الجمعة على من  
لا تنعقد بهم اهـ فأتى روح ابن حجر في كتبه ورواؤه محرومة عدم الاشتراط خلافا للشيخ  
ذكر بإقال أبو مخرمة فلا يسن الخروج من هذا الخلاف لصعفه في فائدة ١٥ يشترط في الجمعة  
أن تقام بأربعين وإن كان بعضهم قد صلاها في بلدة أخرى على ما بحثه بعضهم أو من أحسن كما  
قاله القمولى اهـ تحفة وقوله وإن كان قد صلاها في الفلاندوم قال أبو مخرمة  
في القرى التي يتم العدد فيها تارة ويقتصر أخرى إذا حصرها شخص بعد أحرام أهلها وشك  
هل هم في جمعة أو في طهر ولم تكن ثم قرينه بجهر بالقراء لا يصح أحرام بالجمعة بل بالظهر



عليه المضي بشرطه **مسألة**  
 إذا أتم الأربعون الجمعة في  
 الركعة الثانية منفردين صح  
 بخلاف ما لو انقضوا لأن الشرط  
 بقاء العدد إلى السلام  
**مسألة** اقتدى بإمام الجمعة  
 بعد رفع رأسه من ركوع الأولى  
 ثم أحدث الإمام فاستخف  
 فأنظر الأقوال جواز ذلك  
 فليس به يتمم الجمعة وأما هو  
 فالصحيح المنصوص أنه يتم  
 ظهر الآن ما بعد ركوع الأولى  
 حكمه حكم الركعة الثانية  
 قلت وافقه ابن حجر ومرو  
**مسألة** مسبق أدرك مع  
 الإمام ركعة من الجمعة فقام  
 ليأتي بالثانية فاقضى به آخر لم  
 يكن مدر كلاً للجمعة بل يتم ظهراً  
 خلافاً لابن أبي شريف (قلت)  
 وافقه مرو وقال ابن حجر يدرك  
 بذلك الجمعة وهكذا من أدرك  
 ركعة مع هذا المدرك وهلم جرا  
 في يخرج الوقت **مسألة**  
 ينقص من تلزمهم الجمعة أتى  
 والإمام في الركعة الثانية  
 منها ولم يبق من الوقت ما يسع  
 بحزني ركعتين أحرم بالظهور  
 ابتداء ولا معنى لأحرامه  
 فيثبت بالجمعة لأن من شروطها  
 فاء الوقت يقينا **مسألة**  
 ينبغي للمري في يوم الجمعة أن يقول  
 ن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم إذا قلت لصاحبك  
 السلام فليحط بك يوم الجمعة  
 نص فقد لغوت ذكره

لأن الشك يمنع الأحرام بالجمعة بخلاف ما لو أحرم بالجمعة في حالة جواز الأحرام بها ثم تبين فقدان  
 شرطه فتعقد ظهراً **مسألة** ونحوه ج حتى كملت شروط الجمعة بان كان كل من  
 الأربعين ذكر أحرام كافاً مستوطناً بمحلها لا ينقص شيئاً من أركان الصلاة وشروطها ولا يعتقده  
 سنة ولا يلزمه القضاء ولا يبدل حرفاً آخر ولا يسقطه ولا يزيد فيها ما يغير المعنى ولا يلحق بما  
 يغيره وإن لم يقصر في التعلم كما قاله ابن حجر خلافاً لم لم تجز عاداتها بظهور بخلاف ما إذا وقع في  
 حكمها خلاف ولو في غير المذهب فتسن أن صحت الظاهر عند ذلك المخالف ككل صلاة وقع فيها  
 خلاف غير شاذ ويلزم العالم إذا استفتى في إقامة الجمعة مع نقص العدد أن يقول بذهب  
 الشافعي لا يجوز ثم إن لم يترتب عليه مفسدة ولا تساهل جاز له أن يرشد من أراد العمل بالقول  
 القديم إليه ويجوز للإمام الرام تارك الجمعة كفارة أن رآه مصلحاً ويصرفها للفقراء **أه**  
 وعبارة ك وإذا فقدت شروط الجمعة عند الشافعي لم يجب فعلها بل يحرم حينئذ لا به تلبس  
 بعبادة فاسدة ولو كان فهم أي تم العدد به لم تصح وإن لم يقصر في التعلم كما في التحفة خلافاً  
 لشرح الإرشاد ومرو بخلاف ما لو كانوا كلهم أميين والإمام قارئ فتصح وإذا قلد الشافعي من  
 يقول بصحتها من الأئمة مع فقد بعض شروطها تقليداً صححها مستجماً على شروطها جاز فعلها بل  
 وجب حينئذ ثم يستحب عاداتها ظهراً ولو منفرداً خروجا من خلاف من منعها إذا لحق أن  
 المصيب في الفروع واحد والحق لا يتعدد فيحتمل أن الذي قلده في الجمعة غير مصيب وهذا  
 كما لو تعددت الجمعة للحاجة فانه لكل من لم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهراً وكذا أن تعددت  
 لغير حاجة وشك في المعية فنجب عاداتها جمعة إذا أصل عدم وقوع جمعة مجزئة وتسبب عاداتها  
 ظهراً أيضاً احتياطاً بل قال العزالي بوجوبه هنا وقد صرح اثنتان بحداد إعادة كل صلاة وقع  
 خلاف في حكمها ولو منفرداً ومن قال أن الجمعة لا تعاد ظهراً مطلقاً لأن الله تعالى لم يوجب سنته  
 فروض في اليوم واليلة فقد أخطأ لما صرح به اثنتان بأن نحو فاقد الطهورين تلزمه الصلاة في  
 في الوقت ثم عاداتها ككل من لم تنه صلواته عن القضاء وأن من نسي إحدى الخمس ولم يعلم  
 عينها تلزمه الخمس **أه** قلت وقوله لو كانوا كلهم أميين الخ عبارة التحفة وإن يكونوا كلهم  
 قراء أو أميين متحدين فهم من يحسن الخطبة **أه** فنأمل وقوله وشك في المعية المراد به كما قاله  
 ابن حجر وقوعها على حاله يمكن فيها المعية فعلم أن كل جمعة وقعت بمصر إلا أن مؤداً مع الشك  
 في معيتها فيجب الظاهر على الجميع **أه** ع ش **مسألة** ج المذهب عدم صحة الجمعة  
 عن لم يكمل فيهم العدد واختار بعض الأصحاب جوازها بأقل من أربعين تعليلاً للقائل به  
 والخلاف في ذلك منتشر قال ابن حجر العسقلاني وجملة العلماء في ذلك خمسة عشر قولاً بواحد  
 نقله ابن خرم اثنتان كالجاءة قاله النخعي وأهل الطائفة الثلاثة قاله أبو يوسف ومحمد وحكي عن  
 الأوزاعي وأبي نصر أربعة قاله أبو حنيفة وحكي عن الأوزاعي أيضاً وأبي ثور واختاره المري  
 وحكاه عن الثوري والليث وإليه مال أكثر أصحابنا فافهم كثيراً ما يقولون بتقليد أبي حنيفة  
 في هذه المسألة قال السيوطي وهو اختياري أذهب قول الشافعي قام الدليل على ترجيحه على  
 القول الثاني سبعة حكي عن عكرمة تسعة عن ربيعة اثنا عشر عن المتولي والماوردي  
 والزهرى ومحمد بن الحسن ثلاثة عشر عن أحمد عشرون عن مالك ثلاثون رواية عن مالك



السبكي في الطبقات استطرادا

بمسئلة يسحب الخطيب  
ليس الطيبان وصرح القاضي  
بانه يستحب لكل مصل أن  
يتعم ويتطيب وهو مشعر  
أكابر العلماء ويستحب رفع  
اليدين في الدعاء بعد الخطبتين  
سواء الخطيب وغيره نعم أن  
حاف السقوط بسبب الرفع  
تركه بمسئلة لا يشترط  
فصد الآية في الخطبة بل  
لو قصد الآية الوصية وقراءة  
الآية انصرف للآية وكذا  
لا يشترط قصد بقية الأركان  
بل الشرط عدم الصارف  
ولا يشترط للخطبة نية كما يؤم  
به في العباد ولو ترك الخطيب  
الآية وجلس للفصل فلما قام  
تدكر فقرأها ثم جلس ثانيا  
كان جالوسه الأول للفصل  
لا الأصح أن الآية لا تعين  
في الأولى وجالوسه الثاني قاطع  
للموالاة ان طال بمسئلة  
قال ابن عبد السلام ذكر  
الصحابة والخلفاء الراشدين  
والسبطين والسلطين بدعة  
غير محبوبة فينبغي الإقتصار في  
الصلاة على رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم على ما صرح في  
الحديث وصرح أنه صلى الله عليه  
وسلم نص على أزواجه وذريته  
وآله في الصلاة عليه اه قال  
السمهودي وفيه نظر لانه صار  
شعرا ظاهرا يورث تركه سوء  
أدب تاركه وتخصيص الكراهه  
بما إذا جازف في وصف

أيضا أربعون بالامام وهو الصحيح من مذهب الشافعي أربعون غير الامام روى عن الشافعي  
أيضا وبه قال عمر بن عبد العزيز جسون قاله أحمد عثمانون حكاه الماوردي جمع كثيرون  
بغير قيد وهو المشهور من مذهب مالك انه لا يشترط عدد معين بل الشرط جماعة نسكن بهم  
قربة ويتبع بينهم البيع ولا تنعقد بثلاثة ولعل هذا هو أرجح المذاهب من حيث الدليل  
واعلم ان السبوطي وغيره من العلماء قالوا لم يثبت في الجمعة في شيء من الأحاديث تعيين عدد  
مخصوص وإذا كان الأمر كذلك مع إجماع الأمة على أن الجمعة من فروض الأعيان فالذي  
يظهر ويختاره متى اجتمع في قربة عدد ناقص ولم يكنهم الذهاب إلى محل الكاملة أو أوكفهم  
بمشقة وجب عليهم في الأولى وجاز في الثانية أن يقيموا محلهم الجمعة وقد اختار هذا وعمل به  
العلامة أحمد بن زيد الحبشي نعم أن أمكن فعلها آخر الوقت بالأربعين بحيث يسع الخطبة  
والصلاة وجب التأخير لكن يجب على ذي القدرة زجرهم عن تأخيرها إلى هذا الحد كما يجب  
عن تعطيلها وتعزيرهم بنحو حبس وضرب إذا التأخير المذكور مشعر بتساهلهم بأمور الدين  
بل مؤد إلى خروج الوقت اه وفي كماله في تعدد الأقوال الأولى فإنه قال اختلف  
العلماء في العدد على أربعة عشر قولاً بعد إجماعهم على أنه لا بد من عدد وهي اثنان الخ ماهر  
(مسئلة) إذا اتسع المبرسن للخطيب أن يقف بجانبه الأيمن كما صرح به في الأنوار وأفهمه  
كلام الشيخين ويؤخذ منه أنه إذا أراد الالتفات بعد رقبته أن يلتفت إلى جهة يمينه قاله ابن  
حجر في فتاويه (مسئلة) يكفي في الوصية ما يثبت على الطاعة أو يزرع من المعصية ويؤخذ  
منه أنه لا يشترط أن يكون مما يلبسه السامع ولو كان السامعون عمياً كفي التحذير عن آفات  
النظر ولو خص الخطيب الدعاء بالغائبين لم يكف كافي الخفة والتهابة ويفهم منه أنه لا يكفي  
تخصيص بعض الأربعين بل لا بد من التعميم للمؤمنين أو تخصيص الحاضرين بل في الزبد أنه  
أولى كما قال وحسن تخصيصه بالسامعين (مسئلة ك) لا يشترط فهم أركان  
الخطبة للمستمعين بل ولا للخطيب نفسه خلافاً للقاضي كما لا يشترط فهم أركان الصلاة ولا تمييز  
فروضها من سنن اه قلب بل ولا يشترط معرفة الخطيب أركان الخطبة من سننها كافي  
فتاوى مراك الصلاة لكن يشترط اسماع الأربعين أركان الخطبة في آن واحد فيما يظهر حتى  
لو سمع بعض الأربعين بعضها وانصرف وجاء غيرهم فاعاد عليهم لم يكف قاله ع ش (مسئلة)  
لو شك الحاضرون حال الخطبة هل اجتمع أربعون أو هل خطب الامام ثنتين أو أحل بركن لم  
يؤثر بل لو عرص ذلك في الصلاة لم يؤثر أيضاً حتى في حق الامام فضلاً عن غيره قاله أبو حنيفة  
بفائدة الخطبة بخطب قاعد أقيمت قدرته على القيام لم يؤثر اه امداد ومثله لو بان حدثه بل  
أولى كالصلاة وقضية كلام الروض أن يكون زائداً على الأربعين اه جل ولا يعتبر شروط  
الخطبة الا في الأركان فقط ولو انكشفت عورته في غيرها لم يضر كما لو أحدث بين الأركان  
وأنى مع حدثه بشئ من الوعظ ثم استخاف عن قرب اه ع ش بفائدة قال بر ولا يجب  
الجلوس بينهم عند الآلة الثلاثة وعندنا يضر تركه ولو سهواً ولا يكفي عنه الاضطجاع ويسن  
أن يكون بقدر سورة الاخلاص وإن يقرأها فيه كافي التحفة وقال في الفتاوى قال القاضي  
والدعاء في هذه الجلسة مستجاب وعليه يستحب للحاضرين الاشتغال به اه (مسئلة ب)



السلامين بل قال الفسارقي وغيره في زماننا تركه يفضي الى ضرر وفساد فيستحب لدفع الضرر فقط ويقيد بما اذا لم يقطع نظم الخطبة بان لا يطول اطاله تقطع الموالاة ولم يصفه بما ليس فيه **مسئلة** **هـ** يسمن لمستمع الخطبة رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومثلها الترضي عن الصحابة رضي الله عنهم عند ذكرهم بحيث يسمع نفسه ويكره زيادة الرفع لانها تقطع عن سماع الخطبة ويكره أيضاً ترك الصلاة عليه عند ذكره صلى الله عليه وسلم الحديث رغم انه رجل الخ بل أوجب ذلك بعض علماء المذاهب الأربعة وهو المختار واذا جرى في الخطبة ذكر اسم الله تعالى جاز للمستمع أن يقول جل الله أو عز الله ونحوه تعظيماً اذا لم يكن فيه قطع لسماع واجب الخطبة ممن يعتبر سماعه **مسئلة** **هـ** يكره الاحتباء حال الخطبة وكذا حال دراسة القرآن العظيم ومجالس العلم لانه يجلب النوم وينافي هيئة الخشوع نعم ان كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به حينئذ

لا ينبغي البسمة أول الخطبة بل هي بدعة مخافة لمصلحة السلف الصالح من اعتنا ومشايخنا الذين يقتدى بأفعالهم ويستضاء بنوارهم مع أن أصح الروايات خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فسأت البسمة الجذلة **مسئلة** **هـ** قال في باعشن ومنه يؤخذ ان الزائد على الآية ليس من الركن وهو قاعدة ما يخزي كالركوع ان أقل مجزئ منه يقع واجبا والزائد سنة وحينئذ ما زاد على الواجب وطال به الفصل يقطع الموالاة ويمثله يقال في الدعاء فاقطع الموالاة ضرر خصوصاً في الدعاء للصحابة وولاية الأمر لانه ليس من ركن الدعاء وطول الفصل قدر ركعتين بأقل مجزئ كفا في الموالاة بين صلاتي السفر وفي التحفة والنهاية أن قراءة المرقى آية ان الله وملائكته يصلون على النبي الخ ثم الحديث بدعة حسنة **هـ** **مسئلة** **هـ** أفنى أحد الذهبي المصال بان من دخل حالة اذان الخطبة ان الأولى له ان يصلي التحية وقال أبو شكيل لعل الأولى الوقوف واجابة المؤذن ثم يصلي التحية ويتجوز ليحصل الجمع بين المقصودين ورجحه أبو مخرمة قال ولا يصح القول بكرهه الاجابة حينئذ **هـ** **مسئلة** **ش** أفنى حال الخطبة الى محل خارج المسجد لم تجزله التحية ولا غيرهما من الصلوات مطلقاً ولو قضاها مع الخطبة ام لا بخلاف داخل المسجد فله ركعتان سواء نوى **هـ** ما التحية فقط أو مع الراتبة أو الراتبة وحدها لوجود صورة التحية المانعة من هتك حرمة المسجد مع سقوط الطلب وان لم يحصل ثواب حينئذ لكن يلزمه التخفيف بان يقتصر على الواجبات **هـ** قلت وقوله وان لم يحصل ثواب اعتمده **هـ** ورجح في التحفة حصول الثواب وان لم ينوها لكان دون ثواب من نواها وقوله بان يقتصر على الواجبات تبرأ منه في التحفة وتطريفه في النهاية ثم قال فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفاً وعليه فتكره الزيادة على الواجب **هـ** كرده **مسئلة** **هـ** يكره للإمام وغيره الشرب حال الخطبة الا لعطش كالسكازم لمن استقر في موضع الإلهام ناجز كتمليم واجب وانكار منكر وانذار أعشى والأولى الاشارة ان كفت ويجوز شراء ماء الطهر والسترة والقوت وينبغي ان لا يكره البيع في بلد يؤخرون كثيره اقلأند **هـ** واعلم ان وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة في كل أهل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها آخر متقدم أو متأخر **هـ** امداد ونهاية

(سنن الجمعة وفوائدها في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)

**مسئلة** **هـ** المتجه جواز ترك التعليم يوم الجمعة لانه يوم عيد مأمور فيه بالكبر والتنظيف وقطع الأوساخ والرائحة الكريهة والدعاء الى غروب الشمس رجاء ساعة الاجابة **هـ** فتاوى ابن حجر وفي الابواب ان عمر رضي الله عنه طال غيبته مدة حتى اشتاق اليه أهل المدينة فلما قدم خرجوا للقاءه فاؤل من سبق اليه الاطفال فجعل لهم ترك القرآن من ظهر يوم الخميس الى يوم السبت ودعا على من يغير ذلك **هـ** **ش** في **مسئلة** **هـ** يسمن لمستمع الخطبة تسميت العاطس لان سببه قهري وليس للعاطس الرد عليه وورد ان من عطس أو تجشأ يقال الحمد لله على كل حال رفع الله عنه سببه من داء أهونها الجذام **هـ** باعشن وقال في الدرر من سبق



العاطس بالجدام من الشوص بفتح الشين وجع الضرس وقيل البطن واللوص بفتح اللام  
وسكون الواو وجع الاذن وقيل البصر والعاوص بكسر العين وفتح اللام وجع البطن وقيل  
التخمة ونظمها بعضهم فقال

من يبتدئ عاطسا بالجدام من \* شوص ولوص وعلاوص كذا وردا  
عنيت بالشوص داء الضرس ثم بما \* يلبه دا الاذن والبطن اتبع رشدا

اه شرح الجامع للعقبي **فائدة** ينبغي لسامع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو  
الترضى عن الصحابة حال الخطبة ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويترضى عنهم فهو  
أفضل من الانصات وقد أوجب جمع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر اه تجريد  
المزجد **(مسئلة ٢١)** يكره التخطي كراهة شديدة وفيل يحرم والمراد به تخطي الرقاب حتى  
تخاذى رجله أعلى منكب الجالس بخلاف ما لو كانت رجل المار تمر على نحو عضده أو أسفل  
منه فلا كراهة اذ لا يسمى تخطيا بل هو مسنون لتحصيل سنة كالصاف الاول والقرب من  
الامام والجدار ونحوها فانكاره والانفة منه انكار السنة ومن طلب التأدب معه بترك ذلك  
فليجمله طلب التأدب بترك سنة الرسول صلى الله عليه وسلم اه قلت وقال في فتح الباري  
**كراهته** يعنى التخطي شاملة ولو بمكة على المعتمد واعتذر بعض الشفهاء ذلك للطائفتين  
للضرورة وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة اه **(مسئلة ٢٢)** ترك الامام  
قراءة الجمعة في الاولى اتي بهامع المنافقين في الثانية وان قرأ المنافقين في الاولى قرأ الجمعة في  
الثانية اذ السنة ان لا يتخلل صلاته عنهما أو قرأهما معاً في الاولى قرأ المنافقين في الثانية أيضا  
لئلا يتخلل عن وظيفتها ولو قرأ الجمعة حينئذ نفوت فضيلة الجمع بين السورتين في الركعتين وحصل  
أصل سنة القراءة ان قلنا بحصولها بتكرير السورة كما هو المعتمد ولو اقتدى مسروق في  
الثانية وسمع قراءة المنافقين س له اعادتها في ثانيته أيضا وليس كقارئ المنافقين في الاولى  
حتى تسن له قراءة الجمعة في ثانيته لان السنة له حينئذ الاستماع نعم لو سئلت له السورة حينئذ  
بان لم يسمع قراءة الامام فقرأ المنافقين فيها فالراجح أنه يقرأ الجمعة في ثانيته كما صرح في الامام  
**فائدة** ورد ان من قرأ الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعا عقب سلامه من الجمعة  
قبل ان يثنى رجله غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله  
ورسوله وبوعده من سوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية زيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه  
ودنيه وأهله وولده ويقول بعدها أربع مرات اللهم يا غنى يا حميد يا مبدئ يا معيد يا رحيم  
يا ودود أغنى بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عن سؤالك اه باعش  
ونقل عن أبي الصيف ان من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جعتان حتى  
يستغنى ونقل عن أبي طالب المكي أن من واطب على هذا الدعاء من غير عدد اغناه الله تعالى  
عن خلقه ورزقه من حيث لا يحتسب اه **كردى** ولا نفوت سنة المسبغات والادكار  
المأثورة عقب صلاة الجمعة بكلام أو انتقال نعم نفوت ثوابها المخصوص ولو جعل يمينه للقوم  
كما نقله الكردى عن ابن حجر وقل وقال بعضهم لا يفوت الثواب بل كاله اه فتاوى  
باسودان **فائدة** نقل عن الامام الشعرانى ان من واطب على هذين البيتين في كل يوم



جمعة توفاه الله على الاسلام من غير شك وهما

الهي لست للفردوس أهلا \* ولا أقوى على نار الجحيم

فهب لي زاتي واغفر ذنوبي \* فانك غافر الذنب العظيم

وتقل عن بعضهم انهم ما يقرآن خمس مرات بعد الجمعة اه باجوري **فائدة** يسن  
الاكثر من قراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وليأتها وائل  
الاكثر من الاول ثلاث ومن الثاني ثمانية اه معني وكردى وباعشن **(مسئلة ك)**  
اذا قال الشخص اللهم صل وسلم على سيدنا محمد أو سبحان الله ألف مرة أو عدد خاتمه فقد جاء  
في الاحاديث ما يفيد حصول ذلك الثواب المرتب على العدد المذكور كما صرح بذلك ابن حجر  
وتردد فيه م ر وليس هذا من باب لك الاجر على قدر نصيبك بل هو من باب زيادة الفضل  
الواسع والحدود العظيم **فائدة** ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى على نبي يوم خمسين  
مرة صافحته يوم القيامة وذكر ابن المنظر أنه لو قال اللهم صل على محمد خمسين مرة اجره ان  
شاء الله تعالى وان كرر ذلك فهو أحسن اه قال عس ولم يتعرض لصيغة الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي ان تحصل بأي صيغة كانت ومعلوم ان أفضل الصبغ الواردة  
اللهم صل ابد أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وصحبه وسلم  
عليه تسليم كثير وزده شرفا وتكريرا وأتزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اه جعل  
وقال ابن الهمام كل ما جاء في كيفية الصلاة الواردة فهو موجود في هذا اللفظ المذكور  
ولا يكن التصلية التي استنبطها الشيخ ابن حجر اعم وأفضل كما قاله ب **فائدة** قال الحافظ  
ابن حجر وتناكده الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها أخبار خاصة أكثرها  
باسايد جيد عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء واوسطه وآخره وأوله آكد وآخر القنوت وفي  
انهاء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند  
السفر والتدوم والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند الكرب والهم والعقوبة وقراءة  
الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء وورد أيضا في احاديث ضعيفة عند استلام الحجر  
وطنين الاذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والطاس وورد المنع منها عند هاتين أيضا اه  
مناوى اه جعل

### ❦ (الاستخلاف وحكم المسبوق) ❦

أفتى الشهاب الزهلي بان الامام في الجمعة لو تدكر أنه محدث فخرج واستخلف ما هو ماصح قال  
ولا يخالف ما ذكرته قول المتهاج ولا يستخلف في الجمعة الا مقتديا به قبل حدثه فانه جرى على  
الغالب اه ووافقه ابن حجر **(مسئلة)** استخاف امام الجمعة مسبوفا لم يدرك معه ركوع  
الاولى أتم ظهر الامن اقتدى به فيتم الجمعة ان أدرك الركعة الثانية من صلاة الامام الاول وكذا  
ان أدرك ركعة من بقية صلاة المستخاف الذي يتم ظهر اقاله عس وابن حجر في فتاويه فليتنامل  
اكن شرط م ر بقاء العدد الى سلام الامام المذكور بل لو فارقه المقتدون وسلموا وهو في  
نانيته امتنع الاقتداء به حينئذ لسوات العدد **(مسئلة)** حاصل مسألة الاستخلاف كما



أوضحها الشيخ محمد بن صالح الر يس في القول الكافي انه اذا خرج الامام عن الامامة بنحو  
 تأخره عن المأمومين أو عن الصلاة بنحو حدث ولو عمدا فاستخلف هو أو المأمومون أو بعضهم  
 صالحا للامامة أو تقدم الصالح بنفسه جاز تارة بل وجب وامتنع أخرى ولا يشترط أن يكون  
 الخليفة محاذيا للامام ولا أن يتقدم على المأمومين بل يندب ذلك ثم الاستخلاف ان كان في  
 جمعة فشرطه ان يكون الخليفة مقتديا به قبل خروجه وأن لا ينفرد المأمومون بركن قولي  
 أو فعلي أو يمضي زمن سبع ركعات ولا يلزمهم نية الاقتداء بالخليفة مطلقا فان انفرد كلهم بركن  
 فان كان في الركعة الاولى بطلت لوجوب الاستخلاف فيها أو في الثانية فلا لکن لا تجوز لهم  
 حينئذ نية الاقتداء به بل تبطل بذلك اذ هو كعدد الجمعة وأن حصل الانفرد أو نية القدوة من  
 بعضهم فان بقي أربعون صحت الجمعة لهم فقط والابطال الجمعة الكل فيعيدونها جمعة وأما  
 الخليفة فان أدرك ركوع الاولى مع الامام واستخلفه في اعتداله غابت جمعة كالمقتدين  
 والا فتم لهم دونهم ويحرم تقدمه مع علمه بتفويت جمعة وان صح واختارنا وافهم أدرك مع  
 الامام ركوع الثانية وسجودها ثم استخلف في التشهد فقال ابن حجر يتم ظهرا وقال الشيخ  
 زكريا ومرو والخطيب وغيرهم يتم جمعة وان كان الاستخلاف في غير الجمعة فان  
 كان الخليفة مقتديا واستخلف عن قرب أو غير مقتدوا استخلف في الاولى وثالثة الرابعة  
 جاز من غير تجديد نية وان مضى قدر ركن وان استخلف غير المقتدى في ثانية مطلقا أو ثالثة  
 مغرب أو رابعة غيرها لم يصح الابتجديد نية ويجب على المسبوق المستخلف في الجمعة أو غيرها  
 من اعادة نظم صلاة امامه فيقف ويتشهد في غير موضعه ويشير اليهم بما يفهم فراغ صلاتهم  
 ولهم فرائض بلا كراهة وانتظاره ليس لمواضعه وهو أفضل ويجوز استخلاف من لم يعرف نظم  
 صلاة الامام في الاصح وحينئذ يراقب المأمومين فان هو بالقيام أو القعود تبعهم ولا ينافي  
 ذلك قولهم انه لا يرجع لقول غيره وفعله وان كثروا لان هذا مستثنى للضرورة تأتي  
 الصفقة وعلم من قولنا صالحا للامامة انه لو تقدم غير صالح كأمي وامرأة لم تبطل صلاتهم  
 الا ان نوا الاقتداء به ولا يجوز الاستخلاف قبل خروج الامام ومن قدموه أولى ممن قدمه  
 الامام ما لم يكن راتبا ويجوز استخلاف اثنين فاكثري غير الجمعة وكذا فيها في الركعة الثانية  
 بقيده المار فلو استخلف اثنان في الاولى هما فان اقتدى باحدهما أربعون وبالأخر  
 أنقص صحت الاولين وان كان كل أربعين أو أنقص لم تصح للكل ويعيدونها جمعة وان  
 استخلف في الخطبة من سمع أو خطب وأم من سمعها صح لکن الاستخلاف خلاف الاولى بل  
 الافضل ان يتطهر الخطيب ويستأنف ما لم يضق الوقت اما المستخلف بعد الاحرام فلا يشترط  
 سماء الخطبة لانه باحرامه اندرج مع غيره ولو استخلف الامام في أثناء الفاتحة لم الخليفة  
 تمامها ثم الاتيان بفاتحته ان لم يقرأها قبل كارجحه ابن حجر وأبو مخرمة فان لم يقرأ الفاتحة  
 لزمه الاتيان بركعة بعد انتهاء صلاة المستخلف (مسئلة ش) أدرك مع الامام ركوع  
 الثانية ثم فارقه في التشهد أو احدث الامام قال ابن حجر لا يدرك الجمعة بل لا بد من بقائه الى  
 السلام وقال غيره يدركها وهو جدير بان يعتمد عليه لو خاف خروج الوقت لو لم يفارقه ويأتي  
 بالثانية وجب فراقه (مسئلة) المسبوق الذي لم يدرك مع امام الجمعة ركعة يلزمه الاحرام



### ﴿صلاة الخوف﴾

مسئلة لا يستحب حمل السلاح في صلاة الخوف الا اذا كان في تركه خطر لانه لم ينقل عن السلف جملة الا في حال الاحتياج اليه بل لو خاف تعرض الهلاك طاهر الوتر ك وجب الاخذ قطعاً

### ﴿باب اللباس﴾

مسئلة نقل الطبري عن ابن الحاج انه قال وردت السنة بالرداء أو العمامة والعذبة وكان الرداء أربعة أذرع ونصفاً أو نحوها والعمامة سبعة أذرع أو نحوها ويخرجون منها التلبية أي ما يخرج تحت التلبية والعذبة والباقي عمامة وحكي الحافظ ابن حجر عن الواقدي ان طول ردائه صلى الله عليه وسلم ستة أذرع في عرص ثلثة أذرع وطول اراره أربعة أذرع وشبران في عرض ذراعين وشبرود كر ابن بريده في ذرع الرداء كالذي ذكره الواقدي في الازار والاول اولي وعن ابن البربران طول ردائه صلى الله عليه وآله وسلم أربعة أذرع وعرضه ذراعان وشبر ورجل اختلاف الاحوال

بالجمعة ثم يتم ظهر الأربعين بالقرأة فالورأى مسبقاً آخر أدرك مع الإمام ركعة قطع صلاته وحبوا واقتدى به لان من رزمته الجمعة لا تجزئه الظهر مادام قادر على الجمعة ولا يجوز له الاقتداء به من غير قطع لانفاقهم على انه لا يجوز اقتداء المسبقين بعضهم ببعض وهذا ما اعتمد ابن حجر القائل بادرأك الجمعة خلاف المسبق بل قال في فتاويه لو فارق المقتدون في الركعة الثانية جاز للمسبق الاقتداء بمن شاء من الإمام والمأمومين كما لو قام مسبقون فاقتدى بكل واحد آخر فحصل الجمعة لكل من أدرك ركعة ولا تعدلان الكل في الحقيقة تسع للإمام الاول واعتمد مر انه لا يجوز الاقتداء بالمسبق بعد سلام امام الجمعة مطلقاً ووافق ابن حجر الخياري وصاحب القلائد لكنهما قالوا ولا يقطعها الا ان لم يمكنه قلبها فلا ركعتين ثم الاقتداء به وادراك ركعة وأفتى محمد بلعفيف بانه يلزمه الاقتداء بالمسبق المذكور من غير قطع وهو مشكل لامتناع اقتداء المسبق بثلثة في الجمعة فتحصل ان في المسئلة أربعة آراء قطعها والاقتداء به مطلقاً وقابها تغلثم الاقتداء والاقتداء به من غير قطع وعدم صحة الاقتداء به اه فتاوى باسودان مع زيادة

### ﴿صلاة الخوف﴾

فائدة لو أخذ له مال كأن خطف نعله أو أخذت الهرة لحما وهو يصلي جاز له طلبه وصلاه شدة الخوف ان خاف ضياعه وله وطه نجس لا يعنى عنه مع القضاء قاله مر واعتمد ابن حجر عدم الحواز لانه طالب لا خائف لكنه جوز القطع لذلك اه باعش وأفتى أحمد الحليشي بجواز صلاة شدة الخوف لما ع نحوه الطير عن زرعه عند ضيق الوقت كالدفع عن نفس أو مال أو حريم وقد جعلوا ذلك من اعداء الجمعة اه

### ﴿اللباس والتحية﴾

فائدة لم يلبس صلى الله عليه وسلم ما صبح منسوجاً ولبس البرد ولا بكرة لبس غير الأبيض نعم ادامة لبس السواد ولو في النعال خلاف الاولى اه جل وكان طول ردائه عليه الصلاة والسلام أربعة أذرع وعرضه ذراعين وشبرا اه نهاية (مسئلة) يسن لبس القميص والازار والعمامة والطيلسان في الصلاة وغيرها الا في حال النوم ونحوه نعم يختص الطيلسان غالباً بأهل الفضل من العلماء والرؤساء وبعض كنيسته تقوم مقام الرداء والاكل أن يكونا فوق القميص وكيفية الطيلسان المشهورة التي كادوا يجمعون عليها ان يجعل على الرأس فوق نحو العمامة ثم يغطي به أكثر الوجه ثم يدار طرفه والاولى اليمنى من تحت الحنك الى ان يحيط بالرقة جميعاً ثم ياتي طرفاه على الكعفين حذراً من السدل فلو لم يحنكه كما ذكر حصل أصل السنة ولا يغطي الفم لكرهته في الصلاة ويطلق الطيلسان مجازاً على الرداء الذي هو حقيقة مختص بشوب عربض على الكتفين مع عطف طرفيه وورد الرداء لبسة العرب والتابع أي الطيلسان لبسة الايمان وبه يعلم أفضليته على الرداء قاله ابن حجر في در



العمامة وفي فتاوى العلامة عاوي بن أحمد الحداد قال وفي فتح الباري باب الإردية جمع رداء  
بالمده وهو ما يوضع على العاتق وهو ما بين المنكب إلى أصل العنق أو بين الكتفين من الثياب  
على أي صفة كان اه فلم يفرق بين العاتق الأيمن والأيسر فيكفي أحدهما اه وقال الشيخ  
عبد الله بأسودان وقع في عبارة التحفة والنهاية وغيرهما ذكر الرداء المدور والمثلث والمربع  
والطويل الذي يكون على منكب وأنه تحصل به السنة ولم يتحقق حينئذ تصور صفة في  
الأربع بعد البحث في كتب الحديث والحواشي الموجودة اه وفي درالعمامة أيضا ويكره  
سدل الثوب في الصلاة وغيرها ويحرم للخيماء بان يسجل الثوب الموضوع على الرأس  
أو الكنف من غير أن يضم جانيه نحو اليسر ولا يردهما على الكتفين ويحتمل الاكتفاء بضم  
أحدهما والأفضل كون القميص كغيره من اللباس من قطن ويلبسه الصوف وتحصل سنة  
العمامة بقلنسوة وغيرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بعادة أمثاله والأفضل كونها بيضاء  
وبعذبة وأقلها أربعة أصابع وأكثرها ذراع وأوسطها شبر وسنية العمامة عامة ولا تخرم بها  
المروءة مطلقا وورد صلاة بجماعة خير من سبعين ركعة بغير عمامة وإن لله ملائكة يستغفرون  
لللبسة العمامة وورد أنه كان صلى الله عليه وسلم يلبس قلنسوة بيضاء وفي رواية كان يلبس كمة  
بيضاء وهي القلنسوة وفي خبر أنه صلى الله عليه وسلم كان له ثلاث قلانس قلنسوة بيضاء  
مضربة وقلنسوة بردح مبردة وقلنسوة ذات آذان يلبسها في السفر وربما وضعها بين يديه إذا  
صلى ويؤخذ من ذلك أن لبس القلنسوة البيضاء يغني عن العمامة وبه يتأيد ما اعتاده بعض  
مدن اليمن من ترك العمامة من أصلها وتغير العلماء بطليسان على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس  
لا يقال محل أصل السنة بذلك ما لم يكن يعمل بعد لبس ذلك من زياله لا نأقول شرط حرم المروءة  
بذلك إن لا يقصد التشبه بالسلف قال في قصده التشبه به صلى الله عليه وسلم إذا يترك التأسي  
لعرف طارئ وكان ابن عبد السلام يلبس قلنسوة من لباد أيضا فاذا سمع الأذان خرج بها إلى  
المسجد اه **في فائدة** في القرون من الحرير كمد اللون وليس من ثياب الزينة وهو  
ما قطعته الدودة وخرجت منه حبة والحرير ما يحل عنها بعد موتها اه زى ويحصل من  
الحرير الخالص بأنواعه المعروفة خيط المفتاح والميزان والكوز والمطقة والقديد وليقة  
الدواة وتكة اللباس وخيط السجدة وشرايتها وخيط الخباطة والأزرار وخيط المصحف  
وكبسه لا كبس الدراهم وغطاء العمامة خلافا لابن حجر ويحل غطاء الكوز وخيطه وستر  
الكعبة وكذا قبور الأنبياء على ما اعتده قل لا قبور غيرهم خلافا للرحماني ويجوز  
الدخول بين ستر الكعبة وجدارها نحو دعاء الحاجة كالاتصاف به من خارج كما صرح به  
سهم ويحرم اللباس الدواب كستر الجدار به اه **في فائدة** في لوسجف برأيه على عادة  
أمثاله حرم عليه وعلى غيره وإن اعتاد أمثاله مثله لانه وضع بغير حق ولو اتخذ نجافا عادة أمثاله  
ثم انتقل إلى ليس عادته جازت استدامته لانه وضع بحق ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في  
الابتداء اه ع ش وأفتى الرضوي بأن الهذب المتخذ من الحرير إن كان داخلا في أجزاء  
الثوب فهو كالطمر بالآبرة فيعتبر فيه الوزن ولا يحرم إلا أن رادوره وإن لم يكن كذلك حرم  
مطلقا وأفتى الشبشي بأن العبرة فيه بالوزن مطلقا وفي التحفة ويحرم الجلوس على جلد سبع

**في مسألة** في حطى ثوبه بحرير  
وجعل فيه قليل ذهب لا يحصل  
منه شيء بالعرض على النار  
حرم لبسه والفرق بينه وبين  
الأواني أن الثوب ملبوس  
متصل بالبدن **في مسألة** في كان  
نقش خاتمه صلى الله عليه وآله وسلم  
محمد رسول الله ثلاثة أسطر  
وطاهر السياق أنه على هذا  
الترتيب وأما قول بعضهم أن  
محمد أسطر أسفل ورسول  
فوقه والله السطر الأعلى فلم أر  
التصريح به في شيء من الأحاديث  
بل رواية الأعمشيلي يخالف  
ظاهره ذلك والأحرف المنقوشة  
مقلوبة ليخرج الخاتم مستويا  
وورد النهي عن فعل مثله  
لكن في حياته وكذا بعده إن كان  
مقلوبا لما فيه من التشبه به صلى  
الله عليه وسلم لاسيما وقد قال  
بعض العلماء كان في خاتمه صلى  
الله عليه وسلم شيء من السر  
الذي في خاتم سليمان عليه السلام  
فأبهم والذي صنع الخاتم ونقشه  
له صلى الله عليه وسلم يعلى من أمية



كنفرو فهدوا وجعل الى الارض لانه من شأن المتكبرين اه (مسئلة) حاصل كلام  
 القلائد في اللباس انه يحرم المزفر وكذا المعصر خلافا لبعضهم لا المصبوغ بالورس على  
 المعتمد كما قاله أبو مخرمة لثبوت فعله عنه صلى الله عليه وسلم وكان تجب به البرود المخططة ولا يكره  
 لبس غير تلك الثلاثة باي صبغ كان نعم كره بعضهم لبس الرجل ما صبغ بعد نسجه وفيه نظر فقد  
 ثبت لبسه صلى الله عليه وسلم جبة حمراء وثوبين أخضرين وعمامة سوداء والظاهر ان ذلك  
 بعد النسخ اه (مسئلة) من خط العمودي قال من فضل التواضع ماذا كرأ الله تعالى  
 اتخف آدم عليه السلام بحاتم فقال الابهام أنا الحق به منكن لكوني منفردا وقالت السبابة  
 أنا الحق به لكوني مسبحة وقالت الوسطى أنا الحق به لكوني أطول كن وقالت البنصر أنا  
 أحق به لكوني طرفا فيثبت الخنصر منه لانكسارها وصغرها خفصها الله به ورفعها  
 لتواضعها لكونها لم تر نفسها مستحقة اه (مسئلة ش) يجوز التخنم في غير الخنصر  
 على الراجح لكن مع الكراهة والمعتمد حرمة التعدد في لبس الخاتم في يد أو يدين اه قلت  
 واعتمده في التحفة واعتمد أيضا حل لبس الحلقة اذا غابها خاتم بلا نص وكره من التعدد مطلقا  
 لبسا واتخاذا وحيث حرم أو كره وجبت زكاته وأفتى أبو قضام بحرمته وكان نقش خاتمه عليه  
 الصلاة والسلام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ من أسفل ونقش حاتم الصديق نعم القادر الله  
 والفاروق كفي بالموت واعظا يا عمر وعثمان آمنت بالله مخاصا وعلى الملك لله وأبي عبيدة الحمد لله  
 رضى الله عن الجميع اه جل (مسئلة ش) المعتمد حل افتراش المنسوج والمطرز  
 بالذهب والفضة للنساء كالحرير بلا فرق كما قاله البلقيني وعش وغيرهما خلافا لما رجه  
 قل من حرمة الافتراش لا طلاق الادلة المجوزة لاستعمالهن الحرير والنقد باي صورة  
 كانت الا ما استثنى كالاواني ونحو الكرمي من النقد فيحرم على الفريقين وكأله الحرب  
 فتحرم عليهن وليس من الاواني وضع قطعة فضة كاللوح على نحو الوسادة بل هي من الرينة  
 فيحل لها كالحلة الفضة ولا زكاة في ذلك ما لم يكن فيه اسراف ولا يحل للمكاف شيء من ذلك  
 نعم يحل له استعمال الحرير في نحو تيجيف ونظير بزوحيط سبعة وشرابة برأسها وغطاء نحو  
 عمامة وكيس الدراهم والمصنف (مسئلة) تحل تحلية المصنف بالفضة مطلقا وبالذهب للراءة  
 والتحلية وضع قطع النقد الرقاق مسمرة على الشيء والتبويه اذ ابتسه والطلاء به اه شق  
 وأفتى ابن زياد بانه لو حظي نحو العمامة بالقصب يعني خيط الفضة المغموس فيها حرم وان لم  
 يحصل منه شيء بالنار نعم ان قلنا بأحنيقة جاز لانه يجيز قدر أربع أصابع من ذلك اه باعشن  
 ولا تحرم ملاقة الفم للطائر النازل من ميزاب الكعبة وان مسه الفم على ترأع فيه اه تحفة  
 واعتمد من الحرمة ان قرب من الفم كافي سم و بر وتحل حلقة الاناء ورأسه اذا لم  
 يسم اناء وسلسلته من فضة ويحل جعل ما يلعب به في الشطرنج من نقد اذا لم يسمي اناء ولا  
 يستعمل في البدن اه فتح (مسئلة) ما جرت به العادة من تحلية رأس من ش ماء الورد بفضة  
 نقل بعضهم الاجماع على التحريم والذي يظهر انه ان اتخذ من فضة عند كبس رأسه فله حكم  
 الصبة الكبيرة للحاجة فيكون مكرها وأولئك كميل رأسه فحرام كما قاله في الايعاب في رأس  
 الكوز اه كروى



## (العيدان)

في فائدة في قال في الايعاب وزي وش في التهنية بالعيد سنة ووقتها الفطر غروب الشمس وفي الاضحية فجر عرفة كالتكبير اه زاد ش في وكذا بالعام والشهر على المعتمد مع المصافحة عند اتحاد الجنس والخلع عن الرية كامرأة وامرأ أجنيين والباشاة والدعاء بالمغفرة وقد جعل الله للمؤمنين ثلاثة أيام عيد الجمعة والفطر والاضحية وكلها بعد اكمال العبادات وليس العيد لمن لبس الجديد بل لمن طاعاته تزيد ولا لمن تحمل بالملبوس والمركوب بل لمن غفرت له الذنوب في وعلم في أن اجتماع الناس بعد عصر يوم عرفة للدعاء كما يفعل أهل عرفة ويسمى بالتعريف قال الامام أحمد لا بأس به وكرهه الامام مالك وفعله الحسن وسبقه ابن عباس رضي الله عنهم ومن جعله بدعة فراه حسنة ونقل عن الطوخي حرمة لما فيه من اختلاط النساء بالرجال وهو وجيه حيث قد اه في فائدة في التطيب والترين في العيد أفضل منه في الجمعة بدليل انه طلب هنا أغلى قيمة وأحسنها منظرًا ولم يختص بعريده الحضور وينبغي ان يكون غير الابيض أفضل اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة اه ع ش في فائدة في قال ش في والتكبير أولى ما يشتغل به حتى من قراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لو وافق العيد ليلة الجمعة وان توقف فيه الشو برى فيشتغل به وحده وقال ع ش يجمع بين ما ذكر وتكبير الفطر أفضل من تكبير الاضحية المرسل امام قبيد الاضحية فهو أفضل من تكبير الفطر وكل ما اعتاده الناس وازدادوه فقد ورد في حقه اقطعة وأعزجته رواها العلامة والحاصل ان العلماء اختلفوا في التكبير المقيد بهل يختص بالمكثبات أو بعم النوافل وبالرجال أو بعم النساء وبالجماعة أو بعم المفرد وبالقيم أو بعم المسافرين والسالكين المهرأ أو بعم القرى فجمعوا ذلك اثنا عشر قولاً وهل ابتداءه من صبح عرفة أو ظهره أو صبح النحر أو ظهره أو أربعة وهل انتهاه الى ظهر النحر أو ثانيه أو صبح آخر التشريق أو ظهره أو عصره خمسة مضروبة في أربعة ابتداء بعشرين سقط منها كون ظهر النحر مبتدأً ومنتهى كليهما معاني تسعة عشر تضرب في الاثني عشر تبلغ مائتين وعشرين اه في فائدة في يسن تأخير التكبير المطلق عن اذكار الصلاة بخلاف المقيد فيسن تقديمه كما في الامداد قال ع ش وبوجه بانه شعار الوقت ولا ينكر رفكان الاعتناء به أشد من الاذكار وفي يج وخرج بالحاج المعتمر فيكبر ان لم يكن مشغلاً بذكر طواف أو سعى على المعتمد اه بر ولو أحرم بالحج ليلة عيد الفطر سن له التلبية اه ع ش ويسن التكبير لرؤية النعم أو سماع صوتها في عشر الجمعة قال في الايعاب مرة واحدة في فائدة في يسن احياء ليلتيهما بالعبادة ويحصل معظم الليل وبصلا في الصبح والعشاء في جماعة أو الصبح وحدها نعم الحاج لا يس له من الصلاة غير الزاوية بل اختار جمع عدم سنهاله وأنكر ابن الصلاح من احيائها اه باعثن لكن في الاحياء ايماء الى ندب احيائها في فائدة في حكمه كونه صلى الله عليه وسلم يوم العيد يذهب في الطريق الاطول ويرجع في عكسه نظمها محمد بن أبي بكر البجلي أظنه الاصح فقال

### باب العيد

في مسألة في مذهبنا فيما اذا اجتمع عيد وجمعة سقطت الجمعة عن حضر العيد من أهل القرى ولا تسقط عن أهل البلد وبه قال جمهور العلماء وقال أحمد تسقط حتى عن أهل البلد ونقل عن علي كرم الله وجهه وابن الزبير وعطاء سقطت الجمعة والظهر ولا تنجب الا لعصر ذلك اليوم وقال أبو حنيفة تنجب الجمعة على الكل وان حضر العيد



كان الرسول في ذهابه الى المدينة يختار الطريق الاطولا  
لكون الاجر في الذهاب أكثر \* وفي الرجوع كان يمشي الانصرا  
اولين اهل كل منهما \* برصته اوليسال فيهما  
أوليؤدي فيهما صدقته \* أوليزور فيهما قرابته  
أحياء أو أموات أو ما يقع \* غيظا على أهل النفاق والبدع  
أو أكثر البقاع كما تشهدا \* أولتفاؤل في ذهابه عدا

(مسئلة) فيما اذا وافق يوم الجمعة يوم العيد في الجمعة أربعة مذاهب فذهبنا انه اذا  
حضر أهل القرى والبوادي العيد وخرجوا من البلاد قبل الزوال لم تلزمهم الجمعة وأما أهل  
البلد فتلزمهم ومذهب أحمد لا تلزم أهل البلد ولا أهل القرى فيصالحون ظهرا ومذهب  
عطاء لا تلزم الجمعة ولا الظهر فيصالحون العصر ومذهب أبي حنيفة تلزم الكل مطلقا  
اه من الميزان للشعراني في فائدة ذكر العلامة عبد الله بن الحاج أنها تحصل سنة اكل  
التمر في عيد الفطر باكل العصيدة المعهودة بخلاف ما لو حلف لا يأكل تمرا فلا يحنت بذلك  
لان الايمان يسلكها مسلك العرف

### § (الكسوفان) §

في فائدة قال الشوبري وهو أي الكسوف للشمس أشهر من عكسه لان معنى كسف  
تغير ومعنى خسف ذهب وقد بين علماء الهيئة ان الكسوف لاحقيقة له بل الحاصل  
لها مجرد تغير لان ضوءها من جرمها فيقل بحدوثه القمر بخلاف خسوف القمر فله حقيقة  
لان نوره مستعار من نور الشمس فاذا حالت الارض بينهما ما منعت وصول ضوء الشمس  
الى القمر فيصير لا نوره اه حل وقال ابن العماد في كشف الاسرار وأما ما يقوله  
النجمون وأهل الهيئة في الكسوفين فباطل وسبب كسوفيهما تخويف العباد بحبس  
صوتيهما فيرجعون الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر ولم  
يحصل له نضج وقيل سببه تجلي الحق سبحانه وتعالى عليهم ما فاه ما تجلي لشيء الا خضع  
فقد تجلي للجبل فجعله دكا وقيل ان الملائكة تحرها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه استمر  
ضوءها ومن خواص الشمس انها تطيب بدن الانسان اذا نام فيها وتسخن الماء البارد وتبرد  
البطيخ الحار ومن خواص القمر انه يصفر لون من نام فيه ويثقل رأسه ويسوس العظام  
ويبلى ثياب الكنان وقال علي كرم الله وجهه ان السواد الذي فيه أثر مسح جناح جبريل لان  
الله خلق نور القمر سبعين جزءا كالشمس ثم أمر جبريل عليه السلام فحججه بجناحه فحجها  
سنة وستين فحولها للشمس فاذهب عنه الضوء وأبقى فيه النور وادانظرت الى السواد الذي في  
القمر وجدته حروفا أو لها جيم ثم ميم ثم ياء ثم لام وألف آخره أي جملا وقد شاهدت ذلك وقرانه  
مرارا اه شوبري قال مر ولكل شهر قمر بخلاف الشمس فانها واحدة اه في فائدة  
أقل صلاة الكسوف ركعتان كسنة الظهر قال ابن حجر ومحلها ان نواها كالعادة أو أطلق  
أي فيقتصر على ذلك لا على الكيفية التي فيها ركوعان الا ان قصدها مع النية وقال مر



يتخير عند الإطلاق بين الكيفيتين قال جل هذا في حق غير المأموم أما هو إذا أطلق  
فحمل نيته على ما نواه أمامه اه فلا اختلفت نيته ما في الكيفيتين لم تصح لعدم تمكنه من  
المتابعة اه كردهى وباعشن **فرع** تسن الصلاة فرادى لا بالهيئة السابقة لكسوف  
بقية الكواكب والآيات السماوية والزلازل والصواعق والريح الشديد اه نهاية قال  
عش وينوى بها أسبأها ولا تجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها وجودها ويخرج  
بزوالها كالكسوف ونصح في وقت الكراهة اه براه جل

### ❦ (الاستسقاء) ❦

**(مسئلة ك)** يجب امتثال أمر الامام في كل ماله فيه ولاية كدفع زكاة المال الظاهر فان لم  
تكن له فيه ولاية وهو من الحقوق الواجبة أو المندوبة جاز الدفع اليه والاستقلال بصرفه في  
مصارفه وان كان المأمور به مباحاً أو مكروهاً أو حراماً لم يجب امتثال أمره فيه كما قاله مروزي  
فيه في التحفة ثم مال الى الوجوب في كل ما أمر به الامام ولو محرماً لكان ظاهراً فقط وما عداه  
ان كان فيه مصلحة عامة وجب ظاهراً وباطناً والا فظاهر فقط أيضاً والعبرة في المندوب  
والمباح بعقيدة المأمور ومعنى قولهم ظاهر أنه لا يأتى بعدم الامتثال ومعنى باطناً انه يأتى اه  
قلت وقال شق والحاصل انه تجب طاعة الامام فيما أمر به ظاهراً وباطناً مما ليس بحرام أو  
مكروه فالواجب يتأكد والمندوب يجب وكذا المباح ان كان فيه مصلحة كترك شرب التبنك  
اذا قلنا بكراهته لان فيه خسة لذوى الهيئات وقد وقع أن السلطان أمر نائبه بان ينادى بعدم  
شرب الناس له في الاسواق والقهاوى فخالفوه وشربوا فهم العصاة ويحرم شربه الآن  
امتثالاً لأمره ولو أمر الامام بشئ ثم رجع ولو قبل التلبس به لم يسقط الوجوب اه **فرع** فائدة  
كان السلف يكرهون الإشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده  
لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقتداء بهم اه تحفة وعن ابن عباس قال من قال عند  
الرعد سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على كل شئ قدير فأصابته  
صاعقة فعلى دينه اه فخر الرحمن شرح الزبد

### ❦ (حكم تارك الصلاة) ❦

**مسئلة ي** الاصح ان من لزمته الجمعة يقتل بتركها اذا ضاق الوقت عن واجب  
الخطبتين والصلاة وان قال أصلها طهرا **(مسئلة)** تارك الصلاة بالكيفية والمحل  
بعضها فاسق بالاجماع كتارك الزكاة ويجب قتله بالسيف بعد الاستنابة ولو ترك صلاة واحدة  
ويخاف عليه سوء الحاتمة والعياذ بالله تعالى ولا يجوز لمن معه ماء اعطاه اياه والتيمم بل يتوضأ به  
ويترك عطشاً لانه غير محترم كالكلب العقور وينبغي للمدين ان لا يحضر مجالسه وضيافته  
وجنازته وان لا يصلى عليه ظاهراً ليرتدع غيره بل ينبغي كما قاله القطب سيدي أحمد بن حنبل  
ان يقبر بمحل بعيد عن المسلمين وتسمى مقبره الفساق



في الجنائز في لا يكون الزوج موسرا بما ورثه من مال زوجته بل ان لم يكن له مال كفتت من مالها من أصل  
 التركة لا من خصوص نصيبه كما قاله أبو جيس والرداد وولده خلافا للجوري وابن شكيل والقماط قلت وافق الأولين ابن حجر  
 وخالفهم من اه في مسألة في فتاوى ابن الصلاح يحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن الصديد وقال السهوي  
 وقد روي عن طاوس انه أمر بكتابة دعاء العهد الذي بسن دبر كل صلاة وهو اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة  
 الى الابد فكتب في كفته فان ثبت عنه هذا في بعد فعله له من غير توقيف بلغه اه في مسألة في قوله في حديث جابر في قتلى أحد  
 كان يجمع بين الرجلين في ثوب واحد حمله شيخنا الربيع على أنه كان يشق الثوب بينهما وسبقه اليه ابن النحوي وابن حجر ولا يلزم  
 من جمعهما في ثوب ثلثي بشرتهما كما لا يخفى ٩٦ ويمكن حمل ذلك على ضيق الحال فان الجع حينئذ أول من عدم تكفين

### § (الجنائز) §

في فائدة في الموت مفارقة الروح والجسد والروح جسم لطيف لا يقنى أبدًا وصبيان الكفار  
 كفار في أحكام الدنيا مسلمون في أحكام الآخرة اه عباب في فائدة في سئل أبو بكر عن  
 موت الأهل فقال موت الأب قسم الظهر وموت الولد صدع الفؤاد وموت الأخ قص  
 الجناح وموت الزوجة خزن ساعة اه معنى ويستحب الاستعداد للموت بالتوبة بشروطها  
 ولا يحرم التبرع من المقضى كالمرض والفقر دون القضاء اه باعشن في فائدة في وردان  
 جبريل عليه السلام يحضر من مات على طهارة من الأمة فليحضر من المريض ومن حضره  
 الموت على طهارته ويسن ان يقرأ عنده يس لما ورد أنه يموت ريانا ويدخل قبره ريانا اه  
 باعشن والحكمة في قراءة يس على المحتضر استئصالها على أحوال القيمة وأهوالها وتغير الدنيا  
 وزوالها ونعيم الجنة وعذاب النار فيمذكرك ذلك لأحوال الموحية للثبات قبل والرد لانها  
 تسهل خروج الروح ويجزع الماء نديابل وجوب ان ظهرت امارات تدل على احتياجه كان  
 يمش اذا فعل به ذلك لان العطش يغلب لشدة الزرع ولذلك يأتي الشيطان بماء زلال ويقول  
 قل لا اله غيري حتى أسقيك اه تحفة في فائدة في الانبياء خلاف الأولى ان لم يغلبه أو  
 تحصل به استراحة من الألم والافباح وابداله بنحو تسبيح أولى اه باعشن وقال الحيمشي  
 ووردان أن ابن المريض تسبيح وصياحه تهليل ونفسه صدقة ونومه عبادة وتقلبه من جانب الى  
 جانب جهاد في سبيل الله تعالى ومحل الانبياء والصياح مع الغلبة اذا اختار الانبياء مكره اه  
 في فائدة في اقل الثقبيل الذي يوضع على بطن الميت عشرون درهما ونحو الزيادة عليه ما لم تؤذ  
 بحيث لو وضع على الحى لا آذاه اه شورى (مسألة ب) يجب تجهيز كل مسلم بحكم  
 باسلامه وان خشت ذنوبه وكان تاركا للصلاة وغيرها من غير جود وبأثم كل من علم به أو قصر  
 في ذلك لا اله الا الله وقاية له من الخلود في النار هذا من حيث الظاهر وأما باطنا فكل ذلك

البعض وينبغي حمله على تبرع  
 شخص يكفن الجميع والافن  
 وجده ما يجب تكفينه به ولم  
 يوجد لا خريجه جواز اشتراكه  
 في كفن الأول في مسألة في  
 الحكمة في كون الميت لا يكفن  
 في الحرير ان تكفينه في ذلك  
 غير لائق بالمقام وانما يجوز للمرأة  
 استعجابا ولو قيل بتحريره فيها  
 لكان وجه الحكمة فيه ظاهرا  
 ويكره كتابة شيء من القرآن  
 على القبر في مسألة في المذهب  
 ندب المشي أمام الجنائز لا تباع  
 وظاهر إطلاق الأصحاب انه  
 لا فرق بين كون الميت صغيرا  
 أو كبيرا وقوله لم لانهم يعني  
 المشيعين شفعاء لا يقتضى  
 تخصيص ذلك بالكبير لانهم شفعاء  
 في الجملة مع ما فيه من الاتباع  
 ويستحب ان يقعد الملقن للميت  
 عند رأسه أى تلقاه وجهه وأما  
 الحاضرون فيستحب حضورهم

التأفين والوقوف في مسألة في نطق عييز من أولاد الكفار بالشهادتين وخالط المسلمين حيث  
 وتزيارهم مواظبا على الصلوات والصوم وقراءة القرآن ثم مات قبل البلوغ لم تنجز الصلاة عليه فضلا عن أولويتها اذ جواز الصلاة  
 عليه متوقف على الحكم باسلامه والمعتقد الذي صححه الجمهور عدم صحة اسلامه ووجهه ان الاسلام رأس العبادات وأصلها وصحة  
 العبادة موافقتها للأمر والامر بالاسلام لا يتوجه على نحو الصبي اذا لخطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل فكيف يوصف  
 اسلامه بالصحة مع عدم الأمر وانما صححت صلاة الصبي ونحوها لتوجه الأمر المتعلق بالولي اليه بواسطة ليعتادها فلا يتركها بهد  
 بلوغه وهى نوافل والاسلام لا يتنقل به فلا يتعلق به الا الأمر الجازم الخاص بالبالغ وأما اسلامه على كرم الله وجهه فان الأحكام  
 عاقبت بالبلوغ عام الخندق واما في ذلك فكانت منوطة بالتمييز في مسألة في روى الشيخان الطاعون شهادة لكل مسلم وفي  
 البخاري عنه عليه الصلاة والسلام اذا سمعتم به يعني الطاعون بارض فلا تقدموا عليه وادافع وأنتم بارض فلا تخرجوا فرار منه



وورد الطاعون شهادة لا مقي

ونزع أعضائكم من الجن غدة  
كغدة الابل يخرج في الاباط  
والمرافق من مات منه كان شهيدا  
ومن اقام فيه كان كالمرايط في  
سبيل الله ومن فر منه كان كافرا  
من الزحف قال الحافظ ابن حجر  
وزعم بعضهم ان النهي للتنزيه  
وقال بعضهم يحرم لظاهر  
الاحاديث وهذا أرجح عند  
الشافعية وغيرهم وبوبه  
ثبوت الوعيد وجعله كالفرار  
من الزحف وان الصابر المحتسب  
له أجر شهيد ومن مات به كان  
شهيدا ويستنبط من الحديث  
ان من صبر واحتسب ثم وقع  
به الطاعون كان له أجر شهيد  
ولا مانع من تعدد الثواب بتعدد  
الاسباب كمن يموت غريبا  
بالطاعون أو نفسا مع الصبر  
والاحتساب والتحقيق فيما  
اقتضاه حديث الباب انه يكون  
شهيدا بوقوع الطاعون به  
ويضاف اليه مثل أجر الشهيد  
بصبره وثباته فان درجة الشهادة  
شيء وأجر الشهادة شيء ويحصل  
أجر الشهادة لكل مسلم ولو غير  
مكاف وان كان عاصيا مصرا  
كما هو الاقرب من احتمالين  
وتكفر عنه السيئات غير  
النباتات فبقى عليه وهل يعدو  
قال الطيبي واما ما ثبت عنه  
صلى الله عليه وسلم انه قال  
لا عدوى فهو على الوجه الذي  
كانوا يعتقدونه في الجاهلية من  
إضافة الفعل الى غير الله تعالى

حيث حسنت الخاتمة بالموت على اليقين والثبات على الدين فالاعمال عنوان (مسئلة)  
المعتمد عندنا أنه لا يحكم بسلام الصبي الا بما لا حسد أبويه وان علاب شرط معرفة نسبته اليه  
أو اذا وجد لقيطاني بلديهما مسلم أو بهما لساوية المسلم وكذا ان جهل سايه ووجد بيده مسلم  
خصوصا ان وصف الاسلام كما قاله أبو مخرمة فينبذ بجهز اذ امان وجوبا كالمسلم بل صح  
أبو حنيفة وجمع من السلف اسلام المميز مطلقا ونقل الامام اجماع الصحابة عليه وانتصر  
اليه جمع وأفتى محمد باسودان بانه لومات شخص بطريق وخاف لو وقف لتجهيزه من عدو فعمل  
ما أمكنه ولو البعض ان لم يمكن نقله لمحل الامن

### § (الفصل والتكفين)

(مسئلة ١) تجب ازالة النجاسة الغير المعفوعة عن الميت سواء الاجنية والخارجية  
منه قبل ادراجه في الكفن اتفاقا ولومن غير السيليين وكذا بعده في الاصح كف غسل الكفن  
الموث بها ولا تصح الصلاة عليه حينئذ ذم وجود الماء المزبل لها وقال البغوي لا تجب  
الازالة بعد الادراج مطلقا وان توضيح الكفن اه قلت ويرجح في الامداد وقال باعشن  
ولولم يمكن قطع الخارج من الميت صح غسله والصلاة عليه لكن يجب فيه الحشو والصب  
على محل النجاسة والمبادرة بالصلاة عليه كالسلس اه وفي التحفة وبه يعلم وجوب غسل  
ما يظهر من فرج النيب عند جلوسها على قدميها نظير ما صرح في الحى اه (فائدة) ينبغي  
ان يأتى الغاسل بعد وضوء الميت وغسله بذكر الوضوء بعده وكذا ابداء الاعضاء ويسن اجعله  
من التوابين أو اجعلنى وياه اه تحفة (مسئلة ٢) يجوز لغرماء الميت المغلس  
منع الزائد عن ساتر كل البدن كما لو أوصى باسقاطه بخلاف الورثة فليس لهم المنع من الثلاثة  
وان اتفقوا على ذلك أو كان فهمم محجور على المعتمد منهم لهم المنع من الزائد حتى في حق  
الانثى اه (فائدة) وقال باعشن كل من كفن من ماله ولادين عليه مستغرق يجب له ثلاثة  
وان لم يخلف سواها ومن كفن من مال غيره لم يجب له الا واحد بهم جميع بدنه ولو عالما وليا  
وقال في محبت القميص واطلاقهم يقتضى انه كقميص الحى بل صرح به الشرفاوى وغيره  
فما اعتيد في بعض الجهات من جعله الى نصف الساق وبلا كما منكر شديد التحريم اه  
(فائدة) حاصل احكام الكفن انه أربعة اقسام حق الله تعالى وهو ساتر العورة ويختلف  
بالذكورة والانوثة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطلقا حق الميت وهو ساتر بقية البدن  
فيجوز للميت اسقاط كما قاله ابن حجر خلافا لم ر حق الغرماء وهو الثاني والثالث فهذا للغرماء  
عند الاستغراق المنع منه حق الورثة وهو الزائد على الثلاثة فلهم اسقاطه اه كرى (فائدة)  
مؤن التجهيز في مال الميت الزوجية وخادمها المملوك أو المستأجر بالنفقة لا بالاجرة فعلى  
زوج غنى قال مر ولو بما يرثه منها خلافا لابن حجر لا نائزة وصغيرة ولا زوجة الاب والمراد  
بالغنى غنى الفطرة ويجب للزوجة ثوب فقط ولا يجب الزائد من مالها نعم ان لم تقدر الا على  
بعض الثوب غم باقيه من تركها ووجب ثاب والثالث لا يفتح باب الاخذ حينئذ ثم من بيت  
المال كالحنوط والقطن وان كانت مستحبة ثم من مياسير المسلمين كفاية ان لم يسئل شخص



وقد جعل الله عشرته مخالطة  
الصحيح من به شيء من العيوب  
سبب الحدوث ذلك وله زأقال  
صلى الله عليه وسلم فرس  
المجذوم فرارك من الاسد وغير  
ذلك من الاحاديث **مسئلة**  
دخل حربي دار الاسلام فقتل  
مسلم اغنيا فليس بشهيد  
بخلاف ما لو قتله حتى قتل ولو  
وقع شخص بين كفار فهرب  
منهم فقتلوه فليس بشهيد ايضا  
واذا اتقى المسلمون والكفار  
فتقاتلوا بالبنادق والسهام من  
بعيد فن قتل من المسلمين فهو  
شهيد اذ يطلق عليه انه قتل في  
قتال كفار **مسئلة** قولهم  
ولا ينحى سابق لا ولى محله في  
غير الانبياء أما لو حضر نبى  
كعبى عليه السلام فيقدم  
وان تاكلان فضيلته تطعمه  
وتصوره بعيدا له يجب ان  
تدفن الانبياء في موضع موتهم  
فيكيف ينقلون وورد انه يدفن  
عند النبي صلى الله عليه وسلم  
وأما كيفية وضع يد الميت في  
اليمين فلم أر من ذكرها والاولى  
ان نوضع اليمنى على الارض  
مبسوطة وبطن كفها الى  
السماء وتبقى الاخرى على  
صدره على حالها حال التكفين  
اذ لا يخاف سقوطها **مسئلة**  
اذ نعت صلاة الجنائز على  
الحنثي فالظاهر انه لا يسقط  
الفرض بصلاة البعض عن  
الباقيين لا حتمال أنوته  
وذكورهم **مسئلة** دفن

بعينه والافعين لئلا يلزم التواكل وحدها الموسر من يملك كفاية سنة زيادة على ما يكفى عموم يومه  
وايلته اه شق **فائدة** قال ابن عجيل لومات شخص وله محجور ولم تمكن من اجمعة الحاكم  
قبل تغيره جاز لاحد الثقات من المسلمين تجهيزه من تركته للضرورة اه بازعة وبأخرمة  
وسمهودى **فائدة** مال في التحفة الى حرمه ستر الجنائز بحر بر حتى في المرأة وحالفه مرسوم  
فيها بل قال يجوز تحليتها بالذهب ودفعه معها برضا الورثة الكاملين وتضييع المال لغرض  
وهو هنا كرام الميت وتعظيمه جائز اه والوجه خلافه اه كرى صغرى **فائدة** قال  
زى وقد عمت البلوى بما يشاهد من اشتغال المشيعة بالحديث الديوى وربما أذاهم الى  
نحو الغيبة فاختار اشغال اسماعهم بالذكاء كراما لى ترك الكلام أو تقليمه ارتكابا لآخف  
المفسدين اه

### (الصلاة على الميت)

**فائدة** ينأ كد استحب الصلاة على من مات في الاوقات العاضلة كيوم عرفة والعبد  
وعاشوراء والجمعة اه حر وقال المزجد البالغ صلى عليه لتكفير سيئاته ورفع درجاته  
والصبي رفع درجاته خاصة اه **فائدة** تجزئ صلاة الذكرا الواحد على الميت وان لم يحفظ  
الفتاح ولا غيرها ووقف بقدرها مع وجود من يحفظها لان المقصود وجود صلاة صحيحة من  
جنس المخاطبين وقد وجدت قاله في التحفة اه **فائدة** لو نقل الرأس عن الجثة كفت  
الصلاة على أحدهما ان نوى الجملة فان لم يعلم غسل الباقي علق زنته بغسله اه تحفة أى كان  
يقول أصلى على جملة ما انفصل منه هذا الجزء ان غسلت البقية فان لم تغسل نوى الجزء فقط  
والابطالت اه مدابغى **فائدة** سن الوقوف عند رأس الذكرو عجيبة غيره عام وان كان  
الميت مستورا أو في القبر اه أحمد الحيشى ويسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق  
ولا يضر رفعها قبل غمامه وان خرجت عن المسجد وبعدت باكثر من ثلثة أذراع وتحولت عن  
القبلة لانه دوام بخلاف ما لو أحرمت وهى سائرة فيشترط عدم البعد وعدم الحائل كافي التحفة  
اه باعثن **فائدة** في النهاية يسن تطويل الدعاء بعد الرابعة وحده كما بين التكبيرات أى  
الاولى والاخيرة كما أفاده الحديث ومنه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله  
ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقرأ فيها آية الذين يحملون  
العرش الى العظيم وآية ربنا آتنا فى الدنيا حسنة الآية وربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهببتنا  
الى الوهاب اه باعثن لكن قال ابن حجر وينبغى كراهة ربنا اغفر لنا الخ كما نكره القراءه في  
غير القيام **فائدة** فرغ المأموم من فاتحته قبل امامه سن له السورة فهى أولى من  
السكوت اه ايعاب وقال ع ش الا قرب انه يدعو للميت لانه المقصود كالوقوع من الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم فيشتغل بالدعاء أو يكررها لانه وسيلة لقبوله اه **فائدة**  
قال أبو خرمه ولو تقدم غير الاحق في الجنازة حرم آو في غيرها كره اه لكن نقل ع ش عن  
ابن حجر الكراهة في الجنازة ولو زاد الامام في تكبير الجنازة لم تبطل فلو تابعه المأموم  
المسبوق وأتى بواجبه حسب له علم ذلك أم لا اذ الزيادة جائزة للامام وبهذا فارق المسبوق



شخص قتله الكفار من غير  
غسل ولا صلاة بزعم انه شهيد  
مع انه ليس كذلك الجاهل  
الداغين بالحكم وجب نبشه  
للفصل على المعتمد فان وجد  
منتفخاً أو منتناً وعسر اخراجه  
يمم بياه على الارح انه ينش  
المتيم كالغسل **(مسئلة)**  
دفن ميت بارض التركة فباعها  
مال الكهلول وارثه لعالم بذلك لم  
يجز ثم لو نقله نحو سيل لم يجز  
المشترى على اعادته عمله الاول  
الضرورة بان لم يوجد مكان  
غيره يصلح للدفن وفارق ماله  
أعار أرضا للدفن فان الميت  
يعاد اذا اظهره نحو سيل مالم  
يسل لان المشري لم يأذن في  
الدفن بخلاف المعبر **(مسئلة)**  
الصحيح ان السؤال في القبر من  
خواص هذه الامة وهو  
معدود من خواصه صلى الله  
عليه وسلم لقوله عليه السلام  
فما فتنة القبر في تقنون  
وعني تسألون وكانت الامم  
قبله تأتهم رسلهم فان اطاعوا  
فذاك وان لم اعتزلوهم وعوجلوا  
بالعذاب ولما كان ارسال نبي  
هذه الامة رجسة للعالمين  
امسك عن عذابها وقبل منهم  
الاسلام ممن اظهره سواء  
اسر الكفر ام لا فاذا ماتوا  
قبض الله فتاني القبر يستخرج  
سرهم والحكمة فيه ما فيه من  
اظهار ايمان المؤمنين وتخصيص  
ذنوبه قال بعضهم من فعل  
سيئة فالعقوبة تدفع عنه بعشرة

التابع لامامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجاهل فتصح والعلم فلا اه شورى ولو تقدم  
على امامه بتكبيره عمد الم تبطل لان غايته انه كزيادة تكبيره وهو لا يضركه ابن حجر وقال هر  
تبطل مالم يقصد بها الذكر اه باعشن **(مسئلة)** قال في التحفة ولو صلى على كل واحدة  
والامام واحد قدم من يخاف فساد ثم الافضل بما رأى من نحو ورع وولاية ان رضوا  
والا أقرع اه ومثلها الامداد وشرح الر وض قال سم هلا قدم بالسبق قبل الاقراع اه  
ووجدت بخط ب قال **(في فائدة)** وجدت حاشية على بعض نسخ التحفة في تقديم الجماز قال  
وقضية عبارته انه لا يقدم السابق الى محل الصلاة وعمل أهل تريم على تقديمه وان كان  
مفضولا مطلقا ولم نعلم مستندهم في ذلك ثم رأيت الفقيه العلامة محمد بن عبد الله با على أفتى بما  
يوافقه ناقله عن شرح العباب ولفظه قال ابن حجر هذا ان جاؤا معا والا قدم الاول فالاول اه  
فاذا فيه دون بقية كتبه ان الاقراع لا يكون الا ان جاؤا معا ورأيت ذلك بخط محمد بلعيف  
معزوا للعلامة محمد بن اسمعيل بافضل فقيده الاقراع لشيخه ابن حجر في الشرح المذكور بما اذا  
جاؤا معا اه **(مسئلة ج)** لا تنكر الصلاة على الميت على القبر بل تسن كما في خبر الشيخين  
وقال به الجمهور فتكون حينئذ مستثناة من كراهة الصلاة في المقبرة **(في فائدة)** قال الحلبي  
وظاهر كلامهم انه يكفي في الاصطفا وجود الاثنين في كل صف فاصطفاف الرابع غير  
مكروه وان لم تتم الصفوف بل كان في كل صف اثنان مع السعة اه **(مسئلة ب ش)**  
لا تصح الصلاة على من أسر أو فقد أو انكسرت به سفينة وان تحقق موته أو حكم به حاكم الا  
ان علم غسله أو علق النية على غسله اذا الاسخ انه لا يكفي غرقه ولا يجوزها تعذر الغسل خلافا  
للأذرعى وغيره اه قلت وعبارة الامداد فليعلم أن من مات بنحو هدم وتعذر اخراجه لا يصلى  
عليه وهو المعتمد كما في الر وضه وأصلها عن المتولى وأقرأه وفي المنخ لا خلاف فيه وجرم به في  
المنهاج لكن أطال جمع في رده وتبعهم المصنف في الشرح اه وفي فروق الشيخ أبي محمد قال  
الشافعي من دفن قبل الغسل والصلاة فان كان قبل أن يهال عليه التراب أخرج وغسل  
الا أن يحاف تغديره وان أهيل عليه التراب لم ينش وصلى عليه في القبر والبقاء الميسور  
لا يسقط بالمعسور ومن عجز عن ركن أو شرط أتى بالمقدور وهذه أولى الجواز اذ مقصودها  
الدعاء والشفاعة وهذا حقيق بالاعتماد عليه الاسنوى والاذرعى وابن أبي شريف وغيرهم  
ورجحه الماشرى اه حاشية الفتح **(مسئلة)** مذهبنا لا يصلى على القبر والغائب الا من  
كان من أهل الصلاة عليه يوم الموت ورجح الر مزى صحة صلاة الصبي على الغائب والقبر  
ونقل عن جده ابن حجر ما يدل على ان الشرط أن يكون من أهل صحته لا وجوبها يوم الموت  
قال وعدم منع العلماء من السلف المتقدم والمتأخر لهم منها يؤيد ما ذكر وسئل أبو زرعة  
فاجاب بصحة صلته مع رجال ولو واحدا وأجاب أبو حويزت بعدم صحة صلته عليه ما ذكر  
وأطال في ذلك اه من الدشنة للعلامة عبد الرحمن بن محمد العبدروس وقال أبو محرم  
وضابط الغيبة أن يكون محملا لا يسمع منه النداء وفي التحفة أن يكون فوق حد الغوث قال  
ولا يصلى على حاضر في البلد وان عذر بنحو حبس أو مرض اه لكن في الامداد والنهاية  
انها تصح ان شق عليه الحضور **(مسئلة)** ماتت وفي بطنها جنين فان علمت حيانه ورجى



أشياء أن يتوب فيتوب الله عليه أو يستغفر فيغفر الله له أو يعمل حسنات فينجو بها أو يتلى بالمصاب في الدنيا فيكفر عنه أو في البرزخ بالضغط والفتنة فيكفر عنه أو يدعو له أخوانه من المؤمنين ويستغفرون له أو يهدون له من ثواب أعمالهم ما ينفعه أو يتلى في عرصات القيامة بأهوال تكفر عنه أو تتركه شعاعة نبيه أو رجمة ربه **مسئلة** من لم تبلغ الدعوة من الكفار وصبيان الكفار ومجانينهم فيهم أقوال كثيرة أقواها قولان أحدهما أنهم من أهل الجنة مطلقا من غير امتحان لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا قال النووي وهو المذهب الصحيح المختار والثاني ونقله الحافظ ابن حجر عن جمع وحكى عن الأشعري وغيره أن أولاد المشركين يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار فن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبي عبد روى ذلك عن أنس وأبي سعيد ومما قد صحت **مسئلة** الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة وحكى البيهقي في كتاب الاعتقاد أنه المذهب الصحيح ولا مانع من ذلك **مسئلة** جمع يجلسون يقرؤون القرآن ويحضررون المقدمات التي فيها أجزاء

عيشه بقول أهل الخبرة شق بطنها أي بعد أن تجهز وتوضع في القبر وإن لم ترج الحياة وقف دفنها وجوب باحتي يموت ولا يجوز ضرب به حينئذ وإن لم يعلم حياته دفنت حالا قاله في التصفية **فائدة** يعطى السقط حكم الكبير إن علمت حياته بخصوص يباح وتحرك يقتضى الحياة كقبض يد وبسطها بل أو صاحب في بطن أمه كما في سم لأن المدا على وجود الحياة وكذلك لو انفصل بعد ستة أشهر ولحظتان ميتا وإن لم يعلم له سبق حياة عند مخرج الأقالين حجر وإن ظهر خلقه وجب غير الصلاة وإن لم يظهر فلا شيء ويجوز رميه ولولا الكلاب لكن يسمن ستره ودفنه اه شورى

### ❦ (الدفن) ❦

**فائدة** استوجه ع ش ان نحو الشعر لا يشترط في دفنه ما ذكره بل يكفي ما يصونه عن الامتهان اه وقال ابن زياد الأولى ان توضع يد الميت اليمنى على الأرض مبسوطة وبطن كفها إلى السماء كما عند التكفين ولا تترك على صدره اذ يخاف سقوطها حينئذ بخلاف اليسرى فتبقى كذلك اه **فائدة** يسمن أن يقول الدفن بسم الله الرحمن الرحيم وعلى ملا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن منبه أنها ترفع العذاب عن صاحب القبر أربعين سنة اه بر وإن يزيد من الدعاء ما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لروحه واكرم نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره فقد ورد أن من قبل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة اه يج وورد أن من أخذ من تراب القبر حال دفنه وقرأ أنا أنزلناه سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر اه ع ش **فائدة** يسمن أن يحشو ثلاث حتموات ويقول في الأولى منها خلقناكم اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثانية وفيها نعبدكم اللهم جاف الأرض عن جنبيه وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى اللهم لقنه تحت اه امداد **مسئلة ج** الظاهر فوات سن الحثيات بالفراغ من الدفن ويكره الوقوف على القبر كراهة شديدة **فائدة** قال أبو مخرمة الظاهر أنه لا يجب سد اللحد بل تجوز اهالة التراب من غير سد خلافا للزجد والرداد اه ووافقهما ابن حجر قال ومثل فتح اللحد تسقيف الشق لكن لو انهم سد القبر بعد لم يجب اصلاحه اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه **فائدة** أفتى أبو زرعة بأن الميت في البحر الذي أريد رميه فيه عند تعذر البر يلحق قبل رميه لانه جرى لنا قول باستحبابه قبل الدفن فعند تعذره أولى اه وأفتى أحمد بحبر بأنه يؤخر إلى بعد الالتقاء ولا يقال ان جرى السفينة وغيبو بته في البحر مانعان لسماعه كما يقال ان حيلة التراب والاحجار وكونه عند غير رأس القبر مانعان وإن كان القعود عند رأسه أولى لان المدرك للسمع معني لطيف لا يمنع منه المحسوس الكثيف والمقصود امتثال امر الشارع ومراعاته وجوباً ونهياً اه ووافقهم أبو حويرة ويندب تكرير التلقين ثلاثا والأولى للحاضر من الوقوف وللقن القعود اه فخر المعين **مسئلة ب** سؤال منكرو نكبر يقع بعد الدفن عند انصراف الناس فوراً في الصحيح انه ليسمع قرع نعالهم ولهذا يسمن ان يقف جماعة عند قبره بقدر ما تنحرج زور ويفرق لها يسألون له التثبيت لانه وقت السؤال اه



القرآن العظيم ثم يفهم بعض  
من يتعاني بذلك ويرفع  
المقدمات ثم يتبعون ذلك  
بالدعاء الادب ابقاه المقدمات  
حال الدعاء عقب قراءة القرآن  
ليكون متشفعا به في قبول  
الدعاء وكذلك الادب في جل  
المقدمات امام الجنائز اذا  
جئت للتبرك والشفاعة بها الى  
الرب جل وعلا ان تكون امام  
المشيعين والميت تعظيما للقرآن  
وهو اللائق بحال الشافع اذ  
يتقدم امام المشفوع والقرآن  
شافع للجميع كما وردت به  
الاخبار **مسئلة** لا مانع  
من الجمع بين الاختبين في  
الاخرة حتى في حق بنات  
الانبياء كما فعل عثمان رضي  
الله عنه بان يتزوج احدها  
وتحوت في عصمته ثم يتزوج  
الاشابه وتحوت او يحوت وتبقى  
بلا تزوج حتى تحوت لان الله  
قد اذهب الغسل والتحسد  
الذي بسببه حرم الجمع في الدنيا  
وان كان من خصائصه صلى  
الله عليه وسلم انه لا يجوز  
لازواج بناته التزوج على بناته  
لما ذكرنا من سبب التحريم  
واذا تزوج المرأة زوجا فكثر  
فتكون لآخر الازواج لما  
ورد في الاحاديث والآثار  
انها لا تزوج زوجها ولا بناني  
ذلك ما ورد عن أم حبيبة انها  
قالت يا رسول الله ارايت  
المرأة منار بما يكون لها  
زوجان في الدنيا فتوت ويحوتان

قلت قال العمودي في حسن التجوى وذلك الزمان قدر ساعة وربع أو ثلث فلكية تقريبا  
وقدر الساعة خمس عشرة درجة كل درجة ستون دقيقة والدقيقة مقدار قولك سبحان الله  
مستحلا من غير مهلة قاله عبد الله بلحاج فقد ار الساعة تسعمائة تسبيحة ومقدار ما يكت على  
القبر ألف ومائتا تسبيحة على الاحوط اه **فائدة** سؤال الملكين عام لكل أحد وان لم  
يقبر كالخريق والغريق وان سحق وذرف في الهواء أو أكلته السباع الا الانبياء وشهداء المعركة  
والاطفال وما ورد من ان من واطب على قراءة تبارك الملك كل ليلة لا يستل ونحوه يحصل  
على انه يخفف عنه في السؤال بحيث لا يفتن في الجواب ويسأل ان كل أحد باغتته على الصحيح  
وقيل بالسرياني ولذلك قال السيوطي شعرا

ومن عجيب ما ترى العيان \* ان سؤال القبر بالسرياني

أفتى بذلك شيخنا البلقيني \* ولم اره لغـيره بعيني

والسؤال على القول بانه السرياني أربع كلمات وهي أثره أترح كاره ساحلين فغنى الاولى  
ثم يا عبد الله والثانية فممن كنت والثالثة من ربك وما دينك والرابعة ما تقول في الرجل الذي  
بعث فيكم وفي الناس أجمعين وقد ورد ان حفظ هذه الكلمات دليل على حسن الخاتمة كما  
بخط الميداني اه باجوري وقد جمع بعضهم الذين لا يقتنون في قبورهم فقال  
جمع كرام أتى في النقل انهم \* لا يستلون من الملكين في القبر  
الانبياء ومطعون كذا الشهدا \* من البطون كذا الصديق في الخبر  
ومن منيته في يوم جمعة أو \* في ليلة مات والاطفال في الاثر  
ومن تلاوته في كل ليلة \* لسورة الملك فافقه ذلك واعتبر

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\* (التعزية وزيارة القبور) \*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*

**فائدة** نقل الزركشي عن الامام احمد ان المعزي يرد على المعزي بقوله اسحباب الله دعاءك  
ورحمنا واياك اه وقد ورد في الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم انه قال من ورخ مؤمنا  
فكانما احياه ومن قرأ ناريحه فكانما زاره ومن زاره فقد استوجب رضوان الله تعالى في  
حرور الجنة وحق على المرء ان يكرم زائره اه مشرع وفي شرح المحيى على الجوهر حديث  
ما من عبد يقول ثلاث مرات عند قبر مينه اللهم بحق سيدنا محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم  
لا تعذب هذا الميت الا رفع عنه العذاب الى يوم ينفخ في الصور اه **فائدة** زيارة القبور  
اما مجرد تذكر الموت والآخرة فتكون برؤية القبور من غير معرفة أصحابها أو لنحو دعاء  
فتسن اسكل مسلم أو للتبرك فتسن لاهل الخير لان لهم في برازخهم تصرفات وبركات لا يحصى  
مددها أولادها حق كصديق ووالد خبر من زار قبر والديه أو احدهما يوم الجمعة كان كحجة وفي  
رواية غفر له وكتب له براءة من النار أو رجة وتأنيس الماروي آنس ما يكون الميت في قبره اذا  
زاره من كان أحبه في الدنيا اه ايعاب **فائدة** رجل مر بمقبرة فقرأ الفاتحة واهدى  
ثوابها لاهلها فهل يقسم أو يصل لكل منهم مثل ثوابها كاملا أجاب ابن حجر بقوله أفتى جمع  
بالتأني وهو اللائق بسمعة رجة الله تعالى اه **مسئلة** الاولى لمن يقرأ الفاتحة



لشخص ان يقول الروح فلان ابن فلان كما عليه العمل ولعل اختيارهم ذلك لما ان في ذكر العلم من الاشتراك بين الاسم والمسمى والمقصود ههنا المسمى فقط لبقاء الارواح وبقاء الاجسام وان كان لها بعض مشاركة في النعيم وضده في البرزخ اذ الروح الاصل وسر ذلك ان حقيقة المعرفة والتوحيد وسائر الطاعات الباطنية انما تنشأ عن الروح فاستحققت اكمل الثواب وافضله والطاعات الظاهرة كالنبيع والقائم بها البدن فاستحق أدنى الثواب وليس كالجناد من كل وجه بل له ادراك لان الروح وان كانت بعيدة عنه في علمين وهي روح المؤمن او مجربين وهي روح الكافر فلها اتصال بالبدن كالشمس في السماء الرابعة ولها اتصال وشعاع ونفع عام بالارض فلذا كان له نوع احساس بالنعيم وضده (مسئلة ش) ورد ان الاموات يتعارفون ويتزاورون في قبورهم في أكفانهم ولهذا يدب تحسین الكفن ويعرفون من زارهم ويستأنسون به ويردون على من سلم عليهم ولا يختص بيوم الجمعة ولا يمتدون آخروا ليعبدروا بينهم للزائر ولا يكون الارض حائلة اذ ذلك من أمور الغيب الواجب الايمان به اوليست جارية على العادة وهذا في حق المؤمن الناجي من العذاب بل من توجه اليه النعيم جسم اور وحاو فتح له الى الجنة باب بلا ثواب من أهل لا اله الا الله فلا يحتاجون الى الايناس في قبورهم وليس عليهم فيها وحشة نعم من شابه بالخالفات ومات على التوحيد فهو وان توجه عليه العذاب لا يكون على التأيد بل هو بصدد الانقطاع اما بشفاعه أو برحمة الله تعالى كما ليس على من مات صبيًا وحشة في قبره أيضا ذبيحها المخالعة وهي مفقودة في حقه اذ ورد ان الصبيان في الجنة يكفلهم ابراهيم عليه السلام وسارة وان الصبي شعبان ريان ويرضع من شجرة طوبى هذا حكم الروح وما كان للروح تنعم وضده وصل الى الجنة وأمان وضع عليه النكال فهو مشغول عن الزوار بما هو فيه ولم تغنه زيارة الاشكال بخلافه بطرح الشجر الاخضر على القبر استحسنه بعض العلماء وانكره الخطابي وأما غرس الشجر على القبر وسقيها فان ادى لوصول الندوة أو عروق الشجر الى الميت حرم والا كرهه كراهة شديدة وقد يقال يحرم والجلوس على القبر مكروه وكافي الروضة والمجموع خلافا لقول شرح مسلم انه حرام اه باخرمة (مسئلة ش) ادخال الدواب التربة وابطاؤها القبور مكروه كراهة شديدة أشد من وطئ الآدمي بنفسه وقد قال غير واحد بحرمه الجلوس على القبر لحديث مسلم لكن حمله الجمهور على الجلوس لقضاء الحاجة ولا شك ان من رأى دابة نبول على قبر يجب عليه زجرها وان كانت غير مكلفة فهو المكلف وتشتد الكراهة في قبر مشهور بالولاية أو العلم فكيف بالمشهور بهما كسيدى اعميرى الحضرى بل يخاف على فاعل ذلك ان يكون من معادهم المأذون بالحرب في الحديث القدسي لان الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي وأما جعل البهور يعني علف المواشى والطعام في المقبرة وشغل شئ منها فحرام مطلقا اذ هي موقوفة للدفن فوجب على فاعل ذلك أجره المحل الذي شغله من أرضها فيأى اشغال بقعة من المسجد نعم ان كانت مالا كما استأذن مالكها (مسئلة ك) التمسح بالقبور قال الامام أجدلابأس به وقال الطبري يجوز وعليه عمل العلماء والصالحين وقال النووي يكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر ومسحه باليد وتقبيله قال ابن حجر الا ان

فيدخلون الجنة لا يهما هي قال لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا الخ لان ذلك خرج مخرج المسائل أى لان حسن خلقه كان سبب دوام الالفه والمحبة فلا يفارقها وان مات حزن عليه ولم ترغب في غيره أو ان سؤالها كان كناية لتعلم هي لمن في الآخرة فاجابها صلى الله عليه وسلم اطلاقا منه على ذلك ولا ينافيه ايضا ما ورد في صلاة الجنائز ان يبدله زوجها من زوجه ان يراد به ما بهم ابدال الذات ابدال الصفات



غلبه أدب وحال وروى ان بلا لارضى الله عنه لما زار المصطفى صلى الله عليه وسلم جعل يبكي  
ويعرغ وجهه على القبر الشريف

كتاب الزكاة

(مسئلة ش) قال الترمذي الحكيم وغيره من الصوفية لازكاة على الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام اذ لا ملك لهم مع الله تعالى لكن الذي نقله الجهابذة عن النص انهم يملكون  
كغيرهم بل الظاهر ان ملكهم اتم وأعظم لتسام كالاتم في سائر الاحوال ألا ترى انه يلزم  
المالك المضطر بذل ماله له صلى الله عليه وسلم وانه يقضى مهبته بمهبته فاذا كان أولى بملك  
كل مالك من مالكه اذ هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكيف لا يملك ما لا ملك لغيره عليه  
اذا تقرر ذلك في حكم الانبياء في وجوب الزكاة حكم غيرهم واستنباط ذلك من قول عيسى عليه  
السلام كما حكاها الله عنه في قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ويؤخذ منه انه  
أو ان نزوله يصلى الصلوات ويملك الاموال ويركها أو اعدم ورود كونه صلى الله عليه وسلم أدى  
الزكاة فلا يلزم منه عدم الوقوع فان فرض انه لم يقع قلعدم استجماع شرائط الوجوب التي  
منها مضى حول على عين النصاب مع انه ورد انه كان له صلى الله عليه وسلم عشرون لقمة من  
البوق ومائة من الغنم فاذا زادت واحدة ذبحها

(شروط ما تجب فيه الزكاة)

(مسئلة) تجب الزكاة في جميع ما يملكه المسلم الحر ما وجبت زكاته ولو مدينا وحتى  
في الدين الذي على غيره على المعتمد ان كان نقدا ذهباً أو فضة لا نحو ماشية وحب نعم لو كان له  
منافع عند غيره عاربه وجبت زكاته بشرطها لانها لم تخرج عن ملكه بخلاف ما لو اقرضه  
اباهام ان تمكن من الاخراج في الدين بان كان على ملي مقرأوله عليه حجة اخرج حالا والا حتى  
يقبضه فيخرج زكاته ماضى فعدت مستغرق كله أو جعله ولو أبرأه عن الدين لم يبرأ عن قدر  
الزكاة ولا يصح ان يبرئه عن قدرها كل عام وينوي به الزكاة لعدم القبض (مسئلة ب)  
له دين على ملي حاضر مقرأ وعليه بينة أو يعلم الحاكم لزمه اخراج زكاته حالا كغائب سهل  
الوصول اليه ومضى زمن يمكنه ذلك والا حتى يقبضه أو يحضر (مسئلة ج) أوصى  
له بنصاب من الدراهم معين أو شائع فتأخر قبوله احوال لم تلزم زكاته لا على الموصى له لعدم  
استقرار ملكه ولا الورثة لخروجها عن ملكهم وفاقا للمجد بالسودان وخلافا للسيد عمر بن عبد  
الله بن يحيى في المشاع مرجع فيه وجوبها على الورثة اه قلت وأطلق في الابواب كابي مخرمة  
عدم الوجوب في ذلك على كل ولم يقبضه بالمطلق ولا المعين فائدة في قوله في الاحياء لو كان  
عليه دين مستغرق ماله فلا زكاة عليه لانه ليس غنيا اذ الغنى ما يفضل عن الحاجة اه

(الخطا)

فائدة في صورته مكان الخطا في الخطا ان يكون لكل واحد منهم ما تخيل أو زرع في حائط

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه

مسئلة في الزكاة أحد أركان  
الاسلام بل هي أخت الصلاة  
وقرب بنتها حتى قال الصديق  
الا كبر رضى الله عنه والله  
لا قاتل من فرق بين الصلاة  
والزكاة فمن جحد وجوبها كفر  
وقتل بكفره ومن منهجها بخلا  
واعتقاد أن ما يدفعه الى الظلم  
وأهل الكس مجرى عن  
الزكاة كما هو مشاهد فهو  
فاسق مرتكب الكبيرة  
مردود الشهادة حتى يتوب  
التوبة المعتبرة شرعا ويجب  
على الامام أخذها منه قهرا  
وما يدفعه الزراع وأهل النخل  
من العاشرة بنسبة الزكاة  
لا يجزئهم ذلك أبدا ولا يبرؤن  
عن الزكاة بل هي واجبة على  
من وجبت عليه



فليست لا يضمن الولي اذا  
أخرجها على عقيدته لا عكسه  
ولو أودع مالاً في كسبها لم يجز  
أخرجها ولو صار لمجور عليه  
فاسخفت الوديع أو وارثه  
قاض عليه لم يخرجها أيضاً الا  
ان أقامه القاضي على المل  
وحينئذ يجب عليه البحث عن  
المال المودع لينتسب من  
الأخراج في مسئلة المذهب  
عدم جواز نقل الزكاة إلحاقاً  
إلى بلد داخل تحت ولايته كما  
يجب صرفها إلى الأصناف  
الثمانية وان عسر لا مكانه  
التخلص منه بالخلاط وان لم يجب  
فن اختيار الافتاء بغير ذلك رهو  
مجتهد فقد راعى المشقة ويجوز  
تقليده في النقل وفي الصرف  
والى ثلاثة أو واحد وليس من  
تتبع الرخص نعم ان خاف من  
إظهار الزكاة من ظالم جاز النقل  
مطلقاً وينبغي أن يلحظ التقليد  
لمن يراه فهو واسع شائع  
في مسئلة بيع اشترى بخلا بعد  
بدو صلاحه لزم البائع زكاته  
قلت معني لزومها انه ان  
أخرجها منه أو من غيره قبل  
البيع أو قال بعته هذا الا  
قدر الزكاة وعرفاه صح البيع  
في الاولى في الجميع وفيما عدا  
قدرها في الثانية بكل الثمن  
وان باعه الكل ولم يستثن  
صح فيما عدا قدرها في الاصح  
بمحضه من الثمن وليس للمشتري  
أن يخرج الزكاة بغير إذن  
البائع فليتبسبه لذلك اه

واحد أو دراهم في صندوق أو أمانة تجارية في دكان ولا يتميز لأحد ههنا بشئ مما سواه به  
ومثل ذلك ما لو أودعه جماعة دراهم لكل واحد منهم دون نصاب ووضع الجميع في صندوق  
مع تمييز كل فاذ بلغ المجموع نصاباً فأكثروا مضى حول وهي كذلك لزمت زكاتها اه  
عش وعبرة الفتح انها أي الخلطة نجعل ملك الخليطين وخليطيهما كمال فلو خلاط ببعض  
ماله واحد أو ببعض آخر ولم يخالط أحدهم فخليطيهما لا يخرج كإن كان له أربعون شاة فخالط كل  
عشرين منها بعشرين لا يخرج ولا يملك غيرهما لزمه هو نصف شاة وعلى كل واحد من  
الأخرين ربعها اذ الجملة ثمانون اه وفي فتاوى عبد الله بن أحمد مخزومة لا يدخل بدو عن  
يحصل منه نصاب وله شرك مع عمرو في نخلة منفردة عن هذا النخل لا يجزى منها نصاب ولعمرو  
أيضاً نخلة بالهجرين مشتركة بينه وبين بكر وبكر نخلة بعمان خالصة وجب على عمرو وبكر زكاة زبد  
وعلى بكر أيضاً بشركة شريك زيد في نخلة المشتركة مع عمرو وكذا الخالصة التي بعمان وان  
لم يبلغ نخلة نصاباً اه

### § (النعم)

(مسئلة ش) سأل عامي آخر عن زكاة الغنم فافتاه في أربعين شاة بشاتين فأخرجهما  
ثم علم ان الواجب واحدة فان صدقه إلا أخذ أو نوفرت القرائ على صدقه كان علم الأخذ  
ما أفتى به وكان ممن يخفى عليه وحلف في الثانية استردايم ما شاء ان يقيتاً أو أحدهما ان بقيت  
واحدة أو قيمة أحدهما ان تلفتا هذا ان كانتا بصفة الأجزاء والاعتين استردا غير المجزئة  
ويجزي ذلك فيما لو دفع بنت لبون مثلاً عن خمس وعشرين لكن يسترداها كلها أو يدفع بنت  
مخاض لعدم امكان معرفة قدر الواجب (مسئلة) له غنم ثلاثون كبار وعشرون صغيراً  
فان مضت لأربعين منها سنة لزمه شاة كبيرة والابتداء الحول من تمام النصاب لا من ملك  
الكبار اذ لا يعطى النتاج حول الا بعد انعقاد حوله وهو تمام النصاب كأن تكون له  
مائة شاة فتجب احدى وعشرين آخر حوله فيلزمه شاتان في فائدة يقال لما طعن في السنة  
السادسة من الابل ثنية وفي السابعة رابع والثامنة سدس وسدس للذكور والانثى والتاسعة  
بازل لانه بزل نابه أي طلع وفي العاشرة مخاف وفيما بعده بازل عام أو عامين إلى خمس ثم بعده  
يقال للذكور عود وللانثى عودة ثم بعده اذا كبر يقال للذكور فخم وللانثى فخمة ثم بعده يقال ناب  
وشارف اه شورى

### § (النقدين والتجارة)

(مسئلة) يجوز إخراج العدى الفضة عن القروش اذا ساوتها في القيمة سواء في ذلك  
النقد الخالص والمغشوش بخلاف ما اذا نقصت قيمة المكسر اه قال ابن حجر في الإيعاب  
والفتاوى (مسئلة ي) لا يجزى إخراج الفلوس المضروبة من النحاس عن زكاة  
النقد كما لا يجزى أحد النقدين عن الآخر ولا نوع أردأ أو ناقص القيمة عن أجود نعم ان  
عسر الأخراج من كل أخرج من الوسط ويجزى أجود عن أردأ كما يختلف في صفة بتعدد الضريبة



**مسئلة** في ظاهر الادلة تقتضي فضيلة النخل على العنب في الصبح تشبهه بالمسلم وفيه ان من الشجر مبارك **مسئلة** في بركة النخل ظاهرة في جميع اجزائها مستمرة في جميع احوالها والنخل مقدم في جميع القرآن على العنب وانظر ما في **مسئلة** في الافضلية اذهي ترجع الى الثواب وقد يقال عليه ان غرس النخل افضل من غرس العنب لعموم نفعه **مسئلة** في قال لا تنخر استقيم على ارض واخرج عشر الغلة واعط الحاضر بن منه وخذ ما فضل ففعل ذلك واخذ الفاضل ثم دفعه الى صاحب الغلة بدين له عليه لم يصرف الفاضل بمجر دماذ كرز كاه لا اتحاد القابض والمقبض بل هو باق عليك مالكة ولا يجوز دفعه عن الدين بل الزكاة والدين باقيا بحالهما **مسئلة** في حصة الاوقية المعروفة بريد تسعة دراهم اسلامية وثلاث دراهم وسبع دراهم والطل البغدادي على طريقة الشيخ النووي مائة درهم وعشرون درهما واربعه اسباع درهم وهو باق في بريد ثلاث عشرة اوقية ونصف والمدرطل وثلاث فيبلغ ثمان عشرة اوقية والصاع الذي هو اربعة امداد ١٠٥ اثنتان وسبعون اوقية والثلاثمائة الصاع باواقي يزيد ٢١٦٠٠ اذا علمت

ذلك وعرفت ان المدعى على طريقة النووي ثمان عشرة اوقية باواقي يزيد وعرفت ان الربعة الز بريد ثمان عشرة اوقية باواقي يزيد ايضا ظهر لك ان المدربعة وان الصاع اربعة ربيعات وهو الز بريد في عرف اهل زيد وان الوسق ستون صاعا فيكون مجموع الوسق ستة اثمان باثمان يزيد الذي كل ثمن عشرة اصع وان النصاب الز كوي خمسة اوسق فيكون ذلك ثلاثين ثنا وهو النصاب الز كوي هذا تحريره على طريقة النووي واما على طريقة الرافي فالطل مائة وثلاثون درهما فيزيد في المد خمس اوقية فالاحوط في الفطرة طريقة الرافي ويزيد

أوقية الغش مع استواء القيمة مطلقا ومغشوش عن خالص ان ساوى الغش مؤنة السبك ارضي المستحقون بتحمل المؤنة ولا يحسب الغش حينئذ اه قلت وفي تشييد البنيان لبارجا وافي الباقين يجوز اخراج الزكاة فلوسا عند نذر الفضة او كانت معاملتهم بالفلوس لانهم ارفع للمسلمين واسهل وليس فيها غش كما في الفضة المغشوشة فعند ذلك يتضرر المستحق اذا ردت ولا يجبر غيرها ولا بدلا اه وقال قل اما اخراج الفلوس فاني اعتقد جوازه وليكنه مخالف لمذهب الشافعي اه **مسئلة** في قال ابو مخرمة والقوله المعروفة المتعامل بها الا ن بعدن وغالب العين ستة عشر قيراطا مصرية والاوقية اليمانية عشرة فقال اه **مسئلة** في كل ما حرم او كره من النقد لا دني سرف او للخلاف في حمله كتحلية آلة الحرب لغز المجاهد وتحلية المرأة وآلة الحرب مطلقا دراهم مثقوبة غير معراة وكالذي قصد كثره او انكسر واحتاج في اصلاحه لصوع جديد من حلي المرأة وآلة الحرب والخاتم وجبت زكاه وما لا فلا **مسئلة** في العرض بفتح العين واسكان الزاه اسم لكل ما قابل النقدين من صنوف المال ويطلق ايضا على ما قابل الطول وضم العين على ما قابل النصل في السهم وبكسر العين محل المدح والذم من الانسان وفتح العين والراء ما قابل الجوهر اه شق **مسئلة** في فائدة في اشترى للتجارة صبغا او دباغا ليصبغ او يدبغ به الناس او يحكمها ايدهن به الجلود مثلا وبقي عنده حولا صار مال تجارة تزرهز كانه وان اشترى لها مسموما وعصره وباع الشيرج او حنطة فخبزها وباع الخبز لم ينقطع الحول في اظهر الوجهين لان ذلك يقصد به زيادة الربح اه ايعاب **مسئلة** في فائدة في لو مات مورثه عن مال تجارة انقطع حوله حتى يتجر فيه بنيتها اه مر وظاهره انه لا ينعقد الحول الا فيما تصرف فيه بالفعل فقط لا في الباقي وهو ظاهر اه

١٤ **مسئلة** في جرت عادة المولث ونوابه بمساحمة العلماء والصلحاء في اراضيهم ونخبيلهم احتراماهم ودفع الماينا لونه من الولاية والعمال من المطالبة بالديون ومعنى المساحمة المذكورة ان المساحمين يتولون تفرقة عشر اراضيهم ونخبيلهم على تطرهم على ذوي رحمتهم ومن يستحق ذلك وهذا امر جائز لا شك في جوازه وقواعد الشرع تقتضيه فلو تعرض لهذا المساحم رجل وزعم انه ضامن العشر وطلب تسليم عشر نخله حرم عليه ذلك فلو ان المساحم صالحه على مال ليعدولى الامر عنه لم يستحقه ووجب رده اليه واثم هو ومن اعانه اثم شديدا واذ ارفع الامر الى الحاكم وجب قصره عن ذلك وبيان ان لاحق له ولا مطالبة بشي **مسئلة** في طريق استخراج الزكاة فيما اذا اخرج مائة دينار مثلا ومضت على ذلك ثلاثون سنة بالقاعدة الحسابية يعلم مما ذكره ابن الهائم في معونة الطلاب فقال مائة مثقال من الذهب حسب زكاتها خمسة أعوام كم الواجب فعلوم ان الواجب في السنة الاولى ربع عشر المائة وفي الثانية ربع عشر الباقي وفي الثالثة ربع عشر الباقي بعد الواجبين الاولين وهكذا فالعمل ان يحصل مخرج هذه الكسور الخمسة فيكون نسبة

بغيره

على الز بريد اربعة ائحاس اوقية والاحوط في الزكاة طريقة النووي



قسطها الى مخرجها كنسبة المطالب الى المائة الى آخر ما أطال به الاصل في مسألة في أفتى البلقيني بجواز اخراج الفلوس الجدد المسماة بالنافير في زكاة النقد والتجارة وقال انه الذي اعتقده وبه أعمل وان كان مخالفا لمذهب الشافعي والفلوس أنفع للمستحقين وأسهل وليس فيها غش كافي الفضة المغشوشة ويتضرر المستحق اذا وردت عليه ولا يجدها بدلا اه ويسع المقلد تقليده لانه من أهل التخرج والترجيح لا سيما اذا راجت الفلوس وكثر رغبة الناس فيها وقد سلف بالبقيني في ذلك البخاري وهو محدود من الشافعية فانه قال في صحيحه باب العرض ١٠٦ في الزكاة وقال طائوس قال معاذ لاهل اليمن اتوني بعرض ثياب خبيص أو

رشيد في فائدة في قال ابن الاسمات ينبغي المبادرة الى تقويم المال بعد ما لا يكون واحد كجراه الصبد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه قبل اه لكن قال ابن حجر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير عمد الماشية اه ثم المعتز في التقويم النظر الى ما يرغب في الاخذ به في مثل ذلك العرض حالا فاذا فرض انه ألف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا في أوقات تبلغ ألفين مثالا اعتبر ما يرغب به في الحال اه ع ش اه جل (مسألة بي) بفرد الربح عن رأس المال بحول فيما اذا انض مال التجارة أي باعه بالمقد الذي يقوم به وهو ما اشتراه به أو نقد البلد فيما اذا اشتراه بعرض فينبذ بتبدل حول الربح من حين البيع فلو أخرج زكاته مع أصله كان له حكم المحلولة أما لو نض بغير النقد الذي يقوم به أو بعرض فزكاته كأصله زاد ب وتقوم جميع عروض التجارة ولا يترك للمالك شيء اه بقلت في وقوله ان نض الخ قال ب ب وجمل أي جميع مال التجارة أصلا ولا يور بحوا الا فلا يفرد الربح بحول كمالا ينقطع حولها فيما اذا انض ناقصا أثناء الحول الا ان نض جميعه أيضا اه

### § (المشترات) §

في فائدة في مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الارض الا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب أحمد تنجب فيما يكال أو يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعي اه فلا بد في فائدة في يجوز لكل الفريك أي الجهوش ما لم يتحقق انه مال زكوي فيحرم حينئذ وان أطال جمع في الاستدلال للجواز بما في خبر الباكر اه فتاوى ابن حجر وقال ش ق وقبل الخرص بمنع على مالكة التصرف ولو بصدقة وأجرة حصاد وأكل فريك أو قول أخضر فيحرم بل يعزر العالم لكن ينبغي تصرفه فيما عدا قدر الزكاة فما اعتيد من اعطاء شيء عند الحصاد ولو للفقراء حرام وان نوى به الزكاة لانه أخذ قبل التصفية وان كان خلاف الاجماع الفعلي في الاعصار والامصار وما ورد مما يخالف ما قلنا بما حمل على ما لا زكاة فيه ولا يمنع رعيه وقطعه قبل اشتداد حبه نعم ان تصرر وزادت المشقة فلا حرج في تقليد أحمد في جواز التصرف بالاكل والاهداء ولا يحسب عليه وقال الرجاني اذا ضبط قدر اوز كاه أو يخرج زكاته بعد دفعه ذلك ولا حرمة

ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اه قال شارحه ابن حجر باب العرض أي جواز أخذ العرض بسكون الراعي ما عدا القدين ووافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفتهم لكن ساقه الى ذلك الدليل اه ولا شك أن الفلوس اذا راجت رواح النقدين فهي أولى بالجواز من العرض لانها أقرب الى النقود فهي مترقية عن العرض بل قضية كلام الشيخين وصرح بكلام المحلى انها من النقد وحينئذ فسيميل من أراد اخراجها تقليدا من قال بجوازه ويسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ويبرأ عن الواجب وقد أرشد العلماء الى التقليد عند الحاجة فن ذلك ما نقل عن ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة يبقى بين بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد ودفع زكاة واحد الى واحد ومن ذلك ما في الخادم انه اذا

انقطع خمس الخس عن آل النبي صلى الله عليه وسلم جاز صرف الزكاة اليهم عند الاصطخري والمهروي والرازي وغيرهم ومن ذلك ما أفتى به السبكي في بيع النخل بالكورة بما فيها من شمع وعسل مجهول القدر والصفة اذا عمت البلوى بان البيع الغائب قد صححه أكثر العلماء وأتباعهم ومثل هذا للفقير لا بأس به لانه قول أكثرين والدليل بعضه ولا احتياج غالب الناس اليه في أكثر الاموال الخ ومن ذلك ما حكى ان الامام الطبري لما أراد ان يكبر في بعض الصلوات ادب طائر قد ذرق عليه فقال انا حنبلي وأحرم ومعلوم انه كان شافعيًا يجتنب الصلاة بذرق الطائر اه



اه ونحوه في التحفة في فائدة في مسئلة القاضي القطب سقاف بن محمد الصافي هل يجوز اخراج زكاة التمر طباقا بالمذهب لا يجوز الا جافا متقى لكن اذا اضطر الفقراء جازت طباقا لضررهم لان مدارها على دفع المستحقين والخروج من رذيلة البخل اه وقال في القرطاس في مناقب القطب عمر العباس وبلغنا عنه أي صاحب المناقب المذكور انه امر باتخراج زكاة الخريف قبل ان يحف ققبل له ان اهل العلم يقولون انه لا يصح حتى يحف فقال هم رجال ونحن رجال اسألوا الفقراء أيما أحب اليهم الرطب أم الجاف فقبل منه وعمل به أهل الجهة الجميع اه في فائدة في حاصل كلامهم في انضمام الزروع بعضها الى بعض ايه اذا زرع صيفاً ثم شتاء وكل الاول والثاني وكان حصدهما في عام واحد زكاهما بالانفاق فلوزرع صيفاً آخر وكان حصده مع الثاني في عام ومجموعهما منصاباً لم يضم الثالث الى الثاني عند عبد الله بل حاج وابنه أحمد وعبد الله بن عمر مخرمة ويضم اليه عند عبد الله بن أحمد مخرمة وصاحب القسلا ند وعلى بازيد وهو الصواب ومقتضى كلام الاصحاب اه من كتب اه من خط بعضهم واشترط في التحفة والفتح في التمر كون القطع في عام واحد أيضاً كالزروع وخالفه في الامداد والنهاية والمقني والارشاد فاشترطوا كون الاطلاع في عام لا القطع في فائدة في الحصى هو الصنبرة والبقلاء والقول واللوبيا والباد والقصير الدجر الأبيض والماش هو الأسود والهرطمان هو الجلبان وهو الحنبلص والكما هو الادنون والسماق ورق العشب اه باسودان وفي الابواب لا يضم جنس لغيره لا كمال النصاب كالحنطة والشعير والحصى والعسدس والبقلاء والهرطمان واللوبيا والماش لانفراد كل باسم وطبع كالتمر والزبيب اه وفي التحفة ومن ان الماش نوع من الجلبان فيضم اليه وان الدخن نوع من الذرة وهو صريح في انه يضم اليها لكنه مشكل لاحتمالهما صورة ولونا وطبعاً وطعماً ومع اختلافها تنعذر النوعية اتعافاً فليحمل كلامهم على نوع منها يساويه في أكثر الاوصاف اه في فائدة في نقل بر ان حبة البرز لت من الجنة قدر بيضة النعامة ألين من الزبد وأطيب رائحة من المسك واستمرت هكذا الى وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة الى ان ذبح يحيى فصارت كبيضة الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبنسقة ثم كالخصة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن فنسأل الله ان لا تصغر عن ذلك اه شوبري وشق ثم قال وفي الارز سبع لغات أفصحها فتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي وبس الاكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند أكله لانه خلق من نوره قاله البويطي وقرره حف وان لم يصح حديثاً اه

### في الفطرة

في مسئلة في تجب زكاة الفطر في الموضع الذي كان الشخص فيه عند الغروب فيصرفها لمن كان هناك من المستحقين والا نقلها الى أقرب موضع الى ذلك المكان ولا يجزئه المجهل لو كان قد عجلها والحالة هذه بل يخرج ثانياً لو كان حين الغروب بموضع لا فقراء فيه وكان المكان المجهلة هي فيه أقرب المواضع اليه أجزأه حينئذ

### في الفطرة

في فائدة في لو كان له مال دون مرحلتين وجبت عليه الفطرة ولا يلزمه الافتراض أو مرحلتين لم تجب كما اعتمد مر وقال ابن حجر نلزمه ان وجد من يقرضه اه كشف النقاب (مسئلة ب) لا يلزم الشخص بيع آلة الخرفة وحلى المرأة اللائق ككتب الفقه والمساكن غير النفيس في الفطرة ابتداء بخلاف ما لو لم يمتدحه فيبيع الكل فيها اه في قلت في قال ع ش وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهينة ما اعتيد للعبد من الكمل



والنقل المخلوط من لوز وزبيب وغيرهما فوجود ما ذكر لا يقتضي وجوبها عليه اه قال  
 قل ولا يتقيد بيوم فيقدم ذلك على الفطرة اه (مسئلة ج) بلغز فيقال رجل مسلم  
 تلزمه فطرة قريبه لا نفسه وهو المبعوض الذي بينه وبين سيده مها يأنه وقع الوجوب في نوبة  
 السيد ويقال أيضا تلزمه فطرة قريبه الموسر أي ان أعسر القريب وقت الوجوب ثم أيسر  
 بعده فتلزم قريبه اه قلت في المعتمد وجوب فطرة كاملة على المبعوض عن عمومته كما قاله ابن  
 حجر و مر خ لا قال الشيخ زكريا والخطيب القائلين بوجوب القسط اه زي  
 (مسئلة) تجب فطرة كل عبد محكوم باسلامه وان أخذت للتجارة أو آجره السيد  
 لا آخر وتجب أيضا زكاة التجارة في العبد الذي أخذها فيقوم آحر الحول ويخرج ربع عشر  
 قيمته وتجب فطرة خادمة الزوجة سواء كانت أمها أو أجنبية أخذها أياها بالنفقة بخلاف  
 المؤجرة لخدمتها كما لا تجب نفقتها قال في النهاية قال ع ش قوله المؤجرة أي ولو أجرة  
 فاسدة ومثلها من استأجره لنحو رعي بشي معين بخلاف مالوا تستخدمه بالنفقة فتجب فطرته  
 لتكادم الزوجة ويحتمل الفرق اه (مسئلة) لا يجزئ في الزكاة والفطرة التمر  
 المنزوع النوى المسمى بالمقلف بخلاف الكيس أي المرزوم ينواه كما في التحفة لكن أفتى أبو  
 زرعة بأنه ان كان غالب قوت البلد أجزأ لأنه أكثر قيمة ونقل في تشييد البنيان عن العلامة  
 عبد الرحمن بن شهاب الدين الاجزاء أيضا اذا لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وأفتى به شيخنا ب  
 والواجب من ذلك سنة أرطال حصرية اه من فتاوى العلامة أحمد بن علي بلقييه وفي  
 باعش والمدار على الكيل بل الاكثر أن الخمسة الارطال والثلاث لا يجي منها صاع حب ولا تمر  
 كما جربناه مرارا وهو بارطال دوعن سبعة أرطال أو سبعة ونصف على جودة الحب والتمر  
 وعدمها فنخرج من التمر المرزوم فليتنبه فانهم يقولون انه ستة أرطال وهو لا يجي منه صاع  
 اه (مسئلة) لو كان بين اثنين ثمانية امداد فنويها فطرة و فراقها بلا فراق كفاها فانه  
 ابن حجر ويؤخذ منه انه لو جمع ولي فطر من جنس ونواها عنه وعن عمومته أجزأ أيضا ويجزئ  
 صاع من نوعين عن واحد لا من جنسين فلو كانوا قناتون البر المخلوط بالشعير لم يجزه الا اخراج  
 خالص من أحدهما قاله في النهاية قال ع ش فلو خالف وأخرج المخلوط وجب دفع ما يكمل  
 البر ان كان هو الغالب والاختير اه (مسئلة) ليس اختلاف الانواع في الفطرة  
 كاختلاف الاجناس فحينئذ يجزئ نوع عن نوع وان غلب اقتيات أحدهما كالذرة الجراء  
 عن البيضاء وكذا يقال في أنواع التمر وخرج بالفطرة المعشر فغيرها تفصيل في محله ويجزئ هنا  
 نوع أعلى من قوت البلد لا أدون منه وان كان أعلى قيمة فلا يجزئ الارز عن الذرة أو التمر كما  
 في التحفة والفتح والمراد بالدخن المسبلي باعتقنا اه قلت في وقدر من بعضهم لما تجب فيه  
 زكاة الفطر مرتبا الا على فالأعلى فقال

بالله سل شيخ ذي رضى حكى مثلا \* عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا

وهذا الترتيب هو المعتمد وان قدم بعض المتأخر في التحفة وما نصوا على انه خير لا يختلف  
 باختلاف البلدان اه كردى وباعش (مسئلة) يجوز التوكيل في اخراج  
 الفطرة له وامونه بعد دخول رمضان وكذا قبله ان تجزأ الوكالة كوكلتك في اخراجها



ولا تخرجها الا في رمضان لان اعلقها كاذبا لم رمضان فقد وكلتلك قاله ابن حجر وأبو حنيفة  
 ومنع الشيخ زكريا ومرو التوكيل قبل رمضان مطلقا لكن لو أخرجهما التوكيل فيه أجزأت  
 اتفاقا على أن يجزأ عموم الاذن وظاهر كلام ع ش انه لا يجب على المؤدى التوكيل قبل وقت  
 الوجوب بحيث يصل الخبر الى الوكيل قبل خروج وقت الفطرة (مسئلة ٢١)  
 يجوز للمؤدى عنه اخراج فطرته من ماله بغير اذن المؤدى وتسقط عن المؤدى الامن مال  
 المؤدى بل يضمنها ولا تجزئه الا باذنه اه ونحوه ك وزاد وكذا اذنه ظن رضاه وليس  
 له مطالبة المؤدى بالاخراج ولو مواسرا فلو غاب المؤدى جاز اقراض النفقة للضرورة  
 لا الفطرة ولا يجوز اخراجها الا من غالب قوت بلد المؤدى عنه فيدفعها المخرج الى الحاكم  
 أول من يخرجها ثم فان عجز عنهما عذر في التأخير فيخرجها قضاء هنالك اه وعبارة ي لا يجوز  
 اخراج الفطرة الا من غالب قوت بلد المؤدى عنه وعلى مستحقه مطلقا كافي القصة ومرو  
 وغيرهما لكن ظاهر عبارة الفتح والامداد انه يلزم في غير المكاف ان تكون من غالب قوت  
 بلد المؤدى وعلى مستحقه فائدة ليس للجد اخراج فطرة أولاد ابنه الغائب من غير وكالة  
 بل يخرجها القاضي وجوبا من ماله ان كان والافعال أبيهم ولا يجزئ عندنا أخذ القيمة عن  
 واجب الفطرة ان وجد دون مسافة القصر والا وجبت من نقد البلد ولا يؤخر لوجوده اه  
 فتاوى بالخمرمة وواقعه جده عبد الله بن أحمد وعبد الله بلحاج وابن ظهيرة في قيام الحاكم مقام  
 الاب قاله في القلائد (مسئلة ٢٢) قطع الجمهور ونص عليه الشافعي بعدم اجزاء  
 اللحم في الفطرة لكن وقع في الانوار الاجزاء اذا لم يقتض في ذلك المحل سواء فعله بقدر يعباره  
 الشرعي وهو الوزن فيخرج خمسة أرطال وثلاث بلاعظم أو مع عظم معتاد أخذ من تشبههم  
 له في السلم بنوى التمر فائدة من استهل عليه شئ لم يعمل خلاه أو بلاد فطرته لاهل ذلك  
 المحل ان وجد به مستحق والا نقلها الا قرب محل اليه من البادية أو البالد لتصرف الى أربابها  
 اه ابن سراج اه من خط ابن قاضي

\*\*\*\*\*  
 (كيفية أداء الزكاة وحكم تجديدها ونقلها) \*\*\*\*\*  
 \*\*\*\*\*

فائدة ش في نية الزكاة بعد دفعها لم يضر ولا يشك ذلك بالصلاة لانها عبادة بدنية  
 بخلاف هذه اذ قد اتسع فيها بجواز تقديدها وتغير بعضها الغير المزكي اه شوبري  
 (مسئلة ٢٣) يجب أداء الزكاة عند تمام الحول والتمكين فيضمن تلف المال بعده  
 ويحصل التمكن بحضور المال الغائب أو المنصوب أو الضال ووجود قابضها من نحو امام  
 أو مستحق وحاول دين زكوى وفراغ الدافع من مهم ديني أو دنيوي وله التأخير لطلب الفضل  
 كالتنظار قريب وجار وأحوج وأفضل لكنه يضمنه ان تلف وهو ان لم يتضرر الحاضرون  
 بالتأخير والاحرم (مسئلة ٢٤) اجتمع نحو زكاة ودين آدمي في زكاة ميت قدمت عليه  
 وان تعلق بالعين قبل الموت كرهون أو على حي وضاق ماله فان لم يحجر عليه أو تعلقت بالعين قبل  
 الحجر قدمت الزكاة جزما سواء زكاة سنة أو أكثر وان حجر عليه فحال الحول في الحجر  
 فكذلك منسوب فان عادله المال ببراء أو نحوه أخرج لما مضى والافسلا قاله في النهاية ونحوه



الخفة (مسئلة) صالحه من الف على نصفه وقد تعلق به زكاة الظاهر ان زكاة  
 المقبوضة لازمة بالقبض لما مضى واما المبرأ منها أعني الجسم مائة فيبر المدين من غير قدر  
 الزكاة فيلزمه رده للداث ليؤديه مستحقه أو يوكله الدائن في نيتها وأخراجها كما صرح جوابه في  
 الخلع فيما إذا برأته من صداقها وقد تعلق به زكاة انه لا يبرأ من قدرها وقال في القلائد وإذا  
 لزمت الزكاة في الدين فأبرأه منه بقي قدرها بناء على ان تركه في فائدة لا يصح بيع ما وجبت  
 زكاته غير مال التجارة سواء باعه كله أو بعضه فينتدب بطل في قدرها فيرده المشتري ويسترد  
 قدره من الثمن ويصح في الباقي نعم ان أفرزها ونواه أو قال بعثك الا قدرها صح في الاولى  
 في الجميع وفي الثانية فيما عدا قدرها لكن بكل الثمن اهـ جـ وجعل (مسئلة ب)  
 ما يعطيه التجار بعض الولاة وأعوانهم الظلمة بنية الزكاة لا يحل ولا يجزئهم عنها بل هي باقية  
 بين أموالهم لان من لا يقدر أن يستولي على أخيه ويرد ضرره ويعينه من ظلمه بل لا يقدر  
 على ملوكة فضلا عن غيرها كيف يوصف بكونه ذا شوكة فضلا عن الإمامة مع ان كل واحد من  
 أولئك وعبيدهم وأعوانهم مستقل بنفسه و بظلمه لمن قدر عليه غالبا فيجوز دفع حق الفقراء  
 والمساكين والمصالح لئلا هؤلاء (مسئلة ب ج ك) يجوز دفع الزكاة للسلطان  
 وان كان جائرا أو يصرفها في غير مصارفها إذا أخذها بنية الزكاة وقد صحت ولا ينفذ وقويت  
 شوكته وانعقدت امامته باستخلاف أويعة أو تغلب لكن التفريق بنفسه أو بوكيله أولى  
 ما لم يطلبها الامام من الاموال الظاهرة وهي النعم والمكسرات والمعدن والاوجب الدفع اليه  
 فضلا عن الجواز وان صرح بصرفها في الفسق وأما الذي يلزمه التجار كل سنة من الخرس  
 فان أعطوه إياه عن طيب نفس لا تخوفاً وخوف جازله أخذه والافلايكة ولا التصرف فيه  
 ولا تبرأه ذمتهم عن الزكاة وان نووها به في فائدة لا بد من شروط الاجزاء وقت  
 وجوب الزكاة فيما عجل من زكاة المال نعم لا تضر غيبة الفقير وقت الوجوب فقولهم تجب  
 الزكاة لفقير ابلد المال محله في غير المجل كما لا تضر غيبة المال عن بلد القابض بل ولا يشترط  
 تحقق استحقاق القابض قاله في النهاية قال عـ شـ وكان زكاة الفطرة في ذلك اهـ وقال ابن  
 حجر تضرع غيبة المستحق عن البلد وفي القلائد وحيث منعنا نقل الزكاة لم يكف نوكيل مستحق  
 غائب من يقبضها له في بلدها على الأرجح وله احتمال بالجواز اهـ واعتمد الجواز ابن زياد وهو  
 الظاهر من كلام أبي مخرمة ورجح عدم الصحة ابن حجر في فتاويه (مسئلة ج) وجدت  
 الاصناف أو بعضهم يحل وجب الدفع اليهم كبرت البلدة أو صغرت وحرم العقل ولم يجزه عن  
 الزكاة الا على مذهب أبي حنيفة القائل بجوازه واختار كثيرون من الاصحاب خصوصاً ان  
 كان لقريب أو صديق أو ذي فضل وقالوا يسقط به الفرض فادانقل مع التقيد جازو عليه علمنا  
 وغيرنا ولذلك أدلة اهـ وبعبارة بـ الراجح في المذهب عدم جواز نقل الزكاة واختار جمع  
 الجواز كابن عجيل وابن الصلاح وغيرهما قال أبو مخرمة وهو المختار إذا كان لنحو قريب واختاره  
 الرويان ونقله الخطابي عن أكثر العلماء وبه قال ابن عتيق فيجوز تقليد هؤلاء في عمل النفس  
 (مسئلة هـ ك) لا يجوز نقل الزكاة والفطرة على الاظهر من أقوال الشافعي ثم  
 استثنى في الخفة والنهاية ما يقرب من الموضع ويعتد به بلداً واحداً وان خرج عن السور



زاد لزوج فلموضع الذي حال الحول والمال فيه هو محل اخراج زكاته هذا ان كان قارا  
يملد فان كان سائرا ولم يكن نحو المال معه جاز تأخيرها حتى يصل اليه والموضع الذي غربت  
الشمس والشخص به هو محل اخراج فطرته

### (قسم الصدقات)

(مسئلة ١) تجب معرفة أصناف الزكاة الثمانية على كل من له مال وجبت زكاته  
والموجودون الآن في غالب البلاد خمسة الفقراء وهم من يحتاج له ولين وجبت عليه مؤنته  
لعشرة مثلا ولا يحصل له من ماله أو كسبه اللائق به الأربعة فافل والمساكين وهم من يحصل  
له فوق نصف المحتاج اليه ولم يموه ولا يمنع الفقر والمسكنة داره ونيابه ولو انجمل وأثاته  
اللائقات وحلى المرأة اللائق أيضا وعبد يخدمه لخدمته أو اخلاصه من روة بخدمة نفسه  
وكسب عالم أو متعلم يحتاج اليها ولو مرة في السنة وماله الغائب من حلتين والمؤجل ان لم يجد  
من يقرضه وكسب لا يليق به بان تختل به من روته أو يابق وهو من قوم لا يعنادون الكسب  
أو مشتغل بتعلم القرآن أو العلم أو بتعليمهما أو يصدق مدعى نحو الفقراء وان جهل ماله لا من  
عرف له مال أو كسب الا بيينة بتلف المال أو العجز ولو عدل رواية وقع في القلب صدقة  
والغارمون وهم من استند ان لغير معصية أو لها كجربة بنى أو ضيافة وصدقة واسراف في نفقة  
من غير ان ير جوله وفاه ان تاب وظن صدقة فيعطى كل الدين ان كان بحيث لو قضاها من ماله  
صار مسكينا والافاضل عما لا يخرجها الى المسكنة أو استند ان لا صلاح بين اثنين أو قبيلتين  
في مال أو دم أو عرف من هو عليه فيعطى مع الغنى لكن بعد الاستدانة ومع بقاء الدين لا ان  
قضاها من ماله ويصدق الغارم ولو باخبار الدائن أو عدل رواية لا مطلقا والمؤلفة وهم من أسلم  
ونيته ضيقة في الاسلام أو أهله ولا يعطى مع الغنى ويصدق باليمين وابن السبيل العازم على  
سفر مباح من بلد الزكاة أو المار به أو يعطى ما يحتاجه من نفقة سفره ومجونه وان كان له مال  
غائب وقد رعى الاقتراض ويصدق مطلقا (مسئلة ٢) لا خفاء ان مذهب الشافعي  
وجوب استيعاب الموجودين من الأصناف في الزكاة والفطرة ومذهب الثلاثة جواز  
الاقتصار على صنف واحد وأفتى به ابن عجيل والاصحى وذهب اليه أكثر المتأخرين لعدم  
الامر ويجوز تنليد هؤلاء في ذلك وفي نقلها ودفعها الى شخص واحد كما أفتى به ابن عجيل وغيره  
ويجوز دفع الزكاة الى من تلزمه نفقته من سهم الغارمين بل هم أفضل من غيرهم لا من سهم  
الفقراء أو المساكين الا أن لا يكفهم ما يعطيهم اياه ولو دفع نحو الاب لا ولاده زكاته أو فطرته  
بشرطه فردها الولد له عنها بشرطه أيضا جاز مع الكراهة كالوردها له بما اؤضة أو هبة وبرئ  
الجميع (مسئلة ٣) يجوز دفع زكاته لولده المكاف بشرطه اذا تلزمه نفقته ولا تعامها  
على الراجح وان كان فقيرا ذميلا وكان ينفق عليه تبرعا بخلاف من لا يستقل بنفسه كصبي  
وعاجز عن الكسب عجز أو زمانة أو عوى لوجوب نفقته على الوالد فلا يعطيه المنفق قطعا  
ولا غيره على الراجح حيث كفته نفقة المنفق والا كما كول لم يكفه ما يعطاه فيجوز أخذه ما يحتاج  
اليه ومثله في ذلك الزوجة وكالزكاة كل واجب كال كفارة زاد ب نعم ان تعذرا أخذها من

### (قسم الصدقات)

(مسئلة ١) قول العمام في  
مبحث ابن السبيل ولا ان سافر  
للكدية فلا يعطى والكدية  
هي السفر لا غرض كما أفتى  
به القفال فانه قال لا يجوز صرف  
سهم ابن السبيل الى الصوفية  
لان سفرهم لا غرض فيه لانهم  
يسافرون للكدية اه  
(مسئلة ٢) لا يجوز اعطاء من  
يستخدمه بالنفقة والكسوة  
باسم الفقر والمسكنة وان لم  
يجز عقد اجارة لانهم مكفون  
بنفقة وكسوة نعم له ان يعطيهم  
من سهم الغارمين بشرطه



المنفق يمنع أو عسار أو غيبة ولم يترك منفقا ولا مالا يمكن التوصل اليه وعجزت الزوجة عن  
الاقتراض أعطى كفايته أو غنماها ما إذا لم تطالبه الزوجة بهامع قدرتها على التوصل منه  
كان ساحتها بلا موجب فلا تعطى لاستغنائها بها حيثئذ ككسوب ترك اللاتق به من غير  
عذر وكناسره لقدرتها عليها حالا بالطاعة والزوجة اعطاء زوجها من زكاته وعكسه بشرطه  
ويجوز تخصيص نحو قريب بل يسن إذا تجب التسوية بين أحاد الصنف بخلافها بين  
الاصناف **في فائدة** يجوز للزوجة المسكينة التي ليس لها كسب أو لا يكفيها الاخذ من  
الزكاة حيث كان زوجها لا يملك الا كفاية سنة ولا نظر لغناها الا أن لان ملكها مالا  
يكفيها العمر الغالب لا يخرجها عن الفقر والمسكينة ككسوب عرف بكساد كسبه وانقطاعه  
اثناء السنة أو بعدها فله أخذ غنما كفايته الى وقت تأني الكسب والمراد بكفاية العمر الغالب  
ان تكون له غلة أو ربح تجارة أو كسب أو مال لو بذل في تحصيل عقال ونحوه **كفاء** اه  
فتاوى بالخرمة **(مسئلة)** استأجر شخص بالنفقة جاز اعطاؤه من زكاته ان كان من  
أهلها اذ ليس هذا من تجب نفقته كالأصول والفروع والزوجة نعم ان اعطاه بقصد التودد  
أو صلته بها لخدمته أحبط ثوابه وان أجرت ظاهرا اه **(قلت)** وقال ابن زياد ولا يجوز اعطاء  
من يخدمه بالنفقة والكسوة وان لم يجز عقدا جارة لاهم مكفيون حيثئذ نعم له اعطاؤه من  
سهم الغارمين بشرطه اه فليحمل كلامي على ذلك **(مسئلة)** قال الامام النووي  
من بلغ نارا كالصلاة واستمر عليه لم يجز اعطاؤه الزكاة اذ هو سفيه بل يعطى وليه بخلاف  
مالو بلغ مصليا رشيدا ثم طرأ ترك الصلاة ولم يجز عليه فيصح قبضه بنفسه كما تصح تصرفاته  
اه وهذا على أصل المذهب من ان الرشد صلاح الدين والمال اما على المختار المرجح كما يأتي في  
الحجر من انه صلاح المال فقط فيعطى مطلقا اذا كان مصليا لماله وينبغي أن يقال له ان  
أردت ان زكاة تب وصل فيكون سبب هدايته ويعطى المكاتب وان كان لها شئ أو كافر كما  
في العباب **(مسئلة)** لا يستحق المسجد شيئا من الزكاة مطلقا اذ لا يجوز صرفها الا لخدمته  
وليست الزكاة كالوصية فيمال أو وصى لجيرانه من انه يعطى المسجد كما نص عليه ابن حجر في  
فتاويه خلافا ليج لان الوصية تصح لنحو البيعة كالوقف بخلاف الزكاة **(مسئلة ب)**  
اتفق جمهور الشافعية على منع اعطاء أهل البيت النبوي من الزكاة ككل واجب كذا  
وكفارة وان منعوا حقهم من خمس الخمس وكذا موالهم على الاصح واختار كثير من  
منقدمون ومتأخرون الجواز حيث انقطع عنهم خمس الخمس منهم الاصطخري والهروري  
وابن عجي وابن أبي هريرة وعمل به وأفتى به الفخر الرازي والقاضي حسين وابن شكيل وابن  
زياد والناتري وابن مطير قال الأشعر فهو لاه آمنة كبار وفي كلامهم قوة ويجوز تقليد  
تقليد اصحاب شرطه للضرورة ونبرأ به الذمة حيثئذ لكان في عمل النفس لا الاقدام والحكم  
به اه وخالفه ي فقال لا يجوز اعطاؤهم مطلقا ومن أفتى بجوازها لهم فقد خرج عن المذهب  
الاربعية فلا يجوز اعتماده لاجتماعهم على منعها لهم **في فائدة** قال الكردي وكان زكاة في  
عدم صرفها لذوي القربى كل واجب كالنذر والكفارة ودماء النسك والاضحية الواجبة  
والجزء الواجب في المندوبة اه وقوله كالنذر أي المطلق أو المقيد بالفقر من المسلمين مثلا



﴿فائدة﴾ تصدق على سائل ملح ولو ترك الحاجب لم يهطه لكن نوى عند التصديق وجه  
 الله تعالى فهذا قريب من نية التسبر مع نية رفع الحدث والظاهر كما قال السهمودي ما حققه الغزالي من انه اذا قارن نية  
 العبادة باعت آخر فلا يخلو اما ان يكون موافقا ومقارنا أو مشاركا فالموافق كمر له غرض في الصوم والحاجة الحاصلة من الصوم  
 للتداوي وكل منهما لو انفرد لاستقل فهذا يرجح ان يشاب لم يكن لا يقع موقع الرضا والمقارن كما اذا كان يأتي بالعبادة بتكاف  
 فاذا رآه الناس خف عليه فهذا ينقص من ثوابه بقدر خفة العبادة والمشارك كن ١١٣ يعمل لاجل الثواب ولاجل الناس ولو

انفرد كل منهما لم يعمل فهذا  
 لا شك في بطلانه واجباط  
 ثوابه الا ان يكون باعت  
 أحدهما أقوى فيثاب أو يأثم  
 بقدر حاله ويتخلص من كلامه  
 في مواضع أخر انه اذا كان  
 الباعث الديني هو الغلب  
 فلا ثواب أو الدين في ثواب  
 بقدره وان تساويا تساقطا  
 ولو تصدق على فقير لفقره  
 أو على قريب من غير احضار  
 نية وجهه الله تعالى فالأيق  
 بكرم الله تعالى ان يشاب على  
 ذلك فاذا نوى به ابتغاء وجه الله  
 تعالى ازداد أجره بذلك وقال ابن  
 دقيق العيد لا ثواب في الانفاق  
 على نحو الازالة الا ان ابتغى به  
 وجه الله تعالى ﴿مسئلة﴾  
 يجوز أخذ مال السلطان اذا لم  
 يتحقق ان المأخوذ حرام وان  
 كان أكثر ماله حراما كما نقله  
 الموصي عن الشافعي والاصحاب  
 رضي الله عنهم قال وشذ الغزالي  
 في الاحياء بقوله انه يحرم مباحة  
 من أكثر ماله حرام وأخذ المال

اما الممنون لشخص أو قبيلة منهم فيصح كما يأتي تفصيله في باب النذر

### ﴿صدقة التطوع﴾

﴿فائدة﴾ صدقة التطوع سنة مؤكدة لا حديث الشهيرة وقد تحرم كأن ظن أخذها  
 بصرفها في معصية وقد تجب كأن وجد مضطرا ومعه ما يطعمه لكن يبذله قال في التحفة  
 والحاصل انه يجب البذل هنا أي للمحتاجين من غير اضطرار بلابدل لا مطلقا بل مما زاد على  
 كفاية سنة وثم أي في المضطر يجب البذل ما لم يحتج حاله ولو على غير فقير لكن بالبذل اه  
 باعش ﴿فائدة﴾ ذكر السيوطي في خمسائه ان ثواب الصدقة خمسة أنواع واحدة بعشرة  
 وهي على صحيح الجسم واحدة بتسعين وهي على الاعمى والمبتلى واحدة بتسعمائة وهي  
 على دي قرابة محتاج واحدة بمائة ألف وهي على الابوين واحدة بتسعمائة ألف وهي  
 على عالم أو فقيه اه ﴿فائدة﴾ هل الأفضل كسب المال وصرفه للمستحقين أو الانقطاع  
 للعبادة فيه خلاف وينبغي ان يجتهد ويرى الخير بالشر ويفعل ما يدل عليه نور العلم دون طبعه  
 وما يجده اخف على نفسه فهو في الغالب اضر عليه اه ايعاب ومنه ﴿فرع﴾ الغني الشاكر  
 وهو كما قال الغزالي الذي نفسه كنفه الفقير ولا يصرف لها الا قدر الضرورة والباقي في  
 وجوه الخيرات أو يمسه معتقدا انه بامساكه خازن للمحتاجين لم يطر حاجة بصرفه فيها لله  
 تعالى أفضل من الفقير الصابر كما عليه الا كثرون ورجحه الغزالي في موضع واختاره ابن عبد  
 السلام وتليده ابن دقيق العيد وقال انه الظاهر القريب من النص وأطال الغزالي في  
 الاستدلال له ورجح في موضع آخر ما عليه أكثر الصوفية ان الفقير الصابر أفضل اه

### ﴿باب الصيام﴾

﴿فائدة﴾ ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان  
 شهر أمتي ومعناه ان الله تعالى يتجلى على عبادة بالعبادة والعفرو والعفان في رجب من غير توسط شفاعة  
 أحد وفي شعبان بتوسط شفاعة صلى الله عليه وسلم وفي رمضان بواسطة شفاعة الامة اه

من السلطان اذا كان أكثر ما في بيت المال حراما كما هو الغالب وفي الانوار تفصيل  
 في جواز الاخذ حاصله انه اذا كتب السلطان اذرا الفقيه أو غيره ان كان على نحو خربة وكان من أهل النبي أو على ميراث مما  
 هو بيت مال حل وان كان على نحو المكس فحرام الخ اه ﴿الصوم﴾ ﴿مسئلة﴾ المعتمدان العبرة في البعد باختلاف  
 المطامع فقد يكون اختلاف المطالع في دون مسافة القصرون نقل الناصري عن يوسف الحباني ان مطلع حمز وعدن وزيد وصنعاه  
 واحد وقد صدوا ذلك وحققوه ﴿مسئلة﴾ اذا شهد العدل اثنا عشر رمضان بتقديم الرؤية على صوم الناس وجب الاخذ  
 بنسوة ولم يرضاه يوم كما قاله السهمودي خلا للزركسي ومن فوائد قبول الشهادة غير ما ذكر معرفة ابتداء وقت القنوت وصحة  
 الاحرام بالحج في اليوم المحكوم بانه من شوال بالشهادة المذكورة وركاة الفطر وغيرها ولو صام أهل بلد الجمعة مثلاً ثم ثبت انشاء



الشهران أهل بلد أخرى

شرفية صاموا الخيس لزم أهل  
البلد الغربية قضاء يوم اتحد  
مطلعهما لم لا مذكرة الإمام  
المجتهد الزركشي من أن رؤية  
الهلال في البلد الشرقية مستلزمة  
رويته في الغربية ولا عكس  
وذلك لأن سير القمر معاكس  
سير الشمس ولزمهم فطر السبت  
وإن لم يروا الهلال قلت اعتمده  
ابن حجر في الفتاوى **مسئلة**  
بلدان منحد المطلاع صام أهل  
واحدة قبل الأخرى ثم ثبت  
عندهما صوم أهل تلك  
قبلهم لزمهم الفطر قبل  
تمام العدة وقضاء اليوم الأول  
وقضاؤه على الفور كن فاته  
الحج كما نقله المتولي وإن نظر  
فيه بعضهم ولا يكون يوم شك  
لأن يوم الشك أن يرى الهلال  
عند دبر ذوات سبع رؤيته  
**مسئلة** إذا اتقارن الإبلان  
ونحوه لا كل لم نجب كفارة كما  
قاله الزركشي والرداد لانها  
تسقط بالشبهة **مسئلة**  
لا يبطل صوم ولا صلاة من  
فتح فاه حتى يدخل دخان  
البحور أو غبار الطريق أو  
غربة الدقيق وإن نعهده كما  
قاله الشيخان إلا أن قصد  
وصوله جوفه **مسئلة**  
مذهبنا أن الصوم للمسافر  
أحب أن لم يضر ربه براه  
الذمة ومحافضة على الوقت  
ولأنه أكثر من فعله صلى الله  
عليه وسلم والأب العكس

حرف قال في التخصة وما قبل أن التبعات لا تتعلق به أي الصوم برده خبر مسلم أنه يؤخذ مع جملة  
الأعمال فيها وبقي فيه سبعة وأربعون قولاً لا تخلو عن خفاء وتعسف نعم قيل إن التضعيف  
في الصوم وغيره لا يؤخذ لأنه محض فضل الله تعالى وإنما يؤخذ الأصل وهو الحسنة الأولى  
وإنما نجبه أن صح عن الصادق عليه الصلاة والسلام والأوجب الأخذ به يوم الخبر من أخذ  
حسنة الظالم ووضع سيئات المطاوع عليه **مسئلة** تراى هلال رمضان كغيره من  
الشهور فرض كفاية لما يترتب عليها من الفوائد الكثيرة **مسئلة** شوبرى ولا أثر لرؤيته نهاراً  
فلا يكون اليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبل فيثبت رمضان ومن اعتبر أنه للمستقبل فيخرج في  
رؤيته يوم الثلاثين لكن لا أثر له لكامل العدة بخلاف يوم التاسع والعشرين فلا يغني عن  
رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما توهمه بعضهم **مسئلة** وهل يقاس عليه لو رأى ليلة  
التاسع والعشرين فلا يثبت عليها حكم أو تثبت الرؤية بذلك ويجب قضاء يوم لم أر من تعرض  
لذلك وقال المدابغي والمعنى في ثبوت رمضان بالواحد الاحتياط للصوم ومثله سائر العبادات  
كالوقوف بالنسبة لهلال ذي الحجة **مسئلة** ورجح ابن حجر اختصاص ذلك بمرضان فقط قال ولا بد  
أن يقول الحاكم ثبت عندي هلال رمضان أو حكمته بثبوتها والالم يجب الصوم **مسئلة**  
**مسئلة** لا يثبت رمضان كغيره من الشهور إلا برؤية الهلال أو كمال العدة ثلاثين  
بلا فارق إلا في كون دخوله بعد واحد وأما ما يعتمدونه في بعض البلدان من أنهم يجعلون  
ما عدا رمضان من الشهور بالحساب ويننون على ذلك حل الديون والتعاليق ويقولون  
اعتماد الرؤية خاص بمرضان فخطأ ظاهر وليس الأمر كما زعموا وما أدري ما مستندهم في  
ذلك **مسئلة** إذا ثبت الهلال بيلدعم الحكم جميع البلدان التي تحت حكم حاكم بلد  
الرؤية وإن تباعدت أن اتحدت المطلاع والالم يجب صوم ولا فطر مطلقاً وإن اتحد الحاكم ولو  
اتفق المطلاع ولم يكن للحاكم ولاية لم يجب الأعلى من وقع في قلبه صدق الحاكم ويجب أيضاً  
بيلوغ الخبر بالرؤية في حق من بلغه متواتراً أو مستفيضاً والتوازن ما أخبر به جمع بمنع تواطؤهم  
على الكذب عن أمر محسوس ولا يشترط إسلامهم ولا عداتهم والمستفيض ما شاع بين  
الناس مستنداً لأصل **مسئلة** شهد اثنان برؤية الهلال فلم ير اليلة القابلة بأن  
كذبهما قطعاً كما قاله في التخصة فيما لو ذكر أحدهما اليلة الثانية بخلافه ولم يكن عادة  
انتقاله فيجب قضاء ما أفطره فإذا كان هذا في صفة الهلال مع الاتفاق عليه في منزلته  
ودرجتها فلا ننجزم بكذبه ووجوب القضاء إذا لم ير اليلة الثانية أصلاً أولى إذا لم يكن شرعاً  
ولا عقلاً ولا عادة أن يراه أول ليلة اثنان ثم لا يراه جميع أهل الجهة ممن تعرض له في الليلة  
الثانية وفي التخصة كلامه ادو وقع تردد فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية والذي  
يتجه منه أن الحساب أن اتفق أهله أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم عدد التواتر  
ردت الشهادة والأفلا **مسئلة** ومن المعلوم لدى كل أهل الفن اتفاق أهل الحساب قاطبة  
على أن مقدماته قطعية وعلى عدم إمكان الرؤية في مسئلتنا والخبرون هم ومن تلقى عنهم  
باجماع فضلاء عدد التواتر وكتبهم مصرحة بذلك ومن اثناء جواب لعبد العزيز الرضوي  
إذا أخبر عدد التواتر برؤيته القابلة في الجانب البحري ولم يمكن عادة انتقاله لذلك المحل تبين



خطأ من شهادته الليلة الماضية في الجانب النجدي وحكم بطلان ما بني على شهادتهم اذ شرط  
 المشهود به امكانه شرعا وعقلا وعادة لكن لا بد من اخبار عدد التواتر من الحساب بعدم  
 امكان الانتقال ومثل ذلك لو حكم برؤية ليلة الثلاثين بشهادة الشهود ثم اخبر برؤية يوم  
 التاسع والعشرين عدد التواتر فيجب على القاضي الرجوع عن حكمه حيثئذ لتحقيق بطلانه  
 اه قطهران معتمد ابن حجر والزمري رد الشهادة وما ترتب عليها وان كان الشهود عدولا  
 فضلا عن الامثال وفي ابصاح الناشري وتحرير أبي زرعة اذا اجمع أهل الميقات على عدم الرؤية  
 لم يصح حكم بخلافهم وقد اجمعوا على عدم انخساف القمر ليلة ست عشرة وكذا مغيب الهلال  
 ليلة الثالثة قبل الشفق الا حريتين بطلان الشهادة (مسئلة) ومن انناه كلام للعلامة  
 علوي بن احمد الحداد في رؤية الهلال قال واقتى الزمري ونقله احمد مؤذن باجمال عن ابن  
 علان رد الشهادة اذا شهد بطول الشهر صباحا قبل الشمس عدد التواتر قالوا لا سفالة الرؤية  
 حيثئذ نعم قد تمكن رؤيته في طرفي النهار كما قاله العلامة القريبي وذلك في غايه طول النهار  
 وهو من نصف الجوزاء الى نصف السرطان يعني من ثاني أيام القلب الى ثمان في النعائم  
 الى آخر ما قال (مسئلة ش) اذا لم يستند القاضي في ثبوت رمضان الى حجة شرعية  
 بل بمجرد تمؤر وعدم ضبط كان يوم شك وقضاؤه واجب اذا بان من رمضان حتى على من صامه  
 الا ان كان عاميا ظن حكم الحاكم يجوز بل يوجب الصوم فيجزيه فيما يظهر اه قلت وقال ابن  
 حجر في تقريره على تحرير المقال واقتى شيخنا وأئمة عصره تبع الجماعة أنه لو ثبت الصوم أو الفطر  
 عند الحاكم لم يلزم الصوم ولم يجز الفطر لمن يشك في صحة الحكم لتهور القاضي أو لمعرفة ما يتدح  
 في الشهود فأداروا الحكم على ما في ظنه ولم ينظر والحكم الحاكم اذا مدار انما هو على الاعتقاد  
 الجازم اه (مسئلة ب) مجرد وصول الكتاب من الحاكم الى حاكم آخر لا يلزم به ثبوت  
 للشهر الا على من صدقه فقط ثم ان العمل جار على ان الحاكم الذي لا يعرف تموره في قبول  
 الفاسق هو الذي انشرح به الصدر بالمصادقة فاذا جاء كتاب حاكم الى حاكم آخر اخبر الناس به  
 وصدقه مرة واحدة اما من عرف تموره فلا يجوز لنائب آخر وصل اليه خطه ان يعلم الناس  
 لان المصادقة اخف شرطها شرعا حيثئذ حتى يثبت الشهر بعوجها وعندنا هل الحكم  
 يناقش على صحة الثبوت واظهار عين الشهود قاله احمد مؤذن باجمال (مسئلة ب) مطلع  
 زريم ودوعن واحد بالنسبة للاهله والقبلة لا يتفاوت بسيرا بأس به وقال أبو مخرمة اذا كان  
 بين غروبي الشمس بمعين قدر ثمان درج فاقبل فطلعهم متفق بالنسبة لرؤية الاهله وان كان  
 أكثر ولو في بعض الفصول فمختلف أو مشكوك فيه فهو كالمختلف كما نص عليه النووي فعدن  
 وزباج وبربرة وميط وماقار بها مطلع وعدن وتعزو وصنعا وزيد الى آيات حسين والى حلي  
 مطلع وزباج واوسة وهرورة وبرسعد الدين وغالب بر السومال فيما اظن الى بربرة وما هنالك  
 مطلع ومكة والمدينة وجدة والطائف وما والاها مطلع وصنعا وتعزو وعدن واحور وحبان  
 وجردان والشحر وحضرموت الى المشقاص مطلع ولا يتوهم من قولنا الشحر وعدن مطلع  
 مع قولنا عدن وزباج مطلع ان تكون الشحر وزباج مطلع ابل ان عدن وسط فاذا روى فيها لزم  
 أهل البلدين أو في أحدهما لزم أهل عدن وقول السبكي يلزم من الرؤية في البلدة الشرقية

ويؤخذ من حديث ليس من  
 البرالخ كراهة الصوم لمن  
 يجهد الصوم ويشق عليه أو  
 يؤدي الى ترك ما هو أولى من  
 القربات وعليه ينزل الحديث  
 (مسئلة) من سنن الصوم  
 كف نفسه عن الشهوات  
 من المسموعات والمبصرات  
 والمشمومات والملابس بكف  
 الجوارح وان كانت مباحة  
 فهو سر الصوم ومقصوده  
 الاعظم لتكسر نفسه عن  
 الهوى وتقوى على التقوى  
 بكف الجوارح عن تعاطي  
 ما تشبهه بل يكره شم الرياحين  
 ولا يفطر بشمها وشم ماء الورد  
 لان المفطر وصول عين جوفه  
 والريح ليس بعين بشرطه  
 السابق في نحو الغبار  
 (مسئلة) يستحب التطيب  
 لمريد الصوم قبل طلوع الفجر  
 قياسا على مريد الاحرام وعلى  
 السؤال قبل الزوال



الرؤية في الغربية منتقد لا يوافق عليه اه وواجباً من تقصير الحكم وتساهلهم وتهمؤهم  
فانهم يقبلون من لا يقبل بحال ويلزمون الناس بشهادته الفطر والصيام مع عدم وجود الهلال  
بعد الغروب فضلا عن امكان رؤيته اه قلت وذكرا العلامة طاهر بن هاشم ان مطلع تريم  
ومكة واحد لان غاية البعد بينهما في الميل الجنوبي سبع درجات اه واعتمد كلام السبكي  
ابن حجر في الفتاوى ورده في التحفة (مسئلة ١٢) يجوز للمنجم وهو من يرى  
ان اول الشهر طالع النجم الفلاني والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره العمل  
بمقتضى ذلك ان لا يجزئهما عن رمضان لو ثبت كونه منه بل يجوز لهما الاقدام فقط قاله في  
التحفة والفتح وصحح ابن الرفعة في الكفاية الاجزاء وصوبه الزركشي والسبكي واعتمده في  
الايعاب والخطيب بل اعتمد م ر تبعاً لوالده الوجوب عليهما وعلى من اعتمد صدقهما وعلى  
هذا ثبت الهلال بالحساب كالرؤية للحاسب ومن صدقه فهذه الاقراة قريبة التكافؤ فيجوز  
تقليد كل منها والذي يظهر اوسطها وهو الجواز والاجزاء نعم ان عارض الحساب الرؤية  
فالعمل عليها لا عليه على كل قول (مسئلة ١٣) يلزم العبد كالمراة والفاسق  
العمل برؤية نفسه كما يلزم من أخبره برؤيته أو برؤية من رآه او ثبوته في بلد متحد المطلاع ان  
غلب على ظنه صدقه وهو المراد بقولهم الاعتقاد الجازم فان ظن صدقه من غير غلبة جاز الصوم  
وان شك حرم وسواء أخبر من ذكر عن دخول رمضان أو خروجه رادى أو غيره من الشهور  
كشعبان فيجب صوم رمضان بتمامه بخبر من ذكر بالقيء المذكور وان كان شعبان كشوال  
لا يثبت الا بشاهدين لان هذا من باب الرؤية وهي أوسع من باب الشهادة اه وزاد ش كما  
يلزمه اعتماد العلامات بدخول شوال اذا حصل اعتقاد جازم بصدقها ومتى بان ان ذلك من  
رمضان اجزأه هم ولا قضاء اذ وجوبه ينافى وجوب الصوم واذا كان من صام يوم الشك لظنه  
صدق مخبره يجزيه عن رمضان لو بان منه ويحكم بانه كان يوم شك باعتبار الظاهر فأولى مسئلتنا  
وهل يسوغ الافطار بعد الثلاثين للمعتقد المذكور وان لم ير الهلال ان كان ثم رية بان لم يرمع  
الصحو فلا والاوجب اه قلت وقوله وهل يسوغ الافطار الخ اعتمد في التحفة عدم جواز  
الفطر احتياطاً وخالفه م ر فقال يفطر في أوجه احتمالين <sup>في فائدة</sup> <sup>في فائدة</sup> الحاصل ان صوم  
رمضان يجب باحد تسعة أمور اكمال شعبان ورؤية الهلال والخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار  
وثبوته بعدل الشهادة وبحكم القاضي المجتهد ان بين مسنده وتصديق من رآه ولو صيبا وفاسقا  
وظن دخوله بالاجتهاد لنحو أسير لا مطلقا وخبر الحاسب والمنجم فيجب عليهما وعلى من  
صدقهما عند م ر والامارات الدالة على ثبوته في الامصار كروية القناديل المعلقة بالمنابر  
اه كشف النقاب <sup>في فائدة</sup> <sup>في فائدة</sup> يجب امساك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان في الاظهر  
والثاني لا يجب للعذر كسافر قدم فطر اقاله في المذهب والتنبيه اه (مسئلة ١٤) ش  
قول العباب اذا صمنا بشهادة عدل أو عيدين تابعين ولم نر الهلال بعد ثلاثين افطرنا في الاولى  
ولم نقض في الثانية ولو مع الصحو المراد بعدم رؤية الهلال اى هلال شوال في الاولى والقعدة  
في الثانية كما ان قوله بعد ثلاثين يعني من رمضان في الاولى ومن شوال في الثانية وقوله افطرنا  
اى على الاصح اكمال العدد ولا نظير لكون شوال لم يثبت حينئذ بعدل اى اد الشئ يثبت ضمنا



مالا يثبت أصلا كنبوت النسب والارث بثبوت الولادة بشهادة النساء وقوله ولم تقض في الثانية أي على المذهب وقوله ولومع الصحواشارة الى وجهه قال به ابن الحداد ونقل عن شريح ان لا تقطر مع الصوم في الاولى (مسئلة ش) رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر ويسن له اخفاؤه للثمة وتندب له صلاة العيد وهل يعيدها مع الناس الا قرب نعم ولا يصلي معه ما لم ير الهلال بل لا تصح ان علم وتعمد والا وقعت نفلا مطلقا وحرم على غيره الفطروان وقع في قلبه صدق رايه وأول شوال يكون يوم عيده الناس في جميع الاحكام فان ثبت هلاله قبل الزوال فظاهر أو بعده وحب الفطرو فانت صلاة العيد وتندب قضاؤها بقية اليوم حيث أمكن والا فن الغد أو بعد الغروب من قابل ثبت كون اليوم الماضي من شوال بالنسبة لغير الصلاة وتوابعها كالفطرة والتكبير فتصلي من الغد أداءه اه قلت وقوله وحرم على غيره الفطر الخ تقدم في مسئلة نحو العيد أنه يلزمه ومن صدقه الفطر فضلا عن الجواز فتأمل (م) فرع (م) يسن ان يقول عند رؤية الهلال الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني أسألك خبر هذا الشهر وأعوذ من شر القدر ومن شر المحشر هلال خير ورشد مرتين آمنت بالذي خلقك لاننا الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا لا اتباع اه امداد قال في العباب ويقول عند رؤية القمر أعوذ بالله من شر هذا الغسق اه

### (شروط الصوم)

(مسئلة ش) لا يكفي في رمضان ان يقول نويت صوم غد فقط بل لا بد من التعرض لرمضان لانه عبادة مضاف الى وقت فوجب التعيين والمعتمد عدم وجوب نية الفرضية لان صوم رمضان من المكاف لا يكون الا فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة نقل (م) فائدة (م) ابتلى بوجع في اذنه لا يحتمل معه السكون الا بوضع دواء يستعمل في دهن او قطن وتحقق التخفيف أو زوال الألم به بان عرف من نفسه أو أخبره طبيب جاز ذلك وصح صومه للصورة اه فتاوى باحويرث (مسئلة ب) اقتلع سنه الوجعة وهو صائم لم يعرف عن الدم ولا الريق المختلط به وان صفا بل لا بد من غسل فيه نعم ان عمت البايوى بالدم ولم يمسكه التخرز عنه عفى عنه كدم اللثة الذي يجري دائما يتساحح بما يشق الاحتراز عنه بان يصبق حتى يبيض ريقه اذ لو كاف غسل فيه في اكثر نهاره لشق بل ربما زاد جريانه بذلك وكالصوم الصلاة نعم يفي فيها عن القليل في الفم اذا لم يتلعه كما رجحه ابن حجر اه قلت واعتمد مر عدم العفوعن ذلك في الصلاة مطلقا كبقية دم المناذما في الصوم فلا يضر ابقاؤه في الفم مطلقا تنقيا حتى يتلعه بشرطه وفي التحفة وباعشن ولما وجه بالعفوع عنه أي الريق المختلط بدم اللثة مطلقا اذا كان صافيا زاد باعشن وفي تنجس الريق به اشكال لانه نجس عم اختلاطه به بما نفع وما كان كذلك لا ينجس ملاقيه كما في الدم على اللحم اذا وضع في الماء لا يطبخ فان الدم لا ينجس الماء اه (مسئلة ك) يعني عن دم اللثة الذي يجري دائما او غالبا ولا يكلف غسل فيه للشقة بخلاف ما لو احتاج للقي بمقول طبيب فالذي يطهر الفطر بذلك تطير اخراج الذبابة ولو ابتلى بدود



في باطنه فانخرجه بنحو اصبعه لم يفطر ان تعين طريقا قياسا على ادخاله الياسور به (مسئلة)  
 حاصل ما ذكره في التحفة في مقعدة الميسور انه لا يفطر بعودها وان امادها بنحو اصبعه  
 اضطرارا ولا يجب غسل ما عليها من القذر على المعتمد وافتى محمد صالح بانه لو تخطى نخرج شئ الى  
 حد الظاهر ثم عاد من غير اختيار لنحو يدوسة الخارج ولم يمكنه قطعه لم يفطر قياسا على ما ذكر  
 في فائدة في لا يضر وصول مريح بالشحم وكذا من القم كرائحة البخور او غيره الى الجوف وان  
 تعده لانه ليس عينا وخرج به ما فيه عين كرائحة التين يعني التنباك لعن الله من أحدثه لانه من  
 البدع القبيحة فيفطر به وقد اُفتي به زى بعد ان اُفتي أولا بعدم الفطر قبل ان يراه اه شق  
 وقال يج لو وصل ماء الغسل الى الصماخين بسبب الانعماس فان كان من عادته المتكررة  
 وصول الماء الى باطن الاذن بذلك افطر والا فلا ولا فرق بين الغسل الواجب والمنسوب  
 لاشترائكهما في الطلب بخلافه من غسل تبرؤ وتنظيف لتولده من غير ما مور به اه في فائدة في  
 قال الشوبري محل الافطار وصول العين اذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها أما  
 هي فلا يفطر بها اه ولو رأى صائما اراد ان يشرب مثلاً فان كان حاله التقوى وعدم مباشرة  
 المحرمات فالاولى تنبيهه وان كان غالب حاله ضد ذلك وجب تنبيهه قاله الحبانى اه مجموعة بازعة  
 اختصار فتاوى ابن حجر (مسئلة ج) شرب شخص بعد اذان مؤذن الصبح ظانا غلط  
 المؤذن لم يحكم بطلان صومه اذا الاصل بقاء الليل غاية الامر ان المؤذن المذكور مجتهد ولا  
 يجب الاخذ بقوله نعم ان اخبره بدل بطاوعه بمشاهدة لزمه الاخذ بقوله ان لم يعارضه ظن قوى  
 او اقوى (مسئلة ب) المرض الذى لا يرجح برؤه المبيع لنحو الفطر عام في جميع الامراض  
 مطلقا نعم قد تفرق أنواع المرض بالنسبة للاحكام فمن به فالج وامكنه الصوم دون القيام في  
 الصلاة او مرض لا يمكنه معه الصوم ويمكنه الصلاة فاعاقل لزمه الممكن منهما ولا يثبت المرض  
 المذكور الا بقول طبيب نعم ان قطعت العادة بان هذا لا يرجح برؤه بالتواتر والتجربة كالسل  
 والدق والفالج عمل بمقتضاه وان برئ بعد وقد يكون المرض مخوفا ويرجى برؤه كالجى المطبقة  
 والغب وقد يعكس كاسل وقد يجتمعان كالذق فلا تلزم حينئذ واذ اوجب المذم تلزم الغورية  
 في اخراجه كما صرح به ابن حجر في الاتحاف قال ولا يستقر بزيمة العاجز حالا وقال ممر والخطيب  
 يستقر ولو قدر على الصوم بعد لم يلزمه وتجب النية في اخراج المذم على النحر ولوعن الميت  
 (مسئلة) المرض المبيع للفطر في رمضان نوعان ما يرجح برؤه فواجبه القضاء ان تمكن منه  
 كالمسافر ونحو الحامل فان لم يتمكن فلا قضاء ولا فدية وما لا يرجح برؤه وهو كافى الهاية كل عاجز  
 عن صوم واجب سوى رمضان وغيره لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجح برؤه أو مشقة شديدة  
 تلحقه قال ع ش ولم يبين هنا المشقة المبيحة للفدية وقياس ما صرح في المرض انها المبيحة للتيمم اه  
 فهذا في حقه الفدية واجبة ابتداء لا الصوم فلو قدر عليه بعد لم يلزمه بل لا يجزئه كما قاله أبو  
 مخرمة نعم لو تكلفه حال أدائه أجزاءه وفي ع ش عند قول ممر من فاته شئ من رمضان أو غيره  
 فأت قبل التمكن فلا تدارك ولا قضاء هذا يخالف ما يأتي من انه من أفطر لمرض لا يرجح برؤه أو  
 زمانة وجب عليه متوقد يجب بان ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وههنا خلافا وفي ع ش على الاقناع  
 قوله بان استمر مرضه أى المرجو برؤه حتى مات فلا فدية وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي



ان المريض يفطر ويطعم عن كل يوم مدا اذ ذاك في المريض غير المرحوق برؤه فهو مخاطب  
بالقدية ابتداء واما المريض المذكور هنا فهو مخاطب بالصوم ابتداء وانما جازله الفطر لجهته  
فاذا مات قبل التمكن فلا تدارك عنه اه اذا تأملت ذلك علمت انه لو مرض شخص في رمضان  
مرضاً خفيفاً ثم اشتد به المرض حتى لا يرجي برؤه ثم مات في رمضان أو بعده قبل التمكن من  
القضاء لم يتركته القدية لايام المرض الذي لا يرجي برؤه لا فيما يرجي برؤه لعدم تمكنه  
(مسألة) لا يجوز الفطر لخوا الحصاد و جذاذ النخل والحراث الا ان اجتمعت فيه الشروط  
وحاصلها كما يعلم من كلامهم ستة أن لا يمكن تأخير العمل الى شوال وان يتعذر العمل ليلاً ولم  
يغنه ذلك فيؤدي الى تلفه أو نقصه نقصاً لا يتغابن به وان يشق عليه الصوم مشقة لا تحتمل  
عادة بأن تبج النيم أو الجلوس في الفرض خلافاً لابن حجر وان ينوي ليلاً أو يصبح صائغاً فلا يفطر  
الا عند وجود العذر وان ينوي الترخص بالفطر ليمتاز الفطر المباح عن غيره كريض أراد  
الفطر للمرض فلا بد ان ينوي بفطره الرخصة أيضاً وأن لا يقصد ذلك العمل وتكليف نفسه  
لحض الترخص بالفطر والا امتنع كما فرق قدس سره فله مجرد الرخصة فحيث وجدت هذه  
الشروط أبيع الفطر سواء كان لنفسه أو لغيره وان لم يتعين وجود غيره وان فقد شرط أتم  
اشياء عظماء ووجب نهيته وتعزيره لما ورد ان من أفطر يوماً من رمضان بغير عذر لم يغنه عنه  
صوم الدهر **فائدة** يسن لمن لم يفطر على تمر ان يفطر على الماء وكونه ماء من زم أولى وبعده  
الحلو وهو ما تمسسه النار كالزبيب والعسل واللبن وهو أفضل من العسل واللحم أفضل منهما  
ثم الحلوى المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم

فن رطب قال بسر فالتمر زمزم \* فماء حلوى لك الفطر

اه باجوري وقال عبد الرحمن الخباري في حديث من فطر صائغاً فله مثل أجره هل المراد  
ان كان له أجر أو مطلقاً حتى لو بطل أجر الصائم لعارض وقع للفطر بتقدير ان للصائم أجر اتردد  
فيه ابن حجر والظاهر الثاني اه **فائدة** ذكر بعضهم ضابطاً ليللة القدر على القول بانها  
تنقل وتنظمها عبد المعطي أو قل فقال

ياسائل عن ليلة القدر التي \* في عشر رمضان الاخير حلت

فانها في مفسرات العشر \* تعرف من يوم ابتداء الشهر

فبالاحد والاربعا فالتاسعة \* وجعة مع الثلاثا السابعة

وان بدا الخميس فهى الخامسة \* وان بدا السبت فهى الثالثة

وان بدا الاثنين فهى الحادى \* هذاعن الصوفية الزهاد

وظاهر كلام الباجوري على هذا القول انها تكون ليلة الجمعة الكائنة في أواخر الشهر بعد  
النصف

﴿صوم التطوع﴾

(مسألة) يسن صوم عرفة لغير حاج ومسافر نعم ان آخر الوقوف الى الليل سن صومه كما  
في التحفة ومحل ندبه حيث لم يحصل شك في كونه تاسعاً أو عاشراً والاحرم صومه ولو عن قضاء



وكفارة كما اعتمده من واعتمد الجورحي جواز صومه حيث ذكاه الباجوري وفي فتاوى أبي  
مخرمة مسألة تحدث الناس برؤية ذي الحجة أو شهادته من لا يقبل سن صوم التاسع ولا تظن  
لاحتمال أنه عاشر اهـ (مسألة ١٢) ظاهر حديث وأنبهه ستامس سؤال وغيره من  
الاحاديث عدم حصول السبت اذا نواها مع قضاء رمضان لكن صرح ابن حجر بحصول  
أصل الثواب لا كماله اذا نواها كغيرها من عرفة وعاشوراء بل رجح من حصول أصل ثواب  
سائر التطوعات مع الفرض وان لم ينوها ما لم يصرفه عنها صارف كأن قضى رمضان في سؤال  
وقصد قضاء السبت من ذي القعدة ويسن صوم السبت وان أفطر رمضان اهـ قلت واعتمد  
أبو مخرمة تبع السهمودي عدم حصول واحد منهما اذا نواها مع كمال نوى الظهر وسنتها بل  
رجح أبو مخرمة عدم صحة صوم السبت من عليه قضاء رمضان مطلقا **فائدة** رجح في التحفة  
كأن لا تدوا في مخرمة ندب قضاء عاشوراء وغيره من الصوم الراتب اذا فاته تبع الجماعة وخلافا  
لآخرين وفي التحفة أيضا طاهر كلامهم أنه لو وافق يوما يسن صومه كالثنين والخميس لمن  
اعتاد صوم يوم وفطر يوم يكون فطره فيه أفضل لئتم له صوم يوم وفطره الذي هو أفضل من  
صوم الدهر لكن بحث بعضهم أن صومه لهما أفضل اهـ **فرع** لو وافق أيام الزفاف صوم  
تطوع معتاد ندب الفطر لأنها أيام بطلاة كأيام التشريق اهـ سم وبر **فائدة** نظم  
بعضهم ما يطلب يوم عاشوراء فقال

بعاشوراء عليك بالاحتفال \* وصوم والصلاة والغتسال  
زيارة صالح وسؤال رب \* وعدم مرضى ووسع العيال  
تصدق واقرأ الاخلاص العا \* على رأس اليتيم المسح تالي  
وأعظم آية (٣) فاقرأ أمثينا \* ثلاثا بعد ستين توالي  
واحباء لليتيم وشيع \* لميت فالترحم فعمل الخصال

**فائدة** يكره افراد الجمعة والسبت والاحد بصوم وخرج به جمع اثنين منها ولو الجمعة مع  
الاحد كجمع أحدها مع آخر اهـ شق

### (الاعتكاف)

(مسألة) نذر الاعتكاف كاف وأطلق كراهية زيادة على الطمأنينة فلو أطاله كان الكل  
فرضا يعني بثاب عليه ثواب الفرض قاله ع ش فارقا بينه وبين إطالة نحو الوار كوع ومسح  
جميع الرأس بان هـ ذين خطوب فيها بقدر معلوم وهو الطمأنينة وبعض شعره فإزاد  
عليهما ما تميز بثاب عليه ثواب المندوب وما هنا خطوب فيه الاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق  
في اليسير يتحقق فيما زاد ونظر باعثن في ذلك ورجح هو والشبيري وغيرهما أن الثلاثة  
المذكورة وتطائرها من كل ما يتجزأ على حد سواء يشاب على الأقل ثواب الواجب وما زاد  
ثواب المندوب كما نص عليه في مسح الرأس وغيره ولم يستثن إلا بعير الزكاة عن دون خمس  
وعشرين وعلى مرجع ع ش لو خرج من المسجد بنية العود وعاد أثيب بعوده ثواب الواجب  
أيضا اذا نية الاولى لم تنقطع **فائدة** نذر اعتكاف يوم لم يجز تفريق ساعاته من أيام بل

### (الاعتكاف)

**مسألة** المضاعفة المختصة  
بمسجده صلى الله عليه وسلم  
خاصة بالموجود في زمنه دون  
ما زيد فيه قاله النووي وقال  
السهمودي المعتمد أنها تعم  
ما زيد بعده ونقله عن ابن تيمية  
والطبري وليست مسألة  
الحلف على أن لا يدخل هذا  
المسجد فزيد فيه من هذا لأن  
الايمان يلزم فيها العرف اهـ  
والاصح عند النووي أن  
تضعف الصلاة بعم جميع  
الحرم المكي ولا يختص  
بالمسجد ولا بكة (قلت) وافق  
النووي ابن حجر في القول  
عليه الصلاة والسلام صلاة  
في مسجد هذا الخ اهـ

(٣) قوله وأعظم آية هي آية  
الكري كافي هامش الاصل  
اهـ



يلزمه الدخول فيه قبل الفجر بحيث تقارن بينه أول الفجر ويخرج منه بعد الغروب فلا يدخل الظهر ومكث إلى الظهر ولم يخرج لئلا يجره كإرجاءه وإن فزع فيه اه امداد ونخفة واعتمد الخطيب وممر الاجزاء ولو نذر يوماً ميسراً ففاته اجزأ عنه ليلة كما قاله في شرح المنهج والنخفة والنهاية والمغنى والامداد

### (باب الحج)

في فائدة الحج يكفر الصغار والكبار حتى التبعات على المعتمد ادامات فيه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها اه بر في فائدة الحج قال الخواص رحمه الله من علامات قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلع الرضا عنه ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلاوة عدم قبول حجه أن يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما ان من علامات مقبته أن يرجع وهو يرى ان مثل حجه أولى بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخروجه فيها من خلاف العلماء لكن لا يدرك هذا المقادير إلا أهل الكشف اه من خاتمة الميزان للشعراني في مسألة ج في طاهر قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر للحاج الخاله المتلبس بالحج لا من انقضى حجه لكن ورد ايضا انه يغفر له ولو لم يستغفر له بعمية ذي الحجة والمحرم وصفر وعشرين من ربيع الأول وفي رواية يستجاب له من دخول مكة الى رجوعه الى أهله وفضل اربعين يوماً فالحج طاب الدعاء منه كما عليه السلف الى الاربعين وأولى منه أن يكون قبل دخول داره فلا يدخل الا بعد سنين استمر الحكم والسرف في ذلك وقوفه في تلك المشاعر العظام وما ياتاه من المتاعب والمشاق الحاصلة له بسبب هجران الوطن مدة السفر وعدم تغير حاله قبل الاربعين غالباً في فائدة الحج يختص بحرم مكة اثنا عشر حكماً تحريم الاصطبا فيه وقطع شجره ونحر الهدى وتفرقة لجه والطعام اللازم في المناسك به الا في حق المحصر ولزوم المشي اليه بنذر وكونه لا يدخل الا باحرام ولا يتحل الا فيه الا المحصر فيتحلل حيث أحصر وتغافل الدية بالقتل فيه ولا تملك لقطته ولا يدخله مشرك أي كافر ولو كذا ما ولا يدفن فيه ولا يحرم فيه بالعمرة وهو عازم على أن لا يخرج الى أدنى الحل ولا يجب على حاضره دم التمتع والقران اه شرح التحرير في فائدة الحج تنظم بعضهم حدرم مكة المشرفة فقال

وللحرم التحديد من أرض طيبة \* ثلاثة أميال اذا رمت انقضاه  
وسبعة أميال عراق وطائف \* وحيدة عشر ثم تسع جعتراته  
ومن عن سبع بتقديم سينه \* وقد كملت فاشكر بك احسانه

وطول مسجد الحرام ٤٠٠ ذراع وعرضه ٣٠٠ دعائه أي سواره ٤٠٠ أبوابه ٤٣ ارتفاع الكعبة المشرفة ٢٨ ذراعاً اه كما وجدته وقال الكردى وبين باب العمرة الى أدنى الحل اثنا عشر ألفاً وأربعمائة وعشرون ذراعاً في فائدة الحج ورد في الحديث ينزل ربنا تبارك وتعالى على بيته الحرام كل يوم مائة وعشرين رجلاً مستوناً للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة التفاضل ان الطائف يجمع بين طواف وصلاة ونظر والمصلى فاته الطواف

في مسألة الحج اذ ابدل الوالي أو آحاد الرعية للرصدى المال الذي يطلبه من الحاج وجب عليهم الحج ولا يقال ان في بذل الآحاد منة اذ لا تظر اليها فيما يتعلق بالامور العامة لانه اذا بذل عن جميع الحاج ضعفت المنية جداً بالنسبة لكل فرد بحيث لا يمنع ذلك الوجوب ومن مان والحالة هذه وجب أن يقضى من تركه ان كان مستطيعاً في مسألة الحج اذا ملك من العقار غير مسكنه المعتاد وما يكفيه اذا باعه لمؤنة الحج ذهاباً وإياباً لزمه بيعه وان بقي مسكيناً في مسألة الحج يجوز أن يحج عن ميت غير مستطيع وان لم يوص به كما أشعر به كلام الرافعي ويقع عن حجة الاسلام وبشأن الحاج المتطوع على ذلك في مسألة الحج يجوز للمستطيع تأجير النفس بعد سنة الا مكان بشرط العزم على الفعل في المستقبل كما في الصلاة فلو مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضى امكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج بعد الوقوف مع اعتبار ما بسع رمن الحلق أو التقصير مات عاصياً لاستقرار الوجوب عليه ولاه انما يجوز له التأخير لا التفويت فيلزم الاحتجاج من تركه ويقتين عصابه من وقت خروج الناس الى الموت ويختلف ذلك في كل بلدة باختلاف خروج أهلها فلو تمكن من الحج



مسئله ثمة ما في الصحيح انه من  
السنة الاخيرة فيبين فسقه  
فها من حينئذ هذا ان علم  
الحال والالم يفسق اذ شرط  
العصيان العلم وحيث حكم  
بفسقه انسلت عنه الولايات  
فما شرطه العدالة وينقض  
ما شهد به وكذا احكامه ان كان  
قاضيا ويفرق بينه وبين  
ما ذكره من عدم نقض  
احكامه الواقعة بين العزل  
وبلوغ الخبر بقاء الاهلية  
ثم لا هنا ويفرق بين الحج  
والصلاة من عدم عصيان من  
مات والوقت يسعها بان آخر  
وقتها لم فلا تقصير ما لم  
تؤخر عنه والاباحة في الحج  
بشرط المبادرة قبل الموت  
وقولهم يزول عصيان المسافر  
يوم الجمعة من غير عذر بقواها  
فالمراد زوال معصية السفر  
حتى يكون سفره مباحا  
وابتداءه من حينئذ لا ترك  
الجمعة فلا تزول معصيته  
الا بالتوبة بشرطها (مسئلة ب)  
شك بعد الفراغ من اكمال  
الحج هل احرأ أم لا لم يؤثر كما اذا  
شك في نية الصوم بعد  
الغروب اتي به القماط وغيره  
وهذا بخلاف الشك في نية  
الصلاة أو الوضوء بعد فراغها  
فانه يؤثر خلافا لليهود لان  
المسقة فيهما اخف منها في  
دينك (مسئلة ب) من ركب  
البحر من جهة اليمن وحاذي  
يالم من جهة البحر فهذا ميقانه  
فاد اجازته الى جهة جده فقد

والناظر فانه كلاهما اه فتاوى البلقيني وقال في التحفة والاشتغال بالعمرة افضل منه  
بالطواف على المعتمد اذا استوى زمنا اه (مسئلة ب) حديث من استطاع الحج ولم يحج مات  
ان شاء يهوديا ونصرانيا صحح عن ابن عمر في حكم المرفوع وهو محمول على المستحل وعام في  
جميع المسلمين بشرط الاستطاعة اه فتاوى ابن حجر (مسئلة ب) يجب الحج على التراخي  
ان لم يخف العصب أو الموت أو تلف المال فتي آخره مع الاستطاعة حتى عصب أو مات تبين  
فسقه من وقت خروج قافلة بلده من آخر سنة الامكان وتبين بطا لان سائر تصرفاته مما  
تتوقف حكمه على العدالة كذا أطلقه ابن حجر ومروقه ابن زياد العالم بالعصيان بالتأخير  
وحينئذ يجب على المعضوب كوراثة الميت الاستنابة فور اقبائهم بالتأخير (مسئلة ب)  
من شروط وجوب الحج الاستطاعة فمن لم يستطع لم يجب عليه الحج ولا الاحتجاج عنه نعم يجوز  
ولولا جنبي الاحتجاج عنه لامن ماله ولومن الثلث الا باذن جميع الورثة المطلقين التصرف ما لم  
يوص به ومن شروط الاستطاعة ظن الامن اللائق بالسفر على نفسه وما يحتاج لاستصحابه  
لا الرائد على ما يحتاجه في طريقه ان أمن عليه في محله ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته  
كافي التحفة ولخوف من رصدي رقبته في الطريق أو البلد لاخذ شيء منه وان قل ظلم لم  
يلزمه كما أطلقه الجمهور وكل مانع من أداء النسك محجوز للخروج منه لان فيه اعانة على الظلم  
ولا يجب احتمال الظلم في أداء النسك نعم في المغني ان نحو الدرهم لا يتحمل لاجلهم أو واجب  
المال كنية والحنا بلة بذل قليل لا يحجب واختلاف الحنفية في ذلك وهذا أعني عدم لزوم الحج  
حينئذ حيث لا طريق آخر خال عن المكس والواجب سألوه وان بعد عن الاول جدا  
كعشر سنين من مكة مثلا كالأوامر مع الحمل الكبسي أو الشامي فيعرج له نعم لو فرض  
ان جميع الطرق لا تخلو عن المكس أو غلب الهلاك أو استوى الامر ان فلا وجوب (مسئلة ب)  
من شروط الاستطاعة كون المال فاضلا عن مؤنة من عليه مؤنتهم وتتم ذلك أهل  
الضرورات من المسلمين ولو من غير أقارب لما ذكره في السير ان دفع ضرورات المسلمين  
باطعام جائع وكسوة عار ونحوهما فرض على من ملك أكثر من كفاية سنة وقد أهل هذا غالب  
الناس حتى من ينتمى الى الصلاح ويحرم عليه السفر حتى يترك لمؤنة قوته مدة ذهابه وإيابه  
نعم بخبر بين طلاق زوجته وترك مؤنتها قاله ابن حجر اه باعشن (مسئلة ب) يلزم  
الشخص صرف مال تجارته وبيع عقاره في الحج اذ يصير دينك مستطيعا بخلاف كتب  
الفقيه وخيل الجندی وثياب النجمل وآلة المحترف وحلى المرأة اللائق بها المحتاجة للترزين به  
عادة فلا يبعد صاحبها مستطيعا ولا يلزمه بيعها في الفطرة ابتداء كال كفارة وثمن ما ذكره كهي  
نعم يختلف الحكم في النفيس والمكر فاذا كان يمكنه الابدال بلائق واخراج النقود لزمه  
ذلك في الحج والفطرة لا كفارة ومتى صارت المرأة محجوزا لاحتياج للحلى ووجدت شروط  
الاستطاعة ببيعها لمهاجرتها والاحتجاج بنفسها أو الاستنابة على ما فصل ولو كان معه ما يكفيه للحج  
بنفسه لكنه أعنى أو امرأة يحتاج الى قائد أو محرم ولم يفضل له ما شيء فعصب والمال بحاله  
لزمه استنابة غيره من الميقات بذلك المال كالأول كان مع المعضوب مال يكفي أجيرا من مكة  
كسنة قروش لزمه أن يוכל من يستأجر حاجا من الميقات أيضا فورا ان عصب بعد التمكن



ذكر أهل الخبرة أن مجاوزة ذلك ليست بمجازة للمقات إلى جهة الحرم بل إلى جهة يسار المقات وهو لا يضرب إلا أن كان إلى جهة الحرم فإن صح ما قالوه وأحرم من جعدة وكان بينهما وبين مكة كما بين بلم ومكة أو أكثر فلا دم عليه وقد كتب بعض محقق مكة أن النسيب إلى مفتي مكة في عصره أفتى بذلك وهو ظاهر أن كان كاد كنا فيكون هو منقول المذهب قلت رجح ابن حجر في التحفة وغيرها جواز الأحرام من جعدة مطلقا لأن بينهما وبين مكة مرحلتين وخالفه بعض تلامذته **مسئلة** يشترط علم المتعاقدين بأعمال النسكين الواجبة أركانها وغيرها فلو جهلها المستأجر فسد العقد واستحق الاجرة المثل كالأستأجره على الحج والعمرة على الإجماع ويقع لمن استؤجر عنه فهما **مسئلة** لا يشترط في عقد الاجارة ذكر الواجبات والسنن ولا ذكر الميقات وإنما يشترط علم المتعاقدين بأعمال النسكين الواجبة وبيان أنه أفراد أو تمنع أو قران وصفة الاجارة كأن يقول الزمت ذمتك حجة أو عمرة عن فلان بن فلان بآركانها وواجباتها وسننها بكذا أو استأجرتك لتصح مثلا عن فلان ابن فلان حجة بواجباتها وأركانها وسننها بكذا

والأفعلى التراخي لأن الاستطاعة بالغير كهي بالنفس **فائدة** امرأة لا تستطيع الركوب أو المشي في العقاب أو تستطيعه لكن بمشقة شديدة لكبر أو زمانة بان لا تتحمل عادة جاز لها أن تستأجر من يحج عنها كما نقله بأسودان عن ابن حجر ومرو وقال الكردى حد المشقة ما لا يطاق الصبر عليه اه **مسئلة** لا يضرب الشك في نية النسيك بعد الفراغ منه كالصوم بالأولى والفرق بينهما وبين الصلاة والوضوء حيث أثر الشك فيهما على المعتمدان أحكام النية في نحو الصلاة أغلظ منها في النسيك والصوم وعظم المشقة في هذين ورجح السهمودى وغيره عدم تأثير الشك بعد فراغ العبادة مطلقا **فائدة** استؤجر للحج عن غيره فقال عند تلاقفه بالنية نوبت الحج وأحرمت به عن فلان فإن كان قلبه موافقا لسانه وقع له والأقاليم بما في قلبه وأصل الصيغة الصحيحة أن يقول نوبت الحج عن فلان وأحرمت به لله تعالى اه فتاوى بأسودان **فائدة** أفتى ابن حجر بأنه لو أحرم شخص بالحج عند مجاوزة الميقات وشرط التحلل لكل عذر بعرض له دينيا أو دنويا أو شرطه أن وجد من يستأجره قبل التروية صح شرطه ذلك ثم إن شرطه بالإهدى كان تحلله بالنية فقط أو يهدى لزمه اه **فائدة** الطاهر في وضع الحجر الموجود الآن أنه على الوضع القديم فتجب مراعاته ولا نظرا لاحتمال زيادة أو نقص نعم في كل من فتحه فجوة نحو من ثلاثة أرباع ذراع بالحديد خارجة عن سمت ركن البيت بشاذرواته ودخله في سمت حائط الحجر فهل تغلب الأولى فيجوز الطواف فيها أو الثانية فلا كل محتمل والاحتياط الثاني ويتردد النظر في الرفرف الذي بالبحر هل هو منه أولا ثم رأيت ابن جماعة حرر عرض الحجر بما لا يطابق الخارج الآن لا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبه عليه ولا من مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف اه تحفة ومنها وبسن أن يصلى بعده أى الطواف ركعتين خلف المقام الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه إبراهيم عليه السلام والمراد بخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في السقف خلفه زينة عظيمة بذهب وغيره فينبغي عدم الصلاة تعتمها وبليته في الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحجر فالحطيم فوجه الكعبة فبين البنايين فبقية المسجد فدار خديجة فكهة فالحرم اه **فائدة** تذكره إعادة السعي لحاج ومعتزم نعم اختلفوا في القارن فرجح ابن حجر في كتبه ومرو في شرح الدجعية تبعه البلقيني عدم ندبه وذهب الخطيب في المغنى ومرو في شرح الإيضاح وسم ابن علان وغيرهم إلى ندبه له ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم بطوف ويسعى وقد نجب إعادة السعي كأن يبلغ أو أفاق أو عتق بعده وأدرك الوقوف كما لا يبعد اه حينئذ قاله الكردى قال وذرع ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون ذراعا بذراع اليد المعتدلة قاله قل اه **فائدة** يروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يقف عشية عرفة فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد مائة مرة ثم سورة الاخلاص مائة مرة الا قال الله تعالى يا مالا نذكركى ما جزاء عبدى هذا أشهدكم انى قد غفرت له وشفعته ولوسألتى لشفعته فى أهل الموقف اه وقال الكردى قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت



لا اله الا الله وسعده الخ أي بعرفة وغيرها كما يدل عليه حذف الظرف ويحتمل انه قيد فيه لان  
الاصول تشارك المتعاطفات في المقيد والاول اقرب اه شرح الايضاح اه (فائدة) اه  
اس في رمي جرة العقبة ان يجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبلها حالة الرمي للاتباع  
ويختص هذا يوم النحر لتمييزها فيه بخلاف بقية أيام التشريق فان السنة استقبله القبلة في  
رمي الكل اه تحفة (فائدة) من شروط النفر الاول ان يكون بعد جميع الرمي فلا بد من  
رمي جرة العقبة حينئذ ان يعود الى منى ليكون نفرة منها بعد جميع الرمي لاها خارج منى والا  
لم يصح نفرة الاول وان ينوي النفر مع الخروج من منى وان ينفر في اليوم الثاني وبعد الرمال  
وان يكون قد بات الليلتين قبله وان يهجر قبل الغروب فلو غربت وهو في شغل الارتحال أو عاد  
بعد الغروب الى منى لحاجة لزمه المبيت ورمى غده قاله م ر وقال ابن حجر لا اه كرمي  
وقال السيوطي وسميت حجارا لان آدم كان يرى ابليس فيحمر من بين يديه أي يسرع اه

### محرمات الاحرام

مسئلة في أحرم الولي عن  
الصبي وفي ملكه صيد صح  
احرامه ووال ملك الصبي  
عن الصيد وغرمه الولي  
كالكفارة التي لزم بالاحرام  
مسئلة في لا يجوز لبس  
الطائفة الحلبية المعروفة بريد  
وهي المكعب عند الفقهاء  
وتسمى المداس فان لم يجرد  
العمل المعروف جار لبسها وليس  
انظف اذا قطع أسفل من  
الكعبين وان ستر ظهر القدمين  
كله خلافا للخادم

### (محرمات الاحرام واحكام الدماء)

(فائدة) محرمات الاحرام على أربعة أقسام أولها ما أبيح للحاجة ولا دم فيه ولا اثم وهو سبعة  
عشر لبس السراويل لفقد الارار ونحو الخف المقطوع لفقد النعل وعقد الخرق على ذكر  
سلس لم يستمسك الا بذلك واستدامة ما بالبدن شعرة قبل الاحرام حيث كان ساترا أو ما تطيب  
به قبل الاحرام وحمل مسك بيده بقصد نقله ان قصر الزمان وتأخير إزالة الطيب بعد تذكرة  
النامي لحاجة كأن كان لغيره وخاف فوته واراله الشعر مع جلده والنابت في العين  
والمغطى لها والطفر بعضوه أو ما يؤذي بحوائكساره وقتل صائل ولو على نحو اختصاص  
ووطه حرا دهم المسالك ولم يكن بدمن ووطئه والتعرض لبيض الصيد وفرخه اذا وضعهما  
في فرشه ولم يمكن دفعه الا بالتعرض أو انقلب عليهما نائما ولم يعلم بهما أو خلاصه من سبع  
ليد أو به ذوات أو تطيب أو دهن أو لبس أو جامع سهو أو وجه لا بشرطه أو مكرها أو لم يعلم ان  
مماسه أطيب أو انه يعلق أو خلق أو قتل أو قتل صيد أصي أو مجنون أو مغمي عليه ولا تمييزا لكل  
ثانها ما فيه اثم ولا فدية وهو خمسة عشر عقد النكاح للمحرم واذنه فيه لعبد أو موليه ونوكيله  
فيه ولا ينقض في الكل والمباشرة والمطر بشهوة والاعانة على قتل الصيد والدلالة عليه واعارة  
آلة الاصطياد أو كل ما صيدله أو تسبب فيه وتلك الصيد بنحو شراء أو هبة مع القبض ولم يتلف  
واصطياده اذا لم يتلف أبصا وتنفيه اذا لم يمت أو مات بأفة مماويه أو ما كاه صيد المحرم وفعل  
شي من محرمات الاحرام بيمين محرم ثالثها ما فيه العدية ولا اثم وهو عشرة احتياج الرجل الى  
ستر رأسه أو لبس المحيط في يده لحر أو برد أو مرض أو مداواة أو فحاة حرب ولم يجد ما يدفع به  
العدو ونحو ذلك واحتياج المرأة الى ستر وجهها ولولنظر أجنبي أو احتياج الى إزالة الشعر  
لصوفل وحر ومرض أو لبد رأسه ولزمه غسل ولم يمكنه بالخلق أو ارال المبر شعره أو طفره  
جاهلا أو باسبال الاحرام أو نذر صيدا بلا قصد وتلف بلا آفة مماويه قبل ان يرجع الى محله سالما أو  
يسكن غيره وبالفه أو ركب شخص صيدا وصال على محرم ولم يمكن للمحرم دفعه الا بقتل الصيد  
ويرجع المحرم في هذه بما غرمه على الصائل أو اضطر المحرم الى ذبحه لشدة الجوع أو ركب دابة



أو قاده أو ساقها فست صيدا أو عضته من غير تقصير أو بالت في الطريق فزاق بيوطها صيد  
فهالك كما اعتمده ابن حجر وغيره واعتمد م ر عدم الضمان في هذه والحاصل في هذا القسم  
أن كل ما فعله للحاجة المبيحة لفعله وهي المشقة الشديدة وإن لم تبح التيمم ففيه الفدية ولا ثم  
رابعها سائر المحرمات غير ما هو اه كرى في فرع في الحاصل أن ما كان من الاتلاف من  
هذه المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرفا من الاتلاف وطرفا من الترفه كإزالة الشعر والظفر  
فيضم مطلقا لافرق فيه بين النائي والجاهل وغيرهما وما كان من الترفه المحض كالطيب  
فيعتبر في ضمانه العقل والاختيار والعلم اه شرح الروض واعلم أن قتل الصيد والجماع  
كبيرة وفعل غيرهما من المحرمات صغيرة اه باعش في فرع في مما يعقل عنه كثيرا تلويث  
الشارب والمغفلة بالدهن عند أكل اللحم فانه مع العلم والتعمد حرام فيه الفدية اه نهاية  
ولا يحرم دخوله في كبس النوم إن لم يستتر رأسه ادلا يستمسك عند قيامه اه باعش وينبغي  
أن من أحرم وفي ملكه يرض نعمام مذكرا أو جلدة فروا له لا يخرج عن ملكه لانه جساد كما يحمل  
للمعمر لحم صيد لم يصد له ولادل عليه اه كشف الحجاب (مسئلة) حلق رأس محرم  
لم يدخل وقت تحلله بغير اختياره ولم يقدر المحرم على دفعه آثم ولزمته الفدية وللمعمر مطالبة  
بإخراجها فإن أخرجها المحرم بإذن الحاكم جازت والأفلاق له في التهمة والنهاية أما من دخل  
وقت تحلله فالآثم على الحاكم بغير إذنه ولا فدية ادلا تجب الفدية لا حيث لزم المحرم لو فعل  
بنفسه قاله في حاشية الإيضاح وهل يجري المحلوق حينئذ عن إزاله الشعر الواجب الظاهر  
لعدم الأذن والفعل كما في الوصره في فائدة في نظم ابن المقرئ دماء النفس فقال

أربعة دماء تحصر \* فالأول المرتب المقدر  
تمنع فوت وح قرنا \* وترك رمي والميت بمنى  
وتركة الميقات والمزدلفه \* أولم يودع أو تشى أحلفه  
ناذره يصوم إن دما فقد \* ثلاثة فيه وسبب ما في البلد  
والثاني ترتيب وتعديل ورد \* في محصر ووطء حج إن فسد  
إن لم يجد قومه ثم اشترى \* به طعاما طعمة للفقرا  
ثم لم يجد عدل ذلك صوما \* أعنى به عن كل مذبوما  
والثالث التخيير والتعديل في \* صيد وأتجار بلا تكلف  
إن شئت فاذبح أو قتل مثل ما \* عدلت في صورة ما تقدم  
وخيرن وقذرن في الرابع \* فاذبحه أو جسد بثلاث أصع  
للشخص نصف أو قسم ثلاثا \* تجتث ما اجتثته اجتثا  
في الحلق والقلم ولبس دهن \* طيب وتقبيل ووطئ شئ  
أو بين تحليلي دوى أحرام \* هدى دماء الحج بالتمام

وحاصل ما ذكره أن دماء الحج إما على الترتيب أو على التخيير وكل منهما إما مقدر أو معدل ومعنى  
المرتب ما لا يجوز العدول عنه إلى غيره مع القدرة عليه والتخيير ما يجوز والمقدر ما قدر الشارع  
بدله بشئ محدود والمعدل ما أمر فيه بالتقدير والعدول إلى غيره فالترتيب والتخيير لا يجتمعان



وكذا التقدير والتعديل اهـ (مسئلة ش) آفاق اعتمر في غير أشهر الحج ثم اعتمر فيها  
 أيضاً حج من عامه لزمه دم المتعمع سواء كان الاحرام بالعمرة بقرب مكة أم لاجاوز الميقات  
 مرید الناسك أم لا على المعتمد بشرط عدمه الاستيطان بالفعل لا بالنية حال الاحرام ولو احرم  
 آفاق بعمره في أشهره ثم قرن من عامه لزمه دمان خلافاً للسبكي اهـ قلت وهل يتكرر الدم  
 بتكرار العمرة في أشهر الحج أم لا واعتمد في التحفة وحاشية الايضاح عدم التكرار وقال في  
 النهاية ولو كرر المتعمع العمرة في أشهر الحج أفق الرعي صاحب التفقيه شرح التنبيه بالتكرار  
 وأفق بعض مشايخ الناصري بعدمه قال أي الناصري وهو الظاهر اهـ قال ع ش قوله  
 وهو الظاهر هو المعتمد (مسئلة ب) يلزم من فاته الوقوف ان يتحمل باعمال عمرة فيأتي  
 بأركانها مع نية التحلل بها ما عدا السعي ان قدمه به بطواف القدوم ولا ينقلب عمرة بنفس  
 الفوات ولا تجزئ به عن عمرة الاسلام ويلزمه القضاء فوراً مع الهدى وان كان حجه تطوعاً لم  
 ينشأ الفوات عن حصر بان احصر نفسه ثلاثاً طريقاً أخرى ففاته الحج وتحلل به مرة فلا قضاء  
 حينئذ لا به بذل وسعه ولو ترك ركناً غير الوقوف لم يتحلل الا بالانابة به ولو بعد مدة طويلة  
 سواء أمكنه فعله أم لا كحائض لم يمكها الطواف ولا تلزم الجاهل الواطئ قبل التحلل كفارة  
 ولا فساد لعذره اهـ وعبرة التحفة من فاته الوقوف بعد ذر أو غيره فتحلل فوراً وجوباً بالثلاث  
 يصير محرماً بالحج قبل أشهره فلو استمر على احرامه الى قابل لم يجزه الاحرام للحج القابل ثم ان لم  
 يمكن عمل عمرة فتحلل بحلق ثم ذبح كالمحصر وان أمكنه فله تحللان أولهما بواحد من الحلق أو  
 الطواف المتبوع بالسعي ان لم يقدمه وفات بفوات الوقوف وثانيهما بطواف وسعي وحلق  
 مع نية التحلل وأفهم المتن والآثار انه لا يلزمه مبيت منى ولا رى اهـ ومثله النهاية في فائدة  
 تعتبر قيمة المثلي والطعام في الزمان بحالة الاخراج على الاصح وفي المكان بجميع الحرم لانه  
 محل الذبح لا محل الانلاف على المذهب وغير المثلي تعتبر قيمته في الزمان بحالة الانلاف لا  
 الاخراج على الاصح وفي المكان بمحل الانلاف لا بالحرم على المذهب أيضاً اهـ اقتناع  
 في فائدة يجب صرف الدم الواجب الى مساكين الحرم حتى نخوجهه وتجب النية عند  
 التفرقة وتجزئ قبها بقيد هذا السابق في الزكاة وظاهر كلامهم أن الذبح لا تجب له نية وهو  
 مشكل بالاضحية الا ان يفرق بان القصد هنا اعطام الحرم بتفرقه اللحم فيه فوجب اقترانهما  
 بالمقصود دون وسيلته وشم اراقه الدم لكونها فداء عن النفس ولا تكون كذلك الا ان قارنت  
 نية القرية دمجها فأنامله اهـ تحفة

\*\*\*\*\* (أحكام التاجير في الفسك والنوصية به) \*\*\*\*\*

في فائدة قال في شرح مناسك النووي قولهم يحرم نقل تراب الحرم وحجره الى الحل محله  
 لغير التداوى كتراب حمزة للصداق وكذلك الحاجة كالشجر اهـ (مسئلة ب) استأجر من  
 يحج عن الميت من تركه وليس نحو وصي ولا وارث فان علم الاجير فلاجرة وان جهل لزم  
 المؤجر ولا يرجع به على التركة وفي الحالين يقع الحج للميت ويبرأ عن حجة الاسلام (مسئلة ج)  
 استأجر الوصي شخصاً للحج عن الميت زيد بن سالم اجارة ذمية باجرة معلومة فاستأجر الاجير آخر



ان يحج عن عمرو بن سالم غلط فتوى الاجير عند الاحرام عمرا المستاجر عنه لم يقع عن زيد بل  
 يقع للاجير الا ان كان هناك شخص اسمه عمرو بن سالم وقصده الاجير والحال انه ميت عليه  
 حج أو معضوب اذن لمن يحج عنه فيقع له ولا اجرة عليه ولا على تركه نعم ان قصد الاجير الاول  
 عند استئجار الثاني عن عمرو بن سالم اي الذي استؤجر عنه وقصده الاجير الثاني أيضا عند  
 النية صح ووقع لزيد وهذا كالموسى اسم المستاجر له فتوى الحج عن استؤجر عنه ولا يضر  
 الغلط في الاسم اذا كان ثم قرينة تصرفه كالوقال أصلى خالف زيد هذا أو الذي في المحراب  
 فبان عمرا وحيث قلنا يقع الحج لزيد فالمسمى ان صححت الاجارة والافجارة المثل وحيث لم يقع  
 له فبأجرة المثل على الاجير الاول لتغيره الاجير الثاني ولا يلزم الوصى شيء لعدم تقصيره بل  
 تبقى الحجة معاقبة بذمة الاجير الاول فيلزمه الاجحاج ثانيا عن الميت بنفسه أو بغيره وهذا كالموسى  
 وكل شخص استأجر حاجا عن ميتة فاستأجره ثم ادعى الموكل فسخ الوكالة قبل الاستئجار وأقام  
 يدينه بذلك فعليه يعني الموكل كل أجرة المثل للحاج لتغيره فان لم يقم يدينه فالمسمى ويقع في  
 الصور تبليت وكالواجر آخر عن حج تطوع عن ميت لم يوص به فتلزمه أجرة المثل وكالواجر  
 المعضوب من حج عنه ثم حضره وجب فيقع حج الاجير له لكن يلزم المعضوب المسمى لتقصيره  
 بحضوره مع الاجير بخلاف مالو برئ المعضوب بعد حج الاجير فيلزمه الحج بنفسه ولا أجرة  
 للاجير لعدم تقصير المعضوب حينئذ ومالو أجر الوصى حاجا عن موصيه الميت فاحرم ولد  
 الوصى مثلا عن أبيه قبل احرام الاجير فيقع حج الاجير له ولا أجرة له على أحد لعدم التقصير  
 منهم ولا شيء للولد أيضا اهـ ذكر جل ذلك الكردى في رسالة له في الحج عن الغيب عن فتاوى  
 ابن حجر (مسئلة ب) أفق بعض المحققين بان الاولى الوصى الاستئجار عن الميت  
 دون الجماعة لان الاول عقد لازم لا يمكن الاجير من فسخه بخلاف الجماعة فالامر فيها الى  
 رأى الجماعة فقد يختار الترك بعد لزوم العقد وأفق أبو مخرمة بعدم قبول قول الجماعة حجبت  
 الابينة اذ لا يستحق العمل بالتمام العمل ولا تثبت دعواه التمام الابالينة ويقبل قول  
 الاجير حجبت بيمينه وأما الزيادة فاعمالها محسوسة فلا يقبل قول الاجير ولا الجماعة بل  
 لا بد من البينة ولو جوعل على النسكين والزيارة فتركها ولو بعد انخط قسطها باعتبار المسافة  
 والاعمال ويختلف باختلاف الاماكن فبالنسبة لنحو الشجر ينخط نحو الثالث وحضر موت  
 الربع تقريبا (مسئلة ب) لا تجوز الاستنابة لان تمام أركان الحج ولو بعد ركوت ومريض  
 بل لا يجوز البناء على فعل نفس الشخص فيما لو احصر فتخل ثم زال العذر فلا يبنى على فعله  
 ولو استؤجر للنسكين فاحرم من الميقات ومات يوم التحرق قبل طواف الافاضة استحق من  
 المسمى بقدر ما عمله مع حسابان السير فيقسط المسمى من ابتداء السير وعلى اعمال الحج  
 والعمرة ففي هذه الصورة يستحق غالبه لانه لم يبق الا طواف الافاضة والعمرة وقسطهما  
 من المسمى بالنسبة لما قد فعله مع اعتبار قسط السير قليل ولعل ان يرشد المؤجر ووارث  
 الاجير على ان يخرجوا قدر حجه من الميقات عن المحجوج عنه ويفوز الاجير بالباقي ولو شرط  
 على الاجير ان لا أجرة الا ان كمل اعمال الحج فسدت الاجارة ولزم أجرة المثل فلو مات في الانتهاء  
 استحق القسط كما ذكر لعدم تقصيره (مسئلة ب) استطاع ولم يحج حتى مات لزم الاجحاج



عنه بأجرة المثل من مبيعات بلده ان تخلف تركه أوصى بذلك ام لا فان أوصى بزيادة على أجرة  
 المثل فالزيادة من الثلث كحجة أوصى بها وهو غريم مستطيع ولا ينفذ تصرف الوارث في شيء  
 من التركة قبل الاحتجاج عنه كما يفاه جميع الديون المتعلقة بالتركة وهذا مما يغفل عنه كثيرا  
 فينبغي التفطن له (تنبيه) تنقسم الاجارة في النسك الى عين وذمة ويشتركان في شروط وينفرد  
 كل بشروط وتحصل اجارة العين بنحو استأجرتك أو اكترت عينك لتخرج عني أو عن مورثي  
 أو فلان بكذا ولها شروط منها ان يباشر الاجير عمل النسك المستأجر عليه بنفسه وان يعين  
 السنة الاولى من سني امكان الحج من بلد الاجارة أو يطلق ويحمل علمها وان يعقد هذا الحج حال  
 خروجه أو مع أسبابه فلو وجد في السير فوصل الميقات قبل أشهره بطلت اذ شرط العمل التوالى  
 أما العمرة فسائر السنة وان لا يشترط تاخير العمل وان يقدر الاجير على الشروع في العمل  
 عقب الاجارة بان لا يقوم به مانع وان تنسح المدة لادراك الحج بعد ولوطن انساءه فبان خلافه  
 لم تصح وان يكون الاجير قد خرج عن نفسه وان لا يخالف في كيفية أدائه ما استؤجر عليه فلا بدل  
 بقران أو تمنع افسراد أو بافرا دتمعا انفسخت في العمرة أو بقران تمنعا انفسخت في الحج أو  
 بافرا دقرانا انفسخت فيهما وان لا يفسد الاجير نسكه ولا يؤخر الاحرام عن أول سني الامكان  
 ولا يموت قبل اكمال الاركان ولا يقع عليه حصر يتحمل منه ولا يفونه الحج ولا ينذر النسك قبل  
 الوقوف أو قبل الطواف في العمرة وتحصل اجارة الذمة بنحو ألزمت ذمتك تحصيل حجة على  
 أول فلان بكذا وتختص بشرطين فقط أحول الاجرة وتسليمها في مجلس العقد فلا تنسخ  
 بافساده النسك واحصاره وغيرهما مما صروله الاستنابة ولو بشئ قليل وأخذ الزائد نعم  
 لا تصح الاستنابة الا من عدل وأما وكلاء الاوصياء في الاستئجار فيلزمهم الاستئجار بكل  
 المال المدفوع اليهم والافسقوا ومزروا وكذا الوصى ان علم بحالهم كالفقيه العاقد بينهما  
 ويشترط اكل من علم المتعاقدين اعمال النسك عند العقد اركانا واجبات وسننا على تردد  
 فيما المراد بالسنة وقصد النسك عن استئجاره فلا بد من نوع تعيين له عند العقد والاحرام  
 وكون الاخر معلومة كالثمن والجماع العاقدين ما شرط في البائع والمشتري من التكليف  
 والرشد والاختيار الا ما استثنى وفي الاجير لمرض النسك خاصة البلوغ والحرية  
 لا الذكورة وكون المحجوج عنه ميتا أو معضوبا باذنه وبإسار انه افراد أو غيره ان استؤجر لهما  
 أو لطلق النسك فان أبهم نطل لكن يقع المستأجر بأجرة المثل وان لا يشترط على الاجير مجاوزة  
 الميقات بلا احرام وان يكون الاجير ظاهرا المدلة ما لم يعينه الموصى أو المعضوب مع العلم  
 بحاله وان يكون المستأجر له مما يطلب فعله من المحجوج عنه وان يكون بين المعضوب ومكة  
 مسافة القصر وان يوصى الميت بالنسك ان كان تطوعا وان لا يتكاف المعضوب الحج ويحضر  
 مع أجيره والا انفسخت ووقع للاجير واستحق الاجرة وان لا يشفي المعضوب من عضبه  
 والابان للاجير ولا أجرة فتحصل ان شروط العينية ثمانية وعشرون والذمية ستة عشر وأما  
 الحسالة للنسك فتجاءع الاجارة في أكثر الاحكام وتنفارقها في حوازمها على عمل مجهول ومع  
 غيره من كونها جائزة من الطرفين وعدم استحقاق العامل الجعل الا بتمام العمل فلو مات  
 أثناء النسك لم يستحق شيئا ولا يقبل قوله الا بينة والاحاف المجاعل أنه لا يعلم حج وهي عينية



بجاءتلك التهمة كالأمت ذمتك تحصيل حجة في الأولى لا بد أن يعين أول سني الامكان  
أو يطلق والالم يصح الخ ماص ولا تصح الاجارة على زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ما لم  
تنضبط كأن كتب له بورقة نعم تصح على تبليغ السلام عليه صلى الله عليه وسلم وتصح  
الجمالة على الدعاء لا الوقوف عند القبر اهـ قلت في قوله في شروط الاجارة وبيان انه  
افراد الخ نعم نقل الكردى عن المجموع والعباب أنه لو قال أجرتك افراد او ان قرنت أو تمتعت  
فقد أحسنت جاز وتخيرا لا جبر وحينئذ فقيهه فحجة للمستأجرين في التخيير وقوله وان يكون  
بين المعضوب ومكة مسافة القصر نعم ان تعذر حجه وعجز عنه بالسكينة جازت الاستنابة ولو  
بمكة قاله في الفتح ومختصر الايضاح و مر وعبد الرؤف خـ لا قال التحفة وقوله في الجمالة  
الذمية ألزمت ذمتك الخ تقدم في اجارة الذمة ان هذه صيغتها فليحذر (مسئلة ك)  
أوصى بحجة الاسلام ثم لم تبطل وصيته بخلاف ما لو أوصى بحجة ولو لم يعين فخرج عنه غيره  
نطوعا أو استأجره الوصى بماله نفسه أو بغيره من الموصى به أو صفته فتبطل الوصية وعلى  
الوصى في الثانية باقسامها اجرة الاجير من ماله كافي التحفة والنهاية والفرق انه في الثانية  
لما مات قبل الخ انصرفت الوصية لحجة الاسلام فلما تبرع عنه سقطت وتعذر تنفيذ الوصية  
وأما الأولى فانما تعتبر الوصية بعد الموت وليس عليه حجة الاسلام فانصرفت الى غيرها وتعتبر  
من الثلث حينئذ (مسئلة ش) أوصى بجنتين لغير وارث وعينه في قطعة أرض  
تعينت ان وسعها الثلث زادت على اجرة المثل ووجبت الجنتان أم لا نعم الرائد على اجرة المثل  
وصية تحتاج الى قبول ثم ان قال تباع ويصرف ثمنها بآنها الوارث ثم الحاكم ان لم يكن وصى وان  
قال تكون لمن حج في مقابل عمله دفعت له بل للوصى له الاستبداد بقبضها بعد الجنتين ان كانت  
معينة معلومة وان لم تخرج القطعة من الثلث اعتبرت من رأس المال ان وجبت الجنتان ولم  
تزد على اجرة المثل والا اعتبر الرائد وما قابل المندوبة من الثلث فيما لو كانت احداها غير  
واجبة (مسئلة ش) قول الشخص العقار الثلاثي لك يا فلان صريح اقرار ان اقتصر عليه  
فان زاد من مالى فكفاية وصية اذ يحتملها والهيبة الناجزة فان لم تعلم له ذمة لم تثبت وان زاد وصية  
أو بعد موته متصلا باللفظ كان صريح وصية ثم لو زاد على ما ذكر وتسلم اجرة جنتين منك الى  
ولابن عمي نظرفان قال أردت ان الوصية في مقابلة الجنتين أو ادعى الوارث ارادة الميت ذلك  
وصدقه الموصى له أو اطرده العرف باستعانة المصنفه الاخبار وهي وتسلم الخ بمعنى على ان تسلم  
وتحوها من الادوات الالزامية استحق العقار كله بالقبول بعد الموت وتسليم اجرة جنتين ان  
خرج من الثلث مطلقا وكذا ان زاد وكان اجرة المثل وقد لزمت الجنتان اما تصوير وجوب  
حجته فواضح واما حجة ابن عمه كأن لم يمت به باستجارها أو بآثاره له وقد خالف تركه وعليه حج فان  
كاننا مندوبين حسبنا من الثلث فلم يسلمها الموصى له ولو بعد ذلك كأن يادر آخر ولو أجنبيا  
بادا ثم ما بطلت الوصية لغوات شرطها وان أنى باحداهما استحق قسطها من العقار فقط وان  
ترك الآخر بعد بان لم يصح الا بصاء كأن كان ابن العم قد حج ولم يوص بالتطوع وان شك في  
قوله وتسلم الخ ولا عرف حمل على الوصية فيستحقها وان لم يسلم الاجرة نعم ان قال الموصى هو  
لك في مقابلة ما تؤديه من اجرة الجنتين لم يستحق الا بذلك (مسئلة ب ك) أوصى بحجة



في البيع في مسألة في بيع القطاط الذي تأكله النساء الحوامل وإن حرم ما يضر منه لما فيه من منافع يذكر الأطباء كالأفيون والسقمونيا فلا شك في صحة بيع الكل وبذلك غنه على المذهب خلافاً للمير في تحريم بيعها مطلقاً والزركشي المقابل بتحريم الكثير في مسألة في لا يصح بيع المحبون المصنوع من الحشيش والبنج وغيرها وكذا البرش واما نفس الحشيش فإن كان ينفع للتداوي صح بيعه حتى الكثير ولا في مسألة في لا يصح بيع المريض مرض الموت ماله لبعض ورثته بمعاينة على المعتد كما نقله في الروضة عن الفخار في مسألة في اشترى ١٣٠ شطاطط وبالم بره الروبة المنة برة لم يصح الشراء فلو حظاه المشتري

كان حكمه كما لو صبح الثوب إذا زادت قيمة الثوب بالخطبة كان شريكاً بالزيادة وإن نقصت فضمن النقص على الخطا وليس له أن يرجع على البائع لأن التقيص حصل بفعله فيستقر اضمنان عليه في مسألة في اشترى من آخر أراضاً قال بعثك هذه الأرض بكذا فبان أن المشتري نصف هذه الأرض بالارث بطل البيع فيه وصح في النصف الآخر بنصف الثمن عملاً بتفريق الصفقة ويصح بيع الأرض المجهولة الذرع إذا علم المتبايعان حدودها ولا فلا في مسألة في تعاقد اثنان عقد بيع ثم نذر المشتري للبائع في المجلس أنه إن أتى له بالثمن في وقت كذا أن يبيعه عليه فسد البيع لأن النذر لا يحق للعقد فكأنه شرط له أن يبيعه ياه في ذلك الوقت حال العقد في وقت في وإذا فسد البيع هل يصح النذر أم لا نقل الشيخ محمد باسودان عن الكردي البطلان وسياتي في الاقالة النصريح بالبطالان

الف درهم فإن زادت على أجرة المثل وخرجت من الثلث وجب الاستجار بجميعها ولا يجوز نقص الاجير عنها سواء عينه الموصى أو عين القدر فقط بل لو استأجر بدون المعين وجب دفع الزائده هذا إن لم يكن الاجير وارثاً والوقوف الزائد على أجرة المثل على الاجازة وإن كانت الالف أجرة المثل فسادونها جاز الاستجار بيهضها إذا استجمع الاجير شروط الحج عن الغير ويكون الباقى تركه راد ب ثم إن وجد عدل أو أمثل فيما ادعاهم الفسق كما هو الغالب في بيع من بلد المحجوج عنه بتلك الاجرة تعجب رعاية لمصلحة الميت اذ ثواب السير من البلد محسوب للمعجوج عنه بدليل توزيع الاجرة عليه وعلى الاعمال وإن لم يجد نحو الوصي حاجاً بتلك الصفة الا من البن أو المبيعات بل أو نحو مكة والظاهر جواز الاستجار بل وحويه نظراً لمصلحة الميت

### (كتاب البيع)

في فائدة في تقسيم العقود لثلاثة أقسام جائزة من الطرفين ولازمة منها ما وجازته من طرف لازمة من الآخر وقد نظم الكل بعضهم فقال شعرا

من العقود جائزة ثمانية \* وكالة وبيعة وعاربه وهبة من قبل قبض وكذا في شركة جعله قراضيه ثم السباق ختمها لارم \* من العقود مثلهما وهابيه اجارة خلع مساقاة كذا \* وصية بيع ذكاح الغانية والصالح بضاو الحوالة التي \* تنقل ما في ذمة لثانيه وخمس لازمة من جهة \* وهي ضمان خزيه أمانيه كذابة وهي الختام ياتي فاسمع باذن الصواب واعيه

وذكر ذلك أحد الرملي في شرح الزبدور زاد على الاول الوصاية والقضاء وعلى الثاني الهبة بعد القبض اغير الفرع والمرارة والسلم والماخوذ بالشفعة والوقف والصدوق والعنق على الموص وعلى الثالث هبة الاصل لفرعه والهدية والامامة اه في فائدة في قال في القلائد نقل أبو فضل في شرح القواعد عن الجوزي الاجماع على جواز ارسال الصبي لقضاء الحاجات الخفية وشرائه ما عليه عمل الناس بغير كبير ونقل في المجموع صحة بيعه وشرائه الشيء اليسير عن أحمد واسحق بغير اذن وليه وبإذنه حتى في الكثير عنهما وعن الثوري وأبي حنيفة وعنه

أيضا في مسألة في اشترى ذرا بصياح لا يقتات كصيب الحور بشرط أن يثبت فلم يثبت مع صلاحية رواية الأرض للانبات فإن كان غير صالح للانبات وكان حينئذ لا قيمة له فالبيع باطل لأن من شروطه أن يكون متقوماً فيجب على البائع رد الثمن في مسألة في بيع شيئا وعبر عن الثمن بمائة دينار منسلا واطردت عادتهم في التعبير بالدينار عن قدر معلوم من الدراهم صح وجعل على ما يتعارفونه قاله جماعة من المتأخرين وهو المختار ونقل عن الماوردي وابن الصباغ وصاحب البيان عدم الصحة ووجهه بان الدينار لا يعبر به عن الدرهم ولا غير حقيقة ولا يجوز في مسألة في باع أرضا ونحوها برؤية سابقة والحال أن الأرض قد تغيرت



بخراب زبر واصلح وزوال عناء وتغير الثقل بزيادة ونقص لطول المدة لم يصح البيع **مسئلة** لو كان له عناء محترم من زبر وحرث في أرض وزادت به قيمتها كان شريكاً في الأرض بقدر ما زادت به قيمتها بسبب العناء المذكور لأن الاعيان التي أحدثها وهي الزبر وغيره بالتراب الذي استولى عليه مما ساقه الماء من التراب الجبلي صارت ملكاً له وإذا كان شريكاً فإذى حققناه في رسالتنا من بل العناء أنه ليس للمالك العناء بعهده منفرداً عن الأرض ولا هيته وأنه يصح النذر والوصية به منفرداً السعة بإيهما **مسئلة** العناء الذي يحدثه الرعية في أراضي الوقف والسلطانية بمثابة العمارة التي من وظائف الناظر في ذلك الواجب تقديمها على أرباب الوظائف بل على الموقوف عليه كما هو مسطور في كتب المذهب وحينئذ إدامات ١٣١ مدين وخلاف عناء محترماً لا يملك غيره

وطالب أرباب الديون دينهم أخذ الناظر العناء المذكور بغيره ويصير وقفاً على الجهة بمجرد أخذه بطريق النجعة للراضى وما قيل من امتناع بيع العناء محله إذا بيع من غير الناظر أو منه ليصير ملكاً له لا ليصير ملكاً للجهة وأما بيعه من الغرماء فلا يمكن وأفتى بعضهم في أرض موقوفة بأنه يجوز بيع التراب الذي زاد عليه بعد الوقف ومنه يعلم أن العناء إذا أحدثه المستأجر من تراب أجني عن الأرض الموقوفة جاز له بيعه **مسئلة** اشترى أرضاً فوقها ثم انتقل الوقف إلى ذرية الواقف عملاً بشرطه ثم بعد سنتين نبتت وقفية الأرض المذكورة على مصرف آخر تبين بطلان البيع والوقف المذكورين وطوبى الباسطون باجرة الأرض مدة بسطهم عليها في السنتين المذكورتين وإن لم تحصل لهم غلة لالمدة التي

رواية ولو غير ذاته وبوقف على إجازته وإذا كرت بذلك بعض المفتين فقال انما هو في أحكام الدنيا اما الآخرة اذا اتصل بقدر حقه بلاغب فلامطالبة اه **مسئلة ج** اشترى طعاماً كثيراً وأمنعه من غير صيغة بيع لا صريح ولا كناية جاز ذلك عند من جوز بيع المعاطاة ولا اثم وعلى المذهب يحرم وبطالب به في الدنيا لا في الآخرة على الاصح **مسئلة** الاستحجار وهو أخذ الشيء شيئاً في أوقات ان كان مع تقدير الثمن كل مرة ففيه خلاف المعاطاة والا فباطل قطعاً على ما قاله النووي اه اتخاف شرح المنهاج **مسئلة ك** قال البائع بعثك لموكلك فقال اشترى لنفسى لم يصح كالموكل بعثك أو وهبتك وأراد البيع أو الهبة لنفسه فقال قبلت لموكلى لعدم المطابقة خلافاً لشرح الروض بخلاف ما لو قال بعثك ونوى الموكل فقال قبلت لموكلى أو افلان فلا يضر ان كان وكيله لا عنه والام لم يصح وان أجاز له فلان لانه عقد فضولى **مسئلة ل** لا يصح بيع نحو الكتب والثياب والاواى المكتوب فيها قرآن أو اسم معظم أو علم شرعى ولو معلقاً في جمل كافر وان تحقق احترامه له اتفاقاً وكالبيع نحو النذر والهبة من كل تلك اختار انهم تجوز معاملته بالدرهم المكتوب عليها ذلك وكذا بيع البيوت المكتوب على سقفها شيء من ذلك قال في الامداد ومرد خلافاً للتحفة أما بيعها للمسلم فيحل مطلقاً ان ظن انه لا يصونها عن النجاسة حرم لاعتته على معصية أو لا يحترمها كادخالها الخلاء **مسئلة م** يستثنى من شرط الرؤية في المبيع فقاع الكوز فيصح بيعه وان لم يره لانه من مصالحه كافي التحفة قال بج هو بضم الفاء يباع في قناني القراز ويسد فيها خوف من جوضه وسمى بذلك لان الرغوة التي تخرج من فم الكوز تسمى فقاعاً وفي القاموس الفقاع كرمان هو الذي يشرب وهو ما يتخذ من الزبيب فيكون من تسمية الكل باسم جزئه وذلك الزبيب يسمى بالفقاع اه ع ش **مسئلة ن** لا يصح بيع غائب لم يره المتعاقدان أو أحدهما كبيع حصته في مشترك لم يعلم كم هي فطريقه ان يبيعه الكل أى ان كان معلوماً بكل الثمن فيصح في حصته بخصها من الثمن وطريق غلبك الجهول المناذرة ونحوها وفي قول يصح بيع الجهول وبه قال الاثني الثلاثة وحيث قلنا بالبطلان فالقبوض به كالمغصوب ولا يخفى ما يترتب عليه من التفريق والخرج فالأولى بالعالم اذا أتاه العوام في مثل ذلك ان

كانت تحت يد غيرهم ان لم تقع يدهم على شيء من تركه الباسط الاول ولهم الرجوع على بائع الأرض ان لم يستوفوا منفعتها في المدة المذكورة واذا عنوا الأرض عناء عينا بتراب جبلي أو نحوه وزادت به قيمة الأرض فهو بائع كما حكمهم للمطالبة بقيمته **مسئلة** اشترى أمة فشهدت بينة حسبة انما حره الاصل ولم يسبق منها اقرار بالرق تبين فساد البيع وكذا الوادعت الأمة المذكورة أنها حرة الاصل ولم يسبق منها الاقرار المذكور كان القول قولها يمينها ولا تحتاج الى بينة في ذلك بل لا تسمع بينتها لان حجتها اليمين ويرجع المشتري على البائع بالثمن في الصورتين **مسئلة** اشترى صبغاً ميناو غلب على ظنه انه صبغ من نوع معتاد كدافيان خلاصه فلا خيسار له في ذلك وان بان دون ما ظنه لم يعلم من مذهبه انه لا خيار بالغبن نظير ما لو اشترى زجاجة يظنها جوهرة



مسئلة في بيع عينه معلومة بمائة مائة خرط كل مولدة ضمنها فصعين احدهما في ضمن الاخرى وكل ذلك من الخشب الا ان  
 مصبوغ بالوان معلومة حال في ذمة المشتري لم يصح البيع لما ذكرنا من انه لا يصح السلم في الخشب الخروط الا ان ينضبط  
 وضبطه متعسر وعلى تقدير استيفاء ضبطه فالبيع الذي يصنع به الخشب من اجزاء موصوفة غير منضبطة كالترياق والحلوى  
 والمجونات ومثل ذلك لا يصح السلم فيه ولا يبيعه في الذمة لا سيما اذا كانت المولدة المذكورة منقوشة فان النقش غير منضبط  
 مسئلة في لا يصح التأجيل بالخبر كجبي الغيث ونحوه لانه غير معلوم فيلزم من اشترى شيئا او باعه الى ذلك رد ما قبضه والمبيع  
 باق على ملك البائع مسئلة في لا يصح ١٣٢ بيع الارض المنقوفة بالاملاك ممن لا ملك له عندها وان اعتقد بوضاء الاجوار

في بعض الاوقات مسئلة في  
 رسم على امرأة عند حاكم  
 السياسة بسبب ان ابنها اخطأ  
 على جعله ماله فحبسه الحاكم  
 ونحسرها مالا فلم يجد الخلاص  
 الا ان باعت من الرسم المذكور  
 ارضا لولدها من غير وكالة ولا  
 اذن منه لم يصح البيع مسئلة في  
 رجل بينه وبين جماعة نخل  
 مشترك فالزمه حاكم السياسة  
 تسليم عائلته النخل وحبسها  
 واكرهه على بيع جميع النخل  
 المشترك فلم يجد خلاصا الا ان  
 باعه النخل بين يدي حاكم  
 الشريعة فان وجدت شروط  
 الاكراه وهي ان يكون المتكره  
 له قادر على ايقاع ما تهدد به من  
 ضرب شديد او حبس طويل  
 ونحوه والمكره عاجز عن الدفع

بشدد التكبير فيما قبل و يرشد هم الى التقليد في الماضي اذ العاصي لا مذهب له بل اذا وافق  
 قول الصحاح في عبادته ومعاملته وان لم يعلم عين قائله كما صرح في المقدمة بل هو المتعين في هذا  
 الزمان كما لا يخفى اهـ فيقول في وقوله فطريقه ان يبيعه الخ اعتمد صحة ذلك في الامداد وم  
 وابن زياد تبعه الفقهاء والروائي وخالفهم في التحفة وابن مخمرة قال لعدم العلم بالحصنة حينئذ  
 في فائدة في بيع ارض بجنه من المسقى جاز وكذا لو باع بعضه بجنه فيصح ايضا كما لو باعه اجمع  
 لاثنين ويملك المشتريان كله كما لو كان البائع ومثله المبر ونحوه ويقتفر الجهل بالحقوق حالة  
 البيع قاله الرادع عن الرافعي اهـ فلا بد وصيغة دخول الانعوج في المبيع ان يقول بملك البر  
 الذي عندي مع الانعوج اهـ فيجوز وقال زبي وقوله هم وفي السفينة رؤية جميعها أي حتى مافي  
 الماء منها كما عمله كلامهم لان بقاءها فيه ليس من مصلحتها وهذا ما تم به البسوى في بيع  
 السفينة وبعضها مستور بالماء اهـ (مسئلة بك) لا يصح بيع الماء وحده من نحو بئر  
 ونهر فان وقع البيع على قراره أو بعضه شائع ولا تشتط رؤية ما تحت الارض من المنبع  
 والقرار اتمه ذكره كاساس الدار لكن لا بد من اشتراط دخول الماء الموجود حال العقد اذ  
 لا يدخل في مطلق البيع مع احتسلاطه بالحادث فيؤدي الى الجهالة والتزاع وحكم ما اذا باعه  
 ساعة أو ساعتين مثلامن قرار العين انهما ان أراد امدلوله الحقيقي مع تقدير ما بطل أو جزأ  
 معين في محل البيع أو المجرى المملوك صح كالمولم يداشبا واطرد في عرفهما التعبير بالساعة  
 في مثل هذا التركيب عن الجزء المبيع من القرار المملوك وكذا ان لم يطرده على الراجح كما قاله ابن  
 حجر قال والحاصل انه لا يصح بيع الماء من نحو بئر أو نهر وحده مطلقا للجهل به وان محل بيع

الماء

بقرار ونحوه وان يغلب على ظنه انه ان متنع مما طلبه منه أو وقع به المحذور وان لم يقل المتكره افعل بك

الا ان خلافا لمن وهم فيه بل الشرط عدم تأجيل العقوبة كقوله افعل بك غدا على ان شيخنا المزجد تنظر في ذلك لم يصح البيع في  
 الجميع وان لم توجد الشروط المذكورة صح في نصيبه بقسطه من الثمن عملا بتفريق الصفقة كالمات شخص عن ورثة وخلف  
 عقار اقباعه أحدهم بغير اذن الباقيين يصح في نصيبه بقسطه من الثمن ويلزم المشتري اجرة المثل للمدة التي بسط عليها بعد الشراء  
 للباقيين هذا ان لم يكن على الميت دين ولا هالك وصية والابطال في الجميع مسئلة في بخره دار ابدن معلوم الى أجل كذلك ثم  
 اجرها المرنه الى انتهاء الاجل باجرة معلومة مسئلة في ثبائعهاله في اثناء المدة صح الكل ولا يستحق المستأجر شيئا فبما بقي من مدة  
 الاجارة فلان المشتري باعها لا جنبي انتقلت الادار اليه بخلافها ولا يستحق حبسها الى انقضاء مدة الاجارة على المعتمد كما رجحه شيخنا  
 المزجد والناسري وغيرها فيقول في التحفة ولورد المبيع بعيب استوفى بقية المدة أو فسخت الاجارة بعيب أو تلفت العين  
 رجع باجرة باقى الاجارة فان باعها الغير المستأجر وانفصلت الاجارة فبذمة بقية المدة لبايعها مسئلة في ثلثة ارباعه فباع  
 من آخر ربع الثور كان المبيع ثلاثة ارباع ربع الثور ثلاثة ثمنهم من ستة عشر سهم هذه المسئلة فرد من افراد قاعدة الحصر  
 ولا شاعة والمعتمد هنا التزويل على الاشاعة فيقول في حرج ابن حجر في النسخة في نظيره هذه الحصة فقال لو كان له نصف عبد فباعه  
 نصفه اخذ من بركة قال والحقوق به نحو الهبة والقرار والوصية والصدق والره والعنق



الماء ان ملك و وقع البيع على قراره أو بعض منه من صح ودخل كل الماء أو ما يخص  
ذلك المعين وان لم يملك المحل بل ما يصل اليه لم يصح بيع الماء لانه غير مملوك لصاحب الارض  
ولهذا اذا خرج من أرضه كان على اباخته واذا باع القرار لم يدخل الماء الذي هو مملوك له  
وانما يدخل استحقاق الارض المسمى بالشرب (مسئلة ش) اشترى أثوابا وأجل  
ثمها الى جزير الخوير ثم خلطها بغيرها لا يتميزان جرى ذكر الاجل في صلب العقد بطله وحينئذ  
يلزم المشتري أقصى قيم الاثواب من القبض الى الخلط اذا المقبوض يبيع فاسد كمنسوب وان  
لم يجز في صلبه لم يؤثر وزمه الثمن المعقود عليه أي حالا (مسئلة ك) حيث كانت  
الفلوس رائجة مضبوطة لم يشترط الا ذكر العدد لا غير فلو قال بعثك هذه الدار هم بعشرين  
غازية محمية صح ولا فرق بين أن تكون ثمنًا أو مثنان كان الغوازي فضة تعينت ان تكون  
هي الثمن هذا دخول الباء عليها كما لو قلنا بالمعنى المجازي وهو دخول الفلوس في مطلق النقد  
(مسئلة ش) اشترى بفلوس ثم قبل قبضها زاد السلطان في حسابها أو نقص لم يلزمه  
الاعدد الفلوس المعقود عليها ولا عبرة بما حدث بل وان نقصت قيمتها الى الغاية ما لم تصر الى حد  
لا تعد عرفا انها من تلك الفلوس التي كان يتعامل بها فلا يجب قبولها حينئذ ولو فقدت الفلوس  
فقيمتها يوم الطلب ان كان لها قيمة حينئذ أيضا ولا يقبله والقول قول الغارم حيث لا يبدن  
أو تعارضتا وكالبيع نحو القرض (مسئلة ي) باع ماله ومال أولاد أخيه فان أقام  
هو أو وارثه أو المشتري بينة برشادة البائع عليهم واحتياجهم لبيع المال وانه ثمن متله يوم  
البيع صح في الكل والاحاف كل من أولاد الاخ على نفى العلم بذلك وردت الحصة اليهم  
ورجع المشتري على بائعه بالثمن (مسئلة) باع المشترك بينه وبين أخيه المحجور ثم تناذر  
هو والمشتري صح في حصة البائع فقط بحصته من الثمن المنذور به وان حضر المحجور وأجاز  
لإلغاء عبارته بل لو كان كاملا وحضر ولم يصدر منه رضام يصح في حصته اذا لا ينسب لساكت  
كلام نعم ان كان له ولاية على المحجور وباعه لحاجته ثمن المثل صح في الكل (مسئلة)  
باع حصنا مشتركا بينه وبين ابنه المتوفى فان كان وارثا حائز التركة ابنه صح في الكل بكل  
الثمن سواء قال بعثك كل الحصن أو أطلق وان لم يكن حائزا صح في حصته مع ماورثه بحصة ذلك  
من الثمن نعم لو كان على الابن دين ولم يملك المشتري الحصة المذكورة من الوصي أو الوارث  
ثم الحاكم لم يصح الا في حصة الاب فقط فان ملكها كذلك صح في الجميع ان بيعت لقضاء  
الدين (مسئلة ي) عامل غيره بنحو بيع بشرط ان لا توجه عليه دعوى بمعنى أنه ان ثبت  
لا حد حق فيما عامله به لا يرجع عليه فيما أخذ منه بطلت المعاملة ان وقع الشرط في صلب  
العقد أو زمن الخيار لا ان وقع خارجا عنها ماقتصر ويلغو الشرط فللمشتري الرجوع اذا  
بان مستحقا

\*\*\*\*\* (ما يحرم من المعاملات وما يكره) \*\*\*\*\*

(مسئلة ي) كل معاملة كبيع وهبة ونذر وصقة لشيء يستعمل في مباح وغيره فان  
علم أو ظن ان أخذه يستعمله في مباح كالأخذ الحري لمن يحمل له والعنب للكل والعبد للخدمة



والسلاح للجهاد والذب عن النفس والافيون والحشيشة للدواء والرق حلت هذه المعاملة  
بلا كراهة وان ظن انه يستعمله في حرام كالخمر واللغو ونحو العنب للسكر والرقيق للفاحشة  
والسلاح لقطع الطريق والظلم والافيون والحشيشة وجوزة الطيب لاستعمال المخدر  
حرمت هذه المعاملة وان شك ولا قرينة كرهت وتصح المعاملة في الثلاث لكن المأخوذ في  
مسئلة الحرمة شبهته قوية وفي مسئلة الكراهة أخف (مسئلة ب) يحرم بيع التنباك  
من يشربه أو يسقيه غيره ويصح لانه مال كبيع السيف ونحو الرصاص والباروت من قاطع  
الطريق والامر لمن عرف بالتجور والعنب ممن يتخذة خمر أو لوظنا فينبغي لكل متدين  
ان يجتنب الاتجار في ذلك ويكره ثمنها كراهة شديدة أما بيع آلة الحرب من الحربى فباطل  
ويجوز خايط الطعام الردي بالطعام الجيد ان كان ظاهرا بعلمه المشتري وليس ذلك من الغش  
المحرم وان كان الاولى اجتنابه اذ صابط الغش ان يعلم ذو السلعة فيها شيئا لو اطلع عليه مريدها  
لم يأخذها ذلك المقابل فيجب اعلامه حينئذ (مسئلة) ظاهر كلام ابن حجر ومهر حرمة  
التفريق بين الجارية وولدها قبل التمييز بغير العتق والوصية من كل تصرف مع البطلان  
وقال أبو مخرمة يحرم المذرك كالوقف بولد الجارية ويصحان فعلى الاول لو نذرت له امرأة بنت  
جارية قبل التمييز فوطئها ثم وعزرا ان علم الحال ولزمه مهرها وضمها ضمنان غصب ولا يرجع  
بنفقتها وان جهل الحكم لانه المورط لنفسه وعلى الثاني لا يلزمه شيء نعم لو ادعى النذر وادعت  
الاعطاء ولا بينه صدقت ولزمه ما ذكر على كذا القواين والاولى في مثل هذه الصلح  
(مسئلة ش) لا يحرم التفريق بين الجارية وولدها بعد التمييز بل يكره أما قبله  
فلا يصح البيع ويأثم كل من البائع والمشتري ان علم الحال (مسئلة ب ك)  
مذهب الشافعي كالجمهور جواز معاملة من أكثر ماله حرام كالمعاملين بالربا ومن لا يورث  
البنات من المسلمين مع الكراهة وتشتد مع كثرة الحرام وتركها من الورع المهرم زاد قال  
ابن مطير ان من لم يعرف له مال وان عهده بالظلم اذا وجد تحت يده مال لا يقال انه من الحرام  
غايته أن يكون أكثر ماله حراما ومعاملته جائزه ما لم يتيقن انه من الحرام ومثل ذلك شراء نحو  
المطعمات من الاسواق التي الغالب فيها الحرام بسبب فساد المعاملات واهمال شروطها  
وكثرة الربا والنهب والظلم والحرمة في ذلك وقد حقق ذلك الامام السهمودي في شفاء  
الاشواق وغيره من الاثمة وحكموا على مقالة الحجة الغزالي بالشدة وذبح رح عدم جواز  
معاملته من أكثر ماله حرام اه وزاد ك وفي اجتناب الشبهة أثر عظيم وفي تنوير القلب  
وصلاحه كما ان تمارنها يكسب اطلاعه واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم ألا وان في الجسد  
مضغة الخ لو هذا كان الارح ان لم يسهل في بعضه شبهة ان يصرف لقونه مالا شبهة فيه  
ويجعل الآخرة كسوة ان لم يف الاقل بالجمع وقد نقل الامام الشعراني عن الدقاق أنه  
قال عطشت يوما في البادية فاستقبلني جندي بشربة فعاتت فساوتها على ثلاثين سنة اه  
وقلت بـ ووافق الامام الغزالي في حرمة معاملة من أكثر ماله حرام الامام النووي في شرح  
مسلم والقطب عبيد الله الحداد نقل ذلك جعيده علوى بن أحمد عنه ما ومن اثناء جواب  
للامامة احمد بن حسن الحداد بعد كلام طويل قال وطهر من هذه الاصول والدلائل ان



**في الربا** مسألة يجوز بيع من الغنم بدين البقر وعكسه لا اختلاف جنسهما باختلاف أصنافهما وقولهم لا يباع السمن بالدين من أدهم حيث كانا من جنس واحد مسألة عامل من جهة السلطان يضرب ١٣٥ النعدين وعليه قطيعة للملكة ضمان

بمال معلوم في كل سنة وسعر النعدين مقنن في الديوان بسعر بينهم وبين الصيارفة الذين يأتونه بالذهب والفضة فان وجدت الشروط الثلاثة في بيع النقد بجنسه وهي الحلول والتقابض والمائنة صح ذلك والا فلا ولو اشترى العامل من الصارف الفضة بدراهم مغشوشة فالبيع باطل سواء كانت الدراهم مساوية للسعر المقنن أم أقل أم أكثر ويجب رد كل مال لصاحبه أو بدله إن تلف وهكذا الحكم في الذهب بالذهب المغشوش هذا إذا عقد المعاوضة عماد كراهه فان ملك كل معوضه بنذر أو هبة أو غايك مجاناً صح وإن اشترى العامل الذهب بالفضة ولو مغشوشة أو بالعكس فالبيع صحيح بشرط التقابض والحلول فقط

**في البيوع المنهى عنها**

مسألة الصحيح أنه يحرم تلقى القافلة للشراهم منهم وإن كانوا قاصدين بلد أخرى غير مكان التلقى كما هو ظاهر الحديث وروحه السبكي (قلت) واقفه ابن حجر قال وإن لم يقصد التلقى اه مسألة تعاطى العقود الفاسدة حرام إذا قصد بها تحقيق حكم شرعي ويأثم العالم بذلك ويعرل ما صدر منه تلاعباً أو لم يقصد به تحقيق حكم لم يثبت مقتضاه عليه ومن أمثلة ما لم يقصد به تحقيق حكم مشروع لكن قصد به التوصل إلى صحة العقد ما ذكره

عن الرواية فيمن يملك حصصاً شائعة لا يعلم قدرها أو أرايها فالجيلة في ذلك أن يبيع الكل فيصح في قدر حصته بناء على تجوز تفريق الصفقة (قلت) واقفه ابن حجر في الامداد وخالفه في الصفقة وأبو مخرمة

ما يأتي به أهل البوادي من غنم وغير ذلك يحصل شراؤه منهم ولا ينطبق اليه احتمال الحرمة لأن البعد دالة ظاهرة على الملك الذي يختلط بأموالهم من النهب ونحوه ليس هو الأكثر بالنسبة إلى بقية أموالهم وطريق القنوي غير الورع اه فائدة يصح بيع المصادرة من جهة ظالم أي كان يترهبه سلطان لا خذماله فيبيع ماله لا جسه لدفع الأذى الذي ناله إذا لا كراه فيه ومقصود من صادرة حصول المال من أي جهة كان اه أسنى وقبده في العباب إذا كان له طريق سواء

**في الربا**

**مسألة ب** هل يختص أم الربا المقرض الجار لنفسه نفعا أو بعم المقرض فيه خلاف في فتح المعين وأما قرض السلطان دراهم إلى أجل ثم يردّها المقرض مع زيادة فإن كان رده للزيادة بلا شرط أو تخليكه إياها بنحو نذر أو هبة أو كان إلا تحذله حق في بيت المال فأخذها طغرا ونحوه خلال والأفلا (مسألة ك) لا تجوز معاملة الكفار بالبا ولا تعاطيه منهم مطلقاً كالمسلمين لأنه كما قيل لم يحل في شريعة قط وتعاطى الكسب الأدنى أهون من الر بالأنه كسب محرم لا يليق تعاطيه بأحد أبداً (مسألة هـ) التركة جنس وإن اختلفت أنواعه وبلاؤه والبرمة والذرة كذلك ولا عبرة باختلاف الألوان فحينئذ لو باع خمسة مكاييل ذرة حمراء بخمسة بيضاء إلى أجل لم يصح إذ الشرط فيما إذا اتفق الجنس الحلول والتقابض والمائنة كما هو معلوم ففائدة من المطعوم ما يؤثر كل مع غيره كالغفل والقرفة وسائر التوابل أي البازير والندوى كالزعفران أو المصطكي واللبن والاهليج والزنجبيل وزر الفجل والبصل وادهان البنفسج والورد واللبن والخروع وهو الجار عندنا والطين الارمني لا الحراساني ولا الملح والخروع نفسه والورد وماؤه والصمغ وأطراف قضبان العنب وإن أكلت رطبة ولا مسك وعنبر وعود ولا مسوس حب دهب له ولا قشر لا يؤكل بهيشته كقشر البن كما أفتى به ابن حجر الثاني ولا نخالة اه قلاند (مسألة ز) الفرق بين الصحيح والمكسر أن الصحيح هو المضروب والمكسر قطعة نقدية مضروب قطعت بالمقراض أجزاء معاومة أما نحو الأرباع فهي نقود صحيحة وأما نحو المقاصيص والذهب المشعور والمكسر فإلّا يقدم باطل للجهل بقيمتها (مسألة ح) يشترط في بيع الذهب بالذهب والفضة كذلك الحلول والتقابض والمائنة فلو باع صابوناً بنقد لم يشترط شيء من ذلك وإن باع مائة قرش وورطل صابون مثلاً بمائة وعشرين قرشاً مؤجلة كان من الر بالمحرم الباطل شرعاً فقد الشرط وإن باعه الصابون وحده بدراهم مؤجلة وأقرضه الدراهم إلى أجل وليس فيه جر منفعة للمقرض ولا وقع شرط عقد في عقد صحيح الكل لكن إن تواطأ عليه قبل العقد كره كسائر الحيل المخرجة عن الر أو قبل بنفسه كالتواطأ على أن يقرضه دراهم وينذره بزيادة

يقصد به تحقيق حكم لم يثبت مقتضاه عليه ومن أمثلة ما لم يقصد به تحقيق حكم مشروع لكن قصد به التوصل إلى صحة العقد ما ذكره عن الرواية فيمن يملك حصصاً شائعة لا يعلم قدرها أو أرايها فالجيلة في ذلك أن يبيع الكل فيصح في قدر حصته بناء على تجوز تفريق الصفقة (قلت) واقفه ابن حجر في الامداد وخالفه في الصفقة وأبو مخرمة



**في الخيار** **مسئلة** في تباع شخصان ثم مات أحدهما في المجلس قبل اختبار الزوم بقي خيار الحى كما بقي خيار وارث الميت وينقطعان معا بخلافه الوارث بمجلس بلوغ الخبر فالحى الخيار وان فارق مجلسه كما رجحه في المطلب واختاره الغزالي والامام ومثله لو كتب شخص الى آخر بالبيع فله الخيار وان فارق مجلس كتابه حتى ينقطع خيار المكتوب اليه وذلك بخلافه مجلس القبول **مسئلة** في اشترى بقره ذات لبن وولدها بشرط الخيار له ثلاثا وقبضها فسان ولدها في مدة الخيار فنقصت الامم بعت الولد فلم يشترى فسخ البيع ورد الام ١٣٦ وقيمة الولد وارث نقص الام ولا يمنع الرد القهرى بالعيب الحادث كما في التحالف

بمخلاف خيار النقص **مسئلة** في البيع بشرط البراءة من عيب المبيع أو ان لا يرد به عيب جائز ولا يبرأ البائع بهذا الشرط الا من عيب باطن في الحيوان موجود عند العقد لم يعلمه البائع والباطن ما لا تسهل معرفته كمرض باطن في الخوف وعند الاختلاف يرجع لاهل الخبرة والا فالقول قول البائع هذا هو الاوجه الذى قاله ابن ظهيرة بخلاف للزركشى القائل بانه الذى لا اطلاع عليه المشتري لعدم اشتراط رؤيته ولمن قال انه ما في العورة **مسئلة** في اشترى بنذ حور فزرع فلم يثبت بسبب منع المطر مع صلاحيته لذلك فالبيع صحيح ولا يرجع بالثمن على بانه **مسئلة** في اشترى بذرا صالحا للاثبات فبذره في أرض صالحه فلم يثبت رجوع على بانه بالارش وهو ما بين قيمته بذرا وغير بذر هذا ان كانت له قيمة حينئذ والا كصيب حور اشتراه على انه يثبت لم يثبت لعدم صلاحيته رجوع بكل الثمن على المعتدلفساد البيع نظير مسئلة البيض **مسئلة** في اشترى برة حاملا ولم يعلم بالخل حتى أسقطته **مسئلة** في فسخ بيبه تنص في قيمته ما مات تحت يده رجوع اربس النقص لان العيب الحادث بسبب متقدم كالتقدم **مسئلة** في اشترى بناقشرة بعد ان نظره وقسمه جزأ ثم أوعه البائع بعد قبضه ثم ادعى ان به عيبا نظرت ان كان العيب من حيث رداءة نوعه وقدر آه المشتري فليس بعيب ولا خيار فيه وان كان مما يطلق عليه اسم العيب في النوع المذكور ثبت الخيار **مسئلة** في اشترى عبدا به أن فرجة قد اندملت ثم بعد ائشه ورده حول الفرجة ثبت له الخيار ان شهد عدلان خبيران ان هذا الورم سببه تلك الفرجة وان

من نوع المستقرض او غيره أو يستأجر منه قطعة عيال يسير يستحق عينها مدة بقاء الدين المقرض بذمته أو يرد لها على المستقرض باجرة تقابل تلك الزيادة وكذا لو اشترى منه بضاعة بثمن غال ثم باعها من البائع بثمن رخيص وهو المسمى ببيع العينة فيصح الكل حيث توفرت الشروط مع الكراهة خروج من خلاف من دفعه والكراهة عندنا تنزيهية وعند الحنفية تحريمية وللمالكية والخنابلة تفصيل في ذلك اه وفي بعد نحو ما تقدم وهذا في حكم الظاهر أما حكم من طلب المعاملة للدار لا حرة فبني على المقاصد فاذا قصده معطى نحو الدراهم أو الطعام بالمعنى الوصول الى الزيادة المحرمة بقوله عليه الصلاة والسلام كل قرض حرة عافوه ربا فقصده فاسد ووقع في الشبهة فليس كل حكم يحكم الحاكم بصحته لا مؤاخذه بمباشرة الا ان وافق الظاهر الباطن واما لو خالفه فاعناه وقطعة نار يقطعها الحاكم لذلك الفاجر وقد حذر العلماء من هذه المعاملات وجميع الخيل الرويات كما في النصائح والدعوة النامة للقبط الحداد **مسئلة** ب اعطاه شخص مائة قرش وشرط عليه ان يعطيه في كل عشرة قروش مائة رطل تمر اربع كل سنة وأخذ منه بخلافه صورة عهده واستمر على ذلك ولم يجبر بينهما عقد ببيع في النخل لم يصح جميع ذلك ولا يستحق التمر المذكور والحال ما ذكر بل يرجع لصاحبه وليس لمعطى الدراهم الادراهم فقط ويجب على من له ولاية من ذى شوكة زجر منعاطى هذه المعاملة فبح الله فاعلمها فكم دنس الدين طعام الزمان ودلس في كثير من الاحكام **مسئلة** ب اعطى نحو الحرات طعاما وتمر الى الجذاذ فججز المدين عن الوفاء فانفق هو والدائن على ان قيمته كذا وكتبا في الذمة لم يصح لانه بيع دين بدين وهو باطل كما افق بذلك أحمد مؤذن باجمال والخيلة في ذلك ان يبرى الدائن المدين براءة صحيحة ثم ينذر له نذرا صحيحا بقدر ما تراضيا عليه فسايجبه له اهل الكيل عند نذره بفضة باطل بل وجميع صور الكيل مع اهل الزمان بنية على جرفها رخصا في بيع نخل لا يثمر فالخبر منها واما الاستبدال عما في الذمة بعوض حاضر صحيح بشروطه المعروفة **مسئلة** في الار دب مكال معروف بعمر وهو اربعة وسبعون منا وذلك اربعة وعشرون صاعا بنوية اه توفيق والمي رطلان اه صحاح

### (الخيار)

**مسئلة** في اشترى برة حاملا ولم يعلم بالخل حتى أسقطته **مسئلة** في فسخ بيبه تنص في قيمته ما مات تحت يده رجوع اربس النقص لان العيب الحادث بسبب متقدم كالتقدم **مسئلة** في اشترى بناقشرة بعد ان نظره وقسمه جزأ ثم أوعه البائع بعد قبضه ثم ادعى ان به عيبا نظرت ان كان العيب من حيث رداءة نوعه وقدر آه المشتري فليس بعيب ولا خيار فيه وان كان مما يطلق عليه اسم العيب في النوع المذكور ثبت الخيار **مسئلة** في اشترى عبدا به أن فرجة قد اندملت ثم بعد ائشه ورده حول الفرجة ثبت له الخيار ان شهد عدلان خبيران ان هذا الورم سببه تلك الفرجة وان



وان مثله وان انما ملت بمقتل فيه الورم في بعض الاحيان ولم يعلم المشتري بذلك والا فلا (مسئلة) اشترى ثورا ظنه يحرث منفردا ولم بشرط ذلك في العقد بان خلافه فلا خيار وان كان مائة اهل المحل ان الثور اذا لم يحرث وحده لم يشتري وبعد ذلك عيبا في مسئلة كل آخر يشترى له قطعة ارض وتخلع عنه ثمانية وعشرون عودا بكذا فاشترها ثم وجدها الموكل ناقصة العدد المسمى فان قال له اشترها على ان عددها ما ذكر فاشترها كذلك فبانت ناقصة ثبت الخيار فان اجاز قبل المسمى وان فسح استرد جميع الثمن وان ذكر له العدد ولم يقل ذلك فلا خيار لتقصيره بعدم الاشتراط والبيع صحيح فيما (مسئلة) اشترى ثوبا بعشرة فلبسه مدة فنقصت قيمته الى خمسة فظهر به عيب المسمى بالبراء ويقال له العوار ونحوه مما يظهر في الثياب لاسيما المكان فلا خيار اذا يمكن الاطلاع على العيب المذكور بالفرق ونحوه كما قاله اهل الخبرة وقول من قال انه لا يتوصل الى معرفة العيب المذكور الا باللبس لا يوافق عليه بخلاف ثوب مطوي كمن اشتراه ولا يمكن الاطلاع على عيبه ١٣٧ الا بشراء المنقص لقيته فبرده ولو بعده

بلا ارض وحيث امتنع الرد فان رضى به أحدهما بلا ارض فذلك والا فليضم المشتري ارض الحادث وهو اللبس الى المبيع أو البائع ارض القديم فان انقضا على أحدهما ذين والا فلا يصح اجابة طالب الامسالة والرجوع بارش العيب القديم (مسئلة) اشترى جارية فاقام آخرينة انهما ملكه فاقام البائع بينة تجرح بينة المدعى كان ذلك عيبا كما لو ظهرت قبالة بوقفية المبيع أو شاع ان الجارية مستولدة لان ذلك يقلل الرغبات وينقص الثمن (مسئلة) اشترى دابة فانت عنده بعد قبضها وتسليم الثمن ثم بعد عام ادعى ان بها عيبا قديما وأنه فسح العقد لم تسمع دعواه الا ان ادعى

فان ادعى اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد سبعة أسباب خيار المجلس أو الشرط أو العيب أو خلف الشرط كأن شرطه كاتبافا خلف والاقالة والتعالف وتلف العين قبل القبض اه مجموعة الحبيب طه بن عمر (مسئلة ش) ضابط خيار العيب هو ما نقص العين أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح والغالب في جنس ذلك المبيع عدمه وهو عام في الحيوان وغيره فمن عيوب الحيوان عدم كماله علقا الغالب في جنس ذلك الحيوان كماله وان كان ذلك الحيوان من بلد لا يوجد فيه ذلك العلف فيما يظهر لشمول الضابط المذكور ومن عيوب غير الحيوان اختصاص الدار بنزول الجند ومجاورة القصار بن أو على سطحها مجرى ماء لغيره أو بقرب الارض فريد تأسكل زرعها وتجنس ما ينقصه الغسل أو له مؤنة وظهور رمل تحت أرض تراد البناء أو أختار تضر الغرس والزرع وجوذة بطبخ (مسئلة) اشترى دابة لم تجرب للسناورة فلما علم الم تحسن ابل بركت في المفقود فلا خيار اذا العيب المثبت نازده هو ما وجد عند البائع وكون الدابة تحسن عمل كذا أو لا تحسنه لا يقتضيه العقد عند الاطلاق وهذا بخلاف ما لو علم ثورا السناورة فلم يحسنها بما به لجأه ليدل ذلك فله الخيار ان كانت السناورة أظهر انما قصد منه في تلك الساحة قاله أبو حنيفة (مسئلة ش) اشترى بدرا فادعى قبل بذره انه لا ينبت فان علم عدم انبائه بقول خبيرين خبيرين بالفسخ والاجازة بلا ارض ولا نقول يبذر قليلا ليعلم الانبات وعدمه ادبذلك يتلف بعض المبيع الموجب عدم الرد فان عدم الخبير ان أو اختلفا صدق المشتري بيمينه كما لو رأى عينا فاشترها بعد مدة وادعى تغيرها وان بذره لم ينبت مع صلاحية الارض للانبات وتعد ذراخه أو صار لا قيمة له أو حدث به عيب وادعى عدم انبائه فله أرشه فقط وهو ما بين قيمته نابنا وغير ثابت كمن اشترى شاة

١٨ بغيه عيبا قديما وعينه وأنه فسح به حال اطلاعه عليه واقام بينة شهدت بما ذكر فحينئذ يرجع

على البائع بالثمن وتكون الدابة مضمونة عليه ضمان بدو قد يحصل انتقاض بشرطه فان فضل لاحد هاتين على الآخر يرجع به فان لم يعين العيب لم تسمع الدعوى والبيئة اذا العيوب اجتهادية غير مضمونة ولها ضابط فقديظن ماليس بعيب عيبا ولهذا يرجع عند الاختلاف الى اهل الخبرة (مسئلة) اشترى ثورا فاشترها ثم بعد عام ادعى ان بها عيبا قديما وأنه فسح العقد لم تسمع دعواه الا ان ادعى



ان وجد من يستاجر واقضت  
المصلحة ذلك بمسئلة في باع  
دارا ثم نذر المشتري للبائع بعد  
العقد بانه اذا جاء بمثل الثمن عند  
انسلاخ شهر كذا نادى ما وطلب  
منه الاقالة اقاله نظرا فاجرى  
النذر المذكور قبل لزوم العقد  
اى بان كان في صلب العقد او في  
مجلس الخيار فالبيع والنذر  
قاسدان وان جرى بعد صح ثم  
لو سار الى بلد المشتري فنعى في  
بعض الطريق ولم يقدر على  
المشي خوفا عليه وعلى من معه  
ولم يات بلد المشتري الاغرة  
الشهر الذي بعد الشهر المعلق  
على سلخه فطلب الاقالة فامنع  
المشتري للتأخير فليس له  
الامتناع كما لا يخفى ان النذر  
تعلق بالاقالة بطلبها في الزمن  
المذكور بفعل الغير فيخرج  
على ما اذا علق الطلاق على عدم  
فعله او فعل غيره فنفع من الفعل  
فله لا يقع الطلاق فكذا اذا  
وجد مانع عن طلب الاقالة على  
الوجه المذكور لم يسقط حقه  
من الاقالة بمسئلة في باع  
أرض وقبض بعض الثمن ثم بعد  
مدة طلب باقيه وقال المشتري له  
فصنت لك بيع الارض وتال  
قبلت الفسخ صح ان نوبه  
الاقالة ويملكها بذلك البائع  
فلو انتفع بها المشتري بعد لزومه  
الاجرة مدة اتفعا

على انها لو كانت قبل العلم بذلك وحلف المشتري على انها غير لبون واطلاق ابن الزبور  
غرم البائع جميع ما خسره المشتري والناسري غرم اجرة الباذن في غاية البعد ومحل ما ذكر  
ان وقع الشرط في صلب العقد فلا اثر للواطاة قبله كما ان محله ايضا ان اتفعا على صلاحية  
الارض للانبسات او ثبت بينة والا فلو اقام البائع بينة بصلاحية البذر للانبسات وعدم  
صلاحية الارض والمشتري عكسه تعارضتا وصدق المشتري (مسئلة ش) اشترى  
جارية فقبل له ان تصرع فقال للبائع هل بها صرع فقال لا ولا شيء من العيوب وان حدث بها  
شيء فدركي فحدث بها الصرع فالقول قول البائع بيمينه على وفق جوابه من انه اقبحه المشتري  
سائلة من الصرع او انه اقبحه اياها وما بها عيب ولا يصح في الحلف على نفي العلم بل لا بد من  
القطع ويجوز له اعتمادا على ظاهر السامية ما لم يغلب على ظنه خلافه وحيث ثبتت بحلفه  
عدم الرد فقط لا حدوث العيب عند المشتري فلو تقابلا فطلب البائع ارض الصرع حلف  
المشتري ان الصرع لم يحدث عنده واما تترك البائع للمشتري بالعيب الحادث بمعنى انه يرد به  
فشرط فاسد بل لو وجد ذلك قبل لزوم العقد افسده فلو اتفعا على شرطه واتعاه أحدهما قبل  
اللزوم والاخر بعده صدق مدعى العينة اى وهو الثاني (مسئلة ي) اشترى جارية ثم  
ادعى ان امرأته فان أثبتا بعد ادين او اقره البائع أو نكل فخاف هو المردودة بان بطلان البيع  
والا فلا (مسئلة ب) اشترى جارية فاستبرأها ثم زوجها عبيده فظهر بها مخايل الحمل فاعلم  
البائع به فذكر قدمه ثم بعد ستة أشهر ونصف من الشراء وخمسة ونصف من الترويج ولدت  
تاما فتراها الى الحاكم فصدق البائع بيمينه على البت كما لو ادعى سرقتها وما قاله بعض أهل العصر  
من أن البائع يصدق في هذه بلايين لان أقل الحمل ستة أشهر فاذا زاد لحق المشتري قطعا  
أخذ ما قالوه في العدة فلا وجه له بل تموز منه ادمن المعالوم أن العيوب اما أن لا يمكن  
حدوثها كسجدة مندة له والبيع أمس فيصدق المشتري بلايين أو عكسه كجرح طرى والبيع  
والقبض مندسة فيصدق البائع بلايين اذ يقطع بما ادعاه أو يمكن الحدوث والقدم فيصدق  
بيمينه اذا تأملت ذلك علمت قطعا ان الحمل هنا يمكن قدمه كالبرص والسرقة بل أولى لانا  
اذا نظرنا غالب الحمل ونذور الولادة في الأقل ظهر لنا قوة صدق دعوى المشتري قدمه  
وما استدل به البعض من حقوق الحمل بالفرائض واستحقاق الوصية في مثل هذه الصورة  
وقاس عليها ما هذه فليس بناهض لاختلاف البابين اذ لا بد من القطع هما بخلافه هناك  
وتأمل (مسئلة ش) اشترى حمارا فوجده ظمعا فقال البائع كان به فبرئ فان اتفعا على  
وقوع البيع بعدمدة يغلب على الظن زواله فيها بالسكامة بقول عدلين خبيرين كسنة فما  
ظهر عند المشتري عيب حادث لا رده وان ادعى البائع عوده بعدمضى المدة المذمورة  
والمشتري قبلها فاضى لذي البينة فان أقاما بينتين فالأظهر تقديم بينة البائع كما أفنى به العمراني  
فيما لو شهدت بينة ان فلانة ولدت مسنة ثلاث عشرة وأخرى سنة ثلث عشرة اثبتت تقدم الثانية  
لان معار زيادة علم بآبائها الولادة في وقت تنفيه الاولى هذا ان لم يكن الاختلاف في وقت  
عود الطلع والا كما شهدت بينة المشتري في رمضان قبل مضي المدة من برئه وبينة البائع  
في ذي القعدة مدها قدمت الاولى لانها نافذة والاخرى مستعجلة بقاء البره الى ذي القعدة كما



لأنه يمكن بينة لاحد فان لم يوجد الخبر ان صدق المشتري اذ البائع موافق على وجود العيب ومدع برأيه في وقت ينفيه المشتري والاصل عدمها نعم ان اتفاقا على برئه في وقت كذا واختلاف في عوده صدق البائع بيمينه ولو اختلف أهل الخبرة في المدة عمل بالاخبار ثم الاكثر ثم عن أثبت العود في المدة **في فائدة** **هـ** اشترى شاة وضربها حافل بالابن ثم بان نقصه صدق البائع بيمينه انه مترك حليها الاجل الفرر بكثرة اجتماعه ولا مضت مدة من عادة حليها فلم تحلب ليدخل سهوه اذ التصرية تثبت مع السهو أيضا ولو اشترى شاة فوجده معيبا فله حقه الى استرداد ثمنه نقله الرافعي عن المتولي وأقره خلافا لما يوجهه كلام الغربي **هـ** أحمد مؤذن **هـ** مجموعة الحبيب طه **في فائدة** **هـ** نظم بعضهم عيوب الرقيق فقال

ثمانية يعقدها العبد لو يئس \* بواحدة منها يرد للبائع  
زنا وابق سرقته ولو اطاعة \* ونمكينه من نفسه للمضاجع  
ورده اتيانه لبيمينه \* جنابته عدا الخائب لها وع

**هـ** **مسألة ش** اشترى ثوبا فاطلع على عيب فيها بعد بيع بعضها فان كان العيب في الباقية فله الارش على ما روي ابن حجر خلافا للعباب ومن تبعه أوفى التي باعها فليس له الارش حتى يماس من الرد أو فهمما فليس حكمه وليس له رد بعض المبيع مطلقا وان تعذر رد الباقي الا برضا البائع نعم ان باع البعض من البائع ثم اطلع على عيب في الباقي فله رده على ما قاله القاضي والاسنوي ويحصل اليأس من الرد الموجب للارش بنصف المبيع كله وكذا بعضه فيما ينقص بالتبعض ولم يررض البائع برد الباقي حسا كونه أو شرعا **في فائدة** ولو وفي بالشرط من البائع أو كان ممن يفتق على المشتري ووقته وتزويجه وابلاد الامه ومحدث عيب عند المشتري ولو بفعل البائع وان رجي زواله أو المشتري منه ان أيس من زواله ولو ظما كبيل الثوب وانما لم ينفصل في العيب الحادث عند المشتري الاول لان الرد فوري فاذا تعذر حالا استحق ارش القديم ومن ثم لو حدث عنده عيب وزال ثم اطلع على العيب فله الرد

### (قبض المبيع والاستبدال)

**(مسألة)** المبيع قبل قبضه من ضمان البائع أي المالك وان عقد وكيله أو وليه فينفذ العقد بتلفه أو اتلاف البائع له ويثبت الخبر بتعييبه أو تعيب غير المشتري وان قال للبائع أو دعته اياه أو عرضه البائع على المشتري فامتنع من قبوله ما لم يرضه بين يديه ويعلم به ولا مانع له منه قاله في التحفة والنهاية وقال أبو مخرمة ولو امتنع المشتري من القبض ولا حاكم فلا سبيل لاسقاط الضمان **(مسألة ج)** اشترى حمارا بشرط الخيار لهما أو لاحدهما فبان في مدة الخيار فان كان بعد قبض المشتري فن ضمانه والا فن ضمان البائع **(مسألة ن)** اشترى جارية فافتضاها قبل قبضها صار قبضها منها بنسبة ما نقص الاقتضاض من قيمتها وامتنع بذلك الرد القهري لو وجدته باعيا فدمها فلو تلفت قبل القبض لزمه من الثمن ما نقص من قيمتها وله من أرش العيب القديم مثله فلو نقص باقتضاضه ربع قيمتها لزمه ربع الثمن وله ربع أرش القديم والحكم فيما اذا بقيت وقبضها كالحكم فيما اذا اطلع

### (المبيع قبل قبضه)

**في مسألة** **هـ** باع نبلا كل رقعة بكذا ورأه المشتري وجعل عليه قفلا وتركه عند البائع ودفع اليه براش من ماله فاحترق النبل والنبل قبل أن يوزن النبل كان النبل مضمونا على المشتري بنقصه عليه وان لم ينقله كما لو اشترى دابة فركب عليها ولم ينقلها كانت مضمونة عليه فان أذن له البائع كان قبضا وأما البز المحترق بعد القبض فن ضمان مشتريه



المشتري على عيب بعد القبض وقد حدث عنده عيب آخر اتفاقا واختلافا واجابة طالب  
الامساك (مسئلة ب) التخلية هي أن يمكن البائع المشتري من العقار المبيع من شجر  
أرض وشجر ودار مع تسليم مفتاحه وفراغه من جميع أمتعة غير المشتري كأن يقول خلعت  
بينك وبينه ويشترط في الغائب مع الاذن في القبض مضي زمن يمكن الوصول اليه عادة  
ومعلوم ان قبض المتقول يحصل بنقله والتخلية كما ذكر في القطع والعهد بالسوية لا يفتقر  
الحكم (مسئلة ش) اشترى ماء صهر يج من ناظر المسجد فباع بعضه ونقى الباقي  
فحدث سبل ملا الصهر يج فالتم بيع البع لفقده شرطه فاقبضه من الماء كالمغصوب فيرده  
باقيا ومثله نالوا يسترد الثمن وان صح بان وجدت شروطه ومنها أن يعلم العاقدان عمق  
الصهر يج لتوقف علم الماء عليه فاما ان يقبض كل الماء بالنقل ثم يرده الى الصهر يج  
فيصير حينئذ شر بكا لباقي ولا خيار واما أن لا يقبض الا ما باعه فله الخيار فيما لم  
يقبضه في الاظهر فان أجاز صار شريكا والارزاه من الثمن قسط ما قبض من الماء  
(مسئلة ك) لا يصح بيع الدين المؤجل بانقص منه حالا من جنسه من المدين أو غيره  
ربويا أو غيره كالمو صلح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة لانه جعل النقص في مقابلة الحلول  
وهو لا يحل نعم يجوز ثراه الدين بشروط الاستبدال ولو جعل المؤجل صح الاداء (مسئلة  
ي ك) الفرق بين الثمن والثمن هو انه حيث كان في أحد الطرفين نقده والثمن والاخر  
المتن وان كانا قدين أو عرضين فالثمن ما دخلته الباء وقاعدة ذلك أن الثمن يجوز الاستبدال  
وهو الاعتياض عنه بخلاف الثمن زادي وشروط الاستبدال عشرة كونه عن الثمن وان لا يكون  
مسما فيه ولا ربويا يصح مثله وان يكون بعد لزوم العقد لا في مدة خيار المجلس أو الشرط وان  
يكون البديل حالا وبصيغة ايجاب وقبول صريحة كابدلتك وعوضتك أو كناية تحذره وان يعين  
البديل في المجلس وأن يقبضه ان اتفق هو والدين في علة الر بالان اخلفا كذهب بارزوان  
تتحقق المماثلة في ربوي بجنسه كذهب بمثله قاله مر وهو الاحوط وقال ابن حجر لا يشترط  
وان لا يزيد البديل على قيمة الدين يوم المطالبة ببلده ان وجب بالتلاف أو قرض فلو أخذ ربية  
فضة بمائة وستين دويدها مؤجلة فان كان بصيغة البيع صح وجاز الاستبدال عنه بهذه  
الشروط أو بصيغة القرض فلا

### في اصول الثمار

مسئلة ب أرض لها شرب  
معلوم باعها مالكا وسكت  
عن الشرب لم يدخل شربها في  
البيع الا ان صرح به أو قال  
بعثكها بحقها كره الرافعي  
ولو قال بعثكها وأبحت لك  
شربها بكذا فالظاهر بطلان  
البيع لانه جعل الثمن في  
مقابلة البيع والاباحة وهي  
لا تقابل بالعوض الا ان نوى  
باباحته البيع وقلنا انها كناية  
في البيع على الخلاف في ذلك  
فان اختلفا في الارادة فالقول  
قول البائع وفي قبا أخرى له  
يصح بيع الارض مع شربها  
مسئلة ب عروق القوة التي  
تبقى سنين لكن تؤخذ دفعة  
واحدة لا تدخل في البيع عند  
الاطلاق كالزرع الذي يؤخذ  
دفعة واحدة

### (بيع الاصول والثمار)

في فائدة يدخل في بيع الارض البناء والشجر فلو كانت أرض مشتركة بين اثنين ولا حدهما  
فما نخل ناص أو حصته في النخل أكثر منها في الارض فباع الارض مطا فدخل قدر حصته  
الارض من النخل لا كل النخل خلا فالبعضهم اه تحفة وسم وعش وواقهم أبو  
مخرمة قال ولا يدخل شرب الارض في بيعها الا ان نص عليه كالوصية بها وفي التحفة ويلحق  
بالبيع كل ما ينقل الملك كالحبسة والوقف لانحوالهن والاجاره والتوكيل اه وقال ع ش  
عن م اذ باع التوكيل مطلقا أو ولي لينتم دخل ما يدخل لو باع المالك اه جل



في تصرف الرقيق في مسألة في ادعى العبد المأذون له ديناً اقتضته المعاملة المأذون فيها وأقام بينة واقضى الحكم بين الاستظهار لم يحلفها الرقيق ولو فيما يشره كالوكيل والقيم لان وجود المباشرة لا تأثيرها ١٤١ في بين الاستظهار ولا يشك كل على

ذلك ما في الدعاوى من ان الولي والوكيل يحلفان بين الرد فيما يشره لانها حاص على اثبات فعلهم بخلاف بين الاستظهار فانها انفي المستقط وهو لا يتأتى منهما في مسألة في حيث لم يثبت عنق الرقيق ولا الاذن له من سيده بشاهدين أو بقول السيد أو بشيوع بين الناس لا بقول العبد أنه مأذون له في ذلك لم تصح معاملته ببيع ولا زكاح وغير ذلك فليحترز من معاملة العبيد الذين يمكن كونهم المالك ويخرجون الى سائر الجهات ويتزوجون ولا يعلم أهـم مأذون لهم أو معتقون أم لا ولو أقر بالرق لشخص ثم ادعى أنه أعنته ثبت رقه ولم تسمع دعواه بالعنق الا بينة تشهد بعنته لا بالحسرية المطلقة في مسألة في اذن لعبد ان يتجر لا خرافة تجر بحسب الاذن ثم حصل تخالف بين العبد ومن انجره والمال المتجر فيه مان السيد وانما ذلك سفير للسيد كان القول قول السيد في الرد على من اتهمه وان كان لا يقبل قوله فيما يضر السيد لانه وكيل مأذون له في ذلك في مسألة في كل حق ثبت عند الرقيق بغير اختياره كالتلاف ونف بفسب تعلق برقبته أو باختياره

### في معاملة الرقيق

(مسألة ش) لا يلزم العبد المأذون له في التجارة الاكتساب لو فاء الدين كالمفلس خلافا لابن الرقعة نعم ان عصى بسببه لزمه ليجزج عن المعصية وبفرض وجوبه متى باعه السيد لم يثبت الاكتساب لان كسبه بعد الحجر لا يتعلق به دين المعاملة (مسألة) ما قوته العبد على غير سيده له ثلاثة أحوال لانه اما ان يتعلق برقبته فقط بمعنى أنه يباع فيه ان لم يفده سيده بالاقبل من قيمته والمال وذلك فيما اذا جنى على غيره أو فوت مالا بغير رضاه أو رضاه وهو غير رشيد أو بدمته فقط بمعنى انه لا يطالب به حتى يعق وهو ما فوته باذن مالكه الرشيد من نحو مبيع وفرض وأجرة مقبوضة كهر ومون وضمان بلا ادس من السيد في الكل نعم ان بقي المال أو بعضه رد على مالكه أو باقى يده من تجارة مأذون له فيها وكسبه ثم ما زاد بدمته وذلك فيما كان من غير الجناية باذن السيد والمالك الرشيد

### في اختلاف المتعاقدين

(مسألة ي) تباعا أرضاً ثم ادعى أحدهما عدم معرفة حدودها وأنكره الآخر صدق لان الاصل صحة البيع كالأدعى أحدهما عدم رؤية المبيع وان اتفاقا على معرفتها لكن ادعى المشتري ان المبيع أكثر مما حدد له البائع حلف كل عيماً تجميع نفي قول صاحبه واثنان قوله ثم يقع العقد أحدهما أو الحاكم وان نكل أحدهما عن اليمين كما ذكر في الدر خربا ادعاه (مسألة ش) ونحوه ب تباعا أرضاً ثم ادعى أحدهما انه لا يعرفها من زمير الى الآن وأقام شاهدين بذلك فان أراد معرفة قدرها من نحو ذرع فلا التفات لدعواه اذ معرفة قدر المعقود عليه المعين لا يشترط وان أراد عدم رؤيتها الرؤية المعبرة فان صدقه الا حرواض وان كذبه فاختلاف في صحة العقد وفساده والاسم المفتى به تصديق مدعى الصحة وهو مثبت الرؤية سواء البائع أو المشتري كالأدعى ما يمتنع وأما الشهادة المذكورة فهي شهادة على نفي غير محصور فلا التفات اليها نعم ان شهدا بأنه غائب جعل كذا أي ويبعد كونه يولد الارض المبيعة من بلوغه خمس سنين الى الآن كانت شهادة على نفي محصور فيترتب عليها أثرها (مسألة ش) اشترى نخلات معينة بقرم قدر في الذمه فان وصفه بصفات السلم حتى كونه جديداً جف على الشجرة فسقي بماء المطر وضدتها صمخ والا فلا فان اتفاقا على الوصف أو ضده فذلك وان ادعاه أحدهما ولا بينة أو تعارضتا صدق مدعى الصحة بيمينه نعم لو طالب أحدهما الاقالة كان اقرارا بصحة البيع فلا تقبل دعواه عدم الوصف بعد الا ان ظن انه لا يشترط الوصف المذكور وعذره

### في العهد

كالمعاملات فان كان بغير اذن سيده تعلق بذهبه يتبع به بعد عنته أو باذنه تعلق بدمته وكسبه ومال تجارته في اختلاف المتبايعين في مسألة في دفع لا خربنا واذن له في بيعها في بلد كذا وكذا وان يعناض بتمها فباعها أو اعناض له بتمها اعياها أو أرسلها اليه فتصرف



فيهم بعد قدوم المدفوع اليه بلد الدافع ١٤٢ وقع بينهما اختلاف في الاذن في التعويض وعدمه فانكره الدافع وادعاه المدفوع

في مسألة كـ لم أر من صرح بکراهة بيع العهدة المعروف ببيع الناس فان نص أحد على الكراهة فلا يبعد ان يكون وجهها ما خلا في الوعد ان عزم عليه لانه مكروه أو الاستظهار على المشتري نظير ما عايناه كراهة بيع العينة وقد صرح في النخلة بکراهة كل بيع اختلاف في حله كالجيل المخرجة عن الربا وكبيع دور مكة والمصنف الشريف لا يشرؤه ولا تنافي الكراهة لو قلنا بباطلها وثب المال المهدد والصدقة به وغيرهما من وجوه البرهان الكراهة انما هي من حيث تعاطي ذلك لا غير وقد علم ان العين ملكا تاما الا ان كان ثم خلاف قوي تطلب مراعاته فينا فيه حينئذ (مسألة ب) بيع العهدة المعروف ببيع جازر وثبت به الحجة شرعا وعرفا على قول القائلين به وقد جرى عليه العمل في غالب جهات المسلمين من زمن قديم وحكمت بمقتضاه الحكم وأقره من يقول به من علماء الاسلام مع أنه ليس من مذهب السامعي وانما اختاره من اختاره وفقهه من مذاهب الضرورة المناسبة اليه ومع ذلك فلا اختلاف في صحة من أصله وفي التفرع عليه لا يخفى على من له المام بالفقه وصورته أن يتفق المتبايعان على ان البائع متى أراد رجوع المبيع اليه أتي بمثل الثمن الموقوف عليه وله ان يقيد الرجوع بعهدة فليس له العكس الا بعد مضى ثم بعد الموطأة يعقد ان عقد استحباب الاشرط اذ لو وقع شرط العهدة المذكور في صلب العقد أو بعده في زمن الخيار أفسده فليتنبه لذلك فانه مما يغفل عنه ثم اذا انعقد البيع المذكور للمتعهد ووارثه التصرف فيه تصرف المالك ببيع وغيره ولو أزيد من الثمن الاول فاذا أراد المهدد العكس أي بمثل ما بذله للمتعهد ويرجع هذا المتعهد على المتعهد منه فيسئل له مثل ما وقع عليه العقد بينهما ويفسخ عليه ثم يفسخ هو على المهدد الاول ووارث كل كونه (مسألة ج) وكله آخر في شراء نخلة عهدة من جمع فاشتراها ثم غاب احداهم وأقام وكيل في تعهد بماله وحفظ غلته فاراد الوكيل فك النخلة المذكورة من وكيل المتعهد المذكور فأتى بدراهم قبلها الوكيل وفسخ له النخلة لم يصح بل النخلة باقية على ملك المتعهد اذ الوكيل المذكور ان أخذها الموكلة وهو أحد المتعدين فهو عقد فضولي اذ لا يتناول التوكيل بالحفظ العقود المسوخ وان أخذها لنفسه فإلعدم الاذن من المتعهد لو كيله في البيع بل ولعدم الصيغة أيضا اذ الفسخ يكون للعهد ووارثه لا لاجني نعم لو وكاه أحد المتعدين في الاخذ فأخذها له بمثل الثمن صح (مسألة د) عهد أرضا ثم غرسها أو زرعها بنفسه برأى من المتعهد صار خاصا بغيره القلع وإعادة الأرض كما كانت وارثه يفسخها ان نقصت واجرتها نقد امته بقاء نحو العرس ولزمه قلعها فان تفاوتت الاجري المدة ضمن كل مدة بما يقابلها فان بقي الفراس الى فك المهدد والحال ما ذكر فالاجرة جميعها من حب شغل الأرض الى الفسك للمتعهد لانها ملكه وان استغرقت اضعاف قيمة الخلع اذ المتعهد بالعهدة ملك الأرض ملكا تاما ولم يبق للمهدد الا حق الوفاء بالوعد وهو حق مجرد لا يقابل بالأعواض (مسألة هـ) تعهد بيتا فانهدم بعضه لم يلزمه عمارته بل لو أعاده كالأول أو دونه أو رآه عليه كان ما انفق عليه مضموما الى الثمن الذي وقع عليه البيع هذا ان كانت العمارة مما يسوم وبقيت الى الملك لا نحو تطيب (مسألة و) غرس المتعهد الأرض المهددة ثم فككها وكالو فسخت ببيع أو اذله فان كان الودي من نفس المبيع ولم

اليه كان القول قول الدافع  
بيمينه انه لم يأذن في التعويض  
ويضمن الأعبان التي تصرف  
فيها فبردها ان كانت باقية والا  
فثلثها في الثلثية وقيمتها في  
المتقومة ولا يكون ماذ كرا قرار  
منه بالاذن في مسألة كـ اشترى  
ساعة بمائة فلقبها رجلا فقال  
بكم ابتعت هذه فقال بمائة  
وعشرة ثم استخبر البائع فاجبرها  
انه بمائة فقط فقال له المشتري  
اخبرنا انه اشتراها منك بمائة  
وعشرة فادعى البائع العشرة  
بناء على اخبارها فليس ذلك من  
اختلاف المتبايعين الذي حكمه  
ان كلا يحلف بيمينات جمع نفيا  
واثباتا اذ ذلك مفروض فيما  
اذا كان ما يدعيه البائع أكثر  
وغاية هذه المسئلة ان المشتري  
مقر للبائع بعشرة والبائع ينكرها  
فيأتي فيه ماذ كروه فيما اذا  
كذب المقر له المقر فانه يبطل  
القرار فان صدق المقر له بعد  
تأكيديه احتاج الى اقرار جديد  
في مسألة زـ اشترى عينا فادعى  
انه لم يقبضها فالقول قوله بيمينه  
فان أقام البائع بينة باقراره  
بالقبض فقال لم يكن اقرارى  
عن حقيقة وطلب يمين البائع  
بان الاقرار بالقبض كان عن  
حقيقة اجيب الى ذلك حينئذ  
فلو أقام المشتري بينة بان البائع  
أقر بعد ذلك أن المشتري لم  
يقبض المبيع منه ولا من نائبه  
صح كالأول لكل البائع من يمين الانكار وحلف المشتري بيمين الردا هي كالأول في اقراره في اقراره في اقراره

يكن



أول بالقبول **مسألة** اشترى أعياناً متعددة ثم ادعى أنه لم يربحها الرأب المعتبرة شرعاً وإنكر البائع صدق بيمينه لأنه مدعى  
 العهدة فلو أقام المشتري بينة على عدم روثه للبعض لم تسمع لكونها شهادة على نفي غير محصور قلت ومثله عكسه كما قال في الإرشاد  
 وفي حقه مدعها غالباً اهـ **مسألة** لا يجوز السلم **مسألة** لا يجوز السلم ١٤٣ في المحرر كما أتى به الجلي والطند اوى

لعدم انضباطه **مسألة** لا يجوز السلم في النبل اليابس دون الاحضر فيذكر فيه الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً ولا يشترط ذكر الجودة ومطلقه بحمل عليه ولا يجب قبول المعيب ولا الردى **مسألة** لا يجوز السلم في السمك والجراد حياً وميتاً ويذكر في الحى العدد وفي الميت الوزن ولا يجوز في نحو الوزف وهو السمك الصغير كدلالة به تجافى في المكيال هذا هو المنقول في المذهب وصحح عليه ابن جهمان والناصري والخزرجي **مسألة** اتى أحمد الناصري بصحة السلم في الزنجبيل المطبوخ وتبعه ولده أبو الطيب الناصري والازرق لأن ناره لطيفة لا يقصد بها الا حفظه عن النقص لا حقيقة الطبخ في تسمية ذلك طبخاً تسمع **مسألة** أسلم اليه في طعام سليم من العيوب فوقع في الطعام جائحة عامة لجميعه ولم يوجد فيما دون مسافة القصر طعام بصفة السلم ثبت للسلم الخيار بين الفسخ واسترداد رأس المال والصبر الى وجود المسلم فيه

يكن حاد ثابن الفسخ وأصل البيع تبع الارض في الفسخ والافهوه لك للتعهد فيبقى وعليه  
 أجرة المثل مدة بقائه في الارض شيخنا والاجرة في حضرموت هي الطعام المعتاد وإذا  
 شرط ان لا يملك الم عهد الا بعد مدة معينة اعتبر لزوم الفسكاً وقد عمل بعض وكلاء شيخنا  
 قال امام الوجود عبد الله بن الحاج في شراء عهدة له فقرر مع علمه بذلك ومثل ذلك لو شرط ان  
 لا يملكه الا بعد ان يستغله الم عهد خريفاً أو موسم غيث في الزرع أو أكثر الخ اهـ فلا بد  
 وقوله والاجرة في حضرموت الطعام مر في ب أم ادراهم وسبأ في الاجارة في ش أيضاً  
 انهم ادراهم مطلقاً وأتى أبو فضاء كاحد بل حاج بان ما تلف من المال الم عهد يسقط بقسطه من  
 الثمن فإذا سلم الم عهد قسط الباقي أجبر الا آخر على الفسخ اهـ **مسألة** إذا  
 فسخت العهدة فإن كان بعد التأخير فالمركة للم عهد أو قبله فلم عهد كما نقله أبو مخرمة عن علي  
 بن يزيد وسكت عليه والمراد بالتأخير تشقيق طلع النخل ولو واحدة في الحائط كما قال في الإرشاد  
 والصلاح والتأخير والتناثر لا الظهور في بعض ككل ان اتحد باغ أي بستان وجنس وعقد  
 وفائدة في مات مدين وليس له الا أموال معهدة عنده انقطع حق الم عهد بن وبيعته لو فاه دينه  
 حتى لو أرادوا الفل قبل بيعها قبل لم قد نعلق بها حق الغرماء وصارت مرفوعة بحقوقهم اهـ  
 فتاوى بالمخرمة وفيها تعهد بمالا ثم أجروه سنين معلومة ثم طوب بالفسخ زعمه حالاً وفاز بالاجرة  
 المسماة مطلقاً سواء كان المستأجر البائع أو غيره وسواء كانت الاجرة حالة أو منجزة ولا يلزمه  
 أجرة المثل لما بقي من مدة الاجارة وكذا في الاقالة المحضنة وفسخ الفل **مسألة** (مسألة ب)  
 يجوز لقيم الم عهد شراء دار له عهدة بنظر القبطه والمصلحة ثم يكره به بعد قبضه من البائع  
 أو غيره وعند ارادة الفل يفسخ القيم **مسألة** اشترى عقاراً على سبيل العهدة ثم  
 بعد لزوم العقد استرد البائع شيئاً من المشتري دراهم أو غيره على ان يلحق ذلك بالثمن لم  
 يلحقه مطابقاً ثم ان ملكه ذلك بنحو قرض وشرط عليه أنه مقدم على وكالك العهدة أي انه  
 لا يكون للم عهد فسكاً الا بعد تسليم ما ذكر كان كذلك قاله ابن مزرع وقال عبد الله بن الحاج  
 لا يجب الوفاء بجميع الشروط المختلفة باختلاف الاعراض وانفاقهم على تقديم الدين قبل  
 فسخ العهدة لا أثر له حينئذ تجب الركة في هذه الدراهم المشروط بتقديمها على الفسك  
 بشرطها على كلا القولين اذهى كسائر الديون ثم ان كانت على ملي ماذل وجبت حالاً والا فعند  
 قبضه انهم ان فسخ عقد العهدة وملكه الم عهد ثانياً بالجميع لزم الفسك بالكل اتفاقاً ولم تجب  
 فيه ركة حينئذ

\*\*\*\*\*  
 (السلم والقرص) \*\*\*\*\*  
 \*\*\*\*\*

بصفته اما اذا وجد ولو شئ غالي وجب تحصيله هذا حكم المسألة لكن الاولى لا رباب الديون ترك المضايقة والتجاوز في التقاضي  
 لما روى البخاري في قصة الذي كان يدين الناس ويتجاوز عنهم ولم يعمل خيرا فط الحديث **مسألة** لا يصح السلم في ورق الخناء  
 والطور الا وزن او ان عينه كيلة بمكيال معروف لانه يتجافى في المكيال **مسألة** لا يجوز الاعتياض عن دين السلم فلو باعه أرضاً  
 بدين السلم لم يصح **مسألة** انقرض **مسألة** تمت البلوى ان أهل الثروة لا يقرضون أحد الا بزيادة امام من نوع المستقرض



أو غيره بصيغة النذر أو بتأجر المقرض من المقرض أرضا بمال يسير يستغلها مدة بقائه الدين المذكور أو يرد لها على المقرض  
بأجرة تقابل تلك الزيادة فالعقود المذكورة صحيحة إذا توفرت شروطها ولا بدخل ذلك في أبواب الربا في مسألة إعطاء الربا عند  
الاقتراض ولو لا ضرورة بحيث أنه لم يبطه لم يقرضه لا يدفع الاثم اذ له طريق إلى حل إعطاء الزائد بطريق النذر أو غيره من  
الاسباب المملوكة لاصحابها إذا قلنا بالاعتدال النذر لا يحتاج إلى القبول لفظا قلت وهذا أعنى النذر المذكور في هذه والاستحجار  
في التي قبلها أن وقع شرطه ما في صلب العقد أو مجلس التمسار بطلا والا كره اذ كل مفسد بطل شرطه كره اضماره كافي التصفية  
وهذه الكراهة من حيث الظاهر ما من حيث الباطن فحرام كانه عليه الفحول المتقون من العلماء الجامعين بين الظاهر  
والباطن كالقطب الحداد وغيره ذلك ١٤٤ قرض جريحه ووربا فأنظره في شرح الخطبة لياسودان في مسألة إقرضه

خمس مائة دينار ثم نذر له بانه اذا  
سلم اليه ألفي درهم صفقا كذا  
تلك كامن غير عوض فله عليه  
ان يقبل منه ويبرئه عن دين  
القرض والحال ان وقت القرض  
والنذر والدنانير المذكورة تقوم  
الالفان مقامهما ثم اختلفت  
ضريبة الدراهم المذكورة  
بحيث ان الدنانير المذكورة  
تغاوم ثلاثة آلاف لم يجب  
على المقرض الا قبول الالفين  
من الدراهم القديمة الموصوفة  
لا المتأخرة ولو احوال المقرض  
بالدنانير خصوصا آخر قبل ان يار  
المقرض بالدراهم صححت  
الحوالة بشرطها وللعمال له  
الاعتياض عنها في مسألة  
أقرضه عشرة دنانير بشرط ان  
يحملة في جلبته الى مكان كذا  
ودفعها اليه فحملة الى المكان  
كان القرض فاسدا لا يجوز له

في فائدة في نظم بعضهم شروط السلم بقوله

شروط السلم يا صاحبي هي سبعة \* نخذها لتعرفها باكمل معرفه  
مكانا وتقدرها ونوعا مؤجلا \* وتبين رأس المال والقدر والصفة

(مسألة ش) عليه دين لا خرفط عليه به فقال له لك به على كذا طعاما ثم طالبه  
الدائن بالطعام فقال لا يلزمني فأحضره الى الحاكم وادعى عليه الطعام وأنى بخط فيه صدر  
اليك كذا من الطعام وبقى كذا فقال القاضي للدين هذا اقرار منك وحكم عليه به فحكمه  
هذا حكم بغير ما أنزل الله تعالى ينسحق به وينزل اذ السلم لا يثبت بذلك لعدم شروطه ومنها  
تسليم رأس المال في المجلس ولانه لا يثبت بالخط اقرار وان فرض انه خطه أو خط قاض  
موثوق به على الراجح (مسألة ج) اقترض دراهم من آخر ثم بعد مدته دراهم  
رائفين وادعى انهم امن الدراهم المقرضة صدق بيمينه فيما يظهر لانه غارم والاصل برأه ذمته  
هذا ان لم يخطه ما بماله والا صدق المقرض (مسألة ب) استؤجر لجل شيء يوصله في  
مركبه الى مكان كذا وشرط صاحب الجمل ان يقرضه دراهم الى ان يبيع حملة فالظاهر انه  
ليس من القرض المحرم وان وقع في صلب العقد لان النفع حينئذ انما هو للمقرض لانه الذي  
شرطه وان تضمن نفع المقرض اذ القرض الفاسد المحرم هو القرض المشروط فيه النفع  
للمقرض هذا ان وقع في صلب العقد فان تواطأ عليه قبله ولم يذكر في صلبه أو لم يكن عقد جازع  
الكراهة كسائر حيل الربا الواقعة لغير غرض شرعي (مسألة ي) أخذ ربة فضة بمائة  
وسنتين دويدها مؤجلة فان كان بصيغة القرض أو بلا عقد حرم ولم يصح في مكان ربا اذا لا يجوز  
في القرض شرط رزائد على المقرض أو بصيغة البيع صح

### § (الرهن) §

§ (الرهن) § (مسألة)

التصرف فيه بل هو مضمون عليه كالعصب وعليه رد الدنانير وله أجرة المثل لجلبته  
في مسألة وكل آخر في رهن أرض بهشرين فخالف ورهنها بعشرة فلذى يظهر بطلان الرهن للضرر العائد على الموكل لانه قد  
يكون محتاجا الى العشرين يومه لو لم انه اذا رهن بالعشرة امتنع عليه الزيادة في الدين ليكون رهنها بالجميع وقد لا يساعده المرتن  
على الزيادة وفسخ الرهن ليرهن بالجميع في مسألة في رهن أرضا وأقبضها ثم وقفها بغير اذن المرتن لم يصح الوقف في مسألة  
رهن أرضا ثم غاب المرتن الى الحاكم وأثبت الدين والغيبه فأذن له في بيعها فباعها ثم وقفها المشترى وحكم به حاكم ثم  
ادعاهما آخر غير الرهن واقا بينة بذلك سابق على الرهن بان بطلان البيع والوقف وحكم أجرة مثل تلك الأرض يؤخذ مما في  
فتاوى ائمة الرهن والوقف ضيقة على أهل العلم فصرفت ثم خرجت مستحقة فقرار الضمان على الواقف لتغير يده فان عجز عنه  
فكل من سكن الموضع واتبع به يغرم لأجرة فان أجرة التناطروا وسلم لأجرة الى العلماء فرجوع المستحق على المستأجر ورجوع



المستاجر على من سلم اليه اذهي لم يخرج عن ملكه لفساد الاجارة وقرار غرم الدراهم على من تلفت في يده اهـ **محلصا نقله الرداد**  
 والمزجد وغيرهما وأقروه **مسئلة** في أنى الى دائته بعض الدين فامتنع من قبضه الاجلة فان كان المدين معسرا أجبر على  
 قبوله والا وجب أداء السكل دفعة واحدة واذا كان باحدا الدينين رهن فالعبرة بقصد الدائن الاداء عن جهة الرهن أو عن الدين  
 الآخر بل لو أطلق حال الاداء صرفه لما شاء **مسئلة** رهن بذرا ثم يذره باذن المرتهن كان الررع ومات ولد منه مراهونا وان  
 رهن زرعاً أخضر فسند لم تدخل السنبال في الرهن أجاب به بعض علماء اليمن والفرق واضح **مسئلة** رجلان ادعى كل  
 منهما ان زياره منه جميع أرض معينة وأقبضه اياها عن جهة الرهن وأقام أحدهما يئنة بسبق الرهن فقط وأقر زيد أن  
 الآخر سابق بالعقد والقبض قضى للآخر المقر له بالرهن ولا أثر لليئنة المذكورة اذ لم تشهد بالقبض **مسئلة** رهن  
 عقاراً أقرب ملكه له حال الرهن واقبضه ثم ادعى أنه وقفه قبل الرهن وأقام يئنة لم تجمع كما نقل عن النص واذا علم صدور الوقف بعد  
 الاستدانة والرهن بطل لامتناع وقف المراهون وان صدر بينهما ١٢٥ وكان لا يقدر على وفاة الدين من غيره فلاذى

نعمته تبعاً لابن الرفعة والفتى  
 والطنبداوى بطلانه أيضاً بل  
 يمين العمل به في هذه الاعصار  
 اد كثير من يفعل ذلك فراراً  
 من قضاء الدين **مسئلة** رهن  
 عشرة دكا كين دخل  
 قرارها في الرهن اذ لفظ  
 الدكا **مسئلة** ين شاملاً للأرض  
 والبناء لا يعنى التبعية حتى  
 بفصل بين ما ينقل المالك وغيره  
 فلو مات الراهن وأراد بعض  
 ورثته فلك بعض الدكا كين  
 بحسنة من الدين لم يجب اليه  
 ولا ينفك الا بآداء جميع الدين  
 كما في مورثهم لان الرهن صدر  
 ابتداء من واحد **مسئلة** رهن  
 طفل صغير رهنه به بعض قرابته  
 عند آخر لعدم من ينفق عليه

**مسئلة ش** ليس لولى الرشيدة ان يرتن بصداقها بغير اذنها اذ لا يمكن الشخص من  
 انشاء عقد غيره بغير اذنه مطلقاً في الجديد وقياسه على جواز اشتراط الوكيل الاشهاد والخيار  
 بغير اذن الموكل فاسد اذها مجرد الاحتياط **مسئلة** ونحوه استعار مصاعاً للرهنه في  
 معين باذن مالكه جاز بشرط تعيين قدر الدين وجنسه ونوعه وأجله والمرتهن مع بقية شروط  
 الرهن من الصيغة وغيرها فيثبت بصير المعيرضامنا للدين في المصاغ بعد قبض المرتهن له  
 فيتعلق الدين به فاذا حل ولم يوفه الراهن بيع المراهون ان لم يوفه مالكة بعد مراحته ولولتلف  
 لم يلزم مالكة شيء لانه لم يضمن الدين في ذمته اما لو نقص من شروط الرهن شيء أو لم يعلم المعير  
 المرتهن أو قدر الدين أو زاد الراهن على ما عينه لم يصح الرهن ولم يتعلق به الدين نعم ان أنكر  
 المرتهن العارية أو قال لا أعلم أنه ملك مدعيه مع اقرار الراهن بها أو بنحو غصبه حلف المرتهن  
 كذلك وأقر في يده ان صح الرهن والا اخذه مدعيه وان أقر المرتهن لمالك المصاغ وادعى اذنه  
 في الارتهان وانكره المالك حلف وأخذ زادى وان ادعى الراهن ان المصاغ ملكه وانكر  
 العارية ولا يئنه فهو ان صدقه المرتهن ويحلف الا في حريم الانكار والكذب تخلفه أيضاً انه  
 لا يلزم تسليمه فان نكل حلف المردودة وغرم له المرتهن قيمته ولو شرط المرتهن ان الرهن مبيع  
 أو مندوره ان لم يوف الدين وقت حلوله ووافقه الراهن ومالك المصاغ فان كان في نفس العقد  
 فسد الرهن والا فالشرط وحيث فسد الرهن فيد المرتهن غاصبة فيضمنه ومنافعه باقضى قيمته  
**مسئلة ش** رهن عينا بايجاب وقبول ولم يقبضها أو أقبضها بغير صيغة بناء على عدم

وليس هناك يئ مال ولو ترك لادى الى هلاكه لم يستحق شيء **مسئلة** رهن عينا واقبضها ثم  
 الرجوع به اذ الرهن باطل فلو اصرح بينهما ثالث فان جرى الصلح بوجه شرعى فذلك والا فلا **مسئلة** رهن عينا واقبضها ثم  
 طلبها من المرتهن فجعلها فاقام يئنة بالرهن والقبض عن جهة فادعى المرتهن تلف العين المذكورة صدق بيمينه وضمن البسذل  
 لخيماته سواء قال في جوده لا شيء لك عندي أو لم ترهن كالوديعة **مسئلة** رهن له سهمان من ثلاثة في شجر حور فاستعار الثالث  
 ابرهنة في ثلث دين معلوم وكل المرتهن المعبر أن يرتن له جميع آلة الشجر بالدين المعلوم فارتن له صح ثم لو ظهر ان الراهن  
 لا يستحق في شجرة المذكورة الاسهم او احدا كان سهم المعير المذكور مراهونا يئنت الدين والذي يستحقه الراهن مراهونا  
 بالباقي **مسئلة** نقل على آخر ارضاً النقلة العرفية ثم نذر له بما يستحقه من العناء والبر والحرق والزيادة التي عليها والحال  
 ان الارض من أراضى بيت المال فقررت نظره هذا المنقل على ذلك صارت من محارث المنقل ولو زرع الناقل فيها حوراً رزقه  
 قاعه مجانا ولو رهنه والحال أنه لو قوم مستحق القاع لم تكن له قيمة فالرهن باطل اذ شرط المراهون ان يكون قابلاً للبيع وهو



لا يصح بيعه لانه غير متقول **مسئلة** باع سهمين في أرض مشاعا من أصل ستة أسهم ثم فدى من المشتري سهما ونصفا وبقي نصف سهم ثم باعه ثانيا ثلاثة أسهم فصار حصة المشتري ثلاثة أسهم ونصفا ثم ثبت ان البائع رهن جميع الأرض ببيع السهمين الاولين وقبل الفداء صح الرهن في أربعة أسهم فقط وصح النماء الثاني في السهم والنصف الذي فداءه البائع من المشتري بعد الرهن وبطل في سهم ونصف فيرجع المشتري بحصته على البائع فان لم يكن له سوى المرهون وطلب الحجر عليه فيما زاد على ما يساوي دين الراهن أجيب على الاوجه وعلى البائع أجره مثل ما بسط عليه مما يحتمل بيعه ان كان بسطه بعد قبض المشتري والا فلا اذا تلفه قبله كالاتمة السماوية **مسئلة** رهن ثوبا وأقبضه ثم أذن المرتهن في لبسه لم يضمنه المرتهن بمجرد الاذن بل يلبسه ويصير حينئذ عارية كالأودعه وأذن له في اللبس فهو قبل اللبس ودبعت وبعده عارية ومثله مالورهنه شاة وأذن له في حلبها ففعل ضمن ان ماتت نعم لو سافر المرتهن بالثوب بلا اذن ضمنه وان لم يلبسه كالوديع الا اذا لم يجد المالك أو وكيله أو الحاكم أو الامين على الترتيب الذي ١٤٦ ذكره في الوديعة فان أذن له في السفر واللبس فسافر به ولم يلبسه فذهب

في طريقه فلا ضمان الا ان قصر في الدفع وقد أمكنه وهذا محل كازم الكمراني **مسئلة** رهن أرضا بدها لم يقبضها لم يصح فلو قال له الراهن ادأني على تسليم للدولة فسلم غنى فلم عنه لم يرجع عليه بشي لان الاذن مفروض قبل طلب الدولة وان طلبوا بعد بمخلاف الاذن به صدور الطالب فيرجع بما حله **مسئلة** حكم المرتهن بعد قبض المرهون حكم الوديعة في الضمان وعدمه فاذا أراد سفر أو جرد رده الى المالك أو وكيله أو الحاكم كما أفتى به الرداد **مسئلة** اراد فلك العين المرهونة والمرتهن غائب لزم الحاكم الاذن في بيعه

حصة العقود بالمعاطاة جازله التصرف فيها بخو يسع ولو وهب لطفله عينا وقبضها له ثم رهنها من آخر وأجره اياها باقل من أجرها فان رجع عن الهبة باللفظ قبل التصرف المذكور صح والا فلا لانتفاء شرطه فلو ادعى الرجوع لم يصدق الا بينة فان لم تكن حلف الولد بعد كماله على نفق الع - لم وله الرجوع على المرتهن باقضى الاجر وله مطالبة الوالد أيضا وادعى الرهن لنفقة الطفل صدق بيمينه بخلاف وصى ادعى التصرف على وفو المصلحة فلا يصدق الا بينة **(مسئلة ش)** ارهن أرضا فوضع يده عليها يستغلها من غير نذر ولا اباحة من المالك لزمه أقصى اجر منافع ما وضع يده عليه منها فان تلفت الارض حينئذ لزمه أقصى القيم لان فائدة الرهن انما هو التوثيق بالدين ليستوفيه من المرهون عند تعذر الايقاع والتقدم به على غيره فقط **(مسئلة ش)** رهن عينا وأقبضها ثم وهبها أو نذر بها الاخر منجز أو معلقا بصفة وجدت قبل فكها لم يصح اذ هو ممنوع من التصرف في الرهن قبل فكه ثم ان تلفت في يد نحو المتهب طالب المرتهن ببدلها من مثل أو قيمة من شاء والفرار على نحو المتهب ان علم الحال والافعل الرهن كالتلف في يده واذا انقلع عاد البديل لمن غرمه **(مسئلة ب)** رهن مصاعا فقتل يده المرتهن فان كان بلا نقصير بأن وضعه في حرره المغلق ولم يدخل غيره عن يستر يب فيه لم يضمن والا ضمنه بقيمة يوم التلف ولا عبرة بقول الراهن فيمنه كذا ولا بسقط بلفظه شي من الدين مطلقا **(مسئلة ي)** يد المرتهن يد أمانة ولو حضر عينا فقال الراهن ليست هذه المرهونة صدق المرتهن بيمينه انما التي أقبضه الراهن اياها عن جهة الرهن ولم يقبضه سواها

وقبض دين المرتهن بعد ثبوت غيبته كما أفتى به السبكي وقولهم وليس للقاضي قبض مال الغائب محله اذا لم يكن كالوديعة هناك رهن أراد صاحبه فكذلك مقتضى كلام الماوردي ان الراهن اذا عجز عن المرتهن والقاضي باع العين المرهونة وجرى عليه في العباب وبغنى ان محله اذا عجزت ضرورة الى بيعه كالعجز عن مؤنته وحفظه والحاجة الى ما زاد عن دين المرتهن من ثمنه وان يشهد اذا باع لنفسه للثمة **مسئلة** رهن عينا ثم طالبه المرتهن بالدين فقال ادأه الوقت الع لاني ولم أوفك فهذا المرهون نذر الله تعالى ثم عليه لقبول المرتهن وانتظر الاجل فلم يأت به بشي ثم باع العين فانه نذر لجاح نذر الدار عند حلول الاجل بين الوفاء وبين كفارة يمين والبيع باطل **مسئلة** رهن عينا بدين قص وطلب لعين فقال المرتهن رهنها عند شخص وأقر الشخص بارتهاها وقال وانا أيضا رهنها عند ثالث ولم يأذن المالك لاحد منهم في الرهن فطالب العين عن هي يده فانكر استحقاقه لها والحال ان الذي رهن على هذا مقر بالعين يدعى وانه مذهب الراهن وأقام المالك أيضا بينة ان العين ملكه فطالب المدعى عليه يمين لم يدعى على صدق يمينه لم يجب الى ذلك لانه مرتهن بزعمه وهو لا يخاصم عند الشيعين بمعنى انه لا يثبت ملك الراهنه ورجع متأخرون انه



بخاصم في العين دون البدل وهي أي الخاصة منه ذرة هذا لأن رهنه مقر بالمالك غيره في مسئلة في عليه دينان لشخصين وبأحدهما عين مرهونة لا يملك غيرها وهي تفي بضعف الدينين فطلب من المرتهن ان يتن من العين بقدر دينه أو بأذن في بيع ما يفي بقدر دين الآخرها لا يجبر وان كان ثم من لا يرغب في شراء جبهه هانم يجبر على الاذن في بيع جميع المرهون ليأخذ قدر حقه من الثمن ويصرف من الفاضل ما يفي بدين الآخر أو الأبراهم الدين في مسئلة في رهن أرضا ثم تعدي وزرعها لم تارزعه المرتهن أجرة الأرض وإذا أعسر عند حلول الأجل عن وفاة الدين من التقدا ومات ١٤٧ ومعه عرض من جملته الأرض المرهونة

تخير المرتهن بين ان يتن منه دينه بثلث المثل أو بصبر إلى ان يوجد راغب يشتري بثلث المثل وهو ما انتهت إليه رغبات الناس في ذلك المكان والزمان وليس للراهن كوارنه المنع من الانبعاث الا بما يقوّمه المتقومون اذ ثمن المثل ما انتهت إليه رغبات الناس بعد النداء والشهادت كما حققه السبكي ويجب على المدين السعي في ذلك في مسئلة في أرسل شخصاً يستقرض له مالا معلوما ويرهن في ذلك عينه ففعل الوكيل ما امر به مع ثقة مأمون ودفع المال إلى الأمر فطالب المدين فك عينه في غيبة المرتهن لم يكاف الرسول احضاره ولا بضمن الرهن

في تعلق الدين بالتركة في

في مسئلة في تقدم الزكاة على دين الأدي المسترسل في الذمة اما المتعلق بعمال الزكاة تعلقا سابقا عليها كالمرهون والمجور فيقدم قطعاً هذا في صورة كون

كالوديع وبرئ ظاهر او تكون ملكه اذ من أقر به من لا تخف كذبه تركت في يد المقر يتصرف فيها تصرف المالك (مسئلة ش) أمين كمرتهن ووديع أراد سفر الزمة اعلام المالك أو وكيله ليعمل بأذنه في السفر به أو تركه فان لم يفعل ضمن حيث تيسر اعلامه ولم يسبق منه اذن في تركه عند ارادة السفر فان تعسر دفعه للقاضي الثقة وعليه اما قبوله والاشهاد به أو امره بدفعه لثقة وهو أولى فان عدم الحاكم المذكور دفعه لثقة ولو امره أو علمه بحاله المحرز فيه وأشهد عليه ان كان بحيث يتمكن من أخذه وحينئذ لو سرق من الحرز كما ذكر لم يضمن فان تذر الكل أو خاف من الحاكم الجائر لو دفعه لثقة لزمه السفر به ان كان آمناً أو خوفه أقل من الحضر (مسئلة ش) مات عن ورثة وفيهم مجبور وغائب وخلاف بينهما هو نابدين فان قضاء الورثة والاباء الحاكم بأذن الحاضر الكامل ان لم يصرت على الامتناع بثلث المثل أو بانقص منه مما يتغابن به حالاً من نقد البلد ولو من المرتهن فان ثبت ان البيع بدون ثمن المثل ولو باعتراف المشتري بطل البيع نعم لو شهدت بینه بأنه ثمن مثله قدمت على الأخرى الا ان قطع بكذبها ولو عجز الراهن عن استئذان المرتهن والحاكم فله الاستقلال بالبيع على الأصح اه قلت زادت التحفة لكن يحجر عليه في الثمن الى الاداء (مسئلة ش) لبس المرتهن طلب دينه من غير الرهن لرضاه به ليق الدين به كما نقل عن الامام نعم ان يبيع في الدين ولم يف به فله كوارنه طلب الرائد من الراهن أو تركته فان ادعى ورثة الراهن انه لم يخاف سوى العين المرهونة فله تخليفهم حينئذ على ذى العلم فلو باع المرتهن الرهن بأذن بعض الورثة صح في حصته فقط فلف بغيره الكامل وولى المجبور طلب رفع يد المشتري عن حصته وتسليم ما عليه للمرتن اه قلت وعبارة التحفة وقضية هذا انه لا يلزم الراهن التوفية من غير الرهن وان طلبه المرتن وقد ر عليه وبه صرح الامام واستشكله ابن عبد السلام وجوب الاداء فوراً ويحمل كلام الامام على تأخير يسير واختار السبكي وجوب الوفاء فوراً من الرهن أو غيره فلو كان غيره أمراً وطالبه المرتن وجب وهو منجبه اه

(تعلق الدين بالتركة في)

الزكاة ديناً مسترسلاً في الذمة لناف النصاب بعد التمكن اما اذا كان النصاب باقياً فالزكاة مقدمة على ما ذكر أيضاً في مسئلة في مات شخص وعليه دين وخلف مالا قدر الدين أو أكثر لا تبرأ ذمته حتى يؤدي عنه فلو تحمل الولي أو غيره الدين لينقل الى ذمته ويرئ الميت بصيغة الضمان لم تبرأ على المشهور ولا دلالة في حديث على رضي الله عنه على براءة ذمة الميت بالضمان وانما فيه دلالة على صحة الضمان وقوله صلى الله عليه وسلم فكك رهن أخيك أي بالاداء لا بالضمان في شرح المذهب في حديث أبي قتادة وأخناه في فمكالة درعه صلى الله عليه وسلم التي رهنها عند اليهودي فقبل فكها أو الصحيح انه مات وهي مرهونة وقوله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معاقبة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة في القبر غير منبسطة مع الارواح في البرزخ وفي الآخرة



موقوفه عن دخول الجنة حتى يوفي عنه محله في غير الانبياء **(مسئلة ١٤٨)** مات مدين وخلف تركته تقي بالدين فانفق الورثة أو بعضهم وأهل الدين على ابقاء الدين بحاله بذمة الميت الى ان يحصل في الموجود زيادة في الاثمان أو قصودا اشهارها رجاء الظفر بزيادة والحال ان الموجود له اثمان يرغب في شرائه لم يجز ذلك نظرا الى مصلحة الميت لما فيه من تأخير براءة ذمته بل الميت أولى بمراعاة حقه كما لا يخفى فيجبرهم الحاكم على ذلك **(مسئلة ١٤٩)** اثبت شخص عندها كم يدين على ميت من غير احضار ورثته مع وجودهم في البلد من غير عز ولا توار ١٤٨ فليس للقاضي ان يبيع التركة بمجرد ما ذكر بل لو فرض ثبوت الدين بشروطه

المعتبرة فليس له بيعها من غير عرض على البالغين من الورثة وأولياء الاطفال منهم ولو تصرف والحال ما ذكر لزمن من أخذ شيئا منها أجرة المثل هذه بسطه ان كانت ثم أجرة لعدم صحة التصرف **(مسئلة ١٥٠)** مات شخص فوجد تحت يده مساطير باسماء أناس غيره بخط غيره من الكتاب وعليها خطوط القضاة الماضين والباقي كانت يده على ذلك دلالة على ملكه لها دلالة شرعية فتكون تركه وكون المساطير باسماء أشخاص لا تدل على ملكهم لها مال تقم حجة شرعية عليهم فتسلم لهم فقد يكتسب المالك لنفسه التذكر ولمراجعة ولو اثبت شخص بأن الميت أوصى بتسليمها إليه سلم له اذ الايصاء برد الودائع حاز **(مسئلة ١٥١)** نفي وعليه دين فقبض الحاكم به نص التركة وقسم الباقي على الورثة وقال لأهل الدين أنا أفصمكم من مالي فما أخذ من الحاكم حكمه حكم المنصوب ولا يحمل

**(مسئلة ١٥٢)** يتدب أن يبادر بقضاء دين الميت مسارعة لملك نفسه عن حبسها عن مقامها الكريم كما ورد فان لم يكن بالتركة جنس الدين أو لم يسئل قضاؤه سأل الولي وكذا الاجنبي الغرماء ان يجتالوا به عليه وحينئذ فغير أذمة الميت بمجرد رضاهم بمصاهرة في ذمة نحو الولي وينبغي أن يجتالوا الميت تعاليم لا يصححها لغيره بغيره وخروج من خلاف من زعم ان التحمل المذكور لا يصح كأن يقول الغريم أسقط حقتك منه أو أبرئه وعلى عوضه فاذا فعل ذلك برئ الميت ولم يلتزم ما التزمه ولا ينقطع بذلك تعلق الغرماء بتركة الميت بل يدوم رهنها الى الوفاء لان في ذلك مصلحة للميت اذ قد لا يوفي المترم بذلك ولا ينافيه ما مر من البراءة لان ذلك ظني اه تحفة **(مسئلة ١٥٣)** مات وله حق شفعة فشفع وارثه كان الشقص المشفوع تركته حتى يتعلق به لدين لانه يتعلق بالمال عين او دين او منفعة وبال حقوق وان لم تكن مالا يؤدي الوارث الثمن من ماله أو من التركة باذن الغرماء لا بدونه وليس على الوارث مراعاة الغريم في الاخذ بل متى أخذ حصل التعلق بالشقص كوارث موصى له مات قبل القبول فان حق الموصى له بالموصى به لا يحصل ما لم يقبل وارثه ولا يلزمه القبول **(مسئلة ١٥٤)** ونحوه ي ك مات وعليه ديون وله أعوان حيوان وغيره كانت التركة جيبها ممره وبنوهم ممرها ممرها بالديون فيبطل تصرف الوارث فيما غير العنق والاستيلاء من موصر بقدر يساره الا باذن أهل الدين فان غاب بعضهم أو حجروا عليه أو امتنع نائب عنه الحاكم في الاذن ولو عجز الوارث عن استئذان رب الدين والحاكم فله الاستبداد بالبيع في الاصح ولا بد من اتفاق جميع الورثة على البيع أو بعضهم برضا المتأهل من البقية وولي المحجور والغائب ثم الحاكم عند امتناعهم أو عدم تأهلهم ولم يكن لهم أولياء وتباع من أجنبي أو من بعضهم بعضا بشرط أن يكون الثمن حالا والمستري مليا ويحجر عليهم الحاكم في الثمن حتى يقبض أهل الدين ما لهم فلو غاب بعضهم أو امتنع قبض له الحاكم ووصفه في بيت المال ان وجد والا فعند أهله ولا يبقيه يده دفعا للثمة فان رأى ابقاء الثمن بذمة المشتري حتى يرجع أهل الدين فلا بأس **(مسئلة ١٥٥)** لا يصح تصرف الوارث في شيء من التركة ولا قسمتها قبل أداء الديون ومهاجعة الاسلام ان استصاع أوصى بها أولا وسائر الوصايا ولو نذر بعض الورثة بما يحصيه قبل ذلك لم يصح النذر وهذه المسئلة ونظائرها مما يغفل عنها وهي كثيرة الوقوع وقد غلط فيها كثير ممن يدعي العلم كقضاء السوء ولا يكفي اقرار فدر آخرة الحاج من التركة بل لا يصح التصرف حتى يكمل

الاجير

له امساكه واعطاه أهل الدين من عنده بل هو بذلك آثم معرول شرعا لا تنفذ احكامه

ولا يجوز للورثة التصرف فيما يدينهم لم يقضوا الدين **(مسئلة ١٥٦)** مات وعليه دين مهر وغيره وقد درجارية وهي لا تخرج من الثلث لم تنق لان الدين يقدم على الوصية ولا يصح شراء الوصي الجارية عن أجنبي من غير إذن الحاكم **(مسئلة ١٥٧)** ادن لوارث وولي له آخر بقصى دين لميت أو يجهزه ويرجع على التركة يرجع عليها ولو قضى الدين بعض الورثة باذن الباقيين ليرجع وان لم يكن بعبدا



في التمسك في المسئلة الفرق بين الزوجة الحادثة والولد حيث يتفق عليه دونها أنه لا اختيار له في الولد بخلافها قال الباغي  
يتفق عليه وإن استلحقه بعد الجراي لأن إقرار النسب واجب (مسئلة) ١٤٩ مع أسلف رجلا مالا لكونه يشتغل تحت

في صنعة باجرة ثم خرج المدين  
من عنده واشتغل بكان لنفسه  
فطلب رجوعه لم يجبر وله أن  
يكتسب بصنعة في أي موضع  
شاء ولا يكلف إلا كتساب  
لقضاء دينه قلت بل هذا السلف

المذكور إذا كان للمعلم غرض  
بأن ينقص من أجرة الاجير أو  
يقدم شغله على غيره من الربا  
المحرم الداخل تحت قوله عليه  
الصلاة والسلام كل فرض ج

ربحا فهو ربا كما ذكره في  
الربطة المعروفة بحضرموت  
(مسئلة) من عليه دين ثم  
ذهب أو تصدق أو وقف جميع  
ما يملكه وكان لا يرجو الوفا من

غيره فالذي نعمة في الفتوى به  
لشرح المذهب في صدقة التطوع  
وغيره البطلان فلو طولب من  
عليه ديون فقال ارضى ويسوى  
موقوفة على أولادى فالذي

حققه الكمال الرداد أنها صيغة  
انشاء فينتدلا بنفذه منه فان  
قال أردت بذلك الاقرار لم يؤثر  
ولا يخالف هذا ما في فتاوى  
الكمال الرداد من انه لو أقر عند

الحاكم لنخص بدين معاملة  
ثم أقر اقرارا آخران جميع  
ما كان معه لولده الطفل ثبت  
بذلك اعساره وانصرف عنه  
المطالبة لأن ذلك مفروض في  
اقراره والاقراء يخالف الانشاء

الاجير الحج على المعتمد اه قلت وهذا ما اعتمد ابن حجر ومراكن قال في القلائد واذا بذل  
الورثة قدر الدين من التركة أو غيرها لمن اليه قضاؤه من وصي وحاكم فالظاهر ان لهم التصرف  
في باقيها كما أفتى به أبو مخرمة وكذا إذا سلموا قدر الوصايا المطلقة اليه ومن له دين ومات وورثه  
واحد بهد واحد فهو في الآخرة للقول فلو قبضه وارث ولو لا خير برئ المدين الا من المماطلة  
اه ومن سفينه الحبيب أحمد الحداد من مات وعليه فرض الحج وأراد وارثه التصرف في  
التركة فالجواب في ذلك ان تقرر الاجرة ويقبضها الاجير بعد الاستئجار أو يقبضها الوصي  
أو الحاكم عند عدمه أفتى بذلك عبد الله بن عمر مخرمة بمعالجة ابن كبن ورأيت له للشيخ على  
بازيد اه وفي ج كلام عن أبي مخرمة مذكور في باب القسمة وعبارة هي حيث نصرف  
الوارث قبل أداء الدين والوص لا يابطل وضمنه كل من دخل تحت يده فلو أوصى بشراء عقار  
تقسم غلته لوصايا عينه لم تنفك التركة حتى يشترى ذلك العقار فلا يكفي اقرار المال فقط كما  
لا تنفك بتأجير الوصي الحاج وان سلم له الاجرة على المعتمد ولو قامهم الوصي قتل بعض  
ما في يده قبل اصاله مستحقه لزم الورثة توفيتا محاسبابهم وليس قبض الوصي منهم بل لا بد  
من قبض المستحق كما لو اقدم الورثة فداهم دين وقد أعسر بعضهم فيؤخذ كل الدين من الموسر  
ثم يرجع هو على الآخر بدساره نعم لو أوصى بعهدين معينة امتنع التصرف فيها فقط  
(مسئلة) مات وعليه دين زائد على تركته ولم ترهن به في الحياة لم تكن رهنا الا  
بقدر هامه فقط فاذا وفي الوارث ما خصه أو كل الورثة قدرها انفق نصيبه في الاولى وكلها في  
الثانية عن الرهنية ويفرق بين هذا وبين الرهن الجملي حيث لا ينفك الا بالبراءة عن جميعه بابه  
أقوى فالورهن عيناً ثم مات لم ينفك منها شيء الا بوفاء جميع المرهونة به اه قلت فلو طلب الدائن  
أخذ التركة بجميع الدين وأراد الوارث الفك كما ذكر أجيب الدائن لتحقيق مصلحة الميت وهو  
سقوط الدين عن ذمته وخلص نفسه من حبسها قاله في التحفة وأبو مخرمة (مسئلة)  
مات وعليه ديون كثيرة أضعاف تركته وخاف صوغه مرهونة عند آخره بعض الدين قدم  
المرهن بدينه فان زاد منها شيء أضيف الى التركة وقسط الكل على بقية الديون فاذا كانت  
الصوغة المذكورة مستعارة من آخر لترهن بشرطها كما مر في الرهن روجع مالها كما اما  
أن يقضى الدين ويأخذها أو يأذن في بيعها فيه ويأخذ الزائد من قيمتها ان كان ثم يرجع على  
التركة بما أخذه المرهن في صورتين يصاب به كسائر الغرماء

\*\*\*\*\* (التعليق) \*\*\*\*\*

في فائدة نظم بعضهم اقسام الجور فقال

ثم نية لم يشمل الجور غيرهم \* تضمنهم بيت وفيه محاسن  
صبي ومجنون وسفيه ومقلس \* رقيق وممرند ومر بصر وراهن

إذا اقرار اجبار عن حق سابق فصحة وان كان عليه دين مستغرق (مسئلة) رهن عيناً بدين وهي تزيد عليه زيادة ظاهرة وغاب  
فانبت آخر بدين حاله على الرهن المذكور عند الحاكم وطالب منه أن يبيع الرهن ويعطى المرهن دينه أجيب الى ذلك  
وأعطاء الزائد وان كان للرهن أعيان آخر لا تساوى دينه ويجبر المرهن على قبول حقه ولو قبل الحول حيث لا ضرر عليه في ذلك



في البحر (مسئلة) انتقل بزوجته وولده الى بلد آخر ثم مات بها جازلا رأة أن تنتقل بالولد باذن القاضي بل لها أن تسافر به في البحر اذا تضررت بالأقامة في الغربية حفظ النسبه كما نقله الأذري عن الجويني والقاضي أن يقرض مال الطفل مليا أمينا ويسافر به في البحر ليوصله الى بلد أبي الطفل اه لكن المصنف قويا أخرى بخلاف ما ذكر وهي مسئلة اذا كان اليتيم وماله معا ببلد فباع قاض فولا يتيما القاضي تلك البلد وان كان اليتيم ببلد وماله بأخرى فولا به اليتيم لقاضي بلده وماله لقاضي بلد المال فاذا أرسل قاضي بلد اليتيم ثقة عدلا أمينا الى قاضي بلد المال ليقبض مال اليتيم وجب دفعه اليه بعد ثبوت جميع ما ذكر عنده ولا يخفى انه لا يجوز المسافرة بمال اليتيم في البحر ويضمن بذلك وكذا لا يجوز باليتيم في البحر أيضا كما اعتمد الاسنوي ونبهه ابن المقرئ وما فرق به بينهما لا يخفى ما فيه من التحمل والتكاف اه وقرر هذه المسئلة في درسه وقال قد أقيمت به مرارا واستقر الأمر عليه (مسئلة) يجوز لنحو الأخ والعلم تعام الصبي وناديه والاتفاق عليه وكسوته من ماله عندئذ من اجرة الولي من حاكم أو غيره والا ضمن (مسئلة) أقرض بالاحتلام ١٥٠ لأمكاه وهو تسع سنين فباع شيئا من ماله ثم بعد سنين ادعاه وقال كنت حال

(مسئلة ش) لا يكلف من عليه دين بيع أعيانه بدون ثمن مثلها من هونة كانت أم لا كان كانت قيمها مائة ووجد راغب بثمانين بل يكف الدائن الصبر (مسئلة) اذا كان للمدين عرض فان وجد راغب فيه بثمن مثله وهو ما انتهت اليه الرغبة في ذلك الزمان والمكان لا ما قومه المقومون كما قاله ابن زياد وغيره أو أراد الدائن بذلك وجب بيعه وقضاه لدين والاصبر الدائن وجوبيا حتى يوجد راغب ولا يجوز حبس المدين ولا الترسيم عليه اذ لم يعهده مال (مسئلة ش) أقر المفسد لا خير بعين أو دين سابق على الحجر قبل في حقه وحق الغرماء قال ابن الصباع ولهم تحليف المقر له ولا يظهر لليمين فائدة الا أن هيئتم اربعا ندعوه الى تكذيب المقر ولا يراهم حينئذ ادلون كل عنهم يكفهم ان يحلفوا المردودة الا ان ادعوا له واطاه على ذلك ليطل حقهم فيحلف عندئذ كوله على ذلك وحينئذ تكون يمينهم كقراره (مسئلة ش) مدين ادعى الاعسار فان لم يعهده مال ولم يلزمه الدين بنحو شراء أو قرض صدق بيمينه ولا يكف حينئذ يمينه ولا يحبس وان عهده أولزمه بنحو شراء وقبض حبس حتى يثبت اعساره برجائين فقط فبشهادته ان يمينه معسرا لا ينافي ذلك شيء لكن لا يضر على المعتمد

البيع صيا واقرارى بالاحتلام جهل وكذب كان اقراره بالاحتلام صحيحا وأما البيع فلا يصح منه حتى يثبت رشده حال البيع (مسئلة) يقبل قول الشخص ذكر كان أو أنثى في البلوغ بالاحتلام ولا بد في الشهادة بالبلوغ بالسن أو بالاقرار بنحو الاحتلام من رجلين ولا يقبل اخبر امرأه كالألم يقول بتم بابنم ابلفت وكذا لا يقبل قول عدل واحد على المنقول المعتمد خلاف اللحاوي الكبير وابن عجيل نعم لو أخبر العدل أو المرأة الثقة بالبلاء وصدقه الزوج أو الولي جازلها الاقدام وعقد النكاح بناء على اخبارهما تطير ما أفتينا به من

### (الحجر)

(مسئلة ش) المولود أعمى أصم حكمه كالمجنون فيحكم باسلامه دنيا وأخرى تبعالا حد

انه اذا أخبر العدل برؤية هلال شوال وجب العطر على من صدقه اذ هو من باب الخبر لا من باب الشهادة وبينهما اصوله فرق كما لا يخفى على من له أدنى مسكة بالعلم (مسئلة) باع شيئا أو اقربه ثم ادعى انه صدر منه ذلك وهو صبي فالقول قوله ان أمكن صباه فان أقاما يثبتين قدمت بنية البلوغ لان معها زيادة لم (مسئلة) في المعتمد الذي رجحه الشيطان المعتمد عليهم ما في تحرير المذهب وتنقيحه وجوب نية قدر المأون من مال الايتام ونحوهم على المولى ان أمكن بلا مسالة عليه اذ اتركها مع امكانها العزل لتركه الواجب عليه كما لا يخفى والذي ذكره العراقيون ان الانجار ومحوه مستحب قال الأذري وهو الموقوف عن عامة الاصحاب فلو قالت الام الرشيدة ثقة المابة القادرة على حفظ المال أنا أنزمت مؤنة الايتام من مالي بطريقة النذر وأحفظ ما لهم وأغني ورأي القاضي الأهل المصلحة للزيادة ذلك وله نزع المال من الوصي التارك للتنمية ويدفعه اليه او ينصبها عليهم (مسئلة) استولى الأب على مال الاطفال وتصرف فيه بالبيع وغيره من غير مصلحة كان ذلك قاضيا ولا ينفذ وتسمع دعوى الحسبة من الاقارب والجيران وغيرهم عليه ولهم ائمة البينة عليه وتحليفه كما قاله العري وهذه مسئلة نفيسة فكثيرا ما يدعى بعض الجيران أو اقارب الفضل على وصيه انه أنافم لا ولا يسمع لقاضي كلامه ويقول انه فصولي (مسئلة) لا يجب على من زاد ماله شخص



البحث عن رشده وأهليته وان غلب على الناس السفة بترك نحو الصلاة كما يجوز معاملته من أكثر ماله حرام حيث لم يتحقق تحرير ما وقع العقد عليه ومتى علم السفة العاقد المستقر من صفه لم تجز معاملته وبذلك يعلم الفرق بين معلوم السفة ومن جهل حاله نعم لو ابتلى شخص بعدم وجود من يعامله الاجاعة يعلم سفة فهم واحتاج لمعاملتهم ١٥١ فليقلد من قال بصحة معاملتهم ليتخلص

من هذه الورطة قاله السهمودي  
مسئلة يجوز لولي المحجور  
أن يسلم خراج الدولة ومطالبهم  
من مال محجوره بلا ضمان ولو لم  
نقل بذلك لرغب الناس عن  
الوصاية والفقهاء بناء على دره  
المفاسد وجلب المصالح (مسئلة)  
إذا خاف الولي على مال محجوره  
جازه تخليصه ببعضه وله أن يصالح  
وأن يوجر أعيانه بدون أجره  
المثل إذا خاف تعطيلها وجوز  
عز الدين تميم ماله إذا خاف  
غصبه سليما كما في قصة الخضر  
وموسى (مسئلة) يجوز الرشيد صلاح  
الدين والمال هذا مذهب  
إمامنا الشافعي رحمه الله وفي  
وجه حكاية المتولي أنه إذا بلغ  
مصلحة المال سلم إليه ونفذ تصرفه  
فيه وإن كان فاسقا وهو مذهب  
أبي حنيفة ومالك وهذا الوجه  
قضى البدر بن جاعة وأفتى به  
قاضي القضاة بن رزين وابن  
عجيل وغيرهم قلت ولا يسع  
في هذا الزمان الاتقايه هؤلاء  
الائمة وأنى يوجد من يبلغ مصليا  
لدينه في أولاد الاخير فضل  
عن النساء والاندالاه وعلى  
الأول المعتمد لو كانت امرأة  
بلغت سفة تاركة للصلاة ولم

أصوله المسلم وإن كان بالغاً وليس هو من أهل الفترة ولا يلحقه بالعقلاء ميله إلى نحو الدراهم والملابس نعم إن كان له أدنى تغيير الحق بالصبي المميز في صحة العبادة وعدم الموانعة بتركها وإبصال نحو الهدية وأذ في دخول ورد سلام ومثل من ذكر آخر من ليس له فهم أصلاً لكن إن بلغ كذلك والأفوليه الحاصم كافي التحفة (مسئلة) مريض يغمى عليه مرة ويضيق أخرى وصدرت منه تبرعات وطلاق فباع لم كونه حال إفاقته نفذ أو اغمائه فلا وما شك فيه فإن أقر هو وكذا واره في غير الطلاق أنه حال الإفاقة نفذ أيضاً وما ادعى هو أو واره أنه مال الأغنياء صدق بيمينه للقريبة الطاهرة (مسئلة ك) لا يثبت البلوغ إلا باستكمال خمس عشرة سنة بشهادة عدلين نعم إن شهدت أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن وثبت بهن السن تبعاً لقاله في التحفة ومنه يعلم قبول شهادة الأبوين وقبول قول الصبية حضت من غير تخلف وإن اتهممت فلو أطلقت الأقرار بالبلوغ قول في أصح الوجهين (قائدة) لا يخلف ولي إنكار الشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضى إقرار الولي به فك الحجر بل يقتضى إنزاله وحيث علمه زمة تمكينه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهراً متوقفة على بينة برشده أى أظهاره اه تحفة (مسئلة ج) اسند أمر أطفاله إلى أخيه فبلغ اثنتان وطلب المال سلم إليهما حصتهما فقط لا حصه البقية بل يضمن بتسليمها إليهما هذا إن شهد خبيران بأحوالهما بأنهما مصلحان لمالهما أو أنس الوصى منهما الرشيد وهو في هذا الرمان صلاح المال فقط وأما صلاح الدين فقد تودع منه اه وعبارة ش مذهب الشافعي أن الرشيد صلاح المال والدين بان لا يرتكب محرماً مبطلاً للعدالة ومنه إن تغلب طاعاته صفاته ولا يشترط جميع شروط العدالة من ترك حرام المروءة أو فعل صغيرة ولا فرق في استدعاء فك الحجر بالصلاح المذكور بين المتصل بالبلوغ وتبره نعم لا بد من صحة التوبة حتى لو كان في قطع الصلاة مثلاً توقفه على قضاء جميع ما فوته بعد بلوغه لا به أحد أركان التوبة فحينئذ لا عبرة بأمر من لا خبرة له من يريد فك الحجر بصلاة يوم أو يومين طناً فك الحجر بذلك غير ناظر إلى أن ارتفاع الحوب وتوقف فك الحجر بقضاء جميع الذنائب ومذهب الأئمة الثلاثة أن الرشيد صلاح المال فقط وهو وجه في التمه مال إليه ابن عبد السلام وأفتى به العمراني وابن عجيل والحصري والأزرق بل نقل السبكي عن البويطي وابن شمر بنحو ما وردى وابن علي أنه يصح تصرف من بلغ سفة في أولو بالتبذير إذا لم يحجر عليه وهو شاذ

(ولي المحجور)

تزل كذلك فبعت أرضها لم يصح البيع ولا يجوز للمالك الحكم بحكمته وعليه أيضاً يجب على الولي إخراج زكاة السفة كالمجنون فلو فرض أن السفة فيه شركا في مال بينه وبين صبي وخاف ولي الصبي أن أعلم السفة بالشركة صباع المال المذكور وأخذ ظالم له جاز إخفاء شرك السفة حتى يبلغ المحجور وكذا يجب الإخفاء على وارث الوديق أيضاً لذلك وليس للقاضي الامتناع من قبض المال من غير مسوع شرعي إذ عليه حفظ أموال الأيتام الداخلين تحت نظره والبحث عنها وليت شعري أى قاض في زماننا عامل



(مسئلة ي) ولي المجنون وما الحق به مما امر وان كان له نوع تميز بأب قابوه فوصيهما  
 أو أحدهما ثم الحاكم ثم صلحاء المسلمين عند فقده أو جوره فيتصرف من ذكر في ماله بترتيبهم  
 ورتبته غير الوصي ممن ذكر بظهور الحاجة كوقوف أو خدمة وبتعيين السرى ان خفت  
 مؤنته عن النكاح (مسئلة ج) اذا لم يكن للمجبور أب أو جد ولا وصى فولي  
 الخاصكم أو من أنابه والولى ان يأخذ له شركة بيت للمصلحة ويصدق في الاتفاق الا لثق  
 ودعوى التناف (مسئلة ش) ونحوه ب اذا فقد الولي الخاص وهو الأب أو الجد  
 أو وصيهما والعام وهو القاضي أو الامام أو منصوبهما أو قام به مانع من نحو فسق أو خيانة لزم  
 صلحاء البلد كخوالهم أن يقوموا بالمجور فرض كفاية ان تعددوا ولا فعين ثم ان اتفقوا على  
 واحد فذاك والا اقرع لي تعد المتولى اذ تعدده يؤدي الى النزاع ولا تلى الام في الاصح خلافا  
 لابن عجيل والحضري القائلين بتعدد بها على الوصى وليس لعصبته كاهه منازعة المتعين  
 وجعل المال تحت أيديهم اذا كان هو الصالح أو الاصلح كان لم يمكن دفع نحو الظالم عن المال  
 الامنه (مسئلة ش) مات عن أطفال وله اخوان فقال أحدهما لا آخر تصرف في  
 مال الاطفال وعليك مؤنتهم وزكاهم وما فضل من ربح لك فان لم تثبت لهما ولاية بنحو وصاية  
 فتصرفهما مضمون عليهما نعم لهما كخوالهم تأديب الطفل وتعليمه والاتفاق عليه من ماله  
 عند تعذر مراجعته نحو القاضي كبعدة لثلاث تضيع مصلحة الطفل وان ثبتت ولايتهما بنحو  
 وصاية أو لم يوجد قاض أو خيف منه على المال فلهما بل عليهما كصلاء البلد التصرف في  
 المال بالقبضة فان اتفقا على صالح فذاك والا تصرفا بحسب المصلحة حيث اتفقا والاروجع  
 ثقة وقول أحدهما لا آخر تصرف في المال الخ لا يترتب عليه أثر الا فسق القائل ان مكنته  
 منه جراءة بلا ظن مصلحة للمجور ونحوه لا آخر صحيح لثبوت ولايته حينئذ نعم يفسق ان  
 أخذ زائدا ربح عن المؤن ولا يعذر بجهله الا ان قرب عهده بالاسلام (مسئلة ش)  
 ليس للحاكم الاكتشف عن الآباء والاجداد في ولايتهم على أطفالهم وتصرفاتهم ما لم تثبت عنده  
 الخيانة أو النسق فيه عزله وليس على نحو الأب اقامة بينة بالبيع ولا عين اذ لا يقبل رجوعه  
 ويجوز له استخدام المجور بنحو صبا وسفه كعبد فيما لا يبل بأجرة واعارته لمصلحة كنعليم  
 ونفقه وكذلك السائر قراباته وان لم تكن لهم ولاية عليه حيث لا قاضى ثقة أمين لما لهم من  
 الشفقة عليه لمافي قصة أنس رضي الله عنه فتمت جواز استخدام اليتيم ووجوب خدمته  
 الامام والعالم على المسلمين أما خدمة عبد المجور فيما يقابل بأجرة فان كان في مصالح المجور  
 فلا اشكال فيه أوفي غيرهما فلا نعم ان تعينت طريقا منعه من نحو اباق بقرينة جازبل  
 وجب تركوب الوديع الدابة الجوح (مسئلة ش) يجوز للولى اقتناء الحيوان  
 للمجور للمصلحة بل يجب بقاؤه اذا كان فيه غبطة ظاهرة كالنحل وقوله لم ان الولي  
 لا يشترى الحيوان ولا يتركه بمالك المجور محمول على الغلب من عدم المصلحة وحينئذ لو كان  
 العرف ان من يخدمه يأخذ الربع من عمله متسلا فيقدر الحاكم الربع المذكور في أغلب  
 أحوال القيم مدة مع الوصية ويعرف قيمته ثم يستأجرها أو باقل منها امر اعيان المصلحة فيستحق  
 اسمى فيه عليه من مال المجور أو يعوضه عن العسل ان كان اجارة عين فان لم يعرف العاقد ان

بسم الله تعالى ورسوله  
 صلى الله عليه وسلم امرى به  
 لعزير وفقنا الله تعالى لطرق  
 الهدى آمين



**(الصلح)** **مسئلة** مذهبنا ان الصلح على الانكار غير جائز فعليه لو ادعى على آخر شيئا فأنكره فليس للقاضي أن يأمر بالصلح ولو اصرح الخصمان على الانكار تقليداً من المأثورين ذلك جائز بناء على ان التقليد يتجزأ كما هو مقرر في محله وقد بسطت الكلام على ذلك في الادلة الواضحة في المحرر بالسمة وانها من الفاتحة ١٥٣ **مسئلة** عليه دين دراهم معلومة لا آخر

وبه رهن فاني بعض الدراهم وقال للدائن صالحني عن الدين الذي تستحقه بذهبي بمائة الدراهم فصالحه مع خلافا للسروض في قوله ولو كانت الجسمانية المصالح بها عن الالف معينة لم يصح الصلح ومقتضى الروضة الصحة وجري عليه في العباب **مسئلة** وكنت زوجته أن يصالح عن حق في تركه مورثها وأطلقت الوكالة ولم تعين له قدر من حظ الثلث أو ربع بل قوضت الامر اليه فصالح ببعض العقار ثم باعه لم يصح الصلح والبيع قال في العباب **مسئلة** لو وكله بصلح معاوضة صالح بشئ المتل أو حطبة فليبين القدر فان قال بما شئت جاز وفيه نظرو عليه فينبغي أن يصالح بمثل أه **مسئلة** الصلح على المجهول باطل فلو صالحت المرأة عن أرثها في الزوج وهي جاهلة بقدر التركة ثم أقرت عقب الصلح انها لا تستحق شيئاً طناً منها صحة الصلح فالأقرار باطل كالوجري الصلح على الانكار ثم قال أبرأتك عن الحق أو برئت عنه فلا يصح الإبراء ولا يؤخذ

ما يحتاجه النحل من الاحمال انما يامن بعرفه ويترى على عادة الناس في ذلك **مسئلة** **مسئلة** يجوز للولي مخاطط طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة للولي ويظهر ضبطها بان تكون كافته مع الاجتماع أقل منها مع الافراد ويكون المالان متساويين حالاً أو شبهة أو مال الولي أحل وله الضيافة والا طعام حيث حصل للولي قدر حقه وكذا مخاطط طعام ايتام ان كانت فيه مصلحة لكل منهم أه تحفة وفي الامداد وان تبرم الولي بحفظ مال موليه أي ستم من ذلك وتضجر استأجر من يتولاه بأجرة المثل وله الرفع الى القاضي لينصب قيماء كذا يفرض له أجرة ان لم يكن ثم متبرع وليس لولي أخذ شيء من مال موليه في مقابلة تصرفه أه لكن عبارة التحفة تقتضي الجواز ان خاف من اعلام القاضي الجائر بشرط اخبار عداين بقدر أجر المثل قال لتعذر الرفع حينئذ أه

### (الصلح)

**مسئلة** لا يصح الصلح الا مع الاقرار عندنا وقال الاثثة الثلاثة يجوز زرع السكوت بل ومع الانكار أه تحفة وبنابيع الاحكام وقال ابن حجر في اسنى المطالب في صلة الارحام والاقارب ولا بأس ان ينسب القاضي الخصمين الى الصلح ما لم يتبين له الحق لاحدهما لقول سيدنا عمر لابي موسى رضي الله عنه ما وحرص على الصلح ما لم يتبين لك فصل القضاء ولا بأس به ايضاً بعد التبين ان كان فيه رفق بالضعيف وقد عرفه حقه وتبين صدقه فلم يبق حينئذ الاسؤال فضله ولا يلح عليهم في الصلح لما حاربهم الا لزام أو كان ذلك خوفاً أو حياء من غير رضا بالباطن والاف لا بأس اذا العادة جرت بالاحاح في الظاهر مع الرضا بالباطن وحكم الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً في الباطن كما أن الصلح كذلك سواء المال والابضاع عندنا وخصه أبو حنيفة وكثير من المالكية بالاموال حتى لو شهدا بطلاق كذا وحكم به الحاكم جاز له ما نكحها بشرطه وهذا فاسد فليحذر منه أه **مسئلة** (ش) صالح بعض الورثة بعضاً عن حصته فان علم كل بالمصالح به والمصالح عنه من كل الوجوه كالبيع حتى ما حدث من الزوائد الصلح وان علم البعض صح فيه فقط وان جهل احدهم المصالح به أو عنه بطل لان الصلح اما حطبة أو معاوضة وكلاهما يؤثر فيه الجهل ومحل الصحة ايضاً ان صدر عن جميع بقية الورثة ثم ان كانت التركة أعياناً وصالح على غيرها فبيع أو على بعضها فهبة لبساقى النصيب وان كانت ديناً فان كانت عليهم وصالحوه على غيرها فبيع دين لمن هو عليه فيشترط ان لا يكون دين سلم وان يعين العوض في المجلس مع قبضه ان اتفقا في علة الربا أو على غيرهم فبيع دين لغيرهم هو عليه فيصح في الاظهر بشرطه ومنها كونه على ملي مقرر

بالاقرار كانص عليه الشافعي ومنه يؤخذ ان من عقد عقداً ثم استظهر بالاقرار ثم بان فساد العقد لم يؤخذ باقراره كما أشار اليه ابن الصلاح في فتاويه **مسئلة** صالح أحد الورثة بقية شركائه في التركة بمال معلوم ثم نذر لهم بكل ما يستحقه في التركة ثم طهر عين في التركة غير ما جرى عليه الصلح فالصلح على ما علم من التركة صحيح والنذر المذكور صدر منه على سبيل الاستظهار لما وقع عليه عقد الصلح فلا يتعلل غيره ويشارك فيما يظهر



**(الحقوق المشتركة)** **مسألة** انتشرت أغصان شجر الى هواء أرض جاره فاصحاب الارض مطالبون بتحويلها فان امتنع فله التحويل فان تعذر فله قطعها ولو بغير اذن القاضي **مسألة** في السكة المنسدة مشتركة بين ارباب الدور النافذة أبوابها اليها فاذا رأتها يهابها ميزابا لاجدهم فحكم الميزاب الذي يصب في أرض الغير وهو انه اذا لم يعلم ابتداءه فالتقوى قول صاحب الميزاب انه يستحق ذلك وجبته فلا يضمن ما تولد من ضرره من نخوت ناف ورساش كما قاله الرافعي ولا يشكل ذلك بما نقل عن البغوي انه لو ترشش بالماء السائل من ١٥٤ الميزاب ثوب ضمن يعني نفسه لان ذلك مفروض في ميزاب منقوب الى الشارع

ووجه الضمان فيه ان الارض تاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة بخلاف السكة المنسدة لتعين أهلها **مسألة** في ميراثان يجريان الى دار جاره فادعى المجري انه بعادة قديمة لا يعلم لها ابتداء وادعى الجار انهما محدثان فالتقوى قول مدعي الحدوث بيمينه لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمر فالقائمة يثبت قدمت الشاهدة بالقدم **مسألة** في له بيت مجلس وبجانبه خزانة وضلع المجلس على الحاجز الذي بينه وبين الخزانة ثم انه رفع سقف المجلس ثم باع الخزانة وأدخل في بيته الحاجز المذكور ثم أراد إعادة سقف المجلس هو أو من انتقل اليه ذلك وأراد وضع الضلع على الحاجز المذكور ولم يمنع منه وبنى فتاوى البغوي فسرعه شهد بذلك وأقره في التوسط وأفتى به الرداد وهو المعتمد وان حالف فيه ابن الصلاح **مسألة** جعل في داره مسيل ماء يجري الى داره أخرى وجعل في الدار الأخرى مصباحا لذلك الماء الذي يجري من داره ثم باع هو أو وارثه الدار التي فيها المصباح فليس للشئ يرى المدع من اجراء الماء الى المصباح المذكور وليس له أيضا أن يفتح مسيلا اليه لانه صار من حقوق التي يسيل منها الماء الى المصباح المذكور **مسألة** في بحر أخذ شئ من جانب الطريق وأدخل بدله من ملك الاخذ لذلك من الجانب الاخر ويعرف فاعل ذلك ان علم التحريم بما يراه الحاكم من ضرب أو بنى أو حبس وله أن يجمع بين نوعين ان رأى ذلك ويجب على ولي الامر ان يزيل ذلك المذكور ويثاب عليه قتل واقفه ابن حجر في الفتاوى وجعله داخل تحت حديث من ظلم قيد شئ لم يزد الا كان هدا فحين أخذ ورد مثله فبالك فمن لم يرد ذلك أو أدخل الكل في ملكه عاقبنا الله من ذلك

**(الحقوق المشتركة)**

**مسألة** أفتى ابن حجر بحرمة نقل الطريق العامة عن محالها الى محل آخر وان قرب بل عده في الزواجر من الكبائر للحديث الصحيح ملعون من غير منار الأرض أما الخاصة كان استأجر جمع محصورون المرور في أرض فلهم يتوافق المؤجر نقله الى محل آخر ونقل في القلائد جواز النقل عن بعضهم اذا لم يضر ولم ينقص من الاول **مسألة** (مسألة ب) أحدث في ملكه حفرة يصب فيها ماء ميراث من داره لم يمنع منه وان تضرر جاره برائحة الماء لم يتولد منه مبيع تميم اذ الملك ان يتصرف في ملكه بما يشاء وان أضر بالغير بعيده المذكور وكذا ان أضر بملك الغير بشرط ان لا يخالف العادة في تصرفه كن وسع الحفرة أو حبس ماءها وانتشرت النساوة الى جدار جاره والامنع وضمن ما تولد منه بسبب ذلك ولو انتشرت اغصان شجرة أو عروقها الى هواء ملك الجار أجبر صاحبها على تحويلها فان لم يفعل فللجار تحويلها ثم قطعها ولو بلا اذن حاكم كافي التحفة وان كانت قديمة بل لو كانت لهم امع الارض فاقسمها وخرجت لاجدهما كان للاخر ازالة ما كان منتشر امانها في ملكه نقله في القلائد عن البغوي ولو فسد باغصان الشجرة أو ظاهرا زرع غيره لم يملكها وان لم يطلب منه ازالها كميزاب الطرق بخلاف ما اذا لم تنتشر الاغصان وانما منعت نحو الضوء والريح أو تضرر الجار بنحو هوام فلا يلزم صاحبها قطع ولا تلوية كما لا يمنع من وضع جذوعه على جدار نفسه وان منعت الضوء على الجار

الى داره أخرى وجعل في الدار الأخرى مصباحا لذلك الماء الذي يجري من داره ثم باع هو أو وارثه الدار التي فيها المصباح فليس للشئ يرى المدع من اجراء الماء الى المصباح المذكور وليس له أيضا أن يفتح مسيلا اليه لانه صار من حقوق التي يسيل منها الماء الى المصباح المذكور **مسألة** في بحر أخذ شئ من جانب الطريق وأدخل بدله من ملك الاخذ لذلك من الجانب الاخر ويعرف فاعل ذلك ان علم التحريم بما يراه الحاكم من ضرب أو بنى أو حبس وله أن يجمع بين نوعين ان رأى ذلك ويجب على ولي الامر ان يزيل ذلك المذكور ويثاب عليه قتل واقفه ابن حجر في الفتاوى وجعله داخل تحت حديث من ظلم قيد شئ لم يزد الا كان هدا فحين أخذ ورد مثله فبالك فمن لم يرد ذلك أو أدخل الكل في ملكه عاقبنا الله من ذلك



في فائدة لا يمنع من فتح كوة تشرف على جاره في الاصح لكن يمنع من الاشراف ومنع  
 بعضهم من القربة دون البعيدة واستحسنه ابن النوى ويجوز للجار ان يبني جدارا في ملكه  
 وان سد كوى جاره بخلاف من له كوات على موات ليس لاحد البناء فيه بما يمنع الضوء  
 والهواء مما يتم به الانتفاع اه فلا تد في التحفة لا يمنع الجار من وضع خشب بملكه وان تضرر  
 به جاره ومنعه الضوء والهواء كما أن له اخراج جناح فوق جناح جاره بالطريق ان لم يضرب بالمار  
 عليه وان اظلم وعطل هواءه ما لم يبطل انتفاعه اه ونحوه الفتح والنهاية وفي الميزان قال  
 الشافعي وأبو حنيفة له ان يتصرف بملكه بما يضرب جاره لقوة الملك وضعف حق الجار الخ اه  
 وأفتى النووي بجواز الصلاة في أرض عماله للغير لا زرع فيها لعدم التضرر بذلك كالتميم  
 بترامها اذا علم بقربة حال أو عرف مطردان مال كها لا يكره ذلك قال السهمودي والطراد  
 العرف بعدم الكراهة كافي في الجواز وان كانت الارض لخصمي اه مجموعة الحبيب  
 طه (مسئلة ب) دار بين اثنين لاحدهما السفلى وللآخر العلوى فخر بالعلو ولم تمكن  
 اعادته على السفلى الا بتجديده لم يلزم صاحب السفلى هدمه وتجديده ليعنى عليه الا حرولا  
 يمكن صاحب العلوى من البناء عليه اذا لم يحتمله كافي القلائد بل لو اراد هدم السفلى وبناءه ثم  
 البناء عليه فالأقرب كما أفتى به أحمد مؤذن انه لا يجاب لما في ذلك من اعدام موجود غير  
 مستحق الازالة ولا به قد لا يفي بما وعد أو بمقصود صاحب السفلى فيقول الى النزاع وليس له  
 منع الجار من ازالة جداره الذي لم يثبت له فيه حق نعم لو وجدت جذوع موضوعة على جدار  
 ولم يعلم أصلها فالظاهر وضعها بحق فيقتضى لصاحبها استحقاق وضعها دائما وله المنع من ازالة  
 ما تحتها من الجدار حتى لو سقط الجدار واعيد جازا عاداته بالاخلاف ما لم تقم بينة بخلاف ذلك  
 ولو وجدت دكة في شارع ولم يعرف أصلها كان محلها مستحقا لاهلها فليس لاحد التعرض  
 لها بهدم وغيره ما لم تقم بينة بانها وضعت تعديا كما صرح به ابن حجر ولا يجوز احداثها  
 كغيرها أى من نحو بناء وشجرة في الشارع وان لم تضر بان كانت في منعطف على المعتمد عند  
 الشيعين والجمهور واعتمد جمع متقدمون ومتأخرون الجواز حيث لا ضرر واتصر له السبكي  
 في فائدة في اقتسام دار اخرج لاحدهما علوه وللآخر سفله فالسقف مشترك بينهما  
 ينتفعان به كالعادة والدرج الذي يصعد عليه صاحب العلوه الا ان كان تحته بيت فمشترك  
 كالسقف اه فتاوى بالخرمة ولو خرب المشترك من نحو دار وأرض لم يجز الشريك على  
 العمارة على الجديدي والقديم اجباره واختاره ابن الصباغ والشافعي وابن الصلاح وصاحب  
 الذخائر وابن أبي عصرون والفساري ونقل في المجموع اختياره عن بعضهم وان به الفتوى  
 والعمل وقال الامام والغزالي يختص بما يحتل به الملك واختار عبد الله بن الحاج اجباره اذا كان  
 له مال غير ذلك اه فلا تد (مسئلة ج) لشخص أرض ولا آخر فيها نخل وبقر بها  
 يترفع عن صاحب الأرض انها أمها وأراد السقي منها فنعاه الآخر وأقام بينة أنها ليست أمهما  
 بل خالصة له وان أمهما غيرهما حكم له ما وليس لاحدهما السقي الا من أمها وان بعدت ان  
 عرفت ويستحق صاحب النخل أحرا الماء في الأرض من الأم الاصلية لا من هذه التي أثبت  
 أنها خالصة له



**(الحالة)** مسألة في دين على أخوه وثيقة فأحال الآخر بالدين لم تنتقل الوثيقة بوجه حتى بالنذر والاقرار وقول الكسبراني تنتقل بهما غلط **مسألة** في أحال المدين دائمه على آخر بدنه فقال الدائن لا قبل الحوالة حتى أسأل المحال عليه فان أقرب الدين قبلت فسأله فانكر فلم يقبل الدائن فله مطالبة مدينه بدنه المذكور ولا يكون مجرد ما فعله الدائن ما يعامن مطالبة المدين **(الضمان)** **مسألة** في كفل يدين شخص عليه مال معلوم وأنه متى طلب أحضره وإن قاب ضمن المال صحت الكفالة وانتهت بموت المكفل وبطل الضمان المذكور فلا يغرم المال مطلقا **مسألة** في ضمن عن شخص أوقضى دينه بغير إذنه لم يلزم الدائن القبول ١٥٦ كافي العباب وكافله زكريا في شرح الروض ولا يقدر في ذلك تقدير دخول

في ملك المدين لأن الملك إنما قدر لضرورة الإيفاء فلا يسقط قصدوا في نفسه لأجره إن المعتمد في الفتوى فيما ادترع أجنبي بإداء الثمن عن المشتري ثم دفع المبيع إلى الثمن يرجع إلى الأجنبي كما رجحه المرجد وغيره **مسألة** في كان لامرأته عليه دين ولها في ذمته صداق غير الدين المذكور فقالت له أبرأتك من درهم إلى ألف درهم ولم تستثن الصداق وليس مرادها الدين فقط وكانت لا يزيدان على الألف برئ من دين الصداق طاهرا وفي الباطن وجهان وفي الرافعي لو قال لمن له عليه ألف أبرأتك من ألف ثم قال لم أعلم وقت الإبراء أنه كان لي عليه شيء لم يقبل قوله في الظاهر وفي الباطن وجهان اهـ ويرى في العباب على عدم القبول مطلقا **مسألة** في قال لزوجته أبرئي من مهرك إلى

### **(الحالة)**

**(مسألة)** أحال على دين به رهن أو ضمان انفصل الرهن وبرئ الضامن ما لم ينص على نقل الضمان والأصل المحيل مطالبتهما وتصح الحوالة على الميت على المعتمد ولا تنقل التركة به بخلاف الرهن الشرعي قاله في النخبة في فائدة في هل تجوز الأقالة في الحوالة وجهان جزم الرافعي بالمنع اهـ بالخزعة **(مسألة ش)** باع شيئا وأحال بثمنه على المشتري ثم أفلس قبل قبض المشتري المبيع صح البيع والحوالة وبرئ المحيل من دين المحال والمحال عليه من دين المحيل وطالب المشتري المحيل وهو البائع بالمبيع هذا إن صح البيع والحوالة بشرطهما اذ من شروط الحوالة رضا المحيل والمحال لا المحال عليه وثبوت الدينين والعلم بهما قدر اوصفة **(مسألة ش)** أحال زيد عمرا على خالد بمائة ثم قال أردت بالحوالة الوكالة وادعى عمرو الحوالة بدبر له سابق فن لم توجد شروط الحوالة كأن لم يكن على المحيل أو المحال عليه دين لعت دعوى عمرو والحوالة بل الدراهم المقبوضة باقية على ذلك خالد فيردّها باقية وبذلها تالمه فاذا ادعى زيد توكيل عمرو في اقتراض المائة وثبتت الوكالة ولو بنصديق خالد ملكها زيد بقبض وكيله ونحو الاسترداد كما هو حكم القرض وإن وجدت شروط الحوالة واختلاف في التوكيل والحوالة صدق زيد سواء قال وكلتك أو أحلتك ومقصودى الوكالة اذ لفظ الحوالة كناية في الوكالة وهو أعرف بقصده واذا وقع الاختلاف بعد قبض عمرو فقد برئت ذمة خالد لا عمرو الما وكيل أو محال وعليه رد المائة تزيدان بقيت ومطالبته بدنه وله بحده أن كان مما طالا أو جاحدا فلو تلفت المائة في يد عمرو فإن كان بتقصير فليز يد مطالبته به لها ولا يطالب هو زيد أرعمه أن المائة المقبوضة ملكه أولا بتقصير فلا مطالبة لاحد لان زيد أرعمه أن عمرا وكيل وهو لا يصح وعمرا برعم أنه استوفى حقه بالحوالة

### **(الضمان ولا براه)**

**مسألة** ألف فقالت أبرأتك أو أبرأت أو أبرئي إلى ألف فقالت أبرأتك ونوبت الإبراء من المهر صحت في الكل واستخفت **مسألة** ألف إذا أبرأت في مقابلة مال معين أو موصوف في الذمة صح في العباب لو قال لغريمه يا خصومة أبرئي من دينك على كذا فأبرأه جاز وحري عليه الزكوى والأقوال **مسألة** في مات وعليه دين ضمن بعض الورثة للمستحق جميع الدين المذكور صح الضمان اتفاقا كافي الروض والرومان لضمامن فطالب المضمون له إيفاء الدين من تركته أجيب ولا يصح صرف الورثة في شيء من التركة قبل براه فمورثهم **مسألة** في كفل يدين شخص عليه مال معلوم وأنه متى طلب أحضره وإن قاب ضمن المال صحت الكفالة وانتهت بموت المكفل وبطل الضمان المذكور فلا يغرم المال مطلقا **مسألة** في ضمن عن شخص أوقضى دينه بغير إذنه لم يلزم الدائن القبول ١٥٦ كافي العباب وكافله زكريا في شرح الروض ولا يقدر في ذلك تقدير دخول



(مسئلة ٢١) قال المضمون عنه للضامن ضمنت مالي على فلان فاجابه بضمنت أو أنا ضامن أو زعيم كان صريح ضمان أو بغيره لم يقل أنا فكتابة وان قال نذرت أو استندرت بما في ذمته لم يصح لانه نذر بماله بملكه نعم ان قصد النذر بمثل ذلك لم يصدق في عدم قصده فهما (مسئلة ٢٢) قال في التحفة ولو قال أقرض هذا مائة وأنا لها ضامن ففعل ضمنها على الوجه نظر بما يأتي في القى متاعك في البحر وعلى ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب اه قال ابن قاسم قوله ضمنها على الوجه عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كإرضاء القاي على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول أبي شريح بالهبة ضعيف وعبارة شرح م ر ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامنها ففعل ضمنها على القديم أيضا (مسئلة ٢٣) أبرأت زوجها بعد موته عن المهر وأبرأت ورثته صح بشرطه ومنها علم المبرأ منه جنسا وقدر اوصفة ونوعا والا فلا يصح وهذا كما لو أبرأ أحد ورثتها فيصح في حصته فقط بالشرط المذكور ثم لو ادعت أنها لا تعلم قدره صدقت بيمينها ان أمكن جهلها ولو كسبه برة وبطل الأبراء ولا يصح الأبراء عن الإرث اذ ليس دين على الزوج وانما تملكه بمجرد موته سواء أبرأت الميت أو وارثه لان الاعيان لا يبرأ منها بل لو قالت تركته لبقا الورثة كان لغوا الا ان فوت عليهم بذلك بالنسبة للعين وبراءهم بالنسبة للدين والفاظ الأبراء أبرأت وعفوت وأسقطت ووضعفت وتركنت وحلت وملكنت وهبت في فائدة فيقال في التحفة وطريق الأبراء من المجهول ان يبرأه مما يعلم انه لا يقص عن الدين كالف شئ هل يبلغها أم لا وادام تبلغ الغيبة المغتاب كفي فيها الندم والاستغفار له فان باقته لم يصح الأبراء منها الا بعد تعيينها بالشخص بل وتعيين حاضرهما فيماني يظهر ان اختلاف به الغرض ولو أبرأه من معين معتقدا أنه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ ولو أبرأه في الدين يادون الآخرة برئ فهما لان أحكام الآخرة مبينة على الدنيا وبوخذ منه ان مثله عكسه اه (مسئلة ٢٤) شرط الأبراء كونه من معلوم وغير معلق ولا مؤقت كالضمان نعم يصح تعليقه بالموت كالوقوف فيكون له ما حينئذ حكم الوصية فلو قالت له زوجته ان مت قبلك فانت بريء من كذا كان وصية لو ارث فلا بد من الاجازة واعتباره من الثلث ولو قال لها في مرضها أن بريء من المهر فقالت نعم ثم برئت من ذلك المرض نفذ الأبراء من رأس المال نعم لو ادعت هي أو وارثها انها غائبة الحسن حينئذ فان عرف ذلك منها صدقت بيمينها كوارثها والاصدق الزوج فيحلف على نفي العلم

### (الشركة)

(مسئلة ٢٥) أركان الشركة خمسة الشريكان وشرطهما اطلاق التصرف والبصران تصرفا معا فان تصرف أحدهما لم يشترط إيمار الآخر ونصح من ولي بشرط المصلحة وسلامة مال الشريك عن شبهة خداع لانهما مال المحصور وأمانة الشريك ان تصرف والمال وشرطه خلط لا يتميز ان اتحد نوعه فان اختلف باع بعض ماله ببعض مال الآخر أو وهب أو نذر هذا في غير مال المحصور اما هو فان علم قدر حصته باع كاذكر ان جهات ولم تكن معرفتها صالح

الاسير أو أعط هذا الفقير درهما لترجع علي وقال السهمودي وبالجملة كل موضع أمر انسانا حتى يعطى من جهته مالا ولا أمر فيه غرض يعود عليه منه نفع أو مشوية ترجع الدافع اه في مسألة بزرع في أرض الغير باذنه وكتبها الممشى في اسم صاحب الأرض باذن الزارع وسلم صاحب الأرض المكنب رجع على الزارع ذكره ابن عجيل وعلمه انه ورطه في الخسارة وقيل لان نفعه عاد اليه

### (الشركة)

في مسألة بزرع اذ ابني أحمد الشريكين بغير اذن شريكه كان لا حرق له حقا ولا شيء عليه في ذلك فلو قلعه عبد الشريك فان كان باذن سيده فلا شيء عليه والاتفاق الضمان برقبته لانه باشر الاتلاف بنفسه في مسألة بزرع اشترى كافي مال شركة صححة واذن كل لصاحبه في التصرف بحسب المصلحة ثم نهى أحدهما صاحبه عن شراء جنس من البضائع كالتيمن



وليه الشراكة بحصة لا تنقص عن نصيبه فاذا كانوا ثلاثة مات أحدهم عن محاجر صالح ولديه  
بحصة لا تنقص عن ثلث المال حال الموت ثم خلطها وكون الربح بينهم على قدر المالين  
بالجزئية وان تصرف أحدهما فقط والصيغة بان يأذن كل منهما مالا آخر في التصرف اذا  
دالا على الاتجار والعمل وشرطه ان يكون بالصلحة والاحتياط عند الاطلاق كالوكيل  
وبما قيد عند التقييد هذا في الموجود عند العقد ويريد الحادث ان يكون تبعاً لوجود  
لا استقلالاً كأن يقول أذن لك ان تباع وتشترى في حصتي في هذا وما يحدث لي من  
المال فاعلم انه لو كنسب ثلاثة مالا لم خلطوه واتجر وافيه ثم انتقوا على ان جميع ما يديهم  
ناصته لأحدهم وناصته الأخرى لا تنسب وابقوه مخلوطاً فان كان مال من جعل له النصف  
مثلي مال الآخر أو أقل وحصل ما ذكر يبيع مع علم الحصص أو هبة مع العلم أيضاً وعدم  
امكان المعرفة أو نذر مطلقاً صحت الشركة بشرط التقابض في البيع والهبة وما تصرفهم قبل  
الاتفاق وبعده بنحو البيع والقراض والجاراة والعامة واخراج الحقوق ودفع الظلمة  
والقراض والاتفاق والتزوج والتسري والعنق والضيافة فان كان بأذن من مطلق التصرف  
سواء الشريك أو نائبه ورأى المتصرف ما يلزمه كالوكيل نفذ وان فسدت الشركة وان لم  
يكن كذلك فلا وان صحت سواء في ذلك ما فيه تنمية المال وحفظه كالبيع والقراض والعمارة  
ودفع الظلمة واخراج الزكاة وأرباح مجرد كالصدقة والعنق والضيافة لان الأذن فيها وكالة  
وكذا ما فيه غرض لفاعله كالالاتفاق والتسري والمهر والكفارة لانه من باب الأخذ بعلم الرضا  
الدال عليه الأذن فان ظن ان شريكه لا يرضى الا بالبدل كان المأخوذ من نصيبه قرضاً ضمنياً  
أو بالبدل فهبة نعم ان طالب الشريك ضمن مطلقاً ضمان غصب ان نفى الرضا والافضمان  
يدوان كان الأذن المذكور من ولي المحجور أو كان الولي هو المتصرف صح بشرطه المار فيما  
فيه تنمية المال وحفظه فقط لا فيما عداهما ان قصد المتصرف ان ذلك من حصته كان عليه  
ولا اثم وان لم يقصد اثم وصح ان بقي قدر حصته المحجور والا ضمن ضمان غصب كما لو كان  
المتصرف غير مأذون أو لم تستوف الشروط المارة نعم اخراج الشريك زكاة الكل جائز وان  
لم يأذن شريكه بالاضمان والعنق نافذ في حصته الشريك من مؤسرو طريق اخراج الشريك  
من مظالم شريكه ان يحسب الاعيان التي تصرف فيها ويقومها باقصى القيم مع الاحتياط  
حتى يتيقن براءة ذمته فان جهل القدر اطول الزمان لانه ما غلب على ظنه انه بذمته وينبغي  
له اعطاه زيادة على ذلك كما لو اشترى بذمته وحكمنا بوقوع الشراء له لعدم الأذن أو الولاية أو  
الخالفه ونقد الثمن من المشترك قال رب كنه له لكن فيه شبهة قوية تقرب من الحرام فالورع  
اعطاء الشريك حصته اه وفي ب نحو هذا وزاد اماماً أخذ به بعضهم من أموال الناس  
قراضاً أو غيره في كنهه فخص بأحد ربحاً وخسر بالوثنى أحدهم بينما من ماله المختص به  
استحقاق نعم ما صرفه من المشترك من نحو ثوبه تفصيل (مسألة ج) الشركة الواقعة  
بمضرموت وهي ان يموت شخص ويخلف تركته لنفسه الورثة وفهم المحجور والمرأة على ابقاء  
المال ويتصرف الارش في ذلك وباكل الجميع ويضيفون وقد يكون بعضهم أثقل من بعض  
وقد ينمو المال وقد يصحصل ويقع النزاع والتشاجر بينهم بعد باطلة على المذهب والمخلص

منه لا فاشترائه بعد النهي فان  
كان الشراء بعين المال المشترك  
صح في نصيب المشتري فقط  
وانفسخت الشركة في نصيب  
شريكه وصار البائع شريكاً له  
وان كان في الذمة اختص به  
فيزن الثمن من ماله فان أدى  
من مال الشركة ضمن نصيب  
شريكه بالتسليم ثم لو خلط  
ما اشتراه بعد النهي ولم يتميز  
ضمن أيضاً حصته صاحبه من  
المخلوط بما ذكر في مسألة  
شريكاً في أرض غرسا شجر  
العطب ثم بعد تشققه وخروج  
غمره باع أحد الشريكين الشجر  
بثمنه بغسيراذن شريكه صح في  
قدر حصته فقط بقسطها من  
الثمن في مسألة في أرض بذرها  
هو وآخرها يندرج في مشترك  
بينهما وبعد ان حصد زرع  
الدخن سقيت الأرض فنبت  
فيه ازرع كثير من الحب المتناثر  
من الدخن المشترك كان الزرع  
النابت مشتركاً بينهما ان كانت  
يديهما باقية على الأرض بتجديد  
العمل فيها والا فاز به صاحب  
الأرض فقط ذكره حسـ بن  
الاهل



من ذلك ان يتفق الورثة مع بلوغ كل ورثته وعلمه بما له من غير غرر على أمر ويحصل الرضا وطيب النفس من الجميع فيجري عليهم حكمه واذا لم يحصل رضا فادعى الارشاد ان هذا من كسبه واقام بينة اختص به وان ادعى بقية الورثة بان التلف صار بسبب تصرفه الواقع بلا اذن شرعي ولم يقيم بينة بالاذن والمشاهدة تقتضي تصرفه واقر بالتلف ضمن وان حصل للمالك اشتباه بظهور قرائن قوية تفيد غلبة الظن بنظم أحدهم لا خروا استحقاقه عنده شيئا معلوما أو مجهولا فله الحكم بالقرائن التي هي كالبينية والا فيلحقهم الى الصلح والتصادق ولو ادعى أحدهم ديناً على الجميع لم يثبت الا بينة (مسئلة ج) مات شخص وترك عقارا ومال تجارة فحصل بين ورثته تقرير الحصص لكل وارث من العقار من غير اقرار وأبقوا مال التجارة عند أحد البنين وأنفق السكل من الوسط ثم حسب مال التجارة بعد فوجد فيه نقص فالتركة مشاعة وتصرف الابن صحيح للاذن وما نقص ان كان بتفريط منه بتصرف غير مأذون فيه أو اتفاق زائد أو صدقة فعلى الابن فقط والافعلى التركة وما أنفقوه في مصروف الدار فعلى كل بقدر ما يأكله ومعمونه لا بقدر نصيبه من التركة اذ لا يحل مال مسلم الا بطيبة نفس (مسئلة ب) اشترك رجل وامرأة في مال ورثاه مدة والرجل يتصرف فيه على القانون الشرعي وله مال مختص به غير المشترك يتصرف فيه على حده ومتأمن أيضا لانه يتصرف لهم ثم ان تلك المرأة طلبت قسمة المال المشترك بينهما فاجابها وأحضر جماعة من العدول ومأمعه وتحاسبا في ذلك وتقاروا وتصادقا بحضور العدول بانه لم يبق بينهما شيء من المال وان المرأة قبضت جميع ما لها من الشركة اصلا وربحها من مال ومتمول ولم يبق لها عند الرجل شيء وكتبوا بذلك صكا بحضور المرأة بانه وقع الانقطاع والانفصال بين فلان وفلانة فيما بينهما على سبيل الشركة المنجزة اليهما بالارث من مورثهما فلان وما كان من مال وعين ودين وأصل وثمر وبذلك انقطعت كل دعوى بينهما وكل دعوى تدعى بفلانة على فلان باطله ولا غية جرى ذلك حال الصحة والاختيار ثم بعد ان تصرف كل فيما حرج له ادعت تلك المرأة على الرجل المذكور بانه أخفى عليها من المال المشترك أو ادعت انه ظهرت له اموال ودون لم تقسم وانها من ربح المال المشترك وغلته صدق بيمينه في أنه لم يخف شيئا من الربح وفي أن ذلك المال الذي ظهر مختص به ليس من ربح المال المشترك اجماعا في الاولى وكما هو مصرح به في المتن في الثانية كالمؤيد ادعت فساد الشركة باخلال ركن أو شرط وادعى هو صحتها فصدق بيمينه أيضا كما في التحفة وغيرها فيما ادعى أحد التعاقدين صحة البيع او غيره من العقود وادعى الآخر فسادها باخلال شرط أو ركن على المعتمد فالاصح تصديق مدعى الصحة غالبالان الظاهر في العقود الصحة وأصل عدم العقد الصحيح بعارضه أصل عدم الفساد في الجملة نعم ان أقامت بينة بفساد الشركة المذكورة وان يده عدوان لا يد شركه بل غاصب لها قبلت لقول الفلأند وغيرها ان من أقر بعقد كبيع ونكاح ثم ادعى صفة توجب بطلانه قبلت بينته فيحكم بفساد الشركة فيثبت كل ما اشتراه هذا الرجل لنفسه أو في الذمة كما هو العادة يكون الربح الحاصل منهما له كما هو ظاهر وان نقدت منه من مال الشركة نعم هو ثم بذلك له حكم النصب وفي ع ش وأما ما جرت به العادة بين المتعاقدين من انه يقول اشتريت هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراها باليمين



## في الوكالة

في مسألة يجوز التوكيل في قبض الزكاة عن محل له ذلك قاله النووي في زيادة الرضا قلت خالفه ابن حجر في الفتاوى فقال لا يجوز الا ان انحصر المستحقون في محل فلان سافر منهم ان يوكل لانهم ملكوها حقيقة في مسألة قال لا خير اعطيت بذلك طلاق فلانة او سلمته اليك ولا تطلقها الا في الوقت الفلاني او لا تعطها اياها الا في وقت عبته كان ذلك وكالة ولا يؤثر فيه تعليق التصرف في مسألة قال له اشترى جارية لاطاها فاشترى له محرما ينسب اورصاع لم يصح كمغيرة لا يكر وطوها كفت ثلاث سنين على الوجه كالمو كان تحتها اختها عملا بالقرينة كما قاله فيما اذا كان يأكل خبز افا على آخر درهما وقال اشترى به لجانين شراء المطبوخ في مسألة يجوز كل آخر ان يستأجر له دارا من زيد باجرة معلومة وذكرة المدة ولم يذكر ابتداءها صح وجعل على ان ابتداء المدة من العقد على الاصح في مسألة يجوز وكنت امرأة ابن زوجي في قبض ما استحقه بذمة أبيه من صداق وغيره من الديون والمطالبة به وفي قبض ما يحدث له من المالك بارت وغيره صح بناء على صحة التوكيل

بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عما في الذمة له من مثله او قيمة من وقت الدفع الى تلغه اه واذا امرت المرأة المذكرة الشهود ان يشهدوا علمها بما تضمنه الصك المذكور بعد ان قرئ عليها وأقرته كان اقرارها بها كاملا اليه في الخصمة تبع للقراري وهو الراجح عند من في التمسيد واوبى عن ذلك كله اقرارها الا ان بجميع ما تضمنه المسطور منطوقا ومفهوما فاقى الوجه التعنت الذي جرى الخلاف في ان الدعوى هل تسمع معه أم لا ولا فهل ينفى كلام بعد تصرف الشريك على القانون الشرعي ثم القسمة الصحيحة بحضور العدول والمصادقة من الشريكين برضاها بانه لم يبق الخصاص (مسألة ي) ادعى بعض ورثة الشريكين ان الدار التي ملكوها مورثهم ليست للشركة صدقوا بايمانهم على نفي العلم حيث لا بينة كما يصدق مورثهم اذ ما ثبت للورث ثبت لوارثه لكن يخلف المورث على البت اذ هو اعرف بقصده فلا أقروا بان الثمن من مال الشركة لزمهم حصة الشريك منه مطلقا سواء ثبتت الدار للشركة أو لهم مؤاخذه لهم باقرارهم بأخذ مورثهم المال من الشركة وصرفه لنفسه والغاء كونه من الدار لزمهم انهم مظلومون بأخذ الدار بالينة فيما لو ثبتت بينة بذلك

## في الوكالة

في فائدة يجوز شرط تعيين الوكيل فلا يصح وكات أحدكم ان قال وكنت في كذا وكل مسلم صح عند من والخطيب تبعار كرا خلافا للخصمة وتعيين ما وكل فيه أيضا لو قال في كل قابل وكثير بطل الا ان كان تبعه المعين فانه في الفسخ خلافا للخصمة والهاية والاقناع ان كان القصد الراجح كفي قوله اشترى ما شئت من العروض أو ما رأيت فيه المصلحة اه دفع ونفقة (مسألة) يجوز التوكيل في قبض الزكاة كما نقله ابن زياد عن النووي واعتمده وطاهه كلام ابي حنيفة ترجحه واعتمده ابن حجر في فتاويه عدم الخصمة قال الا ان انحصر المستحقون بمحل فلان سافر منهم التوكيل حينئذ لانهم ملكوها حقيقة (مسألة ي) الفرق بين الوكالة الصحيحة والفسدة ان الوكيل يستحق المسمى في الصحيحة وأجرة المنزل في الفاسدة ولا يأنم كما في النفقة والنهاية وقال كثيرون يأنم بل لا يصح تصرفه في قول ويجوز لنحو الوصي والقيم والولي التوكيل فيما لا يأنم به مباشرة أو يجرعه اتفاقا وكذا فيما يقدر عليه كإرجائه في النفقة لكن شرط الوكيل أن يكون امينا (مسألة ب) قال يع هذا على الخدمة او على نصف الخدمة واطرد عرفهم ان الخدمة ان يعطيه في المائة خمسة قروش مثلا لزم الشرط المذكور واستحق ما شرط لا طراد العادة بذلك تفديما للعرف الطارئ على الوضع نعم ان فسدت الوكالة استحق أجره المثل فان كانت هي الخمسة استحقها (مسألة ج) ابن وبنان قسما مال مورثهم وكبوا بينهم سحلا وفيه وعليهم ما حدث بعد المحارجة من طلب الدولة في دونه وقرقه بقدر الحصص لم يكن هذا اللفظ توكيلا في التسليم بل لا يجوز لنحو الاخ كزوج أحد هاتين تسليم ذلك من مالهما لو كان تحت يده الا باذن خاص في شيء معين عنده طالبة الدولة فلو سلم من ماله فان كان باقراض من ماله ما ثبت له والا



لم يلزم وان اذنت في التسليم نعم ان كان غيبا جازع حينئذ لجهله اما لو سلم من غير اذن  
اعتمادا على ما سطر فليس له الرجوع مطلقا ولا تسمع دعواه التسليم حينئذ ذيل هي مجرد  
لجاجة يجب زجره عنها اهـ قلت في صرح في النخبة بان من قال لا حر أدبني أو اعاف دأبني  
أو قال أسير فادني ففعل المأمور به لا بقصد التبرع رجوع على الآخر وان لم يشترط وان قال له  
انفق على زوجتي أو أعمري ونحوهما لا بأس به بل لا بقصد الرجوع بشرط الرجوع والافلا  
اهـ فليتنا مل (مسئلة) قال في النخبة لو قال لغيره اشترى كذا بكذا ولم يعطه شيئا  
فاشتراه له به وقع للموكل وكان الثمن قرضه فيرد له وقياسه انه كفي ضح غنى ويكون ذلك  
متضمنا لا اقتراضه منه ما يجزى أضحية أي أقل مجزى لانه المحقق ولا ذنب له في ذبحها عنه بالنية  
منه (مسئلة ب) وكل آخر في شراشي وقال له اذ الثمن قرضه على أو اعطاه اياه فتصرف فيه  
بإذن الموكل أو علم رضاه ثم اشترى ما واكل فيه في ذمته بنسبة الموكل فالذي يظهر انه يقع للموكل  
في الصورتين وان لم يسمه في صلب العقد اذ التسمية غير شرط للصحة كما في النخبة والفرق بين  
هاتين وماد كروه في مبحث بيع الفضولي من وقوعه للبائس فيما لو اشترى بماله نفسه أو في  
ذمته لغيره بلا دن وان سماه أو به ولم يسمه بل نواه ثم لم يكن له عليه شيء ولم يلمس اقتراض  
الثمن فادالم يسمه وقع للبائس والتبعية لا تؤثر في مثل ذلك (مسئلة ش) وكذا في شرا  
بصاعة وان يؤدي الثمن من ماله صح وصار الثمن قرضه على الموكل يرجع به عليه ولو تلفت البصاعة  
بلا تقصير بينة أو حلف الوكيل لم يضمنه والتمس بماله ولو وكفه في فداء عين من يذ ظالم ودفع له  
مالا فسلمه للظالم قبل رد العين ضمن مالم يقبض منه العين ويردها للموكل نعم ان قال له الموكل  
لا تسلم المالم حتى يرد العين ضمن مطلقا لمخالفته فكان دفعه لا عن جهة الوكالة (مسئلة)  
أذن لا آخر في الاتفاق على أولاده أو زوجته أو عمارته ماله ونحو ذلك صدق المصدق في الاتفاق  
وفي قدره بيمينه وان أسكر المنفق عليه أي في القدر اللائق مالم يقدر له شيئا مما هو ماله والصدق في  
المقدر فقط ومثله مأذون الحاكم في الاتفاق على نحو محجور أو ممل غائب اهـ نقله العلامة  
على الحداد عن جيع (مسئلة ش) وكفه في شرا مسكة واعطاه دراهم وقال له أوف باقي  
الثمن من مالا وأرسل بهامع من كان فان لم يبين جنسها ولا اطرد عرف بشرا مسكة الفضة  
من مالا لم يصح التوكيل فاد الشراها بغير مال الموكل أو اضافته الى ذمته لم يصح الشرا فيلزم رد  
الدراهم الى مالكها أو المسكة باقية على ملك بائعها فلو تلفت في الطريق مع شخص أرسلها  
معه الوكيل رجع البائع على من شاء والقرار على الذي تلفت تحت يده وان بين الموكل أو اطرد  
العرف كما ذكره شراؤه للموكل ورجع الوكيل بماله من ماله وان لم يقبل له اترجع على  
ولا يضمنها ان أرسلها مع أمين في رقعة بأمر معهم فلو قصر ارجع الموكل على من شاء منهما ان  
تلفت والقرار على الرسول وان قصر أحدهما انخص الضمان به وليس قول الموكل لو كيله  
أرسلها مع من كان اذن في الارسال مع غير الامين كماله لو كل من شئت (مسئلة ب)  
لا ينبغي أن يرسل الدراهم من جاوة لنحو راحمه لا يطلق غالبا على الرسول الا بصاعة أو نقدا  
لا يروج في بلد المرسل اليهم ثم ياذن له في بيع البصاعة وصرف النقود ويكتب اليهم صدر حجة  
فلان كذا قرش باعتبار ما يؤول اليه الحال وقد يكتب المرسل معه لو كيله أطلق على فلان كذا

في بيع ما يملكه الا أن وفيما  
سئلته كما قاله المزجدة في مسئلة  
أودع انسانا عينا بوصولها الى  
وكيله في بلد كذا فلما وصل طالبه  
المرسل اليه وقال له ان فلانا  
أرسل معك عينا توصالها الى  
فاسكر المودع وقال ان فلانا لم  
يعطني شيئا فليس للوكيل الدعوى  
واقامة البينة عليه لان المرسل  
لم يوكّل الا في القبض وهو  
لا يدعي في مسئلة في بيع  
عين فاجر بيعها حتى تلفت بعد  
تمكنه لم يضمنها ولو وكفه في  
طلاق زوجته واطلق فطلق  
الوكيل ثلاثا وقعت واحدة فقط  
د كره في العباب في مسئلة  
اذا اختلف الموكل والوكيل في  
اه أدى بحضوره أي الموكل أو في  
الاشهاد فادعاء الوكيل وقال  
ما من الشهود أو غابوا فاسكره  
الموكل ففي المصدق منهما  
وجهان المعتمد ارجح الشبان  
وغيرهما ان المصدق فيهما الموكل  
فانقله زكريا عن المتولي من ان  
القول قول الوكيل في الاشهاد  
مرجوح كما أن قول المتولي  
القول قول الوكيل في الحضور  
كذلك ايضا



من الفرائضة ارساله محبته من فلان ويقبل الوكيل ما أمر به وقد يكون ذلك قبل بيع  
البضاعة وصرف النقود ثم قد لا تحصل مع الوكيل دراهم فيستقرضها من آخر ويسلمها للمرسل  
اليهم وجرى المادة بهذه المسامحة من غير تكبر من مجاوة وما غرضه الا أن يصل الى المرسل اليه  
ما عينه له مع تحققه أنه غير المال الذي أرسله وانما هو بدله فادعرفت هذا فظهر لك أنه  
لو أرسلت الى شخص دراهم ليفرقها على غيره بحضور موت فبقيت في احد البنادر ولم يتيسر  
خروجها الا أن حول بها غيره ففعل ذلك واستلم من المحال دراهم حاضرة ان له تفريقها  
حينئذ وان لم يستلم معطى الدراهم بدله الا ذنه في التصرف فيها فتقع على حسب ما فرقها  
صاحب جاوة ويبرأ الكل بذلك باطلا للقبلة ظن الرضا في ذلك ولا ينبغي البحث على ما يقتضيه  
الظاهر لما يترتب عليه من الضرر المفضي الى ترك المواصلات والرهدين حمل هذه المكرات  
لا سيما مع فساد المعاملات وعم الرصاص الاستيفاء من جملة المجوزات وقد اغتفر الشرع أشياء  
كثيرة من المحظورات لمس الضرورات **فائدة** أفنى محمد صالح الرئيس فحين أرسل مع  
غيره دراهم امانة بوصالها الى محل آخر وأذن له في التصرف فيها باخذ بضاعة وما طهر فيها من  
ربح يكون للاميين في مقابلة جملة الدراهم وءعطائها للمرسل اليه كالأجرة بانه ان كانت  
الدراهم المذكورة ماله للمرسل وأذن كذلك عاز وكان الرسول ضامنا وحكمه حكم القرض  
حتى تصل الى المرسل اليه وان لم تكن ماله ولم يأذن ماله كما في التصرف لم يجز ذلك بل  
يضمنها الحامل ضمان غصب والمرسل طريق في الضمان لو تلفت **(مسئلة ش)**  
وكل شخص في بيع أمة وآخري تزويجها فوقع العقدان معا صح البيع دون النكاح كما أفنى به  
القاضي حسين ورجح في العباب وان بحث في التحفة ان المتبادر بطلانها ما في فائدة **مسئلة** وكل  
اثنين في عتق عبد فقال أحدهما هذا وقال الآخر عتق بناء على الاصح أن الكلام لا يشترط  
صدوره من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن  
بعض الاصوليين هذا ما أشار اليه الاسنوي وهو أصوب لان اللفظ حيث أمكن تصحيحه لم  
يجز الغاؤه اه تحفة **(مسئلة)** وكل شخص في بيع نخلة فبأها الوكيل من زيد  
والموكل من عمرو فان تصادق المشتريان على تقديم أحد الشرايين او قامت بينة بذلك فالصحيح  
الاول وان لم يعلم السابق فالقول قول من هي بيده فيحلف على نفي العلم بتقديم شراء الآخر فان  
لم تكن بيد أحد لم يصد قابل يترك حتى يقر أحدهما الآخر **(مسئلة ش)**  
أذنت لولائها في تزويجها بعد كل طلاق وعدة أو وكل الولي آخر في تزويجها كذلك بعد ادنها  
له صح الكن واستفاد به تكرير العقد مرة بعد أخرى لانه وكيل فيما سمي له تبع المملوك كالموكل  
وكله في بيع عبده وان يشتري بثمنه كذا أو وكاه في كذا وكل مسلم أو في طلاق من سمي كجهها  
تبع المملوك أو أذن لعبده ان يتزوج الا أن وكلما طلق يجده هذا ان كانت حال ادنها  
وكيله خالية عن موانع النكاح وكذا الأذنت وهي منكوحة أو معتدة على المعتد لان وكل  
الولي حينئذ خلاصا للقماط لكن لو زوج الوكيل هنا صح النكاح لعموم الاذن كما لو قال له  
اذ جاء رأس الشهر ربع هذا العبد فينزل على التاميق ولا يضر حذف الغاء **(مسئلة ش)**  
وكل عبد أن يشتري نفسه من سيده صح لكن لا بد ان يقول اشتريت نفسي لوكلي فان لم يقل



ذلك انه قد اذنه نفسه وعتق ويصح توكيله أيضا في شراء شيء من سيده ولا يشترط ذكر الموكل عند  
 العقد ويقبضه الموكل بنفسه أو يوكل آخر لا العبد المذكور لأن يد العبد كيد سيده فكأنه اتحد  
 القابض والمقبض **(مسئلة ك)** وكفه في شراء شيء لم يكن له ان يشتري من نفسه  
 أو نحو طفله كما لا يبيع منه ما وان أذن له الموكل وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة لتضاد غرض  
 الاسترباح لهم والاستقصاء للموكل ولا اتحاد الموجب والقابل ولا ان يوكل من يقبل لموكله لعدم  
 جواز التوكيل فيما يتأتى منه فعليه **(مسئلة)** أودعه جماعة دراهم يشتري بها  
 طعاما من محل كذا لم يجز له خلطها إلا باذنهم ولا ضمها ثم لو اشترى لأحدهم بدراهم الآخر  
 فان كان بين المال بان قال اشترى هذا الطعام بهذه الدراهم لم يصح الشراء فيرد الطعام  
 لبائعه والدراهم للوكيل فان تعذر حصلت المقاصة بان يبيع الوكيل الطعام ويأخذ ما سلمه من  
 ثمنه ولا ينزل بذلك وان اشترى في الذمة وسلم دراهم الآخر وقع الشراء لمن قصده به ولم  
 مثل الثمن للبائع ورد الثمن منه وهو مضمون عليه في الصورتين وإذا اشترى الطعام ونقد الثمن  
 برئ من ضمانه **(مسئلة)** أعطى آخر لها ثانيا ببيع في الهند ويعطى فلانا من ثمنه ألفا له  
 على الموكل قبض الوكيل وخرج ولم يعط لدائن شيئا ثم غرق هو والمال في البحر فان ثبت  
 ولو يشاهد ويدين بيمينه اللبان وتسلمه من الثمن ولو ألفا وخروجهم لا وقد تمكن من الاداء  
 وحلف الدائن بيمين الانكار ضمن الوكيل ألفا في تركته لتقصيره بالمخالفة بسفره بالمال وان  
 لم يثبت ذلك كله فلا ضمان لانه أمين ورجع ثلث اللبان قبل بيعه أو لم يتسلم الثمن أو تسلمه ولم  
 يتمكن من اعطاء ألفا وأما الزائد على ألفا ففيه تفصيل يأتي الآن **(مسئلة ش)**  
 وكيل يقبض دين من غرماء مرضى مرضه مخوفا لزمه رد ما قبضه من مالهم وهو الأولى أو الايصاء  
 به مع تيمم تصرفاته الى قاض أو عدل فان لم يفعل ضمن الا ان مات فجأة فلو أوصى للموكل بشيء  
 وأدعى أنه لم يقبض سواء وصدقه الموكل ولا اعتراض له على وارثه بل له الدعوى بالباقي على  
 الغرماء فان اثبتوا الدفع الى الوكيل انصرفت عنهم الدعوى ولا يثبت ذلك في تركه الوكيل  
 لاحتمال تلفه بلا تقصير وان ادعى على ورثة الوكيل أن مريضهم قبض الدين وهو كذا وهو باق  
 في التركة يلزمهم تسليمه اليه فان أقام بينة بذلك غرموا في التركة والافعالهم مدين بنفي العلم  
 وان ردوا اليهم عليه حلف على البت وغرموا ايضا **(مسئلة ك)** وكل آخر  
 يستأجره باليمن من يحمل بضاعته التي فيه في مركب الى جدة فخالف الوكيل واستأجر  
 مركبا من جدة يحمل البضاعة ضمن الوكيل لمخالفته ما عيده الموكل نعم ان قدر له الاجرة ولا  
 ينهه عن الاستئجار بغير اليمن جازله الاستئجار من غيرها وهل يضمن ظاهر كلامهم في التوكيل  
 في البيع الصمان ولكن الفرق ظاهر اذ في مسألة البيع نقل المبيع الى غير البلد بخلاف  
 ما هنا **(مسئلة ي)** لا يصح توكيل غيره فيما وكل فيه الا ان ياذن له الموكل أولا لتلقيه  
 مباشرة أو لا يحسنه أو يشق عليه ثقة لا تحتمل أو يعجز عنه وعلمه الموكل في الكل ويجب  
 على الوكيل موافقة ما عين له الموكل من زمان ومكان وجنس ثمن وقدره كالأجل والحلول  
 وغيرها أو دلت عليه قرينة قوية من كلام الموكل أو عرف أهل ناحيته فان لم يكن شيء من  
 ذلك لزمه العمل بالاحوط نعم لو عين الموكل سوقا أو قدرا أو مشتريا ودلت القرائن على ان ذلك



لغير عرض أو لم تبدل وكانت المصلحة في ذلك لافه جازا للوكيل مخالفته ولا يلزمه فعل ما وكل فيه  
وان سافر بالمال الى بلدة بعيدة وله عزل نفسه فبرده للوكيل أو وكيله والا فقاضى أمين ثم عدل  
ويشهد بذلك اذا عرفت ذلك فاذا اعطى جماعة أمينادراهم يشتري بها طعاما من بلد كذا  
وأمره بعضهم بالاتيان به في ساعيته وبعضهم بالاتيان به معه وبعضهم لم يشترط شيئا فاشترى  
بنفسه وأطعمه معه في تلك الساعة صح شراؤه للوكيلين وحكمه أمانة لا مثاله ما أمر به  
وما دفعه لغيره أثم به وصار ضامنا للدفع لتوكيله غيره مع القدرة ومخالفته ما عينه الموكل  
أودلت القرينة في حالة الاطلاق ثم ان اشترى المدفوع اليه بعين مال الموكلين كاشتريت  
هذا الطعام بهذه الدراهم فالشرا باطل والطعام باق على ملك بائعه مضمون على مشتريه أو في  
الذمة كما هو الغالب ثم تعد تلك الدراهم فالشراؤه ويرجع الموكلون في الصورتين على من شاؤ  
من الوكيل والمشتري والبائع والقرار على المشتري ان تنف الطعام في يده فان قبضها من  
الوكيل تخير بين الرجوع على المشتري والبائع وان قبض هو أو هم من المشتري رد الطعام على  
مالكه ورجع بدراهمه ان بطل البيع ولا رد ولا رجوع ان صح وان قبضوا من البائع رجع  
على المشتري بطعامه في الاولى وبثمة في الثانية هذا حيث صادق المشتري والبائع الوكيل في  
ان الدراهم لوكليه أو ثبت بينة أو اليمين المردودة فان كذبا وحلفا على عدم علمهم أو كالتسه  
لم بطالب البابل يغرم هو وان صدقه أحدهما رجع عليه ولا يطالب الوكيل بالطعام أبدا الا يلزمه  
امثال ما وكل فيه كما مر واذا طلع المشتري المذكور الطعام في سفينته ضمنه لبائعه ان بطل  
شراؤه فبرده ساو مثل ما تنف بنحوري ولا أجر له على حمله مطلقا لانه اما غاصب أو مالك  
نعم ان قال له الوكيل اشترى بهذه الدراهم طعاما لي أو أطلق فلم يقل لي ولا لوكلي فاشترى في  
الذمة قاصدا الوكيل وقع للوكيل فيكون كالمشتري فيما ذكر وعليه نول ما سلم من الطعام وهو  
أجرة المثل لا ماري في البصر بل يضمه الى الوكيل ولو دفع الوكيل بعض الدراهم الموكل  
فيها الى شخص يسلمها الاخر فسرق أو غصبت ضمنها والقرار على المدفوع له ان علم عدم  
الاذن في تسليمها واللازم على الوكيل عند سفره دفع المال الى قاض أمين ثم عدل غنى

ويشهد ويخبر أهلها بذلك واعلم أنه متى حكم الشرع برجوع احد المطالبين على الآخر في  
هذه المسائل فطالبه صاحب الحق لزمه التسليم حالا وان كان من يرجع عليه غائبا أو مقلبا  
أو ظالما أو ميتا لا تركه له ونحوه ولا يكون ذلك عندنا كالا يعذر بجهله بالحقكم  
(مسئلة ش) الوكيل يبيع مطلقا يجوز له البيع بالفلس الرائجة والعرض المتعامل به  
اد المراد بنقد البلد المتعامل به غالبانقد ا كان أو عرضا ولو أعطاه منا قير فلوسا وقال له اصرفها  
واعطني حرقا فان قصد توكيله في صرفها أي بيعها بحرف فلما موكل صرفها كذلك فلوانفها  
لزمه مثلهاء عدد الا وزنا وان فرض أن لا قيمة لها الا أن فان فقد المثل فاقصى قيمها  
وان قصد صرفها في حوائجها كل قرصا صحيحا يجب رد مثله ثم قيمة وقت المطالبة ان أراد  
بإعطاء الحرف الفلوس أو اطراد التعبير عنها وان أراد بإعطاء الحرف الرهن فقرض فاسد  
لانه شرط جزعه المقرض فترد بآقية وبدلها تألفه وأقصى قيمها مفتوة (مسئلة ش)  
ليس الادن في التصرف فهو البيع في المال لزكوى اذنا في اخراج زكاته مطلقا سواء جاز



التصرف في كله كالتجارة والعشر بعد الخرص أم لا لأنه إذا كان التوكيل في إخراجها ليس  
توكيلا في النية من غير تصريح به مع أن النية من الماهية لا تكونها كذا فاولى ذلك فلو أخرجها  
حينئذ لم تقع زكاة وترد باقية والافيد لها والدافع طريق في الضمان والزكاة باقية بذمة  
المالك (مسئلة ش) قال لا يخرج هذا بكان كذا ولك من ربحه الربع مثلا فسدت الوكالة  
لفساد الصيغة بجهالة الجعل ونفذ تصرفه لعدم الاذن واستحق أجره المثل ربع أم لا ولو وكله  
أن يبيع بكان كذا ويشتري بثمنه كذا صح واستحق الجعل كاملا باتيانه بجميع ما أمر به من  
البيع والشراء فان باع ولم يشتري ما أمر به فهل يستحق قسطه كالأجير إذا تذر عليه بعض  
العمل أم لا كالجعل لا يستحق الا بتمام العمل محل نظر نعم قد يؤيد الاول ما حكاه ابن حجر  
في فتاويه عن العمراني أنه لو استأجر أجيرا لجل كتاب إلى آخره وجوابه فأوصله ولم يرد  
جوابه فله من الأجرة بقدر ذهابه بل قال القاضي لو وجد المذكتوب اليه غائبا استحق القسط  
ولا عبرة بعرف بخالفه اهـ ولا يلزم الوكيل فعل ما وكل فيه ولو بجهل ما لم تكن باقظ التجارة  
بشرطها ويجوز له عزل نفسه قبله وبعده وبعد الشراء وحده فلو بدعه أميننا ولا يجوز رد الثمن  
دراهم حيث لا قرينة ظاهرة تدل عليه لعدم الاذن بل يضمنها حتى يقبضها ما لكها نعم ان علم  
انه لو عزل نفسه في غيبة المالك استولى على المال جائر حرم العزل كالوصي بل لا ينفذ حينئذ  
(مسئلة ش) دفع لو كبله ما لا يشتري له عينا ثم اعثره عشر وبن باتفاقهما فاشترها وسلمها  
للموكل ثم ادعى عليه انه لم يقبضه الا خمسة عشر وقال الموكل بل جميع الثمن فان طالب البائع  
الموكل بالرائد فسلمه ثم طلبه من الوكيل لزمه تسليم الكل اليه فاسكره الوكيل صدق بيمينه  
وان دفع الوكيل إلى البائع الجسيم ابتداء أو بعد مطالبته له ثم أراد الرجوع على المالك  
بالرائد فان كذبه بالدفع من مال نفسه كأن قال كل المدفوع مالي الذي دفعته اليك فالوكيل  
حينئذ يدعى انه أدى دينه بأذنه الذي تضمنه التوكيل في الشراء بالعشر بن مع عدم اقباضه  
الا خمسة عشر والموكل ينكر الاذن في الاداء بل وينكر الاداء عنه فيصدق بيمينه في ان  
الوكيل لم يدفع عنه الخمسة من ماله وان صدقه في ذلك مع اعترافه بمقتضى الرجوع لنحو غيبة  
الرائد حال العقد فالوكيل الرجوع عليه بهاء اعترافه بمقتضاه نعم للموكل تخليص الوكيل انه لم  
يقبض سوى الخمسة عشر (مسئلة ش) ادعى الوكيل أو الضامن انه اشهد على الاداء  
ومات الشهود أو غابوا وأقام بينة على مجرد الاشهاد من غيره كزعمه وقرينة وهو الاداء لم تسمع  
كاشهادة بمجرد رؤية الهلال من غير تقييدها ببلية وان شهدت أنه اشهد بالاداء إلى الدائن  
تضمن ذلك الشهادة بالاداء نفسه وثبت الاداء وما يترتب عليه ضمنا كما لو شهدت البينة  
أن زيدا وكل عمرو بن خالد فتضمن الشهادة بنسب عمرو وخالد (مسئلة ج) الوكيل  
بالتصرف في المال لا يزوج العبد الا باذن في ذلك له أو للعبد ولو تصرف الوكيل جاهلا بعزل  
الموكل له بطل تصرفه على الصحيح وضمن ما باع على الأوجه لان الجهل لا يؤثر في الضمان  
وقيل لا ينزل حتى يبلغه الخبر (مسئلة ج) وكيل غائب على عقار ادعى عليه أخراجه اشتراه  
فصدقه من غير بينة وسلم العقار وثن غلانه ثم اتاه مكتوب من المالك يحفظ المال لم يمكن من  
انتزاع العقار بعد تصديقه بشريه واما الدراهم ثمن الغلة فيرجع بها على المالك لا تدخل في



في الاقرار في مسألة في اقرار شخص انه لاحق له في الوقف ثم بان كذبه وان شرط الواقف يقتضي استحقاقه لم يؤخذ باقراره  
سواء تعد ذلك اوجبه استحقاقه لان ثبوت هذا الحق لا ينتقل بكذبه في مسألة في اقرار رجلان لا خرافة لشهد عليك فافتركا امر  
صح اقراره ولهما ان يشهدا اليه وهو ظاهر ولا يتخيل انه اكره له فقد شرطه في مسألة في عبد مسلم الغرشيدي تحت يد مالك مقره  
بالمالك يستخدمه مستفاض بين الناس ايمعدهم اعتقه السيد بحضره بعض العلماء عتقا صححوا فانتقل العتيق الى بلاد اخرى واقراره  
هناك لشخص آخر لم يقبل اقراره بعد ثبوت العتيق لان العتيق اسلم لا يتصور حدوث الرق عليه سواء كان سيده مسلما او كافرا نعم لو  
كانا كافرين تصور حدوث رقه بان يعتقه سيده ثم يلحق بدار الحرب فانه يجوز سيده واسترقاقه على الاصح في الروضة في مسألة في  
شخص بذمته دين لا خرافة ابن المدين ارضاهم تركه بينه وبين والده باده في رهن الجميع لم يصبر بذلك مقره بحضرة لوالده لان  
للانسان ان يرهق ملكه عن يده باذن ودونه ولا يكون بذلك مقره لم يرهقه عنه بل ضامن للدين في عين المرهون فان كان باذن  
رجع والا فلا في مسألة في قال جماعة اشهدوا على بان لعل او في ذمى لعلان كذا كان اقرارا على المعتمد كاقضاء كلام الشيخين  
لا يجمع شيوع ذلك في الاقرار ولا فرق بينه وبين اسهدهم كاقراءه السبكي خلافا لابن الصلاح وزكريا في مسألة في اكره شخص على  
الاقرار لنفسه سواء كان الاكره على الاقرار لنفسه او لغيره في مسألة في اقراران عنده ثمان اواق في ثم ادعى ان اصل هذه الدراهم من عقد  
فاسد بان قال اعطاني اربع اواق ثمان سمعت دعواه وينتبه بذلك وسقط ما زاد على اربع نظير ما لو قال زيد على كذا اصفته ومحلله  
كذا ثم قال هو سلم فاسد لي كورثته ديني على ١٦٦ واقام بينة قبلت اذ لم يسكر السلم بل اثبت صفة العقد اه عاب في مسألة في كتب

البيع (مسألة في) ادعى الو كالة على أمين فصدف ودفع اليه المال فلما طلب منه  
الحساب كذبه في وكالته لم يقبل تكذيبه ولم يجز رد المال اليه لانه يشك في كذبه لو كالة بعد الدفع  
ناتق تصدق به ولا تسمع دعواه ولا بدعواه عدم الو كالة صار فاسد معزولا لدفعه المال الى  
من ليس بوكيل في رعيه

(الافرار)

(مسألة في) اقر بحرية نصف عبد ثم اشترى نصفه من تصد حد النصفين عمل  
بقصده والازل البيع على النصف الذي لم يقر بحريته اذ لو نزل على النصف الاخر لم يكن  
قوله اشترى نصفه في اقراره الاثرو بصان كلام المكاف عن الالغاء ما أمكن ويحتمل نزوله

شهادته على حجة متوب فيها  
باع فلان بن فلان العلاف  
العين الفلانية وهو يملكها ببيع  
صحها ثابتم بن انا فاذ كتب  
شهادته وصورة كتابته شهد على  
ذلك فلان ابن فلان لا يكون  
تجرد الكتابة المذكورة فقرأ  
بالمالك للبائع وان اقرها أو شهدت  
عليه بينة بكتابته في مسألة في  
اقراره بعض اولاده بان ماتت

يده من أعيان ملكه ورثه من أمه المستولدة اكنسبها هي اعاقير فيكون الاعيان المذكورة من تركه المقر على  
اذ كسب المستولدة ذلك السيد ولا يرثه من ناقل يزيل الميت الى الاولاد ولا اقرارا يس من العقود المملكة للمقره وانما هو اخبار  
عن حقيقته وعينه بمقره ومن ثم ارفال ملكي لعلان لعلان في مسألة في اقراره لثمة أخيه ان المال الذي بيد فلان لمقارض له وهو كذا  
لهم واقرارا لعلان لهم في ذمته كذا وكذا عينه تعدد الاقرار اذ الاول اقرار بعين والثاني بدين والعين والدين متغايران في مسألة في  
الدعوى على الغائب لا قامة البينة على اقراره صحيحة حيث ثبت اقراره بقوله عندي فلان كذا وكذا اذ ينار ثم قسره بعد ذلك  
بقراض قبل تصديره فان ادعى التلف وأسندته الى ما قبل الاقرار لم يقبل لان التالف ليس عنده بحال كما ذكره السبكي والاسنوي  
وغيرهما فيما اذا فسر بالودية في مسألة في مات شخص وله على آخدين فدعاه ورثته وثبت بالبينة فاقام المدين بينة ان الميت اقره  
في ربيع سنة ٩٥١ ان المدين يستحق بذمته كذا وكذا ثبت لدينان عند الحاكم وأمرهم تسليم الدينين فحصل بين المدين  
والورثة مقاررة وبراءة ثم بعد ذلك ثبت الورثة المذكورون بينة بان المدين المذكور اقر في رمضان سنة ٩٥١ بانه ليس له على  
الميت حق من الحقوق الشرعية وادعوا ان اراءهم واقراءهم ان صدر عنهم على ظن صحة ثبوت الدين على مورثهم والحال  
انهم لم يكونوا عاينين بهذه البينة في سمعت دعواهم ولا برهم حكم برأهم الذي بنوه على ان صحة ثبوت الدين على مورثهم ثم بان  
لهم عدم الاستحقاق كما لو قال زوجته برئني وأعطيت كذا فبرأته ثم اجمع من الوفاء لم يصح الا براءة في مسألة في العناء قد يكون  
عينا كالزروع ونحوه وقد يكون انرا كالطرح مثلا اذا اقر انسان بعناء بان قال له على عناء في هذه الارض فان أشار اليه عبد الاقرار



فذلك والارجع في تفسيره الى قوله فان فسر به بانه ان كالحرف والطيب قبل **مسئله** ادعى وريثة ميت على زوجته انها اقرب بالعناء الذي تحت يدها لمورثهم فاذا طلبت المرأة المذكورة بين الورثة ان اقرارها صدر عن حقيقة اجبت **مسئله** اقرب ارق لميت مدبر فطالب الغرماء ببيعها فقامت بينة بحريته مطلقا حكم ارق لان اليانة تشهد من حيث الظاهر وهو اعرف بحاله فان شهدت بعته قدمت على بينة ارق وحكم بمقتضاها **مسئله** اقرب لمتغلب منتصف بالجور بحضرته ثم قال اقررت لا كراهه لي على ذلك صدق بيمينه كما قاله الرداد **مسئله** مات شهود الاقرار والوقف أو العنق ونحوها ولم يبق الا واحد فاقرب الجبل في ثبوت ذلك كما نقل عن الاذري ان نصب الحاكم الشاهد المذكور فيحكم بعلمه في هذه المسئلة اذا جوزنا الحكم العلم ويكون الحكم المذكور حكما فاض آخر واذا انهي الحكم ذلك الى القاضي وحكم القاضي بحكمته فالحكم صحيح والقاضي ذلك اذا كان في تركه تضيق حق ثابت بل ربما يجب عليه ذلك اذا خاف فوت الحق المذكور حالا أو مالا **مسئله** ادعى على آخره

على النصف الآخر **(مسئله ش)** طوبى بدين عليه وله مال فاقرب بدينه لابنه الطفل في مقابلة ما أخذه من أمواله صح اقراره بذلك وان كان مدينا بل أو محجورا عليه بفاس كالأقرب له بدين أسنده لما قبل الحجر لان نحو الاب المتصف بصفة الولاية ولي طفله فاققراره له وعليه صحيح ظاهر او باطنا صدق والا فظاهر فقط نعم للاثتخاف المقر له بعد كماله ان باطل الامر كظاهره كما ان للمقر ثم وارثه تخلف المقر له ثم وارثه ان اقراره عن حقيقة سواء ذكر لا قراره تأويل أم لا اقر بمجلس القضاء بعد الدعوى عليه أم لا اقر بعد ان اقراره عن حقيقة أم لا لاحتمال ما يدعيه وامكانه **(مسئله ج)** اقرت بانها باعت من أخيها جميع ما خصها في أبيها وقبضت الثمن والحال انها رشيدة واشهدت على ذلك صح اقرارها ثم انهم الاخ أو كان وارثا فعليه بين بان الاقرار عن حق **(مسئله ك)** اقربان البيت وما فيه ملك زوجته نفذ اقراره ولو في مرض الموت ويصدق الوارث بيمينه فيما اذا ادعى ان بعض المتاع لم يكن موجودا عند الاقرار فيحلف على نفي العلم ما لم تقم بينة بوجوده **مسئله** صح اقرار المريض مرض الموت لاجنبي وكذا الوارث على المذهب وان كذبه بقية الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر فالظاهر صدقه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم بفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه فلا ينبغي لمن يخشى الله تعالى أن يقضى أو يقضى بالصحة ولا شك فيه اذا علم قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حينئذ وأنه لا يحل للمقر له أخذه وبقية الورثة تخلفه انه اقر له بحق لازم يلزمه الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين بأسبقا لهم فلهم طلبها بعد ذلك اه تخنة **(مسئله ي)** اقر مكلف بعين أو دين لبيه ولم يكذبه المقر له صح وصار المقر له المقر له سمع الاقرار وقبضه أم لا وحكم له بذلك حتى لو مات قبل ان يعلم ملكه وارثه فلو قال بعد اقراره ان بعض ما ذكر أخذ غصبا فان صرح في الاقرار بان المقر به دين لم يلتفت لقوله أو بابه وديمته ونحوها من الامانات قبل قوله كوارثه بيمينه وان أتى فيه بما يحتمل الدين والامانة فبما فيه لفظه هو أو وارثه فلو كان المقر له غائبا وادعى غرماؤه عليه ديناً وثبت عند الحاكم شرطه لزمه ابعاءهم من مال الغائب ومنه هذا المقر به ان علمه القاضي أو أثبته الغائب أو نائبه واذا أوفاهم الحاكم من المقر به لم يلزمهم اعطاء كفيل خشية تكذيب المقر له المقر فيطل الاقرار كالأقرب لنحو محجور لا يلزم الولي كفيل خشية تكذيب المحجور بعد رشده كما في التحفة فان لم يعلمه القاضي ولم يثبت عنده كما ذكر لم يكن الغرماء الاثبات للوفاء منه لان غريم الغريم لا يدعى اقراره بشيأه هذا ان لم يحصر ارث الابن المقر في أبيه المقر له والا فافائدة في دعوى الغصب واثبات الاقرار اذا خلفه المقر المذكور ملك أبيه **(مسئله ش)** اقربان عليه لزيد درهما أو صاعا كل سنة أو شهر أو يوم صح الاقرار واحتمل كونه بذمته بطريق الذر وجعل على مدة حياته ويبعد القول بطلانه أو بحمله على الاول منها فقط وتكمل السنة والشهر على الهلال ما لم يطردهم فهم على غيره كالرومية وعلى آخرهما ان أطلق وكذا ان قال أردنه وحلف أو صدقه المقر له ولا نسمع دعواه ارادة سنين معينة الا بتخلف المقر له فان صدر الاقرار المذكور في مرضه المخوف ولم يسنده الى ذر سابق كان من الثالث **(مسئله ش)** بصح اقرار المريض بالطلاق مطلقا اسنده



وقعت يده على اعيان معينة  
نعم يا فخرج المدعى عليه  
مسطورا فيه ان المدعى  
المذكور اقراه لا يستحق  
عليه شي من الاشياء ولا حقا  
من الحقوق فادعى المدعى انه  
لم يرد هذه الاعيان وانما اراد  
غيرها صدق بيمينه في ذلك كما  
أتى به ابن الصلاح ولا يخفى  
ان محيل قبول قوله حيث لم  
يكذبه ظاهر الحال كما يرشد  
اليه كلام البلقيني **(مسئلة)**  
ادعى لي آخر دينافانكر فقام  
بينه فلما ثبت قل أنا عبد  
مملوك لفلان وصدقه المقر له  
لم يقبل اقراره بالرق في حق  
صاحب الدين اذا لم يعهده  
بل لا بد من بينة **(مسئلة)**  
أقر عند الحاكم لا حرداهم  
معاودة من أصل فرض وطعام  
معلوم القدر والصفة من أصل  
مبيع قبضه من يد المقر له  
وصدقه الاخر ثم ادعى المقر  
ان الطعام المذكور نفع في  
مقابلة الدراهم وأنه يطلب  
الحكم بطلانه لزمه انه ربا لم  
تسمع دعواه لاقامة البينة نعم  
له تعليل انه لا يعلم ذلك فان  
نكل حلف المقر

الى الصحة أم لا كانشائه ثم ان كان الطلاق الذي أقراه أو انشأه باثنا أو انقضت عدة الرجعية  
لم ترثه على الجديد الماتى به وعلى القديم وذهب اليه الأئمة الثلاثة ترثه بل وان انقضت عدتها  
وتزوجت عند مالك **(مسئلة ش)** أقر بدين لا تحلدى الحاكم وكذب به سجلا فطالبه  
المقر له فادعى الاكراه فان اقام بينة منه صدق الاكراه حكم بعدم صحته سواء الحاكم الاول وغيره  
وابس هذا قضاء الحكم ولا لصحة الاقرار لانه بناء على أمر ظاهر فان خلافه فان اقام بينة  
قدمت بينة الاكراه لان معها زيادة علم ما لم تقل بينة الاختيار كان مكرها فزال الاكراه ثم  
أفرقتهم حينئذ وحيث لا بينة صدق المقر له ووارثه فيحلف على نفي العلم نعم ان دلت قرينة  
على الاكراه صادق به المقر له أو أنبأ المقر كس وتيدونو كبل به صدق المقر **(مسئلة ش)**  
قال هذه العين كانت لابي ولم يرد الى ان مات وخلفها تركته مثالا لم يكن اقرارا على  
الوجه نظير ما لو قال كان لك على كذا أمس نعم ان كان ذلك في جواب دعوى من الورثة  
فاقرار والفرق أن الكلام ابتداء قد يكون مبنيا على النجوز وعدم الضرر بخلاف الواقع في  
المحاورات لان المتكلم حينئذ يحرص على التهرز خوفا من لزوم المدعى به فيصدوره عن  
العمى **(مسئلة ب)** وجد في نظير شخص عندي لفلان كذا ولفلان كذا لم يكن مجرد  
ما في النظر اقرارا بل لو قال اكتبوا لي على العالم يكن اقرارا لانه أمر بالكتابة فقط لان  
أصل ما يبنى عليه الاقرار اليقين وطرح الشك ولا يقين مع مجرد الكتابة فلا يترتب على جميع  
ما في المبر من الاقرار وغيره حكم وان تحقق اهله اه وعسارة ش سئل مريض عن  
دينونه فقال لفلان كذا ولفلان كذا فقبل وأولاد أخيك فقال ذمتي ناشئة بمقتهم فقبل كم حقهم  
نقال هو محفوظ في تنزيلي فوجد فيه قدر معلوم مكتوب باسمهم وقوله ذمتي ناشئة بمقتهم اقرار  
بهم يجب بياؤه وقبل ولو برد سلام وليس قوله في تنزيلي تفسير امقنه ايطالب هو ووا  
بتفسيره نعم ان قال في هذا التنزيل مشيرا الى كتاب كان تفسير اصحاحه مولا على ما فيه قالو  
قال ما وجد في دفترى فهو صحيح وحينئذ فانيقن كونه مكتوبا حال اقراره وتفسيره استحققه  
المقر له ومساك فيه لم يستحقه اه قلت ونقله في التحفة عن السبكي وأقره **(مسئلة ش)**  
قال امامنا الشافعي رحمه الله تعالى أصل ما أتى عليه الاقرار أن الم اليقين أى أو القريب منه  
وا طرح الشك ولا تستعمل العلة أى حيث لم تطرد بحيث لا يفهم من اللفظ بها غير الاقرار  
وحيث لا يقبل لتخصص عليه بن لعلان فقل نعم فقبل عشرون ذهابا قال أكثر قيل ثلاثون  
قال على هذا انقياس فقوله نعم كراهيها اقرار بهم ولا يقتضى قوله أكثر فسهيره بأكثر من  
عشرين بل ولا العشرين الا ان أرابا كراهه أكثر من العشرين وكذا ان أطلق على الوجه  
فيكون حينئذ مفسرا من حيث العدم مبهما من حيث الجنس ولو فسره بأحدى وعشرين  
حبة مثلا قبل هم ان اطرد عرفهم باطلاق لذهب على دينار والذهبي على دينارين كان قوله  
عليك ذهب لريد كقوله دينار ذهب ويكون من باب حذف المضاف وحينئذ فخرابه بأكثر  
بل منه من ذهب أكثر من دينار وقوله على هذا القياس مبهم أيضا الا ان قال أردت هذا  
لعدد اه فست وقوله احدى وعشرين حبة هل مراده حبة ذهب كما هو ظاهر اللفظ أو أى  
حبة كمت راجع وفي المسئلة شك كل يتأمل



مسئله (ك) لا يصح استلحاق المرأة بالنسب ولو قالت لصغيرة مجهولة النسب هذه بنيتي لم تلحقها على الاصح لا مكان اقامة البينة على الولادة وكذا لو قالت امرأة لآخرى انت امي وصدقته لم تصراهما بذلك ولو كانتا بلك رجل جازله وطوهما مع الكراهة مالم يصدقهما والاحرم عليه الجمع فاذا وطئ احدهما حرمت الاخرى ابدا بمسئله (ل) اقرق صحته او مرضه لا آخراته وارثه لا وارث له سواء او وصى ان فلان بن فلان وارثي بالفرض والنصيب ويجمعان فلان ننسب اليه ولم يهلم ذلك الا بوصيته او اقراره ولا يثبت فلا اثر لذلك لان المغرله ان كان معروف النسب فلا فائدة في اقراره هنا وان كان مجهول النسب فلا يصح ايضا مالم يفسره لانه قد يريد بقوله عصيتي انه اخوه وربما يريد انه ابن عمه ثم بعد التفسير ينظر فيه فان قال هو اخي يجب ان يكون هو جميع وارث ابيه وان قال عمي فيكون جميع وارث جده فان كان ابن عمه يجب ان يكون هو جميع وارث عمه ليصح منه الاقرار بالنسب على طريقة الخلافة عنه ثم الميراث مبني عليه عنه ناذكره القفال في فتاويه وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين ولا بد من اثبات انه

(مسئله ك) مات شخص فادعى آخر انه ابن عمه صدق في استلحاقه بشرط ان يكون المقر مكلفا أو سكرانا متعديا وان لا يكذبه الحس بأن يكون في سن يمكن ان يكون ابن عمه ولو مات عمه منذ عشرين سنة وكان الميت صغير السن بحيث لا يمكن ان يكون ابن عمه انما اقراره وان لا يكذبه الشرع بأن يكون معروف النسب من غيره أو ولد على فراش نكاح صحيح غير فراش عمه وان نفيه صاحب الفراش اذ قد يستلحقه وان يكون الملقق به أي وهو المسمى هامينا ولو كان حيا لم يصح اقرار ابن المم لا استحالة ثبوت نسبه من المم مع حياته باقرار غيره وان لا يكون المستلحق قنأ أو غنيا للغير والالم يصح محافظة على حق السيد بل لا بد من بينة وان يكون المقر وارثا حائز التركة الملقق به حال الاقرار بخلاف غير الوارث كزقيق وقائل لانه اذا لم يرث الميت الملقق به لم يكن خليفته في الحاق النسب به ولو كان للملقق به وارث غير المقر المذكور ولو زوجة اشترط موافقة المقر على اقراره (مسئله ش) بشرط في الاقرار بالنسب كالتسادة والقضاء به بيان سبب الارث ولو اقر او شهدت بينة أو حكم قاض بان فلانا ابن عم فلان لا وارث له سواء لم يثبت بذلك نسب ولا ارث حتى يفصله ويذكر الوسايط بينهم ما على المعتمد ان كان المقر كالشاهد والحاكم ثقة امينا عارفا بالحق والنسب صح وان اجمل له ولا يثبت النسب الا بالبينة الكاملة وهي رجلان فقط لا بما يثبت به المال مطلقا خلافا للفرقي والاصح في ثبوته بذلك لنحو الارث والمهر نعم الانتساب الى الذكور يثبت بالاستلحاق بخلاف المرأة لمهولة اقامة البينة على الولادة اما مجرد الاستعاضة بان فلانا ابن فلان أو شقيقه دون الاخ الاخر من غير بلوغ حد النواثر المفيد للعلم فلا يثبت بها لكنها تصلح مستندا للشاهد بشرطه بل استوجبه في التحفة انه لا بد مع البينة في نسب ذوى القربى من الاستفاضة واما مجرد وجود كتاب أو كتب ان فلانا ابن عم لابو بن مثلا فليس بحجة يترتب عليها استحقاقه الارث دون ابن المم الاخر ولا مرجحان جابيه حتى تكون البين في جهته اذ يحتمل تزويره نعم لو فرض ذلك في مصنف اعتنى فيه صاحبه بحفظ النسب واشتهر بكونه ذاع لم بذلك وديانة وورع عن التكلم بلا علم ولم يقع فيه طعن من معتبر أفاد الحاكم اما علم ضروريا أو نظريا أو ظاهرا لا يجوز له الاستناد اليه والحكم بعلمه بناء على الاصح من جواز في غير الحدود وحينئذ لا حاجة الى عيب المدعى اه وفي في بحث القرابة والرحم في الوقف والوصية لهم طريق العلم بذلك اما شهادة رجلين أو كتب النسب الصحيحة كشجران السادة بنى علوى (مسئله ي) احيا مواتا فادعى شخص انه ورثه من زيد بالولاء لم يحكم له به الا ان اثبت ان هذا الموات ملك زيد توفي وهو في ملكه وانه وارثه بالنسب أو الولاء وذكرت البينة آباء المورث والوارث واحدا واحدا ينسبهم ما الى الجد الجامع لهما أو الذي تلقى الولاء عنه مع انحصار الارث فيه لكونه ارفع درجة أو لم يبق من العصبه غيره (مسئله ج) مات شخص وله مال معبد عند آخره قرابة فادعى كل انه الاقرب الى الميت فلا بد من بينة بانه الاقرب لا وارث له سواء وان استبدت الى الاستفاضة لكان حزم الشهادة



وارث مات في مسئلة في اقرضه بالهلم تكن له الاخت واحدة وشهدت بذلك سنة ثم بعد ذلك اقر بان له ابنا ومثلي جهة الهند قبل منه الاقراران ولا يفتي الاقرار الثاني بمجرد اقراره الاول لان التسبب حق لله تعالى لا يفتي بمثل ذلك بل لو فني ولده بالعمان ثم استخلفه خلفه في مسئلة في ادعى زيه انه ابن عمه ووارثه واقام بينه شهود بان عمه اقر بان زيه المذكور ابن عمه ووارثه فلا أثر لقرار عمر ولا يثبت به نسب ولا اثر ٢٧٠ حتى تتوفر شروط الحاق بالغير ومنها ان تتعرض البينة لكون المقر المذكور كان وارثا اثر التركة المحق به

### § (العارية) §

في مسئلة في ليس للولي اعادة مال الطفل ولو مشتركا بينهما ككتاب وداه ونحوهما كاصح به في الرضعة في مسئلة في افي ابن عميل واقره اليهودي

انه اذا كانت جمعية بين اثنين واتفق بها أحدهما برضا صاحبه وتلفت في يده ضمن نصيب الآخر لان ذلك عارية وحكم ضمان ولدها حكم ضمان ولد المستعارة ولو نعت أو سرق ضمن القيمة للغير لولا فلو فداها قال كان باذن رجب والا فلا قال كان بينهما ما به كان حكم بكل حكم المستأجر ولو أعطاه قرعة ومملكه أو أباحه درهما ونسألهما فان لم يشرط عليه علفها فدارية فاسدة مضبوطة هي فقط لا الدر والانس وان شرطه فبالعكس لانها حكم الاجارة فاسدة وما أفتى به بعضهم فيما اذا شرط عليه العلف انه يفصل بين قصد المعطى المتبرع على الآخر بنحو الدر فيتضمن الدابة كالمستعارة وبين قصده

فان لم يعرف فان لم يذوى الارحام فلهم فسخ المهادة وغيره (مسئلة في) اقرت امرأة ان ملائنا بن عمها لم يصح الاقرار لعدم استبصار شروطه ومنها كون المقر وارثا اثر او معاوم ان المقر المذكور ليست كذلك بل غير وارثة أصلا ذهي من ذوات الارحام نعم ان شهدت بينة بذلك وان كان مستندها السماع من جمع يؤمن بواطوهم على الكذب وحصل التلقن القوي بمصدقهم ثبت النسب بشرطه ولو قال شخص هذا زوجي فسكت الا شروحات المقرورة الساكت ولا عكس نعم ان انكرت المرأة الزوجة صدقت بيمينها ولو حال الجوع ولو بعد موته كافي النسخة

### § (العارية) §

(مسئلة في) استعارت رخي لنظمن عليها فانكسرت فان تلفت بالطن المتعادل ضمن وان خافت الماداة بان دفعها فاعضاها ضمن فلو اختلفا في ان التلف وقع بالاستعمال المأذون أم لا صدق المالك اذا اهل في وضع اليد الضمان حتى يثبت مسقطه (مسئلة في) اعار أرضا مشتركة للبناء بلا اذن بقية الشركاء حصت في حصته فقط وتبطل بموته فيستحق وارثه الاجرة من حينئذ كما ان حصه البقية لها حكم الغصب فتلزم المستعير اجرتها بالقسمه ما بلغت ويعتبر كل زمان بمجالاته ورجعها المستعير على المبرأ ووارثه بعد التسليم ان لم يستوف المقتضى ولهم مطالبة الشريك بالاجرة ان وضع يده على الارض قبل اعارته ثم رجع معا على المستعير المستوفى للنفقة والا فلا رجوع في فائدة في استمار كتابا فوجب دفعه غلظا هل يصلحه قال في النسخة الذي يقضه ان المالك غير المصنف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا مالكة وانه يجب اصلاح المصنف لكن ان لم ينقصه خطه لادناه وان الوقف يجب اصلاحه ان يقض الخطا فيه وكان خطه لا يبيعه سواء المصنف وغيره وان عني تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما عتيد من كتابة له كذا التبايجوز في ملك الكتاب اهـ (مسئلة في) الامساك المعروف قبايعن التي يخدمها الدراق الذي سمعنا من أهل الخبرة انها من الحيوان غير المأكول فهي نجسة فاذا اختلف المالك والمستعير في انها عارية أو هبة فخلف المالك على العارية ثم قال ادعى عليه تلف الخط لم يضمنه اذ لا يضمن الغصب فاودى المالك طهارته كلف بينة ولو فرض انه اخذ على المدعى عليه دابة في مقابلة قيمته كان غاصبا آثم بذلك

### § (الغصب) §

دلت في مقابلة تلف فلا نفص كالاجارة الخسدة ضعيف في مسئلة في ادعى المالك العارية فانكر القابض (مسئلة في) ادعى الامنة والحال ان العبن تملكه صدق المدعى عليه القابض بعينه كما اعتقده البايعي والرداد (الغصب) في مسئلة في رفض شيئا من بين يدي ماسكه لينظر اليه فيخذه مسئلة في وليس شره ان رضيه فقتل أو ضاع فالتعدي في الرضا انه يضمنه وقال الغزالي والامام وصاحب العباب لا في مسئلة في أرض ساطانية له فيها غنم محترمة زانت به قيمة الارض فهو ملكه وموروث عنه فلا يسط



أحد الورثة على الأرض بغير إذن الباين لزمه أجره مثل حصصهم من القدر الذي زادته بقية الأرض سقط اذ هو المستقل بهم من موزعهم وكذا لو كان تحت يدهم وقت على قراءة أبيه مثلاً لم يجز لبعض الورثة الاستيلاء عليه من غير وصاية ونظر خصوصاً ان كان فيه غطاة زائدة على اجرة القرواء **في مسئلة** نصب شيخنا على أراضي من دعه لها أنها صغار تنزع المسامن الوادي الكبير تنسقي الأراضي الا تقع قلائع يسد بين الناس بحسب الحقوق وله على تلك الانهار اراض فصار ينطرق بذلك الماء لينوصل به لبقى أرضه فاذا سقيت أرضه تقدمت الى والى الامر وليس عليه الامر واماله الى نخل الماء الى غير آخر فبقيت فيه كافي في النهر الاول فتصورت الرعايا وسبت أراضيهم وكل من تعرض له منهم تهدده ورفعه الى والى الامر وأغراه عليه بسبب ذلك وقرائن حاله تدل على انه يفعل ذلك ليعطوه أراضيهم بغير يده فهذا الشيخ المذكور قد ارتكب أنواعاً من الفساد لأرضي ويصير بذلك حائلاً رعايا والسلطان فاسقاً قواماً ودوداً للشهادة حتى يتوب ويخاف عليه سوء الطاعة ولا يقبل قوله على الرعايا ويجب عليه أجره مثل أراضيهم مستقيمة ولكل من خسر مالا من الرعايا بسببه الرجوع عليه بجميع ما خسره ويجب على والى الامر قصور عن هذه الوظيفة وزعمه وتزيره **في مسئلة** أمة تحت يد شخص وله منها أولاد فادعى آخر أنها ملكة غصبت عليه وباعها الغاصب على المدعي عليه وأقام بذلك بينة فاذا ثبت ذلك والحال ان المشتري جاهل بالحال فليجبه بالنسبة ولو لم يهرتب وأرض بكارتها ان كانت بكر أو أولاده أحرار يسيون وعليه غرم قيمه كل واحد منهم يوم الانفصال وأرض ما تنص بالولادة فاذا غرم ماذا كرر جمع على الغاصب بقية الاولاد وأرض تنص الولادة بالاهر **في مسئلة** ٢٧١ غصبت عليه أرض وهو ضعيف فشرط

لا يخرسهما معاً وما منها على انه يخاصم ويقوم معه بالجهة ويقرهما من الغاصب فجاء الشرط له السهم الى آخر وحمل له نصفه على ان يتعاوننا في رد المصوب فالمرجع في ذلك انه ان انتزعاها بعد المنازعة وإقامة الحجج استحق الاول أجره المثل على مالك الأرض واستحق المدين له أجره مثل عمله على

**مسئلة** حكم مال المسلم والذي والمسلمان سواء في حرمة الاستيلاء عليه بغير حق بخلاف حرى لم يدخل يده بل كان مسلم فخاف وماله مباح لم يظفر به كالمودخل مسلم بلادهم بغير امان منهم فله اعتبارهم **مسئلة** مال مشترك بين ثلاثة أخذ متغلب ثلثه وأثلث غلبه بالمقامعة قصد انه حصه أحدهم كان الباقي مشتركين الكل ولا أثر لقصد المتغلب المذكور ولا للمقامعة لعدم محبتها كالمودخل ماله مال زيد طائفة مال عمرو ولا رجوع لزيد على عمرو واذا القاعدة ان المظالم لا يرجع على غير ظالمه بخلاف ما لو اشتركا في عسب فباعه أحد الشريكين مع المتغلب وقبض الشريك حصته فلا يشاركه الآخر لان حصته باقية لم تنبع **مسئلة** اعطاه جماعة أموالاً لا يشترى لهم منها من بلد كذا فتهب في الطريق لم يصبها لان خطاهم بلاذن او كان الطريق غير آمن ثم لورد عليه بعضها فان اخصص ببعض

الشارط لا على المالك وان ردها الغاصب من غير منازعة لم يستحق شيئاً **في مسئلة** غصب شباً وخطبه بغيره ملكه لكن يمنع عليه التصرف فيه حتى يؤدى منه أو من غيره قدر المصوب كما قاله ابن المقرئ وغيره **في مسئلة** الاقنون السالمة من العيوب مثله واما العيبة فتقوم فقد صرح ابن الصلاح ان المثل المعب منقوض **في مسئلة** جعله الدولة بقباعلى قوم من الرعية ثم انه اذا كان للدولة مطلبة ان يسلم الرعي ما طلبه القيب والأمر الدولة بنهضه ضمن ذلك فقد صرح سلطان العلماء ابن عبد السلام فيمن سعى بغيره الى نظام فصادره بانه يرجع على الساعي بالمال الذي أخذ على المظالمين بسبب معانيهم وأقضى به الراد قال ويتعين العمل به في هذه الاعصار وأقضى به الطنيد اوى وقد أقيمت به مزارا وهذا كالموسى باخر الى ما حكم الدولة المعروف بالجوهر فانه يفرم ما غرمه المسمى به بسبب السعاية وقول بعضهم انه يفرم باطناني ان السعاية لا تكون غالباً الا خفية فيفرم باطنافيا بينه وبين الله ولو فرض انه انظر السعاية وأعلنها ضمن ظاهراً **في مسئلة** سعى بقوم مسلمين الى قوم آخر عنى صورة الحدود فاختذوا أموالهم وأرواحهم ان لم يوجد منه المجرم الدلالة فلا غرم ولا قصاص هذا هو المشهور ولكن يأتي بذلك انما غلظنا ويستحق التعزير بغير اءالحا كم وله ان يجمع بين نوعين فأكثر ولا يباح به أدنى الحدود فان اعتقد حل لدلالة عليهم وبإباحة أموالهم وأرواحهم فمن يتجرى عليه أحكامه **في مسئلة** امتنع من الحضور بين يدى القاضي لقابله خصمه فأخذ القاضي للنصم ان يرفع أمره الى ما حكم السلسلة وتبين ذلك طريقاً الى احصاء ما خسره المتنع لما حكم وخداهه فلا يرجع به على أحد **في مسئلة** استأجر ناخذوا الجمل معين عثلى في مركبه الى الهند فبقي في البحر ثم خالت الى جرح وماله في بلاد المهرة فباعه الساخذ



من غير اذن وتالف بالبيع صار متعديا فان طالبه المثلث به في بلد التالف (مهمته) لو في غير هذا لم يمتنع موم التالف في بلد البيع ان كان له ماله وليس له التالف. المثلث وتكليفه نقله الى الهند في مسئلة في نصب مالا من دار مالكة وابعه على جماعة معينين وجب على كل من وقت يده على شيء من ذلك ضمانه وروده الى مالكة ان بقي وبده ان تاف وبأتم المتعدي المذكور ان كان عالما ولا تقبل شهادته حتى يثبت بغيره في محضه ومن شر وطهار وما وقع يده لملكه ولو تعدى جماعة على الدار المذكورة ومالكها غائب وأخذوا أبوابها وغربوا سقفها ثم اجبروا بابها الخارج ومنعوا مالكها عن دخولها وسعها بمن مثلها حتى الجوء الى سبها بمن يحس مع عدم رؤيته ما تغير من المبيع البيع لعدم الرؤية ويجب على المشتري أجره مثل الدار مدة بسطه عليها بالشر لا الفاسد فلما صلح فيها ما قد غير لم يستحق شيئا ويجب على والي الامر نص ذلك المظالم والقيام معه وزوال مثل هذه المناسفان بقاها ففصيحة وجبة لملاعها والارصاها سوء الخلق والبيضاء بالله في مسئلة في جنح على اخذ وقت من الجنح عليه على مال الجنح فاحذره في قبيل الجنحة في نفسه الجاني وأكرهه على تأخير ماله وطلب منه زيادة على ما اخذ منه ماله كثره فأنقلبه فتنسحق جماعة من مناصب البلد في اطلاقه في مرض الابان بالمزم المحبوس ينظر في السند شيئا وان يفتنوا له المال المطلوب ويبيعهم المهور من شيئا من ماله لكي يكون الثمن بدمهم فعلموا ذلك لم يلزم المحبوس شيء مما لزمه وكانت الاجارة بالبيع باطلين لذلك كرهوا ليس ذلك اكرها حتى وما ترتب عليه من ضمان مناصب البلد وان تمام الثمن للحابس باطل ايضا لضمنان ما لم يجب ولا يلزمهم تسليم شيء من المال فطهر ما لو امتنع الولي من ٢٧٢ تزوج موليته الابان تعطيه شيئا فاعطته اياه لم يملكه وان ملكه اياه بخوندر

كما قاله الزداد ولم يلزم الجنح عليه رد ما وقت يده عليه من مال الجاني وبأتم المتعدي المذكور في مسئلة في أرض موقوفة صالحة بعالمها وهي قطع متجاورات يسبق بعضها فاعطى بعض ولا يتضرر شيء منها فاعطى ما نحوهم من الماء فاعطى شخص قطعة واحدة بلا اذن شرعي فصارت تقبل ماء كثير ورعا

خربت خرابا عظيما لا يمكن جبره وكان ما حدثه سببا من أسباب حرام او نقصها عين او فية بالختم فاقاه العاصي وجوب او اعادتها كما كانت ولا يستحق لها أحد من الزبير شيئا اذا لحرمة ذلك مع التعدي في مسئلة في استأجر أرضا لها سقي من أرض أعلى منها ولها زيران من قيام ومن يمانه ففسد المستأجر الزيران في معقم فامة لها ولا أرض أخرى أسفل منها لم تكن لافامته عادة في ذلك المكان وأخرج زيرانها الى المعقم المذكور فانتصت الأرض بذلك تقصا فاحشا لملك اجبار على رده ان كان باقيا ورد مثله ان تلف ووضع على هويته كما كان من انبساط وارتفاع وارث نفسه ان بقي نقص في مسئلة في دور موقوفة تعدى بعض الموقوف عليهم ببيع أعيان منها على متقلب وتمتد اسرته ادها من لزم المتعدي قبيل الجعالة فان قدر الناظر على الاسترداد بعد رد ما اخذه المتعدي في مسئلة في أرض ثلثها من أعلاها القوم وثلثها الأسفل لآخرين ولها شجر نازع للساء من وادعاهم ان يفتقروا الماء على قدر اراضيهم فمع أعجاب الملو أعجاب السفلى من السقي فلما قال في نعمده وبعين الفتوى ببعال بلقي في وابن أبي شريف والرداد ضمن منعة الأرض اكونهم تسبوا في ابطالها وارس عليه منع الظالم المالك من سقي أرضه فاعتبه به البلاء في مسئلة في تضارب امرأتان تمت حدا جماعا لآخرى فشكت لآخرى الى وال معروف بمصادرة من شكى به اليه فصادر بشكروم اقال معلوم بسبب الشكاية أعت بثلث لاسم وقد نكرت علم الاخرى بالظنوعها وورجعت عليها من صودرت في مسئلة في زرع مشترك بين اثنين اذ اذ تالف صاحب الثلث جميعه فان كان مما ينفو ويرجى منفعته غرم فيه حصه صاحبه بقوم عدلين من أهل الخبرة بتقدير ثمنها والافتاع به الى عدة اتمها فيقال كم يسوي لو اراد المشتري ان يشتريه من مالكة قبل



ان يتلف على حاله برجي بقاؤه  
وسلامه وتمايزه وعوضه وحصول  
غلبته على ما يصاده أهل الزرع  
في ذلك على غالب السلامه ولا  
تطرطروا فنادرة فاذا قيل  
مكذازمه ضمان ذلك به  
في مسئلة في تصرف أخوال الميت  
في تركته وله محاجر غير  
ولاية شرعية عليهم ثم توفي فادعى  
الاطفال بدور شديدهم على وارثه  
فانكر فاقاموا بينه وتصرفه في  
ذلك وقبض منه وحلفوا بعين  
الاستظهار ضمن الاخ المذكور  
ثم ان خاف تركه رجوعا فيها والا  
فلا في مسئلة في أرض موقوفة  
خرجها رجل في أرضه تعديا  
لاجل السقي ولم يكن له مادة  
فالتمس دمه بحب عليه نسوية  
الأرض كما كانت قبل الكسر  
وأرض النقص وهو ما بين قيمتها  
والماء فيها مستول عليها وبين  
قيمتها الآن يابسة مكمرة  
وباتم بذلك فيغير في مسئلة في  
بسط على بيت فسكته مده ثم  
وهبه زوجته فأعارته من بسكته  
فالمالك مخاصمة من شاء من  
المتعين المذكورين فادعى  
البيت على من هو تحت يده  
ويدعى القيمة على غيره في مسئلة في  
لوروج الغاصب الأمانة المغصوبة  
تتلف عند الزوج فالمد ذهب  
كأن أوائل النصب من الروضة  
اه لا يطالب بغيرها قطعاً وقيل  
كالودع وفي الارشاد وضمن  
أخذه من غاصب لا ينكح  
في مسئلة في استولى أحد البنين

أو غرس بن بلاذن كلف القلع وإن كان يعلق ملكه عن ملكه أذ لا يتوصل إلى آدم الحق  
الغير إلا بذلك نعم ان كانت حصته مقبرة شأته الانتفاع غاصب وهذا كالموتى ترشداً أحد  
الأخوة على أخوته المحاجر من غير وصاية أو إذن قاض واستغل أرضهم وأنفق عليهم فيلزمه  
أقصى الاجرمه بسطه وما أنفقهم عليهم بلاذن فغير به (مسئلة ي) مرض شخص  
عنده أمان فأوصى بها إلى غير أمين فباعها بأقل ثمنها ونصرف في الثمن حكم بطلان  
تصرفات هذا الوصي لانه انفسقه وقلة أمانته وعدم الاذن له في التصرف فشرعوا في قضا  
بذله المشترون من الاعيان بطلان به ذلك البائع وما قبضوه فهو تحت أيديهم كالمغصوب  
يجب رده لوارث الميت أو وصيه المتصدقين بالعدالة (مسئلة ج) لصاحب العين  
المغصوبة الادعى على من هي تحت يده من غاصب وأخذ منه حضر الغاصب أو عاب يلزم  
المدعي عليه رد هاهو صورة الادعى ان يقول ادعى ان هذه العين غصبها مني فلان واستولى  
عليها فلما علموا انوا يلزم رد هاهو قيمته بذلك شاهدين في فائدة في غصب بذرا فزرعه وصار  
حسابه مالك أخذ منه حبه أو وديا فغرسه فيكون للمالك ولا شيء للغاصب في قبل  
ترينه وغرسه في أرضه اه فتاوى أبي مخمرة ولو كانت الأرض لم تخرق لم يزم غاصبها الجرة  
أقرب الأراضي الهاسا ولو نجس نوباً حرم يلزمه نظيره بل لا يجوز بلاذن صاحبه سواء كان  
لنفسه مؤنة أم لا ويلزمه أجره العسل وأرضه نقصه اه فتاوى ابن حجر ومنها وأتى بعضهم  
فيما لو أنفق ولد جمة فنقص لبنها أنه يلزمه أرشه اه وفي النخعة وأخذ مال غيره بالحيلة  
حكم الغصب وقد قال الامام الفراءى من طالب من غيره مالا في الملاء فدفعه اليه لباعت الحياه  
فقط لم يملكه ولا يجل له التصرف فيه ولو جمل نحو سبل بذرا إلى مالك غيره فبنت فهو للغاصب  
البنزوي ويحرمه صاحب الأرض على قطعها لاجرة عليه مدة بقائه لعدم القبل بخلاف ماله وبذره  
بطن انها ملكه فترمه حينئذ ولو قتل مسبل تراب أو جارة أرض عليا إلى سقلى أجبر صاحب  
العلياء على ازالته اه ملخصاً (مسئلة هـ) اشترى أو اتهم بغيره صغيرة ونقلها إلى  
محل بعيد فبانت كلها أو بعضها فهو ساعى نحو مسجد وجب رد هاهو محلها ان قال أهل الخبرة  
ولو واحد ان ذلك لا يضر حاضر راينها وباتم العالم بذلك فاذا ورت ولم يحدث عليها تناف  
أوقف فلامتحان والازمه فيها أو أرضها أو بشرى الحاكم ان لم يكن لها ناظر خاص مثلها  
والاشقة أو بوجه هذا ان امكن شراء ذلك والا كانت ملكاً لو قف عليه كما جزمه في النخعة  
من ثلاثة أوجه وان ضررها أو نقص غيرها تركت هناك وعلى ناقها اتصال غيرها المستحقه  
نعم ان رأى ناظر نظرها ألحق خوف المراس الوقت أو عدم اتصال الترفقه تسكينه النقل  
مطلقاً وجب قبض فان نقصت قيمتها بخلاف الحال لزمه الأرض اه قلت وقوله ان لم  
يكن لها ناظر خاص مما في في في الوقت ان المتعين المتولى شراءه بدل الوقت الحاكم  
مطلقاً وهو كذلك في النخعة في فائدة في اشترى بخلافه استمره ثم انفق عليه ضمن مثل غره  
ولا يبيده غلبه ظل استحقاقه ولا يلزم بائنه غير الاثم أي ورد الثمن كما هو مقرر في محله اه  
فتاوى محمد باسودان (مسئلة ش) المكس والشور المعروف من أفعج المنكرات بل من  
الكبائر اجزاء حتى يحكم بكفر من قال بجله وليس على المسلم في ماله شيء فلان رجلا من أهل



المصالح لم يؤخذ من ماله وسقيته عشور لمجاهه وبقى هذه ان من قبل سقيته من ذريته  
لا يؤخذ منه ذلك لم يستحق بقية الورثة عليه شيئا وان كان اختار له جناه جده وهذا ظاهر  
(مسئلة ث) عين السلطان على بعض الرعية شيئا كل سنة من غنودهم بصره فاقى  
المصالح ان آدوه عن طيب نفس لا خوف وحيه من السلطان أو غيره جاز أخذه والافه  
من أكل أموال الناس بالباطل لا يحصل له التصرف فيه بوجه من الوجود واردة صرفه في  
المصالح لا تصبره حلالا (مسئلة ث) سعى شخص عند ظالم فآخذ منه مالا ظلما بسبب  
سعيته ان عرف ذلك الظالم بأخذ المال عن سعي به اليه وكان السعي ظلمًا كان له الرجوع  
بما آخذ منه على الساعي فيما يظهر كما أفتى به ابن زياد تعالى بن عبد السلام والطنيد اوى  
وخالقاه في النخبة والنهاية قبل الدعوى ونسب ذلك الى الشنود اه وبما روى من السعاية  
بظالم الى ظالم كبيرة يفسق ويعز زم تركها ويكفر مستحقها واذ أخذ الظالم من مال الساعي  
بشيء لم يرجع به على الساعي لقطع المسألة أثر السبب كما أكره متصا واذنه فسي به الى  
السلطان فآخذ ماله فالضمان على السلطان ولا يكون المكره طريقا في الضمان على العمد  
من ان المباشرة أوى من السبب خلا فالابن عبد السلام ومن تبعه نعم ان أرل الساعي يد  
صاحب الدابة جازا صاحبها فيكون طريقا في الضمان قطعاه وفي ج طلبت الدولة مالا  
منه ومن آخوته فسلمه من غير وكيل لم يرجع عليهم بشيء ولو لم يهم الى الدولة فلزمهم بسبب  
سعيته غير امانات فله سعي به مطالبة الساعي بما عهده الحاكم فيجهد في ذلك اذ قد تختلف فيه  
الانظار

على أعيان من التركة تصرف  
فيها وتلقها مديان اياه ووجه  
ايها لاهل حسنه وعرض اقامه  
البنية لزمه أنصى فيهما من  
حين الاستيلاء الى حين التلف  
حيث اختلفت فيهما والواقعة  
يوم التصرف ولا عبرة بالزيادة  
بعد (مسئلة ث) اختلفت  
الفاسقة والمالكة في قيمة  
المغصوب فاقامت المالكة  
شاهدا بقدر القيمة وازادت  
تكميل هتيا بين أحببت الى  
ذلك كما صرح به الغزوي وقوله  
صاحب الاثر عن أبي ابي

(احكام الاموال الضائعة والمشتبه)

(مسئلة ث) انكسر مركب وفيه بضائع لانس ففرق بعضها وسلم البعض ولم يعلم ان هو  
فان علم انحصار المدا عين فيه ولو بانتهاء دعوى غيرهم وقف الامر الى البيان او الصلح  
ولو بشتاوت من كمالين ولا يشترط التواهب حينئذ كما قاله في الرضة خلا للعباب ولا يجوز  
الصلح على أن يأخذ بعضهم ويعطى الآخر من غيره لان هذا ايسر ومن شرطه تحقق ملك  
العوضين وشرط الصبري لصحة الصلح ان يقول كل لآخر هو له ويسأله حتى منه ومنى  
وقع الصلح لم ينقطع حق كل لما آخذ فلو ظهر ان ما سده أحدهم للآخر آخذ ماله لم يحد  
نواهب ولو ضمنا كان قسما برضاها اه قلت وذكر في النخبة كلام الصبري لكن أطال  
في رده قال لما ترتب على ذلك من الغرر العظيم ومن أخرج متاعا غرق ملكه عند الحسن  
البصري وردت بالاجماع على خلافه اه (مسئلة ب ث) وقعت في يده أموال حرام  
ومظالم وأراد التوبة منها فطهر بقه ان يرد جميع ذلك على أربابه على الفور فان لم يعرف مال ملكه  
ولم يأت من معرفته وجب عليه ان يشعر به ويحتج في ذلك ويعرفه ندبا ويقصده عليه  
وهما وجده أو واره ولم يأت بما سكه اذ لم يجد قاصيا ميا كما هو العال في هذه الازمنة اه  
ان انصا غير الامين من جهة وفاة الجور وان ايس من معرفه مال ملكه بان يبعد عادة وجوده  
صار من جملة أموال بيت المال كوديره ومعصوب ايس من معرفه أربابهم وركبهم



لا يعرف له وارث وحينئذ يصرف الكل لصالح المسلمين الا هم قالوا هم كسبه مسجد حيث لم يكن لهم منه فان كان من هرتعت يده فقيرا اخذ قد وجبته لنفسه وعماله الفقراء كافي النصفه وغيره ازا دس نعم قال الغزالي ان اتفق على نفسه ضيق أو الفقراء وسع أو عياله توسع حيث جاز الصرف للكل ولا يطعم غنيا الا ان كان بعبية ولم يجسد شيئا ولا يكثرى منه مركوبا الا ان حاف الانقطاع في سفره اهـ وذكر نحو هذا في كـ وزاد والمستحقه أخذه ممن هرتعت يده نظرا وغيره أخذه ليعطيه للمستحق ويجب على من أخذ الحرام من نحو المساكين والغلبة التصريح بأنه انما أخذ للرد على ملاكه لئلا يسوء اعتقاد الناس فيه خصوصا ان كان عالما أو قاضيا أو شاهدا (مسئله كـ) اختلط مال الزوجين ولم يعلم لايهما أكثر ولا قرية تميز أحدهما وحصل بينهما سفرقة أو موت لم يصح لاحدهما ولا وارثه نصرف في شيء منه قبل التمييز أو الصلح الا مع صاحبه اذا لم يرج كما قالوا فيما لو اختلط جامههما وحينئذ فان أمكن معرفتهما والوقوف الامر حتى يصطخ الزوجان أو ورثتهما بلعط صلح أو تواهب بتساو وتفاوت ان كانوا كاملين ويجب ان لا ينقص عن النصف في لمجور نعم ان جرت العادة المطردة بأن أحدهما يكسب أكثر من الآخر كان الصلح والتواهب على نحو ذلك فان لم يتفقوا على شيء من ذلك فنـ يده شيء من المال فالقول قوله بيمينه انه ملكه فان كان يدها لكل تخليف الآخر ثم يقسم نصفين (مسئله جـ) استرد مالامن غاصب وأيس من معرفته مالكة كان لبيت المال ثم لصالح المسلمين العامة وأمان الطرق ونحوها (مسئله هـ) حكم ما ياتيه البحر من الاموال والاخشاب ونحو الالات من كل ما دخل تحت يد مالك حكم المالك المضاع ان توقع معرفة ملاكه عادة حفظ وجوب عند أمين ولا يستحق أخذه جعلا وان تكوره من يده أو أطلعه في سبيلته فان أيس من معرفة مالكة صرف مصرف بيت المال (مسئله يـ) مرض رجل وعنده أموال عروض بعضها امانة وبعضها قراض وبعضها له أخذها بذمته فأوصى بالجميع الى آخر يقبض مالي ان يجي فذلان ومات فباعها الوصي بأقل أثمانها وقوت الثمن حكم بطلان تصرفات هذا الوصي العاصي وجب رد المال الى أهله وبطال البائع بالثمن ويضمن الميت ذلك أيضا ككل أمين لتقصيرات أربع لكل واحدة منها وجب الضمان وهي تركه الايصال الى عدل وتركه الا الشهادة على ذلك وتركه تميز مال لكل واحد بما يرفع الاشتباه عنه وتسليطه هذا الفاسق على أمانته وان كان اعما أعطاه بطى انه أمين فبان خلافه لتقصيره بترك البعث وصحح طاهر بان تلك الاموال تركه مالم يثبت في عينه الغير وحينئذ فالواجب لهم على الميت رؤس أموالهم فقط نعم ان تحقق ان أموالهم بضائع ولم يدر أهى هذه أم لا فلهم قيمة بضائعهم في التركة ثم ان علم اعيان أهل الدين والبضائع وقدر ما لكل منهم صرف من يده المال ان لم يكن وارث ولا وصي ثم فاض أمين أثمان البضائع الى أربابها بحسب ما لهم وقس مال الميت الى مداينته وأهل البضائع ان لم تغ أثمانها بحقوقهم نعم ما علم انه أخذه لموكله أو مقارضه معيناً أو مجعولا فله البضاعة فقط نعم ان اتفق لغرماء وأهل البضائع على شيء والانصب القاضى مختصا عن الميت فان فقد الحائكم أو لم يتأهل حكم من يسهه المال والمذعن عالما شـ اثبت بينه ولو شاهدا ويمينا مع بين الاستظهار قدر



**(الشفعة)** **مسئله** باع شريك حصته في أرض على بعض شركائه من بعض كل ثلاثين الشفعة فيه على قدر حصصهم ويشتركهم المشتري بخصته في الاظهر **مسئله** ادى المشتري بقصير الشفعة في الطلب وأنكر الشفع و قال بل شفت على الفور صدق الشفع ٢٧٦ بينه فلو كان للمشتري بينة غائبة واستعمل أهل ثلاثة أيام فان حلفت وسحرم

الحاكم ثم حضرت وشهدت قض الحكم وتقدم بينة الشفع الى بينة المشتري لان معازياده علم **مسئله** اشترى شقصا من دار بقدر جديد علم الشفع بعد سنين فشفع واراد اعطاه فقد دون الاول لم يجز المشتري على اخذه وان كان نقد البلد الا نيل ان لم يجد مثله عدل في قيمته كما هو الأرجح في المسئلة وجبت اعتبار القيمة وكان نقد البلد المعلوم فضة قوم بقيمته ذهبا كما هو معروف في محله

معين اصار ب مع الزماد ومن ادعى ديناً أو رأس مال ولم يعينه أو عينه بلا بينة لم تجمع دعواه ولم يعاش شيئاً نعم يلزم الوارث هـ او فيما باقى اعطاه ما يتقن اعلى الميت ولو علم ان عليه ديناً وعنده أموال قراض وأمانة علم قدرها وجعل أو بايها فان وقعت معرفتهم حفظت والا فليت المال ككل مال أيس من معرفة مال كنه وان جهلت الحقوق وأربابها أو الحقوق فقط حكم على المال بانه تركه نعم ان علم ام الشترت للوكيلين والمقارضين ولم يعلم عين المال تركت أمثالها يد عدل حتى يسطعوا ولو بغاوت ان لم يكن فيهم محجور ولا لم يعز قصه من مهمه فان تمذر الصلح والتداعي بين أهل الحقوق والميت اجتهد متولى المال في تعيين المشتقين من أهل الدين والقراض والوكلاء والوديعة وقدرا الاستحقاق وقصة الاثمان عليهم بقلبة الضل والقراض تحط موقوف به واخبار من يقع في القلب صدقه ولو عسدا أو امرأه فلو دلت فربما في تعيين بعض الحقوق كل زيد ألفا وباقية الحقوق خمسة آلاف اعطى زيد مئتين الاثمان وقسم الباقي على عدداً ل و من كالم لم يلم شئ

### (الشفعة)

### (القراض)

**مسئله** ش لا تنبت الشفعة الا في جز شافع من ارض وما شئت بها من بناء وشجر ان اجبر على بيعته شرعا فاد اطلب الشريك الشفعة بعد ثله ولو بعد من طول بل استحقها بشرط ما ذكر به بعد العلم وصدق بيمينته في القرضية ولو بيع البناء أو الشجر دون الارض فلا شفعة كما لو كانت الارض موقوفة أو ملك الغير **مسئله** ج استاجر أرضاً متصلة بأملأه نصف غلها متلاً ثم باعها مالاً كمالاً لم يستحق الشفعة ادهى ثابتة في مشترك لم يقسم نعم ان كان له ما عا زادت به لم يصح بيعها حتى يرضى صاحب العناية لانها حينئذ كالرهنون **مسئله** ش شفع الشفع والمشتري غائب جاز بل وجب على القاضي الامين قبض النش لان ملك الشفع متوقف اما على قبض المشتري الثمن أو رضاه بذمة الشفع أو حكم الحاكم بها ومع ما ذكره في غير الاولى ليس له تسليم النقص حتى يؤدي الثمن الى نحو المالك ثم الحاكم عند امتناعه أو غيبته في فائده قال في الشفعة والاطهر ان الشفعة على النور وقد لا تصب في صور كالبيع بمو جمل أو واحد الشريك غائب وكان اخبر بنحو زياده فترك ثم بان خلافه وكان تأخير لا انتظار اذ ارك زرع وحصاده أو يعلم قدر الثمن أو لتخلص نصيبه أو ليجله بان له الشفعة أو بانها على الغور وهو من يخفى عليه ذلك وكذا خيل شرط لتبر مشترا وعقاوليه فلا يسقط حقه اه

**مسئله** دفع اليه اموال كثيرة لارباب متعددة وأذنوا له في الدخول الى البنادرو والمدن ليصرفهم بها وجعلوا له شيئاً معلوماً في كل سنة مثلاً فاجر لها الماكس الحفظ وسلم الاجرة من المال على الاشاعة كان على كل منهم اجرة حصته موزعة على الاموال استأخر حفظها يستحق العامل على كل منهم جرم مثل عمله وان لم يرج الا لسمى لان ذلك قراض فاسد حتى في القاء اجرة المثل وان علم الفساد على المعتد كالتقصاء طلاق الشجين خلافاً لما جاز الاما والعراني وينفذ نصرة

### (القراض)

**مسئله** باع كسب لانه مضمون للاد و انما ساهد بالاسبه للمسمى **مسئله** قارض شخصاً أو اد له في السعر الى جهة **مسئله** معينة فصاروا حرجاً ثم فقيمت فاقبلته في الطريق وهو ملاحظ لئلا ينجب عن نظره لم يضمن **مسئله** لا يصح العراض الا لى اذراهم والدنا بالخالصة لا الغشوشة ولا غيرهما من سائر العروض فان عقد على ما يصح وما لا دفعه واحدة كان لكل حكمه فليصاح بكون الرخ بينهما على ما شرطوا وما لا يكون جميع الرخ لئلا يملك العامل اجرة المثل ربح أم لا وينفذ نصرة



(مسئلة ١) شروط القراض اثنا عشر كون الماقدن جائزى التصرف والعامل  
 مصير والمقارض له على المال ولاية وكونه بايجاب وقبول كقارضك على كذا والرجع بيننا  
 نصفين مثلا يقول قبلت أوخذ هذه الدار لهم بيع واشترى بها الثلث الرجع سلا وكون رأس  
 المال نقد امضربا ولو منشور ارجع لا عرضا ومعلوم القرض في يد العامل لا في يد غيره ولا أن  
 لا يشتري الا برأى وكون العمل تجارة لا حرفة كاشتري حنطة واخترها وبيعها والرجع مشترك  
 بينهما بالجزئية لا لاحدهما فقط ولا لغيرهما منه شيء ولا تكسبه في المال وان لا يضييق  
 التجارة على العامل كالانتع الا لا يداو لا تأخذ الا ناقوتا أحرر وان لا يؤقت القراض بعده كسنة  
 ولا التصرف كقارضك ولا تصرف الا بعد شهر وان يدين رأس المال لا على احدى الصرتين  
 ولا على دين كالتن قبل قبضه نعم لو فرضه على ألف نقد ابذعه العامل ثم عيها في المجلس وقبضها  
 المالك ثم أجبها للعامل صح هذه القيود وطريق تصحيح القراض في المال العائى ونحو الزمان  
 يقول له المالك وكل منى من قبض منك أو مرز يد المالك وقارضك عليها وسلمها لك أو يعطى  
 هذا الذر وكل منى من يقارضك على ثمنه بعد قبضه تهد أو ادام القراض وحب على العامل  
 حفظ المال وان لا يبيع أو يشتري من نفسه أو موكله ولا يبيع نسبة ولا يشر به إلا ان فيها  
 ولا يشتري الا ما يتوقع فيه الرجع ولا يبيع على نفسه أى الا باده كآفى النعمة وليس على المال الا  
 جزء من البضاعة الثقيلة ولكبيل والورن ان لم يشرها العامل نفسه وله ان يوكل غيره  
 اذن والا حرفة على لا على المالك والارجع لشرط منه فقد الا ان كانت الوكالة في معين  
 باجرة معلومة (مسئلة ٢) اعطاء شبا وقال بهو ذلك نصف الرجع كان حكمه حكم القراض  
 انه لا يديسحق ارجع المثل لانه عمل طامعا اذ شرط القراض على نقد ناص بايجاب وقبول ولم  
 يوجد كالمو اعطاه درهم وقال له اتجرى المثل في الرجع ارجع الرجع مثلا له ارجع المثل أيضا  
 لعدم القبول وعده النكاح (مسئلة ٣) قارض على مائة والرجع بينهما على ان لا يباشر  
 هاتم لم ياطور الرجع هاتم ارضى الكل أو لا ورجعها ذلائل العامل حصه الا بالقيمة نعم  
 ان يفسد رده لئلا يتركه ويكسبه ثم اتقاضى فامساق به فلا ضمان ولا يفسخ القراض  
 بسرع معلقة انه لا تصرف ان لم تنقص قيمته سالك عن تلك البلدة لو توفى المال بخونهم  
 فان فائدا بارتفاع القراض حيث يخطوب بالبدل واستقرت حصته ان كان بدل الرجع من  
 جنس رأس المال والام تسخر لا بالقيمة وبعدمه فبالقيمة في البدل نعم لو عاد العامل  
 الى بلد القراض واناصر عن المال انضمون بسده ارتفاع الضمان كالوكيل المتمدى يرتفع  
 ببيع ضمان الثمن (مسئلة ٤) قارض على ثمن تصرف في بعضها ثم تلف الباقي كان  
 تلهم أصل رأس المال فيعود حده الى الباقي حتى لو حصل رجع استحق فيه المصروف ولا  
 يحرمه اسالف بخلاف ما لو تلف أو نقص شيء مما تصرف فيه فبصرفه لا بأخذ العامل شيأ من  
 الرجع حتى يرد المثل مثل ما تصرف فيه (مسئلة ٥) باع المالك المال القراض صح بيعه  
 ولو بعد اهول الرجع أو وجوده ارجع يدفع كمن رأس المال لم يملك رأس المال عبد  
 فاتفق المالك أو ربه ذلائل المالك له حصته الا له حصة وحيدته من المالك حصته من  
 الرجع ولا يفسخ القراض فيه من له حصة في الرجع لا يعمل عامل القراض المالك لئلا

في الجميع ويده على الكل يد  
 امانة فلا يضمن الا بتقصير  
 ومنه ان يدفع المال الى غيره  
 بلا دن ماله فيضمن المثل  
 بمثله والمقوم باقصى قيمه  
 من الدفع الى التلف في مسئلة ٦  
 قارض آخر على دنانير ذهب  
 لم يبيعها حالا يشتري بثمنها  
 عروضا للتجارة ويكون الرجع  
 بينهما فعمل العامل ثم مات  
 بعد مدة فانه لم يوجد الا عيان  
 التي اشتراها والتي يمكن ان  
 يشتريها بمثل القراض ولا  
 ضمان في تركه اذ لا يتقصير  
 هذا حاصل ما مر من كريات  
 عماد الرضا



القراض أى لا يبيعه أباه لأدائه إلى بيع ماله بماله ولا يشتري منه بعين أو دين بشرط بقاء  
القراض بخلافه فلا يشرط لتصفه الفسخ ولو كان له عاملان فليس لأحدهما معاملة الآخر  
الآن اثبت لكل الاستقلال لأن شرط الاجتماع قاه في التصفه وقال م لا يعامل  
الآخر مطلقا كالوصيين قال سم إن كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال  
القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كما في الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري  
لنفسه من الآخر كما يأتي وإن كان المراد أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال  
القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا عن اجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن  
فيه مقابلة مال المالك بمال المالك وكما امتنع به من المالك فيفتح بيع أحد العاملين من  
الآخر للقراض إذا مال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا إذا كان المال واحدا وكل منهما  
عامل فيه على الاستقلال وكذا لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر كذلك  
ففيه التفصيل المذكور على الأوجه اه ملخصا وعبارة يج على الانقاع ولا يعامل  
أحدهما الآخر إذا شرط عليهما الاشتراك فإن انفرد كل منهما بماله وثبت له الاستقلال  
جازه الشرع من الآخر وهذا التفصيل هو المعقد اه زى اه (مسألة ب) قارض  
آخر مده ثم طالبه برد المال فأقر به ومطله مده أشهر حتى مات العامل ضمن المال باقيا وبده  
تألفا وبصدف العامل كوارثه في دعوى التلف لئلا يخل في الحبس إذا قراض والوكالة  
والوديعة من واحد فيضمن في الكل حيث قصر ومنه أن يطم المالك فيترسخ عن  
التخلف بلا عذر من نحو صلاة أو أكل أو شهادة على نحو وكيل طلبها من الأمين فيقاضيها  
المالك بعد تلف المال أنه قرض والعامل أنه قراض حلل العامل كما أفتى به ابن الصلاح  
كالبرى لأن الأصل عدم الضمان وخالفهما الزركشي ومن تبعه فربحوا تصديق المالك  
وجمع بعضهم يحمل الأول على ما إذا كان قبل التصرف والثاني على ما بعده أما قبل التلف  
فيمصدق المالك لأن العامل مدع عليه الأذن في التصرف وحسنه من الرجوع والأصل  
عدمهما اه تحفة واعتمد م كلام الزركشي قال وكذا لو أظاميين تقديم بينة المالك  
أيضا ولو كان المال باقيا ورجع وقال المالك قراض والعامل قرض صدق العامل اه زى  
ولو استعمل العامل دواب القراض وجب عليه الاجرة من ماله للمالك أو المالك بلا إذن  
العامل لم يلزمه غير الأثم اه ج (مسألة ش) مات عامل القراض وخاف عروضا فإن  
ثبت أنها من مال القراض أو من غيره بينة أو تصادق فذلك وإن اختلف المالك ووارث  
العامل حلف الوارث على نفي العلم إن وجد رأس المال في التركة أعطيه المالك فقط وإن لم  
يجد فإن نسب العامل إلى تصدق برهان مات بمرص ولم يوص به إلى قاض ثقة ثم إلى أمين ولم  
يعبر بأشارة إليه أو بيان جنسه وصفته ضمنه فبيع له من العرص بقدره مع الرجوع أن تصادقا  
عليه والأصدق الوارث في قدره بل وفي نفيه أصلا وإن لم ينسب إلى تصديره لا لاحتمال تلفه  
قبل الموت وهو أمين فلا ودعى إلى الوارث تفريط موثقه حلف على نفي العلم أو أن مال  
القراض يصدق حلف على اثبت وإن وجد في التركة أعيان يصلح ككونها مال قراض  
فيقاضي الجوايد بقرائن عامل القراض بأحد ثلاثة أمور إما بضم مع القسمة



والمال ناضلها وحدها البقاء المقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض رأس المال حتى لو حصل  
 بعد هار مع جبر بال مع المقسوم أو بالفسخ مع التضوض والرأيه مصير مال القراض من  
 جنس رأس المال أو بآلاف المال كضوا عناق وأحق به التلف بآفة وعلم عاتق ربه  
 لا يستقر ملكه بقسمة العرض ولو مع الفسخ اه  
 قالوا جبر ببل ما فو من الطلع  
 بتقدير تقيته الى أو ان الجذاذ  
 كافي الزرع اذا تلفه في أول  
 النبات ويستحق العامل تمام  
 نصيبه من الثمرة الظاهرة كما  
 صرح به الماوردي والرواني  
 خلافا للامام في مسئلة في ما فاه  
 على نخل مدة معلومة وشروط  
 المساق في العقد ان يقرضه  
 دراهم معلومة لم نصح المساقفة  
 في مسئلة في ظاهر اطلاق  
 حديث مسلم ما من مسلم يقرض  
 غرسا الا كان ما أكل منه صدقة  
 وما سرق منه له صدقة ولا يرزوه  
 احد اى ينقصه الا كان له صدقة  
 انه يثاب على ذلك وان لم يثقف  
 بقوله ما أخذ من زرعى فهو  
 صدقة ومقتضاه ايضا ان أجر  
 ذلك يستمر مادام الغرس أو  
 الزرع باقيا ما كولا منه ولومات  
 غارسه أو زارعه وانتقل ملكه  
 الى غيره ونكر مسلم في سباق  
 النوى وزاد من الاستغراقية  
 وعم الحيوان ليندل على سيدل  
 الحكاية على أى مسلم كان حرا  
 أو عبد امطبا أو عاصيا ببل أى  
 عمل من المباح فينتفع بماعمله  
 أى حيوان كان يرجع نفسه  
 اليه ويثاب عليه في مسئلة في

والمال ناضلها وحدها البقاء المقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض رأس المال حتى لو حصل  
 بعد هار مع جبر بال مع المقسوم أو بالفسخ مع التضوض والرأيه مصير مال القراض من  
 جنس رأس المال أو بآلاف المال كضوا عناق وأحق به التلف بآفة وعلم عاتق ربه  
 لا يستقر ملكه بقسمة العرض ولو مع الفسخ اه

المساقفة والمقارسة والخابرة والمباشرة

مسئلة ب اعلم ان المقارسة المروقة بمضرموت جارية على خلاف المعتد من  
 المذهب والعمل مستغر عليها في الجهات والمعاملين بها على القول بها احوال اصطلاحية جرت  
 بها عاداتهم واستقر عليها فاعلمهم من غير تكبر ولا تفريع عليها افضل المعتد اذ لما في آخر على معنى  
 خله الى التفتيق وله ثلث النحل مثلا لا يستحق المساق الجزاء المشروط له سواء قبل  
 التفتيق وبعده بل له أجرة المثل تقدا لا يستحق مالك الارض الأجرة مثل أرضه تقدا ايضا  
 ويكون الخلع كله مالك الودي أى الثقيل ولا يجوز لحاكم ولا مفت ان يحكم أو يقرى بخلاف  
 المعتد من مذهب امامه هذا ولما كان الذى بهذه المعاملة على جادة المذهب يترتب عليه  
 أنواع من الضرر لوقوع الخصاص والعام فيها اختاروا العمل فيها اوجه من جوحه وأحوال  
 اصطلاحية بينهم معلومة ادلا يمكن العمل في الجهة بغيرها قال في الله لا يذلل شيخنا عبد الله  
 بلماح وجوزها الى المقارسة وجه من جوح وعمل أهل جهتنا عليه وقد اصطلحوا على ذلك  
 بحيث لا يرجعون لقول مفت اذا تنازعوا وشاع وذاع اه ونقل عن أحمد مؤذن انه يقط  
 الجزاء المشروط للعامل على حسب ما عمل حيث وقع نزاع واختلال شروط المساقفة أو قصفت  
 أو ثبت تقصير أو أتى بعض الفقهاء بان العامل لا يستحق المشروط الا بالفرغ وهو بلوغ  
 الفرس التفتيق المتأد قيا على الجهة وأما بيع المساق الجزاء المشروط له قبل التفتيق  
 فلا يصح البهل بما يفسد على القول بالتبسيط ولعدم استحقاقه الا على القول الثانى  
 وأما على المذهب فلا يستحق فى الخلع شيئا أصلا كما تقدم (مسئلة ج) ما حكم المزارعة  
 والمقارسة والخابرة والمناصرة من جوارها من العلماء اما المزارعة وهى العمل فى الارض  
 ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخابرة كذلك الا ان البذر من العامل وصيبتهما  
 ان يقول زارعتك على هذه الارض على ان لك نصف زرعها أو ثلثه مثلا فذهب كثير من  
 العلماء الى جوازها روى ذلك عن سيدنا على وابن مسعود وعمر وسعد بن أبى وقاص  
 ومعاذ رضى الله عنهم وهو مذهب ابن أبى ليلى وأبى يوسف ومحمد بن الحسن وطائفة من الحسن  
 والاوزاعى واحدى الزوابتين عن أحمد لاروى عن نافع ان ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وصدر من اماره معاوية رضى الله عنهم  
 بالثلث والرابع وفى صحيح البخارى عامل عمر الناس على انه ان جاء عمر بالبذر من عنده فله  
 الثمران وان جاء بالبذر فلهم كذا قال البخارى وزار على وسعد وابن مسعود وعمر بن عبد  
 العزيز والقاسم وعروم وأبو عمر وأبو بكر وأبو سبيرة ونقل النووي عن الخطيب ان  
 المزارعة جائزة وهى عمل المسكين فى جميع الامصار ولا يبطل العمل فيها أحد وجوارها



أيضا ابن خزيمة يوصيه بنفسه في آخره وابن المنذر وقال الحيشي قال النووي المختار جوازها  
وبعضهم قال أبو عبيد القاسم بن سلام والقول بجوازها حسن ينبغي المصير إليه لصحة  
الأحاديث الواردة في ذلك ولأن اختلاف العلماء رجحة والضرورة الداعية إلى ذلك اه  
واختارها السبكي أيضا وقال في الهداية للحنفية ومنع أبو حنيفة المزارعة وجوزها أصحابه  
لا تفصل الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمرة زرع والفتوى على  
قولهما الحاجة الناس ولظهرت عامل الأمة هو القول بتركها بالتعامل اه وأما المغارسة  
وقال لها المناصب والمساخذه والمخالعة هي أن يدفع صاحب الأرض أرضه لمن يفرسها من  
عنده ويكون الثمن بينهما أو يئونهما أو ثالث ويهمل ما يحتاجه الفرس فقد قال السبكي لاشك  
أن من منع المخاربة منعها ومن جوزها احتسمل أن يجوزها ويحتمل المنع وأوسع المذهب في  
ذلك مذهب ابن أبي ليلى وطاوس والحسن والأوزاعي يقتضي مذهبه تجوز المغارسة أيضا  
والفرق بينهما ما عبراه وقال لعمري المذهب هو من مذهبنا أنه لو سأل المالك العامل على  
ودي لفرسه ويكون الثمن بينهما لم يجز وعلموه بأنه كتسلم البذر من المالك في المزارعة  
التي تفرد عن المساقاة عن صاحب الفرس وجه أنه يصح كإقيل به في المزارعة والحاق ذلك  
بالمزارعة يقتضي أن من جوز المزارعة والمخاربة جوزها اه أي لأنه إن كان الفرس من  
المالك فكذلك المزارعة أو من العامل فكذلك المخاربة بل الحاجة إلى المغارسة أكثر لا يجزى قال على  
بن زيد وهو الأصح للناس ولقد أدرج عليه علماء جهة الشرح وحضر موت وغيرهم من غير  
كثير اه وقد قضى بذلك الحنابلة وقال ابن السبكي ما أحسن التمدد واستعمال الأوجه  
في درء المفاسد الواقعة في معاداة الشرع وفي الخففة قال السبكي يجوز الاقتناء بغير المذهب  
الأربعة لصحة يذية أي مع تعيينه للسبكي قائل ذلك اه وفي تناوئها بصحة أن المغارسة  
بجهة حضر موت محل بها من لا يشك في علمه وعمله وهو عمل أهل المدينة وهو الغني به الأصح  
لناس بحسب مشروطه وتراضوا به مما لا يخالف المذهب اه وأجازوا المغارسة المذكورة  
على قياس المزارعة فيشترط أن يبين المدة إلى التمتع على خلافه وإن بين نوع الفحل  
الذي يفرسه على شكل فيه العمل الاتن على خلافه وإن لا يشترط التمر لاحدهما قبل  
اقتضاه وبعدهما وإن لا يشترط الولاة وهو منافع الأرض للعامل أو أن لا يزورها غير العارس  
الأبادة أو يشترط التقصير أو الحظ لاحدهما واعلم أن الشرط المؤثر هو الواقع في صلب  
العقد وفي مجلس الخيار لا قبله وبعده فإن من شروط المزارعة بيان المدة خلافا للسبكي  
ويحان جنس البذر وأنه على من وكل للعامل وأما المناصرة ويقال لها المخالعة وهي أن يدفع  
الأرض للزائر من قبل بغيرها ويقوم أسوأها ويرد مكارها ويحرم ما يجب تستعمل الزراعة  
يجزئها قال أبو بصير وأبو حنيفة وأبو زيد بن عجل أن حضر موت على ذلك قبلها على  
احتياط المخبرة وبغيرهم علماء وهم على ذلك وفيها ما فيها والوقوف بالصحة أن يؤجر المالك  
للعامل على زرع الجزء من الأرض لكن مع تعيين العمل وبراعته على بعض الغلة بالشرط  
المتقدم في الخففة فرجع أذن لم يزرع أرضه في زرعها أو هي المزارعة فزاد قديمها  
ذلك زاد المالك يحويها أو هوها لم يجز بغير إذن العامل لتعدلاتها مع ما بدون الغناء

بيع الفحل المساقى عليه بعد  
انقضاء جاز ويكون المتساقى  
مع المشتري كحوم مع البائع  
وليس للمشتري أن ينقص  
المتساقى من ماله في مسئلة  
ساقى رجلا على عيه مائة مائة  
فليس له أي المتساقى أن يساقى  
غيره فإن فصل ومضت المدة  
انفسخ العقد والمساخذه  
المالك الفحل وعليه كافة الجميع  
ولا شيء للمتساقى في الأول مطلقا  
وأما الثاني فإن علم فساد العقد  
فلا شيء له أيضا وإن جهل  
الفساد فلا أثر من عمله على  
المتساقى الأول لتفريده لا على  
مالك الفحل



**(الاجارة)** **مسئلة** في اخذ المالك من المستاجر وقت عقد الاجارة غير الاجرة ان كان يدفع اليه بطيب نفس من غير اكرام له تناوله ويكون في معنى الهدية لا يحتاج الى لفظ ولا يؤثر في ذلك كونه في مقابلة المقدد عند ذلك فيما اذا اهدى الزوج للزوجة بعد العقد بديه ومما يدفع اليها اذا اقتضت الزوجة او تزوج عليها فانما كان مجرد الدفع اليها كما في به الخفا في **مسئلة** آخر اذا كان شرط على المستاجر ان لا يقدف به الامر بناطلة الاجارة بشرط المذكور **مسئلة** في استئجار أرضا مدة معلومة وبذرفها شجر العطاء فانقضت المدة وهو ق فان وقعت الاجارة على العطب او اذن المؤجر في بذره كان المؤجر بالخيار بين ان يبقى الشجر بأجرة المثل او يتكده بالقيمة او يقلعه ويغرم أرض نقص قيمته وهو يبيع قيمته فانما هو مقادير **مسئلة** في استئجار صبا جدي اعدة فانقضت وبقي السحب عند المستاجر لم ينفع به ولم يطلبه مالكة لم تلزمه اجرة حينئذ **مسئلة** في الأرض البيضاء الذي تصلح لمنافع كثيرة لا يصح تأجيرها لمقابل لا بد من ذكر ما ينفع به منها بخلاف ما لا يصلح الا للارتفاع خاص كارض السكنى او كان الغالب استئجارها للمستاجر ان بني عابرجت العادة فينالها من ١٨١ خصوص او طين أو آجر عملا بالمادة وكذلك

حفر البئر لا من كمال الارتفاع فان قاله المزجedor او قال الناسري بائنا معمو التحقيق اعتبار العادة فلا شأن عرف زيد عدم الاذن ولا يبرعون به عقد الاجارة ومنها السنداس المغلب فيه العادة ولا فرق فيما ذكر بين الوقف والمالك **مسئلة** في استئجار الكافر المسلم صحح سواه الذمية والعينية لكن مع الكراهة في الاخرة وحينئذ يؤمر بازاله يده فيها بخلاف للذمية اذا المسلم متمكن من العمل فيها بغيره **مسئلة** في استئجار سوار البرهنة كان ذلك اجارة فاسدة وتكون يد المستاجر عليه بدأمانة وكذا يد الميرثن

المحترم فيها اه ملخصا من بدة في ذلك العلامة على بن عبد الرحمن بن قاضي **(مسئلة ج)** ساء على غرس نخيل يد ساء غلات المساقى فترضى مالك الغرس وبعض ورنه المساقى من غير اذن بقيتهم على شرائه وسلم له بعض الثمن ثم باع المشتري القراس من آخر فادى بقية ورنه الميثان حصتهم باقية لم يكرأها هم في ذلك واقاموا بينة قبلت ولو استأجر أرضا للقراس فحرقها بئرا وغرس نخلا فان جوزنا الاجارة على عمل الجبهة فلصاحب الأرض من عين البئر مثل ما شرط له من الخلع من ثلث او غير ذلك والعلماء في ذلك كلام العمل على عدمه **(مسئلة ش)** خابره على أرض كمادة البلدة على رة مثلا فرجع الى الاجرة لبطالان الخابرة لم تكن بالاجرة معلومة الا هذا التقدم من الطعام فاجرة المثل قيمة ذلك القدر المعتاد تقدا وغط من قال بلزمة ذلك الشيء المقدر من الطعام **مسئلة** في قولنا فخص لاسرا من هذه الشاة ولاك نصفها او هاتين على انك احدهما لم يصح ذلك واستحق اجرة المثل للنصف الذي يسمونه للمالك وهذه الحالة مما عمتها البلوى في الفراريج دفع كسيف البرية او ملتم البند لبعض أهل البيوت المائة او الاكثر والاول قول لهم ربوه هاولكم نصفها فيجب على ولي الامر ومن له قدرة على منع ذلك ان يمنع من يفعل هكذا الا ان يضررا عظيمي على الناس اه يج على الافاع

اجارة فاسدة وتكون يد المستاجر عليه بدأمانة وكذا يد الميرثن

لان وضعه تحت يده ما ذون فيه من جهة المالك **مسئلة** في حرق الشيطان على انه كفي اطلاق الخدم في اجارة الشخص لها واما اخراج الخدام من البلد والسفر به الى غيرهما فالمعتمد الرجوع فيه الى عادة الخدم في تلك البلد وذلك الوقت ويختلف ايضا باختلاف مراتب المستاجر يزوم ارب الاجراء والادكورة والافونة وتليه يعمل كلام من اطلق المنع ومن اطلق الجواز **مسئلة** في استئجار آخر لجل شيء معلوم الى مكار معلوم وشرط جده في يوم كذا لم يصح الاجارة لان من شرط اجاره العيين الشروع في العمل ومن شرطها ايضا عدم التقدير بالزمان والسهل مع الا ان قصد التقدير بالعمل وذكر اليوم للتجيز كالمو كان تو باصغيرا بغيره فغضه عادة في يوم فيصع التقدير بها على الاوجه ولونوب التي المستاجر لجله لم يضمنه الاجبر ان كان بسبب نية تأخير العمل صحت الاجارة او فسدت **مسئلة** في استئجار شخص على حرق أرض فحرت بعضا وهو رب او لمع من الاعنام فان كانت نية استئجار القاضي من ماله لم يفرض فان تعذر ذلك او كانت عينية فصح للموثر وللاجبر قسط ما عمل بأن يوزع المسمى على اجرة مثل جميع العمل **مسئلة** في استئجار ارض موقوف فسنين لينى فيها صح وليس للموثر ولا غيره قمع الساقيل اقتضاء المدة ولو ان يقلعه كان قلمه انم ولازم ارض خصه فاذا انقضت المدة واقتضت المصلحة ببقية بأجرة للمثل وجب على الناظر ابقاؤه وليس



له ان يقلعه بالارض اذا كان ايقاؤه اصح **مسئله** في ارض موقوفة فيها عماره مضمونه بصفحة شخصان على الشيوع مناصفة وزادت به قيمة الارض كزبر و نواب استولى عليه بحساقه الماء من التراب الجبلي المباح كاتسبر يمكن في الارض عمارات به قيمتها فليس للناظر اجارة مضمونه من أحد ههنا ولا جميعها من ههنا اومن أحد ههنا ولا اجارته الثالث وفيها العناء المذموم كوراد لا يتكمن مستأجر هامن الاتماع بالماله ياتية التي لا يدخلها الا جبار والطريق في جهة تاجر ههنا أن يرخصها للناظر في غناهما ثم يجر هامن شاه وتجوز قسمة العناء المذموم كوروهي افراز لاتخاذ التراب لا يقال الارض موقوفة ولا تصح قسمة الموقوف لاننا نقول القسمة ليست لذات الارض بل للما هو مملوك عمارا من التراب الجبلي الذي ساقه ماء النهر فهو تبع الماء في الاباحة فيمكنه من استولى عليه **مسئله** في استأجر ارض مضمونه فارق و بعضها مشغول بنجر الحور و والعطب مثلا صحت في الفارغ وبطلت في المشغول عمارا يتربق الصفقة فان شئت كلها لم تصح **مسئله** في ابيع استأجر الارض ربحي نباتها اولي يمنع من نباتها فربا ونحوه لان شرطا الاجارة ان لا تنضم استيفاء عين قصد **مسئله** في استأجر ارضا لصلاح سهمين بسهم منها وشرط عليه المؤجر في العقد ان يجرها عودين جبر و روى لم يصح الاجارة بهذه الصورة لعدم اجتماع شرطها من رؤية الآلات والدواب التي يجرها وغيرها وغير ذلك من الجهات وحينئذ اذا حثها المستأجر بحسب الشرط المذموم كوراد وقص عنه بان حثها عودا روى وبذرها يجرها بحسب الشرط كزم المؤجر حث وقع العمل مسئلة له استأجر ارضه مثل عمله ودوابه في ثلثي الارض الذي استعمله فيها ويجب على المستأجر ٨٢ للمؤجر ارضه مثل ثلث الارض الذي استعمله في بذره والعمله بينهما بحسب البذر

**مسئله** في ابيع موضوع عيني في ارض وقف انقصت منه اجارته فارد الناظر تاجر الارض من غير مالك البناء لم يصح ما دامت مشغولة بالماله وليس له ان يقلعه ويغرم الارض حيث لا مصلحة للوقف فيه ويجرم على غير مالك البناء بدل زيادة على ارضه المثل لاجل المصادرة ولا يكلف صاحب البناء بدل الزيادة ويجب على الناظر ان يجره بآخره المثل ولا عبرة بازادته المذموم كورة **مسئله** في على استأجر آخر ان يكتم على امر في طلب وظيفة معينة مباحة شرعا باجرة معروفة فان كان في التكلم كلفة تقابل باجرة تتردد ومما اقبه وقت صحت الاجارة بالسمي ان انضبطت الكافة والا استحق أحد مثل عمله حصل المطلوب فيها أم لا وان لم تكن كلفة أو استأجره بشرط حصول الوظيفة لم تصح ولو بذره بشئ على حصول الوظيفة صح البذر **مسئله** في ارض موقوفة مشحونة بعضها زيدو بعضها لغيره وقصد زيد مضارره عمرو فطلب من الناظر تاجر ما تحت يدهما كثر من اجرة المثل رفضه في ان يدعها كلها عمرو له ويأخذ ههنا بالزيادة المذمومة اتم بذلك ويجز للناظر المذموم ووافقه بل لا تصح الاجارة والحال ما ذكر لان الناظر مأمور بما فيه مصلحه للوقف ومن ذاك انه ليس له التصرف بما قبل الرغبات فيه وان ظهر بذلك مصلحه عاجلة فقتل الرغبات ويؤدي الى تعطيله بلا شك كما في به الظن لوى **مسئله** في ارض موقوفة خربت فلراد القاضي تاجر هامن الموقوف عليه العمارة فلذي يظهر حوز ذلك لا يقال هو مالك للعمارة فكيف يجر عليه ملكه لا ناقول هذه المدة يجرها العمارة كأنها مستأفصة استحقاقا موقوف عليه المدفوعة **مسئله** في له عماره محترق في ارض وقف زادت به قيمتها كزبر وطيطب فهو شريك بعمارات به من الزبر وغيره لتركاب الذي استولى عليه بحساقه الماء من الجبل اليه فليس للناظر ان يجرها غير صاحب العناء ولا يرفع يده ولا يتعدى شخص وحرتها وجب على من له ولا يرفع يده الباسط وتليه اجزها مدفوعة بسطه ولعموم الاولى بهذه المسئلة اعمدتم ان تصنف بعينها من بل العناء في حكم ما حدث في الاراضي المزروعة من العناء **مسئله** في ارض موقوفة على مساجد

**مسئله** في ابيع موضوع عيني في ارض وقف انقصت منه اجارته فارد الناظر تاجر الارض من غير مالك البناء لم يصح ما دامت مشغولة بالماله وليس له ان يقلعه ويغرم الارض حيث لا مصلحة للوقف فيه ويجرم على غير مالك البناء بدل زيادة على ارضه المثل لاجل المصادرة ولا يكلف صاحب البناء بدل الزيادة ويجب على الناظر ان يجره بآخره المثل ولا عبرة بازادته المذموم كورة **مسئله** في على استأجر آخر ان يكتم على امر في طلب وظيفة معينة مباحة شرعا باجرة معروفة فان كان في التكلم كلفة تقابل باجرة تتردد ومما اقبه وقت صحت الاجارة بالسمي ان انضبطت الكافة والا استحق أحد مثل عمله حصل المطلوب فيها أم لا وان لم تكن كلفة أو استأجره بشرط حصول الوظيفة لم تصح ولو بذره بشئ على حصول الوظيفة صح البذر **مسئله** في ارض موقوفة مشحونة بعضها زيدو بعضها لغيره وقصد زيد مضارره عمرو فطلب من الناظر تاجر ما تحت يدهما كثر من اجرة المثل رفضه في ان يدعها كلها عمرو له ويأخذ ههنا بالزيادة المذمومة اتم بذلك ويجز للناظر المذموم ووافقه بل لا تصح الاجارة والحال ما ذكر لان الناظر مأمور بما فيه مصلحه للوقف ومن ذاك انه ليس له التصرف بما قبل الرغبات فيه وان ظهر بذلك مصلحه عاجلة فقتل الرغبات ويؤدي الى تعطيله بلا شك كما في به الظن لوى **مسئله** في ارض موقوفة خربت فلراد القاضي تاجر هامن الموقوف عليه العمارة فلذي يظهر حوز ذلك لا يقال هو مالك للعمارة فكيف يجر عليه ملكه لا ناقول هذه المدة يجرها العمارة كأنها مستأفصة استحقاقا موقوف عليه المدفوعة **مسئله** في له عماره محترق في ارض وقف زادت به قيمتها كزبر وطيطب فهو شريك بعمارات به من الزبر وغيره لتركاب الذي استولى عليه بحساقه الماء من الجبل اليه فليس للناظر ان يجرها غير صاحب العناء ولا يرفع يده ولا يتعدى شخص وحرتها وجب على من له ولا يرفع يده الباسط وتليه اجزها مدفوعة بسطه ولعموم الاولى بهذه المسئلة اعمدتم ان تصنف بعينها من بل العناء في حكم ما حدث في الاراضي المزروعة من العناء **مسئله** في ارض موقوفة على مساجد



تعلقت ونحوه وتوالت رغبة الناس فيها فاجرها الناطر بقدر خمس غلها وهو اجرة التسل في ذلك الزمان ولم يوجد رغب باكثر من ذلك واذا نزل عن عمرها ان يكون ماحر فهو اذ في سن الارض دينا متقارب رقة الوقت وروى المصلحة في ذلك كانت الاجرة مخصصة واذنه ايضا صحيح فيكون الاجر يشر بكم يتقدر ما زادت به الارض فاذا مضى على التأجير بالقدر المذكور وتطاولت اهلون للنظر وراوا ان ذلك هو الاصح للوقت ثم جازم بعدهم من النظار واذا اقتضى ما مضى لحوو طلب الزيادة في الاجرة لئلا يكون وهو يؤدي الى تعطيل الوقت او تقليص الرغبات فيه فليس لهم ذلك **مسئله** في الاصح تأجير الوقف الامن الناطر له سواء كان عاما كالوقف على الفقراء مطلقا او خاصا كذرية زبدها ان كان للاستغلال فان وقف على ذرية مثلا لا تنفع الموقوف عليهم مطلقا او زادت بشاهقه الا تنفع بنفسه او بغيره وله تأجير حصته المدة الطويلة بدون اجرة المثل وتنفع بغيره ويرجع المستاجر في تركه المؤجر الى اعلى الموقوف عليهم كما هو في محله واما تأجير الناطر الوقف بطريق النظر فلا يصح بدون اجرة التمثل بل يجب عليه الاحتياط في الاجرة والمدة فلا يجر الا بجره المثل فاكثر من ملى غير عاقل ولا منقلب واذا اجر شيئا ولا يعرفه المهر فالتسامة المعتبرة شرعا لم يصح بل طريقه التوكيل **مسئله** في وقف على ذرية وجعل النظر له ثم لا يرشد من ذريته ثم الحاكم فاجره الحاكم عند فقد الارض بعده ثم مات لم تنفخ لاجاره بغيره وانما تنفخ بغيره الموت البطل اذا اجل الواقف النظر لكل بطن في حصته **مسئله** في ما عمت الباوي به ان مستأجر ارض الوقف والاملاك يحرقونها ويربونها بغيرها ثم يرفعون وينفقون بها انتفاعا مساويا للزيادة الحاصلة بسبب الحرق ثم اذا اراد احد النظار رفع يد المستأجر ١٨٢ اثبت عند الحاكم ما شاهد من ابيه يستحق

كذا وكذا من الضمان ونحوها من اول بسطة الى حين رفع يده واجل ما تنفقه بحال كغيره يقال للناطر او المستأجر الثاني ادفع ذلك رخذ الارض فهذا لا يجوز ولا يسوغ للحاكم ان يحكم له بذلك ولا يكون شريكا بالزوال الذي اذنه من ترابها بل ينبغي للقوم ان ينظروا الى انتفاعه والى زيادته في الارض

على مذهب اوجهة وحينئذ يجب الزكاة على المستأجر ولو في الموقوفه على غير معين اذ ليس للوقوف عليه الا الاجرة خلافا لثبوتهم عدم الوجوب هذا قياسا على عدم الوجوب في غير وزرع الموقوف على غير معين بل ان كانت الارض خراجية وجبت زكاتها مع انخراج ايضا **مسئله** في بيع الاستحجار لكل المانجب له بنية عبادة كل كاذن ويعلم قرآن وان تعين ويجهر ميتا ولا كغيره من المعلوم تدريسا او اعادة بشرط تعيين المتعلم والقدر المتعلم من العلم وكالا صطياد ونحوه لا القضاة والامامة ولو في نقل فبايعه الامام على ذلك فن باب الارزاق والمساحة فلو امتنع الماعلى من اعطاه ما قرره لم تجز له المطالبة به ولا المقصد كالحال عليه ويجرم اشتراط الاجرة عليه من غير عقد بل هو من اكل اموال الناس بالباطل نعم ان اهدى نحو الزوج لللفظ شيئا جاز قبوله ان لم بشرطه وعلم الدافع عدم وجوبه عليه **مسئله** في

فان تساو باطلس له شيء وان نقص اثبتوا له زيادة لا تفتة بالنفعين هذا اذا شرط او زبرها بترابها مما لا يمتنع الزراعة الا به فان لم تتوقف عليه فان كان باذن شاركة بزيادة النجعة والا فلا **مسئله** في استأجر ارض ما تنفعه ثم اشتراها ومات المؤجر ثم ظهرت بينة بوقفية الارض بطلت ابعده بطن وان النظر لكل بطن لكن لم يصح الواقف لكل بطن في حصته وظهر ايضا ان المؤجر حال تأجيره كان مستحقا للوقف ناطر عليه معاملة بشرط الواقف تبين بذلك طلال التشر له ولا تنفخ لاجاره بغير الموت فاذ احكم حاكم شافى بجهة التأجير الماذ كور لم ينقض حكمه **مسئله** في اجر الناطر الموقوف المستحق لثمة ما تنفعه بدون اجرة المثل ومات الشهود الواحد اودلت القران على ذلك ومات المؤجر وانتقل النظر والاستحقاق الى من بعده فينبغي للقاضي ان يحكم الشاهد الموجود ليحكم بعله ان رأى المصلحة في ذلك وخاف اندراس الوقف فاذا حكم اقتضت لاجاره بغير الموت **مسئله** في له بعد على ارض بوجه شرعي وله عنه محترم فيها فليس للناطر اجبارا على احدى قيمة العناء ويؤجره له وان رغب باكثر من اجرة التمثل اذا كان صاحب السهام لباذا لا غير محاط لما في ذلك من تقويت مال محقق في مقابلة مصلحة متوهمة به عليه البلقيني في نظير ذلك ولصاحب العناء غرض هجم في ابقاء عتائه بل ربما كان الابقاء اصح للوقف من تسام قيمته الى صاحب العناء لانه يزول بجنى الزمان ويندرج بالاحتمال وسف الريح فلا يبقى وحينئذ فلا يحتاج الناطر الى تسليم شيء من قيمته بعد اندرجه **مسئله** في اقتضت مدة الاجارة في الارض الموقوفة وله عدا محترم وهي مشعولة بتعبر الحور فليس للنظر قلعه وتقرير الوقف ارضه ولا رفع يد المستأجر بل بقيه بجره المثل **مسئله** في نعل على آخر ارضه لمطالبة بحال ما هو بمنزلة مجبوع ما يستحقه



فهي من تحتها ونحوه فان كان اياه من حرم ما وراثة فيه لم يلزمه احد الانتفاع بالارض بغير اذنه وليس للناظر ان  
يؤجر الارض قبل تسليم العناء للذو له على العقد فلا يصحها التأخر جوارا بغير اذن المذو له فله طلب قلعه فان رهنه الناظر فان  
كان له قيمة بتقدير انه مستحق اقل من الارض والا فلا **في مسئلة** في استأجر ارض موقوفه فادعى آثران له فيها عناه بحرمه ما لم يسمع  
دعواه على المستأجر لاقامه ائمة ولا اقرار للمدعي عليه ادلا بنبث العناء اقراره حينئذ ولو اقر المستأجر بالعناء لم يطالب  
بشيء ولا تبطل الاجارة لتملح حق الوقف والناظر بالاجارة **في مسئلة** في استأجر ارض مذكورة معلومة واستغناها استأجرها ثانيا  
ثلاث سنين على اصلاح ثلاثة اسهم للمؤجر ومهم المستأجر وعلى كل حصته من البذر كما يقوله الرابا فاما متعلها كذلك ثم استحق  
بعض الارض غرم للمستأجر اجرة المثل للدة الاولى ولا يرجع على المؤجر بشي لان موقوف المنفعة باستقلاله بل يرجع عليه بادلته  
له لعدم صحة الاجارة وغرم اجرة المثل للدة الثانية ورجع ثلاثة ارباعها فقط لاستيفائه منفعة الارض بصدقه في الربيع واستيفائه  
المؤجر من منفعة الثلاثة بسبب صيد وكاله استمان بالاستأجر وهو جاهل **في مسئلة** في عناه محترم بين شخصين ارباعا في ارض سلطانية  
واذنت به قيمتها فزرع ثلث بقدر ما منعتة فحينئذ رجح صاحب الثلاثة الارباع على الآخر ثلاثة ارباع اجرة مثل الثلاثة ورجع  
الاخر عليه ربع اجرة مثل ثلاثة ارباع العناء **في مسئلة** في له على آخر دون معلوم من الذرة فله مطالبة به اذن له ان يزرع ارضه  
وياخذ فيه منها فزرعها الدنو وبذر هياذله كان جميع الفلحة لصاحب البذر ولمه اجرة مثل الارض اصاحها والدين بحاله  
**في مسئلة** في استأجر ارض من غير اذن له ١٨٤ واقام جسرهم للسقي فلو وقع الماء في الجسر كره المؤجر فربست الارض

لكونها لم تنسحبون ذلك ثم  
عمل المستأجر للدة الثانية  
كذلك فذكره المؤثر ثانيا  
فحكمه على المخارص ان  
منع غيره ظالم من سقى ارضه  
كما تمت به البسوى بلزمه اجرة  
الارض مسقاة مدة الانتفاع  
بها لو سقيت بذلك الماء كما في  
به الرداد وغيره انها تقول قد  
حال المؤجر بين المستأجر وبين

مع الاستأجر تلك المباحات كالاصطيد والقوص والاسقي وغيرها كما يجوز التوكيل فيها  
حينئذ لو استأجره للقوص اجارة غير اذمة فان قدرت العمل اشترط معرفة المستأجر حق  
الماء ووجود الصدف في المحل واتصالها بالعنف في العينة او تاجيلها في الذمة الى زمن يغلب  
فيه وجوده وان قدرت بالزمان كدهر فلا بد من بار يحمل الفياصة ومعرفة ما مع عدلين  
خير من ابرجع اليها عند التنازع قدر السير اليه وحق الماء وغلبة وجود الصدف فيه وان  
الاخرى على ايم ما اذا لم يطرد عرف وتعيين الشهرة وكونه هالبا ولا يحمل على العادة العالية مع  
تصاله بالعنف العينية والافسدت ويلزم في الحقيقة المسمى وفي الفاسدة ان جهل الاجبر  
لفساد اجرة المثل وما اخرج من الاول او يملكه للمستأجر مطلقا ويحرم الاستئجار وينسخ مع  
هيجان البئر او كره القرش يحمل المصاصة لانه غير مقدور عليه شرعا **في مسئلة** في استأجر

استيفاء المنفعة فندفع الاجرة من حين الكسر لا يملكه قبله ويسقط ما يقابل ذلك من الاجرة ويضمن العمل  
الكسرا ما تلف من الحسم ويصير المستأجر شريك في الارض بما زادت به قيمتها **في مسئلة** في استأجره على تعليم اولاده القرآن  
فقبلوا نصفه وخرجوا ولم يرجعوا استحق قسطه من المسمى باعتبار اجرة المثل فان كانت اجرة مثل ما علمهم مثل اجرة ما لم يعلمهم  
استحق نصف المسمى او ثلثيه وثلثاه وهكذا **في مسئلة** في استأجر ارض مذكورة عناه بحرمه ما لم يسمع  
الثاني ويدفع الاجرة للمؤجر ورجع المؤجر الاول على امته اجرة ما يوقف معه الا ان الاجرة المثل لان الاقالة هنا كالمصادرة  
بعد التلف فله الباقي **في مسئلة** في أجر الناظر ارض الوقف بالاجرة المثل ثم وجد رغب زيادة يمكن تاجيرها قبل انقضائه  
الاولى ولو بعد ثلثي ناظر آخر **في مسئلة** في استأجر ارض مذكورة عناه بحرمه ما لم يسمع من غير اذن المستأجر صرامه مستولى  
عليها فتنسخ الاجارة في المدة التي استولى عليها وعليه للمستأجر قيمة عناه وهو ما زادت به قيمة الارض **في مسئلة** في استأجر  
ارضا وخرجوا اولها ثم حدث لهم مطر كثير اعسبت منه الارض عسب بعض منصفها فمسا تناوت به الاجرة كان ذلك عيما مئبنا  
للحبار بل المطر وحده اذا كثر وتقص منفعة الارض لتقص المدكور كان عيما اذا اجاز بالمسمى وان فسح بعد مضي مدته لها  
اجرة ثم سقط الباقي من المسمى بحسب اجرة مثل المذنب لا على قدره ان اخذت **في مسئلة** في ارض سلطانية بين شخصين  
الاجرة احدى الارض كها بغير اذن اخيه لم يصح في حقه احياء بل ولا في حصته بطلان المدعى له بالمنفعة وقد عسبت البسوى  
السلطان على الاراضي السلطانية من غير استئجاره بغير اذن لهم في الاتجار وذلك مما يجب انكاره



**مسئلة** لا يمكن تسليم الضرائب في الاراضي الموقوفة على نحو المصاحدين ينظر في المستولى عليها فان كان يستأجر الارض من تاجرها بآجرة مسمية لمدة مسمية فعليه المسمى الذي يستأجره وان كان لا يستأجرها من الناظر وانما هو باسط عليها كالتجارات اراضي الوقف المستولين عليها السيادة الملاك فيجب عليهم لكل مدة آجرة مثل أعلاها نفعه اذا كانت الارض مما ينفع بها المنافع متعددة وأما الاقتصار على الضرائب النافعة عن آجرة المثل فيبعد عن قواعد الشرع لان ذلك مؤداه ان الواقف وقف على المصحبو الحارث وذلك لا يقصده الواقفون وانما جازت الضرائب في أرض السواد لان ذلك لصالح المسلمين العامة وما نقل ان العلماء والقضاة المتقدمين فعلوا ذلك فلا اخال ذلك ثبت عنهم بطريق معتبر شاعروا على تقدير ثبوته عنهم فيجب حمله صيانة عنهم عن المخالفات على ان ذلك هو آجرة المثل وبالجملة في الاوقاف فليس غفلا عنها الحكام وولاء الامور قاله يصلح الكل **مسئلة** وفي شخص وله عنه محترم في أرض موقوفة وعليه دين قاله المالك المذكور بمقالة المارة التي هي من وطائف الناظر في ذلك الواجب تقديرها على ارباب الوظائف بل على الموقوف عليهم اذا علمت ذلك بما اخذ الناظر فيجته ليسير وقعا على الجهة بطريق النسخة ولا يحتاج الى انشاء وقف لذلك ولا يصح بيع العنة ١٨٥ منقردا للفرما ولا لغيرهم فان

احد المستأجر العانة من زاب اجني حازيه **مسئلة** القول قول القصار والصباغ والصائغ والحائك في الرد على المالك بينه **مسئلة** استأجر أرض الوقف مدة فلما طواب بالآجرة ذكر ان ممة في الارض صالب وبقا وباجتحة ومضرة وطلب حط شي معلوم من الآجرة اجابه الناظر الى ما يؤولي الى توفر الرغبات فان مطالبته بجميع الآجرة تقال الرغبات وتنفر عن استجبارها بحيث تؤدي الى تعطيلها وفي كلام السبكي وان الحياط اشارة

العمل مدة معاومة وسلم نفسه استحق كل الآجرة بمعنى مدة الآجرة وان لم يعمل لتلاف المنافع تحت يد المستأجر فلو شرط ذلك في صلب العقد لم يفسدها الا ان شرط فيه استحقاق الاجر قبل تمام المدة أو شرط على الاجر بانه معنى يجز عن العمل أثناءه فليس له شي لحقته آجرة المثل ما لم يعمل بفساد المقدون لآجرة **مسئلة** ش يستثنى من مدة الآجرة زمن المكتوبة ولو جهة والرا وبالهطارة فلو فسد الطهورين فصلي لمرة الوقت ثم أعادها باحد من نقص قدرها من الآجرة كمالو أعادها نحو حدث لان منفعة الاجر مستغفرة المستأجر الا ما امتنعت شرعا فائدة استأجره محل حطب الى داره وأطلق لم يلزمه اطلاقه السقف وهل يلزمه ادخاله الدار والباب يبق أو تفسد الآجرة قولان أحقهما الاول ولو ذهب مستأجر الدابة او الطريق أمن فحدث خوف فان رجع هاضم أو مكنت بنظر الامن لم تحسب عليه مدته حيث ذكره الوديع في حفظها وان قار الخوف العقدر فوجد فيه لم يضمن ان عرفه المؤجر فان امن فوجها أحقهما عدم تضمينه اه نهاية **مسئلة** ب دفعه مالا ليلبسه ولم يجر بينه اذ كرا آجرة ولا ما يدل عليها لم يستحق شيئا كن دفعه ثوبا غليظا أو قفلا لم يذ كرا آجرة ولا ما يدل عليها اه وذكر نحوه في ش وزاد قيل تلزم آجرة المثل مطلقا وقيل ان جرت العادة باخذها أخذوا والا فلا واستحسنه الفراء وغيره

٢٢ بقية الى ذلك **مسئلة** استأجر أرضا على انها قدسيت واستوفت سقيها فعانها المستأجر وبذرها لم يثبت البنو لم يضمن سقيها ثبت له الخيار فان فسخ زعمه آخرة حصه ماضى من المدة ورجع عما فرغ منه اذا بان كذب المؤجر **مسئلة** آجر نفسه من آخر لخدمته وحكم بعهه الآجرة فاض شافعي ثم في أثناء المدة آثر بدن حال لا خرفه ان فاض حتى فازه تسليحه فامتنع لم يترك الحنفى من جسبه وان كان يرى جسبه لا ينفق لحكم القاضي الشافعي وقد ذكر ابو زرع في رسالته في الحكم بانوجب الحكم بالعهه ان ما كان من الاحكام المختلف فيها فاقدم وقت الحكم به كهذه المسئلة **مسئلة** حكم الحنفى يمنع بيع المذبر نفذ الحكم ولا ينفق ومالم كسسته لتعلق طلاق اجنبية على تزويجها اذ حكم بوجوبه مالكي أو حتى لم ينفذ **مسئلة** استأجر أرضا لرعاة فمذرسها او امتهير فان فسخ شارك بعنائها وان لم يفسخ حتى مضت المدة وجب المسمى فان عانها عجزت به قيمته انفا فان زاد احد هاتين أخذ من صاحبه وان استأجر أرضا على اصلاح مهمين بهم ومضت المدة ولم تسق وله عنه شارك بالزيادة وان سقيت ومضت المدة وفيها أصول حور مشترك بينهما مختص صاحب الارض بين قلعه وغرم نفسه وباقيها آجرة المثل وغنك حصه الشريك بقية فان اتسع المستأجر بعنائها فبالانتفاع فلا شيء **مسئلة** يصح الاستئجار للخدمة وتعمل ان أطاعت على المذراف بن الاجر والمسا آجر فلو نذر استأجر لاجل جبر ان قال نذرت لله على انك



مضى خدمتي مدة الاجارة على ان انزلك بقدر اجرة مثلك لم يصح النذر لان فيه شبه المعاوضة اذ جعله في مقابلة الخدمة والنذر لا يقبل الا في الامن الله تعالى والطريق في صحته ان يقول ان عاقلي الله اني انقضاه هذه خدمتك في الله على لك اذ في مسئلة في الزبر داخل في معنى الارض فاذا استاجر شخص ارضا كل اربع معاود بالمعاودة الشريعية بطعام مثلا كان قرار الزبر داخل في الذي محسوب على المستاجر في مسئلة في اذا كان الجماعة عنه محترم في ارض موقوفه فاذن الناظر لاجني ان يعبر تلك الارض فليس له ان يحدث عنه فوق المذكورين بغير رضاهم ولا يكفي اذن الناظر ان فعل فعلنا وغير محترم في مسئلة في استاجر ارضا للبناء من ناظر بيت المال ويخفيها ثم باع الناظر الارض من غيره فاذا انقضت المدة خيرا المشرى بين القلع وضمان الارض والتملك بالقيمة والتبعية باجرة المثل في مسئلة في استاجر جمالا على رجل معلوم الى محل كذا لم يلزمه الخروج معه وان قصده او لا معه يلزم الاجير اصل ما سئو جر عليه فان امتنع المستاجر من تسليم ذلك حتى مضى زمان امكان ذلك استقرت الاجرة وليس له الفسخ بلا عذر في مسئلة في استاجر دار السكنى وبجانب بعض جدرانها تنور قديم لاجني فليس للمستاجر خاصة صاحب الجدران يكون التنور بضر الجدران لان ١٨٦ مستحق المنفعة بنحو وقف واجارة لا يتخصص على المحمل لاسيما ان انضم الى ذلك

حضور المالك وعلمه وقدم التنور في مسئلة في استاجر سفينة لجل متاع الى بندر معين فليسافر بان فيها خلل فري بعض اجل عند اشرافها على الفرق رجاء السلامة ثم زاد الخلل وخيف تلفها فدخل الى بندر آخر لتغير الوصول الى البلد المعين انقضت الاجارة ولم يستاجر قسط الماضي من المسمى موزعا على قيمة المنفعة باعتبار وقت العقد في مسئلة في استاجر ارض وقف وبني بها وسكنها قبل انقضاء المدة اثبت آخره استاجر هاتين هذيان

واقضى وقضى به جمع (مسئلة في) خدمتاه ورعى له ابلا ولم يشرط له اجرة لم يستحق شيئا وان قاله الاخ اخدمني هذا والاولى ان لا يخلع من شيء خروجا من الخلاف نعم ان كان الخادم محجورا عليه لم يمت له اجرة المثل مطلقا في فائدة في استاجر محلا لادبائه بوقفه المؤجر مسجد امتنع عليه تقيسه وتقديره من حيث ذو وبخبره فان اختار البقاء انتفع به الى مضى المدة ان كانت المنفعة المستاجر لها تجوز فيه الا كالاستعجار لوضع نجس به تعين ابداله بعينه من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره الصلاة وتجوها فيه بغير اذن المستاجر وحينئذ يقال ليا مسجد منفعة مملوكة ويمنع نحو صلاة واعكاف به بغير اذن مالك منفعة اه تحفة في فائدة في المعنى في عدم انقضاء الاجارة في بيع العين المستاجر من مكرهها كون الاجارة واردة على المنفعة والمالك وارد على الرقبة فلا تنافي بينهما ولهذا الواستاجر ملكه من المستاجر صح وبه فارق انقضاء نكاح من اشترى زوجته والفايدة في عدم الانقضاء انه لو رد المبيع بعيب استوفى بقية المدة او فسخ الاجارة بسبب او تلف العين رجع باجرة في المدة اه فتاوى الحيتي (مسئلة في) دفع له ثوبا ليخيطه او فسخه ليعمل باجرة بشرط عليه ان لا يعمل لغيره حتى يفرغه او يعمل في يومين كانت اجارة فاسدة فلا يضمنه لو تلف بلا تقصير في المدة وبعباده اذا فسد العقد كصحتها غالبا نعم ان طلبه ما لم يملكه فلم يحل ينسبه وبنيته ضمن

فساد الاجارة الثانية وقطع بناءه مجتازا ولم يمسح الاجارة الى الناظر لا الى المستاجر الاول ويرجع الاول بقسطه (مسئلة في) من الاجارة للمدة المذكورة على الناظر في مسئلة في اجار ارضا من آخر بشرط في صلب العقد ان يدخله سره كابانثلت حيث لم يوافق له الاجارة فسد العقد في مسئلة في استاجر ارضا موقوفه من ناظر هاتم اثبت شخص بعناه يملكه فيها وطلب من صاحب الزرع بيعه او فسخه لم يجب له ذلك بل على الناظر الاقباض باجرة وانما لم يطلب القلع في الاملاك لان المالك لا يتعين عليه ان يفعل لنفسه الاصلح والناظر يلزمه ذلك وعليه صاحب الغناء احرته مثل غنائه في مسئلة في استاجر ارضا مضافة طويلة ثم اشتراها ثم ثبت بعد موت المؤجر انها وقف وانه مستحق الظن من جهة الواقف بان طلاق البيع واما الاجارة فان كانت باجرة المثل حال العقول يظهر ان في التأخير تلك المدة مصلحة فظاهره لوقوفه بان حال عقد الاجارة داهيا ومخرجا وكان التأخير سببا له ما رتبته في ذلك اهل الخبرة في صحة ولا تشيخ عوت المؤجر في مسئلة في دفع لاخر ثوبين استاجر على العمل في سمان اراض معلومة للمالك ولغيره باجرة معلومة باخذها من الغنم ويسلمها للمالك ثم بعد مدة ادعى الاجير انه عمل به المالك في ارضه مدة وعمل لغيره باجرة دفعها لام المالك باذنه لم يثبت له من دعواه شيء بل لا بد من بينة على العمل في ارض المالك وعلى الادن في الدفع لانه فان عجز فاعول قول المالك يمينه في مسئلة في ارض موقوفه تطلبت قساعتي وعجز حلوها عن سقمها من غير غنائها فارد الناظر



(مسئلة ش) حكم العين المستأجرة حكم الوديعة تضمن بمقتضى جهل أو تفريقها في أنه لا يصدق في الرد بمجته فلا تستأجر جلا إلى محل بعيد فأجبا في الطريق وعجز عن ايداعه أسبنا وخاف على نفسه أو ماله فتركه لم يضمنه اذ لا يلزمه التفرير بنفسه كالموقوف حريق وعنده ودائع فقل متاعه أولا وتافت هي (مسئلة ش) لا خلاف ان المستعير والوديعة لا يتخصصان وكذا المرغن والمستأجر على المنصوص وقيل يتخصصان وتقلد الامام عن الحقن وقطع به وجزم به الغزالي في بسطه ووسيطه والبعوى والفقهاء وعلى الاول لو غاب المالك أقام الحاكم من يتدعى له نعم لها حضور محل الخصومة لتعلق حقهما بالمال أخذ هذا ان لم يكن المتلف أو العاصب الزاهن أو المورج أو الاقلهما ماطا اليه لا يفتون حقهما (مسئلة ش) صح الاستئجار على القراءة عن الميت ولو كافر اعلى الأوجه عند رأس القبر أو مطلقا وحمل عليه وكذا عن الحي بحضوره لا تنفعا به جماع الذكر ولا يصح عن ميت غائب الا بشرط الدعاء به مثل ما حصل من من الاجر لا بنية تواسيها فقط خلافا للسبكي ولا يهاذله به بعد هاعلى المعتمد خلافا للزرق والاشعة الثلاثة القائلين بحصول نفس الثواب للميت فعليه يصح الاستئجار كذلك (مسئلة ك) استؤجر لقراءة شيء معين من القرآن لشخص واستؤجر لقراءة ذلك المعين ايضا لا تعرف انفسر المستأجر على قراءة العين ثم اهذى ثوابه للشخصين فاذي يظهر وهو الا حوط أنه لا يصح على المعتمد الذي رخصه ان يجر من حصول نفس الثواب لما على ما اعتمد السبكي من ان الجعل على الدعاء فيكفي وينبغي أن يحافظ الاجير على قراءة البسطة أو كل سورة غير رادة اذا كثر العلماء يقول انها آية فاذا قرأها كان متيقنا قراءة انظمة أو السورة خصوصا من استؤجر وأوجع على قراءة الاجزاء الاسباع لم يراييين والا فلا يستحق الاجرة لما أحل به عند من يقول انها آية ولو أحل ذو وظيفة كقراءة بها في بعض الايام ينقطع امتثاقه لعدم مدة الاخلال (مسئلة ب) أحل الاجير بشي مما استؤجر عليه فان كان لمذرو لم يمكنه استنبابة من يقوم مقامه فينبغي أن لا يأنم لكنه لا يستحق شيئا من الاخلال ولو في النادر الا ان كان من المستغنيات شرها أو استنى عند العقد أو لغير عذر أو أمكنه الاستنبابة حيث جوزها لها بان وردت الاجارة على الذمة فلم يستنبأ ثم (مسئلة ك) لا تنكفي قراءة قل هو الله أحد فلا تالمن استؤجر على قراءة ختمه كاملا بل لا بد من قراءة جميعها الا مستأجر على الجمع فلا يخرج من العهد الا بالاتيان بجميع العمل وان قلنا ان ثواب قرائتها ككتاب من قرائت القرآن (مسئلة ب) قال في الاحياء وفي اخذ الاجرة على نحو امامة الصلاة والاذان والتدريس وقراءة القرآن خلاف وكرة السلف أخذ الاجرة على كل ما هو من قبيل العبادات وفروض الكماليات كفصل الاموات والاذان والترويع وان حكم بحصة التاجر عليه وكذا تعليم القرآن والعلم فان هذه الاعمال حقها ان يجبر فيها للاحوة ومن صيغ اجرة العين استأجر ذلك أو أكثر ينك لتؤذن وتقيم للصلوات المجلس في مسجد كذا أو تقرأ أيم جزمنا لاسنة اجرة كذا وفي اجارة الذمة لم يمت ذلك او اسلمت اليك هذه الدراهم في الاذان للصلوات المجلس فيقبل الاجير من غير ان يتخلل فصل مضر وبشروط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في مجلس العقد

ان يؤجرها من آخر قادر على  
سقيها من قساعنها وغيرها  
فطريقه ان يرضى صاحب  
العناقى عنائه ثم يؤجرها من  
غيره فان امتنع عن قبول عن  
عنايه وعجز عن سقيها أجرها  
باذن الحاكم ولصاحب العناء  
أجرة عنائه من اجرة الارض



**(احياء الموات)** **مسئله** في ارض تنقي هي وغيرها من قصبه نازحه للمسلم شرح نازح للمسلم الوادي المباح يحصل في الارض ساق انوب بضام القصبه فقام صاحب الارض ييرا دون الخلل يعرف القصبه ثم اصبح القصبه أهلها فمضى صاحب الارض أرضه واعتلات كسر الى ييرلسق مكان الخلل والخلل باق بحاله فقولنا من حارب ما أصح من القصبه لزمه اصلاحه لا يجوز زلا انما ان ينصرف في ملكه بما يضر ملك الغير وقد أثبتت أولا بانه يلزمه ارض النقص ثم رأيت في الروضه موافقه الاول فرجعت اليه **مسئله** في زهاب مشترك بين اثنين وللزهاب ساقية لهما وللارض يير واحد يحضري الماء على القسمين ثم لما اعتلا الزهاب وقطعت عنه الساقية اتزل أحدهما الماء من غير اذن شريكه فنقصت غلبته من معتادها وجب عليه ارض ما نقص من نصيب شريكه وهو ما بين قيمته والماء فيه بتقدير بقائه الى استيفاء شريكه وبين قيمته عند الكسر قبل استيفاء شريكه **مسئله** في وادعباح على جانبيه النجاشي والقبلي شرح متعدد تفرع الماء منه فارد صاحب أعلاها قطع الوادي وردمائه الى شريكه بما خرج من زابو أحجار بحيث لا يصل الماء الى من بعده من أهل الشرح فليس له ذلك كافي به القضا ولا عبرة بما اعتاده أهل الشرح الأعلى لا على يقين من حدوده بعد انتقار الوادي المباح وذلك لا يجوز ويجب منه ونفسه وان لا يقطع الاما يحمله شريكه ولا يحبس ١٨٨ من الماء الاما يحمله **مسئله** في مزارع دائره قريبه من الوادي وتليها مزارع عامره فاراد أهل الدائره احياها وسقيها من الوادي وشرح الدائره ماذ من النهر الباوز بها فافقه فليس لأهل الدائره التي هي اسفل من الدائره منهم من ذلك لان قريه من النهر دال على تقدمها ووجود الشريح المستدال على البسد فلو قامت بينه بعدم استحقاقهم للسقي منه فاقاموا بينه بقدمت بينهم لا اعتدادها بالشرح المذكور **مسئله** في جماعة تحت أيديهم اراض تنقي الأعلى فالأعلى من شرح نازع للده من الوادي فانفق ان خرب الشريح وبطل السقي منه أحد أو شريحتا أخرجا احدها

**(مسئله ش)** الارض الاسلاميه التي لم يلم لها سبق احياها وكذا الوطع ولم يدر اجاهلية أم اسلاما على الراجح اذا الاصل الاباحه يجوز احياؤها ولو لا ان ذى الولاة نعم بسن استنذاه خروجهم الخلاف بل وخاف الفتنة فوجب اه وعمار ج ارض موات في سقم جبل على أصلها من استنباط الحصى بعضه ببعض لم نعمر بالحرث قطعوا بغيره فلما فاحياها شخص ملكها اماما ثبت عمارتها بالاحياء قبل بشرطه **(مسئله ي)** كل ارض حكم بانها اسلامية لا يستبلا المسلمون عليها أولا وان استولى عليها الكفار بعد منعوا المسلمين منها كطالب ارض باوه حكمها حكم الموات فاذا احياها المسلم لا غيره ولو لم يذنا اذن له الامام ملكها سواء علم انهم لم تعمروا ارضك وليس لهم اثر عماره وكذا لو عمرها كافر قبل استبلا المسلمين أو بعده ولم تدخل تحت يد مسلم قبل العماره أو بعدها كالوشك في العماره هل هي اسلامية أو جاهلية ولم تكن تحت يد أحد والا فلا في اليد ولو كافر وان حكمنا بعدم صحة احياها لها انكون عند ارسلاسلام لان اليد دليل الملك والاصل وضعها بحق ان ان ثبتت قبضه وتصور دخولها في يده بنحو سره ونذر لان الاصل في الاموال التي في الايدي حلها لمن هي في يده وفيها تصرفاتهم وجواز التراضي عليها وان علم أن العماره اسلامية ولم تكن تحت يد أحد فذل ضائع يحفظ ان ربحي مال الكه والاقليت المال **(مسئله ش)** لا يجوز احياها حرم القرية كالفضاء الذي خلل البيوت وان خارج عنها المحوط بما جعله من اراد السكنى ووعده لا حرم

ان لم يحصل منه ضرر على غيرهم فلا قام صاحب العلم بمقتضى ارضه منه على العادة فكسره آخر ارض اسفل منها فسقطت قبل هذه لزمه اعاده المقصود واذا حصل لليلار سوب بسبب الكسر وجب عليه اوجومثل الارض مسقية **مسئله** في من حفر بئر اوت قصد التملك ملكها وما هو ارفع من الارفاق لم يملكها لكنه أحق بها ما لم يتخل أو يبرتنق بها المارة أو أطلق فهو كاحدهم في ما اذا جهل حاله كما اذا كانت بئر بين قري وجرت عادة سكانها ورودها السقيهم وسقي بها ثم وطاهره حكمها أو أطلق حافر هار جوعا الى أصل اباحه الماء فيكون ماؤها مشتركة كتبانه الماء الذي اكثير يشترك الناس فيه وحكمه انه اذا ازدحم اتان فكثر على الاستفاده منه فله حاقا وما وافق المشرع قدم العطشاد فان كانوا عطشا أو غير عطشا اتري عين الاكمين ثم بين البهائم على اعينها لا يبر اربابها فان سبق أحدهم قدم لعطشه لا دابته

مخبر



على عطشان تأخر في مسئلة في أهل قرية لهم بركة يجتمع فيها ماء المطر وما دلتهم الاستغناء من ذلك الماء عمل بمادتهم التقية فإذا لم تكن لهم عادة فنقل أحد الماء إلى بيت له في قرية أخرى فلهم منه من الثقل علة بالمادة وليس لهم قسمته والحال أنه صلب لاهل القرية اذ يدخل في ذلك كل من سكن فيها ولو عادنا في مسئلة في شريمان يتزعمان الماهن الراوي أحدهما أعلى من الآخر وادعى كل من أربابها أنه أنفع من الآخر وأنه يستحق التقدم بالسقي وأقلاما يتبين فمأرضنا وقد اعلى رجوعا إلى الأصل وهو سقي الاعلى فالاعلى في مسئلة في أرض سلطانية جعلت للسكى فإراد شخص أن يحفر فيها بئرا للمسلمين ينفعون بها جاز كما قبله الناشري في نظيره ذلك من الوقف وليس لاحد الاعتراض عليه ولا يحتاج الى اذن أحد اذ هي أولى من الوقف في مسئلة في أرض سفي استقرت لها عادة قديمة بالسقي من أرض أعلى منها من شرج غروب الشرج فابعد لتساقية أخرى لها الشرج واستقر السقي المذكور فليس لمصاحب المواقف منع بهدأجره العادة القديمة في مسئلة في طلب أحد الشر بكن من صاحبه أن يهرمه لم يجبر فان هجر أحد هاتين شرج وليس له الرجوع على شريكه الا اذا ظل الامر ونرجح ١٨٩ على فبرج حينئذ في مسئلة في تحول

محجر عليه بضو حطب وقصب فيجوز احياءه وكذا المحجر عليه نفسه لكنه بآثم اه قلت قال في التفتة منقعة الشارع المروفيه ويجوز الجالس فيه للاستراحة ومعاملة ان لم يضيق على المسارة ولا يجوز لاحد اخذ عوض عن مجلس به مطلقا ومن ثم قال ابن الزرقعة فيما يفعله وكلاء بيت المال من بيع بعض راعين أنه فاضل على حاجة الناس لا أدى باى وجه بلقى الله تعالى فاعل ذلك وشنع الاذرى ايضا على بيعهم حافات الانهار على من يشهد أو يحكم بآثم البيت المال قال أعني الاذرى وكالشارع فيجاء ذكر الحجاب الواسعة بين الدور فاهم المراق العامة كما في البحر وقد أجمعوا على منع اقطاع المراق العامة كافي الشامل اه (مسئلة ك) اعتاد بعض السلاطين حفر الموات لنفسه فيقول هذه البقعة ملكي في زرع فيها فليبه كذا لم يصح بذلك محبسا للأرض بل من احيائها الاحياء المعروفة ملكها اذا الارض لا تملك الا بالاحياء أو باقطاع الامام اقطاع غلبت سم له ان يجمي مواتا لنهم من يضعف عن الابداد ورعى خيل جهاد ونم نخوزة فاورعاه غير أهله لم يضمن لكنه بآثم ويمزول يجمي الامام لنفسه بل لا يدخل نعمه في احياء المسلمين ويحرم عليه اخذ العوض عن ربحي حتى او موات أو يجلس في الشارع (مسئلة ك) حفر السلطان بعض المعادن كالنحاس والذهب من غير احياء تلك البقع بل أمر اناسا يستخرجوا فاد استخرجوه ترك لهم الصخر وأخذ القطع الكبار بن قليل ونهاهم عن بيعها لغيره بل لو بيعهم لغيره عذبهم بأنواع العذاب آثم بذلك انما غلبا اذا المعادن الظاهرة لا تملك باحياء ولا اقطاع بقعة وبسلا ولا يثبت

فان تقدم الاعلى فالاعلى فيقدم من يستحق التقدم الى ان يستغنى ولا يستقدر الاستغناء بقدر من الأشهر أو الايام مثلا واذا وجدنا مكتتبين اربابا فيه أن لاهل العليا كذا من الأشهر ثم لاهل الوسطى الخ فهذه مهابة غير لازمة لكل من أهلها الرجوع متى شاء والذي نفتقد وهو الحق الجاري على قواعد الشرع بطلان هذا المكتتب وأنه يجب انكاره وان مصدر من قاض فانه غي جاهل وليس لاحد من القضاة وغيرهم الازام في مسئلة في رجل له وظيفة قراءة الحديث النبوي على المنبر في مسجد معين وله مهلوم في مقابل ذلك من القاضي فوق آخر أرضا على من يقرأ الحديث في المسجد المذكور وجعل المنبر له ثم اقام آخر للقراءة فله ان يجلس على المنبر المذكور اذا لم يراعهم الاول بان جاف غير وقته وليس لاحد منه في مسئلة في حرت عادة رجل وأبائهما صليدا من محل من البحر فليس له منع غيره من الاصطيداد منه بزعم أهليه ولا نظرا الى كونه حرت عادة بذلك في مسئلة في أرض تنصق اجراء الماء في أرض ملكه أو موقوفه فوقها استغناء قاضيا غيرت العليا وجب على مالكها اعمارها ليعمل الماء الى السفلى ان كان الخراب يشعلو وكذا ان لم يكن يشعلو على الاوجه ومثله ناظر الوقف لكن الوجوب عليه من غلقه فقط وكذا اتجب عمارة الارض الموقوفة للعمامة حفظا لها من الوادي الذي يجانبها بحيث لو لم يحام لاخذها في مسئلة في أرض ولا سحر أرض أسفل



منه والهاد فارب بسبق العليا قبل السفلى فتعز السقي من المكان الذي نسق منه فإراد صاحب العليا ان يجري الماء من الوادي من مكان آخر الى أرضه ويسبقها قبل السفلى على عادته فليس لصاحب السفلى منه من ذلك حيث لم يتأخر سقي أرضه عن وقتها المعتاد وليس له ان يسبق قبله **مسئله** في أرض نسق دفعوا احداهما وهي قسبان أراد مالك القسم الأعلى حجز الماء من صاحب الأسفل عرّضت جريه في حائطه بغير اذن من ارفع أرضه لأن يخرج لا يجوز للماء حينئذ الا في مرفع أرض جاره ان كان الماء كثيراً والافاق بالقليل اذ لا يخرج من الأعلى وكانت العادة بالعكس بحيث لا يكون الا على الاوسيلة السقي ما يسقي من الأسفل اذ لا يستقر القليل الا فيه كما هو معلوم من قضية الماء والسفل مع ان سابقتهما ما عتاما كانت تجري في الباقي أرض جاره ما تستقر أو لا في الأسفل مصعدة الى الأعلى اذا كان على حكم عادته بغير نفقة تنزع الماء من أرض جاره ما هناك الى الأسفل ثم يستعمل سقيها فليس لصاحب الأعلى احدث ان يبرأ المذكور وحوال ان القسمين يسقيان دفعة واحدة وأولى ان كانت السفلى نسق قبل العليا ارتفاعها فان السفل وجب ازالته وضمان ارض ما حدث من نقص منفعة الارض واذا جعل الزير في الحد المشترك وجب عليه ارضه **مسئله** في جرت عادة شخص باقعة معقيم في الوادي لسقي أراضي أملاكه وسلطانية ثم أراضى وقف وله النظر في ذلك فانكسر المعقم ونزل الماء الى جاره فادعى الجار انه يستحق السقي لأرضه بكسر المعقم قبل أراضي الوقف وان الشخص المذكور منعه يسبقها قبل أرضه ١٩٠ واقام بينة بذلك فاقام الاول بذلك بينة شهدت باستحقاق أراضي الوقف قبل أرض

الجار وان بدت ثابتة بحسب قبلت على بينة المتعدي **مسئله** في أرض نسق العليا أراد صاحب العليا السقي من الوادي خلفه الأسفل فان هدت بينة بسبق احيائه والا عدم الأعلى فلا على حتى يستغنى ولا يتعبد بصوم الجبل بالسابق احياء فالبينه الشاهدة بان احدهما أتبع

فيهما تخرج كان المعادن الباطنة كالنفدين والحديد والياقوت لا تملك بالحفر والعمل أيضا ولا بالاجبا في حوات ولا يثبت فيهما اختصاص بجم نعم يجوز للامام اقطاع ارفاق لا تملك فان احبها مع العلم به لم يملكه ولا يفتنه او مع الجهل ملكه فحينئذ قول السلطان هو ملكي لا اثر له ولا يملك ما يأخذونه منهم بل هو من جملة اكل أموال الناس بالباطل ومن أخذ من المعدن شيئا لم يحزه غيره ملكه ما لم ينو به غيره وله بيعه من اراد ولا يجب عليه امتثال امره باطنيا بل ولا طاهرا والفرق بينه وبين التعسير ظاهر **مسئله** ج الماء الخارج من الوادي المباع يتبع فيه العادة المطردة من تقديم وتأخير و بذلك شئ الى عادته الأصلية بنظر أهل الخبرة والامانة **مسئله** ش أرض علميا مستقصة السقي قبل غيرها أراد صاحب السفلى ان يسبق قبله اعم وزمه ارساله للعليا كالأول في السقي قبله ثم اراد الرجوع

من الآخر من غير استئذان الى العلم بسبق الاحياء مع قرب الاخذ من الوادي يكتفي بالشرع فلا تجمع والاثمان فيمكن المترتبة على ذلك والحكم المترتب عليه غير صحيح **مسئله** في موضع تنارع وقتنه بين ارباب الاراضي من أجل السقي من الوادي فاجمع رأى أهل الحل والعقد من العلماء والعلماء والقضاة ولاة الامور على اوضاع رتبوه على الاشهر الزمنية بين أهل الاراضي المذكورة تندفع فيها الفتنه فهذه مهياة غير لازمة شرعا لكل من تمكن من الرجوع ان يرجع وهو لاء الفاعلون ذلك لاجل سد الفتن ودفع الحروب واصلاح ذات الدين اذ لم يمكن الا بذلك معزرون مأجورون على قصدهم **مسئله** في استحقاق مرور الماء لسقي أرضه في أرض جاره بعادة قديمة لا يعرف لها ابتداء فررعت الارض دام احتفاظه وان تضررت بذلك **مسئله** في أراضي وقف على مساجد منع انسان تلك الاراضي من سقيها الذي تستحقه وعديل بقضائهم ان ذلك يوجب جرحا شديدا ويجب على والي الامر ان يجري الناس على قناعه من ان يقدم الاتعق فلا قدم ويعاقب من خالف ويسوي بين الوقف وبين المال والملك فان كان المانع للسقي المذكور مقرر افهم من أكبر أهل الضلال الشياطين المتعرضين لاذي العلماء بالوقفة في اعراضهم التي هي من أعظم الذكائر ويخشي عيب سوء الخلق ويفسد بذلك طهور العلماء معصومة ومن أطلق لسانه بالنسب في العلماء ابتلاء لله قبل موته بموت القلب وهو الكفر به ونزله عن ذلك **مسئله** في عين ما جارية وهالك بساين بعضها أعلى من بعض ولا يعلم احياء الأسفل منها قبل الأعلى قدم الأعلى فلا على عند صديق الماء ويجوز لهم اذا كانوا كاملين منصرفين عن انفسهم لا نحو نظار بيت المال والوقف ان يغلوا مياهها بينهم وهي مساحية من له التقدم كافي الرخصة فلا تلزم فكل منهم الرجوع عن شياه



(الوقف)

مسئلة يجوز للامام ان يفتي اراضي بيت المال على جماعة أو واحد كقوله النووي وغيره ويجوز

له ان يهب منه ويملك أيضا ويحتج بجواز ان تولى بعده نقض التملك في مسئلة في قول اراضي موقوفه ولم يبين المصنف بحيث قلناه انشاء فالوقف غير صحيح بناء على انه لا بد من بيان المصنف وهو الرابع في مسئلة في وقف اراضي وحيوانات على ان تقبوا الجميع وتقسيم غلاتها على جماعة من قراء القرآن يقرؤون احزاب معينة ويمدون قوامها الى جهة معينة من زمان قديم ولم يبق الوقف بمجمل يرجع اليه في تعيين الموقوف عليهم وعدهم بل علم الوقف وعلم شرطه والجهة الموقوف عليها فجعل السلطان ناظر اعليه فعين الناظر عددا معلوما من الدرسه يقرؤون ويمدون على الشرط المذكور وقسم غلات الاراضي والحيوانات بينهم بالسوية ومضى على ذلك ثم انتقل النظر الى شخص آخر فزاد في عدد الدرسه وسوى بينهم وبين الاولين في غلة الارض ولم يتعرض لاجرة الحيوانات بل بقيت بيد الاولين بلا منازعة فانقل الى ثالث ورابع وهكذا وكل ناظر يزيد في عدد الدرسه اجتهاد منهم وسوى بينهم كمثل الاول من غير تعرض لغلة الحيوانات ثم انتقل الى شخص آخر فقصد امر الوقف ورأى في غلاته زيادة في اجرة الحيوانات فاجرها باجرة معلومة وقسمها ورأى ان يسوى بين الدرسه جميعا الاولين والاخرين في اجرة الحيوانات كالاراضي وان لا اختصاص لاجدهم على آخر لعدم ما يقتضيه جاز للنظر المذكورين زيادة الدرسه ١٩١ بشرط ان يكون على وجه النظر والمصلحة

منهم يعيد بل وسعهم واجتهادهم

في تحقيق المصلحة ولا يجوز

الزيادة على المرتين بمجرد التمهين

تأخرت به الباقي في هذا الزمان

وحيث جاز للنظر الزيادة

بشرطها فلهم ان يسووا بين

الاولين والاخرين في قسمة

اجرة الحيوانات ويجري عليها

حكم غلة الاراضي لعدم ما يقتضي

التمتع بسبب وعلى الناظر بذلك

وسعه فيما فيه المصلحة

في مسئلة في ارض وقف تعطل

شريحها الذي يستقيمها وتعذر

فيمكن منه وجوب اذهابها وليس للثاني ارساله بل هو اسفل منه مطلقا ولا لاحد منازعة المتقدم نظير ما لو ادبر نحو ما على الذين تقدم المستحق غيره من هو عن عينه فلا يكون ما بعده احق من المتقدم وان لم يرجوه بهار الشارب تنزيلا لها منزلة الشارب الواحد

(الجماعة)

مسئلة ك) انكسر من كسب البحر فامر صاحبه ان كل من اخرج من المتاع شيئا فله رבעه مثلافان كان المحلول عليه معلوما عند الجميل بان شاهده قبل الفرق ووصفه مع العقد واستحق المسمى والا فسدوا استحق اجرة المثل في فائدة في يجوز للجماعة على الرقبة بالجائز كالقرآن والدواء كغيره من مريض وعلاج دابة ثم ان عين لها حد ذلك وان لم عين ما جوعل فيه ضبط فله اجرة مثله فان قيدا للشفاء استحق ما ذكر به لا قبله اه قلاد

(الوقف)

سقطها منه فرائي الناظر عليها ان المصلحة ان يجري الشريح في جانب من الوقف لسقطها وسقط غيرها من اراضي الوقف التي شملها نظره جاز له ذلك بل وجب اذا تعين طريقا لوقفه فغرض الوقف وقد صرح الفقهاء بان اغراض الوقف من منظور المالك وان لم يصح حوايلها ونحن نقطع بان غرض الوقف توفير المال على جهة الوقف والادعى وقد تحدث على تعاقب الزمان مصالح لم تظهر في الزمن الماضي وتظهر الغد في شيء يقطع بان الوقف لو وقع له لم يزل عنه فينبغي للناظر والحاكم فعله والله يعلم المقصد من المصلح اه في مسئلة في بسط شخص على ارض موقوف على الحرم الشريف بسبب غلة وعمله وزعم ان يده مرتبة كيد الملاك بحيث يرى انه لا يجب ان يستاجر من الناظر ولا يرفع يده فهو بسطه من غير استئجار ما توم فاسق داخل في حديث من ظلم في شئ لم يلحق ويجب عليه رفع يده واجرة المثل مدة بسطه وتسليمها للناظر وان ثبت ان له فها قبله اذهى لا تسقط النظر وعلى الناظر ومثله البسط بحق الاحتياط فلا يجوز الا بالبسط والمصلحة باجرة المثل كما ذكر على ملى فتمت سواه المستاجر الاول وغيره لكن ان ثبت للبسط عماء لم يصح التأجير من غيره حتى يرضيه في عناه فيأخذها الناظر ويصير وقفها بمجرد اخذها بطريق البسطة وله ذلك بل عليه اذ الغناء بمثابة العمارة الواجب تقديمها على ارباب الوظائف بل على الموقوف عليه وقد عمت الباقي بالبسط على اراضي الوقف واستغلاها لمن غير استئجار من الناظر وادى ذلك الى اضرار اوقفه وعلمه وقد نقل الراعي عن المتولي والدعوى ان الاحكام اصطبلوا على منع اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين قلنا ذكرنا ما قالوه هو الاحتياط اه وهو الحق الذي ينبغي المصير اليه في



الناظر العمل بالمصلحة وتكرار عقد الاجارة كل سنة أو سنتين أو ثلاث مثلاً وبذلك يؤمن المداين الوقت ويحصل اشتراكه في مسئلة في اذالم شرط الواف النظر لاحد وجعل الشرط فالنظر على الوقت لحكم بلد الوقت كاربحة السبكي وغيره ولو كان للموقوف عليه يولد أخرى كالوقف الذي بجهة العين على مدارس الحرم المكي فالنظر لولي الامر باليمن وعمله العمل فيه بما يتوجه شرعا من البدعة بصارنه وتأجيرها بالمصلحة باجرة المثل فاكتر على ثمة على أمين وحفظ غائبها وإصلاحها الى ناظر المدارس الكافي العدل الامين بصرفها على شرط الوقف في مسئلة في تصديق شخص لتضيق غلة الوقف وبذلك لا يبر مسخرة وقبض ما أراد من رأس الغلة وقصد بذلك التضيق على المتوظفين من المدرسة والمدرسين ونصارهم وضعهم حال قبض الغلة من أخذ ما يستحقون شرعا ولا يتركه لهم حتى يأخذ منه جزا لنفسه ولين يصنه اثم بذلك ففسد وجب عزله وعزم جيع ما أخذ هو أو أخذ سببه ومثل التصديق المذكور في جميع ما من الخرافات التي يبدلون من غلة الوقف لمن يجمع المستحقين عن بعض ما يستحقونه شرعا حتى يقولوا عليهم معلومهم ويحتمى ١٩٢ عليهم سوء الخاتمة والعباد بالله ان لم يتروا في مسئلة في وقف على أولاده

(مسئلة ش) باع أرضا ثم ادعى انها موقوفة وانه باعها مكرها فان صدقه المشتري حكم بالوقف والا فان شهدت بينة حسنة فيما اذا كان الوقف على جهة أو أضافها للمدعي مطلقا ولم يصرح حال البيع بان الأرض ملكه أو حلف المردودة بعد نكول المشتري عنها حكم به أيضا ولم المشتري أجرة الأرض في العورين معتبرة بكل وقت زيادة وقصا ولا أنزل العوى المشتري نسيان الوقف الا في سقوط الاثم فقط ثم ان لم ينسق البائع المداين الا كراهة فطره ان كان ناظر افاق والام بعد حتى تصح توبته

(الصيغة الموقوفة)

(مسئلة ب) قال وقت هذا لله تعالى ولربين المصروف اعتمد ابن حجر عدم صحة الوقف وفرق بينه وبين وقفته لسبيل اللسان لسبيل الله مصرفا معلوما بحمل الوقف عليه قال وانما صح أو صحت به لله لان الغالب مصرفها لا فقر أو اعتمد أبو حمزة صحة الوقف المذكور كوا لصحة وجعل مصرفه وحده القرب اليه أميل ولو قال تصدقت بكذا على مسجد كذا ولم يقل بعده صدقة محبوسة أو مسئلة أو موقوفة أو لا يتابع أو محرمة ونحوها كان كتابته في الوقف فان علمت نيته والاعتقال محض المسجد فيصير به وبالمادة بشرطه بل قد يبيع نحو البيع ان خيف استيلاء ظالم عليه وبصرف ما اشتراه أو استبدله بمصرف الا في (مسئلة ج) وقف على معين اشترط قبوله على ما في الروضة لكن الرجاء ما في المنهاج من عدم الاشتراط

الموجودين ثم من مات منهم وله أولاد فقصيه لاولاده والا فلي في رجبته من اخوته ما تناسلوا وجعل النظر لمدة حياته ثم الى الاصح الارشد من ذريته فاجر الموقوف عليهم الوقف مائة سنة فالمنقول صحة التأجير لكن المحتار كآله القاضي والزايد بطلان تأجير الوقف أكثر من ثلاث سنين كما هو فلو انتقل الوقف الى البطن الثاني بموت البطن الاول فالعقد بطلان الاجارة مطلقا وان كانت أقل من ثلاث سنين فالخامس ان الاجارة تبطل بالزيادة على ثلاث سنين كما هو المختار وفيما اذا انتقلت الى البطن الثاني ويلزم الحاكم بطلب الماطر

او الموقوف عليهم ورفع اليد المسانحة ورفع اليد المسانحة على ثلاث سنين أو بعد موت المؤجر الاول ورجع المسانحة في مسئلة ترك المؤجر في مسئلة في دار وقف على من ولي القضاة السبكي والحكم حوت ورجع القضاة من سكاها وعزلا صاحبها لظناظر الخاص أو العام ان يؤجرها لمن يدرهم ما له وبسببها مائة سنة مثلاً لم يكن تأجيرها أقل من ذلك رجعت لا تنسخ بموت المؤجر ولا عزله ولا بموت المسانحة في مسئلة في مساجد مدارس لها أوقاف على وظائف معلومة من مؤذن وامام ومدرس وغيرهم ولكل منهم قدر معلوم وندرس شرط الوقف ولم يكن هنالك من يؤخذ بقوله من وفاق أو غيره وضافت الغلة عن الجميع فالذهب المعتقد كما هو مصرح به وجوب التسوية في الاعطاب ارباب الوظائف ولا يقدم به على بعض اتسعت الغلة أم صاقت ولا ينافيه ما ذكره القتيبي من تقدم القرائس والبواب عند ضيق الغلة بأقل الامر من أجره مثل عملها ومسماها لان ذلك لا يخلل تحت العمرة وشبهها من أو معلوم وجوب تقديمها على الوظائف في مسئلة في مسجد عليه أراض موقوفة وفيه وظائف حصل من غلة الاراضي بمدة معينة يسير لا يفي بمعايير ارباب الوقف فتمنع الماطر بينهم على قدر حصصهم على ما في المسئلة في بعضهم حصتهم من ذلك انما تأجيلت على ملكه اذ لا يشترط قبضه لها ولذا يجوز له التصرف فيها قبل قبضها







أو بإرادة الخويل معهم في وظائفهم لم يأخذ من معلومهم المدين ولو صدرت تولية لهذا المحدث من ولى الأرض في نفوذها نظراً كان عالماً بالحل أم إذا لم يكن الوالى كذلك بحيث لو رين لم يفعله فينبغي أنه لا أثر لفعله ولا يحل المحدث تناول العلوم ولا يمكن منه أو وسلم النفوذ والحل فلناظر قطعه ليس معلوم الأقرين عن النص في مسئلة في المبدأ الموقوف على معين أو جهة في زوج مطلقاً وكذا عهده بيت المال نعم يباع هذا وزوجه مشتركة وأما الأمة الموقوفة في زوجها القاضي باذن الموقوف عليه ثم ومنه أمانة بيت المال بزوجه القاضي الغبطة في مسئلة في أرض موقوفة على آله الاستقام من ثم مسئلة فاستغنى عن الإحقة منها فجهزت وخيف على الآله من ظالم لعدم من يستحق منها صرف غلة الأرض لا قرب بتر مسئلة إليها كافي المسجد الحال في مسئلة في يجوز لناظر من قبل الواقف الاستتابة في النظر مطلقاً ويخدم على الحاكم بدليل تقديم وكيل الوالى العائدين النكاح على الحاكم وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن الحاكم نظراً في باب ١٩٤ الناظر وهو مقيد بما إذا لم يستتب واعلم أن التسليم بالأحلاف إنما يكون مخفياً

حيث لم يكن في كلام المطلقين ما يقتضى تعيين ذلك الاطلاق وإذا كانت الأرض نوباً بجره المثل وتشرك بالسهم في الناظر الأغلب منها وجوباً إن كانت الشركة صحيحة بان وجدت شروطها المذكورة في مواضعها في مسئلة في وقفه أرا على أولاده وأولاد أولاده المتسبين إليه للسكنى فيها خربت فأجرها الحاكم من الناظر مدة معلومة اقتضتها المصلحة وأذن له أن يعمرها بالاجرة فعمره ثم مات وانتقلت المصلحة إلى ذريته ثم خربت الدار أيضاً أثناء المدة فأراد الناظر المستحق حينئذ أن يعمرها فليس لوراثته المستأجر منهم من العمارة لأن العمارة من أهم وظائف الناظر ولا

المذكورة بعد موت الواقف للوقوف عليه لا تسلبه وما رذلك كانه وقف معلق بالموت لكنه يخالفه في أنه لا يحجب من الثلث بل يكون من أصل الحركة وفي أنه لا يشترط اجازة بقية الورثة فيما لو كان لوارث نعم تحجب من الثلث بقية المدينين الغلة المتذوقاً والموصى بها للوقوف عليه كما هو معلوم فإذا بقي بعد موت الواقف عشر أو ثمان سنه من المائة المذكورة مثلاً فتقوم العين الموقوفة حينئذ في أفعالهم تقوم ثانياً مسجلة بالنعمة تلك المدة الباقية بعد الموت فتانقص من قيمتها حينئذ بحسب من الثلث وهذا كما حيث كان الوقف في حال الصحة فإن كان في مرض الموت كان حكمه حكم الوصية اهـ فإقامة تشريك الحل والمفردات المعطوف بعضها على بعض أو أو لم يعط في وصفتها أو تأخر واستثناء أو شرط أو ضمير صريح للجميع سواء نوى عوده للجميع أو أطلق أو لم تعال اهـ هذا لم يتخلل بين المتعاطفين كلام طويل والأفلا اشتراك حينئذ وأقيم قيمته في أو أو العطف الفاء ثم لا ترجع معه الصحة والاستثناء إلى الشكل وهو العمد اهـ في حق مسئلة الصحة واعتماد الطبيب هو وأبوخرمة أو الثلاثة الأحرف سواء بخلاف بل ولكن (مسئلة) يجوز التمهيد وقف الفضل المعهد وإذا ذلك اشترى الحاكم بدله وقفه فله أبوخرمة وقال غيره لا ينفك بل يستمر عليه حكم الوقف ويعطى المعهد زائد القيمة بين المهددة والقطع قال وهو الحوط (مسئلة ش) وقف أرضاً على أبيه على ثلاثة أقسام مجهولة بين يقرن كل يوم ثلاثة أجراء لم يصح وقفه لأننا جعلناه على جهة عامة فإله المصير في قوله على ثلاثة قراه وإن جعلناه على معين فلا نعين نعم لو قال وقف هذا على من يقرأ كل يوم كذا على فقرأى وقد عرف قبره أو في مسجد كذا صح وكان وقفاً على جهة أو على زيد مثلاً على أن يقرأ كافر صح وكان وقفاً على معين لكن شرطاً مختصاً في صورة

مشاركته في النظر ولا طلب محاسبته على العمارة إذا القول فونه في الاتفاق المحتمل للعمارة القارة

مسئلة في لو كان تحت يد الناظر أوقاف على مساجد وبنو غلة كل واحد منها بسيرة لا يمكن عمارته ولا عمارة بعضه إلا باستئصال وقفه سنين ورأى المصلحة في إفراضه العمارة مسجد آخر يحتاج إلى العمارة وليس له متحصل حال لكنه يجوز بناء ظاهره قضاء ذلك من غلته وكان ذلك أصح من حفظه لسبباً من يخاف صباغها فله ذلك كما قاله الباقر في مصدق مستغن عن العمارة وتم آخر يحتاج إليها وليس له متحصل إن لما طره ان يقرر صاحب متحصل المستغنى عن العمارة إذا نعين طريقاً في مسئلة إذا اقتضت غلة الوقف في سنة من الوطاف المترتبة عليه وزاد غيب تقيته التي بعدها عنها وجب على الناظر تكميل ما تنقص على المتوظفين من السنة الماضية مع معلوم المستقبل كآتي به إلى ما بالبقية في وقف على مصارف ثم الفقر له فصلت فضله بعد عمارة الوقف وللصارف مده مكسورة أنه يصرف الفائض إلى ما إن يستوفوا مستحقهم الذي قدمهم به الواقف عليه لو امتنع الناظر



أجبره الحاكم **مسئلة** في وقف على أولاده الذكور فقط أبدا ما تناسلو أبدا بعد بطن على أن من مات وله ابن فصبيته له وبجسمل  
 لن احتاجت من البنات وبنات البنين الكفاية من ريع الوقف ومن استغنت بزواج أو نقلها المهاداة والمباداة على عرف البلم  
 من الريع أيضا صح الوقف الذي للبنين وبنهم وأما مشرطه البنات وبنات الابن فان كان قدر اعمالها ما كان يبعث في كل سنة  
 مثلا من الخلة كذا وكذا فالوقف صحيح نظرا لماذا اوقف على الفقر لمشرط ان يصرف من ريعه بنار السجدة كذا وما فضل لهم فالوقف  
 يزدرى الوقف على دينار يصرف للمسجد ونهم وان كان مجهول القدر فالظاهر بطلان الجمل المدة مع القدر هذا وقد عمم الوقف  
 على الذكور دون الاناث في جهة الجبال والقرات تنعصر قصود ما نهن بل رجا يصرحون بذلك فالواجب القيام في ابطال ذلك  
 وان كان لا مشرط القرية في الوقف لقيام القرية الدالة على قصد الحرمان الذي هو مقصده وأنى بطلانه الى دادو غيره وقد اقتبت  
 به مرارا **مسئلة** في لا يجوز فحة القمار والوقوف بين ارباب الوقف لان في ذلك ١٩٥ تغيير الشرط وتجاوز لاهل الوقف

المهاياة وليست لازمة فان  
 نراضوا بالمهاياة وتغير بعضهم  
 أكثر من بعض مع وجود  
 التراضي جاز له أخذها ولا يرجع  
 عليه عجزا لغيرهم بذلك  
 فكأنهم ساءحو ببعض ما  
 يستحقونه ولا عبرة بنظم زوم  
 المهاياة مظاهرا فاذا انقرض  
 البطل الاول لم يلزم المهاياة في  
 حق البطن الثاني فان صدر  
 منهم نراض صريح بالمهاياة  
 لمذ كورة استمرت فلو بسط كل  
 من البطن الثاني وما بعده على  
 ما تبين ان اتقل منه اليه ولم يوجد  
 صريح التراضي لزم الباسط  
 أجرة مثل حصص شركائه واذا  
 حدث مستحق للوقف بعد  
 المهاياة نقضت ويرجع

القرارة على القبر امكانه بان علم القبر والام بصح الوقف أصلا **مسئلة** ك) وقف جامع  
 ما يملكه على ذرية بقوله عقار وتجعل ومواس نفذي الجميع ان كان مكافا تسيدها غير مجبور  
 عليه بمرض أو فليس طالما بوقفه ولومدنا ولا يدفع منه شيء لقبير الموقوف عليهم فان كان في  
 حال المرض لم ينفسد الاجازة لجميع الورثة بعد الموت فان اجاز بعضهم نقض فبما اجازوه نعم  
 لا تنفذ اجازتهم في قدر الدين الذي على الواقف حيث لم يبرأ منه اه (قلت) وقوله طالما بجا  
 وقفه قال في الصفة والنهاية مشرط الموقوف كونه عيناً معينة مخلوكة ملكا يقبل النقل ولكن  
 لا مشرط اذنية للوقوف يصح وقف الامهي وقال في الفتح يصح وقف المبره اه **مسئلة** ك)  
 ك) يصح وقف الامام ارضي بيت المال على جهة معينة على المقول المعمول به مشرط ظهور  
 المصلحة في ذلك اذ تصرفه مشروط بها كولي البتم ومن ثم لو رأى المصلحة في خيل ذلك لم يجاز  
 فاه في النهاية ومثلها الصفة وزاد فيها بشرط أن لا يكون الامام رقيقا لميت المال وأعتقه  
 ناطره قال فلا تترك لا يعمل بشئ من شروطهم في أوقافهم كما قاله أجلاء المتأخرين لانهم أرفاه  
 بيت المال وعقروا بيت المال غير صحيح **مسئلة** ك) وقف عشر نخلات على آخر  
 ومشرط انهن محررات ومعنى محرر عندهم انه يسقي ويحفظ من مال الواقف وليس على  
 الموقوف عليه خسرة فان عين الواقف جهة للصارة المذ كورة صرفت عنها والافاجرة منه  
 لا على الواقف ولا ورثته كما فهمه كلامهم **مسئلة** ك) وقف نخلة فقلعت بقبت الارض  
 وقفانم ان غرسها الموقوف عليه ولا أجرة تباعها كما قاله في الصفة والنهاية فيما اوقف  
 دارا على معلم الصبيان أو على ان له أجرة الخريت ولم يسمرها الموقوف عليه انها تجرعا  
 بسمرها للضرورة هذا ان كانت الارض موقوفة مع الخلة والاهي ملك للواقف ووارثه

المستحق على من استعمل بعد استحقاقه أجرة مثل حصته في الوقف واذا تعدد ناجير الوقف لم يجبروا على المهاياة بل يعرض عنهم  
 الحاكم حتى يسطروا على المهاياة أو التاجير **مسئلة** ك) اراض موقوفة على مدرسة وفيها وظائف معلومة ولها ناطر فنيا  
 أرباب الوظائف الاراضى على قدر ما يجهون وراضوا الملك ثم احتاج بعض الاراضى المميز لاحد الاقسام الى عسارة لم يرض  
 أرباب القسم المذ كورة بالصرف من معالجههم قدم الباطر وجوب عساره الاراضى المذ كورة على أرباب الوظائف بل على عسارة  
 المدرسة سواء مشرط الواقف ذلك أم لا ويكون صرف العسارة من رأس العلة لا من خصوص غلة اقيم الحاج لذلك لساقيه من  
 الاضرار اتمته وتوفرها في البقية ويقسم الباقي بين رباب الوظائف في جميع الاقسام بحسب اده باتهم ولا يقدح في ذلك ما جرى  
 من المهاياة والتراضي المذ كورين **مسئلة** ك) أرض موقوفة للمسلمين لبنين احقر فيها رجل نرا لا تنفعهم وسبل عليها فيني  
 آخراد امتزعة عن لبنين وقيمت هي على ما هي عليه للمسلمين وأراد صاحب الدار ان يفتق بالبر المذ كورة فليس لاحد منعه



من الانتفاع لا من سهل ولا غيره في مسئلة في وقف أرض ما على ابنه وبناته ثم على أولادهم ما تناسلوا فأتى الابن ولم يقبوا مات  
احدى البنين عن أولاد وبقيت الأخرى وبها أولاد أيضا فالوقف يستعوت البنت الباقية لا ولادها وأولادها عن غيرها  
شرطه الواقف في مسئلة في وقف مفضل للقرامة وجعل النظر له ثم لذرته بعده فله أنه أحدهم وأذن للمرتن في الانتفاع به وتصلحه  
لم يصح الرهن لكن للرهن القرامة به لأنه أحد المستفيدين ويده أمانة على المحتج خلافا للباقين وله إصلاحه إذا احتاج إليه وحينئذ  
لو رتب به إلى المجلي سيدقة لم يصح له ١٩٦ فضاع عنده بلا شرط لم يضمنه أحد في مسئلة في وقف وضاع على أن تثنى غلته

فصرف لأولاده ثم أولادهم  
أذا بدخل المرتن في وقف الفضة كالأبدخل في سبها في فائدة في تبصير له وأراد الشرب  
من الماء المسبل للشرب فإن كان بحيث يطهر بمجرد جرى الماء فله الشرب لحصول زوال  
النجاسة مع الحكم بظاهره الفسالة والاحرم غسل فله من غير أن يشرب حينئذ من غير أن يضطر  
حرم من حيث شرب النجس فقط نعم إن أطرد عرف عمل به اه بالخزعة (مسئلة ش)  
حكم الشعر البابت في أرض موقوفة على المسكين أو المقبرة المسبلة أو الموقوفة لأباحة  
تعالها السكن قال الخناطى الأولى صرف ثمرها لمصلحة الوقف اما الموقوفة على طائفة  
مخصوصة فتقتصر بهم فمن أخذ منهم شيئا ملكه وإن أخذ غيرهم ضمنه ويراد به لو أخذ  
منهم والأولى دفعه للمالك لم يصرفه في مصالحها كخز بئرها وتوسيتها كالواسترق في شخص  
منفعة الأرض بنحور وعورس (مسئلة ش) الموقوف على ذرية شخص كوقف الشيخ  
عبد الله بن يس لا يصح بيعه ولا بيع الحصص قطعوا لأعهده ولا رهنة اتفاقا لأن شرط الرهن  
كونه عينا يصح بيعها ومن شروط البيع العلم بالبيع وورثته وملكه وبفقد واحد منها يبطل  
فكيف يفقد كلها اذ ذرية المال موقوفة لا يصح بيعها والغلبة مجهول قدرها وغير مملوكة  
للمالك فحينئذ ما قبضه المعطى من الثمن والأخذ من مقابلها مضمون عليها ضمان غصب نعم  
إن نذر غير المحجور بغيره المسم الذي ينعصه فقط لا بما يخص موكله ومحجوره بصيغة صحيحة مضمرا  
أو مفعلا أصح ولا يضمن المذكور له في مقابلته شيئا في حكم الطاهر ويبطل بعوث الناذر

ما تناسلوا والثلث الباقي يصرف  
لحناجي ذرية أبيه فترجح أحد  
أولاده امرأته من ذرية أبيه  
فأنت ولد فانتقل الوقف إلى  
هذا الولد ومن في درجته وكانت  
حصته من غلة الوقف لا تنفي  
بكفايته سنة وليس له غيرها  
كمله من الثلث الذي لحناجي  
ذرية أبي الواقف إذا وسعه  
ووسع بقية محتاجي ذرية الأب  
والأعلى فسطه في مسئلة في  
بقية وقف سكنى فسكت ثم  
خربت القرية والمساكن وانتقل  
أهلها غلب البقية شخص لزم  
الامام أخذ الاجرة منه وصرفها

في مصالح المسكين نظير ما لو اتفق  
بالمقبض وتعلق الاجرة بنظر  
لاما ان انتظمه الأولى الحاكم  
ذلك وإن كان الواقف أو وارثه  
موجودا حيث لم يكن لهم النظر  
في مسئلة في وقف على معين كزيد  
فإن انتقل إلى أقرب الناس

في الموقوف عليه (مسئلة ش)

(مسئلة ش) شرط الموقوف عليه مجينا كان كزيد ذرية فلان أو جهة كالفقراء  
والمساجد ونحوها كونه أهلا للثقل شرح به من سبولى أو ولدى ولا ولده والجل ونحو  
المرء والمسد لنفسه فإن أطلق فلما لكة وكهجة غير موقوفة إلا أن قصد المالكها فهو وقف  
عليه نعم بمح الوقف على حمام مكة وكبرئ وساقية دار عمار نهال أن قال لطارقها  
فيصح اذهم الموقوف عليهم حينئذ نعم ان كانت موقوفة مع الوقف كحور باما

الى الواقف ملكه ويختص بغيره ان لم يتحصنوا أغنياء ولا تعين  
والصرف اليهم قاله السبكي وتدل ابن شبة عن الكفاية انه يصرف حينئذ للفقراء والمساكين كالوكافوا فقره وانقرضوا  
وقال الزواي ولو كانوا أغنياء جعلها الامام جبا على المساكين وانصرف غلاتهم الى مصالحهم اه وإذا اجتمع قريب  
وأقرب منه والمسد فقير ودم فإن افقر الأقرب انتقل اليه بخلاف ما لو شرط النظر للأفضل من أولاده فتولاه أفضل ثم حدث  
أفضل منه فلا ينتقل اليه (قلت) لا يظهر في المباح واعتمده في التحفة وغيرها الهبني منقطع الآخر سبق وقضا يصرف



وبصرف الى فقره أقرب الناس الى الواقف فان كانوا غنياء صرف لمصالح المسلمين وقال بعضهم الى الفقراء والمساكين **مسئله** في  
 وقف مصفا على معين فاقطع اتفق الى الاقرب الى الواقف وان كان أميا ذوهو ممن كان الانتفاع به تأجيرا أو عارة لمن  
 يقرأه هذا ان لم يقل الواقف لمن يقرأه وكذا ان قال كأتى به الناسى لا يمكن تطبيقه بناء على صحة الوقف على العاقل ابتداء  
 فان لم يقل المصنف صرفه الامام لمن يقرأه ما لم يتعلم الاقرب والاعاد اليه على احتمال فيه نعم ان كان قسم قراء وغيرهم صرف  
 للقراء فقط **مسئله** في أوقاف المساجد والآبار والرباطات المسبلة اذا تعذر صرف متوجهاتهم الى أعلى مآثره الواقف لخراب  
 المساجد والعمران عندها يتولى الحاكم أمر ذلك وفي صرفه خمسة أوجه أحدها قاله الزياتي والماوردي والبقيني بصرف  
 الى الفقراء والمساكين الثاني حكمه الخناطي وقاله الماوردي أيضا أنه كتفطع الاسترخ الثالث حكمه الخناطي أيضا بصرف  
 الى المصالح الرابع قاله الامام ابن عجل بحفظ لتوقع عوده الخامس وهو الممنوع جوى عليه في الاثوار والجواهر وركزه  
 بصرف الى مثلها المسجد الى المسجد الخاوي والقريب أولى وعليه جعل قول المتولى لاقرب المساجد قات واقف هذا الاخبار ابن حجر  
 وأبو بحرمة اه **مسئله** في كتب علم على بعضها مكتوب وقف أو وقف فلان بن فلان على مدرسة أو طلبة

١٩٧

سلم تحت يد شخص مسخرة يده  
 عليها فليس لقاض ولا غيره  
 ان نزاعهما من صاحب البدع  
 الكتاب اذ البدع قاله السدي  
 حجة شرعية فان ثبت الوقف  
 باقرار أو بيعة فان كان من هي  
 بده من يتحقق الانتفاع عالم  
 نزع ان كان محتاجا لها فان اقام  
 بيعة بالملك قدمت على بيعة  
 الوقف كما قاله الشيطان والناظر  
 تخالفه حيث لا يبيد فان نكل  
 حبس ليقرا ويحفظ **مسئله** في  
 سقاية جرت العادة بالوضوء من  
 مائهم بدون الغسل ولم تعلم بيعة  
 الواقف لم يجز الوضوء ولا الغسل

ويثربون في أو مسبلين لان حفظ العمارة حيث تدفرت قاله في الامداد والنهاية وغيرهما  
 وبوخذه منه ان المصلى كذلك أى ان وقف للصلاة فيه أو نص الواقف على انه لم يصلي فيه  
 صح والافلاقيته لذلك **مسئله** في المراد بالقرابة والرحم فيما اذا وقف شخص  
 أو وصى لاقربه أو رحمه أو اقارب أو رحم غيره كل قريب من الجهتين والعبارة فيه باقرب  
 جدي ينسب اليه ذلك الشخص أو هو يعدون قبيلة اذا علمت ذلك فقدم الى الواقف وأبى  
 أمه ان تنهى الى أقرب جدي يدون أولاده قبيلة واحدة فجميع ذرية هذين الجدین  
 أعلامهم ذكرهم ونسبهم واهلهم من تلك القبيلة وغيرها كالأولاد البنات أرحام الواقف  
 يجب التسوية بينهم واستيعابهم وان شق الاستيعاب لم لا يدعون ورتة الواقف فيما اذا  
 وقف على قرابة نفسه أو رحمه فان تعذر حصصهم وجب الاقتصار على ثلاثة ذكر لكن يلزم  
 الوصى تقديم الاحوج فالاحوج فان استتوا قدم الأقرب وطريق العلم بذلك اما معرفة  
 الناظر أو شهادة رجلين بان هذا من ذرية احدي القبيلتين أو كتب النسب الصحيحة لشجرات  
 السادة بنى ملوى ومات من المستحقين رجعت حصته لبقية الارحام جميعهم لا لخصوص  
 ورتة الميت ومثل الوقف في جميع مذكر الوصية لكن يفارقها في انه يدخل في  
 الواقف من كان موجودا ومن حدث بعده الى الابد الا لجل فلا يستحق شيئا من غلة وجبت

ولا عبرة بالعادة الا اذا كانت موجودة حال اشاء التيسيل **مسئله** في الارض الموقوفة أو الموصى بها لا يجوز لاحد  
 ولو الواقف الانتفاع بعالم بقبرها ويلزم التمتع بها أجره المثل بصرفها الامام في مصالح المقبرة أى مصالح الاحياء والاموات  
 كشرائها الا كفانا ونحوها أما الموصى بها قبل موت الموصى فله منافعها لانها ملكه كما علم **مسئله** في الاستجار النابتة في المقبرة  
 حكمها تكون اثمارها مباحة للناس لكن صرفها الى مصالح المقبرة أولى ومثلها اشجارها لئلا يسقطها الرياح تصرف في  
 مصالح المقبرة كما مر فكيف المال والصارف الامام ان لم يكن ناظر خاص **مسئله** في وقف مقبرة ولستني انه يزرع ما لم  
 يقبر فيه أو ان له ما يثبت من حبش وغيره لم يصح الوقف قالو وقف على الفقراء وشروط بعض من غلة الوقف زكاته أو دينه  
 فالصحيح انه لا يصح كافي لروضة **مسئله** في وقف على موجود معدوم كان قال وقت على ربه أو ولاده ولا ولده ولا جلا ولا  
 الوقف صح في نفسه على زيد فقط كالأول قال وقت هذا المصنف على من سيولد لي وعلى اخوتي فيصح في نفسه للاخوة وليس هذا  
 كن وقف على زيد وعلى من سيولد له من الاولاد ليقبته فانه بما غلظ فيه فانه السبكي **مسئله** في وقف على أولاده ثم  
 أولادهم يقتل البطن الثاني الواقف لم يورث في استحقاقهم ربع الوقف بعد البطن الاول وليس هذا كن قتل مورثه قبل لو  
 قتله البطن الاول استحق أيضا الذي يتحقق الموقوف على الوقف وان كان الواقف حيا **مسئله** في وقف على حاله من غلها



عليه والصلب ونصفه الآخر على ولدي وولد بشرط انه اذا حدث له ابن شاركهم في ذلك ان كان نصيبه ما اقتضاها فقله من مشاركة  
الحادث للوقوف عليهم في الموقوف ان لا يبين الحادان نصف غلة النصف الذي به ولدي الوالد وتلقى غلة النصف الذي يولد  
الصلب وهو أخوهما حينئذ تنقسم المسئلة من أربعة وعشرين لولد الصلب القديم أربعة ولابنين الحادان أربعة عشر ولولدي  
الولد مسئلة في وقف على أولاده ثم أولادهم أبدا ما تأسوا على انه اذا مات أحد من الموقوف عليهم ولا ورث له انتقل  
نصيبه الى أخوته الا شقاه ثم من الاب ثم الذين يولونهم من بعدهم فمات واحد لا ذرية له وأخوه وأخوات أشقاه انتقل نصيبه اليهم  
جميعا الشريك فيه المذكور الا في السوية ذكره الباقين في مسئلة في وقف دابة على معين بشرط ان يكون أولادها الحادون  
موقوفين مثلها صرح فيها فقط لان من شرط الموقوف ان يكون معيناً قبل النقل فلا يصح وقف الجنين وأولى منه عدم صحة وقف  
الولد الحادث ولا بشكل بعض الوصية به ١٩٨ فانهم توسعوا فيما لا في الوقف والتبعية انما اغتفر وهما في الموقوف عليه

في مسئلة في عليه دين ولولده  
وفي ملكه بيت فوقه وهو غير  
قادر على وفاة الدين لم يصح وقفه  
كما جرى عليه جهور المتأخرين  
وأفتى به القضاة والفتى  
والعاصري والطنبغاوي وغيرهم  
وقد ألفت في ذلك ثلاث رسائل  
وذيلا وخلاصة قلت قاله ابن  
حجر وأتى به في التصديق وغيره  
عن عليه دين وله في ذلك رسالة  
في مسئلة في ليس له وقف على  
أولاده الرجوع فيه لان الملك  
في الموقوف ينتقل الى الله تعالى  
انه ينقل عن اختصاص الادعي  
اذا مالكا حقيقة في كل الاشياء  
هو الله تعالى في مسئلة في وقف  
مخزن نال بقرأ على قبره فان قال  
وقفته بعد موت علي من بقرأ  
على قبري فهو تعليق للوقف

قبل انفصاله (مسئلة ش) وقف سينا على ذرية وذرية مائة اسواقات عن بنين  
اشتركتا ثم حدث من أولادها شارك بالسوية عملا بقضية الواو والاشي لعصبتهم اذ لم يكونوا  
من الذرية (مسئلة ب) وقف على ذرية دخل أولاد البنات وان قصد من ينسب اليه  
فقط أو لم يعرف في لغة جهته ان أولاد البنات يدخلون في الوقف على الذرية مالم يخصهم  
اقتضاحا لانه انشاء الوقف عملا بمصموم اللفظ في دلالة على الحقائق الثلاث يعني الشرعية  
والقنوية والعرفية ولان المراعى في الاوقاف والوصايا والنذور ونحوها انها هود لالة الالفاظ  
لا القصد الا ان علمت واحتملها اللفظ (مسئلة ب) وقف على ولديه ثم أولادهما المذكور  
النسب بين البه أبدا ما تأسوا ومن مات وله عقب فنصيبه لعقبه المذكور ثم أولادهم  
النسب بين اليه ما تأسوا فمات أحد الابنين في حدة الاوقف بلا عقب ثم الآخر من ثلاثة  
بنين قسم اثلاثا ثم مات أحد هم عن ابن فاخذ نصيبه ثم الثاني عقيما كان نصيبه لاجيه ثم  
مات هذا الآخر الثالث عن ثلاثة قسم جميع الوقف بين الكل بالسوية على المعتمد الذي رجحه  
ابن حجر وغيره وهكذا كل درجة بعد اقراض ما قبلها يسيرون شركاء على حسب الرؤس  
اذ كل طبقة أغنياء بقوتهم من الاوقف لامن الذين قبلهم ومعنى تلحقهم منه ان الاستحقاق  
لجميعهم بحسب ما نص عليه الاوقف (مسئلة) وقف على أولاده دخل المذكور والاشي  
والغنى والجل والمنق ولأولاد الاولادهم ان لم يكن له الا الاحاد دخلوا كافي الارشاد قال  
عش ولو بسانط فيدخل الجميع ويشتركون اه وتقل في القضية عن ارافي انه لا تدخل  
الاخوات في الوقف على الاخوة بخلاف الاولاد لان هذا اللفظ لا مقابل له يميز بخلاف  
الاول قال ولو وقف على زوجته أو أمه ولده مالم تنزج بطل حقها بتزوجها ولم يعد ينزج بها

بالموت والراج فيه العصة وله قبل الموت حكم الوصية والا ولا به منقطع الاول وان وقف مخزنه بالتصدق بما يحصل  
من أجره كل ليلة جمعة وحصل النظر لبعض الورقة صرحوا أراد الناظر هدم الخربين المذكورين واتخاذ مكانه ما دار لم يجرأ  
لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته الا اذا جعل الاوقف الى الناظر ما يرى به مصلحة الوقف بل ان فعل ذلك الناظر انزل وضمن ويرد  
على حاله وعليه أجره من وقت تعديده الى رفع يده واذا انزل الناظر انتقل الى من بعده ولو كان له حق البناء على الوقف وأعيد  
على هيئته لم يطل حقه في مسئلة في يصح الوقف على من بقرأ على قبر الشيخ الغلابي وتنبيه القراءة على القبر مراعاة لشرط الوقف  
ويعين أيضا القدر الذي قدره الوقف فلا استنباط الاصل الذي هو صاحب الوظيفة في القراءة غيره فان كان في شرط الوقف  
مابقة حتى جوازها وكان ثم عذر يمنع الاستجابة فله ان يملكه الاصل اذا حصل القيام على مقصود الوقف والامر بين الاصل  
والنائب على ما تتعاظمه والامر يستحق الاصل الذي لم يتم بالوظيفة شيئا من المعاليم يستحقه النائب ان كان الاستقامة معلقة  
على سداد به فان كان معطاه على تولية أصلية وقيام الوظيفة فلا استقامة في جماعها في مسئلة في مهادة الناظر وعامل الخراج



والصدقات يجوز أخذها إن كان المهدى من غير هله فإن كان من هله وكان قبل استيفاء الحق أو بعد استيفائه بسبب جميل واجب على العامل وكذا إن لم يكن واجبا على الوجه فهي رشوة يحرم قبولها وإن لم يكن للمهدية سبب فإن كافاه ملكها وإن لم يكافئه لم يجب ردّها وهل تفرق بيده أو توضع إلى بيت المال الذي استعمل فيه فإن رأى أن يعطيه إياها جاز إذا كان مثله يجوز أن يهدى عشها وإن رأى أن يستأجره عليها قبل أو يفرق بين أن يكون مرزوقا قدر كفايته فتؤخذ في بيت المال أولا فتقر أو وجهه وصدق الناظر في الاتفاق المحتشم والصرف للجهة عامة كالفقراء فإن اتهم حلف فهم مالوا يصدق في الصرف لعين بل يصدق المستحق ووظيفة الناظر العمارة والاجرة وجمع الغلة وخطها وتفرقها على أهلها والتولية والعزل في التدريس وتنزيل الدراسة نعم ليس له عزل أحد بلا وجه شرعي بل لا ينفذ ويقبض بذلك ويستحق المدرس ما شرط له إذا الوقت على من يشتغل بالعلم أو يصلي الصلوات الخمس من باب الارصاد والارتزاق لا المعاوضات كما قاله ابن عبد السلام وله أن يستنصب بعذر شرعي بغير حوا به لا يغيره عن خلاف السبكي القائل بجواز مطلقا إذا استناب مثله أو فوفقه ١٩٩ في مسئلته بصرح الاصحاب بجواز

الاستنابة في نحو التدريس عند الحاجة ومن ذلك ما إذا سافر الحاجة على عزم العود وجنبته فللقاباق على سببه لا يحل لأحد معارضته وليس للناظر عزله عن سببه وهذا كما لو عين امام المسجد فولي آخر لم يجز عزله وإعادة الأول بعد بل لا ينفذ على الحاكم إنكاره في مسئلته بصرح له رجل كان يده درسة القرآن العظيم على تربة أو كان متوظفا على مدرسة العلم فقبأ أومان وخلف ورتة غير متأهلين لم يجز فصلهم ولا إقامتهم فيها ولا يصح استنابة القاضي شخص آخر عنهم وإذا أقام القاضي في الوظيفة شخصا متأهلا لها فهو أحق بها

بجلاف نظيره في بنه الأرملة لا هانا استحقاقها بصفة وبالتعزب وجدت بخلاف نظيره في الزوجة اه في المساوردي والسهمودي باستحقاق الزوجة كالفائدة في فائدة في محمد باسودان بان من استخار من طلبة العلم كتاب وقف من طالب آخر لا يلزمه رد إليه إذا طلبه الأول ادهو مستحق الانتفاع به مثله قال ثم رأيت في القلائد ما يقتضي أنه ان شرط عليه رده لزموه والأفلا اه في فائدة في واقى على بن القاضي في وقف على مصرفين معينين وأحدهما يحتاج إلى اضماف ما يحتاجه الآخر ولم يدم في ذلك تفصيل ولا إعادة فنظر معتبرين بأنه ينبغي الرجوع إلى اعتبار النظر إلى المصارف واعطاه كل ما يقتضيه الصرف بالنسبة إلى زيادة كفته ووجود حاجته على الآخر فإذا قضى العرف في موقوف على مسجد وسقاية مثلا بان المسجد يحتاج إلى ثلاثة أرباعه أكثر مصارفه ونحو السقاية يحتاج إلى ربع جعل الوقف بينهما كذلك واستدل بعبارة من الامداد والعباب اه في فائدة في ومن أثناه جواب محمد باسودان في الوقف المنقطع الاستحقال تقدم النبوة الأقرب فالأقرب فإن بنف تقدم على ابن ابن ثم الابوان ثم الاخوة ثم الجدود وهكذا على عدد رؤسهم قال ثم يعلم السائل ان قولهم صرف إلى أقرب الناس رجالاته إذا كان الأقرب وارثا يستحق إذا لارث غير مانع ولا مرج نعم ينبغي لمن رغب إليه مثل هذه الواقعة وطهره فمقرينة الحرمان ان يرشدهم إلى تقليد القاتلين بطلان الوقف وهو ما ذكره ابن حجر في النسخة عن غيره واحد من الأئمة وان رجحوا كالتطبيب و مر العمدة إذا عمل بالقول الضعيف لم أراد التقليد ههنا كإقراره الكردي في القوائد المدنية اه (مسئله ش) الذي يظهر في الوقف المنقطع

ويعاودها ولا يجوز مزارعته فيها في مسئلته في وقف مسجد أو وقف عليه أرضا يصرف من غلها إلى المتوظفين في مصالح المسجد جعل النظر في ذلك إلى شخصين وجعل لهما شيئا معلوما من الوقف ثم عزل أحدهما لم ينفذ عزله ان شرط الناظر لهما في صلب الوقف وكان المزيل بصفة العدالة والكفاية كاليس له أن يرجع فيما شرطه في صلب الوقف إذا لم ينفذ عزله فهو باق على نظره ومعلومه في مسئلته في الموقوف على المسجد أو على مصالحه يصرف منه للزود والامام والده ونحوها على المعقد في الفتوى بخلاف الموقوف على عمارته لا يصرف منه شيء لذلك في مسئلته في شخص له امامة أو تدريس في مسجد وله في مقابلة ذلك معلوم من غلة وقفه يأخذ كل سنة فأت في بعض السنين قبل أو أن أخذه فلا يخاف ان الغلة المأكورة منفعة ماضية من الزمان وما يستقبل وان الميث يستحق حصته منها فإن مات بعد زراعة الأرض وقبل أن يسبيل الزرع وكان السبيل تعامل وجوز أنه أو للسائر كاهو المعقد فيجب كإذال القرى أن يقال يوزع الزرع الحاصل على ماضى وما يستقبل من المدة وان مات وقت سبيل القلياس اه بعد الاشتداد كبعد تأخير الخيل من انه إذا مات الموقوف عليه بعد خروج غرة النخل وتأخيرها تكون الثمرة له فعليه تكون الغلة حينئذ



لورقة البيت وهو ظاهر **(مسئله ٢٠٠)** وقف أرض على ذريته ومساجده معلومة على أن يحصل من قتلها بقسم ثلاثة أسهم اثنان  
 للساجد وصرفان في مصالحها وعلى المرتبين فيها ومن ذلك أجرة الناظر على الأرض المذكورة والسهم الثالث لذريته  
 المنتسبين اليه ما تناسلوا بطنا بعد بطن ثم من بعدهم لذري الأرحام بشرط النظر على المساجد والأرض المذكورة للأصلح الأرشد  
 من انتقل اليه الوقف المذكور من الموقوف عليهم ما تناسلوا فوجد اثنان أو أكثر من ذريته المنتسبين اليه متصنان به فانت مآثره الواقف في الناظر لشرطي الناظر على المساجد والأرض المذكورة كاتفه النوى  
 من ابن الصلاح وليس لاحد الناظرين احداث مدرسة ودرة عا ليس في شرط الواقف بل لا ينفذ ذلك واذا مات أحد هما وخلف  
 بغير علم بشار كواحه سمك في درجته من محقق في النظر المذكور بل يختص به عملا بقول الواقف بطنا بعد بطن المتقضى ذلك  
 الترتيب كاذب اليه الجمهور كما سبق والمزجوا بشبهة وادوى أخرى للصف **(مسئله ٢٠١)** وقف على أولاده وأولادهم  
 ما بقوا وتنازلوا بطنا بعد بطن يقول ٢٠٠ الواقف بطنا بعد بطن فيه وجهان أحدهما التثريب وهو الذي صححه

الآخر انه لا ينعبر به شرط الواقف في تعضيل الذكروا استحقاقه على الاتي بل ينتقل لأقرب  
 الناس الى الواقف حين انقطاعه بالسوية ولو حدث آخر في درجته شارك كالومات الأقرب  
 وخلف أولاد أو كان في درجته آخر ونقص جميع بالسوية أيضا وهكذا كل درجة بل  
 لو حدث من هو أقرب الى الواقف من الموحدين انتقل الاستحقاق اليه

**(حكم النظر ونف الوقف)**

**(قائده ١)** ذكر الامري حديث اذا أحب الله ادع الله جعله في مسجد واد انفعه جعله في حمام  
**(مسئله ٢٠٢)** يتبع في النظر مآثره الواقف بتريسه من كانت التوبة له وتناهل  
 بالنظره الولاية فان لم يتأهل لصغر أو جنون أو عدم كفاية انتقلت الى الحاكم الى كاله فم انه  
 لا ولاية لوصي الوصي ولا لمتأخر مع وجود متقدم ناض فلو استولى شخص بالولاية ولا نظر  
 حرم ولم الحاكم نزعه منه فان ادعى شرط الواقف يانه يتحقق قال أبو حنيفة وجاعف من  
 السادة العلويين وغيرهم لا يصدق الا بيته وقال ابن سراج والسيد طه بن عمر يصدق ذواليد  
 والقلب الى الاول أميل نعم ان كان المتولى من قبله من صلحا البلد وقصد حفظه ليدم  
 لحاكم أو جوره كالبحسنان المراد بالحاكم حيث أطلق العدل الامين كامل النظر فغيره  
 كالعديم فحينئذ يلزم صلحا أهل بلد الوقف تولية أهل ذلك والأغوار لم من تحت يده الوقف  
 التصرف فيه ان كان هلا ولا دفعه الى أهل اه قلت ووافق ابن سراج والسيد طه  
 الطنبلي ادى والعامة أبو بكر بن شهاب الدين وابن زياد وأبو حنيفة وأبو حنيفة وقوله في

الشيطان وهو الذي اعتمده  
 تباعها وان كنت قد اقتبنت  
 بالثاني سابقا قبل ان أمع  
 النظر ورجعت عنه نعم لو حكم  
 حاكم بلوجه الثاني فقال  
 بالترتيب تقليد الم قال به  
 ينقض حكمه قلت واق الشيخين  
 ابن حجر فقال العمد في بطنه  
 بطن انه ليس للترتيب اه  
**(مسئله ٢٠٣)** وقف أرض على  
 مدرسة وجعل فيها متولعين  
 وسلك واحد منهم شيئا له  
 في مقابلة بنامه بوطيقته ثم  
 جعل شرط الواقف وتزاع  
 أرباب الوظائف شرطه وب  
 حذهم على قطعة من أرض  
 الوقف يستعملها وله ولا يانه  
 مدة على ذلك خلفا من سلف

وفور ذلك تملكه البلوسمكة هو ادعى اختصاصه بالي يده واستحقاقه ذلك في مقابلته وطبقه فانصوص  
 انه اذا جلى شرط الواقف في مقادير الاستحقاق لأرباب الوظائف ولم تكن بينه وبين الواقف ثم واره ثم الناظر من جهة  
 الواقف الحاكم ولا فالتقول قول صاحب اليد يمنة حيث لم يعلم ان ترتيب ذلك نشئ عن المهايأة التي أخذتها الفقهاء الواجب  
 انقاؤه على وظيفة وتقرر على الأرض المذكورة لاجلها انظره المتقدمون المعتدون والاعنة المعتبرون من القضاء  
 ولمنتسبين ولا يظن بهم أنهم اجموع على ذلك من غير اجتهاد ووجود نص من الواقف والمتوجه على الناظر تقليد من ذكر على  
 ماد كروا ليجوز له عزل صاحب الوظيفة ولا رفع يده عن الأرض المذكورة وقضى غلثا بغير وجه شرعي **(مسئله ٢٠٤)** يجوز للعتني  
 أخذ معارف مدرسة مدرسة اسمي اذا كان يتصور ويخفهم مذهب الشافعي لان الاستحقاق متوقف على التفقه في المذهب  
 المذكور لا في اهلها ذكره ابن عبد السلام ومثله مدرس يدرس في مذهب أبي حنيفة له معلوم في مقابلته ذلك فله أخذه وان كان  
 يتحل غير ذلك المذهب **(مسئله ٢٠٥)** وقف أرضا وجعل الناظر له ثم الى الأصلح الأرشد من ذريته قائمت امره انها تنص على الناظر على



شرط الواقف استحقاقه فلا يرثه ويحدث الارشدية والاصحلية بعد ذلك لو اتمت الخرافة بشارك في النظر وأولى بعد ذلك المشاركة لو ثبت انه أي المثلث الارشدية يسي التبرير صالح للنظر **مسئلة** فيقولون قد دار على أولاده السكنى ثم مات هو وأولاده وبقي أولاد الأولاد وأولادهم وجعل شرط الواقف استحقاق أولاد الموقوف عليهم ويخص بمقتراهم وجوب ولا يستحق معهم البطن الاسفل بشئ وان انهدم شئ من الوقف لم يجب عمارته على مستحق السكنى بل ان كان له حاصل بعمره فذلك والا جره الماخر مدة لا تدفع حاجة العماره باقل منها باجوة المثل حال صدور لا جاره وبعمري ما لا تحقق ذلك فوزرعة وليس للمستأجر ان يجعل أحد المساكن حائوا اذا كان في ذلك تغير الوقف عهته **مسئلة** في وقف على أولاده وفيهم ارفاه فان قصد بهم الوقف لم يندخل الا تم لا يمكن وان أطلق صرح الوقف وصرف ما يخصهم لسيدهم لان الوقف وقوله ولا ينتقل اليهم ادعوا **مسئلة** في ادعى الماخر صرف شئ من القنية الى العماره وشره الا لا ت وأجرة الصانع صدق يمينه ان كان ما ادعاه محملا ولا يقبل دعواه الصرف الى الموقوف عليهم المعين بل القول قوله ليمسكه لا يبيع له لم يات به وفي معناهم فقهاء المدرسة وامام السجود وأرباب الوظائف المعينين وليس الناظر الثاني مطالبة الناظر قوله بالحساب ٢٠١ والكلام في الناظر الاهل اما غيره فمعتبر بحاسته **مسئلة** في الشهادة بالشعور لا بد فيها من التضمين والافهى غير ممنوعة لان الشعور شروطا لا يعرفها الا الحواص اخص شرطه نسبة صاحب الوظيفة عن البلدية مسئلة في حقه ان يكون سفره لغير حاجة ولا بد من اقامه اليمنية على ذلك فعلى الحاكم استفسار الشاهد بالشعور وتبين سببه كسائر ما شرط في الشهادة ثم بعد ذلك لا بد من توقيع الناظر المذمى الوظيفة المقيم ليمينه بالشعور **مسئلة** في وقف على شخص ثم على أولاده ثم على اخوته واخوانه ما تاساوا

الذين عن فتاوى ابن حجر وعبارة بالاولايت شرعية في اموال نحو الماخذ لا حاد مع وجود دحض أمين له مع بدمه أصلا أو كونه غير أمين بحيث لو سلم اليه المال مشلا خيف حياجه خفي لا يذبح عن يده المال ان يصر في مصارفه ويقوم قام الامام العادل ولومات قيم نحو الماخذ حينئذ ضاعت بنته مقامه فان استوفت شروط النظر فهي قائمة مقام القيم فنصرفها الجارى على الوجه الشرعى جائز لا ضرورة بل زهوان لا تتعدى المصلحة ولو وجدت من يقوم بالمصلحة باجوة ناضجة فاجرت باكثر أو تركت عقد الاجارة اتمت **مسئلة** في وقف على كذا وجعل الناظر لا كبر الاصغر من أولاده ثم أولادهم ما تاساوا فانفق ان الاكبر صالح والاصغر اصغر مع استواء الدرجه فالظاهر ان الناظر الاول لان مفهوم الاكبر اخرج الاصغر مطلقا ولو افرص صاحب الطبقة الملبى كان صالحا استحق النظر كافي الضمة اه على ابن قاضي **مسئلة** في وظيفة الولي في اتولى فيه من طه ونعمه هذه والتصرف فيه بالتبعية والمصلحة وصرف في مصارفه هذا من حيث الاجال وامام حيث التضمين فقد يختلف الحكم في بعض فروع مسائل الاولياء **مسئلة** في اتمت حدى مثلا لاولى الماخذ لا للمسجد ملكه اياه فرد فان عد مقصرا اريد المال بان لم يكن ثم موجب لزمه اتم وزمته طلبه فان أنكره الملبى لم يطلب بين التناكر ان لم يلحقه ضرر بطلبه العله بقرو وما أخذه أو مضه وتجاوز بل يجب عليه المعاوضة في ذلك المسجد ان رأى المصلحة كان كات أرض المسجد

٢٦ بقية مات الشخص المذكور ولم يكن له أولاد فادى يظهر انما ما أنى به غير النقي وصححه الرداد والقماط والناشرى انه ينتقل حينئذ لا ترث الناس الى الواقف لانه منقطع الوسط ومال الطنبدادى الى انه ينتقل الى الاخوة وتصل في منقطع الوسط بين ان يكون له أمه لا ينظر كونت على زيد ثم على فلان الحربى ثم الفقراء فينظر مونه ويصرف مدة لا انتظار لاقرب الناس الى الواقف ثم يصرف الى الفقراء والا كهذه المسئلة فيصرف للاقرب الذكور من بعدهم من الشخص المذكور وكلام الارشاد يوصى الى ما قاله وليس من منقطع الوسط ما لوقف على زيد ثم عمرو ثم بكرهم الفقراء فمات عمرو وقبل زيد فابته تنقل بعد زيد الى بكرى المعتمد الذى جرى عليه في الصابوز كرايا الفقراء خلافا لما وردى والروايات اذ لو كان منه ما صبح كمن الخلاف في الصرف الى بكرى والى الفقراء ولو كان الصرف الى بكرى والى اقرب الناس ومنه فخذ نه لو وقف على جماعة موجودين ورثهم ثم مات أحدهم قبل استحقاقه ليرد الوقف الى من مده ولا يكون من قبل منقطع الوسط **مسئلة** في وقف على أولاده بطنا بعد بن على الترتيب والنظر في ذلك فلا كره من كل بط فاجر الناظر الا كبر مال الاجارة ذلك مدة معلومة باجوة المتسل ثم مات لم تنقسم عونه على التنازل في ذلك وانما تنسخ فيما اذا حصل الواقف لكل بطان ان ينظر في حصته فادى المصريح



بالخصه بكون النظر عليها فلا تنفع بالموت وان كان هو البطل الاول مثلا **فمسئله** يجب على ناظر الوقف خاصا او عاما فصل الاصح وما هو اقرب الى اقراض الواقفين وان لم يصرحوا به اذ لم يخالف شرطهم فاذا اراد نصب مدرس متلا في مدرسته وهناك مناهلون وهو عازبهم وبقاضهم فليه نصب افضلهم واعلم ان اهل لذلك ولا يجب عليه البحث عن الافضل لمخافه من الخرج ولو قلنا بوجوبه لا ياتي الى انزال كثير من المتأهلين بوجود من هو افضل منهم ولا يساعده على ذلك نقل ولا نقل ولا يقصده الواقفون بل لا يجوز عزل المتأهل بوجود من هو افضل منه بلا مسوغ له فيه ويصح وجوب البحث عن الافضل في تولية القضاء والفرق ان باب التدريس اوسع حيث قلنا بجهة التولية في ائدر من جاز القبول والطلب ولا يخفى ان هذا فيمن تخفت اهلته قال السهمودي قال لا يجب من صان نفسه عن تعرضه لما يعبه واقصا وبما به ظالموا واصراره على تناول ما لا يستحقه فلهما ولو شرط الواقف كون المدرس عاميا او جاهلا لم يصح شرطه وان شرط جعل ناصف مخصوص بمدرسا سقط العلق والاثم وبقى النقص والاستهزاء بحاله **فمسئله** اقام الناظر مدرسا ٢٠٢ في مسجد وعينه كل شهر شيئا معلوما في مقابلته التدريس فاضت العدة ولم يحصل

في جميع السنة الاخذ رابعة اشهر مثلالزم المدرس المذكور ان يدريس بقدر ما قبض من اشهر السنة اذا استولت النظار على الفتاوى ولم يهطوهم جميع مع اليهم كان عنرا في المباشرة في ايام المنع ولا يعرفون عن وطاههم بذلك **فمسئله** اذا اندرس شرط الواقف في منادير الاستحقاق وترتيب اهله ولم يكن للواقف وارث يؤخذ بقوله ولا ناظر من جهته ولا يمتد بترتبة لاحد من اهل الوقف وهناك دفار متعددة منقده من النظر المتعدين اتبع ما فيها كما صرح به الزركشي قال لان الظاهر استناد تصرفهم الى اصل وفي فتاوى النووي

لا تحترق او تحترق نادرا و غلب فم شخص بارض تحترق اذا و يكون بصيغة المعاوضة اولى فيكتب في الصيغة اما بعد فقد صار الذير القلاني المحدد بكذا المسجد كذا من فلان بالمعاوضة التبرعية المستكملة للشرط والاركان فصار الذير المذكور ملكا من املاك المسجد قطعا قلاطا وتوصف فلان المذكور في مقابلة ذلك ما هو ملك المسجد المذكور وهو الذير القلاني بمحدوده الارضية على اسان القيم والوالي شرعا على المسجد المذكور فلان بن فلان وذلك بعد ظهور القسطة والمصلحة وه ان يقاسم عن المسجد كسائر التصرفات **فمفاد** يجوز للقيم الجري على سنن النظر الاولين المعتبرين فيضييق بحسب العادة منهم كما في به النووي وان كانوا عابدة لا يعلم فسقهم كما يرجع الى الدفاتر المتقدمة من النظر ويتبع ما فيها لان الظاهر استنادهم الى اصل قاله ابن زياد وقال ابو حنيفة تسع العرف المأطد القديم من غير تكبر في مصرف الوقف كالموكان وقف مشهور وقف الجامع ويصرف منه النظر المتقدمون على مساجد اخر فيقتبس عليهم اذ المادة المرضية القديمة كشرط الواقف اه **ففرع** في اني القائل بان ناظر الوقف لو اوجره سنين واخذ الاجرة لم يبع البطل الاول منه الا بقدر ما مضى من الزمان والاضمن الزيادة للبطل الثاني اذا مات الا اخذوا عنه من الزركشي انه لو اوجره الموقوف عليه لم يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه اغيره عنه ولكي صرح ابن الرافعة بان ذلك لا يملكه في الحال وفصل السبكي بين ما طول المدد وقصره قال فان طالت بيعت يبعد احتمال بقائه الموجود من اهل الوقف منع من التصرف وان قصرت فلا واما مصرفه في العمارة فلا مانع منه بحال اه امداد **(مسئله ب)** ليس لناظر الوقف وولي المحجور

ولاسيما الدفاتر التي علم وضعها بخصرة العلماء ولا يجوز لمدول عمو لا الزيادة على ما فيها ومنزل المخذون بعدها الاقراض اذ لا مسوغ لاحد منهم والحال ما ذكر **فمسئله** شخص يستحق منقعة ارض موقوفة ويده عليها منزلة في مقابلة وطيفة معلومة فليس لناظر الارض المذكور من اجرة المستحق واذا احشينا منها اولزم جارها تسليم شي منها الى غير المستحق وجب رده ولا تبرأمة الحارث بالتسليم الى غير المستحق فله مطالبة بما دفعه له بمرور ليرة المستحق المطالبة بما جاورهم فان مات الحارث رجى على تركته **فمسئله** في الاراضي الموقوفة التي وقفها بنو غسان في الجبال واليهام الذي استقر بناؤه وقتنا عليه في بصائر جعلت لها ان كلا من الواقفين لا يترى لنفسه عقارا او وقفه على مدرسة انشاء او مسجد او مصرف من مصارف الخير وعين في كل مدرسة مدرسين ودرسة وثقة ومؤذنين وغيرهم من الوظائف وحمل لكل منوظ قدر معلوما من الفقه يجري عليه وجعل كل من الواقفين على وقفه ناظر اوجب باجوة المثل اذ اصح الزرع وسلم من الاتبات وسموه فشا واما كان الطالب عدم خصا الزرع من الاتبات اركبوا به شرعا على زراع الارض قدرا يرغبون سعيه في حوائثها في ذلك من المصلحة ولو قدر ان احد منهم



وقب أرض من بيت المال على شيء من المدارس ليصرف للعلماء الفقهاء بنوا ثلث منها ولو ثلثا بجزء واحد وهو الرأى كما هو مقرر في كتب الفقه ويؤيدها الناظر ويصرف غلها للمصارف منها أتبع ذلك وعمل به وليس الأوقف المذكورة كسواد العراق تصرف بمصرف مصالح المسلمين بل بمصرفها في وظائف غيرها الواقفون على مجرد زرع لغلة ماسرط فان ذلك يجزى إلى فساد كثير وقد ألفت رسالة في الأوقف الثانية في مسئلة لا يصح وقف المسجد الذي أرضه وقف على مصرف آخر لانه مستحق للأزالة وموضوع بغير حق وحينئذ فالوقف عليه باطل في مسئلة لا يصح وقف ما أوجبه النظر له ثم إلى الأصل الأرض من ذرية ثم إلى فلان ثم إلى ذرية بقوله ثم إلى فلان الخ لا يشترط الإرشاد في فهم لأن العطف يتم في الرخصة الصفة والاستثناء عقب الجمل المطوف بعضها على بعض ورجحان الجميع كذا أطلقه الأصحاب ورأى الإمام تقييده بقيد أحدهما أن يكون بالوفاة إن يتم انحصت الصفة والاستثناء بالخبر ورواها الفضال والبقية وجرى بعضهم على التسوية بين الوالو وبنو الوالو والذكور على ذلك بما لا يخالفون تأمل وتنقيب قلت وافقه ابن حجر في الزق بين الوالو وبنو الوالو وعمهم محمد الرمي ٢٠٣ والطبيب وأبو حمزة فغلبوا الثلاثة فغلبوا

واحدة هذا اذا عطف بعضها بحرف الدطف فان لم يطف بحرف فشرط كذا اتفاقا في مسئلة آخر خص أهو وقف داره على أولاده المذكور دون الأناث وشرط في الوقف أن للأناث السكنى ما لم تزوجن ورفضت إلى الحاكم ثم حكم بحصة الوقف فالوقف المذكور وحكم الحاكم صحيحا لكن دعوى الداعي في الحال بالوقف على المذكور دون الأناث وقصد الحرمان به في ذلك ظاهر وهو معصية وذلك مطل للوقف كما أتى به الرداد وأثبت به مرارا كثيرا وهذا لا يخالف كلام الشافعي في أنه لا يشترط في الوقف وجود اقرب به بل بناء على المذهب

الافقاص له لصيغة وعماه كافر اص ماله الأبا دن الأوقف والحاكم ولو بقوله في خط النياية وأنت له أن يرضه ويرض ماله فخرج به حينئذ في ماله بخلافه لا إذن فلا رجوع وإن كان المنفق الحاكم نفسه ثم يصدق الأب والجدة في الاتفاق بنية الرجوع ورجحان بذلك (مسئلة ش) ليس للناظر غرس الأرض الموقوفة لنفسه بالاجر بل إبدان الحاكم لتولى الطرفين فان فصل قطع مجازا وزعمه أنه في مصرفها في مصالح لو وقف نعم أن إذن الواقف في صلب الوقف للناظر هو أن يفرسها أو يزرعها لنفسه أو يطردها في بطنك جازلان المادة المطردة المقارنة للوقف كشرط الواقف (مسئلة ش) عمر أحد الموقوف عليهم الوقف فلا شيء له أن كانت العمارة أو أرفاق كانت عسبا أجنبية كاحساب وأجر في على ملك واضعها ثم أن كان ناظر أو أذله الناظر في ذلك كان عارية له الرجوع بها وتغيير الناظر بين الإبقاء بالاجر من غلة الوقف والقطع بالأرض وإن لم يكن كذلك فلا قطع ولا أجرة تعد به بل أن قلده هو ثم وزعمه أن الغص كالوادخل دينار بحجرة غيره (مسئلة ش) ناظر الوقف على القراءة داهل بنفسه فان نص الواقف على استحقاقه في صلب الوقف كان قال فان قرأت بنفسك ملك المشروط أو أطرده عرف بذلك حال الوقف استحق مشروط والأقلا ومثله الوصى بالاحراج وهذا نظير ما إذا لفرق نثي قاله لا يخلو بنفسه مطلقا كذا الأصله وعره ما لم ينص عليهم فان استأجره الحاكم للقراءة قال الاصمعي وقفها يريد استحق وقال غيرهم لا ادل بتولى مع الناظر ناظر الوقف (مسئلة ج) يجوز للناظر ولومن جهة الواقف عزل نفسه كالوكيل والولي فبئز لا غيره ممن شرط ثم الحاكم ثم أهل الحل والعقد من صلح البادع ثم لم يجد

وهو وجود المعصية فذا تعققت المعصية وهو قد حرمان فالوقف مطل عند الشافعي وغيرهما وينقض الحكم بحصته في مسئلة في دمنه موقوفة للسكنى وجد في باطنها أرفاقا كانت محظوظا باطن الدمنه غير داخل في بيان الوقف فهو ملك للورثة الواقف بحسب أرثهم وليس لاحد منعهم من اخراجه والتصرف فيه في مسئلة في وقف دمنه في دربه للسكنى فان اتسع الموقوف لكل مع المرافق وذلك والامتنع القصة بل يتم إياها السكنى ادهو كالامان السافعي كالغلة فاذا ضيق كان الموقوف عليهم فيه سواه يكون شهر اشهر أو اسبوعا أو اسبوعين وشهوه فلا يجوز اجتماع غير المحرم من اختلاف الجنس وضيق المساكن وكذا مع اتحاد اد اصاق عنهم حيث لم يرضوا بالمساكنة مع الضيق والاجازها ولا يجوز اجازة على العبرة كذا الاعارة وحينئذ في دعوى الحاكم إلى المهايأة فان امتنعوا عرض عنهم (مسئلة في) وقف يناعى إلى ابنه مائة وعلى من سير له وأولادهم مائة أو ثلث على طارئ بقرا كل يوم مائة من انقرأت بحسب كذا وشرط به صدق والوقف للسكنى لا مائة سبع سنين لم كورة فالأقرب هذه الشرط المذكور واستحقاق لا م لمسكنى لانه لا قرب لغرض الواقف وبقرب بينه وبين ما إذا شرط الواقف النفقة والكسوف لمن



د كرم غير تقدير لهما بان التفتة والكسوة المجهولين بكثر الغرر فلهما في بطل بخلاف السكى واذا كان الوقف السكى لم يجز  
 تأجيله الا لعمارة وان كان يستفاد من الوقف عليه مطلقا وكيف شاء فكل من الموتوف عليهم تأجيل حصته وان كان للاستغلال  
 بان نص الواقف على انه يورث وتقدم الاجرة على الموقف عليهم فهذه التأجيل لا يجوز لاسيما بالنظر على وفق الخط والمصلحة  
 واذا ائذ مستاجر الوقف للموقوف عليهم انهم اذا جاءوه في اثناء المدة نادى به ان يقبلهم في باقيها عليه اجابتهم الى ذلك وقاه بما التزمه  
 في مسئلة في وقف ارض او بيتا على بنائه الثلاثة فالذهب لمتناع قسمة الوقف المذكور لانه فيمن تغيير شرط الواقف ولا اتحاد الوقف  
 والجهة الموقوف عليها ثم لمن الهابة بالتراضي واليسب بلازمة فكل الرجوع متى شاء في مسئلة في غرض بخلاف ارض موقوفة  
 بلاذن من اهل الوقف زمة اجرة مثل الارض مدة بقا الفحل من نقدا للبلد على المعتمد القسوى لا غير في مسئلة في وقف  
 على اولاده ثم اولادهم مناسلو او جعل النظر في ذلك للارث من الراجح لفظ فاقترض بعض البطون المستحقين ولم يبق الا  
 امر ائمان انتقل النظر للارث من ٣٠٤ البطل الذي بعده جلالة به في مسئلة في من وظائف الناظر عمارة الوقف فاذا

احاج لعمارة تراب حدث فيه  
 عمره من ريعه ان كان والا  
 احتاج الى اذن ولي الامر او  
 التامنى في الاستقراض او  
 المسامحة من ماله يرجع في  
 ريع الوقف هذا ما جرى عليه  
 الشجنان فاذا عجز باذن كان  
 عناؤه محترما ويصير بى  
 جائز ان به القيمة بسبب عمارته  
 واذا اراد ان زرع الارض  
 احتاج الى استئجارها من ذكر  
 ايضا واقتضى ابن الصلاح  
 والبلقنى يجوز اقتراض  
 الناظر للعمارة بلاذن من  
 ذكر والتحقيق ان يقال ان  
 كان الناظر مولى على اوقاف  
 المساجد من قبل ولي الامر  
 وهو كامل الاهلية والنظر والاجتهاد  
 ان الصلاح وان كان على وفق خاص فقط  
 عمره من ماله يرجع عليه لا يقال هذا قول لطرفين من الناظر فان هذا تقدير لا حقيقى فيستأجر فيه  
 يقبض معاوم نفسه من نفسه فأتى به البلقنى لما في الرفع الى الحاكم من المشقة قلت وافق البلقنى  
 دقل لا بد من اقتباس من القاضى او وكيله اه وحيث ثبت له عنه محترم في الارض وكان ثقة غير عاقل فهو احق به من غيره  
 فله استئجارها للاستئجار على ذلك كغيره من الحرث وان تعذر شخص على الارض المذكور فزرها واجب عليه اجرة منها  
 مدة يسغة ويكون للناظر اجرة مثل حصه عاؤه والباقي لارباب الوظائف صرفه الناظر حسب شرط الواقف في مسئلة في  
 المتحصل من كلام الاصحاب به يشترط في الناظر من قبل الواقف او اتقاضى أن يكون عدلا عادله باطنه على المعتمد امينا كافيا  
 مؤثريا الى جميع التصرفات التي هي من وظائف الناظر وهي العمارة والتأجير من ملى وغير متغلب باجوة المثل فاكثر وقبض  
 الاجرة وصرفها على ما شرطه الواقف وحفظ الفلوات والاصول اذا عرفت ذلك فاذا وقف شخص اوقافا على مصارف مباحة

وهو كامل الاهلية والنظر والاجتهاد  
 ان الصلاح وان كان على وفق خاص فقط  
 عمره من ماله يرجع عليه لا يقال هذا قول لطرفين من الناظر فان هذا تقدير لا حقيقى فيستأجر فيه  
 يقبض معاوم نفسه من نفسه فأتى به البلقنى لما في الرفع الى الحاكم من المشقة قلت وافق البلقنى  
 دقل لا بد من اقتباس من القاضى او وكيله اه وحيث ثبت له عنه محترم في الارض وكان ثقة غير عاقل فهو احق به من غيره  
 فله استئجارها للاستئجار على ذلك كغيره من الحرث وان تعذر شخص على الارض المذكور فزرها واجب عليه اجرة منها  
 مدة يسغة ويكون للناظر اجرة مثل حصه عاؤه والباقي لارباب الوظائف صرفه الناظر حسب شرط الواقف في مسئلة في  
 المتحصل من كلام الاصحاب به يشترط في الناظر من قبل الواقف او اتقاضى أن يكون عدلا عادله باطنه على المعتمد امينا كافيا  
 مؤثريا الى جميع التصرفات التي هي من وظائف الناظر وهي العمارة والتأجير من ملى وغير متغلب باجوة المثل فاكثر وقبض  
 الاجرة وصرفها على ما شرطه الواقف وحفظ الفلوات والاصول اذا عرفت ذلك فاذا وقف شخص اوقافا على مصارف مباحة



ووقف مالا لأصلاحها وجعل النظر بعده إلى صلح آخر ثم جعلا وإن سكتوا وكان بعضهم كتب السفر إلى المستقيم  
والاستئصال بأمر السلطان لمت أن السفر فادع في النظر على جميع الأوقاف المذكورة بما يشترط الأوقاف صلاحية النظر  
للتنظر وهي مفقودة هنا بنقل سفرها المذكور ولا يستحق شيئا مما يستحقه الناظر النسخ ولا يجوز له منازعة المناهل  
للتنظر المتوطن بالبلد من بقية الذرية في شيء مما هو على الناظر كالحفظ والتأجير والعمارة في مسئلة في وقف أرضها وجعل  
النظر لأولاده وأولادهم فإذا ثبت شرعا أهلية أحد من ذرية الواقف ولو جماعة كان له النظر وحيث كان جماعة فليس لأحد  
منهم التصرف في شيء من الوقف ولا يستدعي تصرفه تأجير الأباذن الباقي ورصاهم والأحكام فانه في نظره وعلى وفق الحظ فانه  
أجر بدون أجر المثل بلا مسوغ شرعا فسدت وزعم السليط مثل أجره الأرض يدفعها للناظر ولو أجزأها كبر من المدة التي شرطها  
الأوقاف بطلت في الزائد على بقية الصفقة كما قاله زكريا ومن غاب من المستحقين النظر لحاجة وأقام منها هلاما مقامه جازوله  
منه أو تولية مناهل غيره ولا يصدق الناظر في صرف العلة إلى المعين بل ٢٠٥ القول قوله وقول وارثه وعليه اهامة العينة

تقصير على تفصيل الوديعة هذا ان بقي على اماتته فان تعدى أو خدتم ادعى التلف قبله ضمن  
كالمسب وسدق في التلف وقد اتفقوا القيمة واستقرى الحاکم بالقيمة مثل التالف والابعاض  
وبقيته بدله ولا يصدق في الردعي من لم يات منه من وكيل الناظر أو ناظر آخر قال ادعى الرد من  
أثمنه تقصيه القاعدة الكافة وهي قولهم كل أمين مصدق في دعوى الردعي من أثمنه  
لا المتر من المستأجر به يصدق كسائر الامناء ويحتمل عدم تصديقه أخذ من قولهم من أخذ  
عينا بادن صاحب الحق نفسه لا يصدق في دعوى الرد يجوز للناظر طلب الكتاب عند  
وجود المصلحة في أخذه كفقده ودفعه لاحوج من الأول وخشية مفسدة في إبقائه عند  
الطالبين نحو جحود واشتراك له أطول منه عنده ونحو ذلك ويلزم الطالب التسليم  
حينئذ والضمن ولو طلب منه الكتاب فادعى الرد ثم أقر به ادعى التلف لم يصدق وان  
ادعى غطلا أو نسيان التناضح كلامهم ان قام بيمينه شهدت بتلفه قبل دعواه الرد قبلت وحلت  
دعواه الرد على الغلط وحيث لم يتم نسبة صدق في التالف وغرم القيمة ولو شرط الواقف في  
صيغة الوقف ان لا يسلم الكتاب إلا برهن وجب اتباع شرطه فلا يسلم إلا برهن يبي بهيمته  
وهو رهن لقوى اذ المقصود منه مجرد الحمل على تذكره ورد مسرعا عند عدم الحاجة فلا  
يتعلق به ضمان ولا يباع لو تلف الكتاب عنده ولو يتغير بطر برده الناظر ويطالب القيمة  
ولا يقدر الناظر المدعى الطالب إلا ان شرطها الواقف أو أطردت عار في زس الواقف وعلمها  
في عمل به فان لم يكن شيء من ذلك فعل الناظر ما فيه المصلحة من غير تعديده ويحرم عليه  
أخذه من الطالب وضعه ممن غير مصلحة مما تقدم ومثل الناظر الحاکم ان كان له النظر

مسطا للزوم المقصود فلا يحتاج إلى الاستنابة كالمطلب في درسي هذا حصل له عرض جمعه من الحضور قاله الباقي في مسئلة في  
منع ذو وظيفة كاما وصاحب قراه من مباشرة وظيفته فإلى غير الاستحقاقه المعلوم مدة الامع لانه من باب الاضاد والارواق  
لا المناوضة وليس للناظر على اوقاف حادث عزل متول قديم خاص على نحو مدرسين غير مسرور بل لا ينفذ في مسئلة يجوز  
للتناظر على المدرس أن يوجب لاراضى الموقوفه علم من أرباب الوظائف كالمدرس مطقا ولا حرج عليه ذلك سواء كانت  
معاليهم الجزئية أم لا على العبد بخلاف الوقف في معين لا يجوز لهم استئجاره مطقا والفرق ان الوقف على نحو المدرسة وقف  
على المهنة واللاحق للموظفين في غير الموقوف ونسحقه في معين يعمل بخلاف المعين فاهم ملاك الوظيفة على قول للمصلحة على  
آخر ولا يصح ان يستأجر الانسان مفعلا كما في مسئلة في امر الله بنان وابن وقفه رضاعا على ابنه النصف وعلى  
البتين النصف الثاني ولم تزد على ذلك كالأوقاف لكل واحد حكمه كما أشار إليه السبكي فادامت البنات وخلفتهن وأولادهن انتقل  
الوقف الذي لهما وهو النصف إلى أقرب ابائهن إلى الواقعة وهم أولاد البنات وابناء الابن المذكور في الفقر لغيرهم بغيرهم



بالسيرة في مسئلة في ترك الانحراف عن وظيفة في مدرسة غير عوض وهو محتاج لشقة بما له مع عدم صبره على الاضاعة لم يصح  
الزول لياساعلي التصديق بصحيح ماله ويجب على الحاكم انفاؤا على وظيفة اه وفي فيما اخرى له انه اذا انزل عن وظيفة لا يخر  
كان له الرجوع مطلقا ولا يصح الزول في مسئلة في له وظيفة القراءة جدد زول في مرض موته عنها الشخص غير اهل لالكونه  
من يتطاعى الجسر والتجيم ويقصده النساء لذلك وربما حصلت خلود في تجرد ليلته وان نزل في نائب القضا لا به يشترط في المنزل  
له وجود الاهلية الشرعية وتقرر الماطر في مسئلة في ترك المتوظ على مدرسة المباشرة لوظيفة غير عذر شرعي لم يستحق معلوم  
المدة التي لم يباشرها وان يشار في بعض المدة اتفق حصته كما تقي به ابن الصلاح واقصاه كلام النووي وهو المتمد خلا فالابن  
عبد السلام فلو قبض شيان معلوم الوظيفة مما لا يستحقه ضمنه وجبرده وحيث ترك المباشرة من غير عذر شرعي فوظيفته  
شاغرة فادانت ذلك احتاج الزولية ٣٠٦ جديده ولا تنفذ زولية الماطر العام مع وجود الخاص في الحامد في مسئلة في

شخص من أهل العلم ستر على  
الاشتهار به وبنفع المسلمين  
اقتدا وتدرسا وله مصاحفة  
في أراضى بيت المال معلومة  
معدومة في الدفاتر السلطانية  
المعددة التي جرت عليها الباشات  
وأمنه السادن وكلوا في باشة  
أجرام على ذلك يجوز له تناول  
ذلك اعتمادا على ما ذكر وقد  
اعتمد العلماء ومنهم النوى  
رضي الله عنهم على الدفاتر  
المعددة فبها وأضيق من  
أموال بيت مال المسلمين وأخذ  
أحيطاط وهو دفاتر الوقف  
المعددة وجروا على ما فيها  
وكتفوا بذلك وأولى أن يعتد  
على ذلك في بيت مال المسلمين  
الذي بعد ما صلحهم ومن أهمها  
القائم بكمالة العلماء منه فقد

في الأوقاف والأقباس ولا يات مع الماطر الخاص إلا أن فعل ما لا يليق يجب فيه حينئذ ما لو  
أمر بتقدير المدة فوالشوكه أو الحاكم الذي له الولاية العامة وجب على الكل امتثال أمره إذا  
تجب طاعته فيما لا معصية فيه ظاهر أو باطن كان ثم مصلحته والأفطاره اقط فبيور وتأخير  
الزدي حينئذ خفية ولا ضمان اه فتاوى السيد عمر بن عبد الله بن يحيى (مسئله ب)  
يوت موقوفه على معينين أشرفت على الخراب ما من تعطل الانتفاع به من الوجه الذي قصده  
الواقف كالسكنى ولم يرغب فيها الموقوف عليهم جاز لناطر الخاص ثم العام وأتاه ثم صلحاه  
البلد بآراء الأرض والبيوت مدعة معلومة وإن طالبت بآئنة سنة ثلاثين تفي تلك المدعى مارة  
الوقف وردده على حالته الأولى أو الممكن وبسماح بذلك للضرورة مراعاة ما في الآراء مصلحة  
الوقف لا الموقوف عليهم فخرج بآراء مثلهما بحجة كل سنة على حدتها وبسماح لذلك ولا يدفع  
للمستحقين شيء من الأجر مادام الاحتياج اليها بالمسماحة عين الوقف بل لو لم يرغب أحد في  
الوقف المذكور ولا ابتزاه به صرح في الأصح فيما عاين على بيع مخر المصعد بالبالبة  
وجذعه المسكر كجاري عليه الشيطان فخصميل بسير من ثم ابتزاه بعد على الوقف أول من  
ضاعها ويعمر بالشيء الباقي احتياجا فصر الواقف وبقيته البطون فان تقدر ارتفاع الوقف  
بالشيء في عمارة عينه أو بدله بشرطه لقلته فلا يبعد انقطاع الوقف حينئذ وعليك الموقوف  
عليهم على المخذن طريقه المبد التالف وجاف الشجر إذ لم تكن شرابه له ولو نقص أو الانتفاع  
الاسم لا

﴿الحبة والاباحة﴾

قال السكري ومن وظائف السلطان العسكرية في العلماء والقراء المستحقين وتزليهم منازلهم وكما ينهم من بيت  
المال الذي هو فيه أمانة عنده ليس هو إلا كواحد منهم ولا يستكره ما في أيدي القضاة وإن ينظر في أوقافهم ولا يكلمهم بها  
برزقهم من بيت المال ما تم به كذا بينهم (المجبة) (م) **مسئله** آخر أقروا له ما عاين معاومة القدر والوزن ثم بعد موت  
الذكور ادعى الأب في كذا وهبت هذه الأعيان له فدعاهوا إليه مقبولة ليرجع لكن الرجوع هنا منع لانتقال الملك إلى  
الولد **مسئله** ثالثة في نصح هبة المانع وتلكها التنبه به بقضها وحصول قبض الابن وتكون أمانة خلافاً لقول الزكشي أنها عارية  
**مسئله** رابعة في ما جرت به عادة الناس في الأعراس كالعرس والحنا والغيرها من أن نحو الخمرين الذي يخدم صاحب الفرح يصنع طلاء  
بين يدي صاحب الفرح فيطرح كل واحد من الناس شيئاً لصاحب الفرح من الدراهم بقدره على طريقة المعاونة في ذلك ويطلب  
في الخامسة المذكورة أعضائهم الدراهم بقدره الخمرين ومن حصرهم من المربيين المعاونة في أنخذعة الحاج الباقى الفدية  
المدكور وحرت إعادة بقية الخمرين من حضر كل عايلين بحسب معاونة ما في بأخذ الخمرين المذكور فاجتمع من الداراد



في الطائفة المذكورة يكون

من المذكورين على ما جرت به العادة والعرف في كيفية قسمته أخذاً بما ذكره ابن الصلاح في الوقت ان العادة المقارنة للوقت بمنزلة الشرط وليس للزمن أخذ الكل ولا ينافيه ما ذكره الشياخ فيمن أخذ عوداً فثاناً ولده ان الهدايا المنجولة اليه لا لولده لان ذلك مفروض في الهدايا المطلقة عن ذكر واحد منه او قصده فاذا قصد أصحاب الهدايا الولد فسي له وهما مفرصان ايضا قصد الميرين ومن معه مع قيام العرف المعمول به ولا ينافيه ايضا ان ما يعطاه خادم الصوفية يكون له دونهم لما ذكرنا ومن هنا في جماعة من المتأخرين فبالولادة لولي ميت اذا كان العرف يقتضي ان ما يستمتع من ذلك يقسم على جماعة من ذوي النفع من ذلك عليه في مسئلته في كتب الى آخرون ولم بشرط عليه الجواب في ظاهرها كان هدية للكتب اليه فان كانت من أموال الطلعة والولاية فالزوج يدم الانتفاع بها أو آمن حيث يجوز ان علم اهل الحرام لم يجز استعمالها وان لم يعلم حكمها حكم معاملته من أكثر ماله حرام والمقول كراهتها ومجرد الكراهة لا تقتضي الاثم في الآخرة مع عدم العلم ودلالة نية على الملك كما قلناه في التبعوى عن الشافعي والاصحاب خلافاً

في فائدة في شرط الهبة باليجاب وقبول متصل موافق كالمبيع فلو هب له ألف قبل نصه لم يصح كالمقول أحد اثنين نصف ما وهب لها أه فغ ومثله التصفية والمبايعات واعتمد في المفتي الصحة فيها بما نصه في ذكرها (مسئلته ش) قال هب لي هذه الجارية فقال هي لك فليس بصيغة هبة بل لو قلنا اننا صيغة هبة في شرط القبول فوراً وقبضها بقبض الواهب أه قلت وقوله بشرط القبول هل لا كان قوله هب لي ايهاا وقول الآخر هي لك كناية كالمبيع فتأمل اذ بشرط فيها ما بشرط فيه حتى كون الماخذين بصيرين وروية الموهوب كافي عن (مسئلته ي) صرح بالقول لا يحتاج الى نية بل الى قصد معنى اللفظ بصرفه في الجملة فخرج به عن ما من تأم وجنحوا واعلم لا يعرف معناه جملة وتفصيلاً فلا يقع ما لفظوا به ودخل من يعرف معنى اللفظ اجمالاً لا تفصيلاً يقع في قال لا تحرو هبتك او مضتك او ملكك او امرتك او اقرت لك هذا هو لا يميز معنى ما لفظ به حقيقة لكن عرف ان هذا اللفظ يوثق به لنقل الملك من الخاطب الى المخاطب بمجانبة وقوع منه ما لفظ به لمعرفه ذلك اجمالاً كالمواظف صرح ببيع أو طلاق ولا يعرف خصوص ما لفظ به لكن عرف انه يوثق به لنقل الملك بمصر ولقطع عصمه السكاح ولو وهبت امرأه أرضاً اخرى وكتبت لسانها اهدبت لك أرضي صح وان كان لفظ الهدية معانير اللفظ الهبة لا اتحادها معني وهو ينقل الملك بالاعوص وان احتلفا تفصيلاً واصطلاحاً فاولادعت جهاتهما تنقطع به فان دلت قرينة حالها على الجهل ولم تكن تخاطب يعرف ذلك صدقت بينهما والا فلا تنفع دعواها (فرع) اعطى أحد احرارهم ليشترى بها عمة مثلاً ولم تدل قرينة حاله على ان قصده مجرد التبرع المتبادل منه شراً ما ذكر وان ملكه لا ملك مقيد يصرفه فيما عينه المعطى ولو مات قبل صرفه في ذلك نقل لورثته ملكاً مطلقاً كاهوطا هرزل وال التقييد بعونه كالموت الدابة الموصى بعلمها قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مالهما كيف شامولاً بعد ولادة الموصى أو بشرط ان يشترى به اذ ينقل الاطعام اصله لان الشرط صرح في المناقصة لا يقبل تأويل ولا بخلاف غيره أه تحفة (مسئلته ي) لا يصح تعليق الهبة كوهبته قبل صرفي ببيعة كالا لا يصح توقيتها الا في مسائل العمري والرفي فيصح وتأيدوا مع شرط كالا لا يراد عنه ملكه (مسئلته ب) لا تجب التسوية في عطية الاولاد سواء كانت هبة أو صدقة أو هدية أو وقفاً أو تبرعاً آخر فمن يسر العدل كما يسر في عطية الاولاد بل بكرة التفضيل وقال جمع يحرم سواء الذكروا وغيره ولو في الاحكام مع وجود الاولاد لا تفاوت حاجة أو فضل فلا كراهة فان كان ذلك وصيه فلا بد من اجازة تقييدهم (مسئلته ج) اعطى ثمانية عطاء على سبيل التبرع والتفعل وهو تحت حجره وكل يعرف عطيته ثم مات المعطى فانكر بقية الورثة العطية قال افاضت البنايت بينه بالاعطام مال الصحة وانما باقية تحت يده على اسمهم استحقاق ذلك والاعطى الورثة بين باهم لا يعلمون شياً من ذلك كالا ولا يعضه في فائدة في الحق الملامة بتعبه الحر الا هل ولو اوقوه فيما لو البسر الزوج امرأته حلياً وحرراً التبرع ولم يصدر عنه غلب ولا قصد به يكون باقية على ملك الزوج ووارثه بعده ولا تملكه بمجرد ذلك كافي الصحة والطلاق كالموالبس الصبي حلياً او حرراً بالانصد أه (مسئلته ك) ادعى الاب بعد موت ابنته



والشهادة بهما من التعرض  
للاقباض بشرطه فلا يكتفى  
بالاطلاق (مسئلة) في الحبس  
بنائه في حتمه حيا ولا يكتفى  
واحدة ما لئسها ملكه ولا  
يصير تركه اذ لمات الاب ولو  
دفع الى اهل امر امرأة ما لا لزوج  
انه مواليته ومات الدافع قبل  
العقد كان المدفوع تركه لان  
الدفع في عرفه باءنا كسوة محله  
لا تستقر الابا بعدوا التحكيم  
فاذا مات الدافع قبل الوجوب  
عاد الى ملكه وارثه

(مسئلة) في القبط وحكم الاماء  
(مسئلة) في الجوار المحلولة  
الان قد حرم السبكي احكامها  
وحاصله اما ان يحول حالها  
فلزجوع في ظاهر النمرع الى  
السيد في الصغيره والى اقرارها  
والسيد في الكبيرة والبدخ  
شرعية وكذا الاتراء والورع  
الترك واما ان يعلم حلاله  
مراتب احكامها ان يتحقق  
اسلامها في بلادها ولم يجر  
عليها رق قبل ذلك فلا تعلق هذه  
بوجبه من الوجوه الابراج  
شرعي فانها كفره عن محمده  
وعهد فكذا ذلك انما كفر من  
اهل الحرب يملوكة للكفر  
حريم او غير مباحة في حلال  
لمستريم ارباعها كافر من اهل  
الحرب فيمروها وتبرسيدها

كافرا عرفه بملكها ويبيعها الى  
غيره او يملكها ويبيعها الى  
غيره او يملكها ويبيعها الى  
غيره او يملكها ويبيعها الى

ان له به من مامعها من الخلق فالقول قول وارثه اما لم يبق الاب ينسب ويختلف بين الاستظهار  
ان طلبها الوارث الخاص وليس هذا من باب اختلاف الزجج او ورثته ما الذي يجري فيه  
انما انتم ان كانت البنت تحت حجره وصاغ لحامه ما لم يسبق منه ذلك لاولا اقرار  
ان ذلك ملكها صدق بيمينه كما لو كان في يد الولد من مقرر ان الولد ثم ادعى ان المقر به حبة  
وقدر جمع فيه فانه صدق ايضا اه وعبارة في جهاز بنته الكبيرة وكذا الصغيرة على المعقد  
او زين زوجها بنحو حتى اوسرته واعتقه ثم تزوجها وقتي بعدها كان ذلك الحلي ونحوه  
ما كفي في الثلاث الموصوفه صدق هو وارثه بيمينه على انه لم يحصل منه تملك بنذر هبة  
وغيره لكن الوارث يختلف على نفى العلم لان الاصل به ملك البازل الا بقل محرم ولم يوجد  
نم ان تقبل نحو الامتعة الى بيت زوج ابنته واقرباها ملكها أو جهازها ونحوها اقراره  
وملكته وما نقله في دفع المدعي عن ابن زياد في الخياط ضيف مخالف لملكهم فلو انبت  
العقبة بنته ولو شاهد او عينا او واهرين بان السيد ملكها ذلك بعد العنق بنحو هبة مع  
اقباض او نذر او اجبت اقراره بذلك ثبت وحلفت بين الاستظهار ان كان السيد قد مات  
(مسئلة ج) نخل ابنه فخلات في جرب فبقيت في يده ثم باع جميع نخل الحربة المذكورة  
فان كانت النخلة بقط الحبة فلا يملكها الابن الا باقباض فادلم تقبض صح نصرف الاب فيها  
وان كانت بعد المذموم ملكها لابن من غير قبض فتصرفه بعده باطل الا ان كان الحاجة  
الغافل (مسئلة ج) جرت عادة اهل اليمن ان يبيعوا الاروس بطلب منه المشتري  
لمن عنده من الصبيان شيئا منها فيطرحه البائع فان تم البيع والاخذ فاذي يظهر انه  
يملكه انصبي لكن بعد قبض وابه ولا يملكه المشتري اذ لاله لذلك لا لفظا ولا عقلا وقد خرج  
من ملك البائع بيده حال الرضا (مسئلة ك) قوله صلى الله عليه وآله وسلم العائذ في هبته  
وفي رواية في عطية الخجل الشامي ومالك النووي على التصريح في هبة الاجنبي وعلى التنزيه  
في هبة الولد لولده لمسا في احاديث اخر ما يقتضي تخصيصه بغير الولد لولده وان سفل وحمله  
ووجبة على السكره معلقة او لم اذ بالتميزه الفج مروه وخلفا فانه كالمشروط ورجوع  
الوائذ في هبته لولده وان لم يلق به حق لارم وان لا يكون الفرع فسا فانه يكون  
لسيده وان يكون الموهوب عبدا لا دينانا ولا يزول ملك الشرع وان عاد اليه اه ش في  
ورج بالهبة المذمورة لار جوع فيه عن المعتمد ونظم بعضهم حكم ما عوده بعد ذواله كعدم  
عوده وعكسه وعند ككرائل لم يعد \* في قلص مع هبة للولد  
في البيع والقرض مع الصدق بعكس ذلك الحكم بانفاق

ج (مسئلة ش) رهن أرضا وأباح للرهن او غيره منها هبة فانه لا ينهت  
لا باحة بحوث المبيع فيقرم المانع من حينئذ وان جعل مونه على خلاف فيه كالمواهبها المالك  
او هو مامع القبض من آخر او رجع عن الاباحه لكن لا يقرم هذا الا بعد عمله بالحال وبانتم  
حيث

(مسئلة) في القطة والمقطب وحكم الارطاء المحلولين (مسئلة) في القطة والمقطب وحكم الارطاء المحلولين (مسئلة) في القطة والمقطب وحكم الارطاء المحلولين



ليجبر عليها لرق وأخذها مسلم فخر الاختلاف أما أن يأخذها جيش باجناح فهي غنينة ٢٠٩ فهذا الاختلاف فيه وظل القرآن

فقال ان حكم الله والفتنة  
واجمع الى رأى الامام بفصل  
ما رآه المصلح وتورط عليه التوروة  
في ذلك وأما ان يفرز واحد  
فاكثر باذن الامام أو دونه فلا  
من الفتنة يختص باربعة اخلاء  
والجس لاهله أيضا هذا مذهب  
ومذهب الجاهل وروى كره الفز  
ففرأذنه وأما ان يسير الواحد  
أو الجماعة على صورة الفز  
بل متاصفين فالصحيح انه يختص  
ما أخذوه كالغنينة وقال الامام  
المشهور وعدم الفخيس وفي  
موضع آخر ادعى اجماع الاصحاب  
على انه شخص به وحمل أموال  
الكفار على ثلاثة أنسام غنينة  
وفي وغيرها كسرة فجلدك  
من أخذه قياسا على المباحات  
واقفه القرآن على ذلك وهو  
مذهب أبي حنيفة وقال البخاري  
انه لا كثر من ما أخذوه من حره  
على جهة السوم لمجده أو حرب  
عنه اختص به وقبه نظر وقال  
بعض المالكية ما أخذوه العبد  
لا يختص مطلقا لان الله اطب  
بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم  
الاحرار وقياسه ان ما أخذوه  
النساء والصبيان كذلك وأما ان  
يغضبي الكفار عنهما من غير ايجاب  
أو يموت عنهما من لا وارث له من  
أهل الذمة وما أثبت ذلك فهذه  
في بصرف الجس لاهله والباقي  
مبه قولان أحصاهم الفقهاء والثاني  
للمصالح فكل جارية علم انهما

في فائدة من القطعة ان تبدل فله غير هانأ أخذها فلا يحل له استعالمها الا بعد تنصيرها  
بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها أعمد أخذ نفسه جاز له بيعها فظفرا  
بشرطه واجمعوا على جواز أخذ القطعة في الجهة لا حادبت فيها اه تحفة ومنها ولو أعياب غيره  
مختلفا فكم به غيره حتى عاد لها له ملكه عند أحد واليشرور جمع بمصرفة عند مالك  
ومذهبنا لا يملكه ولا يرجع شيء الا ان استاذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقد اه  
ينفق بنية الرجوع بالانبة فقط وان قصد التهود ولدته ومن أخرح منها غرق ملكه عند  
الحسن المصري وورد بالاجماع على خلافه (مسألة ش) مكاف مختار أقرب لرق لغيره  
ولم يكذب المقر له صح اقراره ما لم يسبق منه اقرار بحرية أو رفق لا خرو ويكذب فيصير حر  
الاصل وإذا حكم بركة فادى به حر الاصل لم يقبل للتناقض نعم ان شهدت بها بينة حسنة ثبتت  
وحينئذ لا اثر لتصادق الرقيق والملك بالرق وصدق ذو بدغير ملتقط في دعوى رقيق غير  
مكاف عملا باليد لا تقبل دعواه الحرية بعد تكميله الا بينة نعم له تخفيف السيد فان نكل  
حلف العبد وثبت حرته بتجته بخلاف مكاف ادعى رقه فان نكل فيصدق هو ما لم يقيم السيد بينة  
ولو شاهد أو عينا د كرت سبب الملك كونه أو اشتراه وهذا كملتقط ادعى رقيقا وكذع ورق  
صبي ليس فيه فلا يدين بينة نذكر السبب أيضا كونه له أمته ويكفي هنا أربع نسوة  
يشهدن بالولادة ولا يشترط التعرض للملك على المعتد ولا يسوغ للشاهد في الشهادة بالرق  
الاستناد الى ظاهر البدع ان تصرف الطويل حتى يسمع منه أى المصدوم غيره الملك اذا  
الاستخفاف في الاحرار يقع كثير باختلاف مال الفير مع الاحتياط للحرية وينبغي أن أراد شراء  
عبدان يشهد على اقراره بالرق لبالعه لئلا يدعى الحرية بعد (مسألة ش) يحكم اسلام الصبي  
بنسبة أحد أصويه أو أسا به أو تصوره حر به بغيره بغيره حيث لم يكن غنينة كأن أخذ سران  
حرب أو خدما لملك فيخص به فيها أو وقع في سواه في غنينة فاعقده فحينئذ يقتض بهن الحر  
المسلم لان بلغ وسكن (مسألة ل) حاصل المعتد في الافاء المولودين أنه اذا كان الساعي له  
مسلم تبعه المسي في الاسلام ما لم يكن احدا به في الجبس والافاء وعلى دينه أو حربا كتابيا  
أو غيره فعلى دينه أو ذميا وكان سبيته في جيبس فكذلك على الاصح وقيل هو مسلم وحينئذ  
فحين حكم اسلام الامه حمل وطوا فتمتخص من ذلك حل هؤلاء السراي المجاورة الا ان  
ما لم يتحقق ان العاتق لم يسلمون ولم تخمس ولم يسبق من أميرهم قبيل الاعتناء ان من  
أخذت سباه وله لجواز عند الامه الثلاثة وفي قول عندنا فحينئذ يمنع التبري ولكن في ذلك  
وجود معرفة هذه الشروط المانعة وحكم السارق والمختلس كالغنائم في وجوب الخصم  
وقال الامام والفزاني يختصان بما أخذاه وهو مذهب أبي حنيفة اه وبعبارة ب حاصل  
ما ذكره العلماء في الامه المجاورة هو ان ما جبه حالها لم يعلم كونها من غنينة لم تخمس  
فالرجوع فيه في ظاهر اليد في الصغيرة واليهامع الاقرار في الكبيرة اذ اليدحة فيجل سرائها  
كسائر ما يملك وما علم فاما ان يتحقق اسلامها وله ليجبر عليها رقيق قبل ذلك فهذه لاخل  
بوجه من الوجوه الارواج بشرطه ككافرة عنهم فهو ذممة أو كفرن كافر من أهل  
الحرب عاتق حر أو غير ولو أخذها فخر ام سيدها الحر في خلال لستره أو كافر من



ولو نقي فيها غير اطمئنان حتى يتأكد ٢١٠ من هوله وما قاله السبكي من حل الجارية في حال الجهل هو المخذول خلافا للفتاوى والرداد

في الوديعة

في مسئلة في ذكر الوديعة حتى دل على الوديعة أو أثرها أو سواها فالمعتمد ضمه بمعنى انه طريق في الضمان والقرار على الاخذ في مسئلة في طلب بعض ورثة المودع من الوديعة حصته من الوديعة فانكر وقال ما عندى لمورثك شئ ثم اقر بها عند الحاكم وادعى التلف صدق بيمينه اذا كانت صيغة الانكار هكذا اذا تناقض في كلامه في مسئلة في ارسا طعلا لاخذ الوديعة فسلها الوديعة باذن المالك برئ من الضمان ولو ادعى المالك نقص شئ منها وانكر الوديعة فالقول قوله في مسئلة في اودع بقرة فصار اقتبعت في يد الوديعة فقص في حفظ ولدها قتاف بقصيره وانقطع ابن أمه لكونها لا تلحق الا عليه ضمن الولد وكذا انقص أمه وهو بين هينها حلوبا وغير حلوب كما افنى به ابن عجل وغيره في مسئلة في باع مشتركا باذن شريكه وقبض الثمن وجعله في الجيب المعروف في ظهر التمس من مما يلي جانب الجيب فضاع منه عند الازدحام لم يضمن ان ضاق الجيب أو كان ضرورا بالازرار ولم يضمن له في حفظ الدراهم على شئ والا ضمن في مسئلة في اودع آخر ثوبا فجعله في حوزة غيره ثم حصل حريق في بيت الوديعة فاخرج ما كان خفيها من الامتعة فلما طالبه المودع بالشئ ادعى انه احترق وأنه نسبه

أهل الحرب لم يجز عليها رق وأخذها مسلم فهدمهما أحدهما ان يغني عنها الكفار بغير ايجاب من المسلمين أو عوت عنها لا وارث له من أهل الذمة وما أشبه ذلك فهدم في يصرف جسمه لاهله والبقى لاهله فانهم ان يأخذها جيش من جيوش المسلمين باليعاقب خيل وركاب فهي غنيمة جسمها لاهله وأربعة أخماسها لمن حضرها وهذا كالأوغر واحد أو اثنين أو أكثر باذن الامام أم لا أو كانوا متلصحين لا على صورة الغزاة على المعتمد من اضطراب وخلاف في ذلك وطريق من وقع بيده غنيمة لم يضمن ردّها المستحق علم فان غاب فالقاضى مالم يأس من معرفته فتكون لبيت المال وحينئذ قلن فيه حق النظر به والورع لم يرد الشراء ان يشتري ثاباسا وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخصيص والياس من معرفة ملاك واما شراء صديان الكفار من نحو اصولهم فلا ينفق ديوانها واستيلاء ثم ان كان المشتري مسلما تبقي في الاسلام وعليه تخمينه أو كافرا ولو ذميا على الاصح فباقي على كفره وبذلك خالصا وحينئذ لا يجزى لشره بامنه وطوفا قبل البلوغ والاسلام كما هو ظاهر كلامهم واختار البغوي ضمنوا واعتمد السبكي ومال اليه السبكي ولا يصح مع واد المعاهد بصال ونقل عن الماوردي ضمنه وعليه يكون كولد الحرب وينبغي بيعه المتبوع ولا يجوز اخذ اولاد الستامين اختلاسا كتهب

في الوديعة

في مسئلة في حلق دراهم وديعة بدرهم أخرى له أو له غيره ولو لا ودع ضمن ان لم يتبين بنحو سكة وعق ولم ياذن صاحبها في الخلط ولا طن رضاه أو اذن ونقص بالخلط وهذا كما لو اودع دراهم لصرحه أو هدية فقص بها سكة أخرى بغير اذنه أو علم رضاه فيضمن أيضا خفي سملت سملت لا رباها حيث تلفت ضمن الخلط والسارق ان يبره بعد التلف في فائدة في قال في التهمة فلم انه لو وقع بخزائن فبدر ينقل امتنته فاحترقت الوديعة لم يضمنها مطلقا لانه ما مور بالابتداء بنفسه نعم لو امتنع اخراج الكل دفعة من غير مشقة ضمن كالو كانت فوق قصها واخرج ما الذي تحتها ولو رأى نحو وديع ورعا ما كولا تحت يده وقع في مهلكة جازد بجمه ولا يضمن بتركه ان لم يكن ثم من يشهده على الذبح والا ضمن اه في مسئلة في اودع طوقا واذن له ان يجهل تحت القفاس الذي ينال عليه فوضعه ثم فقد بعد ساعة واتاس حاضر وهما فان الوديعة سرق وصدقه المودع أو حلف الوديعة أو ردها فلم يحلف المودع المردود فلم يضمن الوديعة وان حلف ضمن الوديعة كالمو قال لا أدري كيف ضاع لتقصيره وللودع الدعوى على من اتهمه من الحاضرين بان يمينه أو يدعى على الكل بانهم سرقوه لصحة الدعوى حينئذ بخلاف ما لو قال ادعى على أحد هؤلاء فلا يصح لعدم تعيين المدعى عليه في مسئلة في اودع ثوبا وصلها الى محل كذا فاعيت في الطريق فبركها لم يضمنها ان خرج مامع رفقها بامن معهم ولم يتمكن ان ودعها في الطريق عند قاض أو ثقة نعم ان طن ان اتعي ولم يقل له المالك سرب او ان أعيت أو سربها الا ان مع علمه بكونها تقي ضمن اذ جهل اذنه على السفر بها بعد الاطاقة عملا بالظاهر في مسئلة في كل امين كوديعة

وكيل



بسبب الدهش ولم يذكره في الآتي لم يعلل ذلك بمقتصر إلا بضمه والقول قوله يمينه في تلفه بالحرق ولا يشكل على ذلك ما ذكره من أن الثاني لا ودية بضمها لأن هذا دهش لا نسي **(كتاب الفرائض)** **مسئلة** ليس للأجنبي أن يجهز الميت من تركته إلا بإذن القاضي فان لم يكن حاكم تمكن من اجتهاد قبل التمييز جاز لأحد الثقات من المسلمين تجهيزه من ماله أي الميت للضرورة قاله ابن عجل **مسئلة** مات عن زوجة وعصبة وعليه للزوجة ألف ومائة وخلف عينا قيمتها ألف ومائتان فيجوز دعونه بسقط عنه من الدين ربعة ٢٧٥ ويستقر له من الدين ربعة وفيها ثلثة ألقفوزة بمئتين وخمسة وعشرين وهي حصتها من المائة الفاضلة عن الدين والعصبة بقية المائة خمسة وسبعون **مسئلة** مات عن ابني عمه يتيق وابن أخ لام وهو ابن عم لاب فقصبة الميت لأبني العم الشقيق ولأبني اللد **مسئلة** مات عن بنت ابن وابن ابن ٢١١ أنزل منها كان لها النصف فرفضت له الباقي

**مسئلة** مات وخلف أماً حاملاً لتسير الأب وأخا لأب فالمسئلة من ستة قطعي الأم سهماً له يتيقن والاخ للأب ثلاثة ووقوف سهمان إلى أن نضج الأم فأن ولدت واحداً ذكر أو أنثى حياله سهم وبأخذ الاخ السهم الآخر أو ولدن فأكبر حين فلهما السهمان وإن ولدت مينا أخذت الأم من الموقوف سهمان **مسئلة** الثلث والاخ السهم الباقي **مسئلة** مات عن زوج لابن فاداً مات الزوج عن ابنين وبنين قيمت تركته على سنة للذكر مثل حظ الأنثيين فلو ادعى أخ الزوج أنه وصيه فيما خلفه الزوج فله وصية أوصى به لابن له لم يقبل قوله فيها **مسئلة** مات ولم يخلف وارثاً غير بنت أخت استخفت جميع التركة حيث لم ينظم بيت المال كما هو المشاهد

و وكيل ومقارض يصدق هو وارثه يمينه في دعوى ألف والرد على المالك لأعلى وارثه و وكيله ولا يضي إلا بالتعدي ومه ان يطله المالك بنفسه أو نحو وكيله فيؤخر الامين الرد بنفسه أو وكيله مع امكانه بلا عذر كاشتغال بطهر وصلاة حضورهم الخ فيثبت لا يصدق في دعوى التلف لا يثبت تشبه بالتلف قبل معنى الامكان فان عجز صدق في التلف لضمان البذل كالفاسب **(مسئلة تى)** الواجب على كل امين اضرار ردت ما يديه لما لكه أو وكيله ثم الحاكم الامين فان فقدته زعمه الا يصاهبه الى عدل بان يمين له ذلك وهو يجره بقوله هذا القلان وهذا القلان أو يصفه كل عين بما يجرها أو بأمره بذهابها أو يشهد عدلين فأكبر فان ترك الترتيب المسد كورا أو الاضهاد في الردف المالك أو قصر في الوصف ضمن ولو أوصى بشئ يصاهبه الى عدل فلم يبرجدي في تركته ولا ضمان ألا تقصير جند **(مسئلة ش)** ادعى على وديع أو مدين ان المالك باعه العبد أو أحاله بالدين فصد قرضه المدفع اليه وليس له طلب بيته لا عترة باقتال الحق اليه ثم له الناحية للاشهاد على المدفع ثم لو أنكر المالك ذلك صدق يمينه لأن اقام المدعي بيته بما اعتراه ولو شاهد أو عينا أو حاد المردودة بعد نكول المالك فيثبت نسلم العبد أو الدين اليه ان لم يقبض ذلك فلو ادعى الوديع أو المدين اقباضه فأنكر ولا يمينه وهي شاهدان لا غير في العبد وشاهدان أو شاهد ومدين في الدين حاف على عدم القبض ثم بطل المحال عليه بالدين وانضمت الخصومة وينفخ البيع ظاهراً في العين فيسترد الثمن من البايع ان كان قد ثبت قبضه فلو عثر بالعين بيب الوديع أو مدعي الشراء يتنازع عدم الانقضاء وحيث حكم بالانقضاء فان استمر المدوع على الانكار أو رجع عنه ولم يذكر عذراً فلا مطالبة له على أحد وان ذكر عذراً كسيان وصدق الوديع في المدفع لمدعي الشراء مع الاشهاد أو في المدفع فقط وكان حاضر وقت فلا شيء له على الوديع أيضا والأرجح عليه ببدل العبد فان غاب مدعي البيع أو الخوالة أو اقام الوديع أو المدين شاهدين بالخوالة أو البيع مع الاقباض دفعت عنه الخصومة ولا يثبت الحق للدي

**(كتاب الفرائض)**

والمحكوم به في دوى الارحام ورثته بغير طهر وهو المعتد لا يحل له يحسب الله له أن يبقى أو يحكم بخلافه **مسئلة** مات وله وارث علم وجوده قبل موته ورث منه قضى الحاكم من ارثه ديوبه الثابتة شرعاً وهذا ظاهر وانما الاشكال في أن لا يعلم حياته قبل موت مورثه ومات مورثه وهو مفقود والحكم فيه أن الوقت نصيبه فاد الحكم الحاكم بموته قسم ماله بين ورثته ولا يدخل فيه نصيبه الذي وقف له من قر يهمل هو لورثة قريه قتل واقته في الخصة قال لا لأرث بالملك **مسئلة** دخل كفار فريه فقتلوا رجلاً وزوجته وعنه ولم يعلم السابق فلا وارث بينهم بل يجعل مال كل واحد لباقي ورثته فإذا خلف المقتول ابناً أحدهما يصي مأسور



(مسألة ب) يقدم في تركه الميت حق تعلق بين التركة كسهم مات مشترية ماله  
بفنه في اخذ الموجود ويضارب بالتلف محرم على الميت في حياته أم لا ثم ديون الله تعالى يحكم  
استنطاقه في حياته وزكاة وكفارة على ديون الأدي المتعلقة بالذمة ومنها ما يلزم الزوج مما  
يعادونه من الطهار ونسوى هذه الديون فإن وقتها التركة والانقطاع بسبب مفاد يره  
أه قلت وقوله ومنها ما يلزم الخسائر في الصدقات عن أبي مخزومة خلافة

### (أسباب الارث وموانعها ما لم يلق بها)

(مسألة ك) مات وله وارث كان عمه ولو وسائط كثيرة علمت فإليه بالصوبة إن كان  
من جهة الأب وبالرحم إن كان من جهة الأم ولم يكن سواء فإن غاب حفظه القاضي الأمين  
أو نائبه فإن لم يكن وارث خاص فتركة له ليت المال فإن لم ينظم بأن فقدت بعض الشروط  
كان جار متوليه فلي من يده صرفه لقاضي البلد الأهل ليصرفه في المصالح أن تشملها ولا يثمة  
والأصرفة العدل الأمين بنفسه أو قرضه لأمين وأد لو أعطى السلطان أهمل الرباط مثلا  
فرمات أن كل من مات فيه ولا وارث له يكون لهم خاصة أو لتخص مخصوص ولا يدخل تحت  
بيت المال لم يصح ذلك ولاوافق مذهب الشافعي إذ قد يكون الاختصاص المذكور لا يستحق  
شيا في بيت المال أو كان من هو أهم في الدفع اليه منه فائدة مات امرأه ولا وارث لها  
وكانت تنسب إلى نخس من قبلها وتقول هم ورتي وزوجها كبير الفخذ فلا يثبت الارث  
بعمم ذلك بل لابد من بينة تشهد بالندرج منها ومنه إلى أبي معروف فإن لم يثبت ذلك فإن  
استفاضت انهما أعنى الرجل والمرأة من الفخذ القلافي وكان الرجل المذكور أرفع درجة من  
غيره حكم بالارث ويحويه وإن لم يعلم الأرفع وقف الارث بينهما إلى أن يثبت الأرفع أو  
بسططوا وهذا إذا لم ينتشر الفخذ المذكور وانتشار الانقباض والأصرفت التركة لبيت  
المال فيها اه فتاوى بالمخزومة ووافقه الأصغر قال يقول العمراني لا يتعلق حكم النسب  
ونحوه إلا بعلم اتصال محله إذا لم ينصر أهمل ذلك النسب ثم رأيت أحمد الخليلي أفتي بما  
وافق ذلك (مسألة) تزوج امرأة فأنتمت عن غمكينة حتى مات أحد هوارثه  
الأخولان أحكام الزوجة غير نحو النفقة والقسم تثبت غالب بالعقد وإن لم يدخل بها هذا إن  
صح النكاح بأن تزوجها برضاها أو بإجبار الأب والجدة بشرطه مع بقية شروط النكاح والا  
فلا نكاح ولا ارث (مسألة) ولدت امرأة ابنا وماتت ومات الابن فادعى أبوه موته  
بعد أمه وأنكره وورثة الأم فالقول قولهم بأيمانهم أنهم لا يعطون حياته لأن شرط الارث تحقق  
حياة الوارث بعد موت الموروث ولأن الأصل عدنها ما فإن أقام الابينة ولو شاهدها  
وعينها أو وامرأتين يبقاه حياته الابن بعد موت أمه فبات وورث الابن الأم ويوجب من يحجب  
به كاخت الميتة ثم يرثه وارثه (مسألة ش) إذا جمل الخنثى تبين أنه أنثى وإن كان قد  
حكم بكونه وتزوج مرء أو ولد فليس بطلان نكاحه الأول وإن الولد ليس منه لاحتمال  
احتمال المرأة فحينئذ يرثه أولاد بطنه لأنه المذيق ولا يحكم له ولا من صلبه سواء قبل حبسه أو  
بعد بخلاف ما لو مال طبعه إلى الرجال فحكم بالتوثن ثم وطئ امرأه بشبهة فولدت له ثبت

كان ماله بينهما انصافا وان  
فرض أن الطفل المأسور تلفظ  
بكلمة الكفر فلا أثر لها في  
الحكم بإسلامه ما من شرط الردة  
التكليف في وقت نصيبه تحت  
نظر الحاكم العدل حيث  
لا وصي فإذا تحقق موته بعد  
ذلك أو مضت مدة يحكم الحاكم  
بأن مثله لا يعيش فيها وحكم  
بموته قسم ماله بين ورثته فإذا  
كان الحاضر بالعالم شيدا أعلى  
حجته من مال مورثه ويجوز  
للمحاكم أن يفرج حصة المفقود  
من أخيه الحاضر بأجرة  
المثل ويحاط في تقليل المدة  
وإذا خلعت العسة بنساء وأخا  
لابوابي أخ شقيق فثبت  
النصف والباقي لأخها من أبيها  
ولأمي لأبي الأخ الشقيق  
مسألة في مات ذي عن بنتين  
فقط ولم يترافعا إلى الجنازة لنا  
أخذ الباقي عن فرض البنين  
ويكون فياوان كان اعتقدهم  
ارث الكل مسالة إذا  
مضت مدة لا يعيش فيها المفقود  
ولم تظهر حياته فلا بد من حكم  
الحاكم بموته خلافا للادعى  
والرداد لانه في محل الاجتهاد  
نعم في الخلع لم ينبغي تخصيص  
الخلاف بالنقل وأما المدة التي  
يقطع فيها ماوت فلا شبهة كافي  
المطاب أنه لا حاجة إلى الحكم  
لانه لا يحتاج إليه إلا في محل  
الاجتهاد



النسب احتياطاً ولم يحكم بكورة ومأخوذ أن امرأه خرج لها ذكراً فوق فرجها بعد أن ولدت  
فنزجت امرأته وأولدت له المصح ولو فرض صحته فلا تنافي الخلق إذ فيها نسخ ظاهر بالانقلاب  
من الأنوثة إلى الذكورة بامر محسوس وهونيات الذكرا المذكور فلا تغير القواعد منهم يقال إن  
الضبع والأرنب سنة ذكرا وسنة أنثى وبولده من فرجه في فائدة كسأل أبو يوسف أماننا  
الشافعي: مجلس الرشيد رحمه الله عن قول القائل شعرا

ولي عمه وأنا عمها \* ولي خاله وأنا خالها

فأما التي أنا عم لها \* فإن أبي أمه أمها

أوها أخى وأخوها أبي \* ولي خاله وكذا حكمها

الخ فاجابه ان التي هي عمي وأنا عمها مصورتم ان أخى لأمي تزوج جدتي أم أبي فولدت له بنتا  
فأنا عم هذه البنت لاني أخو أبيها لأمه وهي أخت هذه البنت عمي لان أم أبي أمها فهي أخت  
أبي لأمه وأما التي هي خالتي وأنا خالها فإن أبا أبي تزوج باختي لاني فاولدها بنتا فاصلرت  
هذه البنت أخت أبي لبها فهي خالتي وهي بنت اختي لاني فأنالها أختها (مسئلة)  
مات امرأته من زوج وبنت وأم للزوج الرابع وللبنت النصف وللأم السدس والباقي سهم  
من اثني عشر سهما لله عصبه ان كانت والأرث على الأم والبنت أرباعا بحسب فرضهم وما ولا شيء  
للزوج اذ ارث مخصوص بغير الزوجين من الورثة ولومات عن بنت وأولاد بنت أخرى ولا  
عصبه كان الجميع للبنت ولا شيء لأولاد البنت لانهم من ذوى الارحام والأرث مقدم عليهم  
(مسئلة ب) مات شخص ولا وارث له وخلف أولاد بناته وبنت أخيه شقيقا أو  
لاب وأولاد أخيه كذلك وأولاد أخيه لأمه خيث قلبا بنوريت ذوى الارحام وهو المختار  
المعتمد ففيه مذهبان أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو انه ينزل كل منزلة من بدني به  
فيأخذ نصيبه وحينئذ يقدركا به ترك بنين فأكثرفهما الثلثان وأخا واختا شقيقين أولاد  
لهما الباقي وهو الثلث اثلاثا ولا شيء لأولاد الأخ للأم لان أباه المنزل هو منزلته محجوب بالبنت  
المنزل أولادهم منزلتهن في الارث والحجب فتقسم مسئلتهم من تسعة ستة لأولاد البنات  
لكل أولاد بنت ما يخص أمهم لذلك ومنهم من يل حظ الانثيين وواحد لأولاد الأخت  
كذلك واثنتان لبنت الأخ (مسئلة) مات شخص ولم يخلف وارثا من الجمع على توريثهم  
ولم ينظم ميت المال كما هو المذهب فله يكون لأرحامه من حصة أبيه وأمه كجسده  
وجدته غير الوارثين وأخواله وخالاته وأعمامه لأمه وعماته مطلقا وأولاد أخواته وأولاد  
أخواتهم من الأم وبنت أخواتهم مطلقا وأولاد بناته وبنت أعمامهم ومن أدنى بهم فنأخذ  
من هؤلاء أخذ التركة وان اجتمع صنفان فأكثرفالأرجح مذهب أهل التنزيل وهو ان ينزل  
كل منزلة أصله إلا الأعمام والعلمات فكلاب والالاخوال والخالات فكلالام ويقدم  
الاسبق إلى الوارث على غيره وان قرب الغير من الميت ويتحاجبون كن يدلون به فبنت البنت  
تحجب ولد الأخ للأم لان من أدلت به وهو البنت يحجب الأخ للأم ويحجب الخال الشقيق  
الخال من الأب ويحجبهما الجد للأم ويفرض للذكر مثل حظ الانثيين كل من من يدلون به  
نعم يستثنى أولاد الأخوة للأم فيقسمون ما يخصهم بالسوية مع انه لو مات من يدلون به



اقتسموه للذكر مثل حظ الانثيين والاعوال والاندالات من الام يقتسمون ما ينصهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت الام اقتسموه بالسوية لانهم اخوة للام فافهم فان لم يكن  
 احد من ذوى الارحام فالسالم المسلمين يعني ما فيه مصلحة عامة كاحياء معالم الدين  
 وأرزاق القضاة والمعلمين وبناء المساجد واطعام الجائع ونحوها **(مسئله)** مات عن  
 زوجة وحملة وخالة ولا عصبه للزوجة الربع وللحملة النصف وللخالة الربع لئنزىل كل منهما  
 منزلة من يدلى به وهما الابوان فكأنه خلف زوجة وأبوين فتعطى حصة الأب للحملة والام للخالة  
 ولا يرث على الزوجة اذ الرخص موصوفين غير الزوجين من سائر الورثة **(مسئله)** لا يرث  
 القتاتل من مقتوله والمراد من له دخل في قتل مورثه بمباشرة أو تسبب أو شرط والفرق بين  
 الثلاثة ان المباشرة ما يؤثر في الهلاك ويحصل له والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصل له كالاكره  
 وشهادة الزور وتقديم الطعام للضيف والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل له بل يحصل التالف بغيره  
 ويتوقف تأثير ذلك عليه كالحرق مع الترتي فالمؤثر هو الخطي صوب البئر والمحصل هو  
 الترتي فيها المتوقف على الحفر حينئذ يتردد النظر في شلى الام ولدها من الجسدري هل ترثه  
 لو مات بسببه واد وقع التردد في ارث الزوج من زوجته اذا ماتت بسبب الولادة فهذه أولى  
 اه فتاوى عبد الرحمن بن سليمان الاهدل وجزم السيد بن جبل الليل بعدم ارث الام  
 المذكورة لكن رجح محمد صالح الريس انه ان كانت الام المذكورة قيمة على ولدها وأخبر  
 الطبيب العدل ان هذا العلاج نفع فلا ضمان عليها وترثه والاملا اه من خط باسودان  
**(مسئله ب)** حفر بئر اسقاية الخمر وقع مورثه فيها ورثته عند الثلاثة وفي القتل تفصيل  
 واختلف في ذلك عندنا فاطلق بعضهم عدم الارث حسم الباب وقيده آخرون بالعدوان وفي  
 منه من المبررات والحال ما ذكر ما لا يخفى بل نورثه هو الا ليق بمحاسن الشريعة وما أحسن  
 التراضي والتصال بينهما وبين بقيه الورثة **(مسئله)** لا ترث أم الولد من سيدها مطلقا وكذا  
 غيره كاولادها وزوجها مدة حياة السيد لفتقها اذ هي حينئذ قنينة في غالب الاحكام حتى لو  
 قتلها حر لم يقتل بها وكانت قيمتها السيدها فاذا مات السيد صار حكمها حكم الارواح كالوعقت  
 هي كغيرها من الارقام باى صورة من صور العتق فترث وتورث حيفئذ **(مسئله ب ش)**  
 من أسرا وقد أو انكسرت به سفينته وانقطع خبره لم يحكم بموته حتى تقوم بينة بموته ولا يحتاج  
 معها الى حكم ما تم أو قضى مدة لا يعيش فوقها طافا فيجتهد الحاكم أو المحكم بشرطه الا في  
 الضحك ويحكم بموته بغلبة الظن ولا تقتل المدة على العجم بل وان قلت حيث حصل عندها  
 غلبة الظن فيقتل بعطى حكم الاموات في سائر الاحكام زاد ب هذا مذهب الشافعي  
 ونقل السبكي عن الحنابلة انه يعني المقود نوعان احدهما من الغالب سلامته كما سفر لم يعلم  
 خبره فهو مردود الى اجتهاد الحاكم والباقي من الغالب هلاكه كمن فقد في معركة أو  
 انكسرت به سفينته أو خرج يصلى العشاء بفقد يظن أربع سنين ثم يقسم ماله وتزوج نساؤه  
 فان ارشد الفقيه ورثة المقود الى تقلد الحنابلة ان كان معقودهم من هذا النوع لم يكن به  
 بأس اذا اعاد الى مذهب له بل ان ياخذ بفتوى من افتاءه من أرباب المذاهب لكن بشرط  
 التقايد المسارة



(أحكام الارث بالفرض والتعصيب والحب)

(مسئلة) مات شخص عن أم وأخ من الام وأخ شقيق كان للام السدس ولا ينهـا  
السدس والباقي للشقيق فلو كان معهم زوجة فله الربع والباقي بعد الفروض المذكورة  
لشقيق (مسئلة ش) مات عن بن أخوين لأحدهما ثلاثة وللاخر واحد كان الجميع  
أو القاضل بعد الفروض بينهم أربعة إذا لم يبق لأحدهم ولا يرب من أولاد الاخوة إلا  
الذكور ولا يعصبون الاناث كالأبصهن الاعمام إذ التعصيب مختص بالأولاد وأولادهم  
وبالاخوة أشقاء أو لأب (مسئلة) ماتت عن زوج وأم وجد وأخت شقيقة أصلها من ستة  
وتعول لتسعة وهي الأكدية للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد والأخت أربعة وللأخت والجدة  
للذكر مثل حظ الانثيين وهي منكسرة عليهم ما ونص من سبعة وعشرين ولو كان بدل  
الزوج زوجة كانت من اثني عشر للزوجة ربع ثلاثة وللأم ثلث أربعة وللأخت والجدة  
الباقي خمسة (مسئلة) خلف أحوه شقاء أو لأب وجد فان كان معهم ذوفرض غيرهم  
أخذ فرضه ثم يأخذ الجدة الأكثر من ثلث ما يبق بعد الفروض وسدس جميع المال ومقاسمة  
الاخوة كآخ وان لم يكن معهم ذوفرض خير بين ثلث جميع المال والمقاسمة ولو خلف جدًا  
وأخوات قال كن أشقاء أو لأب خير الجديين المقاسمة للذكر مثل حظ الانثيين وثلث المال  
ومعنى التخيير انه يلزم إعطاؤه الأخطاء فان كانت الاخوات من الام فلا شيء لمن معه اذ هن  
محبوبات به (مسئلة ش) مات عن جد وأخ وأختين أشقاء وأخت لأب كان الثلث للجد  
خير من المقاسمة خلافا لبعض نسخ الدرريرى ادفع مسئلة الثلث من ستة له منها اثنان  
ومسئلة المقاسمة أصلها من سبعة له اثنان أيضا ونص من ثمانية وعشرين (مسئلة) مات  
عن ثلاث بنات وأخت شقيقة وابن أخ شقيق البنات الثلاث والباقي للأخت أو عن  
بنت وعم وأخوة لام فليفت النصف والباقي للعم ولا شيء للأخوة لغيرهم بالبنت (مسئلة  
ش) لا تنجب أم أبي أم أم أب وان كانت الأولى أقرب لانها بمثابة أم الأب والاخرى  
ببنات أم أم الأب والقرى من جهة الأب لا تنجب البعدى من جهة الأم

(المناجات)

(مسئلة ش) مات عن زوجة وبنين وبنين ثم مات أحد البنين عن أمه وأخيه  
وأخته الشقيقين ثم ماتت الام عن ابنها وبنها المذكورين ثم مات الابن عن أخته الشقيقة  
وأخته لايه وعصبة فحاصل المناجات من أربعة مائة واثنين وثلاثين سهمًا ترجع بالاحتمار  
الى نصفها ٢١٦ سهمًا للشقيقة مائة وثلاثة وعشرون وللأخت الاب اثنان وخمسون وللعصبة  
احدى وأربعون (مسئلة) مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنات فباتت البنت عن زوج  
وابن وأم هي الزوجة ثم مات أحد البنين عن أمه المسد كورة وأخويه وبنات وزوجة فتصح  
مسئلة الأول من ثمانية وحصة الثاني منها واحد يباين مسئلته التي هي من اثني عشر  
فتضرب مسئلته في الأول تبلغ ٩٦ وحصة الثالث من ذلك ٢٤ اذا القاعدة ان مر له



﴿الوصية﴾ ﴿مسألة﴾ قال قلت ما للفقراء ولم يقل يعلمون مقتضى عبارة المتأخر أن ذلك من صرائح الوصية وأولى بالصراحة قوله في مرض موته ثلث مالي زيدان قرينة ذكر الثلث وكون ذلك في المرض نصرته إلى الوصية والأولى أولى بالصحة لقرضها للفقراء ﴿مسألة﴾ أوصى بزيد طعام لشخص كل سنة هبت الوصية الأولى سنة الأولى قطا إذا لم يعرف قدر الموصى به في المستقبل ليخرج من الثلث كالموصى له بالدين لكل سنة ﴿مسألة﴾ أوصى بعتق عبده بعد أن يتخدم أولاده خمس سنين هبت الوصية فإذا خدعهم تمام المدة تقوم بعد هلاكها إلا أنه ملكهم فإن خرج من الثلث أو أجاز الورثة الكاملون عتق جميعه والأعني منه ما خرج من الثلث ﴿مسألة﴾ أوصى لأولادته بتعطي نصيب إحدى بناته بعد فحايتهن فإذا هلكوا رجع نصيبهم إلى وراثته فهذه وصية بالعمري فتسكنها الموصى له وتورث عنه ولا ترجع بعده لورثة الموصى ولا أثر لقول الموصى فإذا هلكوا الخ ولو كان بعض الترك كعمره ونادى إلى الميت فإن أتى قبل قبول الموصى لم يمت فيه أيضا أو الاقتصاع في غيره فقط ﴿مسألة﴾ أوصى بحبة وما زاد عن أجرة الخجين بقرائه القرآن فأتت والزوجة وأرثت ولم تجز باقي

ثمن من الاولى اخذه مضروباً في كل الثانية اذ لم يكن توافق وفي وقته ان كان مستثناة التي  
نصف من ٩٦ توافق سهاه المذكورة ربع السدس مضرباً اثنان في ٩٦ يبلغ حاصل  
مساهاهم التسلاخاة واثنين ونصف للزوجة الاولى التي هي أم في الاخيرة ستة  
ولابن ولكل من الابنين في الاولى الذين هما أخوان في الاخيرة ثلاثة وخمسون ولزوجة  
البن ستة ولابن اربعة عشر ولزوجة الابن اربعة عشر ولزوجة الابن اربعة عشر  
(مسئلة ثمن) مات عن زوجين وابنتين وبنين فمات أحد الابنين عن أم وأخت  
شقيقة وثمن وأخت لاب وأخت ثم مات أحد البنين التي هي شقيقة الابن الميت من  
الأم المذكورة وزوج وابنتين وبنت وأخت لام لابن لهذا الاخ الأكبر لجدته والاولاد خمسة  
أقول نصف من ثمنه أربعين وحصة الثاني منها اربعة عشر توافق مسئلة التي نصف من  
ثمانية عشر بالصف نصف المسئلة من أربعين وثلاثين وحصة الثالث منها مائة  
وسنة وعشرون توافق مسئلة التي نصف من ستين بالسدس فيصير مجموع الثلاث من اربعة  
آلاف واثلاثمائة وعشرين خمسة المراء التي هي زوجة في الاولى وأم في الاخيرة بن سبعة  
تسعون وللزوجة الثانية مائة وتسعون ولابن الذي هو أخ في الثانية ألف وأربعمائة  
والأخوة سبع مائة وللأخت في الثانية مائة وعشرة وللزوجة في الاخيرة ثلثمائة وخمسة  
عشر والبن فيها مائة وبعون ولابن فيها مائة واثمان وتسعون

الورثة لها الوصية أخذ من الحلية  
 المذكورة بخلافه المثل لغيرها  
 ويكون تركه وبقرب الباقي بعد  
 إخراج حصة الوصية من الإرث  
 بالأقاليم كالجماء فتعبر من  
 الثلث إن كانت لغير وارث  
 والأولاد بعد ذلك من الإجازة  
 في مسئلة أوصى لابنه بعين  
 وبنته بهي أخرى مثل وصية  
 الابن كان ذلك وصية لوارث  
 فإذا أجاز الابن دفعه له موروثة  
 وكان رشيده أعتق إجازته في  
 نفعيه ولا تقبل دعواه أنه  
 لا يعرف حكم الإجازة لأنه جهل  
 بالعلم وهو لا يقبل إذا كان  
 من حقه أن يتنقب في ذلك ولا  
 ضم من التفت الإجازة حال

عجزها ولا من القيم عليها (م: له) وقد نزل على بعض ورثته في مرض موته توقف مكتسب على (فائدة)

أجازة السابقين بعدم موت الوافد ولو أوصى بتبرعات مستحبات ولم يدين ذلك فدراموا ما لم يصح الوصية لأنه لا يعرف قدر الوصى به فيخرج من الثلث أو الوصى بأحبان الجوفد زفت على غير هابل وإن لم يوص بها فلا يخفى في المسئلة في أوصى بأن يحج عنه بأرض معينة أو وصى بذلك لورنه حتى من نأ كبد عليه قال إن يحج إلى الأراضى للمسجد وجب على الوصى الاحتجاج بها فإن سناجر غيرهما عذر الاحتجاج فاعتبر وصية المسجد في المسئلة في أوصى لجبراته قسم على عدد الدور ولا عرفة تقص بعض الجهات عن أربعين ذرا الذوصية لجمعهم ولا لئال كل جهة كصنف يعطى الزرع وإذا أوجبنا الاستيعاب فرد بعض الجيران لوصية فنصيب الدار السابقين في المسئلة في أوصى لجبراته أو أثار به وهم عبد دخل وصرف ما خصه لسيده كأنه الناسرى عن بن أبى شريف في المسئلة في أوصى بأن يعمل من غلة أرضه كل سنة أربعة دراهم أحرق من يحمل ماله إلى سقاية كذا وكانت غلة لأرض أعانق الوصية بكتبر محمد الوصية والتعدي كيفية حساب من الثلث أن تقوم الأرض بجميع منافعها طمع النظر



عن اخراج الاربعه الدراهم  
ثم تقوم مسلوبه المنفعة الموصى  
بها فنقص عن القيمة الاولى  
حسب من الثلث فلأوراد  
الوارث اقطاع قطعة من  
الارض قوم غلها بالاربعة  
الدراهم والتصرف في الباقي  
لم يصح لان الاجرة تختلف فقد  
تنقص فتصود الى الاربعه  
الدراهم وأقل فيكون الجميع  
للموصى له فلو وافقه ابن حجر  
في الامداني نظيره هذه المسئلة  
اه نعم يجوز للوارث ان يوصي  
بالفاصل من غلة الارض بعد  
ما رأى مسجد أو سقاية أخرى  
إذا قلنا بالمعتمد اذ لو تنقصت  
الاجرة لم يكملها مما يسهدها  
في مسئلة في أوصى بنقل لمن  
يقرا على قبره كل يوم كذا من  
القرآن العظيم ولم يجعل وصيا  
عكس وصيته وتعين من يقرأ  
الى القاضي فاذا قرأ القارئ  
على قبره كل يوم القدر المعين  
مذهبه بأنه اصح الوصية والا  
فلا كما أدعى به الراجح في مسئلة في  
أوصى لاهل البلد بقلعة زرع  
موضع كذا يجتمعون عليه ثم  
ياكلونه ويقروا ما ينسبون  
القرآن ويهدون ثوابه للموصى  
فان كانوا محصورين تعين ذلك  
لجميعهم والاجاز جعل الغلة  
لثلاثة منهم كما أوصى الفقراء  
ولقاضي ان يعين من شأه  
عنه ان كانوا من اهل ال  
في مسئلة في الدعاء وال  
ينفعان الميت بخلاف

وقاؤه قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح ان من مات بغير وصية لا يتكلم في البرزخ  
وان الاموات يتزاوون سواء فيقول بعضهم ما بال هذا فيقال مات على غير وصية  
ويجمل ذلك على ما اذا كانت الوصية واجبة أو خرج مخرج الزجر اه ش (مسئلة ب)  
أوصى بان يقبر داخل السور بقرب الشيخ الفلاق وجب فيه هناك لتدب الوصية بذلك وقد  
استنوا من حومة نقل الميت من بلد الى أخرى مكة والمدينة وبيت المقدس وجوار الصالحين  
(مسئلة ب) كل تبرع صدر من المريض مرض الموت من نحو نذر وقف وهبة وبراء  
وصدقة وعار فهو عتق وتبريع يكون من الثلث كما ان من الثلث أيضا كل عاق بالموت ولو في  
مال الصفة من نحو وصية ونذر وقف فان كان ذلك لوارث فلا بد فيه من اجازة قبلة الورثة  
الكاملين فحينئذ لو قال من مرض نذرت قبل موتي ثلاثة ايام بجميع ما هو بجمعة كذا من  
كساء الابن فلان وبجميع ما هو بتلك الجمعة من أوني وفرش وحلى لا ولا دى وأههم  
وبجميع عبيدي بجمعة كذا لا ولا دى صح الكل باجازه الورثة المطلقين التصرف الاولى  
محجور وغائب مع شرط مضى لثلاثة ايام قبل موته في الكل وان نسيه جاني الاول فقط  
اذا الصفة والشرط والاستثناء والحال في الجمل والمفردات المعطوفة بالواو تعتبر في الكل  
حيث لم يتخلل كلام طويل اه قلت وأهم قوله المعطوفة بالواو ان العطف بالماء وثم  
لا ترجع معه الصفة والاستثناء الى الكل وهو المعتمد قال ابن حجر في الفتح والخضة واعتمد  
والخطيب وأبو حنيفة ان الثلاثة الاحرف سواء بخلاف بل ولكن (مسئلة ب) حدد  
المرض المخوف هو ما يكر الموت عنه عاجلا ولا تتماول معه الحياة ولا تسترط غلته حصول  
الموت به بل عدم ندرته فحينئذ لا ينفذ نذره فيما زاد على الثلث أو للوارث مطلقا الا ان اجاز  
الوارث الاهل بعقد الموت ومثله غير المخوف ان انصل بالموت ولم يجعل موته على النجاء كما  
لو كان يتولد منه الموت كثيرا فلو ادعى الوارث موته من مرض تبرعوا المتبرع عليه شفاؤه  
وموته من آخر أو جأه فان كان محموقا صدق الوارث والا فلا حرج لو اختلف في وقوع  
التصرف في الصحة أو المرض صدق المتبرع عليه فان أقام ما يثبت قدمته في المرض لانها  
نافذة (مسئلة ش) أرأت زوجها في مرض موتها فان لم يرها المانع كان حكمه حكم  
الوصية والا توقف على الاجازة من يقبضهم فان لم يجزوا يرى من حصته فقط نعم ان كان  
في مقابلة طلاق يرى من جميعه وان لم تكن له نكحة سواء ولو تزوج من بعض بمحابة لا تمتثل  
في وصية لوارث فلو مات قبله دارت المسئلة لا يبرأ في يده ما له يبرأ بما ينفذه المتبرع  
في يده ما يبرأ فلو صدقها ما هي ماله ومهر مثله أرבעون فلها ثمان وسبعون أرבעون مهر  
مسلها وذا في محاباة وحق معه ثمانية وعشرون ورجع له بآرثه ستة وثلاثون فيصنع لورثته  
اربعة وستون وهي صف المحاباة ولا يبطل هذا التبرع بموته قبله لان هذه المحاباة في ضمن  
عقدوه بخلاف الرصة فانها تبطل موت الموصى له قبل المرضي (مسئلة س) ونحوه  
ب الا انه رحمه الرصة لبعض الورثة اجازة فيهم الكلام بنحو ما قررت الوصية أو اجزأها  
أو نفيها أو لا تصح عطفا كما دعي في كل له وارث سوى الموصى له لنفسه رجاية لنفسه وقد  
نصح مطاوعة في نفي وقف المريض عينه شرع من الماتني وارثه المتحد أو المتعد بنسبة



نفع الصدقة ان يصير كانه

تصدق وهذا ظاهر قول الشافعي رضي الله عنه انه يخلق الميت ما تلوع به عنه من صدقة ويرثه قوله وفي وسع الله تعالى ان يثيب المتصدق ايضا قال ابن عبد السلام ان ما ذكره الاصحاب من وقوعه عن الميت وان للصدقة ثواب به هو ظاهر السنة ويقارن الدعاء فانه شفاعته احرها للشافعي ومقصودها للشفوع له **مسئله** في يستحب للتخص اذ اقر القرآن ان يعقب ذلك بالدعاء با بصال الثواب النبي صلى الله عليه وسلم كل طالب ان يدعو به الوصية وثواب فاعل ذلك كالسائر للقرآن والدعاء وان كانت حقيقته صلى الله عليه وسلم معلومة من كل خبر وكل من عمل عمل من اعمال البرصالة او غيرها كان ثواب ذلك واصل اليه من حيث انه المبلغ لذلك عن رب العالمين واحتج السبكي لذلك بان عمر رضي الله عنه كان يعتمر عنه صلوات الله وسلامه عليه عمرا كثيرة بعد موته ورجع على بن الموفق عنه حججا كثير وعن محمد بن اسحق انه ختم عنه اكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه كذلك **مسئله** في ابي عن غير واحد او قل غير ابيه انه لم يجزه بالاخلاق هذا ان الوصية المؤدى عنه حيا اما الميت ان اريد ان يتبرع عنه على الاثر كالخبر عنه

ارثهم فلا يطلها الوارث ولا تصح اجازة في المحجور لكن لا يضمن الا بتسليم المال وينظر كانه كعدم الغائب فلا يتصرف ولهما في الوصي به اذ لا تبطل في حقهما خلا فلا اذ في في الاول

### في (الصيغة)

**مسئله** في مذهب الشافعي ان مجرد الكتابة في سائر العقود والاخبارات والاشياء ليس بحجة شرعية فتذكر الامة ان الكتابة كتابة فتعقد بها نحو الوصية مع التنية ولو من اناطق ولا بد من الاعتراف بها يعني التنية او من وارثه وحينئذ فيجرح خط الميت بضوئذ وطلاق ووصية لا يرتب عليه حكم وان تحقق الورثة انه قلم الوصي بل وان قال هذا خطي وما فيه وصيتي ولا يلزم الورثة الحري عليه قطعا لانه في حكم العدوم وليس بحجة شرعا وحينئذ لو فصل الوارث الحاضر يوم الموت وبعدة ما ينعقد فصوله من التركة بناء على خط الميت فان اجزاه الغائب الكامل فذلك والافاعدا الواجب من التجهيز يخص به الفاعل **مسئله** في لا تثبت الوصية بقوله مالي مثا اذ ليس ذلك من صيغها ولا قريبها منها يجعل عليها ان اطر د عرف جهة الوصي باستعمال هذا اللفظ وصية كان كتابه فيها فان علمت نيته صحت وصرفت للفقراء والمساكين ولا تبطل ومن اعتقل لساه او خرس فامضى بالاشارة صح ثم ان فهمها كل أحد فصرحة والاف كتابه ولو اوصى بوصاية على يد شخص ثم اوصى بوصاية اخرى على يد آخر فان لم يثبت رجوعه عن الاولى محض او عمل بمقتضاها **مسئله** قال عندهم جعلت او بعيت قلت مالي في وجوه اخي فان اراد بذلك مصرفا من مصارف الخير مما ليس بحرام ولا مكره كفره او زيادة او شيئا من المباحات بان صرح بذلك او دلت قرينة او عرف محله لم على ذلك صح كالمواصية من الكلام فقبل له تزيده او مرادك قلت مالي فاشار برأيه أي نعم وان لم يعرف له مصرف بطلت بخلاف ما لو قال اوصيت بثلثي على يد فلان او ثلثي وصية ولم يدر مصرفه فصرف للفقراء **مسئله** في اوصى بثلثة المالا بان اوصيائه يجمعون ثلثه ويبيعون العروض عنه بدراهم ثم يخرجون ما عينه منه للوصايا والارث يحفظونه ويبتونه ويحجرونه بما يحصل المصلحة الدائمة ككون صدقة باقية صحت الوصية واشترى بالارث المذكور عقار وصرفت غلته لا قارب الوصي الفقراء غير الوارثين والاوصياء ويلزم الوصي المبادرة بذلك ولا عبرة بما لو كان عرف بلد الوصي ان هذا اللفظ اخبار ادية التجار في الدراهم الوصي بها ولا يصح لان مراتب معاني الانايط وهذه وههست المعنى الشرعي فالعرف العام فالنقطة ما مكس في لعرف الخاص فاجتهد الوصي فالحاكم ولا يعمل عن مرتبة حتى تفقد ما قبلها فزعم البطالان في هذه لعرف المذكور باطل من ثلاثة اوجه محال فقه لعرف الشرع فيها اذ الصدقة الجارية الواردة في الحديث محمولة على كل ما ينفع به مع بقائه عليه كالوقف والوصية بالمع والمحال فقه لعرف العام لو قدرنا ان الشارع لا عرف له الا ان الصدقة تملكه له الدائم هي الصدقة الجارية ومحال فقه له الدائم لضعف ترجمه كانه ان التسمية والاجراء هو التمرأى بشرط انهما يحصل



مصلحة داخلة أي متكررة فيقتضى شراء عقار إذا تجارة لا يتكرر الربح فيها لا يتكرر ربحه فالمصلحة  
 إن اللغة مخالفة لعرف بلده وقدمتها كسابقها. قدمنا على العرف الخاص نعم يقدم عرف  
 البلد على اللغة فيما إذا صار عاما واتفق على عمومهم ولم يكن ثم تخصص ولم يكن له في اللغة معنى  
 يحمل اللفظ عليه وكل هذه القيود منتفية في مسئلتنا أيضا إذ ليس العرف المذكور متفقا على  
 عمومهم عند أهل تلك اللغة كما سمعنا الثقات منهم ولأن في اللفظ تخصصا يخرج به عن دائرة  
 العموم لو قلنا به وهو قوله الدائنة لأن ذلك يخص لقوله ويجزونه بما يحصل المصلحة العام في  
 الشراء التجارة ولا عيان يخص ذلك بشراء الأعيان فقط بل ولو قدرنا عدم التخصص فلا  
 يستدل به على البطلان الأول لم يكن له في اللغة معنى يصح حمل الوصية عليه إذ يصحان كلام  
 المكاف عن الألفاء ما أمكن ومعناه أنه إذا نطق بكلام له معنيان أحدهما يترب عليه حكم  
 والثاني لا فيحصله على الأول ولا يمتري عاقل في شمول لفظ الموصي لشراء الأعيان المنتفع بها  
 مع بقاء عنها شمولها لا يظهر من الاتجار وليس هذا كمن نطق بكلام لا يعرف معناه لأن الشرط  
 معرفة ذلك أجمالا أي بان ذلك من قبل الملكة مجازا إذ مدار الأحكام على معاني الألفاظ  
 لا القرائن والمفاسد كما قالوه في الوأوصى أو وقف لأولاد زيد وأولاد أولاده ومقصوده  
 وعرف بلده ما لا يقع على الذكور فقط أي يعم الذكور والإناث وأولادهن الأجانب وفيما لو  
 كان العرف أن الواقف يأكل من الموقف وإن الموصي به يصرف للناشحات أنهم ما يصحان  
 وبلغ العرف المذكور بل يصرف الوقف في مصارفه الشرعية والموصي به للفقراء إن لم  
 يذكر له مصرفا مباحا (مسئلة ج) أو وصى عند موته بأنه على حكم الله تعالى ورسوله وأوصى  
 بدارهم تغرق فإن أراد بحكم الله التوبة من الربا وله ديون عند الناس على حكم الربا بالتوبة  
 مقبولة وليس لوارثه إلا رأس المال فقط بل لا يجوز أخذ شيء من الربا فيعمل الربا مطلقا  
 أو وصى بذلك أم لا والوصية بالدارهم تنفذ لا للفقراء والمساكين وهي على حسبنية الميت  
 فإن نواهاز كافة وقت والاقنافة ولا يضيع آخره

### § (الموصي له)

(مسئلة ش) أوصى للأشراف أو لأشراف الناس أو لأشراف الأشراف حمل على ذرية  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم الآن المنسوبون إلى الحسينين ربحا تنبيه عليه وعلما  
 أفضل الصلاة والسلام باطراد العرف بذلك منذ زمن لا يوصف بهذا الاسم غيرهم فإن  
 أوصى لأشراف ذرية الحسن والحسين اعتبر زيادة وصف معنوي من نحو علم وتقوى فيما  
 يظهر (مسئلة ج) حد طاب العلم كما هو المتعارف بحضر موت فيما لو أوصى شخص  
 لطلبة العلم من له ملكة يقدر بها على استخراج المسائل المنصوصة والمفهومة أو هو من يقدر  
 على تصور المسئلة ويستدل لها ولا تكتفي معرفته بابا أو بابين من الفقه بل لابد أن يكون  
 طالبا وناظر لجميع أبواب الفقه وبهذا يظهر أن من أيسر له الأقرانة تختصر لاسمها المسئلة  
 على فروض الأعيان لا يعين طلبية العلم وأما أهل العلم فالمراد بهم حيث أطلقوا الفقهاء  
 والمفسرون والمحدثون في هو طاب لو أحدهم من هذه الثلاثة أعطى لا غيرهما من العلم على



الاصح في أخذ شيئا من غير أهله فقد اكمل السحت الحرام ولا يجب استيعاب الطلبة  
 ولا يختص بأهل بلد المال (مسئله ب ي) أوصى لقربائه أو أرحامه دخل كل قريب  
 من جهة الأب والأم غير الوارث وضابطه كل جده ينسب اليه الموصي أو أمه وبعد قبيلة  
 واحدة سواء قال أوصيت بهذا الأرحام أو للأرحام أو لقربائي أو للقرباة يصرف لجميع ذرية  
 جده الموصي وجده أمه الملقبين بذلك الاسم وإن بعدوا رثا وغيره ولو من غير قبيلته كالولد  
 البنات والعمت والخالات وإن سعة أو يستوي الفتي والمسلم وضدهما فيجب استيعابهم  
 والتسوية بينهم وإن كثروا وشق ذلك نعم إن مذر حصرهم أو كان قلبه لا يقع موقعا جاز  
 الاقتصار على البعض ولو على ثلاثة منهم ويجب الاستيعاب المذكور بقيدته وإن دلت القرائن  
 أو قال قاتل إن الموصي أراد بذلك أناسا مخصوصين يعرفهم وبواسطهم اكمل القرباة  
 المذكورين لأن هذا أمر لا يعرفه ولا يحظر به فلا يلتفت إلى ذلك ولا يجوز التخصيص  
 إلا إن صرح هو ولو بعد الوصية بذلك فيعتمد قوله كالأوصى لجبرائه وقال أردت الملاصقين  
 فقط وقد اطلق الأصحاب اعتبار المعاني الشرعية في نحو الوقف على الأرحام والعشيرة  
 والقرباة والموالي ونحوها ولم ينتفتوا إلى اصطلاحات العوام في ذلك ولا إلى ما ينطوئونه من  
 تعميم اللفاظ وتخصيصها كنفاء شعر فتم لاصل المعنى وإن لم يحيطوا بحقيقته لأن المدار عند  
 الشافعي على مدلولات اللفظ ما أمكن وليس هذا كمن نطق بكلام وهو لا يعرف معناه لأن  
 الموصي يعلم أن هذا اللفظ يزيل الملك وإنما يجهل أمر آخر مثل هذا الجهل لا أثر له في صحة  
 التصرف وكيفيته أدهو جهل بالتفصيل وقد صرح في التصفية بأن ماله معنى في الشرع مقدم  
 على اللغة والعرف ولو أعرضا عن عرف أهل العلم واتبعنا عرف العوام لبدلنا الأحكام وغيرها  
 دين الإسلام بل يلزم كل إنسان العمل بما حكم الشرع وإن سخط الناس ورأى هو وغيره أن  
 المصلحة في مخالفة تزايد وكذا الحكم فيما إذا أوصى شخص لقربائه أو رجحه آل فلان أو  
 قال أوصيت لآل فلان أي فيشمل جميع ذرية ذلك الشخص الملقب بذلك الاسم على ما مر  
 تفصيله ولا يدخل في الوصية لنحو الأرحام إلا من كان موجودا عند الوصية وبقي إلى موت  
 الموصي فلو مات قبله أو شئت بطلت في حصته ورجعت لورثة الموصي لا بقية الأرحام  
 ولا ينفق الجمل الموجود عند الوصية وإن انفصل قبل موت الموصي إذا لم يسمى ولذا أوجزا  
 وقربا وألا ولو قيد الموصي الأرحام بالموطنين ببلد كذا صرف ذلك لمن نطق بنفسه وإن  
 خرج عنه بنية العود وطال زمن خروجه ويصدق في نية العود بلا عين إذا يعرف ذلك  
 إلا منه وخرج به من ولد غيره من أولاد القاطنين ولم يأت إليها الآن وإن كان عازما هو  
 أو أباه على النقلة إليها من لم ينو العود وإن قرب خروجه فلا يستحق شيئا وزاد ب ثم  
 المراد بالقبيلة في اصطلاح أهل النسب ما تحت الشعب وبعدها العمارة ثم البطن ثم الأخاد  
 ثم القصائل آخرها مثله خزيمة شعب كنانة قبيلة قريش عمارة بكسر العين فصي بطن هاشم  
 في العباس فصيلة فحينئذ لو كان الموصي المذكور من السادة آل جنيد باهرون جبل  
 الليل وكانت أمه من السادة آل شهاب الدين بن عبد الرحمن بن شهاب الدين بن عبد الرحمن بن  
 الشيخ علي كانت القبيلة من جهة أبي الموصي هو الشيخ محمد جبل الليل باحسن ومن جهة



أمه هو الشيخ علي بن أبي بكر السكران أذ هما اللذان بعد أولادهما قبيلة شرعا وعرفا واهة وقبيل  
عدوا قبائل السادة إلى أبي عاوي لاخذ العاديّة لجل الليل آل العبدروس آل الشيخ  
علي آل عبد الله باعواي آل عم الفقيه وهكذا ولا يقول آل باهرون آل ابن سهل آل شهاب  
الدين آل منقر لان مثل هؤلاء بطون أو انخاذ لا قبائل كما علم مما مر نعم في غنيل بعضهم كالامام  
النووي في بعض كتبه للقبيلة بني هاشم يهيم منه ان تكون القبيلة في مسئلتنا آل  
باهرون لا آل جل الليل الشامل لهم ولغيرهم وآل شهاب الدين الأكبر لا آل الشيخ علي  
كذلك وهو محل تردد أذ هما اللذان يعرفهما الموصي واهة ويفيزان بهما عن غيرهما من  
أولاد اجدادهم الاقدمين وما دون هذين من اجداد الموصي وأمه فلا يعتبر في الضابط  
المذكور مطلقا لانه امانخاذ وفضيلة اه وفي الذي يظهر من نصوص العلماء ان من  
أوصى لا قارب شخص من آل أبي عاوي أو لا قارب نفسه وهو منهم انهم انصرف وصيته لجميع  
آل أبي عاوي لا لخصوص قبيلة ذلك الشخص المنسوب هو اليهم فقط نعم قرابة الشخص  
المذكور أو ولي من غيرهم عند نذر التعميم ولو اقتضى لفظ الوصية الصرف لا قارب ولم  
يصرح به الموصي كان الصرف لهم أولى بل قال الشيخان وابن حجر يلزم الصرف اليهم  
حينئذ وهذا ان لم يحكم ما حكم بالصرف لهم والالزام قطعان حكم الحاكم رفع الخلاف المذهبي  
وغيره وحينئذ فإذا أوصى شخص من السادة آل عبد يمثلا بصفة مال تقسم في وقت معين  
بعضها على الفقراء عند قبره وبعضها لقرابته بضر موت وبعضها لمن حضر منهم بجاوه  
وبعضها على عمارة المال قدمت عمارة المال مطلقا ولو من بقية الاسهم كما رد الفضل من  
العمارة على الاسهم ورسلا ما لاهل حضر موت الى الثقات المأمونين يقرقونه على الفقراء  
من جميع آل أبي عاوي هناك ويخص طلبة العلم براءد ويرفق باللسادة ببلد الموصي على من  
حضر منهم سواء الساكنين بها والمهاجرين لكن لا يعطى غنى الزكاة ووارث الموصي والموصي  
نفسه ولا من تلزمه نفقته نعم ان انفزل أخذه ولمونه وما للفقراء يفرق كل ما حصل أو يبقى  
لوقت الاجتماع كيوم مولد الموصي (مسئله) أوصى لارحامه بجهة العرب المنتسبين  
لوالده فلان فالظاهر الذي تفهمه عبارة الفقهاء في نظير هذه المسئلة انهم ذرية والده الذين  
من قبيلته فقط لا أولاد البنات ولا ذرية اجداد الموصي لقول العلماء لو وقف على ذريته  
المنسوبين اليه لم يدخل أولاد البنات والوصية كالوقف فلا يدخلون في الذرية فالارحام  
من باب أولى لقوله تعالى ادعوهم لا بانهم واما قوله عليه الصلاة والسلام في الحسن رضوان  
الله تعالى عليه اخي هذا سيد الخ ومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته ينسبون  
اليه نسبة شريفة كما هو مقرر في محله وبقية المنتسبين لولده أعني الموصي خرج من فوقه  
من قبيلته من ذرية آبائه كهو أي الاب لا ينسبون الى الوالد المذكور بل لاجداده ثم  
رأيت في العباب قال في فرع الموصي المناسب شخص فلان ينسب اليه من أولاده الخ وقال في  
القلائد ويدخل أولاد الأولاد وان سفلوا في الذرية والعقب الا ان يقول من ينسب الى فلا  
يدخل أولاد البنات قال الماوردي والي ومثله مناسب ولا يدخل فيه من ينسب هو  
اليه اه وهو كالصرح فيما ذكرته وحيث دخل ذرية والد الموصي كما ذكرنا لم يدخل فيهم



أولاد الموصى لصلبه ذكورا وإنا ما كانوا إلا يسمون رجاء عرفا ويدخل أولادهم  
 بالغير المدكور ولا يدخل أيضا من ليس بجهة العرب من الموصى لهم مطلقا (مسئلة)  
 أوصى لاخته له صرف لازواج مائة فقط لأزواج حوافده إلا أن انفردن عن البنات  
 بعد حمل أزواجهن حينئذ فقط نظير ما لأوصى لأولاده ولم يكن له إلا أحفاد فيصرف لهم  
 والمعتبر في كونهم أزواجهن حال الموت لحال الوصية ولا حال القبول نعم المعتدة الرجعية  
 حال الموت كالزوجة في إعطائهم زوجها قاله في شرح الروض ونحوه العباب ويؤخذ منه أنه لو  
 أوصى لزوجات أولاده اعتبر ذلك بحالة الموت أيضا فليراجع (مسئلة ش) أوصى بدرهم  
 تفرق يعمل كذا على المحتاجين أقارب أو غيرهم وجب تفرقها هناك لكن لا يجب استيعاب  
 الأقارب وإن انحصروا إلا أن تقتضى التخيير وينبغي مراعاة ما فيه فضل لبيت أكثر  
 وفائدة نصح الوصية لعهده المذموم والمعلق عنه بالموت لأنه يصير حرامات السبذ كره في  
 الروض وشرحه اهـ (مسئلة ش) أوصى لمسته ولذته صح وكان لها أن تنفق بالموت  
 من رأس المال نعم أن علق الوصية كأن قال أن خدمت أولادى استحقها بالخدمة كالقول  
 أن لم تنزح قطع الموصى به فإن تزوجت ردمها (مسئلة ش) أوصى لمن نصفه  
 حرون نصفه ولوارثه ولا مهايأ ولم تجز بقية الورثة بطل في الجميع قاله في العباب وهو قضية كلام  
 الروضة ونقل عن الأكثرين ووجهه عدم تغيير مال الوارث فصرى الرذالي الكل وقال الإمام  
 كالروض وشرحه يبطل في حصة الوارث فقط (مسئلة ش) أوصى لريدين قيمتها  
 مائة ولعمرو بثلثه والثلث مائة فإن لم تجز الورثة تسقط الثلث على كل ما للموصى له بالثلث  
 خمسون وبالعين نصفها هذا إن خص الثلث بغير العين الموصى له بها والأقل الثلث شائع في كل  
 المال فكانه أوصى لريدين بكل العين ولعمرو بثلثها مع ثلث بقية المال فإن أجاز الورثة قسمت  
 العين أرباعا على المعتدل بثلاثة أرباعها ولعمرو وربعها مع تمام المائة من بقية المال وإن لم  
 تجز قسط الثلث بنسبة الوصيتين فنسبة ما للموصى له بالعين ثلاثة أسباع فيستحق من العين  
 ما يساوى اثنين وأربعين وستة أسباع ونسبة ما لثاني أربعة أسباع وسبع في العين وهو يساوى  
 أربعة عشر وسبعين وثلاثة أسباع في قيمة المال وهو اثنان وأربعون وستة أسباع فجملة ماله  
 سبعة وخمسون ويجمع أجمعها إلى اثنين وأربعين وستة أسباع التي لصاحب العين نصير مائة  
 وهو ثلث المال

### (الموصى ٥)

(مسئلة ش) مات عن ابن وبنتين زوجه وأوصى لأولاد بنته الثلاثة بمثل نصيب  
 أبي الميت أو كان حيا فبدرجاء الابن الميت وكان له حاص ابنين وبنتين وبراء للموصى لهم  
 مثل نصيب ابن فاصحابها مائة لزوجته واحد ولهم سبعة من كسرة على ثمانية نصرب في  
 أصحابها تبلغ أربعة وستين للموصى لهم ربع بعد البن ١٤ وللأولاد الباقي ٤٢ وهو  
 من كسرة على النصيب مع البنية في الأول والمواقفة في الثاني فتضرب برؤس الموصى لهم  
 الالة في أصل المسئلة تبلغ ١٩٢ ووفق الأولاد اثنان في هذا المصح تبلغ الجملة ٢٨٤



الزوجة عن الكل ٤٨ سهماً للموصى لهم ٨٤ سهماً وللأولاد ٢٥٢ سهماً أه قلت  
 وقوله للزوجة عن الكل الخ يتأمل كلامه اذ من المعلوم ان الموصى به ينقص على الجميع  
 فصواب العبارة والله أعلم ان نقول أصل المسئلة ثمانية للزوجة عن واحد تبقى سبعة منكسرة  
 على ستة الابن الحى والميت المقدران وهما والبنتين تضرب الرؤس ٦ فى أصلها ٨ تبلغ  
 ٤٨ لكل ابن ١٤ ميراد للموصى لهم ١٤ نصير الحيلة ٦٢ وهى منكسرة عليهم أيضاً  
 تضرب رؤسهم ٣ فى المصحح ٦٢ تبلغ ١٨٦ للموصى لهم ٤٢ وللزوجة عن الباقي  
 ١٨ وما فضل للأولاد وهو منكسر عليهم أيضاً مع الموافقة تضرب وفقهم ٢ فى المصحح  
 ١٨٦ يبلغ الكل ٢٧٢ للموصى لهم ٨٤ وللزوجة ٣٦ وللأبن ١٢٦ وللبنات  
 ٦٣ فهذه اوجه تصحيح الفسخ فى مثل هذه (مسئلة ش) خاف ابننا وزوجة وأوصى لها  
 بمنفعة أرض مدة حياتها فباعها الابن فان كان قبل الاجازة صح فى الكل ان أذنت الزوجة  
 والا فبإعطاء الثمن وبطلت الوصية لدلائله على الاعراض كبيع الموصى قبل موته بل أولى  
 أو بعد ما بطل معلقا لجهالة المستنى من المانع لتأخير إعادة الحياة متى صح البيع كما مر ثم  
 باعها نائياً بعد موت أمه المذكورة بطل ولا اثر لدعواه حينئذ الوصية لها من أبيه واجازته ذلك  
 قبل بيعه الاول لانه كذبه بذلك بالبيع الاول نعم ان أقر المشتري الاول بطلان البيع أو حذر  
 فافهم الثانى بيمينه سلمت للثانى ورد الابن الثمن أو بدله ان تلف اما صادق الابن والمشتري الثانى  
 على الاجازة قبل البيع الاول ولا ربه الا أنه يغرم له القيمة للحي لولته فاذا رجعت اليه الارض  
 سلمها للثانى واستر القيمة (مسئلة تب) أوصى لعمتيه بمنافع تخلات مدة حياتها ما قبلته  
 ماتت احدهما رجع نصيبها للورثة الموصى وبقي نصيب الاخرى على المقتصد الذى أتى به  
 أحدهما بغيره أو جاورت كالموت قبلت احدهما وردت الاخرى وأتى بورعة يرجوع الكل  
 للورثة بجوت احدهما ولو أوصى لآخر بشئ وقال ان مات قبل البلوغ غاب لورثى فأتى ابن  
 حجر بابها تكون مريدة مطلقاً ولا ترجع للورثة نظير العمى والرقبى (مسئلة ث) أوصت  
 امرأة لابن ابنها بمثل نصيب أو بنصيب أبيه الميت أو بمصصة اربع ميهما أو قالت جعلته على  
 ميراث أبيه صح فى الكل وان لم تقبل او كان حياً وكان كذاً فى الاخيرة ان قد تده بعد  
 الموت ثم اذ سمع ولما مات عن زوج وبن وبنتين كان للموصى له خمس التركة لا ربعها كما حققه  
 العلامة ابن حجر فى القول الواضح المقرر ورد على من حاله وذلك لانى المتسببه المقدر  
 وجوده كالى لان هما قدر وجوده ومهمه ثم يزومل سهمه على المسئلة وفى الموحود كالموت  
 أوصت بمثل نصيب الابن الحى هيا يراد مل سهمه على المشبه ويكره له ربع وحاصل مستثناة  
 ان تقول أصلها من أربعة للزوج ربع سهم وللأبن الحى سهم وللبنتين سهم وللأبن الميت  
 المقدر وجوده سهم ويراد حاس للموصى له فيما حاد الحس ثم تقدم التركة بين لكل بحسب  
 أرثهم قال ابن حجر ولا تارة يعرف البلى فى تيريله مرة آتية من غير زيادة وما عمل عن ابن  
 عيسى وابن مروع ومن سبتهما أو بعهما نائياً فماذا كرنا عطف لا يقول عليه لا ذلك  
 لاوافق الامدهب ميت وليس من مذهب التسامى شئى وعارضى به نصيب ابنه  
 بالاصوة وليس به بن وورث سلمت أو نصيبه بن وورث سلمت (مسئلة ب)



أوصى بثلث ماله يخرج منه تجهيزه وصايا معينة ويؤخذ بالإنذار يخرج منه وصايا  
وتمايل وما زاد يقسم اثلاثا ثلث للسادة المحتاجين حسب إرادة الوصي وثلثين للارحام فقوله  
يؤخذ به مال الخ يجب اتباع شرطه ولا يجوز تفرقه درهمهم وإن خيف ضياعه في المستقبل بل  
الذي يظهر أنه يجب فور شراء ذلك وصرف غلته في مصارفها التي عينها نعم إن غلب على ظنه  
الضياع واستيلاء الظلمة عليه بعد الشراء جاز دفع بعضه لسلامة الباقي فإن تحقق الضياع أو  
الاستيلاء قبل شراء المشروط في الوصية أو أدت تفرقه نقدا فرع عليه مندوحة ويبرأ طاهرا  
وباطنا هذا والمسلك الأول والأوفق بشرط الموصي وأخرى بالزمان هو أن يشتري الموصي من  
كل أحد من الموصي لهم من أموالهم بقدر ما يخصه في الوصية باعتبار النقد ثم يأذن له في  
استقلاله على مقتضى الوصية ويكون النظر في ذلك للوصي ولم يستنيبه فيما يجوز عنه أذهي  
جائزة حينئذ الضرورة (مسئلة ك) أوصى زوجته بمقار من ضمان لها عليه لم يكن ذلك  
وصية إلا بالنسبة لتعيين دفع ذلك العقار في الدين إذا الوصية تبرع بحق مضاف ولو تقدير المأبد  
الموت وبكونه ضمانا خرج كونه تبرعا فهو أقرار لا تبرع وهو صحيح حتى للوارث في مرض  
الموت ثم إن صح الأقرار والضمن بشرطهما من التكليف والرشد ومن معرفة صاحب  
الدين ولو لم المضمون والعلم به وتبوت في غير ضمان الدرك دفع ذلك العقار لزوجة إذا قبلته  
بعد الموت عن دينها ولا يتوقف منكمها على القبض ولا فرق في وجوب صرف العين الموصى  
بها للدين بين أن تكون لوارث أو غيره ولا تبرع هنا نعم إن زاد العين على قدر الدين فقد صدقه  
بحسب من رأس المال وما زاد من الثلث فلا بد حينئذ فيما إذا كانت واريه من إجازة بقية الورثة  
المطابق للصرف في الرائد وقد غرض الموصي في صرف العين لما ذكرنا كما تكون  
أحل أمواله مثلا ومن لم يبيع المبيع ماله لوارثه بمن المثل أو بما يتسامح به نفذ قطعا ولو  
حالف الوارث فقصى الدين من غير العين الموصى به نفذ نصرة هو أن ثم بامساكها الرضى  
المستحق بإبداله الوارث ووصوله في حقه (مسئلة ك) أوصى زوجته بالبيت ومافيه  
دخل جميع ما في البيت من درهم ونحوه وسلاح ودواب وغيره لكن لا بد من إجازة بقية  
الورثة الكاملين بعده موت الموصي قال أجاز بعضهم عدت في نصيبه فقط ولا رجوع لهم بعد  
الإجازة ثم إن ادعوا الجهل قدر تركته بالقلوطن قلنا فإن كثرها صدقوا بما نهم حيث  
لم تقم بقية منهم ولم تكن الوصية شيئا معينا اه قالت وقوله دخل ما في البيت الخ أي عند  
الموت وإن حدث بعد كافي فتاوى من حجر لا عند الوصية كما هو معلوم (مسئلة ك)  
أوصى بعقبة عبيد ثم اشترى بعد الوصية عبيدا آخر ومات عن الجميع حيث لم يقيد  
بالموجودين حال الوصية وخرجوا من الثلث إذ العبرة في الوصية بالمال والعقبة وغيرهما بحالة  
موت دون الوصية على المعتمد حتى لو أوصى له بعد من عبيده ولا بعد عسده ثم حدث له عبيد  
جاء عطاؤه وحد من الحاديين وما نقل عن شيخنا سعيد سنبل مما يخالف ذلك فقير طاهر  
مؤددة ثم أوصى عاصور لدار دخل فيه صناديق وقراطل وجفان واحسان صين وأباريق  
وحسوت نحاس ولو كبر روجه خير وتعايد وسرروميارين الانحوقبان ومي اطيبين كبار أراد  
بجاءه سرور وقد أوردت له لانه حل بخلاف ما إذا كان كبير حطب وأصلح سقوط



اه فتاوى المحرمة (مسئلة هـ) اوصى بدراهم يؤخذهم امال ويوقف على الارحام  
 فراجع فردة الامر الى ابيه فقال الاب مرادنا ان رقتا دراهم فردة الامر لانيه توكيل في كيفية  
 الصرف وتقرر الاب الصرف دراهم وابطالة الوصية بالوقف صحيح متفرق حينئذ دراهم  
 (مسئلة ث) اوصى بثلاثين ديناراً يشتري بها نخل ويوقف على مسجد معين واشهد على  
 ذلك ثم اشترى مالا باربعة وثلاثين ووقفه في حياته على ذلك المسجد لم يكن شرأوه المذكور  
 رجوعاً عن الوصية الا ان عين الدنانير الموصى بها تم اشترى بها اوعدم رجوعه عن الوصية  
 وحيث لم يكن شيء من ذلك فيشتري النخل ويوقف كذلك ان وسعه الثلث أو أجاز جميع الورثة  
 المطلق التصرف (مسئلة ب) اوصى بأنواع من القربان على يد شخص ثم اوصى باخرى  
 على يد آخر فان ثبت رجوعه عن الاولى والا حكم بصحتها فيخرجان من الثلث ان وسعه والا  
 قسط (وقائده) اوصى بكتبه دخلت الاجزاء والمصاحف أو مصاحفه لم تدخل الكتب اه  
 باخرمة ولو اوصى له بثلث ماله الا كتبه ثم اوصى له بالثلث وأطلق لم يدخل الكتب قاله  
 ابن حجر وأبو محرمة خلا قال بعض الاشراف ولو اوصى له بثمانه ثم اوصى له بخمسين فله خمسون  
 لان الثانية فاطمة الاولى اه تحفة وقال في الروض وشرحه ولو عكس بان اوصى له بخمسين  
 ثم بثمانه (مسئلة ش) اوصى أو اقرب بامع نخلة أو دابة فان ارادها الثمرة والولد أو  
 اطردهما العرف ملكهما الموصى له كالمودلت قرينة لكن بالنسبة للوصية لا الاقرار لان  
 مبناه على اليقين واد لم يدخل احللت للمنافع في النخلة على ما يصح الاتجار عليهم من منافعها  
 كزبدابة وشرباب عليها وفي الدابة على ركوبها والحمل عليها ودياسة نحو الحلب  
 وولدها حينئذ كهي فلو قال فواتده أو غلتها حل على الثمرة واللبن والصوف (مسئلة)  
 قال في الامداد رتبه النصفه وكاعتبار الوصية بالمنافع مدة معاودة ما لو اوصى لزيد بدينار  
 كل سنة من اجرة داره ثم من بعده تلفقرا امثلا والاجرة عشرة دنانير فيعتبر من الثلث  
 قدر الثلث او ثلثي قيمة الدار مع ارجاع دينار منه او قيمتها سالمة عن ذلك ثم ان خرجت من  
 الثلث امتنع على لو ارث بغيرها وان ترك ما يحصل منه دينار لان الاجرة قد تنقص عنه وان  
 لم يخرج فلان ائدة على الثلث رتبة واجرة تركه اه ومثله فتاوى باخرمة وحينئذ ولو اوصى  
 بغيره يخرج من غلته ما قرأه كذا وما في لابنه مالا فان لم تجز الورثة الابن كان الرائد على  
 اجرة القراءه تركه وكذا ان اجازت واثابن كما انقصته فتاوى ابن حجر ولو اوصى ان  
 يعطى فلان كل شهر كذا اعطيه ان عين الاعطاء من ربيع ملكه والاعطيه الشهر الاول  
 فقط كالموصى لوصيه كل سنة بثمانه دينار ما دام وصيا فيصح بانه الاول فقط خذ الاقل من  
 ثلثه قاله في التحفة (مسئلة هـ) اوصى بثلث الجروب التي احياها ان يصرف  
 ربعه في تحصيل ماله للشرع بحمل كذا ارم الوصى معه في ذلك الحمل لولا مذر فعله وبعض  
 الاحسان حفظت العبد الخ زوال المذرف أس مر رواله في العدة أو خيف على العدة  
 قبل رواله صرف للشرع بعض آخر برب ذلك مالا ويجوز صرفه لغيره في آخره كراه  
 الميت ولا يبيع الميت الموصى به من ثلث الجروب كاهم ولو اوصى بمسرة قيم وموتونه  
 وأمر وجب تنزيهه مدهم ولو ثبت له في يد ربحها فخرج به بغيره وجب تنزيهه



بعدم تنصيصه دراهم على آثارها بشير الورثة (مسئلة ش) خلف كلب صيدوزق  
 حرو ولم ينسب فقط وأوصى بأحدها اعتبار الثلث بفرض قيمتها اذ لا تناسب بين رؤسها  
 حتى يعتبر العدد ولا ينقصها حتى تعتبر فان أوصى بكاهات غنت في ثلث ~~شكل~~ ان لم يميز  
 الوارث (مسئلة ب) أوصى بأفواع من القربان ثم قال وأوصى بأن عبده فلان معنوق  
 عتقا معلقا قبل موته بثلاثة أيام وجعل له مائة قرش والجارية المترج بها والجارية والعبد  
 اللذين عند فلان بشرط ان يكونوا في طاعة أولاده وكذلك عبده فلان معنوق قبل موته بثلاثة  
 أيام همت الوصايا بشرطها وكذا العتق ان وجدت الصفة وهي مضي الثلاث مع الشرط وهو  
 خدمة الاولاد فان لم يدموا على الخدمة بعد لم يطل العتق لان عدم الشرط يمنع امضاء  
 الوصية ونفذ العتق يمنع الرجوع فيه فحينئذ يرجع الورثة على كل بقيته وتكون تركه  
 لكن يتردد النظر في قول الموصي وأوصى بأن عبده ولا نامعنوق عتقا معلقا قبل مرض موته  
 بثلاثة أيام اذ في ذلك شبه تناف أو هو هو فيجوز الغاء هذه الصفة وان قصد المعلق لان  
 المقاصد اذ لم تدل عليها الا لفاظ لا تعتبر وقاعدة ما كان سر يحافي بابه تؤيده ويحتمل صحة  
 العتق نظرا لتشوف الشارع اليه ما أمكن ويكون معنى أوصيت أقررت أو أعلمت ونحوه  
 ويؤيد هذا قولهم اعمال الكلام أولى من اعماله وكلام المكلف يمان عن الالغاء ما أمكن  
 والقباب الى هذا أميل (مسئلة ك) أوصى بكفارة وأطلق واجتهد الوارث في سائر ما كان  
 عرفها بقرينة أو اخبار أخرجها ولم تنجح الموصي تبين انه ليست من كفارته وان لم ينكح علم  
 انه ليست عن طهار وهكذا يستدل بالقرائن على خروج ما لا يتصور وجوده فان لم يظهر شيء  
 اتجه وجوب سائر الكفارات اذ لا يخرج من العهد لا بذلك وحينئذ ان كفر عنه بالعتق مثلا  
 أغناه عن الجميع من حج ووقوع رمضان وطهار وقتل ويمين وكذا ان كفر بصيام شهرين  
 متتابعين حيث كفاه الصوم في كفارة اليمين لان الثلاثة بعض السنتين كما لو كفر باطعام  
 السنتين فيكفيه غير كفارة القتل اذ لا اطعام فيها ينوي بذلك الواجب على موثره وينصرف  
 لما هو عليه من ذلك اذا التمين في كفارة غير لازم بما هو مصرح به في الماتون اه قلت  
 وقوله من يتأمل كلامه ادبر في كفارات الخ عتق وقوله حيث كفاه الصوم في كفارات  
 اليمين اي ومثلها غيرها اذ هو مؤخر عن العتق كما علم (مسئلة ل) أوصى بدراهم تنزع  
 من تركته بشترى بها عتق أو تصرف غلته ما صرف مباح فل كانت التركة اعيانا ماضية ناصا  
 وغيره فخذ لو سى الدراهم من المناص ما يخص على دراهم معينة والاعتين وان كان  
 بعضها ثيابا أخذت ثلث الحاضرة اذا غش من الباقي أخذ ما بقي هذا ان وفي الثلث  
 بأوصى به والا أخذت الثلث فقط (مسئلة ب) أوصى بثلث ماله يفعل منه قراه فو حتم  
 وصداقات سعيان وما يريد بهذا يكون سيد فلان يفعل ما يود نفعه على الموصي من مصالح  
 الخير ففعل الموصي ما عينه وبقي نحو ثمنه غرض الذي أراه من افضل القربان ان لم يكن  
 أدصاها أو من أعلى شيء يود نفعه على الميت ان يشترى بذلك ول تكون غلته لطلبة العلم  
 عمل كذا أو مبرمة ~~مسئلة~~ لطلبة العلم لاسيما في هذه الجهات التي ركبت فيها ربحه  
 وجب مصارجه وهو الذي ما عبد الله بشيء فضل منه وقضاه في الدين معلوم بالضرورة بل



هو الذين كله وآهله المأوئ في الدنيا والآخره ولو أوصى بثلثه لم يعين له جهة أو عين وبقيت  
بقية صم وصرف الكل أو الباقي للفقراء وإن قال أوصيت بثلثي لله يصرف منه كذا أو سكنت  
فالفاضل أو الكل يصرف في وجوه الأبر (مسألة ث) أوصى ببيع ثلث أمواله غير البيت  
يصرف في أبواب الخيرات من قراءة وتعليم وللساجد وله بيوت وأموال عقارية ومنقولة  
فقله في أبواب الخيرات آل فيها للعموم عند أكثر علماء الأصول ما لم يتحقق عهد فيشمل جميع  
أنواع القرب لكن ذكر بعضهم أن التقسيم بما يفيد الحصر فلا يتعدى غيره فحينئذ يكون  
مقصودا على ما ذكره فقط فعليه لا يجوز صرف شيء من ذلك لأرحام الميت وأهل العلم والدين  
المستحقين والطريق الأقوم السالمة عن الاعتصاف ارشاد الوصي إلى أن يؤخر من يريد صانته  
واعطائه من أرحام الموصي أو من السادة أو أهل العلم أو الصلاح من يقرأ أو يهمل للوصي  
وبعضه في الأجرة يتفاضل الأشخاص فهذا النفع للميت مع صله من ذكره وما فعل التهايل  
على الوجه المعتاد في المساجد من اجتماع العوام والنسب في الجائمه إلى عدم اجترامها من  
الكل كما فيما لا ينبغي بل ربما وقعوا في المحرم من نحو غيبة وعدم اجتناب نجاسة واختلاط  
نساء ورجال فلا يرى فيه مندوحة فصلاحي أن تراه أفضل مما أثرتا إليه وله أن يعاضل بين  
أجرة القراءة والتهايل والمساجد بحسب نظره اذ هو موكول إليه بل الذي يظهر به يكفي  
ما يطلق عليه اسم المال لكل من ثلاثة مساجد من أي بلد كانت للعموم لفظ الموصي وعدم  
تقييده بعمل وما يطلق عليه اسم القراءة والتهايل أيضا وقرول الموصي غير البيت فان دلت  
قرينة على أنه البيت المهود الذي يسكنه فذلك والا فالراجح عند أئمة الأصول أن اسم المفرد  
المعرف بالعموم فيم كل بيت ما لم يتحقق عهدوا لا صرف إليه جرمًا وقيل يختص بالبيت  
الذي يسكنه سلالا به المحقق والقلب إلى هذا أميل لان العوام لا يقصدون بتل هذه  
الالفاظ الادار السكني فقط ومع ذلك هو الاحوط للورقة والوصي والانفع لميت فينبغي  
العمل به فيبيع الوصي ثلثا من جميع المنقول والعقار ماعدا تلك الدار ويصرف بحسب نظره  
وله أن يعين ثلثا من العقار لما يراه من نحو قراءة أو المسجد (مسألة ث) أوصى بتهايل  
سبعين ألفا في مسجد معين وأوصى للهلين بطعام معلوم فالذهب عدم حصول الثواب  
بالتهايل إلا أن كان عند القبر على المعتمد وفي وجه حصوله مطلقا وهو مذهب الثلاثة بل قال  
ابن الصلاح ينبغي الجزم بنفع اللهم أو صل ثواب ما قرأناه إلى روح فلان لأنه اذا نفعه الدعاء  
بالتهايل لا يفيده أولى وينبغي المسجد المذكور لا يستحقاق الطعام الموصى به عملا بشرط  
الموصى كالوقوف اه وبعبارة لك قرأ شيئا من القرآن ثم أهدى ثوابه إلى روح النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم إلى روح فلان وفلان أما النبي صلى الله عليه وسلم فالثواب حاصل له مطلقا بل  
هو مصاعف تضعيفا لتسهيل الاحاطة به لانه يناب على أعمال أصحابه الضعف وأما غيره ممن  
دعاه القاري بوصول ثواب القراءة له أو جعله له أو كان بحضوره أو نواه بها فالنفع حاصل للكل  
لا محالة بل احصاء المستأجره في القلب بسبب لسمول الرحة اذا رلت على قلب القاري وأما  
ثواب قسر القراءة ففي حصوله خلاف والذي اعتمد به ابن حجر و مر حصوله ان دعا لثابت  
عقب القراءة أو جعل له ثوابها أو كان بحضوره وكذا ان كان عابدا ونواه بالقراءة كما عهده مر



**(الايصاف)** في مسئلة شرع في حرس ملك ولم ينف وأحضر الحجارة لطيه فلما حضره الموت أوصى إلى أن يرشد أولاده أن ينفو يطوبه من التركة ويكون سبيلاً للمسلمين فالوصية باتمامها نافذة من الثلث ففعل الوصي ما أمر به فانحصر وضع الامر إلى الحاكم فلما وزن الوصي لأحد ٢٢٨ أقارب الميت أن يصمره فان كان بالألة التي خلفها الميت وأذن له في التصرف

وإن بشرى لمحتاج إليه من الألات يرجع بذلك في الثلث ففعل وأتمم رجوعه وكان كالوآله الوصي أو بآلة المأذون لم يصح الأذن ولم يرجع بشئ والآلة باقية على ذلك المأذون وعليه فلهما جواز التعدي نعم إن رأى الوصي المصلحة في شرائها ومصرف الثمن من الثلث المذكور فعل أبداً في مسئلة يجوز والوصي أن يبذل جزء من التركة إذا خاف عليها صيانة للباقي كاتقته الشجاعة عن أبي عاصم وأقره بكفي في الخوف غلبة ظنه أنه لم يعط شيئاً استوفى عليها في مسئلة ليس لأحد الورثة ادخال ما يكره وصياناً يستبد قضاء دين مورثه كما صرح به في الرض وحكم وجهها أنه إذا كان في الورثة شيد مقام بذلك وإن لم ينصبه الحاكم والمعتد بالميت إذا لم يوص إلى أحد في قضاء دينه يكون أمره إلى القاضي العدل في مسئلة وفي شخص ولم يسم وقد استطاع وكان قد أوصى أن يجهز من ثلث مخلفه ويتصدق بصدقة معينة منه أيضاً قال وما بقي لجهة الإسلام ففعل الوصي ما أمر به ثم حج عنه بنفسه وقع ذائع ليمت وحق سبقي من الثلث أخذ ثم ذكره بنو ناسط الوضآن (مسئلة) ينصب نفسه في وظيفة من وطئت أن تأهل لها وتبى الصبية أو خلافه من منه في مسئلة في أوصى إلى آخر في أمر أطفاله فرد الوصية في حياته فوصى بهم إلى أمهم ثم زده الموت قبل كل من رد الأول ولم يصب لكل منهم ما صار كل وصياً يشتركون ولا يستقل أحدهما بالتصرف في مسئلة في قض حني ما ذون في اختلاف اختلاف جلا في ربه معينة على قضى

وهو مذهب الأئمة الثلاثة وقال ابن حجر يحصل له ثواب النفع دون ثواب التزادة ويحصل أيضاً لقارتي ثواب وإن قصد به غيره أو أهله كما مر فلو بطل ثوابه كان كغيره في دعوى لم يسل ثواب المتوفى له ولا يظهر في هذا المقام فرق بين الواووم فيما ذال المروح فلان ثم فلان أو قال إلى فلان خاصة ثم إلى المسلمين عامة فإعمال إليه في التحفة والتهابة لكن يتفاوت الثواب فاعلامه ما خصه وأدناه ما معه نعم في النفس وقسم الاتيان بالترتيب لأن فيه تحكما أو عدمه فربض الأمر لله تعالى وينبغي أن تكون الصدقة عن الغير أفضل من القراءة إذا اختلف في حصولها والأفضل من الصدقة ما دعته إليه الحاجة في العمل المتصدق فيه أكثر فثارة يكون الماء وثارة يكون الخبز وثارة يكون غيرها (مسئلة ك) من عمل عملاً فقال بعده اللهم أوصل ثواب هذه العبادات التي صلى الله عليه وسلم مع ذلك بل ينسب على المعتد وإن كان يضاعف له صلى الله عليه وسلم أجر كل من عمل خيراً من أمته من غير أن ينقص من أجورهم شئ ومن غير احتياج إلى افتتاح الأعمال بنية جعل ثوابه عليه الصلاة والسلام لأن كل عامل ومهند إلى يوم القيامة يحصل له أجره ويتجدد لشخصه مثل ذلك الأجر وتشيخ شخصه مثلاً وثلاث أربعة والرابع غائب وهكذا اتضاعف المراتب بعدد الأجور الحاصلة بعده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويهدى لم يفضل السلف على الخلف فإذا فرضت المراتب عشراً بعده عليه السلام كان له صاوات لله عليه من الأجر ألف وأربعة وعشرون وهكذا وأمانه ثواب الأعمال له من غير دعاء فان كان صدقة أو دعاء صبح والأفلا على الرابع وفي فتاوى شجاعة يستعمل من عمل لنفسه ثم قال اللهم اجعل ثوابه فلان وصل له الثواب سواء كان حياً أو ميتاً أي وسواء كان بطريق التبعية أو الاستقلال وأماماً بقله بعض السالكين المستغرقين في محبة صلى الله عليه وسلم من افتتاح جميع أعماله بنية ثوابه صلى الله عليه وسلم ثم إن تصدق عليه عليه الصلاة والسلام قبل منه على وجه الصدقة وإن لم يعطه شيئاً صرح بذلك أنه الفرح فيجوز لامثال الخططين الاقتصاد هؤلاء السادة واتخاذ المنوع عنه أن يفعل تلك العبادة البدنية بدلا عن فلان (مسئلة ج) أوصى بأن يقرأ يس وتبارك كل يوم ويهدى ثوابها إلى روحه وأجره من يقرأ في تركه صحت وإن لم يخلف عقاراً فيؤخذ من التركة بقدر ما يؤخذ به يخل أو دبر وهو أولى في غنائه بآخرة تلك القراءة ووأوصى بأن يقرأ عليه جزء من القرآن في مسجد معين لم ينعين ككفرا الصلاة إلا المساجد الثلاثة

**(الايصاف)**

ما أمر به ثم حج عنه بنفسه وقع ذائع ليمت وحق سبقي من الثلث أخذ ثم ذكره بنو ناسط الوضآن (مسئلة) ينصب نفسه في وظيفة من وطئت أن تأهل لها وتبى الصبية أو خلافه من منه في مسئلة في أوصى إلى آخر في أمر أطفاله فرد الوصية في حياته فوصى بهم إلى أمهم ثم زده الموت قبل كل من رد الأول ولم يصب لكل منهم ما صار كل وصياً يشتركون ولا يستقل أحدهما بالتصرف في مسئلة في قض حني ما ذون في اختلاف اختلاف جلا في ربه معينة على قضى



مذهبات مختص من أهل تلك القرية وخلف وروثة الدين ومحاجير عليه ديون فتولى هذا الخليفة بيع شي من التركة لتهنئته  
لدين يحكم الوكالة والولاية جازة ذلك وليس تخليفه من قبل الشافعي الاعتراض عليه بل هو غير مصيب في ذلك لاسيما وسلمان  
الوقت لا يطلق القاضي الأعلى الحقن لانه مذهب بذهبه في مسئلة في أوصى الى أم الاطفال أو نفسها القاضي عليهم ثم تزوجت  
انزلت به يا صرح به محمد الحينشي ونميل الاعتصام مع الام الزوجة من الحضانة بان في التزوج وعرف يقتضي انعزالها من  
الوصاية فيه عليه الطنيد اوى ونسب الى ابن عجل في مسئلة في مات وصى على ٢٩ داخل قاضي وارثه ان المال تلف في يده

بغير تقربا صدق بيمينه كالمو  
ادعى وارث الوديع تلف  
الوديع في يد مورثه بغير تقربا  
بالفرق وفي باب القراض من  
العقاب لو ادعى على وارث عامل  
أو وديع لم يسمع الا ان ادعى ان  
المال باليمين أو تقربا مورثهم  
فيصل الورقة على نفي العلم في  
الثانية في مسئلة في ليس للخ  
الوصي على المحاجير ان ينفق  
على أولاده من المال المشترك  
بينه وبين اخوته المحاجير وان  
جرت عادة أبهم بالاتفاق على  
لكل في حياته ويجوز التصديق  
بما فصل من الطعام عن أكل  
المحاجير لقلته ولغير ان العادة  
بذلك والله يعلم المفسد من المصلح  
قلت هل يلحق بذلك ما يعطاه  
السؤال عند حداثه الفصل  
وقد امتنع بغير ان العادة المؤدى  
تركها الى انتم المعرض المانع  
وان كان المال وقف أو محجور  
حرره انتهى والى ان يخطأ  
طعامه بقطع محجوره وان  
بضميف من المخطوط اذا لم يكن  
على المحجور حيف وليس له إعادة

(مسئلة ش) من شرط الوصي لعدالة الطاهرة فاذا ادعى شخص الوصاية فان عدم  
القاضي فسقه أو ثبت بينه لم يسمع دعواه والاصح ما طلب اتباعهم أو فسده ظاهر انهم ان فسق  
انزل أو ثبت فسقه قبل الابعاء اليه بان أن لا ولاية له وان كان قد نفذ الحاكم وحكم بصحتها  
اعتمادا على الظاهر اذا المذهب ان حكم الحاكم لا يغير ما في الباطن اذا خالف الظاهر وان لم  
ينعت فسقه ولا عدالته وجب البحث عن حاله على الاصح بخلاف الاب والجد ادبوتها لهما  
أصل فلا يرتفع حتى يتحقق خلافه (مسئلة هـ) أوصى بان فلا تاتيوني امره و أعطى كل  
ذي حق حقه ملك هذه آداة ديون الميت والامانات والمحقوق التي عنده لا دعي أو لله تعالى  
كان كاه والكفارة وكالوصايا وغيرها في الوصاية على المحجور لا الكامل بل ان غاب نولاه  
الحاكم الامين ثم صلوا الملهاه وعبارة ش أوصى الى زيد باستيفاء دينه وحفظ أمواله  
لورثته القاتنين صح نولاه ديون الحاكم وليس ذلك ولاية في أمر الغائب الكامل الا لا يصح  
الامن نحو الاب على المحجور بل وصاية فيما يتعلق بالميت لان له غرض بعد موته في حفظ ماله  
اذ ربما ينظر عليه دين فان لم يوص نولي الحاكم الثقة قبض العين مطلقا وكذا الذين ان نائب  
تفقه كان طالب غيبة مستخف (مسئلة ش) أوصى الى آخر تجهيزه والتصديق عنه من  
الثلث أو ادم دينه وردوداته لم الوصي مطالبة الوارث الكامل وولي المحجور يسلم  
الموصى به لغيره وبأداء الذين أو اعطاه قدره من التركة لم يرد به من غده وليس له استبداد  
بالبيع بغير اذنه أو اذن الحاكم عند ثبته أو امتناعه بل لا يصح البيع ولا جردعة الميت فبرد  
المقبوض اذ للوارث احسانه عن التركة وقضاء الدين من ماله مالم يعين الموصى للاداء ما له  
والاوجب الاداء منه وهذا حيث لم يقل الموصى للموصى بيع عين كذا أو قض ديني منه وما لم  
يكن في التركة جفس الدين والامتنع في الاولى وكفى آداة الدين في الثانية لكن بانم بعدم  
الراجعة فيها حيث مهلت في الاصح وله رد الودائع من غير مراجعة للمالك كما لا يمتنع نزل  
باخذها ولو دفع الوصي الوصية أفضى الدين من ماله نفسه لم يرجع على التركة ولأهل الورث  
ان ان اذن له في الاداء وان لم يشترط الرجوع على التوجه نعم ان كان ورثه أو ذى بينة  
الرجوع يرجع ولو بلا اذن (مسئلة هـ) أوصى الى اثنين بان قال وصيت اليكما أو لفلان  
ثم قل ولو بعد عدة أو وصيت لفلان أو قل انتم شخص هذا وصي ثم دل لا آخر هذا وصي علم  
الاول أو نسبه لم ينفرد احدثا بخلاف ما لو دل أو وصيت اليه فيما وصيت به من يدفاه رجوع

مال الفضل كما صرح به في الروضة في مسئلة في عزل نفسه الوصاية ثم اراد يعود لها فهل لها جازة ذلك فخذوا كره  
لسبكي في نظير ذلك في الوصية ان شرط ادعى محجور في قرن واحد لقرق بينه اربا ريكول واستخ في مسئلة في شهد  
شاهدين عند توجع لخصم براهية متى مات كذا به البتة وصايا على اخوته فمحاجير بغير حزمهم ان هذه الوصاية اذا قبل  
الان في مسئلة في أوصى الى آخر بأولاده بان ينفق عليهم ويكسوهم ويصنف في ما لهم فقبل الوصي بالمولود أو شهد على نفسه  
انه ينفق عليهم من ربح المال فكذلك مدة ثم يجزى ذلك لعدم حصول الرجوع على قول الموصي ان يورس من رأس المال ولا يحتاج



الرفع الى الحاكم لان تصرفه  
بالوصاية صحيح فلو طلب المال  
غيره والتمه من بينهم الم ر ع لم  
يجب الى ذلك عملا بالوصاية  
الصحيحة ولما في ذلك من المنه  
عليهم بل في طلبه ذلك دليل على  
تساهله وعدم امانته وذلك قاذ  
لا سيما ان كان الطالب غيره على  
بل يعزم نزاع المال من الوصي  
الى ودفعه الى غيره على و يضمن  
الفاعل ذلك فهو مسئلة في الوصي  
على قضاء دين ورد وجبة تعلم  
بذلك من الموصى حازة بل وجب  
عليه المبادرة الى ذلك عند طلب  
أربابها ولا يأتى تمسك الادعي  
بذلك انه دافع الموصى حقيقة  
الحال انه سمعه ذلك في بيانه  
وبن الله بل فيجب عليه بطما  
اذا كان لا يقبل قوله غيره  
حيث لا يشك من رده الى الحاكم  
عمالا لقضى بشاهدتين ويحوي  
ذلك وكان الحق ليس لا يمكن  
تحليفه في الحال كالأطفال  
ونحوهم فهو مسئلة في جعل ام  
الاولاد وصية على اولاده وجعل  
شخصا من اطرافه على امره  
ذات المتصرف وجب على الحاكم  
مصب آخر مقامه كما ذكر في  
اذا مات أحد وصيه والمشرع  
على الموصي الهاوصى آخر جماعة  
ان الوصي لا يتصرف بالادب  
والوصاية باقية حينئذ فهو مسئلة في  
طلب بالحق الرشداً من التبر  
ان يبرهم أصل الحركة واعيانهم  
وتدبرها ليتوصلوا بذلك الى  
تجهيز دعواهم ليسمع الحاكم  
أجيبوا الى ذلك لا ياتوا دعواهم

كافي الخصة وقال في الفتح ولو اختلف الوصيان في المصروف وجع القاضي أو في المصنف قسم  
ان قبل الخصمة فان لم يقبلها جعل بينهما هذا كله في وصي بصرف اختلاف في المصنف أو وصيا  
المصنف ولا ينفرد أحدهما بحال (مسئلة ب) ونحوه ي أوصى الى ثلاثة أشخاص  
وشرط اجتماعهم ان كانوا البلد وجعل لكل الاستقلال عند غيبه صاحبه أو قيام مانع  
شري به وجعل أوصيه آخر في حفظ تركته وقضها وأخرج ما لا يدمنه كتجوير الموت  
الى ان يصل أوصياؤه ففعل هؤلاء ما أمرهم به ثم قدم أوصياؤه الثلاثة فعزل واحد نفسه  
وغاب واحد من بلد المال أو مات وبقي الثالث كان له الاستقلال بجميع التصرفات لان  
الموصى أثبت لكل من أوصياؤه وصف الوصاية فدل على ان هكلا وصى ولغاشروا  
اجتماع الأوصياء فيما اذا قال أوصيت الينا ونحوه ولو لم تحصل الكتابة بغير الحاضر وأخاف  
على المال استيلاءه فخطوطا لم يورث نفسه نصيب عليه القيام بذلك لكن لا يجازي بل باجرة المثل  
وله ان خاف من اعلام القاضي الاستقلال باخذها بعد اخبار عدلين عارفين به بقدر أجرة  
المثل ولا يعتمد معرفة نفسه والوجه انه يارمه القبول في هذه الحالة وانه يمنع حينئذ عمله  
ولو من الموصى ما فيهم صياغ ودائمه أو مال اولاده باقي الخصة وليس للموصى نوك غير  
فيما تولاها حضرا أو غيبا لا يتولا منه له أو عجز عنه ابتداء لكثرته لان طرأ العجز لنحو  
سفر ومصراتى لكن رجح في الخصة جواز التوكيل مطلقا كالوصى والقيم بشرط ان  
يؤكل أعيانا في فائدة في مجور للمولى سر امال طعمه من الحاكم وان لم يعزل نفسه تألوا وصى  
اليه بتقريره وهو مستحق فيجوز للقاضي اعطاؤه وان لم يعزل نفسه اه نقله أبو حمزة  
عن ابن خرواقه في مسئلة في وصي يعين تصرف في عماره كتمسك الماء طلب  
الموصى ثم أو المبت بناء على الوجه من تقدمه على الحاكم كافي الفتح ثم الحاكم ثم الوارث  
سلم العين عن هي تحت يده للموصى له باصلاحها ان أوصى بهما وحينئذ تدخل في ملكه  
ان كان معينا بغير الاقباس ثم ان ذال يستأجرهما فلا بد من استتجاره فلورادت العين على  
الاجرة فاز بها الموصى له اذ هي عينة على الوجه فان أوصى بها طالب من ذكره بها ونسلم  
ثم المان ذكر ولا يجوز ابد الما اذ يكون للموصى غرض في تلك العين وهذا ان وقت تلك  
العين بالاصلاح او تبرع بازاء ثورت او اجني والابطل الوصية ورجعت للوارث على  
الوجه ولا سلم الوصى شيئا من الاجرة الا بعد كمال الاصلاح نعم لو لم يمكن الاصلاح الا بتدبيره ولم  
يرض العامل الا تسليم اجرة تلى يوم فالظاهر جواز تسليم ذلك ان غلب على الطن ان الموصى  
به في بالاصلاح ولا يصح نحو الوصى بمرور من مانع من الاتمام كتف المعين له فلو استأجر من  
ماله اوفى الذمة ولم ينسلم الاجرة من العين الثانية واستأجر اجني مطلقا ولو وارثا  
ارمه تسليم الاجرة من ماله في فائدة في اخراج الوصى الوصية من ماله ليرجع رجع ان كان وارثا  
والا فلا تألوا اقرض يراجع وان اقرض لم ينشأ في الذمة كالكمين وغيره رجع ان نوى  
لشره فثبت اه عمار رصا (مسئلة ب) أقر الموصى عند وصيه بان فلان كذا بذمته  
لم يعبر للموصى عما انقره قبل نيته ببيضة أو اقرض لورثة كالمكيل بل يضمن بادائه  
ولا يرجع على لورثة لاداره تألوا رضى على الوصى يدين على الميت فاداه بلاينة اه قلت



لا يثبت تميمها الا على معرفة  
 اصل التركة ففي التميم بيان ذلك  
 ولا يكفي ان يقول انفق على  
 مستحقها كما جرى على ذلك  
 الاذرى في قوله وكذا لا يقبل  
 قوله كمال داخل خرج لا به كلام  
 لا يمتد منه الى شيء ثم اذا دعي  
 القيم انه انفق عليهم قدر لثقتهم  
 وبينه فالقول قوله بينه او غير  
 محتمل في مدة الاتفاق لم يصدق  
 في الزمان ادعى البائنون ان  
 يد القيم ثبتت على شيء معين  
 التركة وانكره صدق بينهما فان  
 اقاموا بينه بعد ذلك سمعت  
 بمسألة في اوصى الى ابنه  
 البالغ على اخواه المحاجير  
 ونسبت يد على التركة من عين  
 ودين فكل ما صادق عليه انهم  
 التركة وثبت اقراره فلا يقبل  
 دعواه انه ملكه بل يكون  
 زكاة طوبت امة خان في التركة  
 او اخفى او حجب ما منها او  
 تصرف بغير مصلحة ولا غبطة  
 كان ذلك فادخا في وصايته كالمو  
 صالح بعض الغرماء ببعض دينهم  
 مع عكسه من المطالبة بالجمع  
 لكونهم ملين فلا يصح الصلح  
 ويعمل بذلك وينزع المال من  
 يده ويعطى الرشد اخصصهم  
 ويعمل حصة المحجور تحت بدعيل  
 امين يتصرف على وجه الخط  
 ويعومهم بالعرف ولا يثبت طلاق  
 الزوجة بدعوى لورث بل لابد  
 من مهادنة اذن على طلاق  
 الروح اقراره بالطلاق البائن

وهذا من حيث الظاهر في فتاوى ابن زياد وابن حجر ولم الوصى ديناً على المستلزم تسليمه  
 باطناً وان لم يأمره الميت وعسرة ذلك لا يصدق الوصى في قضاء الدين الا بينة كما لا يصدق  
 في اخراج الزكاة ودفع المال الى مستحقه والبيع بقبضة او حصة وترك شفعة اذا تعسر  
 اقامة البينة على ذلك ولا ينافيه تصديقه في عدم الخيانة وفي تلف المال بخوصصة وعصب  
 لانه امين والاصل عدم الخيانة بخلافه في قضاء الدين فانه يدعى ثبوت الدين وقضائه فقلبه  
 البينة والحاصل ان كل ما ادعى الوصى الاتيان به بما مضى المحجور ولا تعسر اقامة البينة  
 عليه لا يصدق فيه وما لا صدق نعم يجوز الوصى فيما اذا علم ديناً على الميت قضاءه باطناً ولا يصح  
 فيما بينه وبين الله ان يبل قد يجب كآخا له ابن زياد اه وعبارته من ايس الوصى اداء الدين  
 ورد العين المستعقدهما قبل ثبوتهما وان علمها هو ثم لم يقبل الاداء ان يشهد له في وبم الحجة  
 باخرا وعينه لا بعد اداؤه للثمة كما لو شهد لال شوال يوم الثلاثاء بعد ان افطر وحيث لم  
 يثبت المدعى بينه وحلف الوارث على نفى العلم وجوب رد الدين والعين ثم بدلها زكاه مطالبة  
 الوصى فان غرسه لم يرجع على من اقبضه من ان الظالم له الوارث نعم يجوز الوصى الدفع  
 باطناً وله كاندفع له الحلف بعدم الاقباض والقبض وبكفران وليس له المطالبة بالرد بعد الدفع  
 لا عترة الله عليكم ما لم تكن العين باقية وطلبها منه الوارث (مسألة في) رقم الولد على  
 موليته حساباً لها وعليها زعمها اقرب لها واما ما عليها فلا يثبت الا بمسألة سر وموت  
 ولا يثبت عليها بعد ائب وكون المرقوم عليها من وعن وخرج في الحلق والنياب يساوي ذلك ينظر  
 العدا بين من اهل الخبرة بعد مراعاة ما حصل فيه من زيادته ونقص من اخذه الى الان  
 وهذا كالمرقوم الثلاث في فقها وخرج المال بقوله من ذكر ويزيد ما اقتضاه من الغير  
 او استدانه او اخرجه من مال نفسه على دينك ان نفقة غتها ودار انهما او يتعسر الاجرا  
 منهم اوقت الحاجة وان باذن الحماكم في ذلك يشاهدان وان يحلف الوالى ان لا اقتراض  
 وما بعده بعد اذن الحماكم ويحلف ثانياً بين الاستظهار بان ذلك باق بقضائهم  
 ينطرق اليه مسقط من ابراء وفاء او قد شرط بمحاذرة اتمام ارقه بعد بلوغه الا يلزم الا ان  
 اثبت اذنها بعد ائب ولم يشترط ما من نفسه ولا لمحجور ومحل عين الاستظهار بضاهد ان لم  
 تصدقه او وارثها الرشيد والارام المصدق حصته اه وعبارته من انفق الوصى او القيم على  
 المحجور من مال نفسه لم يرجع به عليه بل يكون متبراً بذلك لان انفق منه لمصلحة المحجور  
 كانت رغبته ولو بلا اذن كما في الاتفاق وصدق في القدر الاثني فيه بينهما لعدم اقامة  
 لبينة فان ذكر قدر اغتر لا يصدق المحجور في انشؤ لو انكر الوصى الوصاية لغيره فاعمل  
 من الا لا ما تقدم (مسألة في) عزل الوصى نفسه او ارا دسفر الزمرد مال  
 للقاضي الامين فان لم يكن كاهو النصاب الا ان لم يجمع صلحاء البند وورده اليهم  
 ويلزمهم اختيار واحد منهم كالمو اال الوصى او فسق فيلزمهم عند عقد القضي عره وولاية  
 غيره وليس له وصى ان يوصى الى غيره فيما يوصى فيه الا اذا كان الوصى كالوكيل وانظر الوقف  
 ولزم الوصى الا بهاد والحاجة كل سنة وكذا كل امة في هذا زمان لم يمه تخليه له كثره  
 الحياة كما في المحققين ونهاية

والا يثبت وجوب الزكاة في الاموال المستخرجة من الارض وكه البنت الى







من الولي وأثبت القاضي البلد التي انتقلت اليه في تزويجهما من الكفء مع النكاح وليس تزويج الحاكم في الأولى من رخص السفر التي لا تنطبق بالمعاصي كما يتجمل ذلك فم قد ارتكب المتعاطي لذلك بقهره المحرمه السفر ما رفر بهما من وطئهما لا يجل في الدين ولا يرتضى بل ذلك من الكائن الغلام التي تزويجها الشهادة وبحصل بها الفسق **مسئله** في أن الولي ليعود ان يعقد بغير وليته فال كان بعد استئذنها حيث يعقد انهما صح انهم الا فلا وهذا بخلاف ما لو امر الحاكم بتزويج من لا ولي لها قبل انتم تزويجها المأذون له باذنها فيصح كافي العاصب والروض وغيرها **مسئله** في اراد ولي المرأة ان يزويجها من زوجها الأول الذي طلقها لثالثا وجب عليه ان يسألها هل الثاني وطئها لو انحلالا ام لا ولا يكفي الظن لان النكاح لا يصح مع الشك في حل النكوحه كما اذا شك في انقضائه عندها **مسئله** في قالت امرأه من زوجها لولم اذنت لك في تزويجي اذا طلقني زوجي وانقضت عدتي ثم طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم تزويجها الولي باذنها السابق مع النكاح كما افهمه كلام الروضة في بعض المواضع **مسئله** في اذنت لولم ان يزويجها مطلقا فزوجها من مبي لا ينافي منه الوطء وهي نظن انه لا يزويجها الا من بالغ لشدة توقها الى النكاح فالذي يظهر في انه لا يصح النكاح اذا علم الولي من حالها ذلك ودلت القرائن عليه كافتى به الطنبد اوى قياسا على منع تزويج الصغيره من هرم وضموه اذا خط لها في ذلك وليس ذلك من باب فقد الكفاه بل من باب كون المتصرف عن غيره مأمورا بالاحتياط **مسئله** في ينفه صغيره تزويجها ابن عمها من شافى لم يصح النكاح عندنا الا اذا قلد الزوج في الصحة من يرى ذلك أو حكم بصحة النكاح كما كبراه ايضا فحينئذ اذا طلقها لزوج ثلثا لم تصل الى الاجل بعد ابوغها بشرطه اما اذا لم ٢٢٣ يقد الزوج من يرى صحة النكاح ولم يصح بصحته ما كبراه فالنكاح غير صحيح عندنا ولا يقع الطلاق المذكور وتعلل له من غير محال **مسئله** في ادعت من غاب زوجها انه طلقها وانقضت عدتها فانكرها رابها فالقول قوله فان نكل حلفت وزوجها الحاكم **مسئله** في قاله البغوي وافى الطنبد اوى بان المذهب الجواز من غير إقامة بيعة والتخار الوطء فاقامة

استلزام ان لا تعد المرافق كطبخ وخلو وبرومر وسطح ومصعد له فان تعد واحد حرم اسكنه لانها حرمه من طهارة المحرمه كالواحد في الكل ولم يغلغ الباب بينهما أو بسد أو غلق وكان عمر أحد هاعلى الاخر أو بابه في مسكن الاخر ثم تنفي الحرمه في هذه الصور بان يكون معهما محرم محرم متيقفا ولو أتى أو أعمى ذات طهارة بحيث يغلغ على الظن انهاء الفاحشة أو كان له امرأه كاجنية بمحض الخوف أو حياه ولو لم يكن في الدار الا بيعة وصفه لم يسأكم أو لو حرم ما فاعلم انهما تزويجوا فحل ثمة باجنيبتين فحينئذ يتشبههما الارباب باجنية مطلقا اه فتاوى ابن حجر **مسئله** في قال في النسخة وانما حلت خلوه جل بامرأتهين بمحضه بخلاف عكسه لا يبعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثله ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ انه لا يحل خلوه رجل بمرءة محرم مطلقا بل ولا امرأه

٢٠ بيعة البيعة أولى وأبرأ للدين والعرض لا سيما مع غلبة الكذب على نية الزمان **مسئله** في اذا أخبر الولي بياوغ غولبته وصدة الزوج جاز له الاقدام على التقديس لا يشك بان البلوغ لا يثبت الا بدين لان عمله في اثباته عند الحاكم لتزويج عليه احكام البلوغ من اخباره وشده وغيره ويكون باب التمسك اده وهذا من باب الاخبار والفرق بينهما لا يخفى عند ذوي التحقيق فاذا اعتقد القاضي بينهما فالنكاح صحيح وليس القاضي في هذه الحالة وليا حتى يشترط الثبوت عنده بل وعلى تقدير كونه وليا ايضا لا يخبره الام مثلا بل يزوج بينهما وصدة وهو الزوج جاز له الاقدام على التزوج بنية على المعتمد ان نصره ليس يحكم كائن عليه الشافعي رضى الله عنه **مسئله** في المعتمد بتقديم ابن عم لاب لكنه أمخ على ابن عمه شقيق في ولاية النكاح كافي الروضة **مسئله** في امرأه تنسب الى قبيلة كبيرة ولم يحفظ نسبها لرجل معين منها تكون كعاقدة الولي لان الاعتبار بثبوت النسب بان يعلم اتصال ثبوته الى أب ثم أمية الحمى فوته الى ان يقال فلان بن فلان فلاذ انتهى العلم بالنسبة الى أب فعلمت الاحكام به من غيرت ولا يولد ولا يولد ولا يولد وغيره **مسئله** في يزوح السفينة من على حاشية النسب عند فقد الأب والجسد سواه بنف كذلك أو طرأسفها أخذها من قوا الامحاب انهم يزوجون البالغة له فقهذهن داخله في عموم ذلك كما افنى به القمط والعرق بينهما بن المحنة ان المحنة عاتروا لاجل الحاجة فقط وهي تحتاج في مزيد نظروا الحاكم أولى بذلك **مسئله** في المعتمد في القوي انه لا يشترط في تزويج البكر الاجبار بل يكون لزوم موافقهم للتل كما رجحه زكريا البغوي والركنسي والقمط وافهمه كلام الشيباني ووجهه لم يجد شيئا لزوجها التوهم من معصية المهر في موالاته الزوج المذكور في قاض شافعي



وسأله عن حكم النكاح فاجابه غير صحيح وحكمه بدم حشنة ثم تزوجها والوالد اعتماد على ذلك لم يصح نكاحه محرم على القاضي  
فصل ذلك بل يغفل به لان أكثر العلماء يقولون بدمعة النكاح المذكور فلا يجوز للقاضي الشافعي تقبضه بناء على اعتماد القاضي  
المقلد لا يحكم بالضعيف في المذهب ولا ينفذ حكمه به واثم والد الزوج ايضا تزوجه زوجة ابنه فان وطئها فوطئ وشبهه فحرم  
عليه بقدر اب وهو عقد صحيح وعلى الولد ايضا لانها موطوءة آية شبهة ويجب على الاب مهران مهرها ومهر لابته لانه لا ينفذ البضع  
عليه قلت راجع ابن حجر ومروم وغيرهما انه لا بد في تزويج الجعبر بغير اذنهما من بسار الزوج بغير التسل والالم يصح النكاح فكلام  
صاحب الفتاوى وما في عليه مضعف قائله اه في مسئلة في لا يصح تزويج ابنته الصغيرة من معسر بالنفقة والكسوة اذ  
لا حظ ولا مصلحة في ذلك ولو فرض ان ابال زوج نذر بمهر ادم انه معسر اذ قد عوت النادر في مسئلة في زوج ابنته الصغيرة  
التيب بالوطء لم يصح ما لم يحكم به ما كبراه وحيث حكمنا بفساده فوطئها فوطئها وان علم الفساد ولا حسد للشبهة وعليه مهر ولا  
يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة واذ بالغت وعقدتها الولي ما با من المذكور صح عقده وان لم تنقض عدتها من وطئها الاول  
لان صاحب العدة في مسئلة في زوج ابنته التيب البالغة بلا اذن منها فذهب الشافعي بطلان هذا العقد ومذهب أبي حنيفة  
انقاده موقوف على اجزائها وتخصيص الاجارة بوطئها اختاره فينكح يكون صحيحا عنده بالوطء المذكور فيكون شبهة عندنا في هذا  
الترويح حكم النكاح الفاسد ما لم يحكم بحشنة ما كبراه ولا حدى على الواطئ والموطوءة لقيام الشبهة وعلى الزوج مهر مثلها  
سواء علم الفساد ام لا ولا يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة نعم ان ادى مهر كل مرة ثم وطئ تعدد قاله الماوردي

في مسئلة في تزوجت بغير ولي  
ولا منصوب فأنصوب لم يصح النكاح  
ما لم يحكم بحشنة ما كبراه  
وحيث قننا بفساده فوطئها الزوج  
وجبت عليها العدة ولا يجوز  
ان تنزوح بغير عدة طالت المدة  
أو قصرت وأخذ العدة من  
التفريق بينهما بالقاضي أو من  
تفانها على التفريق أو من  
طلاق الزوج بطر المدة أو

بشله وهو صحيح ولا يجوز خلافه رجل بغير ساء قات وان كثر وفي التوسط عن القفال لو  
دخلت امرأة لم يجد على رجل لم تكن خلوة لانه يدخل كل أحد اه وانما يتجه ذلك في  
مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومشلة في ذلك الطريق أو غيره المطروق كذلك  
في فائدة في زوج امرأة وقد ازيل شعر رأسه قبل تزوجهها فلما ظاهرا حرمة النظر اليه كالمو  
ازيل منها وهي في نكاحه ثم طلقها لان العقد انما اهل الاخرى الموجودة وقته وانما صارت  
اجنبية في الثانية ولا تنظر لانها في وقت كان يجوز له فيه النظر اه ع ش وقال  
الاجور في مصح حرمة نظر ال رجل وخرج بالبالغ العبي لكن المراهق كالبالغ ومعنى  
حرمة النظر في انه يحرم على ولية كنيته منه ويحرم على المراهق ان تتكشف له كغير المراهق  
ان كان يقدر على حكاية ما يراه بشهوة فان قدر عليه بغير شهوة فكأن يحرم وان لم يقدر على حكاية

في مسئلة في أنت امرأة الى القاضي ومضونه وقات لاول لها أؤلها  
ولقد تب وانما خلية عن النكاح والعدة فلا تزويجها ولا حوط اثبات ذلك بالبينه وحيث قننا بالصحة وحضرت مجلس القاضي  
أو مضونه فان كان يعرفه باسم والنسب فذلك والا فلا يكفي في ذلك قولها نة لانه ثبت فلان ولا يجبر عدلين فلا يجوز التحمل  
على سببها بذلك كافي الروضة عن الاكثر بن فيه وجهه عن أبي محمد انه يكفيه التحمل الشهادة معرفة واحد وقال جماعة منهم  
القاضي شريح وازواني يجوز التحمل اذا سمع من عدلين انهما افلا ثبت فلان وسهوا على اسمها ونسبها عند الغيبة قال في المتاح  
كسله والعمل على هذا ذكر باويه اشارة الى المسئل اليه ذات ذلك انه يجوز التحمل بقولها المذكور وأرادت التزوج  
فلا بد من نبوت ذلك مسد بشرطه فينكح تزوجا بالاسم والنسب ولا يحتاج الى الاشارة اليها ان كانت حاضرة وان لم يعرف  
اسمها ولا نسبها فلاصيل الى تزويجها لا بالاسم ولا بالاسم او لا لم يصح في المذهب المشهور منع ولا في الفاسق ولا فرق في ذلك  
بين العسق بترك العدة أو بالقتل أو غير ذلك وسر المجاهر وغيره وذكر ان راد ان ما يأخذ الولي في مقابلة عقده بمواثبه شبهه  
بأشوة ولا لا يسلكه كالتفاضي ادهنى يساء عينا يكون ضلعا قدوة لا لزواج حتى يعطى كذا وان لم يعطه فان اعطيه  
صراخا او زوج في العسق القاضي وفي تفويضه له نباله في فحش في الكريان كانوا كلهم فضعف زوج  
تقاضى العمل لكن في زوج هم كسلا وون نسب ولا ينعى سون فيسوق ولا يسبقه فحتم الكفرارة على المتعبد خلاف  
ما اوزوج ال بعد من غير كفاه ادهنى الاقرب فلا ترض الاقرب على لان حق الكفاية اتغنى ال بعد من سبوا وتسعد سقته



برضا ولا كذلك القاضي **مسئله** وكل من يزوج موليته من معين عند غيبته فمستنع العين من تزوجها فاعلمها آخر تزوجها  
 حاكم ما في منه صريح النكاح ان كانت بالغة واذنت له في ذلك والا فلا وهذا التفصيل هو المعتمد **مسئله** تزوجت امرأة  
 بالبراءة بالحيض ثم طلقت فادعى أهلها انهم تزاد الم الساعة واحدة فان كان بالبراءة بالحيض مستند الى اقرارها والزمن محقق  
 فالقول قولها فلا يصدق مجرد قولهم في صحة النكاح ومعلوم انه انما يحتاج لذلك اذا كانت نجيحة والافتروج الاب لها صحيح بكل  
 حال حيث كان مجبرا واذا قلنا بجهة اقرارها بالبراءة بالحيض فلا معنى لتعارض البينة في بلاغها بالنسب وحيث لم يكن اقرارها وشهدت  
 بینه بالبراءة بالنسب وأخرى بعدمه قدمت الاولى المتبعة اذا كانت خبرية بذكر ٢٢٥ عدد السنين كما هو مشروط في الشهادة

بالبراءة بالنسب **مسئله**  
 غيب الزوج حشقة في فرجها  
 ولم تزل بكارتها لكونها غفورة  
 صارت نيبا بذلك على المعتمد كما  
 حققه ابن الرقة وجرى عليه  
 ابن أبي شريف فحينئذ لا بد من  
 اذنها للنكاح وان وطر ذلك  
 في سائر الاحكام من تحصيل  
 وغيره قلت وافقه في التخصص على  
 الثبوت لا على التخليل وجرى  
 مر على الحكم بكارتها مطلقا **مسئله**  
**مسئله** لا يجوز للامانة ان  
 تمتنع من تمكين سيدها لكونه  
 ابرص كما يحصيه في الرخصة عن  
 المتولى فعليه لا يجبر على بيعها  
 ورجح في الخادم ان لها الامتناع  
 وهو مضر على مقابل الاصح  
**مسئله** طلقها ثلاثا واعتدت  
 ثم تزوجها آخر ثم طلقها ثلاثا  
 بعد امكن الوطء بان خلاها ثم  
 تزوجت الاول باذنها ثم ادعت  
 ان الثاني لم يطأها وصدها

شئ فكالمعدم فلم ان غير البالغ اربعة اقسام ٥٥  
 (الصيغة)  
**مسئله** ما يفعله بعض العاقدین للنكاح من زيادة خطبة مختصرة بعد خطبته المشهورة  
 الواردة عنه صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله الخ ثم بعد  
 لا اصل له في السنة ولا يروى عن أحد من المشايخ كبن حجر ومروان ذكره في الاحياء بل  
 هي خلاف الاولى لا فائدة لتكرير خطبتين معا **مسئله** جواب الشريف أحمد بن حسن  
 الحداد **مسئله** قال للولي زوجي موليتك فلا تضره فقال زوجك اصح كما لو قال له  
 المتوسط زوجت فلانا بئنك فقال زوجت بانه وقيل الزوج بشرطه **مسئله** لو قال  
 الولي لزوج بعد الاجاب قبلت لم يصح وان لم يكن من مصالح العبد لان الكلام الاخير  
 اليسير لا يضر عن اتقنى كلامه بخلافه ممن طلب جواره وهو الزوج وحينئذ لم يأت  
 الزوج فقال للولي زوجي ابتك فقال استوص بها خير ازوجت ضارها وحينئذ ممن طلب  
 جوابه **مسئله** تزوج امرأة بشرط ان لا يخرجها من بيت ابها فان لم يكن في صلب  
 العقد فلا اثر له تقدم او تاخر فلا يلزم به شئ اوفي صلبه كزوج حنت بنت بشرط ان لا يخرجها  
 من بيتي صح النكاح ولو ان شرطه وفسد المسمى وزم هو المثل ككل شرط لا يجزى بمغضود  
 النكاح ولهما اولاد حدها به غرض والقصد كذهب أحد جهة الشرط النافع لها فخير عند  
 قتده وقال شريح يلزمه الوفاء به **مسئله** غير اسمها ونسبها عند استئذانها في  
 النكاح فزوجها القاضي بذلك الامم ثم طهر ان اسمها ونسبها غير ما ذكرته فان اشار اليها  
 حال العقدان قال زوجت هذه او نويها به صح النكاح سواء كان تغيير الاسم عمدا او سهوا  
 منه او منها اذا مدار على قصد الولي ولو قاضيا والزوج كما لو قال زوجت هذه او نويها به صح  
 هند او نويها دعوا عملا

فالمقول ان انكارها الوطء المحلل بعد عودها للاول غير مقبول وكذا الحكم فيما لو ادعت ان الزوج الثاني ملكها شئ حال عقد  
 بها السابق فاذن من ابطال تعلق حق الزوج الاول ايضا بل في هذه زيادة ابطال حق الله تعالى لان الذي ادعت رده طلقها ثلاثا وقد  
 ذكر وان توقف الزوجين على فساد العقد بعد صدور الثلاث من الزوج لا يقبل لما فيه من ابطال حق الله تعالى **مسئله**  
 طلقها ثلاثا ونحو جث فزوجها الثاني قبل الدخول لم يكن عليها عدة ولم تحصل للاول عند جميع اهلها الابن المسبب ولا ينعى  
 بخلافه لخالقته لسنة فلان زوجها الاول ووطئها احدون حكم بحكمته ان ينفق الحكم بئس منه ثم في خبرها اولها بعد طلاق  
 زوجها امره وصدها فله ان يتزوج ولا يبرأ ولا عقوبة واسبق القاضي ان مترد بالطلاق هو ولا يجوز له تزويجها  
 الا باليسرة ولو وصل الزوج وانكر الطلاق ولم يقر به ينفق منه ويبرأ من النكاح في ذلك ولو طوئته لغيره  
 والاولاد لخالقته منه ونسبوا الى الزوج وتكبح الاول بقوله وعلم عدة الضمة



### في (الزواج)

(مسئلة) من شروط النكاح علم الزوج بالذكوحة فلا تزوج من لا يعرف نسبه ولا  
 سميتها وتعدرت معرفتها بعد لم يصح وان أشار اليها الولي نعم لو قال زوجتك بنتي أو احدى بناتي  
 أو بنتي فلانة ونوباً معينة ولو غير المسماة صح اذ تغتفر الكتابة في العقود عليه قاله في التفتة  
 والنهاية قال ع ش فلو اختلفت بينهما لم يصح وتعيب الزوج فزوجت أحد كباطل كالمو قال  
 ولي الطفل زوجت ابني بنك ولم يسعد للجهل بالزوج نعم قال ع ش يؤخذ من كلام مراه  
 لو قال الولي زوجت موابتي هذا ولم يعرف اسمه ونسبه صح اهـ وحيث قلنا تغتفر الكتابة  
 في الزوجة لا يقدر ذلك في الشهادة المقصود حضور الشاهد وضبطه صورة العقد وان  
 عدت الشهادة عليهم كالمو كالأبني الزوجين وحيث نزل دعوا اللاداه لم يشهدوا إلا بصورة  
 العقد التي معها لا غير كافي التفتة (مسئلة شك) يجوز للشخص نكاح المعتدة منه  
 إطلاق دون الثلاث أو وطة شبهة أو كساح فسد لان الماء ماؤه اذ التعبد بالعدة انما يكون  
 لغير ذي العدة لكن الأولى ان لا يقدر عليها حتى تنقضي العدة (مسئلة ش) يجوز  
 نكاح الحامل من الزنا سواء الراني وغيره ووطؤها حينئذ مع الكراهة (مسئلة) عقد  
 بامرأة ثم فارقها قبل الدخول حل له نكاح بنتها فلا تحرم البنت الا وطة الام بنكاح أو شبهة  
 أو ملك اليمين بخلاف أم الرزح وفور وجه الأب والابن فيحرم من مجرد العقد (مسئلة) زنا  
 بنت زوجها وحب عليه الحد ولا ينسخ نكاح الام بخلاف ما لو وطئها بشبهة كان ظنهما  
 حليته فيفسخ النكاح وتحرم ان عليه مؤبدان وطني الام والاحوت الام مؤبد الا الهات  
 فله نكاحها سواء لمسه المهر ووطه الزنا أو الشبهة ما لم تطاوعه على الزنا اذ لا مهر لغيره واو نكح  
 امرأة بابت محرمه برضاع يمينه أو اقراره في بينة ما فان حلت منه كان الولد نسبياً لاحقا  
 بالواطئ لا يجوز نفيه وعلا بعد الشبهة ولها مهر المثل لا المسمى وللوطه المذكور حكم  
 النكاح في المهر والنسب لاق حل التطر والخلافة ولا في النقص فيحرم على الواطئ نكاح  
 أصولها وفروعها وتحرم هي على أصوله وفروعها ويجوز النظر الى المحرم المذكورة بلا شبهة  
 (مسئلة ك) وطئ امرأة بنكاح أو شبهة أو أكره على الزنا أو وطئها بمجنون احرمت عليه  
 أصولها وفروعها وحرمت هي على أصوله وفروعها بخلاف التطر والمباشرة بلا وطة فيبادر  
 ووطه الزنا فلا يحرم ان لا الله ان على عباده بالمسهر والنسب ولان الزنا لا حرمة له وقال  
 ابو حنيفة يبدته (مسئلة ك) امرأة تارك الصلاة ان كان تركها الهاجد الوجوبها  
 أو وجوب ركعتين من المجمع عليه أو فيه خلاف واهي مرتدة لا يجوز لاحد ولو كافراً ومريداً  
 نكاحها فان استتب ثم يصرب معها ويجوز اغراء الكلاب على جيفتها وما لها في ذلك أو كسلا مع  
 اعتاد وجوبها فقلت حد بعد الاستئانة بدبا وتجهز كالمسلمين ويجوز نكاحها لكن غير هاهن  
 هل الذين أول (مسئلة ش) أحبره عدل وكذا فاسق وقع في قلبه صدقه بموت أحد  
 روحه لا أربع جاره اترج بمائة من لو بين حياتهما حال عقده بالخامسة تبين بطلانه ولها  
 مهر مشاهات من جهال لم تكن عائلة بحياة ضررتها أو عائلة وظنت حل العقد بالخامسة لجهالها



لما كان والافهى زانية لا تستحق مهرًا وأولادها حرنسب تثبت له سائر الاحكام  
 (مسئلة تبش) يجوز نكح الارث ورجع موليته اذا أخبرته الام ببلوغها بالسن كما قال  
 ولدت يوم قدوم الباشا ووقعه كذا وقد علم ان ذلك من ذكس عشرة سنة وصدقتها هو  
 والزواج لان العبرة في العقود بقول اربابها بخلاف الحاكم لا يصح عقده ظاهر امام ثبت  
 عنده الملوغ بيينة اذ يسهل الاطلاع على السن بل اراد الولي تصحيح النكاح من الحاكم لم  
 يحبه قبل الثبوت وبخلاف ما لو ادعت البنت البلوغ بالحيفض أو الاحتلام فتصدق مطلقا  
 بلا عيب (مسئلة تبك) أخبرها عدل بعوت زوجها وطلاقه وصدقته جاز لها التزوج  
 به مرة بعد ذلك وهاهنا الموانع ولولها خلاص ان يقد لها اذ العبرة في العقود بقول اربابها  
 (مسئلة تبش) ادعى على امرأة من زوجة بائنا اخر انها زوجته فان علمت زوجية الاول أو لا  
 وادعت بطلاقه فان أقامت بينة والاحلف ونزعت من الثاني ولا تثنى له عليها وان لم تعلم  
 زوجيته بل تزوجت امرأة فادعى آخر انها تزوجها قبل الثاني فان أقامت بينة أو أقر له الزواج  
 بسبق عقده سلمت له كالوأقرت المرأة قط وادعت طلاقه فخفف له لم يطلق والحال انه لم  
 يصدر منها اقارب نكاح الثاني ولا اذن فيه ولا تمكين والا فاقرارها العو كالموكتبة باذن  
 ثم ادعت رضاعا محرما فلا يثبت اليها حينئذ اه وعبارة رى امرأة تحت رجل مقرة له  
 بازوجية ادعى عليها آخر انها تزوجته هربت منه وان نكاحه سابقا فاقترت له بذلك وأقرت  
 أيضا انه تزوجت بعد هربها بائنا آخر قبل الذي هي تحته ومات عنها واعندت ولها منه أولاد  
 ولها من الثالث أولاد أيضا فان أقرت للأول ولم تدع عليه طلاقا حكم له بازوجية وبطلان  
 الاخيرين رانما زانية ثم ان صدقها الاخير وان الاحلف للكذب فان نكحت حلف  
 ولزمها مهر المثل وان ادعت الطلاق وانقضت العدة وانبتت ما ينسبها من انقطع نكاح الاول  
 وان لم تثبت الطلاق حلف على نفيه وحكم ببقائه لكن لا تحمد بوطه الاخيرين للشبهة  
 وان لم تقر للأول بالنكاح وعمرى البينة فليست زوجته ثم ان أنبتت بينة بنكاح الثاني ثبت  
 الارث ونسب الاولاد وغيرهما أحكام النكاح وان لم تثبت له لم يثبت الاسقاط الحد  
 ولزم العدة عليها وحكم الاولاد حكم محمول النسب وأما اقاربها بنكاح الثالث فاذا حكم  
 بانها ليست زوجة الاول وانبتت نكاح الثاني وموته وانقضت عده صح نكاح الثالث مطلقا  
 صدقها أو كذبها وان أنبتت النكاح قط أو صدقها فيه دون الموت لم يصح نكاح الثالث واذا  
 لم يصح بنكاح الثاني أو الثالث تزوجت على بطلانه أشياء منها عدم التوارث بينها وبينه وسقوط  
 مهرها ونفقة قتها وجوب الحد عليها وهذه الثلاثة لا تتصلق بين علم الواطئ حال الوطء بالفساد  
 وجهله وكذا يثبت نسب الاولاد ومحرمية المصاهرة والعدة علم ان جهل الواطئ الفساد  
 ووجوب الحد على العالم به منهما (مسئلة تبك) من شروط التزوج بالامة ان لا تكون  
 تحت حرة تصلح للاستمتاع ولو في عدة الرجعية لان الوحدة تعف ازجل ويراد فاعاله اقل عرض  
 وجود رجل لا نكحه واحدة وخاف الزنا فادروا ان لا يكرب قادر اعلى من تصلح للتمتع من  
 الحرائر أو الامه بالملك ولو بالامه هـ يبرك لثلاث ووجدت رضى هـ (مسئلة تبك) كالامة في  
 عدم صحة نكاح الحر لها من أوصى بحملها انما فاعتقها لوارث لانها وان كانت حرة فالولادها



أرفاهه باقي الصفقة والنهاية والمغنى وهل ذلك عام حتى للموصى له بالاولاد أم يخص الحكم بغيره  
اذ العلة وهو ارفاق الولد من قبلة هتاتامل وقال في الفسخ والاوجه امتناع خالصة الرق مع  
وجود مبيعة لان ارفاق بعض الولد اهل من ارفاق كله لا ولود مع وجود عقيم

### (ولي المراه)

(مسئله ش) أصل المذهب ان الفاسق لا يلي النكاح بل تنتقل الولاية للابعد ثم  
القاضي فلا امتنع الولي من التزوج الا ينزل مال فلها مع خاطبها الضكم وكذا ان قلنا الفاسق  
يلي وامتنع من تزويجها (مسئله ك) يشترط في الولي عدم الفسق على الراجح فاذا لم يصح  
عقده لم يصح توكيله لانه فرع كوكيل ولي أحرم موكله هذا في غير سيد الامه اما هو فيزوجها  
ويوكل ولو فاسقا لان تزويجها بالملك لا بالولاية كان الامام الاعظم لا يعزل بالفسق  
فيزوج بناته اذ لم يكن له من ولي خاص غيره كبنتات غيره ويوكل غيره الاهل لذلك ولا تشترط  
العدالة في الولي مطلقا فلولا في المجلس توبة مبيحة زوج في الحال وان كان وصف العدالة  
لا يثبت الا بعد مضي سنة نعم فيه اشكال من حيث ان من شروط التوبة رد المظالم وقضاء  
الصلوات وقد لا يتمكن من ذلك فور اماع قولهم زوج لا لكن صرح ع ش بان التوبة في حق  
الولي لا يشترط فيها قضاء نحو الصلاة حيث وجدت شروط التوبة ان عزمه معها على  
ردها وتوبته ان منها أو سبب بل ان الحرفة الدينية التي لا تليق بالولي لا تنفع تزويجها وان  
المستور زوج وكذا الصبي اذا بالغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منه ما مفسق اه ونحوه في يوزاد  
والقول الثاني وهو الذي عليه عمل الناس منذ ارمية بل لا يسعهم الا هو وافق به المتأخرون  
وصحبه ابن عبد السلام والغزالي وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وجماعات ان الفاسق  
يلي مطلقا ومال اليه في الصفقة فيه اذا كانت تنقل الى فاسق من بعيد وحاكم (مسئله  
ش) الولي الذي قام به مانع من نحو صبي وخلل ونحوه وكذا فسق على المعتمد من خلاف  
قوى مشتركة اعدم بناء على الاسع ان اذا المانع لا يسمى وليا فعليه لا يعتبر رضاه بغير الكف  
مطلقا وقيل يعتبر ان كان صحيح العبارة كسفيه وفاسق لان د المانع له ولاية متأخرة اه  
وفي تناو أخرى له فلا يعتبر رضاه أي من ذكر في الكفاءة ان كان مسلوب العبارة كصبي  
ومجنون عن المعتمد بخلاف ما لو كانت عبارة مبيحة كفسق ومجنون مبيحة فيعتبر رضاه فيما  
ينلهم وان لم يل التزوج واذا قلنا بانتقال الولاية باحد الموانع المذكورة فالاصح انتقالها  
للأبعد والى الحاكم فلا احتياط ان تأذن لكل من الأبعد والحاكم ثم يوكل أحدهما الآخر  
(مسئله ي) تب ولها مسافة انقصر انتقلت الولاية للحاكم لا للأبعد في الاصح نعم ينبغي  
استدائه أو الاذن له خروجه من هذا الخلاف التايل به الاثثة الثلاثة فلزوج الأبعد حينئذ  
كان الولد مبيحة يثبت به نسب الاولاد ونحوه المصاهرة ومهر المثل للوطوءة والعدة لاجل  
المغزو والنس وخلوة وعدم انقضاء ويجب الفرق بينهم ولو طأها العقد بها في عدته ولها  
الحكم حينئذ (مسئله ج) زوج ابنة والحال ان ابنة ثمة عن بلد العقد صح النكاح بشرط  
ادن الثيب وكذا البكر ان كان الزوج غير كس على المعتمد بخلاف الحاكم لا بزواج الامن في



محمل ولايته ولو فسق الأب أو جن انتقلت إلى شعبة العسبة الأقرب فالأقرب ولو طلبها ابن  
 عمها الكنف فامنع ولها فاسفر بها الخطاب إلى مرحلتين ثم حكا عند لا بترويهما ثم اذنت  
 له صم نكاحه ولا اعتراض عليه بل لو حكا بالبلد عند امتناع الولي أو فسقه جاز أيضا بشرطه  
 (مسئله) لا يجوز تولي طرفي عقد النكاح إلا الجدي تزويج ابن ابنته المحجور عليه  
 بصبي أو جنون بنت ابنته الأسحر البكر عند فقد أبويهما أو قيام مانع بهما من الولاية لا نحو  
 غيبة وإحرام بشرط أن يأتي بصفتي الإيجاب والقبول وأن يقرن القبول بالو العطف فيقول  
 وقبلت الخ كإرجحه في النكحة خلافا لم يخرج بالجد المذكور نحو المأخوذ والمأخوذ في تزويج  
 ابنته المحجور عليه فلا يتولى الطرفان بل تنتقل ولاية المرأة حينئذ للمأخوذ كالمأخوذ كانت بنت  
 الابن ثيباني مسئلة الجد إذا من شرط تولية الطرفين الإيجاب وهذا نظير ما لو أراد الولي أو  
 المأخوذ كالمأخوذ تزويج موليته لنفسه فتنقل الولاية للمأخوذ في الأولى لا لا بعد ولما كم  
 آخر ولو متوليا منه في الأخيرتين كما قاله ابن حجر ومهر وغيرهما (مسئله ك) بشرط  
 الصحة نكاح المجرى أن تزوجهما كف مومسرهم المثل وعدم عداوة بينهما وبين الزوج وعدم  
 عداوة طاهرة بحيث لا تخفى على أهل محلها بينهما وبين الولي بشرط جواز الإقدام لا الصحة  
 كونه بهر المثل حالاً من عقد البلد نعم لو جرت العادة بتزويج الأقارب بدون مهر المثل صح  
 العقد بدونه وكان مهر المثل كالأعتد التاجيل أو غير عقد البلد أه وفي ج زوج بكرا  
 صغيرة بصبي غير مومسر بالمهر لم يصح على العقد الذي عليه الشيخان وغيرهما لأن شرط  
 الإيجاب يسار الزوج بالمهر واعده مشايخنا وبه يعملون حتى أنهم يعلكون أولادهم شيأ من  
 المال قبل العقد وحينئذ فبس المرأة وتذبح الأقوال الخارجية أضربها أي أضرب وسببه  
 الجهول (مسئله ش) زوجها أوها إيجابا كف فشهدت بينة ولو أربع نسوة حسبة  
 بأنها كانت ثيبا بوطه قبل عقد الأب حكم بكون المرأة خلية عن النكاح فإن ادعت ذلك على  
 الزوج مع غيبته أو وهو حاضر لم يخالطها لم تسمع دعواها وبينت أنهم إن طلبت من المأخوذ أن  
 يزوجهما أو الولي بحضرة المأخوذ فقال كنت مروجته بن عقده أولك جبراً فادعت أنها  
 كانت ثيبا بوطه فله وأقامت بينة صحها وثبت عدم كونها من وجه بالآثر وإن ادعت في وجهه  
 الزوج فإن صدقها أو أقامت البينة المذكورة أو نكل عن الجين على في العلم خلفت المردودة  
 بطل النكاح أيضا وإذا استمر كالولم تقيد البينة بالثبوت بوطه أو بتبيل العقد لا مكان زوالها  
 بنسب الوطه أو بعد العقد أو تخلف ثيبا ولا عبرة بالحمل في ثبوتها ما لا إذا لم يكن قد حمل كما  
 شوهد كثيرا أه قلت وقوله أذا لم يكن الحامى كأن وطا وهي غور المثل بكارتها وتسند محل  
 المني أو توطا في البر فحصل بذلك من غير زوال بكاره (مسئله ش) تزوجت حرساء  
 بالاشارة من صبي قبل له ولية ثم ادعى ولها غير المجرى أن تزوجهما بياها ساقبل لزوجها فلا أثر له  
 في الصحة وعددها بل إن علم صحة النكاح بوقوعه بعد بلوغ المأخوذ لا والافه ويحكم بطلانه  
 استصحابا بالأصل الصحيح أن ادعى ولي الصبي أو هو المدعى على المرأة لا على ولها فلا تسمع  
 الادعى على غير المجرى أن نكاح بعده فصدقه بالاشارة أو أقام بينة با؟ نوع وردت بين  
 خلف ثبت النكاح وإن نكحها بغيرها بعد المأخوذ في الحيف وكذا الحيز في الصور



لان الاولى معها زيادة علم (مسئلة) تزوج ابنة عمه فانت له بولد ثم طارقتها وارادت  
 التزويج بغيره كان ولها ابن عها المذكور عند عدم اقرب منه ثم ابنة الذي هو ابنتها فيزوجها  
 القرابة لا بالبنوة كما لو كان الابن قاضيا فيزوج أمه بالولاية اذ البنوة غير معتضية للولاية  
 لا مانعة لها بخلاف الرق ولو فقدت العصبية من النسب زوجها الحالك وليس للوصي وولي  
 مالها ورشيد هاتر ويجهان أو وصى اليه بذلك على المعتمد (مسئلة) عتقت الجارية  
 وأبوها كان ولاية النكاح والارث له سواء عتق قبلها أو بعدها وان اختلف معتقه ما تم لبعثته  
 عصبته ثم معتقه ما تم عصبته ثم عتق الاب فلو ارادت التزويج برقيق وولها غائب لم يصح  
 الارضاء على المعتمد (مسئلة ش ك) أذنت لولها قبل ان تخطب أو وهي من زوجة  
 أو في العدة ثم خطبت وزوجها به ذوال المذبح صح كما يصح توكيل ولها حينئذ وهي كذلك  
 وزاد في ش ويستفيد به تكرار العقد فيه لو أذنت في التزويج كلها طلق واعتدت لاني  
 توكيل الولي لكن ينفذه فيه أيضا له الموم الاذن اه وفي ك أيضا أذنت لولها ان يزوجه  
 برجل تحتها أختها اذا طلقها صح الاذن ولم يحتج لتجديده بعد (مسئلة ك) أذنت لولها  
 مطلقا ولم تعلم من هو أو في زوج غيره ممن كفي وقولها رضيت ان أزوج أو رضيت فلانها تضمن  
 الاذن الاولى فله ان يزوجه بغيره برحمته اذن لكن محله ان لم ترجع عن الاذن والا احتاج الى  
 تجديده (مسئلة س) بكى قول المرأة عند الاستئذان أذنت بالمدوخ المذال في تزويجي  
 أو ان تزوجني فان لم تعين لزوجه زوجها من كف وان عتقته كفي فلهما زوجني فلانها بكى  
 لفظ التوكيل ويجوز للعالم الاقدام على تزويج موليته لكن بعد شهادته عدلين باذنها من غير  
 سبق دعوى من الزوج لعدم رها حينئذ (مسئلة ي) بدوية قالت لولها أنت وتوكيل  
 بحوزتي من تحت فلان أي بعد فلان صح ادنها اذ قولها يجوز اني الح ليس بشرط صحة العقد  
 بل يصح عقد غير المعين المذكور (مسئلة) أذنت لولها بافط لتوكيل صح اذ المعنى واحد  
 ولو طالت وكنت ذلك وكلما زلت فانت وتوكيل صح في الحال ولا يعود وكذا اذا انزل لكن ينفذ  
 عقده له الموم الاذن ذكر ابن حجر وغيره فلو ادعت عزله قبل العقد فان اثبتته بشاهدين أو  
 صدقها الروح بان بطلانه والا فلا وان صدقها الولي وقبل وهو مذهب أبي حنيفة ورواية  
 عن أحمد ان التوكيل لا يمرل لا يبايع الخبر عن قبول رواية وماذا لم تثبت العزل ولم يصدقها  
 الزوج حلف على نفي العلم فان ردها حلفت على البت وبطل النكاح (مسئلة ي)  
 مذهب السافى ان البكر الصغيرة لا يزوجه الا مجبراً أو جسد فقط والتيب لا زوج حتى  
 تبلغ ومذهب الحنفية جوز تزويج غير المجبرهما فيقدم الاقرب فالأقرب من العصبية ثم  
 بعدهم الام فالأخت الشقيقة فلاب فالأخوة الام فذوي الارحام ثم السلطان فالقاضي  
 لكن انما يزوج لاختيار من كف به المثل مطلقا كالأذن قبلهما في التيب لا البكر  
 الاب والجد هما التزويج مطاعة بلا قيد بغير أو قبه ويجوز التقليد ولو من غير ضرورة في  
 التزويج وغيره لكن باجتماع شروط ومنه العلم بان كان النكاح من مذهب المقادير جريانه على  
 مذهبه في تلك القضية ومات نفق كطلاق وطهار ومدة متبع الرخص ثم القاضي لا يجوز له  
 لتقيده مطاعا دياره لجرى على المعتمد اه وعساية جش لا يجوز ولا يصح لقب الاب



والجد تزويج الصغيرة بحال وان قصرت بعدم النفقة قولاً واحداً لا تخلاف عندنا نحن حكم  
أوافق بحسبته نقض حكمه وورثت فتواه ولما تزويجها على مذهب أبي حنيفة فلا ينبغي  
للمعتاد لدينه ان يتساهل فيه رخص في العمل بذلك كما يفعل بعض متفقه العصر اذا ضرورة  
الى ذلك لان الضرورة حيث اطلقت هي التي يسوغ معها كل المنة حتى يحكم بذلك نعم قال  
ابن عجيل وام جميل الحضرمي وولده يجوز مع شدة الحاجة تقليد أبي حنيفة التاتل ان لكل  
من الاولياء حتى الحاكم تزويجها سواء فقد المجبر أو غاب بل جوز مشرع وعروة وحادث تزويج  
الاجنبى للصغيرة وكانهم راعوا المشقة في عدم الزوج والحاصل انه لا ينبغي لغير متبحر في  
العلم عالم بشرط التقليد فتح هذه المسئلة والافهام في فعل ذلك فهو امام مدعي التبصر أو  
متمور اه وعبارة ب يجوز تقليد مذهب الغير في العمل في كذا امر أو بلاه أو بلا  
شهود بشرطه السارة ومعلوم ان تقليد المذهب الا حصر على فقهاء العصر فالا عن  
عوامهم فينبغي للمستعري لدينه التثبت وسلك طريق الاحتياط في مثل ذلك (مسئلة ش)  
تزوج فقيسه أو عاى امرأه من نفسها على مذهب أبي حنيفة فان كان مترماً لمذهبه فلا  
اعتراض عليه نعم ان رفع الامر لقاض شافعي فنقضه بطل قطعاً وأولده الشافعي حرم ذلك  
ووجب انكاره على كل ذي قدرة ولو حقه فيما يده ثم بلسانه ثم بقلبه اذهب حرام في عقيدة الفاعل  
فيجب انكاره كالجمع عليه ووجب على الشافعي نقضه وحقة تزويج شبهة الخلاف ويهطل  
قطعاً أيضاً اذا قطع بالاطلاق كان وطؤه زاول ليس لقاض حنفى الحكم بحسبته حينئذ كالمو  
رفع أو لا لحنفى في حكم بحسبته فيصح قطعاً ويجرى هذا التفصيل في لزوم زوج السيد عبده  
الصغير بامته اجباراً وتولى الطرفين على المذهب القديم ومذهب مالك وأبي حنيفة فلا يجوز  
لشافعي تحنل الحكم بحسبته اذا المذهب القديم ليس مذهباً لشافعي فان حكم بالصحة ما لى أو  
حنفى صح قطعاً اذا حكم الحاكم برباع مذهب برفع الخلاف وبصر كالمجمع عليه وبمزر الزوجان  
ان اعتقد انحرجه نعم ان دعت ضرورة الى ذلك كان احتياج الفتنة ولحقها في اعلام ولها  
مشقة سمحاً بطامالم بحكم بحسبته حنفى فيصح ظاهر أيضاً ان رفع أو لا لشافعي نقضه الا ان  
كان أهلاً لترجيح رأى المصلحة في ابطاله لم يشترط عليه الحكم برباع المذهب ولم يلزمه  
العرف في المستثنى ولا ينبغي ان يفتح باب الجوز والتخير اذ يودى الى مقاصد عظيمة لقضاء  
السوء ومتفقهم اتباع الاهوية (مسئلة ب شك) ادعت مجهولة النسب انه لارى  
لها قبلت اد العبرى الى العقود يقول أربابها نعم الاحوط اثبات ذلك وله التأخير ثم تلحها الاولى  
المبادرة وتحليفها بان لاولى لها وانها حية عن موافق انكاح اماء معرفة النسب لو ادعت  
موت ولها فلا يزوجه القاضي كالحكم حتى يثبت ذلك كالمو ادعت موت زوجها المعين أو  
طلاقه بخلاف ما لو قالت كنت مروجة ففلقنى الزوج واعتددت ولم يمينه فصدق بلا  
يمين اه وعبارة ي اعتمد في الخصمة عدم جواز اقدام الحاكم على تزويج من طلقها زوجها  
المعصب أو مات بمذنبته ليد اعتمد في الصلة وى وان رادى بوقصام جواز ذلك اذا صدق المجبر  
اذ لم يرقى في العقود قول أربابهم اذن عرف الحاكم ليس حكماً وهو تيسر واما صحة فعل  
ما في نس لامرأ بن امرأى صح ولا ولا (مسئلة ش) ان يبرك بيمين لمراة من ولايه



الحاكم وعدمه بحال التزوج لا الاذن فلا اذنت خارجة وزوج وهي به صريح وان ظنها  
خارجة اعتبارا بما في نفس الامر ولا يشترط كون الزوج به لان حكم الحاكم نافذ في جميع  
أقطار الارض بخلاف العكس وان كان الزوج به لكن لا يفسق لزوجها حيث لا نفي لان تعاطي  
العقد الفاسد صغيرة فلو شك هل وقع العقد وهي به أو خارجة استصحب الاصل من كونها  
فيه أو خارجة قبل العقد فان لم يكن أصل يستصحب بطل العقد احتياطا للتمسك به كما فعل ان  
خروج الحاكم أو خروجها عن محل ولايته بعد الاذن لا يؤثر فيزوج اذا رجع أو رجعت  
بخلاف عزله نعم ان لم يكن في المحل الذي هي فيه قاض في حكمته وخاطبها من فيه الاهلية  
ولو القاضي المذكور صرح وان بعدت عن محله اذ هو الاذن محكم ولا يشترط في المحكم كونها  
بمحله (مسئلة ش) غاب ولها امر حلتين من بلدها فاذنت للحاكم الذي هو الذي عمل حكمه  
بلده وان لم يكن لها صرح وان قرب من محل الولي أو كان في بلد واحد قبل وان كان القاضي  
المذكور ابعد من محل الولي الى المرأة لان العلة وهي غيبة الولي التي هي شرط لثبوت ولاية  
الحاكم وجدت ولا عبرة بالمشقة وعدمها (مسئلة هـ) يصح تزويج الحاكم من غاب ولها  
بعد البحث عنه هل هو بمسافة القصر أم لا فلو شك وتعد الاذن لعدم العلم بمحله صرح أيضا ما لم  
يكن قريبا ويزوج الحاكم بنترقيق أم بامساحة أصلية فان كانت الام غيبقة فولايتها الموالي الام  
ما لم يمتنع أوها والاختيار للولادة ولو نفيه ولم يعد (مسئلة ح) أتى رجل الى الحاكم يريد  
التزوج بامرأة وادعى انه اذنت لولها العيب وان ولها وكل الحاكم في ذلك لم يصح تزويج  
الحاكم الا بعد ثبوت ذلك على المعتمد نعم ان كان ولها بمسافة القصر وهي محل ولاية الحاكم  
واذنت له صرح تزويجه فان وطئ حيث قلنا بطلانه وبشبهة كالأول زوجها بالولي أو شهود  
في قاعة (مسئلة ط) الامة الموقوفة على معين يزوجه الحاكم باذن الموقوف عليه لانه بلا اجبار منه  
لها وعلى غير معين كمنعده يزوجه ايضا باذن الموقوف أو أمة عبيد بيت المال فلا يزوجهون بل  
يساعون ويزوجهم سادتهم كالعبد الموقوف لا يزوجه أبدا على المختار عند ثمة المذهب وان  
علق بعضهم المعتن بترجيح الغزالي فهو مدخول اه فتاوى ابن زياد وقد صرح في التخصه في  
باب الوفاء بان الارتك عبيد بيت المال أعاقهم ناظره والحال انه رقيق بيت المال ولا يصح

٤٤٤

### (الحكيم والقولية)

(مسئلة ب ش) الحاصل في مسئلة التحكيم ان تحكيم المجتهد في غير نفع عقوبة لله تعالى جائز  
مطعما في ولوم وجود القاسني المجتهد كحكم الفقيه غير المجتهد مع فقد القاضي المجتهد  
وتحكيم العدل مع فقد القاسني أصلا وطلبه مالا وان قل لامر وجوده ولو غير أهل بمسافة  
العدري وكذا فرضها ان شئت ولايته بلد المرأة بناء على وجوب حصار الخصم من ذلك الذي  
رجح الامام الغزالي وانتهاج وأعماله عدمه ولا بد من لفظ من المحكمين كالزواج في التحكيم  
كقول كل حكمه لتعقد في أو في تزويجي واذنت لك فيه أو زوجي من قسالة أو فلان  
أو كذا أو كذا في الأصح في نفيه من الادب لئلا يبل بكنفي سكوت الكري به بقوله لها حكميني



أوحكمت فلان في تزويجك وبشرط رضا الخصمين بالتحكم الى صاحب الحكم لا تفقد الولي  
الخاص بل يجوز به غيبته على المتمد كما اختاره الاخرى ولا كون الحكم من أهل بلد المرأة  
فأوحكمت امرأتين رجلًا عكة تزوجها هناك من خاطها صريح وان لم تنتقل اليه نعم هو  
أولى لان ولا يتعلل بالست مقيدة بعمل وبه فارق القاضي في أنه لا تزوج الامن في محل  
ولا يتعلل فقط بل لو قالت حكمتك تزوجني من فلان بعمل كذا لم يتعين الا ان قالت ولا تزوج في  
غيره واما التولية فهي والتفويض بمعنى وليس هي التحكم خلافاً لمذهبهم فسرطها فقد  
الولي الخاص والعامة فالمرأة اذا كانت في سفر أو حضر وبصحت القضاء عنها ولم يكن هناك  
من يصلح للتحكم أن تولي عدلاً كانص عليه زاذق ب وشرط انما يجوز زياد في التحكم فقد  
الولي الخاص فلا يجوز مع غيبته وجوزة الاذرى والرداد واقتضاء كلام ابن حجر في الفتاوى  
وابن سراج قال أبو حنيفة وهو مقتضى كلام الشيخين نعم يشكل على ذلك فيما اذا علم الفسق  
في زمان أو مكان كاهو المشاهدة لا يستغرب فقد قال الامام الفراء ان الفسق قد علم  
وبالبلاد ولم يكن يعمل المرأة الولي الخاص ولا حاكم ولا عدل وقد ذكر وأنه لا يجوز تحكيم الفاسق  
مطلقاً فهل يتعين عليها الانتقال الى محل الحاكم وان بعد وشق وخافت الفت أو تزوج نفسها  
تقليد المني يرى ذلك ان علمته بشرطه وكمذا ان لم تعلمه واعتقدت انه حكم شرعي ووافقت  
مذهبها كما صرح في التقليد أو تولي امرها الامثل فالأمن أي الأقل فسحاق هو ضمها وما قرب  
منه ولو قيل يتعين انتقالها الى الحاكم وان بعد ان لم تخف الفت ولم تعظم المشقة ولا امكنها  
تقليد مذهب منبر ولا تولي الامثل فالأمن لم يكن بعيداً او كتبت أميل اليه بل نقل الاضرار  
عن فتاوى الباقين جواز تحكيم المقلد غير العدل مع قد قاض مجتهدون في مسائلها  
(مسئلة ي) غاب ولها امر حلت ولم يكن ثم قاض صحيح الولاية بان يكون عدلاً فقها  
أو لاه ذو شوكة مع علمه بحاله بما صافه الامر حكمت هي والزواج عدلاً يقول كل منهما  
حكمتك تزوجني من فلانة أو فلان ولا بد من قبول الحكم على المتمد ثم تأذن له في تزويجها  
ويجوز تركه كيم القبيح العدل ولومع وجود القاضي كغير القبيح مع عدمه يعمل المرأة ولومع  
وجود قديمه

## في الكفاية

في فائدة في مذهب الامام مالك عدم اعتبار الكفاية وقد قال ابن حجر وأبو حنيفة ان صاحب  
الامر اذا أمر بالتباعد مذهب وجب ولا يجوز رفضه حينئذ اذا سهل استدلته في هذه الواقعة  
حسن قاله أحمد مؤذن باجال اه محمد باسواد (مسئلة ي) اعلم ان الذي يستناد  
من كلام أئمتنا ان في الكفاية أربعة أقوال الأولى أنه لا تكافؤ بين الزوجين الا اذا ساواها  
الزوج أو زاد عليها في النسب وعدد الا بالمال المتب لم يوجد استواء الزوجين رأيتهما  
في العفة والحريه وقرب الاسلام والشهرة بالعلم والصلاح وبالولاية اعادة أو ضدهن  
كانت أرفع منه بدرجة في النسب أو كان في رأيتهما من نصف بصفة كجده لحائس مثلاً ولم  
يتصف بذلك جده المذكور وان نصف بها جده ناسدس دون جده لم يكافؤ لان خصال

واستأنفها واحد منهم في التزوج  
غير كفاية فلا بد من رضا الباقيين  
انما يصح الرضا لو بان بغيره  
جداً فقه واحدة بان يقولوا  
لزوج زوجناك ويقوم فعلهم  
مقام الرضا بل أولى ومثله الولي  
الواحد اذا عقد بغير الكفاية  
في مسئلة ي لا تكافؤ من أبوه  
دياغ من بوه فاسق لعدم  
الاتحاد ولما ذكره في الروضة



بقوله فرع الحرف الدينية  
والاستنباط بالنسبة الى قوله مع  
من أبو هاشم يدل انما ذكره على  
سبيل المقابلة يدل عليه ما ذكره  
في الخادم حيث قال سقط من  
الكلام شيء وصوابه مع من  
أبو هاشم يدل او شريف حتى يرجع  
لصاحب الحرفة الدينية ضدّها  
ويجوز انما حذفه لانه مقابلة  
عليه في مسئلة في بحث الشغار  
ان الحرف في الآية متبررة في  
الكفاءة والمقول عن جمع  
اعتبار الراجح فقط في الحرف  
قال الرداد انه الموافق لطريقة  
العراقيين وللقواعد وصحة  
الاذري وغيره فاذا حكم الحاكم  
الاهل للترجيح بذلك اعتدوا  
على ما رجع هو لا وليس لحاكم  
يرى خلافه فنه على ان الذي  
اتقى به ما بينه الشيخان واما  
تقص الحكم مقابله فلا أقول به  
ولا اتقى في مسئلة في حرج  
المادة في جهة بانه يتعاطى  
قطع محل الختان للطفال  
اناس يسمون بالباحة وهم  
الذين يضربون بالعلل والطاس  
هذا هو الغالب وقد يتعاطى  
عبرهم من انما الناس ارعاه  
القدر فيسقط كفاههم بذلك  
وان كان اهل البلد لا يعبرون  
بذلك فلا عبرة بماداتهم فيماعة  
الاحصاء من الحرف الدينية  
وقد عتدوا من الحرف الدينية  
الختان صرح به في الاوزان  
لا عبرة بماداتهم فيما اذا كانوا  
لا يعبرون بترويح الحرف الاصل

الكفاءة لا يقابل بعضها بعض وهو ما اعقده الشيخان وجرى عليه المتأخرون كابن حجر ومهر  
اثنان بشرط الاستواء في النسب والعفة والحرية والحرفة مع مجرد الاستنباط بالعلم والصلاح  
والامارة ولا يشترط الاستواء بل النازل بدرجة فاكتر كف من قوته وهذا ما اعقده في  
الفتاوى ودعسين والعمودي وكلام ابن قاضي يدل الى امر مرجح الشيخين الثالث اعتبار ذلك  
بالزوجين فقط لا آباءهما وهو ما رجحه الاذري وقوله عن الاكثر وروجه ابن الرقة وقال  
العمودي هو المختار الذي دل عليه العمل من قدم الزمان الرابع مقابل الاصح انه يعتبر فيها  
ما صرح في الاول لكن يقابل بعض الخصاليه من فاذا اقتضت خصلة في أحدهما وجدت  
أخرى فتابها وحينئذ اذا زوجها أحد الاولياء المستوين فان كان برضا البقية صح مطلقا  
أو بغير رضاهم فان وجدت الكفاءة على أحد الاقوال الثلاثة الاول صح أيضا كالواقف  
والعاقدة عدل ووجهه ان اتفقت الكل فسقط أو فهم عدل لم يرض بطل النكاح على الاصح أما  
لو تنفقت على جميع الاقوال فيبطل قطعا وان ظنت دعي والمائدة كقوله ومحل قولهم انه لا خيار  
فيها اذا ظنت هي ووليها كقوله فان عدها اتحد الولي أو تعدد واذن السك والزوجات والى  
الحاكم فان كان قبل العقد لم يصح الحكم منع الترويج اذ لم يدخل ونه أو بعده فان وجدت  
على القول الاول فلا كلام في صحة النكاح أو على الثاني أو ثالث فكذلك أيضا لانهما  
وان كان مرجوحين فقد رجحهما المتأخرون وقرروهما وعلم ما عمل القضاء في جميع الامصار  
فلا يجوز انما ضابطه ادق العمل بقول الاول من العسر والضرر مما لا يخفى فليصح القاضي  
اليوم ما وسع القضاء والعلم الاعلام قبله (مسئله ١) بشرط الترويج الولي موافقة  
بغير الكف معين الزوج في السابق الاستئذان أو وصفه بانه غير كف فاذا رضى به ولو سفيهة  
ولو بالسكر في البكر ورضى سائر الاولياء المستوين في الدرجة صح النكاح نعم لا يشترط  
رضا الولي في الحب والمهنة ويكره كراهة تشديد تزويجها من فاسق الا لا ينفو بمحل صحة  
النكاح اذ اذا زوجها الولي الخ لا العام قال في التحفة ولو طلبت من لا ولي لها ان زوجها  
السلطان بغير كف فصح لم يصح وقال كبرون أو لا كبرون يصح وأطال جمع متأخرون في  
ترجيحه وترييف الاول وليس كما قالوا وعلى الاول لو طلبت ولم يصحبها القاضي فالأقرب ان لها  
ان تحكم عدلا زوجها منه للضرورة حيث لم يكن حاكم يرى ذلك لئلا يؤدي ذلك الى  
الفساد اهـ وألف البقية في صحة تزويجها من لا بكافها تاليا فامسح فلا أحال فيه الأدلة  
وبين اسرار رجحه الشيخان ليس مذهب الشافعي قال فاذا كان النقص معتقدا ما صحها  
فاينقل عن هذا الاعتقاد قبل الدخول في النكاح فان لم يقتل ووقع الحكم بالصحة حل  
الاستمتاع ظاهر وباطنا اهـ وفي بعض نحو ما نقل عن النصف وزاد والذي زاده الاول الا عند  
مسقة وأخوف فتنة فيبقى اعتمادا في الاكثرون بل بحث بعضهم انه يلزم الحكم اجابتها  
عند خوف الفتنة لكن محل هذا القول في عامة الولي لانها في محلها أيضا حيث لم يكن  
هناك من يرى تزويجها ولم تجد عدلا تحكمه ولا لم يرضه اذ لم يرضها مناصح الحاكم الحكم  
لما حجة (مسئله ٢) في تزويج بعض الاولياء موافقة بغير كف برضا من في درجته ثم بانها  
زوج وأرادت ان يجديده فلا بد من رضا الجميع الا ان يصاعلي المعتد ولا يكتفي برضاها



السابق ومثله القاضي مع غيبة الولي ولو تجميد ابن رضى به الولي أو لابل هو أولى بالمنع من بعض الأولياء (مسئلة ش) زوج المجرى مولته اجبارا من فاسق بترك الصلاة أو الزكاهم يصح على الاظهر لعدم القبطه وبغير رتبته وبجها غير كف ما لم تدع المجاحه ويقلد تقليدا معجبا بل لو خطبها كفوان واحدها ككفان الولي تزويجها به وهذا كالزوج بعض الأولياء المستوفين بغير رضا البقية والثاني يصح ولها ولهم الخيار وهو مذهب الحنفية ولا يجوز الاقائه الا لمن له أهلية التخرج والترجيح لالهاء الوقت اه وبعبارة كالمسمى الذي لا يعلم فرائض نحو الصلاة والوضوء لا يصح ان منه كالوقصد بقرض من التولية أو أهل بشئ معين من الفروض وحينئذ يفسق بترك التعلم لعدم صحة الابداع منه بخلاف من اعتقد جميع أفعال الصلاة فرضا فحينئذ من أنى من العوام بالفروض العينية على وجه صحيح فليس فاسق فيكافئ الصغيرة من هذه الحنفية ومن لا فلا على ان الشافعي قولا وهو مقابل الاظهر بصحة التكاثر من غير كف ولكن ادر وجب اجبارا أو أذنت اذا مطلقا تخبر بعد علم الكبر ببولغ غيره وقيل 'التخير' (مسئلة ش) ليس المسمى الغير المتسبب اليه صلى الله عليه وسلم كزينة على كرم الله وجهه من غير فاطمة رضى الله عنها كفوا للزينة السبطين الحسين ابني فاطمة الزهراء رضى الله عن الجميع وذلك لاختصاصهم بكونهم ذرية عليه الصلاة والسلام فحينئذ أى متسببين اليه في الكفاهه وغيرهما يحمل قولهم ان بنى هاشم وبني المطلب كساء على غير اولاد السبطين وقوله صلى الله عليه وسلم نحن ونحو المطلب بشئ واحد على الموالاة والى ونحوهم الزكاهه وغيرها ولا دليل في تزويج علي أم كنوم بنت فاطمة من عمر رضى الله عن الجميع فاعلموا كاتبا بربا بصحة ذلك اه ونحوه في وزاده اذ الكفاهه في النسب على أربع درجات العرب وفريش ونوه شم والمطلب وأولاد فاطمة الزهراء بنو الحسين الثمريين رضوان الله عليهم فلا كفوا بين درجة وما بعدها وحينئذ ان زوجها الولي رضاها ورضاعا في درجته صح أو الحاصكم فلا وان رضيت (مسئلة ش) عمل ساداتنا آل أبي عاوى نفع لثقتهم انهم لا يراعون بعد صحة النسب الى سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلمهم أجعين شيئا محمدا كره الفقهاء من القرب والبعد والسلاح والعلم والحرفه ونحوها لطبا الماهرهم من ذلك وهو تخصصه في الشريعة بشرى ذلك اهلا ولا يأتى ذلك الا بالاعراض عن تلك التفاصيل فانه عرض عليهم منعت بخشى اليه الطرد والمقت لانهم أئمة اجهة مائة والوا ذاك التفصيل الالهى رعى ذلك عمل حكاه جهتنا سابقا ولا حقا (مسئلة ش) شريعة عاوى خطاهه غير بشرى فلا يرى جواز الكفاح وان رضيت ورضى ولها لان هذه النسب الشريفة الصحيح لا يساوى ولا يرام ولا يكل من بنى الزهراء فيه حق فريدهم وبميدهم وأن يجمعهم ورضاهم وقد وقع له تزويج بركة المتوفى عبري بشرى بقاء مقامه عليه جميع السادة هناك وساء لهم العلماء على ذلك وعنه كوه حتى انهم أرادوا القنن به حتى فارقوا ووقع مثل ذلك في بلاد أخرى وقام الأشراف وصنفوا في عدم جواز ذلك حتى تزوجه منه غيره على هذا النسب ان يسحب به ويمتنع من قال الفقهاء به يصح رضاها ورضاها فاسلنا رضوان الله عليهم اخبرنا به الفقهاء عن ادراك امرها

عن مس أحد آباءه الرق أو كانوا لا يعبرون بدنى النسب وانما نظر الاحباب الى عاداتهم فيها اذا سئل في الحرفة اهى شريفة أم دنية امامانص عليه من الحرف الدنية فلا عبرة بما دنتهم كغيرها من خصال الكفاهه (مسئلة ش) لا يصح تزويج مولته بالاجار من فاسق وان عم الفاسق نعم ان كانت مكافئة وأذنت في تزويجها من الفاسق وزوجها به الولي جازا اذ الكفاهه حق لها والولي فاذا رضى بغير الكفاهه صح التكاثر اذ ليست شرطاً لصحة التكاثر



فسلم تسلم وتغتم ولا تعترض فتعسر وتندم وفي المتقدم ما يورى الى ما أثرنا اليه من اتباع  
السلف اذ هم الاسوة اذ القسوة وفهم الفقهاء بل المتجدون والاولياء بل الاقطاب ولم  
يبلغنا فيما بلغنا انه قد تجرأ غيرهم عن هودنهم في النسب ولم يتحقق نسبته على الترويج  
يا حديد من بناتهم قط اللهم الا ان تحققت المفسدة بعد عدم الترويج فيباح ذلك الضرورة  
كما كل المنة للضرر واعني بالمفسدة وخوف الزنا واقحام الفجيرة أو التهمة ولم يوجد هناك  
من يحسنها أو لم يرغب من ابنائه جنسها ارتكابا لاهون الشرين وأخفى المفسدتين بل قد  
يجب ذلك حتى من نحو الحاكم بنصر الكف كافي الخفة (مسئله ش) هذا الفقيه من  
أدرك من كل باب من أبواب الفقه ما يستدل به على باقيه والعالم هو الفقيه المذكور وأالمفسر  
أو المحدث في الفقه أخص فلا يكفي بنته ما جاهل نعم من لم يبلغ منهما تلك الرتبة كما نبهته  
الجاهل ونوقش فيه في الخفة فأروا بين الكفاية والوصية (مسئله ش) كفاية حرة  
الاصل من أمه أم ولد أو حرة الأصل أو ضاليس لا حد عليه ولا بخلاف من أمه أمه وان  
عنقت أو عتقة أو في أمه عتقة أو عتقه أكثر أو أقرب فلا يكفى من ليست كذلك كما  
لو كان أبوها عالما وقاضيا ولو غير مجتهد ولم يكن هناك أفضل يصلح للولاية أو كان في آباءها  
علماء أكثر أو أقرب فلا يكفونها من لم يتصف بتلك الصفات اما الانتساب الى قضاة الزمان  
الخططين أو المتولين مع وجود أو فصل منهم فلا عبرة به كالانتساب الى ولاية الظلم والجور  
(مسئله ش) لا يكفي ولد ذى الحرفة لدينية ومن له أبوان فها من ليست كذلك كولد  
الفاقد بنت الفقيه ومن أسلم بنفسه من أسلم أبوها كما رجحه الشيخان نعم لو تاب ذو الحرفة  
لدينه قبل موته ومضت عليه سنة ولم تكن مما يعبر بها أبدا كافا ها من باب أولى ولده وهذا  
بخلاف ولد نحو الارص فيه كافي من ليس أبوها كذلك ادلا يسير بهيب أبيه مما ليس  
بأختياره وقال الماوردي والرويانى والمروى وأبو الطيب لا عبرة بفسق الاب وكفره وحرقة  
ورجحه الا ذرى وجملة القول والحد كصححة الفساح قاضى الزيدية متسلفان ولا ذوقه  
وحكم بجدارة مذهبه بنجاحه نظرا وكذا باطنا للضرورة واذا صححنا الحكم المذكور في علم  
مذهبه فان كان يكفى عندهم من أبوه ذو حرفة دينية متسلفا من ليست كذلك كما هو عند  
المروى ومن وقت ولا جبارك اذا بلغت لو كانت حال العقد صعبة بل لا يخلص لها الا نحو  
املاق وان لم يكفها عندهم ولكن لم خيار حكمه بالصحة مقيد بثبوت الخيار بعد  
البلوغ فاد ختارت انفسخ ففسخ بحيب فتعتبر شرطه (مسئله ك) تتفاوت الحرف  
في الكثرة كما نص عليه لائحة في بعضها وذكر والمال ينصوا عليه ضوابط يعرف بها الحسب  
من غير رضى ذلك قول الخفة ويظهر ان كل ذى حرفة فيها اسرة فتجسس كالجزار على الاصح  
ليس كفوا لذي حرفة لا ماهرة بها وان بقيت الحرف التي لم يذكرها فيها تفاضلا متساوية  
لان طرد تفاوت في عرف الازوجة اه وقال في الاورفا صاحب الحرف الدينية ليسوا  
بكنة بل شراف ولا لساير المحترقة فالكناس والحجام ونحو الفصاد وقيم الحمام والحائث  
والزحى والتمسك بالمال والصبغ والدينس والرهاب ونحوهم لا يكفون بنت الخياط  
ولعده والخبز والنجار ولا يكفى بنت النجار والبراز والجوهري ويشبه ان يلحق



﴿باب من النكاح﴾ في مسئلة في تزوج بنت رجل وتزوج الرجل بام الزوج ٢٤٧ فولد لكل ابن فولد الام هم ابن البنت

وخاله هذا صواب عبارة العباب  
 وصورة كون أحدهما جدياً  
 والاخر خالاً ان يقال رجل تزوج  
 امرأة وزوج ابنه أمها فولدنا  
 ابنين فإن الاب عم ابن الابن  
 وابن الابن خال ابن الاب  
 في مسئلة في تحريم الجمع بين  
 المرأة ونحوها أو خالها مع  
 عليه الاما شذبه طائفة من  
 الخوارج والشعة ولا يمتد  
 بخلافهم لانهم من قوام الدين  
 في مسئلة في طلق زوجته  
 طلاقاً تاماً صححت له بنت  
 أخيها وأخنها في مسئلة في أنكر  
 السبكي استدلال الأصحاب في  
 كون نكاح الكفار صحياً  
 بحدوث ولدت من نكاح لاهن  
 سقاج قال انه يعني الاستدلال به  
 غير مرضي لاهن من أحدهما  
 تزويجه نسيه صلى الله عليه وسلم  
 عن ذكره في هذا المقام والثاني  
 ان الانكحة التي في نسيه  
 صلوات الله وسلامه عليه الى  
 آدم مستحبة لشروط الصحة  
 كانسكة الاسلام فاعمد هذا  
 بقولك والاختصرت الدنيا  
 والاخرة فقد نقل عن الجاحظ  
 أن من اعتقد غير هذا فقد كفر  
 فظهر بهذا سرفول الأذري  
 وليتهم أي الأصحاب سكتوا  
 عن هذا الامة دلالة

﴿في خبر أنكر نكاح﴾

في مسئلة في وجود أحد الزوجين  
 بلا خوف مرض أو شيء يجب  
 في إهرصا الجنون والجد ولا

بهم الصراف والمطار وهم لا يكافون بنت القاضي والعالم والزهدي المشهور وتفاوت  
 الصنائع والحرف وما شاكل فيه يرجع لعرف البلد اه وعلة تفاوت الحرف تكون نارة  
 بالنظافة ونارة بطيب الرائحة ونارة بزيادة الكسب كالتجارة (مسئلة ك) صريح عبارة  
 النخبة تفاوت الأرقام في الكفاة صكاً لأحرار فلا يمتن اعتبارها لكن بالنسبة لتزويج غير  
 السيد مطلقاً وكذلك ما عدا الرق وذهاب النسب فله زوج أمته ولو شريفة بمسود في  
 (مسئلة ب) تزوج حواشيته الحرة الصغيرة من رقيق لم يصح النكاح وإن رضيت إذا أخذها  
 حينئذ لاغ (مسئلة ك) ونحوه ش إذا تاب العاسق بغير نكاح أو رضيت له سنة كافاً  
 العقيقة كافاً ابن حجر خلافاً لم أما العاسق بالزنا ونحوه مما ينطبع به العرض فلا يكتفى  
 مطلقاً وإن تاب وحسن وتوبته بانه قهراً

﴿في أخبار والأغاف ونكاح الرقيق﴾

(مسئلة ش) ادعت عنته فاقربها وادعى انه مملوك وعنه لم يمنع شرب المدة والفسخ  
 بمسواه كانت دعواه السحر قبل المدة أو بعدها وتناهها صدقة أم لا وان تنابا لصيف ان  
 مرض الزوج وجبته تناهها لا يحسب إذا غلبه لا يعتبر فيها الجهر الخالي بل الحادث منه ومن  
 لم يوع عن امرأة دون غيرها أو عن البركة قط كان الأمر كذلك (مسئلة ش) الحب  
 الغاربي المعروف بالشعر لا يثبت به الخبير في النكاح كالأستحاضة والقروح السائلة  
 والجروح والصنان ونحوها إذا أخبر مضمراً بسبب است هذه منها بمجرد العادة لا تقتضي  
 الإقدام على الفسخ فلو حكمنا بملك تنقض (مسئلة ك) اختف الزوجان في الوطء  
 صدق الثاني منهما ثم تستقي مسائل يصدق فيها عليه منها الغيب إذا ادعى الوطء في مدة  
 ضرب السنة وفيما إذا عسر الزوج بالهر يصدق في الوطء لمتنع من المعنى بالاعسار وكلو  
 يصدق فيه أيضاً وفيما لو علق طلقها السنة وادعى الوطء في طهرها يصدق لبقاء الصحة  
 ونصدق هي فيما لو اختلفا في ان الطلاق قبل الوطء أو بعده وثبت ولا ينفق وفيما لو طرقت  
 بكارتمها وجدت ثبوتها ادعت اقتضاها صدق لدفع الفسخ لا المهر وفيما لو تزوجت لعل  
 لحليها الأول تصدق في الوطء (مسئلة ك) عقت لامة كلها بحد رقيق تخبر في  
 فسخ النكاح وعده على الفور نعم من جهات العتق وأخباره بصدقة يمين ان أمكن فإن  
 فسخه قبل الوطء فلا مهر أو بعده بعق مائة فاسمى وبهذه فهر من ولوعة في بعضها أو  
 ككونت أو عتق بعد عتقه أمة ولا حارون به أحد الزوجين لا تخرون كما لا ينبغي  
 النكاح بينهما ولا يحتاج الى فسخ (مسئلة ش) ما شروجه أصه لم يفسخ نكاح لأصل  
 على الأصح عندنا وعندنا أن كان الأصل لا يملك له نكاح لامة حبيب ملة الغرق إذ يعقري  
 الدوام غالباً لا ينفق في الابتداء كالأول ليس الشخص بعد نكاحه لامة حبيب حرة لا يفسخ  
 نكاحه إلا بعد المدة كورة أم الحولت لامة لا يعمل لأن كان كان رقية والأربعة عشر  
 لا يلزمه اعتق لانه فلا يفسخ نكاحه قطعا وإذا يفسخ كح فزلاذه خذوت رقة  
 كالسابعين لرضا رقة وبه ابتداء في حب كعبه لم يرتق رقة وبه سديد في

الأفريق الذي يهويه أهل طهره لانه رقة بنت خبيد في حب كعبه لم يرتق رقة وبه سديد في



بالحق بذلك غير كما نقله في الروضة عن الجمهور **في المصدق** **في مسئلة** مهر المثل ما رغب به في مثلها والركن الأعظم  
 النسب وثمرتها المشاركة في الصفات ٢٤٨ الرغبة كالعفة والجمال والسن والعقل واليسار والمضارة والعلم والفصاحة وسائر

الصفات التي تختلف بها  
 لا اعتراض في ذلك لا عبرة بما  
 يتبادر أو يسميه أو يسميه ومن  
 قال إن مهر النسل ما يثبت به  
 المقيد كلامه على ما جرى  
 به عرفهم من تسمية ما رغب به  
 فيه وهذا يكون للنكح والشابة  
 ما لا يسمون المنيب والمحرز  
**في مسئلة** أرل الزوج كانها  
 هو أصابعه ثم قاله تنس  
 الخبر لا نهى المهر فله  
 لا الركن ولكن شرم الزنا بغير  
 ذكره ويعد ركنا من جهتين  
 له في نفسه فله في رزقته  
 رجباً لم يحب لها المهر في  
 المال حتى تنقضي العدة وله  
 رجباً **في مسئلة** إذا تمت  
 زوجية المهر فاعتز به كحل  
 ونكح المهر ولم يدع نفقته لم  
 يدع الزنا ولا اعتز به في  
 المهر لكن يكف اليدان في  
 ذكره ثلث أو عشر من مهرها  
 في الزنا على الزنا كزنت المهر  
 عنها وحكم لها مهر المثل قاله  
 في الروضة وحرم عليه في العباب  
**في مسئلة** إذا تمت زوجية  
 أرض المرأة من مهرها  
 المخلول فيه حرم على غيرها  
 الرجوع في نصف الأرض إلا  
 برضاها لغيره من غير  
 النصف مع الزوجة ويحرم الرجوع

أن المهر يقع في الإمارة أو الفاسد كان الوطني حراً أو عبداً ابناً أو كافراً أو مشركاً أو سبيهاً بانطنها  
 زوجته الأمة ولا يفرح من ذلك إلا إذا استولد هو وأصله الحر أمته فإن الولد نفع قدر  
 ويثبت الأمية لولد السودة ويقدر ثمنها على ملك الأصل قبيل وقوعه منه شبهة وجوب  
 الاعفاف والشبهة تقتضي حرية الولد في الجاني خلاف النكاح السابق **في مسئلة** ب  
 تزوج عبد حرة رضاها ورضاها أو أمة زوجه فقعة المعسر في كسبه فإن استعدهم سيده  
 زوجه فقعتا إن ساوت أخرته أو قصت عنها فإن زادت ولم يتزوج بالزنا رمازاً بدمعة العبد  
 حتى ينفق أو رضيت بدعته والأهل الفاسق بشرطه هذا إن سلم الأمة سيدها ليلها فإن  
 لم يملكها لا يملكها فليس إلا المهر قطاه وبغارة لا يجوز سيده العبد المتزوج بين تركه عند  
 زوجته والأهل عليها حينئذ من كسبه وبين السفر به وإن كفل بالزنا هذا إن لم يطلب  
 العبد لوجه وتأتي في أوسيه هامن المهر معه ولا سقطت **في مسئلة** لا يصح تزوج  
 العبد بغيره إلا بالذن سيده الرشيد فلو عاب بعض أهله أو حرم عليه المهر حتى  
 يباد لعاب ويكمل المحرم ولا يقوم الحاكم كالوكيل والولي معه هما وإن رأى المصلحة في  
 ذلك بخلاف أمة المحرم والعرق لا يستعاض بها كسبها المهر والعفة والعبد يفرقهما  
**في مسئلة** ج - كزنتها مصرية أو مملوكة لا يصح تزوج أحد المتعاقين بغيره  
 مال إلا يذم من له الجانية كالمهر المهرز وهو مشكل جداً لا يصح للعبد أن يعاين  
 الحياض مع أن العمل قديم واحد يناهز تزوجهم من غير تقدير ولا كبير الطاهران  
 وحده العمل الموسوع بالفضة والربا والاعتصام والاختيار الأصل الذي هو عدم دلق الحق  
 بالزنا عند أنشئ في ذلك وعبارة ما عاب والمهر الطاهر الأصل مقدم علمه لأنه لا ضطر  
 المتيق بخلافه وكفى بذلك حجة ومصدراً له إصاف الأم من الموسوع أيضاً فلو لم ين  
 تزوج الموسوعة اختياراً بقوله بل ذكر الزنا كسبي في قواعد وغيره من العلماء خلافاً  
 فلو ياتي بيع العبد الحائض مطاقاً لبيع زوجته بل لا يكف الباب انقش عن العبد  
 المادون في النكاح من سيده عما علق برفقته لأن الأصل عدمه لا تثبت الحائض إلا بينة  
 أو إقرار السيد وكذا العبد يوجب قصاصه كان الزنا ثوباً لا حسباً أهله على ذلك أخذ  
 الأصل وتقليد أن سلف لأنهم أوردوا من عرف والنقص عن ذلك يؤدي إلى المرح  
 في التشويع من به من تعطيل بل ترك الزوج يؤدي إلى معاملة كالأجنبي والذين يسمون  
 من العواقد المسقة بطلب التيسير وادخاق لاهم تناسع وعده الضرورات تباح المحظورات  
 ونحوهم إن التسهيل في مثل هذا الحال هو اللائق بالعلم خصوصاً في هذا الزمان ككثرة الظلم  
 والمصروف وبأخيه فلا والله لا من مدو حة وهي عمل من قلهم من غير تقبيل ولا تكبير

**في المصدق**

**في مسئلة** حبس  
 على الزوجين ما لم يمتدوا في حرمه من نصف الأرض **في مسئلة** حبس  
 امرأته ودفع لها ما قبل العقد في من دونه أو حوزة في زوج له دونه لمع حصة الله دافقاً ودفع على أنه  
 ربه له صدقة يمنها أو من دونه ما قبل العقد ولا يدين لها عليه من حرمه في الأوار **في مسئلة** تزوج امرأته ثم طار



(مسئلة ث) ما صح فخاصص صداق ولا عكس اذ المنافع يصح اصدقائها ومتى وجدت في  
 أحدهما العقد كان اجارة شخصية ان وجدت شروطها واركها والافساده والذى يظهر في  
 صابط ما يصح صداقا ان يقال كل ما قوبل بعوض وكان معلوما لم يكن اخصاص صداقا ولا  
 فلا يخرج ما لم يقابل بعوض والمجهول وكالمصنع ابتداء كروحتك على أن تزحني أو رفعا كعلي أن  
 نطاق زواجك ودخل القصاص (مسئلة ب) المهر والصداق مترادفان على الأصح وقيل  
 الصداق ما وجب تسجيته في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك وله اسمان جمع بعضهم منها تسعة  
 فقال مهر صدق نخلة وفريضة طول جباه عقد آخر علائق  
 ويجوز إخلاله العقد من تسجيته اجساما مع الكراهة ولا يحصل التسجيته بقوله زواجك جهرا  
 المثل من غير تقدير أو بمثل ما في يدي من الدراهم ولا عمله بها وقد تجب التسجيته كان كان  
 الزوج محجورا عليه ورضيت رشيدة بدون مهر المثل وكانوا كانت محجورة أو عالة كالمحجور  
 أو رشيدة وأذنت مطلة أو رضي الزوج باكثر مهر المثل لأن ترك التسجيته بوجه وهو مختص  
 به وبس كونه فدية ومن عشرة دراهم إلى خمسمائة وإن نسم بعضه قبل الدخول وما صح فخاصص  
 سم مهر أو مالا حكما وجبته بغيره معاهو يصح التكاح بهر المثل ومهر المثل هو ما يرغب  
 به في مثله أنسا أو صفة في رأي أقرب ما ينسب إليها ولو اعتدلت مسامحة نحو قريب أو نأجلا جار  
 الولي ولو ما كما العتبه إذا علمت ذلك ظهر لك منه ما جرت به العادة بحيث ينسب التواطئ على  
 مهر معروف لا يزبدوا لمقتضى ولا يختلف باختلاف الأشخاص بل هو الأليق ولا يقرب  
 التقوى في زمان إلى دي وقد انغمضوا الحس ذلك في كثير من مسائل الكفاة والنسب ان  
 هذا المسمى في جهته مساو لمهر المثل فما التوافق أو عليه أخذ من اعتبار الالات والتمساح  
 حتى جرت به العادة بدعا وحديثا أو العادة بحال ونكحتم في كثير من الأحكام ونظر لاؤاين  
 أم لم يمس أهل جهتها ترك المد البهه رأس لا اعتياد المسامحة فيه والتخليل من رلب  
 المساء لا سبع الأشراف بل بعد عصبهم المطا ليه من غير ثلاث مع تهمم وحوه  
 (مسئلة ب) تزوجهما بجل كثيرة يملكه حال العقد صح وكان ديناً بغيره من أن  
 كانت مجبرة وهو مسمى فيه الخلاف المشهور اه قلت ومرفى لوفى ح كانه بشرط  
 الزوج المجبر كون الزوج موصرا بهر المثل والاصح السكاح على العقد (مسئلة ث)  
 عتقت تحت رقيق بعد الدخول وقوله وفيه لم يله لا بعد لوطه فسيدها هه رقيقة لا لسلان  
 هو حبه الأصلي عتقه هم ان لم ينجس لها مهر الا بوطه تسكون البتة وعدهم فرصة قبل  
 عتقه اكن المهر لوط وهو مهر عتق لا أمه (مسئلة ك) عتق سعيها تعامل به كدراهم  
 وفلس ووطق ذر كان عابا نصرف العقد المطابق اليه سواء كان دوسا أو مفسوسا أو مكسرا  
 أو باعصا ولا يلزم لتعيين ولو باعها بماله بغير مساوات الماله عليه بل لم يختلف  
 فيه وعليه من غيره يسلم من أيم ماشاء (مسئلة د) تدرخص عهد النكاح وأحل  
 بعض شروطه فسد العقد بغيره نحو مهر بغيره وهو الزوج فله ما لا يلزم انفراد  
 المشرع بنوي من العيب في مسئلة ث في دفع عتق منه لا في دفعه بقصد المهر  
 وأكرت عتق هي ساكبة يعمنس عتقوا لصدق هو ه قلت وقوله في أمه

البنكارة فوطئها فقالت كنت  
 بكر ففضفتي وأنكر عتقت  
 بينهما الدفع الضخ وصدق هو  
 بينهما أيضا دفع كمال المهر  
 (مسئلة هـ) عقد باهر أو سمي  
 دراهم كذا معاملة البالد كان  
 أهل البالد يسمون بالشرفية  
 فطالبت به في وقت آخر لمسه  
 تحصيل الشرفية الموجودة  
 حال العقد فان عتقت له  
 فيها ذهبا (مسئلة ز) زوج  
 ابنته بكر أو ثيبا دون مهر المثل  
 بلا ذم في ذلك صح السكاح  
 بهر المثل في العتق ثم لوطها  
 الزوج بل الدخول وجب لها  
 نصف مهر المثل وهو ما يرغب  
 به فيها مسلما حال العقد  
 (مسئلة ح) الكسوة التي  
 حرت عاة البلدان بشرطها  
 على الزوج قبل الفسخ بل بكر  
 والذيب ولم يسلطوها حال  
 العقد فله تحقيق ان حكمها  
 حكم المهر فخاصص انما لا يكرر  
 وجودها حينئذ لها حبر  
 نصها حتى يقبضها كالصدق  
 نعم لو كسا الزوج زوجته  
 فسد حبة ثم نكحها اسرها  
 كما في به الزاد وارجد اذهم  
 به لو نكحها به كسوة العروس  
 المتقدمة فالحاقه كسوة  
 اصل أوت











في الخلع في مسئلة ظلم زوجته أنت طالق حسمت عني لم يشترط الفور في البراءة فظاهر حتى أرايتي في أراه مما علق عليه وهي عالة بقدر وقوع الطلاق باناس في مسئلة في ذلك صدقتها على جهة طلاقها لعل يجباها اذا أبرأني من حقوق الزوج وما تستعينه في ذمتي من الدراهم وأرايتي أولاً فانت طالق فقال أنت العريء والخال ان لها دراهم بضمنه معاودة غير الصدق ولم يكن لا يبا بضمه شيء ولم يحصل منه ابراء وحقوق الزوج مجهولة لم يقع الطلاق لانه علق على البراءة من مجهول ومعلوم وعلى ابراء أبيها ولم يصح الازاء من المجهول ٢٥٢ ولم يصدر من الاب ابراء ولم يرد مجموع المعلق والمتمم انه لا يبرأ من المهر والدراهم

المعاصر من لاه انما سمعت بالبراءة في مثابة الطلاق ولم يقع في مسئلة في حصل بينه وبين أم زوجته نزع فانت له طالق بنى على هذه الدراهم وعلى صدقتها فطلق على الفور وقع باناس بالدراهم المذكورة لا يبرأ من الصدق مطلقاً ولا يلزم الام شيء من المهر الا ان طالت وعلى فطير صدقتها أو دلت قرينة على ارادة ذلك في مسئلة في طلبت منه الطلاق فقال ادانيت الطلاق فاعطيت سبعين ديناراً فاعطته سبعين ديناراً وادانيت له صدقتها فقال لها أنت طالق اذا لم تزوجي به لار واما غيره اذا تزوجته فانت طالق أو اذا ما تزوجت بنى الى ان تموت فانت طالق وقع الطلاق على الخلع من اخطأ بوقع في فتاوى المتأخرين كما لو قال له أنت طالق لبي عمت واما غيره فزوجته وجي لا ماذكره من الشرط راي لا يلبيق ومعه أنت طالق حلال لكل روح سوى فلان أو حلالاً

(الخلع)

(مسئلة) ادعى الطلاق الثلاث بعوض فانكرت العوض حلفت ووقعت الثلاث مؤاخذه له اخره ولا مال لان الاصل عدمه من ان اقامتة ولو شاها وبما كانت المال

(المصيفة)

(مسئلة) تعليق الطلاق بالاعطاء والذرو الضمان ويحوي الازاء وكذا الاقباص ان قصده التليك فان كان بضموتى أو أى وقت أو مهافقة وعلى التراخي متى وجدا لمعلق عليه طقت أو بان واذ انقصى الضرر هذا ان لم تدخل عليها والم لا فاجع على الفور الا ان فعلى التراخي (مسئلة ب) قال لها أنت طالق طقة خلية أو أنت طالق الطلاق انطلى أو أنت طالق طلاقاً باناً ولم يفس قول الزوجة وقهر رجعي اذا حصل من كلامهم فيقال خالعت أو فاديتك من لامن غير كمال ونوى التماس قبولها وكذا ان لم ينوه كاقاله أو بخمره وان مزاج وقبلت فوراً وقوعه بانها بهر المثل فان لم تقبل فلا طلاق انما فاورج ابن حجر انه اذا لم ينو التماس قبولها يقع رجعي قبلت أم لا حكمه لو نوى العوض لفظاً أو قصد اتفق (مسئلة ش) وكل آخر طلاق زوجته على البراءة من مهرها صحر وكان تو كسلفي الخلع لا تعليقاً على البراءة فلا فرق بين ان يتنشى الوكيل بالمصيفة أو بتنشى هي فلو قالت له طقي على براءتي وحي من مهرى ل أنت طالق وقع باناً ان حلفت البراءة بشرطها بخلاف ما اذا فسدت الوكالة كأن قل اذا أرايتي فطلقها أو فذو ذلك في طلاقها فانه اذا طلقها ساعد برمته ابراءه بحجة بخبر يقع رجعي أو لا فطلاق اه قلت ومثله الخصة (مسئلة ك) قل خالعتك بالف فقلت ولم تد كرا لاف أو قالت طلقي بالف فقال طقتك فقط بانته (مسئلة ي) نساخره وزوجته فقال له اجنبت هذه القصة ومهر المرأة المذكورة ابتلاعها فقال استريت فان اراد بذلك الطلاق وقبل محاطبه فوراً بضم قوله بعد بعتك اياها

المعاصر من لاه انما سمعت بالبراءة في مثابة الطلاق ولم يقع في مسئلة في حصل بينه وبين أم زوجته نزع فانت له طالق بنى على هذه الدراهم وعلى صدقتها فطلق على الفور وقع باناس بالدراهم المذكورة لا يبرأ من الصدق مطلقاً ولا يلزم الام شيء من المهر الا ان طالت وعلى فطير صدقتها أو دلت قرينة على ارادة ذلك في مسئلة في طلبت منه الطلاق فقال ادانيت الطلاق فاعطيت سبعين ديناراً فاعطته سبعين ديناراً وادانيت له صدقتها فقال لها أنت طالق اذا لم تزوجي به لار واما غيره اذا تزوجته فانت طالق أو اذا ما تزوجت بنى الى ان تموت فانت طالق وقع الطلاق على الخلع من اخطأ بوقع في فتاوى المتأخرين كما لو قال له أنت طالق لبي عمت واما غيره فزوجته وجي لا ماذكره من الشرط راي لا يلبيق ومعه أنت طالق حلال لكل روح سوى فلان أو حلالاً

لبي عمت فطير يد زاميا ان تزوج فوقع الطلاق رجعي بالكل ويكون عرساً بذلك من حوايم ويحوي له لا يلزم شرعاً الحديث بريرة المشهور في مسئلة في انختم هو وزوجته في عرسه فقهه حكمها بها طقت منه الطلاق فقال لها أنت طلقى اقبالا لعله بهذه الصيغة كالصريح في عدم اشتراط المهر من فكهة ذال أنت طلق انما يصير عتدي بغير عوض متفق عليه الثلاث ولا تحمل الا بطلان وان دلت قرينة الخاصة على ارادة الزوج رد الجملة وهذا لا حوط وغيره تكاف في مسئلة في أنت طالق على جهة البراءة أو أنت طالق ثلاثاً على جهة



يراد من مهره وعلى صفة رافى من ثلث البقرة التي كانت عندى وكانت قد أرتأت من المهر الذى لها عيه فان تصدعت على الطلاق على ايجاد براءة من المهر ومن ثلث البقرة فابراهم هو وقع الطلاق الثلاث بغير المثل وكذا لو جعل البراءة نصيبا لغيره لم يفسد مهره الا براءة من ثلث البقرة اذا اعيان لا يدخلها الا براءة فالحاصل وقوع الطلاق فيها بالما بغير المثل في مسئلة كما قال ان اعطيتنى جميع ما صارنى اليك فانت طالق فاعطته شيئا وادعت المهر فالحاصل وقوع الطلاق فى ذلك وادعى ابعثى شئ من الذى صار اليها منه وهو كذا وكذا فانت كذا فلا بد لوقوع الطلاق من شاهدين الذى نصدقه فلا يكتفى ٢٠٢ شاهد عينا في مسئلة اذا قالت بذلت صدق على صفة طلاق فغيب

ذلك فورا بالطلاق وقم بانثا ويكون ذلك كقولها ابرأتك على الطلاق (قلت) ربع ابن حجر فى التفتة وقفا به وقوع الطلاق رجعا سواء كانت رشيده أم لا لان هذا البذل لعمول يستعمل الا فى الاعيان فليتنب لذلك وكثيرا ما بان فى هذه الفتاوى

وقوع الطلاق وان لم يقبل لم يقع أصلا لان قوله للزوج استترت الخ مجرد التماس وسؤال لا إنشاء ثم ان وكنته المرأة بالخلع جلا كراؤدت قرينة على ارادة الاجنبى بمهر المرأة مثل مهرها كما ان بضعة الى ذمته وكان يصير الزوج المرأة على الاجنبى قبل خلعهم وقم بانثا والا فرجى ولو نالعت أم المرأة على مؤخر صدق بنتاى ذمتها فاجام الزوج وقع بانثا فائدة في قال فى التفتة كالتأية علم بحاصر ضبط مسائل الباب يعنى باب الخلع ان الطلاق اما ان يقع بانثا يسمى ان صحت الصفة والعوض وبغير المثل ان فسد العوض فقط أو رجعا ان فسدت الصيغة ونفجر التطليق أولا يقع أصلا ان تعلق بغيره يوجد اه

§ (خلع السفينة وحكم البذل) §

(مسئلة ش) خلع السفينة ان كان بصيغة تعليق من الزوج نحو ان ابرأتنى من صدقتك فانت طالق فابراهم لم يقع شئ كالأقالة لصيغة أوامة وكذا ان اعطيتنى الخا اعطته على اراجع ان قصدته معنى التخليك فان قصد الاقباض أو اطلق وقم رجعا فى السفينة والصيغة وفى الأامة يقع بمهر المثل بذمتها أو بصيغة تعليق منها كما ان طلقنى فانت برىء أو كذا أو خلع منه كطقتك بالطلاق قبلت أو منها كطقتى بالطلاق فاجام المثل الذى اعتمد الجمهور وقوعه رجعا فى الكل علم السفينة أم لا واحذر بعضهم وقوعه بانثا بغير المثل وهو شاذ وهذا اذا قلنا بذهب الشافعى ان ارشد صلاح الدين والمال أما اذا قلنا بالوجه الشاذ انه صلاح المال فقط وهو مذهب الثلاثة وأفتى به ابن عجل والحصرى وغيرهما يقع المسمى اه قلت وقد تقدم فى الجرح نوحه (مسئلة ش) بذلت صدقها على صفة طلاقها طلقها ما دون ثلاث ثم ادعت جهلها بالصدق فان قننا صيغة البذل ليست صيغة خلع فرجى مطلقا وان قننا خلعها بغير المثل للجهل وحاصل العقد عندى فى مسئلة البذل انه كتابة خلع فاذنوت ببذلت وهبت فكلم قالت ابرأتك من صدق على طلاق لصراحة لفظ الحب فى الأبراء فان اجابها بانثا طالق على ذلك وقبلت بانثا بغير المثل وان لم يكن سوى مجرد البذل والحواب بصور أنت طالق فرجى شرطه هو عدم صفة بذلتا به لجهلها بالبذل ليس له عرف شرعى اذا لم رد لشئ واحد يطاق عليه بسموه صر بحافيه وله عرف لموى وهو الا اعطاء والجود وذلك فصل لا فوله ومورده العين لا الدين فلا طرد استعماه فى الدين فى ناحية فى مقابلة الطلاق فهو عرف خاص فى أمر خاص يحمل كونه كتابة ان قصدته معنى الحب وليس صر بحافيه فاذ الصريح عند النووي ما ورد به الصريح من الاقاط فقط اه وبعبارة لك طلبت الطلاق

ذكر البذل والفسر يق بين الرشيده وغيرها نعم لو قالت له جعلت لك صدق على طلاق فقال المرحله انه كتابة والعرف ينهنا وبين بذلت ظهر ومثل جعلت اجرت في مسئلة كما ابرأته من مهرها ثم ادعت الجهل بقدره فان أمكن بان لم تساذن أصلا كونه المجرة أو استؤننت فى النكاح دون المهر صدقت بعينها أو لا فلا في مسئلة كما قال لزوجه المدخول بها اذا ابرأتنى من الدين الذى تسختنيه فى ذمتى فانت طالق فلا نقالت ابرأتك من حقوق الزوجية دون الدين لم يقع الطلاق لانها لم تحدد براءة من الملق عليه

في مسئلة كما قالت له بذلت صدق على صفة طلاق فقال أنت طالق اذا ابرأتنى فانتى لم يقع الطلاق لا يتعلق على البراءة ولم يحدد في مسئلة كما قال لهاد ابرأتنى فانت طالق فقال أنت على العور ابرأتك من جميع حقوق الزوجية وكانا المدين بها وقدرها العلم المعتبر فى صفة الأبراء موقعا وان لم يعل أو أهدم فلا طلاق هذا ان أراد البراءة من جميع حقوق الزوجية فان أطلق ولم ينو شيئا فابراهم منع العلم باوقع رجعا وان جهلها لم يقع شئ في مسئلة كما سمعت الباقى به اذا حصل من الزوجين تشاجر تأتى المرأة الى شخص فتقول اكتب الى فلان فيكتب من عند نفسه على لسانها من غير لفظ من أو قول أو لا فلا يفت فلان اى بذلت صدق















الخطل ليس فاعله انهم اغتفروا في الخلع تحمل الكلام اليسير قلت في القضية ولو قال أنت طالق على صفة البراءة فان  
أبرأت رادة صحيحة وقهر رجبا والافلا ومثلهما على العتيد طلقك على صفة براهته تلك في مسألة في طلبت عنه طلاقها وبذلك قال  
ما لا ينطبق ثم وكل في طلاقها فاعله الوكيل وقهر رجبا فاعله ما لا ينطبق ٢٥٧ اعراض حقيقة وقد عدوا الكلام الكثير

مشعر بالاعراض فهذا أولى  
وبدل لذلك أنه لو طلق فوراً  
وقال قصبت الابتداء قبل قوله  
وليس فيه الاوحد الاعراض  
قصدا وهذا اعراض حقيقة  
في مسألة في الابرار والتحليل  
من واد واحد من صريح الابرار  
فاد قال له وجهه أنت طالق  
على صفة براهته دفعي من صدقك  
فأجابته فوراً بقوله أنت في حل  
من ذلك نوع الطلاق ويرى من  
المهر بخلاف البذر والارادة  
والمسببة والرضا وان كانت  
مترددة فلا يقع بها الطلاق  
المعلق بالارادة لان في حكمه  
لا حقيقة في مسألة في طلق ثلاثاً  
على تمام البراءة فقال له فوراً  
أنت البريء ثم قال لم تقصد  
البراءة من المهر قبل قولها  
فلا يقع طلاق وان كانت الصيغة  
صيغة معاوضة اذ لم يقع على  
شيء في مسألة في حاله اعلى ارض  
سقطت فوقه واعناه وشفعها فوقع  
بهم المثل ان كانت الصيغة  
صيغة معاوضة لفساد العوض  
والعناء باقي عليهما اما الارض  
فلم يدم ملكها لها واما العناء  
فمدمم صفة جعله عوضاً عن  
الطلاق لما قررناه في رسالتنا  
ميريل العناء انه ليس للمالك

قصده تعليق الطلاق على صفة البراءة والعوض عبارة عن وقع باننا ان مصدق الا فلا ولو في  
لما بعض المهر فقال أبرأتك فقال أنت طالق يرى وطقت رجبا ولو قال لها ان أبرأتني فانت  
طالق طلق رجبة فابراهته يرى ووقع رجبا كما قاله في التلاذد أو محرمة وابن حجر في المحرر  
من الآري قال لان التصريح بالرجعة سخط التعليق عن شبهة المعاوضة فاشبهه ما لو قال  
طلقتك بالفعلي ان في الرجعة فيقع رجبا بقوله ولو ذكر العوض لان ذكر العوض  
وشرائط الرجعة تبيها فالغنا ذكر المال اه ورجحه م د وسم قال وان تفصل عن ابن  
حجر خ لاه (مسألة ب) قال مني أبرأتني ولاية من جميع ما نسخت في طالق  
فندرت له بذلك فان أراد خلاصه من عهدة المهر وسقط عنه فمته بان ذلك ويرى اذ النذر  
هنا حكمه حكم الابرار فلا يدمى شروطه على العتيد وان أراء التعليق بلفظ الابرار أو طلق مع  
النذر ولا طلاق لهما كما قاله الاشعر واقضه كلام القضية اذ المتبادر من قوله ان أبرأتني  
ابرأته بلفظ الابرار أو مجرد دفعه كلفظ الحبة والتعليق ولم يقل أحد ان البذر من صيغ الابرار  
مخلاف الحبة نعم راجح ابن حجر في فتاويه ان النذر كالمسألة في يندفع به الطلاق عنه اذ الاطلاق  
نظرا الى استوائهما في المعنى (مسألة ث ش ك) اتفق ابن حجر تبعاً للرداد بان النذر  
من صيغ الخلع كالابرار أو الاعطاء مع نصي ككل لا اوضة التقدير به فلو قال ان نذرت لي  
بصدقتك مثلاً فانت طالق فنذرت به عالة بقدره وهي محسنة بذر هاو ما قال أبو محرمة  
وبن زياد تبعاً للجمهور يرى رجبا لان النذر لا يقبل المعاوضة الا من الله تعالى اه قلت  
وحينئذ يقع الطلاق ولو جهلا أو أحدهما النذور به بل لو على بارها من المهر وهي نجيلة  
فندرت به فمضد الطلاق وصح النذر قاله أبو محرمة في فتاويه (مسألة ط) وطاهر  
وزوجه على ان نذره لا يعمل معي وبطلانها وانه ان بان الخلع مستحقا فلا طلاق فنذرت له  
بالخلع ثم طلقها ثلاثاً من غير قيد فالتصديق الطلاق على صفة البذر الذي كور وقع بالثبته  
على العتيد وقال أبو محرمة فرجبها هذا ان صح النذر فان لم يصح بان كانت غير ربيدة أو بان  
رواى النخل أو بعضه من ملكه حال نذرها لا طلاق وان قصد ان الطلاق في مقابلة له طلقها  
بالنذر أو لم يقصد شيئا وقت الثلاث صح النذر لا يصدق حينئذ في قصده بما يصدق فيما لو  
غال غلظه لفظاً بصحة النذر وانكره وان قال السهو ولم سمعه تلفظ بذلك بخلاف ما لو قالوا  
رايناهم منقطعاً فلا يصدق حينئذ (مسألة ط) تنازع هو ووجهه فقال له اخوها  
طلقها وتزوج عليك ثلاثاً عند هاو الحال اه اعطاهما ما غاوا فاقبى ثم قال الاخ فنذرت لك  
بان اقبى مردوداً عليك والمصاع والمهر وكل ما لحقت من اخي نذرت لك منه من خاص مني  
قال الزوج دلالة على ان موطنه ثلاثاً أو ثلاثاً لم علمت الزوجة قلت هو يرى على براهته  
ان نذرت له بسدرة الطلاق فعلى كل حال وقول الاخ لم كور لا على لابر مبهة شيئا

العناء به مضر دأى لارسلوا وهما ولا به تموصح اندروا وصيغة في مسألة في حكمه  
وهي محجور عليها بخلاف في عقله فاد لروح فقال ذنبت على كذا فبطلت ولعلو وان دأى هي قالت دأى على كذا وطلقني  
عليه قال لها أنت طالق فان صدقته ثم لم مع اطلاق وان صدق لا خداه أو أذالو وقهر رجبا هاهنا في مسألة في طلب من



ووجهه المسير معه الى مكان معين فنهتة فقل اما تنسبني او تولى اباها لبراهم حتى يبدل طلاقها فقلت والذى على ما يصح  
 في ثم قال الزوج اشهدوا ان زوجتي فلا تطلق طلاقا على وجهه براءه فقلت يا ابراهيم صدق انك قد ابرأته فقلت ولم يصح  
 الابرأه ولا يكون بذلك وكذا في الابرأه بذلك بالطلاق على وجهه براءه فقلت يا ابراهيم ثم اعطى ثوبا لبراهم فقلت  
 ان اردت بقولها على ما يصح على من يحلها حتى يملكها فقلت يا ابراهيم صدق انك قد ابرأته فقلت ولم يصح  
 لا يستفيد الابرأه عنه بمجرد لتوكيل بها ٢٥٨ بعلمها اذا لم يجر منها تصرع ببدل مال في مقابلة الطلاق في مسئلة ثم قال لها

انت طالق ان خرجت بعلى او  
 بغيره على طريق الخلاص ان  
 يخالها بصدقتها او غيره فيقع  
 ما مان كانت رشدها فبناودنا  
 فان لم تكن كذلك كان كانت  
 لا صلي فان بلغت كذا واثا وسمعت  
 عليه فلا يحصل التخلص بذلك  
 اد الطلاق الواقع حوالا لغيرها  
 يكون رجعا او لا قد بينا ان  
 يبدل له رشدها لا في طلاقها عليه  
 في مسئلة ثم قال لها سرت لي  
 عما قد بارت طالق بمرت  
 له في الحفل وقع رجعا كما قاله  
 السهمودي خلافا لمراد لان  
 التذرع من القرب ومثله ان  
 تصدقت فذكر في المرتبة بما  
 لوجرد لتعليق عن ارادة معاوضة  
 مكان قال ان ابرأته عن  
 صداقتها طلاقا فنهتة  
 رجعية فبرأته فانها انطق  
 رجعا مع حصول البراءة  
 بخلاف اثنان وان التزم  
 والاعطاء ونحوها فانها لم يجر  
 المعاوضة فقلت في التحفة  
 وفي ابرأته من صداقتها فقلت  
 فنهت لك قال جمع لا يصح شيء

الترهه ثم ان اردت قوله وما لم يحصل من أخشى من خالص مالي التزام مثل ما يلزم الزوج من  
 دعوى غير ما ذكر كالتمتع والنفقة وغيره بل ما لم يبدل ذلك كالزينة ان اردت التزام مثل ذلك  
 بغيره ايضا وان يرى الزوج من ذلك نذرها لان هذا التزام مثلها لا عنه وقول المرأة يرى على  
 ابراهم اخي ونهت له فنهتة فقلت يا ابراهيم صدق انك قد ابرأته فقلت ولم يصح  
 الحقوق فيبرأه من جميع ما يلزمه ما يخالها لاحقا وان لم يعلمها اذ ليس هناك معاوضة ولا منها  
 رد ما اعطاهما من الماقيس والمصاع (مسئلة ثم) على الطلاق الثلاث بابرأته وان نذر  
 بالبره فبرأت او نذرت ثم ادعت المحل بالبره صدقت ان أمكن كان زوجت صغيرة ولم  
 يستأن فيه كما هو العايب ثم ان صدقتها الزوج ولا طلاق ولا برأه وان كذبها وقع الثلاث ولا  
 راءه فمؤاخذة لقراره ثم ان رجعا وامكن خطوه فبدل وان لم يمكن كان قال بمعنيته كره  
 فبرأه ما وعد البراءة فلا وان ادعى الزوج المحل بالبره صدقت ان أمكن ولا طلاق ثم ان  
 صدقة في ذلك والا فمؤاخذة لقراره ثم ان رجعا وامكن خطوه فبدل وان لم يمكن كان قال بمعنيته كره  
 آسروا وكونوا في المهر والعقد ولم يعرفكم هي لم يصح الابرأه الا ان نفع بكم جميعا

(التعليق بقوله اعطاهم والنفقة والابتناس)

(مسئلة ثم) قال لزوجته ان اعطيتني مائة تمجيد فانت طالق واطلق فلم يصح شيئا  
 والحال ان الحمدية تعلق على نوع من النقص على عشرين غواري صفر حصل على النقصه كما  
 لو اطلق الدرهم في الخلع لان طلاق الحمدية والدرهم على غير النقصه من التوسع فان  
 نوايا أحدهما صحت وبانت باعطاءه فمؤاخذة في الحاضرة وعند بلوغ الخبر في غيرها وان اختلفت  
 بينهما وصادقا لم يقع لعدم وجود المعاق عليه وان قال اردت النقصه فقلت بل الف درهم بلا  
 تصديق و = اذهب فسد السمي ووجب مهر المثل كالوطاقتها على ان تعطيه جميع حقها  
 دا عطاءه ما وصل اليها من مهر وصوغه فاني قال اردت جميع ما أعطته في المهر من  
 واجبة وغيرها ما لو صدق أحدهما الاخر على ما اراد وكذبه الاخر فيما اراده فبين طاهرا  
 ولا تسمى له لا تنكار أحدهما الفرقه نعم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج السمي  
 (مسئلة ثم) قال لما ان اعطيتني الورقة فانت طالق وهي لا تساوي ربع دينار ولكن  
 فيها مكروب صدقها الا جمل فاعطته اياها طلق بائنا وان قلت قيمة الورقة اذ يصح الخلع

والنذر صحيح ومحلها حيث لم ينسقط الدين من ذمته والابتناس بذلك يرى في مسئلة ثم قال انت طالق فلا  
 على صدقة البراءة الى ما بالذات وفيه وصف صدقهم من ولان والحال ان المطلق يستحق على ولان هذا القدر من الدرهم فابرأت  
 عن الصداق وقياس لحولته صحت البراءة ووقع الطلاق واستحققت لدرهمها كما انها قالت ابرأته من الصداق على الطلاق وعلى  
 الاوفى والنصف وذلك صحه لاربعه ساه على الابرأه اسقاط في مسئلة ثم بدلت صداقتها على جواز طلاقها فقلت  
 طلق لا على صحه لان صحه طلاقه في قوله طلق فمؤاخذة لقراره ثم ان رجعا وامكن خطوه فبدل وان لم يمكن كان قال بمعنيته كره



الطلاق لأن حقيقة البذل غير حقيقة الارتباط لا ينفك عنه على هذه البراءة ولم يحد هذا المصريح كافي به أبجيد وغيره فمستند في  
قائله أبرئك من المهر فطلقى حصلت البراءة ثم انشأ طلاق وقع وجبوا انشاء لم يطلق نعم ان صرح بانها أراد ان جعل الارتباط  
عوضا عن الطلاق وساعدها الزوج على ذلك فان كان طلاقا في مجلس التواجب بالثوب والافلا فمستند في قال لا تخر  
بالتزوج في الحار وجبت له ابدان كان كالتامع على المهر فبقع عليها ما يتأني للمعذبا كن مع التوبة اذ التبادل ليس من  
أنفاط الطلاق ويستحق كل على الآخر مهر المثل كما قال طلق امرأتك على ان ٢٥٩ طلق امرأتى وفعلا فان الطلاقان

يقع بالتبهر للثل إذا قصد كل الطلاق في مقابلة طلاق زوجته بكارحه اب كج وكرها مستله في شهد عليه ما هذان بانه أقر بطلاق زوجته ثلاثا على صحة البراءة من صداها وانما البرأه عنه ولم ينصرضا للفرقة فادى انها انما البرأه بعد طول الفصل صدق بيمينه في مسئلة في قال لها اذا خليت في البقرة والمدرعة بنت طالق ثلاثا فالت خلاها للهك وقت الثلاث ومك البرة والمدرعة ان قصد بليقه المذكور كونها عواضا الطلاق الذي علقه وهذه هي عند قولها اخلاها الله خلتها الله عوضا عن الطلاق عيرة قولها بعد ذلك لا أرضى بذلك فان لم تصد ذلك فها على ملكها ولا طلاق وليس بهذا كقولها ان خليت ولدي فالت طالق تحشه ثم اخذته فنانا وقع عجز التحلية لان خليف على تحية الزوال لا قصد منه المعاصرة بل هو تعليق

بأقل مما قول كالمصدق والمبيح فإذا دعي حتى البرص صح جعله غناؤه اه قلت وانظر  
لو أراد الزوج بالورقة ما كتب فيها كورقة البيت مراد بها أقصى البيت والطاهر انه انفق  
على ذاتها لعلها وقع بالنكاح أو لا في ماضي (مسئلة) قال مني أو من سارعتني أو  
أعطيتي أو مدت لي ولاية كذا فهي طالق ثلاثا أو بالثلاث طلفت ثلاثا باعطاءها ذلك ولو بعد  
عدة إذا بشرط الغور في خصوصي ولا يحتاج الى قصد بطلاق بعد الاعطاء ولو لم يشر  
المال طريق التلاصق ان رضه عنده بحيث يملكو بقدر على تناوله فيملكه حينئذ وتبين نعم  
لا يمن اعطائها بنفسها أو اعطاه غيره فان كان باذنها مع حضورها كفي ولا خلاف في  
النفقة اه وفي كذا قال لسان أومني أعطيتي ألفا فان طلق فلا بد من اعطائها الألف  
بنفسها أو بعنتي مع وكيلها أو أعطته عنه عوضا كخيل أو قال له اقطعه بمائتي خمدان  
لي في نطاق ثم لو قال لو كلبها له له فيه لمع وهي حاشرة طلفت (مسئلة كذا) قال لسان  
أعطيتي مائة درهم ان شرفات طالق فاعطته بعد مضي الشهر لم يقع لعدم وجود المعلق  
عليه لان الى انتهائه الغاية فلا يقيد الاعطاء بانتهائها الا ان وقع في اللحظة المتصلة بالتمهر اه  
فمت فلا أعطته قبل مضي الشهر فهل تبين ام لا حرره (مسئلة ي) قال لسان أعطيتي  
عشرة وانفق مني مائة سنة فانت طالق فلا بد من الاعطاء فوراً أو بالانفاق فيمكن فيه  
قبولها بالنقد فطلق حالاً أو بالفضل وهو مضي السنة فطلق بعده قاله ابن حجر وقال ابو  
مخرمة وأبو شيراز لم يضي السنة مطلقاً كما أنه لو كان لابن عمر الاثر منه نفقة البيت لم  
طلاق الاعضا عطائاً انما فاد ان نفق رجعت عليه به ان رفته ورجع هو عليها بفسط  
النفقة من مهر المثل مطلقاً فينسب الى العشرين قدر البقاء ولو كان قدرها عشرة رجعت ثلث  
المهر اه وعادة قال لسان احملت بنفقة ابنك فانت طالق فقالت احملت فمضى بشي  
لا من ادب الاحتمال الا لتمام نيك وقولها احملت لا التزيم فان عده كان حجة بها  
منه من ثلاثة سنتين كالمدة طقت رجياً كما لو قال لسان احرت بيسنة سنة أو في الحبري  
وقت أخذ العلة فصيرت في مضي ثلث المدة فطلق رجياً به لان المعلق عليه وجوده ذكر  
لا تنفصاه (مسئلة كذا) قال لسان أعطيتي مائة فانت طالق فأتيتني مائة ففان  
كذلك وكذا فاعطته فوراً بانتم لو قبل منه التزيم في شيء لم تبطل طاهر لان كلامه  
الثاني بفسد رجح الطلاق الذي حكمه كلامه الاول اما بما قلنا دعي ملق نفس الامر فان

بعد... بعلاوه الخ من ذك قالت لبدان صدقي على سمعك لانني بعالة بحسن تروا طفت فقل طفت وقع الطلاق ان قاله  
سرا استأثر له الخ من ذك في ذل روح الله به رطب ر على كبر دمي ودان فله درهم المستقر شره فاجابه الزوج ابنت  
ان على م... نعم نعم... هناك اسم في ذمها يقول لا بخوفه كبر تحت حجره وقع الطلاق في ذمها عوض المذكور  
الذي ابراهم لا بتره خوة وورثك لا بتره من بعدة نعم به وراثة له في ذمها أصح من بتره في ذمها الزوج في ذمها  
معه خوة و يتره لا في الاطراف التي في حتمه فهو رجا في الذم له فقلت لبدان صدقي على سمعك لانني بعالة بحسن تروا طفت فقل طفت وقع الطلاق ان قاله



وراه نظيره واصله أجنبية امامه فلما ارادها وقال هذه طالق وشهدت بيته بأشارته صدق بيته في عدم قصد الزوجة اذ هذه أولى من مسئلة الجور لان فيها الاشارة الى الاجنبية في مسئلة في قالت له طقني وأبرئت من المهر وعن الطعام الذي أصدقته عليك فقال أنت طالق وقهر رجلا بشرطه ولا يلزمها ابرأؤه في مسئلة في طلب من زوجته البذل بما لا يطاق فابت فاقبضها عينا فقبضا فاعيد البذل صدقها على طلاقها بطن صحة القبض فطلق على ذلك البذل كان البذل المذكور الذي بنته على ظن صحة المعاوضة عن المداق غير صحيح فلا يبرأ منه كالمصالح على الإنكار ثم أراءه بعده فلما حصة الصلح وطلاق الزوج المذكور المطلق على صحة البذل ولم يكن منها جوابا بعد غير نافذ في مسئلة في قال لزوجه ان أبرأتني فانت طالق الثلاث فجلست الى آخر النهار ثم أراءت لم يقع الطلاق ولم يصح الا برأه ان بنته على ظن صحة الطلاق فان علمت الفساد فالبراءة محصية لان معتبره بها في مسئلة في بقي له على زوجته طلاق واحد فحلف بالطلاق ٣٦٠ لا يدخل مكان كذا أولا بفعل أولا بكل كذا انفسائه وزوجه ان يتجملها

خلع فسخ عارض لغا الطلاق وبنته على شيء على مذهب من براه من العلماء فاختلعا على ذلك الشيء ولم يوطأا فابانت منه بذلك من غير قصد عدد الطلاق فاداعا بعد جديد ثم فصل المخلوع عليه لم يقع الطلاق واداعا العقد النكاح كما كمن يتبع ما أفتيت به كن حسنا قاله الباقي وقال في جواب آخر لا يكون طلاقا ولا ينقص به العدد وهذا الذي صرح جماعة ورجموه وان كان خلاف الجديد هو ان ثبت به بالاص من الخلع الطلاق اه وهذا بناء على جواز تقليد العمل المجتهدين لاسيما عند الحاجة ان كان المقلد منسما في غير ذلك

قصد الكل وانما حصل له نكاحا عند ذكر الاول فلا طلاق الا باعطاء الجميع ولو قال لها ان أعطيتني يا كرا الصبح كذا فانت طالق فاعطته بعد الطلوع الى ارتفاع الضحى طلقت ولو طلبت منه الطلاق فقال اعطني الذي أعطيتك كذا فقال أيتها من تعطيك فسلم له بعض الدراهم وحلبا وغيره ثم قالت له الزوجة طلقتي فقال لها أبرأتني من حقوق الزوجة ومن الحضانة وغيرها فقالت أبرأتك على ان تطلقني فقال أنت مطلقة وقهر رجلا وما أخذه الزوج سابقا من مال الزوجة لا يملكه وان شملته صيغة الطلاق اذ ليس للاب عليك مال بنته حتى ولو أبرأ الزوج من صداقها بعد نكاحه طلاقا على البراءة لم يقع لعدم وجود البراءة (مسئلة في طلقها المتكسب أو ثلثا على تمام الحلي والصانع ومراه بالحي المهر وبالصانع ما أنفق في الولية يعني على رد ما ذكر فان ردت جميع المهر ومثل الصانع طلقت بالثا ولا فلا ولو شرط شروطا كبرا او رد مال ثم قال أنت طالق على هذه الشروط كان تعليقها على الاتيان بذلك فلا بد للوقوع من الاتيان بجميعها (مسئلة في قال لها أنت طالق بشرط أو على أن لي عليك عشرة عجزه يعني الى أجل معلوم لديهم ما أن أدبها فعد طلاقك والا فلا فذرت له بذلك فقال لها أنت طالق فلا تان أدبت العشرة في ذلك الأجل كان الاول صيغة التزام فلا بد من قبولها فورا بخلافه فقلت أو ضمنت فتعبر به واحدة بئانا وان لم تؤد المال ولا يلحقها الثاني فان لم تقبل كذلك بل فذرت لم تطلق وحيتنئذ تعلية الثاني يقع باء العشرة فان أدتها ولو قبل الاجل لا بعد نفقت الثلاث والا فلا (مسئلة في قالت له خذ هذا على الطلاق فاخذه وقال أنت طالق بابت به وان لم يقبل على ذلك كالمواث قالت خذ هذه الالف على ان تطلقني غدا

المجتهد اه في مسئلة في تهم زوجته بغيره شيء وادعى عليها فانكرت فطلب عنها خلفت له اي ما أخذت عليه المال فطلق المذكر ثم قالت له بذلك صدقني على شرط طلاق فقال أنت مطلقة ان كنت بريئة أو ان كنت ما أخذت به فقال له اجنبي فخر الطلاق فقال أنت مطلقة ان كنت الخ فان شهدت بيته على سرقها لم يقع الطلاق والا وقع لانها برئت شرطا. كارهوا خلفها لان الاصل براءة ذمتها وحيث وقع فهو رجعي لانه أعرض عن جوابها بصورة التعليق ولا يقع بذكره نائبا لان قصد الاستئناف (مسئلة في قال لها أنت طالق الثلاث على صحة البراءة فأبرأه بعد ان منعت في البيت ساعة لم يقع الطلاق في مسئلة في أنه الطلاق فقال اعطني مائة أوقية وانت طالق فهذه صيغة التزام فلا يقع ان لم نعطه المال سواء قصد التعليق أو أطلق في مسئلة في طلبت طلاقا فله ما تشهدون ثم اطلق على صحة البراءة فقالت قبلت ثم قال لها كيف ما حلت لي حرمت وقوله على صحة البراءة من صيغ المعاوضة التي يكفي في جوابها قبلت فيقع بالثا فلا يضر قوله بعد ذلك كيف ما حلت لي حرمت على وان كرر في مسئلة في قال منى حسانت براءتي من صداق زوجتي فهي طالق قبل موافق حدث البراءة بعد موت الزوج تبين وقوع الطلاق قبل موته بالثا كما حقه الرد



**في الطلاق** **مسئلة** لا يثبت طلاق الزوجة بدعوى الوارث بل لابد من شهادة عدلين على طلاق الزوج أو إقراره بالطلاق البائن أو اليمين وجب إبطال الزوجة إلى ما تستحقه من الأثر **مسئلة** في طلاق زوجته طلقين بحضوره وود ثم سئل بعد ذلك فقال لا أنا ناسيا من غير قصد لم يقبل دعواه التمسك ويحكم عليه بالثلاث طاهر فلا تخل له بالجماع وبين فمابينه وبين الله تعالى **مسئلة** قال زوجته أنت دال بالمال الممسلة أو تال بالبنانة ٢٦١ فوق أو طالك بالكاف عوضا عن طالق

للايقع عليه الطلاق لم يقع اللهم إلا أن تكون لغته النطق بالطهارة أو الود والطلاق كافا يقع عليه ويكون صريحا في كسرك طلقك بادل تاء المتكلم كافا لمن لغته ذلك **مسئلة** قال زوجته اسرحي بلفظ الأمر فان كان من لغته استعمال ذلك اللفظ في الذهاب بحيث لا يستعملونه في الطلاق كقصة أهل الجبال لم يقع به طلاق إلا أن نواه ويكون كناية في حقه لأن استعماله فيها وضع قد هجره وكون من باب تقديم العرف المطرد على الوضع وإن كان ممن لا يستعمله في الذهاب فهو سرح في حقه كما أن أطلق سرح أيضا كما أفى به بعض أهل اليمن **مسئلة** قالت له بذات صدقي على صفة طلاق فاجاب بقوله قد طلاق لم يقع لأن هذا اللفظ لا يصلح أن يكون طلاقا إلا بد من ربط الصلاق به بأن يحاط بها كطلاق أو بد كالمبتدأ كأن طلاق وكل منهما لم يوجد هنا نعم وقال أنت طلاق كان كناية ولو أراد أن يقول أنت امطارق مصبق

فطلق ولو على انترأخي في غدا وقبله لا بعد الغد صين لكن بجر المثل في هذه ولا يشترط في جانب الزوج أن يذكر في طلاقه أنه على ذلك المثل الشرط أن لا يقصد في طلاقه الانبذاء والأوقع رجعا أو بصدق يمينه في قصده **مسئلة** قال لسان رجعتي وأنتيتي أو هبتيتي أو فعلت أو رددت أو جئت بكذا فانت طالق كان الكل بمعنى أعطيت فتبين بذلك لكن لابد من نحو الاعطاء فوراً في مجلس التواجد في الحاضرة وعند بلوغ الخبر في غيرها ولا رجوع له ولا يشترط القبول لفظا **مسئلة** كصدقتها فلا زواية ثم تسلمها فقال لسان أرجعت على الفحل وتكون الزاوية وقعا على أولادى فالطلاق حاصل فقالت أرجعت الفحل عليك والزواية وقعا على أولادك طلق بآشابه ولو قالت له ذلك ابتداء على أن يطقها فقال أنت طالق ولو بعد عدة بقصد جواها طلق بآشابه ذلك أيضا ولا يشترط إعادة ذكر الفحل والزواية **مسئلة** على الطلاق بغيره عن يده ويجاوزه في موضع كذا ثلاث سنين واعطاء أو ضمان فلان له قرش مثلاً فلا بد من وجود الغيبة المذكورة واعطاءه يقع بآشابه ويشترط الفور في الاعطاء إن علق بان أو أداً لا يصح من ولا يخل التعليق بيمينه أقل من المدة المذكورة بل لا تصلح الإلحاح عليه وهو الغيبة أو المجلس المذكور أن أو بطلاقها بآشابه وإن أعادها فوراً إذا التعليق لا يمكن الرجوع فيه فبها أو تابنا كما هو معلوم نعم قال أن غبت في سفرى هدا فصار ثم رجعت ولو من سفر قصر بخلت العين **مسئلة** قال لها أنت طالق أن ضمنت في الفأوق بآشابه فاحضمت أي الفأوق الفين لا تجوز قبلت أو رضيت أو شئت أو أعطيت بالانطق فلا يقع كولو بيمينه فوراً كما قاله في الخفة والفتح **مسئلة** قال لسان أقبضتي أو قبضتي كذا فانت طالق كان مجرد تعليق بصفة فلا يشترط الفور في الإقباض مطلقاً حتى وجد الإقباض منها بختاره ولو بوضعه بين يديه وقع الطلاق بخلاف ما لو قال أن قبضت منك فلا بد من تناوله ولو من وكبها بضميده ولو مكرهه هادوا وقع الطلاق وقع رجعا في جميع الصور إلا بيمين الزوج ما قد ضمه نعم أن دلت قرينة على أن المراد بالإقباض التعليق كأن طلبت طلاقها قبل التعليق المذكور أو قال فيه أن قبضتي لغسي أو لا صرفه في حوائجي كان كالاعطاء فيعطى حكمه

**في الطلاق**

**مسئلة** لا يثبت الطلاق بخبر أو معة إلا بشهادة رجلين سمعا لفظه من الزوج أو وكيله ولا يقبل قول الوكيل على الزوج ولو أنكر الشاهد أو لم يحزم شهادته وإذا ارى الزوج عدم

لسانه فقال أنت امطالق لم يقع **مسئلة** ذكر الأصحاب أن الالفاظ التي لا تحتل الصلح لا تكون كناية فلا يقع بها الطلاق وإن نواه فيمنذفاً أشهر عند أهل مليار أن الطلاق كقولهم بآشابه ونحوها لا دلالة فيها على الصلح وأما مسئلة الاشتباه في نفاذه دلالة على الطلاق كحلل الله على حرام أو الحرام يلزمي فان اللفظ يحتمله وقال قلت قال طلقن رجلك كآفني به الطنبداوى خلافاً لمن قال أنه سرح فلورا جميعها فلو وقع من غير نية لم يؤخذ بذلك **مسئلة** قال لسان أنت







ملحق ثلاثاً التي حال ثلثه بذلك حصاة أو عبورة كاتب في بدء العمل تصدتها ٢٦٣ لم تطابق القرينة تطابق ما إذا قال لها عند طلاقها

من الرقاق أنت طالق كما أنقى  
بهان بحميد في المحور وان  
كان محضه شهود يحلف ما  
اذنوى اصبعه فانه لا يقبل منه  
وبقع الطلاق كما في الجواهر  
وبالو كانت الجور بالارض  
أو كانت عليه جبه وقال أردثم  
فلا يقبل قوله والفرق ظاهر  
في مسئلة في حاطب ووجه  
باحدي كدائت الطلاق فلا بد  
لنفق من استقصائه لان ذلك  
يعرف الامن جهته واذا دلت

بقوله سابقا قبل فراغه منه والامتنع له الدعوى والحلف بل هذه هي العينة القموم وهو  
 زان وان وطئها فغيبته وبين الله تعالى وهو عبارة قال قلت طالق وادعى انه اذا دخلت  
 الدار او شاعز يدين ان نوى ذلك قبل فراغه ومعنى التدين انما ان غاب على طها صدقة فبرينة  
 وجب عليها تكبته وحرم التثبور لكن يفرق بينهما الحاكم ان اعمأ محققين وان استنوي  
 التصديق وعدم كرهه فكيفه وان غلبت كذبه حرم التكفين ولهذا في هذه الحالة ان تسكن بعد  
 العدة من لم يصدقه وان زعم انه في بقوله ان دخلت الدار لفظا فان صدقه فذل والوال حلف  
 وطلقت كالوقال الشاهد ان اهل ما بان به لانه في محصور بخلاف ما لو قالت أو قال لم  
 فيه اوف حيض قبله ولا حل بين اوقد طلماني قسم وان سألته الطلاق الا ان كان حوض بها  
 ولا حرمه كالوبنه اجنبي في مسئلة الوطء في الطهر لانه زال وجب عدم التدم قاله في النسخة  
 والنسخ

﴿صِرَاطُ الطَّلَاقِ﴾

القرنة على مباركة بولم  
 انوه الطلاق وعظله يخوفه  
 وقل له ان كنت قصدت الطلاق  
 وأردت الان سدم وقوعه  
 عوازل الحرام هذه سنة ما  
 اقصى زوجته باله والاعمال  
 المودة او قل الفدية كما  
 في البروجي ان يصيبها  
 خطا في الطلاق لا يورث  
 المهر بل يقر بانها  
 الطلاق واطرد عنهم بئانه  
 ربح المفسد عبد الموهوب  
 نظيره كذا قال الله في حرام  
 وجنبت فاذ انتم هولاء  
 فرب الطلاق حتى  
 بانك اقر بهدود الشؤنة  
 جعل على حدة خمسة  
 روحية احسان نسألك  
 حتى وحى الله حلال  
 في الحان عيسى له اذ  
 حرم ما في من يبره  
 حرم ما في من يبره  
 حرم ما في من يبره  
 حرم ما في من يبره

الى الوفاء لمناخه خلاف الى امره



في مسئلة في لقبه قطاع الطريق فلم يرد عليه حتى يحلف بالطلاق أن لا يجبرهم أحد الخلف لهم دفع ضررهم ثم أخبرهم  
 لم يقع الطلاق كما في الروضة لأنه مكروه ولا يخفى أن ذلك فيما إذا هددوه باضرار لنزق في نفسه أو مجبر دفع لهم لا بدعك حتى تحلف  
 فليس بأكره في مسئلة في شخص يقود بها ثم هو لغیره فقبه آخر فإرادهما كان لغیره خفاف بالطلاق أن جميع البهائم له وقع  
 الطلاق لعدم الإكراه الشرعي في مسئلة في جأه عتاد البقرة فقرة بعد معلوم فقال العداءمك أنكره وخوفه بالضرب وهو متوسم  
 قادر على ضرره وقاله الحنف بالطلاق الثلاث أن ما عمل الأهدأ وكان قد أخفى ثلاثاً منها خاف ولم يعين التي غيبهن وقع عليه  
 الطلاق الثلاث وليس هذا إكراه على الطلاق قط وإنما خبره بين الطلاق والأخبار بما معه فكذا به احتار الطلاق وفدى به ماله  
 في مسئلة في سألته امرأته الطلاق فقال طالق ثم طالق فان ادعى أنه أراد غير امرأته قبل منه والاحكام وقوع الطلاق  
 وهذا ما أشار إليه الشيخان قبل فان لم يكن في جواب سؤاله أن قاله ابتداء لم يقع شيء وإن نوى الطلاق ادلا بد وقوع الطلاق  
 من الابتناء بالبسداء أو ربط الطلاق بها كقطع كل كسر وكافي الفسخ والخففة النهاية وحيث حكمنا بالطلاق ثلاثاً لم ينو التأكيد  
 اه ولو قيل له ما تمنع من هذه الرواية مطلقاً فقال طلق وقع لأنه جواب ترتيب على السؤال في مسئلة في طلق زوجته ورجعها  
 وملكها فعدوا في مقابلة الزوجية فتمت ولم تمنعه ثم قال لها ان فصحت في القعود فانت طالق فصحت فيه لم تطلق لان القعود  
 باق على ملكه فلم ينعذ الفسخ فيه واذ لم ينفذ لم يقع الطلاق المعلق لعدم وجود الصفة حقيقة في مسئلة في اخضع هو وزوجته  
 وأما هو جزمه فانت أم الزوجة فيها ٢٦٤ ابني فبذل فارة إلى الامم الجدة والزوجة أن طالق ثلاثاً فان قصد بذلك

ولو قال له أنت طالق الطلاق القطع برتبة كل شرط فقال له أحولاً نقل برتبة الخ فاعاد  
 كذلك طلق فنتن الان أراد بالثاني التأكيد لا الأول أو ظن عدم وقوعه به فاق بالثاني ففسخ  
 واحدة ثم ان أراد بقوله الطلاق القطع بثلاث وقص في فائدة في من صراخ اللفاظ قوله  
 طلق الله ومثله ما قاله امرأته برأك الله أولاً منه استنك الله سبحانه بالطلاق ما قاله باع الله  
 أو قال فانه كذاية إذا فاعاد ان كل ما استنك به الشخص وأسد نده لله تعالى يكون صريحا  
 لقوته بالاستقلال وما لا يستقل به يكون كناية وقد تمت ذلك بعضهم بقوله  
 ما فيه الاستقلال الانشاء \* وكان مسند الذي لا له  
 فهو صريح ضده كناية \* فكان لذا الصياح ذا دراه  
 اه اقناعه باجوري في مسئلة في قال له أنت من ربي أو من رجلي أو مني طالق وقع

الزوجية طلق ثلاثاً وكذا ان  
 ففسد توزيع كل طاعة عليهم  
 من الثلاث أصاوان قصد  
 توزيع الثلاث عليهم أو لم يقصد  
 شيئا بطلق زوجته طاعة بها  
 بل ينفق الله في فسخه ولا يتساهل  
 في مسئلة في طلب من آخر أن  
 يسره له إلى مكان لا امرأته  
 ذلك فامنع خاف بالطلاق  
 الثلاث أنه لا يسره له لذات

الامرأ لا أمسي الا وقد فرق أكرم عليه من وإلى نعمان وكان ذلك الحلف قرب العرب ولو سعى بقية مطلقا  
 بوجه وسار بالليل لم يمكنه التعريق من وإلى نعمان لان والها يقبل بلم يقبل القروب ولا يمكن الاتصال بالوالى لذلك وتعذر الوصول  
 اليه لذلك الوقت لم يقع الطلاق اذ هو قضي المعركة في مسئلة في قال في البحر ونحوه العباب لو قال لها هي حامل ان ألقيت ما في  
 رحمك فانت طالق فأنقته نظره ان كان ذلك الولد مختافا فدمعى عليه أكثر من أربعين يوما لم تطلق وان أسقطت في الأربعين من  
 أول العاقب طلق وهذا ان لم تكن له نية والا فان قصد بذلك اسقاط الولد ثم أنقته أي وقت كان طلق وانما فرقنا بين الحالين  
 لما ورد في الخبر عنه صلى الله عليه وسلم وزعم أهل الخبر أن الولد يكون في الرحم أربعين ثم يخرج بعد ذلك إلى البطن فان صح  
 ما ذكره فاقرب ما يتلخص من توجيه التفصيل المذكور ان اطلاق ذكر الرحم بعد الأربعين من باب الاستصحاب في مسئلة في  
 الاموال التي تؤخذ بالمكوس والصادرات لا يجوز ان يقال فيها مال السلطان أو حق السلطان ونحو ذلك من العبارات المستعملة  
 على نية حقا ولا رافق للمواري وهذا من أشد المكرات بل يكفر ان اعتقده حقا مع علمه بظلم الصواب ان يقال فيه المكس  
 أو ضريبة السلطان ونحو ذلك \* قلت ذلك قد أخذت من شيا من هذا المال فلما اتهم أخذه خاف بالطلاق الثلاث انه لم  
 يأخذ من مال السلطان شيئا فقد أن ما أخذه ليس مالا للسلطان لم يحن وكذا لو أطلق ولم يرد شيئا أخذت من مال الخلف لا بدخل دار  
 زيد فله يهل على لدار التي يملكها لا يبعد ههنا لا يخضر لالحال شي من المتبادر رادة الاموال المذكورة فليست والله فانه  
 زلوا من أعوان الالطان بهن انهم يروا نية بضاية لاه كس أو حقة ومدة من الطريق أو أمه لاند اكس كس



المكسوس وقال سرقتم مما أخذتم من الرعا فأنكر كل وحلف بالطلاق الثلاث أنه ما فعل شيئا مما أخذوا الحال أنه كاذب لكن خاف أنه لو أقر ضرب وأخذ حلف بذلك أذا لأغرض للأعوان أو الحاكم في حلف من ذكر ولم يكرهوه عليه عينا خلافا لمن غلط فيه فأنى بعدم الحلف في مسئلة في طق امرأته ثم ادعى أنه لمشي فان كان بان شاء الله لم يلق قوله أو بغير المشيئة كان دخلت الأدم مثلا فان قال الشهود لم نسمعه فاقول قوله يمينه وإن قالوا رأينا حلفه من طبقا قرب الطلاق لم يقرب قوله في مسئلة في قال أنت طاق على حصة البراءة فقم نجبه ثم قال لها أنت طاق ثلاثا لم تجبه وأيضا تم أجابت بغير التناهي وهو ما ثبت البريء وقع الطلاق الثلاث في مسئلة في ادعاء الطلاق على أمر بان خلافه لم يقع أن حلف على ما في ظنه بكافة الجمهر ويل لو حلف على أنه كذا في نفس الأمر بان خلافه لم يقع أيضا لأنه من باب عذر التماسي والساهي ذكره ليكري في حينئذ لو كان شخص يسقي ورائي بجاشقاه لزوجه فتمت مع حلف بالطلاق الثلاث أنه في جميع ما يشاء ولا يئنه فالقول قوله يمينه به على ما ذكر في مسئلة في حلف بالطلاق الثلاث ليدين ما تمت به من أموال المسلمين بالعصب والنه من زوجة متفاعة من غيرها لم يحكم بالطلاق بمجرد ذلك فانه مادامت الأعباء باقية ملكه لها تكن وذا حكمها لو باعها ثانيا من زوجها في جميع ولا حث ون نعت العيب حدث لا مناع البراءة البيع في الإيمان انما ينصرف في الصحيح وحدها القيمة كحلفه بالبيع في مسئلة في قالت بذلك صدق على حصة طلاقى فقال ليحيى لها أنت طاق طافت طلقه باناء لوقيل له بعد ذلك على حيل الاستخبار طافت قال نعم خمس عشرة طلقه كان ذلك قرارا منه على طلاق انما كور فينتهي عنه وتوقع طاهره واخذ ما قرره ٢٦٥ فان كان كادار لم يصد منه الا أنت طاق

الاولى وبها الثلاث حات  
 هي الباطل بالاحمال ان لم تكن  
 السلافة في مسئلتهم قال اشهدوا  
 عني انهم يعني زوجته اذ اجبت  
 بنى ولم تخسر من بنتي شي  
 الباطل فقال له الحاضر ون  
 نفي ثلاثا فقال ثلاثا طلق كذلك  
 ان كان في عزمه حال التلطف  
 الطلاق بعلقب الطلاق الثلاث  
 ولم يعال الفصل والافرواحه

مطلقا في الصلح في حل عقد النكاح ويلزم من انحلاله عن بعض أعضائه الرجوع إلى أصله لا عن  
كله أو بدل عليه وقوعه إبقاءه على جزئه المتصل إذ لملة عدم اختصاصه بجزء دون جزء لا  
يلزم التبعيض (مسألة ش) قل لها طاق أو طيفا أو طقوا طوقك أو طرفك طلفت  
ولا عبرة بضمه إذا طرقت في طرأه باق على البدن والرجلين والراس وبما سكتها أثبتة  
طرف الذي هو الدين نعم إن أراد باله رقبته بالفتح جانبها المنفصلين واستمر عرفهم بذلك  
أو لسوف بالكون غير الدين: بن لو دل طلفت وقتك أو طقت رقبته بالانصب في لاولى  
والرفع في الثانية سكت عن أعراسه طقت ولا يضر رطله لا يصح لأف انطلق رقبته فانه  
كناية (مسألة ش) قال لها لم تزوجي فلانا فانت طاق وقع الحلال على العقد  
خلافا لصحى ولا يلزم هاموز دل لاطلاق لا تزوجت خلافا لزرق ووطوق رجاء ثم دل

٣٤ بقية هذا ان لم يخرج بشئ من بيت والا تم مع الطلاق أصلاً ونهض شاهدان لم يخرج الطلاق وكان أحدهما نكاحاً أصلاً  
لم يقل تساهة ولا يقع الطلاق بشهادة لثاني في مسئلة في طق وزمته فلا ينفقوا واحداً ثم ادعى به ردى المذهب فنحل له بالاحتمال  
ثم جعل بل لو حكم ما حكم بذلك تنقض حكمه على الصحيح لأن المسئلة اجماع ولا اعتبار بالخلاف المحذور رضى النقص لو وده لزمه  
المذموم مثبت به نسب ولا يده له ولو بان في مسئلة في حلف لعدا في الثلاث ان قننه قسى من الحرف لم يقع عليه الطلاق لاحتمال  
مذكوره التزبل نفى كالجارية وان شق قصده ونقض لا يقع اطلاقاً لثبوت طهر في حكم المسئلة في مسئلة في قال بزي  
الطلاق الثلاث في قدر ان لا يزيدوا زانقه وأجبه وورد بذلك غلبته في القبول وده تلبه جلية وكان عرف قوم بذلك قبل ارادته ذاك  
بأنه في الزوى فيم اذا حلف ان لا يزيدوا من أن يسكن اليسر وأراد المصدق ان لا ينجث امرأه لحل في خلاف ما فله  
فالظاهر وقوع الطلاق كما اذا حلف ان لا ينفق برعه ودل الحل على خلافه لقوة وسوسة في الحلف عليه أو شدة بأسه وفوط  
هجومه في مسئلة في تنصاهم هو وزوجه فقلت بثلث صدق في طلاق من نعم او خرج به فدر حصل بينهما خصام فقال  
قلت في عطائه ولو بنو بذلك الطلاق وانتهى به فوافقه الداني رجعي في مسئلة في تزوج امرأة مع عليه أبوها جلية  
فلا غالب بينهما منع وحلف بالطلاق لسلالة يعمى بل لها خروجه بها في طلاق الثلاث أيضاً لا ترجع إلا بالعتبة  
واطلاق لم يبرأ بالعبء اجنبي فثبت له بغير عبء وزوج راعية اجنبي بانه لانه ذ أعطى به رجعي عليه فكان تزوج  
هو المعطى أي غير الأب ويكون الاجنبي كالأب ولا ينجث تزوج بعبءه وكسبه لكن فقد قلنا لقائلان الزوج لا ينجث











لذلك في بعض الماهيات بعد النكاح وتمام عند من شاء منها فان نام عند احدها قبل الخلع وقع الطلاق شبهها وله تعيينه فمن شاء  
 في مسئلته في قال لها يلزمي الطلاق منك ما تبين لي ان زوجة طلقت بجنبي زمن برك فيه الطلاق ولم يطلق اذ دخله يلزمي  
 الطلاق بذلك لا استتمت نكاحك في مسئلته في التي على امر انه طلاق الدور ثم طلقها ثم اقر انه لم يكن انفي عليها ذلك او خلعها فقراره  
 فان كان كاذبا طلقت ظاهر الا باطاعه من يرى صحة الدور وهو ضعيف لا يجوز العمل به في العقد الذي رجع فيه الشيطان والمتأخرون  
 بطلاق الدور قد نص امامنا في شافعي رحمه الله على الدور الثمري ولم يصرح على الدور الجلمي فقط ومن خالف ونسب مواءا امامنا  
 الشافعي فقد غلط وجهه واخصر الخلف غاية الخضر فهو شبهه بقول النصارى لا فرق الا بالموت وسد ما سرع الشارع من الطلاق  
 فلو حكم به كما يراه وهو مقلد للشافعي قضى حكمه وحبس في زوجه المرافعة الطلاق المنجز وانقصه العدة صح تزويجها  
 بشرطه هذا الذي نفعده ونفي به في مسئلته في قال لها يلزمي الطلاق ان دخلت بيت اني ما تصحبين لي زوجة وقع الطلاق اذا  
 دخلت واصبحت له زوجة ويكون القول قوله في انه لم يذكر الثلاث ولا نواها ولا قبل شاهد واحد فليق الله الخالف ولا يقدم  
 على البين في مسئلته في اكثري دابة يسرة واخرى بنسبه وله شريك فقال لشريكه اكرتبت هذه يعني التي اكثرها بنسبه بعشرة  
 فقال له الشريك يلزمك الحلاق انك اكرتبت بعشرة فقال نعم اكرتبت بعشرة ثم قال اردت تلك التي اكثرتها بعشرة فقبل  
 منه ذلك للقرينة الدالة على ذلك وهي اكثر اولادها بعشرة وان لم يدع زيادة ذلك وقع الطلاق هذا ان قال نعم الخ ما اذا انقصر  
 على نعم ولم يزد عليها لم يقع الطلاق مطلقا ٢٦٨ كافي الزوجة خلافه للرداد في مسئلته في طلبت منه الطلاق فقال لها اذا وقع

وشهدت له بنية بالفصل ولم تعارضها اخرى بالاتصال موافقة وان كذبه صدق فيبينه ما لم  
 يصدر منه اقرار بالثلاث ولو بعد ان حلف وراجع فمع الثلاث مؤاخذه لا بقراره ولا تقبل  
 دعواه انه انما اقر بنفي الطلاق كالتوكيل عن البين خلفت المردودة او اقامت هي به  
 فقط او تعارضت بينهما بالاتصال وبنية بعده فقدم بنتها لان مهازيا فعلم بالاتصال الذي  
 هو خلاف الاصل فيكون حينئذ ناقصة (مسئلة ش) سألته الطلاق فدخلت في من رقبتي  
 نت طالق بالثلاث حكم عليها الا ان اريدني الاستفهام ولم يأت بالفاء قبل انت الخ فيصدق  
 فيبينه لان اسلوب كلامه يحتاج له فكأنه قال في بصير من مطلقه لاننا فان اتى بالعام لم يصدق  
 ظاهره كمالوا دعي انه اراد التعلدق بالبراءة ولا قرينة كتمه من اللفظ بذلك على العقد  
 (مسئلة ش) قال لها انت طالق عدلاني واطلق موافقة لان المشي اسم جنس

للتزوج في غاية أيام فانت  
 طالق فالتبادر من لفظه تعلدق  
 الطلاق بوجوده طلب في تلك  
 الايام فاذا خطب فيها وقع  
 الطلاق فان تصدك ما فاتم  
 وقال اردت وقوع الطلاق حالا  
 فقد غلط على نفسه فيقع حالا  
 وان اراد التعليق بزواجه في  
 الثمانية الايام لم يقع أصلا  
 لانه تعلدق بمسحوق شرعا

في مسئلته في طلبت منه ان يطلقها وله صبرها فقال اذ لم يزد به لا غدار ولا بعد غداني يوم القيامة فانت امرادي  
 طالق فان ردت ولو بعد اسبوع ما من حضانتها لم يقع الطلاق وانحلت البين وان لم يزد لم يقع ايضا الا باليس من رده بموت أحد  
 الثلاثة في مسئلته في قال عليه الحرام والطلاق الثلاث من زوجته اذ لم ترح هذه الليلة من بيت اهلها ما تكون له زوجة  
 فقوله ما تكون لي زوجة كناية في الطلاق كما هي به المعنى وغيره اذا علمت ذلك فان قد سجدت على الخروج فلا بد من عليها  
 بالخلف فان علمت وخرجت من بيت اهلها برأى ان يخرج وكان مدنوى الطلاق بقوله ما تكون لي زوجة ولم يطلقها واصبحت  
 له زوجة وهت الثلاث لي انزها اولادها لم تصح له زوجة بان طلقها طلقت بالثاني رجعا ولم تنطق بقوله على الحرام الخ  
 لانه قد بر بطلقة قبل ان تصح في مسئلته في طلبت منه ان يذللها في سكان معين فقال لزمي الطلاق الثلاث منك ان ما تبين  
 ذلك المكان ساعة فاحلل البين ان يخالفه اقبل السكنى خلافا مما يحصل به البيونة فالخلف بالثلاث لا يتق عليه فلان  
 ثم حالها ثم نكحها ثم تقب عليه الشخص المذكور لم تعد البين في مسئلته في طلبت منه الكساة خلف بالطلاق انه يحصل لها  
 الكساة بعد مضي ثلاثة اوعاء فامضت الثلاثة لا وهو من رائل الشدة وعلما تامل من المرض رجم عليه من قبل الدولة  
 بالصفى الى بلد ولم يمكن من دفعه فلما ثبت المرض والهجر من التخلص من الدولة فتصير الكساة لم يحكم عليه بوقوع الطلاق  
 فلو نكح غيره كالباطل في مسئلته في مساجر دابة سئل هل ركنها خلف بالطلاق من زوجته انه لم يركبها ثم نكحها بنكره  
 بنشاهدين ولو كان الولي او الواو ح طلقت رجعا بشرطه وبأنه باقدا منه على البين الكاذبة فان بقي معها مع علمه بالطلاق نسق







الطلاق والفرق والبراح وما اشتهق منها وحينئذ فان نوى به انشاء الطلاق أو الفراق أو التلاشي أو  
 ما نواه وان قصد الاقرار بالثلاث فقد نطق على نفسه أو بواحدة صدق بيمينه (مسئلة ك) ان  
 زوجته أو أمته مع قولها طلقت أو اعتقتي فقال انطلق رأسك أو بطنك فان لم ينوشها طلق  
 وان نوى الطلاق أو الاعتق احتمل الفسأوه واحتمل الوقوع وهو الاحوط كما قاله ابن زياد فحين  
 قالت له زوجته طلقتي فقال طلقن رجلك انه كناية وصرح في التحفة والنهاية فحين قالت له انا  
 مطلقة فقال ألف مرة أو هل هي طالق فقال ثلاثا بانه كناية في الطلاق والعدة ومثله ما لو  
 طلبت الطلاق فقال اكسوا لسانك فان لم يسبق طلقا فلعنه مطلقا (مسئلة ي) كتب الى  
 آخر وان طلبت الزوجة كلتها فانت وكيل من طرفها كان ذلك كناية في الطلاق ويصح تطابق  
 الوكيل لعموم الادن (مسئلة ب) قوله لزوجه امرحى كناية يقع به الطلاق مع التنية كما  
 لو قال لها عند الخصام أنت فله شيطانه مصرية ولم يقصد الطلاق ولا يقع بلا شك للقرينة اذ  
 لا يستعمل لفظ السراح في جهنم في الطلاق بل لا يعرف صراحته الا انطواص ومع ذلك  
 لا يخطر ببال من نطق به الطلاق قط لاستعمالهم له في الحقيقة للمووية والعرف مطرد بذلك  
 بل غالب العوام لا يعرفون مدلوله الشرعي فيكون حينئذ كالاجمعي الذي نطق لفظ الطلاق  
 ولم يعرف مدلوله فلا يقع طلاقه وهذا الذي نعده كما نفي به ابن حجر وابن زياد (مسئلة ك)  
 قال لها ان جئتك جئت أي أو أنت على حرام ان وطئتكم مثل أي أو أختي فان نوى به طلاقا  
 وقع أو ظاهرا أو كذا ولا فكمارة بين اه وفي ج قال على الحرام في بيتي يعني زوجته  
 ما يخرج فلان من الدار وكرره ثلاثا كان كناية طلاق يقع مع الية فتطلق حينئذ ثلاثا بوجود  
 المعلق عليه وهو خروج فلان اه قلت وقوله نطق ثلاثا أي ان قصد بكل الاستئناف كما  
 هو فائدة في قال على فيش بالحرام الثلاث ان زدت ذكرته ان قد هابط لاقس فذكرتها طلقت  
 ثلاثا نوى الطلاق بقوله على فيش لانه كناية اه عبد الله الخطيب ولو قال أنت على من  
 السبع المحرمات أو أنت على حرام فان نوى طلاقا أو طهارة أو نوى أو تحريم عينه أو كفارة  
 بين قال ولم ينوش أو يصدق بيمينه اه بالحرمه ومثله السخط اختصار فتاوى ابن حجر

(الالساط التي لا يقع بها الطلاق وما يعتدل الذوايل)

(مسئلة ج) قال لزوجه بالحرام بالثلاث ان تروجت ولاية أو ان خرجت الى مكان  
 كذا ان قد هابط ريق فهذه صيغة قسم والطلاق لا يقسم به فتكون لعمري لا يقع بها الطلاق  
 بوجود المعلق عليه وان نوى الطلاق هدام مذهبنا ومذهب مالك واكثر اصحاب ولم يقل عن  
 أحدهما مخالفه للمعنى عن الخلاف بغير الله تعالى والنهي يقتضي الفساد ولا فرق بين دفع الهرم  
 وكسرهما من نحوى وغيره فيما يظهر وفي المسئلة خلاف وهذا مذهبنا وان اوجبت عبارة  
 النهاية أنه كناية نعم عليه كفارة بين والاعم والتعريف ولو قال على في زوجتي بالطلاق الثلاث  
 ان فعلت كذا راجح جانب الانترام مع الغنى فيقع الطلاق حال وجاب الخلاف مع الكسر فيلحق  
 واماما اقتضته عبارات الفقهاء من أن الخلاف لطلاق يؤاخذ به الخالف ليس المراد به القسم  
 بالطلاق بل مرادهم بذلك ما اقتضى منعا من شيء أو حثا عليه أو تحقيق خبر اه وعبارته



بك قال لزوجه بالحرمان بالثلاث وعلق ذلك على فعل شيء أو تركه قالذي يصرح به كلام  
 القصة والفق والتاوي في تطهير المسئلة له لغو . كلام النهاية وعلى بارز يدقنضى ايه كناية  
 زاد ب وما نقل عن العلامة سقاف بن محمد الصافي من وجوب ككفارة عيّن فهو من باب  
 الاحتياط له وخالفهم في ي فقال ذلك لامسه المزوجة بالحرمان بالثلاث أو بالطلاق  
 الثلاث في زوجتي لا تدخلي داري الا ان قنعت من هذا الرجل أو طلقك فقوله بالحرمان الخ  
 كناية ان نوى به الطلاق الثلاث وقن بدخول أمه اذ لم تقنع من زوجها ولم يطلقها بالكن  
 لا يقتضي ذلك الا بالباس جبنئذ لا بد من الاستمتاع وزوجته وان دخلت الام داره مما لم يقت الام  
 أو زوجها قبل الطلاق واقامة فيقع الثلاث على المعلق جبنئذ (مسئلة ب) قال  
 لاحنية أنت محرمة على لا تزوج بك لم يلزمه بذلك شيء ويجوز له التزوج بها كالحرم على  
 نفسه طامما أو شرابا فلا يحرم ولا كفارة وانما وجبت في تحريم الزوجة احتياطا في الابضاع  
 ومثله ما لو قال انصرو ولده أو والده وجهي من وجهك حرام فلا شيء فيه (مسئلة ي)  
 طلبت الطلاق مرها أي ثم أعادت الطلب ثانيا وثالثا فاعاد هو الرمي لم يقع برمي المذكور  
 شيء وان نواه ونما ربه أهني جهته لان اشارة الناطق وان افهمت لا يقع بها شيء ولو قالت هذا  
 بمعنى الرمي طلاقا فقال نعم لم يقع أيضا سواه قصدت استنصاره أم جعل قصدها لان قصده  
 الطلاق بالرمي لاغ فلما الامر اربا ولا يتأني هنا وقوع الطلاق بقصده الطلاق لان لفظها  
 لا يقتضيه اذ قولها هذا اشارة الى فعله وهو الرمي والمجيب بنعم حاك لكلام السائل فكانه قال  
 نعم هذا الرمي طلاقك (مسئلة ك) قالت بذلت صدقي على طلاقك قل اذا أتيتني  
 بثلاثمائة زبدية غلا أو كنانا في مكان كدايك ليها فلان ولا يطير منها غلة فانت طالق أما بذلها  
 المذكور فقلولها في مقابلة طلاق خبر ولم يقع وأما تعلية بجاذ كرفستحيل عادة فلا يقع اذ  
 لا يمكن جمع مثل هذا العمل وكيله من غير ان يطير منه غلة فان فرض امكان ذلك وقع رجعا  
 بشرطه في فائدة ك قال لها أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشاء الله لم يقع ان قصد التعليق بخلاف  
 ما لو قاله تبركا أو سبق لساءه أو بلا قصد فيقع اه شرح المراجعة (مسئلة ش)  
 قال لها أنت طالق عشيئة الله أو ارادته لم يعلق للتعليق فكانه قال ان شاء الله بخلاف المشيئة  
 لله فيقع حالا لان اللام للتعليق في فائدة ك قال فلانة يعني زوجته طالق فنتين من مهرى  
 فاحسبه بعض من حضره بان الصيغة فاسدة فاعادها بقوله فلانة طالق فنتين من عقدي  
 نفذت الاولين وانما قوله من مهرى لا المتأخرتان فلا تبين مما الطن ان الاولين لم تقعا  
 وقصده تضييع الاول نعم ان نوى بها انشاء طلاق نان ضمنا الى الاولين وبانت اه فتاوى  
 الشيخ محمد باسودان (مسئلة ش) قال لزوجه كل امرأ في غيركم طالق لم يقع علمها  
 شيء نعم ان اراد بغير معنى الا الاستثنائية وفهمه وقع للاستغراق ولا أثر للجنه بخلاف ألف  
 انتبيه كما يقع بقوله كل امرأ في طالق غيركم مثلا لان اراد بغير الوصف وانه اخوه عن تقديم  
 أو دلل قربة على ارادته كأن قالت تزوجت فقال ماذا كروحي لم يقع فقالت احلب  
 بالذلا فقال بالله عشر بن مرة لم يقع به شيء وان نوى به الطلاق اذ لا يصلح كناية له (مسئلة  
 ش) قالت له طلقي والاطلقت نفسي فقال طلقي نفسك فطلقت ثم ادعى ايه اغما قاله على



سبيل التكم أي ليست قادرة بلا إذن مني صدق بيمينه ظاهر القرينة القوية اذ لو حلها من  
وفاق وقال أنت طالق ثم قال أردت من الوفاق صدق فاذا أثرت القرينة في المقصود وهو لفظ  
الطلاق الصريح فلا تنوزر في الوسيلة وهو التوكيد أو التقوى بض من باب أولى وبحال عدم  
النظر إلى القرآن مع الصريح اذ اضعفت جد او قول الازرق وغيره لا يصدق ظاهر ابل يدين  
مردود كما علمت (مسئلة ٥) طلق احدى زوجتيه معينة ثم نسيت وتغذرت معرقها  
أو مهمة ولم يبينها ومات وقف حصتها حتى يصطلمن ولو بتفاوت لا باخذ مال من احدها من  
ليس من التركة ويصح الصلح هنا مع الانكار ثم ان كان الطلاق مبهما كما ان قال طلقت  
واحدة من زوجاتي ولم يبينها قبل موته لم يحكم التداخي وان عرفت حال الطلاق أو بعده ثم  
نسبت واذمت بعضهن على ضررها أنها المطلقة واثبتته بشاهدين أخذت المال فان لم تثبت  
حلفت المنكرة واصطلمن وان نسكت حلفت المدعية المردود وهو حرمت النكاح الا ان

### (الأكراه على الطلاق)

(مسئلة ٦) شرط عدم وقوع الطلاق بالاكره ستة فقرة المكره بكسر راءه على تحقيق  
ما هدد به عاجلا من نحو حبس أو ضرب أو اتلاف مال يثأر به ويجزى المكره بفتح الراء عن دفعه  
بنحو فرار أو استغائه وطمه انه لو امتنع فعل ما خوجه به ناجر أو ان لا يكون الاكره بحق كطلاق  
المولى وكان قال مستضعف القود طلق زوجتي والقتلت بقتل أبي فطلق بيقع فمهاوان  
لا تظهر منه قرينة اختيار كان قبل له طلق ثلاثا فوجدوا عكسه وان لا ينوي الطلاق بل  
يتلفظ به لجرح الاكره لكن لا تلزمه التورية كأن ينوي به طلاقا سابقا أو حلها من وفاق ثم  
هي مندوبة بان أمكنت (مسئلة ٧) تناسم هو وزوجته بمحض رجوع فطلقها حيا معنهم  
أو غيبا ووقع وليس من الاكره شي بخلاف ما لو حقه بالستم القبيح وهو من ذوى الاقدار  
وذلك كان تنازعه الطلاق وتقول ان لم تعمل لا شتمك بين الناس شتما مبيحا وهو ذو مروءة  
و يعلم قدرتها ويغلب على طبعها وكذا لو قالت له علام من الناس كلاما قبيحا وزعم ان يدافعها  
بالطلاق هذا ان لم يظهر منه قصد اختيار كان طلقت الطلاق قتل أو الثلاث فوجدوا  
وقع ويظهر ضبط الستم بانه كل ما يصلح ان يعزى على فعله كعصية ليس لها وقع ولا عمة يكون  
الشخص قديس بذلك الرذائل فلا يكثر بها ولا يمدحها فانه حط لرتبته فلا شك ان ذلك  
حال كثير من ذوى الاقدار اكونه يصدر على سبيل المزح والمجانة ولو صدر على سبيل  
الجدل فخطا عن تلك المكانة والمكره لا شك حاد لا هازل فمعدا نفسه لذوى القدر محذورا  
مناسبا من غير نظر الى حال المزح أما الاراد الالسب لهم مطلقا لا يشين فليس محذورا بالنسبة  
اليهم للاستبصار له أخذ او عطائه كل حين وصابط كون الشخص من ذوى الاقدار العرف  
ويختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة والاحوال فرب شخصين يسبان بسب  
واحد فيمده خطا لرتبة أحدهما فقط ورب ملبوس بلبسه شخص في زمين أو جالس أو مكاب  
فيمده خطا لرتبته في أحدهما فقط وليس من الاكره الضويق بالله تعالى اذ لا يجب ابرار  
القسم به بل وسنيتة مقيدة بعدم ترتيب الضرر والمفسدة قبل ولو قلبا وجوبه فليس باكره



أيضا اه قلت وهل يلحق بالتخريف بالله تعالى قول الوالد لولده فارق زوجتك والا فانا غير راض ويغيب عليه وغضب بسبب ذلك أى فيقع به الطلاق أو يلحق ذلك بالكلام القبيح لذوى المروآت فيكون أكرها فلا يقع طلاقه حينئذ خصوصا اذا كان الابن يؤثر رضا والده على المال محل نظر وتأمل ولو قيل بالثاني بقيد لم يعد **(مسئلة ش)** طلق زوجته ثم ادعى أكرهاها اياه فان وجد منها ما هو أكرهاه كان عسك ثوبه فلا تنفك الا بالطلاق أو تغلق عليه الباب أو تنوعده بالضرب الشديد والكلام القبيح وهو من ذى المروآت وكانت قادرة على ذلك ولم يمكنه الهرب والاستغاية عليها بغير ما فطلق حينئذ لم يقع ومنى ادعى ذلك و ثم قرينة صدق بيمينه فان نكل خافت المردودة وقع وهذا حيث لا بينة لاحد هما والافضى بهم فان تعارضتا قدمت بينة الا كراه لان مع زيادة علم ما لم تغل بينة الاختيار زال الا كراه و طلق مختارا ولا قدمت **(مسئلة ش)** انهم ذوشوكا بانه يؤثرى اللصوص فاتكره فقال له احلف بالطلاق الثلاث والا أخذت مالك خاف ثم بان انه يؤثرهم فان كان الامر من مخاف سطوته لكونه مشهورا بذلك فامره منزل منزلة الا كراه فيكون تخويفا باطلاق المال فنظر فان كان يسيرا تكسبه دراهم لم يوسر لم يكن أكرها وان كان قدرا يؤثر العاقل الا ببيان بما امره به صيانة لذلك كان أكرها لانه محذور مناسب فاذا حلف بما امره من غير ظهور قصد اختيار فلا طلاق **(مسئلة ش)** أخذت دابته ففداها بغيره العاصب ان يفكه أو يستلها الا ان حلف بالطلاق ان لا يخبر أحدا بالفداء فكره بشرطه فلا يقع الطلاق اذا أخبر به كالو حبسه حر يحلف بالطلاق أما اذا فداها فدفعها اليه وحلف به ان لا يخبر أحدا بالمأخوذ خاف من غير تردد ثم أخبر عامدا اوقع ولا عبرة بقوله حينئذ انما أخبرت بعض الناس الذين لم يكن للعاصب بهم غرض اذ التكره في سياق النفي للعموم نعم ان دلت قرينة تغلب ظن الحاص على ان العاصب أرادوا أحد المحصورات فينفي تصديقه بيمينه **(مسئلة ك)** أخذته اللصوص وادعوا انه دس شيئا من ماله فاتكره فخلعه بالطلاق الثلاث انه لم يدس والحال انه قد دس وقع الثلاث وليس هذا با كراه على المعتمد لانه خير بين بيان مادسه من المال والطلاق كما لو أخذه الساطع بسبب غيره فطالبه به أو بحاله فقال لا أعرفه ولا نسي عندي تخلفه بالطلاق خاف كاذبا فيقع رهذا بخلاف ما لو أخذه للصوص وقالوا لا نخذلك حتى تخلف بالطلاق لا تندكر ما جرى خاف فلا يحنث اذا ذكره لانهم أكرهوه على الطلاق هما فلورجع عن اقراره في الاولى وادعى انهم انما حلقوه على عدم خروجه من البيت بشئ غير هذا لم يقبل طاهر الا بقرينة ومن القرينة شهادة عدلين على ما ادعانا ثانيا وسماع شهادتهم انما هو انكرينها قرينة تدل على ما رجح اليه الخالف والا فالقاعدة ان من أقرب بشئ ثم ادعى بما مضى ذلك الاقرار لا يسمع دعواه ولا بينة بذلك كما صرح به في التحفة في الدعوى ولو ادعى سبق لسانه بطلاق بلا قصد لم يصدق الا بقرينة أيضا تتعلق حق الغيبة بما باطما فيصدق ولها قبوله ان طبت صدقه بامارة ولمن طن صدقه ان لا يشهد عليه **(مسئلة ك)** طلق لانا ثم ادعى انه سكر حال الطلاق فان كان متعديا بشره وقع عليه الطلاق وان ادعى الجهل بكونه خرا أو بغيره رعد صدق أو الا كراه أو زوال العقل فان دلت قرينة كحبس



أو مرض أو اعتياد صرع صدق أيضا كالوشهدت بينه بذلك والا فلا وله تحليف الزوجة أنها لا تعطه (مسئلة ك) أمره الحاكم بالطلاق فطلق لم يقع وإن لم ينفذه لأن الأئمة ألقوا حكم الحاكم بالأكره ولا فرق بين قدرة الحاكم على إجباره حسا أم لا اذ هو أكره شرعا ومنه ما لو حلف ليطأها الليلة فقلبه النوم بحيث لا يستطيع رده ولم يتمكن قبل غلبته بوجه فلا يحث كالموجودها طائفا وشرطا عدم وقوع الطلاق بالأكره أن لا يكون بحق كافي المولى وإن لا توجد قرينة اختيار من المطلق كأن أكره على ثلاث فوحد وإن لا ينوي الطلاق (مسئلة س) قال لما إذا أومنى مضي شهر رمضان ولم أكسك فانت طالق أو يلزمنى الطلاق لا كسوتك في شهر رمضان فتعذر الكسوة حسبان لم يجدها أو غنيتها أو شرعا بان لم تبسع إلا بما كثر من غن المشل في جميع الشهر لم تطلق لأنه مكروه شرعا وإن تمكن منها في جزء منه ولو أنه فقط طلقت بخلاف ما لو قال إن مضي شهر رمضان ولم أكسك فلا يقع الطلاق إلا إن تمكن منها آخره ولم يفعل ولا عبرة بقدرته أثناء الشهر

### ﴿تعلق الطلاق والخلف به﴾

(مسئلة ب) الحروف التي تستعمل في الطلاق للتعلق بالصفات سبعة إن وادومتى وما وأي وقت وأي حين وأي زمان فإن تجردت عن العوض ولم تدخل عليها كانت الجميع للترخي وكذا إن دخلها العوض أيضا غير أن ومنها إذا على المعتمد فعل الفور وإن دخلت عليها لم فكها على الفور إلا إن على المعتمد دخلها العوض أم لا أه قلت وسئل عنها ابن الوردي شعرا بقوله

أدوات التعلق تخفى علينا \* هل لكم ضابط بكشف غطاها

فاجاب بقوله

كلما التكرار وهي ومهما \* ان اذا أي من متى معناها

للتراخي مع الثبوت اذالم \* بك معها ان شئت أو اعطاها

أو ضمن والكل في جانب المنفى لفور لان فذا في سواها

اه (مسئلة ي ش ك) علق الطلاق بشئ وكرره متواليا أو متراخيا لم يتكرر إلا ان قصد بالثاني طلاقا ثانيا لا ان قصد التناكيد أو أطلق زادي ولا طريق الرجوع عن الطلاق المعلق بل يقع عند وجود الصفة ولا تدخل كفارة اليمين في باب الطلاق أصلا وانما هو المعلق بينا لأن المطلق إنما يأتي به غالبا لتحقيق شئ أو حث عليه أو امتناع منه كان اليمين باقية الخلف كذلك (مسئلة ي) ونحوه ش ك المخلص من اليمين في الطلاق المعلق ان يخالفها ثم يجدد باذن ومهر ويقبل المحلوف عليه بعده أو في حال البيوتة وهو الأولي خروج من الخلاف أو يطلقها ثلاثا وكذا رجعا ان جدد بعد انقضاء العدة اه زادش وليست هذه الحيلة محرمة بل ولا مكروهة لعدم المعسدة بخلاف الحيلة التي تجرأ بها اه وزادى وهداى التعليق بالدخول المطلق كان دخلت الدار وكذا في الخلف على النفي مطلقا أشم بالزمان أم لا كلا أدخل دار زيد أولا كلمة هذه الحيلة والا فانت طالق أو الأتبات بما لا أسعاره



بالزمان كان لم أدخل دار زيد فانت طالق اما الحلف على الاثبات بما يشهد به الزمان كاذم  
 أدخل داره أولا قضيته غدا فلا تنصل اليه بالبينونة بل يقع الطلاق المعلق عليه وتبطل  
 البينونة على المعتقد كافي التحفة والنهاية وزكريا اه قلت وعبارة الشراوى وأصل الخلع  
 مكره الا في صورته ان يحلف بالطلاق الثلاث على عدم فعل شيء لا بدله من فعله كدخول  
 الدار فيضالها لخاصة من الطلاق ثم بفعله فهو مخلص من الطلاق الثلاث في الحلف على  
 النفي المطلق كقوله على الطلاق الثلاث لا أفعل كذا أو المقيد كالأفعل كذا في هذا الشهر  
 أو الاثبات المطلق كالأفعل كذا أو اما الاثبات المقيد كالأفعل كذا في هذا الشهر فنبه  
 خلاف والمعتد أنه يخلص فيه أيضا بشرط ان يخالف والباقي من الوقت زمن يسع المحلوف  
 عليه والام ينفعه قطعا وقال بعضهم لا ينفعه اى الخلع ان فعله بعد التمكن من فعل المحلوف  
 عليه فاذا مضى الوقت المعلق عليه وقعت الثلاث لانه فوت البراءة اختياره اه ملخصا  
 وقوله وقال بعضهم الخ هو معتد الهاية وسم وعش (مسئلة ش) تنصاهم هو وآخر  
 فقال آه فلانة بالطلاق الثلاث اما ان تقضى الدراهم أولا حرق عليك البيت الا ان فان  
 أراد بقوله آهها الخ أصبرها أو أجعلها ممتصة بالطلاق احتمل الوعد بتطبيقها عند استفا  
 الاعطاء والتخريق فلا يقع بمجرد شيء مطلقا اذ شأن المضارع الاستقبال غالبا والا اصل دوام  
 الذكاح واحتمل اشاء التعليق في الحال على كلا الحصلتين فان أقرب اراءه ذلك ونحوه  
 فتقع الثلاث بانتعائهم ما ولا يكتفى اعطاء اجنبى الدراهم الا ان أنه المدين في دفعها عنه  
 ودفعها بحضرة فيكون كاعطائه لانه يملك الدراهم بالقرض المحكمى ويصبر للدفع ويكبل عنه  
 (مسئلة ش) حلف بالطلاق انه ما لم جار نفسه وكان قد أمسكها بيده وقع ان كان حال  
 حلقه ذا كرامته ولا يقبل منه ارادة الجماع لان لفظه لم يطلق على الامساك باليد وضعا  
 لغويا وعرفا مطلقا وان لم يمسكها هو بل أخذت هي بيده فلا طلاق (مسئلة ش) أخبر  
 برعى دواب زيد لزعه فادعى عليه فانكر فحلف بالثلاث فلما صدق تخبره فبان كذبه وانها لم  
 تزل تحت على المعتقد كالحلف على شيء ففعله ناسيا بخلاف ما لو تيقن عند الحلف عدم رعيها  
 أو قال يلزمنى الطلاق انها رعت صدق الخبر أو كذب فيقع حالا (مسئلة ش) قال حنن  
 من أهلى ان الشئ الفلانى لم يقع ونوى بذلك الطلاق فالظاهر من احتماليه كناية فادا  
 وقع الشئ المحلوف به كان بمن حلف على ان الشئ الفلانى لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم  
 أكن فلب أو ان يكن فعل أو فى الدار ظنا منه انه كذلك أو اعتقاد الجمله أو نسبها ثم تبين  
 خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصد به ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه  
 علمه أى لم يعلم خلافه لم يحتج وكذا ان لم يقصد شيئا فى الاصح وان قصد ان الامر كذلك فى  
 نفس الامر بان قصد به ما يقصد بالتعليق حنن قاله فى الصفة (مسئلة ش) علق الطلاق  
 على فعل نفسه أو غيره كقوله على أو يلزمنى الطلاق ان ساكت زيد أولا أفعل كذا  
 أولا تفعل كذا لم يحتج الا بالفعل أولا فعله حنن بالترك ثم فيما اذا قيده بفعله ان قصد  
 التعليق بمجرد صورة اللفظ وكذا ان أطلق كفى التحفة خلافا لم وقع بوجود الصفة مطلقا  
 وان قصد منع نفسه فيشترط ان يفعله متعديا مختارا عما به المعلق عليه فيما اذا قيده بفعله



غيره من زوجته أو غيرها فإن لم يبال المعلق على فعله بتعليقه مطلقاً أو يبال ولم يقصد اعلامه  
لمعه علم بحلقه أم لا أو قصده وتمسك من اعلامه ولم يعلمه أو فعله الغير متعمداً مختاراً وقع  
الطلاق في الكل والأبان كان يبال بتعليقه وقصد الخالف منه وعلم بذلك الغير فلا حنت  
بفعله ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً بالمعلق أو المعلق به وبقبل قوله نسيت أن أمكن ومعنى يبال  
بحلقه أن تقضى العادة أو المروءة بأن لا يخالفه ويرجمه نحو حياها أو صداقة أو حسن خلق  
أه قلت قال في الفتح وينبغي لمن حلف بالطلاق أن لا يخرج الابن زبدان يشهد على اذنه  
لأنه المصدقة في نفسه بينهما اهـ (مسئلة ك) قال على الطلاق ما بأنى الصبح وفي البيت  
حاجته من حوائج فيحتمل أن مراده رفع حوائجها قبل الصبح وانه أنى الصبح وقد بقي شيء  
من ذلك وقع الطلاق ويحتمل أن مراده إذا أتى الصبح يخرج حوائجها بعد انيائه بحيث  
لا تبقى لها حاجة ثم يحتمل أيضاً أن المراد اخراج الحوائج قبل خروج وقت الصبح أو عدم  
التقييد بذلك فإن أراد شيأ من ذلك عومل به إذا لفظ بحمل وكل مخجل يرجع فيه إلى قصد  
قائله وإذا قصد أن يخرجها يكون بعد اتيان الصبح ولم يقصد زمنام جيداً كان ذلك على التراخي  
ولا يقع الطلاق إلا باليأس منه بموت أحدهما (مسئلة ش) قال يلزم منى إطلاق النسالة  
ما أَرْضَى على أختي أو قد خربت رأسها أو حلقته كان معلقاً على وقوع الرضا قبل حلقه فإن  
قال رضى عنها الغطا وإن خالف ما في القلب قبل حلق جميع رأسها حدث فإذا أراد عدم  
الوقوع وترك الحلق المحرم فلا يزل رضى وإن عاملها معاملة الراضين كال دخول والانسباط  
نعم إن قصد بالرضا لا زمه أدبر عليه (مسئلة) قال لها أنت طالق إن لم نصلي اليوم طلقت  
بغروب الشمس إن لم تصل صلاة ما ولوركتين فلا تلحق جنازة ورمة واحدة بل إن أراد  
بالصلاة الغرض أو دلت عليه قرينة قوية لم يبر الأبعد لأنهم افترضوا أن لم يقيدوا يوم لم تطلق  
إلا باليأس بموت أحدهما أو جنونه المنهل بالموت (مسئلة ك) قال لها إن لم تأخذني  
من مائ شيأ فانت مطلقة ثم ادعى أنها أخذت وإنكرته صدقت بيمينها حيث لا ينفك تشهد  
بالأخذ كل ما تمكن إقامة البينة عليه لا يصدق مدعية الابينة وإذا لم يقيد الأخذ بمن  
طلقت باليأس (مسئلة ش) علق الطلاق بدخول نحو طفل أو بهيمة ودخل مختاراً حدث  
الخالف إذا يبال من ذكر بحلقه وإن أكره على الدخول فلا إذا فعله مع الإكراه غير منسوب  
إليه بخلاف البالغ العاقل إذا علق بفعله وهو بمن يبال بحلقه فيحتمل بدخوله ولو بكرها وحمل  
ذلك ما لم يطرده العرف إن الخالف أنما حلف حال نفسه أو ما ناله والادعوى حلف على فعل  
نفسه لا فعل غيره لا سيما إن دلت قرينة ظاهرة كالحصاة فحينئذ لو تنازع شخص وأمه على  
تربية طفل حلف بالطلاق ما بقي يدخل بيته المبحث إلا أن دخل الطفل وعلم بوسله مختاراً  
والأفلاحت على الأرجح كالو تنازع رجلان على بتر خفاف أحدهما بالطلاق لا بقيت تركها  
فأدار كهما المحلوق عليه مع من لا يستطيع الحساب أن يسطو عليه معه لم يقع الطلاق  
(مسئلة) حلف بالطلاق الثلاث أن لا يبيت هذه الليلة في البلدان أو يسافر بر بسفره  
بجواز ما شرط مجاوزته في صلاة المسافر بنية السفر لا به يسمى مسافراً العلة وشرا وعرفا  
بأنى التحفة والنهاية في الإيمان قال ع ش أى فلا بد من كونه فاصداً محالاً بعد فاصده



مسافر عرفاوان رجع قبل وصوله ولا يكفي مجرد خروجه عن السور بنية ان يعود منه اذ لا يسمي مسافرا (مسئلة ش) قال لها انت طالق ان خرجت بلاذن أو خف أو غير لاسية الحريز فخرجت غير عتلة أمره طلقت أو عتلة فلا واحلت اليمين فيه مابرة بخلاف ما لو علق بكلاما وعبارة العباب هنا يحتاج الى تحرير (مسئلة ش) حاتف بالطلاق لا يدخل الدار ثم دخلها فستل عن حلقه هل قلت يلزم معنى الطلاق الثلاث قال نعم ثم ادعى انه سبق لسانه لم يقبل لان نعم ونحوها كاجل وای اذا وقعت جواب الاستفهام كان اقرا رايها وقع الاستفهام عنه ودعواه سبق اللسان أو انه لا يعز بين الواحد والثلاث لا تسمع ويدين نعم ان دلت قرينة على عدم قصد تصديق المستفهم كجملة ودعواه صدق بيمينه انه سبق لسانه وكذا ان لم يعرف معنى الثلاث ولم يعبرها عن الواحدة من كونها محرومة للراء ان أمكن نضاهو لقرب عهد به بالاسلام أو بعد محله عن العلماء كما لو قلن لفظ الطلاق ولم يعرف معناه لا يقع وان قصده (مسئلة ك) دساجر هو وزوجته فقال لها ان خرجت فانت مطلقة ثلاثا فبنت نحو يوم ثم أدن لها في الخروج فخرجت وادعى انه أراد نزع وجهاتك الساعة صدق ظاهرا بيمينه للقرينة كما لو قيل له كلم زيدا اليوم فحلف لا كلمه وقصد اليوم فيه صدق حبث وصل كلامه بكلام السائل ولو قال لها ان دخل علي لم زيد فانت طالق ما لقت بدخوله عليها في أي مكان وحدها أو مع غيرها لا نحو حمام ومحمد مما لا يختص به عرفا ولو اعارت حماره بغير اذنه فقال لها ان جاءني الحمار مر فعا فانت طالق لم يقع الطلاق الا ان وصل اليه مر فعا لان انزل المناع عنه قبل وصوله اليه وان وصل البلد كذلك بل لو أتى به اليه مر فعا ولم يجتمع به لم نطق ايضا على خلاف وتردد في الحدة نعم ان قال ان جاءه البلد مر فعا وقع بوصوله أول البلد كذلك (فائدة) حاتف بالطلاق الثلاث ما يفعل كذا أوله زوجتان ولم يقصد واحدة ثم قال ولو قيل الحنف عينت فلانة لهذا الخلاف بعين ولم يصح رجوعه عنها وليس له توزيع العدد عليها اه تحفة (فائدة) شرط أبو الزوجة على الزوج مسكة فقصبت خلف أبوها بالطلاق في زوجته ان لا تخرج بنته من بينه لا بمسكة فعلق الاب المذكور باطل اذ ليس لها مسكة بدمه الزوج وان شرطت عليه نعم ان نذر بالمسكة في ذمته سمح نعليق الاب ولم يخص الاجلها اه فتاوى القاضى علوى بن سميح علوى

### (التوكيل في الطلاق)

(مسئلة ك) لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق وانما يصح في تخييره فتادعى الزوج تعليق الطلاق في التوكيل وأنكره التوكيل صدق الزوج القاعده ان من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته (مسئلة ش) ونحوه ي قال اذا برأني ولانة من كذا فقد وكلتك بطلاقه افسد التوكيل للتعليق لكن ان برأته براه صححه فطلق نفسه اعموم الاذن وكان رجعا لانه لم يوكل في الطلاق على الابرا بل علق الوكالة به (مسئلة) ج ونحوه ك وكل آخر في طلاقها فليس له ان يتخالع لانه وان افاده ما لا فقد قوت عليه حق الرجعة ولاه ليس للتوكيل ان يطلق بعوض بلاذن هذا ان أمكنت من اجتهابا بان دخل بها



في الرجعة في امرأتين مهر هام طلقها رجعيًا ثم رجعها قبل انقضاء العدة ووطئها لم يجب عليه مهر ثان لان حقيقة الرجعة الامسالة بالمهر الاول وقد حصلت ٢٧٨ البراءة فلا يشكر في مسئلة في اقرب بالوطء وانكر الزوج وجوب عليها العدة

ولم تكن الزانية والاجاز ولو وكله في طلاقها واطلق فطلق الوكيل تتبين فان نوى الموكل  
تبيين او نكاحا وقت تتبين وان لم ينو شيئا وقت واحدة (مسئلة ش) قوله لها انت  
وكيلة نفسك في طلاقك لغوا وليس ذلك تقويضا ولا توكيلا ولا توكيلا اذا تم طلاق نفسها  
كالقول اني امرك بكيلى نفسك في بيع مالي وانما الصحيح ان يقول: انا انت وكيلى في طلاق  
نفسك نعم ان قال اردت توكيلى في طلاق نفسها ولم يقل طلاقا عليه

﴿الرجعة﴾

وهذا فائدة في الشهادة وتعلم بعضهم شروط الرحمة عقل

شروط الارتجاع نعتسبها \* فهالك السبع في نظم مجاد

طلاق غير مستوفٍ لعدد \* وقبل مضي وقت الاعتماد

وبعد دخولها ووجود دوطه بلا عوض يكون ولا ارادة

(مسألة ج) ادعى الرجعة لم يصدق الاينة تشهد بانه راجع قبل انقضاء العدة فان لم تكن بينه صدقت هي كوارثها ايمنيا على نفى العلم (مسألة هـ) تحصل الرجعة بقوا راجعت ورجعت ولو تجت ومراجه ومرة رجعة وشترط اضافتها اليها أو الى ضميرها أو الإشارة كراجعت فلانة أو راجعتها أو راجعتك وهذه أو أنت مراجهة ولا يشترط اضافتها اليه كالإلى أو إلى نكاحي بل هو سنة وهذا مراعى ومنه لا ردوها أو ما سكتها لكن بشرط الإضافة اليه وتحصل أيضا بالكتابة مع النية ~~بشرط~~ ونكحها ولو بصورة العقد (مسألة ب) علق العاقل بصفة وشك في وجودها فراجع ثم بان وجودها بحيث مراجمته كارجحه النووي وما لبس به ابن حجر ومنه لو شك في لفظ يقع به طلاق أم لا فراجع احتياطاً وإن بان وقوعه لأن المعرفة في العقود بما في نفس الأمر فقط

﴿الْإِيلَاءُ وَالْقَاهِرُ وَالْمَعَانِ﴾

وقال في جري في الحقة والهاية والنع والامداد على ان المرأة تلوي عهز وجهها في  
الحلقا عن وطئها مطلقا او كمن اربعه أشهر مخبره بين مطالبة بالنبذة الى الوطن وكثير  
بينه والطلاق وجري في المعنى كالحاوي على انها تطالب به بالنبذة وتلا فان اعتنع بمطالقة  
الامداد في الاعضاء الباطنة كالظاهرة في حكم التنبه في الطهاره سواء المشبه والمشببه  
والنع والامداد لكن اعتمد في الحقة والهاية عدم صحة اظهار التنبه سواء المشبه  
المشببه انما الالتفات فاستوجه في الحقة ان يشبه كماء طاهر واعتمد في النع

ولا تستعطا كذا لها ففسها الا به  
رجوع عن اقرارها كافي  
الرخصة وغيرها تخينذلو اقرت  
بانه لم يهاها الزوج وصدها  
ثم ثبت بينه حسبه باقرارها  
بالوطه قبل اقرارها بعنده  
لزمها العده ولا يقبل رجوعها  
بالاقرار الثاني وليس هذه كما  
اذا اقرت به دم انقضت العده  
ثم اقرت ولو فوراً بانتقضائها  
وقالت اقرت بالاولى كاذبه  
فانها تصدق في ذلك اذ لم يتعلق  
بمحقق آدمي بان كانت ثانيا

﴿الظهار﴾

وهو مسئلة في قوله ان وجهه انت  
 كما في اوكا خفي كما في الظهار  
 والطلاق انضمم لانه اراد  
 كما في الكرامة فلا يقع به شيء  
 عند الاطلاق فان وجهه بالاعلاى  
 فطلاق اوالظهار فهو واخر به  
 عنها فعليه كما في ما بين  
 وهو مسئلة في قال لعل انضمام  
 تقضى عليه سرام فان نوى  
 بذلك اطلاقا وظهارا فافوى او  
 نوى تخريم عنها فانه له كفارة بين

والله اعلم

والمسئلة ثم ادعت على رجل  
انه زوج لها وانها طيبة له في  
مسكنه ونسحق بقعة سنة فافر  
لها بالزوجة وادعى انه لا عنها  
فمنسنة واشهد بشهود انهما

عن شاهدين شهدا هم انهما حضر العانما قبلت الشهادة المذكورة بشرطها بالنسبة لسقوط العقوبة والفرقة  
المؤدية الى اوجوب الحد عليها لانسمع الشهادة على الشهادة في حدود اقدمة على تخفيفها لاحتياج المرأة الى العان في دفع الحد عنها



والنهيبة والمقضى والرضى وشتر حصومة الاستمتاع بالمظاهر منها كالسكنى يعني عياني  
المسرة والكتبه ورجم في الفسخ والامدات بها لئلا يجتمع سومة الجاع فقط (مسئلة في ش)  
نكح حاملا من الزنا فولدت كمالا كان له أربعة أحوال اما متفق عن الزوج ظاهر او باطنا  
من غير ملاعنة وهو المولود لدون سنة أشهر من امكان الاجتماع بعد العقد أو لا كثر من  
أربع سنين من آخر مكان الاجتماع واما لاحق به وتثبت له الاحكام أو ناهي عنه ظاهر  
ويلازمه فيه بان ولد له لا كثر من السنة وأقل من الأربع سنين وعلم الزوج أو غلب على ظنه  
انه ليس منه بان لم يبا بعد العقد ولم تستدخل مائة أو ولدت لدون سنة أشهر من وطئه أو  
لا كثر من أربع سنين منه أو لا كثر من سنة أشهر بعد استبراءه لها بحضة ثم قرينة برزها  
وباتم حينئذ بترك النفي بل هو كبره وورد ان تركه كفروا مالا لاحق به ظاهرا أيضا لكن  
لا يلزمه نفيه اذ ظن انه ليس منه بلا غلبة بان استبراءه له وطئه وولدت به لا كثر من سنة  
أشهر بعده ثم قرينة برزها اذا الاستبراء اماره ظاهرة على انه ليس منه لكن ينسب تركه لان  
الحامل قد تحيض واما لاحق به ويحرم نفيه بل هو كبره وورد انه كفر ان غلب على ظنه انه  
منه أو استوى الامر ان بان ولدت لسنة أشهر فكل الى أربع سنين من وطئه ولم يستبرها  
بعده أو استبرأها وولدت بعده بأقل من السنة بل بطه يحكم الفراش كالموعلم زناها واحتل  
كون الحمل منه أو من الزنا لا يعرفه بربية فيجوزها من غير قرينة فالخامس أن المولود على فراش  
الزوج لاحق به مطلقا ان أمكن كونه منه ولا يتنفي عنه الا باللعان والنفي ناره يجب وتارة  
يحرم وتارة يجوز ولا عبرة بقراة اراه بان نال من صدها الزوج وظهرت أمثاله (مسئلة)  
قد فرز وجند بالزنا وادعى ان الحمل ليس منه لزمه الحد ولم يرأ الا بقوله أو باللعان ويطه  
المولود بربية مالم ينفع حال الاعان ويلزمه نفيه فورا ان يتحقق انه ليس منه وقد أخفقه الشرع به  
كما تقدم واذا لا عن أو اقرب بالزنا ولم ترجع عن اقوالها لزمها الحد وهو الزجر المحرم الموطوء  
في نكاح صحيح والجلد مائة وغريب عام الى مسافة القصر المحرم ونصفه مائة مائة مائة مائة  
تلاعن أيضا

### العقد

(مسئلة) عدة الطلاق بانها أربعة أشهر وخمسة أشهر وطه الشبهة والوفاء للحامل وضع الحمل  
المسبب الذي العدة حرة كانت أو أمه واما غير الحامل فللوفاء باربعة أشهر وعشر المحرمه  
ونصفها لامة ولغير الوفاة بلان اقراه المحرمه وقران لغيرها وقران طهر بين دمين أي ولو حصنا  
ونفاسا كما اعمده في النكحة والنهاية والدمعري والماترى وغيرهم خلافا للقول في الرضة  
والقنوى والبغوى وأنى محرمه والاسنى وحينئذ فن طلق ولم ترجعها أصلا وقد رات دم  
الناس اعتدت بالاقراء على الاول العقد وبالاشهر على الثاني اما لو ولدت ولم تردا أصلا  
فتعتبلا شهر اتفاقا هذا ان كانتا من فوات الاقراء ولا كصغيره وآسة فتلاثة أشهر لمحرمه  
ونصفها لامة (مسئلة ك) عدة الغيب كعدة الطلاق لا توفاه حكم المصوح نكاحا  
حكم البائن في وجوب السكنى واستحباب الاعداد (مسئلة ن) فورقت غير طامل وهي

نعتد بعدها ويسم المقلد تقليد  
القائمين به ويسم له ذلك ولا  
بانم اما الحكم به لغير المحرمه فقير  
مازناه على الاصح أن القاضي  
ليس له الحكم بخلاف غير  
العتد لاسيما كترضاة الوقت  
مسئلة اذا اشتملت الدار  
على مسكنين فأكتر فمسكن  
الزوج في أحدهما والعدة في  
الآخر وكان معها في الدار  
محرم بصيرمزا واهم آفة  
جاز وحينئذ فجوز الحلو بها



مع وجود من ذكره في الروضة  
 لكن الاحوط خصوصاً في  
 هذا الزمان سدها الباب  
 فلا يجوز ان يساكنها في بيت  
 مع اتحاد المرافق ووجود من  
 ذكره كقوله الا ذري لانه قد  
 يخرج لحاجته وقد يفعل ولا  
 سيما اذا كان الزوجان أو  
 احدهما ليس أهلاً للتقوى وأما  
 نظره الى وجهه وكفى المعتدة  
 والاجنبية في الروضة نقلاً  
 عن أكثر الأصحاب لاسباب  
 المتباعدين لا يحرم مصونه  
 الاسنوي وحرم عليه في العبد  
 واشترط مع أمن الفتنة ان  
 لا يقصد التلذذ بالنظر وهو  
 كذلك والذي في المنهاج ووجوه  
 الامام التصريح مطلقاً وهو  
 المتباعد المقتضى به لفساد الزمان  
 وحيث قلنا بالجواز فالرجوع  
 في خوف الفتنة الى الناظر  
 في مسألة قد عقد باهر اعتقداً  
 فاسد انهم مات بعد دعوا وطأها  
 وأنكره فلا بد من عينا على  
 نفي الوطء وان شئت أربع  
 نسوة يكرهن فلا تسقط عنها  
 البين لحق الله تعالى فاذا  
 حلفت تزوجت من غيره

من ذوات الاقراء فاقطع حيضها العارض بعرف كرضاع ومرض وجوع لم يحل لها التزويج  
 بغير ذى العدة قطعاً حتى يعاودها الدم فتعند الاقراء أو تلغ من البأس فتعند بالاشهر ولا  
 يبالي بطول مدة الانتظار كاتفل عن اجاع الصحابة واطبق عليه المتقدمون والمتأخرون وان  
 انقطع لالهة فكذلك على المذهب الجديد به قال أبو حنيفة وفي القديم به قال مالك وأحمد  
 وأقوى به جمع متأخرون انها تبصر نسة أشهر ثم تعند ثلاثة أشهر فان قضى بهما في ربحان  
 عنده أو مساواة الجديد أو ضرورة كالا حنابلة للنفقة وفيه أهلية التراجع فنفقواؤه وصح  
 المقد قطعاً ولا نقض ويجوز الاقراء ان هو كذلك مع بيان انه ليس من مذهب الشافعي ليقبل  
 المستغنى ذلك اه ونحوه ب وزاد قضى به سيدنا عمر واختاره البلقيني وأقوى به ابن عبد  
 السلام والبارزى والحضري وابن شكيل وابن كن وأبو حنيفة وابن مطير وكفى هؤلاء أسوة  
 وقوة فالأولى ان ليس لها ولي خاص ولم يتجدا كما يرى ذلك ان تحكم عدلاً بشرطه (مسألة)  
 من) يجب العدة بوطء الصبي والخصى اكتفاء بالسبب وهو الوطء لان استغفال الرحم الذي  
 شرعت العدة لاسنابته أمر باطل فاعتبر بسببه وهو غيبة الحشفة أو قدرها كاذك شأن  
 الشرع الشريف من تعليق الحكم بالوصف العام الظاهر المنضبط الذي هو مظنة كتمليك  
 الاسلام بكلمته الباهرة ولو مع الاكراه لنحو حرمي دون الاعتقاد الذي به حصول النجاء  
 ويطبق النقض بالأس والنوم للذين هم مظنة الخروج وتعلق التصبر بالسر الذي هو مظنة  
 المشقة وعكسه بالاقامة مع ان الغالب في هذا الباب التباعد ثم وجبت العدة وان تبين براءة  
 الرحم كأن طالت غيبة الزوج كثير ثم فارق فحبس العدة حينئذ والحاصل ان العدة أربعة  
 أقسام نعيد محض كعدمه من تبين براءة زوجها فراق صبي يقطع به لا بولده وصبي يقطع بانها  
 لا تحمل ومن مات زوجها قبل الدخول وهي محض كذب الحامل واجتماع الأمرين والمعنى  
 اغلب كوطوءه يمكن حملها من ولده لنسبه فان معني براءة الرحم أغلب من التباعد بالسد  
 بالنسبة للزوجة لا الامة اذا كفى فيها بجميعة أشهر واجتماعها والتباعد أغلب فتعند  
 الوفاة المدخول به أو اقراؤها تنقضي قبل عدتها فالعدد لنفس أغلب في التعبد (مسألة)  
 يجب الاحد اذ على المتوفى عنها زوجها وهو تركه الطب والذهن كالحرم فيحرم عليها الغير  
 ضرورة أو حاجة ما يحرم عليه من الطب في الثوب والبدن والطعام ودهن نحو الراس نعم  
 يلزمها زالة طيب عليها حال الثمر وفي العدة ولا كفارة عليها باستعماله بخلافه ففيه اولها  
 استعمال نحو اظفار عند طهرها من نحو حوض والحلي وكل مصبوغ زينة أو احتمال ولو بصبر  
 لا زمة فتكحل ليلاً وتصفهها راقلة في الفخ و يندب الاحداث للباس وفي قول يجب وكذا  
 المرجعية ما لم تكن عوداً زوج لها أو خرج عباداً كمن غوغل الراس ولو بسدر أو متساقطه  
 والامسحاد وطم الاظفار فلا يحرم وبالأزواج غيره فيحرم فوق ثلاث مطلقاً وكذا ذوم الغير  
 قريب وعالم وصالح يجب على كل معتدة مطلقه ملازمة المسكن باجاء الائمة الاربعه بل  
 تركه كبيرة لقوله تعالى ولا يخرجن كافي الزاجر (مسألة) طلق حرة فادعت نقضه  
 عدتها قبل مضي شهر وتزوجت كانت كاذبة دعواها فاسقة بتزويجها اذ قل امكان انقضائه  
 عدة الحرة ذات الاقراء غير الحامل والمتوفى عنها زوجها اثنان وثلاثون يوماً ولحطتان ان



طلقت في طهر وخمسة وأربعون ولحظة في حيض وفي الأمة ستة عشر يوما ولحظتان ان  
طلقت في طهر فاذا ادعت المرأة الانتضاء لامكانه كما ذكرنا صدقت بيمينها وان انهمت وخالف  
عادتها المستمرة اذهى مؤثمة على زوجها (مسئلة) فورقت موطوءة وأحسب بالجل  
فكثت سنة ولم ترجع ضائم تزوجت آخر فوطئها حاهلا بالجل فولدت كاملا كان النكاح  
الذاني باطلا لو وقع في عدة الاول وأما الولد فان أهكن كونه من الاول فقط بان ولدته لدون  
أربع سنين من آخر ما كان الاجتماع ودون ستة أشهر من امكان اجتماع الذاني فللأول أو من  
الثاني فقط بان عكس ذلك فلا شيء أو منه ما بان ولد لدون الاربع في الاول وفوق الستة في  
الثاني عرص على المائف وهو مكاف حرد **==** رعدل مجرب بعرض أصناف فان ألحقه  
باحدهم ألحقه ولا ينتفي عنه الا باللعان وان ألحقه به ما أو نفاه عهها وتخييرا ولم يوجد فائق  
ترك حتى يلغ فينسب الى من يعيل اليه طبعه ثم ان سلق بالاول انقصت عدته ابوسع ذلك  
واعتدت للثاني بثلاثة اقراء أو بالثاني فبالعكس ولو مات زوجها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت  
فظهر بها حل وولده لدون ستة أشهر من نكاح الثاني لم يلحقه الولد ووطوءه شبهة بوجوب المهر  
لا الحد ولحق الاول بقبده المذكور وان اقربت بالزنا وتعد للثاني بعد الوضع في نفسه به ينبغي  
يل بتعين في هذا الزمان الذي عم فيه التساهل مع الجهل للعالم كالقاضي اذا حضر مجلس  
عقد النكاح ان يحث ويفتس عن مقتضيات النكاح كالعدة والباوغ وكيفية حي الحيض  
والاذن والولاية ونحوها مما يلجب جهل العامة به لثلايقه في مثل هذه المخاري  
(مسئلة) تنقضي عدة الحامل بوضعه ولو ميتا ومضة قال القوابل انها مبدأ خلق  
آدمي ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الاوضعه أبصا وان تصررت  
وحافت الزنا ولم ينقط نفقتها كالواستمر حيا في بطنها حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع  
ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم اكتر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء حتى لا يلحق  
المطلق اذا زاد على الاربع وكلا منافي معلومه زيادة على الاربع ههنا هو الذي يظهر وهو  
الحق ان شاء الله تعالى قاله سم وقال عس وهو ظاهر لكن يبقى الثبوت بما اذا لانه حيث  
علم ان اكتر مدته أربع سنين وزادت المدة كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجده  
في بطنها من نحو الحركة ليس مقتضيا لكونه حيا نعم ان ثبت بقول معصوم كعيسى عليه  
السلام وجب العمل به اه ولو شكك حال العدة في الحمل لنحو قتل وحركة حرم نكاحها  
حتى تزول الزينة بامارة قوية فلو تزوجت بعد انتضاء العدة مع بها الزينة ثم بان ان لا حمل  
صح النكاح خلافا لم وان شككت بعد انتضاءها من لها التوقف (مسئلة ش) ونحوه  
ب تزوج مطاوعة غيره في العدة لم يصح ثم ان وطئها عالما بالفساد فزان أوجاهلا فبشبهة  
فان وقع بعد قدر أين مثلا قطع عدة الطلاق لصبر ورثا فاشاله فن لم تحسب مدة  
اقراره بل تتم بقية عدة الطلاق بعد تعريق الحاكم بينهما أو اتفاقهما على القرعة أو طلاقها  
على ظن الصحة أو موته ولو تاحر التعريق الى سن الباس أثمت عدة الطلاق بشهر وحينئذ  
تتبع عدة الطلاق من الاقراء والاشهر لانها كانت بدلا عن الاقراء كان التسهر بدلا  
عن قره ثم تعدد للآسد بالاشهر أيضا بفرق بين هذا وما لوحضت ذات أشهر قبل انتضاءها



في الاستبراء في مسألة في موطنه ٢٨٢ واستولد منها أولدين فأكثرت وفي غمها لم يحب عليها الاحداد لان عدة الوفاة

والاحداد من خصائص النكاح الصحيح بل يجب عليها الاستبراء بنحو حيضة في مسألة في اذا وطئ السيد أمته صارت فراسخان ظهر بها جل بعد ان استبرأها بحيضة بعد الوطء بلحقة لا تقاطع فراشه باستبرائه ولو ادعت ان الحمل لابن السيد بلحقة بمجرد دعواها والسيد وطئها حينئذ مع الكراهة اذا كان الحمل من زنا من ولد السيد أو غيره والولد ملك للسيد ما لم يوطأ وتلد بعد ستة اشهر من الوطء في حينئذ يكون الولد حرا لا حقا بالسيد وهي أم ولد ويجوز للسيد بيعها حاملا حيث لم يحكم بحرية الحمل بان كان من زنا أو من الوطئ انها زوجته الامه اما اذا ظنها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فلا يصح بيعها المحكم بحرية الحمل حينئذ ومعلوم انه لا يصح بيع الحامل بحر في مسألة في أسلم في جارية وقضها ثم ردها ببيع لم يجب على المسلم اليه الاستبراء بناء على الاصح ان ملك الدافع لم يزل في مسألة في اشترى جارية وأراد تزويجها فان استبرأها بانهما أو كان صبياً وأمره أجاز له التزويج والاوجب استبرأها أولاً قبل تزويجها وحيث جوزنا تزويجها فزوجها ثم طلقها الزوج ولو قبل الدخول في المجلس لم يجز للشترى المذكور وطؤها الا بعد الاستبراء وهذا بخلاف ما لو

فانما تستأنف العدة بالافرا من الاشهر بدل وانما صالتا حيث لم يسبقها حيض والاقره أصل مطلقاً والقدره عليه قبل فراغ البذل اذا لم يتصل بالمقصود بطله كروية التيمم الماء قبل الشروع في نحو الصلوات بخلاف العجز عن الاصل في الاتناء مع القدرة على البذل لا يبطل ما مضى منه كن وجدها لا يكفيه فاستعمله فان قدرته على التراب لا تبطل ما مضى بل ينعم عن الباقي فلو قدر على الماء بعد بطل نحيه لا غسله ولو وطئت بشبهة معتدة أثمت الاولى ما لم تحمل للثاني والا اعتدت ثم أثمت الاولى لان الحمل لا يقبل التأخير وللزوج الرجعة قبل الوضع وبعده الى انقضاء عدته في حال فراشها واطئها كليس له تعديده النكاح قبل الوضع وليس للزوج الاستمتاع بالمعتدة عن شبهة ولو تصور نظر بلا شهوة أو منكوبة فأسداً وقطوطها الاول فشرعت في عدة الثاني قبل التفريق لعدم تأثرها بمحض المخالطة بشبهة ثم فرق بينهما أثمتا ثم اعتدت للعاسد وهذا بخلاف ما لو وطئت بشبهة في نكاح صحيح وشرعت فيها ثم فورفت فتتقلد ان لم تحمل من الشبهة لقوته في فائدة في قال سم قوله منه المحترمة السيرة في الاحترام بحال خروجه فقط حتى لو خرج منه مني بوجه محترم كالوعلاز وخته فاحذنه أجنبية عالمة بانه مني أجنبي واستدخلته كان محترماً يجب الغيرة وخلق أباه ومثله مالو ساحت امرأته التي زل فيها ماؤه أجنبية فتزل في الاجنبية أو استنبي بحجر فخرج منه مني عليه فاحذنه امرأه وأدخلت ما عليه فرجها

### في الاستبراء

(مسألة ب) قال المزني وابن شريح وصاحب القريب لا يجب استبراء البر والصغيرة ومن لم يوطأ نظراً لأفني قال الروابي وأنا أميل لهذا قال السيموطي وهو المختار عندي لصحة الحديث به ونقله البخاري عن ابن عمر اه وعن الثبت جوازهم لا تحمل مثلها ويجوز تقاضد هو لا بشرطه المار اه قلت والحيلة عند الحنفية حين لم يوطأها بانها بعد طهرها وكانت لامرأة أو صبي أو كانت هي صبية ان يكاتبها مشترها بالف مثلاً ثم تخاذل الر وقطع في فصل وطئها ما لم يغير استبراء اه من خط العلامة علي بن أحمد الحداد (مسألة) دبر أمته ومات عتقت بموته ولم يوطأها الاستبراء حينئذ وضع الحمل ولومن زنا كانت حاملاً والا فحيضة ان كانت من ذوات الحيض فان لم تكن فبشهر هذا ان لم يستبرأ قبل موته والا فلا استبراء وتزوج حالاً (مسألة ش) ادعت الامه انها حامل من سيدها فان أنكر الوطء صدق بلايين وان أقر به وادعى الاستبراء فان صدقته أو حلف على ان الحمل ليس منه لا على الاستبراء فقط اتفق عنه الولد ما لم تضعه لدون سنة أشهر من الاستبراء والالحقة الولد مطلقاً كما لو نكح عن البمين ولا ترد على البمين في الرجوع ولا على الولد لو نكحت أيضاً اه وذكر نحوه لك لكن قال فان نكل السيد عن البمين فوجهان أحدهما يرجح أنه يتوقف الحقوق على يمينها فان نكحت فبين الولد بعد بلوغه اه (مسألة ش) باع أمته فادعت انها حامل منه فان حاضت بعد وطئه اتفق عنه الحمل مطلقاً لا تقاطع فراشه بالحيض الذي يدل غالباً على براه الرحم حينئذ تنصير فراش المستبرأ ان وطئ فقبله الحمل ونصير به أم ولد ما لم تضعه لدون سنة



**في النفقة** **مسئله** لا تستحق الزوجة النفقة بالتعديل بالتمكين **مسئله** إذا دفع الحلي والكسوة للعروس فإن كان قبل العقد من غير إلفظ تملك معتبر فلا تملك بنفس القبض ويكون دفع الكسوة إليها جديداً من باب التجهيل فإن حصل بعد ذلك عقد وتمكن ملكها لا نهى التمكن التام كالنفقة **مسئله** إذا كان لا يخرج عن نفقته على زوجته وأولاده وبعمر ماله صدق المأذون له في الاتفاق وفي قدره المحتمل ليرجع على الأذن بما أنفقته على الكل لكن لو أنكرت الزوجة الاتفاق فالقول فوالها بالنفقة جوعها على الزوج لأنها لا تأمن الوكيل وإن صدقنا الوكيل بالنفقة للأذن هذا هو التحقيق في المسئلة فهي ذات وجهين **مسئله** يجب نفقة البائن الحامل وهي كنفقة الزوجة في التقدير وغيره ونصير بناعلي الزوج إذا ترك الاتفاق وصح الإبراء عن الماضي إذا علمت قدره لأن المستقبل لا يجب يوماً بيوم إلى الوضع **مسئله** يجب غائب غيبة بعيدة وانقطع خبره وله زوجة وأولاد عاجزون عن الكسب وبذمته مهر الزوجة قدم القاضي النفقة ٢٨٣ من ماله الحاضر ولا يجوز له تسليم الموجد

في المهر وترك النفقة حتى يحوج الحال إلى الفسخ بالأعسار لأن الحاكم إنما تصرف عن الغائب بالمصلحة والأقرب من وجهين استواء نفقة الزوجة والأولاد **مسئله** تعذر تحصيل النفقة من الزوج بفسخه ونحوها وهو مؤسر فالأصح عند الشيعين ونقل عن النص أنه لا يجوز زوجه الفسخ والخيار المفق به الجواز وعليه عمل أكثر متأخري فقهاء اليمن كابن عجل والأزرق والحصني وغيرهم ولا بأس بالفتوى به عند الضرورة وقد أفتى به جماعة من مشايخنا وحججنا الجور منهم وبويع جواز الفسخ ما ذكره الشيعان أنه لو كان لها عقار ونحوه ولا يرغب في شرائه ينبغي أن يكون لها الخيار

أشهر من وطئه وإن لم تخص بين وطئه ما قال ولدت له ولون الستة من وطئه الثاني ودون أربع سنين من وطئه الأول لحق الأول أو بالعكس لحق الثاني أو ما بينهما من الوطأ إن عرض على القائف فإن عدم بقاءه القصر أو تغير أو أخفها أو ضاها عنها انتسب بعد بلوغه إلى من يميل إليه طبعه

**في النفقة**

**مسئله** لا تستحق الزوجة المأثور ويباح لها الفسخ بالأعسار إذا لم يخرج عن طاعة الزوج بنحو خروجهما من البيت بغير إلفظ ومنعه من التمتع بالخيار وغلقت الباب قد أمهه وكان تازمها عدة شبهة وغصب ظالم لها وجبها مطلقاً وسرهما بالاذن أو حاجتها ودعواها الطلاق كذباً وترك إجابتها للسفر معه جراً أو برامع أمن الطريق وغلبة السلامة وصومها بالاذن فرضاً موعداً ونفلاً غير عرفه وعاشوراء واشتغالها بنحو تعليم بنات يستحي من أخذها بينهن ونطو لها صلة الفرض والزانية على أدنى الكمال بالاذن ومنعه من لمسها ونقطيته وجهها وتلوينته عندها من الممكنة من الجماع وعدم تسليم الأمهات وترك إجابتها إلى المسكن اللائق به أو ردها وإجارتها عن قبل النكاح مع طاعة المدة بعده وإكراه نحوها على خروجهما من الطاعة ولا يضر خروجهما من البيت بالاذن الزوج أو ظن رضاه لجريان العرف الدال على رضا أمثاله هذا إن لم ينهها عنه ولم تمنع غيره على الخروج كالأيض الخروج لأشرف البيت على الخراب أو الخوف على نفسها أو ماله أو تصدق فيه بغيره أو لأطلب حق أو نعم فرض عين أو استغفاله واقعة لها أن لم يعلمها ولم يسألها وأخرج معبراً وطالم

**مسئله** لا تملك المرأة نكاحاً بغير وجهها من بدت زوجها وأخرج أهلها لنحوه على نفسها من أفتخام الفجيرة وإذا ثبت أعسار الزوج وتعذرت عليه النفقة والكسوة فلها الفسخ بان رفع الأمر إلى الحاكم ليقيم الفسخ بنظره الشرعي **مسئله** يجب أن يكون من زوجته المطلقة ما شوهاه حامل استمرت نفقة من تركته على العتد **مسئله** يجب غائب زوجها عن الملود ومز عليها البائن أعساره عند الحاكم جائزاً لأن تستقل بالفسخ على المعتد وإن صدقها الولي الخاص جاز له تزويجها بخلاف الحاكم لا يجوز له التزوج قطعا إذا أقرت بانها زوجة فلان وإنما فسخت بالأعسار حتى تعمي بفسخ بذلك بشرط الفسخ ونظير ذلك فيما إذا أخبر المرأة عدل بكون زوجها ففسخ لها التزوج في الباطن أي لا زوجها الحاكم ولا يعرض عليها نعم إلا اعتراض والتعريض بينهما إذا كان عالماً بنشوز المرأة المذكورة وعدم احتفاظها بالنفقة بل يجب عليه إزالة المنكر فلو شهد أن ابنه يزوجها المسكن على خلاف ما يعلم منها لم يحكم بطلان ولا الشاهد للتعارض **مسئله** أنفق امرأة على بنتها الصغيرة مذهب غير أبيها ولا إذن الحاكم مع تمكينا من لم يرجع عليه بشئ ثم رجع عليه إذا أنفق من ماله قصد الرجوع مع الإنداء على أنها أنفقت لترجع ولا ينظر إذا كان الحاكم



على المعتمد **(مسألة ١٢)** نفقة  
 القريب تستقر من الرضا  
 بالقائه أن استدان القريب لها  
 فإن أكل من كسبه بان تكلفه  
 أو سأل الناس فيمنعني أن ليس  
 له المطالبة بهذا هو المتعين  
 ومحمل عليه كلام الشيخين  
**(مسألة ١٣)** غاب زوجها مدة  
 أربع سنين ولم يترك لها النفقة  
 أربعة أشهر وله بالبلد جارية  
 وولدها فأنبتت المرأة نكاحها  
 من ذلك الرجل بان ادعت أنه  
 تزوجها تزوجا صحيحا بولي أهل  
 وشاهدي عدل ورضاها حيث  
 اعتبر وعدم علم الشاهدين  
 بالفسراق وتزبدل دعوى المؤن  
 أنها مكنته إلى حال غيبته  
 وأقامت بينة بجميع ذلك  
 وحلفت بين الاستظهار فحينئذ  
 يبيع الحاكم الجارية وولدها  
 ويقدم نفقة الحال على نفقة  
 الماضي أن أدى الحال إلى أنه  
 أن عوض نفقة الماضي حكم  
 بأعساره بنفقة المستقبل فيؤدي  
 إلى الفسخ بالأعسار عنها كما  
 استنبطه الجمهور في مما إذا  
 كان عليه مهر ونفقة أنه يقدم  
 القاضي النفقة لأنه تصرف في  
 مال الغائب بالمصلحة

أو تمسده لها وتصدق بيمينها فيما لا يعرف إلا منها ولو نشرت والزوج حاضر يمتنع مالم  
 تسقط المؤن أو نشرت فتاب أو هو غائب ثم عادت للطاعة فلا بد أعود المؤن من إعساره  
 بعودها أو إعلام الحاكم ثم الإشهاد هذا أن لم يخرج من يمينه والأفلاذ أيضا من مضي زمن  
 مجيئه أو وكيله بعد بلوغ الخبر ولم يعرف في عدم التوكيل وعلم الحاكم محمله وثبوت نكاحها  
 وأقامت بحسبته وحلفها على الاتصاف فان لم يعرف محمله بحث الحاكم عنه واستحقت بعودها  
 مع علم الحاكم أن وجوده والأشهادت على العود واستحقت ومضى ثبت تكميلها بعلم الحاكم  
 أو بينة أو أقرار الزوج أو وليه أو حلفها المردودة لم تسقط المؤن فلا بد من الشور صدقت هي  
**(مسألة ١٤)** تصدق المرأة بيمينها في عدم التزويج بعد التحكيم وعدم تسليم النفقة نعم لو  
 ادعت نفقة وكسوف ماضية وكذا نفقة اليوم كفاه في الجواب لا نسحق على شباؤه في القلاء  
 والنفقة **(مسألة ١٥)** خرجت من بيت زوجها على سبيل الشور فلا بد لعود المؤن من عودها  
 إليه ولا يكتفي قولها رجعت عن الشور فليأت إلى ولا يكف الزوج الاتيان بها وان أمكنه  
 وكانت عادة البلد هي من ذوى الأقدار هذا هو المذهب الذي لا ريب فيه بأنني به القلي  
 لكن ينبغي الاتيان بها إذا طلبت منه ذلك لما يترتب عليه من جبر القارب والوفاء بحسن  
 العشرة والمصاحبة بالمعروف لا سيما إذا كانت رفعة القدر يليقها العار بعودها بنفسها  
 وحيث لم تعد سقطت مؤنهما وان طال مكثها وترد أخذته من نفقة يوم الشور وكسوف فصله  
 إذ يملكه الزوج بمجرد نشورها فنعم ما تاف عندها بالانقضاء وما نقص بارشعه وبالسنة باقضى  
 الإحرفان عادت للطاعة عادت مؤن المستقبل من اليوم والفصل لا الحال كما قاله الشيخان  
 وقال أن يجعل بعودها كسوف الفصل الحاضر بالتزويج ويرد لها ما أخذته من ذلك ولا  
 بأس بالقبض عليه للأضرار الملاحق لها بسقوط كسوف كل الفصل بنشور لحظة بخلاف نفقة  
 اليوم لا ضرار في سقوطها وإن امتنع من العود لا يتسلم الصدق فان كان حالاً ولم  
 تقيض منه شيئا ولم يطأها الزوج وقد علمت أنه غير ناشز أذله الحبس حينئذ ولو بالخروج  
 من منزله على المعتمد لتقصيره بعدم التسليم فإن أعسر فلها الفسخ وان اتقى شرط أو امتنع  
 عينا ناشزة تجبر على العود ولو بالضرب لأنه حق لزوما كما يجبر هو على تسليم مهرها الحال أن  
 كان موسرا وان ادعى الشور فأنكره صدقت أن كان بسبب ظاهر كزوج لسهولة البينة  
 فان كان يخفى كمنع مضاجعة أو طلاق صدق اهـ **(قوله ١٦)** وقوله وان ادعى الشور لم يقدم  
 في يصدقه بعد ثبوت التحكيم أي مطاها هو كذلك في فتاوى ابن حجر والنفقة والقلاء  
 كما مر فاجعل كلامه هنا على ما دلل به ثبوت التحكيم وعدمه **(مسألة ١٧)** تزوج امرأة  
 بشرط أن لا يخرجها من بيت أهلها لم يلزم الشرط سواء كان في صلب القدم أم قبله على الجديد  
 والقديم كذهب مالك حجة الشرط النافع لها نعم أن التزم ذلك بما مضى منه حيث ظهرت فيه  
 القرينة كجبر خاطرها أو خاطر أمها مثلا لا لأنه ادخل السرور على مسلم وهو مطاوع  
**(مسألة ١٨)** خرجت باذنه أو بيقين رضاه بأمره الحين سقطت مؤنهما وقسمهما ولا ثم أو  
 بغيره سقطا وأتم وعادا للمستقبل بعودها ولا سقوط بالعزم على الخروج حتى يخرج وان  
 أتم بالتصميم على العصبة **(مسألة ١٩)** خافت في بيت زوجها من سارق أو فاسق



فخرجت أو خرج بها ولها أو أمهال يمكن نشوزا ونصدق في دعوى الخوف بينهما ويستد  
 بذلك الولي حيث تعذر من اجماع الزوج وهذا كالمو كان الزوج يقيم عند ندرتها القديمة أو  
 الحادثة بعد سفره أكثر من ثلاثة أيام فخرجت هي بسبب ذلك فلا يكون نشوزا إذا راج  
 حرمة الزيادة على الثلاث وان تفرق في البلاد وقولهم لومعها الزوج حقها كقسم لم  
 القاضي توفيقه محله حيث أمكن اما إذا كان في بلد آخر بحيث تحتاج من اجماعه الى مده  
 بخواضر وجهها بسبب ذلك ظاهر (مسئلة ج) امرأة من أهل المدن تزوجها رجل من  
 أهل البوادي وشرط عليه أن تكون في بلدها فاسكن معها زمانا ثم طلبه اللبادية في محل غير  
 لا ثقبها. فالحال كونه يغشاء الرجال ويختاطون بالنساء ولا يمكنها التحرر عنهم ويحصل منها  
 الابتذال لم يلزمها اجابته لا لشرط المذكور لفساد بل لان في اجابته والحال ماذ كرمفسدة  
 أي مفسدة والنزع مبني على دره المناسد وجاب انصالح فادناه رضا قدمه الاول  
 وحينئذ لا تسقط نفقتها بل لزمه مدان اليسار وادام نحو حرف من الدراهم والكسوة كل  
 سنة شتاء وصيفا ومونة الخادمة ان كانت تصدم (مسئلة ج) من وجبة اذا دخلت على  
 زوجها اعتلاها ضيق وكرب وصياح واذا خرجت عن داره سكن روعها لم يلزمها تسليم نفسها  
 للضرر ولكن نسقط مؤنها ولا يلزم الزوج الخروج من بيتها الى بيت آخر لو فرض أنه لم يعلمها  
 ماذ كرمفسدة لئلا يرضى بها الحالك الى الخلع ولا كراهة فيه (مسئلة ش) طلبها لندرها  
 لزمها مع أمن الطريق والمقصود لو في البحر الملح حيث غلبت السلامة ولم يخش منه مبيع نهم  
 أو مشقة لا تحتمل لئلا يعاد فحيث امتنع مع الوجوب فاشترى بفسقه ففسدها رفقها. لكن  
 لا يقوم عليه امتناعها مقام طلبها بل لا بد للسلط من تحقق الامتناع (مسئلة) خطب  
 امرأة فاجابت على أن ينق على بنتها معها الى أن تزوج وان المرأة تجلس في بيتها الا ان  
 رضيت أن تتبعه الى مكانه فمكن عندها مدة ثم طلبها دون بنتها معها ان تتبعه ولا عبره  
 بالمواطاة المذكورة نعم ان التزم بالنذر ان لا ينقلها عن بيتها لا بفرخها لزمه ذلك كما قاله ابن  
 زياد وتقدم في ش كما ان نفقة البنت لا تلزمه أيضا الا ان نذرها وتلزم نفقة الزوج بالنسبة  
 التام ليلا وهارا ويحرم على ولها المنع من دخول الزوج بيتها وعدم تسليمها بل ذلك مستقط  
 لمؤنها (مسئلة ي) طلق امرأته ولم يعلمها به ثم برى عن المؤن ظاهرا واطنا وان قصد  
 عدم اعلامها ثم ان كانت رجعة أو حاملا لزمه مؤنها مدة العدة اه فقلت بل ليس من  
 أول الطلاق عن ابن زياد انه لا بد من يمنة له ووطؤ المؤن عنه ان لم يدقه فالحمل ما هو اعلى  
 ذلك (مسئلة) طلق زوجته رجعا أو بائنا حاملا لزمه جميع مؤنها غير نحو الطيب وآله  
 التنظيف ما لم تكن ناشرة حال الطلاق والافلا وجوب كالزوجة الناشرة فلو مات وهي في  
 العدة استمرت نفقة الحامل الى الرجعية بل تنقل لمدة الوفاة وتنقطع نفقتها وترته  
 (مسئلة ب ش) فولهم تجب الكسوة لكل فصل شتاء وصيفا مراهم حيث كانت  
 العادة جارية بذلك فخرجت عادة محل ان الكسوة لكل سنة أو أكثر عمل بها فائدة في نظم  
 بعضهم الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها قال

حقوق النكاح الواجبات للزوجة \* على الزوج بالتكفين سبع لوازم



طعام وادم ثم سكتى وكسوة \* وآلة تنظيف متاع وخادم  
 (مسئلة) أراد سفر أطول بلا كف طلاقها أو نو كسل من ينفق عليها من مال حاضر قاله  
 في النفقة وقال هر في شرح الايضاح هذا فيما بينه وبين الله تعالى اما الحاكم فلا يجبره  
 في فائدة قال محمد بن سراج ولا تجب النفقة على الزوج مطلقا وان اعتادوها لكن نقل عس  
 عن هر وجوبها ونحوها من القوا كه المعتادة لامثالها قال ويؤخذ منه وجوب ما يعتاد  
 من الكمك في عيد الفطر والشم في الاضحي ولا يجب عمله عندها الا ان اعتيد ذلك قال  
 وهل يجب اعلام الزوجة بعدم وجوب خدمته مما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوها  
 الظاهر نعم لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت وجوبه وانها لا تستحق المونة بتركه فصارت  
 كأنها مكرهه على الفعل وحينئذ هل تجب لها أجره يتحمل لا لتقصيرها اهـ (مسئلة)  
 امتنع الزوج أو القريب من تسليم المأون الواجبة عليه أو سافر ولم يخلف من نفق جازل زوجته  
 وقريبه أخذها من ماله ولو يدير اذن الحاكم كان للام وان علت ان تأخذ للطفل من مال أبيه  
 الممتنع أو القائب أيضا لكن يمين الاخذ من جنس الواجب فهمان وجد فان لم يكن له  
 مال انفقت الام من مالها أو اقترضت ورجعت على الطفل أو على من رزقته نفقة ان أذن  
 القاضي لها في ذلك أو شهدت على نية الرجوع عند فقده أو الاقرار رجوع وان تعذر الاشهاد  
 على الاوجه لنذرته أو كالم فيما ذكر بقيدته قريب محتاج وجد للطفل غاب أبوه أو امتنع ولا ب  
 أو جد أخذها وجب له من مال فرعه غير المكاف وله ايجار لذلك لما يطبقه الام من مال  
 فرعها ولا ابن من مال أبيه المجنون الا بالحاكم وتستقر نفقة القريب بقرض القاضي وكذا  
 باذنه في الاستمراض قصير دينافي ذمة القريب حينئذ لا بدون هذين بل تسقط بجضي  
 الزمان النفقة خدام القريب حيث وجبت لانها في مقابلة الخدمة كان نفقة الزوجة  
 المطبقة ولو زوجه أصل تستقر بجضي الزمان دون فرض الحاكم اهـ من فسخ الجواد وأتق  
 أجد الرمي فيما اذا فرض الحاكم للزوجة وأولادها دراهم في مقابل مؤنتها وممنع عن غيبة  
 الزوج واذن لها في انفاق ذلك عليها وعلمهم وفي الاستدانة عند عذر الاخذ من ماله مع  
 الرجوع عليه بان ذلك صحيح للحاجة الداعية اليه والمصلحة المقتضية له بل يجب عليه ذلك عند  
 طلبها كالوقت للزوج لزوجته نظير كسوتها دراهم قلزم مادام متراضين اهـ

(فسخ النكاح بالاعسار) ❦

(مسئلة ٤) في فسخ النكاح خطر وقد أدر كنا مشايخنا العلماء وغيرهم من أئمة الدين  
 لا يخوضون فيه ولا يفتنون هذا الباب لكثرة نشوز نساء الزمان وعلية الجهل على القضاة  
 وقبولهم الرشا ولكن نقول يجوز فسخ الزوجة السكاح من زوجها حاضر أو غاب بتسعة شروط  
 اعساره بأقل النفقة والكسوة والسكن لا ادم بان لم يكن له كسب أصلا أو لا يفي بذلك أو لم  
 يجده من يستعمله أو به مرض يمنعه عن الكسب ثلاثا أو له كسب غير لائق أي ان يتكافه أو  
 كان حراما أو حضره أو غاب ماله من حلتين أو كان عقارا أو عرضا أو دينام أو جلا أو على  
 معسر أو معصوب أو نعت في تحصيل النفقة من الكل في ثلاثة أيام ونبت ذلك عند الحاكم



بشاهد من أو يعله أو يمينها المردودة ان رد العين وحلفها مع البينة انها تستحق النفقة وانه لم يترك مالا ولا ملامتها للسكن وعدم نشوزها ورفع أمرها اليها كم وضربها مهلة ثلاثة أيام لعله يأتي بالنفقة أو يظهر للغائب مال أو نحو وديمة وان يصدر الفسخ بلفظ صحيح بعد وجود ما تقدم اما من الحاكم بعد طلبها أو منها باذنه بعد الطلب بنص وصحت نكاح فلان وان تكون المرأة مكافئة فلا يفسخ ولي غيرها ولو غاب الزوج وجهل يساره واعساره لا تقطع خبره ولم يكن له مال بحر حلتين قلها الفسخ أيضا بشرطه كإجره به في النهاية وزكريا والمرجعدو السفاطي وابن زيادو سم والكردى وكثيرون وقال ابن حجر وهو منجبه مدر كالا نقلا بل اختار كثيرون وأفتى به ابن عجيل وابن كبن وابن الصباغ والرويان انه لو تدرع تحصيل النفقة من الزوج في ثلاثة أيام جاز لها الفسخ حضر الزوج أو غاب وقواء ابن الصلاح ورجحه ابن زياد والطنبداوى والمرجعدو صاحب المهدب والكافي وغيرهم فيما اذا غاب وتعدت النفقة منه ولو بنص وشكاية قال سم وهذا أولى من غيبة ماله وحده المحذور للفسخ أما الفسخ بتضررها بطول الغيبة وشهوة الوفاق فلا يجوز اتفقا وان خافت الزنا فان فقدت الحاكم أو المحكم أو عجزت عن الرفع اليه كان قال لا فسخ الاعمال وقد علمت اعساره وانها مستحقة للنفقة استقلت بالفسخ للضرورة كما قاله الغزالي وامامه ورجحه في التخصه والنهاية وغيرهما كالمعجزت عن بينة الاعسار وعلمت اعساره ولو تخبر من وقع في قلبها صدقه قلها الفسخ أيضا تنقله الملبى عن ابن زياد بشرط اشهادها على الفسخ اه وذلك غالب هذه الشروط في تصدر النفقة بغيبة الزوج في ج وفي ش أيضا نحو ما مر وزاد فينبذ اذا قضى بالفسخ بتصدر النفقة بالغيبة والامتناع شافى لترجيحه عنده لكونه من أهله أو لكونه رأى تضرر المرأة فغذاها أو كذا باطنا فلا يجوز نقضه ويجوز الاقائه والعمل به للضرورة اذا المشقة تجلب التيسير وليس هذا من تتبع الرخص نعم لو ادعى الزوج بعد ان له مالا بالبلد خفي على بينة الاعسار وان الزوجة تعلم وتقدر عليه وأقام بذلك بينة بان بطلان الفسخ ان تيسر تحصيل النفقة منه لا كعقار وعرض (مسئلة ش) اذا سلمت الامة نفسها للزوج ليس الاوان اراقها جميع المئون فان أعسر قلها بالغة عاقلة الفسخ كان لسيدتها الفسخ بالمهر قبل الوطء وقبض البعض لا بالنفقة (مسئلة ي) ونحوه ج الطريق في فسخ نكاح أمته من عبده ان يعقها أو يكتبها كتابة صحيحة ثم يملكها العبد بنحو نذر وان فسخت الكتابة بعد لان النكاح ينسخ بملك أحد الزوجين الآخر ولو جزأ منه

### ﴿نفقة الاقارب﴾

(مسئلة ج) لا يجوز بيع الاولاد لاحتياجهم للنفقة لحرمه بيع الحر في باعهم الاب أو غيره كان عنهم متعلقا بدمه البائع وليس لمشتريهم عليهم بدونه فقته في بيت المال ثم مياسير المسلمين (مسئلة ش) تجب على الفرع المؤسر نفقة الوالد المحتاج وكسوته وغيرها وهي ما يقوم به بدنه وحاله ويسن مئدا كذا ان يشبعه بل يكره الاقتصار على القوام بلا عذر فان استوى امانا فاكثرى درجة وزعت على الرؤس ذكرهم كأنشاءهم وحسد اليسار ان يفضل



عن حاجته وما لا يستغنى مثله عنه كسكن وملابس وفرش وما يطهره وعن حاجة حائلته وان  
تددت بومه وولبته التي تلبه ويبيع فيها مله كالذين وتجب أيضا نفقة حبله والوالدة منه  
لاستمتاع وخدمة اذ يجب اعفافه وخدمته وينبغي للولد ان يعون ولداً يسهروا من خلاف  
من أوجهها **مسألة** قال ابن حجر وأقضى بعضهم في أحق على أخيه السيد علي السنين  
وهو ساكت ثم أراد الرجوع عليه بانه يرجع أخذ من مسئلة القوط وفيه نظر بل لا وجه له  
لعدم العادة بالرجوع في ذلك وعدم الاذن من المتفق عليه اهـ عن وفي باعثن والوالد  
منع ولده من السفر حتى يترك له نفقة أرضه فاحديث وجبت موته

### (الزراع والحضانة)

**مسألة** يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ويستثنى من ذلك صور هي جواز  
زواج النكح جده انه وأخت ابن أخيه وأمهات أخيه وعه وظاله من الرضاع لا النسب  
في الكل فان زواج المرأة أحابها منه أيضاً اهـ من خط الشيخ عن أبي بكر علوي **مسألة** في  
مذهبنا لا التحريم الا خمس رعمات وقال أبو حنيفة ومالك تحريم رضعة واحدة فليتنبه لذلك  
والاحتياط لا يخفى **مسألة** ارضعت امرأه طفلة بشرطه صارت أمها وصار أولاد  
الرضعة المتقدمون على الرضاع والمأخوذ من عنه اخوان تلك البنت فلو أتت البنت المذكورة  
بولد صارت للرضعة جده وصار أولادها أخواله وخالاته ولو أَرْضعت إحدى زوجات رجل  
بشرطه: لا صارت أمه والرجل أباه وأولاده نهام من غيرها أخواله وبقية زوجته موطآت  
أبيه **مسألة** زواج شخص بنتا صغيرة دون الحولين فارضعها أمه رصاعاً محرمها  
بشرطه وأخته وكذا زوجة أبيه وأبنته وأخيه والحال ان الذين زوجهما المذكور في الثلاث  
الصور انفسخ نكاحهما في الجميع وحرم عليه مؤبداً لانها صارت محرمه كالأورضعها  
زوجته الكبيرة فيفسخ نكاحهما ويحرمان عليه مؤبداً أيضاً فلم يولد بدخل بالكبيرة فلم  
تحرم الصغيرة مؤبداً فيجوز له نكاحها ثانياً اذا التحرم الربيعة بالبدل دخول ولأرضعها أم  
زوجته الكبيرة أو بنتها أو أختها أو زوجة أي الكبيرة أو زوجة ابنها بدنها انفسخ أيضاً نكاح  
الصغيرة والكبيرة لانها صارتا بمن يحرم الجميع بينهما في عقد شخص ابتداءً فيفسخ النكاح اذا  
طرد عليه انه يوفى بفرق بين هذا وما لو نكح أختها حيث لم ينفقه نكاح الثانية بان  
هذه لم تجتمع مع الاولى أصلاً لوقوع عقدها فسد من أصله فلم يؤثر في بطلان الاولى بخلاف  
الكبيرة هـ فانها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت الا من رجح له نكاح من شاه منها فليتنبه لذلك  
فانه مما يفعل عنه موطر بقى الخلاص لمن أراد ان نصير الأجنبية له محرمان بمقد على الصغيرة  
ثم بعد ان يطلقها ترضعها أخت زوجته أو زوجة أبيها ثم لا فتحرم الرضعة ويحمل النظر  
والخوف بهما بشرطه لانها صارت أمه وزوجته ولو كان الرضاع بعد فرقتها كان نص عليه الاتقي  
المختصر ان فضلاء الميسوطات وحيث انفسخ نكاحه فحين لم يدخل بها ولم يكن يفعلها كان  
دبت الى ثالثة لم الرضعة نصف مهر مثل الصغير ولزوجها ولم للصغيرة نصف المسمى أو فحين  
دخل بها لم الرضعة له مهر مثل ولزم للدخول بها المسمى ولغيرها منه فانه ان لم يكن يفعلها

**مسألة** اشترى جارية  
وبنتها الرضاع ووطئ الام  
فليس له ان يباطل البنت لا يحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب  
**مسألة** في نكاح الام على  
ارضاع ولدها اذ لم يكن ثم من  
رضعه غيرها لكن لجبره ونائه  
هي ونكاحها لا امتناع

### الحضانة

**مسألة** امرأه بالعدة  
حالية من الزوج ساكنة عند أمه  
أو أمه له ولاية النكاح كاح  
نكاحها منه وأدعى الزينة  
صدق بيمينه ان كان عدلاً  
وطهر منه ارادة الصلحة والسنة  
لا الطمع في نحو ما لو لم يصدق  
الا يمينه وليس له ان يعد اعتراض  
على الام يوم أقرب طهرها كانت  
ولا مانع به **مسألة** اذا أنفق  
الامام من يد المال على  
محاويع المسلمين فلا رجوع  
عليهم وان أنفق على محاويع  
أهل الذمة يرجع **مسألة** في  
لا يجب على الأب تسليم نفقة  
الولد الذي بلغ نحو ثلاث سنين  
الى أمه بل يكفيه ان يقول  
يا كل معي وان كانت الحضانة  
للأم **مسألة** ترك الصلاة  
من أكبر الذنوب ويقتضي  
نارها ولا يستحق حصانة  
فحينئذ لا حق لام تاركة الصلاة  
في حضانة بنتها وان اختارتها  
الذنب لعدم الاهلية **مسألة** في  
فاروق زوجته وله منها أولاد



بيت لسكانهم بل يجوز ان يحل لهم بيتا في داره حيث لا خلوة بينهم وبين الام ولا يلزمه قبول تبرع الام عليه بالسكانهم معها لئلا  
 ان كان يستاجر لهم من مالهم وتبرعت هي بالسكانهم معها في مسكن صالح ولا مصلحة لهم في الاستجار ولو مرض الطفل تغير الاب  
 بين غيره في بيته مع اجتناب الخلوة او في بيتها ان كان ولم يمنع ولها من دخول الولد بيته والاعتين بيت الاب التبرع به **مسئلة**  
 مات رجل غير ميا وتوفي اولاد اعداءهم هو اخواهم فاراد عنهم ثقلهم الى بلدوه والسرهم برأ اجيب الى ذلك ان سكان اهلا  
 الحضانة وكان الطريق والمقصد آمنين والمقصد ايضا صالحا لقامة الطفل رعاية لحفظ النسب وان كان بلد الام احد المقصدة  
 الاباعد على المتخذ **مسئلة** ادعى الاب عدم أهلية الام لحضانة بنتها فلابد ٢٨٩ من اقامتها بالينة بالاهلية عند الحاكم  
 ولذا اراد اسكان بنته في بيت

له وتكون احوالها الحضانة  
 اجيب ويمكن من سفر الثقل  
 بالبيت ولو قربت البلد للتنقل  
 اليها حيث كان الطريق  
 والمقصد آمنين **مسئلة**  
 تزوجت الام بمن ليس له حق  
 في الحضانة انتقلت لامها تقدم  
 على الاب **مسئلة** له ولد  
 بمزيج عند امه وهو يبلد آخر  
 فوكل من يأتي به اليه وال حال  
 ان الولد في سن لا يجوز الخلوة  
 به لم يجز للوكيل حينئذ اخذه  
 بل يحرم تحكيه منه وقد صرح  
 النووي بحرمه النظر اليه ولو  
 بلا شهوة فاذا امنه منه للخلوة  
 والنظر طولي بالمنع اذا كان  
 السفر جرا او في حشد يولد  
 بر الحرمة السفر به حينئذ على  
 المتجد

**مسئلة** ك) اقربت امرأتها الرضعة من فلانة وان فلانا اخوها ملامن الرضاع  
 قبلت ان امكن حسنا ومرا بالنسبة لحرمة النكاح بينهما في حقها فقط وان لم تكن كرسو  
 الرضاع لاني حق اصولها وفروعها الامن صدقها فيصير تما كحما ظاهرا وباطنا ان  
 صدقت والافتقار لو لا في ثبوت الحرمة من فقر وممن وان اقربت انها ارضعت غيرها قبلت  
 شهادتها ان لم تطلب اجرة على الرضاع ولا تنكح في شهادتها وحدها بل لا بد من عدلين او رجل  
 وامرأتين او اربع نسوة هي احداهما او احدها من ولا بد ايضا من تفصيل الشهادة بذكر  
 الزمان والعديد والسن والحياف ووصول اللبن الجوف وحيث لم يثبت انصرف الشهود ولم  
 تصدق المرخصة كره لنا كره كراهة شديدة للشبهة **مسئلة** محل تقديم الام وامهاتها  
 وتغيير المغير في الحضانة ما لم تنكح من لا حضانة له فلا تستحقه المنكوحه ولو من اطرب  
 الطفل من لا حضانة له كسكن الام او الحال على المتجد بخلاف من له حضانة في الجملة وان لم  
 يستحقها الا قاله في النكح والنفق والاسنى ومحل ايضا اذا اقام الاب ونحو الام ببلد واحد  
 اما لو اراد احد هما سفر الحاجه كحج ونجدة ونزعة فانكح اولى بالمغير وغيره حتى يعود الاخر  
 لخطر السفر من توقع العود من بحث الركنى وغيره ان الام لو كانت هي المقبلة وكان في مقامه  
 معها مقسدة او ضياع مصلحة كعلم قرآن او حرفه وهو يبلد لا يقوم غيره مقامه ممكن الاب  
 من السفر به لاسبان احتاره الابن قاله في الامداد وخرج بالحاجة سفر الذئلة كالوكان الاب  
 كغيره من العصبان ببلد آخر غير بلد الزوجة فله السفر به مخرزا او غيره ولو يجر او تسقط  
 حضانة الام حينئذ ما لم تنكح شرط أمن الطريق والمقصد احتياجا لحفظ النسب والمصلحة  
 التعميم والصيانة وسهولة الانفاق نعم لو كان هناك احد العصبان وان بعد كان اولى به فلا  
 ينقله الاقرب حينئذ كما رجح في النكح والنهاية لكن استثنى في الامداد والنكح والنفق الاب  
 والجدة فاعتمد للاب ثقله وان كان الجدة كغيره مقبلا والجدوان اقام غيرهم من العصبان بل  
 رجح في الامداد ايضا ان سائر العصبية مثلها فلا تقرب ثقله مع وجود الاب ببلد الام

### في الجنائيات

**مسئلة** ك) اقضى ابن عبد  
 السلام وابن بونس بانه لا يحل  
 المرأة ان تستعمل دوا يجمع الحب

### كتاب الجنائيات

٢٧ فيه ولو برضا الزوج قال السبكي ونقل عن بعضهم جواز استقاء الامه للدواء لاسقاط  
 الحمل مادام نطفة او علقه قال والنفس ماثلة الى الضريح في غير الحاصل من زنا فحما والتحليل مطلقا عند الحنفية والتحرير كذلك  
 عند الحنابلة اه وفي فتاوى القضاة ما حاصله جواز استعمال الدوا لمنع الحيض واما العزل فذكره مطلقا في نفسه تحرزا عن  
 الولد **مسئلة** ك) امرأتها من زوجها بنكاح صحيح امرتها امهات تنسب في اسقاط جملها فشرحت دوا حتى اسقطت ذكرا  
 وأنثيين فان قال الاطباء ان مثل هذا الدواء يسقط الحمل فلي الشاربه غرانا وكهوانا وكل غرة عبد او أمة غير مسلم من عيب  
 المبيع تبلغ قيمته نصف مملوكة الغلظة والكهارة عنق بركة مؤمنة ثم صيام شهرين متتابعين وتأثم الشاربه والاخره فلها



بذلك في مسئلة في أثر بانه جعل لقتال الميت مما كان أو حرمه اياه في طعامه وكان مما يقتل مثل المورخ بالثالث وجب القصاص بشرطه وان قال له كله أو قر به ضيافته أو دسه في طعامه يأكل منه غالباً كله وهو غير جاهل بكونه معصوماً ومات وجب دية شهيد العمد في مسئلة في نصب سكيناً أو حربة في ملكه لم يضمن ما تولى من ذلك كافي لا روضة وان نصبه ما في غير ملكه عدواناً من في مسئلة في جنى على آخر جنايته توجب القصاص فما الحل على نحو عبد جاز وان لم تكن الدية معلومة لها بخلاف ما إذا أوجبت للجناية الدية ابتداءً فان علت صفات الابل ٢٩٠ صغ الصلح على المرح والافلا والمرد بعلها العلم باعدادها واسنانها لا معرفة ألوانها

في مسئلة في روى الى شخص فاصاب انساناً في فخذه وخرج من الجانب الآخر كان خطأ فقتل الحكومة وهي جرم من الدية نسبتها اليها نسبة ما تقتضيه الجناية من قيمة الجنى عليه على تقدير تقويمه وفقاً لقيمة الجنى عليه بصفاة التي هو عليها وينظر كم نقصت الجناية من قيمته وتكون الحكومة من جنس الابل وعلى العاقلة على المشهور وما التتويم فالابل أو بالقد فان قصدت العاقلة ولم تف وقد ندرت المال فلى الجاني مؤجلة على التفصيل الذي ذكره في محله في مسئلة في ضرب صلبه ومثاقته يقتل عدماً فاشل ذكره وأبطل مشبهته مات بالسراية وجب القصاص بشرطه وسقطت دية الذكر والمثى عوت الجنى عليه فلأباً الجنى عليه في حياته عن دية الذكر لم يصح الإبراء لتبين سقوطها بكونه فهو أبرأ عما يجب ولورثته ان يقتصوا في النفس بشرطه ويجب ردما

(مسئلة) قتل زوجته الحامل لزمه القودان نعمد كغيرها بشرطه الثلاثة وهي أن لا يكون المقتول كافراً ولا عبداً والقاتل مسلماً أو حراً ولا أصلاً للقتول فان عفا أحد ورثتها أو كان فيه فرع للقاتل سقط القصاص ووجب الدية ان عفى علم أو لا عبرة بكون المقتول امرأ أو صبياً أو دية في النسب والقاتل بضده نعم شرط القاتل ان يكون مكلفاً مختصراً عايداً مملوفاً لا احكام لا كافراً حراً ولا يجب ايضاً على عاقلة القاتل وهم قرابته من النسب دية الجنين وهي غرة عبداً أو أمة قيمته خمس من الابل ان خرج ميتاً فان لم يضرع لم يجب شيء ويجب ايضاً على القاتل كفارة عتق رقبة ثم صيام شهرين متتابعين ويحرم عليه الانتعاض والتعزير عاقلة الحدنم ان كان لطلب الافواه المحمود فينبغي الوارث لسعافه (مسئلة ش) طعن رجل وأخرجت شبكة بطنه فيقربها وليله جنى به بطيب يمالجه قتال لا يمكن ادخال الشبكة لكونها ليست فقطعها فمات بعد أيام فان نعمد مع علمه بان القطع يقتل غالباً ومات بالقتل أو قطعها بالاذن من المجرع الكامل وولى الناقص فولى كل من الطاعم ولو سكرنا نقلها عليه اذ هو في حكم المكاف والطبيب ماهر اكان بان لا يخطئ الا نادراً أو لا القصاص بشرطه ولا عبرة باذن الوارث وان قطع الماهر على وفق معرفته فونه محال على فعل الطاعم فعليه القصاص فقط لان الواقع من الطبيب محض معالجة وان اخطأ الماهر فمات المظنون بالشعيل يقول عدلين خبيرين فعلى الطاعم هنا فنياً بان حيث لا قصاص نصف دية مظنة في ماله لتمده وليس على الماهر شيء ان اذن له في عين ما فعله فان قال له داوئى وأطلق لو قال الماهر جهلت القطع وحلف فعلى عاقلة نصف دية مظنة مثله ان صدقوه والا فعليه كالموقفه اشهر الماهر ظناً ان ذلك يجدي لانه تصد انسابه لا يقتل غالباً فخله وكمالوا القاء على حديد لا يعلم انهم ان اذن له المجرع في عين القطع فلا ضمان (مسئلة ك) يحرم التسبب في اسقاط الجنين بعد استقراره في الرحم بان صار علقه أو مضغة ولو قيل نزع الروح كافى النصفه وقال امر لا يحرم الا بعد النسخ واختلف النقل عن الحنفية في الجواز مطلقاً وفي عدمه بعد نزع الروح وهل هو كبيرة الاحوط ان يقال ان علم الجاني بوجود الحمل بقرائن الاحوال ونعمد فعل ما يجهض غالباً وقد نزع فيه الروح ولم يولد القاتل باطل فكيرة والا فلا (مسئلة) لا قصاص على قاتل تارك الصلاة والرائي المصن يدنه أو أقراره ولم يرجع عنه الا ان كان مشهله كافى النصفه والنهاية لكن يأنهم ان قصدنحو

أخذ الجنى عليه من الدية وبه من التركة ان نف في مسئلة في جرحه جراحاً خفيفاً بان لم يظهر فيه نقص لافي حال جريان الدم اعتبر بان لم يظهر النقص أصلاً لفحة الجراحة فوجهان العمدان الحاكم وجب شيامن الدية باجتهاده الثاني انه كالطبيب في جرحه بغيره زاحله عن مشهله سواء تعددت الجراحات أم لا كان لطمه لطعات كثيرة فلا يقتل لكل طمة تعزير في مسئلة في حديث ما ترك القاتل على المقتول ذنباً الا جنته ذكر السيموطي والديلمي عن ابن كبرانه لا أصل له قالاً بجنايته حديث ان السيف محال للخطايا انخرجه اجدوا بن جبان وأخرج الديلمي وأبوهم قتل الصبر لا يجزئ ذنب الامحاء ومضى



وليسه بقتله الحسد ودفع العار لمدم الوالى أو تساهله بالحسد كاهو المهود فيقتل جوارحه  
وعباره أى محرمه قتل تارك الصلاة أو الزنى المحسن عدا تشهيا فان كان حين اقدمه باهلا  
أهداره أثم أثم المجترى على المعاصى لائمه القاتل أو عا لما قائم الاقنيات على الامام لا غير وان قتل  
تارك الصلاة في مدة الاستتابة أو قبلها أثم انحاز لئد على الاقنيات ويعزوفى الكل ولا قود الا  
ان كان مثله اه (مسئلة تب) يجوز الشلى وهو القصد المعروف عند ظهور الجندى  
بان يؤخذ شئ من المدة ويوضع فى محل القصد فيحو البدل لم يظهره أثر الجندى ولو نحو  
صبي لم يعرف بالتجربة العجيبة والاستتابة من حصول التفتيف بذلك جدا وقد جوز  
العلماء أكثر من ذلك في تطير المسئلة وقد علمنا بذلك نحن وغالب من عاصرناهم من العلماء  
ومن قبلنا وأتقى يجوزاه جماعة كابن زياد والعلامة طاهر بن محمد عاوى بل صرح هذا وجوبه

### (الدبة والقسامة)

(مسئلة ش) قال الجاني لمستحق القصاص بصل هذه العين بما تستحق على لم يصح لان  
البيع مقابل مال بجال والقصاص اصاله ليس بمال نعم هو كتابة فى الخوف فاذا قصده القصاص  
المقصود بالعين وقيل المستحق أوولى المجنون والفقير ولو صياغة القصاص ومالك المستحق العين  
كالوقالت بصل هذه العين بطلا فى اذ كل منهما بذل مال فى مقابلة ما استحق عليه شرعا وهو  
القصاص أو سلطنة الزوج (مسئلة ش) لو أشرقت سفينة على الفرق ان لم يطرح متاعها كله  
أو بعضه وجب طرح ما احتجج اليه وان لم ياذن مالكه لنجاسة ركب محترم فان لم يظلم جاز  
بإذن المالك ويجب القاء متاع لبقاء ذى روح والدواب لبقائه أدى لائق لحرور ضمن ما ألقاه  
بغير إذن مالكه وان قال خوف غرق لا على الملقى فقط ألقى متاعك وانما ضمن له أو ضامنه  
لا ضامن فقط ضمن أو وأنا هو لا ضامنون فحسمته اى القاتل باعتباره الرؤس لا هم وان  
رضوا ولو قال أنا هو ضامنون كل من ألقى الكمال أو واحده من ماله أو ما يلزمه الجميع كما  
لو باشر الالقاء بعد قوله أنا هو ضامنون بآذن المالك اه ففحق وأتقى الشئ جز كبريائه لو كان  
مختص له خبيرة بقطع الظفيرة من عين الدواب فقال له آخر أقطع ظفيرة عين توري قطعها  
فعميت لم يضمن اه (مسئلة ش) أعنت العبد جماعة جملا عنه كل سنة فى دية نحو  
الخطا ما يحمله المعتق الواحد هو نصف دينار ان كانوا أغنياء وربعه ان كانوا متوسطين  
بغيرهم بينهم على قدر حصصهم خلافا لما توجه نسخ العباب (مسئلة ش) جنى أحد الاخوة  
على بعض الاخرين خطأ كان كل الارش على عاقلة الجاني الذين هم بقية الاخوة غير المجنى  
عليه فلا يلزمه شئ من الارش اذ لو لم يكن له والشخص لا يثبت له فى ذمة نفسه شئ ابتداء  
ولادوا ما كالوز روح السيد أمته بعبده لا يلزم العبد مهر اذ لو لم يكن لسيدته والسيد  
لا يثبت له فى ذمة عبده دين (مسئلة ش) دعوى البكر أن شخصا قصها دعوى جرح  
فالمجنى فيه فى جانب المدعى عليه ككل دعوى سواء كان لوث كائن وجدنا فى خلوة وصاحت  
حال الاكره أم لا اذ الميم لا تكون فى جانب المدعى مطلقا الا فى القسامة فى القتل قطع مع  
وجود اللوث المقلب للظن اقتصر ارا على الوارد فحينئذ اى أوجب الدعوى قصاصا كان ادعت

الاجتنات الاستتابة (مسئلة)  
الصحيح عند الرعى ان السمع  
أفضل من البصر وقال الدميرى  
هو أشراف عند أكثر الفقهاء  
وقال أكثر المتكلمين البصر  
أفضل

### (القسامة)

(مسئلة ش) شهدت بينه بانه أقر  
بقتل فلان اقر لمطلقا من غير  
ذكر عهد أو ضديه استغاد بها  
كون ذلك لو نأثبت به القسامة  
ان فصل الوارث فى الدعوى كما  
ذكره صالح البقيني والالم  
تسمع دعواه ولا يثبت



أمر آذ على أخرى إنما أزال بكارها عمد أقلاب من شاهدين أو مالا بان كانت خطأ أو عهدا من رجل كفى فيها رجلا وأمر أنان أو عيين المدعى أو أربع نسوة إذا بطلع على ذلك إلا النساء غالبا وصفة الشهادة أن يقول أنهدان فلا نأزال بكاره فلا نأخذ أوشبهه أو خطأ على وفق الدعوى ولا يشترط تعرضه لما أزيلت به البكاره من ذكر أو نحو أصبع فإن لم تكن بينة فالقول قول المتكبر فيحلف بخسبين عينا لأن حلف الجرح كالنفس وإن قل واجبه ولم تكن دية مقدرة فإن نكل حلف المدعى المردودة بخسبين أيضا وثبت الواجب قصاصا أو غيره

### (أحكام البغاة والامامة العظمى)

(مسألة ك) لقاضى الخوارج المتغلب حكم قاضى السنة حيث نفذ قضاءه قاضيا بان لم يتخالف نصابا أو إجماعا أو قياسا جليا نفذ قضاءه قاضيهما وحيث لا فلا لاهؤلاء ونحوهم من فرق المبتدعة الذين لا يكفرون بدينهم بغاة لوجود الشروط فيهم وشهادة البغاة مقبولة وقضاءه قاضيهما نافذ كما ينفذ قضاء الفاسق ونحوه للضرورة (مسألة ك) تنعقد الامامة أما ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم أو باختلاف امام قبله أو باستيلاء ذى الشوكة وإن اختلفت فيه الشروط كلها خيفت من اجتماعهم في الشروط التى ذكروها فى الامام الاعظم فهو امام أعظم والافهم متول بالشوكة فله حكم الامام الاعظم في عدم انزاله بالفسق فيزوج بناته إن لم يكن لمن ولى خاص غيره كبنات غيره بالولاية العامة وإذا قلنا لم يؤثر الفسق في حقه فيؤكل غيره لكن يشترط في وكيله وقاضيه ما يشترط في وكيل غيره والام تصح توليته ولا تنفذ أحكامه على الرائج نعم إن ولاه مع علمه بفسقه أو فسق بعد وعلمه الامام نفذت للضرورة وأمر اهال البلد ان يسمون اماما أعظم لما ذكر في انعقاد الامامة (مسألة د) لا تزول ولاية السلطان الذى انعقدت ولايته ببيعة أو عهد متصل بن انعقدت ولايته بزوال شوكة حتى يخلع نفسه أو يخلع بسبب أو بأسره الكفار ويأس من خلاصه اماما كانت ولايته بتغلب أو عهد متصل بتغلب كعالم ولاية الزمان فنقوذ ولايته مدة بقاء شوكة ولو ضعيفة لا بعد زوالها فلا بقيت في بعض البلاد فنقذت فيما بقيت فيه فقط وحيث قلنا بنقوذ ولايته فهو مقدم على أهل الحل والعقد ان كان مسلم لا ينفذ توليتهم نحو القضاء من غير اذنه إلا ان تعذر فنقذ مدة التعذر ومعنى ذى الشوكة انقياد الناس وطاعتهم واذعانهم لاهم وإن لم يكن عنده ما عند السلطان من آلة الحرب والجنود ونحوهما مما تنفع به الرعية كرؤساء البلد ورئيس الجماعة وصاحب الحوطة المطاع على وجه الاعتقاد والاحتشام فبسبب الانقياد لهم مقتضى لصحة نصب القضاء والنواب وإن لم تكن شوكة أما ذى الشوكة الكافر فإن كان منقاد الامر نائب البلد المسلم خوفا أو وقاه بهد أو احتشاما فتولية القضاء باذن ذلك النائب أو الكافر الذى عهد اليه تولية القضاء نصريحاً وتلويحاً وإن لم يكن منقاد الامر النائب فتولية القضاء لأهل الحل والعقد ولا يتوقف على اذن الكافر اذ هم مأمورون بخلعه ولا يلزمهم طاعته بل لا يجوز الانقياد له اختياراً ولا يلزمهم اقامة امام يخرجهم نعم لو ولى الكافر قاضيا ولم يمكن الاطاعته للخوف فنقضت توليته للضرورة



في الرد في مسألة في رجل قال في حلقه ورأس علي بن عمر الشاذلي الذي سماه له إلا أن صلى الله عليه وسلم أحرم عليه  
 أحكام الرد فيستتاب فإن تاب والأقل برده فلعن هذا الشنيع من تشبه به الكبرياء بعد صلواته عليه غيره كيف وقد  
 قال في الشفاعة أي نواسه كثر وأقرب تشبهه محمد الأمين بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده لا غيره في مسألة في امرأة  
 مزوجة قالت يلزمي الكفر والاشراك لأنني كذا ولم تفعله فإن قصصت بذلك أكره أن أقول به من ردة فتجوز  
 فرتها إن كانت غير مدخول بها إلا الوقت على انقضاء العدة قال عادت إلى الإسلام ثم أكره أن أقول به من ردة فتجوز  
 الحلف وإن لم تقصد حقيقة وإنما قصدت حدثها على الفعل فلا كفر لكنه أتت بما لم يقصد به الرد في مسألة في رجل سأل  
 بالشهادتين إذا لم يصدر هذا من مازج الأيمان له ودمه في حد القذف في مسألة في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل  
 المسبوب بهذه العفة بل هو طالب علم وعفيف عما ذكره ثم الساب واستحق التعزير بما أراد لما في المسألة في رجل سأل عن رجل سأل  
 وغيرها وإن لم يجمع بين نوعين فذكره ولا يبلغه أدنى الحدود ولا يفيق إلا الوقوع في أهل العلم من غير أن يرب بما اتفق عليه  
 أصحابنا فاعلم فاسق من حدود الشهادة وعلى وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مسألة في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل  
 لم يستعمل أذاهم واحتقارهم عما بذلك إلا فهو من يدين بربه إذا لم يتب وتوجب أن من مع في العلم أو طاعة العلم استعمل  
 بسوء الخلق والعباد لله تعالى في مسألة في رجل سأل لا تحرم ما تحت ياقودا يعلق صار قاذفا له أنت تحت عليه حد القذف بشرطه  
 وعليه التعزير في ياقودا يعلق في مسألة في رجل سأل كما كان كان ما تنسأ به كذا يحضأ أعقابا لا وعرا وبكون تعزير المبتدئ  
 أبلغ ويجوز لمن سبه آخران يقتضى بطل ما سبه عملا كذب فيه ولا قذف كيا طالم وبالحق إذا لم يثبت أحد من ذلك غاله وإذا سبه  
 فقد استوفى ظلاله وبقي على المبتدئ أن الله الحق الله تعالى في مسألة في ٢٩٣ حرف في الطريق فوجد عن شريك ففناه

﴿الردة﴾

﴿قائمة﴾

صرح الأشعة بتكفير من قال لكافر جاه ليسلم أذهب فاغتسل أي إن كان من  
 لا ينجي عليه بل يلزمه قطع الصلاة بذلك قياسا على انقضاء التعزير بل هذا أعظم لأن فيه انقضاء

فقال له امرأته الشوك  
 من الطريق لمن الله والديك  
 فقال لها تعنين والذي يأم  
 الخفية فقلت له سر وإلى خير  
 منك فالمرأة المذكورة بعد أن

سبها المذكورة استوفت ظلالها بقوله لاسر وإلى الخو في علمها لمن والديه فتستحق التعزير بالطلب حيث ثبت ذلك في السرف في  
 في مسألة في دار في بلدة حمزة بن زهر وطها من حارس وعلق وغير ذلك وفي داخلها بيت أو بيوت مغلقة بلا حارس مكان البيت  
 أو البيوت حرز الماشي كما في العلب في مسألة في دار منه في الدور إلا هلة مفتوح بابها فهايت مطلق كان حرز الماشي لكن  
 نهاري في زمن الأمن فقط وإن لم يكن ثم حارس والمخزن الصغير المغلق والصندوق الكبير الذي لا يمكن حمله ملحق بالبيت المغلق في  
 الدور المفتوح بابها بشرطه فلا يضمن نعو الوديعه بوضعها في ذلك في مسألة في الدور التي هي طبقات لا يكتفي أن يكون الملاحظ في  
 الطبقة العليا وباب السفلى مفتوح إلا أن لاحظ جميع الطبقات في ضمان المتلفات في مسألة في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل  
 وقوانينه المعروفة عند أهله الأقدام على التطبيب من الكذب المصنعة في ذلك من غير خبره معرفة العلة فحسنا ونوعا والتعير بين  
 البلدان والأزمان والاسنان ونقص يتعاطيه لذلك وترشده وضمن ما تولد من تطيبه لقوله عليه السلام من طب ولم يعلم منه  
 طب فهو ضامن رواه أبو داود والنسائي ويعرف عدم تطيبه بقول عدلين طبيين غير عدلين فالقول غير العارف للرخص أبلغ هذا  
 الدواء قبله فإن كان غير أوجب الدية والأفالقاصص بشرطه أما العارف بالطب فلا ضمان عليه إن كان صدوقا فلا صاحب  
 ذلك وحذق ومهارة إن استفاض في الناس منه ذلك كله وصدقوه من كثر تجاربهم في المعالجة وعليه يعمل كلام من أطلق  
 الضمان أو عدمه في مسألة في ما اعتاده الناس من الشئ عند ظهور الجذري المسمى بالمسابة ويصاوبه لأجل تخفيف العلة ودفعه  
 وذلك أمر استقر في كاف في جواز الأقدام على ذلك كيجوز الأقدام على قطع اليد المتألمة لئلا تلبس ظن السلامة بل ظن السلامة في  
 الشئ أغلب منه في قطع المتألمة ولا يفتي عن بعض الحكماء العارفين بالطب أنه قال إذا وقع في الجذري في جهة فينبغي أن يسأبا  
 لمن لم يكن قد أتاه قبل حدوث مسأله الجي فيه فإن ذلك ينفعه فعما ينفعه على ما أفاده الاستقراء وبعد حدوث المبادئ لا ينفعه في  
 الدفع ولا التخفيف وأما من المسابة فلا يتولد منها ضرر وأصلا وإن وجد هلاك فلا يحال عليه وهي أحسن ما يداوى به صاحب

من الخلو في النار اهـ باجوري (مسئلة ش) حكم عليه حاكم قديم فقال استنزه  
ليس هذا الشرع بشئ قط كفر كالقول لقنوي أي شئ هذا الشرع أو قيل له احضر مجلس  
العلم فقال ما هذا بشئ أو قال قصه من ثريد خمرين العلم فبهذا تجري عليه احكام الردين  
من الاستنابة وغيرها ان قال لم ارد الشرع بل اردت الحكم على ظننه غير مستند الى جهة  
تقصيه عز وجل عزز بليغا زاجرا امسله عن اطلاق مثل هذا القول ومن تأمل أحوال أهل  
الزمان لم يشك في استضافتهم بالشرع وحملته وبالفتنة وخدمته (مسئلة ي) حاصل  
ما ذكره العلماء في التزيي بزي الكفار انه امان يتربى بهم صلا الى دينهم وقاصدا للتشبه بهم  
في شعار الكفار أو عيشي معهم الى متعبد انهم فيكفر بذلك فيجاءوا مان لا يقصد كذلك بل  
يقصد التشبه بهم في شعار البداء والتوصل الى معاملته جائزة معهم فيأثم واما ان ينقل له من  
غير قصد فيكره كذا ارداه في الصلاة (مسئلة ش) المبدلة تسمان قسم بغير  
بيد عنه مكسرى علم الله الجزئيات ومعتقدى قدم العالم والجمعة وكالا جمعية المعتقدين كون  
الرسالة لعل وعدم براهة عائشة ومكفرى الصحابة رضى الله عنهم فهو لا لهم حكم الكفار فلا  
تخل منا كنههم ولا ذنبهم وقسم لا يكفرون كالمترلة والقدر بقرانية وفرقة من الحنابلة  
اعتقدوا التخصيم لكن ليس كسائر الاجساد فتكره عنا كنههم عزوجان خلاف من حرمها  
(مسئلة ك) رجل ازم الامة متابعتة ودعى الاجتهاد المطلق وكفر من خالفه  
واستحل دمه وعرضه هذا المذهب قد تعرض لخطر عظيم بتكفيره للمسلمين فقد صرح عنه عليه  
الصلاة والسلام اذ قال الرجل لاجيه يا كافر قد بقاء بها احدها وقال الشيخان وغيرهما اذا  
قال المسلم يا كافر بلا تاويل كفر لانه سمي الاسلام كفرا بل قضية كلام التزاني وبني اسحق  
وابن دقيق العيد وغيرهم انه لا فرق بين ان يقول ام لا واسقلا الدم والمرض افعي لما صرح به  
صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله الحديث فكيف  
سأخ لهذا الرجل لخلال ما لم يجعل له عليه الصلاوة والسلام وقد قال ما امرت ان أشق على  
القلوب ومن اثبت الشرك والكفر في المدينة المنورة بل اوفى جزيرة العرب عامة فاقه ظاهر  
وامره خططر بل يخشى عليه الكفر كما قد فعلناه فيمن كفر مسلما واجماع المسلمين حجة قال الله  
تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما نزل الآية فعليك بالجماعة فاعلم يا كل الذئب  
القاصبة من الغنم ومن شذفوه في النار (مسئلة ك) جعل الوسايط بين العبدوين  
ربه فان صار يدعوهم كابدعو الله في الامور ويعتقدون انهم في شئ من دون الله تعالى فهو  
كفر وان كان ينه التوسل بهم اليه تعالى في قضاء مهماته مع اعتقاد ان الله هو النافع الضار  
المؤثر في الامور دون غيره فالظاهر عدم كفره وان كان ضله فيجاء (مسئلة ش)  
انهم الحاكم في المعاصي واكل الاشفاق وانزل ولا يكفر الا ان استحل جمعا على تحريره  
معصيا لمن الدين بالضرورة فحينئذ يفسخ نكاحه ويوقف على انقضاء العدة ان كانت  
والقول بتكفير أهل الكاثر رأى الخوارج وكثير من الطاهرية وليس من شأن أهل السنة  
واما قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون فحصل على كفر النجدة أو  
المستحل وينبغي للفتي ان يحاط في التكفير بما أمكنه لان الايمان محقق فلا يرتفع الا بيقين

هذه الامة قبل حدوث مبادئها  
اهـ مسئله ش جرى في الاحياء  
على تحريم تنقيب آذان الصبية  
لاجل تمليق الحلى وجوب  
المنع منه ووجوه الاستحباب عليه  
وبتبعه الدمعري والترجد وقال  
السهودي يجوز بل نقل عن  
ابن عباس ان تنقيب آذان  
الصبي من السنة فضلا عن  
الاخوة وعن بعض الحنابلة يجوز  
للبنات ويكره للصبيان وقال  
السبكي أول امرأة تنقبت آذانها  
وأول امرأة خنت هاجرا  
استعمل عليه السلام وذلك ان  
ساره غضبت عليها خلعت ان  
تقطع ثلاثة اعضاء من اعضائها  
فامر بها ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام ان ينقسمها بتنقيب  
اذنها وخضاضها انفصال سنة في  
النساء ومسئلة ي يحرم جعل  
شواهد للمبد في وجهه وهي  
اللعوط لينزعن الاحرار وان  
كان معتادا فيجب المنع منه لانه  
جرح وقلم ولا يجوز الجرح الا  
لحاجة مهمة كفصد وجهه



## (الحدود والتعزير)

### (التعزير)

**مسئلة** اذا امتنع العبد  
 من خدمة سيده الخادمة  
 الواجبة عليه شرعا فله ضربه  
 ضربا غير مبرح ان احدى يديه  
 ذلك وليس له الضرب المبرح  
 بل ينعه الحاكم منه فان لم يتنع  
 فهو كالوكلفه من العمل مالا  
 يطيق بل أولى اذهارا عما أدى  
 الى الزهوق بجماع التصريم  
 فيقتضى بدعه عليه ان تعين  
 طريقا انتهت اليه الرغبات  
 في ذلك الزمان والمكان  
**مسئلة** لا يجوز التعزير  
 باخذ الاموال ولا بكفر بمجرد  
 أخذه **مسئلة** حبس بين  
 جماعة فقلبه الحدث وخرج منه  
 صوت من غير قصد في كتم ذلك  
 ضرر بين فسيه أحد الحاضرين  
 بقوله أنت قليل الحياء مالك الا  
 التعزير فطلبه المسبوب الى  
 الحاكم عزوه بما يراه لان  
 الساب المذكور ارتكب أنواعا  
 من الفساد ارتكابه مانى عنه  
 من الاستهزاء والسفوية  
 والسب

**(مسئلة ك)** لا تتوقف توبة الزاني أو القتال على تسليم نفسه الحدود فتم بثبوتها عند  
 الحاكم بل لا تتوقف حتى في حق الآدمي الواجب تسليم نفسه فاذا اذم صحت توبته في حق  
 الله تعالى وبقيت معه صفة حق الآدمي وهي لا تتدفع في التوبة بل تقتضي الخروج منها وينبغي  
 لمن أقر معصيته السرحيت لم يعلم القاضي والادب له تسليم نفسه للحد **(مسئلة)** ملخضة  
 مع زيادة من الأكسبر الغريز بشر يفحش من أحد بن عتقه في حديث الولد الغراش الخ اذا  
 كانت المرأة فراسا زوجه أو سيدها فانت والدم الزنا كان الولد منسوباً لصاحب الغراش  
 لا الى الزاني فلا يلحقه الولد ولا ينسب اليه لا ظاهر ولا باطن وان استلحقه يومئذ هنا يعلم شدة  
 ما اشهر انه اذا زنا شخص بامرأه وأجملها زوجه واستلحق الولد فورته وورثته من اجسامها  
 وهذا من أشد المنكرات الشنيعة التي لا يبع أحد السكوت عنها فله خرق لشرعة ومناذرة  
 لاحكامها ومن لم يزل مع قدرته بنفسه وماله فهو شيطان فاسق ومداهن منافق واما فاعله  
 فكأن يتطهر برقة الاسلام لانه قد اعظم العناد لسيد الانام مع ما ترتب على فصله من المنكرات  
 والمغاسب منها حرمان الورثة وتورث من لا شيء له مع تحليل ذلك في البطون بعده ومنها انه  
 صبر ولد الزنا باستلحاقه كنهه في دخوله على محارم الزاني وعدم تقص الزوجه من أبدا ومنها  
 ولايته وزوجه نفسه الزاني كبناته واخواته ومن علمه ولا يهمن غير مستوع فيصير نكاحا  
 بلا ولي وهذه أعظم واشنع افعال ذلك فيه وفي ذريته وبله فاكفاه ان ارتكب الخس  
 الكبائر حيث زنى حتى ضم الى ذلك ما هو أشد حومة منه وأغش شناعة وأسى ستر وقد جاء  
 شيا فربا واحرم الورثة واباه على كروا المارين وكل من استحل هذا فهو كافر مرد خارج عن  
 دين الاسلام يقتل وعرق جيفته وأتقى للكلاب وهو صائر الى لعنة الله وعذابه الكبير  
 فيجب مؤكدا على ولادة الامور زوجا على ذلك وتكليفهم أشد التنكيل وعظامهم بما  
 يروهم وقد علم بذلك شدة خطر الزنا واناه من أكبر الكبائر **(مسئلة ي)** جات امرأة  
 وولدت ولم تقر بالزنا بل زعمها الحد اذا لم يلزم الحد الابينة أو افرا وألما ن زوج أو علم السيد  
 بالنسبة الى نفسه اذ قد نوطا المرأة بنسبة أو وهي نائمة أو سكرانة بعد زنا أو مجنونة أو مكرهة أو  
 تستدخل مياض غير ابلا ج ونحو ذلك ففضل منه ولا يوجب حد الشبهة فعلم ان كل امرأة  
 حلت وأنت تولد ان أمكن لحوقه بزوجه الحقة ولم يتنف عنه الا بالامان وان لم يمكن كان  
 طالت غيبة الزوج يحمل لا يمكن اجتماعهما عاده كان حكم الحمل كالتأني بالنسبة لعدم وجوب  
 العدة وجواز نكاحها ووطئها كالشبهة بالنسبة لدر الحدود القذف واجتناب سوء الظن  
 نعم ان كانت ظلية الحياض التقوى كثيرة الخلو بالاجانب والترين لهم وتحدث للناس بقذفها  
 عزوها الامام عاين برامتها عن هذا الفعل **فائدة** زنى كافر ثم أسلم حدى على العبد عند  
 حر خلافا لابن حجر والمحيط حيث قال بسقوطه اهـ **ج** **فائدة** يحرم على الشخص  
 سرقة مال غيره على وجه المزح لان فيه تزويجا لقلبه اهـ **حل** **(مسئلة ي)** من  
 سب أحدا من أهل البيت النبوي بنحو ما بانصت فمن واستحق التعزير الشديد بل ان أراد

بذلك سب جميع قبيلته الشامل لجميع بني هاشم كقروقتل بكفرو فان رجوع للإسلام تختم  
تجزيره بل قال أبو حنيفة وأحمد يختم قتله مطلقا وان تاب وذلك لان نسب النبي صلى الله عليه  
وسلم واجترأ على منصبه الشريف وهو كافر بالاجماع (مسئلة ث) لطم رقيق آخر  
كان التعزير على العبد الا لطم لاسيده عباره الحاكم أو الحاكم من حبس أو ضرب أو أركابه  
جاء امه كسوا ونحوه ولا يتولاه المظالم ولا يجوز التعزير باخذ المال عندنا هذا ان ثبت بينه  
والاقل العبد لاسيده أيضا بين الانكار حيث لم يقر (مسئلة ك) ليس اثبات الحيلة  
في دبر هازن أو لواط بل هو صغيرة لا يفسق من تركه إلا ان تكر منه ولم تغلب طاعته  
معاصيه ولا يعزر عليه إلا ان نهاه الامام (مسئلة ل) قال في النهاية لو استعمل المقتدوف  
بالاستيفاء العبد ولو باذن الامام لم يقع الموق نعم لو تعزير عليه الرفع الى السلطان استوفاه ان  
أمكن مع رعايه الم شروع ولو بالسلب كما قاله الأذري اه وقوله السلطان أي أومن يقوم  
بقامه وخرج بالحد التعزير فلا ينوفيه مستحقه مطلقا لا خلافة باختلاف الناس اذ ربما  
يتجاوز الحد اه ع ش

### (الصال واتلاف الهائم)

(مسئلة م) قال المحب الطبري في كتابه النقيض يجوز قتل عمال الدولة المستولين على ظلم  
العباد الحاقا لهم بالفواسق الخمس اذ ضررهم أعظم منها ونقل الاسنوي عن ابن عبد السلام  
انه يجوز للقادر قتل الظالم كالكاس ونحوه من الولاة الظلمة ان يقتل بنحو ستم يستريح  
الناس من ظلمه لانه اذا دفع الصائل ولو على درهم حتى يقتل بشرطه فالويل للظالم  
المعتدى اه (مسئلة ن) بحرم تزويج المسلم وغيره ولو على وجه المزاج لما ورد من  
النهي عنه اه وفي الحديث الحسن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يرو عن مسلما  
اه ج (مسئلة هـ) عنت بدخلها بطل حتى يضرب فتم فسل يدفع ففق عين فقلع  
لحي فحصر خصية فشق بطن حتى انتقل لم يسمع امكان اخف منها حتى تغلظ ما من ثم ان  
ظن انه لو رتب أنفسها العاض قبل تخليصها من فيه فبادر فسلها اندرت أسنانه فهدرنا  
في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك بعدم الدية والماض المظالم في اعدا اسنانه  
كالظالم لان العوض لا يجوز بحال ولو نما زعاني انه أمكنه الدفع بشئ فعذر لا غلط منه صدق  
المعروض كما جزم به في البحر قال الأذري ولكن الحكم كذلك في كل صائل نعم لو اختلفا في  
أصل الصيال لم يعقل قول نحو القاتل الابينة أو قربنة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف  
مساولا وشرافه على حرمه قاله في التحفة والنهاية (مسئلة ش) صالت جمعة على زرع  
فامر آخر ببطه امع أخرى فكسرتها الاخرى بسبب الر بطا زمر رباطها ارشها ما بين فبتها  
صححة ومكسورة لا الا هي الا ان اكره المأمورا وأمر غير مجزأ أو عجمي يري وجوب طاعة  
أمره عليه فقط وعلى مالك الهبة لصاحب الزرع قبضة ما أتقنه ان سرحها باللا زرع في  
الحصرا ولم يقصر مالكه بفتح محوط ان كان وكذا نهارا وهو معهما غيبة صاحب الزرع والا  
فلا ضمان للعادة الغالبة فلوان مكست بان حفظ الزرع ليس الاو الادبته ان انمكس الحكم كما

(مسئلة ط) بقرة عهد منها  
التعدي على ردع الهائم  
واعنادت ذلك وجب على من  
هي تحت بدور بطها كالمرة  
الضاربة حتى لو صر في حفظها  
ولم يربطها أو ربطها أو صر في  
عدم وثوق الرباط فانقلبت  
وانتلفت بجمعة ضمن وان كان  
غائب اما لا الغلات والاتلاف  
كما ذكره في المرة فهي مثال  
وغيرها من كل حيوان يعهد  
بالتعدي واعناد هذا ضمن  
من هو تحت يده من مالك أو  
غيره والمراد بالعادة في الردع  
المذكور ان يكون مثله يتلف  
غالبا ولا عبرة بالردع الخفيف  
الذي لا يتجاوز منه الدواب  
(مسئلة ذ) نخل عرف من  
عائده اه متى فلك من كوارته  
آذى الناس لم يجب على مالكها  
تقاهلوا لضمان ما أتقنه وما  
ضرت به النصارى وانها قتلت  
انسانا أو غيره لم يلزم مالكها  
الفرامة لانه لا يمكن ضبطها  
(مسئلة ر) بكرة لم تجبل ومن  
عاده الابل اذا تعاطمت ولم  
تجبل ان يدخل رجل من أهل  
المعرفة في فرجها عودا فقدر  
معلوما بقطع به شيئا يشبه  
العذرة فيطرقة الفحل قورا  
وتجبل ويقال ذلك شوار فقال  
مالكها لرجل ألك معرفة  
تسور قال نعم فسور له فرضت  
البكرة من تلك الساعة وما نت



بعد أيام ففتش فرجها فوجد  
المسروق قد خرقتها وكان موتها  
بسبب ذلك ضمنها المشور  
المذكور ما لم يكن خيرا بذلك  
بينه أو استغاضة نعم ان قال  
مالكها ادخل في فرجها هذا  
التدبر من العود لم يكن ضامنا  
في مسئلة في بقرة معروفة  
بنطع الهائم فلم يربطها صاحبها  
فقطعت حينئذ بقرة آخر غائبا  
وجرحت بالنطح جراحات  
متعددة وصارت كالناقة ولم  
تزوج حبياتها فامر نائب البلد  
بنجها ضمن صاحب البقرة  
المضرب في ربطها البقرة  
المنطوحة بقيتها بحرجة حال  
الذبح وضمن الذابح حال الذبح  
ان كان لها فيه هناك والا  
اعتبرت قيمتها بأقرب البلاد  
اليها ولا تهدر

### في السيرة

في مسئلة في ليس استحباب  
الخروج من الخلاف بشرطه  
خاصا بالائمة الاربعة فقط بل  
الخلاف المذهبي كذلك  
والخروج من الخلاف شروط  
ذكرها الزركشي في فواعده  
وحينئذ يجوز للقاضي تحليف  
المقرعة بأوغها بالحبض خروجا  
من الخلاف حيث وافقت عليه  
فوا امتنع فليس له ولا لولي  
نكاحها الامتناع من تزويجها  
حتى تصاف بل يصير به عاصلا  
ولهذا قال ابن عبد السلام قد  
يتعذر الورع على الحاكم في

لوجرت العادة بحفظها فمضين فيها وقياسه لوجرت بعدم حفظها فمضين  
بارسال الدابة في البلد مطلقا في فائدة في الفتح في محبت متلف البهجة وخرج بسرحها  
مالوسرحت بنفهم بالانصير بان انهدم الجدار أو فغلص الباب أو قطعت الحبل المحكم فلا  
يضمن متلفها مطلقا

### في الجهاد وفروض الكفاية

(مسئلة ي) اختلف العلماء في ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال أحداه  
كفر وقال بعض اعتناؤه كبيرة وفصل بعضهم فقال ان كان ترك المعروف وقيل المنكر كبيرة  
فالترك حينئذ كبيرة والافسدة فليمنه من رأى نارك صلاة فبأمره أو زنا فبأنه فقد  
ارتكب كبيرة اتفقا ومن رأى مستحل الحرير والتقيد لستمع الامحرمات فيهنه فقد ارتكب  
كبيرة عند من يرى انه كبيرة وهو ان يحرق الزاجر وعش وصغيرة عند من يراه كذلك وهو  
المقتدى في التحفة في باب الرد ويرجحه المناوي ولم يبعد حرمة لبس الحرير بالمدومة على كلا  
القولين لكن اذا قلنا انه صغيرة فلنما يسبق مستعمله وترك النهي ان داوم عليه مدومة  
زادت بنفسها أرمع صفات أخرى على نوافل طاعته وليس لما يجهل حكم ما رآه ان ينكره حتى  
يعلم انه يجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل ولا لعل ان ينكر مختلفا فيه حتى يعلم من فاعله انه حال  
ارتكابه معتقد بغيره لاحتمال انه قد علم من يرى حله أو جهل حرمة (مسئلة ج) ونحوه  
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فطلب الدين من قام به من أي المسلمين وجب على غيره  
اعاثة ونصرة ولا يجوز لاحد التقاعد عن ذلك والتغافل عنه وان علم انه لا يقصد له اركان  
(الاول) المحتسب وشروطه الاسلام والتمييز وبشرط لوجوبه التكليف فيشمل الحر والعبد  
والغني والفقير والقوي والضعيف والذوق والشريف والكبير والصغير ولم ينقل عن أحد  
ان الصغير لا ينكر على الكبير وانه اساءه أدب معه بل ذلك عادة أهل الكتاب نعم شرط قوم  
كونه عدلا ورده آخرون وفصل بعضهم بين ان يعلم قول كلامه أو تكون الحسبة باليد  
فلازمه والا فلا وهو الحق ولا يشترط اذن السلطان (الثاني) مافيه الحسبة وهو كل منكر  
ولو صغيرة ومشاهد في الحال الحاضر ظاهر للمحتسب بغير تجسس معلوم كونه منكرا عند فاعله  
فلا حسبة الا حاد في معصية انقضت نعم يجوز لمن علم بقرينة الحال انه عازم على المعصية وعظه  
ولا يجوز الاحتسب الا ان ظهرت المعصية كاصوات المزمارين وراه الحيطان ولا لنافعي على  
حني في شر به التنبذ ولا حني على شافعي في كل الضب مثلا (الثالث) المحتسب عليه ويكفي  
في ذلك كونه انسانا ولو صلبا ومجنونا (الرابع) نفس الاحتساب وله درجات التعريف ثم الوعظ  
بالكلام الاطيف ثم السب والتعنيف ثم المنع بالقهر والاتلان يمان سائر المسلمين  
والاخير ان يخصوصان بولاية الامور زاد ويتبع كون المرشد عالما ورعا حسن الخلق  
اذم اتدفع المنكرات ونصير الحسبة من القربيات والام يقبل منه بل ربما تكون الحسبة  
منكرة لموازة حد الشرع وليكن المحتسب صالح البينة فاصدا بذلك اعلاه كلمة الله تعالى  
وليوطن نفسه على الصبر ويتق بالثواب من الله تعالى اذا علمت ذلك فتقول حكم أهل الحرف

والصناع والسوق في اختلافهم إل جال بالنساء مع حرفهم وفي الأسواق والطرق مع كشف  
 الوجوه وبعض الأبدان من النساء من المنكرات المألوفة في العادة على المعتد عند النووي  
 وغيره فحينئذ يجب على الوالي أو من صوبه إنكارها بحسب المراتب المتقدمة فيعرف أولاً بأن  
 ذلك حرام لا يجوز فعله بكلام لطيف إن أجسدى ثم بالسبب والتعنيف نحو ما جاهد يا هسل يا فاسق  
 ولست نعوذ بالعقوبة ثم بدافعه بالضرب ولا يبلغ به حداً فلا يبلغ الحر أربعين سوطاً والأولى عشرة  
 وإن أراد أن يعزب بالحبس وذلك حيث كانت المعاقبة لتترك واجب كترك التعلم بحبس حتى  
 يتعلم والأفلاز بدعى سنة أشهر والأوسط شهر والأقل ثلاثة أيام ويجب ذلك حسب  
 المنكر وبما تلبس كلاباً يلقى في كفي التهديد لذوى الهيبة ويقتضيه المرقع والمرنان لحديث  
 أبقوا ذوى الهيئات الخ والمراد بهم في هذا الزمان من غلبت طاعته سماً فإنه لم يجد عزز في  
 مكان لا تقى به بحيث لا يعير به فإن أصر عزز بالاشهار وأما غير ذوى الهيبة فيعزب بالضرب  
 غير المبرح وألحبس والأول أول حبس المنهيات والثاني لترك المأمورات وقطع مادة  
 ذلك إن يأمر الوالي النساء بسستر جميع بدنهن ولا يكفن المنع من الخروج أذبوذي إلى  
 أضارو ويعزب على الرجال ترك الاختلاط بهم لاسيما في الخلوة وعلى الوالي وجوب إحصل  
 الناس على إقامة الجمعة والجماعة في المكتوب إن أذهم من أعظم شعائر الدين ولا يأثم من تخلف  
 عن الجماعة إن قام الشعار بغيره الأمن حيث مخالفة أمر الوالي فيعاقب بحسب ما تقتضيه  
 حاله وعليه أيضاً جل أهل الحرف ونحوهم على تعلم ما لا بد منهم من فروض الصلاة إذا كثرتهم  
 لا يحسنون ولا يعرفون ما تصح به وما لا يلزمهم بذلك باجرة منهم لمن يعلمهم إن لم يوجد متبرع  
 أذهى أهم أركان الاسلام ولا فرق بين من يعلى ولا يحسن ومن يتركها ولا يكفون حضور  
 مجامع الذكر والتذكير إذا عرفوا الواجب من كل عامور به أو منعه عنه من أركان  
 الاسلام وغيره فانكم من واجب تاركه وحرام تركه كالمسرفة والذاتى فشا وتسلط  
 به المعلمون على الضماد والمساكين وهل أفع من هذا الذنب وأشد منه وهو كالحاكم إلى  
 الطاغوت في الأمور التي تنوبهم وتعرض لهم من غير إنكار ولا حياة من الله تعالى ولا من  
 عباده وهذا أمر معلوم ولا يقدر أحد على إنكاره ولا شك إن هذا كفر بالله تعالى وبشرعته  
 وكقطع بعض الورقة عن إرضه وأكل الأوقاف ووضعها في غيره ووضعها فيجب على الوالي خاصة  
 وكل قادر عامة منابيتهم حتى يرجعوا إلى حكم الله تعالى ومعلوم أن من جرد نفسه لجهاد هؤلاء  
 واستعان بالله وأخلص له النية فهو منصور وله العاقبة كافي غيراً يمين الكتاب العزيز فإن  
 ترك من هو قادر على ذلك جهادهم تعرض لتزول العقوبة به وهو كاهو مشاهدين تسلط  
 الكفر على أهل الاسلام وتسلط الظلمة بسبب عدم التناهي بينهم وعلى الوالي أيضاً منع  
 العامة وكل من لا يشتغل بالعلم حكمه حكم العامة في دينه بل هو واحد منهم وإن كان له  
 نسب شريف وبيت رفيع ورعا يظن هذا بنفسه أنه داخل في الخاصة متعلق بشئ من  
 الولايات وهو يخط خطه وشواهد نظم العباد والبلا دجهاً وأغياها لا يزالوا على الله تعالى  
 فالواجب على الوالي افتقاد هؤلاء والبحث عن مباحثهم وكيفية معاملتهم ومن يتولون عليه  
 بل لو كان المتولى على ذلك من أهل العلم فلا بد من تقدهم والنظر فيما هو مسئول عليه أذ ليس

مسائل الخلاف (مسئلة)  
 يحرم التفرج على الكفار في حال  
 قتالهم لأن ذلك تكثير لسوادهم  
 ويحرم إغارة إحدى الطائفتين  
 في حروبهم وتخرضها وقاتل  
 الآخرين لأجلهم من غير  
 ضرورة ومن قتل من المسلمين  
 حينئذ لم يكن كشهد المعركة  
 بل يفضل ويصل عليه



معصوما لاسيما اذا بالغه غيره من اهل العلم فالحق مع أحدهما فليرجع الى سؤال العلماء  
الظاهرين بالولاية الشائع عنهم ترك الدنيا **فائدة** قال ابن حجر في الجوهر المنظم في زيارة  
القبر المعظم تنبيه بتعين على من كان بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يبلده الشريف  
ان يزيل ما أمكنه من منكر يراه لاسيما ما فيه ترك الادب معه صلى الله عليه وسلم مما يؤدى  
الى محذور فان من علامات المحبة غير المحب وأقوى الناس ديانة أعظمهم غيرته وما خلعا عن  
الغيره أحد الاخلوا عن المحبة وامتلأه بالمخالفة فيخشى عليه الحرمان والقطيعة والخسران  
أما ذنا الله من ذلك عنه وكرمه آمين اه **(مسئلة ك)** من الحقوق الواجبة شرعا على كل  
غنى وسدده من ملاك زيادة على كفاية سنة له ولمونه ستر عورة العارى وما بقى بدنه من مبيع نيم  
والطعام الجائع وفك أسير مسلم وكذا ذى تفصيله وجمارة سور بلد وكفاية القائمين بحفظها  
والقيام بسان نازلة تزلت بالمسلمين وغير ذلك ان لم تندفع بخوز كاة ونذر و كفاية وقف  
ووصية وسهم المصالح من بيت المال لعدم شئ فيه أو منع متوليه ولو ظلم فاذا قصر الاغنياء  
عن تلك الحقوق هذه القيود جاز للسلطان الاخذ بهم عند وجود المقتضى وصرفه في مصارفه  
**فائدة** تعلم زين الدين العراقي مسقطات رد السلام فقال

سلامك مكروه على من ستمع • وفى غير ما أبدى بسن وبشرع  
مصل • وتال ذا كرو محدث • خطيب ومن يصفى اليهم ويسمع  
مكرر فقه جالس لقضائه • ولا عب شطرنج عسى هو يرجع  
ودع كافر أيضا ومكشوف عورة • ومن هو فى حال التغوط اشنع  
ودع آكلا الا اذا كنت جائعا • وتعلم منه انه ليس بمنع

وقال آخر فى الاحوال المذكور وفيها السلام شعرا

رد السلام واجب الاعلى • من فى صلاة أو با كل شغلا  
أو شرب أو قراءة أو أذنيه • أو ذكر أو فى خطبة أو تلبيه  
أو فى قضاء حاجة الانسان • أو فى إقامة أو الاذان  
أو سلم الطفل أو السكران • أو شابة يخشى بها اقتتان  
أو فاسق أو ناعس أو نائم • أو حالة الجماع أو محاكم  
أو كان فى الحمام أو مجنونا • فهى اثنتان قبلها عشر ونا

اه **فائدة** اتفق الشيخ زكريا بنديب السلام على المشتغل بالوضوء وجوب الرد عليه وفى  
مختصر الانوار ويصح السلام بالجمجمة ان فهمها الخطاب وان قدر على العربية ويجب  
الجواب ومن لا يستقيم نطقه يسلم كيف امكنه ويحرم على اهل الذمة ويندب عند المفارقة  
ويجب به الرد **(مسئلة ب)** لا يندب السلام على نحو المصلى ولا على نائم انتبه بين حاضرين  
ولا منه عليهم أيضا **فائدة** يسر ارسال السلام الى الغائب ويجب به الرد فور باللفظ فى  
الرسول وبالكاتبة فى الكتاب ويسر الرد على المبلغ فيقول وعليه وعليك السلام والظاهر انه  
لو قدم وعليك لم يكف ويحتمل خلافه اه امداد وفى النعمة فيقول وعليك وعليه السلام  
وقوله بالكاتبة فى الكتاب ظاهر عبارة النعمة الاكتفاء باللفظ أو الكاتبة فى ذلك اه **فروع**

في التي والغنية والجزية

مسئلة في جارية من الغنية  
لم تقسم القسمة الشرعية اعتقها  
نخص من أهل الغنية وكان  
عنته بعد اختيار الملك وهو  
موسر عنت وقوم عليه الباقي  
مسئلة في جمع الذي يدار  
الاسلام من الجهر بنص التوراة  
ومن اشهارها والاجتماع عليها  
في كتابهم وان لم بشرط علمهم  
ذلك في عهد الجزية بل يعزرون  
ان فعلوا شيئا من ذلك فانواع  
التعزيرات من حبس أو نفي  
أو نسيب وجهه ويجب على كل  
من رآهم خفاون ذلك رفعهم  
الى الحاكم ويعنون ايضا من  
اظهار دين موتاهم ولا يخرجون  
جنائزهم ظاهر انهم انافوا  
الصوم في الدفن ليلاجاز  
نهارا وليس لاحد منهم حيف  
مسئلة في أحدث الذي كثر  
في قبالة جاره المسلم يطاع منها  
على عور ان المسلم وبينهما نحو  
خمس عشرة ذراعا جبر على  
الانكاح وعز رعاها ليلاليردع  
عن ابداه المسلمين

اذا ارسل السلام مع غيره الى آخر فان قال سلم الى علي فلان فقال الرسول فلان يقول السلام  
عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد وحاصل ذلك انه لا بد في الاعتداده لو جوب الرد  
من صيغة من المرسل أو الرسول فلو قال المرسل سلم الى علي فلان فقال الرسول فلان زب يسلم  
عليك لا اعتداده ولا يجب به الرد نقله من عن والده وهل يجب استقصاء أم لا ونقل المقتضى  
عن من انه يجب الرد على من قال فلان يسلم عليك جلالة على اتياه بصيغة سلام شرعية  
وعمل عدم الوجوب اذا علم انه لم يأت بها بلزم الرسول الابلاغ وله رد التحمل بحضرة المرسل  
لا يغنيه اذ لا يعقل حيث تدفع لوجهه في كتاب سلم الى علي فلان فله رده فوراً لا لم يحصل منه  
تحمل اه سم اه جل (مسئلة في) لا يجب قتال الكفار حيث لم يتعين بدخول بلد  
الاسلام الا بشرط ان لا يكون له عذر وان يحضر الصف وان لا يزيد العدو على الضعف زيادة  
مؤثرة كما في جماع بعضها واحداً يحلها بضد الشعب ان لا يزيد الواحد والاثني من  
العدو حيث تدفع من العذر قد آله الحرب فلا يلزمه الثبات في الصف ففلا عن غيره ويصرف في  
الا لا يجب تحصيلها مقاومة العدو عرفاً فلا اثر للعجز مع من يرى بالندق ويجوز الحرب  
قبل التصف مطلقاً ولو فرض فخر الكفار لم لا يملك من أمره شيئاً فعدو فلان امكنه الدفع  
حرم الاستسلام الا ان توقع من الاسر السلامة ولو بالفداء ولم يخف شؤنا فله فداء أو في  
القتال بلا فداء أو في منه الحرب وان فرض ان معه سلاحاً (مسئلة في) أسلم الاسير  
الكافر عصم دمه وان اختار الامام قتله قبل الاسلام اجساماً كأن رجوع الزاني عن اقراره  
بعد حكم الحاكم برجه يسقطه الماتى الاحاديث الصحيحة المتواترة اذ هي نص في ان قتال  
الكافر وقتله مقيمان وجود اسلامه حرياً أو مرنداً ولو بقذف نبي على العمد على ان اختيار  
الامام قتله اغما هو بالجماعة في ثم لا يحتاج الى لفظ كالن بخلاف الاسترقاق والفداء فحصل  
ان اسلام الاسير لا اثر له في اختيار من أوقفه قبله بل يتعين ذلك المختار وان اسلامه يلغى  
اختيار قتله فقط

(الامان والهدية والجزية)

(مسئلة في) كل محل قدر مسلم ساكن به على الامتناع من الحربين زمن من الزمان بمصر  
دار اسلام تجري عليه احكامه في ذلك الزمان وما بعده وان انقطع امتناع المسلمين باستيلاء  
الكفار عليهم ومنعهم من دخوله وان اخرجهم منه وحينئذ قسمينه دار حرب صورة لا حكم لهم  
ان ارض شاوي بل وغالب ارض جاوة دار اسلام لاستيلاء المسلمين عليها سابقا قبل الكفار  
(مسئلة في) اقامة المسلمين بدار الكفر على اربعة اقسام لازمة بان قدره على الامتناع  
من الكفر والاعتزال عنهم ولم يرجوا نصر المسلمين لان موضعهم دار اسلام فاذا هاجروا صار  
دار حرب أو مندوبه بان أمكنهم اظهار دينهم ورجى ظهور الاسلام هناك أو مكرهه بان أمكنهم  
ولم يرجوا ذلك أو حرام بان لم يمكنهم اظهار دينهم حينئذ اذا كان في اظهار الدين واحكام المسلمين  
من حدود وغيرها هلاك البلاد وقتل المسلمين بسبب اتيته اطاه الوالى الكافر ولا يقوضه الى  
حكم الاسلام حرمت الاقامة عندهم ووجب الهجرة الا عاجز لا بقدر عليها فيعز بل لو لم يأمن



منهم في حاله وماله الا باعطائهم شيئا كل سنة كالجزية عكس القضية جاز الاعطاء للضرورة بل وجب ان يخيف ضرر على المسلمين ومن ظلمه كافر باخذ شي منه فخر اجاز له اخذ قدر ظلامته من ماله على التفصيل في مسئلة الطفر (مسئلة ج ك) استدان من اهل الحرب بعد ان دخل بلادهم بامانهم استقر بدمته ولم يردده ولو باجرة كما تحرم حينئذ سرقة ثم واعتياهم كاسير أطلقوه بشرط امنه على نفسه بل اولى بخلاف ما لو اقر وهو غير امان او دخل محتغيا فبا ياخذ به اي نوع سرقة او اختلاسا لو غيرهما يكون غنمة مختسفة زادج ومن دل دين الصكافرين المبتدع كرافض بل هذا مسلم لا بشرط فيه الا مان بل لا يجوز اخذ مال هذا بالحيلة والاعتيال والسرقة لان الصحيح ان اهل البدع كالجمعة مسلمون وقيل ثامن امها لا يكفر (مسئلة ك) أطلق السلطان عقد الامان حل على اربعة اشهر فلما زاد عليها فان كان مع امرأة وخشي صرح مطلقا ومع ذكر صرح فيها وبطل في الزائد نعم ان كان بانصف جازت الزيادة بنظر الامام الى عشرين سنين لا فوقها وان دعت اليه حاجة وحيث اتقى العقد بلغوا المأمن ولم يجز اعتياهم وارفاقهم قبل ذلك اذ حكم فاسد العقود كمنعها ولو دخل الكفار بلادنا النخلة واقاموا سنين وعلم السلطان وسكت فلم ينهم ولا امرهم لكنه نهى عن ظلمهم وقتلهم فاذي يظهر انهم حيث دخلوا معتدين على العادة المطردة من منع السلطان من اخذ أموالهم وقتل نفوسهم وظنوا ان ذلك عقد مان معهم لم يجز اعتياهم ولو بسبب دين عليهم بل يجب تبليغهم المأمن وان اتى شرط من ذلك جاز الاعتيال والارفاق مطلقا (مسئلة ل) يجوز عقد الجزية مع اليهود والنصارى والمجوس ومن تمسك بدينهم قبل نسخه ومن أحد ابويه كناني ومن زعم انه ممن نفعه الجزية لا الوثني والفلسفي والمعتل ونحوهم فلا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف فلو عقدها الامام لم يفقه فاسد بلزم به كل سنة دينار اذ هو اقفا على كل ذكر بالغ كعقد الجزية الفاسد بخلاف ما لو بطل كأن عقدها الا حاد فلا يلزم به شيء وحكم هؤلاء الكفار حكم المؤمنين لا يجوز التعرض لهم حتى يبلغوا المأمن وما أخذ منهم فله حكم اليه فلن اعطى منه شيئا بقوله ان كان ممن يستحق من اليه والا فلا ومذهب الحنفية نفق لكل مشرك كالوثني بشرط كونه عجميا وقال مالك مطلقا الا من قريب خاصة فلا نفق لهم فليقلدها الا ما لم يكن يصرفها على مذهبها

### (المسيد والديانج)

(مسئلة ب) القتيص المعروف بمحضر موت من أكبر البدع المنكرات والدواهي الخزيات لكونه خارجا عن مطالبات الشرع ولم يكن في زمن سيد المرسلين والعناية والتأبين صلى الله عليه وعليهم اجمعين ومن بعدهم من الائمة ولم يرجع الى اساس ولم ين على قياس بل من تسويات الرجم وهو يسان ذى الفعل للذم والعقل الغير المستقيم لان من عادتهم انه اذا منع عليهم قبل الصيد قالوا بكم ذم فينبجون رأس غنم على الطوع يعني العود الذي تمسك به الشبكة فظهر القتيص من كل شئ ووسواس فلا يجمع على هذه الصفة لا يجهل قتل مالم يحضر أجله اذا اجل كالزرق والسعادة والشقاوة له حد ووقت محدد كما قال تعالى

### (المسألة ج)

بمسئلة ك لا يحل ان يتراهن شخصان على قوة يتخبران بها انفسهما على عمل فيقول أحدهما امتلان قدرت على رقي هذا الجبل أو ان قلت هذا فلان كذا فهذا من أكمل أموال الناس بالباطل ومن هذا النمط ان يقول واحد لا تخران جئت كذا من بلد كذا الى كذا فلان كذا ليصعب للساعي الذي يقطع مسيرة أيام في يوم ومنه ان يقول لا تخران تخرج من أول النهار الى بلد كذا وترجع قبل الغروب فلان كذا ويقول الآخر وأنت لك عندي كذا ان لم أقدر واشياء ذلك فلا يلزم المال في الحالين

لكل أجل كتاب وفي الحديث فرغ الله من أربع من الخلق والاجل والرزق والخلق ثم  
الذبح على مثل هذه الحالة يتنوع الى ثلاثة أمور اما ان يقصده التقرب الى ربه ولم يشرك معه  
أحد من الخلق طامعا في رضاه وقربه وهذا حسن لا بأس به واما ان يقصده التقرب لغير الله  
تعالى كما يتقرب اليه معظمه كمن عظم الله كالذبح المذكور بتقدير كونه متشبها بتقرب اليه  
ويعول في زوال الذم عليه فهذا كفر والذبيحة ميتة واما ان لا يقصد ذلك ولا ذبا بل ينجمه على  
نحو الطول مع اعتقاد ان ذلك الذبح على تلك الكيفية من بل للنافع المذكور من غير اعتقاد أمر  
آخر فهذا ليس بكفر ولكنه حرام والمذبح ميتة أيضا وهذا هو الذي يظهر من حال المواثيق  
عرف بالاستقراء من أفعالهم كما حقق هذه الصور الثلاث أبو مخمرة فيمن يذبح للجن وهذا  
بختلاف ما يذبح للكمبة أو للرسول تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله وكذلك العالم  
أو السلطان أو العروس استبشارا بقدمهم أو رضاء غضبان فهو جائز من هذا الوجه **في خاتمة**  
اعلم ان هذا القبيص قد صار في قطرنا وسيلة لقبايح كثيرة وفضاخ شبيهة ولو لم يكن في ذلك الا  
ما ذكر من الذبح لكان كافيا في الاضلال فكيف مع ما ينضم اليه من التفاحش في الأقوال  
والأفعال وتضييع الفرائض والأموال واختلاط النساء بالرجال فهل يرضى بمثل هذه  
المخازي عاقل ومع هذا يرون هذه الأفعال من الحسنات لامن الأمور المحرمات ولكن  
كما في الحديث بدا الدين غريبا الخ وما ذاك الا من موت الدين واستيلاء الظلمة الفاسقين  
حتى لا يرى من ينكر على ذي فعل فعله لخوف من البيان أو جهل أو عداوة أهنة في الإيمان  
نسأل الله العاقبة **(مسئلة)** يحرم رمي الصيد بالنديق المعروف الآن نعم ان علم حاذق  
انه يصيب نحو جناح كبير فينبهه فقط احتمل الحل اه تحفة ولو ايان عضوا من حيوان ناد  
لم يحل الا ان كان بغير حذق اي مهلك بسرعة فان كلامنا من البعض المباني والباقي حلال  
كما لو رمي صيدا قابلا منه بالجراحة المذقة عضوا أو قتله نصفين اه اسعاد و تحفة ونهاية قالوا  
ولو اياته بغير حذق ولم يقدر على الصيد حتى مات حل دون العضو وقيل حلا اه **في فائدة**  
اعتمد في التحفة حل الذبيحة فيما اذا رفع يده لخصوا ضرابها أو انفلتت شفرته فردها فور افهما  
وكذا الذبح بشفره كاله قطع بعض الواجب ثم أدركه آخر فأنه يسكن أخرى قبل رفع الأول  
سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني أم لا اه ومثله عش ولو جرح ذئب شاة  
فقطع بعض حلقومها وبقيت حياة مستقرة فنبتت في موضع الجرح وأتمها ما حلت قاله  
أبو مخمرة اه قلاند **(مسئلة)** تعرف الحياة المستقرة بأماره تحركة شديدة بعد  
القطع أو الجرح أو تفجير الدم أو تدفقه أو صوت الخلق أو بقاء الدم على قوامه وطبيعته وتكفي  
الأولى وحدها وما يغلب على الظن بقاءها من الاختبارات فان شك فكمدها قاله في التحفة  
**في فائدة** لا يسن قطع ما وراء الودجين لكن لو قطع الرأس كفي وان حرم للمذنب والمعتمد  
عند مروعش الكراهة قال ولو شك هل مات الجنين بذكاة أمه أو لا فالظاهر عدم حله  
وقال الشوري يمحى لانها السبب في حله والاصل عدم المانع اه **في فرع** يحرم ذبح الحيوان  
غير المأكول ولو لا راحته كالسار الزمن مثلا ولو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل  
يجب ذبحه لانه يزيل العفونات الاقرب لانه لا يزيد على قتله نعم هو أولى لانه أسهل لخروج



الروح اه عس (مسئلة ش) الزرع القاب في الارض لا يخلو ان تكون سنابلها بما  
يعرض منه غلبا كسنابل الحصادين والمعرض مطلق التصرف وهو المكلف الحر الرشيد  
فهذا يزول الملك عنه بالاعراض على الاصح في الروضة قد يكون غلته حينئذ ملك صاحب  
الارض اى من له اليد عليها من مالك او مستاجر او مستعير او غيرهم كوقوف عليه وموصى له  
بالمنفعة ومنذوله بها او بما لا يعرض عنه غلبا كثره او لعدم شموله في تلك الجهة فهو باق  
على ملك صاحب البذر قطعا كما لو كان محجور علب معطفا فلوا دعى صاحب الارض  
الاعراض فانكر الملك البذر صدق بيمينه ثم ان لم تكن لصاحب البذر يد على الارض  
فما صاحبها قطع مجانا لانه لم ياذن فيه كما لو انتشرت اشجار منصرف في هوا ملكه فيجبر على  
ازالتها وتسوية الارض بلا أجر عمدة التسوية لعدم تعديه فان رضى صاحب الارض ببقائه  
فالغلة للمالك البذر وان كانت اليد له حال حياته باجازه ولو فاسده او اعاره او تخاره  
ولو باستصحاب ما كان عليه قبل فالبذر والحادث عنه له ولو علم حدوث الزرع مما زول عنه  
الملك بالاعراض وعما لا يلزم تجز كان مشتركا بين مالكي البذر والارض فلا يستقل أحدهما  
بالتصرف بلاذن الآخر لعدم تحقق ملكه وهذا كما لو اختلط حمامهما وانصب طعام  
او مائع على مثله فيبيع أحدهما من صاحبه بشرط القطع او يبيعهما من ثالث بشرط المعروف  
ولو اختلفا في ان البذر يسير يزول عنه الملك بالاعراض أم كثيرا رجاء عاقلين خير من كم  
يأتى هذا الزرع من الحب وليس هذا من الخرص الغير المتأني في الزرع بل أمر شاهدان له  
أدنى خبره

### (في الاضحية والعقيقة والغنيرة)

(في العقيقة ولو أحقها)

(في مسئلة في التسمية بعد النبي  
ونحوه لا تحرم الا اذا قصد  
حقيقة العبودية وقد غلب على  
الفقهاء المنتسبين الى المشايخ  
من أهل الله تعالى ان يقول  
أحدهم أنا عبد سيدى الشيخ  
ولا يربون بذلك الاشرف  
النسبة لاحقيقة العبودية التي  
لله تعالى ولو قيل لانسان  
ما اسمك قال عبدكم محمد يريد  
اسمى محمد وقصده الادب كما  
هو المتعارف لم يحرم ومثل ذلك  
قوله سيدى فلان في الحديث  
فوموا سيدكم وقال عمر أبو بكر  
سيدنا واعق سيدنا يعني بالالا  
رضى الله عنهم (في مسئلة في  
قولهم تعطى القنابلة رجل  
العقيقة ظاهر اطلاق قسم انها  
تعطاهما من أصل التخذ

(في فائدة في عن ابن عباس رضى الله عنهما اليكفي في الاضحية اراقه الدم ولومن دباحة واوز  
كما قاله الميذاني وكان شيخنا بأمر الفقير بتقليده ويقاس على الاضحية العقيقة ويقول ابن  
ولده له مولود عني بالديكة على مذهب ابن عباس اه باجورى (مسئلة) مذهب الشافعي  
ولا نعلم له مخالف لعدم جواز التضحية بالشاة عن أكثر من واحد لكنها سنة كفاية عندنا بمعنى  
سقوط الطلب عن أهل البيت بفعل واحد لا حصول الثواب بل هي سنة لكل أحد والمراد  
بأهل البيت من نازله نفقته كما في النهاية نعم قال الخطيب ومرو وغيرهما لو أشرك غيره في  
ثواب أضحيته كأن قال عني وعن فلان أو عن أهل بيتي جاز وحصل الثواب للجميع قال عس  
ولو بعد التضحية بهما عن نفسه لكن قيد في الخفة جواز الاشراك في الثواب باليت قياسا  
على التصديق عنه قال بخلاف الحى ولو ذبح شاه ونوى بها الاضحية والعقيقة أجزأ عنهما  
قاله مرو وقال ابن حجر لا تتداخلان (في فائدة في يكتفى اخبار البائع بسن الاضحية ان ولدت  
عنده والا فربح لظنون أهل الخبرة ولو اشترى سبع بدنة للاضحية ثم ان مالك الباقي وقفه  
فلا يسيل الى ذبحها بل لم يقفه لم يجبر على الذبح ولا على البيع لئلا يضر اه فتاوى بالمحرمة  
(مسئلة ب) ظاهر كلامهم ان من قال هذه أضحية أو هي أضحية أو هدى تضمنت  
وزال ملكه عنها ولا يتصرف الا بذبحها في الوقت وتفرقتها ولا عبرة ببيتها خلاف ذلك

لا يصرح قال الاذري **مسألة** في انشاء وهو بالافرا انسبه واستحسنه في القلائد قال ومنه يؤخذ انه ان اراد ان يرد التضحية بها تطوعا كما هو عرف الناس المطرد فيها بأخذه لذلك حمل على ما اراد وقد اثنى البقعي والمراغي بانها لا تضمر مندورة بقوله هذه أضحي بياضتها اليه ومثله هذه عقيقة فلان واستشكل ذلك في التضحية ثم رده والقلب الى ما قاله الاذري أميل **(مسألة ب)** اعتمد ابن حجر في الفسخ عدم جواز التضحية بالاحمال وان زاده اللحم لا يعب واعتمد أبو مخرمة جوازها ان لم يؤثر الحمل نقصا في لحمها ومال اليه في القلائد قال والظاهر المنع بظهور النص وان لم يفسد به أخذ السمهودي وهو وجيه **(مسألة ج)** قال أبو حنيفة تجوز التضحية بالمقطوعة الاذن ان قطع أقل من الثلث بل قال أبو يوسف أقل من النصف قال البغوي وكان القاضي حسيب يفتي به لعدم وجود حصة الاذن قاله الاذري في شرح المنهاج نعم يتنبه لدقيقة وهي ان بأحنية قائل بعدم جواز التضحية آخر يوم من أيام التشريق فن اراد تقليده في المقطوعة الاذن فليلتزم مذهب في هذا كاستشرط التقليد المتقدمة **(مسألة د)** يجب التصديق في الاضحية المتطوع بها بما ينطلق عليه الاسم من اللحم فلا يجزى نحو صم وكبد وكرش ووجد له وللفقير التصرف في المأخوذ ولو نحو بيع لسلم للملك ما يعطاه بخلاف الفتي فليس له نحو البيع بل له التصرف في المهدى له بنحو كل وتصديق وضافة ولو لفتي لان غايته انه كالمضى نفسه قاله في التضحية والنهاية وجوز مر ان يكون المراد بالفتي من تحريم عليه الزكاة قال باعشن والقول بانهم أي الاغنياء يتصرفون فيه بعاشاواضعف وان أطالوا في الاستدلال له **فائدة** قال في التحفة في بحث العقيقة نعم ما يهدى هذا الفتي يملكه ملكا تاما ولا يصرف فيه بعاشا له وبحث فيها كالفسخ حصول سنة العقيقة قبل انفصال الولد لكن بعد فتح الروح اه حاشية الكردوسي وس طبع العقيقة ولو مندورة بحال ونهر رجلها اليمنى من أصل الفخذ تعاطها القابلة بثمة اه تحفة وشوهرى وبحث الزركشي كالاذري انه يتصدق بلحم المندورة بيا ونظريه في شرح الروض وبحث بعض علماء الثامن الاولياء عدم كراهة تكسير عظام العقيقة تفاولا بان المولود يكسر عظام أهل الشرك والبدعة **فائدة** قال ابن حجر ومثله شق لا تستحب العقيقة كالتمجبة عن السقط الا ان نفخت فيه الروح اذ من لم تنفخ فيه لا يبيع ولا يتصدق به في الآخرة اه **فائدة** قال في التحفة العقيقة يفتح المهمة وكسر الفوقية وهي ما يذبح في العشر الاول من رجب والفرع يفتح الفاهو الرابعا والعين وهو ما يذبح أول نتائج البهجة رجاها ركبها مندوبان لان القصد التقرب الى الله تعالى بالتصدق بلحمهما دالا بنبئ لهما أحكام الاضحية كما هو ظاهر اه وأقوى أحمد الشهيد بافضل بان الذبح أول رجب سنة مأثورة ونص على ندم الشافعي وغيره وقت ذبحها العشر الاول ونهى الرجبية والعتيرة اه

### (الاطعمة)

**(مسألة ك)** قال في التحفة حيوان البحر ما يعيش فيه بأن يكون عيشه خارجا عيش

يحل أكل الضبع وان تقوى بنابه كصنع الحديشة لنسبوت حله بالنص والاجاع ولا يخلق بما ينقوي بنابه بخلاف نحو الزرافة اذا تقوت بنابه فخلق كما قال السبكي بما يحرم والفرق وجود النص فيسه دونها **مسألة** يرون السمك نجس ويحوز كل صفاره قبل شق جوفه وبقي عن روث نعرس نقيته واخرجه لسكن بكرة كما في الروضة ويؤخذ منه انه لا يجوز اكل كبليه قبل اخراج روثه لعدم المشقة في ذلك ومثله أخذ دهنه قبل شق جوفه اذا لاقى شيئا من روثه **مسألة** لا يجوز زلسم ان يدفع منه لكاريا أكلها لاه من جملته المعاصي المأمور بتاركها وان أفر عليها كسرب الخمر ونحوه **مسألة** ذلت الاحاديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهه اللحم والماء والصل وذلك يدل على ان هذه الثلاثة أفضل الاغذية وأنفعها للسدد والكبد والاعضاء لكن ورد سيد ادام الدنيا والاخرة اللحم وعن علي كرم الله وجهه رفته سيد طعام الدنيا اللحم والارز قال الازهرى وأكل اللحم يزيد سبعين قوة ومن زكاه أربعين يوما ساء خلقه فظاهر بذلك ان اللحم من حيث



منه أو يعيش حتى لا يموت اه والذي يظهر ان مراده عدم دوام حياته اما لان تكون حياته في البر كحياته في البحر بحيث زادت في البحر على حياته في البر يصدق عليه انه لم يدم حياته في البر **فقاعدة** روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه ان جواده وقعت بين يديه صلى الله عليه وسلم فاذا مكسوب على جناحها بالعراية فغن جند الله الاكبر ولنا تسع وتسعون حسنة ولو غبت الساعة لا كنا الدنيا وما فيها اه حياة الحيوان واقتى ابن حجر يجوز اراق الجراد لا كلة كالهيا اه **مسئلة** من ركز أعوادا في جانب من البحر وزك منها قدر البلب ليدخل الصيد وجعل عليه شبكة مثل الصيد الداخل ذلك الموضوع بشرط ان لا يكون لاحدا على المكان بدخوسه وان يكون ضيفا بحيث يسهل أخذ الحوت منه والافصح يكون أحق به من غيره وهذا تأكله الصيد بطلان عدوه أو طيراته أو الجاهل لمضيق لا ينقلب عنه ولو هو فصولا وكذا واسع ان كان ملكه ولم يكن محرما **مسئلة** روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم عن رجل أربع من الدواب الخلة والخلعة والهدد والصدور والعروف جل النبي على الخيل الكبير السجاني الطويل الذي يكون في الخراب فيحرم قتله على المعتد اذا اصاب في الذئب الصريم ونحو وجهه في بعض المواضع اغما هو بدل يقضيه أما الخيل الصغير المسمى بالذر فيجوز بل ينسب قتله بغير الاحراق لا يعمد فلو فرض ان الكبير دخل البيوت وأخذ ما تركه اه قلت ونقل العمودي في حسن البقوى عن شيخه ابن حجر انه اذا كثر المؤذي من الحشرات ولم يندفع الا باحراقه جاز اه **فقاعدة** نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان في كل رمانة حبة من رمان الجنة ونقل اليميني انه اذا عدت الشرافات التي على خلق الرمانة فان كانت زواجعا فحطب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة كذلك وان كان فردا فمفرد اه قل ورد في حديث اسناده قوي ان الباذنجان لا يأكله وقال الامام محمد الباقر الباقران شجرة تأكل اليبس أي موافق لطبايئنا ومزاجنا اه من الغرر في منابى بنى علوى **فقاعدة** ورد عنه عليه الصلاة والسلام تفكهوا بالطبخ وعضوه فان ما به رجوه وحلاوه حلاوة الجنة فن أكل لقمة منه كتب الله سبعين ألف حسنة ومحامنه سبعين ألف سيئة ورفع له سبعين ألف درجة اه من كتاب البركة للبيهقي **فقاعدة** قال في النخبة وينبغي للإنسان ان يقرى في مؤنة نفسه وموئله ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكرمه حرام ولا الأكل منه وتردد البقوى في شاة غنيت بحرام ورج ابن عبد السلام والفز الى عدم الحرمة وان غنيت عشرين سنة من حل ذاتها وانما حرم لحق الغير اه ولو سمح أدى بقرة قال الطحاوى حل أكله وقضية مذهبنا خلافه ونقل عن المزجد حرمه عملا للاصل اه شورى **مسئلة** شجرة تنقطع في بعض الجهات فيبطل عليها أوال الأبل وأروثها ثم تقطع في طشت حتى تنضج ثم يرال ما عليها من أثر النجاسة وتوكل فان غسلت حتى لم يبق على ظاهرها شيء من وصف النجاسة ولم تضرب عقل ولا بدن حل أكلها وان تشربت النجاسة كالقوتع حب أو غلى لحمي بول فيصكى غسل ظاهره فقط **مسئلة** من جرم تناول البغض القبيح وهو نبت وجببيل حكمة قتله وكثيره لان جنس ذلك يحدوا أما الأفيون والحشيشة والضبرو والزعفران وجوزة الطيب فيحرم الكثير

صلاحته للأغذية أو نفعه للبدين  
أفضل والخبر أفضل من حيث  
كونه قوام الجسد ومقتضى  
الحبوب المقناة ولهذا لا يجزى  
العم في الفطرة **فقاعدة**  
يجوز الفطر أخذ طعام الغير  
الفاضل عن حاجته الناجزة  
فهو أوقاله عليه ويحرم الممتنع  
العالم وجوب البذل ولا فرق  
في المضطرين المسلم والذي  
والسنان والفرق بينه وبين  
عدم جواز أكل الذي المضطر  
من هيئة المسلم علم الممتنع  
وجوب البذل

من ذلك بحيث يختر غالب النام من غالبها وان فرض ان هذا الشخص لا يختره ذلك المقدر  
بجلاف القليل من ذلك ومن قال ان الجوزة لا تخدر فهو جاهل أو متجاهل وأما الجوز  
المذكور في باب الرابمقرونا بالوز فهو القمع يكسر فيوجد وسطه أربع زوايا فيها الب يشبه  
في طعمه الوزله دهن كالوز (مسألة ١٤) لم يرد في التنبأ حديث عنه صلى الله عليه  
وسلم ولا أثر من أحد من السلف وكل ما روى في نفسه من ذلك لا أصل له بل مكذوب لحدوثه بعد  
الآلاف واختلف العلماء فيه حلا وحمة وألفت فيه التأليف وأطال كل في الاستدلال مدعاة  
واختلاف فيه واقع بين متأخرى الأئمة الأربعة والذي يظهر انه ان عرض له ما يحرمه بالنسبة  
لمن يضره في عقله أو بدنه فحرام كما يحرم العسل على الحرور والعطين لمن يضره وقد يعرض له  
ما يبيحه بل يصيره مسمونا كما اذا استعمل للتداوى بقول ثقة أو بخبره نفسه بأنه دواء للعلة التي  
شرب لها كالتداوى بالنخس غير صرف الخروج حيث خال عن تلك العوارض فهو مكروه اذ  
الخلاص القوى في الحرمة بعيد الكراهة (مسألة ١٥) التنبأ المعروف من أجمع الخلال اذ فيه  
اذهب الحال والمال ولا يختار استعماله أكلا أو سحوطا أو شربا بالدخانة وهو مودة من الرجال  
وقد أفتى بقصره أئمة من أهل الكمال كالقطب سيدنا عبد الله الحداد والعلامة أحمد الحداد  
كما ذكره القطب أحمد بن عمر بن حبيب عنهما وغيرهم من أمثالهم بل أطال في الزجوعه  
الحبيب الامام الحسين ابن الشيخ أبي بكر بن سالم وقال أخشى على من لم يذب عنه قبل موته ان  
يموت على سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى وقد أشبع الفصل فيه بالذغل العلامة عبد الله بأسودان  
في فيض الاسرار وشرح الخطبة وذكر من ألف في تحريمه كالقلبي وابن علان وأورد فيه  
حديثا وقال الحساوي في تثبيت الفوائد من كلام القطب الحداد أقول ورأيت معروفا للتفسير  
المتقن الكبير قال النبي صلى الله عليه وسلم يا باهريه يأتى أقوام في آخر الزمان يدأون هذا  
الدخان وهم يقولون نحن من أمة محمد وليسوا من أمتي ولا أقول لهم أمة لكنهم من السوام  
قال أبو هريرة وسأله صلى الله عليه وسلم كيف نبأ قال انه نبأ من بول ابليس فهل يستوى  
الايمان في قلب من شرب بول الشيطان ولعن من غرسها ونظاها وباعها قال عليه الصلاة  
والسلام يدخلهم الله النار وانما شجرة خبيثة اه علقها اه ورأيت بخط العلامة أحمد  
ابن حسن الحداد على تثبيت الفوائد سمعت بعض الحيين قال ان والذي يشرب التبن خفية  
وكان متعلقا بعض أكابر آل أبي عاوى فقامات رأيه فساأته ما فعل الله بك قال شفع في فلان  
المتقدم الآف التنبأ فهو يؤذني وأراني في قبره تعبا يجي معنه الدخان يؤذيه وقال له ان  
شفاعة الاولياء ممنوعة في شرب التنبأ وقال لي بعضهم رأيت والدائي وكان صالحا لكنه  
كان يشق التنبأ فرأيت بعد موته قال ان الناسق للتنبأ عليه نصف اثم الشارب فالخدر  
منه اه وقال الولي المكاشف الشريف عبد العزيز الدباغ أجمع أهل الديوان من الاولياء  
على حمة هذا التبن الخ (فائدة ١٦) قال السيوطي في الاشباه والمظائر قال بعضهم  
مراتب الاكل خمس ضرورة وحاجة ومنفعة وزينة وفصول فالضرورة بلوغه الى حد اذا لم  
يتناول الممنوع هلك أو قارب هلك اذ يبيع تناول الحرام والحاجة كالجائع الذي لو لم يجد  
ما يأكله لم يملك غيره ان يكون في جهنم ومشفقة وهذا لا يبيع الحرام والزينة والمنفعة كالمشتمى



**(الايمان)** **(مسئلة ١)** حلف بقرا افضل سور القرآن بر طاعة الكتاب أو بافضل آي القرآن غاية الكرمين وقال  
 الرواني البصلة افضل ومعنى الافضلية ان ثواب بعضها افضل من بعض فائدة التسمي أعما هو من حيث المصالح لا من حيث المصلحة  
 فلهذا ينبغي التأديب معه يقال أفضل وأفضل وهذا هو المراد في منع الأسماء الخاصة بنبي التصريح بها بلغة الأفضل  
**(مسئلة ٢)** أفضل الذكرا له الا الله ولم أقبل على مخالفة بين التسمي والتعبد والاستغفار وفي جهة الحافل للامري ان  
 الملاذ على النبي صلى الله عليه وسلم مشتملة على ذكر الله تعالى وذكر رسوله فهي أفضل الاذكار اه وظاهر على كرم الله وجهه  
 لو ان انسي ذكر الله تعالى ما تقرب الى الله عز وجل الا بالملاذ على نبيه صلى الله ٣٠٧ عليه وآله وصحبه وسلم فاني سمعته يقول  
 قال جبريل يا محمد ان الله تعالى

يقول من صلى عليك عشر  
 مرات استوجب الامان ولولا  
 هيبه قوله صلى الله عليه وسلم  
 أفضل ما قلت أنا أو النبيون قبلي  
 لاله الا الله قلعت انها أفضل  
 الاذكار مطلقا فهي أفضلها  
 بعد لاله الا الله وقد أطال في  
 القول البديع في فضائلها منها  
 تكفير الخطايا وزكوة الاعمال  
 ورفع الدرجات ومغفرة الذنوب  
 واستغفارها لقائلها وكتاب  
 قبرها مثل أحد من الاجر  
 وكفاية أمر الدنيا والاخرة  
 لمن جعل صلاته كلها صلاة  
 عليه وفضلها على عرق الزايب  
 والنجاة بها من الأهوال وشهادة  
 الرسول بها وجوب الشفاعة  
 ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنام ورضا الله تعالى عنه  
 والدخول تحت ظل العرش  
 والجواز على الصراط ورؤية  
 المقعد المقرب من الجنة قبل

الحايي والسكر والنسوج بالحرر والكتان والفضول كالتوسع بأسكل الحرام  
 والشهات

**(الايمان)**  
**(مسئلة ١)** الحلف بغير الله تعالى لا يكون كفرا الا ان قصد الحالف تعظيم ذلك الغير  
 كتعظيم الله تعالى وعليه حل خبر من حلف بغير الله فقد أشرك وحيث لم يقصد ذلك فالمعتمد  
 الكراهة **(مسئلة ٢)** حلف لا يسكن أرض فلان فلا ملكه عنها أو بعضها لم يحنث  
 بسكناها حينئذ الا ان يريد أي أرض جرى عليها ملكه أو أشار اليها في الحلف فيحنث بالاشارة  
 ما لم يرد ما دام ملكه فلا يحنث بعذر والاه أيضا **(مسئلة ٣)** حلف لا يدخل مكان كذا  
 وقد قصد منع نفسه فدخله ناسيا فظن أنه حنث بذلك فدخله عامدا نائيا أو السالم يحنث  
 بدخوله المذكور اعتمادا على الحنث بدخوله الأول ناسيا مطلقا عند مدر وقال ابن حجر لا بد  
 من وجود قرينة وهذا كما لا يحنث لو فعله جاهلا لانه المعلق عليه أو مكرها ولو يحنث لكن  
 لا تفعل الجبن على المعتمد نعم ان قصد التعليق بغير الفعل وكذا ان اطلق خلافا لم يحنث  
 بالدخول مطلقا **(مسئلة ٤)** حلف لا يكلم أباه أو غيره فان كان القصد ردعه عن محو  
 المعصية وان تكلم بغيره جاز بل قال القرطبي ان المحجر لاجل المعصية والبذعة واجب أي  
 مما كذا استصحابه حتى ينوب وإذا حاز مكانه فغوى الاب بكسر العود المحرم وارقة المسكر ورد  
 المنصوب فترك مكانته أولى وان كان لغير ذلك فحرم فوق ثلاث لادونها مطلقا نعم قيل عن  
 ابن العاد حرمه هجر الوالد ولو دون ثلاث ووجه ظاهره وإذ حرم المحجر لزمه الحنث بالتكليم  
 ويكفر فلو أكرهه فاقص على التكليم لم يحنث بجابه الا كراهة كراهة في كلام غيره الذي ليس  
 واجب فلا حنث أيضا الا كراهة باطل لكن الجنب يحلها فلوزاد على ما كراهه عليه حنث  
 ولا يجوز التحكيم في ذلك خلافا لما هو عبارة النخبة **(فائدة ١)** حلف لا يلبس شيئا حنث  
 بلبس الخاتم لانه يسمى بلسا في العرف اه ع ش وقال العيني وجعل صاحب الكفاية من

الموت ورجحنا على أكثر من عشر بن غزوة وقياهم مقام الصدقة للعرس وتقضى جهاماته حاجته بل أكثر وانما أحب الاعمال الى  
 الله تعالى وتوفي الفقر ونظير القلب وهي من أبرك الاعمال فأخلق بجاهد ثوابه ان يكون أفضل الاذكار ورزقنا الله المداوم عليها  
 آمين **(مسئلة ٢)** حسب مضمنا ما ظهر له من الصدقة والديانة حتى جراه ذلك على معاملة ومخالطة بالاموال الكثيرة ثم خاف ذلك  
 الشخص وأنكره وحلف له أتم بفلك باطنا انما اعطيا وصدق عليه ان فيه خصمه من التفاق حتى يعسا كما في الحديث الصحيح  
 ويدخل بينه الفاجرة وفي وعيد قوله تعالى ان الذين يشتركون به هذا الله وأيمانهم الاية وفي وعيد قوله عليه الصلاة والسلام من  
 حلف على عين يقتلع بها مال امرئ مسلم هو فاجر لقي الله وهو عليه غضبان وهي الجبن القموس التي ينمس صاحبها في التلم  
 وهي الخافقة للدين والولد ويحلف على صاحبها سوء الخلقه واليافاياته

## ﴿النذر﴾

﴿مسألة﴾ اشترى بناء موضوعا  
يجوز في أرض موقوفة ثم استأجر  
الأرض من ناظر الوصف فاذن  
الشخص ان يتنفع به بقدر  
المأذون له فلا ذن بخسنة  
دراهم كل يوم مادام مقبى  
مكانه الذي يملك منفعة مع  
الاستقرار والنذر المذكور ان  
فلو انقضت مدة اجارة المذخور  
له واستأجرها الناظر ومك  
المنفعة واستمر مقبى فلا ذن  
يظهر وتنقضه التواعد بقاء  
النذر وهو الخمسة الدراهم  
كل يوم للنذور تغليب للشارع  
لان قوله مادام مقبى مكانه  
الخ مراده بالمكان الأرض  
المشار إليها في صدر الكلام  
فكانه أشار إليها وفي الوصف  
المذكور فلا يضر زواله بملك  
المنفعة لان الوصف لا يجري  
بحررى الشرط بدليل طعنك  
بهذا المروى فإن مروى يرفع  
بخلاله وهو مروى ﴿مسألة﴾  
نذر لا يخرج بخسنة من شقاء  
وعنه في أرض سلطانة على  
ان ينذر به بأربعين أوقية فقال  
بني المنذور لله على "نذرك" عليك  
بأربعين أوقية مطلقا صح  
نذرك الاول على اوقال قائل

لغير الجين ما اذا دخل على صاحبه فاراد ان يقوم له فقال لا والله وهو عايت به البلى  
﴿قائدة﴾ حلف لا يخرج الاذنه فاذن له بصوت لا يسمعه لم يحن بجروحه وان ظن عدمه  
اعتبارا بما في نفس الامر اهـ فغروقه تمة الغداء والعشاء ان باكل فوق نصف السبع  
ووقت الاول من الفجر الى الزوال والثاني من الزوال الى نصف الليل ثم منه الى الفجر مصور  
والغداة من الفجر الى الاستواء والضوضى من زوال وقت المراهة بعد الطلوع الى الاستواء  
والصباح من طلوعها الى الارتفاع اهـ

## ﴿النذر﴾

﴿قائدة﴾ قال في النهاية والاصح انه يعنى النذر في الجماع مكره وعليه يصح اطلاق المجموع  
وغيره قال لعمدة النهي عنه وفي التبرر عدم الكراهة لانه في نفسه او المعلق وغيره اذ هو وسيلة  
لطاعة اهـ ومثلا التحفة قال ومن أثيب عليه ثواب الواجب اهـ

## ﴿شروط النذر وما لحق بها﴾

﴿مسألة﴾ شرط النذر الاسلام والاختيار واطلاق التصرف ان كان عال معين فيصح نذر  
سعيه عبادة وكذا يجال في الذمة كافي النهاية ﴿مسألة ب﴾ نذرت امرأة لولدها جميع ما  
تملكه وشملها بنفقة مدة حياتها فان كانت حال النذر مكتسبة قربة على الكسب او نصبر  
على الاضافة جائزة التصرف صح نذرها والام بصح بالجميع وان شمل الولدان بالنفقة واذا صح  
النذر بشرطه فقيام أحد الابنين لم يلزم وارثه شي لانه لم يتر شيما في عين ماله وقد خربت  
ذمته بالمولد ﴿مسألة﴾ خطبت فضله وولم الان تنذره بكذا فنذرت قال نذر باطل اهـ  
بالمحرمة ﴿مسألة ب﴾ نواطها هو زوجها على ان تنذره بجميع ما تخبر لها من الارث في  
أبوابه بنذر لها في قبل ذلك بثلاثمائة قرش فان صدر النذر ان منها حالة الاختيار ونفوذ  
التصرف والعلم يعنى النذر ولو من وجه كان يعلم انه يقع عطية معاوان كان المذخور به  
محمولا وغانبا وغير مقصد وعليه يلزم كلام الترمذ لتمييزه وليس لاحد حيا الرجوع عنه  
ولا ابطاله ﴿مسألة﴾ ادعت انه نذر لها بناتين فانكر صدق بيمينه فعم ان أقامت بينته  
ولو شاهد او يمين ثابت كالوكل عن اليمين فحلفت المردودة ولا تمكن إقامة البينة من الناذر  
بعدم النذر لان ذلك نفي غير محصور كاهوطا هر خين نذرى به التعارض هنا ﴿قائدة﴾ نذر  
ان لا يقرأ الامطهر لم ينقض نذره اذ معناه عدم القراءة اذا كان محمدا وليس ذلك قربة  
ويتقيد بانقضاء هو لم يلزم القراءة اذا كان منطهر اقراء تسمع الحديث لم تقرب شيما التزم  
فضله حتى يستقر في ذمته خين نذره شرع له سجود التلاوة ولن يسمعه اهـ عس ﴿مسألة ش﴾  
نذر صوم سنة مطلقة كالتة على "صوم سنة سنه" له الشرع في صومها عتب النذر وتتابعها  
وتكفها لالابة حيث تابعها وأفرقه بالاشهر والاكمل كل منكره ان ابتدأ اثنا عشر ثلاثين  
كشوال واجبة وان ابتدأ من أولهما ونقض رمضان بشهر هلال أو ثلاثين يوما وخسنة  
أيام عن العبدن وأيام التثريق أو معينة كسنة خمس وتسعين أو سنة من أول شهر كذا



لله على ان تصدق عليك بكذا  
ان نذرت ان تصدق على  
بكذا فنذر الثاني بناء على صحة  
الاول لم يصح النذر في الصور  
الجميع لان النذر والمصدق  
لا يقبلان المعاوضة **مسئلة**  
نذرا آخر باربعين اشرفيا  
نذرا آخر عليه بما يقابل ذلك  
باربعين اوقية شربة على صحة  
نذره بصيغة ان رزقت قول  
لا اله الا الله فلك على اربعون  
اوقية اشرفية ان صح نذرك  
صح النذر المذكور كما اثنى  
به ابو زرعة في تفسير ذلك وليس  
هوكن نذرا لشرب بكذا اذا  
خرج المبيع مستقلا نذرك  
نذرا لاجب فلا يجب الوطء كما  
نقله الشيخان عن الغزالي  
واقروا لا تصدق على هذا  
نذره بل نذره بجازة وضابطه  
بان يعلق القربة على حصول  
ما يجوز ان يدعو الله به بسأله  
ايها فاذا حصل لزمه الوطء  
**مسئلة** ليس للاب الرجوع  
فيما نذره لو نذر على التمسك كما  
اثنى به القضاة ومال اليه الا زرع

او من التذ لم يجب ففسد مضان والايام الخمسة فان نذرا لتابع فيه ولو كان نذره على ما في  
الارشاد والعباد لم يمتنع ما ينقطع به صوم الكفار ذلك لا يارفعها قضاء ايام الحيف  
مطلقا في الاظهر وهذه السنة او السنة كفاه باقيا الى المحرم او السنة التي تقدم فيها زيد  
فتقدم قبل فجر اول يوم من المحرم او بعده وقديمت النية بظن قدومه صامها او اذناه او  
آخرها لزمه قضاء يوم التقدم وصوم ما بعده الى آخرها وفي قضاء ما سبق منها الخلاف المشهور  
**مسئلة** ب) رأيت ان اخوانا غرقوا فقال ان سقم اخواني فلك على صوم سنة كاملة  
لزمها صوم ثمانية وستين يوما ولو مشقة في سنةين ولا يجوز لها الاطعام مادامت قادرة على  
الصوم ولا ينعها الزوج حينئذ اه قلت وقوله ولا ينعها الزوج في الارشاد وله منها من صوم  
نذره عدو او موع تامل اه **مسئلة** ب) نذرا بيني وبين عبد اعجل كذا صم نذره ولا يجزبه  
البناء في غير ما صم لا اختلاف الا في موضع باختلاف الحال كما اثنى به ابن حجر وغيره  
**مسئلة** وكه جماعة يشترى لهم طعاما من بلدة كذا فلق بها آخره طعام فوافقا  
على ان ينذره جماعة فله من الطعام وينذره الوكيل بجماعة فشره بدمته ثم تنازرا كذلك  
صح النذران ولزم الوكيل تسليم المائة من ماله وكان الطعام ملكه ثم لو نذره بجماعة معينة  
من دراهم موكبه لم يصح نذره اذ لم يصره بالنذر بل وان امره بذلك لعدم صحة التوكيل  
فيه كما لا يصح شرط المعاوضة كنفرتك بشرط ان تنذروا على ان تنذري بكذا اوق مقابلة  
نذرك بكذا اذا النذر لا يقبل العوض الا من الله تعالى كما قاله ابن حجر وابو حنيفة ولو قال نذرت  
لك هذا العبر في قبيل النافعة قصد المعاوضة لم يصح ايضا **مسئلة** ب) ناطا اثنان  
على ان يشترى احدهما من الآخر طعاما بدرهم مؤجلة وينذره بخمسة فاذا أدى عن الطعام  
فحمل له الآخر بهذا الله ان يردده الخبر وينذر ثم حصل منهما ذلك بصيغة صحفة فوافق من  
الشراء والنذر المذكورين جميع يلزم العمل بجمعة صام في حل الاجل لزم المشتري تسليم الثمن  
وذلك البائع الخبر ملكا تاما وينبغي له الوفاء بالعهد الذي عمله للناذر وهو رد الخبر بعد  
تسليم الثمن فيرده بتجديده لك ينذر اوقية وضوحها ثم لو ادعى ثالث ان الخبر المذكور قد  
نذره به صاحبه قبل هذا النذر بلغمه مهربة حاصلها نذرت لك بالخبر قبيل خمسة قروش الى  
ان يصح السبق وتصادقوا على ذلك فهذا النذر باطل من وجهين احدهما ان الصيغة  
صيغة معاوضة او شبهها وهي تنافي مقتضى النذر اذ هو صان عن ذلك لانه التزام قربة  
فاقترا به بصيغة المعاوضة يخرج عن مقتضاه فيلغو فانها ما أن قوله قبيل خمسة قروش الخ  
يقضي تأجيل النذر الى محيى السبق وهذا ايضا ينافي بالنذر بالعين لانما في زالت عن  
ملك الناذر لم تعد اليه الا بتكليف جديد **مسئلة** ب) ناطا هو ومقرضه على ان  
يقترض من دراهم وينذره بكذا في دمه عن كل سنة مادام الدين باقي جماعة بالصحة  
وخالفهم آخر ون قالوا لان النذر حينئذ شبه بالمعاوضة والطائفتان متكافئتان  
والاحتياط لا ينجي واستوجه ابن حجر في الفتاوى بانه ان في هذا النذر على قصد ارفاء  
بما لو اطلب عليه لم يصح نذره لان كل ما اوصرح به باطل اذا اضر كره وحينئذ لا فرق  
بين مكون الدائن قسيرا والدائن حالا وان لا وان قصد القصر بقوله الاهداء الى المقرض

كل سنة من غير ان يجعله في مقابل مواتاة ولا غيرها صح المنذور وان اطلق فلا يفي بمهمه  
 كلامهم العصة اه وصلة ش اشترى غلا ونذر بعد زوم البيع للبائع بكذا لو كذا  
 قرا كل سنة مادام المبيع لم ينقص صاع المنذور لم يبطل بموت الناذر ولا المنذور به على الحمد  
 كالونذر لقتل بضعه بضعه ارضه مدة ضياء الدين نعم ان قصد بئذ التوصل الى الابطال كما قاله  
 شيخنا ان جاز ان جعله في مقابل بضع الترض او اندفاع المطالبة بل اطلق على الوجه  
 اه قلت وقال ابو حنيفة نذره بدينار كل شهر مادام دينه بذمته فان احدها انقطع بالنسبة  
 لغيب شهر موه لان النذر يلزم باوله نعم لو نذره بقر بستة عشر سنين لم ينقطع بموته قال ولو قال  
 مالي صدقة ان لم يكن الامر كذا فبان خلاف قوله خسر بين التعدي بعبارة بين كفاية بين  
 اه (مسئلة ش) باعه ارضا ونذره بعد زوم البيع بكذا ان خرج المبيع مستحقا لم يصح  
 النذر كما اتى به الغزالي واقره في الروضة ثم ان خرج بعض المبيع مستحقا رجع به من الثمن  
 على بائعه وخبر في الباقي ان جهل وزمه اجزا للمثل فقد ان زرع الارض لمستحقها اذا المنافع  
 متقار وموقوف المتلفات التقديوان كانت العادة انهم لا يخرجون الارض الا مشاركة كما اتى به ابن  
 عجيل وان خالف بعضهم فان تناذر اصح النذر وان قال البادئ ان نذرت في بئعك نذرت لك  
 بقاى ولو خرج بعض المنذور به او كله مستحقا بطل فيه وصح في الباقي ولا خيار ولا رجوع  
 لاحدهما على الاخر (مسئلة ش) باع ارضا ثم نذر بها المشتري فان صح البيع بان عرفا  
 حدودها الاربعه فان كان في زمن اختيار انفسخ البيع وصح التفرقة زمه رد الثمن او بعد  
 زمن اختيارها النذر وان لم يصح البيع صح النذر مطلقا لعنه بالمجهول علم الناذر بطلان  
 البيع ام لا (مسئلة ش) ونحوه لا اشترى دارا ونذر بائعه ان يفسخ المبيع او يقبله ان  
 اتاه بمثل عوضه فان وقع ذلك في حبل العقد او زمن اختيار بطلان بيعي البيع والنذر ليس  
 عن بيع وشروط ولان الواقع في زمن اختيار كالواقع في صلبه او بعده محال وزمه اما الاقالة او  
 الفسخ وان لم يقيد الناذر بجي البائع بكونه نادما لتقليد الاصل وهو النذر هذا ان ندم البائع  
 وكان المشتري يجب احضار عوضه لان ذلك نذر تبرع فان لم يجب ذلك كان نذرا لجاح وينبغي  
 الاكتفاء بنذر الاقالة وان استوت رغبة البائع في احضار الثمن وعدمه فلو تصرف المشتري  
 فيه قبل طلب الاقالة لمطاعا او بعد هلول يندم البائع باعترافه او بقرينة كتماره المبيع في  
 حجب الثمن او مكان النذر لجاحا صح تصرفه وبطل النذر ما لم يعد الى ملك المشتري ويصير  
 بالتصرف في نذر الجاح مختارا للكمفار فوهذا كما لو قال ان شئني الله مريض فلي عتق هذا  
 العبد ثم باعه قبل الشفاء وان تصرف بعد طلب الاقالة المنسوبة لم يصح تصرفه لانه بالطلب  
 المذكور ندم عليه الوفاها فانه في اشترى سلعة ونذر لها بها الاقالة متى جاء نادما ثم  
 مات البائع قبل طلب الاقالة فليس لوارثه طلبها حينئذ لتعلق الاقالة بجي البائع نادما  
 لا وارثه اه تساوى اجد الحينى (مسئلة ش) قال لادته نذرت لك بعدى  
 وانقطعت عن جميع الدعاوى التي لي عليك لم اوفك الدين فان قديمه بعدة كشهرا وحاول  
 اجل او فواته لمه عند انقضاء الشهر او الحول وان اطلق لم يلزمه الا بالباس من الوفا وهو  
 بقائه الدين قبل موت احد هما من لا يصح الوفا ثم اذا لم ينذر في صورتين فهو نذر لجاح

في مسئلة في الحمد في نذرت لك  
 بكذا او نذرت عليك بكذا انه  
 كتابة فان نوى به النذر عمل به  
 وان اطلق ولا يثبت فينبغي  
 الغاؤه غمكا باصل رافة دتمه  
 والقول قوله بينه كما قرر ذلك  
 الجمهورى واقى به ابن قاضي  
 شهية والكفال الرد امره  
 واقى الرضى والكفال الرد امره  
 اخرى بصراحته وانقضاه كلام  
 ابن زركة واعلم ان نذر التبرع  
 قسمان احدهما هو الاولى  
 للفرج من اختلاف ان يلتزم  
 قرينة ان حدثت نعمة ونذرت  
 تقسمه كان شئني الله مريض  
 فلي كذا او نذرت على كذا فلي  
 ذلك اذا حصل بالاخلاف  
 ومنه ما يستأده الناس ان  
 عافاني الله الى ان اقول لا اله  
 الا الله فله على كذا او فله على  
 لعن ان كذا الثاني ان لا يعاقبه  
 بشئ كتبه على صوم يوم او  
 لعن ان كذا فيلزمه ذلك في  
 الاظهر وفيه قول انه لا يصح  
 في مسئلة في نذره لآخر بالمرور  
 معه في شئته الى بئره ما يستحق



بغير بين الوفاء به وكذا لم يبين ان تصدقت نفسه على الوفاء ومنعه من تركه فان ظاهراً غيبة في تركه وبقاء الذين بذمته فنذر بغير بلازمة عند وجود المعلق عليه ولا يسقط عنه شيء من الدين وقوله وانقطعت الخ كلام لغو فوله الدعوى بعاليه دعوى (مسئلة) تنافرا بعبر ابعشرة رومن غنم ثم قال صاحبها نذرت لي عياله ان تخشب البعير يعني احتق للبعير فقال نذرت مع السكك وكان الاخير نذر بلجاج فيما يظهر كما انني بعبد لله بلجاج وهو ظاهر كلام النهاية حيث قال في مصب نذر اللجاج والحاصل ان الفرق بين نذري اللجاج والتبرر ان الاول فيه تطبيق بحر غيوب عنه والثاني بحر غيوب فيه ومن ثم مضى بان يطبق بعيا تصدق حصوله اه ثم فصل الشيخان من التزاي فيما اذا نذر للشرى بكذا ان يخرج المبيع مستحقا بان ذلك لغو فاه في فتاوى ابن حجر واثنى ابن مزيروع بانه مع التزمه لان ذلك نذر معلق على شرط ففصل ان في المسئلة ثلاثة آراء وادققنا انه نذر بلجاج فيلزمه عند وجود الصفة وهو تخشب البعير اما كفارة عيين أو الوفاء بالتزمه وهو الماتمة وبغير هاجب أو اذ كان ادعى المنذوره انه أراد معينا كالدرهم حلف انه لم يرد هاء واذا التزم المصير نذر اني بذمته في فائدة نذره ان ان رزقه الله تعالى واد اسماء بكذا هل ينقذ نذره وظاهر انه ان نذر بعيا تنصبت التسمية بكم بعد واحد أو عبد الله انقذ نذره وانه حيث سماه بعيا عينه بروان لم يشتر ذلك الاسم وهو ع ش (مسئلة ث) ادعى الناذر أو وارثه ان شال النذر على جمل سمعت دعواه وان كان بعد قبول وقبض المنذوره وثبوتها لدى الحاكم فان اقام بينة أو أقر المدعى عليه أو نكح خلف المردودة بعد نكحها حكم بطلانها وان حلف المدعي عليه على نفي العلم بالمبطل أو نكح ولم يحلف المدعي المردودة فالنذر باق بحاله

### § (المسئلة) §

(مسئلة ث) فوله أزمعت ذمتي أو يلزمني أو لازم لي أو أزمعت نفسي أو أوجبت عليها صبح نذرك قاله القاضي مجلي وأقره في العباب وغيره كما ان نذرت لك صرح نذر خلا للرداد فيما وفي النسخة ان انذرت من العاي صرح (مسئلة) المعتقدان نذرت من صراح النذر ولا فرق بين نذرت لك أو عليك والاولى لمن اراد ان ينذر لغيره بحال ان يقول لله على ان أعطيك كذا أو هذا أو أتصدق عليك به فاه ان يجز في فتاوى (مسئلة ث) تساوماني بيع غائب ثم قال كل منهما لما حبه التقي الى مكان كذا فان لم ألقك سلمت لك ابنة ميرك لذلك المحل لم يلزم معنى لانه وعد نعم ان التزم ذلك بنذر صحيح نحو ان حثت الى محل كذا فم تلقى فتدعي ان ان تصدق عليك بكذا أصح لا تفرق ما ذالجاني الى ذلك المحل اذ لم يجد صاحبه تلغفه مشقة وخسارة فالتصدق عليه حينئذ مندوب (مسئلة ث) قال ان شقاني الله من مرضي فان اردت ان تصدق أو تصدقت بدهم أو ان فعلت من سفري أو زرت فلانا الولي فان اذبح أو ذبحت شاه فان نوي بجميع ذلك النذر صحيح ولزمه ما التزمه لان ذلك كتابة فيه لكن لا بد في الذبح من ذكر مصرف مباح فيه قربة أو نية ذلك والالم بنقذ اماما نذر من التصديق فيصرف للفقراء والمساكين عند الاطلاق (مسئلة) واطا ائتن على ان ينذر

منها نذر امعلا فالذي يتبادر الى الذهن انه نذره بالمرور كذلك وكذا بالامتناع من البعير وذلك صحيح فليس له الرجوع وللنور له ان يستقي بحسب حاجته وله ان ينذر بك لا تركا أو أوصى لا تركا سكي فانه قليل لا اباحة فان نذره ان يمر فهو كالو أوصى له ان يسكن هذه الدار ليس له في هذه الصورة ان يترك ولا ان يعبر والفرق بينه وبين المرور الذي هو نظير السكي انه عبر بالفعل واسنده الى الخطاب فالتعني قصوره على مباشرة بخلافه في ذينك نص على ذلك الشيخ كبريا الوصية والنذر من واحد أو واحد بخلاف ما لو أوصى أو نذر بصفة دار لا خرفاه بصح ان يسكن غيره بجماعة أو أوصاه أو نذر (مسئلة ث) نذرت بعد اقبالي ان تصبضه صبح البذر ان كان عينا كعبد أو أرض مثلا وكذا ان كان دينيا بناء على صحة النذر بالدين لا جني وهو المعتمد كما اثنى به الرداد والفتي والبكري خلافا لابن عتيق (مسئلة ث) أسلم

أحدهما الأخيه بنافقه وبذره الآخر بنافقه وعشرة قروش ثم قال الأول والثاني نذرت في  
 بالناسقو العشرة القروش فقال نذرت وقال هو وأنت نذرت لزم الأول ما نذره وتواطأ عليه  
 وكذا الثاني إلا أن ادعى أني لم أزد بذلك شيئا فيصدق بيجهنم ففائدة في مثل الشيخ زكريا  
 عما يفعله بعضهم من قوله أن حصل لي الشيء الغلاني فليكن بيدي كذا فهل يلزمه فاجاب بأنه  
 لا يلزمه شيء بذلك إذ ليس فيه صبغة نذر اهـ (مسئله ش) تلغظ على بضونذرا ووفا  
 أو طلاق ثم ادعى أنه لا يعرف معناه أصلا فهذا مدعى أنهم يقصدون لفظ نحو النذر بحر وفه فينظر  
 أي يمكن ذلك لكونه أعم بما أو غير لفظه وليس مخالف للعلماء فيصدق في حيث نذره ويأتي أثر  
 لفظه أم لا لأن عرف له معنى ولو حكاه من أحكمه حتى يصح قصد لفظه وإن جعل بقية معناه  
 فلا يصدق لأن اللفظ إذا صح استتبع آثاره وإن جهلها المتلفظ وعلى الأول يعمل كلام ابن  
 عبد السلام وعلى الثاني كلام الزركشي اهـ قلت واقفه في التفتة

### § (النذرة) §

(مسئله ش) النذر الذي صلى الله عليه وسلم أن يقصد به عليك لنا لكونه ليت إجماعه على  
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أحكام الموق في الدنيا وإن كانوا أحياء يصلون ويصومون  
 ويحجون وتجري عليهم أعمال البر وإن أراد الصرف في مصالح الحجرة الشريعة أو غلبت  
 الخدم صرح وعمل بقصد وإن لم يقصد شيئا عمل بالعرف والعادة المطردة فقال النذر أن ذلك  
 منزلة منزلة الشرط فيه كالوقف فإذا كان عادة أهل بلدة أن رجلان من أهل البيت بأنهم  
 لغرض نذور التي صلى الله عليه وسلم فكأن الناذر نذر ذلك الرجل وإن جهل مراد الناذر  
 ولا هناك عرف مطردة القياس صرفه لمصلحة المسلمين فيصدق فعله إلى العدل إن كان والا  
 صرفه من هو حق يده للمصالح الأهم فالأهم حتى في بناء مسجد إن لم يكن أهم منه اهـ  
 وعبرة لك النذر لولي أن كان يقصد عليك لنا ولا اتبع فيه العادة الجارية في ذلك أهل إن  
 اتفق به حتى أوميت من الصرف في عارية وإعطاء القاطنين عنده والصرف في مصالحه ولا  
 يتبدل برتبته وأهله ومن المعلوم أن الناذر إن الشايخ والأولياء لا يقصدون عليكهم لعلمهم  
 بوفاتهم وأغلب تصدون عنهم أو يعطون خدامهم فهو حينئذ قربة لأن النذر عندنا لا ينقذ  
 إلا في القرب والمندوبات التي ليست بواجبة (مسئله ش) أتى بعض النذر المقيد  
 بالشراف محمد بن زيد وفرق بينه وبين النذر المطلق ووافقه إبراهيم بن أبي المكي وجاعة  
 من العلماء المتأخرين والمتأخرين وعبارة في النذر للشراف أهل البيت النبوي صريح بلا  
 خلاف وأما ما وجد في بعض المصنفات من أن النذر لا يصح فليس على إطلاقه لأن النذر  
 ثلاثة أقسام الأول المطلق وهو كل نذر لم يقصد به نذر بصفة ولا يعمى كقوله لله على أن  
 أنصدق بالف الثاني المقيد بصفة الفقراء أو المسكنة كقوله على ألف للفقراء أو أنصدق بها على  
 مساكين بلد كذا فهذا القسمين لا يصح صرفهما بلني هاشم والمطلب على العمدة عند ابن  
 حجر والخطيب ومر وغيرهم والمراد بقوله كل كلمة كل واجب كنذر وكفارة ودماء نسك  
 وقال كبارون يجوز أن صرف هذين القسمين للفقراء الثالث المقيد بنية هاشم والمطلب فهذا

إليه مائة دينار في عشرة أثمان  
 طعام موصوف بصفات العلم  
 ثم نذر له أنه إذا أوفاه للأجل  
 المذكور بقدر من الطعام  
 الموصوف بما ذكره فيتمائة  
 وخمسون دينارا أن يبرئه من  
 الطعام المسلم فيه ثم أزم المسلم  
 إليه منه نذرا للمسلم عما عمنه  
 المائة والخمسون لم يصح نذر  
 الإبراء إذ ينبغي الأجل وفيه  
 المسلم فيه أقل من مائة وخمسين  
 دينار أو مساو لها فلا قربة في  
 الإبراء حينئذ نذر لم ينفذ له  
 إذا أوفاه من الطعام الموصوف  
 كذا أن يبرئه من الزنا فيبذنه  
 صرح لجود القربة حينئذ وإذا  
 لم يصح النذر فلا حاجة إلى التزم  
 المسلم إليه الدراهم المذكورة  
 لأن ذلك بضره (مسئله ش) في  
 تزوج امرأة في بلد أمها ونذر  
 أنه إن نقلها إلى غير هاتين بلدا  
 أو بها وجدها إن يسلم لجدها  
 ما بذت به لسانه وهي طالق  
 صرح نطق الطلاق لا النذر  
 لا فتحة على غير ريتعذر  
 الوصول إلى معرفته ويحمل هذه  
 النذر بالجهول إذا كانت الجاهلة  
 يصحط العلم بها ولو من بعض



الوجود وإذا سفرهم من غير رضاهم وقع الطلاق رجما في مسئلة في نذره بغيره الشجر أو الخيل مدته معلومة ملك جميع فلو أنه من غير وسف وليف وعراجين وجف وكرب اذ يطلق على الجميع منافع ومنه يعلم ان المنفعة اعم من الثمر في مسئلة في نذر على آخر جميع ما يستحق في فتمه فليأتين به كثره قال ما نذر الالهي قلته صح النذر المذكور ولا عبرة بظنه غايته انه نذر معمول وهو صحيح في مسئلة في صح النذر بغيره الوقف من الموقوف عليه مطلقا على الناذر المنذور بغيره أو وجهه على الموقوف كذا اجارته بدون أسرة مثل ان انحصر الوقف فيه وكان هو الناظر على المصلحة أيضا واما ان الناذر المؤجر يطل النذر والاجارة المذكوران في مسئلة في نقل أرضا ملك فيها عناه محترما له قيمة على آخر مال سلمه ثم نذر المنقل للمائل انه اذا سلم اليه مال النقلة عند نزع كذا بعد ان يسلم اليه دينه الذي يستحقه عليه غير مال النقلة ان ينزل عن النقلة وينقله بالعناء المحترم الموجود في الأرض صح فلو مات الناذر قبل تسليم ما ذكر ومضى المدة المبينة بطل النذر بموته ولا ينتقل الى وارثه ٣١٣ في مسئلة في نذر عمله الى آخره وهو محتاج اليه

لنقله عياله ودينه وقصد القرار من قضائه لم يصح النذر لانقله القرية وهو ظاهر وقد أتى به الطنيد او يبعه للرداد قالت خالفة ابن جرير وصح الجواز وصنف في ذلك كتابا سماه قره العين يحكم جواز التصرف لمن عليه دين في مسئلة في نذر للبت بقصد نيكه باطل وعليه بطل كلام من أتى ببطلانه كالازرق ادلاسل الى غليكه قال اعلى انه يبعد من الناذر قصد نيكه حتى من الجهال اذ قرآن احوالهم يدل على انهم يقصدون التصديق بذلك على خدامه وأقاربه ولا يندرج في ذلك ما قد يقصدونه من التعرب الى البيت بمعنى حصول الخبر لهم

يصح لهم بلا خلاف عندنا في قيد الاذن نذره باهل البيت بلفظه أو قصده أو اطار العرف بالصرف لهم صح النذر سواء كان القيد خاصا عاما كفلان وبني فلان أو صفاتيا ككل ما يلد كذا وهم منهم وادبل حصة النذر المذكور على هذا التفصيل من عشرة وجوه كون صلتهم قرينة غير فرض عيني وكل قرينة كذلك تجب بالنذر بلا خلاف وان من المعلوم لمن له أدنى مسكة ان كل ما يخص الشارع صرفه باهل الزكاة كالنذر المطلق والمقيد بالفقراء احرام على اهل البيت كغيرهم على ان يحصل له الزكاة كفى وذويهم من نذر الناذر بغيره ونحو المصير وما لا كالقيد بغير الفقراء اجاز لمن يقيد به ما لم يكن موصية فيقتضي لاهل البيت ومن بعدهم ما يقيد به منه فتقوله كالأكل واجب أي خصه الشارع باهل الزكاة لا كالنذر المخصوص بهم فلا بد من هذا القيد وانما ذكره لفهمه من كلامهم وعمله بمافصلوه هناك من كون المقيد بوصف يجب ان يوفق به بذلك الوصف اذ يلزم من ترك ذلك القيد فساد كبير وان كلامهم هذا ليس في حكم انعقاد النذر بل في حكم نذوقه انعقد وصح وفي النذر المطلق في فهم من كلامهم التعميم حتى في المقيد مطلقا كعش وغیره فهو فهم فاسد وانتقال من عدم جواز الصرف لاهل البيت من نذوقه انه قد الى ان النذر لا ينعقد لهم وشئان ما بينهما وان النذر القيد بوصف غير مطلوب يصح الاتيان به بذلك الوصف وان خالف حكم واجب الشرع كالنذر للثني والذي يكامر وكثير الضحية أو التصديق عيب وكشرط الناذر خروجه من صلاة وصوم واعتكاف لحاجة وصرفه ما نذر التصديق به لحاجته ان احتاجه وان القيد بوصف مطلوب يجب الاتيان به بذلك الوصف اتفاقا وان خالف واجب الشرع كنذر التصديق

٤٠ بغيره أودع الضرر عنهم بركته وقد قال الخطيب في مشهد عيد الله بن محمد الباقر بن علي بن الحسين رضى الله عنهم المشهور بيقع اذ يقر النذور متى بذلك لانه ما قصد الحاجة الا قضيت وأنقصه من حراما كثيرة ونذرته وحصل في المقصود انه وانهاك به يوم القعدة فانه كان حافظ أهل زمانه بالاتفاق اذا علمت ذلك فثبت قصد الناذر انخدام والصرف الى مصالح التربة حل عليه ولا يستحق أو لا داليت شيأ بطريق الارث فان قصدهم الناذر بذلك عمل بقصدوه الا فلا اعتراض لهم حينئذ في مسئلة في النذر لبعض الاولاد باطل على الراجح العمدة المفتي به لا تنفاه القرية اذ هو شديد الكراهة بل قال بغيره تفضيل بعض الاولاد في العطية مطلقا ابن حبان من أئمتنا وأجلنا في الصحيحين في قصة الذي شغل بعض بنيه قال له صلى الله عليه وسلم لا تشهدني اذا فاني لا أشهد على جور وعن أئني بالطلاق أيضا الفتى والرداد والطنيد او ي هذا اذ لم يكن في النذور عليه ما يوجب تفضيله كحاجة وزمانة وكثرة عائله أو اشتغال علم والاصح كقوله للدمري وابن الرضا والقموي وغيرهم وأئني بالحجة مطلقا جماعة منهم الحبابي وعبد الله بن أحمد حرمه واقضاه كلام السهمودي ثم ان نذر بعضهم بنينا ان ينذر الباقرين وكان موسرا بعد النذر عما تمكن التسوية بينهم صح نذره في مسئلة في رجل قيم على تركه آية نواها هو وبعض اخوانه على ان تنذر له بغيره انما في مقابلة

حفظه خوفاً عليه من زوجها وهو باق لها لا يختلف عليها فنذرت بغيره الأثر الباب المقصد المذكور ولم تنو القربى وأما ما صحت  
حفظ ما لها لكونه عامية لا تعرف أنواع النذر بالقرب من غيرها فهذا النذر لا يصح في مقابلة ما ذكر لا سيما إذا كانت الناذرة عامية  
فقد صرح ابن عبد السلام في قواعد بيان من نطق بكلام لا يعرف مدلوله ولا معناه لا يؤخذ بشيء من ذلك وهو ظاهر وقد عمت  
البياني تلقين العوام عقوداً ونذراً لا يفهمون معناها ووضع قضاء الوقت خطوطهم على ذلك من غير بحث فلا ضرورة به وإذا أصحت  
المرأة أنها لا تعرف مدلول النذر الذي تلفت به وكانت ممن يخفى ذلك عليها العامية فالتقول قولها يجنبها وإن صدر ذلك عنها في حال  
صغرها أو بعد بلوغها وقبل رشدها فغير صحيح مطلقاً وينزل القيم المذكور بطلبه للنذر منها إذا هوجب نذراً فاسق وبصير كالغاصب  
المتعدي في مسئلة في قال نذرت لله بحمل ما نبت على فلان من الديون قليلة أو كثيرة صحيح وكان صريحاً ليعتبر بحسب ما سمع الله تعالى ولو  
قال نذرت لفلان عبائة دينار إذا نازعه ٣١٤ أو ما رآه أحد فقهاء الشافعية من فلان فالتحقق أنه كتابة فإن نوى به النذر كان نذراً

بالحج فيجب عند وجود المنزعة أو  
المال عنه بين الوفاء بين الترمه  
وبين كفارة عين في مسئلة في  
خطب امرأته إلى ولها فأجابها  
ثم قال أحاف أن تطلب الانتغال  
بها إلى منزلك بعد التزوج بها  
فقال الخطاب نذرت لله تعالى  
أنه إن من الله على تزوجت  
بجوليتك فله على إذا طلقت  
أخرجها من المنزل الذي يختاره  
ولارغبة لك في الخروج منه  
ورغبته في الإقامة فيه أن  
أسعفك برغبته ولا أخرجها  
من المنزل المذكور صح النذر  
فليس له إخراجها والحال ما  
ذكر ما دامت رغبته في الإقامة  
في المنزل وفاء بالنذر في مسئلة في  
عليه لا خرماته دينار فجاء  
إليه بنصفها وطلب منه الإمهال

في الباقي إلى شهر كذا في الأثر فقال له المدين إن لم أسلم لك أنصف الآخر إلى شهر كذا  
فقد نذرت لك بهذه الحسنيين فأخذها منه صح نذره وكان نذراً بالحج فيجوز الناذر بين الوفاء وكفارة عين وهي إطعام عشرة مساكين  
أو كسوتهم أو تحرير رقبة فيجوز بين هذه الثلاثة فإن عجز عن أصام ثلاثة أيام في مسئلة في نذرت بجميع مائة من عقار وغيره لا يخرج  
قاصده حرماناً ورتبها صح النذر في المعتمد خلاف الطنبيد أو أي قضاء كما نذرت لبيتها مالاً وماتت فدعى أبوها أنها أصادت  
حرماناً عن الأثر لم يسمع دعواه كما قاله النشأ بل لو صرحت بعد نذرها أنها أصادت الحرمان لم يقبل منها التعلق بحق  
المنذوره به فلا يقدر الناذر على إبطائه ولهذا لا يسمع الدعوى بذلك بل وإن صدقها المنذوره بعكس الأقوال فإنه إذا كذب المقره  
بطل أذ هو أخبار وهذا الشاهد أقوى في مسئلة في لا يصح التصرف في المنذوره بالمعاق بصفة قبل وجودها قلت وأما ابن  
عسكين وعبد الله بن أحمد فخر من غير ما حالفه أو بخمرة أو وقصير وأختلف جواب ابن حجر في ذلك في مسئلة في نذره عشرة  
دكاكين بدين له وأقبضه بإهانتهم نذره بنصفه مائة بقاء الدين في ذمته صح النذر في المعتمد وقال الحسين الأهدل والقماط

الذي

في الباقي إلى شهر كذا في الأثر فقال له المدين إن لم أسلم لك أنصف الآخر إلى شهر كذا



والطبايد اوى فلو مات الناذر قبل وفاة الدين فالذي اعتمدوا فالقماط بطلان النذر غير عما يكون سببا لمادة الورثة الى براه ذمة  
الجبث ولا يحسب من الثلث لوقوعه حال الصحة **مسئلة** في نذر على ذي معين صح نذره وكذا ان قال على اهل الذمة فيما يظهر لقوله  
عليه الصلاة والسلام في كل كبد رطبة اجر **مسئلة** في بيع نفس العتاة المحترمة في أرض الوقف بالنذر واما النفل الذي يتعامل به  
الناس في النفل الظاهري فلا اصل له وقول من قال ان النفل في مقابلة طول النفل غير صحيح اذ ان زيادة ناعمة للاصل بخلاف العتاة  
المحدث في الاراضي المزروعة فان الناقل يملك عينه **مسئلة** في نذره قطعة ارض بديراهم وآجره اياها ثلاث سنين ثم نذر المستاجر  
لثوابه ان سلم له الدراهم فسخ له فيما بقي من المدة فان كانت له صيغة النذر لانه اذ سلم الى الدراهم وطلب مني الاقالة في الاجارة  
اقتضه فاذ سلم الدراهم وطلب منه اقالته وجب عليه اقالته بحكم النذر ولا تنفسح الاجارة بمجرد التسليم بل لا بد من التقابل ولا  
يرجع المستاجر بغير عار في الارض بلا اذن الا اذا ثبتها الارض وتنازلها عن الاجارة بان توقف الاتنازع عليها وكانت بقية العمرة  
موجودة فيرجع عار ذات به قيمة الارض امان نذر الضم من غير ذكر الاقالة ولا ينتمى افلا يحج كما اقتضاه كلام الاسنوي **مسئلة** في  
نذرا آخر عال ثم ابراء المندور له صحت البراءة وبقرق بينه وبين ابراء الفقراء ٣١٥ المحصورين عن الزكاة من وجبت عليه

الذي تبين استحقاقه اه (قلت) وانني عبد الله بن احمد مخزومي ابن الطيب الناشري وابو  
زرعة بالطلان مطلقا وانني ابن جهمان ومحمد بن عفيف الصحة في نصفه قال وهذا الذي  
ينبغي اغتماده والفتوى عليه لاسيما وقد مال الى ترجيح ابن حجر في فتاويه وواقفه مر جازما  
به وعبد الله لم ياجب فضل اه فتاوى محمد باسودان **مسئلة** في اختلاف واقيم نذر لبعض  
اولاده دون بعض فقال الفتى والدادون بن زياد والقماط لا يصح اذ شرط النذر القرية وهذا  
مكروه كاصو به النووي في تنقيح الوسيط نعم ان خصص لمصلحة زائدة بقضها التفضل  
كذي حاجة وفضل صح ورجح ابن حجر وابو مخرمة ويوسف المقرئ الصحة مطلقا قالوا اذ  
الكرهية لا امر خارج كصوم الدهر اه (قلت) وهذا كما ترى فيمن خص بعض اولاده اموال  
نذر لبعض الورثة دون بعض مع اختلاف الجملة كن نذرا لاولاده دون ابيه ووجهه فيصح  
باتفاق الجماعة ولو بقصد الحرمان خلافا للقماط نعم لا يتخلو عن كراهة خصوصا اذا ظهر منه  
فصد الحرمان بل الحرمة باطنا فتنه وبعبارة شذرت لاختوم بجميع ما رواه الارث الهامان  
ابها من صامت وناطق صح النذر وان صرح بان ذلك بقصد حرمان وارثه لكن فصل في

الناذر لاجل انتفاعه بها وعمر الناذر الارض ثم مات عادت الارض وتنفعها المندور له وليس لورثة الناذر الانتفاع بها حينئذ  
**مسئلة** في بيع شئ على مسجد واسره فيه فبقى بعضه نظرا الى قصد الباعث فان قصد اسر اجمعي المسجد لم يحز لاحد المتوطنين  
كلاما والمؤذن والقيم اخذ شئ منه بلا بقصد وان لم يعرف قصده وكان هناك عرف مطرد في ذلك بان الباقي للمتوطنين فلهم  
وبصرفه الناظر بحسب المادة الجارية وليس لاحد منهم الاستدداد ما اخذ شئ حينئذ فان اخذه ضمن الباقي وان اطرده العرف  
بان ياخذ من سبق الى اخذته استحقاقه السابق اليه ويجب على الحاكم زجر المتعدي عن التعرض لاذ كورين وجره الجميع على  
ما يستحقونه شرعا وان اطرده لعمدة بحفظه لاسراج المسجد او يعمد صرفه عنه الى مصالح المسجد عمل بذلك والتولى لذلك  
الناظر ايضا **مسئلة** في نذر لبعض اولاده بفصل وأرض وليس في المندور له ما يبيع التخصيص من حاجة او زمانة فالتمتع عدم  
صحة النذر والحق كما كبرى صحة النذر بصحة فليس لحاكم آخر يرى بطلان تنقض الحكم بل عليه امضاؤه لانه من المسائل  
الاجتهادية لاسيما وقد ائني جماعة من اكار الشافعية بصحة كالمسجود وغيره **مسئلة** في نذر لا خير ثمرة النفل عامامينا  
دخل فيه جميع غير العام المذكور حتى ما طلع نائبا قبل جذاذ الاول **مسئلة** في أرض فباعناه محترمة لورثة بعضهم بمحو عليهم  
فتبايا بالافون وقيم المحجور عليهم الارض من غير قسمة شرعية ونذر القيم المحجور لشركائه فان نذر باطل والمهاياة غير لازمة  
لكل تقضاها من شئ **مسئلة** في نذر ان لا يطلب مدينه الا في البلد العلانية فالذي تقتضيه اصول وقواعد المذهب بطلان النذر  
لما فيه من الاغراء اذا اجتماعهما في البلد المعينة غير موقوف به لاسيما اذا كانت بعيدة تحتاج الى سفر بخلاف النذر الى الحصاد

الناذر لاجل انتفاعه بها وعمر الناذر الارض ثم مات عادت الارض وتنفعها المندور له وليس لورثة الناذر الانتفاع بها حينئذ  
**مسئلة** في بيع شئ على مسجد واسره فيه فبقى بعضه نظرا الى قصد الباعث فان قصد اسر اجمعي المسجد لم يحز لاحد المتوطنين  
كلاما والمؤذن والقيم اخذ شئ منه بلا بقصد وان لم يعرف قصده وكان هناك عرف مطرد في ذلك بان الباقي للمتوطنين فلهم  
وبصرفه الناظر بحسب المادة الجارية وليس لاحد منهم الاستدداد ما اخذ شئ حينئذ فان اخذه ضمن الباقي وان اطرده العرف  
بان ياخذ من سبق الى اخذته استحقاقه السابق اليه ويجب على الحاكم زجر المتعدي عن التعرض لاذ كورين وجره الجميع على  
ما يستحقونه شرعا وان اطرده لعمدة بحفظه لاسراج المسجد او يعمد صرفه عنه الى مصالح المسجد عمل بذلك والتولى لذلك  
الناظر ايضا **مسئلة** في نذر لبعض اولاده بفصل وأرض وليس في المندور له ما يبيع التخصيص من حاجة او زمانة فالتمتع عدم  
صحة النذر والحق كما كبرى صحة النذر بصحة فليس لحاكم آخر يرى بطلان تنقض الحكم بل عليه امضاؤه لانه من المسائل  
الاجتهادية لاسيما وقد ائني جماعة من اكار الشافعية بصحة كالمسجود وغيره **مسئلة** في نذر لا خير ثمرة النفل عامامينا  
دخل فيه جميع غير العام المذكور حتى ما طلع نائبا قبل جذاذ الاول **مسئلة** في أرض فباعناه محترمة لورثة بعضهم بمحو عليهم  
فتبايا بالافون وقيم المحجور عليهم الارض من غير قسمة شرعية ونذر القيم المحجور لشركائه فان نذر باطل والمهاياة غير لازمة  
لكل تقضاها من شئ **مسئلة** في نذر ان لا يطلب مدينه الا في البلد العلانية فالذي تقتضيه اصول وقواعد المذهب بطلان النذر  
لما فيه من الاغراء اذا اجتماعهما في البلد المعينة غير موقوف به لاسيما اذا كانت بعيدة تحتاج الى سفر بخلاف النذر الى الحصاد

ي فقال نذر أو أوصى لبعض أولاده الصغار وزوجه في مقابل ما أعطى بقية الأولاد وما سقط عنه الزوجة فله نذر لهم أربع حالات درجة الورعين الذين غلب عليهم الخوف وهو التنزه عنه بالكلية وعدم أخذه وإن طابت به العسور ودرجة العدل الأعيان التاركين للعار وهو أن يجتمعوا الورثون ويعلمونهم بأن الناذر فعل هذه في مقابل ما مكنهم من المطالب وما اتفق به من مال الزوجة فإن طابت نفوسهم والاقصوه تركه ودرجة من غلب عليهم حب القاتبة وقصرت معهم لكن بقيت معهم مروءة وهو الصلح على البعض وإبطال البعض ودرجة السفلة الجفاء الأراذل المحبين جمع الخطام ولو بجرم المروءة والحمام وهو أن يطلبوا حكم الظاهر ومرضوا عن السرائر والضمائر ثم إن علمت الزوجة تحقيقاً أن لها عند الزوج شيئاً فلها الدعوى به فائدة يعرف قصد الحرمان كما قاله ابن زياد في النذر بالقرآن الدالة على قصد الحرمان أو إقرار المدعى عليه أو نكوله وحلف المدعى وجيشد بآتي خلاف العمله والوجه تخيير المفتي والقاضي في اعتماد أي القولين كما قاله البصري وعندنا ناسفتي بالغير ونقضى بما رأينا من إجماع المصلحة والنوسط بالاصلاح فيما يجاذبه الاختلاف أصوب اه فتاوى الشيخ عبد الله بن أبي بكر الخطيب

§ (المنذور به) §

(مسألة) يصح النذر بالمجهول والمعلوم والعائب فالنذر بجارية يذته فإن ثبت ولو بشاهد وبمين أنه وصفها بصفة وجبت تلك الصفة والاحلف أنه لم يصفها ولو بمبارية كما كان وأربه يحلف على نفي العلم بذلك (مسألة ب) يصح النذر بالدين ولو لم يجد فيملكه المنذوره ما عدا قدر الزكاة على تعدد السنين الماضية ان وجبت فيه ولم يتركه الدائن فيجئ من قبض الناذر شيئا منه فله اعطائه المنذوره بعد اخراج قدره كانه وبرا المدين يسلم له المنذوره ككتاب المسجد هذا ان كان نذرت بركن كنز بلج لم يجز النذر بكفارة العين بآتم المدين بالمأطلة حيث لا عذر بنحو اعسار (مسألة ش) باع ربع نصيبه من أمه ثم نذر بنصف ما ورثه من الأب فهذه من ذوات المحصر والاشاعة والاصح فهو في نظرها المحصر فيما يملكه فيحصر النصف المنذوره في الثلاثة الارباع الباقية فيجئ بذنب يكون المنذوره ثلث الباقي بعد الربع المبيع وهو نصف الجميع كالو ملك نصف عبد فقال لا خير بمثل نصف هذا العبد فينصرف الى نصفه المأول بكل الثمن ورجع البعوى الاشاعة ومحل الخلاف حيث لم يقصد أحد عمال العمل بقصده انفاقا اه قلت وظاهره انه يصدق بمنجبه فيما قصده لو تنازعا واقع في النسخة قال والحقوق الهبة والافرار الوصية ورجع ابن زياد الاشاعة (مسألة ش) يصح النذر بالمرهون ان علق بصفة وجبت بعد انفكاكه أو موعه والا فلا (مسألة) ليس للوالد الرجوع في المنذوره بالمجنز لولده على العتق ولو طغلا تحت حجره وان لم يقبضه الولد بخلاف الهبة والعطية فيجوز الرجوع فيها مطلقا ما لم يزل ملك الولد نعم ما وان عاد اليه وبخلاف النذر المعلق بقية الا في (مسألة هـ) نذر لبعض ناته بالخلي الذي عندها ولبقية الأولاد بجمعهم من النذر نذرا

وقدوم الحاج مثلا فان له أمد ابتداء وانتهاء فيصح تعليق النذره واعتقر هذا الغرر البسيط للوثوق بمن الحصاد (مسألة) قال نذرت عليك هذا بكذا ونوياً البيع لم ينفذ نذرا ولا يماذ النذر لا يقبل العوض ولا يقاس على الهبة ذات الثواب اذ هي تقبله وما قل عن الأذرى من ان الإبراء يقبل العوض فيما لو قال أبرأتك من ديني بكذا صحح نقله الزركشي وصاحب العباب وأقبت به مزارا وقياس النذر عليه بعيد



معلقا بقبل مرض موته بثلاثة أيام ان مات بمرض وبساعة ان مات فجاءه صبح التندر ان  
وتناول ما كان من القصد بقاء الناذر يوم النذر لا ما حدث بعده الا ان أراد دخول الموجود  
والحدث فان لم يردّه أوجهل قصده لم يدخل وفارق الوصية في ان اعتبار المال فيها بحال الموت  
لانه وقت اللزوم فهم ما اه قلت وقوله يوم النذر أي حال التعليق لا حال وجود الصفة المعلق  
عليها يعني الثلاثة الايام واللمحة قبل الموت فليعلم **(مسئلة ب)** له اخوان لايه وابن أخ  
فتذر لابن الاخ بمثل نصيب أحدهم نذرا معلقا بقبل مرض موته بثلاثة أيام ان مات من  
مرض وبساعة ان مات فجاءه فمات أحد العمين قبل الناذر ثم مات الناذر عن زوجة وأخ  
وأخفى بعضهم بأن المنذور له يستحق نصف الباقي بعد فرض الزوجة قد يكون المسئلة حينئذ  
من ثمانية اثنتان للزوجة وثلاثة للناذر الموجود وثلاثة لابن الاخ وأخفى آخر بأن العبرة بحال  
الموت فيأخذ المنذور له مثل الحى فتكون مسئلتهم من سبعة للزوجة واحد للناذر وثلاثة  
لابن الاخ وثلاثة وأخفى ثالث بأنه يستحق مثل نصيب أحد الاخوين الحى والميت بتقدير  
حياته اذ العبرة بحال النذر لا حال الموت فتكون المسئلة من ستة عشر ووجه رجوعها ما  
ذكر ان أصلها من أربعة للزوجة سهم وللعين ثلاثة وللناذر له سهم ونصف اذ هو مثل  
نصيب أحد العمين فاذا أخرجه بقي من التركة سهمان ونصف فحصل الكسر على جميع  
الرؤس فنضرب في أصل المسئلة تبلغ ستة عشر للزوجة أربعة ولكل واحد من العمين  
والمنذور له أربعة فيأخذ المنذور له أربعة من رأس المال تبقى اثنا عشر تركة للزوجة ثلاثة  
والباقي للموجود والذي يظهر لنا ان المعتمد على الصواب هو هذا الأخير كما لا يخفى على  
الغريبه وفارق هذه المسئلة نظيرها من الوصية في بعض الاحكام لما فرقوا بين النذر  
والوصية في جل منها الالتزام في النذر لا بخلافها فانه ينعى الالتزام فيها بالموت ومنها توقفها  
على الاجازة فيما اذا كانت لو ارث أو زاد على الثلث مطلقا ولا كذلك هو ومنها احتما  
بالموجود والمعدوم والظاهر والنفس ولا كذلك هو في بعض الصور ومنها ان الاعتبار  
بالمال يوم الموت في الوصية على الراجح حتى يعرف قدر الثلث فيشمل كل ما حدث بين الوصية  
والموت ولا كذلك النذر فانه اغما يعتبر ما كان موجودا حال النذر فحسب ولو في النذر المعلق  
بما قبل مرض الموت فلا يتناول ما حدث بعده واذا قدر قوافي البابين فيما هو المقصود فيها  
وهو المال في التوايع أولى ولا فرق بين ان يأتي الناذر كالوصى بانقضاء مثل كاهنا أو يحذفها  
فقول بنصيب الخ ولا يشترط ارث العمين ولا أحدهما بالفعل بل الشرط عدم المانع من نحو  
كفر ورقي نعم لو ادعى المنذور ان الناذر أراد بنصيب أحد العمين حالة الموت لا النذر سمعت  
دعواه اتخلف العلم على نفي العلم اه وخالفه ج فقال لا شك في هذا انذاره بنصيب  
معدوم مجهول لا تعلم جريته ولا يكتبه الاجموت الناذر بصريح كلام الصفة والقلايد وفناوى  
أى مخزومة لانه شبهه بمعدوم اذ لا نصيب للوارث مادام مورثه حيا واد كان معدوما حال  
النذر فالمنذور به معدوم كالو نذر لا يعتد بما أخذه الدولة فلا تمكن معرفة الملتزم الا بعد أخذ  
الدولة منه شيئا اذا أخذه لانه مثله للمنذور له فمات الناذر وأخذ الدولة وجد المنذور به  
لوجود الصفة زادى واذا قديين ان هذا النذر من النذر بالمعدوم المجهول الذى لا يوجد

ولا يعلم الابن الناذر واستحقاق أحد أخويه نصيباً من تركته وانهم قاموه على الوصية قبلها  
أو لو باقية فقد ان القصة واعتبار العددها كما في الوصية حيث تكون المسئلة من سبعة  
للزوجة سهم وللأخ ثلاثة ولابن الأخ ثلاثة اذ يموت الناذر وجد حق وورثته وهما زوجة  
وأخ ومسلثهما من أربعة ويزاد مثل مال الأخ للندور له من جعل المسئلة من ثمانية مع عدم  
اعتبار الأخ الميت وجعل للزوجة الربع فقد أخطأ في عدم ادخال النقص علم الماصرح به  
الفقهاء انه اذا كان النذير أو الوصية بنصيب وارث فصيح مسئلة الوارث ثم انظر ما خرج  
للوارث المشبه بنصيبه في زاد مثل سهامه للوصي أو المندور له فيلزم من ذلك ادخال النقص على  
جميع الورثة كما ان من اعتبر الأخ الميت وجعل المسئلة من ستة عشر فقد أخطأ أيضاً من  
وجهين اعتبار الأخ المذكور سابقته من عدم الاعتبار وجعله القصة من ستة عشر  
اذ الحق فيها لو قدر نأحية الميت انه تكون من احد عشر أصلها أربعة واحد للزوجة  
وثلاثة للآخرين منسكرة عليهم ما ضرب اثنان في أصلها ثمانية اثنان للزوجة وستة  
حصصه الآخرى للأخ الموجود ويزاد ثلاثة كحصصه أحداهما للندور له ولا خلاف في ان  
النذير يخرج من رأس المال ولا يحتاج الى اجازة اذ هو منجز غير ان المقدار غير معلوم وانه اذا  
تناول ما كان من المال حال النذر لا حال الموت عكس الوصية (مسئلة ب) اختاف  
العلماء في جوار التصرف في البذر المعلق بصفة قبل وجودها في قوله الشيخ زكريا وبعده مر  
وأبو حمزة ووافقه هم ابن حجر في الابعاب وموضعين من التحفة وموضع من التلخيص في أحد  
جوابه ولو يزيد وقال في القصة لا نذير هو الظاهر وأقرب به ابن عجل وعبد الله بن الحارث  
والزاد وبقوى ذلك بطلانه يموت الناذر قبل وجودها ومن أفتى بمنع التصرف عبد الله بن أحمد  
مخرمة وابن عيسين وابن زباد وابن حجر في بعض الفتاوى وعبد الله بن أبي بكر الخطيب ونقله  
عن التحفة اه قلت وعبارة التحفة ولو علق النذر بصفة كاشفاً فهل يصح تحريمه قبل  
وجودها اختلف فيه المتأخرون والوجه كما علم مما مر أوائل الباب عدم الصحة نعم ان بان  
عدم الشفاء كان مات تبين صحة البيع وبهذا يجمع بين كلامهم اه ملخصاً (مسئلة ب)  
ويبطل النذر المعلق بموت المندور له قبل وجود الصحة ولو قال لولده ان ختم القرآن نذرت  
لك بكذا الشيء معلوم أو في الذمة اشترط أن يختم الولد في حياة الاب (مسئلة ش) نذر  
بمنفعة نفسه ككفر لم يصح مطلقاً وكذا الفاسق بما تحصل بها مخالطة وابتاس لعدم القربة  
فهي ما يخالفه بما تحصل بها كما يصح لغيرهما مطلقاً ترغيب الشارع في قضاء حاجات المسلم بل  
ان اتصف المندور له بالمنفعة المذكورة فهو مع الصيانة أو زهد أو شرف كان نفعه بخير  
الندوة من أعظم القرب وقد كان جرير الجلي يخدم أنسافي السفرة كونه أصغر سنه  
رضي الله عنهما نعم ان نذر الفاضل كذا علم وزهاده خدمة ذي دينه لم يصح صيانة للعلم كما  
لا يفي وحيث صح النذر فان قيده بزمان معلوم تقيد به وان أطلق بان قال نذرت بخدمة ذي أو  
بمنه حتى تأبى أو يباول كل خدمة تكون قربة فيجوز نذرها بغيرها يصح نذره نعم يستثنى كل  
وقت لا يجب على الاجير العمل فيه (مسئلة ش) نذراً أو وصي بمنفعة عين الشخص مده  
حياته كان ذلك مجرد اباحة لممت بالنذر أو الموت مع القبول لا تملكها فليس له اجازتها واعايرتها



**في القضاء** في قوله غاييلزم القاضي القيام بالقضاء في ناحيته فقط المراد بالناحية الجهة فالباقي لا يطلق عليها جهة وقد قصر حوايان الامام اذ اولاه قضاء بلد او مدينة وصرح بدخول اعمالها وخروجه اعتمده والا فالعرف المتقدم فان اختلاف روي لا اكثر من اقرعها هذا **في مسئلة** يجب على الحاكم الوقوف على احكام الشريعة التي اقيم لها ولا يتعداه الى احكام السياسة بل يجب عليه قصر من تعدى ذلك وزجره وتغزيره وتعرفه ان الحق كذا **في مسئلة** القاضي المتعين للقضاء سواء كان مجتهدا مطلقا او مقيدا لا ينزل بمنزلة نفسه ولا ينزل من ولاه لانه اذا لم يوجد مجتهد وجب نصب مقيد **في مسئلة** لا يستحق القاضي شيئا من معلوم الوظيفة حتى يشرع في العمل او التصدي ان ذلك بعد وصوله البلد ولا شيء له مما قبضه القاضي الاول واستحقه قبل وصول الثاني واستحقاقه **في مسئلة** كاييس للقاضي اخذ عشر ٢١٩ ما حكم به من نقد او عقار بل اخذه

لذلك من اخذ مال الناس بالباطل وينزل به ولا تنفذ احكامه وقول الباب للقاضي عشر اموال الايام فذلك في مقابلة اجره في عمله في امواله لا في مقابلة القضاء والعشر ليس بقيد وانما المقصود اعتبار اجرة مثل عمله وليست شخشا ضرب عن ذكر هذه المسئلة في عيابه فانها حرات الحكم على كل مال الانعام وقد بالغ ابن كهي انكار ذلك اشد الانكار واقره عليه الرافعي فاطلاق جواز ذلك باطل ليس لاحد نسبته للعلماء المعتمدين نعم لو قال القاضي الذي لا رزق له في بيت المال ولا كتابة له الخصمين لا احكم بينكما حتى تنجني لاني رزقا جاز بعشرة شروط ان

كالنذر له ان يسكن الدار او يتخذ من العبد وكذا به فخذ امه على المعتمد فاذا مات المندوره عادت لتناذر فرارته كالوصية بذلك بخلاف النذر بالمنفعة والحد من السكى والركوب مع الاطلاق او التقيد بمدة معلومة فيملك المندوره ويخرج ويبيع ويوصي به ويورث عنه واما النذر والوصية بعين الشخص مدة معلومة ~~حسنة~~ فلقولان تأقيت الاعيان فاسد ومفسد بخلاف تأقيتها بمدة حياته فتصح ويملكها المندوره ابدا كالعمري والرفعي الحديث الصحيح فيها اه وعبارة ب نذر له بشي او وهبه مع الاقباض على انه ان مات قبله رجع له صح بشرطه وملك المندوره او انتب مؤيدا لعل الشرط كافي العمري والرفعي فيصح عقدهما لا بشرطهما كما في بن حجر فيما لو وصي لا تحريشني وقال ان مات قبل البليغ عاد لورثي وكا لو نذر له بكذا مدة حياته نذرنا كافي التحفة **في فائدة** نذر بقطعة أرض مخوفة باملا كصح على الاوجه والمندوره المروفي أي جانب مالم يتصل بملكه او شرع فليس له المروفي ملك المافر حينئذ فيما نظرا هرقاوى ابن حجر **مسئلة** نذر له سبيل سبيل سابع ينقطع به في أرضه فليتناذر من ذلك انه ما زرع او يفرس على السبيل فينبذ وينزع ومنه ويجب بسبب حفر طوطه فينزل عليه ذلك حيث لم يدفعه لانتقاه بسبب سبيل آخر ولو لا ذلك كان قد حلف بيشمله النذر بل مدة النذر المجهولة انتهت بالخلاف المفسد ويعرف بالعادة فلو اعتاد نحو العطب بقائه على ذلك السبيل أربع سنين مثلاً بالنسبة الى تلك الارض فابعد هالم يشمله النذر لكونه مفروض بحق فليس فيه تقصير من المندوره فحينئذ لا يكاف مال ملكه القلع بل بتقصير مالك الارض بين القلع بالارض والابقاء بالاجرة والتكليف بالقيمة واما الزرع كالذرة فتعين ابقاؤه الى الحصاد واعتياد القطع بلا اجرة

### باب القضاء ج

عليها معاو باذن له الامام ويخرج عن رزقه ويقدم مطوع ولم يضر بالخصوم ولا جوارحاته واشهر قدره وسواي بين الخصوم فيه ان استوى قدر نظره فيه والاجاز متفاوت وقال السبكي اذا اتى انسان بالقضاء لايحل له ان يأخذ عليه شيئا الا ان رزقه الامام او يكتب مكنو يا سخي اجرة مثله اذ لم يكن كتاب ذلك واجبا عليه ولا يجوز ان يأخذ على الحكم ولا على تولية نيابة القضاء ولا مباشرة وقفا او مال يتيم شيئا وكذلك حاجب القاضي وكل من تولى امورا المسلمين **في مسئلة** النذر للقاضي اذا صدر من أهل محل ولايته فالظاهر الصحة والاحتياط التنصيف **في مسئلة** لا يكفي ان يكون في كل اقليم مفت واحد لعسر مراجعته بل يجب لكل مسافة قصر مفت وفرق بينه وبين قولهم لا يجوز اخلاص مسافة العدو عن قاض لكثرة الخصومات وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين بخلاف الاستغناء في الواقعة **في مسئلة** حيث قلنا يجوز التقليد في بعض المسائل لا يشترط لذلك قصد التقليد ابتداء بل يكفي دواما كالوزج شافعي على مذهب أبي حنيفة ولم يخطر به الانتقال حال العقد ثم عن له بعد ذلك فانه يجوز ذلك

ويقلب بعضها كما ينقلب كذلك بالحكم بعبثهم من غير تقليد بالأولى إذ التقليد بالنسبة إلى جواز التعاطي أقوى من الحكم الخالي عن التقليد لأنه فعل التعاطي والحكم أمر اصلاحي ولا يشترط له انتقال اعتقاد دعة ذلك في مسئلة في الذي يفهم من كلامهم في التقليد أن التركيب القادح فيه انما يتبع إذا كان في قضية واحدة كمن توضع أو من تقليد الأبي حنيفة واقصد تقليدا للشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لا اتفاق الامامين على بطلان طهارته وكذا الوضوء ومن بلا شهوة تقليد المالكي ولم بذلك تقليدا للشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لا اتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما إذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر أن ذلك غير قادح في التقليد كما إذا قلنا شافعي أبا حنيفة في استقبال جهة القبلة ولم يحجر بيع الرأس لا تبطل صلاته لأن الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها بحاله لا يقال انتفاء على بطلان صلاته لا تاخول هذا الاتفاق نشأ من التركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد ومثله إذا قلنا أحمد في أن العورة السوأتان وكان قد ترك المصحفة والاستنشاخ والتسبيحة الذي يقول أحد وجوبها فالذي يظهر صحة صلاته لأنها لم تنقض على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة في مسئلة في لا تنقض في غير الجهم والجاهل والفاسق مع وجود ضددهم ٢٣٠ إلا أن ولده ذو شوكة ولو كافرا والعباد بالله تعالى إذا كان متقلبا لآل ولده أهل

الحل والعقد إذ لا ضرورة إليه  
وإذا زالت شوكة من ولده جوت  
أو غيره انزل المذكور لزوال  
المقتضى انقضت فضاءه في مسئلة في  
إذا حكم الحاكم في حادثة من  
الاجتهادات على مقتضى  
مذهبه وكان عمالا يقض ثم  
رفع إلى حاكم لا يراه فظاهر  
كلام الرخصة المبطل إلى أنه  
ينفذ هو يوفيه قول السبكي أن  
حكم الحاكم في الاجتهادات  
يرفع الخلاف في المحكوم به  
وصيغة حكم الحاكم حكمت  
أو قضيت على فلان بكذا أو  
نفذت الحكم به أو أزمتم

خصمه الحق أو الاخراج من حقه أو كائنك أو أزمتمك الخروج منه وأما  
ثبت عندى كذا بالبيئة العادلة أو صح أو أفر عندى فليس بحكم عندنا بل هو الشبهة المتعارفة فيه ويعبر عنه بالثبوت ومعناه أنه ظهر  
للقاضى صدق المدعى فإذا استمع شهادة الشهود في واقعة وعمل بمقتضاها كان حكما منه بعدالة الشهود ليس إلا والفرق بين الحكم  
والثبوت أن الثبوت يكتفى فيه بثبوت أهلية المتعاقدين وصحة الصيغة فإذا أراد الحاكم بعد ذلك احتاج معه إلى ثبوت الملك للبائع  
فإن ثبت ملك البائع لبيع حكم بالصحة فكل حكم ثبوت ولا عكس والحكم يقبل النقل في البلد ولا يقبله الثبوت إلا فوق مسافة  
العدوى وإذا صدر الثبوت من برامحك بعد فتر شرايط الحكم عنده كان ذلك من الخلاف اللفظي فإن صيغ الحكم مما اصططح  
عليها ولا مشاحة في الاصطلاح والمعنى يدور على وجود الحكم من برامه أو اختلاف الصيغ وإذا صدر من الحاكم حكم فكل  
من حضره أو سمعه أن يشبه به وإن لم يشهد الحاكم على حكمه ولا يشترط في الشهادة على حكم الحاكم أن يكتب كتابا حكما ميا بل  
الشهادة على اللفظ كافية من غير احتياج إلى كتب مسطور بذلك بل المساطير الحكيمية لا يجوز لأحد الشهادة عليها بالحكم إلا  
بعد سماعه من الحاكم في مسئلة في العقد الذي جرى عليه الشيطان المولع علمه ما في الترجيح أن حكم الحاكم في المسائل  
الاجتهادية ينفذ ظاهر أو باطنا ونقله القاضي والامام عن الجمهور وجرى عليه السبكي والعباد وأما قول الروض ينفذ ظاهرا

اذ

خضعه الحق أو الاخراج من حقه أو كائنك أو أزمتمك الخروج منه وأما



فالمراد بقال شارحه ذكر لما اذا بناء على أصل كاذب كما اذا حكم بشأه نيزور بظاهر العدالة وقول ابن الصلاح حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر من جرح كاذب كره السهو في **مسئله** في اذ قضى القاضي بالشهادة على الخط كان شهد عنده ان هذا الخط خط فلان القاضي يحكمهم لم ينفذ قضاؤه بل اوصى به فاض مالكو ورفع الى قاض شافعي لم ينفذه لان الشهادة باطلت مما اتفق العلماء على عدم جوازها الا ما لا يكابل قد تدرج جوع مالك وجل اخصابه عنها فلا يجوز الشهادة باطلت ولا الحكم به حينئذ **مسئله** في رجل اعجبى الجنس تولى القضاء ياد ثم قامت نفسه ببقى بلعن اهل البلد الجربى بالافرادوا الخصم في بعض الاحيان وفي بعضها يقول هو لا يعرب النبي والنبي من هؤلاء العرب فهذا الشخص قد ارتكب اثما اعطيا باللعن المذكور بل يخاف عليه سوء الخلقه اذا لا يجوز لمن شخص بمعينه ولو كافر احق بموت على الكفر فاد انضم الى ذلك ما يشعر بالاستغناء بالعرب واخر اجماع المسلمين اهل بلده من الامة انزل عن ولايته وان صدر منه ذلك من غيرنا بل فهو مرسل تجري عليه احكام الردة **مسئله** في التقسيم هو ان يقال للشخص احضر عند القاضي وقسم بكذا وكذا ٣٢١ من المال للدولة ان بان الامر خلاف

ما تقول فاذا لم يسط ما قسم به عاقبه فهو في الحقيقة ملجأ الى ذلك كما هو مشاهد من احوالهم ومنه يعلم ان التصور بكونه طائفا مختارا غير صحيح بخلاف الواقع وحقيقة التقسيم عندهم التزام مال في المستقبل ان بان الامر بخلاف ما يدعونه عليه ومثل ذلك لا يلزم منه تسليم المال بمجرد التقسيم ومن اجاب بان اصيغة اقرار قد جعلت غلط ولم يفرق بين الاخبار والاشهاد فان حقيقة الاقرار اخبار عن حق وواقع سابق على المقر والواقع في مقابلة التقسيم المذكور خلاف ذلك فانه منتهى لالتزام المال وكذلك البيضة الشاهدة بان

اذا المراد اهل الحل والعقد من يتيسر اجتماعهم فالمتمتع حينئذ لم يتيسر اجتماعه فلا بدح في التولية ولا يشترط كون المولى من المذكورين انفى التصرف بل ولا بصفات العدالة حيث لم يمكن ذلك بخلاف ما لو صدرت التولية من سلطان او ذي شوكة فلا بد ان يكون نافذ التصرف ومن اجتماع ارباب الشوكة في التولية بدت والالم تصح الا ان استقل بعضهم بحجابه فتصح في جانبه فقط والفرق ان من شأن ذوي الشوكة قلمهم فيسول اجتماعهم بخلاف غيرهم ويشترط الايجاب في التولية لا القبول على الراجح ويستفيد ما خص به نعم ان قال وليتك قضاة بلد كذا استفاد جميع ما يصح للقاضي فيها وليتك كمادة من قبلك استفاد جميع ما يصح التولية فيمن قبله ولا يكفي قول المولى هذا القاضي أو فلان القاضي وان نوى به التولية اه قلت وقوله لا القبول خلاف ما مر عن ب وقوله والاختذ في الكل الخ مخالفة ايضا بش وعبارتهم مانصب نفسه للحكم بين الناس من غير تولية أو ولاه اهل البلد من غير اذن الامام مع وجوده أو قال له ذو الشوكة توسط بين الناس مجرد ادعى نية التولية أو ما لم يقبل بناء على اشتراط القبول لم يصح كونه قاضيا كما لو قلده بعض اهل البلد بغير رضا الباقيين نعم ان قلده احدهما بجانب البلد صح في حقهم فقط وان توسط برضا الخصمين كان محكما وحكمه معروف أو بغير رضا احد الحكمين باطل وقال الروابي ينقض **مسئله** في رجل ولاه الحاكم ماعين له ونهى عن الحكم خارجه فيحكم بجملة لا يقتصر فيه المسافر فان اطلق التولية كقضى بموضع أو في موضع أو محل أو جهة كذا دخل المدين وما دلت القرينة العرفية على ارادته من بساتين وحرار وقرى حول ذلك المجل دون ما لا تدل عليه القرينة **مسئله** في الذي

ذلك اقراره في كاذبه لانها تلم خلاف ذلك وأشنع من ذلك قول المجيب المذكور ان القاضي يقضى بعلمه في ذلك فان هذا في الحقيقة قضاء بخلاف العلم المتفق على منعه لان القاضي وغيره يعلم علم العباد الى التقسيم ولم تدره في المستنقل ويعلم ايضا انهم يلزمونه بالزام ما ذكرناه لانهم طائفة مختارة بالجملة فتدفع المجيب المذكور بقوله على المسلمين بابا عظيم من ابواب الفساد المؤدى الى اكل أموال الناس بالباطل لا يرضى وليس التقسيم في الشرع شيء فالخذر والخذر من جعله اقرارا بل هو من اكل أموال الناس بالباطل **مسئله** في ليس قول القاضي ثبت على كذا أو صح بكم حتى لا يجوز للقاضي والشهود الرجوع عنه سواء كان مختلفا فيه أو متفقا عليه وما في العباب مما يوجب الفرق غير مراد **مسئله** في ادعى متولى الوقف على متول قبله متروك جلائل من الدعاوى عند الحاكم فاجاب المدي عليه ما يصل ما قبضه الى مستحقه فطلب من القاضي محاسبته تفصيلا فاجابه القاضي بعدم الوجوب بتفصيل ما ادعاه فقول القاضي هذا حكم منه اذا لا يشترط في الحكم تفصيل كما لو قال اخرج من حقه أو اقضه فهو حكم بالدين فليس الحاكم يرى خلاصه تقضيه **مسئله** في ليس للقاضي ولا غيره محاسبة القيم أو الوصى الامين

لا سيما اذا اشتهرت ديانته واستفاض ذلك عند الخاص والعام فان القول قوله بينه فيما يدي من التصرف المأذون فيه بل لو ادى عليه انه قبض شيئا فاجابه انه اوصله الى من ائتمنه صدق كافي العباب وادب التضام وحديث زجر القاضي من تعرض لايذه هذا الامين وطلب منه ما يجب عليه **في مسئلة** حكم الشافعي بحكم في حادثة فرغ الى ما حكم حنفي فنفذه وامضه ثم ظهر بطلان ما ترتب عليه الامضاء والتنفيذ عند الحاكم الاول بخصوينة آفامها المحكوم عليه بطل الحكم وما ترتب عليه من التنفيذ والامضاء لان التنفيذ انما هو منفذ بما قامت به الخجة عند الاول لا مستدعي الحكم لا سيما اذا كان الحنفي لا يرى الدعوى والبينة التي آفامها المحكوم عليه **في مسئلة** اذا استأذن شخص القاضي في احضار آخر للدعوى عليه فلا يتوقف احضاره على استفسال القاضي المستأذن هل هذا المطلوب كبير او صغير لكن الاستفسال اولى كافي الجواهر **في مسئلة** يحرم على القاضي التشديد بغير مقتضى الشرع وان يقول المسلم بامودي او يقرى ظمنا على احد اربعة او ينقص عالما بفسق بذلك وينزل بل في الروضة لو قال المسلم يا كافر بلنا ويل كثر لانه من الاسلام كثر وهذا اقيم ومن القاضي اقيم ولا يفتي ان الوقوع في اهل العلو والتقص لهم من كبار الذنوب اتفاق **في مسئلة** ٣٢٢ ادى على آخر عندما كم حنفي دعوى شرعية فقامت الخجة للدعي عليه وحكمها الحاكم

المذكور ثم عرف المدعي دعواه الى ما حكم شافعي ليبتل حكم الحنفي لم يجبه الحاكم الى ذلك ان كان عملا ينتقض فيه حكم الحنفي بل ان طلب من الحاكم الشافعي تنفيذه فبذره **مسئلة** ليس للناصب في الاحكام الحكم بخلاف مذهب بل ان حكمه به حكمه باطل كما قاله ابن عبد السلام وابن الصلاح هذا في التقليدي الحكم والفتوى أما التقليد في حق نفسه جاز بشرطه واما الرشوة فمطلقا سواء كانت لاجل الحكم بغير الحق وهي اشد حرمه اولي حكم

يظهر ان الايصاء بالقضاء من قاض لا خرا لا ينفذ ولا يقدره ولاية القضاء لما مر حوايه من ان جهات تولية القضاء امانصب الامام الاعظم اؤدى الشوكة أو أهل الخلد والعقد فقط بل ان لم يأت ذلك من ولاه في الايصاء يصح حتما ادم بهد في الشريعة ان من ولي امرا يتولية غيره ان يولية غيره بغير اذن حويله الا امام الاعظم فافى الانوار والعباب من قياس القاضي عليه مضعف اذ منصب الامامة اعلی وأقوى من منصبه لاستقلاله ولهذا لا ينزل بالنسبة وتنفيذ احكامه ولو من قبله ويعوز له الاستخلاف مطلقا ولا ينزل توليته بغيره بخلاف القاضي في الكل اه قلت وقوله بخلاف القاضي الخ نعم في عزل توليه تفصيل يعلم من كلام النخعة وهو انه ان قال استخفي لم ينزل بغيره وان قال عنك أو أطلق انزل اه **مسئلة ب** ونحوه شرط القاضي كونه أهلا للشهادات مجتهدا عارفا بحكام الكتاب والسنة والقياس ولسان العرب لغة ونحو اوصرفا وبلاغة وأقوال العلماء نعم قال ابن الصلاح اجتماع ذلك كله انما هو شرط المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه أما مقلدا لا يصدم مذهب امام خاص فليس عليه غيره مرفة قول امامه ولا يراعي فيها ما راعى المطلق ولا يجوز له العدول عن نص امامه فان ولي السلطان ولو كافرا أو ذوا الشوكة شخصا غير أهل القضاء بمقلد جاهل وعبد وحر أو فاسق لكن مع علمه بفسقه فيما يظهر قاله ابن حجر وجزم بعضهم بعدم الفرق نفذت

بالحق ولو لاها للقاضي به ولا أعلم فيها خلافا لكتبنا أخف من الاولى وقد امن النبي صلى الله عليه وسلم توليته الراشي والمرئى والرائى أى الساعى بينهم ما تم اغتياحهم على الراشي اذا توصل بهم الى أخذنا ليس له أو ابطال حق عليه الما وحيل بينه وبين حقه وعلم انه لا يصل الىه الا بصحت يده لقاضى سوء فالوزر خاص بالمرئى وحكم الراش حكم موكله منهما ويحرم على القاضي التعصب مع أحد الخصمين والقيام معه وقبض مالا يستحقه من أموال الناس ومنع مستحقه ويجب على ولي الامر صرف النائب المذكور عن اتيابه لان هذه المهمة التاليل ولا يجوز اقامته في شئ من الوظائف الدينية ولا توليته اماما مدعي بالناس وان عصفت خلفه وهذه مفاسد تؤدى بها على احوال اضي بها الى سوء الخاتمة ولا يرضى بها الامناف **في مسئلة** لا مدخل القرارة والالهام في الاحكام الشرعية فلا دعى شخص ودبسة وأنكره المدعي عليه فقام شاهد فقط فليس للحاكم ان يازم المدعي عليه بالتسليم بمجرد افراسه كانه لا مدخل للكشف في ذلك ايضا وليس للقاضي ان يتبع من يماح دعوى الدعي عليه اذا طلب سماعها ولا اجنبي **في مسئلة** اطلق القاضي محبوسا وقال انما حسنته لا قامة اليه فعلى حربه لا على تسليم الدين الدعي فالقول قوله بينه حال ولا ينفذ فقط وحديث لو طلب الخصم من القاضي ان يجهله لياق بينه وكان لا يمكن احضارها الا بعد اكر من ثلاثة أيام لم يجبه بل يحكم بحقه يقتضى الحال ثم ان اى بدافع بعد الشرب عليه حكمه في جواب انه يجب على القاضي احضار الخصم ورده



تولينه للضرورة ان وافق الصواب وان كان ثم مجتهد عدل على المتعدي لا لتعطيل مصالح العباد  
 اما لو لم يكن ثم صالح بان تعذر او تعسر نفذت تولية المقلد والساق قطعا ولو من غير ذى الشوكة  
 لكن بتعين تقديم المثل فالامثل ولا ينعزلان حينئذ وال الشوكة اه زاد ب ويلزم  
 قاضي الضرورة وهو من قسده بعض الشروط بيان مستنده في سائر احكامه ان لم يمنع  
 موليه من بيانه ومثله المحكم بالاولى فلا ينفذ قوله ما حكمنا بكذا من غير بيان لصفه ولا بينهما  
 (مسئلة ش) القضاء المتصور من ولاه الشوكة ان تأهلوا للقضاء فذلك الانفذ  
 حكمهم للضرورة ولو فسقه نعم يجب على ذى الشوكة مراعاة الاقل فسقا عند عموم كتنظيره  
 من الشهود وحينئذ فان حكمه وجوب الكتاب والسنة والاجماع فهو عاص من حيث فقد  
 بعض الشروط وهو العدالة وانما لم ينظر واليه من حيث تنفيذ الاحكام للضرورة وهو  
 تعطيل الاحكام وان حكمه بما ينقض فيه قضاء القاضي فلا شك في عدم نفوذه وزيادة فسقه  
 لاسباب ان كل الرشوة وانهمك في الظالم ولا يكثر الا ان استعمل جمع على غيره معلوما من  
 الدين بالضرورة (مسئلة ش) تعارض في القضاء فاسق وعامى دين فان كان فسق  
 الفقيه لحق الله تعالى اتجه بتقديمه او نحو الظالم والشافى الدين اولى وراجع العلية (مسئلة  
 ل) نشترط العدالة في نائب الحاكم كما نشترط فيه وفي نحو الوصى وينعزلون بالسقوط وان  
 لم يعزلوا زال الالهية لكن محله عند تيسر غيرهم فلا عدمت العدالة تميز تقديم اقلهم  
 فسقا فالاسباب لجعل الناس فوضي وبحث في القضية في قاض فاسق ولاه ذو شوكة مع  
 علمه بفسقه انه لا يؤثر الاطر ومفسق افعج لان موليه قد لا يرضى به (مسئلة ي) اذ احصت  
 ولاية الحاكم لم يعزله الا لظهور خال ككثرة الشكوى منه او ظن ضعفه او زوال هيئته  
 من التسلوب او ابعده كوجود افضل منه وكذا مساويه ودونه وفي توليته تسكين قسنة  
 او جمع كلمة فيعزل حينئذ لا مام كذى الشوكة واهل الحل والعقد عزله فان لم يكن خال  
 ولا مخلصه حرم ونفذ من الاما وذى الشوكة لاهل الحل والعقد لان ما اوجب للضرورة  
 بقدر بقدرها ولا يجوز الاعتراض على القاضي بحكم او فتوى ان حكمه بالعمد او بما رجحوا  
 القضاء به بل يجب منع المعارض الجاهل غير المتأهل للقضاء والقنوى عن الغرض في مسائل  
 العلم ونعزله ان لم يتبع واشهر امره فان صدر الاعتراض عن متأهل لم يعزله لانه لم يقل ذلك  
 الا لشيء قامت عنده نعم ان عرف الرأى عنده ولده وانه لا مطلب له الا باطل الاحكام  
 الشرعية بلا شبهة فارجع عن ذلك بعد مراعاة العلماء الورعين لان كلام هذا العالم كقيام  
 بينين فالحكم بصفه من غير شهادة بذلك غلط (مسئلة ل) طلب الحكم بينه وبين  
 آخر فامتنع أم ولم يكفر اكن يعزله لاسبابكم ونقل في النسخة انه لا يجب الحضور الا يطلب  
 الحاكم لا الخصم الا ان قال في عليك كذا فاحضر لان قال بيني وبينك خصومة قال وله  
 وجه ولا ان وكل غير فلا يجب الحضور حينئذ (مسئلة ش) امتنع القاضي من سماع  
 دعوى ثابتة او سمع ولم يطلب من المدعى عليه الخروج منها من غير عذر أم ولا يحكم بفسقه  
 لاحتمال ان له عذرا وان لم يبينه واذ امتنع عن الحكم بسبب وجوده متعديه بلا عذر دخل في  
 حيز ككأن الم الموعود بالالجام اذ هو من كتم القنوى (قائده) يحرم على القاضي تلقيب

الى المجلس وذلك مصورا  
 اذا كان المجلس على الدين وان  
 القاضي أخرجه من غير مسوغ  
 شرعى فافهم ذلك ولا يختلف  
 عليك الكلامان في مسئلة  
 تولى القاضي قسنة تركه حيث  
 بين ورثته بعد ان ثبت عنده  
 بشهادة عدلين اختصار الارث  
 فهم ثم بعد قبض كل حصته  
 ظاهر وارث آخر فافهم باقى  
 التركة ولا يضمن القاضي  
 التركة بل ولا حصته لانه نائب  
 الشرع والدعوى على الشرع  
 لا تنفع بل قال السبكي لو اقام  
 بينه بما يقتضى الضمان لم تسع  
 فقول القاضي اصدق من  
 البينة وليس للوارث المذكور  
 تخلف القاضي انه لم يبق تحت  
 يده شئ لانه يدعى خيانتته  
 وهى لا تسع وهذا مفروض  
 في القاضي العدل المتصف  
 بالالهية شرعا (مسئلة  
 ثبت على مصبان القاضي حق  
 وامتنع عن تسليمه فطلب خصمه  
 من القاضي حبسه حسبه في  
 الحقل المتخذ للمجلس ومنعه من  
 الخروج من المجلس وهو ممنوع  
 منه ولا يمنع من دخول أهله  
 وعياله عليه

المدعى الدعوى والمدعى عليه الاقرار والانكار وتجريه على اليقين والشاهد على الشهادة ومنعه من ان ينسكك به فمساوئله كيفية الشهادة لقوة التهمة فان فعل اعتد بذلت قاله في النهاية وبحث في الصفه ان محله في شاهد مشهور بالورع والديانة والام بعتد بشهادته حينئذ (مسئلة ش) اشترى سائوا واثام حجة بين يدى القاضى وسجل له ثم ادعى آخر انه ملكه وان البائع باع ما لا يملكه وأق بالمشترى الى القاضى المذكور فاطهر القاضى السجل الذى بخطه فزقه وقال هذا باطل فاقدام القاضى على غزاق الخط حرام ويلزمه غرم قيمته ان كان له قيمة وان رأى ما يوجب التعذر على المشتري اذ لا يجوز عندهنا باتلاف المال على المقصد ولو اخذته القاضى منه وأعطاه المدعى من غير حجة فان أقرباؤه انتزعه ظلمافوا ثم بذلك ويخشى عليه سوء الخاتمة ولا يحل لمدعيه أخذه وان قال أنا أعلم انه له وقد حكمت بعلمى فليس لشريه اعتراض عليه ولا يرجع بثمنه على البائع لدعواه ان القاضى ظلمه والمطام لا يرجع على غير ظالمه بخلاف ما لو اخذته المدعى منه بيينة ف يرجع ولا تقبل دعوى الجور ومتابعة الهوى على القاضى لانه نائب الشرع نعم له بعد عرله اقامة بيينة عليه شهده انه حكمكم بحصة البيع المذكور عند قاض آخر أو بحكم بشرط رضاها بحكم المحكم الى فراغه (مسئلة ش) ارزاق القضاة كغيرهم من القاتنين بالمصالح العامة من بيت المال يعطى كل منهم قدر كفايته اللاتفة من غير تبذير فان لم يكن أو استولت عليه يد عادية ألزم بذلك حيا مسير المساكين وهم من عندهم زيادة على كفاية سنة ولا يجوز أخذ شئ من المتداعيين أو من محله أو يعقله المسكاح قال السبكي لما وقع لبعضهم من الاخذ شاذ من دود متناول بصورة نادرة بشرط نسعة ومعلوم انه لا يجوز العمل بالشاذ

وجوب الحكم بالراجح ونقض الحكم وانزال الحكم وحكم الخطوط

(مسئلة ب) ليس للقاضى أو المفتى العدول عن نص امامه فينقص حكم كل من خالف امامه والحق به في الصفه حكم غير متبصر بخلاف المقصد عند أهل مذهبه ونقل ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز الحكم بخلاف الراجح في المذهب واعتمده المتأخرون كابن حجر ومروان زياد والخطيب والمنزج وأبى مخرمة وأبى قشير والاضمر وغيرهم وصرح به السبكي بل جعله من الحكم بغير ما أنزل الله تعالى لانه أوجب على المجتهدين ان يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به نص على ذلك في الصفه والنهاية والمفتى ومعلوم ان المذهب نقل يجب ان يتطابق به اعناق المقلدين حتى لا يخرجوا عنه وان انضمت مدارك المخالفين وحينئذ لا يجوز لحاكم ولا مفتى العدول عن مرجع الشيعين النورى والرافعى ما لم يجمع من بعدهم على انه سهو وأق به بل لا يجوز العدول عن مرجع ابن حجر ومروان بل عن الصفه والنهاية وان خالف بقية كتبهما كما نقله الكردى عن نص شيخه الشيخ سعيد سبيل ونقل أيضا عن السيد العلامة عبد الرحمن بلفقيه انه اذا اختلف ابن حجر ومروان وغيرهما من أمثالهما فالقادر على النظر والرجوع يلزمه ذلك وأما غيره فبأخذ بالكثرة الا ان كانوا يرجعون الى أصل واحد ويغير بين المتقارئين قال قتامل قوله وغيره الخ وكيف لا يجوز الاقناء بكلام الشيخ زكريا



والخطيب اه وذكروه في ي وزاد فالحق ان غير المتأهل كقضاء الزمان يتخير بين هؤلاء وكابن زياد وأي محرمة والمزجدة وأضرابهم بشرط مجانبية الهوى والطمع والاولى بالمغنى ان ينظر فان كان السائل من الاقوياء الاخذين بالعزائم اقتناه بالاشد وان كان من الضعفاء فبالعكس ويقال مثله في القاضي مالم بشرط عليه انظارا وعرفا القضاء بقول معين منهم ومارضهم في البصوت كتعارضهم في النقول نعم القالب ان أهل مصر يعتمدون كلامهم وغيرهم من سائر البلاد كلام ابن حجر وحينئذ ان كان حكم الحاكم وقع بالمعتمد واجتمعت فيه الشروط ارتفع الخلاف ظاهرا اجماعا وباطنا على المعتمد كافي التعقق والنهاية وكذا بالمرجوح الذي رجح المتأخرون القضاء به للضرورة كولاية الفاسق وكون الرشد صلاح الدنيا فقط وقبول شهادة الامثل فالامثل لعموم الفسق في الثلاث فلا ينقض قضاءه بشرطه ويرتفع فيها الخلاف أيضا كما قاله أبو محرمة والاشعر وغيرهما (مسئلة ٢٢) حكمها كم من أهل المذاهب الاربعة يحكم مذهبها والحال انه يخاف لمذهب المحكوم له أو عليه نفسه ظاهرا وكذا باطنا ان كان ظاهر الامر كباطنه ولو في محل اختلاف المجتهدين على المعتمد وزم العمل بقضاء مطلقا واصل الامر متفقاعليه ومن ثم حل للشافعي طلب الحكم من الحنفى بشفعة الجوار وان لم يقلد بأحنيقة لان من عقيدة الشافعي ان النفاذ باطنا يستلزم الحل وجاز لقاض شافعي امضاء ما انتهى اليه من أحكام مخالفيه (مسئلة ٢٣) صيغة بيع كتبها الحاكم وصورته باعت فلانة كذا حال كونها رشيدة على أولادها بعد صحة رشادتها شرعا فاستمرت بالمشتري على المبيع وشهد شاهدان بان القاضي ثبت عنده ذلك فعلى الحاكم الثاني المشهود عنده بذلك الحكم به وان لم يسم الحاكم الا قول شهود رشادة الام ولم يقل ثبت لدى رشادتها هذا ان كان عدلا عارفا بشروط الحكم والثبوت لا غالب قضاء الزمان واذا لزم الحكم بذلك لم تثبت دعوى الاولاد بعدم رشادة الام بل ولا اقرارها بذلك لحكم الحاكم بها والقاضي في هذا الزمان ليس عليه الا الحكم بظواهر الامور وخصوصا اذا انضم الى ذلك قرائن الاحوال كعدالة المشتري وتخرجه عن الحرام وشراؤه بحضرة القاضي والحكم بصحة الرشادة وشهادة الشهود بذلك فلا ريبه حينئذ (مسئلة ٢٤) حكم الحاكم في مسئلة ذات عول بعد مده نقض حكمه أي أظهر هو وغيره وجوبا بطلاله اذ ليس يصح حتى ينقض لما صرح به أئمتنا انه لا يجوز العمل أي فضلا عن القضاء والاقتناء بخلاف ما رجحه الأئمة الاربعة بل نقل ابن الصلاح الاجماع على ذلك وقد اتفق الاربعة وغيرهم على ثبوت العول وحكي منه عن ابن عباس وفي غير الاكدرية عن زيد رضي الله عنهم مع ان الذي استقر عليه رأى جمهور المتأخرين ان القاضي المقلد لو حكم بمرجوح مذهب فضلا عن الخارج عنه نقض كما قاله صاحب العباب والسبكي بل جعله من الحكم بغير ما نزل الله تعالى بسحق فاعله أن يكون أحد القاضيين المسالكين المتوعدن بالنار في الحديث الصحيح ولو حكم بصحة الوصية للوارث من غير اجارة فان كان يرى ذلك كريدى ولاه ذو شوكة نفذوا الا فلانهم لو فرض ان نحو القاضي له أهلية الترجيح ورأى ترجيح غير الاج في مذهب بدليل جيد جاز ونفذ حكمه به لا بالشاذ منه مطلقا وان ترجع عنده وقال ابن الصلاح لا يجوز لاحد في هذا الزمان أن يحكم بغير مذهب وان

لم يخرج عن المذاهب الاربعة فان فعل نقض لفقد الاجتهاد في أهل هذا الزمان وهذا  
 في زمنه فاطنك بهذا الزمان الذي لم يبق أهله بحق التقليد فضلا عن الاجتهاد (مسئلة ج)  
 اعني عبدا ووعده بجارية أو غنما فخلد خلا بعض البنادر طلب العتيق الجارية فاشترى  
 العتيق جارية وأعطاه إياها فقبضت سيده العتيق يتصرف فيها حتى مات السيد عن ابن ومات  
 الابن عن وريثة ثم مات العتيق فادعى وريثة الابن على وارث العتيق ان الجارية تركه السيد  
 وادعى وارث العتيق أنها تركه مورثه وأقام شاهدين عند الحاكم بما ذكر فقال الحاكم  
 للشاهدين أن تشهدان بان السيد تلفظ بصيغة نذرا وهدية حال الاعطاه فقالا لا فقال هي تركه  
 السيد فخكم بذلك باطل من ثلاثة أوجه أولها أن الحكم لم يتقدمه دعوى صحيحة اذ شرطها  
 ذكر الانتقال اليهم فلا بد هنا من التصريح في الدعوى بان السيد مات وخلفها تركه ومات  
 ابنه وخلفها تركه أيضا والاصار للدعوى لغيرهم فلا نسمع ثانيا الظاهر ان مستند القاضي  
 قول الشاهدين أن تشهد أن السيد تلفظ بصيغة نذرو ونحوه وهو شهادة على نفي غير محصور  
 وهي غير مقبولة ثالثا ان القاضي عكس قالب الحكم فجعل البيئة على صاحب اليد وهو  
 الداخل والاصل في حقه المدين فلا بد له من اقامدات كافية وانما البيئة على المدعي وهو  
 الخارج بل لو تعرضت البيئتان لم تسمع بيئته الداخل الابد بيئته الخارج والظاهر في هذه  
 الجارية انها ملك العتيق ووارثه ودعوى وريثة السيد عدم انتقال ملك مورثهم خلاف الظاهر  
 فلا تسمع نعم لو ادعوا أن العتيق غصب الجارية مشا لا وان مورثهم مات وهي تركه سمعت  
 في فائدة فيقال الشيخ محمد باسودان وقتت على حكم صدر من بعض القضاة في مال مشترك بين  
 أخوين شائع ذائع حكم به لاحدهما فابطلته ونقضته لأمور الاول اجلاله الحكم من غير  
 شروطه المعتمدة وقد نص في التحفة والنهاية على عدم صحة اجلال الحكم الا ان كان ثقة وأنى  
 به الا أن الثاني حكمه بان المدعي لا يستحق ما ادعى به فهذا من الغلط الفاحش الذي  
 لا يتقبل محقه أن يقول لم يثبت ما ادعى به الثالث ان اليقين التي خلفها المدعي عليه لم تكن  
 بطلب الخصم فلا يعتد بها حينئذ لان شرطها طلب الخصم وتحليف القاضي والموالة ومطابقة  
 الانكار الى اربع ثم توفره في تعليله في رد شهادة المرقبين بقرب المسافة مع ان المدعي حاضر  
 لديه فن حقه أن يحلفه بين التكملة بعد شهادة شاهده الاصيل الحاضر لديه وتعليله رد  
 شهادة الاصيل بكونه لا يعرف المشهود به وهو لا يشترط معرفته للمشهود به كما صرحوا به  
 الشافعي صدور الحكم بغير حضور الخصم وهذا مما يحل بالحكم ويبطله لانه من شروط  
 الحكم كما صرح به في التحفة اه (مسئلة ب) ادعى قطعة أرض من يترك للمدعي عليه  
 مرتبة يده عليها مع القطعة المذكورة فأنكره ثم اتفقا بحضور رجل يدعى المعرفة أنه متى أتى  
 المدعي بعد اثنان أن يقبله ما أتى المدعي بخط من رجل ذكر فيه ان القطعة ليست من البئر  
 المذكورة ولا أعلم لمن هي فتنازعنا ثم حضر الرجل المتوسط وقال قد شهد عندي ولان طرأت  
 فاسق بترك الصلاة وغيرها وهذا الخط مقبول وفصل بينهما اعطاه القطعة لمدعى فخلد هذا  
 قبيح باطل من أربعة أوجه وهي انه لا يصح حكم فضولي من غير تكيم لعطا وقبول وان  
 الشهادة بالخط من غير حضور الشاهد باطل بل لو شهدنا بعباده كره في خطه لم يكف لانه لم



يثبت للمدعي حقاً في الارض وان شهادة الفاسق غير مقبولة وان قلنا باختصار من قبول شهادة  
الامثل فالامثل عند عموم القسوق اذ ليس هذان من الاماثل وانه لا بد لهما من وجه الحكم بها  
من حضور الخيم الغير المتميز والمتوارى (مسئلة ش) لا يثبت بالخط اقرار ولو فرض  
انه خط المقر او قاض موثق به على المرجح في المذهب فلو حكم قاض بالخط في ضرودين  
نقض حكمه لان جواز اعتماد الخط قول شاذ فيثبت للدين الرجوع على المدعي وكذا على  
القاضي وان كان المدعي مؤسراً حاضراً بالبلد (مسئلة ش) لا يمتنع بقوائم القسامه  
المهورة بغير القاضي حيث لم تشهد بما فيها من بل لا يجوز العمل بها لنفس كاتبها وشاهد  
او قاض اذا لم يثبت كذا الواقعة بتفصيلها وبه يعلم ان فائده كتابة نحو الجحيم والقوائم والتسكات  
انما هو لتكون سبباً لتذكر ما فيها بالتفصيل حتى يجوز الحكم والشهادة عليه لا غير اه  
وعبارة ش ليس للقاضي ان يقبل الشهادة او يحكم بمجرد خط من غير بينة مطلقاً عن  
التفصيل بكونه خطه او خط موثق به أم لا احتياطاً للحكم الذي فيه الزام الخصم مع احتمال  
التزوير بهذا مذهب الشافعي الذي عليه جمهور أصحابه ولنا وجه انه يجوز للحاكم اذ رأى خطه  
بشيء ان يعتمد اذ اوثق بخطه ولم تدخله ريبه وأشار الاصطخري الى قبول الخط من الحاكم  
الى حاكم آخر من غير بينة وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف يجوز ان يحكم بخطه اذا عرف حخته  
وان لم يثبت كذا قال الماوردي وهو عرف القضاة عندنا ولا بأس بترجيح الوجه القائل باعتماد  
خطه اذا كان محفوظاً عنده ولم تدخله ريبه ومثل خطه على هذا الوجه خط غيره لان المدار  
على كونه ظن ذلك ظناً قوياً مؤكداً حتى وجد أنيط الحكم به من غير فرق بين خطه وخط غيره  
ومذهب الحنابلة جواز الشهادة بخطه اذ اوثق به وان لم يثبت كذا الواقعة وحكي عن الحسن  
وسوار القاضي وعبد الله العنبري ان للقاضي اذا كان يعرف خط الكاتب وختمه ان يقبله  
وحكاة في المذهب عن أبي نوري والاصطخري وأبي يوسف واحدى الزوايين عن مالك وقال  
في الخادم وقد عمت البلوى بالحكم بجمعة الخط من غير ذكر تفاصيله فان كان عن تقليد مذهب  
الشافعي فيمنوع اه وسبيل الاحتياط لا يخفى اه وعبارة ش لا يجوز لحاكم ان يحكم  
بمجرد الخط وان جازنا الحلف عليه بشرطه كما عليه الشبان ووجه المتأخرون اذ ليس ذلك  
بجمعة شرعية اذ القاضي لا يحكم الا حيث يشهد والاصل في الشهادة اعتماد اليقين أو الظن  
القوي القريب من العلم المشار اليه بالظن المؤكد بخلاف الحلف يكفي فيه بمجرد الظن على  
المعتمد والفرق ان باهما أضيقت باب الحلف وخطرها أعظم مع قوله عليه الصلاة والسلام  
على مثلها يعني الشمس فاشهد فعلم بذلك ان القاضي أو الشاهد لو رأى خطه وفيه حكمه  
أو شهادته لا يجوز له ان يحكم أو يشهد معتمداً عليه وان كان محفوظاً عنده حفظاً تاماً مطوعاً به  
لا يمكن تزويره أو شئ منه بل وان قطع بذلك حتى يثبت كذا الواقعة أضعف دلالة ومثل خطه  
خط غيره المجرد عن القرائن العبيدة للعلم أو الظن القريب وما نقل عن الامام مالك من جواز  
الشهادة والحكم بالخط فساد بل قد ثبت رجوعه عنه نعم مر في الصوم عن باجبال جواز اعتماد  
خط الحاكم الثقة الذي لا يعرف تموره في قبول شهادة الفاسق قال وهو الذي انشرح به  
المصدر بالمصادفة وعليه العمل لا تنقل التهمة

(الحكم بالعصمة والحكم بالموجب)

(مسئلة ب ش) الفرق بين الحكم بالعصمة والحكم بالموجب احتياج الاول الى ثبوت الملك واليد الا في الاقرار بثبوت اليد فقط ولا يحتاج اليهما الثاني فحينئذ الاول يتضمن الثاني ولا عكس فالخاص اصل الحكم اما أن يرد على نفس المسئلة المختلف فيها مطابقة فليس لها حكم يرى خلافه نقضه اجماعا كالحكم شافعي لمن تزوج امرأه بعد ان قال لها ان نكحتك فانت طالق فلا يبطلان التعليق فليس لحنفى الحكم بعصمة ووقوع الطلاق بوجود الصفة واما أن يرد عليها فنحن نحكمه بعد نكاح ذلك المعلق بموجبه فكذلك أيضا على المعتقد بناء على أن الحكم بالموجب كالحكم بالعصمة في تناول الآثار المختلف فيها اذا الحكم بالموجب صحيح ومعناه العصمة مصونان عن النقص كالحكم بالعصمة لكنه دونه في الرتبة فظهر أن الحكم بالعصمة التي هي المطالبة بالذات حكم بالمطلوب مطابقة وان الحكم بالموجب حكم بها التزاما والمطابقة أقوى فحينئذ اذا لم يوجد الشرط المعتبر في العصمة وهو ثبوت الملك واليد امتنع الحكم بالعصمة وجاز بالموجب وان وجد أوجب الحكم به الكونه أحوط زاد بالحاصل ان الحكم بالعصمة يتضمن الحكم بالموجب ولا عكس وذلك لان الحكم بالموجب يستدعي أهلية المتصرف وصحة صيغته أي من حيث ذاتها لا خصوص هذه الصيغة وكل من عارفاً للخلاف ويزيد الحكم بالعصمة على ذلك كون التصرف صادراً في محله أي يكون حكماً بعصمة هذه الصيغة بخصوصها مثل من وقف على نفسه وحكمه بموجبه حنفى كان حكماً منه بان الواقف أهل للتصرف وان صيغة وقفه عصمة فلا يتحكم بإبطالها من يرى الإبطال كشافعي وليس حكماً بعصمة وقفه على نفسه أي بعصمة هذه الصيغة بخصوصها والحكم بالعصمة حكم بذلك فان يرى الإبطال نقضه فثأمله وقال القليوبي الحكم بالموجب يستلزم العصمة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة والحكم بالعصمة يتناول الموجودة فقط لكنه أقوى من حيث استلزامه الملك وأما الآثار المترتبة فان اتفق عليها فواضع والا فشرط صحة الحكم بها ومنع المخالف من نقضه أن يكون قد دخل وقتها كالحكم حنفى بموجب التدبير ومن وجبه منع بيعه عنده فليس لشافعي رفع اليه الاذن في بيعه فان لم يدخل وقتها حين الحكم فله واقتناه لا حكم منه كما لو علق طلاقاً أجنبية على نكاحها وحكم حنفى بموجبه فاذا عقد بها ذلك المعلق كان للشافعي الحكم بالنكاح بالفسخ والنكاح لان وقوع الطلاق على سبب لم يوجد حال النكاح قاله العراقي وفي شرح شيخنا خلافه وقد يستوى الحكم بالعصمة والموجب كالحكم حنفى بالنكاح بلاولى أو بشفعة الجوار أو الوقت على النفس أو شافعي بإجارة الجزء الشائع من نحو دار وقد يفترقان كمسئلة التدبير فالشافعي الحكم بعصمة بيعه ان حكم الحنفى بالعصمة لا بالموجب وكالحكم شافعي يبيع داره لجار فالحنفى الحكم بالموجب لانه لا فسخار والدوام ومالو حكم مالكي في القرض فيمنع على الشافعي أن يحكم بالرجوع في عينه ان حكم بالموجب لا بالعصمة اهـ واذا أراد القاضي ان لا ينسب اليه في الواقعة شيئاً قال حكمت بما تقتضيه البيئة فيه ان صححاً فصيحاً وان فاسداً فاسداً



في القضاء على الغائب في مسألة في شرط حضور المدعى واقامة البينة عليه عند الحكم حتى لو كانت شاهدا ومينا فلا بد من حضوره البين بشرطه وقول الرعي لا يشترط فيه نظروا لا يشترط حضور المدعي عليه ولا عين الاستظهار ومما عمت به البلوى في عصرنا المعلوم حال قضائه ابتداء الى تنفيذ الكتاب الحكمي من غير بحث عن حال القاضي الكتاب ولا معرفة عدالته والذي يجب على القاضي ان لا يبادر الى تنفيذ كتاب حكمي على غائب لا يماض البلدان الشاسعة التي لا يعرف احوال قضائهم من شرط العمل بكتاب القاضي ان يكون الثاني عالم بالصحة ولاية الاول واحكامه وبكال عدالته ولا سببا في هذه الاعصار التي شوهدت وتولية غير الاهل عن جمع بين النقص والجهل والاصل براءة ٢٢٩ الذمة في مسألة في ان ثبت عنده حاكم

باتقرار ميت معين له بدين معلوم وبانه اياه به على شخص معين غائب عن البلد حواله شرعية مستوفية للشرط وقبل الحواله فلما جاء الى بلد الحال عليه انكرها فقام بينه بقبولها عند الحكم الاول احتاج الى بين الاستظهار التي لم يحلفها عند الحكم الاول بدعته الدعوى عنده واقامة البينة ويكتفي في هذه الصورة ان يحلف ان الذي ادعاه باق في ذمة الميت الى ان ازال في به وافى الا ان استحق هذا المال الحال به بجم الحواله المذكورة وبكفي ذلك عن تعيين الاقرار لشمول بين الاستظهار ان في حقيقة الاقرار في مسألة في يجوز للقاضي سماع ادعوى والبينة والحكم بها على الغائب في غير محل ولا يثبت وان كان دون مسافة المدوى كما نقله اردادو المزدحم والقبول عن الماوردي وانما تعتبر مسافة

(القضاء على الغائب ونحوه وحكم أمواله)

(مسألة) لا تسمع دعوى ولا ينفذ حكم على غائب بالبلد ولو بعد الدعوى بحضوره وهو عن بقاء حضوره كن مسافة عدوى شادونها وهي التي يرجع الخراج اليها بعد الفجر الى موضعه اول الليل يعني ما ينتهي اليه سفر الناس غالبا لا بد من احضاره لئلا يشبه على التهود اول دفع من نفسه ان شاء ولا يبرأ غير فني عن البينة والنظر فيها او يمنع التهود ان كانوا كذبة حياه او خوف فام ان اضطر التهود الى السفر فورا ولم يتيسر احوار المدعي عليه جاز سماع البينة في ثبوت الضرورة وان امكن ان يشهد على شهادته كالمقام الشاهد عنده من الاداء فيرسل الحاكم من يشهد على شهادته او يسميها وهو محل عدم سماع البينة كما ذكر ان لم يتغلب او توار المدعي عليه ولو لم يجره جور الحاكم والافتقار يحكم بعد ثبوت ذلك وان لم يحلف بين الاستظهار على المحدث تقليطا عليهم الا لا تمتنع الناس كلهم فان لم يكن للمدعي بينة جعل الاتحرف حكم الناكل فيحلف المدعي بين الرذم يحكم له لكن لا بد من تقديم التذاه بان ان لم يحضر جعل ناكلا فانه في الخصف (مسألة ش) حكم حنفي على غائب لم ينفذوا اورد على حنفي ابطاله الا لا ينفذ القضاء على الغائب عندهم ما لم يكن القاضي له اهلية الترجيع ولم يشترط عليه التزام مذهبه فلا ينقض حيث ذكر ان ورد على شافعي دعاها الى الصلح فان لم يتيسر فالى الدعوى ليجمع البينة فيحكم فان لم يتمكن اخبر المدعي بان حكم الحنفي هذا غير صحيح لانه خلاف معتقده وقياس المذهب امضا ومن الحنفي لان حكم الحاكم في مسائل الخلاف برفعه وصير جماع عليه (مسألة ك) اذا غاب المدين الى مسافة العدوى وهي التي لا يرجع منها الخراج اليها بدلولع الفجر الى اوائل الليل سمعت الدعوى عليه كما لو كان حاضرا ولو بالبلد ولو ارى او قلب فلم يحضر مجلس الحكم فيحكم عليهم بعد ثبوت ذلك بعلمه ان كان يعلم ذلك والاف بينة ولو شاهد او يبينها مع بين الاستظهار مطلقا عند مر واستثنى في الخصف المتوازي والمتز تقليطا عليها ثم يقضيه من ماله ان كان له ثم مال والا فان سألته الانهاء الى قاضي بلد الغائب وجب فيه نسي البينة سماع البينة ليحكم بها ثم يستوفى له الحق

٤٢ بقية المدوى فيما اذا كان الخصم في محل ولا يثبت في مسألة في كسب قاض الى قاض آخر فوق مسافة العدوى ما لفظه ثبت عندى بالاهاء الصميم الشرعي ان فلا تاندر على ولا ناهو كذا من العقار او بما هو تحت يده من الاعيان ثم وصل شهود بذلك الكتاب الى القاضي المذكور اليه فلا حيثذا الحكم بشرطه وله تنفيذ ذلك الثبوت ولا يكون تنفيذه حكما في مسألة في الثبوت عند القاضي لا يكون حكما ولا يجوز نقله الا الى فوق مسافة العدوى والثبوت بمجرد الذي لم يقترن بمحكم بالمدعي فان اقر به بحكم كان ثبوتنا بمجرد اذا ثبت ذلك فاذا نقل الحاكم ثبوتنا بقد يسع او نكاح مثلا بمجرد ان الحكم فهو نقل الثبوت فقط هذا في الثبوت الصحيح واما الثبوت الفاسد فانه فيما اذا اراد الحاكم ابطال عقد

فبشرط ثبوته منه فلو ثبت اذا  
 حكم باطلاه وقيل بطلاله الى  
 صاحبكم آخره فلو تثبت ذلك  
 الا بطلان شرطه وكاله تنفيذ  
 الصلة له تنفيذا لا بطلاله (مسئلة)  
 بين الاستظهار ليست حجة مثبتة  
 ملق المدعي ولا دافعة له وانما  
 هي شرط ملزم للحاكم على  
 نحو الغائب على الاصح فاذا  
 حلفها للمدعي حكم له الحاكم  
 وان لم يحلفها لم يحكم له كما قاله  
 الاصاب في ان الحكم بيد  
 قاضي البينة لا يجوز الا بطل  
 المدعي كذا الحكم على  
 الغائب ونحوه لا يجوز الا بيمين  
 الاستظهار على الاصح ولا يحكم  
 على الممنوع عنها بالنكول على  
 اشكال فيه ولو طلب القيم  
 من المدعي على اليمين عينا له  
 لا يعلم كذب شاهد به فشكل  
 حلف القيم عين الرد بطلت  
 شهادتهم (مسئلة) ادريس هونة  
 طلب الممنوع من الحاكم بها  
 واستيفاء دينه من ثمن باقية  
 الزهني وجبت لاجابته بان  
 يبيعها بثلث مثلها وهو ما انتهت  
 اليه ورغبان الناس بعد الاشهاد  
 والتداعي في ذلك الزمان والمكان  
 لا ما قومه المقومون (مسئلة) في  
 يجوز للحاكم ان ينصب من يدي  
 القاضى ويحكم له ان دعت حاجة  
 الى ذلك كان خيف فلس القريم  
 او كان على الغائب دين او نفقة  
 ممنون له قبض دين له بذله المدين  
 بل ان خيف عليه وجب طلبه  
 ولا ينافي هذا ما في الروضتين

او يني حكمه ان يحكم ليس في الحق (مسئلة ش) مات عليه دين وله مال محمل ولا يني  
 القاضي ووارثه فوق مسالة الصدي فلدى الدين الدعوى عند الحاكم بان حورث فلان  
 القاضى مات وولى عليه كذا او قيم البينة بذلك فيسبها الحاكم سواء نصب مسخر انكر علم  
 الوارث ام لا اذ ليس نصبه شرطا ثم يحلفه بين الاستظهار وجوب اياه لم يستوف دينه ولا اراه  
 منه ثم يرفيه من التمسكه والوارث على حقه يوم حضر فان كان الوارث حاضرا او بمسافة  
 صدى جعل ولا ية الحاكم فالدعوى حقيقة انما هي على الميت لكن لا تسمع الا في وجهه  
 الوارث الكامل وولى غيره فزيد لصحة الدعوى مع ما مر وانما يعني الوارث حصل في يده من  
 التركة ما يفي بدينى او بعضه وبينه وانه يعلم الدين وقيم بينة المال ويحلفه الحاكم بين  
 الاستظهار ان طلبها الوارث فان جهلها عرف الحاكم بان له اليقين فان سكنت حكم بالبينة  
 ولا اتر طلبها بعد الحكم حتى لو غاب المدعي حينئذ وكل قضية الدين فليس للوارث  
 الامتناع لطلب اليقين لسقوطها بخلاف ما لو غاب قبل ان يصرح الوارث بالاستقاط فله  
 الامتناع حتى يحلف وليس هذا كقالب وكل حاضرا اذ لم توجه اليه اليقين بخلاف هذا فان  
 اليقين توجهت اليه قبل غيبته (مسئلة ش) ارادت اثبات طلاق زوجها القاضى لم تسمع  
 دعواها ولا يثبت لان من شرط الدعوى كونها لازمة ودعواها على غائب لا يرد معها شرعا  
 والخلو فيها الازام فيها بل وان مرحت بانها تخاف ان يتعرض لها على الاصح كدعوى  
 الابرا من غائب نعم الحيلة في اثبات طلاقها من زوجها القاضى ان الواطئ رجلا على ان  
 يتزوجها وتطلب من القاضي ان يزوجهامنه ويدي طلاق زوجها الاول وتثبت فيحكم لها  
 بانها عطفة منه بعد تخليقها بين الاستظهار فيثبت الطلاق وان بدا الواطئ ان لا يتزوجها  
 بعد لا يثبت ذلك الحكم على دعوى وشهادة محضتين (مسئلة ش) اقر شخص عنده  
 بان جميع ما يدر فيقه في السفر ملكه اى الرقيق ليس له فيه حق واشهد على ذلك فاراد المقر  
 له اثبات ذلك لدى الحاكم ليسهل له به لم تسمع دعواه في الاصح اذ الازام فيها كدعوى الابرا  
 او الطلاق او الاكراه في الاقرار على غائب نعم له ان يحلف فينصب مسخر ايدى دينه عند  
 الميت وان له على فلان اى المقره كذا او في يده اعيان ويطلب من القاضي خلاص دينه  
 مما في يد المقره فدي ان ما يسهل ملكه وان لا دين للميت عليه وانه اقر قبيل موته بما ذكر  
 وقيم البينة فيحكم بحصة الاقرار ثم للوارث تخليفه ان اقرار الميت عن حقيقة كان للمدعي  
 الابرا والا كراه نصب مسخر بالحالة عليه من المقره فيثبت الابرا والا كراه  
 ويحكم له به (مسئلة ش) اذا ثبت على الغائب او الغلس دين فان كان في ماله حنسه  
 او فاد الحاكم منه والاباع ماله بنظر المصلحة كالوكيل وله البيع من اهل الدين ومعواضتهم  
 حيث جازت بان لم يكن دين سلم (مسئلة ش) يجوز للحاكم بيع مال الغائب اذا طالت  
 غيبته ولم يمكن مرا اجنسه هذا ان كان حيوانا خيف تقصه او كثرت نفقته وتعين البيع  
 طر يقا ذلك والا فاجاربه اولى كصير حيوان خيف تقصه او تلف مغفله بشرط ان يبيعه حالا  
 من نقد البلدان امكن والا فبينة من موثر امين ويرهن ما يفي بالثمن ان لم تحف تلف الزهني  
 والا تركه اذ قدره لحق بى سقوط الدين بتلف الزهني وان يقصر الاجل ما يمكن قال



بطلان القضاء الغائب لان ذلك

فيقال تدعى اليما حجة في مسئلة في  
غائب شخص وفي ذمته دين من حجة  
الجائز في بيده شجر يورث بطلب  
به حق أحد من الغرماء برهن  
ولا غيره باعده الحياكم ووزع  
ثمنه على غرمائه على قدر دينهم  
فلو كان لأحدهم شرك في شيء  
منه فباع الكل من غير إذن  
الغائب والحاكم يطل في نصيب  
الغائب في مسئلة في ادعى على  
ميت ديناً وأقام شاهداً فقط  
احتاج العبد بن تكمل البينة  
وعين الحكم المسماة بين  
الاستظهار في مسئلة في ادعى  
وكيل المرأة على زوجها الغائب  
فوق مسافة العدوى أنه علق

طلاتها على البراءة من مهرها  
وانها ارأته منه فوراً وأقام بذلك  
شاهدين معها القاضي ولا  
يحتاج الى ذكر اقتضاه العدة اذ  
القول في اقتضاها قول المرأة  
بينها حيث نازعها الزوج في  
الانقسام والافالين مستحبة في  
حقها واذا ثبت الطلاق بالشهادة  
بالإبراء عن المهر فوراً ثم ادعى  
الزوج أنه علق الطلاق على  
الاربعين حقوق الزوج ومن  
المهر وغيره وشهدت البينة على  
أنه لم يذكرك غير المهر وانها  
شاهدت فاه بعد النطق بالمهر  
منطبقاً بقول قوله ظاهر

في القصة

في مسئلة في اخوان يملكان  
داواً مختوناً على جملة مساكن  
فأبراماً سكا منها مدة معلومة

نصفهم وان يشهد (مسئلة في) الحاصل في بعض الحاكمين الغائبين ان كان  
له غرض سوى اداء ذمته ككتاب يرد العتق وراهن يردك المهر ونورث يردك  
التركة ووضامن يردك ضمانه وشفع يردك تسليم النقص وجب على الحاكم قرض الدين  
والا لم يجزه فبعضه لان الاصل للغائب الذي صيرته الفدية كالبحرور في مراعاة مصلحة ترك  
الدين في ذمة المقر الى اذ هو خير من صبره وانه امانة يداهاكم ونحو جهما الجاحد والمعسر  
فيلزمه الاخذ منهما قطعاً وحيث جوز قرض الحاكم فليودعه عند ثقتة يرتضوا ولا يتركه عنده  
للتهممة وهبة في القاضي الثقة اما غيره فلا يجوز اقتباضه ولا يبرئ بذلك الذي ولا يحصل  
مقصوده من قرضه ونحوه (مسئلة في) غائب شخص غيبة طويلة ولم يعلم مونه  
ولم يصح به وخيف الاستيلاء على ثغور ارض من ظالم لم يكن لوارثه غرض مونه الدعوى على  
الظالم اذ ليس مال الكا ولا تابعه وان احتل مونه لان الاصل بقائه الحيا ولا يقاس بخاتمة  
المستأجر والمرتهن انهما حق المنفعة فاذا ثبت مونه طالب وارثه العاصب بالعين وأقصى أجره  
ويكفي قول البينة كانت ملكه موروثة لم يزل بها نعم ان علم قاضي ذلك اهل ملك الغائب  
منع المستولى عليها ولو تأخيرها مع مراعاة مصلحة الغائب كيلا تضيق المنافع لا تأخر انه يرضى  
بمخبط ماله فان لم يعلمه جاز له على العتدان ينصب من يده على العاصب ويجمع البينة

### القصة

(مسئلة في) قصة المشتركة اما افراز وهو ما كان مسنوى الاجزاء صورة وقصة مثلياً كان  
أو منقوباً أو تعديل وهو مختلفاً بصورة أو وقصة أوهما معاً وروهما احتاج مع الاختلاف  
الى رد مال أجنبي ويحرف في الاولين ان وجد النفع المقصود من المقسوم لطالبها فقط لا ماله  
كالإيجير في الأخيرة مطلقاً وحيث ذلوا اقتسما أرضاً نصفين ثم بان الغلط بزيادة أحد النصيبين  
بضوال بيع الذرع فان كانت القصة افرازاً بان جعل في مقابلة القطعة أخرى تساويها  
صورة وقصة ثم ظهر خلاف ذلك أجبرهم الحاكم أم لا أو تعديلاً بحجر عليها بشرطه وامتنع  
أحد الحاكم عليه الحاكم بالاجابة فعيلت جباؤها في القصة ثم بان انها تريد على عدلتها عند  
القصة بان بطلان القصة في صورتين لكن في تينك القطعتين فقط لا في كل المال سواء ذكر  
ذرعها عند القصة أم لا وان كانت تعديلاً ولم يلزمهم بها الحاكم بل امتنعاً اختياراً على القصة  
أوردت مطلقاً فصحة ثم ان ذكر ذرعها عند القصة ثبت اختياراً في حصل عليه النقص منهما  
وان لم يذكر الذرع عند هاتفاً لاختيار وان كثر التفاوت اذ هما يسع ولا يؤثر فيه الغلط على الاصح  
وثبوت النقص اما باقرارهما أو بعلين أو علم القاضي أو اليمين المردودة في فائدة في الاظهار ان  
قصة المشتبهات افراز لا مدخل للرافها لايح ويدل له انه صلى الله عليه وسلم قرر قصة العلم  
رطباً ومن ذلك قصة الرطب والغلب على الشجر أو في الارض كسلا ولا يضرب نطق الزاكنها

٢ قوله بحجر عليها بشرطه أي الاجبار وهو وجود النفع المقصود من المقسوم لطالب القصة  
وان حصل الضرر على شريكه فلو كان بينهما دار مثلاً لأحدهما تسعة أعشارها وللآخر  
العشر أجبر صاحب العشر ولا عكس وهذا بعكس الشفعة فليجبر صاحب التسعة أهموال

كل شهر كذا ثم انقسم الدار  
وتجزئ للسكن المؤجر لاجدها  
صحت القسمة بناء على صحة بيع  
المؤجر وبقيت الاجرة بينهما  
ولا يرجع التميز ذلك على أخيه  
بشيء قبضت الاجرة فأم لا بناء على  
أن من اشترى عقاراً مؤجراً  
لا يرجع بالاجرة بل هي للمؤجر  
(مسئلة ١٠) انقسم عرصه  
وزوايا على القسمة من غير  
فرقة صحت وللاجاب طالب  
النقص من غير مسوغ اذ  
المقرعة ليست ركناً في القسمة  
(مسئلة ١١) دار مربعة لا يمكن  
قسمة بالاجبار مشتركة بين  
اثنين ولم رضيا بالمهاياة ولم يوجد  
من يستأجرها فطلب أحدهما  
استجار نصيب الآخر وطلب  
الاخر بان تسعر وتعتل عن  
الاتقاع أجاب طالب الاستجار  
ويؤجرها منه المالك كما يجره  
المثل وبقصر على أقل مدة  
يؤجر المذكورة في إعادة اذ قد  
ينفقدان عن قرب واما قول  
الشريك انهما تسعر وتعتل  
فذهب فاسد وزنه من قائله  
(مسئلة ١٢) للقاضي اجابة  
الحاضر من الشراكة طالب  
القسمة اذا كانت اجباراً فان  
لم تكن اجباراً فلا بد من رضا  
الجميع وأجرة القسمة على قدر  
حصص الجميع لا على الرأس

فبكرى كل حصته وكذلك في الحبوب ولا يتوقف حل حصته وتصرفه فيه على اخراج الا وهو ما عليه  
اه فتاوى بالخمره ووافقه البكري في جواز قسمة الخمر ومخالفة ابن حجر فقال لا يجوز قسمة  
الاوراق بعد تزعم ما يمنع معرفة الانصاف وان اعتقد قسمة خرافا وانفق الاخير ان على عدم صحة  
قسمة الخمر المشوي مطعنا اه اختصار المرحي الاخير لابن فاضل (مسئلة ١٣) لا يجوز  
قسمة الوقف من الملك الا ان كانت افرازا وان كان فهارداً من ارباب الوقف بخلاف  
ما لو كانت يما فتتبع مطلقا كما لو كان فهارداً من المالك كما في النصفه والنهاية نعم تقبل في  
القبلة اختيار الجواز مطلقا عن البحر قال لتداعي بقاء الشيوع الى الخراب واختاره في  
الحلية وابن الصلاح والرخصة للضرورة وقال في العباب وحيث جازت أي القسمة أجبر  
صاحب الوقف بطلب المالك ولا عكس وترازم في حق المتأخرين لا باقى البطون وتقتض قسمة  
الوقف بين أهله وان كانت افرازا فان جرت وحكم من اراه لم ينقض اه (مسئلة ١٤) ج  
اقتسم الورق فوجه الاسلام باقية بذمة الميت بان استصاع في حياته فان كانت القسمة افرازا  
صحت ثم تباع الانصاف وتصرف في الحجة ان لم يوف الوتر من غير هوان كانت تعديلاً أو ردا  
فهي بيع فيصرف بين ان يعلموا وجوب الحجة قبطل أو لا فتصع ان آخر حوها والاعتضت  
وهذا كدين ظهر بعدها كما في أبو خزيمة (مسئلة ١٥) عين بشرين شخصين طلب  
أحدهما قسمة أجبر الآخر ان أمكن بان وسعت وأمكن ان يبي فيها فقبيل بشرين لكل  
واحدة يارض بقف فيه المستقي ويلقى فيه ما يخرج منها كانت ثبت الشفعة في ذلك والا فلا  
(مسئلة ١٦) المشترك على جهة الشيوع كل جزء مشترك بين أهله بحسب  
الاستحقاق لا يمكن اختصاص أحد الشريكة منه بشيء حتى تقع قسمة صحيحة فغنازم  
الانصاف بان يقاسم الشريك أو يقب فقام المالك بعد بطلبها ثم أتى القفال بانها لو امتنع  
من قسمة التماثل قل الشريك أخذ حصته بلا فاض وقيل يجوز الاتقار اذا القسمة في المشاهات  
مطلقا فليجوز لبقية الشراكة اذا خافوا أخذ متقلب حصة شريكهم قبل القسمة فليجوز هذا  
القول لثلاثيهما الشريك بحصته لكن لو رفضها الى قاض شافعي زعمه الحكم بالراجح من  
بطلان تلك القسمة ولو طلب أحد الشريكين القسمة لمزم الاخر اجابته بشرطها المعروفه  
فان لم تجتمع لم يزمه وينتفعان بها باه أو يؤجران العقار ويقسمان أخره (مسئلة ١٧)  
طلب أحد الشريكين فيه الارض المشتركة وان تكون حصته بجانب أرضه الخاصة أجبر  
الاخر كما قاله ابن حجر ومروا الخطيب نبال البكري وقال أبو خزيمة لم يجبر الشريك على اعطاء  
الحصة المناسبة لشريكه وقرق بينهما وبين أس الجدار المشترك (مسئلة ١٨) القسمة  
ان وقعت على وفق الشرع كالأخت في مال الزوجين تقسم على التفصيل الا في في  
الدعوى من تقديم البينة ثم اليد ثم من حلف ثم جعله انصافا عند عدم ما ذكره فصحته وان  
وقعت على خلاف الشرع بغير رضاء بل بقهر أو حكم كما في باطلة افرازا او تعديلاً أو ردا  
لانها مقهور عليها فلا رضاء والقهر التمرى كالخس وهذا كما لو وقعت بتراض منهم ماع  
جهلهما أو أحدهما بالحق الذي لا نهان كان افرازا فشرطها الرضاء بالتفاوت واذا كان  
أحدهما يمتنع ان حقه الثلث لا غير وله أكثر شرعاً فهو لم يرض بالتفاوت اد رضاءه ياخذ



في الشهادات في المسئلة في الحرام أما كونه صغيرة فلا شك فيه ولم أر من عدّه من الكفاة والمعتدان بمجرد الإصرار على الصغيرة من غير نظري إلى غلبة الطاعات لا يمنع من قبول الشهادة قبل انصافه لا رد شهادة المحصر عليه نعم رده الشهادة من قبل أحله بالبروء كما قاله الأذري في مسئلة لا يجوز وهو المسلم مطلقاً وإن صدر في حال كفره فلا يجوز حكايته بعد الإسلام وكذا الكافر لغير الذبح لله ورسوله أن كان له ذمة أو تأذى به مسلم أو ذى في مسئلة في اختصاصه هو وأخوه فقال له الأخ والله لا تخرجك من بلدك هو يكره الخروج منها ثم أراد الشهادة عليه عقب ذلك لم يقبل شهادته إذ خلفه على إخراجهم من أخيه العداء إذا أنسان يكره الخروج من بلده بل هو لشئ من بدل المال فصل من ذلك أنه يجب ما يكره ويزم منسه أنه يكره ما يجب في مسئلة في مات عن أخ وزوجة فطلب الزوج جمع بينهما شهد ابن الأخ المذكور مع آخر حصة ابن الزوج الحيت طلقها قبل موته فلا تأم تقبل شهادة ابن الأخ للثمة لأن شهادته لا يه كشهاده لنفسه ٢٢٢ في مسئلة في من لا يصح الغائبة لغيره عذر أو الصلاة أو الوضوء أو الأيمان واجباً الإيمان مع مضي مدته في الإسلام يمكنه التمسك فيها لم تقبل شهادته في مسئلة في تقدم في الغصب أن من عنده شهادة لشخص فدى لشهد له عند ما كتم جائز لا يجب بل لا يجوز له الاداء في مسئلة في امتنع من أداء الشهادة عند القاضي لا عقاده ان القاضي غير صحيح الولاية بنفسه أو عاقبه أو لكونه حوله بهذه الصفة أتم بامتناعه كاللصم ووجب عليه الاداء لو لا يكون اعتقاده مذكراً عن عرقه في مسئلة في اللابن أن يتصل عن أبيه شهادة وبالعكس وإن كان المتصل عنه مجهول العدالة بناء على الأصح من عدم

الأخ شريهان حقه لا يكون إلا بعد علمه أنه يستحقه وإن كانت تعديلاً أو ردافاً كذلك أيضاً لأنهم جميع وشروط العلم بقدر المبيع وقد أتى أخرجه بعدم صحة البيع فيما لو باع الورثة أو بعضهم التركة قبل معرفة ما يصح كالأحوال البيع وإن أمكنهم معرفتها بعدوان وقت بترافضهم ما لم يكن فيها محصور مع علمها بالحكم لكن اختلار أخلافه صحت في غير الروي مطاوعة إن كانت القيمة أفرأز الأنازل بالغا يتصور جرمه في المقود دون غيرها كافي التحفة وإن كان ثم محصور فإن حصل له جميع حقه صحت الألفلا

### (الشهادات)

(مسئلة في) لا خفاء أن كتمان الشهادة بلا عنز كبيرة ومجده شديده وهي قسيان أما شهادة حسبة فيجب على من فعلها أدائها فوراً إذا ترتب على تأخيرها ففسده بل إن أخر بلا عنز فسق وخروج عن أهلية الشهادة إذ من رأى رجلاً أو امرأة مجتمعين على ظاهر الزوجة وعلم طلاق ذلك الرجل لها ورأى تصرفات مشتري أرض وعلم قسيتها وما بها من البائع لم يقبل البيع ولو باقراً الزوج والبائع بذلك في يادور بالشهادة فقد فسق بكتمان الشهادة وترك إزالة الشكر لسانه الذي هو مقدوره وردت شهادته لا اعترافه بالفسق على نفسه والشاهد متى اعترف بالجرح قبل الحكم ردت شهادته وإن لم يصر ما هو محجور عنهم بعد في التأخير بغير نسيان وجهه وبني الحكم أن يستفصل عما يشتهر وبالدالة أن يربح ما ليس بفسق مفسقاً فإن لم يصر لم يحكم بفسقه بمجرد التأخير لا احتمال أن له عنزاً كنسيان أو جهل بل لا يستل عن سبب التأخير حيث لم يربح الحكم فيهما أما شهادة غير حسبة فإن كان من له

استنراط تركه كسببة الفرع للأصل خلافاً للبواب في مسئلة في ادعى على آخر ودية وقد رهاجته دار معلوم وطلب أحضارها إلى مجلس الحكم لسماع الدعوى على عنها فاحضرت فطلب الحكم البينة بعد ثبوت الدعوى فتد الشاهد لما رأى العين المدعاة وهو أن وفده درهم مثلاً بل هذا الأنا وما فيه الذي وعدة ما فيه كذا المقتر الذي ادعاه المدعى أولاً ثم فتح الرباط وعدت الدراهم فوجدت ناقصة ٤٨ كره الشاهد لم يفتح في شهادته إذ يتحمل سرقته من الشهود به ولو على بعد يتحمل الغلط في العدد في مسئلة في أرسل إليه أجال هدف على كل رجل قطعتان فاختلاني واحد منهما فشهد للرس شاهدان بأنه أرسل هذا الخلل المذكور وعليه قطعتان من غير ذكر وزعمنا لم نصح الشهادة في مسئلة في سبق لسان الشاهد بين يدي الحكم إلى غلط في التاريخ كان أراد أن يقول ٤٨ سنة فسبق لسانه إلى ٢٨ سنة لم يكن فادحا في شهادته إذ أخرجوه وأعادها على الصواب على الأرجح كصرح بذلك اسمعيل الحضري لاسم إذا كان الشاهد مشهوراً بالعدالة والضبط ولا يشك في إذا قال الشاهد قبل الحكم غلط في شهادته فإنه لا تقبل من تلك الشهادة كما في الروضة وغيره إلا أن هذه مفرقة في سبق اللسان مع اعتقاد الشاهد أن السنة ٤٨

وصورة ذلك ان يقول غلات ان الواقع ممكن ذلك ثم تبين له انه ٤ سنة فهذا لا يقبل فيه ذلك لتقصيره بعظم التثبت في مسئلة  
 شهدت به بينه بالهشيرة دار اعينته بن معلوم مسلم به بالباع من غير ذكر قدره كان نصيبه لم يكن ذلك قادما في الشهادة على المعتمد  
 ومافي قنواي البغوي بما اختلف في الشجر وض فيما اذ لم تذكر تسليم النفس في مسئلة في ادعي المشهود عليه سرحا في الشاهد الذي  
 يشهد عليه بشرط حضور الشاهد الجرح ولا الذي عند الجرح لانه لا يقبل فيه شهادة الحسبة بل ان حضر الجرح وروح اشار اليه  
 الجرح والا ذكر به اسم ونسبه الامر وفلا معنى لتكاد للمدعي والشاهد الجرح فان بينه الجرح مقصدة على بينة التعديل  
 في مسئلة في ادعي قوم ارضاها وقف عليهم ٣٣٤ لكون الواقع وقفها على مدرسة كذا وخص وظانها جدهم فلان الغلاف

ثم بنوه ما تسالوا وانكر الحسم  
 الاختصاص بهم مع اقرارهم  
 بالوقف وشهدت بينه بان هذا  
 وقف خاص لبني فلان فادعي  
 الحسم ان الواقف مات قبل  
 ظهور جده المدعين المذكورين  
 واقفه على ذلك نقل العلماء  
 والفقهاء في الطبقات والتواريخ  
 ان الواقف مات سنة ٦٦٧  
 وجدهم الذي يزعمون انه  
 مختص بالوقف فقدر من اثنان  
 في المدرسة قبله وبين موت  
 جدهم بين الواقف ١٣٧  
 سنة فالحق الذي لا يرتاب فيه  
 ولا يتفح غيره بطلان الشهادة  
 المذكورة وما ترتب عليها  
 لاسيما اذ قال الشاهد مستندي  
 التسامع اذ من شرطه ان لا  
 نكون هناك دلاله يرتاب فيها  
 وادى دلاله على بطلان الشهادة  
 باعتبار الوقف فيه اعظم من  
 وجود نقل العلماء في طبقاتهم  
 وتوارثهم التي يعتمد فيها  
 التبدليس قدم عصر الواقف

### ● (شروط الشاهد) ●

(مسئلة) من شروط الشاهد التقط وضبط الفاظ المشهود عليه بصر وفهام غير  
 زيادة ولا نقص ولا يجوز الشهادة بالعمى ولا تناس بالرواية لضيقها وان المدار هنا على  
 عقيدة الحماكم لا الشاهد قد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحماكم ثم يجوز  
 التعبير بأحد الردين عن الآخر حيث لا يهمل فانه في النقص والتهابة قال ع ش قوله  
 بالعمى أي فهو ممكنات صيغة البيع مثلا من البائع بعث ومن المشتري اشترى فلا يعتد  
 بالشهادة الا اذا قال اشهد ان البائع قال بعث والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال اشهد  
 ان هذا اشترى هذا من هذا فلا يكتفى بقتبه فانه يظن فيه كثيرا اه (مسئلة في)  
 يشترط في الشاهد برؤية الهلال وغيره الذي الحماكم الاسلام والتكليف والحريفة والرشد  
 والنطق والبصر والعقل والذكورة والمروءة وهي ترك ما يري فاعلمه عرفا ويحفظ  
 باختلاف الانصاف والاحوال والاماكن والافعال فمن الخلل به ادامة ترك تسيبات  
 الصلاة وترك الزور والرواتب وادامة تأخير الصلاة عن أول وقتها وتغيبا ونفسا ومترجلا  
 بحضرة الناس وتكررت في حلية عتبا وغيرها والعدالة ترك جميع الجائر وغلبة الطاعات  
 الصغار فمن ارتكب كبيرة وهي كل حرة تؤذن بقتله اكثر من تركهم بالدين وقلة الذليلة فهو  
 فاسق غلبت طاعاته معاصيه أم لا ومن أصغر على صغيرة أو صغائر أو م عليها أم لا أو أكثر من  
 الصغائر ولو من غير أصرار فان غلبت طاعاته معاصيه بالنسبة تعدد صور الطاعات والمعاصي  
 فعدل وان غلبت المعاصي أو استويا فافساق اه وعبارة ب وبالجملة فقد تعذرت العدالة  
 في زماننا لان الفسق قد عم البساد البلاد كما قاله الامام الغزالي والغزالي فلينظر المتصف في

على عصر الموقوف عليهم زمن العادة فيه فاطمة بعدم اجتماعهما وتعاصرهما وندرس غير المشهود له  
 ونسبه  
 ويجب على الحكام الاجتهاد وبذل الوسع في الكشف عن شهود التسامع وتحقيق وجود الشروط المعسرة في ذلك ولا تقبل  
 الشهادة بشرط الواقف اعتمادا على التسامع الا ان كانت متصلة بالشهادة باصل الوقف لان كانت منفردة عنه واذا ثبت الشاهد  
 الشهادة وقال بعد ذلك مستندي التسامع لم يقدح في شهادته وان قال حال الشهادة اشهد بالتسامع ان كذا وكذا كذا وكذا لم يقبل  
 حر ذلك السبكر في مسئلة في عتيق احتاج ان يثبت حقه فشهد له اثنان أحدهما قار سبده انه أعتقه والاخر بالاستقاضة بشرطها  
 لغف الشهادة ان كل صرح به في الباب في مسئلة في حجة على كون أرضا من مخلف مورثهم فباع أحدهم جميع الارض من غير





المحرم من تشبه الرجال بالنساء ونكسها ذكره في المغنم والصفوة الامدادوشن الفارقة وتبعه  
 الرملي في النهاية هو ان يترايا احد هما بياض من بالآخر أو يلبس احدهما صفة في ذلك  
 المحل الذي هما فيه (مسئلة ك) التصفيق باليد وضرب الدف والرقص وضرب الصفيق في  
 حال الذكرك ليس بمحايوب لاسيما حال القسرة الا ان غلبه الحال وخرج عن الاختيار فلا لوم  
 عليه وقتل ابن حجر عن الطرطوسي ما حاشاه ان مذهب السادة الصوفية ان الرقص وضرب  
 الدف والشباب بطلاة وضلالة وما الاسلام الا كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 واما الرقص والتواجد فقول من أحدثه اصحاب السامري حين اتخذهم الجهل قسما  
 برقصون ويتواجدون وانما كان مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اصحابه كان على  
 رؤسهم الطير من الوقار فينبغي للسلطان وفواه ان يمتنعوا من الخضوع في المساجد وغيرها  
 ولا يخلل الاحاديث من بالله واليوم الآخر ان يحضر معهم أو يعينهم على باطلهم هذا مذهب  
 الشافعي ومالك والي حنيفة وغيرهم من ائمة المسلمين اه وما ذكر من التصفيق وما بعده  
 فتد اخشاف في تحريمه اما التصفيق باليد خارج الصلاة من الرجل قال حر بحرته حيث  
 كان له أو وقصده التشبه بالنساء وما ل ابن حجر اني كراهته ولو قصد اللعب واما الصرب  
 بالدف فصرح ابن حجر بان المنع منه بلا كراهة في عرس وختان وغيرهما وانه افضل وأما  
 الرقص بالانكسر وتثن فلان اعتمد ابن حجر انه مكروه وقتل عن بعض اصحابنا عنه ان  
 أكثر منه اما هو يتكسر وتثن فخرام مطلقا حتى على النساء كما صرح به في كف الزنا وما  
 ضرب الخشب بضعة على بعض قد نقل سم حرمة كالضرب بالصناعاتين وما قطعنا صغر  
 تضرب أحد على الأخرى ويسمى الصنغ وأقوى ابن حجر بحرمة ضرب الاقدام على الصنغ  
 وضرب قطعة منه على الأخرى وبالجملة فكل ذلك احرام أو مكروه أو خلاف الأولى  
 (مسئلة ش) ساو مع رجل في بضاعة وهو يعلم ماطلته فقال له قد بعنا له ما بقي عندي  
 شيء فليس من الكذب المحرم كجحدنغو الوديع الامانة خطوطا عليها من ظالم بل قد يجب وبني ان  
 يرى بان يقصد اعندي شيء أي حضري في ذقني الما برض مندوحة كافي الحديث ولا اثم  
 عليه في هذا الكذب الصوري ولا يستحق اسم الخيانة الوارد في الحديث (مسئلة ك)  
 للتوبة فلا تشرط الندم على الفعل والاقلاع في الحال والعزم على عدم العود ويزيد حق  
 العباد برد المظالم اليهم فيلزمه كين المستحق من العقوبة أو استغلاله الا ان لا يمكن ذكره  
 لادائه الى مفاسد لا يمكن تداركها كزناه بمجملته فتبقي المظلة بمنعه فيجبرها بالحسنات كالجبر  
 مظلة الميت والغائب بذلك واما حقوق الله تعالى كالزنا وشرب الخمر فالواقي في ذلك التوبة  
 والستر على نفسه بل وانكار فعل ذلك بالشروط المذكورة اه وبعبارة ي زني بامرأة  
 من زوجة أو اغتصبها أو لا شخص اشترط في توبته اعلام الزوج بالزنا وبما اغتصبها وحلها  
 واستغلال أقارب المزني بها والاموط به ادلا تشك في أن الزنا والوطا الخاف عار وأي عار  
 بالاقارب وتلطيح لقراض الزوج فوجب استغلال الجميع نعم ان خشي نفسه كما هو الغالب  
 فضرع الى الله تعالى في ان يرضيهما أكثر لهم من الدعا ولا وجه للاستغلال حينئذ لا يكون  
 الاستغلال من غير تدين وقيل يرأع الاجام ويرحم في الرخصة ووافته الحلي وغيره وينبغي

صالحه عنه بضمسين واحاله بها  
 على شخص سماء حال كونه  
 يستحق عليه مثل المبلغ المحال  
 به وانكر المصمم جميع ذلك فاقى  
 المدهي عليه بشاهدين على ذلك  
 أحدهما المحال عليه قلت  
 شهادة المحال عليه اذا كان  
 مقر بالدين للصبي وانما ياتي  
 الى حال الشهادة والتحليل أيضا  
 باق على اقراره بالحالة اذا لا تهمه  
 في حق المحال عليه لانه لم يدفع  
 عن نفسه بشهاده طلب التحليل  
 له فله الشهادة بها والحال ملاك  
 وقول الاصحاب قول المقر كان  
 لشلان على كذا لا يكون اقرارا  
 محله اذا لم يكن في جواب دعوى  
 والافهوا اقرارا كانا في مسئلة في  
 طلب لشهدة على آخر شيء فقال  
 ليس عندي شهادة عليه في ذلك  
 ثم شهده فان قال ذلك حال  
 نفسه به الشهادة لم يقبل وان  
 قاله قبله يوم أو شهر مثلام  
 يضرنه فلا يكون شاهدا ثم  
 يصبر ولو يسار رجلان على مال  
 لا حرة به غير وجه شرعي ثم  
 طالب أحدهما بغيره فله  
 الاخر بانه وكيل لهما تقبل



شهادته لثمة عليه كما أتى به الرد في مسئلة يجوز شهادة الحسبة بالاستعاضة بالنسب الى رجل أو قبله أو ولدًا أو قس على أهله  
 شيء وإن علم الحاكم أن مستند الشاهد الاستعاضة إذا ثبت شهادته وكذا يجوز الشهادة بنسبة القرية إلى جهتين الجهات أو إلى رجل  
 من أعمال بلدة فيستفاد من ذلك ما يقتضي اليه حاكم التهمة كترجيح من لا يرى له خاص في القرية المضافة إلى البلد وأعداه  
 قاضي البلدان استعداه على خصمه من القرية المشهور بها والنظر في أمر أبنائه أو غيره ذلك في مسئلة في شهادتين حسبة عند  
 الحاكم أن فلان الغائب طلق زوجته فلا يفت فلان أراعت عبده فلا تافله أن يحكم عليه بالطلاق أو العلق طبع ذلك منه أم  
 لا إذا لحظ في حكمه جهة الحسبة معرضا عن طلبها في مسئلة في خطب امرأة فلان أبايته ودفع إليها تراصيا عليه علم بذلك  
 زوجها الأول الذي تدعى أنها مطلقة منه فادعى أنها زوجه إلى حال الدعوى فأقامت شاهدين على طلاقه أحدهما الخاطب  
 المذكور قبلت شهادته ولا يمدح في ذلك خطبها وقصدت زواجها في مسئلة في ذكر الشيطان وغيرهما أن من خوارم المروءة  
 التي تروى الشهادة أن يلبس العاقل لباس العلماء الذين يعرفون ويميزون به من بين أحوال الناس فيجب على حكام التهمة على كل من  
 كل من قدر عليه منعهم من ذلك وزجرهم بالنظر على ذلك بما رآه من الحكم في مسئلة في إذا غلب على ظن الشاهد ظنا مؤكدا  
 مستندا إلى قرينة كونه عذبا أن يشهد بحسبه به المشهور عليه إلى ظالم وكان معروفا بالسماحة بالناس والأخبار بأموالهم ظل  
 لم يحب عليه الشهادة ولا يدخل في وعيد ترك الأداء كما قالوا في دعوى لثمة ٣٣٧ عدول جرت عادته أن يقابل على الجناية

ذلك عند خشية الضرر كما قاله في الأحياء	
(شروط الشهادة وشهادة الحسبة)	
<p>(مسئلة ب) ونحوه لا ليس الشاهد فحصل الشهادة بالخط وإن اعترف به          المشهود عليه حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا ما لم يعاقبه ولا يكفي هذا خطي وما فيه</p>	

٤٣ بفيه وقصوا الآخر بالاستعاضة فلا تطبيق لأن شهادة العقد شهادة على الانشاء والاستعاضة  
 أخبار ولو شهد معا بعد الوقت أو بالاستعاضة سمعت فأقام المدي بينة شهدت له باليد والمث قدمت بيته لترجيحه باليد  
 بناء على ما رجحه الشيطان أن تعارض بينتي الوقت والمث كما عارض بينتي المثل فترجع بينة صاحب اليد سواء مدي الوقت والمث  
 ويحكم مدي المثل من جرح شهود الوقت وعكسه في مسئلة في شهدوا أحد البيع لمال محجور باذن الحاكم وأخبره من  
 الحاكم ببيعة البيع لم تلق الشاهدان لأن الأولى على الانشاء الثانية على الإقرار في مسئلة في لا تقبل شهادة الأجير لمؤجره  
 فيما استقر عليه كما صرح به القاضي شرح في مسئلة في العقد الذي صحه في أصل الروضة أنه يعتبر في الشيعي والمراد به  
 الاستعاضة المسوغة للشهادة أن يكون استناد شهادته إلى جمع لا يمكن أو أطولهم على كذب وأقله أحد عشر رجلا ولا تحصل  
 باقل من ذلك وقول التيسير والخدام أن أقلهما اثنتان من جرح ولا يجوز الحكم والافناء بالرجوع في المذهب بل ينقض إذا  
 لم ينصل به حكمهما كما رواه حينئذ لو قدم اثنتان من سفر وأخبر إجماعا بموت رجل ونشأت الاستعاضة من خبرهما فأراد اثنتان  
 أن يشهدا بالاستعاضة لم تصح الشهادة إذا كان مستند شهادتهما أخبار المذكورين ولو جمع فتية من اثنين غير القادة من علمت  
 الزوجة ولها بذلك وزوجها الولي بعد انتفاء عذبتها ولفظ التقيص لم يصح الترويج المذكور ويحرم على القية المذكور  
 الإقدام على ذلك وإن قل مستند قول القية لما علمت أمر جرح وطريق العصة أن يخبر الرجلان المعانين أو أحدهما  
 الزوجة ويقع في قلبها صدق الخبر فيجوز لها الترويج بعقرها كما في مسئلة في رجل مشهور بالفضل والصلاح من بيت علم وصالح  
 عبد الحاصل العام أمره بعض ولاد الأمر أن يصطحب طائفة من العرب بين حاكمها فصاح بينهما ثم حصل بينهما وبين الحاكم  
 مخالفة فخاه الحاكم بآتين من الطائفة المذكورة وأكرهما الأكرام الشرعي على أن يشهدا بأن الرجل المذكور هو الذي أمرهم  
 بالفساد والخالفة فتشهد بذلك كانت الشهادة باطلة وشهادته من شهد عليها كذلك لا يجوز الحكم بها ولا تنفيذه بل لا يصحان  
 ولا يجوز لأحد أن يحكم على هذا الرجل الساعي بالصلاح بشئ من العقوبات ولا يجب عليه شئ بل هو أجور مثاب على معيه  
 وجوب على الولي منع من أراد عقوبته في مسئلة في أعل الجهات الذين يتلفظون بالشهادتين ولا يصولون ولا يصومون ولا يأخذون

أموال الناس ولا تبي معهم غير هذا لا تنكح لئلا تنكحهم ولو نكحهم إيجاباً وقولاً وشهودهم منهم فهو لا يفتقر إلى ما لا يفتقر  
 يتلقونهم بالشهادتين وأما قسمهم عاذاً في جميع عليه وأما حكم أنكرهم فبني على أن العاقبة هل له مذهب أو يلزمه التزام مذهب  
 معين والذي حققه الجمهور في المقدار أن العاقبة لا يفتقر إلى مذهب ولا يلزمه التزام مذهب معين فإذا فصل شيئاً من هذا عن بعض  
 العلماء المجتهدين من أئمة المذاهب لم يعاقب عليه وإن كان غيره يقول بعدم صحته ومعلوم أن ولاية الفاسق خلافاً لما روج  
 موليتوكذا إذا اعتقد النكاح بشاهدين فاسقين فحينئذ يحكم بصدقه أنكرهم بناء على ما قلناه في مسئلة في أقرب بانه لا يثبت له على فلان  
 فيما يدعيه عنده ثم أقام بينة سمعت دعواه وينتدع وان تقدمها ما ذكر بل لو قال لا شاهد فله عند فلان ثم قال في عنده شهادة وكنت  
 أعلم عدمها فاعلم في ما قبلت في مسئلة في المعروف في المذهب أن البلوغ لا يثبت إلا بشهادة رجلين عدلين زاد القفال من أهل  
 الخبر عند الحاكم فحينئذ يحكم ببلوغه وتكون شهادة لا خبراً وأما الأخبار فيكون فيه الواحد حينئذ إذا أخبر عدل أباً كان أو أما  
 أو غيرهما من بلوغ العتية وصدقه الزوج أو الولي المجر وكذا القاضي بناء على المتقدم أن تصرفه ليس بحكم جاز له الإقدام على النكاح  
 وإذا اطاع عليه الحاكم لم يجزه له قضه نعم لو طالب منه الحكم بصدقه لم يحكم بما لا بعد ثبوت البلوغ عنده بشاهدين ويجوز للفتي أن  
 يعلم الولي والزوج بحدود الإقدام بما ذكر في مسئلة في لا تقبل شهادة مشايخ السياسة والخبر وكفى بذلك في رد الشهادة في مسئلة في  
 تقبل شهادة الحسبة في الجرح والتعديل حيث صرح ببيان سبب الجرح وللشاهد الاعتقاد في هذين على الاستغناء  
 لحصول العلم والظن بذلك وتقدم بينة الجرح ٣٢٨ على بينة التعديل لأن معيار زيادة علم صريح بذلك الشيطان ويجب الجرح

أول التعديل حسب ما إذا تبين  
 طريقاً إلى حفظ دم أو بضع أو  
 مال من لا يعبر عن نفسه ومثله  
 الشهادة بمجر من أقسم في  
 وظيفة دينية بعد الشرط فيها  
 وتبين ذلك طريقة إلى صرفه  
 عن الوظيفة المذكورة  
 في مسئلة في تقبل شهادة أهل  
 البدع كمنكري صفات الله تعالى  
 وصيتي مثل لارادك وقال المروزي يكفي الأشهاد عليه مهما هو في ش ولنا وجه  
 أنه يجوز للشاهد إذا رأى خطه بشي أن يعتمد إذا وثق به ولم تدخله ريبه وهو مذهب  
 الحنابلة قالوا وإن لم يترك الواقعة قال الماوردي ولا بأس بترجيحه إذا كان الخط محفوظاً  
 عنده ومثله خط غيره لا المدار على كونه خطاً ما ذكرنا (مسئلة في) أقام المدي بينة  
 بأن العين التي اشتراها المدي عليهم من فلان ملكه ولم يترك الشاهد أن مستند تصرفه فيها  
 ولا علمه القاضي قبل بخلاف ما لو صرح الشاهد باستدائه شهادة له إذ أو علمه القاضي  
 وأولى عنه بطلان بانه مورث المدي كان يشركه إياها في معاملتها بالخبرة أو يأذن له في  
 عمارته لعدم تصرفه بالملك إذا المخبر والمخير يحتمل أن يكونا ملكي المصلحة فقط

أول التعديل حسب ما إذا تبين  
 طريقاً إلى حفظ دم أو بضع أو  
 مال من لا يعبر عن نفسه ومثله  
 الشهادة بمجر من أقسم في  
 وظيفة دينية بعد الشرط فيها  
 وتبين ذلك طريقة إلى صرفه  
 عن الوظيفة المذكورة  
 في مسئلة في تقبل شهادة أهل  
 البدع كمنكري صفات الله تعالى

وخلفه أفعال العباد وجواز رتبته يوم القيامة لا اعتمادهم انهم مصبون في ذلك لا أقام عندهم الا  
 انطباعية فلا تقبل شهادتهم لئلا ينكحهم لانفسهم دعاءه وأموالهم لا ينكحهم وروى جواز شهادة أحد منهم لصاحبه إذا سمعه  
 يقول على فلان كذا فيصدق به يمين وعدمها وبشهادة اعتماد على أنه لا يكذب إذا الكذب عندهم كفر والالمسكرو العلم لله  
 تعالى بالمعصوم والجزئيات ومن كرى حدوث العالم والبعث للأجسام فلا تقبل شهادتهم أيضاً وأما قوله صلى الله عليه وسلم على أنه  
 وعنه وسلم في حديث الترمذي وأبي داود والحاكم وابن حبان مستغفر في أمي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة  
 قالوا من هي يا رسول الله قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي فالمراد بالامة هنا من تبعهم دائرة الدعوة من أهل القبلة كقوله  
 أمي أمه من حومة نعم ورد في الحديث ما يصح أن نعمل الامة فيه على ما انتهت إليه الدعوة تكذيب الشائعة فعلى هذا الوجه  
 داهب في تأويل الامة في هذا الحديث إلى أنه من توجهت عليهم الدعوة لا تخراطهم في سلك واحد من بلوغ الدعوة فله وجه  
 وحينئذ فيتناول أهل الكفر والضلال وأما قوله سبعين مرة فالمراد في الأصل ما شرعه الله تعالى لعباده على السنة الأنبياء عليهم  
 السلام ثم أنها انتسعت فاستعملت في الملل الباطلة حتى قيل الكفر كله مرة واحدة ومعنى الحديث انهم يفترون مرقاة دين كل  
 واحدة من اختلاف ماتدين به الأخرى فسميت طرقهم مرة على الاتساع وفيه كلهم في النار الامة واحدة فان أطلق الحديث  
 على أهل القبلة فقط فنهاهم بمرضون لما يدخلهم النار كقوله القاتل والمقتول في النار أو يكون المعنى أنهم يدخلون بالنار وهم ثم  
 يخرج منهم من لم يفض به بدعته إلى الكفر وقوله الامة واحدة أي أهل مله .



(مسئلة ٤) يكفي في الشهادة قول الشاهد أشهد أن هذا مال فلان إلا أن كان مستند في شهادته لحالة سابقة كما هو مقرر نعم لو شهد على أمس ولم يتعرض للحال لم يكلف حتى يقول ولم يزل ملكه أولا اعلم له من بلا وقد نصح الشهادة مع استناد الملك الى زمن سابق وان لم يتعرض للملك حالا كان شهادته بينة باقرار المدعي عليه أمس بالملك الذي يستندام حكم الاقصور وان لم تصرح بالملك حالا اذ لولا له بطات فائدة الاقرار أو أنها أرضه زرعها أو دابته نجت في ملكه أو هذه الفزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشترأه من المدعي عليه أو أقر له به أو ورثه أمس الى آخر ما أطال به في التفتة فائدة يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللفظ ولا يكفي يوم الجمعة مثلا بل لا بد أن يزيد عليه بعد طلوع الشمس بخطة مثلا لان النكاح يتعلق به الحاق الولد بسنة أشهر ولحقتين من حين العقد فليهم ضبط التاريخ لذلك اه سم (مسئلة ٥) ادعى على آخر أنه وقعت يده على قدر معلوم من الذهب الميسوك وأقام شاهدين شهد أن المدعى عليه وقعت يده على دراهم قدر هذا المبلغ لم تقبل الشهادة لمباينتها الدعوى نعم ان رجعا فشهدا على وفق الدعوى قيات كافتى به الغفال فيما لو شهد أحد الشاهدين بالبيع والاخر بالانقار به لم تلفق فان رجعا أحدهما وشهد بغيره لا يجرى اذ يجوز ان يحضرا لآخرين سواء كان رجوعه في ذلك المجلس أو في مجلس آخر (مسئلة ٦) ادشهد العدلان على من عرفا نسبها واسمها وهي منتقبة قيات شهادتهما وصحت وجاز التحمل بل لا يجوز لهما كشف نقابها حينئذ ومحل عدم جواز التحمل على المنتقبة حيث كان الاعتماد على صوتها فقط وله الاعتماد على قول عدل ان هذه فلانة وان لم يعرف نسبها والى والعمل على ذلك (مسئلة ٧) شرط شهادة الاستفاضة في نحو النسب جزم الشاهد لا نحو أسمع الثقات أو استفاض عند الناس الا ان ذكره لقوة الخبرة لو كانت امرأة تنسب الى رجل يقال له عقيل ورجل ينسب الى أخيه أجد فان شهد انسان بان أجد شقيق عقيل لا شقيق له غيره من ذكر أو خوته المقبين ذكر أو درجائس المرأة الى عقيل والذكر الى أجد وحرما بالشهادة كما ذكر كان ولها الاقرب من ذرية أجد المذكور ويجوز للشاهد الجزم بالشهادة وان كان مستنده السماع والاستفاضة لكن ان سمع من جمع يؤمن نواطوهم على الكذب وحصل الظن القوي بصدقهم ولم يراض المشهود به ما هو أقوى كإنكار المنسوب اليه ولم يسمع طعن أحد فيما شهد به نعم ان دللت قرينة على كذب الطاعن لم يؤثر طمئنه واذ حرم الشاهد بما تجوز به الشهادة بالتسامع لم يلجئه الحاكم الى بيان مستنده الا ان كان عاميا فيلزمه سؤاله لجهله بشروطها اه وفي من عى العمر اني انه لا عبرة بينة النسب ما لم تذكر كيفية الادلاء الى المنتسب اليه فلا يكفي بكونه قريبه فقط (مسئلة ٨) ضابط شهادة الحسبة كل حق لله تعالى أو كل حق مؤكدا لا يتأثر برضا الادعى كما قاله في التفتة والنهاية (مسئلة ٩) باع ارضا ثم شهدت بينة حسبة باقرار البائعين بوقعتهم ما من ذأزمة حكم بطلان البيع وان لم يادر الشهود بعد علمها بالبيع اخرجها كان تأخيرها لندر فيشذرج المشتري بثمنه على البائع ثم تركه ويلزمه أجرة المثل مدة بسيطة على الارض بخلاف ما لو اعترف الشهود بالتأخير

بلا عذر فلا ينفذ حكم الحاكم بالبطالان بل ينقض اذ هم حينئذ فسقة مالم يرجعوا عن شهادتهم  
 الفاسق كما ان محل قبول هذه الشهادة ايضا ان شهدها باقرار الباطل المدعيين بانهم وقف فقط  
 وكذا وقف فلان ولم تستدل بالاستفاضة اذ لا بد في هذه من سماع لفظ الواقف ورويته لا ياتها  
 وقف علينا او على آل بالحاف مثلا وهم فلا يثبت بهاتين الوقف ولو اتفق ان شهدها بالوقف  
 وجدوا شهدها ايضا في بعض مساطير الملك بثلث الارض لم يقدح في شهادتهما بالوقفية حتى  
 يترابعا هو مناقض للشهادة فيقدح حينئذ مالم يرجعوا فيشهدا بالوقف معندين في شهادتهما  
 بالبيع بنحو نسب ان كان من اشترى شيئا من ذلك المال لا تقبل شهادته بالوقف مالم يستدل  
 بذلك ايضا لا عترافه بالملك فيه لباثمه لان اقامه على العقد متضمن للاعتراف باجماع  
 شرائطه وكان من أمه من الموقوف عليهم لا تقبل شهادته بذلك ايضا اللهم بخلاف نحو اخنته  
 لضعف التهمة كمن شهد بالموثوقه ولو من يضا (مسئلة ش) شهادة الحسبة نوعان  
 متعص حق لله تعالى كالزنا حيث لم تسخ الدعوى به فالشهادة به لا تكون الاحسبة لانها  
 غير مسبوقة بدعوى وطلب من مدع بل شهادة الشاهد احتسابا بأي طلبا للشواب وجمية لدين  
 الله تعالى فلم يؤثر فيها رضاء أحد وغير متعص كالزنا حيث ادعاه القاذف والطلاق فان سبقت  
 الشهادة الدعوى كان حسبة وان تأخرت وطلب المدعى فغير حسبة فن ثم لو شهدت أم رضاع  
 بين بنتها ومن تزوجت به أو ابنا بان أمهما زوجها أو شهد على امرأة بانها زوجة ابنه قبلت  
 الشهادة حيث سبقت الدعوى لكونها حينئذ حسبة فان سبقتها الدعوى والطلب من البان  
 في الاولى والام في الثانية والابن في الثالثة لم تسمع لخروجها عن الحسبة حينئذ

### (التم اده على الشهادة ورجوع الشاهد)

(مسئلة ش) شهادة الفرعين عن الاصل الذي استمرعاها محكوم بصحتها حتى  
 يظهر فادح لكن ان كان موهما شاهدا آخر اصل فلا بد من تأخر شهادتهما عن  
 استشهاد كمن وجد ماله لا يكفيه فلا يقيم حتى يستعمله وشرط قبول شهادة الفرع الذي  
 تحمل شهادة غيره عدم حضور الشاهد الاصل سواء من تحمل عنه وغيره لان شهادة الاصل  
 أقوى من شهادة الفرع من حيث ثبوت الحق وقلة الخلل وهذا بخلاف الرواية لان بابها  
 أوسع والوكالة حيث ينصرف الوكيل بحضور الموكل لانه بما يهزم من تحصيل مقصوده  
 ولا ترجع بشهادة الاصل عند تعارض البينتين وان صدق عليها بانها أقوى اذ كل ثبت بحجة  
 شرعية نظير ما لو كان منوضى ومتيم لا يلزمه القضاء بصح الاقصد اكل منها ما عدا ان طهارة  
 المتوضى أقوى (مسئلة ش) شهد الشاهد بخلاف الدعوى لم تسمع فان شهد بعد ذلك على  
 وفقها سمعت ولا يكون ما صدر منه قادحا فيه ويحصل رجوع الشاهد عن شهادته يرجع  
 عن شهادتي أو صرفت نفسي عنها أو شهدا في باطله لا أبطلتها أو فسختها أو رددتها الا ان أراد  
 باطلتها مثلا انها باطله في نفسه فارضية كلامهم أن انكار اصل الشهادة كقوله لا أشهد  
 بذلك أولا أعلمه ليس برجوع كالنكار البيع والزوجة والطلاق وهبسة الفرع اذ يحمل على  
 نسيان أو عذرا أو محض كذب



الدعوى والبيانات **مسئلة** اليد كما قال السبكي حجة شرعية فاذا كان لاحد المتداعيين يد على ارض مثلا فهو مدهى عليه وتسعيه انفقها داخل ارض من لا يده مدع وتعيه خارجا فاذا ادعى انفسا ح على الداخل انه يملك الارض المدعاة فاجابها صاحب اليد بالنكار وانما ملكه فثبت لا يثبت فالتقول قول صاحب اليد بينه لان اليد تدل على الملك دلالة ظاهرة فلا اقام انفسا ح بينة شهدت له بالملك ثم اقام الداخل بينة شهدت له ان اليد يده وملكه فذهبنا لتقديم بينة الداخل لترجيحها باليد فلا اقام انفسا ح بينة ان يد الداخل غاصبة للارض منه او بمن ترتب يده على يده سمعت وقدمت على بينة صاحب اليد لان معها زيادة علم فلا اقام الداخل بينة انها ملكه وان يده ثابته عليها بحق قدمت على بينة الغصب وحيث حكم للنفسا ح بالملك لم تعبه على ذي اليد اجرة المثل لما مضى وهي تحت يده على المعتمد نعم ان اضيف الملك المحكوم به الى وقت سابق فالوجه انقطاعه على ما مضى الى ذلك الوقت **مسئلة** ادعى عليه اعيان دعوى حجة عند الحاكم فاجاب بالاستحقاق على المدعى هذه الاعيان ولا بعضها فاجاب الحاكم عليه العيين فنكل وأمر على السكوت بدمرضه ان لا يوافقه حكم السكوت فطلب المدعى من ٣٤١ الحاكم ان يحكم بذكره لحكم بذلك ورد العيين على المدعى تخلف على

### (الدعوى والبيانات)

فائدة نظم بعضهم شروط الدعوى فقال

لكل دعوى شروط ست جمعت \* تفصيلها مع الزام وتعيين

ان لا تناقض هاد دعوى تعارها \* تكليف كل ونفي الحرب للدين

١٥ باجوري **مسئلة** حاصل مسئلة النظار ان يكون الشخص عند غيره عين او دين فان استحق عينها بملك او بخصا جاره او بوقف او وصية بشفعة او بولاية كان غصب عين لوليه وقدر على اخذها فله في هذه الصور اخذها مستقبلا ان لم يخف ضررا ولو على غيره وان لم تكن يده من هي عنده عادية كان اشترى مضمونا لا يعلمه وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين باخذ العين ليستوفى المنفعة منها والمتعلقة بالثمة باخذ قيمة المنفعة وقصر على ما يتحقق انه قيمة تلك المنفعة فان خاف من الاخذ المذكور مفسدة وجب الرفع الى القاضي وان استحق عند غيره دين فان كان المدين مقر ادا لاطالبه به ولا يحل له اخذ شيء بل بزمه رده ويضمنه ان تلف ما لم يوجد شرط النقص او مقر اجتماعا ومنكروا لا بينة للظافر وكذا ان كان له بينة في الاصح اخذ جنس حقه من ماله ظفرا وكذا غير جنس حقه ولو امكن ان فقد الجنس للضرورة نعم بتعين اخذ النقد ان امكن ولو كان المدين محجورا عليه بغلس او ميتا عليه دين لم باخذ الا قدر حقه بالمضاربة ان علموا والا احتاط ومحل اخذ المال المذكور ان كان الغريم مصدقا له ملكه والا لم يحز اخذه ولو ادعى المأخوذ منه على الظافر انه اخذ من ماله كذا جاز بحقه والحلف عليه

والاحلف بين الرد حينئذ ليس للقر له المطالبة بشئ ولو اراد ان يقيم بينة قبل ان يحلف المقر العيين المردودة لم يلتفت اليه كما صرح به القاضي فهو المنقول في المذهب ولا يؤثر فيه قول بعض المتأخرين وفيه نظر اذ انظر لا يدفع المنقول كما لا يخفى **مسئلة** وكذا ختمه في شراء دمنه للسكنى فاشترها لها ثم بعد موت المدعى الاخ على الورثة انه يملك بعضهم ما منها ثم تنوع دعواه حتى يدعى انتم الامن الا انه بالشراء كالمرحس **مسئلة** تنوع دعوى من ادعى ان خصمه يعلم فسق مشوده او كنهم لانه لو اقر بذلك نفعه ولا فرق في السماع بين ان تكون الدعوى قبل الحكم او بعده بشرط ان يورخ عليه بذلك بحال الشهادة او قبلها بدون زمن الاستبراء **مسئلة** استأجر ارضا موقوفة مدة معلومة فالتفت المدة فآجرها فانظر من آخر بعد دفعه بالاول عنها ثم اقام المستأجر الاول بينة على الناصر المذكور انه يملك فيها عاين وزبر اقيمته كذا وطلب من الحاكم الحكم له بحكم بذلك ثم ان المستأجر الثاني اقام بينة ان المستأجر الاول آجره الارض من مدة قليلة وحال ان استأجرها وهي داهرة وان جميع العنايه الزبر الموجود فيها الا ان ملكه قدمت بينة الثاني لان معها زيادة علم وينقض الحكم الاول اذا لفرق في تعارض البيتين عندنا بين ما قبل الحكم

وفيه عدم وجد الحنفية لا أول للارض بعد فمستلة في لو جعل المدي عليه الجين اشداه في جنب المدي قبل ان يفرقهما القاضي على المدي عليه لم يكن نا كالا كقوله ابن عبد السلام واذ لم يكن نا كالا لحالف المدي حيث ثلوا بقطب الحاكم اياه ورد هاجبه قبل مره على المدي عليه لا ع فلا يسوغ للحاكم الحكم بعينه فان صمم على ذلك لعدم علمه بالنقل اتم بذلك وكان فادما فيه ودخل في الوعيد فمستلة في اقام الخارج بينة شهدت بان الداخل غصب الدار منعو اقام الداخل بينة اتم امه كذا وان يده عليها ثابتة بحق قدمت بينة على بينة الخارج التي شهدت بالنصب منه لان معها زيادة علم وكذا الحكم لو قالت بينة الداخل اشتراها من زيد وهو يملكها ويده عليها ثابتة بحق واستغدى في ذلك ان قول البينة ويده ثابتة بحق اخص من الشاهدة بالملك المطلق فانه يشمل ان البينة استندت الى مجرد اليد والتصرف وهذا يخرج من قول الشيعين بتقديم بينة النصب على بينة السيد والملك المطلق واذ القهرت بينة الداخل على انه اشتراها من زيد وهو يملكها ولم تزد قدمت بينة الخارج والفرق ما في فمستلة في ارض تحت يد بكر ويده مسطور شرعي حكى به اشتراها من عمرو وهو يملكها ويده مسطور حكى ايضا به اشتراها من زيد وهو يملكها بلها خارج وادى انه يملك الارض ٣٤٢ المذكورة من دون صاحب اليد وهو بكر المذكور وان عرضا وشاءوا اقام بذلك بينة

مع اقراره ان الارض المذكورة  
كانت موهبة من زيد ان يده  
يدارتمان منه او من موزنه  
احتاج الى اقامة بينة اخرى  
ان يزد يدورهن لا قراره بان  
يزيد يصدق لكونه يدهي الرهينة  
فيصاح الى اتباعها وقد اتقى ابن  
الصلاح وتبعه زكريا بتقديم  
بينه الداخل التي شهدت بان يده  
عليها ثابتة بحق على بينة الغصب  
وما أبعد الغصب في مثل هذه  
فتبين على القاضي ان يثبت  
عن شهود الغصب وعن كيفية  
وشروطه الموسوعة للشهادة  
واكثر الناس يجهلون ذلك

وبنى انه لم يأخذ من ماله الذي لا يستحق الاخذ منه واذ جازنا الاخذ لغيره بغيره  
لاوكيله الا بغير كسر باب وقب جدار الدين لتوصل الاخذ ولا ضمان كالعدال نعم يمنع  
الكسرى في غير متعة فهو صفر وفي غائب معذور وان جاز الاخذ من ان كان المأخوذ من جنس  
حقه وصفته ملكه بنفس الاخذ او من غير جنسه او ارفع منه صفة باعه ولو عادوه لال نفسه  
ومحجوره باذن الحاكم ان يسريان على الحاكم او امكنه اقامة بينة بلا متعة ومونة فيما  
واشترى جنس حقه وملكه وهو اعنى المأخوذ من الجنس او غيره مضمون على الاخذ بمجرد  
أخذه باقضى قيمه ولا يأخذ فوق حقه ان امكن الاقتصار على قدر حقه فان لم يكن جاز  
ولا يضمن الزائد ويقتصر على بيع قدر حقه ان امكن ايضا برد الزائد اليه ولو لم يكن أخذ  
مال الغريم جاز له اخذ مال غريم الغريم بالشرط المذكور وهو حده او امتناعه او عاقلته لئلا  
يلزمه اعلام غريمه بالاخذ حتى لا يأخذ ناسا ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذ الفائدة فيه الا ان  
خشى ان الغريم يأخذ منه ظملا وله اقامة شهود بين قدرتي منه ولم يعوده على دين آخر كما يجوز  
بجدهم جده اذا كان على الجاهل مثل ماله عليه او كتر فصل النقصان وان لم توجد شرواه  
للضرورة فان نقص ماله جده قدر حقه اه ملخصا من النقصه والنهاية (مستلة في شرط  
الدعوى كونه ارملة فلو ادعى بيتا سدا خراجه كان لمورثه وان مورثه اقام بينة كذلك نصح

اذ

فمستلة في اقرباه ملك اولاده في حال محنته واختياره ارضا قبضوها

وحكم بذلك ما كلفنا الملك فادى بعض الورثة ان الملك الصادر من المملك في حال مرضه و اقام بينة قدمت على بينة النصف  
لان معها زيادة علم وان كان ذلك بعد حكم الحاكم اذ التعارض بعد الحكم كهو قبله والتمتد ان حكم الحاكم لا يرجح وحيث لا بينة  
فالقول قول المتهب بعينه فمستلة في اكثرى شخص اجل حديد الى بلد فاوصله ثم ما طله المكبرى بالاجرة وامتنع او توارى جاز له  
أخذ قبرا بونه من الحديد المذكور ان لم ينظر تجنس الاجرة ويبيعه باذن الحاكم ان كان عالما بشيئ الحق والاعتقل بالبيع  
وعلم الثمن من جنس دينه كمالو كان له دين على مقرع ما طل ونظر عما له جاز له أخذ قدر حقه منه فمستلة في طلب ولى الامر  
اوتائه عاشره النخل من ماله كماله قتال قديته او هو لنيرى فالقول قوله لكن بعينه استصبا فاذا امتنع منها لم يجب عليه التسليم  
لبنا اذ كاه على التخفيف ولان الاصل برائة فواجبه التائب على التسليم فطريقه ان يدعى عليه انه يعارض في ماله ونصح دعواه  
بذلك لكن بشرط ان يذكر ما يوجب به بانه غير مستحق عليه وان يذكر ما استقر عليه ليكون الكف عنه متوجها اليه ثم يسأل  
الحاكم المدي عليه فان اعترف بذلك عنه الحاكم من المعارضة وان انكر المعارضة خلى سبيل المدي ولا يعين عليه فامروا ان ذكر  
انه يعارضه بحق وصفه وصار مدعى وحيث وجب على الحاكم فليس له ترك الحكم عليه بل اذا عجز عن الحكم عليه بترك



المطالبة رغبة الى الوالي فان قصر الحاكم في ذلك كان ظاهري ولا شبهة ولو لم يطلب حده البيع المذكور من المشتري معه الاقرار بالشراء عند التائب انما البتة في ذلك طريقا الى خلاصه من التسليم وجب عليه الاقرار له دفع الضرر فان امتنع رغبة الى الحاكم في مسئلة في لا تنفع بينة الداخل قبل اقامة الخارج ببقته لان الاصل في جابه اليمين فلا يدل عنها مادامت كافية نعم ان كان في انهما دفع ضرر من الداخل كتمه سرقة او فسخها سمعت قبل اقامة الخارج البينة فاذا اقامها الخارج لاحتاج الداخل الى اعادتها ثانيا في مسئلة في اقام الخارج بينة ان يدخل الداخل ويصونه ترثت بالاجارة منهم من حوزة قدمت على بينة الداخل المدعي بالملك واليد كالمواظمة بينة ان يدخل الداخل عادية تقدم على بينة الداخل كاصرحوا بذلك في مسئلة في باع ارضاوا فرفعوا البيع انما ملكه ثم ادعى انها وقف لم تنجح دعواه ولا يثبت عليه الشافي قال ذكر يواظرها ان محل عدم سمعها اذ لم يبدأوا ولا فان لم يصرح حال البيع بانها ملكه سمعت كائن عليه ايضا في مسئلة في اثبت شخص ان البئر لفلان فملكه شخص لم او اقام بذلك بينة فاقام آخر بينة انها وقف على المسلمين من غير اختصاص باحد تطرقت فان كانت البينة لا دلالة في تصرف فيها قدمت بينة وان كانت اليد للمسلمين بان كانوا يزحون منها على العموم مدة من غير منازع قدمت الثانية ٣٤٣ في مسئلة في ادعى عينه ما لم يثبت يد المدعي عليه انما ملكه واقام بذلك بينة فادعى ذوالسيد انها ملكه انتقلت اليه بالشراء من رجل سمعه واقام بينة قدمت سواء قالت انها ملك البائع ام سكنت في مسئلة في اذ اقدنا تنجح دعوى الحسبة وان فائدة سمعها تحليف المدعي عليه فليس للمدعي ان يحلف عين الرد اخذ من تعليلهم القول بالسماع ان البينة قد لا تصاعده وبرد استخراج اقرار المدعي عليه والمراد اقراره الحقيقي لا الحكمي واذا كان يولي البتم ونحوه لا يحلف عين الرد فاما اذا

اذ لا يلزم من كونه لورثة جماعة ملكه الى الموت حتى يورث عنه فلا بد لصحتها ان يقول ان هذا البيت ملكي ورثتم من فلان ونحسب بمعنى منه ويقم البينة على وفق حقه فيحكم له بهما لم يقيم ذوالسيد بينة بالملك والاربع فلو قال المدعي سكان لورثي الى ان ماتت وورثه ميراثا ولا واث له سوى واقام بينة بذلك صرح بانها من اهل الخبرة الباطنة حكم له به على النص فان تم قبل ذلك ولم يعلم الحاكم انحصار الارث في المدعي لم يحكم له به حتى يثبت فيترج من ذي اليد لا يلزم البينة ذكر اليدوسبها في مسئلة في شرط الدعوى كونه لورثة لومة الا في مسائل معروفة فلو ادعى حصه مجهولة في بيت لم تنجح فان عينها كرجع سمعت على من يسده البيت وهو مشتره لا اخبر فيها اذ تعددت ملاكه ولا يقدح في الدعوى اقرار المدعي بان الحصة موهونة عند غير المشتري وان كانت اليد فيه للزمن لو فرض ثبوته فهو وخبر بين ان يقول ولازمك تسليمها الى وبين قوله ان في هذا البيت كذا كان رهنها موقوف من فلان ويدل على اعادته فيلزمك ردها الى فتعزم دعواه لان يد الزمن كيد فاذ اشتهت بيمينها ادعاء حكم له بها بانها موهونة ثم اقره ان لم يكن به وحيد ترجع المشتري على البائع بما خص تلك الحصة من الثمن ان اجاز وبكاه ان فسخ لتفريق الصدقة فان ادعى الحصة المذكورة على البائع فان كذبه وحلف فذاك وان صدقه او نكل فخاف المدعي المردودة فان

ادعى حقا لم يله بما شره سببه فلو في دعوى الحسبة ان لا يحلف مدعيا وتنفع دعوى الحسبة على قيم السعي انما تالف ماله وله تحليف التيم وقد مر في الامضاء ولا تنجح في حدود الله تعالى بالاخلاف فلو ادعى على رجل انه دخل في يمينه واخطى بزوجه وقبلها لم تنجح دعواه في مسئلة في ادعى على آخر انه شتمه بما وجب التعزير فاقول قول المدعي عليه ولا يقال هذه دعوى حسبة اذ المدعي يدعي حقا لنفسه فاذا نكل المدعي عليه عن اليمين فالتباس انه لا يجب التعزير بعين الرد كانه لا يقطع في السرقة جماعا على المعتد وحيد لا يحلف المدعي عين الرد اذ لا فائدة في مسئلة في بعد ما ذون له في التجارة اراد المدعي على ميت وصورتها ان يدعي ان سيده يستحق في ذمة المالك كذا وانه يعني العبد يستحق تسليمه واذا ثبت ان الميت اقر لعبد المذكو وكذا فهو اقرار لسيده فاذا طلب ورثة المقر عين حقيقة الاقرار فهي على السيد اذ الاقرار في الحقيقة للسيد لا له في مسئلة في اقر بقار لاهم عند الحاكم وحكم بعينه واستمر في بهامدة ثم ادعى آخر ان العتار موهون مع اخسه من القر المذكو واثبت بذلك حكم بالتواضع اى فيتساقتان حيث لم يعلم سبق التاريخ فان علم عمل به في مسئلة في الدعوى على الناظر او الوكيل او الوصي انما تنجح لاقامة البينة لا يحلف اقرار من ذكر غير مقبول وحيد فلو ادعى الناظر على آخر ان الارض الموقوفة تستحق السبق على ارض المدعي عليه من جانب كذا اشترعوا واقام بينة فليس للمدعي عليه طلب عينه بانه لا يعلم كذب شهوده ولا اقامة بينة عليه بما مقر بكتبهم لما

فكان اقراره لاغ فالدعوى عليه بذلك كذا في مسئلة في ادعى على آخر دعوى مضمونة واقام بينة ثبتت عند القاضي فلما طالب  
عنه المحكم بموجها والزام الذي عليه بما ثبت عنده ادعى ان معه اقرارا ان بينة غائبة الغيبة المستعجلة حرم على المحكم تأخير  
الحكم بسبب ما ذكر في مسئلة في دين على آخر مقر به غير انه يحاطل فظفر له بالمال ما له ان يأخذ منه مقدار حقه حينئذ في مسئلة في  
اشترى دارا في غير بلد ثم مات فبسط اجني علما فادار دورة المشتري ثبوت شراء مورثهم عند المحكم الذي في بلد الدار وبسبب  
عليه بهما الدعوى والبينة وتفيد مستند ما ورفعه بالباطل والزامه اجرة المثل مدة تبسطه ويجب على كل من له قدرة ايصال  
الوارث الى حقه في مسئلة في له بذمة آخر دين معلوم فبات الدائن فادعاء ورثته على المدين فاقام بينة بالاراء الصريح من الميت  
اجتاج الدين الاستظهار مع البينة كاقاله الغزي خلافا لان الصلاح لاذ قد بقران الاراء ففسد فيصالح ان مورثهم لا يستحق  
الا ان عليه شيئا ادعوه في مسئلة في جرت له عادة قديمة لا يعرف ابدا وها باقامة معقوف في الوادي المباح يسبق منه اراضي املاك  
سلطانية ثم اراضي وقف فكسر المقم ٢٤٤ ونزل الماء الى جاره فادعى الجار انه يستحق السقي بكسر المقم قبل اراضي الوقف

كان قبل لزوم البيع بطل فها وسقط مقابله من الثمن وخبر المشتري أو بعده غرم للدي قيمة  
الحصة وان لم يقبض الثمن من المشتري على المعتمد ولا يقبل اقراره في حق المشتري لان اقرار  
الشخص غير مقبول فيما يضر غيره في تصرف سابق وان اقر البائع المذكور برهنه باعني  
الحصة فغير الذي قال كانت مروهة فتفكك فقلوا وعند فلان بانه اقراره بالرهن ان  
لم يصدقه المرهن ولم يمتعه المائة للقره ان لم يكن به ما لم يثبت اذ ما هي بينة أو باعتراف المقر له أو  
شكوه عن العين البتة كقول وارثه عن نفى العلم وحلف هو المردودة أو بشئ لزمه تفسيره بما  
يمكن ان يرهن فيه وان قل ولا يقدح اقرار البائع بالرهن كما تقر في حصة بيع البيت ما لم يدع  
ان له دين او ان تلك الحصة مروهة عنده بالدين رهنه سابقا على البيع وبنت بذلك أو بقره  
المشتري أو بشكل فيصالح هو المردودة ولا يرجع للمشتري حينئذ لا تنسخ البيع اثر اقراره  
فلا يوجب له حقا على غيره فلو ادعى المشتري اذن المرهن في البيع حينئذ فان ثبت بحجة  
والاحلف انه لباذن (مسئلة ش) اشترى بيتا من آخر وقبضه فادعى ثالث على  
المشتري انه ملكه أو ملك مورثه الى امانات ولا يعلله بما لا واقام بينة كذلك حكم له به  
ورجع للمشتري على بائعه بثمنه كالأقرار له المشتري أو بشكل خلف المدعي المردودة لكن  
لا يرجع للمشتري على البائع حينئذ لا قراره الصريح أو المنزل منزله وهو بين الردين ان اقر  
البائع بتدبيره بالبيع رجع عليه (مسئلة ش) دعوى ملك العين المبيعة بعد قبضها لا يكون  
الاعلى مشترعا بالباعها ولا تنفع دعوى العين على البائع نعم لو اقر المدعي حينئذ غرم قيمتها

وان الشخص هذا متدبسطها  
قبل أرضه واقام بينة ثم أقام  
الأول بينة شئت باستحقاق  
الأراضي المذكورة قبل  
أرض الجار وأن يده ثابتة بحق  
قد مدت على بينة التعدي  
في مسئلة في اذعن دارا أو  
استأجرها أو ساقى خلا فرفع  
به آخر وادى انه يملكها من  
دون الراهن أو المؤجر أو  
المتساقى والحال ان المالك  
حاضر بالبلد فان أضاف المدعي  
عليه المالك الى الراهن وما بعده  
اظهرت عنه الدعوى فلا  
تسمع عليه نعم للدي تخليفه انه  
لا يلزمه تسليمها اليه وان ما اقره  
ملك للقصره رجاء ان يقره له

أو بشكل فيصالح ويغرمه القبة بنادى ان من اقرب بشئ لشخص بعدما اقره لغيره  
غرم القبة لثاني في مسئلة في مات عن زوجة حامل منه وأنح شقيق فولدت غلاما فادعت انه اسهل صارها ثم مات وأنكر الاخ  
صدق بعينه واذا أقامت بينة على حياته ولو باربع نسوة ثبتت حياته وثبت الارث ضمنها كما ثبت النسب والارث بشهادتين  
بالولادة وهذا بخلاف الطلاق والنفق المطلقين بالولادة فلا يثبتان بشهادتين بما في مسئلة في تعارض البتة بعد الحكم  
كالتعارض قبله كاحققة اليهودى والسبكي اذا علمت ذلك فاداعا أرضا معلومة الذرعان فاقام آخر بينة بوقفية بعضها وثبت  
ذلك شرعا فادار البائع ان يقيم بينة بالملك والمحال ثبوت الوقف كان له ذلك ولو بعد الحكم بالوقف وتقدم بينة الشهادة باليد  
والمالك على بينة الوقف بناء على ما جرى عليه النووي وغيره من أن تعارض بيني الملك الوقف كتعارض بيني الملك فتقدم بينة  
صاحب اليد وتقام البينة المذكورة في وجه مدعى الوقف بشرطه في مسئلة في قطعت أرض متجاورتان احدهما ملك والاخرى  
أرض سلطانية وفي وسط السلطانية زبر يجمع الماهل راعتها فادعى مالك الأولى ان الزبر المتوسط في الارض السلطانية محدث  
وايه يضر بلرضه والحال ان حارث الارض المذكورة لم يحدنه فالصحيح في ذلك هو الناظر نعم ان كان على الحارث في ذلك ضرر فله



ان يطلب من الحاكم دفع ضرره بالطريق الشرعي وقول الشيعين ان المستأجر لا يخاصم محله في البديل اما في العين قلنقول  
 المعتمد الذي قرره السجودى ان له اختصاصه فيها **مسئلة** له دين معلوم بمدة آخر غرات المدين وله تحت يدواره قاضي  
 الوارث انهما ملكه دون مورثه فليس للدار اقامة اليبسة بانها ملك الميت ادليس لغرماء الدعوى ولا الحلف اذ ان كلا الوارث  
 وليس لهم اثبات حق غيرهم لمصلحة بل اذا ثبت تعلق حقهم به ولقاضي الشافعي ان يقيم من يدعي الميت ذممه كره السبكي  
**مسئلة** تقدم بينة ذى اليد ولو شاهد او يمين على بينة الخارج وان كانت شاهدين على المعتمد **مسئلة** جرت له عادة فدية  
 بالسقي لارضه قبل جبرانه وهو يخفى المنازع من بعضهم واراد التيسير بذلك بازيل هو اسفل منه من الجيران وان كان بينه  
 وبين من يد التيسير اراض تسقى قبل ارضه ان نصب نفسه خصما للدعوى فيما ذكر ثم يقيم من يد التيسير البينة على ذلك  
 ويحكم الحاكم بقتضائها وجوبا **مسئلة** ادعى الوارث دابة تحت يد آخر واقام بينة انها ملك مورثه لم نسمع الدعوى حتى يقول  
 مع ذلك وانها مات وخلفها ارثا ويشترط ان يقول الشهود ونص من أهل الخبرة ٢٤٥ الباطنة فان لم يقولوا ذلك ولم يعلم

وان لم يقبضه فالواصلح البائع على بعضهم الاستكار لم يصح ولو بحضرة فاض بل اوسع الاقرار  
 لما فيه لا اثر لاقراءه بالنسبة لها فلا استولى المدعي على شيء منها يخص الصلح وجب رده  
 فان عاند عزرو وكذا القاضي قال الامام مالك القاضي احن من ادب قال ذلك في قضاء زماه  
 في صدر الاسلام فاطنك الا ان **مسئلة** لا يشترط في دعوى النقد المغشوس ذكر  
 قيمته بناء على الاصح من جواز المعاملة بل لو ادعى مائة كبير من البش الزبديه مثلا فثبت  
 دعواه وينتبه ان كانت موجودة فليس له سواها والا فلا قيمتها وقت الطلب فان اتفقا  
 عليها والحلف الغارم **مسئلة** ادعى ارضا غائبة لم تقبل الا بالحدود فلا بد من ذكر  
 حدودها الاربعه ان لم يثبت بعضها كفي ذكره فقط اذ شرط الدعوى كونها معاومة ملازمة  
 غير منافضة فالزرد في حد الامتياز الابه في دعوى واحدة كقوله بجدها من جهة كذا اما  
 زبوا ما عمر ولم يصح بخلاف ما اذا تميزت بغيره فلا يضر التردد فيه اذ لو لم يذكره لم يصح للعلم بها  
 دوره ولو غلط فيه لم يبالا بتميز الابه ايضا كقوله بجدها من جهة كذا زبدهي من تلك الجهة  
 لا بجدها الا عمر ولا نقول الدعوى غير صحيحة لكن لو قال المدعي عليه لا يلزمي نسلم هذه  
 الارض كان صادقا وبطلناه بامر لم يورجع المدعي وادى تلك الارض وحدها على الصواب  
 سمعت دعواه لانها غير الاولى كالو ادعى على زيد بشرة مكسرة فانكر وحلف ثم ادعى عشرة  
 صحيحة فان رجع قبل انقضاء الاولى وعين المدعي عليه كقوله بجدها قبل ان يدعى قال بجدها قبل  
 عمر ولم يضر ايضا وان كانت قبل مضي زمن يمكن استقال الملك فيه او ذكره منفصلا في مجلسين  
 فيما يظهر لا خيال سبق لسانه ولا نذكر الحدود ليس مقصودا بل لو كانت مشهورة كفى

الحاكم لم يحكم بها **مسئلة** غناه تحت يد شخص في ارض  
 سلطانة قاضي آخر انه ملكه  
 ورثه من أمه فاجاب صاحب  
 الديار ليدو الملك من والد المدعي  
 وادعى الخارج ان أمه انتقلت  
 العنانه من والده قبل ان يتفقه  
 منه صاحب الديار فام كل بينة  
 بما ادعاه قدمت بينة صاحب  
 السيد كره زكي واهو الا قد  
**مسئلة** ادعى على آخرين  
 يدى الحاكم انهم شركاء الى  
 الوالى فهذه دعوى غير مسهوعة  
 والبيئة المرتبة عليها كنفك اذا  
 اكتر المدعي من الدعاوى  
 الباطلة شرعا حره الحاكم عن  
 ذلك بما رايه **مسئلة** ادعى  
 على آخر انها مع معاود

٤٤ بغية معاومة من ارضه فانكر المدعي عليه وحلف قاضي ناياه اقر له ملك الارض المذكورة  
 ولم يدع الحق نفسه واقام بينة شهدت على وفق دعواه ولم يذكر ايضا انه اذن له في قبض الارض بعد الاقرار بالدعوى غير مسهوعة  
 والشهادة المذكورة بمجرد دعا غير مقبولة كارجح صاحب المطلب والكمال الرداد **مسئلة** ادعى على آخر دعوى مسهوعة  
 واقام شاهدا ادعاه ثم مات المدعي فالوارث ان يقيم شاهدا آخر وبني على شهادة مورثه كقوله التقي في انوار الانوار **مسئلة**  
 ادعى على آخر ان يده وقعت على حمار صفته كذا وصفه بمقتات السلم فاقر المدعي عليه بوضع يده على الحمار ثم ادعى انه اشتراه من  
 شخص لا يعرف لم يقبل ذلك منه فالمدعي مطالبته بالقيمة الحياوية **مسئلة** عبد مقرر بالملك عبد الحاكم وجماعة من هون تحت يده  
 يستخدمه فباعه السيد قاضي امه حر الاصل واقام بذلك بينة وحكم له القاضي بالحرية فاقام السيد الاول بينة باقر او بارق قدمت  
 على بينة حرية الاصل ونقض حكم الحاكم بخلاف ما لو نهدت بينة بارق واخرى بانه اعققت فقدم بينة التقي **مسئلة** لا يجب على  
 المدعي ذكر سبب استحقاق ما ادعاه كان ادعى ديناً ثابتاً بحجج فطلب المدعي عليه بيان سبب الدين

عن تحديد هاهنا (مسئلة ش) ادعى شخص في أرض معلومة بالاسم والحدود انه ابتاع  
من مورث المدعى عليه عشرة معاود مشاعا منها بجنس عشرة أوقية وأقرض مالكها بجنس  
عشرة أوقية وأقرضه بها في الأرض خمسة عشر معاود مشاعا أيضا سمعت دعواه لعمدة بيع  
المشاع ورهنة الدال على كونه معاودا ولا يلزمه تعيين محل البيع والرهن لعدم تصويره مع  
دعواه الاشاعة بل يكفي تعيين الأرض وحينئذ ان اقام بينة أو اقره الوارث أو نكل فخلف  
المردودة ثبت وان خلف الوارث على نفى العلم فلا ومن باب أول لو خلف على البت (مسئلة ش) فائدة  
ادعى على بن ذبح بغيره انه أصبح مال حياته وادعى الذابح موته قبله صدق مدعى الحياة كما اتفق  
به ابن حجر وأبو مخرمة خلافا لبايزيداه من خطا باوزير (مسئلة ش) سئل عن أرض  
فقال كان مورثي باسطا عليها ولا أعلم ترتب يده بذلك أو غيره ثم ادعى انه ملك مورثه الى ان مات  
وخلفه هاله سمعت دعواه بشرطها ولا يقدح فيها قوله السابق اذ يتحمل نسبه اوجهه بخلاف  
ما لو قال قبل لم تكن ملك مورثي أو هي ملك فلان ثم ادعاه المورث فلا تنفع دعواه اذ من أقر  
قبل الدعوى بشئ ووعد باقراره في المستقبل استصحب باحتي يقول هي ملكي انتقلت الى من  
المدعى عليه بنحو شراؤه كونه بخلاف ما لو انتزعت منه عين بحكم ثم ادعى بها على المنتزع فتسمع  
دعواه وتقدم بينته على بينته لانها بينة داخل لكون البت كانت له (مسئلة ش) ب  
أحيا قطعة من أرض وترتب يده عليها سنين ثم ادعى آخر جميع الأرض وان المحي بسط على  
بعضها من غير مستوع فان اقام بينة مؤرخة بقبل الاحياء بان الأرض ومنها المدعى ملكه  
ورثها من آباءه من لا وليست موثابل لها آثار عارية وان يده مترتبة عليها بلا منازع أو اقره  
المدعى عليه أو رد اليمين فخلف هو المردودة تبين ان يد المحي عادية لكن لانتم عليه لعدم  
ويلزمه قاع ما فيها أو تبقيته باجرة ان رضى المدعى ولزمه أيضا الضمى الاجر مدة بسطه نعم ان  
اثبت المدعى بينة مطلقة لم يستحق اجرة على المحي لان حكم الحاكم بالبدنة المطابقة لا يعطف  
على ما مضى بل ان كان للحمى فيها عمل كزبر وحرق زادت به قيمتها شاركة فيها بنسبة ما زادت  
به القيمة على الاصح ولو ثبت انها موات ملكها المحي لترتب يده عليها (مسئلة ش) ج أرض  
موات في سفح جبل على أصلها من اشتباك الحمى بعضه بعضا لم تعمر بالحرث قطعا وبغيره  
ظاوا أسفل منها أرض معمورة وقف على مسجد فاحد ذلك الموات شخص ثم بعد مدة ادعى  
قيم المسجد المذكور انها من أرض الوقف المحددة بالجبل المكتوبة بخطوط النظائر الاعتبارين  
سمعت دعواه بشرط ان لا يذ كرم مستنده وهو الخطوط المذكورة وعمل الحاكم بما يقتضيه  
اجتهاده من الحكم بالشهادة أو القرائن القوية المأمول عليها ويجوز العمل على خط الوقفية في  
الحدود اذا اعتضد بمرجات كاليدوعمل النظائر ما لم تعارض ذلك قرينة أقوى منها بضده كان  
وجود سقاية أو بئر عادية في ذلك السفح موقوفة أيضا فينسا قاطن و يبقى الموات على أصل  
الاباحة لا يقال ان نحو السقاية وضعت تعدى لانه خلاف الظاهر أو انه استؤجر لها الأرض  
لان الوقف لا يوقف ثانيا ولعل ما ذكر من الحد يد الجبل انه لا دخول بعض البقاع المعمورة الى  
الجبل في غير هذا الموضع المحيا اذ قد يتساهل في كتابة الصيغ فادام يتيق عماره الأرض حكم  
بانها موات (مسئلة ب) لا يحكم للمدعى بما ادعاه الا بعد ثبوت البدنة وبعدميلها فلا ادعى



غيبتها بعث الحاكم الى قاضي تلك الجهة يستشهد الشهود وبنوى شهادتهم بشرطه أو بعث هو  
أو المدعى من يشهد على شهادتهم فيشهد بها عنده أخذاً من قو لهم اذا قام بالشهادة عنده مانع من  
الاداء جاز ليحكم أن يرسل من يشهد على شهادته ولو طلب المدعى عليه الامهال بعد الحكم ليأني  
بدافع امهال ثلاثا لكن بكفيل ثم بالتريسم من جهة الدولة ان يخيف هربه ومكن من السفر  
ليحضر الدافع ان لم تزد المدة على الثلاث

### § (الحلف) §

(مسئلة) طلب المدعى من المدعى عليه عين الانكار مكن منها وان كانت بينته حاضرة  
اذا المقصود من تلك العين ان جاء من طلبت منه ان يقر بالمدعى فيسلم المدعى من اقامة البينة  
والافهى لا تحمل حراما ولا عكسه بل العبرة بما في نفس الامر وللدعى اقامة البينة بعد حلف  
خصمه فتسمع حينئذ وان قال قبل لا بينة لي وهذا بخلاف اليمين المردودة وهي التي يحلفها  
المدعى بعد عرضها على الخصم وتكوله عنها فانها كالاقرار فلا تنفع بعدها اقامة البينة من  
المدعى عليه ماداه أو ابراء أو غيرهما لان في جانبه اليمين فاذا ردها على المدعى فكأنه اقرله بما  
ادعاه فانهم في فائدة في اشتري ما عاوا وحضر نظره فصب فيه المائع فوجد فيه فارة فادعى كل  
انها كانت في ظرف الاخر صدق البائع سواء قال المشتري كانت فيه عند البيع أم اطلق اه  
عماد الرضا (مسئلة) قال زوجه المريضة أنا برى من المهر فقالت نعم صح الابرأ نعم  
ان ادعت هي أو وارثها ان الابرأ وقع وهي غائبة الحسن فان ثبتت بينة بذلك لغا والأفان  
عرف لها غيبة قبل صدقت بيمينها والاحلف هو وبرى لكن ان ماتت من ذلك المرض كان  
حكمه حكم الوصية للوارث ان ورثها في فائدة في زيدا رهام بذمة عمر وتسلمها بحضرة أناس  
ثم جاء بعد مدة ببعضها زيدا فقال عمرو وليست من دراهمي ولم يشهد الحاضرون بشئ صدق  
زيد بيمينه فان نكل حلف عمرو وبرى اه فتاوى بالخبر وقد مر مثله في ج في القرض  
في فائدة في من خط السيد العلامة قاضي زيم علوي بن سبط اذا ادعى ناظر وقف على آخر عينا  
وقعت تحت يده من الوقف فانكر المدعى عليه وتوجهت عليه عين الانكار فرددنا على الناظر  
فهل يحلف الناظر أم لا الجواب صرح العلماء في باب الدعوى بان الناظر لا يحلف بل يجلس  
المدعى عليه حتى يحلف أو يقرأه (مسئلة ج) مات عن أم وبنين ثم ماتت الأم فادعى البنون  
أنها أوصت لهم بنصيبها في أبيهم فان أقاموا بيئته والاحلف وارثها على نفي العلم (مسئلة  
ش) قال لو ورثته اعمد واما وجدته فمخطى في دقيرى فيما لي وعلى خنا وجدته الوارث بمخط  
مورثه محاله ولم يحتمل انه قد أوفاه فله المطالبة به والاحلف مع شاهد أو اليمين المردودة اعمدا  
على الخط الذي غاب على ظنه عدم تزويره وما وجدته مما عليه وجب عليه اعمدا ما لا يحتمل  
انه أوفاه بعد ذلك سواء كان مجموعا على أو منفردا اذ المدا انما هو على غلبة الظن انه خط مورثه  
(مسئلة ك) كل من أخذ عينا باذن صاحبها المصلحة يصدق في دعوى التلف والرد على  
مالكها كلا وبضا يمينه وذلك كوديعة وككيل ومقارض ولو فاسدا وكذا امرتهن ومستأجر  
في التلف لا الرادها أخذها لغرض أنفهما كالمستعير والغاصب وخرج بالمالك دعوى

الرد على واره فلا يصدق الا بينة كدعوى وارث الامين الرد على المالك لانهم لم ياتوا بمقتضاها على ذلك (مسئلة ب) ادعى على زوجة الميت ان الصوغه التي يدها ملك مورثه فاقرت بالعض وان ملكها اليه بخونذر وسكت عن الباقي فان اقامت بينة بالنذر بما ثبت به المال والاصدق الوارث يمينه بنفى العلم وكان تركه كما تصدق هي فيما لم تقر به يمينه على البت انه ملكها اذ اليد دليل الملك ما لم يقيم الوارث بينة العارية أو أمانة مؤرثه ولو استعار مصانعا فباعه فان أثبت صاحبه انه ملكه أو أقر له المشتري بوقف المدعى انه لم يأذن في بيعه سلم له ورجع المشتري على البائع ولا عبرة باقرار البائع بالعارية أو النصب اذ لا يؤخذ الشخص باقرار غيره ولا بهما كان حيلة ومكر (مسئلة ج) ونحوه كذا وضعت الزوجة يدها على شيء من أموال الميت وادعت انه لها وادعى الوارث انه تركه أو اختلف الزوجان قبل الفرة أو بعدها في الذي يدها فان أقر له صاحبه بما ادعاه أو أقام هو بينة يعقضي ما ادعاه حكم له بها فان لم تكن أو تعارضت اصدق ذو اليد يمينه فان نكل حلف الالخر المردودة وأخذته فان نكل تركه لذي اليد فان لم تكن يد أو كانت لها حلف كل منهما للالخر وقسم بينهما نصفين اذ لا مرجح كالونكلا معا وان حلف أحدهما فقط قضى له به ثم ان حلف البادى على نفي استحقاق صاحبه النصف فعليه الجين المردودة بعد نكول الالخر وان امتنع المبسود وحلف الثاني كفته يمين واحدة تجمع نفيها وثباتا ووارث كل كهو زاد كذا وان صلح لاحدهما فقط قضى له به حيث لا بينة ومجرد وضع الزوجة يدها بعد الموت لا يؤثر اذ لم تكن لها يد سابقة اه قلت وافقه ابن حجر في التصفه وخالفه في فتاويه

### § (تعارض البيّنات) §

(مسئلة ش) اشترى يتا فادعى آخر انه ملكه وأقام بينة حكم له به نعم ان أقام المشتري بينة بانه اشتراه من البائع وهو المالك له حالة البيع قدمت ما لم تقبل بينة المدعى تشهد بان البيت كان ملكه واليد له وانما غصبه البائع مثلا والا قدمت لانه ثبت بشهادتها انه صاحب اليد وان يد الالخر بن عادية وهذا ان شهدت بينة المدعى بالملك فان شهدت باليد فلا اثر لها اذ قد تكون باسحقاق وقد لا بل لو أقر المدعى عليه بانه كان في يد المدعى لم يؤخذ (مسئلة ش) ادعى دابة في يد شخص انها ملكه ضاعت عليه يوم كذا فادعى ذو اليد بان الدابة التي ضاعت على المدعى ماتت فان كانت دعوى الخارج ان هذه دابتي فقط وأقام بينة حكم له بها ما لم يقيم الداخل وهو ذو اليد بينة بالملك فتقدم لا اعتضادها باليد نعم ان شهدت بينة الخارج بالملك وان يد الداخل غصب قدمت أيضا ولا تعارضها بينة المدعى عليه بموت الدابة اذ المدعاة معينة وان كانت دعواه وبينته ان هذه دابتي التي ضاعت على يوم كذا ولم تضع لي دابة غير هذا فلذي اليد دعوى علمه عونها وتحليفه على نفي العلم فان أقر أو نكل حلف المردودة سقطت الدعوى كما لو أقام بينة بموتها ثم لورجع الخارج فادعى انها ملكه فقط سمحت على التفصيل المتقدم لانهم تناقض الاولى (مسئلة ش) ادعى دابة بيد آخر انها ملكه ضاعت عليه منذ سنة وأقام بينة فأقام ذو اليد بينة بانها في يده منذ سنتين قدمت الاولى اذ الشهادة باليد لا اثر لها لانها قد



تكون بالملك وبغيره نعم ثبت بها كونه ذا يد حتى اذا شهدت له بالملك تلك البيعة أو غيرها  
 قدمت على الشهادة بمجرد الملك وعارضته الشهادة بالملك والمحدث لم تشهد أحدي البيعتين  
 بان يدانضم بدفعه (مسئلة ش) حتى أثبت الداخل بيعة بالملك وان يده ثابتة عليها  
 بحق فثبت الخارج بانتقالها اليه نحو شراء من الداخل أو مورثه أو بمن انتقلت اليه من  
 الداخل أو بانها ملكه وان الداخل غصبها أو استعارها أو استأجرها أو استودعها قدمت بيئته  
 على الاصح لان معها زيادة علم وان لم تشهد للخارج بالملك بل تكون يد الداخل يد غصب فقط  
 قدمت بيعة الداخل (مسئلة ش) ادعى على آخر ان له عينا موهنة عنده يدين فان قال  
 هذه ملكي رهنها في كذا على أو على مورثي فذع للعين ومقر على نفسه بالدين فان أجابه  
 الآخر بخبر العين ملكي وليس لي عليك شيء بطل الاقرار بالكذب وان قال لي عليك هذا  
 الدين أو سكت صرح الاقرار وان لم يقل على أو على مورثي فليس صريح اقرار لجواز ملك  
 الموهون لغير الرهن كالمعار اما العين فن أقام بيعة فالملك ولا يثبت رهنها بالكذب المدعى  
 عليه فان أقام البيعتين قدمت بيعة ذي اليد لا عتافهما بان اليد له لكن لا تسمع بيئته الا بعد  
 بيعة مدعى الملك لقوة جانبه باليد والمدين مدعى الملك خارج والبيعة في جانبه (مسئلة ش)  
 ادعى كل من اثنين انه أقرب الى الميت فضى لمن أقام البيعة فان أقام البيعتين فلامبيئة كيفية  
 القرب بل أفتى العمراني وغيره انه لا عبرة بيعة النسب ما لم تذكر كيفية الادلاء فان سئل  
 أو أطلقا فكلا لم يقيم البيعة فلكل الدعوى على الآخر ان يلم كونه أقرب فان حلف كل على  
 نفي العلم أو نكلا ولم ينف المردودة أو حلفا فكمعارض البيعتين فيساقطان اذا مرجح  
 وان نكل أحدهما حلف الآخر المردودة ثبت كونه أقرب وعند عدم المرجح بقسم بينهما  
 نصفين ولا عبرة ببدا أحدهما البسطة بعد الموت للعلم بان مستند هادعواه الأقربى  
 (مسئلة ش) ادعت امرأة على ميت النكاح فان كانت لاجل الصداق كفأها ان تقول  
 تزوجني وصداقي الى الآن عليه أو لاجل الارث فلا بد ان تزيد موات واناز وجته مثلا  
 فاذا شهدت لها بيعة على وفق الدعوى ثبتت الزوجية والارث فان أثبت الوارث طلاقها  
 منجز أو معلقا بصفة وجدت قبل الموت قدمت على بيعة النكاح ولا يكون تأخير الشهود  
 الشهادة مفسقا اذ قد يكون لعذر أو ان الصفة المعلق عليها وجدت قبل الموت فان أقر قبل  
 الحكم بعدم العذر دلت شهادتها نعم لها الدعوى على الوارث بطله بفسق الشهود بتأخير  
 الشهادة بلا عذر فان حلف على نفي العلم والاحلف بتواضع (مسئلة ش) اذا  
 تعارضت البيعتان مرجح من تميز منهما بقوة جانبه ومنه ان تكون شهادة أحدهما بنقل الملك  
 والاخرى باستصحابه فتقدم النافذة زيادة علمها وانما يعتد بنقل معين لسببه من شراء أو هبة  
 فان لم تعين كان قالت انتقل اليه بسبب صحيح لم يكف على خلاف فيه في الاصل فالنقل كقول  
 ادعاه وارث ميت وأقام به بيعة فتقدم على بيعة موت بمراس وكبينة شراء على بيعة ملك مطلق  
 وبيعة مرض أو جرح أو جنون أو سفه أو إكراه أو اقرار أو يسار أو ورق أو عتق كل هذه على  
 ضد هاتم بيده ويذكره وان زالت بيعة خارج ثم شاهدان على واحد وعين ثم سبق تاريخ  
 وبتناج ثم باضافة ثم سقطنا كطلقة ومورثة اه فتح

## (العق و التديب)

(مسئلة) اذا عتق السيد عبده أو مات سيد أم الولد أو المذبر أو وجدت الصفة في الملق عتقهم أو أدى المكاتب النجوم صار كل من ذكره تجرى عليه أحكام الاحرار وتولى ما يتولاه الاحرار من الولايات والشهادات وغيرهما ولاؤه ان حصل منه نحو العتق كالمو كانت أمه حرة أصلية أو عتيقة أو غسرا أو عسجد بحرية أمه قنوجها في عهد الولد حرة في الثلاث لكن لا ولاء على الاخيرين (مسئلة ب) عتق عبده الابن لبأسه من رجوعه أو لتسقط عنه فطرته أنيب عليه لكن دون ثواب غيره (مسئلة ب) قال لامته وبناتها أن تترارز عليك خدمة البيت حتى يتزوجن بناتي فنفذ العتق مطلقا وأما الخدمة فان أراد بذلك الزاهر من عتقك على خدمة البيت وصدقه أو بمنه في قصده رجع هو ووارثه بقيمة المصدقة من عليها الاقتران عتقه بعوض فليس هو وخدمته الجمل بعتهم فبرح القيمة اه وفي أخرى له لو قال عبدي عتقوك وعليه قوت وادى حتى يبلغ فان قبل المصدق أو عتق ولم يمتد له فقيمة لاه عتقه بعوض مجهول كالمو أعنته على ان يخدمه أو يخدم ولده (مسئلة) مرضت امرأته لها عبيد فقالت مرادى عتق العبيد ثم برئت واداسلت عن العبيد تقول بعتت عتقهم بعد مغوبة عيني ورجع قالت قد هم معتقون فهذه الالفاظ تقتضى عتقهم بعد الموت فيكون كناية كاقاله أبو حمزة فمن قال آبي لعان كذا انه كناية وصية فان علمت نيتها أو الاصدق الوارث يمينه انه لا يعلم نعم قولها قد هم معتقون اقرار فبجمل انها تجوز عتقهم وانما أرادت التديب تصدق فيما أرادت وبظهر تصديق وارثها أيضا للقرينة وهو جهلها بالمعنى واذا ثبت المنجز كان من رأس المال والا فبن الثالث (مسئلة ب) وهبت امرأته لبيتها أمة ثم ماتت البيت فصارت الامه المذكورة بالقيمة لانهم ماتت الجسدة فظهرت الامه كتاب عتق من الجسدة عند موتها وعليه مشاب القاضي فقال رجل لابن ماقولك ان جديك أعنت هذه الامه فاجابه بقوله لا أعير ما فعلته جدي فعتق الجسدة المذكورة باطل اذ هي فضولة وقول الابن لا أعير ما فعلته جدي ليس اقرارا بعتق الامه فلا يصير بعنيفة بل ولا كناية فيه لبعده عنها اذا الكناية كل لفظ يصلح لخصلة الرقيق بنية العتق كالفاظ الطلاق والابراء وكياسيدى وغاية هذا ان يتوى بلا أعير الخ أى من العتق ان صح شرعا وقد علمت عدم صحته بل لو تلفظ بصريح العتق على ظن صحه عتق الجسدة لم يوافق (مسئلة ب) مريض قال لعبده ان بلغن بناتي وتزوجن فانت حر بعد ذلك والحال ان العبد رأس ماله فان علم له لفظ أو نية بارادة تعليق العتق يساوغ البنات وتزوجن سواء وجد في حياة المعتق أم لا كان تعليقاً بصفة معاقبة والذي أتى به أبو قنصام آخر ونقل عن الامام جعفر صحة الوصية عملا بارادته وعليه فينفذ العتق بعد بلوغ البنات وتزوجن من ثلث العبدان لم تجز الوصية بشرطه وان لم يعلم له لفظ ولا نية بذلك فاستقر أبو قنصام الصحة أيضا ورويه قاعدة اعمال كلام المكاف أولى من اعماله ولتشوف الشارع للعتق وكلام الحنف كالصطري وبأمله يميل الى الصحة وأما اذا علم له لفظ أو نية بارادة تعليق

### في العتق

في مسئلة قال لمالك ان كنت حر قبل موتك بشهر فرض السيد ثلاثة أشهر ومات عتق العبد من رأس المال مقدما على الدين اعتبارا بحال التعليق لا بوجود الصفة وكذا الوفاة ان أنت حر آخر حرة من آخره حياتي المتصل بحرض موتك من مرض وآخر حرة من أجراء حياتي المتصل بموتك من مرض من غير مرض ومات بعد ذلك بمرض أو دونه فانه يعتق من رأس المال أيضا في مسئلة في قبل له عبدك تخنت أو حر فقال بسل حر ثم قال أرادت العفة لا العتق صدق بيمينه



العق بغير شرط بلوغ البنات وتزوجهن أي إذا بلغت سن نكاحهن وتزوجن فانت حر بعد موتي فلا  
يعلق إلا أن وجدما ذكر قبل الموت كالقول لعبد إذا فرأت القرآن وموت فانت حر فلا بد من  
قراءة كل القرآن قبل موت السيد أو الأعتق (مسئلة) قال حميد بن خنجران أراد  
العق أو أراد الرق فأراد العبد العلق فالتى يظهر أنه يعتق بإرادته ذلك من الثلث لأن الراب  
صحة تعليق الوصية بشرط في الحياة أو بعد الموت كما وصيت له بكذا أن تزوج بنتي أو أن رجوع  
من سفره أو أن شافيد (مسئلة) أعتق شريك حصته في مشرك سري إلى باقيه  
وعتق كله إن أسير به ولو مدنا كالو أعتق حره عبده فليس سري إلى باقيه نعم لو وكل باعق العبد  
كاه فاعتق الوكيل جرائنا لا لعينا عتق ذلك الجزء فقط اه شرح المنهج قال جع وانصف  
أنصرف الوكيل لكونه غير مالك لم يتوكل على السرية وهذا إذا كان الوكيل أجنبيا فإن كان  
شريكاً عتق ما اعتقه عن موكله وسري عليه الباقي اه ومنه النعمة (مسئلة) در  
بعض عبده أو ما يملكه من المشرك عتق بغيره ولم يسر إلى الباقي وان خلف تركه لأنه الآن  
محرر وقد انتقلت التركة إلى الورثة ثم إن كان الجزء المدبر مينا كنعته عتق أو مينا  
كمصنه عبته الوارث وإن دبر بغيره لم يصح نعم لو قال إن مت فبدك حره فانت عتق كله لأن  
هذا شبه العتق المتجزئ من حيث لزومه بالموت (مسئلة) قال لعبد إذا مت أو إذا دخلت  
الدار وموت فانت حر صار مدبر في الصورتين يعق بعد موته من الثلث بشرط أن يدخل قبل  
الموت وإن قال إذا مت ثم دخلت الدار ومضى شهرا فانت حر أو عتقه بصفة أخرى فليس  
بتدبير بل تعليق عتق بصفة فقط فينتدب في من رأى المال أن حصل التعليق في الصحة ولو  
قال لعبد إذا مت فانت حر فلا يعلق إلا بجمعه ما شئنا ما ناعقه ومدبر وإن ترتب انقضاء  
العتق بصفة ونصيب المتأخر مدبر للقاعدة أن من علق عتقه بموت سيده أو بغيره بصفة  
قبله له حكم المدبر متى علق به بصفة بعده له حكم المعلق عتقه بصفة وللوارث كسب العبد  
بعد الموت وقبل وجود الصفة من الدخول ومضى أشهر وموت الشريك لكن ليس له  
التصرف فيه وكذا الوصى على المعتق قاله في الاتعاق وحواشيه ونحوه في النعمة (مسئلة)  
أعتق امرأه جارية وأولادها كالأولاد وهم وإن سفلوا المعتقة ثم عصبتها الذكور فيقدم الابن  
ثم ابنه ثم الأب إلى آخر العصبان ثم بنو الجد هناعن الأخ وابن الأخ فإن قصصوا فعتق في  
الجارية فصنعه ثم عتق جد هانم أمها كذلك (مسئلة) لا ولا للسيد على أولاد  
عبده المحكوم بغيرهم ثم إن كانوا من حره الأصل فلا ولا عليهم لاحد أو من عتقه فولاؤهم  
من أرث نكاح لموالي الأم بشرط أن يحس أباهم الرق وان لا يحسهم الرق وهذا إن لم يعق  
الأب بعد والانتجر الولاء أي انتقل لعنة ولم يعد إلى الأم أبدا

### في أمهات الأولاد

مسئلة في ملك المبعوض أمة  
فالولدها فالعتق نفوذ استيلاده  
نص عليه في الأم وجري عليه  
الشيخ زكريا وغيره في بعض كتبه  
ولا يحصل له وطؤ هالو باذن  
سيده

### في أمهات الأولاد

(مسئلة) مات السيد فانت أمته أنها حامل منه فإن كانت فرأيا بان ثبت وطؤ لها  
أو دخول مائه المحترم باقراره أو بينه وولدت لدون أربع سنين من وطئه تبين عتقه بوجوه  
فتلك أمهاتها من حيث قد خرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحق به ولداجا ما وإن خلاها

وأمكن كونه منه **(مسئلة ٦)** من وطئ أمته ولو حراما لكونها مبرورة من لا فائت بولد ولو  
مضطعا صارت أم ولد وعقبت عنه كأولادها الحادتين بعد الاستيلاء من غير السيد وإن كان  
أبوهم رقيقا ولا ينقطع نكاح الأمة وطمس سيدها نعم يحرم على الزوج وطؤها مادامت حاملا  
وبأن السيد بوطئه الأمة المبرورة بل يعزركم أن لم تعدر وطريق خصالص الأمة من  
زوجها الرقيق أن يستقها السيد ثم تفسخ النكاح ما لا بعد علمها **(مسئلة ٧)** وطئ أمته  
ثم زوجها فولدت بنتا وزعت أنها من السيد لم تتوجه عليه دعوى إلا أن ولدت لدون ستة  
أشهر من إمكان الاجتماع بالزوج وحقق ذلك أن أقر بالوطء وعدم الاستبراء لحقته وثبتت  
أمية الولد وإن أنكر الوطء وأدعى الاستبراء بعده صدق بيمينه وصار الولد رقيقا مجهول  
النسب أمالو ولدت لا أكثر من ستة أشهر ودون أربع سنين من إمكان الاجتماع بعد العقد  
فيلحق الزوج مطلقا ولم يعمل نفيه بعد أن وطئها إلا أن علزناها فيجوز بطريق اللسان بشرطه  
وأما إقرارها بالولد من السيد فلا يترتب عليه حكم إتهامها في دعواها أمية الولد اه وبإثبات  
وطئ أمته المبرورة أثم اثما عظيما وعزيم لو ولدت بعد وطئه فإن أمكن كونه من السيد  
وحده لحقه أو من الزوج وحده فكذا كالأمكن كونه منهما نعم إن ثبت وطئه السيد  
لهما يمينه أو بتصديق الولد بعدة كيفية أو بتصادق السيد والزوجين عرض على القائف  
ولحق بن أحق به وحيث لحق السيد فهو نسيب والأمة أم ولد أولم يلحقه عتق الولد وصارت  
أمه أم ولد أيضا وأخذت باقراره **(مسئلة ٨)** وطء الأمة المشتركة من السكائر لكن  
لا حده في الظاهر بل يعزرو ويثبت به الاستيلاء في نصيب الواطئ **ك**نسيب الولد  
وحرينه وحصول السراية فيه حتى في نصيب الشريك فلزمه قيمته حال العاوق إن كان  
موسرا والابتت الثلاثة في نصيبه فقط نعم يلزمه حصه شريكه من المهر مطلقا ووطئ  
مشتركة أخرى أخت هذه الأمة قبل خروج الأولى عن ملكه ثبت ما ذكر غير أنه زاد معصية  
أخرى يجمعه بين أختين في الوطء اه **(قلت)** يتأمل هذا الكلام لعل فيه نقصا وغلطا من  
الناسخ فإن فيه بعض مخالفة لكلامهم والذي نص عليه في المنهاج والارشاد وشروحهما  
والعباب وغيرها أن من أولد أمة له فيها شركا وان قل سري أيلاده إلى نصيب شريكه إن كان  
موسرا ويفرم حصه الشريك من القيمة ومهر المثل لقيمة الولد فإن كان معسرا فعكسه أي  
فلزمه حصه الشريك من قيمة الولد والمهر وتصير مستولدة في حصته فقط وينعقد الولد حراف  
الصورتين كافي العباب والفرق بين الأيلاد حيث يسرى في الولد ولو من المعسر وبين عتق  
الشريك حيث لا يسرى إلا أن يسر بحصة شريكه قوة الشبهة **(فائدة ٦)** قال في النهاية ولو  
أجر السيد أم الولد بعدة ثم مات في أثناء المدة عتقت وانقضت الجارة كالمعلق عتقه  
والمدبر بخلاف مالو أوجعده ثم أعتقه فإن الأصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب  
العتق بالموت أو الصفة على الجارة بخلاف الاعتاق ولهذا لو سبق نحو الاستتجار  
الاستيلاء ثم مات السيد لم ينسخ لتقدم سبب استتقاق المنقعة على سبب العتق اه  
حاشية الجمل



### في حاشية الكتاب في فوائد شتى ونصائح القرآن العظيم

(مسألة ١٤) فخص أمكنه حفظ القرآن العظيم وخاف هو ومعه تضييعه ونسيانه المنه  
عنه فلا يظن ان الأولى التعلم والتليم والاستعانة بالله تعالى على التوفيق للمنهج المستقيم  
وليس هذا من قاعدة دواء المفاسد اذ المفاسد هنا غير محققة بل متوجهة وتواب حفظ القرآن  
محقق والخير المحقق لا يترك المفاسد متوجهة في فائدة في ما ابتدعه الحجاج فقط المصنف وشككه  
لكم حاشيته واعلم ان الذي ابتدعه الحجاج بالنسبة لاسماء السور لغاها هو الاتيان فقط أي ابتهاجها  
في المصنف واسماء السور فيه وتوفيق من النبي صلى الله عليه وسلم وتربيته وترتيب الآيات  
كل من هذه الثلاث يتوقف منه عليه السلام أخبره جبريل عليه السلام بانها هكذا في اللوح  
المحفوظ وأما عدد الآيات فليس يتوقف ولهذا اختلفوا فيه اهـ على الاختراع في فائدة في قال  
الامام الشريفي في زبد المعلوم وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول ما أنزل الله تعالى كتابا الا  
بالعربية اذ هي أوسع الألفاظ ولكن جبريل عليه السلام يترجم لكل نبي بلسانه وليس في  
القرآن الالفة العربية روي عن ابي جعفر في اللغة من غير لغة العرب الاصل عربي لا يحتاجه شئ  
ثم اعلم انه لم يلفظ من الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ما ينطأه القراء الا ان من  
قراءه كل آية بجميع ما فيها من الثلاث ثم ينقل منها الى الأخرى لان المقصود الاكظم من  
انزال الكتب الالهية الالفاظ والسجل بها والافاضة لمن يقرأها بالموالاة والتفهم  
والترقيق وغيره وهو غافل القلب عن الله تعالى اهـ في فائدة في قال ابراهيم الخواص دواء  
الغلاب خمسة أشياء قراءة القرآن مائة مرة وخله البطن وقام الليل والتضرع عند السحر  
ومجالسة الصالحين اهـ اذ كارتقوى وسويده القلب هي تخطه سوداء منيرة كسواد  
باطن العين اهـ شرح دعاء أبي حنيفة في فائدة في بكرة الاحتياط في قراءة القرآن ومجالس العلم  
اذ العلة لما جلب النوم اوانه هيئة تنافي النشوة وهما موجودان هنا كما سمع الخطبة بل  
اولى نعم ان علم من نفسه ان الاحتياط يزيد في نشاطه فلا بأس به فيمض اهـ فتاوى ابن زباد  
وقال الشوري في فروع في يطلق القرآن على أربعة أمور على النقص وهو المراد بقوله يحرم  
على المحدث حمل المصنف وعلى اللفظ وهو المراد بقوله في الغسل وتصل اذ كاره لا يقتصر القرآن  
وعلى المعنى القائم بالنفس وهو المراد بقوله في الجامعة ويقدم الالفاظ على الاقراء على القائم  
بدان الحق سبحانه ونصاى وكل الاطلاقات صحيحة اهـ في فائدة في فخص بقرآن القرآن  
من غير احسان بل يحل به اعرابا واحكاما لم يسم قرآنا فلا يحرم على الجنب قراءته كذلك ولو  
حلف بغير الطلاق انه لم يقرأ لم يحلف بل قال شيخنا الخبي بذلك فيمن لم يفتن بالقرآن اهـ  
فتاوى محمد خليل ملخصا في فائدة في قال التعلاني في تفسيره جميع آيات القرآن سنة آلاف  
وسمائة وستون آية ألف آية ألف خمسين ألف وعد ألف ألف ألف ألف ألف ألف  
وخمسة وتسعون ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف  
وأربعة وعشرون ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف ألف  
القراءة اللسان بتعبيج الحروف بخلاف الترتيل والعقل بتفسير المعاني والقلب بالانعاظ

### في حاشية في فوائد متفرقة

في مسئلة في قول الجليلي سيد  
الطائفة ان الصادق ينقلب  
في اليوم أربعين مرة والمرأى  
يثبت على حالة واحدة أربعين  
مسفعا معناه ما ذكره الامام  
الزوي في مقدمة شرح المذهب  
قال ان الصادق يدور مع الحق  
حيث ما دار فان كان الفضل  
الشريفي في الصلاة مثلا صلى  
وان كان في مجالسة العلماء  
أو الصالحين أو الصبيان  
أو العيال أو في قضاء حاجة  
مسلم وجبر قلبه مكرورا ونحو  
ذلك فضل الفضل ونزل عاده  
وكذلك الصوم والقراءة والاكل  
والشراب والزواج والجدو والخطبة  
والعزلة والتمتع والابتدال  
والمرأى بمسألة في فلا يترك  
عائده فهو مع نفسه لا مع الحق  
اهـ فانظر الى كلامه المختصر  
الوجيز فان أفاضله كلمات  
نعتها بزيات وهذا من مقام  
الورائة المشار اليها بقوله عليه  
الصلاة والسلام بعثت بجموع  
الكام الخ في مسئلة في الفناء  
الذي ذكره الصوفية ويعبرون  
عنه بالفناء عن ماسوى الله تعالى  
مقام شريف أطلق عليه علماء  
أهل الطريق ومشايعهم  
قال الاسناد القشيري ومن

استولى عليه سلطان الحقيقة حتى لا يشهد من الأغيار لا عين ولا أثر ولا رجاء ولا ملأ ليل قاله حتى عن الخلق وفيه عيب الخ  
 اه وقال في العوارف انه ليس من ضرورة القساة ان تغيب الاحساس وقد تنفق غيبة الاحساس لبعض الأشخاص في السكوت  
 في طريق القوم وحوالهم شديد الاخلال عند ذوي العقول والابصار ولا ينتقض به الظاهر كما اجاب الناصري بعدم النقص لجماع  
 بطريق ارباب الاحوال اذا حصل عليهم وجود اذا حوطوا لم يتصور مع الحركة والاختبار عن الكشف في مسئلة في حديث ان  
 الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما وفي نسخة آخر من كل مائة سنة  
 رجلا من أهل بيتي ذكره الامام أحمد قال السيوطي وهذا حديث مشهور برواية الحفاظ المعبرين في المائة الاولى سيدنا  
 ابن عبد العزيز وفي الثانية الامام محمد بن ادريس الشافعي وفي الثالثة ابن سريج وأوالا شعري وفي الرابعة الصعلوكي وأبو حامد  
 الأسفرائني وألقاضى أبو بكر الباقلائي ٣٥٤ وفي الخامسة الامام الغرالي باختلاف وفي السادسة الفخر الرازي وألأضي

وفي السابعة ابن دقيق العيد  
 وفي الثامنة البلقيني أوزن  
 الدين العراقي وأبى بفت المداي  
 وكان شيخنا الطنطاوي يذكر  
 ان الشيخ زكريا محمد الماتة  
 التاسعة وكان السيوطي ينسب  
 التعدي فيها الى نفسه ولا شك  
 ان الانتفاع بالشيخ زكريا كثر  
 وأشهر فهو المجدد ارشاد الله  
 تعالى قلت والدي تلقيناه من  
 الشيخان ابن الجدي في المائة العاشرة  
 الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي أو  
 الامام محمد الزملي ووجهه  
 بعضهم ليكون الامام ابن حجر  
 مات قبل مضي القرن وفي  
 الحادية عشرة سيدنا القطب  
 عبد الله بن علوي الحداد علوي  
 وفي الثانية عشرة القطب أحمد  
 ابن حمر بن سبطا علوي  
 (مسئلة ٥) اختلف العلماء في سن البعثة لثلاث قرآن اثنا عشرة وعمل  
 سلفنا ومن أدركناه من الفقهاء لا يدر لون الأول سورة فقط وهو الاوفق في فائدة قال  
 الحديث في كتاب البركة من قرآن أربع مرات لا رقة بينها بكلام في موضع تقطع حال ثم  
 قال ثلاثا سبحان المنس من كل مديون سبحان المخرج من كل محزون سبحان من أمره بين  
 المكاف والودن سبحان من أراد شيئا أن يقول له كن فيكون بامرج المومم باحي يا قوم صل  
 على يدنا محمد وآله وافعل لي كذا وكذا قصيت حاجته مجرب اه (مسئلة ٦) اذا اطلقت  
 المودات كالوارد عند النوم فهي سورة الاخلاص وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب  
 الناس كما صرح به الاثني (مسئلة ٧) قول ابن عطاء الفس قرأ قل هو الله أحد مائة مرة  
 كان له من الاجر كل قال قل هو الله أحد ثواب سبعين عمل انواب سنة صيامها أو قيامها أو ورود  
 التصريح به في بعض الاشياء فيكون من باب حمل المطلق في كلام ابن عطاء على المقيد ويحتفل  
 ان مراده غير ذلك لكنه في هذا يوقف القول به على التوفيق من الشارع صلوات الله  
 وسلامه عليه ولو بسند ضعيف اذ لا مجال للرأي فيه والكشف لا ينجح به لا سيما في مثل هذا  
 الشأن وأما خبر العصيين وغيرهما ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وعده السيوطي من  
 الاحاديث المتواترة فقد اختلف العلماء في معناه فحمله بعضهم على ان الثلث باعتبار معاني  
 القرآن اذ هي احكام واخبار وتوحيد والاخلاص مشحولة على الاخير فيكون ثلثها هذا  
 الاعتبار وقبل من حمل على تضمينه من الاخلاص والتوحيد كان يقرأ ثلث القرآن ومنهم  
 من حمله على ثواب قرائتها مثل ثواب من قرأ قلنا يؤيد حديث من قرأ قل هو الله أحد فكانما  
 قرأ ثلث القرآن وقيل تعدل ثلثه من غير مضاعفة وتقله في النسخة على الاثني

وفي السابعة ابن دقيق العيد  
 وفي الثامنة البلقيني أوزن  
 الدين العراقي وأبى بفت المداي  
 وكان شيخنا الطنطاوي يذكر  
 ان الشيخ زكريا محمد الماتة  
 التاسعة وكان السيوطي ينسب  
 التعدي فيها الى نفسه ولا شك  
 ان الانتفاع بالشيخ زكريا كثر  
 وأشهر فهو المجدد ارشاد الله  
 تعالى قلت والدي تلقيناه من  
 الشيخان ابن الجدي في المائة العاشرة  
 الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي أو  
 الامام محمد الزملي ووجهه  
 بعضهم ليكون الامام ابن حجر  
 مات قبل مضي القرن وفي  
 الحادية عشرة سيدنا القطب  
 عبد الله بن علوي الحداد علوي  
 وفي الثانية عشرة القطب أحمد  
 ابن حمر بن سبطا علوي

وهو هذا آخر القرن الثالث عشر نحو من المولى تجدد به باحد من خواصه المقرين اه في  
 وفي الطبقات السبكي في الكلام على رواية رجل من أهل بيتي ما يفيد به يعني المجدد بعد المائة الثانية يكون من أصحاب الشافعي  
 لا غير قال لا نالنا لم نجد من أهل البيت من هو بهذه المائة علمناه المقرر مذهبه ومن شروط المجدد ان يخفي المائة وهو باق بشار اليه  
 وينصر السنة في كلامه وان يكون جامع الكل في كونه فردا كما هو المنهج في الحديث وعند الجمهور في مسئلة في معنى قول  
 الشيخ أحمد بن موسى المشرع من افضل نعم الله اليه كثر مؤن الخلق عليه ومن لم يتحمل بذلك المؤن عرض نفسه لوال تلك النعم  
 هو معنى حديث البهي وغيره من فروع ما عظمت نعمة الله على عبد الاعظم مؤنة الناس عليه فمن لم يتحمل تلك المؤنة فقد تعرض  
 تلك النعمة لروال ثم اعلم ان النعم الحقيقية هو ما رزقه المبدع مقام الاخلافة والاختلاف متفاوت في ذلك بحسب ما أعطوا من  
 الاخلافة والمؤن تختلف كثر فقل بحسب ذلك قال تعالى لينفق ذو سعة عن سعته الآية في مسئلة في معنى قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم لعائشة رضي الله عنهما قالت ان ابا بكر رجل أسيء حين قال هو و ابا بكر فيل بالان انك صواحبنا يوسف هو انك



أظهرت الاسف وأبغضت تشاؤم الناس بعد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كأنهم لم يسمعوا بوفاء الله لهم بوفاء الوفاء  
 الاكرام الضيافة وما ادها زيادة على ذلك وهوان ينظر الى حسن يوسف ويعلم بها في محبة وفي فتح الباري ان السائل لما أتته  
 أبو بكر رضي الله عنهما اذ هم من الامامة الصغرى الامامة الكبرى ونافى عدم القيام به في مسألة فقول صلى الله عليه وسلم  
 فاطمة بضعة مني ربي ما ير بها شامل لما ولا ادها فيكون واعطتها بضعة منه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لما ثبت من  
 قول عمر رضي الله عنه في خطبة لا م كلتم انة فاطمة رضي الله عنهما اني احب ان يكون عندي عضو من أعضاء رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم وقال ابن عمر لعين انك ضعة من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واسطة فاطمة بل جاء ان أم الفضل  
 رأت ابن ضعة من جسده عليه الصلاة والسلام وضعت في حجرها فقال لها صلى الله عليه وسلم خير أرايت تلك فاطمة ان شاء الله  
 فلما في موضع في حجرها فولدت الحسن فقد جعله بضعة منه واسطة قال السهوي ٣٥٥ في جواهر القدين وهو كتاب جيد

مشمول على ما فيه قطع لمن  
 اتلا قلبه بحسب النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما افظه وكل من  
 شوهه اليوم من ولد فاطمة فهو  
 بضعة من تلك البضعة وان  
 تعددت الوسائط ومن تأمل  
 ذلك كيف لا ينبعث من قلبه  
 داعي الاجلال والتعظيم لهم  
 ويحسب بفضههم على أي حال  
 كانوا واحداً في النفس في  
 بعضهم لما يرى في بعضهم من  
 الانبعاث وعدم الانبعاث فلا  
 يخرجهم من دائرة القرية ولا  
 النسبة النبوية واما سب  
 فاطمة رضي الله عنها فان صدر  
 من مسخلة فهو كافر مرتد  
 أو غير مستحل فساد بالاجماع  
 ملون بل اخذ البهي من  
 حديث يغضني ما يغضها له

في رواية تتعلق بالحديث والسيرة ابو يعقوب صاحب روضان الله عليهم اجمعين  
 في تنبيه في الاثر يطلق على المروي سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة  
 قال النووي هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحققون وغيرهم واصطاح عليه السلف  
 وجاهل الخلف وقال الفقهاء انما راسيون الاثر ما يضاف الى الصحابي موقوفاً عليه  
 ج على الاتباع ومن منظومة الحريري في علم الحديث قوله شعر  
 واختصر واخبرنا خطانا \* واختصر واحد نساونا  
 ونكتب الحاء نحو بل السند \* مهملة والاكثر الاجماع ورد  
 وبه ما يسوق الاسنادي \* مصنف يعود عاقل على  
 ذلك الاسناد يقول به \* أي بالامسداد على دانيه  
 في فائدة قال ابن حجر في شرح الاربعين اذا قال المصنف حدثنا فلان ولم يسمع من الشيخ أو  
 أخبرنا فهو لم يقرأ عليه أو أبا فلان فلان في نفسه اه وقال ابن الصلاح خمسة من غريب  
 الحديث وهي ان الصحابي يروي عن غيره فانه من رقة حوت وانه في تفرقة اسماء كذا وان شعبا  
 عليه السلام عاش ثلاثة آلاف سنة وان في غفاته اثني عشر ألف كلمة وان الله احب اهل النبي  
 صلى الله عليه وسلم (مسألة ث) أطلق المصنفون على عدم مباينة سب عباد الانصارى  
 الصحابي سيد الغر ج سادات التلاميذ بكر وعمر رضوان الله على الجميع ولهم سائر الى الشام ومات  
 سنة ١٥ أو سنة ١٦ أو سنة ١١ ولا خلاف انه وجد مقتولا ولا شك ان سدا  
 لا يقول ان احدا أولى بالامارة من المصنف بل شاهد يعينه له قوله انه أنتم الامراء ونحن

كفر وسب عائشة رضي الله عنها بالفاحشة الكبرى فسق بالاجماع وقال القاضي من سب أزواجه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
 وسلم قتل لاهم سب له والمافق هو الذي يطن الكفر والعياذ بالله تعالى وهو من أقبح أنواع الكفر ولهذا كانوا في الدرك الاسفل  
 من النار كما تجرى عليهم في الظاهر احكام الاسلام من حدود وغيرها كما ان الكافر المتظاهر اذا قذف مسلما احداً كان ملزماً  
 للاحكام (مسألة ث) حديث عدد الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً منهم الرسل ثمانمائة وثلاثة عشر منهم ابن حبان ولا  
 حرج في ذكر الانبياء والاحتياط ان لا يقتصر على عدد في التسمية الا في يوم في العدد ان يدخل أو يخرج من ابس كذلك  
 في مسألة في جماعة يجمعون على قهوه فيقول أحدهم الدور سيد المرسلين ويقول الباقون صلى الله عليه وسلم قوله الدور الخ ليس  
 بد كذا في كتاب عليه وكتاب الجيوس نواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون هو قد ارتكب المكره وترك الصلاة عليه صلى  
 الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فالاولى المشاركة واجتماعهم على الصلاة المذكورة يكون ذكر الانهم من أصل الذكركم الاولى

لهم تلك الألقاب المرحمة بينهم قد صرح السيوطي بتعريفها لكن إن كان فيها السادة أدب أو تقدير لغيره في مسئلة من ادعى انه رأى الحق سبحانه وتعالى في المنام سلمت له دعواه فإن كان كاذباً فليدعي كذباً قال الامام النووي عن القاضي عياض انفق العجلاء على جوار رؤية الله تعجل ولا في المنام وصحتاوان رأى على صفة لا يتحقق بجماله تعالى من صفات الاجسام لان ذلك المرقى غير ذاته سبحانه وتعالى اذ لا يجوز عليه التجسيم ولا اختلاف الاحوال بخلاف رؤية النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فهي كسائر أنواع الرؤيا من التنبيل والتخييل قال القرطبي حتى رؤية الله تعالى في المنام انه رأى مثاله لا انه رأى ذاته والمثال في حقه تعالى جائز والمثال باطل اذ هو عبارة عن المساوي ٣٥٦ في جميع الصفات والمثال لا يحتاج فيه الى المساواة ومن رأى الحق سبحانه

وتعالى في منامه على نوره ومهابته ولم يمان صورة ولا مثالا بعينه بل رآه بقلبه عظيماً ورأى انه كله وأكرمها وأدناه وبشره بدخول الجنة قالت الرؤيا بشرى له وكذا ان رآه ينظر اليه أو معه في بيت أو له مع على صدره أو كأنه نظره تعالى فدخل هذه المراتي لا يراها الا أهل الانوار المخلصون المشرعون وان رأى كان الحق تر لاني الارض فان كان على صورة جلال ولفظ فان العبد يبسط في تلك الارض وينالون خصاصة ونعمة وان كان على صفة هينة وفهر دل على خراب المكان ومن رآه في صورة أليه أو أمه أو ولده أو أخيه أو ذى مودته دل على فضل ولفظ من الله تعالى شفقة بخبر ذلك في مسئلة في ما يقوله بعض الصالحين من تكرير بعض سور القرآن في حربه أصل في السنة تكذيب من قرأ قل هو الله أحد مائتي

الوزراء قبرا حينئذ من دعوى الامارة وأقرباها وقت في محفلها فيجمل كلامهم على عدم بعثه بخصوص أحد اليد لا يعموم الاثر وهذا هو الذي يليق بمثل معدولا بظن به سواء في فائدة في خمسة من الصحابة رضوان الله عليهم لهم شبهة بصاوات التوسلا معه عليه نظمهم بعضهم بقوله

خمس شبه المختار من مضر \* يا حسن ما خولوا من شبه الحسن  
الجعفر وابن عم المصطفى قثم \* وسائب وأبي سفيان والحسين  
أه شرح لامية العجم في فائدة في قال العبد ينبغي لكل مؤمن ان يعرف أولاده صلى الله عليه وسلم وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
أولاد طه قاسم فزنب \* رقيقة ذات الجلال الباسم  
قام كلنوم فقامت فقبه محمد الله ابراهيم وهو الخاتم  
ولبعضهم في حفظ أكر من ألف حديث من أصحابه عليه الصلاة والسلام  
سبعة من المحب فوق الألف قد نقلوا عن النبي رسول الله خير مضر  
أبو هريرة - سعد جابر أنس \* صدique وابن عباس كذا ابن عمر  
في فائدة في والسيد ناعلى بن أبي طالب كرم الله وجهه ليلة عشر في رجب الحرام وثلاثون سنة  
من عام الفيل من كتب ذلك دخل الجنة قاله العلامة جاد بن زين الحبيشي أه

في فضائل أهل البيت النبوي نفع الله بهم

في فائدة في قبا المناوي بضم الميم في شرح الجامع حديث آلى كل مؤمن نقي بن هو من بني هاشم وبني المطلب وهو معنى صحيح وله وجه وشواهد من الاخبار المشهورة المأثورة في حق أهل البيت على تحقيق نسب التقوى أه في فائدة في نقل السيوطي من شيخه العراقي ان المهدي ولد سنة ٢٥٥ قال ووافقه الشيخ على الخواص فيكون عمره في وقتنا سنة ٩٥٨ سنه ٧٠٤ وذكر أجدال على ان المهدي موجود كذلك الشرائي أه من خط الحبيب علوي ابن أحمد الحداد وعلى هذا يكون عمره في سنة ١٣٠١ سنه ١٠٤٦ (مسئلة في) أه

مرة الخ وحديث أقرأ قل هو الله أحد والعوذتين حين تصبح وحين تمشي ثلاث مرات يكفيل من كل شيء البيت وسورة الكهف ليسلة الجفوة يومها والاستكثار منها فلا تجر على من كرر آية أو سورة وليس ذلك من البدع المذمومة بل من الحمودة المثاب عليها ويجب منع من أنكر على من فعل ذلك اذ انكاره هو المنكر في مسئلة في حديث يس لما قرئت له لا أصل له ولم أر من عبر به موضوع فيجتمل له لا أصل له في الصحة والذي اعتقده جواز روايته بصيغة التريض بخبر بلغنا كما يقوله أصحاب الشيخ اسمعيل الجعفي رضي الله عنه والله أعلم



البيت النبوي المحرمة عليهم الصدقة قرية مستعينة بالاجاع كودتهم ومحبتهم لقوله تعالى قل  
 لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى وقوله عليه الصلاة والسلام اذكركم الله في اهل بيتي  
 ثلاثا وقوله من اراد التوسل الي وان يكون له عندي بدأشفع له بايوم القيامة فليصل اهل  
 بيتي ويدخل السرور عليهم وقول الصديق رضي الله عنه على المنبر اقبوا محمد في اهل بيته  
 وقوله لهم لان اصلكم احب الي من اصل قرايبي (مسئلة ب) عمل سلفنا وسادتنا  
 الاشراف آل أبي علوي حجة وكفى بهم لمن اقتدى بهم واقتص آثارهم قدوة وكيف لا وقد طبق  
 الارض ذكرهم وعلقت الدنيا من تراجهم وجعل سيرهم قال الامام أحمد بن عبد الله لم حاج  
 فضل لخصت عن الاشراف في الاوقاف وسألت عنهم الواردين الى الحرم من فوسفوا الى  
 وعرفوني اخبارهم فلم أجد على الاستقامة وطرق الكتاب والسنة كبنى علوي الحسينيين  
 الحضرميين ونقل العلامة محمد بن جعفر عن شيخه العارف بالله محمد باقر جبل ان اهل البيت  
 افضل الناس وآل أبي علوي افضل اهل البيت لاتباعهم السنة ولما اشتهر عنهم من العلم  
 والعبادة وحسن الاخلاق والكرم والتقوى بالاتفاق وقد قال قطب الارشاد السيد  
 عبد الله الحداد ما أحسن في هذا الزمان من طريقة آل أبي علوي وقد أقرهم بذلك اهل  
 اليمن مع بدعتهم واهل الحرمين مع شرفهم وهي طريقة نبوية ولا يستمد بعضهم الا من  
 بعض فان حصل لهم مدد من غيرهم فهو واسطة أحسن منهم وهم الآن وفي كل  
 زمان لا يحصون كثرة قال السيد الامام زين العابدين العيدير وس احو اقبائل بني  
 علوي فبلغوا مائة وخمسة عشر في قبيلة وغالبهم يحضرون وقد عد من فهم منهم سنة  
 ١٢٠٣ فبلغوا نحو عشرة آلاف اه قلت وعني بآل أبي علوي ذرية سيدنا علوي بن  
 عبيد الله بن أحمد بن عيسى لان هذا العرف الخاص اشتهر بهم لا لكل ذرية أمير  
 المؤمنين علي كرم الله وجهه فافهم (مسئلة ج) هل تقبيل أيدي السادة الاشراف  
 سنة أو مباح أو مكروه قال في فتح المعين وافق النووي بكرهه الاضناء وتقبيل نحو يد  
 أو رجل لا سيما نحو غنى الحديث من تواضع لفتي ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لخصوص صلاح  
 أو علم أو شرف لان أبا عبيدة قبل يد عمر رضي الله عنهما اه ونحوه في فتاوى ابن حجر وقال في  
 المشرع الروي في مناقب بني علوي بسن عند الشافعي تقبيل يد نحو الاهد والشريف والعالم  
 والكبير في السن والطفل الذي لا يشتهي ولو لغير شفقة ورجة ووجه صاحب قدم من سفر  
 لما روى الترمذي ان يهوديين قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله ولم ينكر عليهما (وروي)  
 ابن حبان ان كعبا قبل يديه وركبته عليه الصلاة والسلام لما نزلت قوته وفي حديث وقد  
 عبد القيس انهم قبلوا يده والاعرابي الذي أمره ان يدعو الشجرة وغير ذلك من الطرق وان  
 عليا قبل يد العباس ورجله وان ابن عباس أخذ بركاب زيد بن ثابت وقال هكذا أمرنا ان  
 نقبل بعلمائنا قبل زيد بن عباس وقال هكذا أمرنا ان نقبل بأهل بيت نبينا وقال الحافظ  
 العراقي وتقبيل الاماكن الشريفة على قصدة التبرك وأيدي الصالحين وأرجلهم حسن  
 محمود باعتبار القصد والنية اه فعمل بذلك انما تدرج عليه السلف الصالح من المشايخ  
 العلماء الجامعين بين علمي الظاهر والباطن والاولياء والصالحاء فاطمة من تقبيلهم أيدي

الاشراف بنى علوي مخصوصا من بين سائر الناس ولو لجاهل وطفل ومتري بغير رضى سلفه هو الحق الواضح والطريق المستقيم لما في كل واحد من ذرية سيدتنا فاطمة الزهراء رضى الله عنها جزء من بضعة النبي صلى الله عليه وسلم وان كثرت الوسائط كما نفع عليه العلماء ولما قيل انهم عرفهم يذهب بالجذام

(التوسل باهل الفضل والرد على اهل البدع وحكم خوارق العادة)

(مسئلة ج) التوسل بالانبياء والاولياء في حياتهم وبعد وفاتهم مباح شرعا كما وردت به السنة الصحيحة كحديث آدم عليه السلام حين عصى وحديث من اششكى عينيه واحديث الشفاعة والذي تلقيناه عن مشايخنا وهم عن مشايخهم وهم جرح ان ذلك جائز ثابت في اقطار البلاد وكفى بهم اسوة وهم الناقون لنا الشريعة وما عرفنا الا بتعليمهم لنا فلو قدر ان المتقدمين كفروا كما يزعم هؤلاء الاغبياء لبطلت الشريعة المحمدية وقول الشخص المؤمن بافلاق عند وقوعه في شدة داخل في التوسل بالمدعو الى الله تعالى وصرف النداء اليه مجاز لا حقيقة والمعنى بافلاق ان توسل بك الحاربي ان تعيل عثرى أو بردعائي مثلا فالمسؤول في الحقيقة هو الله تعالى وانما أطلق الاستعانة بالنبي أو الولي مجازا والعلاقة بينهم ان قصد الشخص التوسل بنحو النبي صار كالسبب واطلاقه على المسبب جائز شرعا وعرفا وادعى القرآن والسنة كما هو مقرر في علم المعاني والبيان نعم ينبغي تنبيه العوام على ألفاظ تصدر منهم تدل على القبح في نحو سيدهم فيجب ارشادهم واعلامهم بان لا نافع ولا ضار الا الله تعالى لا يملك غيره لنفسه ضرا ولا نفعا الا ارادة الله تعالى قال تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام قل اني لا املك لكم ضرا ولا رشدا اه قلت وقال بعض المحققين ولا يظهر لي ان حكمة توسل عمر بالمعاصي رضى الله عنهم مدون النبي صلى الله عليه وسلم هي مشروعة جواز التوسل بنبيه عليه السلام وذلك لان التوسل به امر معلوم محقق عندهم فلو توسل بالنبي عليه السلام لاحد منه عدم جواز التوسل بغير الله وعبارة له واما التوسل بالانبياء والصالحين فهو امر محبوب ثابت في الاحاديث الصحيحة وقد اطلقوا على طلبه بل ثبت التوسل بالاعمال الصالحة وهي اعراض فالذوات أولى اما جعل الوسائط بين العبد وبين ربه فان كان يدعهم كما يدع الله تعالى في الامور ويعتقد تأثيرهم في شيء من دون الله فهو كافر وان كان مراده التوسل بهم الى الله تعالى في قضاء مهماته مع اعتقاده ان الله هو النافع الصار للموثر في الامور فالظاهر عدم كفره وان كان فعله قبيحا فائدة في سئل السيد عمر البصري عن قول الشخص شيء ثانيا فلان الخ فاجاب قول العامة بافلاق شيء الله غير عريسة لكم من مولدات اهل العرف ولم يحفظ لاحد من الائمة نصا في النهي عنها وليس المراد بها في اطلاقهم شيئا يستدعي مفسدة الحرام أو المكروه لانهم انما يدعونهم استمدادا أو تعظيما لم يحسنون فيه الطعن اه (مسئلة د) من القواعد المجمع عليها عند اهل السنة ان من نطق بالشهادتين حكمه اسلامه وعصم دمه وماله ولم يكشف حاله ولا يسأل عن معنى ما تلفظ به ومنها ان الايمان المنجى من الخلود في النار النصديق بالوحدة والرسالة فمن مات معتقدا ذلك ولم يدبر غيره من تفاصيل الدين فواج



من الجاهل وان شعر بشئ من الجميع عليه بلفظ التواتر لزمه اعتقاده ان قدر على تعقله ومنها من  
حكم بايمانه لا يكفر الا اذا تكلم أو اعتقد أو فعل ما فيه تكذيب للنبي صلى الله عليه وسلم في شئ  
يجمع عليه ضرورة وقدر على عقله أو نفى الاستسلام لله ورسوله كالاكتفاف به أو بالقرآن  
ومنها أن الجاهل والمخطئ من هذه الأمة لا يكفر بعد دخوله في الاسلام بصادر منهم  
المكفرات حتى يتبين له الجهة التي يكفر جاحدها وهي التي لا تبقى له شبهة يعذر بها ومنها أن  
المسلم اذا صدر منه مكفر لا يعرف معناه أو يعرفه ودلت القرآن على عدم اراذله أو شك  
لا يكفر ومنها لا ينكر الا ما أجمع عليه أو اعتقده الفاعل وعلم منه أنه معتقد حرمته حال فقد فن  
عرف هذه القواعد كفلساته عن تكفير المسلمين وأحسن الظن بهم وحل أفراسهم واضطامهم  
المحملة على الفعل الحسن خصوصاً الفعل الذي ثبت أن أهل العلم والصلاح والولاية كالقطب  
الحداد فصوله وقالوه في كتبهم وأشعارهم دونه فليعتقد أنه صواب لا شك فيهم ولا رتاب وان  
جهله بدليله لقصوره وجهله لالقبلة الحال على الولي وغيبه عقله وليسع العوام ما وسع ذلك  
العالم فمن علم ما ذكرنا ففهم ما أشرنا وأراد الله حفظه عن سبيل الابتداع كفلساته وقوله عن كل  
من نطق بالشهادتين ولم يكفر أحد من أهل القبلة ومن أراد الله غوايته أطلقها بذلك وطالع  
كتب من أهواه هو أهواه نعوذ بالله من ذلك (مسئلة ٥) العمل بإحسين في جهة الهند  
وجاؤه المقبول يوم عاشوراء أو قبله أو بعده بدعة مذمومة شديدة التحريم وقاعلوه فساق  
وصلال متشبهون بالرفض والناسبة اذا فاعل ذلك فسمان قسم بنوحون ويندبون  
ويظهرون الحزن والجزع بتغيير لباس أو تركه ليس معنادهم عصاة بذلك طرمة هذه الاشياء  
بل بعضها من الكبار وقاعلها فاسق وورد أن الميت ليحسب بيبكاه أهله وأنه يتأذى من ذلك  
فانظر هؤلاء الجاهل الحق يريدون زعيم الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم عابتاً تأذى  
به ويكون خصمهم عند الله تعالى بل الذي ينبغي أن ذكر مصاب الحسين رضي الله عنه ذلك اليوم  
أن يشتغل بالاسترجاع امتثالاً للأمر وأحراراً للآجر وما أصيب به السبط يوم عاشوراء انما  
هو الشهادة الدالة على حمده وحظونه ورفع قدر جنة عند ربه وقسم بلعون ويفرحون  
وبغضونه عيداً وقصدهم اظهار الفرح والسرور يقتل الحسين فهم بذلك أشد عصباناً وانما  
بل فعلهم هذا من أكبر الكبائر بعد الشرك اذ قتل النفس أكبر الكبائر بعد الشرك  
فكيف يقتل سيد المؤمنين ربه سيد الكونين صلى الله عليه وسلم والفرح بالمعصية  
واظهار السرور بها شديد التحريم ومثله كالمعصية في الأثم بل جاء عن الامام أحمد أنه كفر  
وقد اتفق أهل السنة أن بغض الحسين والفرح بعصاه كبير فيختص منه سوء الخصال ولا أن  
الفرح بذلك يؤذى جده عليه الصلاة والسلام وعلياً والحسين والزهرار رضوان الله عليهم  
وقد قال تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله الآية وورد اشتد غضب الله على آذاني  
في عترتي وورد أيضاً أحب أن ينسأله في أجله وان يمنع عما حوله الله تعالى فليخلفني في أهلي  
خلافة حسنة فمن لم يخلفني فهم بتر عمره وورد على يوم القيامة مسوداً وجهه فلم ان اتفاق  
المال على العالمين لهذه المخازي شديداً التحريم وأخذ من أكل أموال الناس بالباطل  
(مسئلة ٦) قال العلامة المحقق الشيخ علي بن أبي بكر السقاقي علوي نفع الله في كتابه

معارج الهداية فصل واحد في بيان معنى البدع وأهلها وانذها وأهلها وأعرض من  
 مجالسة أربابها واعلم أن أصول البدع في الأصول كما ذكره العلماء يرجع إلى خمسة (الأول)  
 المعتزلة القائلون بأن العباد خالقو أعمالهم وينفوا الرؤى ويوجبون الثواب والعقاب وهم  
 عشرون فرقة (والثاني) الشيعة المفرطة في حب سيدنا علي ص كرم الله وجهه وهم اثنتان  
 وعشرون فرقة (والثالث) الخوارج المفرطة في بغض علي رضي الله عنه والكفرة له ولبن  
 أذنب ذنبا ككبروا وهم عشرون فرقة (والرابع) المرجئة القائلون بأنه لا يضر مع الإيمان  
 معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة وهم خمس فرق (والخامس) البخارية الموافقة لأهل  
 السنة في خلق الأفعال والمعتزلة في نفي الصفات وحدث الكلام وهم ثلاث فرق  
 (السادس) الجبرية القائلون بسلب الاختيار عن العباد وهم فرقة واحدة (السابع) المشبهة  
 للذين يشبهون الحق تعالى بالخلق في الجسمية والحسول وهم فرقة واحدة أيضا تلك اثنان  
 وسبعون كلها في النار والفرقة الناجية هم أهل السنة البيضاء المحمدية والطريقة النقية  
 ولها ظاهر يسمى بالشرعية شرعة للعامة وباطن رسم بالطريقة منها الخاصة وبخلاصة  
 نصيب بالحقيقة معراجا لاختصاص الخاصة (فالأول) نصيب الأبدان الخمسة (والثاني)  
 نصيب القلوب من العلم والعرفة والحكمة (والثالث) نصيب الأرواح من المشاهدة  
 والرؤية اهـ (مسألة في) خوارق العادة على أربعة أقسام المعجزة القروية بدعوى  
 النبوة المجهوز عن معارضتها المأصلة بغير اكتساب وتعلم والكرامة وهي ما تظهر على يد كامل  
 المتابعة لنبينا من غير تعلم ومباشرة أعمال مخصوصة وتنقسم إلى ما هو أرهاص وهو ما يظهر  
 على يد النبي قبل دعوى النبوة وما هو معونة وهو ما يظهر على يد المؤمن الذي لم يقس ولم يغتر  
 به والاستدراج وهو ما يظهر على يد الفاسق المعتر والسحر وهو ما يحصل بتعلم ومباشرة  
 سبب على يد فاسق أو كافر كالشعوذة وهي خفية السيد بالأعمال وحسن الحيات ولذغها له  
 واللعب بالنار من غير تأثير والطلاسم والتعزيات المحرمة واستخفاف الجان وغير ذلك إذا  
 عرفت ذلك علمت أن ما يتعاطاه الذين يضربون صدورهم بدوس أو سكين أو يطعنون أعينهم  
 أو يعمدون النار أو يأكلونها وينفون إلى سبيل أي أحد الزاقي أو سبيل أي أحد من علوان  
 أو غيرهما من الأولياء أنهم ان كانوا مستقيمين على الشريعة فاعين بالآوامر تاركين للنهائي  
 عاملين بالغرض العيني من العلم عاملين به لم يتعلموا السبب المحصل لهذا العمل فهو من حيز  
 الكرامة والافهم من حيز السحر إذا اجتمع منعقد على أن الكرامة لا تظهر على يد فاسق  
 وإنما لا تحصل بتعلم أقوال وأعمال وإن ما يظهر على يد الفاسق من الخوارق من السحر المحرم  
 تعلمه وتعليمه وفعله ويجب زجر فاعله ومدعيه وحتى حكما بأنه مصر وضلال حرم التفرج عليه  
 إذا قاعد أن التفرج على الحرام حرام كدخول محل الصور المحرمة وحرم المال المأخوذ  
 عليه والفسق بين معجزة الأنبياء وكرامة الأولياء وبين شعور السحر ان السحر والطلسمات  
 والسمية وجميع هذه الأمور ليس فيها شيء من خوارق العادة بل حوت بترتيب مسببات على  
 أسباب غير أن تلك الأسباب لم تحصل لكثير من الناس بخلاف المعجزة والكرامة فليس لهما  
 سبب في العادة وإن السحر مختص عن عمل له حتى أن أهل هذه الحرف إذا طلب منهم المولوك



من ملاحسة طالبوهم ان يكتب لهم أسماء من يحضر ذلك المجلس فيصنعون ذلك ان سعى  
لهم فلو حضر آخرهم برشياً وان قرأت الاحوال المفضدة للعلم القطعي المحتقة بالانبياء والاولياء  
من الفضل والبر والحق والصدق والحياة والهدى والفتوة وترك الرذائل وكال  
العلم وصالح العمل وغيرها والسائر على الضمن ذلك

﴿مسائل منشورة في ذلك وغيره﴾

(مسألة ك) ارم ذات العباد وما يدكر فيها من الاخبار والرحا في غير ثابتة عند المحققين  
والمفسرين بل هي منقولة عن بني اسرائيل ولا بد فيها من توقيف عن معصوم نعم نقل  
السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الارم المالك وذات العباد أي  
طولهم ويقال ارم قبيلة من عاد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ارم ذات العباد فقال  
كان الرجل بأفيا الصخرة فجعلها على كاهله فيلقها على أي حي أراد فيها لكة (مسألة  
ب) حضر موت محلاف من مخاليف اليمن الاسفل والمحلاف القطعة من الاقليم مشتملة على  
بلدان ومدن وقرى كثيرة مشهورة بالحبر والصلاح وأعظم منها تريم وشبام وحدثها من جهة  
الساحل عشرين مائتي بروم والنصر ونواحيها الى حد أرض المهرة الفاصلة بينهما وبين أرض  
الطنى التيمهي على مقابلة المكان المسمى بديعوت وهو الذي يحمل المشفاص عليه ومن  
جزدان ونواحيها الى تريم وقبر هود عليه السلام وما وراء ذلك الى أرض مهرة فلا تدخل ظفار  
وكذا موره الا ما حاذى أرض الطنّى غربي أرض مهرة واختلف في تسميتها بحضر موت فقبل  
ان سالما عليه السلام لما هلك قومه سافر عن معصم المؤمنين لما انتهى اليه مات فقبل  
حضر موت وقال المبردان حضر موت لقب عامر جد الجمانية كان لا يحضر حربا الا كثر فيه  
القتل وذكر الغساني ان حضر موت ابن سبأ الاصغر فن ولده الحرث وهو وسيلان وبيعة  
وتريم وشبام وسبأوا كثر قبائل حضر موت حبر من ولد سبأ الاصغر الى قطان وقال الامام  
عبد الرحمن شر اصيل حضر موت بضم الميم تجمع اودية كثيرة وقد اختص به هذا الاسم وادى  
ابن راشد طوله نحو ثلاث مراحل من العقاد الى قبر النبي هود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة  
والسلام (مسألة ب) طول مدينة تريم التي هي أعظم بلدة وأتمهرها بحضر موت حرسها  
الله تعالى احدى وسبعون درجة وخمس دقائق وثلاثون دقيقة من البحر المحيط الغربي أو من  
الجزائر الخالدات فيه وبينهما عشر درج وعرضها خمس عشرة درجة وثلاثون دقيقة ومطلعها  
ومطلع دوعر واحدا بالنسبة للأهلة والقبلة الالبته ما تيسر لابس به ويجب العلم ان  
بل تختم معرفته لسان ترتب عليه من معرفة القبلة وما يتعلق بالاهلة كالصوم - بما في هذا  
الزمان لجهل الحكام وتساهلهم وتم تروهم فانهم يقبلون شهادة من لا يقبل بحال ففائدة  
اذنزل القمر ليلة زايع عشره أو خامس عشره احدى هذه المنازل الست خسف واذا انزلتها  
الشمس الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين كسفت وهي هذه المنظومة في قوله

نجوم السماء ستة \* على النيران جميعا سطین  
مقدم جهة مع بلدة \* وسعد بن والزبنا بطین

واذا أردت معرفة القبر في أى منزلة هو فاحسب ماضى من الشهر وزد عليه سنة عشر  
واحسب من غروب الفجر وهو المنزلة التى أنت فيها من الثمان والعشرين المعروفة فحيث  
انتهى بك العدد فالقسم في تلك المنزلة وان شئت زدت يومين فقط وعددت من طالع الفجر  
وهو رقيب الغروب واذا أردت أن تعرف الشمس في أى منزلة هى فزد على ماضى من منزلة  
الشبابى التى أنت فيها ثمانية أيام فالجمع فالشمس في رقيب تلك المنزلة ولها فيه مثل تلك  
الأيام مثاله اذا كنت في الحادى عشر من العوام مثلا وزدت عليه ثمانية أيام صار تسعة عشر  
يوما فأتى بك الى ستة في السماء و رقيب السماء الحوت تقول الشمس اليوم في الحوت  
ولها فيه ستة أيام وان شئت قلت ست دوايح نصب الشراك للعودى مع زيادة (مسئلة  
ب) اذا أردت أن تعرف أول يوم من المنازل الشمسية يدخل في يوم في أحد البروج  
الشمسية الاثني عشر على مقتضى خبر العلامة طاهر بن محمد علوى فاستخرج من هذين  
البيتين فالر من أوله بعد ذكر المنزلة صر بمالعدد الايام التى مضت من البروج وأخر حرف من  
السكامة علامة البرج وهما

١٢	٤	٩	٢	٧	١٢
حمل	ثور	جوزاء	سرطان	أسد	سنبله
عوايج	غفرزت	أكليل ج *	نعام طس	مرزدا	خباه ييس
٧	٣	١٢	٥	٧	٢٩
ميزان	عقرب	قوس	جدى	دلو	حوت

مؤخوزم نطخ جج دبران بيق \* هنج جج ثرزد صرف كطخ وبس  
(قاعدة) من تقر بسدى العلامة عبد الله بن أبى بكر عبيد قال ونحو ثلاثة أيام في الصرفة  
يعتدل الليل والنهار في جميع الجهات يعنى الحضرمية وما قاربها ثم يأخذ النهار في الزيادة  
والليل في النقص الى خمسة أيام في السولة فينتهى طول النهار الى نحو ثلاث عشرة ساعة الا  
أربع دقائق وينتفى قصر الليل الى احدى عشرة ساعة وأربع دقائق ثم يأخذ الليل في الزيادة  
والنهار في النقص الى ثمانية أيام في الفراغ المقدم فيعتدل الليل والنهار ثم يأخذ الليل في  
الزيادة والنهار في النقص الى سنة أيام في الحقعة فينتهى طول الليل الى ثلاث عشرة ساعة الا  
أربع دقائق وقصر النهار الى احدى عشرة ساعة وأربع دقائق ثم ينتدى النهار في الزيادة والليل  
في النقص الى ثلاثة أيام في الصرفة فيعتدل الليل والنهار وهكذا الى ان تقوم الساعة اه  
(مسئلة ب) قاعدة الكبس في حساب الشبابى يكون في كل أربع سنين يزيد يوم في نجم  
الحقعة كان أيامها دأعا ١٤ فتكون في الكيسة ١٥ لكن بعد سبع كبائس يتخلف  
الكبس سنة فيكون حينئذ بعد خمس سنين للتفاوت بين الشمسية والقمرية اذ كل ٣٢  
سنة شمسية ٣٣ سنة قمرية وقد ذكر العلامة طاهر بن محمد علوى بينا يجمع السنين وكل حرف  
مجم كيسة وكل مهمل بسيطة واذا اكل عاد لما قبله وهو

قوله وبس هذه اللفظة ليست  
من الرض بل تنجم للبيت اه منه

لى واهب حك شكور قدوس \* باسط قاهر قادر فعال

وابتداؤه من حرف الايام أوله سنة ١٢٥٩ فتكون سنة ١٢٦٠ كيسة لكونها على



الياء بعده وهكذا اه قات ويكون في سنيننا هذه سنة ١٢٥١ سنة تصيب هذا المجموع على  
 الشين من شكور وهي كريمة اه والله اعلم واحكم هو قد تم بحمد الله ما يسر الله تعالى جمعه  
 في هذه الجملة من صافي رحيق تلك الفتاويات والفوائد المستنبطات المار ذكرها اوله  
 والحمد لله أولا وآخره ائمة دائرنا تقبل منا انك انت المميع العليم واجمع لنا بين الصواب  
 والثواب وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه وتابعهم الى يوم الدين  
 عدد ذكر الذاكرين وسبوا الغافلين صلاة وسلاما تم بركم مسائر العباد المؤمنين آمين

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

يقول المتوسل بنى المقام المحمود طه قطرية اللمياطى الازهرى ان محمود  
 حمد المن فقه اولياء مذهب الوصول اليه اذوهم قلبا اقتاهم بما أقاموا به الدليل عليه  
 وصلا وسلاما على من حض على التقه في الدين وعلى آله وصحبه المرشدين الى بغية  
 المسترشدين وآتاهم فقد امتعت هذه الفتاوى معنى وبصرى ووقفت على أبوابها مفتحة  
 حفا من سهرى فاذا هي على صغر حجمها اشصوصن من المسائل الفقهية بكل نفيس حافلة  
 الضرع بالاحكام الشرعية فيحتاج الى الحاجة اذنى صبيس ولارى لها مثلا في قلة الحجم  
 وكثرة النفع الا صفر أعضاء الانسان البصر والسمع فاشوج المفتين والمستفتين اليها  
 وما أحقها بان ينساب الفقهاء عليها ولكن لا يستغرب الشيء من معدنه اذ هي تاليف من  
 اسند الايمان والحكمة الى بينه الامام المحقق والهامم الفقيه المدقق ذى السعى المشكور  
 حضرة مفتى الديار الحضرية السيد عبد الرحمن بن محمد بن حسين باعلاوى الشهير بالمشهور  
 أطال الله حياته وأكثرت من أمثاله في المسلمين وان زماننا هذا اجتله لضنين ولما كان  
 من أعظم القرب تسهيل تناول هذه الفتاوى على ذوى الطلب رغب في طبعها من هو  
 للكارم أهل حضرة السيد على بن عبد الرحمن بن سهل فاجرى طبعها على نفقته وجعل  
 ملاحظته الى حضرة الامتثل الشيخ سالم بن سعيد باسالم بالطبعة المصرية ذات التحرير  
 المجاورة لمسجد القطب الدردير ادارة من سلم طبعها وصفا حضرة الشيخ أحمد الحلبي  
 ومحمد أفندي مصطفى ولما كل طبعها الجالب للسره في أوائل ربيع الاول سنة ١٣٠٣  
 من الهجرة قلت مؤرخا

بادرى علم وحسن عمل • وأفق لما بالنوم نسل أمل  
 واستغف قبك فهو آقبه بالسفتوى أيعدل بالنشاط كسل  
 لاوالذى عنت الوجوه له • ويجوفه القلب التقي تشغل  
 بالعلم يسلمو طالوه ومن • طلب العلى دون المعلوم سفل  
 وبقدرة عقل المربغية • والعلم بغية من زكا وعقل  
 قل للذى أضحى يحصله • الفقه أفضل مالدك حصل  
 فاسسترد الفقهاء انهم • سغن النجاة اذا الم نزل  
 وخذا الفتاوى هذه سندنا • عن بعز الله عز وجل

جست خاوی الفقہیہ  
فہما رقل وینما  
وإذا ثبتت إختصاصه  
بالبغیة الطبع المبیع  
٩٠ ٥١ ١١٣ ١/٥

سنة ١٣٠٣

وقد تزلزل وأرتخه الالمی الادیب والاودعی النصب حضرت الاستاذ الفاضل الشيخ  
أحمد عیاد الجلاوی خوجه عری وریاضة بمدرسة بلیمس بقوله

بسم الله الرحمن الرحیم

ان اعلی منهج ینهجہ الطلیب فی روضة تحریرہ واحلی مبهج ینهجہ الیب فی غیضة  
تقریرہ حمد من فقه من فقه كلامه العزیز وشکر من أنحفنا بصفه كتابه الخاوی بسیط  
التبیان والوجیر وصلاة وسلام علی الشافع یوم الدین المرسل بأم القرآن المبین وعلی آله  
والاصحاب والاتباع والاحزاب (هذا) ولا یحتفی علی کل فقه فاضل ونیل کامل منونح  
بنطاق العلوم السنیة ومتوسع فی سیداتها السنیة أن کتاب الفتاوی المسفر عن مهمات  
المسائل الفقہیة والوسائل السنیة تألیف العلامة الفہامه والفاضل الکبیر الفہامه  
الاریح الیب والالمی النصب العالم الکامل المشهور السید عبد الرحمن الحضری  
الشہیر بالمشہور کتاب اودعه مؤلفه بدیع المسائل القراء وأبدع کل الابداع فی أسالیبه  
الزہراء ولعری انه الدرۃ الفریدة فی هذا الباب والجوهر الیتیم عند اولی الالباب فهو  
حری بأن تفسر له مسدود الخیاء وغرح له عقول الالباء وقد سمعت ید الدهر یطبعه  
اظهار ازاهری نعمه ولما لاح برقل فی نیاب الدلال وبجذیل الکمال ابتدر البراع مقرطاً  
حسنه الساطع ومؤرخاً طبعه البارع فقال

أبدور أشرق طالعا \* أم تحس فی الروض الصغوی  
أمسفر قد سطعت منه \* أضواء سنا العلم النبوی  
بلاذ العلم وبهجته \* ورشاد الدیر لكل غوی  
من حاز العلم بهجته \* وبقطنه بحکی النوی  
البحر الحبر الفرد ومن \* منه طمان العلم روی  
ننیک قناویه عنیه \* انبا التفسیر عن البغوی  
وبه فقه القرشی عدا \* مشنذ الازر سناہ فوی  
اللمن من التاریخ لک \* حسنت طبعاتوی العاوی

١٤٧ ٤٩٦ ٨٢ ٥١٨

٦٠

سنة ١٣٠٣









